

# عَدُّ الْحَكِيمِ

فِي الْفِقْهِ الْإِسْلَامِيِّ وَالْقَانُونِ الْوَضْعِيِّ

تأليف

الأستاذ الدكتور

قطان عبد الرحمن الدفري

حُبان - المملكة الأردنية الهاشمية

طبعة مزيّدة ومُنقّحة



BOOKS - PUBLISHER

كتاب - ناشر

بيروت - لبنان

**'AQD AT-TAḤKĪM**  
**FĪ AL-FIQH AL-ISLĀMĪ WAL-QĀNŪN AL-WAD'Ī**

عقد التحكيم  
في الفقه الإسلامي والقانون الوضعي

**Author :** *Prof. Dr. Kahtan Abdul-Rahman Al-Douri*

**المؤلف :** أ.د. فحطان عبد الرحمن الدّوري

**Classification :** *Jurisprudential Studies*

**التصنيف :** دراسات فقهية

**Year :** *1439 H. - 2018 A.D*

**سنة الطباعة :** ١٤٣٩ هـ - ٢٠١٨ م

**Pages:** 848

**عدد الصفحات :** ٨٤٨

**Size :** *17 × 24 cm*

**القياس :** ٢٤ × ١٧ cm

**Printed in :** *Lebanon*

**بلد الطباعة :** لبنان

**Edition :** *Third edition of the book*  
*First edition of Books Publisher*

**الطبعة :** الثالثة من الكتاب  
والأولى من كتاب ناشرين

**ISBN :** 978-2-7451-9132-8

**All Rights Reserved**



Mazraa, Ras Nabea, Mohamad Al Hout Street,  
Katerji Building, First Floor, Beirut-Lebanon  
Tel : +961 76 944 855 - P.O.Box: 11- 374 Riyad Al-Soloh  
E-mail: books.publisher@hotmail.com

جميع الحقوق محفوظة  
2018 A.D. - 1439 H.



# عَدُّ التَّحَكِيمِ

## في الفقه الإسلامي والقانون الوضعي

تأليف

الأستاذ الدكتور

قطان عبد الرحمن الدفري

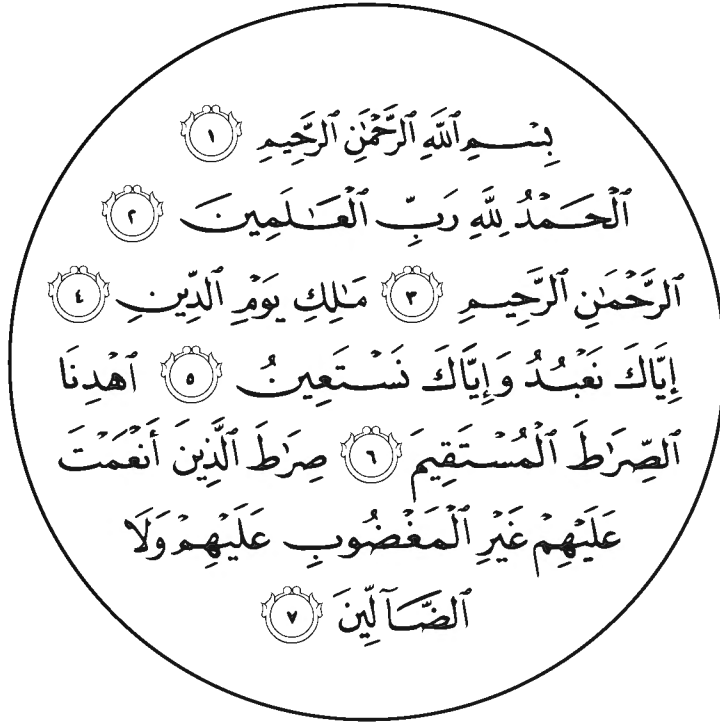
عمّان - المملكة الأردنية الهاشمية

طبعة مزيّدة ومُنقّحة



BOOKS - PUBLISHER

كتاب - ناشرون | بيروت - لبنان



هَذَا الْكِتَابُ رِسَالَةٌ جَامِعِيَّةٌ نَالَ بِهَا الْمُؤَلِّفُ دَرَجَةَ الدُّكْتُورَاهُ  
فِي الشَّرِيعَةِ الْإِسْلَامِيَّةِ مِنْ كُلِّيَّةِ دَارِ الْعُلُومِ بِجَامِعَةِ الْقَاهِرَةِ  
وَكَانَتْ بِإِشْرَافِ الْأُسْتَاذِ الدُّكْتُورِ مُحَمَّدٍ بَلْتَاغِي، الْمُتَوَفَّى فِي ٢٦ / أِبْرَيْلِ (٤) / ٢٠٠٤ م  
رَحِمَهُ اللَّهُ بِرَحْمَتِهِ الْوَاسِعَةِ، وَأَسْكَنَهُ فَيْسَحَ جَنَّاتِهِ





### مُقَدِّمَةُ الطَّبْعَةِ الثَّالِثَةِ

الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ، وَالصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ عَلَى رَسُولِهِ الْكَرِيمِ، وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ أَجْمَعِينَ، إِلَى يَوْمِ الدِّينِ.

موضوع (التَّحْكِيم) أحد المواد التي تُدْرَس في مَرَحَلَةِ الدراسات العليا (الماجستير، والدكتوراه) في بعض الجَامِعَات، وهو مدار البَحْث في مؤتمرات عَالَمِيَّة، وَنَدَوَات جَامِعِيَّة، شاركتُ في بعضها.

وَعَرَضَ عَلَيَّ الكَثِيرُ من طلبتي في الدراسات العليا، وزملائي الأساتذة والباحثين، أن أُعيد طِبَاعَةَ هَذَا الكِتَاب.

فَأَجَبْتُهُمْ إِلَى ما طلبوه، بعد أن نظرتُ في تقسيمات أبوابه وفُصُوله، وَنَفَّحْتُهُ، وَحَرَّرْتُهُ، وَزِدْتُ فِيهِ ما رأيته جديراً بالزِّيَادَةِ من المصادر التي طُبِعَتْ أَخيراً.

أرجو الله سُبْحَانَهُ أن يجعله خالصاً لوجهه الْكَرِيمِ، وَأَن يَنْفَعَ بِهِ، إِنَّهُ سَمِيعٌ مُّجِيبٌ. وَأَخِيراً:

فإن الشكرَ الْجَزِيلَ مَوْصُولٌ لَوَلَدِي الْعَزِيزِ الْمُدَقِّقِ الدُّكْتُور (يَعْلَى)، الَّذِي بذلَ غَايَةَ جُهدِهِ في إِخْرَاجِ هَذَا الكِتَاب بِهَذِهِ الْحُلَّةِ الْقَشِيبَةِ، وَاخْتِيَارِهِ الْحَرْفَ الْجَمِيلَ.

أرجو الله عَزَّ وَجَلَّ أَن يُوفِّقَهُ لخدمة دِينِهِ وَأُمَّتِهِ، آمِينَ.

عَمَّانَ المَحْرُوسَة

٥ / جُمَادَى الْأُولَى (٥) / ١٤٣٨ هـ

٢ / شُبَّاط (٢) / ٢٠١٧ م

الأستاذ الدكتور

قُحْطَانُ عَبْدَ الرَّحْمَنِ الدُّورِيّ

عَمَّان - المَمْلَكَة الْأُرْدُنِيَّة الهاشِمِيَّة



## مُقَدِّمَةُ الطَّبْعَةِ الثَّانِيَةِ

الحمدُ لله ربَّ العالمين، والصلاةُ والسلامُ على رَسُوْلِهِ الْكَرِيمِ مُحَمَّدٍ ﷺ، وعلى  
آلِهِ وصَحْبِهِ إلى يومِ الدِّينِ.

رَغِبَ زُمَلَائِي وَطَلَبَتِي فِي أَنْ أُعِيدَ طَبْعَ هَذَا الْكِتَابِ بَعْدَ أَنْ نَفَدَ مِنْذُ سَنَوَاتٍ عَدِيدَةٍ،  
فَأَعَدْتُ النَّظَرَ فِيهِ، وَنَقَحْتُهُ، وَزِدْتُ عَلَيْهِ مَا اسْتَفَدْتُهِ مِنَ الْمَصَادِرِ الَّتِي طُبِعَتْ أَحْيَرًا.

أَرْجُو أَنَّ اللَّهَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى أَنْ يَجْعَلَهُ عَمَلًا خَالصًا لَوَجْهِهِ الْكَرِيمِ، وَأَنْ يَنْفَعَ بِهِ، إِنَّهُ  
سَمِيعٌ مُجِيبُ الدُّعَاءِ.

المَفْرَقُ المَحْرُوسَةُ

الأستاذ الدكتور

المَمْلَكَةُ الأُرْدُنِّيَّةُ الهَاشِمِيَّةُ

قَحْطَانُ عَبْدَ الرَّحْمَنِ الدُّورِي

١٤٢٢هـ = ٢٠٠١م

عَمِيدُ كُلِّيَّةِ الدِّرَاسَاتِ الْفَقْهِيَّةِ وَالْقَانُونِيَّةِ

جَامِعَةُ آلِ الْبَيْتِ

المَمْلَكَةُ الأُرْدُنِّيَّةُ الهَاشِمِيَّةُ





## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

### مُقَدِّمَةُ الطَّبَعَةِ الْأُولَى

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين، وعلى آله وصحبه إلى يوم الدين. وبعد:

فإنَّ السَّلام ونَبذ الخِلاف وفَضَّ المنازعات بين الناس غَايَةً طالما سعى إلى تَحْقِيقِهَا العقلاء في كل زمان ومكان.

وهي غَايَةٌ استهدفتها الشرائع السماوية، وجاء الإسلام يؤكدُها ويبلورها: فاسمُ الإسلام مشتقٌّ من السَّلام.

وكان أفضلُ اسم للمؤمنين به هو المُسْلِمِينَ، قال سُبْحَانَهُ: ﴿مَلَّةَ أَيْكُمْ إِبْرَاهِيمَ هُوَ سَمَنُكُمْ الْمُسْلِمِينَ مِنْ قَبْلُ﴾ [الحج: ٧٨].

وحقيقة الدين الإسلامي هي الإسلام لرب العالمين: ﴿وَأْمُرْنَا لِلْإِسْلَامِ لِرَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [الأنعام: ٧١].

وتحية أهل هذا الدين فيما بينهم: السَّلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

وختامُ صلاتهم سَلامٌ عن اليمين وسَلامٌ عن الشمال.

ومن أسمائه تعالى السَّلام: ﴿هُوَ اللَّهُ الَّذِي لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْمَلِكُ الْقُدُّوسُ السَّلَامُ﴾ [الحشر: ٢٣].

ولن يتأخر المسلم عن الاستجابة لدعوة السَّلام: ﴿وَإِنْ جَنَحُوا لِلسَّلَامِ فَاجْنَحْ لَهَا

وَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ ﴿[الأنفال: ٦١].

فالإسلام شريعة السَّلام ودين المَرْحَمَةِ، يتواصَى الْمُؤْمِنُونَ به بالصبر والرحمة:  
﴿ثُمَّ كَانَ مِنَ الَّذِينَ آمَنُوا وَتَوَاصَوْا بِالصَّبْرِ وَتَوَاصَوْا بِالْمَرْحَمَةِ ﴿١٧﴾ أُولَٰئِكَ أَحِبُّ الْمُتَّقِينَ ﴿١٨﴾﴾ [البلد].

وشعارُ المسلم الذي يردده عند كل قول وعَمَلٍ: ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾.

والآيات القرآنيَّة الكريمة والأحاديث الشريفة فرضت السَّلام تَدْرِيباً عَمَلِيّاً للناس، ابتعاداً عن الرذائل والتَّردِّي في مهاوي الضَّلال.

فالقاعدة الأساسيَّة التي سنَّها الإسلام للحياة هي الاستقرار والأمن والسَّلام والتراحم. فوَاجَهَ واقع الناس، لأن المجتمع إذ يُضَمُّ ذوي الأهواء والنوازع، ويضمُّ المعتدي والظالم ومريض النفس، يحتاج إلى مَنْ يداوي تلك الأمراض فيه، فشرع التشريعات المُخْتَلَفَة حرصاً عليه من أن تناله يدُ البَغْي والظلم، وإقامة للعدْل بين الناس، وإيضالاً للحق إلى مستحقه. ومن تلك التشريعات التي تُفَضُّ بها المنازعات:

الصُّلح: وهو عقد يحصل به قطع النزاع.

والقضاء: وهو قول مُلْزَم يصدر عن ولاية عامة.

والتَّحْكِيم: وهو تولية الخصمين حاكماً يحكم بينهما برضاهما. وهو موضوع رسالتنا هُذِهِ.

وكثيرٌ من الناس يُفَضِّلون فضَّ خصوماتهم عن طريق التَّحْكِيم بدلاً من القضاء، لأهميته الكبيرة التي تتجلى:

بالإسراع في فضِّ المنازعات، لأن المحكِّمين يتفرغون للفصل في تلك الخصومة.

وبالاعتقاد في النفقات، فلا تحتاج إلى رسوم القضاء.

وبتلافي الحِقد بين الخصوم، لأن حسم النزاع بينهم سيكون بعد التراضي بطيب خاطر، بواسطة أشخاص حازوا ثقتهم التامة.

وحيث إن التَّحْكِيمَ من السُّبُل التي لجأ الناس إليها منذ المراحل الأولى لتكوين الفكر القانوني عند الإنسان، وتطور مع النمو الحضاري للبشرية إلى وقتنا هذا، نال اهتمام الفقهاء المسلمين، فعرضوا مسائله في مواضع مُخْتَلِفَةٍ متباعدة من الكتب، وأشبعوها بحثاً وتدقيقاً، شأنه بذلك شأن المسائل الفقهية الأخرى.

وقد رأيتُ الباحثين المعاصرين من أهل القانون وغيرهم حين يتحدثون عن موضوع التَّحْكِيمَ لم يتعرضوا لما كتبه فقهاؤنا المسلمون فيه، وقد يكون عذرهم أنهم لم يَأْلُوا لُغَةَ كتب الفقه الإسلامي وترتيب مباحثها.

وجزئيات موضوع التَّحْكِيمَ ومسائله متناثرة في كتب التفسير والحديث، وفي أبواب مُخْتَلِفَةٍ من كتب الفقه، ولم يجمعها كتاب، لا سيما أن فيها مذاهب وآراء كثيرة جديدة بالعرض والمناقشة.

لذلك رأيتُ أن أكتب رسالة الدكتوراه في هذا الموضوع، جامعاً شتات مسائله وأحكامه، وموازناً بين ما ذكره فقهاؤنا المسلمون وبين ما ذكره أهل القانون، لأظهر أصالة الفقه الإسلامي، وعمق تفكير فقهاءنا الأوائل، ومعالجتهم لما يكتنف المجتمع من مشاكل.

وشجّعني عليه الأستاذ الدكتور مُحَمَّدٌ بِلْتَاجِي في كُليَّة دار العلوم بجامعة القاهرة، وتفضّل بالإشراف عليه، فله عظيمُ الشَّاء والتقدير على ما قدّم من ملاحظات وتوجيهات، راجياً الله سبحانه وتعالى أن يجعله في ميزان حسناته، وأن يشملنا جميعاً بمنّه وكرمه ولطفه، إنه وليّ التوفيق، ونعم المولى ونعم النصير.

وختاماً:

لا يَسْعُنِي إِلَّا أَنْ أَتَقَدَّمَ بِوَافِرِ الشُّكْرِ وَعَظِيمِ التَّقْدِيرِ، إِلَى السَّادَةِ أَعْضَاءِ لَجْنَةِ إَحْيَاءِ التُّرَاثِ الْإِسْلَامِيِّ، وَعَلَى رَأْسِهِمُ السَّيِّدَ وَزِيرَ الْأَوْقَافِ وَالشُّؤُونِ الدِّيْنِيَّةِ (الْعِرَاقِيَّةِ) الْأُسْتَاذَ عَبْدَ اللَّهِ فَاضِلٍ، لَتَفْضُلِهِمْ بِنَشْرِ هَذَا الْكِتَابِ.

### خُطَّةُ الْبَحْثِ:

يَتَكُونُ هَذَا الْبَحْثُ مِنْ أَرْبَعَةِ فُصُولٍ تَضُمَّتْ عِدَّةَ مَبَاحِثَ، وَخَاتَمَةً.

عَرَضْتُ فِي الْفَصْلِ الْأَوَّلِ: الْمَقْصُودَ بِالتَّحْكِيمِ فِي اللُّغَةِ وَالْأَصْطِلَاحِ الْفِقْهِيِّ وَالْقَانُونِيِّ، وَمَنْزِلَةَ التَّحْكِيمِ بَيْنَ طَرِيقِ فَضِّ النِّزَاعِ، وَأَهْمِيَّتِهِ، وَتَارِيخِهِ مِنْ لَدُنِ السُّومَرِيِّينَ وَالْإِغْرِيْقِ وَالرُّومَانَ وَالْعَرَبَ فِي الْجَاهِلِيَّةِ وَالْإِسْلَامِ وَالْعَصُورِ الْوَسْطَى فِي أَوْرُبَا إِلَى وَقْتِنَا الْحَاضِرِ.

وَفِي الْفَصْلِ الثَّانِي: أَوْضَحْتُ حُكْمَ التَّحْكِيمِ شَرْعاً وَمَا قَالَ فِيهِ الْفُقَهَاءُ، وَبَيَّنْتُ أَنَّهُ عَقْدُ كَسَائِرِ الْعُقُودِ، يَتَوَفَّرُ فِيهِ: رُكْنُهُ وَهُوَ الْإِجْبَابُ وَالْقَبُولُ، وَلَوْازِمُهُ مِنَ الْعَاقِدَيْنِ وَالْمَحَلِّ.

وَتَحَدَّثْتُ عَنْ رُكْنِهِ، وَشُرُوطِ هَذَا الرُّكْنِ: الرِّضَا بَيْنَ الطَّرَفَيْنِ، وَكَوْنُ مَحَلِّ الْعَقْدِ قَابِلًا لِلتَّعَاقُدِ شَرْعاً، وَاتِّصَالُ الْقَبُولِ بِالْإِجْبَابِ فِي مَجْلِسِ الْعَقْدِ، وَكَوْنُ الْعَاقِدِ أَهْلًا لِلتَّعَاقُدِ.

ثُمَّ تَحَدَّثْتُ عَنْ طَرَفِي التَّحْكِيمِ، وَهُمَا: الْمَحْكَّمُ وَشُرُوطُهُ، وَالْحَكَمُ وَتَعَدُّدُهُ، وَلِزُومُ اجْتِمَاعِهِمْ عَلَى الْحُكْمِ عِنْدَ التَّعَدُّدِ، وَشُرُوطُهُ، وَمَنْ الَّذِي لَا يَصِحُّ أَنْ يَكُونَ حَكَمًا، وَطَرِيقُ إِثْبَاتِ الْحُكْمِ مِنَ الْإِقْرَارِ وَالْبَيِّنَةِ وَالْيَمِينِ وَالنُّكُولِ وَعِلْمُ الْحَكَمِ.

وَبَيَّنْتُ أُمُورًا أُخْرَى مُتَّصِلَةً بِالْحَكَمِ: كَالْعِلْمِ بِهِ، وَمَكَانِ التَّحْكِيمِ، وَحَلْفِ الْحَكَمِ، وَتَفْوِيضِهِ، وَقَبُولِهِ الْهَدِيَّةَ... إلخ.



ثم بينتُ الأقوال العديدة في ما يجوز به التَّحْكِيمُ.

وفي الفصل الثالث: ذكرتُ تَطْبِيقَاتِ التَّحْكِيمِ في الفقه الإسلامي، على النحو الآتي:

١ - التَّحْكِيمُ في جزاء الصيد: بينتُ فيه المُرَادَ بالمثل في الآية عند الفقهاء، وعدد الحُكَمَ، وشروط الحكمين، واختلافهما، ونَقْضُ الحُكْمِ... وما يتصل بذلك من مَسَائِلَ.

٢ - التَّحْكِيمُ عند شِقَاق الزوجين: ذكرتُ فيه آية الشِّقَاق، ومعناه، وما ذكره بعض الفقهاء من تنصيب المُشْرِفِ الثَّقة قبل بعث الحكمين، ومتى يرسل الحكمان؟ وحُكْمَ بعثهما، ومن المأمُور ببعثهما، وماذا يفعلان بعد بعثهما؟ وحُكْمُ كون الحكمين من أهلها وشروطهما، وهل يحق إرسال حكم واحد؟ وحق الحكمين في التفريق بين الزوجين: هل هما حكمان أو وَكِيلان أو شاهدان؟ واختلاف الحكمين، وطلاقهما، وفسخهما، وإبراءهما، وعزلهما....

٣ - نكاح التَّحْكِيمِ: بينتُ فيه امتيازَه عن نكاح التفويض، وحُكْمَه عند المَالِكِيَّةِ.

٤ - التَّحْكِيمُ في الحَرْبِ من طرق فكِّ الحصار: وفيه ذكرتُ حُكْمَ نُزُولِ أهل الحِصْنِ أو البلد المحاصر على حُكْمِ الإمام أو من يراه، وتَحْكِيمِ سَعْدِ بْنِ مُعَاذٍ في بني قُرَيْظَةَ، وإنزال أهل الحِصْنِ على حُكْمِ الله تعالى أو على حُكْمِ الْعِبَادِ، وما هي شروط الحكم؟ وإذا جعل الحكم إلى أكثر من واحد فما الحكم في ذلك؟ وما الحكم فيما إذا كان الحكم مُعَيَّنًا أو غير مُعَيَّن؟ وبينتُ شرط الحكم وهو أن يكون فيه مصلحة المسلمين... إلخ.

٥ - التَّحْكِيمُ في أخذ المال من الحَرَبِيِّينَ التجار.

٦ - التَّحْكِيمُ عند الخلاف بين الإمام ومجلس الشُّورى.

٧- حكومة العدل في الديّات، أوضحت فيه المُراد بالديّة، والأرّش المقدّر، والأرّش غير المقدّر وهو الحكومة، وطرق تقديرها عند الفقهاء.

أما الفصل الرابع: فقد خصصته لبيان آثار التحكيم وانقضائه.

فأوضحت آثار عقد التحكيم: نفاذ حكم الحكم ولزومه، وأنّ حكمه لازم لا يتغير، وأقوال الفقهاء في الترافع إلى القاضي بعد التحكيم، وهل يجوز للقاضي نقض الحكم؟....

وذكرت تعدي حكم الحكم إلى غير المتحاكمين، وإخبار الحكم حال ولايته وبعدها، ورجوعه، وحقه في الحبس والترسيم واستيفاء العقوبة والتعزير. ثم بينت انقضاء عقد التحكيم وأسبابه.

وبينت في الخاتمة النتائج التي انتهت إليها.

### وطريقتي في البحث هي:

أن أعرض رأي الفقهاء في المذاهب الإسلامية المختلفة في المسألة الواحدة، ثم أتبعه برأي أهل القانون فيها إن وجد، وأوازن بينها، بصورة موضوعية، لا تراني أنحاز إلى رأي أحد إلا بعد رجحان دليله على دليل الآخر.

ولم أدخر وسعاً في الرجوع إلى المصادر المختلفة والاستفادة منها في كل ما رأيته يتعلق بالرّسالة من كتب التفسير، والحديث، والفقه بجميع مذاهبه: الحنفيّة، والمالكيّة، والشافعيّة، والحنابلة، والظاهرية، والزيدية، والإمامية الاثني عشرية، والإباضية، وغيرها، وكتب أصول الفقه، والتاريخ، وعلم الرجال، والقانون، واللغة، والأبحاث الحديثة. سواء في توثيق المادة المُستفادَة، أم في تخريج الأحاديث الشريفة والآثار، أم في تراجم الأعلام الواردة في نصّ الرّسالة.

فَإِنْ كُنْتُ قَدْ أَصَبْتُ فَذَلِكَ فَضْلٌ مِنَ اللَّهِ وَنِعْمَةٌ، وَإِلَّا فَمِنْ نَفْسِي، وَأَسْتَغْفِرُ اللَّهَ  
تَعَالَى، وَأَعُوذُ بِهِ مِنَ الزَّلَلِ وَالْخَطَلِ، وَأَسْأَلُهُ أَنْ يُقِيلَ عَثْرَاتِنَا وَيُوفِّقَنَا لِمَا لَصَّاحُ الْأَعْمَالِ.  
﴿رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا إِنْ نَسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا رَبَّنَا وَلَا تَحْمِلْ عَلَيْنَا إَصْرًا كَمَا حَمَلْتَهُ عَلَى  
الَّذِينَ مِنْ قَبْلِنَا رَبَّنَا وَلَا تُحَمِّلْنَا مَا لَا طَاقَةَ لَنَا بِهِ ۖ وَاعْفُ عَنَّا وَاعْفِرْ لَنَا وَارْحَمْنَا أَنْتَ مَوْلَانَا  
فَاَنْصُرْنَا عَلَى الْقَوْمِ الْكَافِرِينَ﴾ [البقرة: ٢٨٦].

بَغْدَادُ الْمَحْرُوسَةِ

الدكتور

١٤٠٥هـ = ١٩٨٥م

قَاطَنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الدُّورِيِّ

كُلِّيَّةُ الشَّرِيعَةِ - جَامِعَةُ بَغْدَاد





# الفصل الأول

## التَّحْكِيم، أَهْمِيَّتُهُ، تَارِيخُهُ، أَنْوَاعُهُ

وفيه مَبْحَثَان:

المَبْحَث الأول: التَّحْكِيم، وَأَهْمِيَّتُهُ.

المَبْحَث الثاني: تَارِيخُ التَّحْكِيم، وَأَنْوَاعُهُ.



## المبحث الأول التَّحْكِيمُ، وأهمِّيَّته

عند بداية البحث في موضوع التَّحْكِيم لا بد أن نبين: المعنى اللُّغَوِيَّ لكلمة التَّحْكِيم واشتقاقها.

ثم نبين معنى التَّحْكِيم الاصطلاحِيَّ عند الفقهاء، تمهيداً لمعرفة ما تتضمن مباحثه من مسائل وأحكام.

ولما كان التَّحْكِيم من طرق فَضِّ المنازعات، ينبغي أن نُتبع تعريفه ببيان المُراد من الصُّلح والقضاء، اللذين يشاركان التَّحْكِيم في تلك الناحية، ونذكر الفوارق التي تميزه عنهما.

وهذا ما خصصناه له الأمر الأول.

أما الأمر الثاني فقد خصصناه لبيان أهمية التَّحْكِيم، وفوائده التي تُجَنَى من ورائه، ومضارّه التي ذكرها بعضهم، لنوضح أنها لا تكاد تُذكر بجانب ما يقدمه من فوائد.

## الْأَمْرُ الْأَوَّلُ

### التَّحْكِيمُ لُغَةً وَاصْطِلَاحاً

#### التَّحْكِيمُ فِي أَصْلِ اللُّغَةِ:

(حكم) الحاء والكاف والميم أصلٌ وَاحِدٌ، وهو الْمَنْعُ<sup>(١)</sup>.

ومنه اشتُقَّتْ الكلمات الآتية:

١ - الْحُكْمُ: الْقَضَاءُ<sup>(٢)</sup>، وهو الْمَنْعُ مِنَ الظُّلْمِ<sup>(٣)</sup>. يقال: حَكَمْتُ عَلَيْهِ بِكَذَا: إِذَا مَنَعْتُهُ مِنْ خِلَافِهِ، فَلَمْ يَقْدِرْ عَلَى الْخُرُوجِ مِنْ ذَلِكَ، وَحَكَمْتُ بَيْنَ الْقَوْمِ: فَصَلْتُ بَيْنَهُمْ، فَأَنَا حَاكِمٌ وَحَكَمٌ<sup>(٤)</sup>.

قال الْأَصْمَعِيُّ: أَصْلُ الْحُكُومَةِ رَدُّ الرَّجُلِ عَنِ الظُّلْمِ<sup>(٥)</sup>.

(١) مُعْجَمُ مَقَايِيسِ اللُّغَةِ، مادة (حكم) ج ٢ ص ٩١.

وانظر: الْمُصْبَحُ الْمُتَنِيرُ، مادة (الحكم).

(٢) الْمُصْبَحُ الْمُتَنِيرُ السَّابِقُ، وَالْقَامُوسُ الْمُحِيطُ، مادة (الحكم).

(٣) مُعْجَمُ مَقَايِيسِ اللُّغَةِ السَّابِقُ.

(٤) الْمُصْبَحُ الْمُتَنِيرُ السَّابِقُ.

(٥) لِسَانُ الْعَرَبِ، مادة (حكم).

الْأَصْمَعِيُّ: عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ قُرَيْبٍ بْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ أَصَمْعَ الْبَاهِلِيِّ، رَاوِيَةَ الْعَرَبِ، صَاحِبُ اللُّغَةِ وَالنَّحْوِ وَالْعَرَبِ وَالْأَخْبَارِ، مِنْ أَهْلِ الْبَصْرَةِ، وَقَدِمَ بَغْدَادَ أَيَّامَ هَارُونَ الرَّشِيدِ، وَثَقَّهُ ابْنُ مَعِينٍ، قَالَ: أَحْفَظُ سِتَّةَ عَشَرَ أَلْفَ أَرْجُوزَةٍ، قَالَ الْمُبَرِّدُ: كَانَ بَحْرًا فِي اللُّغَةِ. مَاتَ سَنَةَ ٢١٦ هـ. وَالْأَصْمَعِيُّ نَسَبُهُ إِلَى جَدِّهِ أَصَمْعَ.

تَارِيخُ بَغْدَادَ ج ١٠ ص ٤١٠ وَإِنْبَاءُ الرُّوَاةِ ج ٢ ص ١٩٧ وَوَفَيَاتُ الْأَعْيَانِ ج ٣ ص ١٧٠ وَخُلَاصَةُ تَذْهِيْبِ تَهْذِيْبِ الْكَمَالِ ص ٢٤٥.



وَالْمُحَكَّم (بفتح الكاف وكسرها): الْمُنْصِف من نفسه<sup>(١)</sup>. وَحَاكَمَهُ إِلَى الْحَاكِمِ: دَعَاهُ وَخَاصَمَهُ، وَحَكَمَهُ فِي الْأَمْرِ تَحْكِيمًا: أَمَرَهُ أَنْ يَحْكُمَ فَاحْتَكَمَ<sup>(٢)</sup>، وَاحْتَكَمَ فُلَانٌ فِي مَالٍ فُلَانٌ: إِذَا جَازَ فِيهِ حُكْمُهُ<sup>(٣)</sup>. وَتَحَكَّمَ: جَازَ فِيهِ حُكْمُهُ<sup>(٤)</sup>.

وَالاسْمُ مِنْهُ: الْأَحْكُومَةُ وَالْحُكُومَةُ<sup>(٥)</sup>.

وَحَكَمْتُ الرَّجُلَ: فَوَضْتُ الْحُكْمَ إِلَيْهِ<sup>(٦)</sup>، وَتَحَكَّمَ فِي كَذَا: فَعَلَ مَا رَأَاهُ<sup>(٧)</sup>.

وَالْحَكَمُ مِنْ أَسْمَاءِ اللَّهِ تَعَالَى<sup>(٨)</sup>.

٢- الْحِكْمَةُ: الْعَدْلُ وَالْعِلْمُ وَالْحِلْمُ<sup>(٩)</sup>. وَسُمِّيَتْ بِذَلِكَ لِأَنَّهَا تَمْنَعُ مِنَ الْجَهْلِ<sup>(١٠)</sup> وَمِنْ أَخْلَاقِ الْأَرَاذِلِ<sup>(١١)</sup>.

وَأَحْكَمَهُ: أَتَقَنَّهُ فَاسْتَحْكَمَ<sup>(١٢)</sup>، وَمَنَعَهُ عَنِ الْفَسَادِ، كَحَكَمَهُ حَكْمًا.

- 
- (١) الْقَامُوسُ الْمُحِيطُ السَّابِقُ.
  - (٢) لِسَانُ الْعَرَبِ، وَالْقَامُوسُ الْمُحِيطُ، السَّابِقَانِ.
  - (٣) لِسَانُ الْعَرَبِ السَّابِقِ.
  - (٤) الْقَامُوسُ الْمُحِيطُ السَّابِقِ.
  - (٥) الْمَصْدَرُ السَّابِقِ.
  - (٦) الْمِصْبَاحُ الْمُنِيرُ السَّابِقِ.
  - وَانْظُرْ: مُعْجَمُ مَقَايِيسِ اللُّغَةِ السَّابِقِ.
  - (٧) الْمِصْبَاحُ الْمُنِيرُ السَّابِقِ.
  - (٨) لِسَانُ الْعَرَبِ السَّابِقِ.
  - (٩) الْقَامُوسُ الْمُحِيطُ السَّابِقِ.
  - (١٠) مُعْجَمُ مَقَايِيسِ اللُّغَةِ السَّابِقِ.
  - (١١) الْمِصْبَاحُ الْمُنِيرُ السَّابِقِ.
  - (١٢) الْمِصْبَاحُ الْمُنِيرُ، وَالْقَامُوسُ الْمُحِيطُ، السَّابِقَانِ.

وعن الأمر: رَجَعَهُ فَحَكَمَ، وَمَنَعَهُ مِمَّا يُرِيدُ، كَحَكَمَهُ وَحَكَّمَهُ<sup>(١)</sup>.  
 وَحَكَّمْتُ السَّفِيهَ تَحْكِيمًا، وَأَحْكَمْتُهُ إِحْكَامًا: إِذَا أَخَذْتَ عَلَى يَدِهِ أَوْ بَصُرْتَهُ مَا هُوَ عَلَيْهِ<sup>(٢)</sup>. وَرَجُلٌ مُحَكَّمٌ: مُجَرَّبٌ، مَنَسُوبٌ إِلَى الْحِكْمَةِ<sup>(٣)</sup>.  
 ٣- الْحَكْمَةُ: مَا أَحَاطَ بِحَنَكِي الْفَرَسِ مِنْ لِحَامِهِ<sup>(٤)</sup>. قَالَ الْأَصْمَعِيُّ: وَسُمِّيَتْ حَكْمَةُ اللِّجَامِ بِذَلِكَ، لِأَنَّهَا تَرُدُّ الدَّابَّةَ<sup>(٥)</sup>، وَتُذَلِّلُهَا لِرَاكِبِهَا، حَتَّى تَمْنَعَهَا الْجِمَاحَ وَنَحْوَهُ<sup>(٦)</sup>.

٤- سُورَةُ مُحَكَّمَةٍ: غَيْرُ مَنْسُوخَةٍ، وَالْآيَاتُ الْمُحَكَّمَاتُ: الَّتِي لَا يَحْتَاجُ سَامِعُهَا إِلَى تَأْوِيلِهَا لِبَيَانِهَا كَأَفَاصِيصِ الْأَنْبِيَاءِ<sup>(٧)</sup>.

#### والملاحظ:

أَنَّ هَذِهِ الْمَعَانِي جَمِيعًا يَرَادُ بِهَا الْمَنْعُ، فَالْقَضَاءُ يَمْنَعُ مِنَ الظُّلْمِ، وَالْحِكْمَةُ تَمْنَعُ مِنَ الْجَهْلِ، وَالْحَكْمَةُ تَمْنَعُ الْجِمَاحَ، وَالسُّورَةُ الْمُحَكَّمَةُ تَمْنَعُ التَّأْوِيلَ، وَفِي كُلِّ ذَلِكَ إِحْكَامٌ وَإِتْقَانٌ وَضَبْطٌ.

وَمِنْ ذَلِكَ التَّحْكِيمُ بِالْمَعْنَى الْإِضْطِلَاحِيَّةِ، لِأَنَّهُ يُؤَدِّي إِلَى مَنَعِ الظُّلْمِ، كَمَا سَيَتَضَحُّ ذَلِكَ.

(١) الْقَامُوسُ الْمُحِيطُ السَّابِقُ.

(٢) أَسَاسُ الْبَلَاغَةِ، مَادَّةُ (حَكَم).

وَانْظُرْ: مُعْجَمُ مَقَايِيسِ اللُّغَةِ السَّابِقِ.

(٣) مُعْجَمُ مَقَايِيسِ اللُّغَةِ، وَأَسَاسُ الْبَلَاغَةِ، وَلِسَانُ الْعَرَبِ، السَّابِقَةُ.

(٤) أَسَاسُ الْبَلَاغَةِ، وَلِسَانُ الْعَرَبِ، وَالْقَامُوسُ الْمُحِيطُ، السَّابِقَةُ.

(٥) لِسَانُ الْعَرَبِ السَّابِقِ.

وَانْظُرْ: مُعْجَمُ مَقَايِيسِ اللُّغَةِ السَّابِقِ.

(٦) الْمِضْبَاحُ الْمُتَبَرِّجُ السَّابِقِ.

(٧) الْقَامُوسُ الْمُحِيطُ السَّابِقِ.

## التَّحْكِيمُ فِي الاصْطِلَاحِ:

عرَّفَ الفُقَهَاءُ التَّحْكِيمَ بأنه:

تولية الخصمَيْنِ حَاكِماً يَحْكُمُ بينهما<sup>(١)</sup>.

والمُرَادُ بالخصمَيْنِ: هو الفريقان المتخاصمان، فيشمل ما لو تعدد الفريقان.

والمُرَادُ بالحَاكِمِ: هو ما يَعُمُّ الواحد والمتعدد<sup>(٢)</sup>.

وهو مفاد تعريف مَجْلَّةِ الأحكام العدليَّة له في المادة ١٧٩٠ حيث نصت على أن: (التَّحْكِيمُ هو عبارة عن اتخاذ الخصمين حَاكِماً برضاها، لفصل خصوماتها ودعواها. ويقال لذلك حَكَمَ «بفتحتين»، ومُحَكَّم «بضم الميم، وفتح الحاء، وتشديد الكاف المفتوحة»<sup>(٣)</sup>).

وعرَّفَ أهل القانون التَّحْكِيمَ بأنه:

الاتفاق على إحالة ما ينشأ بين الأفراد من النزاع بخصوص تنفيذ عقد معين، أو على إحالة أيِّ نزاع نشأ بينهم بالفعل، على واحد أو أكثر من الأفراد يُسمَّون مُحَكِّمين، ليفصلوا في النزاع المذكور، بدلاً من أن يفصل فيه القضاء المُختَصَّ.

وسموا الاتفاق على التَّحْكِيمِ في نزاع معين بعد نشوئه: مشاركة التَّحْكِيمِ.

وسموا الاتفاق مُقَدِّماً وقبل قيام النزاع على عرض المنازعات التي قد تنشأ في المستقبل خاصة بتنفيذ عقد معين على مُحَكِّمين: شرط التَّحْكِيمِ<sup>(٤)</sup>.

(١) الدَّرُّ الْمُخْتَارُ - حَاشِيَةُ رَدِّ الْمُخْتَارِ ج ٥ ص ٤٢٨ والبَحْرُ الرَّائِقُ ج ٧ ص ٢٤.

وانظر: طَلَبَةُ الطَّلَبَةِ ص ١٤٦ والفتاوى الهنديَّة ج ٣ ص ٣٩٧ عن مُحِيطِ السَّرْحِسيِّ.

(٢) رَدِّ الْمُخْتَارِ السَّابِقِ، وَحَاشِيَةُ الطَّحْطَاوِيِّ عَلَى الدَّرِّ الْمُخْتَارِ ج ٣ ص ٢٠٧.

(٣) شرح مَجْلَّةِ الأحكام العدليَّة: مُنِيرُ الْقَاضِي ج ٤ ص ١٦٩.

(٤) طرق التنفيذ والتحفظ ص ٩١٨ وقواعد تنفيذ الأحكام والمحررات المؤتقة ص ٦٣.

ويسمى القانون اللبناني شرط التحكيم (الفقرة الحكمية)، بينما يسمى مشاركة التحكيم (العقد التحكيمي).

ويسميه القانون المصري الجديد (وثيقة التحكيم).

بينما يسميه المجمع اللغوي المصري (اتفاق التحكيم)<sup>(١)</sup>.

ونحوه ما ورد في اتفاقية لاهاي الأولى المعقودة سنة ١٩٠٧م في تعريف التحكيم الدولي، حيث نصت المادة ٣٧ منها على أن: (الغرض من التحكيم الدولي هو تسوية المنازعات فيما بين الدول، بواسطة القضاة الذين تختارهم، وعلى أساس احترام القانون الدولي)<sup>(٢)</sup>.

وتعريف أهل القانون لم يخرج عما ذكره الفقهاء المسلمون، لاشتغاله على العناصر

وانظر: التنفيذ علماً وعملاً ص ٧٣٠ وشرح القانون المدني الجديد - العقود المسماة: محمد كامل مرسى ج ١ ص ٥٤١ وشرح المرافعات المدنية والتجارية للشرقاوي ص ٦٢٠ وقواعد المرافعات للعشماويين ج ١ ص ٢٩٣ وعقد التحكيم ص ١٥.

وهو مفاد المادة ٢٥١ من قانون المرافعات العراقي، و ٥٠١ من قانون المرافعات المصري، و ٨٢١ من قانون أصول المحاكمات المدنية اللبناني، والمادة ٢/٢ من قانون التحكيم الأردني، و ٥٠٦ من قانون أصول المحاكمات السوري، و ٢٥٤ من قانون المرافعات الكويتي، و ٢٣٣ من قانون المرافعات البحريني، و ١٣٩ من قانون الإجراءات المدنية السوداني، و ٢٥٨ من مجلة الإجراءات المدنية والتجارية - تونس، و ٧٣٩ من قانون المرافعات الليبي، و ٤٤٢ من قانون الإجراءات المدنية الجزائرية، و ٣٠٩ من قانون المسطرة المدنية المغربي.

(١) عقد التحكيم وإجراءاته ص ١٥ واستعذب عبارة شرط التحكيم، وعبارة عقد التحكيم على التوالي، لأنها يتطابقان مع حقيقة المقصود منهما.

(٢) دور التحكيم في فض المنازعات الدولية ص ٣٢ وفيه: لعل هذا التعريف هو أفضل تعريف للتحكيم.

الآتية:

١- الاتفاق بين الخصمَيْنِ على حسم النزاع بينهما بطريق التَّحْكِيمِ، لا بطريق القَضَاءِ.

٢- طرفي التَّحْكِيمِ: الطرف الأول: الخصمان ولو تعددوا. والطرف الثاني: الحكم أو هيئة التَّحْكِيمِ، يعيَّن باتفاق الخصمين، ويحسم النزاع بينهما.

٣- محل التَّحْكِيمِ، وهو فَضُّ النزاع القائم بين الخصمَيْنِ.

### التَّحْكِيمُ مِنْ طَرَقِ فَضِّ النِّزَاعِ:

مما تَحَرَّضَ عليه الشَّرِيعَةُ الْإِسْلَامِيَّةُ كُلُّ الْحِرْصِ، إِقَامَةُ الْعَدْلِ وَفَضُّ الْخُصُومَاتِ بَيْنَ النَّاسِ، وَشَرَعَتْ لِذَلِكَ طَرَقاً عِدَّةً، أَهْمُهَا: الصُّلْحُ، وَالْقَضَاءُ، وَالتَّحْكِيمُ.

#### ١- الصُّلْحُ:

وهو فِي اللُّغَةِ: قَطْعُ النِّزَاعِ.

وشرعاً: عقد يَحْصُلُ به قَطْعُ الْمُنَازَعَةِ.

وهو أنواع: صلح بين الْمُسْلِمَيْنِ وَالْكَفَّارِ، وبين الْإِمَامِ وَالْبُعَاةِ، وبين الزَّوْجَيْنِ عِنْدَ الشُّقَاقِ، وَصَلْحٌ فِي الْمُعَامَلَةِ.

وهو عقد مشروع مندوب إليه، لأنه عقد يرتفع به التشاجر والتنازع بين الخصوم، وهما منشأ الفساد ومثار الفتن. قال تعالى: ﴿وَلِنْ طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا فَأَصْلَحُوا بَيْنَهُمَا﴾ [الحجرات: ٩].

وقال سبحانه: ﴿وَإِنْ أُمْرَأَةٌ خَافَتْ مِنْ بَعْلِهَا نُشُوزًا أَوْ إِعْرَاضًا فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا أَنْ يُصْلِحَا بَيْنَهُمَا صُلْحًا وَالصُّلْحُ خَيْرٌ﴾ [النساء: ١٢٨].

وقال ﷺ: (الصُّلْحُ جَائِزٌ بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ إِلَّا صُلْحًا أَحَلَّ حَرَامًا أَوْ حَرَّمَ حَلَالًا).

وعلى ذَلِكَ إجماع المُسْلِمِينَ<sup>(١)</sup>.

## ٢- الْقَضَاءُ:

لِلْقَضَاءِ فِي اللُّغَةِ معانٍ عديدة منها:

- الإلزام، قال تعالى: ﴿وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ﴾ [الإسراء: ٢٣].
- والإخبار، قال تعالى: ﴿وَقَضَيْنَا إِلَىٰ بَنِي إِسْرَءِيلَ﴾ [الإسراء: ٤].
- والفراغ، قال تعالى: ﴿فَإِذَا قُضِيَتِ الصَّلَاةُ﴾ [الجمعة: ١٠].
- والتقدير، يقال: قضى الحاكم النفقة، أي: قدرها.
- وإقامة شيء مقام غيره، يقال: قضى فلان دينه، أي: أقام ما دفعه إليه مقام ما كان في ذمته.

وَالْقَضَاءُ فِي الشَّرْعِ هو:

قول مُلْزِمٍ يَصْدُرُ عَنْ وِلَايَةِ عَامَةٍ.

وفي هَذَا التعريف معنى اللُّغَةِ: فكأنه أَلْزَمَهُ بِالْحُكْمِ، وأخبره به، وَفَرَّغَ مِنَ الْحُكْمِ بينهما، أو فَرَّغَا مِنَ الْخُصُومَةِ، وَقَدَّرَ مَا كَانَ عَلَيْهِ وَمَا لَهُ، وَأَقَامَ قَضَاءَهُ مَقَامَ صَلَاحِهِمَا وتراضيهما، لأن كل واحد منهما قاطع للخصومة<sup>(٢)</sup>.

(١) الْمُغْنِي لَابْنِ قُدَامَةَ وَبِهَامِشِهِ الشَّرْحُ الْكَبِيرُ ج ٥ ص ٢ وَمُغْنِي الْمُحْتَاج ج ٢ ص ١٧٧ وَالْاِخْتِيَار ج ٢ ص ٦٨ وَتَبْيِينُ الْحَقَائِقِ ج ٥ ص ٢٩ وَالْمِصْبَاحُ الْمُنِيرُ، مَادَّةُ (صَلَح).

حَدِيثُ: الصَّلَحُ جَائِزٌ... إلخ:

رواه أَحْمَدُ فِي مُسْنَدِهِ وَأَبُو دَاوُدَ وَالْحَاكِمُ فِي الْمُسْتَدْرَكِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، وَرواه التِّرْمِذِيُّ وَابْنُ مَاجَهَ عَنْ عَمْرِو بْنِ عَوْفٍ، وَهُوَ صَحِيحٌ. / الْجَامِعُ الصَّغِيرُ ج ٢ ص ٥٠.

(٢) الْاِخْتِيَار ج ١ ص ٢٥٣.

ففي الْقَضَاءِ فصل الخصومة بين خصمين فأكثر بحُكْمِ الله تعالى<sup>(١)</sup>.

وَالْقَضَاءُ بالحق من أقوى الفرائض وأشرف العبادات، وما من نبي من الأنبياء إلا وأمره الله بالقضاء<sup>(٢)</sup>.

ومشروعيته من:

الكتاب، قال تعالى: ﴿وَأِنْ أَحْكَمَ بَيْنَهُمْ يَمَا أَنْزَلَ اللَّهُ﴾ [المائدة: ٤٩].

ومن السنة، قال ﷺ: (إِذَا حَكَمَ الْحَاكِمُ فَاجْتِهَدَ فَأَصَابَ فَلَهُ أَجْرَانِ، وَإِذَا حَكَمَ فَاجْتِهَدَ فَأَخْطَأَ فَلَهُ أَجْرٌ وَاحِدٌ).

والآيات والأحاديث في ذلك كثيرة.

وأجمع المسلمون على مشروعية نصب القضاء والحكم بين الناس<sup>(٣)</sup>. ولأن فيه: إنصاف المظلوم من الظالم، وإيصال الحق إلى المستحق، ودفع الظلم عن العباد، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، ولولا ذلك لفسدت البلاد والعباد<sup>(٤)</sup>.

وهذه الأمور لا بد من سلطة تباشر تطبيقها، يكون لها من القوة ما يجعل أحكامها

وانظر أيضاً المعنى اللغوي للقضاء في: المصباح المنير، مادة (قضى). والقاموس المحيط، مادة (قضى).

(١) مُغْنِي الْمُحْتَاج ج ٤ ص ٣٧٢.

(٢) الاختيار السابق.

(٣) المُغْنِي لابن قدامة ج ١١ ص ٣٧٣.

حَدِيث: إِذَا حَكَمَ الْحَاكِمُ فَاجْتِهَدَ... إلخ:

رواه أحمد في مُسْنَدِهِ وَالْبُخَارِيُّ وَمُسْلِمٌ وَأَبُو دَاوُدَ وَالنَّسَائِيُّ وَابْنُ مَاجَهَ عَنْ عَمْرِو بْنِ الْعَاصِ، وَرواه أحمد في مُسْنَدِهِ وَالْبُخَارِيُّ وَمُسْلِمٌ وَأَبُو دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيُّ وَالنَّسَائِيُّ وَابْنُ مَاجَهَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ. / الجامع الصغير ج ١ ص ٢٤.

(٤) تَبْيِينُ الْحَقَائِقِ ج ٤ ص ١٧٥.

نافذة على الناس جميعاً بمختلف طبقاتهم، فتنتقطع المنازعات، ويسود الأمن.<sup>(١)</sup> لذلك كانت سلطة القضاء بيد السلطان، لأنه صاحب القوة والقدرة على تنفيذ الأوامر.

ولما كان هدف القضاء إقامة العدل بين الناس جميعاً حاكمين ومحكومين، جعلت له سلطة خاصة به، ليس لأحد سلطان عليها سوى سلطان الضمير والعدل، باعتبار أن القضاء مظهر سيادة الدولة.

ومن القضاء: ما يُسمَّى بولاية المظالم<sup>(٢)</sup>. ويسمى مُتَوَلِّيها صاحب المظالم. وهي سلطة قضائية أعلى من سلطة القاضي والمُحتَسِب.

فوالها ينظر ظلمات الناس من الوُلاة والجُباة والحُكَّام، ومن أبناء الخُلَفَاء والأُمَرَاء والقُضاة، فينفذ ما وقف من أحكام القضاة، وما عجز عنه النَّاظرون في الحِسبة من المصالح العامة.

وشرط النَّاظر في المظالم أن يكون: جليل القدر، نافذ الأمر، عظيم الهيبة، ظاهر العفة، قليل الطمع، كثير الورع، لأنه يحتاج في نظره إلى سطوة الحُماة، وثبَّت القضاة، فاحتاج إلى الجمع بين صفتي الفريقين.

ويكون النَّاظر من الخُلَفَاء أو من فَوْض إليه الخُلَفَاء في الأمور العامة كالوزراء والأُمَرَاء.

### ٣- التَّحْكِيم: وهو موضوعنا.

والفرق الأساسي بين القضاء والتَّحْكِيم هو:

(١) انظر عن ولاية المظالم:

الأحكام السلطانية للماوردي ص ٧٧ والأحكام السلطانية لأبي يعلى ص ٥٨ والقضاء في الإسلام: مذكور ص ١٤١ والسلطة القضائية في الإسلام ص ٣٩٩.



أَنَّ وِلَايَةَ الْقَاضِي عَامَةٌ، فَيَنْظُرُ فِي جَمِيعِ الْقَضَايَا الَّتِي تَعْرُضُ عَلَيْهِ.

لَكِنْ وِلَايَةُ الْحَكَمِ مَقْصُورَةٌ عَلَى قَضِيَةِ الْمُتَخَاصِمِينَ الَّذِينَ رَضِيَ بِحُكْمِهِ وَحَدَّهَا، لَا تَتَعَدَّاهَا إِلَى قَضِيَةِ أُخْرَى.

وَقَدْ ذَكَرَ فُقَهَاءُ الْحَنْفِيَّةِ فُرُوقًا بَيْنَ التَّحْكِيمِ وَالْقَضَاءِ، بِنَاءً عَلَى رَأْيِ مَذْهَبِهِمْ. وَسَنَفَصِّلُ الْقَوْلَ فِي كُلِّ فَرْقٍ، مَعَ بَيَانِ رَأْيِ الْمَذَاهِبِ الْأُخْرَى فِيهِ إِنْ وَجَدَ، وَذَلِكَ فِي ثَنَايَا الْمَوْضُوعِ.

وَمِنَ الْمُفِيدِ إِيرَادُهَا هُنَا اسْتِكْمَالًا لِلْبَحْثِ.

قَالُوا: الْحَكَمُ كَالْقَاضِي إِلَّا فِي مَسَائِلَ، هِيَ:

١- الْحَكَمُ إِذَا قُضِيَ فِي فَصْلٍ مَجْتَهِدٍ فِيهِ، ثُمَّ رَفَعَ إِلَى قَاضٍ أَوْ حَكَمَ آخَرَ أَمْضَاهُ إِنْ وَافَقَ رَأْيَهُ، وَإِلَّا نَقَضَهُ.

٢- أَنَّهُ لَا بَدَّ مِنْ تَرَاضِيهِمَا عَلَيْهِ. أَمَّا الْقَاضِي فَيَصِيرُ قَاضِيًا حَيْثُ وَلَّاهُ وَلِيُّ الْأَمْرِ، رَضِيَ الْخَصُومُ بِهِ أَمْ لَا.

٣- أَنَّهُ لَا يَجُوزُ تَعْلِيْقُهُ وَلَا إِضَافَتُهُ عِنْدَ أَبِي يُوسُفَ.

٤- لَا يَجُوزُ التَّحْكِيمُ فِي حَدٍّ وَقَوْدٍ وَدِيَّةٍ عَلَى الصَّحِيحِ، لِأَنَّ تَحْكِيمَهُمَا بِمَنْزِلَةِ صَلَاحِهِمَا، وَهُمَا لَا يَمْلِكَانِ دَمَهُمَا، وَلِهَذَا لَا يَبَاحُ بِالْإِبَاحَةِ.

وَكَذَا لَا وِلَايَةَ لَهُ عَلَى الْعَاقِلَةِ، وَلَا يَنْفَذُ حُكْمَهُ عَلَيْهَا، وَلَا عَلَى الْقَاتِلِ بِالْدِّيَّةِ.

٥- أَنَّهُ لَا يُفْتَى بِجَوَازِهِ فِي فسخِ الْيَمِينِ الْمُضَافَةِ، وَالصَّحِيحِ أَنَّهُ يَنْفَذُ، لِأَنَّهُ فِيهَا بَيْنُهُمَا بِمَنْزِلَةِ الْقَاضِي الْمُوَلَّى، لَكِنْ هَذَا يَعْلَمُ وَلَا يُفْتَى بِهِ.

٦- أَنَّهُ لَا يَتَعَدَّى حُكْمُهُ إِلَى الْغَائِبِ، لَوْ كَانَ مَا يَدْعَى عَلَيْهِ سَبَبًا لَمَا يَدْعَى عَلَى

الْحَاضِرِ.

٧- لَا يَجُوزُ كِتَابُهُ إِلَى الْقَاضِي، كَمَا لَا يَجُوزُ كِتَابُ الْقَاضِي إِلَيْهِ.

- ٨- لا يحكم بكتاب قاضٍ، إلَّا إذا رضي الخصمان.
- ٩- إذا ارتدَّ انعزل، فإذا أسلم فلا بد من تحكيم جديد، بخلاف القاضي، فإن الفتوى على أنه لا ينزل بالردة، فإذا أسلم لا يحتاج إلى تولية جديدة.
- ١٠- لو ردَّ شهادة بتهمة فللقاضي أو محكم آخر قبولها، بخلاف ما لو ردَّ قاضٍ شهادة للتهمة لا يقبلها قاضٍ آخر، لأن القضاء بالرد نفذ على الكافة.
- ١١- لا يتعدى حكمه من وارث إلى الباقي.
- ١٢- لا يتعدى حكمه في الرد بالعيب إلى بائع البائع، إلَّا إذا رضي بالتحكيم.
- ١٣- لا يتعدى حكمه على وكيل بعيب المبيع إلى موكله.
- ١٤- لا يصح حكمه على وصي صغير بما فيه ضرر على الصغير.
- ١٥- لا يتقيد ببلد التحكيم، بل له الحكم في البلاد كلها.
- ١٦- لو اختلف في المحكم لاختلاف الشهادة، فشهد شاهد أنه وكله في الخصومة إلى فلان الفقيه، وشهد الآخر أنه وكله بخصومة إلى فقيه آخر، لا يجوز حكم أحدهما، لأن حكم المحكم توسط، والمتوسطون في ذلك يختلفون لاختلاف الزاوة، فالرضا بأحدهما لا يكون رضا بالآخر، فكان التقييد مفيداً.
- بخلاف ما إذا اختلفا في تعيين القاضي، فإن الشهادة جائزة، ويتعين أحدهما، لأن القاضي إنما يقضي بحكم الشرع: البينة على المدعي واليمين على من أنكر. وهذا لا يختلف، فلا يفيد التقييد، فلم يصح.
- ١٧- حكمه لا يرفع الخلاف، بخلاف القاضي في جميعها.
- ١٨- لا يحكم باللعان بين الزوجين كما ذكره البرجندي، وإن توقف فيه صاحب

الْبَحْرُ<sup>(١)</sup>.

١٩- لو استقضى العبد، ثم عتق، فقضى، صح على أحد القولين، بخلاف الحكم.

٢٠- لكل من المتخاصمين عزل الحكم قبل حكمه.

(١) الطَّحْطَاوِيُّ عَلَى الدَّرِّ الْمُخْتَارِ ج ٣ ص ٢٠٣-٢٠٤ و ٢٠٨ عن الْبَحْرِ.

وانظر: الْبَحْرُ الرَّائِقُ ج ٧ ص ٢٧-٢٨ وَرَدَّ الْمُخْتَارِ ج ٥ ص ٤٣١-٤٣٢ عن الْبَحْرِ.

الْحَنْفِيَّةُ: نسبة إلى الإمام أبي حَنِيفَةَ.

أَبُو يُوسُفَ: يَعْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ حَبِيبِ الْأَنْصَارِيِّ الْكُوفِيِّ الْبَغْدَادِيِّ. كان من أصحاب الحديث، ثم غلب عليه الرأي، وأخذ الفقه عن مُحَمَّدٍ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي لَيْلَى، ثم عن أبي حَنِيفَةَ، وهو أول من نشر مذهبه. ولي الْقَضَاءَ لِلْمَهْدِيِّ وَالْهَادِي وَهَارُونَ الرَّشِيدَ، وهو أول من تَلَقَّبَ بِقَاضِي الْقَضَاءِ. مات ببغداد سنة ١٨٢ هـ. له كتاب الْخَرَجِ، والآثار. وَثَّقَهُ ابْنُ مَعِينٍ وَأَحْمَدُ.

طَبَقَاتُ الْفُقَهَاءِ لِلشَّيْخِ الرَّازِيِّ ص ١٣٤ وَتَاجُ التَّرَاجُمِ ص ٨١ وَالْفَوَائِدُ الْبَهِيَّةُ ص ٢٢٥ وَتَذَكُّرَةُ الْحُفَظَاءِ ج ١ ص ٢٩٢ رقم ٢٧٣ وَوَفَايَاتُ الْأَعْيَانِ ج ٦ ص ٣٧٨ وَالِانْتِقَاءُ ص ١٧٢ وَتَارِيخُ بَغْدَادِ ج ١٤ ص ٢٤٢ وَأَخْبَارُ الْقَضَاءِ ج ٣ ص ٢٥٤ وَأَبُو يُوسُفَ: مَحْمُودٌ مَطْلُوبٌ.

الْبِرْجَنْدِيُّ: عَبْدُ الْعَلِيِّ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ حُسَيْنِ الْحَنْفِيِّ، فقيه أَصُولِيٍّ فَلَكِيٍّ. توفي بعد سنة ٩٣٥ هـ. له: شرح الْمَنَارِ فِي الْأَصُولِ، وشرح النُّقَايَةِ مُخْتَصَرُ الْوَقَايَةِ، وَحَاشِيَةُ عَلَى شرح ملخص الْجَعْمِينِي لِقَاضِي زَادِهِ. ونسبته إلى بَرْجَنْدَةَ بِتُرْكِسْتَانَ.

هَدِيَّةُ الْعَارِفِينَ ج ١ ص ٥٨٦ وَمُعْجَمُ الْمُؤَلِّفِينَ ج ٥ ص ٢٦٦ وَالْأَعْلَامُ ج ٤ ص ٣٠.

ابن نُجَيْمٍ: هُوَ زَيْنُ الدِّينِ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ مُحَمَّدٍ، المشهور بابن نُجَيْمٍ، اسم بعض أجداده، الْمِصْرِيِّ، الْفَقِيهُ الْحَنْفِيُّ، خَتَامُ الْمُحَقِّقِينَ. له من التصانيف: الْبَحْرُ الرَّائِقُ، وَالْأَشْبَاهُ وَالنِّظَائِرُ، وَفَتْحُ الْغَفَّارِ فِي شَرْحِ الْمَنَارِ، وَرِسَائِلُ عَدِيدَةٍ. توفي سنة ٩٧٠ هـ. أخذ عن قَاسِمِ بْنِ قُطْلُوبُغَا وَابِرْهَانَ الْكَرْكِيِّ.

هَدِيَّةُ الْعَارِفِينَ ج ١ ص ٣٧٨ وَشَدَرَاتُ الذَّهَبِ ج ٨ ص ٣٥٨ وَالتَّغْلِيقاتُ السَّنِّيَّةُ بِهَامِشِ الْفَوَائِدِ الْبَهِيَّةِ ص ١٣٤ وَالْكَوَاكِبُ السَّائِرَةُ ج ٣ ص ١٥٤ وَالْأَعْلَامُ ج ٣ ص ٦٤.

- ٢١- لا يَصَحُّ إخباره بحكمه، بخلاف القاضِي.
- ٢٢- ليس للحكم التفويض إلى غيره.
- ٢٣- الْقَضَاءُ يَتَعَدَّى إِلَى الْكَافَةِ فِي أَرْبَعٍ: الْحُرِيَّةِ، وَالنَّسَبِ، وَالنِّكَاحِ، وَالْوَلَاءِ. وَلَمْ يَصْرَحُوا بِحُكْمِهَا مِنَ الْحَكَمِ، وَيَجِبُ أَنْ لَا يَتَعَدَّى، فَتَسْمَعُ دَعْوَى الْمَلِكِ فِي الْمَحْكُومِ بِعَقْدِهِ مِنَ الْحَكَمِ، بِخِلَافِ الْقَاضِي.
- ٢٤- يَنْعَزِلُ الْحَكَمُ بِقِيَامِهِ مِنَ الْمَجْلِسِ<sup>(١)</sup>.
- لِذَلِكَ قَالُوا: الْمُحَكَّمُ فِي حُكْمِهِ أَحْطُّ رَتَبَةً مِنَ الْقَاضِي<sup>(٢)</sup>.
- وَالْفَرْقُ الْأَسَاسِيُّ بَيْنَ التَّحْكِيمِ وَالصَّلَحِ، هُوَ:
- أَنْ الصَّلَحَ يَتِمُّ بَيْنَ الْخُصُومِ أَنْفُسَهُمْ، أَوْ مِنْ يَنْوِبُ عَنْهُمْ.
- أَمَّا التَّحْكِيمُ، فَإِنَّ الْحَكَمَ فِيهِ يَقُومُ بِمَهْمَةِ الْقَاضِي، فَيُصَدَّرُ الْحَكَمُ، سَوَاءً رَضِيَ الْخُصْمُ أَمْ أَيْ.

(١) رَدُّ الْمُحْتَارِ السَّابِقِ.

(٢) الطَّحْطَاوِيُّ عَلَى الدَّرَجِ ٣ ص ٢٠٦ وَمَجْمَعُ الْأَنْهَرِجِ ٢ ص ١٧٣ وَفَتْحُ الْقَدِيرِ وَالْعِنَايَةُ ج ٥ ص ٤٩٨ وَمُنَافِسُكِينَ عَلَى الْكَنْزِ ص ٢٠٢ وَرَدُّ الْمُحْتَارِ ج ٥ ص ٤٢٧ وَالسَّلْبِيُّ عَلَى تَبْيِينِ الْحَقَائِقِ ج ٤ ص ١٩٣ وَالْبَحْرُ الرَّائِقُ ج ٧ ص ٢٤.

## الأمر الثاني أهمية التَّحْكِيمِ

كثيراً ما يلجأ الخصوم إلى فَضِّ منازعاتهم عن طريق التَّحْكِيمِ، وذلك لأن للتَّحْكِيمِ فوائد عديدة تتجلى فيما يأتي:

### ١ - الإسراع في فَضِّ النزاع:

لأن المحكِّمين يكونون عادةً متفرِّغين للفصل في خصومة واحدة، فيتيسر لهم حسمها في وقت أقرب مما يلزم عادة للمحاكم<sup>(١)</sup>.

ولأن القضاة النُظَامِيِّ لا يحكم في قضية إلا إذا جاء دورها، وبعد أن تنال من التأجيلات ما لا يتسع معه صدر الخصوم، وما لا يتفق مع مصلحتهم في كثير من الأحوال<sup>(٢)</sup>.

### ٢ - الاقتصاد في المَصْرُوفَات:

لأن التَّحْكِيمِ لا يستدعي إلا نفقات زهيدة تكاد لا تذكر في جانب ما تستدعيه حالة الدعوى أمام المحاكم من نحو الرسوم القضائية وأجر المحامي وأجر الخبير ومَصْرُوفَات اسْتِحْضَار الشهود وغير ذلك.

### ٣ - تلافي الحقد بين المتخاصمين:

لأن حسم النزاع سيكون بعد التراضي بطيب خاطر بين الجانبين بواسطة أناس حائزين لثقتهم التامة، مما يجعل الحكم كأنه صادر من مجلس عائلي، بخلاف الحال لو

(١) التنفيذ علمًا وعملاً: قمحة والسَّيِّد ص ٧٣٠.

(٢) طرق التنفيذ والتحفظ: أبو هَيْف، هامش ص ٩١٨.

أَنَّ الْحُكْمَ صَدَرَ عَلَى إِثْرِ الْمَشَاحَنَاتِ، وَاحْتِدَادِ الْعِدَاءِ، وَاشْتِدَادِ النُّفُورِ، مِمَّا قَدْ يَتَوَلَدُ عَنِ الْخُصُومَاتِ الْمَرْفُوعَةِ أَمَامَ الْقَضَاءِ<sup>(١)</sup>.

وَقَدْ وَرَدَ فِي الْمَذْكُورَةِ الْإِيضَاحِيَّةِ لِمَشْرُوعِ قَانُونِ الْمُرَافَعَاتِ الْمِصْرِيِّ: لَمْ يَزَلِ التَّحْكِيمُ مَطْلُوباً لِيَسْتَغْنِيَ بِهِ النَّاسُ عَنِ الْمَحَاكِمِ: قَصْداً فِي النِّفْقَةِ وَالْوَقْتُ، وَرَغْبَةً عَنِ شَطَطِ الْخُصُومَةِ الْقَضَائِيَّةِ وَاللَّدَدِ فِيهَا<sup>(٢)</sup>.

### مَضَارُّ التَّحْكِيمِ:

اتَّعَدَّ الْبَعْضُ التَّحْكِيمَ، بِأَنَّهُ لَا يَخْلُو مِنَ الضَّرَرِ بِالْمُتَخَاصِمِينَ. وَذَلِكَ:

١- لِأَنَّ الْخُصُومَ سَيَكُونُ الْأَمْرُ إِلَى الْمَحْكَمِينَ فِي التَّصَرُّفِ فِي حَقِّهِمْ عَلَى غَيْرِ حَدٍّ مَعْلُومٍ، فَهُوَ مِنْ هَذِهِ الْوَجْهِ أَشَدَّ خَطِراً مِنَ الصَّلَاحِ، لِأَنَّ الْمُصَالِحَ يَكُونُ عَلَى عِلْمٍ مُقَدِّماً بِقِيَمَةٍ مَا هُوَ مُتَنَازِلٌ عَنْهُ<sup>(٣)</sup>.

٢- لِأَنَّهُ مِنَ الْوَجْهِ الْعَمَلِيَّةِ: مِنْ أَصْعَبِ الْأُمُورِ عَلَى النَّفْسِ، وَمِنْ أَشَدِّ الْعُقُودِ خَطِراً عَلَى الْمَالِ، وَمِنْ الْأَنْظِمَةِ الَّتِي يَشْتَغِلُ الْقَضَاءُ النَّظَامِيَّ كَثِيراً بِسَبَبِهَا، فَلَا تَكَادُ تَخْلُو حَالَةَ تَحْكِيمٍ مِنَ الْإِلْتِجَاءِ إِلَى ذَلِكَ الْقَضَاءِ: إِمَّا لِلطَّعْنِ فِي صِحَّةِ التَّحْكِيمِ، أَوْ فِي حُكْمِ الْمَحْكَمِينَ، أَوْ بِخُصُوصِ أَتْعَابِهِمْ، وَبِخُصُوصِ تَعْيِينِ الْمَحْكَمِينَ فِي الْأَحْوَالِ الَّتِي لَمْ يَعْيِنْتَهُمْ فِيهَا الْخُصُومُ، وَفِي الْأَحْوَالِ الَّتِي لَا يُتِمُّ فِيهَا أَحَدُ الْمَحْكَمِينَ عَمَلَهُ، وَفِي حَالَةِ اخْتِلَافِهِمْ عِنْدَ عَدَمِ جَعْلِ عَدَدِهِمْ وَثِراً مِنْ أَوَّلِ الْأَمْرِ. لِذَلِكَ كَانَ التَّحْكِيمُ سَبَباً فِي كَثْرَةِ

(١) التَّنْفِيزُ عِلْماً وَعَمَلاً السَّابِقَ.

(٢) شَرْحُ الْقَانُونِ الْمَدَنِيِّ الْجَدِيدِ - الْعُقُودُ الْمُسَمَّاةُ: مُحَمَّدٌ كَامِلٌ مُرْسِي ج ١ ص ٥٤٥. وَهُوَ أَيْضاً فِي الْمَذْكُورَةِ الْإِيضَاحِيَّةِ وَالْأَسْبَابُ الْمَوْجِبَةُ لِقَانُونِ الْمُرَافَعَاتِ الْمَدَنِيَّةِ الْعِرَاقِيِّ. / انْظُرْ: الْقَانُونُ ص ٣٠.

(٣) التَّنْفِيزُ عِلْماً وَعَمَلاً ص ٧٣١.

القضايا التي تعرض على المحاكم<sup>(١)</sup>.

٣- يُحَرِّمُ الخصوم من الضمانات التي أحاط بها المشرِّع عمل القاضي في القضاء العام، والتي تكفل للخصوم حرية الدفاع.

٤- لأن المحكمين رغم ثقة الخصوم فيهم ليست لهم قدرة القضاة الناشئة عن ثقافتهم القانونيَّة وخبرتهم التي كسبوها من تمرسهم بدراسة القضايا وتحقيقتها، مما يصعب معه إزعاج النفوس لنتائج عمل المحكمين<sup>(٢)</sup>.

٥- نفقات التَّحْكِيم في الوقت الحاضر باهظة جداً في باب المنازعات الدولية خاصة.

إلا أن هذا النقد المتقدم لم يحلّ دون رواج الاتفاق على التَّحْكِيم، واتساع أغراضه، خصوصاً في المعاملات التجارية، لا سيَّما ما كان منها متميزاً بطابع التخصص أو الصفة الدولية<sup>(٣)</sup>. ثم إن التَّحْكِيم في المنازعات الدولية يحتل مكاناً وسطاً بين صلابة القضاء الدولي وبين مرونة الوساطة وغيرها من طرق التسوية غير الإلزامية، لما يتميز به التَّحْكِيم من روح الاعتدال والوساطة، ومن نظرة مدركة إلى مصالح الطرفين، وهذه الميزة تمكنه من القيام بدور جليل في تسوية المنازعات الدولية<sup>(٤)</sup>.

ويبدو أن هذه المصاير المذكورة احتمالات لا تكاد تذكر بجانب الفوائد الجليَّة التي يقدمها التَّحْكِيم، لذلك نصت القوانين في مختلف بلدان العالم على التَّحْكِيم.

أما كون التَّحْكِيم من الأنظمة التي يشتغل القضاء كثيراً بسببها، فلا يعني أنه ضارّ،

(١) طرق التنفيذ والتحفُّظ، هامش ص ٩١٨.

(٢) قواعِد تنفيذ الأحكام والمحرَّرات المؤثَّقة: رمزي سيف ص ٦٥.

(٣) شرح القانون المدني الجديد - العقُود المُسمَّاة: مُحَمَّد كَامِل مُرْسِي ج ١ ص ٥٤٥ وقواعِد تنفيذ الأحكام ص ٦٥ وقواعِد المُرافعات للعشماويين ج ١ ص ٢٩١.

(٤) دور التَّحْكِيم في قَض المنازعات الدولية ص ٧١.

لأن الأصل في رد المنازعات هو أن يكون إلى القضاء، باعتباره السلطة التي تتولاها الدولة، فتقيم بها العدالة، رضي الفرد بذلك أم لا.

وإباحة المشرع تحكيم غير القاضي يعني إقرار القضاء حكم الحكم إن وافق الحق وإلا أبطله القاضي، فإذا أبطل حكم الحكم عادت للقضاء سلطته، لأن إقامة العدالة بين الناس الواجب الأساسي الذي تضطلع به الدولة.

ولذلك فإن أقام الحكم العدل بين المتخاصمين خفف على القضاء مؤنة النظر في تلك المنازعة، وإن لم يقيم العدل نظر القاضي فيها كأن الأمر معروض عليه ابتداءً.

ففي التحكيم نفع غالباً لا ضرر، كما هو واضح.

ثم إن قرار المحكمين لا ينفذ في دوائر التنفيذ، ما لم تصادق عليه المحكمة المختصة بالنزاع، كما ورد في الفقرة ١ من المادة ٢٧٢ من قانون المرافعات العراقي. ومصادقة المحكمة لا تكون إلا بعد التدقيق في إجراءات المحكمين وفي حكمهم وعمّا إذا كان موافقاً لأحكام القانون<sup>(١)</sup>.

أما كون النفقات باهظة حالياً، فإن ذلك يعود إلى حجم وأهمية المسألة المعروضة على هيئة التحكيم في المنازعات الدولية، فما نراه باهظاً هو في حقيقته يسيراً بالنسبة إلى حجم وأهمية تلك المسألة.

وتبقى النفقات يسيرة في المنازعات الخاصة التي تعرض على القضاء في الأصل، إذا ما قيسَت بأجور المحاماة والخبرة والرسوم القضائية.

(١) عقد التحكيم وإجراءاته ص ١٧ و ٢١ والوجيز في التحكيم ص ٢١.



## المبحث الثاني تَارِيخُ التَّحْكِيمِ، وَأَنْوَاعُهُ

وفيه أمران:

الأمر الأول: تَارِيخُ التَّحْكِيمِ.

الأمر الثاني: أَنْوَاعُ التَّحْكِيمِ.

## الأمر الأول

### تاريخ التحكيم

يبدو أن التَّحْكِيمَ قد عُرِفَ في المراحل الأولى لتكوين الفكر القانوني عند الإنسان، ثم تطور مع النمو الحضاري للبشرية، حتى بلغ المرحلة التي نراها اليوم. وسنعرض هنا التطور التاريخي للتَّحْكِيمَ منذ قديم الزمان إلى زماننا هذا.

#### عند السُّومَرِيِّينَ:

عرف السُّومَرِيُّونَ في جنوب العِراقِ التَّحْكِيمَ، حيث عثر خلال العقد الأول من القرن الحالي على لوح حَجَرِيٍّ كتبت عليه باللغة السومرية نُصُوصٌ معاهدة صلح أبرمت في القرن الحادي والثلاثين قبل الميلاد، بين الطَّوَرَيْنِ الأول والثاني من عَصْر فجر السلاسلات، بين دولتي مَدِينَةِ (لجش)، المعروفة اليوم باسم (تلو) قرب (الشَّطْرَةِ)، ومَدِينَةِ (أوما) القريبة منها، وتعرف اليوم أنقاضها باسم (جوشي جوخة).

كان بين هاتين المدينتين نزاع مستمر بسبب تحديد الحدود ومياه الإرواء، فالتجأتا إلى التَّحْكِيمِ، وكان الحكم ملكاً محايداً من ملوك مَدِينَةِ (كيش)، وهي الآن (تل الأحيمر) قرب (الحلَّة)، واسمه (مسيلم) الذي قام بالوساطة في تحديد الحدود وتعليقها بنصب أقامه بين الدوليتين. فنصت المعاهدة على وجوب احترام خندق الحدود بين المدينتين، وعلى شرط التَّحْكِيمِ لفَضِّ أيِّ نزاع قد ينشأ بينهما بشأن الحدود<sup>(١)</sup>.

وكان التَّحْكِيمِ الوسيلة التي تُفَضُّ بموجبها المنازعات في المراحل الأولى من

(١) مُقَدِّمَةٌ فِي تَارِيخِ الْحَضَارَاتِ الْقَدِيمَةِ ج ١ ص ١٠٧ ودور التَّحْكِيمِ فِي فَضِّ الْمَنَازَعَاتِ الدَّوْلِيَةِ ص ٤.

الحَضَارَة في العِرَاق القديم، فكان أكبر الأعضاء سنّاً في كل مشترك يقوم بالتَّحْكِيم. ولم تكن عَمَلِيَّة التَّحْكِيم قد شكلت عملاً مستقلاً عن المجتمع، وإنما كانت تتم في سياق الوظيفة العامة للمجتمع، والعقوبة التي تترتب عليها تتم باسم المجتمع أيضاً<sup>(١)</sup>. وأصبح تَحْكِيم المُحَكَّمين الذين يلجأ إليهم المتخاصمون لفُضِّ النزاع بينهم، من السوابق القضائية التي صارت مصدراً مهماً للقانون المُدَوَّن فيما بعد<sup>(٢)</sup>.

### الإغريق:

وعرَفَ قدماء الإغريق التَّحْكِيم، فكان يفصلُ في المنازعات بين دويلات المدن اليُونَانِيَّة مجلسٌ دائمٌ للتَّحْكِيم (الأمفيكتيوني). كما أنهم عرفوا معاهدات التَّحْكِيم الدائم، إضافةً إلى حالات التَّحْكِيم المنفردة<sup>(٣)</sup>.

### الرُّومَان:

اقتصر القانون الرُّومانيّ على التَّحْكِيم في القانون الخاص، أما التَّحْكِيم الدولي فلم يعرفوه، لأنهم أنكروا المساواة بين الدول<sup>(٤)</sup>.

### التَّحْكِيم عند العَرَب قبل الإسلام:

ساد النظام القبليّ في عصر ما قبل الإسلام بعباداته وتقاليده. وكان للقبائل حُكَّامها الذين عُرِفُوا برجاحة العقل وسعة الإدراك، والعدل والابتعاد عن الدنيا والصدق في إعطاء الأحكام.

(١) الفكر السِّيَاسِيّ في العِرَاق القديم ص ٥٤٧.

(٢) مُقَدِّمَة في تاريخ الحَضَارَات القديمة ج ١ ص ٢٨٢.

(٣) دور التَّحْكِيم في فَضِّ المنازعات الدولية ص ٤.

(٤) دور التَّحْكِيم السَّابِق.

ولم تكن لهم سلطة تشريعية تُسَنِّ القوانين، فالْحَكَمُ أو الْحَاكِمُ لم يكن عمله رسمياً من أَعْمَالِ الحكومة كما هو معروف عندنا، وإنما كان الْقَضَاءُ أمراً يعود إلى الناس، إن شَاءُوا رَجَعُوا إلى عَقْلَاءِ الْحَيِّ لِفَضِّ النِّزَاعِ، وإن شَاءُوا اخْتَارُوا حَكَمًا يَرْضُونَهُ، ليقضي بينهم.

ولم يكن الْحَاكِمُ من رؤساء القبيلة بالضرورة، وإنما هو من الذين برزوا في مجتمعاتهم بالفهم ومَعْرِفَةِ طبائع القوم وأعرافهم.

قال اليعقوبي: (وكان للعَرَبِ حُكَّامٌ ترجع إليهما في أمورها، وتتحاكم في منافعاتها وموارثها ومياهاها ودمائها، لأنه لم يكن دين يرجع إلى شرائعه، فكانوا يُحْكَمُونَ أهل الشَّرَفِ والصدق والأمانة والرئاسة والسن والمجد والتَّجَرِبَةِ...).<sup>(١)</sup>

وحُكَّامُ الْعَرَبِ هم:

إِمَّا حُكَّامٌ مُنَحُّوا مَوَاهِبَ، جعلت الناس يركنون إليهم في حلّ المشكلات، وإما كُھَّانٌ لجأ الناس إليهم لاعتقادهم بصحة أحكامهم، وإما عُرَّافٌ صادفوا من يثق بما يقولون أو يتنبؤون به، وإما فُقَهَاءٌ ومفتون، أي: رجال دين كالقلامسة يفتون في أمور الدين<sup>(١)</sup>.

(١) المُفَصَّلُ فِي تَارِيخِ الْعَرَبِ قَبْلَ الْإِسْلَامِ ج ٥ ص ٦٣٥-٦٣٨.

وانظر: تَارِيخُ الْإِسْلَامِ السِّيَاسِيِّ: حسن إبراهيم حسن ج ١ ص ٥١ والقضاء في الإسلام: مدكُور ص ٢٠ والقضاء في الإسلام: د. عطية مشرفة ص ١٦ والنظم الإسلامية: حسن إبراهيم حسن وأخوه علي ص ١٥١.

اليعقوبي: أحمد بن أبي يعقوب إسحاق بن جعفر بن وهب بن واضح العبَّاسي، مؤلِّ بني هاشم. يُعرَفُ بابن واضح، وباليَعْقُوبِيِّ، وابن اليعقوبي. مؤرخ. من مؤلفاته: التَّارِيخُ، وأسماء البلدان. توفي سنة ٢٨٤هـ وقيل غير ذلك.

مُعْجَمُ الْأَدْبَاءِ ج ٥ ص ١٥٣ ومُعْجَمُ الْمُؤَلِّفِينَ ج ١ ص ١٦١ والأعلام ج ١ ص ٩٥.

واشتهر من حُكَّامهم:

في تَمِيم: أَكْثَمُ بن صَيْفِيٍّ، وَحَاجِبُ بن زُرَّارَةَ، وَالْأَقْرَعُ بن حَابِسٍ، وَرَبِيعَةُ بن مُخَاشِنٍ، وَضَمْرَةُ بن ضَمْرَةَ.

وفي قَيْس: عَامِرُ بن الظَّرْبِ العَدَوَانِيٍّ، وَغَيْلان بن سَلَمَةَ.

وفي قُرَيْش: عَبْدُ الْمُطَّلِبِ، وَأَخُوهُ أَبُو طَالِبٍ ابْنَا هَاشِمٍ بن عَبْدِ مَنَافٍ، وَالْعَاصِي بن وائِلٍ، وَالْعَلَاءُ بن حَارِثَةَ.

وفي أَسَد: رَبِيعَةُ بن حِذَارٍ.

وفي كِنَانَةَ: يَعْمرُ الشَّدَّاحُ، وَصَفْوَانُ بن أُمَيَّةَ، وَسَلْمَى بن نُوفَلٍ.

ومن حَكِيمَاتِ الْعَرَبِ:

صُحْرُ بنت لُقْمَانَ، وَهِنْدُ بنت الْخُسِّ، وَجُمُعَةُ بنت حَابِسٍ، وَخُصَيْلَةُ بنت عَامِرِ بن الظَّرْبِ<sup>(١)</sup>.

(١) تاج العَرُوسُ مادة (حكم).

وانظر أسماءُ أُخْرَى كثيرة لحُكَّامِ الْعَرَبِ فِي:

المُحَبَّرُ ص ١٣٢-١٣٧ والمُفَصَّلُ السَّابِقُ، وَبُلُوغُ الْأَرْبِ لِلْأَلُوسِيِّ ج ١ ص ٣٠٨-٣٤٤.

أَكْثَمُ بن صَيْفِيٍّ: بن رَبَاحِ التَّمِيمِيِّ. الْحَكِيمُ المشهور. هو عَمَّ حَنْظَلَةُ بن الرَّبِيعِ بن صَيْفِيٍّ، الصَّحَابِيُّ المشهور. لم يَلِقْ أَكْثَمُ النَّبِيَّ ﷺ، واختلفوا فِي إِسْلَامِهِ.

الاسْتِيعَابُ ج ١ ص ١٢٨ والإِصَابَةُ ج ١ ص ١١٠ والمُعَمَّرُونَ والوصايا ص ١٤.

الْأَقْرَعُ بن حَابِسٍ: بن عِقَالِ الْمُجَاشِعِيِّ الدَّارِمِيِّ التَّمِيمِيِّ. اسمه فِرَاسٌ، وَلَقَبُ بِالْأَقْرَعِ لِقَرَعِ كَانُ بِرَأْسِهِ. وَهُوَ من المُولَّفَةِ قُلُوبَهُمْ وَقَدْ حَسُنَ إِسْلَامُهُ. كَانُ شَرِيفاً فِي الجَاهِلِيَّةِ وَالْإِسْلَامِ، وَكَانَ حَكِماً فِي الجَاهِلِيَّةِ. قَتَلَ بِالْيَرْمُوكِ فِي عَشْرَةِ من بَنِيهِ.

الإِصَابَةُ ج ١ ص ٥٨ والاشْتِقَاقُ ص ٢٣٩ وَخِزَانَةُ الْأَدَبِ ج ٣ ص ٣٩٧.

وكان القَضَاءُ في سوق عُكَاظٍ مُخْتَصَّصاً ببني تَمِيمٍ في الأمور المهمة وفي الشعر، فيعرض شاعرٌ شِعْرَهُ على الحُكْمِ، وَيَعْرِضُ شاعرٌ آخر منافسٌ للأول شِعْرَهُ عليه، ثم يسمعان رأي الحُكْمِ في أيهما أشعر؟

فكان إذا هلك قاضٍ منهم أخذ مكانه ابنُهُ أو آخرٌ من الأسرة المُخْتَصَّصة بالقَضَاءِ، وكان آخرهم الأقرع بن حابس، فجاء الإسلام<sup>(١)</sup>.

ويجب على الحَاكِمِ الحُكْمَ بِالْعَدْلِ وَالْقِسْطِ حُكْمَ الْمِيزَانِ، فإذا شَطَّ الحَاكِمُ على شخص يكون قد جار عليه وظلمه، وما أنصفه في حُكْمِهِ<sup>(٢)</sup>.

وكان بعض الحُكَّامِ على درجة عالية من الفهم والإدراك والسِّدَادِ في أَحْكَامِهِمْ بحيث لا تُرَدُّ.

قال ذو الإصْبَعِ العَدَوَانِيُّ في عَامِرِ بْنِ الظَّرِبِ العَدَوَانِيِّ الحُكْمِ المشهور:

وَمِنَّا حَكْمٌ يَقْضِي      فَلَا يُنْقَضُ مَا يَقْضِي<sup>(٣)</sup>

وكان المحكوم عليه يخضع لحُكْمِ الحُكْمِ تحت سُلْطَانِ التَّأْثِيرِ الأدبي أو العُرفِ أو سُلْطَانِ الرَّأْيِ العام، أو يخشى عَاقِبَةَ القتال التي قد يجريها رفضه الحُكْمِ.

وكثيراً ما كان المحكوم عليه يرفض الحُكْمِ، ويطلب الاحتكام إلى غيره، إذا لم يقتنع بذلك الحُكْمِ.

فالإلزام في حُكْمِ الحُكْمِ ليس صفة ثابتة، إذ ليس للحُكْمِ سلطة تفرض التنفيذ.

وهذا واضح في ما نقل من الأخبار والمُنافَرَاتِ.

والمُنافَرَةُ: المُفَاخَرَةُ. وَتَنَافَرَا إلى الحُكْمِ: تحاكما إليه.

(١) الْمُفَصَّلُ في تَارِيخِ الْعَرَبِ قبل الإسلام ج ٥ ص ٦٥٢-٦٥٣.

(٢) الْمُفَصَّلُ السَّابِقُ ص ٦٣٦-٦٣٧.

(٣) الْمُعَمَّرُونَ والوصايا لأبي حَاتِمِ السَّجِسْتَانِيِّ ص ٥٦.

قال أبو عُبَيْدٍ: الْمُنَافَرَةُ: أَنْ يَفْتَخِرَ الرَّجُلَانِ، كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا عَلَى صَاحِبِهِ، ثُمَّ يُحَكِّمُ بَيْنَهُمَا رَجُلًا، كَفَعَلَ عَلَقَمَةَ بْنِ عُلَاثَةَ مَعَ عَامِرِ بْنِ الطُّفَيْلِ، حِينَ تَنَافَرَا إِلَى هَرِمِ بْنِ قُطَبَةَ الْفَزَارِيِّ<sup>(١)</sup>. وَكَانَ هَرِمٌ قَدْ قَالَ لَهُمَا: لَعَمْرِي لَا حُكْمَ بَيْنَكُمَا، ثُمَّ لَأَفْصَلَنَّ، ثُمَّ لَسْتُ أَثِقُ بِوَاحِدٍ مِنْكُمَا، فَأَعْطِيَانِي مَوْثِقًا أَطْمِئِنُّ إِلَيْهِ أَنْ تَرْضَيَا بِمَا أَقُولُ، وَتُسَلِّمَا لِمَا قَضَيْتُ بَيْنَكُمَا<sup>(٢)</sup>.

وقد نقل ابن حَبِيبٌ صوراً عديدة من الْمُنَافَرَاتِ، وَهِيَ تَصَوُّرُ طَرِيقَةِ التَّحْكِيمِ فِي عَصْرِ مَا قَبْلَ الْإِسْلَامِ.

فأورد مُنَافَرَةَ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ وَحَرْبِ بْنِ أُمَيَّةَ، وَقَدْ جَعَلَا بَيْنَهُمَا نُفَيْلَ بْنَ عَبْدِ الْعَزَّى. وَحِينَ نَفَرَ عَبْدُ الْمُطَّلِبِ عَلَى حَرْبٍ غَضِبَ حَرْبٌ مِنْ ذَلِكَ، وَأَغْلَظَ لِنُفَيْلٍ، وَقَالَ: مِنْ انْتِكَاسِ الدَّهْرِ أَنْ جَعَلْنَاكَ حَكَمًا. وَهَمَّ بِإِخْرَاجِ بَنِي عَدِيٍّ بْنِ كَعْبٍ قَوْمِ نُفَيْلٍ مِنْ مَكَّةَ، فَاجْتَمَعَتْ لَذَلِكَ بَنُو عَبْدِ شَمْسٍ بِنِ عَبْدِ مَنَافٍ وَبَنُو نُوْفَلٍ بِنِ عَبْدِ مَنَافٍ، وَغَضِبَ لِعَبْدِ الْمُطَّلِبِ بَنُو هَاشِمٍ وَبَنُو الْمُطَّلِبِ وَبَنُو زُهْرَةَ، وَغَضِبَتْ بَنُو سَهْمٍ لِبَنِي عَدِيٍّ،

(١) تاج العرُّوس، مادة (نفر).

وهذه الْمُنَافَرَةُ فِي: الْأَغَانِي ج ١٦ ص ٢٨٣ وَبُلُوغُ الْأَرْبِ ج ١ ص ٢٨٧.

أَبُو عُبَيْدٍ الْقَاسِمِ بْنِ سَلَامٍ: الْهَرَوِيُّ الْبَغْدَادِيُّ. قَالَ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ: أَبُو عُبَيْدٍ أَسْتَاذٌ، وَهُوَ يَزِيدُ كُلَّ يَوْمٍ خَيْرًا. وَسُئِلَ يَحْيَى بْنُ مَعِينٍ عَنْهُ فَقَالَ: أَبُو عُبَيْدٍ يُسْأَلُ عَنِ النَّاسِ. قَالَ الذَّهَبِيُّ: كَانَ حَافِظًا لِلْحَدِيثِ وَعِلَلُهُ، وَمَعْرِفَتُهُ مَتَوَسِّطَةً، عَارِفًا بِالْفِقْهِ وَالْاِخْتِلَافِ، رَأْسًا فِي اللُّغَةِ، إِمَامًا فِي الْقِرَاءَاتِ، لَهُ فِيهَا مُصَنَّفٌ. وَلِي قَضَاءُ طَرَسُوسَ. لَهُ: غَرِيبُ الْحَدِيثِ، وَالْأَمْوَالِ، وَغَيْرُهُمَا. مَاتَ بِمَكَّةَ سَنَةَ ٢٢٤ هـ.

تَذَكُّرَةُ الْحِفَاطِ ج ٢ ص ٤١٧ رَقْم ٤٢٣ وَتَهْذِيبُ التَّهْذِيبِ ج ٨ ص ٣١٥ وَطَبَقَاتُ الْحَنَابِلَةِ ج ١ ص ٢٥٩.

(٢) الْأَغَانِي ج ١٦ ص ٢٨٧.

لأنهم من الأحلاف فمنعواهم، فلما رأى حَرْبٌ ذَلِكَ كَفَّ عَنْهُمْ<sup>(١)</sup>.

وتلك المُنَافَرَاتُ توضح أن الإلزام في حُكْمِ الْحَكَمِ لا يكون إِلَّا تحت سُلْطَانِ الْقُوَّةِ أو مراعاة الرأي العام، أو خشية غضب القبيلة.

حتى أن (مَلَأَ) مَكَّةَ - وهو المجلس الذي يتكون من رؤساء العوائل وأهل النفوذ وأصحاب القوة المالية، وأعضاؤه أصحاب الحَلِّ والعَقْدِ، يجتمعون في (دار الندوة) شمالي الكَعْبَةِ على بعد عدة أمتار منها، يتشاورون ويُعلنون الحروب، ويعقدون المَعَاهِدَاتِ التجارية والمُحَالَفَاتِ - لم تكن لهم قوة تنفيذية يفرضون رأيهم بها، وإنما كانت لهم قوة أدبية كَبِيرَةٌ تجعل الناس تَرْضَى بقراراتهم، وكان الدافع إلى ذَلِكَ ما في قول أحدهم: (إذا اختلفتم تَشَتَّتْ أُمُورُكُمْ، وطَمَعَ فيكم غَيْرُكُمْ).

(١) المُنَمَّقُ في أخبار قُرَيْشٍ لِمُحَمَّدِ بْنِ حَبِيبٍ ص ٩٤-٩٨. وأورد فيه عدداً من المُنَافَرَاتِ ص ٩٤-١٢٠، وقد وَرَدَ بعضها في نِهَايَةِ الْأَرْبِ لِلنُّوَيْرِيِّ ج ٣ ص ١٣١-١٣٣ وبلوغ الأرب ج ١ ص ٢٨٧-٣٠٨.

رَوَى هِشَامُ بْنُ مُحَمَّدَ بْنِ السَّائِبِ الْكَلْبِيِّ عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِي صَالِحٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، قَالَ: كَانَ فِي قُرَيْشٍ أَرْبَعَةٌ يَتَنَافَرُ النَّاسُ إِلَيْهِمْ وَيَتَحَاكَمُونَ: عَقِيلُ بْنُ أَبِي طَالِبٍ، وَمُحَرَّمَةُ بْنُ تَوْفَلِ الزُّهْرِيِّ، وَأَبُو جَهْمٍ بْنُ حُذَيْفَةَ الْعَدَوِيِّ، وَحُوَيْطِبُ بْنُ عَبْدِ الْعُزَّى الْعَامِرِيِّ. وَكَانَ الثَّلَاثَةُ يَعُدُّونَ مَحَاسِنَ الرَّجُلِ إِذَا أَتَاهُمْ، فَإِذَا كَانَ أَكْثَرُ مَحَاسِنَ نَقَرُوهُ عَلَى صَاحِبِهِ. وَكَانَ عَقِيلُ يَعُدُّ الْمَسَاوِي، فَأَيُّهَا كَانَ أَكْثَرُ مَسَاوِي تَرَكَه، فيقول الرجل: وددتُ أَنِّي لَمْ آتِهِ، أَظْهَرَ مِنْ مَسَاوِيٍّ مَا لَمْ يَكُنِ النَّاسُ يَعْلَمُونَ.

انظر: أَسَدُ الْغَابَةِ ج ٣ ص ٤٢٤ والإصابة باختصار ج ٢ ص ٤٩٤.

مُحَمَّدُ بْنُ حَبِيبٍ: الْبَغْدَادِيُّ، كَانَ عالماً بالنسب وأخبار العرب، موثقاً في روايته. من كتبه: الْمُحَبَّرُ، وَالْمُنَمَّقُ. توفي سنة ٢٤٥هـ.

تَارِيخُ بَغْدَادٍ ج ٢ ص ٢٧٧ والفهرست لابن النديم ص ١٥٥ ومقدمة كتاب المُنَمَّقِ.



وقد اشتهر رجال الملأ بجودة آرائهم وفائدتها<sup>(١)</sup>.

### فِي بَيْتِهِ يُؤْتَى الْحُكْمُ:

وهذا المثل رمز من رموز العَرَب، وهو من قصة خيالية، ترويه العَرَب على ألسن البهائم، تمثل تحكيم المتخاصمين الحكم العادل، وما يجب عليهما من الذهاب إليه في بيته. قالوا:

إِنَّ الْأَرْنبَ التَّقَطْتَ ثَمْرَةً، فَاخْتَلَسَهَا الثَّعْلَبُ فَأَكَلَهَا، فَاَنْطَلَقَا يَخْتَصِمَانِ إِلَى الضَّبِّ.

فَقَالَتِ الْأَرْنبُ: يَا أَبَا الْحِجْلِ.

فَقَالَ: سَمِيعاً دَعَوْتُ.

قَالَتْ: أَتَيْنَاكَ لِنَخْتَصِمَ إِلَيْكَ.

قَالَ: عَادِلاً حَكَمْتُمَا.

قَالَتْ: فَاخْرُجْ إِلَيْنَا.

قَالَ: فِي بَيْتِهِ يُؤْتَى الْحُكْمُ.

قَالَتْ: إِنِّي وَجَدْتُ ثَمْرَةً.

قَالَ: حُلُوَّةٌ فَكُلِيهَا.

قَالَتْ: فَاخْتَلَسَهَا الثَّعْلَبُ.

قَالَ: لِنَفْسِهِ بَغَى الْخَيْرَ.

قَالَتْ: فَلَطَمْتُهُ.

قَالَ: بِحَقِّكَ أَخَذْتُ.

(١) النظم الإسلامية: الأستاذ الدكتور عَبْدُ الْعَزِيزِ الدُّورِيِّ ص ٩.

قالت: فلطمني.

قال: حرّ انتصر.

قالت: فاقض بيننا.

قال: قد قضيتُ.

فذهبت أقواله كلها أمثالا<sup>(١)</sup>.

### الرَّسُولُ مُحَمَّدٌ ﷺ حَكَمَ قَبْلَ نُبُوتِهِ:

الثَّابِتُ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَحْكُمُ إِلَيْهِ النَّاسُ قَبْلَ الْإِسْلَامِ.

رُوِيَ عَنِ الرَّبِيعِ بْنِ خُثَيْمٍ أَنَّهُ قَالَ:

كَانَ يُتَحَاكَمُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي الْجَاهِلِيَّةِ قَبْلَ الْإِسْلَامِ<sup>(٢)</sup>.

(١) مَجْمَعُ الْأَمْثَالِ لِلْمَيْدَانِيِّ ج ٢ ص ٧٢ رقم المثل ٢٧٤٢.

والمثل مع هذه القصة بألفاظ متقاربة في:

الأمثال لأبي فيد ص ٤٧ والفاخر للمفضل بن سلمة ص ٧٦ رقم ١٣٣ وجمهرة الأمثال لأبي هلال العسكري ج ١ ص ٣٦٨ رقم ٥٥٢ وأورد في ج ٢ ص ١٠١ رقم ١٣٣٠ المثل فقط وأحال على السابق، والوسيط في الأمثال للواحدي ص ١٣٢ رقم ٩٤ والمستقصى للزمخشري ج ٢ ص ٦١ وذكر في ج ٢ ص ١٨٣ المثل فقط، ونهاية الأرب للنويري ج ٣ ص ٤٣، وجاء في لسان العرب مادة (حكم) المثل فقط، وشرح أدب القاضي لابن مازة ج ٢ ص ٩٥-٩٩ عن الشعبي عن النعمان بن بشير من خطبته على منبر الكوفة.

(٢) طبقات ابن سعد ج ١ ص ١٥٧ (دار صادر)، والشفا - شرحه: نسيم الرياض ج ٢ ص ١٠٧.

الرَّبِيعُ بْنُ خُثَيْمٍ: بن عائذ الثوري الكوفي التميمي، أبو يزيد. من عبّاد أهل الكوفة وزهادهم، قال له ابن مسعود: لو رآك رسول الله ﷺ لأحبك. مات بالكوفة سنة ٦٣ هـ.

مَشَاهِيرُ عُلَمَاءِ الْأَمْصَارِ ص ٩٩ وَتَقْرِيبُ التَّهْذِيبِ ج ١ ص ٢٤٤.

وقد احتكم العرب إليه في وضع الحجر الأسود عند بناء الكعبة، فانتهى بحكمه النزاع.

فالثابت تاريخياً أنه:

لما بلغ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ خمساً وثلاثين سنة، اجتمعت قُرَيْشُ لُبْنَانَ الكعبة، وكانوا يَهْمُونَ بِذَلِكَ لِيُسَقَّفَوْهَا، وَيَهَابُونَ هَدْمَهَا، وَإِنَّمَا كَانَتْ رَضْمًا فَوْقَ الْقَامَةِ، فَأَرَادُوا رَفْعَهَا وَتَسْقِيفَهَا، وَذَلِكَ أَنَّ نَفَرًا سَرَقُوا كَنْزًا لِلْكَعْبَةِ...

فقال الوليد بن المغيرة: أنا أبدؤكم في هدمها، فأخذ المَعُولَ، ثم قام عليها، وهو يقول: اللهم لم تُرْعَ - قال ابن هشام: ويقال: لم نزع - اللهم إنا لا نريد إلا الخير، ثم هدم من ناحية الركنين... ثم إن القبائل من قُرَيْشٍ جمعت الحجارة لبنائها، كل قبيلة تجمع على حدة، ثم بنوها، حتى بلغ البنيان موضع الركن، فاخصموا فيه، كل قبيلة تريد أن ترفعه إلى موضعه دون الأخرى، حتى تحاوروا وتحالفوا، وأعدوا للقتال. ففقرت بنو عبد الدار جفنة مملوءة دماً، ثم تعاقدوا هم وبنو عدي بن كعب بن لؤي على الموت، وأدخلوا أيديهم في ذلك الدم، في تلك الجفنة، فُسِّمُوا لَعَقَةَ الدَّمِ.

فمكثت قُرَيْشُ أربع ليالٍ أو خمساً، ثم إنهم اجتمعوا في المسجد، وتشاوروا وتناصفوا.

فزعم بعض أهل الرواية: أن أبا أمية بن المغيرة بن عبد الله بن عمر بن مخزوم، وكان عامِئذٍ أَسَنَ قُرَيْشٍ كلها، قال: يا معشر قُرَيْشٍ: اجعلوا بينكم فيما تختلفون فيه أول من يدخل من باب هذا المسجد يقضي بينكم فيه، ففعلوا.

فكان أول داخل عليهم رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فلما رآوه قالوا: هَذَا الْأَمِينُ، رَضِينَا، هَذَا مُحَمَّدٌ. فلما انتهى إليهم، وأخبروه الخبر، قال ﷺ: هَلُمُّ إِلَى ثَوْبًا، فَأُتِيَ بِهِ، فَأَخَذَ الرُّكْنَ فَوَضَعَهُ فِيهِ بِيَدِهِ، ثُمَّ قَالَ: لِنَأْخُذَ كُلُّ قَبِيلَةٍ بِنَاحِيَةٍ مِنَ الثَّوْبِ، ثُمَّ ارْفَعُوهُ جَمِيعًا، ففعلوا.

حتى إذا بلغوا به موضعه، وُضِعَ هو بيده، ثم بنى عليه<sup>(١)</sup>.

(١) سيرة ابن هشام ج ١ ص ٢٢١-٢٢٨.

الرَّضْمُ: أن تنضد الحجارة بعضها على بعض من غير ملاطٍ.

الرَّوْضُ الْأَنْفُ بهامش سيرة ابن هشام ص ٢٢١.

خبرُ تحكيمِ قُرَيْشٍ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ في وضع الحجر الأسود في:

مُسْنَدُ الْإِمَامِ أَحْمَد ج ٣ ص ٢٤٥ من طريق عَبْدِ الصَّمَدِ بَسَندهُ إِلَى السَّائِبِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ. وَمِنْحَةُ الْمَعْبُودِ فِي تَرْتِيبِ مُسْنَدِ الطَّيَالِسِيِّ أَبِي دَاوُدَ ج ٢ ص ٨٦ من طريق حَمَّادِ بْنِ سَلَمَةَ وَقَيْسٍ وَسَلَامٍ كُلِّهِمْ عَنْ سِمَاكِ بْنِ حَرْبٍ عَنْ خَالِدِ بْنِ عَرْعَرَةَ عَنْ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. وَالْمَعْرِفَةُ وَالتَّارِخُ لِعُقُوبَ بْنِ سُفْيَانَ ج ٣ ص ٢٥٢ من طريق أَصْبَغَ بْنِ فَرَجٍ بَسَندهُ إِلَى الزُّهْرِيِّ. وَأَخْبَارُ مَكَّةَ لِلأَزْرَقِيِّ ج ١ ص ١٥٨ من طريق مَهْدِيٍّ بْنِ أَبِي الْمَهْدِيِّ بَسَندهُ إِلَى الزُّهْرِيِّ. وَطَبَقَاتُ ابْنِ سَعْدٍ ج ١ ص ١٤٥ من طريق مُحَمَّدِ بْنِ عُمَرَ بْنِ وَاقدٍ بَسَندهُ إِلَى ابْنِ عَبَّاسٍ وَإِلَى الزُّهْرِيِّ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ جُبَيْرِ بْنِ مُطْعَمٍ، دَخَلَ حَدِيثُ بَعْضِهِمْ فِي حَدِيثِ بَعْضٍ. وَالشَّافِعِيُّ لِلْقَاضِي عِيَّاضٍ - نَسِيمِ الرِّيَّاضِ ج ٢ ص ١٠٧. وَتَارِخُ الطَّبَرِيِّ ج ٢ ص ٢٨٦ عَنْ ابْنِ إِسْحَاقَ. وَعُيُونُ الْأَثَرِ ج ١ ص ٥١ عَنْ ابْنِ إِسْحَاقَ. وَالسِّيَرَةُ النَّبَوِيَّةُ لِابْنِ كَثِيرٍ ج ١ ص ٢٧٣ نَاقِلًا عَنْ الْبَيْهَقِيِّ مِنْ طَرِيقِ سِمَاكِ بْنِ حَرْبٍ عَنْ خَالِدِ بْنِ عَرْعَرَةَ عَنْ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَأَبِي دَاوُدَ الطَّيَالِسِيِّ وَابْنَ إِسْحَاقَ وَالْإِمَامَ أَحْمَدَ. وَتَارِخُ الْخَمِيسِ ج ١ ص ١١٥ نَاقِلًا عَنْ ابْنِ هِشَامٍ وَالْمُنْتَقَى.

ابن هشام: أَبُو مُحَمَّدَ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ هِشَامَ بْنِ أَيُّوبَ الْحِمَيْرِيِّ الْمَعَاوِرِيِّ. قَالَ عَنْهُ السُّهَيْلِيُّ: مشهور بحمل العلم، متقدم في علم النسب والنحو. وهو من مصر، وأصله من البصرة. وهو الذي جمع سيرة رَسُولِ اللَّهِ ﷺ من (المعازي والسير) لابن إسحاق، وهذبها ولخصها، فعرفت بسيرة ابن هشام. وشرحها السُّهَيْلِيُّ فِي الرَّوْضِ الْأَنْفِ. تَوَفِيَ بِمِصْرَ سَنَةَ ٢١٨ هـ وَقِيلَ سَنَةَ ٢١٣ هـ وَالْأَوَّلُ أَرْجَحُ.

وَفَيَاتُ الْأَعْيَانِ ج ٣ ص ١٧٧ وَالرَّوْضُ الْأَنْفُ ج ١ ص ٧ وَإِنْبَاءُ الرُّوَاةِ ج ٢ ص ٢١١ وَشَذَرَاتُ الذَّهَبِ

ج ٢ ص ٤٥.

### عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ حَكَمَ قَبْلَ إِسْلَامِهِ:

كَانَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ يَقْضِي قَبْلَ الْإِسْلَامِ بَيْنَ النَّاسِ.

قَالَ رِيَّاحُ بْنُ الْحَارِثِ: كَانَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ يَقْضِي فِيهَا سَبْتَ الْعَرَبِ بَعْضُهَا مِنْ بَعْضٍ، قَبْلَ الْإِسْلَامِ وَقَبْلَ أَنْ يُبْعَثَ النَّبِيُّ ﷺ<sup>(١)</sup>.

### وَفِي الْإِسْلَامِ:

وَرَدَتْ أَحَادِيثُ نَبَوِيَّةٍ شَرِيفَةٍ، وَأَخْبَارٌ عَنِ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ وَأَتْبَاعِهِمْ، عَنْ وَقَائِعٍ كَثِيرَةٍ، جَرَى فِيهَا تَحْكِيمٌ، أَتَيْنَا عَلَيْهَا أَثْنَاءَ الْبَحْثِ.

وَإِنَّمَا تَرَكْنَاهَا هُنَاكَ لِتَعْلُقِ الْأَحْكَامِ الشَّرْعِيَّةِ بِهَا. وَلَمْ نُشِرْ إِلَيْهَا هُنَا خَشْيَةَ التَّكَرُّارِ.

لَكِنَّا نَذَكُرُ مِنْ وَقَائِعِ التَّحْكِيمِ الْمَشْهُورَةِ فِي عَصْرِ الْخِلَافَةِ الرَّاشِدَةِ مَا لَمْ يَرِدْ ذِكْرُهُ فِيهَا بَعْدُ، تَحْكِيمَ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ وَمُعَاوِيَةَ بْنِ أَبِي سُفْيَانَ فِي وَاقِعَةِ صِفِّينَ أَبَا مُوسَى الْأَشْعَرِيِّ وَعُمَرُ بْنُ الْعَاصِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ<sup>(٢)</sup>.

(١) طَبَقَاتُ ابْنِ سَعْدٍ ج ٦ ص ١٥٣.

عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ: بَنُ نُفَيْلِ الْقُرَشِيِّ الْعَدَوِيِّ، أَبُو حَفْصٍ. ثَانِي الْخُلَفَاءِ الرَّاشِدِينَ، مَضْرَبُ الْمَثَلِ بِالْعَدْلِ، كَانَ فِي الْجَاهِلِيَّةِ مِنْ أَبْطَالِ قُرَيْشٍ وَأَشْرَافِهِمْ، قَتَلَهُ أَبُو لَوْلُؤَةَ الْفَارِسِيُّ الْمَجُوسِيَّ سَنَةَ ٢٣ هـ.

الاسْتِيعَابُ ج ٢ ص ٤٥٨ وَالْإِصَابَةُ ج ٢ ص ٥١٨ وَأُسْدُ الْغَابَةِ ج ٤ ص ٥٢ وَتَارِيخُ الْخُلَفَاءِ لِلْسُّيُوطِيِّ ص ١٠٨ وَطَبَقَاتُ الْفُقَهَاءِ لِلشَّيْخِ الرَّازِيِّ ص ٣٨ وَتَارِيخُ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ لِابْنِ الْجَوَازِيِّ.

رِيَّاحُ بْنُ الْحَارِثِ: النَّخَعِيُّ، أَبُو الْمُثَنَّى الْكُوفِيُّ. يُقَالُ إِنَّهُ حَجَّ مَعَ عُمَرَ، وَرَوَى عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ وَعَلِيِّ وَغَيْرِهِمَا، قَالَ الْعِجْلِيُّ: كُوفِيٌّ تَابِعِيٌّ ثِقَةٌ.

تَقْرِيبُ التَّهْذِيبِ ج ١ ص ٢٥٤ وَتَهْذِيبُ التَّهْذِيبِ ج ٣ ص ٢٩٩.

(٢) عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ عَبْدُ مَنْفٍ: بَنُ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ. ابْنُ عَمِّ النَّبِيِّ ﷺ وَخَتَنَهُ، قَاضِي الْأُمَّةِ

.....

وفارسها، شهد له ﷺ بالجنة، رابع الخلفاء الراشدين، الفقيه الجليل، ذو المناقب الكبرى، استشهد سنة ٤٠ هـ.

الاستيعاب ج ٣ ص ٢٦ والإصابة ج ٢ ص ٥٠٧ وأسد الغابة ج ٤ ص ١٦ وتاريخ الخلفاء للسيوطي ص ١٦٦ وطبقات الفقهاء للشيرازي ص ٤١ وتذكرة الحفاظ ج ١ ص ١٠.

معاوية بن أبي سفيان: صخر بن حرب بن أمية، أبو عبد الرحمن الأموي. أسلم يوم الفتح، وقيل قبل ذلك. من كتّاب الوحي. روى عن النبي ﷺ وعن أبي بكر وعمر وأخته أم حبيبة. وروى عنه جرير بن عبد الله البجلي وابن عباس وآخرون. ولأه عمر بن الخطاب الشام بعد أخيه يزيد، فأقره عثمان مدة ولايته، ثم ولي الخلافة. قال ابن إسحاق: كان معاوية أميراً عشرين سنة، وخليفة عشرين سنة. مات سنة ٦٠ هـ.

تهذيب التهذيب ج ١٠ ص ٢٠٧ وتقریب التهذيب ج ٢ ص ٢٥٩ وأسد الغابة ج ٤ ص ٣٨٥ وتاريخ الخلفاء للسيوطي ص ١٩٤ وتطهير الجنان واللسان عن الخطور والتفوه بثلث سيدنا معاوية لابن حجر الهيتمي.

أبو موسى الأشعري: عبد الله بن قيس. الصحابي الجليل، أسلم بمكة وهاجر إلى الحبشة، ولأه عمر بن الخطاب رضى الله عنه البصرة، فافتتح الأهواز، واستعمله عثمان على الكوفة، مات بمكة، وقيل بالكوفة سنة ٤٢ هـ وقيل غير ذلك، وهو أحد الحكمين اللذين ولاهما علي ومعاوية. كان من أجلاء فقهاء الصحابة.

الاستيعاب ج ٤ ص ١٧٣ والإصابة ج ٢ ص ٣٥٩ وطبقات الفقهاء للشيرازي ص ٤٤.

عمرو بن العاص: بن وائل السهمي القرشي، أبو عبد الله. هو أحد دُعاة العرب، أسلم سنة ثمان قبل الفتح، أمره النبي ﷺ على سرية نحو الشام، واستعمله على عمان. ولأه عمر فلسطين، وفتح مصر ولأه عليها، وأقره عثمان عليها ثم عزله، وأعاد معاوية إلى ولاية مصر بعد أن كان إلى جانبه بالتحكيم في صفين. توفي بالقاهرة سنة ٤٣ هـ.

الاستيعاب ج ٢ ص ٥٠٨ والإصابة ج ٣ ص ٢.

صفين: موضع بقرب الرقة على شاطئ الفرات من غربها.

مرآيد الأطلاع ج ٢ ص ٨٤٦.

### التَّحْكِيمُ إثر معركة صِفِّينَ:

حين تسلم الإمام عَلِيٌّ بن أَبِي طَالِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ زمام الأمور بعد مقتل عُثْمَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، بادر إلى عزل الولاة الذين وَلَّاهُمْ عُثْمَانُ قبل أن تصل إليه بيعة الأنصار، لأنهم كانوا بنظر الإمام عَلِيٍّ مَثَارَ الفتنَةِ وخروج الثوار عليه.

ولم ينفع الإمام عَلِيًّا نُصْحُ عَبْدِ اللَّهِ بن عَبَّاسٍ والمُغِيرَةِ بن شُعْبَةَ له بعدم عزلهم إلى أن تستتب الأمور.

وقد أذعن جميع الولاة وانصرفوا عن ولاياتهم، إِلَّا مُعَاوِيَةَ بن أَبِي سُفْيَانَ الذي كان والياً على الشَّام منذ أيام عُمَرَ وَعُثْمَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، والذي استطاع أن يكون حزباً قوياً، لما كان يُمَدُّه بالأرزاق والأعطيات<sup>(١)</sup>.

(١) محاضرات في تاريخ الأُمَمِ الإسلاميَّة للخُضْرِيِّ ج ٢ ص ٥١-٥٢ وتاريخ الإسلام السِّيَاسِيّ: حسن إبراهيم حسن ج ١ ص ٣٦٨.

عُثْمَانُ بن عَفَّانَ: بن أبي العاص بن أُمَيَّة القُرَشِيّ الأمويّ. ثالث الخُلَفَاء الراشدين، ذو النُورَيْنِ حيث تزوج بنتي رَسُولِ اللَّهِ ﷺ رُقَيَّةً وَأُمَّ كُلْثُومَ. كان غنياً في الجاهلية، وأسلم بعد البعثة بقليل، جهَّز جيش العُسرة بهاله، وجمع القرآن الكريم في مصحف واحد، استشهد سنة ٣٥ هـ، وهو من العشرة المبشَّرة بالجنة.

الاستيعاب ج ٣ ص ٦٩ والإصابة ج ٢ ص ٤٦٢ وأسد الغابة ج ٣ ص ٣٧٦ وتاريخ الخُلَفَاء السُّيُوطِيّ ص ١٤٧ وطبقات الفقهاء للشَّيْخِ الرَّازِيّ ص ٤٠.

ابن عَبَّاسٍ: هو عَبْدُ اللَّهِ بن عَبَّاسِ بن عَبْدِ الْمُطَّلِبِ القُرَشِيّ الهاشمي، ولد قبل الهجرة بثلاث سنين، وكان ابن ثلاث عشرة سنة حين توفي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، دعا له الرَّسُولُ ﷺ فقال: اللهم علمه الحكمة وتأويل القرآن، وفي رواية: اللهم فقهه في الدين وعلمه التأويل. فكان جبر الأمة، شهد مع عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ الجَمَلَ وصِفِّينَ. مات سنة ٦٨ هـ بالطائف.

الاستيعاب ج ٢ ص ٣٥٠ والإصابة ج ٢ ص ٣٣٠ وأسد الغابة ج ٣ ص ١٩٢ وتذكرة الحفاظ ج ١ ص ٤٠ وطبقات الفقهاء للشَّيْخِ الرَّازِيّ ص ٤٨.

والأسباب التي دعت مُعَاوِيَةَ إِلَى عدم مبايعته الإمام عَلِيًّا هي:

١- أنه لم يُسْتَشَرَّ في عقد البيعة للإمام، وهو من أعظم قُرَيْش، ومن أكبر الولاة، وتحت إمرته ما لا يقل عن مئتي ألف من الجند.

٢- أنه اتهم الإمام بأنه مشترك بقتل عُثْمَانَ، لأنه آوَى في جيشه من قتله، ولم يأخذ القصاص من أحد منهم، ولأن أول من ندب الإمام عَلِيًّا للخِلافة هم قاتلو عُثْمَانَ.

٣- أن كثيراً من الصَّحَابَةِ رفضوا بيعة الإمام عَلِيٍّ<sup>(١)</sup>.

أعلن مُعَاوِيَةَ لأهل الشَّام عدم مبايعته للإمام عَلِيٍّ، ووضع لهم على المنبر قَمِيصَ عُثْمَانَ الذي قُتِلَ فيه مَخْضُوباً بالدم، وأصاب زوجه نائلة معلقة فيه، فبكى أهل الشَّام، وجهزوا جيشاً منهم، وبايعوا مُعَاوِيَةَ على الموت، أو يقتلوا قَتْلَةَ عُثْمَانَ رَحِمَ اللَّهُ عَنْهُ، وأجمعوا على قتال الإمام عَلِيٍّ، وقالوا: إن عَلِيًّا قتله، وآوَى قَتْلَتَهُ، فإما أن يقتلهم أو يقتلوه<sup>(٢)</sup>.

المُغِيرَةُ بن شُعْبَةَ: بن مَسْعُودِ الثَّقَفِيِّ. صَحَابِيٌّ مشهور، من الدَّهَاءِ، أسلم قبل الحُدَيْبِيَّةِ، وولي إمرَةَ البَصْرَةِ، ثم الكُوفَةِ. مات سنة ٥٠ هـ على الصَّحِيح.

تَقْرِيبُ التَّهْذِيبِ ج ٢ ص ٢٦٩ وَتَهْذِيبُ التَّهْذِيبِ ج ١٠ ص ٢٦٢ وَأَسْدُ الْغَابَةِ ج ٤ ص ٤٠٦.

(١) محاضرات في تاريخ الأمم الإسلامية ج ٢ ص ٦٨.

(٢) الكامل في التاريخ لابن الأثير ج ١ ص ٢٧٧.

نَائِلَةُ بنت الفَرَاغَةِ: بن الأخوص الكَلْبِيَّةِ. امرأة عُثْمَانَ بن عَفَّان. كانت خَطِيبَةً شاعرة شَجَاعَةً. حُمِلَتْ إِلَى عُثْمَانَ من بادية السَّامَاةِ، فتزوجها وأقامت معه في المَدِينَةِ. وحين داهم قَتْلَةُ عُثْمَانَ داره، وضع أحدهم دُبَابَ سَيْفِهِ في بطن عُثْمَانَ، أمسكت نَائِلَةُ السَّيْفَ فحَزَّ أَصَابِعَهَا، وقتل عُثْمَانَ، فخرجت تستغيث، وخطبت في الناس، وأرسلت إِلَى مُعَاوِيَةَ بالشَّام قَمِيصَ عُثْمَانَ مُضَرَّجاً بالدم وبعض أصابعها المقطوعة مع النُّعْمَانَ بن بَشِيرٍ. ولما سكنت الفتنة خطبها مُعَاوِيَةَ بن أَبِي سُفْيَانَ، فآلَحَّ عليها، فَقَلَعَتْ ثِيَابَهَا، وبعثت بها إليه، فأمسك حينئذٍ عنها.

المُحَبَّرُ ص ٣٩٦ و٢٩٤ والأعلام ج ٧ ص ٣٤٣.



فَعَلِمَ بِذَلِكَ الْإِمَامَ عَلِيٍّ، وَجَرَتْ بَيْنَهُمَا مِرَاسَلَاتٌ لَمْ تُثْمَرَ<sup>(١)</sup>.

فَسَارَ عَلِيٌّ مِنَ الْكُوفَةِ إِلَى صِفِّينَ عَلَى الْفُرَاتِ فِي تَسْعِينَ أَلْفًا، وَسَارَ مُعَاوِيَةُ مِنَ الشَّامِ فِي خَمْسَةِ وَثَمَانِينَ أَلْفًا<sup>(٢)</sup>.

وبعدها اشتعلت نار الحرب بين الفريقين أياماً.

حتى إذا أَشْرَفَ جُنْدُ الْإِمَامِ عَلِيٍّ عَلَى النَّصْرِ، تَشَاوَرَ مُعَاوِيَةُ وَعَمْرُو بْنُ الْعَاصِ فِي رَفْعِ الْمَصَاحِفِ عَلَى الرِّمَاحِ، فَرَفَعَتْ، وَقَالَ قَائِلُهُمْ: (هَذَا كِتَابُ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ، مَنْ لَثَغُورَ أَهْلَ الشَّامِ بَعْدَ أَهْلِ الشَّامِ، مَنْ لَثَغُورَ أَهْلِ الْعِرَاقِ بَعْدَ أَهْلِ الْعِرَاقِ؟).

فَلَمَّا رَأَى النَّاسُ الْمَصَاحِفَ قَدْ رُفِعَتْ، قَالُوا: نَجِيبُ إِلَى كِتَابِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ، وَنُئِيبُ إِلَيْهِ<sup>(٣)</sup>.

وَأَرَادَ مُعَاوِيَةُ بِهَذَا أَنْ يُفْتَّ فِي عَضْدِهِمْ، وَيُقْلَّ جَمْعُهُمْ، لِيَكْفُوا عَنْ مُوَاصَلَةِ الْحَرْبِ.

فَقَالَ الْإِمَامُ عَلِيٌّ لَهُمْ: مَا رَفَعُوا الْمَصَاحِفَ لَكُمْ إِلَّا خَدِيعَةً وَدَهْنًا وَمَكِيدَةً. فَقَالُوا لَهُ: مَا يَسَعُنَا أَنْ نُدْعَى إِلَى كِتَابِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ فَتَأْبَى أَنْ نَقْبَلَهُ. وَقَالَ رِجَالُهُمْ: يَا عَلِيٌّ، أَجِبْ إِلَى كِتَابِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ إِذْ دُعِيتَ إِلَيْهِ، وَإِلَّا نَدْفَعُكَ بِرُمْتِكَ إِلَى الْقَوْمِ....

وَطَلَبُوا مِنْهُ أَنْ يَبْعَثَ إِلَى الْأَشْتَرِ، لِيَتْرَكَ الْقِتَالَ، فَأَرْسَلَ إِلَيْهِ... فَقَالَ الْأَشْتَرُ لِلرَّسُولِ: قُلْ لَهُ لَيْسَ هَذِهِ السَّاعَةُ الَّتِي يَنْبَغِي لَكَ أَنْ تُزِيلَنِي فِيهَا عَنْ مَوْقِفِي، إِنِّي رَجَوْتُ

(١) انظرها في: تَارِيخُ الطَّبَرِيِّ ج ٥ ص ٥ وما بعدها.

(٢) مَرُوجُ الذَّهَبِ لِلْمَسْعُودِيِّ ج ٢ ص ٣٧٥.

وانظر غير هذا في: الْبِدَايَةُ وَالنَّهَائَةُ ج ٧ ص ٢٦١.

(٣) تَارِيخُ الطَّبَرِيِّ ج ٥ ص ٤٨.

أَنْ يُفْتَحَ لِي فِيهَا، فَلَا تَعْجَلْنِي.

فَرَجَعَ الرَّسُولُ يَزِيدُ بْنُ هَانِيٍّ بِالْخَبَرِ، فَقَالَ لَهُ الْقَوْمُ: وَاللَّهِ مَا نَرَاكَ إِلَّا أَمْرَتَهُ أَنْ يُقَاتَلَ... فَأَبْعَثُ إِلَيْهِ فُلْيَاتَكَ وَإِلَّا وَاللَّهِ اعْتَرَلْنَاكَ.

فَقَالَ عَلِيٌّ لِلرَّسُولِ: وَيَحَاكَ يَا يَزِيدُ، قُلْ لَهُ: أَقْبِلْ إِلَيَّ، فَإِنَّ الْفِتْنَةَ قَدْ وَقَعَتْ<sup>(١)</sup>.

فَلَمْ يَسْعِهِ إِلَّا الْمَجِيءُ، وَتَرَكَ سَاحَةَ الْقِتَالِ.

فَأَرْسَلَ عَلِيٌّ الْأَشْعَثَ بْنَ قَيْسٍ إِلَى مُعَاوِيَةَ يَسْتَطْلِعُ رَأْيَهُ، فَقَالَ لَهُ مُعَاوِيَةُ: لَنَرْجِعُ نَحْنُ وَأَنْتُمْ إِلَيَّ مَا أَمَرَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ بِهِ فِي كِتَابِهِ: تَبْعُثُونَ مِنْكُمْ رَجُلًا تَرْضَوْنَ بِهِ، وَنَبْعَثُ مِنْ رَجُلًا، ثُمَّ نَأْخُذُ عَلَيْهِمَا أَنْ يَعْمَلَا بِمَا فِي كِتَابِ اللَّهِ لَا يَعْذُوَانَهُ، ثُمَّ نَتَّبِعُ مَا اتَّفَقْنَا عَلَيْهِ.

فَقَالَ لَهُ الْأَشْعَثُ: هَذَا الْحَقُّ. فَانْصَرَفَ إِلَى عَلِيٍّ، فَأَخْبَرَهُ بِالَّذِي قَالَ مُعَاوِيَةُ.

فَقَالَ النَّاسُ: فَإِنَّا قَدْ رَضِينَا وَقَبَلْنَاهُ، فَاخْتَارَ أَهْلُ الشَّامِ عَمْرُو بْنُ الْعَاصِ، وَاخْتَارَ الْأَشْعَثُ وَالَّذِينَ صَارُوا خَوَارِجَ فِيهَا بَعْدَ أَبِي مُوسَى الْأَشْعَرِيِّ<sup>(٢)</sup>.

(١) تَارِيخُ الطَّبَرِيِّ ج ٥ ص ٤٩-٥٠.

الْأَشْعَثُ: هُوَ مَالِكُ بْنُ الْحَارِثِ بْنِ عَبْدِ يَغُوثِ النَّخَعِيِّ. ذَكَرَ الْبُخَارِيُّ أَنَّهُ شَهِدَ خُطْبَةَ عُمَرَ بِالْجَابِيَةِ. شَهِدَ الْيَرْمُوكَ فَذَهَبَتْ عَيْنُهُ، وَكَانَ رَئِيسَ قَوْمِهِ، رَوَى عَنْ عُمَرَ وَخَالِدِ بْنِ الْوَلِيدِ وَأَبِي ذَرٍّ وَعَلِيٍّ وَشَهِدَ مَعَهُ الْجَمَلُ وَصِفِّينَ، ذَكَرَ ابْنُ سَعْدٍ: أَنَّهُ مِمَّنْ أَلَبَّ عَلَى عُثْمَانَ، وَشَهِدَ حَصْرَهُ. مَاتَ سَنَةَ ٣٨ هـ وَقِيلَ سَنَةَ ٣٧ هـ.

الْإِصَابَةُ ج ٣ ص ٤٨٢ وَتَقْرِيبُ التَّهْذِيبِ ج ٢ ص ٢٢٤.

(٢) تَارِيخُ الطَّبَرِيِّ ج ٥ ص ٥١.

الْأَشْعَثُ بْنُ قَيْسٍ: بْنُ مَعْدِي كَرِبَ الْكِنْدِيِّ، أَبُو مُحَمَّدٍ. كَانَ اسْمُهُ مَعْدِي كَرِبَ، وَلَقَّبَ بِالْأَشْعَثِ. وَفَدَّ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ وَهُوَ مِنْ مَلُوكِ كِنْدَةَ، ثُمَّ ارْتَدَّ وَأُسِرَ، ثُمَّ أَسْلَمَ وَشَهِدَ الْيَرْمُوكَ وَالْقَادِسيَةَ وَصِفِّينَ مَعَ عَلِيٍّ، وَمَاتَ بَعْدَ قَتْلِهِ بِأَرْبَعِينَ لَيْلَةً، وَقِيلَ غَيْرُهُ.

الاسْتِيعَابُ ج ١ ص ١٠٩ وَالْإِصَابَةُ ج ١ ص ٥١ وَأُسْدُ الْغَابَةِ ج ١ ص ٩٧ وَتَهْذِيبُ التَّهْذِيبِ ج ١

فاجتمع الحكمَان بدُومَةِ الجَنْدَل، فكتبنا عقد التَّحْكِيم في الأربعاء ١٣ صفر ٣٧هـ، على أن يوافي عَلِيٍّ ومُعاوِيَةَ موضع الحكمين بدُومَةِ الجَنْدَل في شهر رَمَضَانَ بعد ثَمَانِيَةِ أشهر، ومع كل واحد منهما أربعمئة من أصحابه<sup>(١)</sup>.

ونصَّ عقد التَّحْكِيم هو:

(هَذَا مَا تَقاضَى عَلَيْهِ عَلِيٌّ بن أَبِي طَالِبٍ ومُعاوِيَةَ بن أَبِي سُفْيَانَ، قاضِي عَلِيٍّ على أهل الكُوفَةِ ومن معهم من شيعتهم من الْمُؤْمِنِينَ والمُسْلِمِينَ، وقاضِي مُعاوِيَةَ على أهل الشَّام ومن كان معهم من الْمُؤْمِنِينَ والمُسْلِمِينَ، إِنَّا نُنْزِلُ عند حُكْمِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ وكتابه، ولا يجمع بيننا غيره، وإن كتابَ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ بيننا من فاتحته إلى خاتمته، نُحْيِي ما أَحْيَا، ونُمِيت ما أَمَات. فما وجدَ الحكمَان في كتابِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ - وهما أبو مُوسَى الأشْعَرِيَّ عَبْدَ اللَّهِ بن قَيْسٍ، وعَمْرُو بن العَاصِ القُرَشِيَّ - عَمَلًا به، وما لم يجدَا في كتابِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ فإلْسَنَةُ العَادِلَةِ الجَامِعَةِ غير المَفْرَقَةِ. وأخذَ الحكمَان من عَلِيٍّ ومُعاوِيَةَ ومن الجُنْدَيْنِ من العهود والميثاق والثِّقَّة من الناس أنهما آمنان على أنفسهما وأهلهما. والأُمَّة لهما أَنْصَار على الذي يَتَقاضِيَان عليه، وعلى الْمُؤْمِنِينَ والمُسْلِمِينَ من

ص ٣٥٩.

الخَوَارِج: هم الذين خرجوا على الإمام عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بعد قبوله التَّحْكِيم في معركة صِفِّين. وأهم آرائهم: تكفير من رضي بالتَّحْكِيم من عَلِيٍّ ومُعاوِيَةَ وموافقيهما. وأن المحاربين ارتكبوا كَبِيرَةً، ومرتكب الكَبِيرَةِ كافر مُخَلَّد في النار. وأن الإمامة يجوز أن تكون في غير قُرَيْش. وللخَوَارِج وقائع كَبِيرَةٌ في التَّارِيخ.

مَقَالَاتُ الإِسْلَامِيِّين ج ١ ص ١٥٦ والتَّبَصُّير في الدِّين ص ٤٦ والْفَرْقُ بَيْنَ الْفِرَقِ ص ٧٢ والمَدْخَلُ إِلَى الدِّينِ الإِسْلَامِيِّ ص ٤٧ وكتابي: الْعَقِيدَةُ الإِسْلَامِيَّة وَمَدَاهِبُهَا ص ٥٤-٧١.

(١) تَارِيخُ الطَّبَرِيِّ ج ٥ ص ٥٧ و٥٩.

دُومَةُ الجَنْدَل: حِصْنُ عَلِيٍّ سَبْعَ مَرَا حِلٍ مِنْ دِمَشْقَ، بَيْنَهَا وَبَيْنَ الْمَدِينَةِ.

مُعْجَمُ الْبُلْدَان ج ٢ ص ٤٨٧ وَمَرَا صِدِ الْإِطْلَاع ج ٢ ص ٥٤٢.

الطائفتين كليتهما عهدُ الله وميثاقه أُنَا عَلَى مَا فِي هَذِهِ الصَّحِيفَةِ. وَأَنْ قَدْ وَجِبَتْ قَضِيَّتُهُمَا عَلَى الْمُؤْمِنِينَ. فَإِنَّ الْأَمْنَ وَالْإِسْتِقَامَةَ وَوَضْعَ السِّلَاحِ بَيْنَهُمْ أَيْنَمَا سَارُوا عَلَى أَنْفُسِهِمْ وَأَهْلِيهِمْ وَأَمْوَالِهِمْ وَشَاهِدِهِمْ وَغَائِبِهِمْ. وَعَلَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ قَيْسٍ وَعَمْرٍو بْنِ الْعَاصِ عَهْدُ اللَّهِ وَمِيثَاقُهُ أَنْ يَحْكُمَا بَيْنَ هَذِهِ الْأُمَّةِ، وَلَا يَرْدَا هُمَا فِي حَرْبٍ وَلَا فِرْقَةٍ حَتَّى يُعْصِيَا، وَأَجَلُ الْقَضَاءِ إِلَى رَمَضَانَ. وَإِنْ أَحَبَا أَنْ يُوَخَّرَا ذَلِكَ أَخَّرَاهُ عَلَى تَرْضَايَ مِنْهُمَا. وَإِنْ تَوَفَّى أَحَدُ الْحَكَمَيْنِ فَإِنَّ أَمِيرَ الشَّيْخَةِ يَخْتَارُ مَكَانَهُ، وَلَا يَأْلُو مِنْ أَهْلِ الْمَعْدِلَةِ وَالْقِسْطِ. وَإِنْ كَانَ قَضِيَّتُهُمَا الَّذِي يَقْضِيَانِ فِيهِ مَكَانَ عَدْلٍ بَيْنَ أَهْلِ الْكُوفَةِ وَأَهْلِ الشَّامِ. وَإِنْ رَضِيَا وَأَحْبَا فَلَا يَحْضُرُهُمَا فِيهِ إِلَّا مَنْ أَرَادَا. وَيَأْخُذُ الْحَكَمَانِ مَنْ أَرَادَا مِنَ الشُّهُودِ، ثُمَّ يَكْتُبَانِ شَهَادَتَهُمَا عَلَى مَا فِي هَذِهِ الصَّحِيفَةِ، وَهَمَّ أَنْصَارُ عَلَى مَنْ تَرَكَ مَا فِي هَذِهِ الصَّحِيفَةِ، وَأَرَادَ فِيهِ إِحْدَاً وَظُلماً. اللَّهُمَّ إِنَّا نَسْتَنْصِرُكَ عَلَى مَنْ تَرَكَ مَا فِي هَذِهِ الصَّحِيفَةِ<sup>(١)</sup>.

ولما حان موعد اجتماع الحكمين في رَمَضَانَ سنة ٣٧ هـ بعث عَلِيٌّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ أَرْبَعَمِائَةَ رَجُلٍ عَلَيْهِمْ شُرَيْحُ بْنُ هَانِيٍّ الْحَارِثِيُّ، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبَّاسٍ يَصْلِي بِهِمْ وَيُلي أُمُورَهُمْ، وَأَبُو مُوسَى الْأَشْعَرِيُّ مَعَهُمْ.

وبعث مُعَاوِيَةَ بْنُ أَبِي سُفْيَانَ عَمْرٍو بْنُ الْعَاصِ فِي أَرْبَعَمِائَةَ مِنْ أَهْلِ الشَّامِ فَتَوَافَوْا بِدُومَةِ الْجَنْدَلِ بِأَذْرَحَ<sup>(٢)</sup>.

(١) تَارِيخُ الطَّبَرِيِّ ج ٥ ص ٥٣-٥٤.

وانظر هَذَا الْعَقْدَ بِلَفْظِ آخَرٍ فِي: الْفَتْوحِ لِابْنِ أَعْنَمَ ج ٤ ص ١٤-١٥ وَالْكَامِلَ لِابْنِ الْأَثِيرِ ج ٣ ص ٣٢٠.

(٢) تَارِيخُ الطَّبَرِيِّ ج ٥ ص ٦٧.

شُرَيْحُ بْنُ هَانِيٍّ: الْمَذْحِجِيُّ الْكُوفِيُّ أَبُو الْمُقْدَامِ. رَوَى عَنْ عَلِيٍّ وَعَائِشَةَ وَعُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ. وَهُوَ مِنْ أَمْرَاءِ جَيْشِ الْإِمَامِ عَلِيٍّ. قُتِلَ بِسِجِسْتَانَ سَنَةَ ٧٨ هـ. رَوَى لَهُ الْجَمَاعَةُ سِوَى الْبُخَارِيِّ، ثِقَةٌ صَدُوقٌ.

تَذَكِرَةُ الْحَفَظِ ج ١ ص ٥٩ رَقْم ٤٥ وَتَهْذِيبُ التَّهْذِيبِ ج ٤ ص ٣٣٠.

وَأَخِيرًا اجتمع الحكمَان في رَمَضَانَ، وكتبها صحيفة، ذكرها المَسْعُودِي<sup>(١)</sup> ظهر فيها دهاء عَمْرُو بن العاص الذي استدرج أبا مُوسَى الأشْعَرِيَّ حتى أَقَرَّ له بأن عَثْمَانَ قُتِلَ مَظْلُومًا، وأن لِمُعَاوِيَةَ الحَقُّ في أن يطلب بدمه. ورأى أبو مُوسَى أن يخلع مُعَاوِيَةَ وَعَلِيًّا، وأن يستخلف عَبْدُ اللَّهِ بن عُمَر، فصَوَّبَهُ عَمْرُو، وَلَكِنْ عَدَّدَ لَهُ عَمْرُو جَمَاعَةً، وَأَبُو مُوسَى يَأْبَى إِلَّا ابْنَ عُمَرَ.

وَأَخِيرًا خَتَمَ الصَّحِيفَةَ مَعًا.

وقيل إنها خطبا بعد كتابة الصحيفة، فخلعهما أبو مُوسَى، وخلع عَمْرُو عَلِيًّا فَقَط. لَكِنْ قَالُوا:

وَالصَّحِيحُ هُوَ مَا ذَكَرَهُ الْمَسْعُودِي، وَهُوَ أَقْرَبُ إِلَى الْمَعْقُولِ: أَنَّهُمَا لَمْ يَخْطُبَا، وَإِنَّمَا كَتَبَا صَحِيفَةً، فِيهَا خَلَعَ مُعَاوِيَةَ وَعَلِيًّا، وَأَنَّ الْمُسْلِمِينَ يُؤَلِّونَ عَلَيْهِمْ مِنْ أَحْبَابِ<sup>(٢)</sup>.

أَذْرُجُ: اسم بلد في أطراف الشَّام من أَعْمَالِ الشَّرَاة، ثم من نواحي البَلْقَاءِ وَعَمَّان، مجاورة لأَرْضِ الْحِجَاز.

مُعْجَمُ الْبُلْدَان ج ١ ص ١٢٩.

(١) مروج الذهب ج ٢ ص ٣٩٦.

الْمَسْعُودِي: أَبُو الْحُسَيْنِ عَلِيٍّ بن الْحُسَيْنِ بن عَلِيٍّ. قيل: إنه من ذُرِّيَّةِ عَبْدِ اللَّهِ بن مَسْعُود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. أصله من بَغْدَاد، وَأَقَامَ بِهَا زَمَانًا، وَبِمِصْرَ أَكْثَرَ. كان أَخْبَارِيًّا مُفْتِيًّا عَلَامَةً، جال في الآفاق. من مؤلفاته: مروج الذهب، والتَّنبِيْهُ والإِشْرَاف. مات سنة ٣٤٥ هـ أو سنة ٣٤٦ هـ بِمِصْرَ. قال ابن حَجَر: وكتبه طافحة بأنه كان شِيعِيًّا مُعْتَزِلِيًّا، وذكر أمثلة من كلامه.

طَبَقَاتُ الشَّافِعِيَّةِ لِلْسُّبْكِيِّ ج ٣ ص ٤٥٦ وفَوَاتُ الْوَفِيَّاتِ ج ٣ ص ١٢ والفَهْرِسْتُ لابن النَّدِيم ص ٢١٩ ولسان المِيزَان ج ٤ ص ٢٢٤ ومُقَدِّمَةُ مَرْوَجِ الذَّهَبِ.

(٢) مروج الذهب ج ٢ ص ٤٠٠ ومحاضرات في تاريخ الأُمَمِ الْإِسْلَامِيَّةِ ج ٢ ص ٧٢ وتاريخ الإسلام السِّيَاسِيَّ ج ١ ص ٣٧٤.

عَبْدُ اللَّهِ بن عُمَر بن الحَطَّاب: أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ، صَحَابِيٌّ نَشَأَ فِي الْإِسْلَامِ، هَاجَرَ إِلَى

وهَذَا التَّحْكِيمُ لم يقع فيه خِدَاعٌ وَمَكْرٌ أَوْ غَفْلَةٌ، إِذْ إِنَّ الطَّرْفَيْنِ قد اتفقا على ترك النَّظَرِ فِي إِمَامَةِ الْمُسْلِمِينَ إِلَى كِبَارِ الصَّحَابَةِ، فلم يَغْلِبْ عَمْرُو أَبُو مُوسَى، ولم يقرر في التَّحْكِيمِ غير الذي قرره أَبُو مُوسَى، ولم يخرج عما اتفقا عليه معاً.

وَرُدَّ عَلَى ما ورد من اتفاقهما على خلع مُعَاوِيَةَ وَعَلِيٍّ بأنه مغالطة، لأن مُعَاوِيَةَ لم يكن خَلِيفَةً حتَّى يقولوا بخلعه، ولم يقاتل على الْخِلَافَةِ، وإنما كان يُطَالَبُ بِإِقَامَةِ الْحَدِّ الشَّرْعِيِّ عَلَى الْمُشْتَرَكَيْنِ بِقَتْلِ عُثْمَانَ.

ولم يُعلن عَمْرُو بن العاص تولى مُعَاوِيَةَ الْخِلَافَةَ، ولم يدَّعِ مُعَاوِيَةَ أنه خَلِيفَةُ إِلَّا بعد مبايعة الإمام الحسن رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ<sup>(١)</sup>.

فلا يُرْمَى أَبُو مُوسَى بِالْغَفْلَةِ وَالْبَلَاهَةِ، لأن رأيه كان رأي طائفة عَظِيمَةٍ من الْمُسْلِمِينَ آنئذٍ، وقد اختاره أهل الْعِرَاقِ، ونصح لهم<sup>(٢)</sup> بعدم الاشتراك في حَرْبِ الْجَمَلِ وَصِفِّينَ، وتبين لهم صدق نصحه أخيراً، لذلك انتدبوه حَكَمًا<sup>(٣)</sup>. وكان موقفه عَظِيمًا كما فهمته الأجيال من بعده. يقول ذو الرُّمَّةُ الشاعر، يخاطب حَفِيدَهُ بَلَال بن أَبِي بَرْدَةَ بن أَبِي مُوسَى:

أَبُوكَ تَلَا فَيَ الدِّينَ وَالنَّاسَ بَعْدَمَا      تَشَاءُوا وَبَيْتَ الدِّينِ مُنْقَطِعُ الْكِسْرِ  
فَشَدَّ إِصَارَ الدِّينِ أَيَّامَ أَذْرَحٍ      وَرَدَّ حُرُوبًا قَدْ لَقِحْنَ إِلَى عُقْرِ<sup>(٤)</sup>

الْمَدِينَةِ مع أبيه. أفتى ستين سنة، من مشاهدته: الْخَنْدَقَ وَمُؤْتَةَ وَالْيَرْمُوكَ وَمُضَرَ وَإِفْرِيقِيَّةَ. توفي بِمَكَّةَ سنة ٧٣هـ.

الاسْتِيعَاب ج ٢ ص ٣٤١ والإصابة ج ٢ ص ٣٤٧ وأسد الغابة ج ٣ ص ٢٢٧ وتذكرة الحفاظ ج ١ ص ٣٧.

(١) من تَعْلِيْقِ مُجِيبِ الدِّينِ الْخَطِيبِ عَلَى الْعَوَاصِمِ مِنَ الْقَوَاصِمِ لابن الْعَرَبِيِّ ص ١٧٥.

(٢) تَارِيخُ الْإِسْلَامِ السِّيَاسِيِّ ج ١ ص ٣٧٥.

(٣) من تَعْلِيْقِ مُجِيبِ الدِّينِ الْخَطِيبِ عَلَى الْعَوَاصِمِ مِنَ الْقَوَاصِمِ ص ١٧٣-١٧٤.

(٤) السَّابِقُ ص ١٧٦. والبيتان في ديوان ذي الرُّمَّةِ ص ٢٧٣، وفيه:

لَكِنْ هَذَا التَّحْكِيمُ لَمْ يُتَجَّ شَيْئاً، إِذْ لَمْ يَكُنْ مِنْ وَرَاءِ الْحَكَمِينَ قُوَّةٌ مِنَ الْمُسْلِمِينَ، تَسْتَطِيعُ تَنْفِيزَ حُكْمِهِمَا، فَبَقِيَ الْخِلَافُ بَيْنَ الطَّرَفَيْنِ، وَبَقِيَ الْإِمَامُ عَلِيٌّ خَلِيفَةُ الْمُسْلِمِينَ، وَمُعَاوِيَةُ أَمِيرُ الشَّامِ. وَتَثَبَّتْ رُكْنٌ مُعَاوِيَةَ لَمْ يَكُنْ بِالتَّحْكِيمِ، بَلْ كَانَ يَعُودُ إِلَى تَمَسُّكِ جَيْشِهِ، وَتَفَانِيهِ فِي نَصْرَتِهِ، وَتَفَرُّقِ جَيْشِ عَلِيٍّ، وَخُرُوجِ الْخَوَارِجِ عَلَيْهِ.

وَحِينَ انْتَهَى التَّحْكِيمُ بِهَذِهِ الصُّورَةِ عَزَمَ الْإِمَامُ عَلِيٌّ عَلَى الْعُودَةِ إِلَى الْحَرْبِ مَعَ مُعَاوِيَةَ وَالْمَسِيرِ إِلَى الشَّامِ، فَجَاءَهُ خَبَرُ خُرُوجِ الْخَوَارِجِ عَلَيْهِ<sup>(١)</sup>.

### مَوْقِفُ الْخَوَارِجِ مِنَ التَّحْكِيمِ:

بَعْدَ مَوْقِعَةِ صِفِّينَ عَادَ أَهْلُ الشَّامِ مَتَوَحِّدِينَ الْكَلِمَةَ، وَعَادَ أَهْلُ الْعِرَاقِ مَتَفَرِّقِينَ مَتَبَاغِضِينَ أَعْدَاءَ، وَلَقَدْ أَقْبَلُوا يَتَدَافِعُونَ الطَّرِيقَ كُلَّهُ، وَيَتَشَاتَمُونَ، وَيَتَضَارِبُونَ بِالسِّبَاطِ، يَقُولُ الْخَوَارِجُ: يَا أَعْدَاءَ اللَّهِ أَدْهَنْتُمْ فِي أَمْرِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ وَحَكَّمْتُمْ.

تَشَاءُوا: افْتَرَقُوا.

الْإِصَارُ: الْحَبْلُ الْقَصِيرُ.

عُقْرُ: الصِّلَحُ.

ذُو الرُّمَّةِ: غَيْلَانُ بْنُ عُقْبَةَ الْمُضَرِّيِّ، الْمُتَلَقَّبُ بِذِي الرُّمَّةِ، مِنْ فُحُولِ الشُّعْرَاءِ، شَدِيدُ الْقَصْرِ، دَمِيمٌ، عَشِيقٌ مَيَّةَ الْمُنَقَرِيَّةِ، وَاشْتَهَرَ بِهَا، كَانَ مَقِيماً بِالْبَادِيَةِ، يَحْضُرُ إِلَى الْبَادِيَةِ وَالْبَصْرَةِ كَثِيراً. تَوَفِيَ سَنَةَ ١١٧ هـ. وَالرُّمَّةُ: هُوَ الْحَبْلُ الْبَالِي.

وَفَيَاتُ الْأَعْيَانِ ج ٤ ص ١١ وَالْأَعْلَامُ ج ٥ ص ١٢٤ وَمُعْجَمُ الْمُؤَلَّفِينَ ج ٨ ص ٤٤.

بِلَالُ بْنُ أَبِي بُرْدَةَ عَامِرُ: بْنُ أَبِي مُوسَى الْأَشْعَرِيِّ، أَبُو عَمْرٍو، أَمِيرُ الْبَصْرَةِ وَقَاضِيهَا. مِنْ أَتْبَاعِ التَّابِعِينَ. مَاتَ سَنَةَ ثَيْفٍ وَعِشْرِينَ وَمِائَةً فِي حَبْسِ يُونُسَ بْنِ عُمَرَ.

تَهْذِيبُ التَّهْذِيبِ ج ١ ص ٥٠٠ وَمَشَاهِيرُ عُلَمَاءِ الْأَمْصَارِ ص ١٥٣.

(١) تَارِيخُ الْإِسْلَامِ السِّيَاسِيِّ ج ١ ص ٣٧٥.

ويقول الآخرون: فارقتم إمامنا، وفرقتم جماعتنا.

فلما دخل الإمام عَلِيّ الكُوفَةَ لم يدخلوا معه، حتى أتوا قَرْيَةَ بَظَاهِرِ الكُوفَةِ تسمى حَرَوْرَاءَ، فنزل بها منهم اثنا عشر ألفاً. ونادى مناديتهم: أن أمير القتال شَبَثُ بن رُبَيْعِ التَّمِيمِيِّ، وأمير الصلاة عَبْدُ الله بن الكَوَّاءِ اليَشْكُرِيُّ، والأمر سُورِيُّ بعد الفَتْحِ، والبيعة لله عَزَّ وَجَلَّ، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر<sup>(١)</sup>. وسمي هؤلاء: الخَوَارِجُ أو الحَرَوْرِيَّةُ.

فهؤلاء كانوا في جيش الإمام عَلِيٍّ، وانشقوا عليه، لاغتقادهم بأنه قد بويع بيعة

(١) تاريخ الطبري ج ٥ ص ٦٣.

شَبَثُ بن رُبَيْعِ: التَّمِيمِيُّ اليربُوعِيُّ، أبو عَبْدِ القُدُّوسِ الكُوفِيِّ. كان مؤذن سَجَّاح، ثم أسلم، ثم كان ممن أعان على عُثْمَانَ، ثم صَحِبَ عَلِيًّا، ثم صار من الخَوَارِجِ عليه، ثم تاب فحضر قتل الحُسَيْنِ، ثم كان ممن طلب بدم الحُسَيْنِ مع المُخْتَارِ، ثم ولي شرطة الكُوفَةِ، ثم حضر قتل المُخْتَارِ. مات بالكُوفَةِ في حدود الثَّمَانِينَ. ذكره البخاري في الضعفاء.

تَقْرِيبُ التَّهْذِيبِ ج ١ ص ٣٤٥ وَتَهْذِيبُ التَّهْذِيبِ ج ٤ ص ٣٠٣ وَمِيزَانُ الاَعْتِدَالِ ج ٢ ص ٢٦١.

عَبْدُ الله بن الكَوَّاءِ: من رؤوس الخَوَارِجِ. قال البخاري: لم يصحَّ حديثه. قال ابن حَجَرٍ: له أخبار كثيرة مع عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وقد رجع عن مَذْهَبِ الخَوَارِجِ وعادود صحبة عَلِيٍّ، وهو من بني يَشْكُرٍ.

لِسَانُ المِيزَانِ ج ٣ ص ٣٢٩. وانظر: مِيزَانُ الاَعْتِدَالِ ج ٢ ص ٤٧٤.

الحَرَوْرِيَّةُ: من ألقاب الخَوَارِجِ، وسموا به لأنهم نزلوا بحَرَوْرَاءَ في أول أمرهم، وهي قَرْيَةُ بَظَاهِرِ الكُوفَةِ. وقد خرجوا على الإمام عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بعد التَّحْكِيمِ في صَفَيْنَ، فكفروا عَلِيًّا ومن رضي بالتَّحْكِيمِ جميعاً.

مَقَالَاتُ الْإِسْلَامِيِّينَ ج ١ ص ١٩١ و ص ١٥٦ وَتَعْلِيقُ الشَّيْخِ مُحَمَّدٍ مُحْيِي الدِّينِ عَبْدُ الحميد عليه، والتَّبَصُّيرُ فِي الدِّينِ ص ٤٦.

وانظر حَرَوْرَاءَ فِي: مُعْجَمِ البُلْدَانِ ج ٢ ص ٢٤٥ وَمَرَاصِدِ الاَطْلَاعِ ج ١ ص ٣٩٤.



صَحِيحَةً، فقبل التَّحْكِيمِ مع جَمَاعَةٍ خرجوا عليه، وكان عليه أن يمضي في حَرْبِهِمْ حتَّى يدخلوا مع الآخرين أو يقتلوا<sup>(١)</sup>.

فأعلنوا شعارهم المشهور: (لَا حُكْمَ إِلَّا لِلَّهِ)، فردَّ الإمام على كلمتهم هُذِهِ بقوله: (كلمة حق يُراد بها باطل)<sup>(٢)</sup>.

لذلك أرسل إليهم الإمامُ عَلِيُّ عَبْدَ اللَّهِ بن عَبَّاسٍ، فناقشهم فيما ذهبوا إليه مستدلاً بآيتي بعث الحكَّامين في النُّشُوزِ وجزاء الصيد.

رَوَى الْحَاكِمُ حَدِيثًا طَوِيلًا بسنده من طريق عِكْرِمَةَ بن عَمَّارِ الْعِجْلِيِّ عن أَبِي زُمَيْلٍ سَمَاكِ الْحَنْفِيِّ<sup>(٣)</sup> عن ابن عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا:

(١) تَارِيخُ الْإِسْلَامِ السِّيَاسِيِّ ج ١ ص ٣٧٦-٣٧٧.

(٢) تَارِيخُ الطَّبَرِيِّ ج ٥ ص ٧٢.

(٣) الْحَاكِمُ: مُحَمَّدُ بن عَبْدِ اللَّهِ بن مُحَمَّدٍ بن حَمْدُويَّةَ بن نُعَيْمٍ بن الْحَكَمِ، أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الضَّبِّي النَّسَابُورِيُّ. الحافظ، المعروف بابن البيِّع، وبالحاكم. برع في فنون الحديث، وأتقن الفقه الشافعي، إمام ثقة، من كتبه: الْمُسْتَدْرَكُ عَلَى الصَّحِيحَيْنِ فِي الْحَدِيثِ. لَكِنْ فِيهِ أَحَادِيثُ كَثِيرَةٌ لَيْسَتْ عَلَى شَرْطِ الصَّحَّةِ، بَلْ فِيهِ أَحَادِيثُ مَوْضُوعَةٌ، نَبَّهَ عَلَيْهَا الذَّهَبِيُّ فِي تَلْخِيصِهِ، مَاتَ فِي سَنَةِ ٤٠٥ هـ.

غَايَةُ النُّهَايَةِ ج ٢ ص ١٨٤ وَتَذَكُّرَةُ الْحُفَظِ ج ٣ ص ١٠٣٩ وَمِيزَانُ الْاِعْتِدَالِ ج ٣ ص ٦٠٨ وَطَبَقَاتُ الشَّافِعِيَّةِ لِلْأَسْنَوِيِّ ج ١ ص ٤٠٥ وَطَبَقَاتُ الشَّافِعِيَّةِ لِلْسُّبْكِيِّ ج ٤ ص ١٥٥ وَشَدَرَاتُ الذَّهَبِ ج ٣ ص ١٧٦ وَالنُّجُومُ الزَّاهِرَةُ ج ٤ ص ٢٣٨ وَوَفَيَاتُ الْأَغْيَانِ ج ٤ ص ٢٨٠-٢٨١ وَتَبْيِينُ كَذِبِ الْمُفْتَرِيِّ ص ٢٢٧ وَتَارِيخُ بَغْدَادِ ج ٥ ص ٤٧٣.

عِكْرِمَةُ بن عَمَّارٍ: الْعِجْلِيُّ، أَبُو عَمَّارِ الْيَمَامِيِّ، الْبَصْرِيُّ الْأَصْلُ. رَوَى عَنْهُ شُعْبَةُ وَالثَّوْرِيُّ وَيَحْيَى الْقَطَّانُ وَابْنُ الْمُبَارَكِ وَآخَرُونَ. صَدُوقٌ يَغْلُطُ. فِي رِوَايَتِهِ عَنْ يَحْيَى بن أَبِي كَثِيرٍ اضْطِرَابٌ، مَاتَ سَنَةَ ١٥٩ هـ.

تَهْذِيبُ التَّهْذِيبِ ج ٧ ص ٢٦١ وَتَقْرِيبُ التَّهْذِيبِ ج ٢ ص ٣٠.

سَمَاكُ بن الْوَلِيدِ: الْحَنْفِيُّ، أَبُو زُمَيْلِ الْيَمَامِيِّ الْكُوفِيُّ. لَيْسَ بِهِ بَأْسٌ. رَوَى عَنْ ابْنِ

(قلتُ: أي: ابن عَبَّاسٍ: أَخْبِرُونِي مَاذَا نَقَمْتُمْ عَلَى ابْنِ عَمِّ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَصِهْرِهِ وَالْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ؟ قالوا: ثلاثاً. قلتُ: وما هُنَّ؟ قالوا: أما إحداهنَّ فإنه حَكَمَ الرَّجَالُ فِي أَمْرِ اللَّهِ، وقال الله تعالى: ﴿إِنْ أَلْحَكُمُ إِلَّا اللَّهُ﴾ [الأنعام: ٥٧] وَيُوسُفُ: ٤٠ و٦٧، وما للرجال وما للحكم... فقلتُ لهم: أَرَأَيْتُمْ إِنْ قَرَأْتُ عَلَيْكُمْ مِنْ كِتَابِ اللَّهِ وَسَنَةِ نَبِيِّهِ ﷺ مَا يَرُدُّ بِهِ قَوْلَكُمْ، أَتَرْضَوْنَ؟ قالوا: نعم. فقلتُ: أَمَّا قَوْلُكُمْ حَكَمَ الرَّجَالُ فِي أَمْرِ اللَّهِ، فَأَنَا أَقْرَأُ عَلَيْكُمْ مَا قَدْ رَدَّ حُكْمُهُ إِلَى الرَّجَالِ فِي ثَمَنِ رُبْعِ دَرَاهِمٍ فِي أَرْبِ وَنَحْوِهَا مِنَ الصَّيْدِ، فقال: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْتُلُوا الصَّيْدَ وَأَنْتُمْ حُرْمٌ وَمَنْ قَتَلَهُ مِنْكُمْ مُتَعَمِّدًا فَجَزَاءٌ مِثْلُ مَا قَتَلَ مِنَ النَّعَمِ يَحْكُمُ بِهِ ذَوَا عَدْلٍ مِنْكُمْ﴾ [المائدة: ٩٥]. فنشدتكم الله: أَحْكُمُ الرَّجَالُ فِي أَرْبِ وَنَحْوِهَا مِنَ الصَّيْدِ أَفْضَلُ أَمْ حُكْمُهُمْ فِي دِمَائِهِمْ وَصَلَاحِ ذَاتِ بَيْنِهِمْ؟ وَأَنْ تَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ لَوْ شَاءَ لَحَكَمَ وَلَمْ يُصَيِّرْ ذَلِكَ إِلَى الرَّجَالِ.

وفي المرأة وزوجها، قال الله عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَإِنْ خِفْتُمْ شِقَاقَ بَيْنِهِمَا فَأَبْعَثُوا حَكَمًا مِّنْ أَهْلِهِ وَحَكَمًا مِّنْ أَهْلِهَا إِنْ يُرِيدَا إِصْلَاحًا يُوَفِّقِ اللَّهُ بَيْنَهُمَا﴾ [النساء: ٣٥]. فجعل الله حُكْمَ الرَّجَالِ سُنَّةً مَّأْمُونَةً...).

قال الحَاكِمُ: هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ عَلَى شَرْطِ مُسْلِمٍ، وَلَمْ يَخْرُجْهُ<sup>(١)</sup>.

عَبَّاسٌ وَابْنُ عُمَرَ، وَرَوَى عَنْهُ ابْنُهُ زُمَيْلٌ وَشُعْبَةُ وَمُسْعَرٌ وَعِكْرِمَةُ بْنُ عَمَّارٍ وَغَيْرُهُمْ.

تَقْرِيبُ التَّهْذِيبِ ج ١ ص ٣٣٢ وَتَهْذِيبُ التَّهْذِيبِ ج ٤ ص ٢٣٥ وَمَشَاهِيرُ عُلَمَاءِ الْأَمْصَارِ ص ١٢٣.

(١) الْمُسْتَدْرَكُ ج ٢ ص ١٥٠-١٥٢ وَذَكَرَهُ الذَّهَبِيُّ فِي تَلْخِيصِ الْمُسْتَدْرَكِ.

وَانْظُرِ الْمُنَاطَرَةَ بَيْنَ ابْنِ عَبَّاسٍ وَالْحَوَارِجِ فِي:

تَارِيخُ الطَّبَرِيِّ ج ٥ ص ٦٤-٦٥ وَالْفَتْوحُ لَابْنِ أَعْنَمٍ ج ٤ ص ٩٠-٩٤ وَتَلْسِيسُ إِنْجِلِسَ لَابْنِ الْجَوْزِيِّ ص ٨٩ بِسَنَدِهِ مِنْ طَرِيقِ عِكْرِمَةَ بْنِ عَمَّارٍ عَنْ سِمَاكٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ، وَجَامِعُ بَيَانِ الْعِلْمِ وَفَضْلُهُ لَابْنِ عَبْدِ الْبَرِّ ج ٢ ص ١٢٧ بِسَنَدِهِ مِنْ طَرِيقِ عِكْرِمَةَ بْنِ عَمَّارٍ عَنْ أَبِي زُمَيْلٍ سِمَاكٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، وَحِلْيَةُ الْأَوْلِيَاءِ لِأَبِي نُعَيْمٍ ج ١ ص ٣١٨ بِسَنَدِهِ مِنْ طَرِيقِ عِكْرِمَةَ بْنِ عَمَّارٍ عَنْ أَبِي زُمَيْلٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ. وَهِيَ فِي الدَّرِّ الْمَنْثُورِ ج ٢ ص ١٥٧ وَفِيهِ:

ثم خرج عَلِيٌّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ حتى انتهى إليهم، وهم يخاصمون ابن عَبَّاسٍ... قال عَلِيٌّ: فما أخرجكم علينا؟ قالوا: حكومتكم يوم صِفِّين. قال: أنشدكم بالله، أتعلمون أنهم حيث رفعوا المصاحف، فقلتم: نجيبهم إلى كتاب الله، قلت لكم: إني أعلم بالقوم منكم... فإنما رفع القوم هذه المصاحف خديعة ودُهْنًا وَمَكِيدَةً، فرددتم عَلِيٌّ رَأْيِي، وقلتم: لا بل نقبل منهم...، فلما أبيتم إلَّا الكتاب اشترطتُ على الحَكَمَيْنِ أن يُحْيِيَا ما أحيا القرآن، وأن يُمِيتَا ما أمات القرآن، فإن حَكَمًا بِحُكْمِ الْقُرْآنِ فليس لنا أن نُخَالَفَ حُكْمًا يُحْكَمُ بِهَا فِي الْقُرْآنِ، وإن أبيا فنحن من حُكْمِهَا بَرَاءٌ...<sup>(١)</sup>.

ولكن لم تنفع المُنَازَرةُ مع الخَوَارِجِ، فقامت الحربُ، فعاد قسمُ منهم، وقتل الكثير....

### الْخُلَاصَةُ:

يتضح لنا مما تقدم: أنَّ الإمامَ عَلِيًّا وَمُعَاوِيَةَ، ومعهما جموعهما من الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، اتفقا في بِدَايَةِ الأمرِ على تَحْكِيمِ حَكَمَيْنِ اثْنَيْنِ، يَرُدَّانَ هَذَا الأمرَ

أَخْرَجَهُ الطَّبْرَانِيُّ وَالحَاكِمُ وَأَبُو نُعَيْمٍ فِي الْحِلْيَةِ وَالبَيْهَقِيُّ فِي سُنَنِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ. وَإِعْلَامُ الْمُوقَعِينَ ج ١ ص ٢١٣-٢١٤ وَالْكَامِلُ لابن الأثير ج ٢ ص ٣٢٧. وَتَلْخِيصُ الْحَبِيرِ ج ٤ ص ٤٨ عَنْ أَحْمَدَ وَالنَّسَائِيَّ فِي الْخِصَائِصِ وَسُنَنِ الْبَيْهَقِيِّ.

وانظر: آثار الحرب ص ٧٦٤ مشيراً إلى المُسْتَدْرَكِ وَتَلْبِيسِ إِبْلِيسَ وَإِعْلَامِ الْمُوقَعِينَ.

مُسْلِمُ بْنُ الْحَجَّاجِ: بن مُسْلِمِ الْقُسَيْرِيِّ، أَبُو الْحُسَيْنِ النَّيْسَابُورِيِّ. له كتابه المشهور الصَّحِيحُ، أحد الصَّحِيحَيْنِ المَعُولِ عليهما، كان مُسْلِمٌ من أوعية العلم، ثَقَّةٌ جَلِيلُ الْقَدْرِ مِنَ الْحَفَظِ. مات سنة ٢٦١ هـ.

تَهْذِيبُ التَّهْذِيبِ ج ١٠ ص ١٢٦ وَتَقْرِيبُ التَّهْذِيبِ ج ٢ ص ٢٤٥ وَتَذَكُّرَةُ الْحَفَظِ ج ٢ ص ٥٨٨ وَطَرَحُ التَّثْرِيبِ ج ١ ص ١١١ وَطَبَقَاتُ الْحَنَابِلَةِ ج ١ ص ٣٣٧ وَوَفَيَاتُ الْأَعْيَانِ ج ٥ ص ١٩٤ وَشَدَرَاتُ الذَّهَبِ ج ٢ ص ١٤٤ وَتَارِيخُ بَغْدَادِ ج ١٣ ص ١٠٠ وَالْأَعْلَامُ ج ٧ ص ٢٢١.

(١) تَارِيخُ الطَّبْرِيِّ ج ٥ ص ٦٥-٦٦.

إلى كتاب الله.

فيعتبر هذا الإجماع دليلاً على أن التَّحْكِيمَ سَبِيلٌ تُتَّخَذُ لِحَلِّ النزاع بين الخصوم.

### القرون الوسطى؛

تطور التَّحْكِيمُ خلال هذه العصور في البلاد الأوربية، حتى أصبح نظاماً مألوفاً لِفَضِّ المنازعات الدولية. وساعد على هذا التطور نفوذ البابا وبعض الملوك، فكانت الدول المَسِيحِيَّةُ تحتكم في منازعاتها خلال تلك العصور إلى البابا أو الإمبراطور. وكان قرار التَّحْكِيمِ الصادر عن أحدهما يتخذ في الغالب صفة حكم قضائي صادر من أعلى سلطة روحية أو زمنية.

وإلى جانب هذا القَضَاءِ الصادر عن تلك السلطة العليا كان يُعَيَّنُ لِلتَّحْكِيمِ في تلك العصور أحد كبار رجال القانون أو إحدى كُليَّات الحقوق المشهورة. كما كان يُتَّبَعُ في اختيَارِ المحكِّمين مبدأ (تَحْكِيمِ الأقران)، وبمُقْتَضَى هذا المبدأ يُختار الأُمراء المتنازعون محكِّماً من بين الأُمراء الآخرين، وتحتكم المدن المتنازعة إلى مدُن أخرى، وهكذا.

وفي أواخر العصور الوسطى أبرمت اتفاقات تحكيم بين الأُمراء، تناول بعضها فَضَّ المنازعات التي قد تنشأ في المستقبل، كما نصَّ على الإجراءات الدائمة للتَّحْكِيمِ. واشتهر الاتحاد السويسري خاصة في تطوير أساليب التَّحْكِيمِ، فقد كان هذا الاتحاد الذي نشأ منذ عدة قرون يقوم على شبكة واسعة من معاهدات الاتحاد والتَّحْكِيمِ المَعْقُودَةِ بين المقاطعات التي يتكون منها الاتحاد<sup>(١)</sup>.

(١) دور التَّحْكِيمِ في فَضِّ المنازعات الدولية ص ٥، وفيه أمثلة لذلك.

### العصور الحديثة:

حين ظهرت حركة الإصلاح الديني، والدول القومية الكبرى في أوروبا خلال القرن السادس عشر، وكانت تلك الدول تعتبر نفسها ذات سيادة، ومستقلة عن غيرها من الدول، ومتساوية معها في الحقوق، فقد البابا والإمبراطور سلطته العليا على الدول ذات السيادة.

فأخذت الدول المتنازعة تحتكم إلى رئيس دولة أخرى تطبقاً لفكرة تحكيم الأقران السابقة، إلا أن مبالغة الدول في التمسك بالسيادة المطلقة قد عرقلت خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر اللجوء إلى التحكيم وأضعفت كثيراً من دوره<sup>(١)</sup>.

### العهد المعاصر:

كثر اللجوء إلى التحكيم منذ أواخر القرن الثامن عشر، وخاصة في العلاقات الأنكلو أمريكية وفي العلاقات بين الدول الأمريكية.

وكان للطرفين المتنازعين أن يحتكما إلى:

١ - حكم منفرد. وهذا الاحتكام معروف في مختلف العصور، وقد يكون رئيس دولة أجنبية أو فقيهاً معروفاً أو دبلوماسياً أو قاضياً. إلا أن الدول منذ انتهاء الحرب العالمية الأولى خاصة أخذت تفضل اللجوء إلى الفرد المعروف على اللجوء إلى رئيس دولة أجنبية، لأن من شأنه أن يبعد عن التحكيم خطر تأثره بالاعتبارات المؤثرة في حكم رئيس الدولة المحتكم إليه. لذلك كانت هذه الحالات كثيرة جداً.

٢ - لجنة مختلطة. وقد ظهر هذا النوع من التحكيم منذ أواخر القرن الثامن عشر، ومرّ بمرحلتين:

(١) دور التحكيم السابق ص ٣٥.

أولاهما: اللجنة المختلطة الدبلوماسية، وتتألف من عضوين يمثل كل منهما الطرف الذي عيّنه، يتوصلان بها إلى تسوية ودية للنزاع.

والمرحلة الثانية: اكتسبت اللجنة المختلطة فيها صفة التَّحْكِيمِ، بعد أن أُضيف إلى عضويها الوطنيين أو أعضائها الأربعة الوطنيين عضو أجنبي ثالث أو خامس، يكون له القول الفصل في حسم النزاع عند اختلاف الأعضاء الوطنيين. وبهذا فقدت اللجنة المختلطة صفتها الدبلوماسية لتصبح لجنة تَحْكِيمِ.

وتميزت محاكم التَّحْكِيمِ المختلطة بإمكان تقاضي الأفراد والدول أمامها. إلا أن أحكامها غالباً ما تصدر عن الرئيس وحده، باعتباره صاحب القول الفصل عند اختلاف الأعضاء، فيكون بمثابة الاحتكام إلى حكم منفرد.

ومع ذلك فهي تمتاز بصدورها عن أشخاص يتوافر فيهم الاختصاص الفني.

٣- مَحْكَمَةُ تَحْكِيمِ، أو هيئة وطنية أو دولية. شهد النصف الثاني من القرن التاسع عشر تطورات مهمة في التَّحْكِيمِ الدولي خاصة، فتكاثرت حالات التَّحْكِيمِ، وارتقت الطريقتان السابقتان.

فعولج الاحتكام إلى رئيس الدولة الأجنبية بطرق عديدة منها: إشراك الوزراء والدوائر الفنية في الدولة في إعداد قرار التَّحْكِيمِ.

وتقدم التَّحْكِيمِ عن طريق اللجان المختلطة باختيار رئيس محايد، لا ينتمي بجنسيته لأي من الطرفين، ثم تقرر بخطوة أخرى أن يكون أغلب أعضاء اللجنة من رعايا دول أجنبية عن طرفي النزاع أيضاً.

وتداخلت الطريقتان السابقتان، فظهر نوع ثالث من أنواع التَّحْكِيمِ القضائي المعاصر، اتخذ شكل التَّحْكِيمِ عن طريق محكمة التَّحْكِيمِ، وهو طريق وسط بين التَّحْكِيمِ التقليدي والقضاء.

وتتألف محكمة التَّحْكِيمِ من قضاة محايدين مشهود لهم بالاختصاص الفني،

ويصدرون قراراتهم المسببة على أساس القانون، وطبقاً لإجراءات منظمة، ولذلك يتوافر في هذه المحكمة ضمان فعال لحياذها واختصاصها الفني.

كما في محكمة تحكيم جنيف التي فصلت في قضية السفينة (الألباما) سنة ١٨٧١ م، التي كاد النزاع فيها يؤدي إلى وقوع الحرب بين الولايات المتحدة وبريطانيا.

وفي أواخر القرن الماضي رأت بعض الحكومات أن توسيع دائرة التحكيم، وجعله إلزامياً في بعض المنازعات الدولية، سيمنع نشوب الحرب، فبحث ذلك في مؤتمر لاهاي: الأول سنة ١٨٩٩ م، والثاني سنة ١٩٠٧ م، إلا أن المؤتمرين قد فشلا في تعيين المنازعات التي يجب أن تخضع للتحكيم الإلزامي، وفشلا في إنشاء محكمة عدل دولية، لكنهما نجحا في تدوين إجراءات التحكيم وفي إنشاء محكمة التحكيم الدائمة.

وأخذت عُصبة الأمم بذل الجهود منذ أواخر القرن الماضي لتطوير التحكيم عن طريق تحقيق مبدأ التحكيم الإلزامي وضمان استقلال هيئات التحكيم الدولية وعدم تحيزها، وإيجاد القواعد الكفيلة بإزالة ما قد يمنع تأليف محكمة التحكيم، أو يحول دون إنجاز مهمتها في حسم النزاع.

فوضعت بروتوكول جنيف، الذي أقرته الجمعية العامة للعُصبة في ٢/١٠/١٩٢٤ م، لكنه لم يصبح نافذ المفعول لعدم مُصادقة العدد اللازم من الدول عليه.

ثم وضعت (ميثاق التحكيم العام)، الذي وافقت عليه الجمعية العامة للعُصبة بالإجماع في ٢٦/٩/١٩٢٨ م، ليكون نموذجاً تسير عليه الدول للتسوية السلمية للمنازعات الدولية، وأصبح هذا الميثاق نافذاً منذ ١٦/٨/١٩٢٩ م حتى الوقت الحاضر.

وحدد هذا الميثاق كيفية تكوين محكمة التحكيم الخاصة على نحو يضمن عدم تحيزها.

ومنذ انتهاء الحرب العالمية الثانية سنة ١٩٤٥ م تميّز التَّحْكِيمُ بالمحاولات المَوْفَّقَة لتطويره نحو الكَمَال، وبتكاثر المحاكم الدولية وتنوعها<sup>(١)</sup>.

وفي سنة ١٩٥٨ م أسفر مؤتمر دبلوماسي للتَّحْكِيم، دعت إليه هيئة الأمم، عن إعداد اتفاقية دولية لإقرار التَّحْكِيم الخارجي وتنفيذه.

ثم ظهرت مؤسسات دولية متخصصة في التَّحْكِيم في الدول الاشتراكية والرأسمالية تقدم خدماتها لمن يطلبها، وأهم هذه المؤسسات هي:

١ - محكمة التَّحْكِيم التابعة للغرفة التجارية الدولية بباريس. وقد أصبحت اللجنة الوطنية العراقية عضواً عاملاً فيها اعتباراً من ٢/١٢/١٩٧٠ م.

٢ - جمعية التَّحْكِيم الأمريكية.

٣ - هيئة تحكيم التجارة الخارجية بالغرفة التجارية للاتحاد السوفيتي.

٤ - محكمة تحكيم لندن.

٥ - المؤسسة الهولندية للتَّحْكِيم.

وقد نظمت كثير من الدول الإجراءات الواجب اتباعها، فيما يتعلق بالتَّحْكِيم في المنازعات المتعلقة بعُقُود التجارة الدولية.

وفي فرنسا اتجه القضاة إلى إجازة إدراج شرط التَّحْكِيم في عُقُود التجارة الدولية بالنسبة لجميع المشروعات العامة<sup>(٢)</sup>.

وبعد أن أجازت القوانين اللجوء إلى التَّحْكِيم، أخذ يتسع في العصر الحاضر

(١) دور التَّحْكِيم السابق ص ٩ وما بعدها.

(٢) التَّحْكِيم في منازعات المشروع العام ص ١٥.

وانظر: التَّحْكِيم في منازعات تنفيذ الخطة الاقتصادية العامة ص ١٦.



خاصة في النظام القضائي الغربي، فقد أصبحت له مكاتب خاصة وأشخاص اختصاصيون. وزادت أهميته في مختلف أقطار العالم، وخاصة في المشاريع الإنشائية الكُبرى، كعُقُود الامتيازات التي تبرمها الحكومة مع شركات وأصحاب الامتياز، لاستثمار بعض الموارد الطبيعية كالنفط والكبريت والنحاس وغيرها.

حتى أصبح التَّحْكِيمُ من مظاهر العصر الحاضر، ولا سِيَّما ما كان منه متميزاً بطابع التخصص أو الصفة الدولية<sup>(١)</sup>.

وقَانُونُ المُرَافَعَاتِ في أغلب التشريعات قد ضم النُّصُوصَ التي نظمت أَحْكَامَ التَّحْكِيمِ كما هو معلُوم.

(١) الوجيز في التَّحْكِيمِ ص ٤.

## الرَّامِ الثَّانِي

### أَنْوَاعُ التَّحْكِيمِ

● قَسَمُوا التَّحْكِيمَ بِحَسَبِ حُرِيَةِ الْإِرَادَةِ إِلَى قَسَمَيْنِ: اخْتِيَارِيٍّ وَإِجْبَارِيٍّ.

#### ١ - التَّحْكِيمُ الْاِخْتِيَارِيُّ:

وهو يرتكز على إرادة الخصوم، وإقرار المُشَرِّع لهذه الإرادة. وفي هذا النوع يكون للخصوم الخيار بين اللجوء إلى القضاء العادي أو طرح النزاع على التَّحْكِيمِ<sup>(١)</sup>.  
وبه أخذ قَانُونُ الْمُرَافَعَاتِ الْمَدَنِيَّةِ الْعِرَاقِيِّ وَالْمِصْرِيِّ وغيرهما.  
ومن هذا النوع:

أ. تَحْكِيمُ الْعَمَلِ: وهو يختص بحسم المنازعات التي تحدث بين الْعَمَّالِ من جهة، وبين أصحاب الْعَمَلِ من جهة أخرى.

واللجوء إليه اخْتِيَارِيٌّ عَادَةً، كما في إنكلترا والولايات الْمُتَّحِدَةِ وَالْعِرَاقِ في ظل قَانُونِ الْعَمَلِ رقم ١ لسنة ١٩٥٨ م.

لَكِنْ بعض الدول جعلته إلزامياً، كما في ألمانيا الغربية بالنسبة للمنازعات ذات الطابع الاقْتِصَادِيَّ، وفي فرنسا في ظل قَانُونِ ١١ شباط ١٩٥٠ م.

ب. التَّحْكِيمُ التَّجَارِي الدَّوْلِي: وبه تحسم المنازعات الخاصة بالتجارة الدولية، أي: المنازعات الناشئة بين أشخاص طبيعية أو معنوية تابعة لدول مُخْتَلِفَةٍ.

وقد قام هذا النوع بدور جَوْهَرِيٍّ في حل تلك المنازعات في الآونة الْأَخِيرَةِ، لِذَلِكَ لا يكاد يخلو عقد من عُقُود التجارة الدولية عن نص يقضي بأن جميع المنازعات الناشئة

(١) التَّحْكِيمُ في منازعات المشروع العام ص ٩.

عنه تُسَوَّى عن طريق التَّحْكِيمِ.

ج. التَّحْكِيمُ في المنازعات البَحْرِيَّة: وبه تحسم المنازعات الناشئة عن النقل البَحْرِيّ.

وأخذ به الاتحاد السوفيتي، حيث أنشأ لجنة التَّحْكِيمِ البَحْرِيَّة التجارية الاتحادية<sup>(١)</sup>.

د. التَّحْكِيمُ في القَانُونِ الدولي: وكان يعقد غالباً بعد وقوع النزاع وبمناسبته. إلّا أنه منذ القرن الماضي اتجهوا إلى جعله إلزامياً. وكان التَّحْكِيمُ الإلزامي في البداية يقوم على شرط (الإحالة على التَّحْكِيمِ)، الذي ينص عليه في معاهدة لا يتعلق غرضها بالتَّحْكِيمِ، ثم أخذ التَّحْكِيمُ الإلزامي يقوم على أساس معاهدة يكون الغرض الوحيد من عقدها هو حسم المنازعات بالتَّحْكِيمِ<sup>(٢)</sup>.

والتَّحْكِيمُ الاختياريّ هو الأصل في التَّحْكِيمِ، إلّا أن المُشَرِّع قد يوجب في بعض الأحوال الالتجاء إليه، بحيث لا يجوز مطلقاً الالتجاء إلى القَضَاء العادي، وهذا هو التَّحْكِيمُ الإجباري.

## ٢- التَّحْكِيمُ الإجباري (الإلزامي):

ومعناه: الالتزام مُقَدِّماً بإحالة أي نزاع قد ينشأ في المستقبل على التَّحْكِيمِ، إذا كان النزاع من النوع المتفق على إخضاعه للتَّحْكِيمِ<sup>(٣)</sup>.

وهو صورة من صور التَّقاضي، يمثل نوعاً مستحدثاً من الرقابة القضائية في المجتمعات الاشتراكية. ويهدف إلى ضمان تنفيذ الخُطَّة الاقتصادية بحسَم المنازعات

(١) التَّحْكِيمُ في منازعات تنفيذ الخُطَّة الاقتصادية العامة ص ١٢.

وانظر عن التَّحْكِيمِ التجاري الدولي في: التَّحْكِيمُ في منازعات المشروع العام ص ١٣.

(٢) دور التَّحْكِيمِ في قَض المنازعات الدولية، هامش ص ٢١.

(٣) المصدر السابق.

الناشئة بين وحدات القطاع الاشتراكي بصورة إلزامية، وبمعالجة المشاكل التي تظهر نتيجة قيام العلاقات والروابط القانونية بينها وبين القطاع الخاص<sup>(١)</sup>.

ويتم في حالتين:

- أ. إما أنه يقرر المُشرِّع بأنه لا يجوز إطلاقاً الالتجاء إلى القضاء.
- ب. أو لا يجوز إلا بعد مراعاة ما نص عليه المُشرِّع من وجوب طرح النزاع على هيئة التَّحكيم<sup>(٢)</sup>.

● وقسموا التَّحكيم من حيث طبيعة المنازعة إلى قسمين: عادي وإداري.

#### ١- تحكيم عادي:

وهو التَّحكيم بمعناه التقليدي، وهو إجراء بمقتضاه يتفق أطراف النزاع على عرض منازعاتهم على محكم أو هيئة تحكيم بدلاً من عرضها على القضاء، ويتعهدون بقبول قرار التَّحكيم، ويصبح ملزماً لهم.

#### ٢- تحكيم إداري:

ويتضمن:

- أ. حالات التَّحكيم التي تتم في نطاق المسائل الإدارية بإرادة المُشرِّع وحده.
- ب. حالات التَّحكيم التي تلجأ إليها الإدارة بما لها من سلطة تنظيمية.

(١) التَّحكيم في منازعات تنفيذ الخطة الاقتصادية العامة ص ١١.

(٢) التَّحكيم في منازعات المشروع العام ص ٩ وعقد التَّحكيم وإجراءاته ص ٤٠.

وانظر عن التَّحكيم الإلزامي والاختياري: حرية الدفاع: طه أبو الخير ص ٣١٨ وما بعدها، وقد شرح فيه القانون المصري رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٦م الخاص بالمؤسسات العامة وشركات القطاع العام، وأوضح فيه الجزئيات، وهي قليلة، التي اختلف بها عن قانون المرافعات، تبعاً للأمور التي عالجها.

واتفقوا على أن التَّحْكِيمَ الإداري يتفق مع التَّحْكِيمِ العادي في جميع عناصره، إلَّا أنه يختلف عنه من حيث إنه ينتهي إلى قرار نافذ، لا يخضع لرقابة أية سلطة أخرى<sup>(١)</sup>. وتنوع التَّحْكِيمِ تلبيةً لمتطلبات الحياة الاقتصاديَّة المتطورة في مختلف بلدان العالم.

---

(١) التَّحْكِيمُ في منازعات المشروع العام ص ١٠.



# الفصل الثاني

## حُكْم التَّحْكِيمِ فِي الْفِقْهِ الْإِسْلَامِيِّ وَأَرْكَانُهُ

وفيه مَبْحَثَانِ:

المَبْحَثُ الْأَوَّلُ: حُكْمُ التَّحْكِيمِ شَرْعاً.

المَبْحَثُ الثَّانِي: طَبِيعَةُ التَّحْكِيمِ.

رُكْنُ التَّحْكِيمِ: الْإِيجَابُ وَالْقَبُولُ، شَرْطُهُ.

طَرَفَا التَّحْكِيمِ.

المَحْكُومُ بِهِ.





## المبحث الأول حكم التَّحْكِيم شرعاً

## حُكْمُ التَّحْكِيمِ شَرْعاً

اختلف الفقهاء في حُكْمِ التَّحْكِيمِ على ثلاثة أقوال هي:

١- يجوز التَّحْكِيمُ مطلقاً، ولو مع وجود قاضٍ في البلد.

٢- يجوز التَّحْكِيمُ بشرط عدم وجود قاضٍ في البلد.

٣- لا يجوز التَّحْكِيمُ مطلقاً.

وتفصيل ذلك فيما يأتي:

**القول الأول: يجوز التَّحْكِيمُ مطلقاً، ولو مع وجود قاضٍ في البلد.**

وهو قول الشَّعْبِيِّ حيث رُوِيَ عنه: (إِذَا رَضِيَ الْخَصَمَانِ بِقَوْلِ رَجُلٍ جَازَ عَلَيْهِمَا مَا قَالَا)<sup>(١)</sup>، وبه قال ابن سِيرِينَ وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ

(١) شرح أدب القاضي لابن مازة ج ٣ ص ٥٥ و ج ٤ ص ٥٧.

وانظر: رَوْضَةُ الْقَضَاةِ لِلْسَّمْنَانِيِّ ج ١ ص ٧٩.

الشَّعْبِيُّ: أَبُو عَمْرٍو عَامِرُ بْنُ شَرَّاحِيلَ بْنِ عَبْدِ الْهَمْدَانِيِّ الْكُوفِيُّ. كَانَ إِمَاماً حَافِظاً فَقِيهًا مُتَفَنًّا ثَبَتًا مُتَقَنًّا. قَالَ الْعِجْلِيُّ: مُرْسِلُ الشَّعْبِيِّ صَحِيحٌ. وَلَدَ الشَّعْبِيُّ سَنَةَ جَلْوَاءَ (أَيَّ سَنَةِ ١٧ هـ)، وَأَقَامَ بِالْمَدِينَةِ هَارِبًا مِنَ الْمُخْتَارِ أَشْهَرًا، فَسَمِعَ مِنْ ابْنِ عُمرَ، وَتَعَلَّمَ الْحِسَابَ مِنَ الْحَارِثِ الْأَعُورِ، وَشَهِدَ وَقْعَةَ الْجَمَاجِمِ مَعَ ابْنِ الْأَشْعَثِ. ثُمَّ نَجَا مِنْ سَيْفِ الْحَجَّاجِ، وَعَفَا عَنْهُ. وَوَلِيَ قَضَاءَ الْكُوفَةِ. وَمَاتَ سَنَةَ ١٠٤ هـ وَقِيلَ غَيْرُهُ.

تَذَكِرَةُ الْحُفَظَاجِ ج ١ ص ٧٩ رقم ٧٦ وَطَبَقَاتُ الْفُقَهَاءِ لِلشَّيْرَازِيِّ ص ٨١ وَتَهْذِيبُ التَّهْذِيبِ ج ٥ ص ٦٥ وَأَخْبَارُ الْقَضَاةِ ج ٢ ص ٤١٣.

عُتْبَةُ<sup>(١)</sup> والْحَنْفِيَّةُ<sup>(٢)</sup> وَالشَّافِعِيَّةُ<sup>(٣)</sup> وَالْمَالِكِيَّةُ<sup>(٤)</sup>

(١) رَوْضَةُ الْقُضَاةِ السَّابِقِ.

ابن سِيرِينَ: هو مُحَمَّد بن سِيرِينَ الْأَنْصَارِيُّ، أَبُو بَكْر بن أَبِي عَمْرَةَ الْبَصْرِيُّ. ثِقَةٌ ثَبَتَ عابِد كَبِير الْقَدْر، مَوْلَى أَنَس بن مَالِك، من سبي عَيْن التَّمْرِ. مات سنة ١١٠ هـ.

تَقْرِيب التَّهْذِيب ج ٢ ص ١٦٩ والمَعَارِف لابن قُتَيْبَةَ ص ٤٤٢ وَطَبَقَاتُ الْفُقَهَاءِ لِلشَّيْزَانِيِّ ص ٨٨ وَتَذْكِرَةُ الْخُفَاف ج ١ ص ٧٧ وَمَشَاهِيرُ عُلَمَاءِ الْأَمْصَار ص ٨٨.

عَبْدُ اللَّهِ بن عُتْبَةَ: بن مَسْعُودِ الْهَذَلِيِّ الْمَدَنِيِّ الْكُوفِيِّ، أَبُو عَبْدِ اللَّهِ. ولد في عهد النَّبِيِّ ﷺ، وَرَوَى عَنْ عَمِّهِ عَبْدِ اللَّهِ بن مَسْعُودٍ وَعُمَرَ وَعَمَّارَ وَغَيْرِهِمْ. قال ابن سَعْدٍ: كان ثِقَةً رَفِيعاً كَثِيرَ الْحَدِيثِ وَالْفَتَا فُقِيهَا. وَثَقَّهُ الْعَجَلِيُّ وَجَمَاعَةٌ. مات سنة ٧٤ هـ.

تَهْذِيبُ التَّهْذِيب ج ٥ ص ٣١١ وَتَقْرِيبُ التَّهْذِيب ج ١ ص ٤٣٢.

(٢) الْهِدَايَةُ وَمَعَهَا فَتْحُ الْقَدِيرِ وَالْعِنَايَةُ ج ٥ ص ٤٩٩ وَالْاِخْتِيارُ شرح الْمُخْتَار ج ١ ص ٢٦٤ وَالْبَحْرُ الرَّائِق ج ٧ ص ٢٤ وَالْدَّرُّ الْمُخْتَارُ لِلْحَصْكَفِيِّ وَرَدَّ الْمُخْتَارُ عَلَيْهِ ج ٥ ص ٤٢٨ وَالْمَبْسُوط ج ١٦ ص ٧٣ وَج ٢١ ص ٦٢ وَالْمُحِيطُ الْبُرْهَانِيُّ، وَبَدَائِعُ الصَّنَائِع ج ٩ ص ٤٠٨٠ وَرَوْضَةُ الْقُضَاةِ ج ١ ص ٧٨ و ٧٩ وَالْكِتَابُ وَاللُّبَابُ عَلَيْهِ ج ٤ ص ٨٨ وَالْفَتَاوَى الْهِنْدِيَّة ج ٣ ص ٣٩٧ وَشرح أدب الْقَاضِي لابن مَازَةَ ج ٢ ص ٨٨، وَج ٤ ص ٥٨ وَتَبْيِينُ الْحَقَائِقِ لِلزَّيْلَعِيِّ ج ٤ ص ١٩٣ وَمُعِينُ الْحُكَّام ص ٢٤.

(٣) مِنْهَاجُ الطَّالِبِينَ وَعَلَيْهِ: مُغْنِي الْمُحْتَاج ج ٤ ص ٣٧٨ وَنَهَايَةُ الْمُحْتَاج ج ٨ ص ٢٣٠ وَتُحْفَةُ الْمُحْتَاج ج ١٠ ص ١١٧ وَشرح الْجَلَالِ الْمَحَلِّيِّ وَالْقَلْيُوبِيِّ عَلَيْهِ ج ٤ ص ٢٩٨. وَفَتْحُ الْمُعِينِ وَإِعَانَةُ الطَّالِبِينَ عَلَيْهِ ج ٤ ص ٢٢٠ وَأَسْنَى الْمَطَالِبِ ج ٤ ص ٢٨٧-٢٨٨ وَالْخَطِيبُ فِي الْبُجَيْرِ مِ ج ٤ ص ٣٢٢ وَشرح الْمَنْهَجِ وَالْجَمَلُ عَلَيْهِ ج ٥ ص ٣٣٩ وَالْبَاجُورِيُّ عَلَى شرح ابن قَاسِم ج ٢ ص ٣٣٥ وَأدب الْقَاضِي لِلْمَاوَرَدِيِّ ج ٢ ص ٣٧٩ وَالْأَنْوَار ج ٢ ص ٦١٥.

الشَّافِعِيَّةُ: نسبة إلى الإمام الشَّافِعِيِّ.

(٤) مُخْتَصَرُ سَيِّدِي خَلِيلٍ وَعَلَيْهِ: الْحَطَّابُ وَالْمَوَاق ج ٦ ص ١١٢ وَالشَّرْحُ الْكَبِيرُ لِلدَّرْدِيرِ وَالْدُّسُوقِيِّ عَلَيْهِ ج ٤ ص ١٣٥ وَالْخَرَشِيِّ ج ٧ ص ١٤٥ وَجَوَاهِرُ الْإِكْلِيل ج ٢ ص ٢٢٣. وَالْقَوَانِينُ الْفِقْهِيَّةُ لابن جُزَيْء ص ٣٢٥ وَبِدَايَةُ الْمُجْتَهِد ج ٢ ص ٤٥٢ وَإِرْشَادُ السَّالِكِ

وَالْحَنَابِلَةَ<sup>(١)</sup> وَالزَّيْدِيَّةَ<sup>(٢)</sup> وَالْإِبَاضِيَّةَ<sup>(٣)</sup> وَبَعْضَ الْإِمَامِيَّةِ وَلَهُمْ

ص ١٨٣ وَالشَّرْحُ الصَّغِيرُ لِلذَّذِيرِ ج ٤ ص ١٩٨ وَفَتْحُ الرَّحِيمِ ج ٣ ص ١٢٤ وَالْمُنْتَقَى  
لِلْبَاجِي ج ٥ ص ٢٢٦ وَتَبْصِرَةُ الْحُكَّامِ ج ١ ص ٥٥.

الْمَالِكِيَّةَ: نِسْبَةً إِلَى الْإِمَامِ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ.

(١) الْمُغْنِي لَابْنِ قُدَّامَةَ ج ١١ ص ٤٨٣ وَبِهَامِشِهِ الشَّرْحُ الْكَبِيرُ ص ٣٩٢ وَالْإِنْصَافُ لِلْمَرْدَاوِيِّ  
ج ١١ ص ١٩٧ وَغَايَةُ الْمُنتَهَى وَمَطَالِبُ أُولِي النَّهْيِ عَلَيْهِ ج ٦ ص ٤٧١ وَالْإِقْنَاعُ وَكَشَافُ  
الْقِنَاعِ ج ٦ ص ٣٠٨ وَمُنْتَهَى الْإِرَادَاتِ ج ٢ ص ٥٧٨ وَجَوَاهِرُ الْعُقُودِ ج ٢ ص ٣٦٧.

الْحَنَابِلَةُ: نِسْبَةً إِلَى الْإِمَامِ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ.

(٢) الْبَحْرُ الرَّخَّارُ ج ٦ ص ١١٣-١١٤.

الرَّيْدِيَّةَ: هُمْ أَتْبَاعُ زَيْدِ بْنِ عَلِيٍّ زَيْنِ الْعَابِدِينَ بْنِ الْحُسَيْنِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ الْمُتَوَفَّى  
سَنَةَ ١٢٢ هـ. وَيَقُولُونَ: بِشَرْعِيَّةٍ خِلَافَةَ أَبِي بَكْرٍ وَعُمَرَ، وَلَا يَشْتَرِطُ أَنْ يَكُونَ الْإِمَامُ مَعْصُومًا،  
وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ كُلُّ فَاطِمِيٍّ عَالِمٍ زَاهِدٍ شُجَاعٍ سَخِيٍّ إِمَامًا سِوَاهُ كَانَ مِنْ أَوْلَادِ الْحَسَنِ أَوْ  
الْحُسَيْنِ. وَهُمْ يَرْجِعُونَ فِي أَصُولِ الدِّينِ إِلَى الْإِعْتِزَالِ، لِأَنَّ زَيْدًا تَتَلَمَذُ لَوَاصِلِ بْنِ عَطَاءٍ  
رَأْسِ الْمُعْتَزِلَةِ وَلَمْ يَخْلُفْهُ إِلَّا فِي أَصْلِ الْمَنْزِلَةِ بَيْنَ الْمَنْزِلَتَيْنِ. أَمَّا فِي الْفُرُوعِ الْفِقْهِيَّةِ فَهُمْ  
قَرِيبُونَ جَدًّا مِنْ مَذْهَبِ الْحَنْفِيَّةِ خَاصَّةً، وَكَانَ أَبُو حَنِيفَةَ قَدْ نَصَرَ زَيْدًا.

الْفَرْقُ بَيْنَ الْفِرَقِ ص ٣٤ وَالْمَدْخَلُ إِلَى الدِّينِ الْإِسْلَامِيِّ ص ٤٩ وَ٢٥٦ وَدَرَسَاتُ فِي الْفِرَقِ وَالْعَقَائِدِ  
الْإِسْلَامِيَّةِ ص ٣٧ وَكِتَابِي: الْعَقِيدَةُ الْإِسْلَامِيَّةُ وَمَذَاهِبُهَا ص ٨٢-٨٧.

وَانْظُرْ تَرْجُمَةَ زَيْدٍ فِي: تَهْذِيبِ التَّهْذِيبِ ج ٣ ص ٤١٩ وَفَوَاتِ الْوَفَايَاتِ ج ٢ ص ٣٥ وَتَارِيخِ  
الطَّبَرِيِّ فِي حَوَادِثِ سَنَةِ ١٢١ وَ١٢٢ هـ، ج ٧ ص ١٦٠.

(٣) النَّيْلُ وَشِفَاءُ الْعَلِيلِ وَشَرْحُهُ ج ١٣ ص ١٠.

الْإِبَاضِيَّةَ: مَذْهَبٌ يُنْسَبُ إِلَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ إِبَاضٍ، الْمُتَوَفَّى قَبْلَ سَنَةِ ٨٦ هـ، قَائِدُهُمْ  
وَمُسْوُولُ دَعْوَتِهِمُ الْعَلَنِي. وَمُؤَسَّسُ مَذْهَبِهِمُ الْحَقِيقِيُّ هُوَ الْإِمَامُ التَّائِبِيُّ جَابِرُ بْنُ زَيْدِ الْأَزْدِيِّ  
الْعُمَانِيِّ أَبُو الشَّعْثَاءِ، مَفْتِي الْبَصْرَةِ، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ٩٣ هـ، وَالَّذِي كَانَ مَلَازِمًا لِعَبْدِ اللَّهِ بْنِ  
عَبَّاسٍ، وَأَخَذَ أَيْضًا عَنْ ابْنِ عُمَرَ وَابْنِ مَسْعُودٍ وَأَنَسٍ وَأَبِي هُرَيْرَةَ وَغَيْرِهِمْ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ. وَتَذَكَّرُ  
كُتُبُ الْفِرَقِ وَالْمَقَالَاتُ أَنَّهُمْ فِرْقَةٌ مِنَ الْخَوَارِجِ أَقْلُهَا مَغَالَةً. وَيُنْكَرُ الْإِبَاضِيَّةُ الْيَوْمَ نِسْبَتَهُمْ

## تفصيل<sup>(١)</sup> في ذلك.

إلى الخَوَارِج، وهم يقولون بأن القُرَشِيَّة ليست بشرط في الخِلافة ما دام متمسكاً بالكتاب والسُّنة.

المَلَل والنَّحْل للشَّهْرَسْتَانِي ج ١ ص ١٣١ ومُخْتَصَر تَارِيخ الإِبَاضِيَّة للباروني، والإِبَاضِيَّة بين الفِرَق الإسلاميَّة لِعَلِيٍّ يَحْيَى مُعَمَّر، وكتابي: العَقِيدَةُ الإسلاميَّة ومَذَاهِبُهَا ص ٦٣-٦٨.

(١) انظر: الخلاف للطُّوسِي ج ٣ ص ٣٢٢ والمُخْتَصَر النَّافِع ص ٢٧٩ والرُّوضَةُ البَهِيَّة ج ١ ص ٢٣٨ ومِفْتَاح الكَرَامَةِ ج ١٠ ص ٢ و٨.

يلاحظ عند الإماميَّة: أن القَاضِي لا يَنْصَب إِلَّا من قبل الإمام إجماعاً، وجواز التَّحْكِيم إنما هو في حال حضوره. أما مع عدم الإمام فينفذ قَضَاءُ الفَقِيهِ الجَامِع لشرائط الإفتاء، فمن عدل عنه إلى قُضَاة الجُور كان عاصياً. وهل يجوز التَّحْكِيم عندئذٍ - أي: مع الغيبة - قولان:

القول الأول: عدم الجواز.

قال في الرُّوضَةِ البَهِيَّة ج ١ ص ٢٣٨: (يجوز التَّحْكِيم مع وجود قاضٍ منصوب من قبل الإمام عَلَيْهِ السَّلَام، وذلك في حال حضوره... واعلم أن قَاضِي التَّحْكِيم لا يتصور في حال الغيبة مطلقاً، لأنه إن كان مجتهداً نفذ حُكْمه بغير تَحْكِيم، وإلا لم ينفذ حكمه مطلقاً إجماعاً).

وانظر: قَوَاعِدُ العَلَامَةِ مع مِفْتَاح الكَرَامَةِ ج ١٠ ص ٢-٣ والمُخْتَصَر النَّافِع ص ٢٧٩.

القول الثاني: الجواز.

قال العَامِلِي في مِفْتَاح الكَرَامَةِ ج ١٠ ص ٣: (قلت: ظَاهِر «الخلاف» بل «والمَبْسُوط» تصويره في حال الغيبة، فيتصور ذلك فيما إذا كان هناك أفضل منه، بناءً على المشهور من وجوب تقديم الفاضل على المفضول، فيتصور تراضي الخصمين بواحد من المجتهدين المفضولين. فإذا جاز التَّحْكِيم مع المنصب الخاص فينبغي أن يجوز مع المنصب بالإذن العام. ثم إننا لا نسلم أنه يشترط فيه جميع ما يشترط في القَاضِي من الكتابة والبصر ونحوه... ولك أن تقول: إن كان هذا المفضول لا يعلم خلافه للفاضل جاز الرجوع إليه وليس بتَّحْكِيم، وإن علم خلافه لا يجوز الرجوع إليه عند القائل بتقديم الفاضل حتى يتصور في زمن الغيبة).

وفي ص ١٢ قال: (اخترنا جواز الرجوع إلى المفضول مع وجود الفاضل في زمن الغيبة).

ونص بعض الشافعية على جواز التحكيم مطلقاً، سواء كان:

في خصومة: كأن حكم خصمان ثالثاً.

أو في غير خصومة: كأن حكم اثنان في نكاح ثالثاً لفاقده ولي خاص بنسب أو معتق<sup>(١)</sup>.

فلو خطب امرأة وحكماً رجلاً في التزويج كان له التزويج إذا لم يكن لها ولي خاص من نسب أو عتق. ولو كان لها ولي وهو غائب لم يجز التحكيم، لأن نيابة الغيب للقاضي، وإنما يزوج الحكم بالتراضي ولا رضا إلا من بعض الخصوم<sup>(٢)</sup>. وأخذ منه:

أن من حلف لا يكلم أباه فحكمًا آخر، فحكم عليه بتكليمه لم يحنث، لأن الإكراه الشرعي كالحسي، ولا شك أن الحكم يُكره، وإن لم يتصور منه نحو ضرب ولا حبس. قال ابن حجر: فإفتاء بعضهم بعدم جواز التحكيم في الحلف المذكور فيه نظر. وكأنه أخذ ذلك من أن الحاكم لا يكون حكمه إكراهاً إلا إن قدر حساً على إجبار الحالف.

الإمامية الاثنا عشرية: فرقة من الشيعة تقول بإمامة الأئمة الاثني عشر، أولهم علي بن أبي طالب، وآخرهم محمد بن الحسن العسكري، وهو المهدي المنتظر، الذي ولد سنة ٢٥٦هـ، وسيظهر ليملاً الأرض عدلاً. ويقولون بأن الإمامة ركن من أركان الدين وليست من المصالح العامة، وعدّها بعضهم من أصول المذهب، وهم يرون أن الإمام يكون معصوماً لا تصدر عنه صغيرة ولا كبيرة، لا عمداً ولا سهواً ولا خطأ في التأويل.

الميل والنحل للشهرستاني ج ١ ص ١٧١ والمدخل إلى الدين الإسلامي ص ٥٠ ودراسات في الفرق والعقائد الإسلامية ص ٣٢ وكتابي: العقيدة الإسلامية ومداهبها ص ١٠٠-١٠٣.

(١) فتح المعين وإعانة الطالبين عليه ج ٤ ص ٢٢٠.

وانظر أيضاً: مغني المحتاج ج ٤ ص ٣٧٨ ونهاية المحتاج ج ٨ ص ٢٣٠ وأسنن المطالب ج ٤ ص ٢٨٨ وتُحفة المحتاج ج ١٠ ص ١١٧.

(٢) الأنوار ج ٢ ص ٦١٥.

وأجاب على سؤال قد يعرض قائلًا: (فإن قلت: نفوذ قضاء المحكم موقوف على رضا الحالف، فكيف يتصور إكراهه له؟ قلت: ليس الكلام فيما قبل الحكم بل فيما بعده، وهو حينئذٍ له إكراهه على مُقْتَضَى حكمه، وإن كان متوقفاً أولاً على رضاه)<sup>(١)</sup>.

● والدليل على جواز التَّحْكِيم مطلقاً من الكتاب والسنة والإجماع والمعقول:

أما الكتاب:

١ - فقوله تعالى: ﴿فَابْعَثُوا حَكَمًا مِّنْ أَهْلِهِ وَحَكَمًا مِّنْ أَهْلِهَا﴾ [النساء: ٣٥].

ووجه الاستدلال:

أن هذه الآية نزلت في تَحْكِيم الزوجين<sup>(٢)</sup>، ولما جاز التَّحْكِيم في حق الزوجين دلَّ

(١) تُحْفَةُ الْمُحْتَاج وَالشَّرَوَانِي عليه ج ١٠ ص ١١٧.

ابن حَجَر الهَيْثَمِيّ: أَبُو الْعَبَّاسِ شَهَابُ الدِّينِ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ حَجَرِ الْهَيْثَمِيّ الْمَكِّيّ السَّعْدِيّ الْأَنْصَارِيّ. وَالْهَيْثَمِيّ نَسَبُهُ إِلَى مَحَلَّةِ أَبِي الْهَيْثَمِ مِنْ مَدِينَةِ الْعَرَبِيَّةِ بَوَصْرَ، وَقِيلَ الْهَيْثَمِيّ بِالْمَثَلَةِ. دَرَسَ بِالْأَزْهَرِ، وَبَرَعَ فِي كُلِّ الْعُلُومِ وَخَاصَّةِ الْفِقْهِ الشَّافِعِيِّ، ثُمَّ انْتَقَلَ إِلَى مَكَّةَ وَصَنَّفَ بِهَا الْكُتُبَ الْمُفِيدَةَ مِنْهَا: الْإِمْدَادُ، وَتُحْفَةُ الْمُحْتَاجِ، وَالصَّوَاعِقُ الْمُحْرِقَةُ، وَشَرَحَ الْعُبَابَ، وَالزَّوْاجِرَ، وَالْفَتَاوَى الْحَدِيثِيَّةَ، وَغَيْرَهَا. فَقَصَدَهُ الْعُلَمَاءُ. وَكَانَ زَاهِدًا أَمْرًا بِالْمَعْرُوفِ نَاهِيًا عَنِ الْمُنْكَرِ، وَظَلَّ كَذَلِكَ حَتَّى مَاتَ بِمَكَّةَ سَنَةَ ٩٧٣ هـ أَوْ سَنَةَ ٩٧٤ هـ وَقِيلَ غَيْرُهُ.

الْبَدْرُ الطَّالِعُ ج ١ ص ١٠٩ وَشَذَرَاتُ الذَّهَبِ ج ٨ ص ٣٧٠ وَمُقَدِّمَةُ الصَّوَاعِقِ الْمُحْرِقَةِ ص ١٢ كَتَبَهَا مُحَقِّقُهُ عَبْدُ الْوَهَّابِ عَبْدُ اللَّطِيفِ.

(٢) تَبْيِينُ الْحَقَائِقِ ج ٤ ص ١٩٣.

وذكر الاستدلال بالآية على جواز التَّحْكِيم في: الْمَبْسُوطُ ج ٢١ ص ٦٢ وَالْمُحِيطُ الْبُرْهَانِيّ، وَالْعِنَايَةُ عَلَى الْهِدَايَةِ ج ٥ ص ٤٩٨ وَالْبَحْرُ الرَّائِقُ ج ٧ ص ٢٥ وَتَفْسِيرُ الْبَيْضَاوِيِّ ج ٢ ص ٨٦. وَانْظُرْ مِنْ اسْتَدْلَ بِهِذِهِ الْآيَةُ وَتَفْصِيلُ الْقَوْلِ فِي ذَلِكَ فِي فَصْلِ: التَّحْكِيمِ عِنْدَ شِقَاقِ الزَّوْجَيْنِ.

ذَلِكَ عَلَى جَوَازِ التَّحْكِيمِ فِي سَائِرِ الْخُصُومَاتِ وَالِدَعَاوَى<sup>(١)</sup>. فَكَانَ الْحُكْمُ مِنَ الْحَكَمِينَ بِمَنْزِلَةِ حُكْمِ الْقَاضِي الْمَقْلَدِ<sup>(٢)</sup>.

وَقَدْ اسْتَدَلَّ الْحَبْرُ ابْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا بِهَذِهِ الْآيَةِ عَلَى الْخَوَارِجِ فِي إِنْكَارِهِمُ التَّحْكِيمَ فِي صِفِّينَ<sup>(٣)</sup>.

إِلَّا أَنَّ الْكَمَالَ بْنَ الْهَمَامِ قَالَ: إِنَّ الْاسْتِدْلَالَ بِهَذِهِ الْآيَةِ عَلَى جَوَازِ التَّحْكِيمِ فِيهِ نَظَرٌ، مِنْ غَيْرِ أَنْ يَبِينَهُ<sup>(٤)</sup>.

لَكِنْ ابْنُ نُجَيْمٍ قَالَ مُبَيَّنًا ذَلِكَ:

وَوَجْهُهُ: أَنَّ كُلًّا مِنَ الْمَحْكَمِينَ لَمْ يَتَرَضَّيَا عَلَيْهِ، خُصُوصًا أَنَّ الزُّمَيْرَ فِي قَوْلِهِ ﴿فَأَبْعَثُوا﴾ [النِّسَاءُ: ٣٥] عَائِدٌ إِلَى الْحُكَّامِ الْعَائِدِ إِلَيْهِمْ زُمَيْرٌ ﴿وَأِنْ خِفْتُمْ﴾ [النِّسَاءُ: ٣٥].

وَلِأَنَّ الْحُكْمَ عِنْدَنَا - أَيِ: الْحَنْفِيَّةِ - إِنَّمَا يُصْلَحُ فَقَطْ، وَلَيْسَ لَهُ إِيقَاعُ الطَّلَاقِ، فَهُوَ

(١) شرح أدب القاضي لابن مازة ج ٤ ص ٥٨.

(٢) بدائع الصنائع ج ٩ ص ٤٠٨٠.

(٣) رُوحُ الْمَعَانِي ج ٥ ص ٢٧.

وتقدم تفصيل هَذَا فِي: (التَّحْكِيمُ فِي صِفِّينَ).

(٤) فَتْحُ الْقَدِيرِ ج ٥ ص ٤٩٨ وَالْبَحْرُ الرَّائِقُ ج ٧ ص ٢٥ نَقْلًا عَنِ الْفَتْحِ.

الْكَمَالُ بْنُ الْهَمَامِ: هُوَ كَمَالُ الدِّينِ مُحَمَّدُ بْنُ هَمَامِ الدِّينِ عَبْدِ الْوَاحِدِ بْنِ حَمِيدِ الدِّينِ عَبْدَ الْحَمِيدِ السِّيَوَاسِيِّ السَّكَنْدَرِيَّ الْقَاهِرِيَّ. مِنْ أَجْلَاءِ الْحَنْفِيَّةِ، كَانَ عَمِيقَ الْفِكْرِ حَادِ الذَّهْنِ عَلَامَةً نَظَارًا مُحَقِّقًا، بَلَغَ رَتَبَةَ الاجْتِهَادِ. مِنْ تَلَامِيذِهِ: زَكَرِيَّا الْأَنْصَارِيُّ وَالسَّخَاوِيُّ صَاحِبُ الضُّوءِ اللَّامِعِ وَالشُّيُوطِيُّ وَقَاسِمُ بْنُ قُطْلُوبُغَا وَآخَرُونَ. تَوَفَّى بِالْقَاهِرَةِ سَنَةَ ٨٦١ هـ. مِنْ مَوْلَاتِهِ: فَتْحُ الْقَدِيرِ شَرْحُ الْهِدَايَةِ، وَالتَّحْرِيرُ فِي أُصُولِ الْفِقْهِ.

الضُّوءُ اللَّامِعُ ج ٨ ص ١٢٧ وَبُغْيَةُ الْوُعَاةِ ج ١ ص ١٦٦ وَالْفَوَائِدُ الْبَهِيَّةُ ص ١٨٠ وَكِتَابِي: الْكَمَالُ بْنُ الْهَمَامِ وَتَحْقِيقُ رِسَالَتِهِ إِعْرَابُ قَوْلِهِ ﷺ كَلِمَتَانِ خَفِيفَتَانِ عَلَى اللِّسَانِ... وَاسْتَقْصَيْتُ مَصَادِرَهُ.



وَكَيْلٌ، فلم يكن من هذا القبيل<sup>(١)</sup>.

٢- عموم قوله تعالى: ﴿وَمَنْ لَّمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ﴾ [المائدة: ٤٤].

﴿وَمَنْ لَّمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ﴾ [المائدة: ٤٥].

﴿وَمَنْ لَّمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ﴾ [المائدة: ٤٧].

ووجه الاستدلال:

أن التَّحْكِيم من ألوان القَضَاء، ففيه إحقاق الحق ورَدُّه إلى أهله، وفيه إبطال الباطل. وهذا هو حُكم الله تعالى الذي يجب أن يقوم به القاضي. فإذا زاغ عن حُكم الله فقد انتهك حرَماته، فاتصف بالكفر والظلم والفسق.

٣- عموم ما دلَّ عليه وجوب الأمر بالمعروف والنهي عن المُنكر<sup>(٣)</sup>.

ووجه الاستدلال:

أن الحكم يُعين صاحب الحق على أن يأخذ حقه، وهذا أمر بالمعروف. وينبّه من ليس له الحق إلى باطل ما يُطالب به، أو يحرص عليه، وهو نهي عن المُنكر. وأما السُّنَّة النبويَّة:

ففيها ما يدلُّ على مشروعية التَّحْكِيم مطلقاً، وذلك فيما يأتي:

١- تَحْكِيم الرَّسُول ﷺ سَعْدُ بْنُ مُعَاذٍ فِي بَنِي قُرَيْظَةَ<sup>(٤)</sup>.

(١) البَحْر الرَّائِق ج ٧ ص ٢٥.

(٢) مِفْتَاحُ الْكَرَامَةِ ج ١٠ ص ٢.

(٣) المصدر السَّابِق.

(٤) تَبْيِينُ الْحَقَائِق ج ٤ ص ١٩٣ والمُحِيطُ الْبُرْهَانِي، وَفَتْحُ الْقَدِير ج ٥ ص ٤٩٨ والبَحْرُ الرَّائِق ج ٧ ص ٢٥ وإِرْشَادُ السَّارِي ج ٥ ص ١٦٢ عن ابنِ الْمُنِير، والنَّوَوِيَّ عَلَى مُسْلِمٍ فِي هَامِش

وتفصيل القول في هذه الواقعة سيأتي في فصل التَّحْكِيمِ في الحَرْبِ من طرق فَكِّ الحصار.

٢- قال أبو داود في سُنَنِهِ:

حَدَّثَنَا الرَّبِيعُ بْنُ نَافِعٍ، عَنْ يَزِيدٍ - يَعْنِي: ابْنَ الْمُقْدَامِ بْنِ شُرَيْحٍ - عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ شُرَيْحٍ، عَنْ أَبِيهِ هَانِيٍّ:

أَنَّهُ لَمَّا وَفَدَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، مَعَ قَوْمِهِ سَمِعَهُمْ يَكْنُونُهُ بِأَبِي الْحَكَمِ، فَدَعَاهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: إِنَّ اللَّهَ هُوَ الْحَكَمُ وَإِلَيْهِ الْحُكْمُ، فَلَمْ تُكْنَى أبا الْحَكَمِ؟ فَقَالَ: إِنَّ قَوْمِي إِذَا اخْتَلَفُوا فِي شَيْءٍ أَتَوْنِي فَحَكَمْتُ بَيْنَهُمْ، فَضَيَّ كِلَا الْفَرِيقَيْنِ. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: مَا أَحْسَنَ هَذَا، فَمَا لَكَ مِنَ الْوُلْدِ؟ قَالَ: لِي شُرَيْحٌ وَمُسْلِمٌ وَعَبْدُ اللَّهِ، قَالَ: فَمَنْ أَكْبَرُهُمْ؟ قُلْتُ: شُرَيْحٌ. قَالَ: فَأَنْتَ أَبُو شُرَيْحٍ.

قال أبو داود: شُرَيْحٌ هَذَا هُوَ الَّذِي كَسَرَ السَّلْسَلَةَ، وَهُوَ مِمَّنْ دَخَلَ تُسْتَرَ.

قال أبو داود: وَبَلَغَنِي أَنَّ شُرَيْحًا كَسَرَ بَابَ تُسْتَرٍ، وَذَلِكَ أَنَّهُ دَخَلَ مِنْ سِرْبٍ<sup>(١)</sup>.

إِرْشَادُ السَّارِي ج ٧ ص ٣٦٢.

سَعْدُ بْنُ مُعَاذٍ: بَنُ النَّعْمَانِ، سَيِّدُ الْأَوْسِ فِي الْجَاهِلِيَّةِ وَالْإِسْلَامِ، أَسْلَمَ بِالْمَدِينَةِ بَيْنَ الْعَقَبَةِ الْأُولَى وَالثَّانِيَةِ عَلَى يَدَيْ مُضْعَبِ بْنِ عُمَيْرٍ، وَشَهِدَ بَدْرًا وَأُحُدًا وَالْخَنْدَقَ، وَرُمِيَ يَوْمَ الْخَنْدَقِ بِسَهْمٍ، فَعَاشَ بَعْدَ ذَلِكَ شَهْرًا حَتَّى حُكِمَ فِي بَنِي قُرَيْظَةَ، ثُمَّ انْقَضَ جَرْحُهُ فَمَاتَ، وَذَلِكَ فِي سَنَةِ ٥ هـ. قَالَ فِيهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: اهْتَزَّ الْعَرْشُ لَمُوتِ سَعْدِ بْنِ مُعَاذٍ. وَالَّذِي رَمَاهُ بِسَهْمٍ هُوَ جَبَّانُ بْنُ الْعَرِقَةِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: عَرَقَ اللَّهُ وَجْهَهُ فِي النَّارِ.

الاسْتِيعَابُ ج ٢ ص ٢٧ وَالْإِضَابَةُ ج ٢ ص ٣٧ وَأُسْدُ الْغَابَةِ ج ٢ ص ٢٩٦.

(١) سَنَّ أَبِي دَاوُدَ ٣٥ كِتَابَ الْأَدَبِ ٧٠ بَابَ فِي تَغْيِيرِ الْأَسْمَاءِ الْقَبِيحِ رَقْم ٤٩٥٥ ج ٥ ص ٢٤٠.

وَهُوَ فِي سَنَّ أَبِي دَاوُدَ بِحَاشِيَةِ عَوْنِ الْمَعْبُودِ ج ٤ ص ٤٤٤ وَفِيهِ: قَالَ الْمُنْذِرِيُّ: وَأَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ.

.....

والحديث بلفظ مقارب في:

سُنَن النَّسَائِيِّ: كتاب آداب القضاة، إذا حكموا رجلاً فقصي بينهم ج ٨ ص ٢٢٦. رواه عن قتيبة، قال: حَدَّثَنَا يَزِيد - وهو ابن المِقْدَام بن شَرِيح - عن شَرِيح بن هانئ عن أبيه هانئ.

وَسُنَن الْبَيْهَقِيِّ: باب ما جاء في التحكيم ج ١٠ ص ١٤٥ رواه عن أَبِي عَلِيٍّ الرُّوْذْبَارِيِّ عن مُحَمَّد بن بَكْر عن أَبِي دَاوُد. وأورد سند أَبِي دَاوُد في سُنَنه المتقدم. وطَبَقَات ابن سَعْد ج ٦ ص ٤٩ (دار صادر) من طريق: الْفَضْل بن دُكَيْن عن قَيْس بن الرَّبِيع عن المِقْدَام... ثم بالسَّنَد المتقدم.

أبو دَاوُد: سُلَيْمَان بن الْأَشْعَث بن شَدَّاد السَّجِسْتَانِيِّ. صاحب السُّنَن، قال ابن حِبَّان: هو أحد أئمة الدنيا فقهاً وعلماً، وحفظاً ونُسكاً وإتقاناً. جمع وصنف ودبَّ عن السُّنَن. توفي بالبَصْرَة سنة ٢٧٥هـ.

تَهْذِيبُ الْأَسْمَاءِ وَاللُّغَات ج ٢ ص ٢٢٤ وتَذْكِرَةُ الْخُفَّاز ج ٢ ص ٥٩١ وَتَهْذِيبُ التَّهْذِيب ج ٤ ص ١٦٩ وَتَقْرِيبُ التَّهْذِيب ج ١ ص ٣٢١.

الرَّبِيع بن نَافِع: أَبُو تَوْبَة الْحَلَبِيِّ. نَزِيل طَرَسُوس، ثِقَة حُجَّة عابد. مات سنة ٢٤١هـ. رَوَى عن أَبِي إِسْحَاق الْفَزَارِيِّ وَيَزِيد بن المِقْدَام وغيرهما. رَوَى عنه أَبُو دَاوُد فَأَكْثَر.

تَقْرِيبُ التَّهْذِيب ج ١ ص ٢٤٦ وَتَهْذِيبُ التَّهْذِيب ج ٣ ص ٢٥١.

يَزِيد بن المِقْدَام: بن شَرِيح بن هانئ الْحَضْرَمِيِّ الْحَارِثِيِّ الْكُوفِيِّ. رَوَى عن أبيه، وَرَوَى عنه قُتَيْبَة وَيَحْيَى بن يَحْيَى وأبو بَكْر بن أَبِي شَيْبَة وغيرهم. صَدُوق. أخطأ عَبْدُ الْحَقِّ في تضعيفه.

تَهْذِيبُ التَّهْذِيب ج ١١ ص ٣٦٢ وَتَقْرِيبُ التَّهْذِيب ج ٢ ص ٣٧١.

المِقْدَام بن شَرِيح: بن هانئ بن يَزِيد الْحَارِثِيِّ الْكُوفِيِّ. ثِقَة، رَوَى عن أبيه، وَرَوَى عنه ابنه يَزِيد والأَعْمَش والثَّوْرِي وآخرون.

تَهْذِيبُ التَّهْذِيب ج ١٠ ص ٢٨٧ وَتَقْرِيبُ التَّهْذِيب ج ٢ ص ٢٧٢.

٣- عن عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: كَانَ بَيْنِي وَبَيْنَ النَّبِيِّ ﷺ كَلَامٌ، فَقَالَ: أَجْعَلُ بَيْنِي وَبَيْنَكَ عُمَرَ، فَقُلْتُ: لَا. قَالَ: أَجْعَلُ بَيْنِي وَبَيْنَكَ أَبَاكَ، قُلْتُ: نَعَمْ <sup>(١)</sup>.

٤- جَرَى بَيْنَهُ ﷺ وَبَيْنَ عَائِشَةَ كَلَامٌ، حَتَّى أَدْخَلَا بَيْنَهُمَا أَبُو بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ حَكَمًا وَاسْتَشْهَدَهُ، فَقَالَ لَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: تَكَلَّمِينَ أَوْ أَتَكَلَّمِ؟ فَقَالَتْ: بَلْ تَكَلَّمْ أَنْتَ، وَلَا تَقُلْ إِلَّا حَقًّا. فَلَطَمَهَا أَبُو بَكْرٍ حَتَّى دَمِيَ فَوْهَا، وَقَالَ لَهَا: يَا عَدِيَّةُ نَفْسَهَا، أَوْ يَقُولُ غَيْرَ الْحَقِّ؟

هَانِي بن يَزِيد: بن نَهَيْك بن دُرَيْد الضَّبَابِي، وَيُقَالُ: الْمَذْحِجِيُّ الْحَارِثِيُّ. رَوَى عَنْ النَّبِيِّ ﷺ وَفُودِهِ إِلَيْهِ، وَهُوَ كَنَاهُ أَبُو شُرَيْح. رَوَى حَدِيثُهُ يَزِيد بن الْمُقْدَام بن شُرَيْح بن هَانِي عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ عَنْ أَبِيهِ هَانِي. ذَكَرَهُ ابْنُ سَعْدٍ وَغَيْرُهُ فِي أَهْلِ الْكُوفَةِ.

تَهْذِيبُ التَّهْذِيبِ ج ١١ ص ٢٣ وَتَقْرِيبُ التَّهْذِيبِ ج ٢ ص ٣١٥ وَأُسْدُ الْغَابَةِ ج ٥ ص ٥٢.

تُسْتَر: أَعْظَمُ مَدِينَةٍ بِخُوزِسْتَان، وَهُوَ تَعْرِيبٌ شَشْتَر.

مَرَاصِدُ الْأَطْلَاعِ ج ١ ص ٢٦٢.

(١) مَجْمَعُ الزَّوَائِدِ ج ٤ ص ١٩٦. وَفِيهِ: رَوَاهُ الطَّبْرَانِيُّ فِي الْأَوْسَطِ، وَفِيهِ صَالِحُ بْنُ أَبِي الْأَسْوَدِ، وَهُوَ ضَعِيفٌ.

عَائِشَةُ بِنْتُ أَبِي بَكْرٍ الصِّدِّيقِ: أُمُّ الْمُؤْمِنِينَ، مِنْ أَكْبَرِ فُقَهَاءِ الصَّحَابَةِ. كَانَتْ تُكْنَى بِأُمِّ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ اخْتِهَا أَسْمَاءَ. قَالَتْ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: (تَزَوَّجَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَأَنَا بِنْتُ سَبْعِ سِنِينَ، وَبَنِي بِي وَأَنَا بِنْتُ تِسْعِ سِنِينَ، وَقُبِضَ عَنِّي وَأَنَا ابْنَةُ ثَمَانِ عَشْرَةِ سَنَةٍ). كَانَتْ أَحَبَّ نِسَائِهِ إِلَيْهِ ﷺ، وَأَكْثَرَهُنَّ رَوَايَةَ لِلْحَدِيثِ عَنْهُ. تُوُفِّيتَ سَنَةَ ٥٧ هـ وَقِيلَ ٥٨ هـ، وَدُفِنَتْ بِالْبَقِيعِ.

الاسْتِيعَابُ ج ٤ ص ٣٥٦ وَتَذْكِرَةُ الْحِفَاطِ ج ١ ص ٢٧ وَالْإِصَابَةُ ج ٤ ص ٣٥٩ وَطَبَقَاتُ الْفُقَهَاءِ لِلشَّيْرَازِيِّ ص ٤٧ وَأُسْدُ الْغَابَةِ ج ٥ ص ٥٠١ وَالرِّيَاضُ الْمُسْتَطَابَةُ ص ٣١٠.

أَبُو بَكْرٍ الصِّدِّيقِ: هُوَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي قُحَافَةَ، وَاسْمُ أَبِي قُحَافَةَ عُثْمَانُ بْنُ عَامِرِ التَّيْمِيِّ الْقُرَشِيِّ. أَوَّلُ مَنْ آمَنَ بِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِنَ الرِّجَالِ، وَرَفِيقُهُ فِي الْغَارِ، مِنْ أَغْنِيَاءِ قُرَيْشٍ وَسَادَاتِهَا، شَهِدَ الْغَزَوَاتَ كُلَّهَا، أَوَّلَ الْخُلَفَاءِ الرَّاشِدِينَ، مَاتَ سَنَةَ ١٣ هـ.

الاسْتِيعَابُ ج ٢ ص ٢٤٣ وَأُسْدُ الْغَابَةِ ج ٣ ص ٢٠٥ وَتَارِيخُ الْخُلَفَاءِ لِلْسُّيُوطِيِّ ص ٢٧ وَطَبَقَاتُ الْفُقَهَاءِ لِلشَّيْرَازِيِّ ص ٣٦ وَأَبُو بَكْرٍ الصِّدِّيقِ لِعَلِيِّ الطَّنْطَاوِيِّ.

فاستجارت برَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وقعدت خلف ظهره. فقال له النَّبِيُّ ﷺ: لم ندْعُك لهذا، ولا أردنا منك هذا<sup>(١)</sup>.

٥- رُوي مرفوعاً:

من حَكَم بين اثنين تحاكما إليه، وارتضيا به، فلم يعدل بينهما بالحق، فعليه لعنة الله<sup>(٢)</sup>.  
وأما الإجماع:

فقد كان الصَّحَابَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ مجتمعين على جواز التحكيم<sup>(٣)</sup>.

(١) إحياء علوم الدين ج ٢ ص ٤٤.

وفي الْمُغْنِي عن حَمَل الأسفار بهامشه: حَدِيث جَرَى بَيْنَهُ وَبَيْنَ عَائِشَةَ كَلَامٌ حَتَّى أَدْخَلَ بَيْنَهُمَا أَبَا بَكْرٍ حَكَمًا... الْحَدِيث، الطَّبْرَانِيُّ فِي الْأَوْسَطِ وَالْخَطِيبُ فِي التَّارِيخِ مِنْ حَدِيثِ عَائِشَةَ بِسَنَدٍ ضَعِيفٍ.

(٢) حَدِيث: مَنْ حَكَمَ بَيْنَ اثْنَيْنِ تَحَاكَمَا... إلخ:

رواه أَبُو بَكْرٍ / كَشَّافُ الْقِنَاعِ ج ٦ ص ٣٠٩.

ونحو هَذَا اللفظ في: الْمُغْنِي ج ١١ ص ٤٨٤ وبهامشه الشَّرْحُ الْكَبِيرُ ص ٣٩٢، وَمَطَالِبُ أَوْلِي النُّهَى ج ٦ ص ٤٧١ والخلاف للطُّوسِيِّ ج ٣ ص ٣٢٢ ومِفْتَاحُ الْكَرَامَةِ ج ١٠ ص ٢ عن الخلاف.

وورد في تَلْخِيصِ الْحَبِيرِ ج ٤ ص ١٨٥: (حَدِيث: مَنْ حَكَمَ بَيْنَ اثْنَيْنِ تَرَاضِيَا بِهِ، فَلَمْ يَعْدِلْ، فعليه لعنة الله، ابن الجَوَزِيِّ فِي التَّحْقِيقِ، قال: ذكر عَبْدُ الْعَزِيزِ مِنْ أَصْحَابِنَا مِنْ نَسَخَةِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ جَرَادٍ فَذَكَرَهُ، وَتَعَقَّبَهُ صَاحِبُ التَّنْفِيحِ فَقَالَ: هِيَ نَسَخَةٌ بَاطِلَةٌ، كَمَا صَرَحَ هُوَ بِهِ فِي الْمَوْضُوعَاتِ، وَبَالِغٌ فِي الْحَطِّ عَلَى الْخَطِيبِ، لاحتجاجه بِحَدِيثٍ مِنْهَا فِيمَا مَضَى مِنْ كِتَابِ التَّحْقِيقِ).

وانظر: جَوَاهِرُ الْأَخْبَارِ ج ٦ ص ١١٤ عن التَّلْخِيصِ.

(٣) الْمَبْسُوطُ ج ٢١ ص ٦٢ وَالْعِنَايَةُ عَلَى الْهِدَايَةِ ج ٥ ص ٤٩٨ وَتَبْيِينُ الْحَقَائِقِ ج ٤ ص ١٩٣ وَمُغْنِي الْمُحْتَاجِ ج ٤ ص ٣٧٨ وَنَهَايَةُ الْمُحْتَاجِ ج ٨ ص ٢٣٠ وَعَمِيرَةُ ج ٤ ص ٢٩٨.

لأن ذلك وقع لجمع من الصحابة، ولم ينكر مع اشتهاؤه فكان إجماعاً<sup>(١)</sup>.

ومن الآثار التي رويت عنهم في ذلك ما يأتي:

١ - روى أبو داود في سننه عن عبد الرحمن بن قيس بن محمد بن الأشعث عن

أبيه عن جده، قال:

اشترى الأشعث رقيقاً من رقيق الخمس من عبد الله بعشرين ألفاً، فأرسل عبد الله إليه في ثمنهم، فقال: إنما أخذتهم بعشرة آلاف. فقال عبد الله: فاختَر رجلاً يكون بيني وبينك. قال الأشعث: أنت بيني وبين نفسك. قال عبد الله: فإني سمعتُ رسولَ الله ﷺ يقول: إذا اختلف البيعان وليس بينهما بينة، فهو ما يقول رب السلعة أو يتتاركان<sup>(٢)</sup>.

(١) تحفة المحتاج ج ١٠ ص ١١٨ وأسنى المطالب ج ٤ ص ٢٢٨.

ومن نقل إجماعهم المأزود كما في مغني المحتاج السابق.

(٢) سنن أبي داود في ١٧ كتاب البيوع والإجازات ٧٤ باب إذا اختلف البيعان والمبيع قائم ج ٣ ص ٧٨٠ رقم ٣٥١١ رواه عن محمد بن يحيى بن فارس، حدثنا عمر بن حفص بن غياث، حدثنا أبي، عن أبي عميس، أخبرني عبد الرحمن بن قيس ...

وفي الحديث ص ٧٨٣ رقم ٣٥١٢: حدثنا عبد الله بن محمد الثقفي، حدثنا هشيم، أخبرنا ابن أبي ليلى، عن القاسم بن عبد الرحمن، عن أبيه، أن ابن مسعود باع من الأشعث بن قيس رقيقاً، فذكر معناه، والكلام يزيد وينقص.

وحديث: اشترى الأشعث ... إلخ، في:

تيسير الوصول ج ٤ ص ٦٧ وقال: أخرجه أبو داود، وأخرج النسائي منه المسند فقط. والحديث في مسند ترك الحاكم ج ٢ ص ٤٥ رواه عن محمد بن صالح بن هانئ والحسن بن يعقوب وإبراهيم بن عصفمة قالوا: حدثنا السري بن خزيمة حدثنا عمر بن حفص بن غياث ... بطريق أبي داود. وقال حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه. وعقب الذهبي في تلخيص المسند ترك عليه بأنه صحيح. وفي تلخيص الحبير ج ٣ ص ٣١ أورد المسند و قال: هو عند أبي داود والنسائي وصححه الحاكم وحسنه البيهقي. وقال ابن عبد البر:

و(عبد الله) هو: عبد الله بن مسعود.

وقوله: (يكون بيني وبينك)، أي: حكماً<sup>(١)</sup>.

فقوله: (اختر رجلاً يكون بيني وبينك) وجواب الأشعث، صريح في أن التحكيم أمر مشهور لا ينكره أحد، وهذا إجماع.

٢- رَوَى عَبْدُ الرَّزَّاقِ عَنْ مَعْمَرٍ، قَالَ: أَخْبَرَنِي مَنْ سَمِعَ أَبَا جَعْفَرٍ يَقُولُ: (كَانَ الْمُهَاجِرُونَ يَأْمُرُونَ بِالْغُسْلِ، وَكَانَتِ الْأَنْصَارُ يَقُولُونَ: الْمَاءُ مِنَ الْمَاءِ، فَمَنْ يَفْصِلُ بَيْنَ هَؤُلَاءِ، وَقَالَ الْمُهَاجِرُونَ: إِذَا مَسَّ الْخِتَانُ الْخِتَانَ فَقَدْ وَجِبَ الْغُسْلُ، فَحَكَّمُوا بَيْنَهُمْ

هو مُنْقَطِعٌ إِلَّا أَنَّهُ مَشْهُورُ الْأَصْلِ عِنْدَ جَمَاعَةِ الْعُلَمَاءِ، تَلْقَوُهُ بِالْقَبُولِ وَبَنُوا عَلَيْهِ كَثِيرًا مِنْ فُرُوعِهِ.

عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنِ قَيْسٍ: بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ الْأَشْعَثِ بْنِ قَيْسٍ الْكِنْدِيِّ الْكُوفِيِّ. رَوَى عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ، حَدِيثٌ: إِذَا اخْتَلَفَ الْبَيْعَانِ. قَالَ ابْنُ حَجَرٍ: مَجْهُولُ الْحَالِ. قِيلَ: إِنَّ الْحَبَّاجَ قَتَلَهُ بَعْدَ سَنَةِ ٩٠ هـ.

تَهْذِيبُ التَّهْذِيبِ ج ٦ ص ٢٥٦ وَتَقْرِيبُ التَّهْذِيبِ ج ١ ص ٤٩٥ وَمِيزَانُ الْإِعْتِدَالِ ج ٢ ص ٥٨٣.

قَيْسُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ الْأَشْعَثِ: الْكِنْدِيُّ الْكُوفِيُّ. رَوَى عَنْ جَدِّهِ الْأَشْعَثِ وَأَبِيهِ مُحَمَّدٍ وَعَدِيِّ بْنِ حَاتِمٍ. وَرَوَى عَنْهُ ابْنَاهُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ وَعُثْمَانُ وَأَبُو إِسْحَاقَ الشَّيْبَانِيُّ. ذَكَرَهُ ابْنُ حَبَّانٍ فِي الثَّقَاتِ.

تَهْذِيبُ التَّهْذِيبِ ج ٨ ص ٤٠٢ وَتَقْرِيبُ التَّهْذِيبِ ج ٢ ص ١٢٩.

(١) عَوْنُ الْمُعْبُودِ ج ٣ ص ٣٠٥.

عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْعُودٍ: بْنُ غَافِلٍ الْهُذَلِيُّ. مِنْ أَكْبَارِ الصَّحَابَةِ عِلْمًا، وَشَهِدَ الْمَشَاهِدَ كُلَّهَا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ، وَبَعَثَهُ عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ إِلَى الْكُوفَةِ، وَفِي خِلَافَةِ عُثْمَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَدَمَ الْمَدِينَةِ، وَتَوَفَّى بِهَا سَنَةَ ٣٢ هـ.

الاسْتِيعَابُ ج ٢ ص ٣١٦ وَالْإِصَابَةُ ج ٢ ص ٣٦٨ وَأُسْدُ الْغَابَةِ ج ٣ ص ٢٥٦ وَطَبَقَاتُ الْفُقَهَاءِ لِلشَّيْخِ الرَّازِيِّ ص ٤٣ وَتَذَكُّرَةُ الْحِفَاطِ ج ١ ص ١٣ وَاللَّبَّابُ فِي تَهْذِيبِ الْأَنْسَابِ ج ٣ ص ٣٨٣.

عَلِيَّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ فَاخْتَصِمُوا إِلَيْهِ، فَقَالَ: أَرَأَيْتُمْ لَوْ رَأَيْتُمْ رَجُلًا يَدْخُلُ وَيُخْرَجُ، أَيْجِبُ عَلَيْهِ الْحَدَّ؟ قَالَ: فَيُوجِبُ الْحَدَّ وَلَا يُوجِبُ عَلَيْهِ صَاعًا مِنْ مَاءٍ؟ فَقَضَى لِلْمُهَاجِرَيْنِ، فَبَلَغَ ذَلِكَ عَائِشَةَ، فَقَالَتْ: رُبَّمَا فَعَلْنَا ذَلِكَ أَنَا وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَقَمْنَا وَاغْتَسَلْنَا<sup>(١)</sup>.

فَتَحْكِيمُ الْمُهَاجِرَيْنِ وَالْأَنْصَارِ عَلِيًّا فِيهَا اخْتَصِمُوا فِيهِ، دَلِيلٌ عَلَى إِجْمَاعِهِمْ عَلَى جَوَازِ التَّحْكِيمِ مُطْلَقًا.

٣- عَنْ ابْنِ عَوْنٍ عَنْ مُحَمَّدٍ قَالَ: (كَانَ بَيْنَ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ وَبَيْنَ مُعَاذِ بْنِ عَفْرَاءَ دَعْوَى فِي شَيْءٍ. فَحَكَّمَا أُبَيَّ بْنَ كَعْبٍ، فَقَصَّ عَلَيْهِ عُمَرُ، فَقَالَ أُبَيٌّ: اعْفُ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ. فَقَالَ: لَا، لَا تُعْنِفْنِي مِنْهَا إِنْ كَانَتْ عَلَيَّ. قَالَ: قَالَ أُبَيٌّ: فَإِنَّا عَلَيْكَ يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ).

قَالَ: فَحَلَفَ عُمَرُ، ثُمَّ قَالَ: أَتَرَانِي قَدْ اسْتَحَقَّقْتُهَا بِيَمِينِي، أَذْهَبَ الْآنَ فَهِيَ لَكَ<sup>(٢)</sup>.

(١) الْمُصَنَّفُ لِعَبْدِ الرَّزَّاقِ ج ١ ص ٢٤٩ رقم ٩٥٥.

وهو في كَنْزِ الْعُمَالِ ج ٩ ص ٣٢٦ رقم ٢٧٠٨ عَنْ عَبْدِ الرَّزَّاقِ عَنْ مُجَاهِدٍ. مَعَ اخْتِلَافٍ يَسِيرٍ فِي أَوَّلِهِ.

عَبْدُ الرَّزَّاقِ بْنُ هَمَّامٍ: بَنَ نَافِعَ الْحَمِيرِيِّ مَوْلَاهُم، أَبُو بَكْرٍ الصَّنْعَانِيُّ. رَوَى عَنْ السُّفْيَانَيْنِ وَابْنِ جُرَيْجٍ وَغَيْرِهِمْ، وَرَوَى عَنْهُ أَحْمَدُ وَإِسْحَاقُ وَعَلِيٌّ وَيَحْيَى وَخَلْقٌ. لَهُ: الْمُصَنَّفُ. ثِقَةٌ حَافِظٌ مُصَنِّفٌ شَهِيرٌ، عَمِيَ فِي آخِرِ عُمُرِهِ فَتَغَيَّرَ. مَاتَ سَنَةَ ٢١١ هـ.

تَهْذِيبُ التَّهْذِيبِ ج ٦ ص ٣١٠ وَتَقْرِيبُ التَّهْذِيبِ ج ١ ص ٥٥٥ وَتَذَكُّرَةُ الْخُفَاطِ ج ١ ص ٣٦٤.

مَعْمَرُ بْنُ رَاشِدٍ: الْأَزْدِيُّ الْحُدَانِيُّ مَوْلَاهُم، أَبُو عُرْوَةَ الْبَصْرِيُّ. سَكَنَ الْيَمَنَ، شَهِدَ جَنَازَةَ الْحَسَنِ الْبَصْرِيِّ، رَوَى عَنْ قَتَادَةَ وَالزُّهْرِيِّ وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ طَاوُسٍ وَغَيْرِهِمْ. وَرَوَى عَنْهُ: أَبُو إِسْحَاقَ السَّيِّعِيُّ وَأَبُو يُونُسَ وَعَبْدُ الرَّزَّاقُ وَآخَرُونَ، ثِقَةٌ ثَبَتَ فَاضِلٌ. مَاتَ سَنَةَ ١٥٤ هـ بِالْيَمَنِ.

تَهْذِيبُ التَّهْذِيبِ ج ١٠ ص ٢٤٣ وَتَقْرِيبُ التَّهْذِيبِ ج ٢ ص ٢٦٦ وَمَشَاهِيرُ عُلَمَاءِ الْأَمْصَارِ ص ١٩٢.

(٢) سُنَنُ الدَّارِ قُطَيْبِيِّ: الْأَقْضِيَّةُ وَالْأَحْكَامُ ج ٤ ص ٢٤٢ رقم ١٣٨ رَوَاهُ عَنْ دَعْلَجِ بْنِ أَحْمَدَ عَنْ مُعَاذِ بْنِ الْمُثَنَّى عَنْ أَبِيهِ عَنْ ابْنِ عَوْنٍ عَنْ مُحَمَّدٍ.



فَتَحْكِيمُ عُمَرُ وَمُعَاذُ أَبِيٍّ، فِي الدَّعْوَى، وَلَمْ يَنْكَرْ عَلَيْهِمْ أَحَدٌ، صَرِيحٌ فِي إِجْمَاعِهِمْ عَلَى جَوَازِ التَّحْكِيمِ مُطْلَقًا.

٤- عَنْ الشَّعْبِيِّ: أَنَّ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ سَاوَمَ بِفَرَسٍ، فَحَمَلَ عَلَيْهِ رَجُلًا يَشُورُهُ، فَعَطَبَ، فَقَالَ عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: هُوَ مِنْ مَالِكَ. وَقَالَ صَاحِبُهُ: بَلْ هُوَ مِنْ مَالِكَ. قَالَ: اجْعَلْ بَيْنِي وَبَيْنَكَ رَجُلًا. قَالَ: نَعَمْ، شُرَيْحُ الْعِرَاقِيِّ، فَحَكَّمَاهُ. فَقَالَ شُرَيْحٌ: إِنْ كُنْتَ حَمَلْتَهُ بَعْدَ السَّوْمِ فَهُوَ مِنْ مَالِكَ يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ، وَإِنْ كُنْتَ حَمَلْتَهُ قَبْلَ السَّوْمِ فَلَا. فَعَرَفَ عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ذَلِكَ، فَبَعَثَهُ قَاضِيًا عَلَى أَهْلِ الْكُوفَةِ<sup>(١)</sup>.

ابن عَوْنٍ: هُوَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَوْنٍ بْنُ أَرْطَبَانَ الْمُزَنِيِّ مَوْلَاهُمْ، أَبُو عَوْنٍ الْبَصْرِيُّ. رَأَى أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ، وَرَوَى عَنْ ثُمَامَةَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَنَسٍ وَمُحَمَّدَ بْنَ سِيرِينَ وَإِبْرَاهِيمَ النَّخَعِيِّ وَغَيْرِهِمْ. ثِقَةٌ ثَبَتَ فَاضِلٌ، مِنْ أَقْرَانِ أَيُّوبَ فِي الْعِلْمِ وَالْعَمَلِ وَالسَّنِّ. مَاتَ سَنَةَ ١٥٠ هـ عَلَى الصَّحِيحِ.

تَهْذِيبُ التَّهْذِيبِ ج ٥ ص ٣٤٦ وَتَقْرِيبُ التَّهْذِيبِ ج ١ ص ٤٣٩ وَمَشَاهِيرُ عُلَمَاءِ الْأَمْصَارِ ص ١٥٠.

مُعَاذُ بْنُ عَفْرَاءَ: هُوَ مُعَاذُ بْنُ الْحَارِثِ بْنِ رِفَاعَةَ النَّجَّارِيِّ الْأَنْصَارِيِّ الْخَزَرَجِيِّ، الْمَعْرُوفُ بِابْنِ عَفْرَاءَ، وَعَفْرَاءُ أُمُّهُ عُرْفُ بِهَا. شَهِدَ الْعَقَبَةَ الْأُولَى مَعَ السِّتَةِ الَّذِينَ هُمْ أَوَّلُ مَنْ لَقِيَ النَّبِيَّ ﷺ مِنَ الْأَوْسِ وَالْخَزَرَجِ، وَشَهِدَ بَدْرًا، وَشَارَكَ فِي قَتْلِ أَبِي جَهْلٍ، وَعَاشَ بَعْدَ ذَلِكَ. وَقِيلَ: بَلْ جَرَحَ بِدَرِ فَمَاتَ مِنْ جِرَاحَتِهِ.

الْإِصَابَةُ ج ٣ ص ٤٢٨ وَأُسْدُ الْغَابَةِ ج ٤ ص ٣٧٨.

أُبَيُّ بْنُ كَعْبٍ: بَنُ قَيْسٍ بْنُ عُبَيْدِ الْأَنْصَارِيِّ الْخَزَرَجِيِّ. مِنْ أَجْلَاءِ الصَّحَابَةِ، شَهِدَ الْعَقَبَةَ وَبَدْرًا وَالْمَشَاهِدَ كُلَّهَا، وَهُوَ أَفْرَأُ الْمُسْلِمِينَ، وَأَوَّلُ مَنْ كَتَبَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ مَقْدَمَهُ الْمَدِينَةَ. تَوَفَّى فِي خِلَافَةِ عُثْمَانَ سَنَةَ ٣٠ هـ بِالْمَدِينَةِ.

أُسْدُ الْغَابَةِ ج ١ ص ٤٩ وَالْإِصَابَةُ ج ١ ص ٤٧ وَتَذَكُّرَةُ الْخُفَاطِ ج ١ ص ١٦ رَقْم ٦.

(١) طَلَبَةُ الطَّلَبَةِ ص ١٤٦. وَالْخَبَرُ فِي أَخْبَارِ الْقَضَاةِ لَوَكَيْعٍ ج ٢ ص ١٨٩.

وَفِي الْمُعْنِيِّ ج ١١ ص ٤٨٤ وَبِهِمَا شَرْحُ الْكَبِيرِ ص ٣٩٢: (وَحَاكَمَ عُمَرُ أَعْرَابِيًّا إِلَى

فَتَحْكِيمُ عُمَرَ وَالرَّجُلِ شَرِيحًا، وَلَمْ يُنْكِرْ ذَلِكَ أَحَدٌ مِنَ الصَّحَابَةِ مَعَ اِشْتِهَارِهِ، دَلِيلٌ عَلَى إِجْمَاعِهِمْ عَلَى جَوَازِ التَّحْكِيمِ مُطْلَقًا.

٥- قَالَ الشَّعْبِيُّ: كَانَ بَيْنَ عُمَرَ وَأَبِي رَضْوَالَلَّهِ عَنْهُمَا خَصُومَةٌ، فَقَالَ عُمَرُ: اجْعَلْ بَيْنِي وَبَيْنَكَ رَجُلًا، قَالَ: فَجَعَلَا بَيْنَهُمَا زَيْدَ بْنِ ثَابِتٍ. قَالَ: فَأَتَوْهُ. قَالَ: فَقَالَ عُمَرُ رَضْوَالَلَّهِ عَنْهُ: أَتَيْنَاكَ لِتَحْكُمَ بَيْنَنَا، وَفِي بَيْتِهِ يُؤْتَى الْحُكْمَ. قَالَ: فَلَمَّا دَخَلُوا عَلَيْهِ، أَجْلَسَهُ مَعَهُ عَلَى صَدْرِ فِرَاشِهِ. قَالَ: فَقَالَ (أَيُّ عُمَرَ): هَذَا أَوَّلُ جَوْرِ جُرْتٍ فِي حُكْمِكَ، أَجْلِسْنِي وَخَصْمِي مَجْلِسًا. قَالَ: فَقَصَّصَا عَلَيْهِ الْقِصَّةَ. قَالَ: فَقَالَ زَيْدٌ لِأَبِي: الْيَمِينُ عَلَى أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ، فَإِنْ شِئْتَ أَعْفَيْتَهُ.

قَالَ: فَأَقْسَمَ عُمَرُ رَضْوَالَلَّهِ عَنْهُ عَلَى ذَلِكَ. ثُمَّ أَقْسَمَ لَهُ لَا تَدْرِكُ بَابَ الْقَضَاءِ حَتَّى لَا يَكُونَ لِي عِنْدَكَ عَلَى أَحَدٍ فَضِيلَةٌ<sup>(١)</sup>.

شَرِيحٌ قَبْلَ أَنْ يُولِيَهِ الْقَضَاءُ).

يُشَوِّره: شُرْتُ الدَّابَّةَ شَوْرًا: عَرَضْتُهَا لِلْبَيْعِ بِالْإِجْرَاءِ وَنَحْوِهِ.

الْمُضْبَاحُ الْمُئَيَّرُ مَادَّةُ (شُرْتُ).

شَرِيحُ بْنُ الْحَارِثِ: بْنُ قَيْسِ الْقَاضِي الْكِنْدِيِّ الْكُوفِيِّ، أَبُو أُمَيَّةَ. اسْتَقْضَاهُ عُمَرُ عَلَى الْكُوفَةِ ثُمَّ عَلِيٌّ فَمِنْ بَعْدِهِ. وَحَدَّثَ عَنْ عُمَرَ وَعَلِيٍّ وَابْنِ مَسْعُودٍ. اسْتَعْفَى مِنَ الْقَضَاءِ قَبْلَ مَوْتِهِ بِسَنَةِ مِنَ الْحِجَاةِ. وَتَقَى ابْنُ مَعِينٍ. كَانَ فَقِيهًا شَاعِرًا فَائِقًا. مَاتَ سَنَةَ ٧٨ هـ وَعَاشَ ١٢٠ سَنَةً.

تَذَكُّرَةُ الْحِفَاطِ ج ١ ص ٥٩ رَقْم ٤٤ وَطَبَقَاتُ الْمُفَقَّهَاءِ لِلشَّيْخِ الرَّازِيِّ ص ٨٠ وَأَخْبَارُ الْقَضَاءِ ج ٢ ص ١٨٩ وَتَهْذِيبُ التَّهْذِيبِ ج ٤ ص ٣٢٦ وَحَلِيَّةُ الْأَوْلِيَاءِ ج ٤ ص ١٣٢.

(١) سَنَّ الْبَيْهَقِيُّ: بَابُ الْقَاضِي لَا يَحْكُمُ لِنَفْسِهِ ج ١٠ ص ١٤٤-١٤٥ رَوَاهُ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ الْخَافِظِ أَنبَأَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الصَّفَّارُ ثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مِهْرَانَ ثَنَا عَلِيُّ بْنُ الْجَعْدِ أَنبَأَ شُعْبَةَ عَنْ سَيَّارٍ قَالَ: سَمِعْتُ الشَّعْبِيَّ قَالَ... وَفِيهِ فِي ص ١٤٥: أَخْبَرَنَا أَبُو الْحَسَنِ عَلِيُّ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ دَاوُدَ الرِّزَّازِ بِبَغْدَادَ، أَنبَأَ أَبُو بَكْرٍ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الشَّافِعِيُّ، ثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْجَهْمِ السَّمَرِيُّ، ثَنَا يَعْلَى بْنُ عُبَيْدٍ عَنْ إِسْمَاعِيلَ عَنْ عَامِرٍ قَالَ: كَانَ بَيْنَ عُمَرَ

فَتَحَاكَمَ عُمَرُ وَأَبِي إِلَى زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ، وَزَيْدٌ لَمْ يَكُن قَاضِيًا<sup>(١)</sup>. وهو دليل على اشتهاه جواز التَّحْكِيم مطلقاً، فكان إجماعاً.

وتأويل استعظام زَيْدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أنه خاف فتنة على نفسه بسبب الوجاهة، حين

وأَبِي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُما خصومة في حائط، فقال عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: بيني وبينك زَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ، فانطلقا، فطرق عُمَرُ الباب، فعرف زَيْدُ صوته، ففتح الباب، فقال: يا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ أَلَا بَعَثْتَ إِلَيَّ حَتَّى آتِيكَ. فقال: في بيته يؤتى الحكم. وذكر الحديث.

وأشار إلى الخبر: الْبَحْرُ الرَّائِقُ ج ٧ ص ٢٥ وَفَتْحُ الْقَدِيرِ ج ٥ ص ٤٩٨ وَالْمُحِيطُ الْبُرْهَانِي، وَالْمَبْسُوطُ ج ١٦ ص ٧٣ وَج ٢١ ص ٦٢ وَرَوْضَةُ الْقُضَاةِ ج ١ ص ٧٨ وشرح أدب القاضي لابن مازة ج ٤ ص ٥٨ ونقل المحقق في هامشه عن الجصاص في شرح أدب القاضي للخصاف.

وانظر: طَلَبَةُ الطَّلَبَةِ ص ١٣١ و ١٤٦. وانظر أيضاً: أدب القاضي للمأوردي ج ٢ ص ٣٧٩ و ص ٢٥٢ و ج ١ ص ١٩٨ وَأَسْنَى الْمَطَالِبِ ج ٤ ص ٢٨٧ وَالْمُهَذَّبُ ج ٢ ص ٢٩١ وَعَمِيرَةُ ج ٤ ص ٢٩٨ وَالْمُغْنِي ج ١١ ص ٤٨٤ وبهامشه الشرح الكبير ص ٣٩٢ وَكَشَّافُ الْقِنَاعِ ج ٦ ص ٣٠٩ وَمَطَالِبُ أُولِي النُّهْيِ ج ٦ ص ٤٧١ وَالْبَحْرُ الزَّخَارُ ج ٦ ص ١١٣ وَتَلْخِيصُ الْحَبِيرِ ج ٤ ص ١٨٦ عَنِ الْبَيْهَقِيِّ عَنِ عَامِرِ الشَّعْبِيِّ، وَجَوَاهِرُ الْأَخْبَارِ ج ٦ ص ١١٣ عَنِ التَّلْخِيصِ.

والخبر أيضاً في: الْمَقَاصِدُ الْحَسَنَةُ ص ٣٠٠ رقم ٧٥٠ أَخْرَجَهُ عَنْ سَعِيدِ بْنِ مَنْصُورٍ فِي سُنَنِهِ مِنْ جِهَةِ الشَّعْبِيِّ، وَأَخْبَارُ الْقُضَاةِ لَوْكِيْعٍ مِنْ طَرَقٍ عَنِ الشَّعْبِيِّ ج ١ ص ١٠٨-١١٠.

زَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ: بَنُ الصَّحَّاحِ الْأَنْصَارِيِّ الْخَزْرَجِيُّ، أَبُو خَارِجَةَ. مِنْ كِبَارِ الصَّحَابَةِ وَأَحَدُ كُتَّابِ الْوَحْيِ. كَانَ رَأْسًا فِي الْقَضَاءِ وَالْفَتَوَى وَالْفَرَائِضِ. اسْتَصْغَرَهُ الرَّسُولُ ﷺ فِي بَدْرِ فَرَدَّهُ. مَاتَ بِالْمَدِينَةِ سَنَةَ ٤٥ هـ.

طَبَقَاتُ الْفُقَهَاءِ لِلشَّيْزَانِيِّ ص ٤٦ وَالْإِسْتِيعَابُ ج ١ ص ٥٥١ وَالْإِصَابَةُ ج ١ ص ٥٦١ وَتَذْكِرَةُ الْحُفَظِ ج ١ ص ٣٠ رقم ١٥.

(١) الْمُغْنِي، وَالشَّرْحُ الْكَبِيرُ، وَكَشَّافُ الْقِنَاعِ، وَمَطَالِبُ أُولِي النُّهْيِ، السَّابِقَةُ.

أَتَاهُ عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي مَنْزِلِهِ، وَظَنَّ أَنَّهُ أَتَاهُ زَائِرًا، وَمَا أَتَاهُ مُحْكَمًا لَهُ رَاغِبًا فِي عِلْمِهِ. فَلِهَذَا اسْتَعْظَمَ ذَلِكَ، أَلَا تَرَى أَنَّ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَبَيِّنُ لَهُ أَنَّهُ أَتَاهُ لِلتَّحْكِيمِ، فَقَالَ: فِي بَيْتِهِ يُؤْتَى الْحُكْمُ؟

وَإِتْيَانُ زَيْدٍ لِعُمَرَ بِالْوَسَادَةِ كَانَ مِنْهُ امْتِثَالًا لِمَا نَدَبَ إِلَيْهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي قَوْلِهِ: (إِذَا أَتَاكُمْ كَرِيمٌ قَوْمٍ فَأَكْرِمُوهُ)، وَقَدْ بَسَطَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِعَدِيِّ بْنِ حَاتِمٍ رِدَاءَهُ حَتَّى أَتَاهُ. وَلَكِنْ عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لَمْ يَسْتَحْسِنْ ذَلِكَ مِنْهُ فِي هَذَا الْوَقْتِ، فَقَالَ: هَذَا أَوَّلُ جَوْرِكَ<sup>(١)</sup>.

(١) الْمَبْسُوطُ ج ١٦ ص ٧٤.

وَانْظُرْ: فَتَحَ الْقَدِيرُ ج ٥ ص ٤٩٩ وَالْبَحْرُ الرَّائِقُ ج ٧ ص ٢٥ عَنْ فَتَحِ الْقَدِيرِ.

حَدِيثٌ: إِذَا أَتَاكُمْ كَرِيمٌ قَوْمٍ فَأَكْرِمُوهُ:

أَخْرَجَهُ ابْنُ مَاجَهَ عَنْ ابْنِ عُمَرَ، وَأَخْرَجَهُ الْبَزَّارُ وَابْنُ خُزَيْمَةَ وَالطَّبْرَانِيُّ فِي الْكَبِيرِ وَابْنُ عَدِيٍّ فِي الْكَامِلِ وَالْبَيْهَقِيُّ فِي شُعَبِ الْإِيمَانِ عَنْ جَرِيرٍ، وَأَخْرَجَهُ الْبَزَّارُ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ وَأَخْرَجَهُ ابْنُ عَدِيٍّ فِي الْكَامِلِ عَنْ مُعَاذٍ وَأَبِي قَتَادَةَ، وَأَخْرَجَهُ الْحَاكِمُ فِي الْمُسْتَدْرَكِ عَنْ جَابِرٍ، وَأَخْرَجَهُ الطَّبْرَانِيُّ فِي الْكَبِيرِ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ حَمْزَةَ، وَأَخْرَجَهُ ابْنُ عَسَاكِرٍ عَنْ أَنَسٍ وَعَنْ عَدِيِّ بْنِ حَاتِمٍ، وَأَخْرَجَهُ الدُّوْلَابِيُّ فِي الْكُنَى وَابْنُ عَسَاكِرٍ عَنْ أَبِي رَاشِدٍ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَبْدِ بَلْفُظٍ: شَرِيفُ قَوْمِهِ. / الْجَامِعُ الصَّغِيرُ ج ١ ص ١٦ وَرَمَزَ لَهُ السُّيُوطِيُّ بِأَنَّهُ صَحِيحٌ.

خبر: عَدِيٍّ بْنِ حَاتِمٍ هُوَ:

حِينَ قَدِمَ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي قَوْمِهِ مِنْ طَيِّئٍ، وَكَانَ نَصْرَانِيًّا، فَمَضَى بِهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَأَدْخَلَهُ إِلَى بَيْتِهِ، وَتَنَاوَلَ وَسَادَةً مِنْ أَدَمَ، حَشَوْهَا لَيْفٌ، فَطَرَحَهَا لَهُ، وَقَالَ لَهُ: اجْلِسْ عَلَيْهَا، فَقَالَ: بَلْ أَنْتَ فَاجِلِسْ عَلَيْهَا يَا رَسُولَ اللَّهِ، فَجَلَسَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي الْأَرْضِ، وَأَجْلَسَهُ عَلَى الْوَسَادَةِ، ثُمَّ لَمْ يَزَلْ يُكَلِّمُهُ وَيَعْرِضُ عَلَيْهِ مَا فِي دِينِهِ النَّصْرَانِيَّةِ بِمَا أَحَدَثُوهُ فِيهِ مِنَ الشَّرِكِ وَيَعْرِضُ عَلَيْهِ الْإِسْلَامَ... إلخ.

ذَكَرَهُ: ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ فِي الدَّرَرِ ص ٢٧٢ وَابْنُ هِشَامٍ فِي السِّيَرَةِ ج ٤ ص ٢١٢ وَابْنُ كَثِيرٍ فِي السِّيَرَةِ النَّبَوِيَّةِ ج ٤ ص ١٢٥ عَنْ ابْنِ إِسْحَاقٍ.

وليُعلم: أنه لا يظن بأحد منهما في هذه الخصومة التَّلْيِيس والإنكار، وإنما هي لاشتباه الحادثة عليهما، فتقدما إلى الحكم للتَّيْيِين لا للتَّلْيِيس<sup>(١)</sup>.

٦- عن ابن أبي مُلَيْكَةَ عن عَلْقَمَةَ بن وَقَّاص اللَّيْثِي قال: اشترى طَلْحَةَ بن عُبَيْد الله من عُثْمَانَ بن عَفَّان مالا، فقليل لعُثْمَان: إنك قد غُبِنت.

وكان المال بالكُوفَةِ، وهو مال آل طَلْحَةَ الآن بها.

فقال عُثْمَان: لي الخِيَارُ لأني بعْتُ ما لم أرَ.

فقال طَلْحَةُ: إلَيَّ الخِيَارُ، لأني اشتريتُ ما لم أرَ.

فحكما بينهما جُبَيْر بن مُطْعِم، ففضى أن الخِيَارَ لَطَلْحَةَ، ولا خِيَارَ لِعُثْمَانَ<sup>(٢)</sup>.

عَدِيَّ بن حَاتِم: بن عَبْدِ الله بن سَعْد بن الحَشْرَج الطَّائِي، أبو طريف. وأبوه حَاتِم مضرب المثل في الكرم، أسلم عَدِيَّ سنة تسع، وقيل سنة عشر، وكان نصرانياً قبل ذلك، وثبت على إسلامه مع قومه في الرِّدَّة، وشهد فتح العراق، ثم سكن الكُوفَةَ، وشهد صفين مع عليّ. ومات سنة ٦٨ هـ وقد أسنّ، وكان جواداً شريفاً في قومه معظماً عندهم وعند غيرهم.

الإصابة ج ٢ ص ٤٦٨ وأسد الغابة ج ٣ ص ٣٩٢.

(١) فتح القدير ج ٥ ص ٤٩٨ والبحر الرائق ج ٧ ص ٢٥ والمبسوط ج ١٦ ص ٧٣ وشرح أدب القاضي لابن مازة ج ٢ ص ٨٩.

(٢) شرح معاني الآثار للطحاوي: باب تلقي الجلب ج ٤ ص ١٠ رواه عن أبي بكره بكار بن قتيبة ومحمد بن شاذان، قال: ثنا هلال بن يحيى بن مسلم، قال: ثنا عبد الرحمن بن مهدي، عن رباح بن أبي معروف المكي عن ابن أبي مليكة ...

والخبر في: تلخيص الحبير ج ٣ ص ٦ عن الطحاوي والبيهقي عن طريق علقمة بن وقاص، وفي ج ٤ ص ١٨٦ عن البيهقي، وجواهر الأخبار ج ٤ ص ٣٢٤ عن أصول الأحكام وعن التلخيص، ونصب الرأية ج ٤ ص ١٠.

وأشار إلى هذا الخبر:

فَتَحَاكَمَ عُثْمَانُ وَطَلَحَةَ إِلَى جُبَيْرٍ، وَجُبَيْرٌ لَمْ يَكُن قَاضِيًا<sup>(١)</sup>.

المُغْنِي ج ١١ ص ٤٨٤ وبهامشه الشَّرْحُ الْكَبِيرُ ص ٣٩٢ وَمَطَالِبُ أُولِي النُّهْيِ ج ٦ ص ٤٧١ وَكَشَافُ الْقِنَاعِ ج ٦ ص ٣٠٩ وَالْبَحْرُ الزَّخَارِ ج ٦ ص ١١٣ وَرَوْضَةُ الْقُضَاةِ ج ١ ص ٧٨ وَالْجَصَّاصُ فِي هَامِشِ شَرْحِ أَدَبِ الْقَاضِي لَابْنِ مَازَةَ ج ٤ ص ٥٨ وَأَسْنَى الْمَطَالِبِ ج ٤ ص ٢٨٨ وَعَمِيرَةُ ج ٤ ص ٢٩٨ وَالْمُهَذَّبُ ج ٢ ص ٢٩١.

ابن أَبِي مُلَيْكَةَ: هُوَ أَبُو بَكْرٍ وَأَبُو مُحَمَّدٍ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ (بِالتَّصْغِيرِ) زُهَيْرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ جُدْعَانَ التَّيْمِيِّ. قَاضِي مَكَّةَ زَمَنَ ابْنَ الزُّبَيْرِ، رَوَى عَنْ جَدِّهِ وَعَائِشَةَ وَالْعَبَادِلَةَ الْأَرْبَعَةَ، وَأَدْرَكَ ثَلَاثِينَ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ، ثِقَةٌ فَقِيهٌ. مَاتَ سَنَةَ ١١٧ هـ.

تَقْرِيبُ التَّهْذِيبِ ج ١ ص ٤٣١ وَتَهْذِيبُ التَّهْذِيبِ ج ٥ ص ٣٠٦ وَتَذِكْرَةُ الْحُفَاظِ ج ١ ص ١٠١ رَقْم ٩٤. عُلُقَمَةُ بْنُ وَقَّاصٍ: اللَّيْثِيُّ الْمَدَنِيُّ. ثِقَةٌ ثَبَّتْ، أَخْطَأَ مِنْ زَعَمَ أَنَّ لَهُ صَحْبَةً، وَقِيلَ: إِنَّهُ وَلَدَ فِي عَهْدِ النَّبِيِّ ﷺ. مَاتَ فِي خِلَافَةِ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ مَرْوَانَ بِالْمَدِينَةِ الْمُنَوَّرَةِ.

تَقْرِيبُ التَّهْذِيبِ ج ٢ ص ٣١ وَتَهْذِيبُ التَّهْذِيبِ ج ٧ ص ٢٨٠.

طَلَحَةُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ: بَنُ عُمَانَ الْقُرَشِيِّ التَّيْمِيِّ، أَبُو مُحَمَّدٍ. وَيَعْرِفُ بِطَلَحَةَ الْخَيْرِ وَطَلَحَةَ الْفَيَاضِ، وَلَمَّا قَدِمَ الْمَدِينَةَ أَخَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بَيْنَهُ وَبَيْنَ كَعْبِ بْنِ مَالِكٍ، أَبْلَى يَوْمَ أُحُدٍ بِلَاءَ حَسَنًا، وَوَفَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِنَفْسِهِ، وَاتَّقَى النَّبْلَ عَنْهُ بِيَدِهِ حَتَّى شَلَّتْ إصْبَعُهُ، وَهُوَ أَحَدُ الْعَشْرِ الْمَبْشُرَةِ بِالْجَنَّةِ، وَأَحَدُ السِّتَةِ الَّذِينَ جَعَلَ عُمَرُ فِيهِمُ الشُّورَى. مَاتَ سَنَةَ ٣٦ هـ.

الاسْتِيعَابُ ج ٢ ص ٢١٩ وَالْإِصَابَةُ ج ٢ ص ٢٢٩.

جُبَيْرُ بْنُ مُطْعِمٍ: بَنُ عَدِيٍّ بَنُ نَوْفَلٍ بَنُ عَبْدِ مَنَافٍ النَّوْفَلِيِّ. مِنْ أَكْبَارِ قُرَيْشٍ وَعُلَمَاءِ النَّسَبِ، قَدِمَ كَافِرًا فِي فِدَاءِ أُسَارَى بَدْرٍ، فَسَمِعَهُ يَقْرَأُ بِالطُّورِ، فَكَانَ أَوَّلَ مَا دَخَلَ الْإِيمَانَ فِي قَلْبِهِ، وَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ كَمَا رَوَى الْبُخَارِيُّ: (لَوْ كَانَ الْمُطْعِمُ بَنُ عَدِيٍّ حَيًّا ثُمَّ كَلَّمَنِي فِي هَؤُلَاءِ النَّتَنِ لَتَرَكْتُهُمْ لَهُ)، أَسْلَمَ بَيْنَ الْحُدَيْبِيَّةِ وَالْفَتْحِ. مَاتَ سَنَةَ ٥٧ هـ وَقِيلَ غَيْرُهُ.

الْإِصَابَةُ ج ١ ص ٢٢٥-٢٢٦ وَالْاسْتِيعَابُ ج ١ ص ٢٣٠ وَصَحِيحُ الْبُخَارِيِّ فِي ٦٤ كِتَابِ الْمَغَازِي ١٢ بِابِ شُهُودِ الْمَلَائِكَةِ بِدْرًا رَقْم ٤٠٢٣ / فَتَحُ الْبَارِي ج ٧ ص ٣٢٣.

(١) الْمُغْنِي، وَالشَّرْحُ الْكَبِيرُ، وَكَشَافُ الْقِنَاعِ، وَمَطَالِبُ أُولِي النُّهْيِ، السَّابِقَةُ.

٧- تَحَاكَمَ عُمَرُ وَالْعَبَّاسُ إِلَى أَبِي بَن كَعْبِ بْنِ الْمُنْذِرِ فِي دَارِ كَانَتْ لِلْعَبَّاسِ إِلَى جَنْبِ الْمَسْجِدِ، فَقَضَى لِلْعَبَّاسِ عَلَى عُمَرَ<sup>(١)</sup>.

٨- تَحْكِيمُ أَهْلِ الشُّوَرَى عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ<sup>(٢)</sup>.

وَذَلِكَ حِينَ جُرِحَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ اسْتَأْذَنَهُ الْمُسْلِمُونَ أَنْ يَسْتَخْلَفَ، فَقَالَ: لَا أَجِدُ أَحَدًا أَحَقَّ بِهَذَا الْأَمْرِ مِنْ هَؤُلَاءِ النَّفَرِ الَّذِينَ تَوَفَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ عَنْهُمْ رَاضٍ. فَأَيُّهُمْ اسْتَخْلَفَ فَهُوَ الْخَلِيفَةُ بَعْدِي. فَسَمِيَ: عَلِيًّا وَعُثْمَانَ وَطَلْحَةَ وَالزُّبَيْرَ وَعَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ وَسَعْدًا.

وَجَعَلَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ يَشَاوِرُ مَعَهُمْ، وَلَيْسَ لَهُ مِنَ الْأَمْرِ شَيْءٌ.

وَقَالَ لَصُهَيْبٍ: صَلِّ بِالنَّاسِ ثَلَاثًا، وَلِيَجْتَمَعَ هَؤُلَاءِ الرَّهْطُ، فَلْيَخْتَلُوا فِي بَيْتٍ، فَإِنْ اجْتَمَعُوا عَلَى رَجُلٍ فَاضْرِبُوا رَأْسَ مَنْ خَالَفَهُمْ. وَأَمَرَ أَنْ لَا يَمْضِيَ الْيَوْمُ الثَّالِثُ حَتَّى يُؤْمَرُوا أَحَدُهُمْ.

(١) طَبَقَاتُ الْفُقَهَاءِ لِلشَّيْخِ رَازِيٍّ ص ١٣.

الْعَبَّاسُ بْنُ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ: بَنُ هَاشِمٍ بْنُ عَبْدِ مَنَافٍ. عَمُّ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، أَظْهَرَ إِسْلَامَهُ يَوْمَ فَتْحِ مَكَّةَ، وَشَهِدَ حُنَيْنًا وَالطَّائِفَ وَتَبُوكَ، كَانَ جَوَادًا مُطْعِمًا وَصُورًا لِلرَّحِمِ، ذَا رَأْيٍ حَسَنٍ وَدَعْوَةٍ مَرْجُوءَةٍ. تَوَفَّى بِالْمَدِينَةِ سَنَةَ ٣٢ هـ.

الاسْتِيعَابُ ج ٣ ص ٩٤ وَالْإِصَابَةُ ج ٢ ص ٢٧١ وَأُسْدُ الْغَابَةِ ج ٣ ص ١٠٩.

(٢) أَدَبُ الْقَاضِي لِلْمَاوَرَدِيِّ ج ٢ ص ٣٨٠ وَذَكَرَهُ فِي ج ١ ص ٦٤٦.

عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ: بَنُ عَبْدِ عَوْفٍ الْقُرَشِيِّ الزُّهْرِيِّ، أَبُو مُحَمَّدٍ. مِنْ أَكْبَرِ الصَّحَابَةِ، وَهُوَ أَحَدُ الْعَشْرَةِ الْمُبَشَّرَةِ بِالْجَنَّةِ، شَهِدَ بَدْرًا وَالْمَشَاهِدَ كُلَّهَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَهُوَ أَحَدُ رِجَالِ الشُّوَرَى السَّتَةِ. تَوَفَّى بِالْمَدِينَةِ سَنَةَ ٣١ هـ وَقِيلَ سَنَةَ ٣٢ هـ، وَدُفِنَ بِالْبَقِيعِ.

الاسْتِيعَابُ ج ٢ ص ٣٩٣ وَالْإِصَابَةُ ج ٢ ص ٤١٦.

فلما اجتمعوا قال عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَوْفٍ: اجعلوا أَمْرَكُمْ إِلَى ثَلَاثَةِ نَفَرٍ، فَجَعَلَ الزُّبَيْرُ أَمْرَهُ إِلَى عَلِيٍّ، وَجَعَلَ طَلْحَةَ أَمْرَهُ إِلَى عُثْمَانَ، وَجَعَلَ سَعْدُ أَمْرَهُ إِلَى عَبْدِ الرَّحْمَنِ.

فَأَمَرَ أُولَئِكَ الثَّلَاثَةَ حِينَ جَعَلَ الْأَمْرَ إِلَيْهِمْ. فَقَالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ: أَيُّكُمْ يَتَبَرَأُ مِنَ الْأَمْرِ، وَيَجْعَلُ الْأَمْرَ إِلَيَّ، وَلَكُمْ اللَّهُ عَلَيَّ إِلَّا أَلَوْ عَنْ أَفْضَلِكُمْ وَأَخِيرِكُمْ لِلْمُسْلِمِينَ؟  
قالوا: نعم.

فَخَلَا بِعَلِيٍّ، فَقَالَ: إِنَّ لَكَ مِنَ الْقَرَابَةِ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَالْقَدَمِ، فَاللَّهُ عَلَيْكَ لَنْ اسْتَخْلَفْتَ لَتُعَدِلَنَّ، وَلَنْ اسْتَخْلَفَ عُثْمَانُ لَتَسْمَعَنَّ وَلَتُطِيعَنَّ، قَالَ: نعم.  
وخلَا بِعُثْمَانَ، فَقَالَ لَهُ مِثْلَ ذَلِكَ. فَقَالَ عُثْمَانُ: نعم<sup>(١)</sup>.

(١) خبر تَحْكِيمِ أَهْلِ الشُّوَرَى - الَّذِينَ ذَكَرَهُمُ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ عِنْدَ وَفَاتِهِ - عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَوْفٍ لِيُخْتَارَ الْخَلِيفَةُ الثَّلَاثُ:

أَخْرَجَهُ: الْبُخَارِيُّ وَالنَّسَائِيُّ وَابْنُ حِبَّانَ وَالطَّبْرَانِيُّ وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَابْنُ سَعْدٍ وَأَبُو عُبَيْدٍ فِي الْأَمْوَالِ وَغَيْرِهِمْ مِنْ حَدِيثِ عُمَرُو بْنِ مَيْمُونٍ وَغَيْرِهِ. / كُنْزُ الْعُمَالِ ج ٥ ص ٤٣٣-٤٣٦.

الزُّبَيْرُ بْنُ الْعَوَّامِ: بَنُ خُوَيْلِدِ بْنِ أَسَدِ بْنِ عَبْدِ الْعَزْزِيِّ بْنِ قُصَيِّ الْقُرَشِيِّ. ابْنُ عَمَّةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَابْنُ أَخِي خَدِيجَةَ بِنْتِ خُوَيْلِدٍ، صَحَابِيُّ جَلِيلٌ، مِنَ الْعَشْرَةِ الْمُبَشِّرَةِ بِالْجَنَّةِ، تَزَوَّجَ أَسْمَاءَ بِنْتَ أَبِي بَكْرٍ الصَّدِيقِ. قُتِلَ سَنَةَ ٣٦ هـ.

الاسْتِيعَابُ ج ١ ص ٥٨٠ وَالْإِصَابَةُ ج ١ ص ٥٤٥ وَأُسْدُ الْغَابَةِ ج ٢ ص ١٩٦.

سَعْدُ بْنُ أَبِي وَقَّاصٍ مَالِكُ: بَنُ وَهَيْبِ بْنِ عَبْدِ مَنَافٍ الزُّهْرِيِّ، أَبُو إِسْحَاقَ. أَحَدُ الْعَشْرَةِ الْمُبَشِّرَةِ بِالْجَنَّةِ، وَأَوَّلُ مَنْ رَمَى بِسَهْمٍ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، شَهِدَ بَدْرًا وَالْمَشَاهِدَ كُلَّهَا، مَاتَ بِالْعَقِيقِ، وَدُفِنَ بِالْمَدِينَةِ بِالْبَقِيعِ سَنَةَ ٥٥ هـ عَلَى الْمَشْهُورِ، وَمَنَاقِبُهُ كَثِيرَةٌ.

تَهْذِيبُ التَّهْذِيبِ ج ٣ ص ٤٨٣ وَتَقْرِيبُ التَّهْذِيبِ ج ١ ص ٢٩٠ وَأُسْدُ الْغَابَةِ ج ٢ ص ٢٩٠.

صُهَيْبُ بْنُ سِنَانٍ: بَنُ مَالِكِ الرَّبِيعِيِّ النَّمَرِيِّ. كَنَاهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِأَبِي يَحْيَى، وَإِنَّمَا قِيلَ لَهُ الرُّومِيُّ لِأَنَ الرُّومَ سَبَّوهُ صَغِيرًا، وَكَانَ أَبُوهُ وَعَمُّهُ عَامِلَيْنِ لِكِسْرَى عَلَى الْأُبُلَّةِ، وَكَانَتْ



ونَهَضَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بن عَوْفٍ يَسْتَشِيرُ النَّاسَ فِي عُثْمَانَ وَعَلِيٍّ، وَيَجْمَعُ رَأْيَ الْمُسْلِمِينَ بِرَأْيِ رُؤُوسِ النَّاسِ وَأَقْيَادِهِمْ جَمِيعاً وَأَشْتَاتاً، مَثْنًى وَفُرَادًى وَمَجْتَمَعِينَ، سِرّاً وَجَهراً، حَتَّى خَلَصَ إِلَى النِّسَاءِ الْمُخَدَّرَاتِ فِي حِجَابِهِنَّ، وَحَتَّى سَأَلَ الْوِلْدَانَ فِي الْمَكَاتِبِ، وَحَتَّى سَأَلَ مَنْ يَرِدُ مِنَ الرُّكْبَانِ وَالْأَعْرَابِ إِلَى الْمَدِينَةِ، فِي مَدَّةِ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ بَلِيَالِيهَا، فَلَمْ يَجِدْ اثْنَيْنِ يَخْتَلِفَانِ فِي تَقْدِيمِ عُثْمَانَ، إِلَّا مَا يَنْقُلُ عَنْ عَمَّارٍ وَالْمِقْدَادِ أَنَّهَا أَشَارَا بِعَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ، ثُمَّ بَايَعَا مَعَ النَّاسِ<sup>(١)</sup>.

مَنَازِلُهُمْ عَلَى دِجْلَةٍ عِنْدَ الْمَوْصِلِ، فَنَشَأَ بِالرُّومِ، فَصَارَ أَلَكَنَّ، فَابْتَاعَهُ مِنْهُمْ كُلُّبٌ، ثُمَّ قَدَمُوا بِهِ مَكَّةَ، فَاشْتَرَاهُ عَبْدُ اللَّهِ بن جُدْعَانَ التَّيْمِيُّ فَأَعْتَقَهُ. أَسْلَمَ صُحَيْبٌ وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي دَارِ الْأَزْقَمِ بَعْدَ بَضْعَةِ ثَلَاثِينَ رَجُلًا، وَكَانَ مِنَ الْمُسْتَضْعَفِينَ الْمَعْدُبِينَ، وَشَهِدَ بَدْرًا وَالْمَشَاهِدَ كُلَّهَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ. تَوَفَّى بِالْمَدِينَةِ سَنَةَ ٣٨ هـ.

أُسْدُ الْغَابَةِ ج ٣ ص ٣١ وَالْإِصَابَةُ ج ٢ ص ١٩٥.

(١) الْبِدَايَةُ وَالنِّهَايَةُ لِابْنِ كَثِيرٍ ج ٧ ص ١٤٦.

وَانْظُرْ: مِنْهَاجُ السُّنَّةِ لِابْنِ تَيْمِيَّةٍ ج ٣ ص ٢٣٣ وَالشُّورَى بَيْنَ النَّظَرِيَّةِ وَالتَّطْبِيقِ ص ١٧٥.

عَمَّارُ بن يَاسِرٍ: بن عَامِرٍ بن مَالِكٍ الْمَذْحِجِيُّ الْعَنْسِيُّ، أَبُو الْيَقْظَانَ. مِنَ السَّابِقِينَ الْأَوَّلِينَ إِلَى الْإِسْلَامِ، وَهُوَ حَلِيفُ بَنِي مَخْزُومٍ، وَأُمُّهُ سُمَيَّةٌ مَوْلَاةٌ لَهُمْ، وَهِيَ أَوَّلُ مَنْ اسْتَشْهَدَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ. وَكَانَ إِسْلَامُهُ بَعْدَ بَضْعَةِ ثَلَاثِينَ. وَهُوَ مِمَّنْ عُذِّبَ فِي اللَّهِ. شَهِدَ بَدْرًا وَأُحُدًا وَغَيْرَهُمَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَشَهِدَ مَعَ عَلِيِّ الْجَمَلِ وَصِفِّينَ فَأُبْلِيَ فِيهِمَا، وَقُتِلَ سَنَةَ ٣٧ هـ.

أُسْدُ الْغَابَةِ ج ٤ ص ٤٣ وَالْإِصَابَةُ ج ٢ ص ٥١٢.

الْمِقْدَادُ بن عَمْرٍو: بن ثَعْلَبَةَ بن مَالِكٍ الْبَهْرَانِيِّ أَوْ الْبَهْرَاوِيِّ، الْمَعْرُوفُ بِالْمِقْدَادِ بن الْأَسْوَدِ الْكِنْدِيِّ. قَدِيمُ الْإِسْلَامِ مِنَ السَّابِقِينَ، هَاجَرَ الْهَجْرَتَيْنِ وَشَهِدَ بَدْرًا وَالْمَشَاهِدَ بَعْدَهَا. مَاتَ سَنَةَ ٣٣ هـ فِي خِلَافَةِ عُثْمَانَ بِالْمَدِينَةِ.

أُسْدُ الْغَابَةِ ج ٤ ص ٤٠٩ وَالْإِصَابَةُ ج ٣ ص ٤٥٤ وَاللُّبَّابُ فِي تَهْذِيبِ الْأَنْسَابِ ج ١ ص ١٩١ وَالْقَامُوسُ الْمُحِيطُ، مَادَّةُ (الْبَهْر).

٩- تَحْكِيمٌ عَلَيَّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أبا مُوسَى الْأَشْعَرِيِّ، وَتَحْكِيمٌ مُعَاوِيَةَ عَمْرُو بْنِ الْعَاصِ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَرِضَاهُمَا بِحُكْمِهِمَا عَلَيْهِمَا<sup>(١)</sup>.

وتقدم القول في هَذَا التَّحْكِيمِ وأحداثه.

فإذا كان هَذَا التَّحْكِيمُ فِي الْإِمَامَةِ ففِيهَا عداها أَوْلَى<sup>(٢)</sup>.

١٠- رُوِيَ عَنْ آلِ الْبَيْتِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ:

إذا كان بين أحدكم وبين غيره خصومة، فليُنْظَرْ إِلَى مَنْ رَوَى أَحَادِيثَنَا، وَعَلِمَ أَحْكَامَنَا، فَلْيَتَحَاكَمَا إِلَيْهِ<sup>(٣)</sup>.

اعتراض وجوابه:

فإن قيل:

إن عُمَرَ وَعُثْمَانَ كانا إِمَامَيْنِ، فإذا رَدَّ الْحُكْمُ إِلَى رَجُلٍ صار قَاضِيًا، فكأنه قد عَيَّنَاهُ حَاكِمًا.

أجيب هَذَا الْقَوْلَ:

بأنه لم يُنْقَلْ عَنْ هَذَيْنِ الْإِمَامَيْنِ إِلَّا الرِّضَا بِتَحْكِيمِ الْحُكْمِ خَاصَّةً فِي تِلْكَ الْوَاقِعَةِ، وَهَذَا لَا يَصِيرُ الْحُكْمُ قَاضِيًا<sup>(٤)</sup>.

(١) رَوْضَةُ الْقُضَاةِ ج ١ ص ٧٨.

وأشار إليه: الْمُحِيطُ الْبُرْهَانِيُّ، وَأَدَبُ الْقَاضِي لِلْمَاوَرَدِيِّ ج ٢ ص ٣٧٩ وَالدُّسُوقِيُّ عَلَى الشَّرْحِ الْكَبِيرِ لِلدَّرْدِيرِ ج ٤ ص ١٣٤.

(٢) أَدَبُ الْقَاضِي السَّابِق.

(٣) الْخِلَافُ ج ٣ ص ٣٢٢.

وانظر: مِفْتَاحُ الْكَرَامَةِ ج ١٠ ص ٢.

(٤) الْمُغْنِي ج ١١ ص ٤٨٤ وَبِهَامِشِ الشَّرْحِ الْكَبِيرِ ص ٣٩٢.

فَتَحْكِيمُ الْخَلِيفَةِ غَيْرَهُ لَيْسَ بِنَصَبٍ لَهُ، وَإِنَّمَا هُوَ رِضًا بِحُكْمِهِ عَلَيْهِ<sup>(١)</sup>.

وَحُكْمُ الْحَكَمِ يُلْزَمُ الْخَلِيفَةَ، كَمَا يُلْزَمُ الْمُوَكَّلُ إِذَا رَضِيَ بِتَصْرِفِ وَكَيْلِهِ، قَبْلَ الْمَعْرِفَةِ بِهِ<sup>(٢)</sup>.

وَأَمَّا الدَّلِيلُ الْعَقْلِيُّ عَلَى جَوَازِ التَّحْكِيمِ مُطْلَقًا فَهُوَ مَا يَأْتِي:

١ - إِنَّ لِلْمُحَكَّمَيْنِ وَلَايَةً عَلَى أَنْفُسِهِمَا، فَصَحَّ تَحْكِيمُهُمَا<sup>(٣)</sup>، لِأَنَّ صَحَّةَ تَحْكِيمِ الْمُحَكَّمِينَ مَبْنِيَّةٌ عَلَى تَمَتُّعِهِمَا بِالْوَلَايَةِ عَلَى النَّفْسِ.

٢ - تَحْكِيمُ الْخَصْمَيْنِ غَيْرَهُمَا جَائِزٌ، كَمَا يَجُوزُ أَنْ يَسْتَفْتِيَ فُقَيْهًا يِعْمَلَانِ بَفَتْوَاهُ فِي قَضِيَّتِهِمَا<sup>(٤)</sup>.

٣ - إِذَا لَمْ يَجْزِ التَّحْكِيمُ ضَاقَ الْأَمْرُ عَلَى النَّاسِ، لِأَنَّهُ يَشُقُّ عَلَى النَّاسِ الْحُضُورُ إِلَى مَجْلِسِ الْحَكَمِ، فَجَازَ التَّحْكِيمُ لِلْحَاجَةِ<sup>(٥)</sup>.

فَكَثِيرٌ مِنَ النَّاسِ يَرُونَ سَهُولَةَ اللُّجُوءِ إِلَى التَّحْكِيمِ، لَا سِيَّمَا إِذَا كَانُوا بَعِيدِينَ عَنْ مَكَانِ الْقَضَاءِ، أَوْ لَا يَسْتَطِيعُونَ الْوُصُولَ إِلَى الْقَاضِي إِلَّا بِصُعُوبَةٍ.

إِضَافَةً إِلَى تَفْضِيلِهِمُ التَّحْكِيمَ لِبَسَاطَةِ إِجْرَائِهِ، وَقِلَّةِ نَفَقَاتِهِ، وَقَصْرِ وَقْتِهِ، وَرَغْبَةٍ فِي الْإِبْتِعَادِ عَنِ الْخُصُومَةِ وَاللَّدَدِ فِيهَا.

(١) الْبَحْرُ الزَّخَّارُ ج ٦ ص ١١٣.

(٢) الْمُغْنِي، وَالشَّرْحُ الْكَبِيرُ، السَّابِقَانِ.

(٣) تَبْيِينُ الْحَقَائِقِ ج ٤ ص ١٩٣ وَشَرْحُ أَدَبِ الْقَاضِي لِابْنِ مَازَةَ ج ٣ ص ٥٥ وَالْهِدَايَةُ ج ٥ ص ٤٩٩ وَالْإِخْتِيَارُ ج ١ ص ٢٦٤.

(٤) الْمَوَاقِ ج ٦ ص ١١٢ عَنِ الْمَازَرِيِّ.

(٥) مُعِينُ الْحُكَّامِ ص ٢٥.

## القول الثاني: يجوز التحكيم بشرط عدم وجود قاضٍ في البلد.

وهو قول للشافعية، للضرورة عندئذ<sup>(١)</sup>.

ونحو هذا ما قاله ابن حزم<sup>(٢)</sup>.

وعليه: فإذا وُجد القَاضِي في البلد امتنع التحكيم فيه. وهذا الرأي مبني على تقديم مكانة القضاء على التحكيم.

وذلك لأن الحكم في حكمه أخطأ رتبةً من القاضي. نص عليه الحنفية<sup>(٣)</sup>

(١) مِنْهَاجُ الطَّالِبِينَ وعليه: مُغْنِي الْمُحْتَاج ج ٤ ص ٣٧٩ وَنَهَايَةُ الْمُحْتَاج ج ٨ ص ٢٣١ وَتُحْفَةُ الْمُحْتَاج ج ١٠ ص ١١٨، وَإِعَانَةُ الطَّالِبِينَ ج ٤ ص ٢٢١ نَقْلًا عَنْ الرُّوضَةِ الْقَائِلَةِ بِعَدَمِ جَوَازِ التَّحْكِيمِ مَعَ جُودِ الْقَاضِي الْأَهْلِ.

وَانْظُر: السَّرَاجُ الْوَهَّاجُ ص ٥٨٩.

وَأَفْتَى بِهِ شَيْخُ الْإِسْلَامِ زَكْرِيَّا الْأَنْصَارِيُّ كَمَا فِي الْإِعْلَامِ وَالْإِهْتِمَامِ ص ٣٦٩ تَبَعًا لِلنَّوَوِيِّ. (٢) الْمُحَلَّى ج ٩ ص ٤٣٥. قَالَ ابْنُ حَزْمٍ: (لَا يَجُوزُ الْحُكْمُ إِلَّا مِنْ وَلَاءِ الْإِمَامِ، فَإِنْ لَمْ يَقْدِرْ عَلَى ذَلِكَ فَكُلٌّ مِنْ أَنْفَذَ حَقًّا فَهُوَ نَافِذٌ، وَمَنْ أَنْفَذَ بَاطِلًا فَهُوَ مُرَدُّودٌ، لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿كُونُوا قَوَّامِينَ بِالْقِسْطِ﴾ [النِّسَاءُ: ١٣٥]، وَقَوْلِهِ: ﴿أَعِدُّوا لَهُ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى﴾ [المائدة: ٨]، وَهَذَا عَمُومٌ لِكُلِّ مُسْلِمٍ).

ابن حزم: أَبُو مُحَمَّدٍ عَلِيِّ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ سَعِيدِ بْنِ حَزْمٍ الظَّاهِرِيُّ الْقُرْطُبِيُّ. كَانَ إِلَيْهِ الْمُتَنَتَهِي فِي الذِّكَاءِ وَالْحِفْظِ وَسَعَةِ الدَّائِرَةِ فِي الْعُلُومِ، وَكَانَ شَافِعِيًّا ثُمَّ انْتَقَلَ إِلَى الْقَوْلِ بِالظَّاهِرِ، وَنَفَى الْقَوْلَ بِالْقِيَاسِ، وَتَمَسَّكَ بِالْعَمُومِ وَالْبَرَاءَةِ الْأَصْلِيَّةِ، فِيهِ دِينَ وَتَوَرَّعَ وَتَحَرَّرَ لِلصِّدْقِ، وَكَانَ أَبُوهُ وَزِيرًا جَلِيلًا مُحْتَشِمًا كَبِيرَ الشَّأْنِ. مِنْ كُتُبِهِ: الْمُحَلَّى فِي الْفِقْهِ، وَالْفِصَلُ فِي الْمِلَلِ وَالْأَهْوَاءِ وَالنَّحْلِ، وَالْإِحْكَامُ فِي أَصُولِ الْأَحْكَامِ. تَوَفِيَ سَنَةَ ٤٥٦ هـ.

تَذَكُّرَةُ الْحِفَاطِ ج ٣ ص ١١٤٦ رَقْم ١٠١٦ وَلِسَانُ الْمِيزَانِ ج ٤ ص ١٩٨ وَبُغْيَةُ الْمُتَلَمِّسِ ص ٤٠٣ وَشَذَرَاتُ الذَّهَبِ ج ٣ ص ٢٩٩ وَوَفَايَاتُ الْأَعْيَانِ ج ٣ ص ٣٢٥ وَنَفْحُ الطُّيْبِ ج ٢ ص ٧٧.

(٣) الطَّحْطَطَاوِيُّ عَلَى الدَّرِّ الْمُخْتَارِ ج ٣ ص ٢٠٦ وَمَجْمَعُ الْأَنْهَرِ ج ٢ ص ١٧٣ وَفَتْحُ الْقَدِيرِ

والشَّافِعِيَّة<sup>(١)</sup>، فإن القَاضِي يَقْضِي فيما لا يَقْضِي الحُكْم، لاقتصار حُكْمه على من رضي بحُكْمه، وعموم وِلَايَةِ القَاضِي<sup>(٢)</sup>. وقد أثبت الفُقَهَاءُ فُرُوقاً بين القَضَاءِ والتَّحْكِيمِ، بينها فيها سبق.

لذَلِكَ إن خلا البلد من القَاضِي جاز التَّحْكِيم للضرورة، كي تُفَضَّ به المنازعات.

**القول الثالث: لا يجوز التَّحْكِيم مطلقاً، وإذا حكم الحُكْم - ولو كان مجتهداً - لا ينفذ حُكْمه.**

وهو قول للشَّافِعِيَّة<sup>(٣)</sup> والإمامِيَّة<sup>(٤)</sup> وبه قال الخَوَارِج على ما هو معروف من مَذْهَبِهِمْ، على ما تبين في بحثي: التَّحْكِيم إثر معركة صِفِّين، والتَّحْكِيم عند شِقَاق الزوجين.

وحُجَّةُ هَذَا القول هي:

أَن حُكْم الحُكْمِ افْتِيَاتٌ على الإمام ونوابه<sup>(٥)</sup>، فيؤدي إلى اختلال أمر الحُكَّام وقصور نظرهم والافتيات عليهم<sup>(٦)</sup>.

- 
- والعِنَايَةُ ج ٥ ص ٤٩٨ ومُنْثَلًا مَسْكِينٍ على الكَنْز ص ٢٠٢ ورَدَ الْمُحْتَار ج ٥ ص ٤٢٧  
والسُّلْبِيُّ على تَبْيِينِ الحَقَائِقِ ج ٤ ص ١٩٣ والبَحْرُ الرَّائِقُ ج ٧ ص ٢٤.
- (١) نِهَايَةُ الْمُحْتَاج ج ٨ ص ٢٣١.
- (٢) الطَّحْطَاوِيُّ، وَمَجْمَعُ الْأَنْهَرِ، وَفَتْحُ الْقَدِيرِ، وَالْعِنَايَةُ، السَّابِقَةُ.
- (٣) مِنْهَاجُ الطَّالِبِينَ وعليه: مُغْنِي الْمُحْتَاج ج ٤ ص ٣٧٩ ونِهَايَةُ الْمُحْتَاج ج ٨ ص ٢٣٠ وَتُحْفَةُ الْمُحْتَاج ج ١٠ ص ١١٨.
- (٤) تَقْدِمْ تَفْصِيلُ قَوْلِ الإمامِيَّةِ، عِنْدَ ذِكْرِ الْقَوْلِ الْأَوَّلِ.
- (٥) مُغْنِي الْمُحْتَاج ج ٤ ص ٣٧٩ ونِهَايَةُ الْمُحْتَاج ج ٨ ص ٢٣٠ وَتُحْفَةُ الْمُحْتَاج ج ١ ص ١١٨.
- (٦) عَمِيرَةُ ج ٤ ص ٢٩٨.

وَرُدَّ:

بأنَّ الحَكَمَ ليس له حبسٌ ولا ترسيمٌ ولا استيفاء عقوبة لآدمي ثبت موجبها عنده،  
لئلا يخرقُ أُبْهَتَهُم، فلا افتيات<sup>(١)</sup>.

والقولان الآخران الثاني والثالث مرجوحان في المذهب الشافعي.

### القول المختار:

بعد هذا العرض للأقوال الثلاثة في حكم التحكيم نرى:

أن القول المختار هو الأول، وهو جواز التحكيم مطلقاً، سواء وجد القاضي في  
البلد أم لم يوجد، لما يأتي:

١ - التحكيم عقد أباحه الإسلام بالدليل النقلي والعقلي.

فالدليل النقلي هو من:

أ. القرآن الكريم، حيث نصّ عليه بآية بعث الحكّمين عند شقاق الزوجين،  
قال تعالى: ﴿فَابْعَثُوا حَكَماً مِّنْ أَهْلِهِ وَحَكَماً مِّنْ أَهْلِهَا﴾ [النساء: ٣٥]، وبآية جزاء  
الصيد، قال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْتُلُوا الصَّيْدَ وَأَنْتُمْ حُرْمٌ وَمَنْ قَتَلَهُ مِنْكُمْ مُتَعَمِّدًا فَجَزَاءٌ  
مِّثْلُ مَا قَتَلَ مِنَ النَّعَمِ يَحْكُمُ بِهِ ذَوَا عَدْلٍ مِّنكُمْ﴾ [المائدة: ٩٥]. وسيأتي تفصيل القول فيه.

ب. السنة النبوية، حيث حكم به رسول الله ﷺ حين حكم سعداً في بني قريظة،  
وأقرّ أبا شريح على تحكيمه في الأحاديث الثابتة، وغير ذلك.

ج. إجماع الصحابة على جواز التحكيم، على التفصيل المتقدم.

لذلك ذهب جمهور الفقهاء إلى جوازه مطلقاً، كما هو واضح في أقوالهم  
وتطبيقاتهم في هذه الأمور وجزئياتها وفي نكاح التحكيم، وحكومة العدل في الديّات

(١) نهاية المحتاج ج ٨ ص ٢٣٠ وتُحْفَةُ الْمُحْتَاج ج ١٠ ص ١١٨.

ونحوها.

فجواز التَّحْكِيم دل عليه القرآن الكريم والسُّنَّة النَّبَوِيَّة والإجماع.

أما الدليل العقلي:

ففي التَّحْكِيم فَضُّ المنازعات، وَلَمْ الشَّمْل، وإِصْلَاح ذات الْبَيْن. وعدم جوازه قد يؤدي إلى ضياع الحقوق وتفرق الناس واستبداد المشاحنات فيما بينهم. فإقامته إقامة حُكَم الله تعالى والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وتركه إبقاء على النزاع. وما دام الشخص المحكَّم ذا ولاية على نفسه جاز أن يُحكَّم غيره، فكأنه يستفتي مفتياً في واقعه. ثم إن السهولة في إجراءات التَّحْكِيم وقلة نفقاته ودفع الخصومات بالرضا به، تجعل الخصوم يلجؤون إليه تخفيفاً عليهم وتيسيراً مع انعدام المانع الشرعي.

فالعقل يحكم بجوازه.

٢- التَّحْكِيم من العُقُود المتعارف عليها في العصر الجاهلي، وحين جاء الإسلام لم يرد فيه نصٌّ يُحرِّم هذا العقد. فالأصل فيه الإباحة، حيث لم يقم دليل على تغييره.

أما القول الثاني، وهو جواز التَّحْكِيم بشرط عدم وجود قاضٍ بالبلد، فغايته حصر فَضِّ المنازعات بيد القاضي، لعموم ولايته.

ويردُّ عليه:

أنَّ الحكم لما كان يقوم بمهمة القاضي في فَضِّ النزاع، وأنه حين يحكم يشترط فيه شروط القاضي، ولم يرد في النصوص ما يمنع الحكم من الحكم، لم يبق لهذا القول محل من الاعتبار.

وأما القول الثالث، وهو عدم جواز التَّحْكِيم أصلاً، بحُجَّة أنَّ حكم الحكم افتيات على الإمام ونوابه.

فيردُّ عليه:

أنه مخالف لما مرّ من النُّصُوصِ القاطعة التي أثبتت جوازه.  
وليس فيه افتيات على القُضَاة، فلم يكن ما يخرقُ بُهْتَهُمْ، فليس للحكم استيفاء  
العقوبة والترسيم والحبس.  
ثم إن الحكم هو حاكم، وتعدد القُضَاة في البلد الواحد جائز بالاتفاق.  
وبناءً على ما تقدم:  
يتضح وجه اختيارنا القول الأول، وهو جواز التَّحْكِيمِ مطلقاً، سواء وُجد  
القاضي في البلد أم لا.



## المبحث الثاني طبيعة التَّحْكِيم وركنه

وفيه أمران:

الأمر الأول: طبيعة التَّحْكِيم.

الأمر الثاني: رُكن عقد التَّحْكِيم.

## الزمر الأول

### طبيعة التحكيم

تقدم في تعريف التَّحْكِيمِ في الاصطلاح:

أن التَّحْكِيمِ هو تولية الخصمين حاكماً يحكُمُ بينهما.

وهذا التعريف يعني وجود: إيجاب من الخصمين وقبول من الحكم، وعاقدين، ومحل (مَعْقُود عليه). وهذه الأمور الثلاثة إذا وجدت تحقق وجود العقد.

وذلك لأن العقد عند الحنفية، وهو قول جُمهُورُ الفقهاء، بأنه: تعلق كلام أحد العاقدين بكلام الآخر شرعاً، على وجه يظهر أثره في المحل<sup>(١)</sup>.

وهذا التعريف يفيد أن العقد لا يوجد إلا إذا وجدت أمور ثلاثة هي:

١- الإيجاب والقبول.

٢- العاقدان.

٣- المحل، أي المَعْقُود عليه.

والفقهاء يختلفون في اعتبار هذه الأمور الثلاثة أركان العقد.

فالحنفية يرون: أن رُكنَ العقد هو ما كان جزءاً من الشيء، ولا يوجد إلا به. وعليه فركن العقد عندهم هو: الإيجاب والقبول فقط، وهما اللذان يكونان صيغة العقد. أما العاقدان والمحل فليسوا من أجزاء العقد، وإنما هما لوازم للإيجاب والقبول، لأنه يلزم من وجود الإيجاب والقبول وجود موجب وقابل، ووجودهما مرتبطين يستلزم وجود محل يظهر فيه أثر هذا الارتباط. وهذا القول هو الذي ستخذه أساساً في تقسيمنا هنا.

(١) العناية ج ٥ ص ٧٤ والمَدْخَلُ لِلْفِقْهِ الْإِسْلَامِيِّ ص ٥٠٦.

أما الجُمهُورُ فيرون أن هَذِهِ الثلاثة هي أركانُ العقد. لأن الرُّكْنَ عندهم هو ما لا بدّ منه لتصور العقد ووجوده، سواء أكان جزءاً منه أم مُخْتَصَّاً به.

ومهما يكن من أمر فإن هَذِهِ الأمور الثلاثة ضرورية لتكوين العقد بالإجماع<sup>(١)</sup>.

وعليه:

فإن التَّحْكِيم عقد كسائر العُقُود. وهذا يلزمنا الكلام على: ركنه وهو الإيجاب والقبول، وعلى لوازمه: العاقدین والمحلّ.

---

(١) المَدْخَلُ لِلْفَقْهِ الْإِسْلَامِيِّ ص ٥١٣ والمَدْخَلُ لدراسة الشَّرِيعَةِ الْإِسْلَامِيَّةِ ص ٢٨٨.

## الرَّامِ الثَّانِي

### رُكْنُ التَّحْكِيمِ

لما كان التَّحْكِيمُ عقدًا بين طرفين، فلا بد عندئذٍ من توفر ركنه كسائر العقود، وهو: الإيجاب والقبول.

وسنبحث هنا هَذَا الرُّكْنَ ولوازمه فيما يأتي:

### الإيجاب والقبول

الإيجاب هو ما صدر أولاً من أحد العاقدين. والقبول هو ما صدر ثانياً من العاقد الثاني. وهَذَا هو قول الحَنَفِيَّة<sup>(١)</sup>.

لذَلِكَ قالوا: إن رُكْنَ التَّحْكِيمِ هو لفظه الدال عليه مع قبول الآخر<sup>(٢)</sup>.

فهو إيجاب المحكِّمين بلفظ دالٍّ على التَّحْكِيمِ، كقولهما: احكِّم بيننا، أو: جعلناك حَكِّمًا، أو حَكِّمناك في كذا، وليس المراد خصوص لفظ التَّحْكِيمِ، مع قبول الحكم ذَلِكَ<sup>(٣)</sup>.

(١) فَتْحُ الْقَدِيرِ ج ٢ ص ٣٤٤ والمَدْخَلُ لِلْفَقْهِ الْإِسْلَامِيِّ ص ٥١٣ نَقْلًا عنه.

أما غير الحَنَفِيَّة فيرون: أن الإيجاب هو ما صدر من المملِّك، والقبول هو ما صدر من المَتملِّك. فعبارة البائع والمؤجَّر والزوجة هي الإيجاب عندهم سواء صدرت أولاً أم أخيراً، لأن تملك العين أو المنفعة أو العصمة صادر من جهتهم. وعبارة المشتري والمستأجر والزوج هي القبول، لأنهم هم الذين سيتملكون العين أو المنفعة أو البُضْع. / المَدْخَلُ لِلْفَقْهِ الْإِسْلَامِيِّ ص ٥١٣.

(٢) الْبَحْرُ الرَّائِقُ ج ٧ ص ٢٤ والدَّرُّ الْمُخْتَار - رَدُّ الْمُخْتَار ج ٥ ص ٤٢٨.

(٣) رَدُّ الْمُخْتَار السَّابِق. وانظر: الطَّحْطَاوِيُّ على الدَّرِّ الْمُخْتَار ج ٣ ص ٢٠٧.

فلو حكماً رجلاً فلم يقبل، لا يجوز حكمه عندئذٍ إلا بتجديد التَّحْكِيم<sup>(١)</sup>.

ومثله:

لو قال الحكم للخصمين: أَحْكُمْ بَيْنَكُمَا، فقبلاً، فسواء ابتداء الخصمان الحكم، أم ابتداء الحكم الخصمين<sup>(٢)</sup>.

وعليه فإن عقد التَّحْكِيم ينعقد بالعبارة: أي التللفظ بالإيجاب والقبول، لكن ليس له صيغة معينة، وإنما ينعقد بأي لفظ يدلُّ على التَّحْكِيم، سواء كان الإيجاب أمراً مثل: احكم، أم مُضارعاً مثل: نُحْكِمُكَ، أم ماضياً مثل: حكمتك أو جعلناك حكماً. مع قبول الطرف الآخر.

ولا أرى مانعاً من أن ينعقد عقد التَّحْكِيم أيضاً:

بالإشارة: لمن لا يُحسن العبارة، كإشارة الأخرس إذا فهم منها معنى العقد، في حالة ما إذا لم يحسن الكتابة.

وبالكتابة: إذا كان أحد طرفي العقد غائباً، فيصح أن يرسل كتاباً إلى الطرف الآخر يذكر فيه صيغة الإيجاب. فإذا وصل الكتاب إلى الطرف الآخر المرسل إليه، وقبل، انعقد العقد.

وبالرَّسُول: فإذا حمل رَسُولٌ إيجاب الطرف الأول إلى الطرف الثاني، فقبل الطرف الثاني، انعقد العقد.

وإذا انعقد عقد التَّحْكِيم، فهل يحتاج إلى بَيِّنَةٍ تُثَبِّتُ أَنَّ الْحَكَمَ قد حكمه الخصمان؟

(١) الْبَحْرُ الرَّائِقُ السَّابِقُ عَنِ الْمُحِيطِ، وَرَدَّ الْمُخْتَارُ السَّابِقُ عَنِ الْبَحْرِ عَنِ الْمُحِيطِ، وَالطَّحْطَاوِيُّ السَّابِقُ عَنِ الْمُحِيطِ.

(٢) الطَّحْطَاوِيُّ عَلَى الدَّرِّ السَّابِقِ.

هَذَا مَا سَنُوضِّحُهُ فِيهِمَا يَأْتِي:

### الشهادة على تَحْكِيمِ الْحَكَمِ:

اختلف الفقهاء في احتياج التَّحْكِيمِ إلى شهود تشهد على الخصمين أنها حكماهما على قولين:

القول الأول: لا يحتاج التَّحْكِيمِ إلى شهود تشهد على الخصمين بأنها حكماهما. وهو قول المالكية<sup>(١)</sup>.

القول الثاني: تنبغي الشهادة بالرَّضَا به قبل أن يحكم بينهما، لئلا يجحد المحكوم عليه منها أنه حكمه، فلا يقبل قوله عليه إلا ببيّنة. وهو قول الحنابلة<sup>(٢)</sup>.

ونحوه قول الحنيفة: إذا لم يُشهد الحكم - وإن كان متعدداً - في مجلس حكمه الذي حكم فيه، على حكمه، لم يُصدّق على ذلك، ولم يُقبل قوله: إنه حكم بكذا<sup>(٣)</sup>. بحُجّة:

١ - أن الحكم بعد القيام من المجلس انغزل، فصار كسائر الرعايا، فلا تُقبل شهادته على فعل بأشْرُهُ إِلَّا بشهادة غيره<sup>(٤)</sup>.

٢ - أنه يدعي لنفسه عليهما ولاية تنفيذ القول، وهو غير مصدّق فيما يدعي عليهما،

(١) الدُّسُوقِيُّ عَلَى الشَّرْحِ الْكَبِيرِ لِلدَّرْدِيرِ ج ٤ ص ١٣٥ والعَدَوِيُّ عَلَى الْخَرَشِيِّ ج ٧ ص ١٤٥ والصَّاوِي عَلَى الشَّرْحِ الصَّغِيرِ لِلدَّرْدِيرِ ج ٤ ص ١٩٨.

(٢) مَطَالِبُ أَوْلِي النِّهْيِ ج ٦ ص ٤٧٢ وَكَشَافُ الْقِنَاعِ ج ٦ ص ٣٠٩.

(٣) رَوْضَةُ الْقَضَاءِ ج ١ ص ٨٠ وَالْعِنَايَةُ وَفَتْحُ الْقَدِيرِ ج ٥ ص ٥٠٢ وَشَرْحُ أَدَبِ الْقَاضِي لِابْنِ مَازَةَ ج ٤ ص ٦٢ وَالْمَبْسُوطُ ج ١٦ ص ١١١ وَج ٢١ ص ٦٣ وَالْفَتَاوَى الْهِنْدِيَّةُ ج ٣ ص ٣٩٩ عَنْ الْمَبْسُوطِ وَالنِّهَايَةِ.

(٤) الْعِنَايَةُ وَفَتْحُ الْقَدِيرِ، السَّابِقَانِ، وَالْمَبْسُوطُ ج ١٦ ص ١١١ وَالْفَتَاوَى الْهِنْدِيَّةُ السَّابِقَةُ.

إذا كانا يجحدانه<sup>(١)</sup>.

٣- أنه أَقَرَّ بشيء لا يملك إنشاءه، فلا يَصَحَّ إقراره، كالقاضي المَعزُول إذا قال: قضيتُ عليك بكذا وكذا<sup>(٢)</sup>.

لذلك قال الحَنَفِيَّة:

وإذا حَكَّم رجلان حَكَمًا في خصومة بينهما ما دام في مجلسه ذَلِكَ، فتجاحدا، وقالوا: لم تحكم بيننا، وقال الحكم: بل حكمتُ. فإنه يُصَدَّق ما دام في مجلس الحكومة، ولا يُصَدَّق بعد القيام منه حتى يشهد على ذَلِكَ غيره، لأنه ما دام في مجلسه فهو يملك إنشاء الحكم بينهما، فلا تتمكن التهمة في إقراره به، فأما بعد القيام فهو لا يملك إنشاء الحكم فتمكن التهمة في إقراره<sup>(٣)</sup>.

ونحوه قول الشَّافِعِيَّة أيضاً:

إذا حَكَّم بينهما أشهد به في المجلس الذي حَكَم فيه قبل التفرق، لأن قوله لا يُقبل عليهما بعد الافتراق، كما لا يُقبل قول الحاكم بعد العزل<sup>(٤)</sup>.

(١) المَبْسُوط ج ٢١ ص ٦٣.

(٢) شرح أدب القاضي لابن مازة ج ٤ ص ٦٢.

(٣) المَبْسُوط ج ٢١ ص ٦٣.

وانظر المسألة أيضاً في:

المُحِيطُ البَرْهَانِي، والبَحْرُ الرَّائِقُ ج ٧ ص ٢٨ وَتَبَيَّنَ الْحَقَائِقُ ج ٤ ص ١٩٤ وكلاهما عن المُحِيط، والفتاوى الهِنْدِيَّة ج ٣ ص ٣٩٩ عن مُحِيط السَّرْحَسِيِّ، ومُعِينُ الْحُكَّام ص ٢٦.

(٤) وهذا قول المَآوَرِدِيِّ في أدب القاضي ج ٢ ص ٣٨٤.

وانظر أيضاً: مُغْنِي الْمُحْتَاج ج ٤ ص ٣٧٩ والأَنْوَار ج ٢ ص ٦١٦ وَأَسْنَى الْمَطَالِب ج ٤ ص ٢٨٨ وكلهم عن المَآوَرِدِيِّ. وَتُحْفَةُ الْمُحْتَاج ج ١٠ ص ١١٩ وَنَهَايَةُ الْمُحْتَاج ج ٨ ص ٢٣١ وَالْقَلْيُوبِيُّ ج ٤ ص ٢٩٨ وَالْجَمَل ج ٥ ص ٣٤٠.

وقال الشَّبرَامَلْسِيُّ: ينبغي أن لا يُكْتَفَى في التفرق هنا بما اكْتَفَى به في التفرق بين المتبايعين، بل لا بد من وُصُولِهِ إِلَى بَيْتِهِ وَالسُّوقِ مِثْلًا<sup>(١)</sup>.  
وتوقّف فيه الشَّرَوَانِيُّ<sup>(٢)</sup>.

### القول المُختار:

والذي نرجّحه هو القول الثاني، فقد يَجْعَدُ المحكومُ عليه أنه حكمه، فيحتاج الحكم إلى إثبات ذلك بالبيّنة.  
لأن الحكم بعد حكمه يكون كسائر الناس، ولا ولاية له على الخصمين، فلا يُقبل قوله عليهم عندئذ إذا جحداه.

### في القانون:

وذهب أرباب القانون إلى أن التَّحْكِيمَ من عُقُودِ التراضي، فينقصد الاتفاق عليه بالإيجاب والقبول بين المتعاقدين<sup>(٣)</sup>. ولا يشترط للتَّحْكِيمِ شكلٌ خاص، فللطرفين أن يحررا مشارطته بأي شكل أرادا، شأن العُقُودِ الرضائية الأخرى، فلا يتقيّد شكله بلفظ

(١) حاشية الشَّبرَامَلْسِيِّ على نهاية المحتاج السابقة، والجمل، والشَّرَوَانِيُّ على تحفة المحتاج السابقة، وكلاهما عن الشَّبرَامَلْسِيِّ.

الشَّبرَامَلْسِيُّ: عَلِيُّ بْنُ عَلِيٍّ، أَبُو الضَّيَاءِ نور الدِّين الشَّافِعِيُّ الْقَاهِرِيُّ. وليّ الله تعالى، وأعلم أهل زمانه، من أهل شَبْرَامَلْسٍ بِالْغُرْبَةِ بِمِصْرَ، تصدر للإقراء بجامع الأزهر، من تصانيفه: حاشيته على المَوَاهِبِ اللَّدْنِيَّةِ في خمس مجلدات ضخام، وحاشيته على نهاية المحتاج للرَّمْلِيِّ. توفي سنة ١٠٨٧هـ، وصُلِّيَ عليه بجامع الأزهر.

خُلَاصَةُ الْأَثَرِ ج ٣ ص ١٧٤ والأعلام ج ٤ ص ٣١٤.

(٢) الشَّرَوَانِيُّ على تحفة المحتاج السابقة.

(٣) التنفيذ علماً وعملاً ص ٧٣٠ بند ٩٤٠ وشرح القانون المدني الجديد - العُقُودُ الْمُسَمَّاةُ: مُحَمَّدٌ كَامِلٌ مُرْسِي ج ١ ص ٥٤٥ بند ٢٨٨.



معين<sup>(١)</sup>، باتفاق الفقه والقضاء<sup>(٢)</sup>.

إلا أن القانون قد نصّ على أنه: لا يثبت الاتفاق على التَّحْكِيم إلا بالكتابة<sup>(٣)</sup>، وذلك: لأن ولاية التَّحْكِيم تقتصر على ما انصرفت إليه إرادة المحتكمين، وهذا يقتضي إثبات التَّحْكِيم بالكتابة لأهمية عقد التَّحْكِيم وخطورته. فلا سبيل لإثباته بغير طريق الكتابة نظراً لطبيعته الخاصة التي خرج بها على القواعد العامة، ورغبة في تفادي النزاع حول إثبات محتويات العقد، وحتى لا يتجاوز المحكّمون مهمتهم إلى شيء آخر، أو إلى التطرق إلى ما يتفرع عن النزاع، وإلا بطل قرارهم<sup>(٤)</sup>.

ومقتضى هذا النصّ: أنه لا يجوز إثبات الاتفاق على التَّحْكِيم بشهادة الشهود أو بالقرائن مهما قلّت قيمة الموضوع.

ولكن الكتابة ليست شرطاً لانعقاد العقد، وإنما هي طريقة لإثباته، فالتَّحْكِيم عقد رضائي وليس عقداً شكلياً. وينبغي على هذا أن عقد التَّحْكِيم غير المكتوب يجوز إثباته

(١) شرح القانون المدني الجديد - العقود المسماة: مُحَمَّد كَامِل مُرْسِي ج ١ ص ٥٤٦ بند ٢٨٨ وعقد التَّحْكِيم: أبو الوفا ص ٢٧ بند ٨.

(٢) الوجيز في التَّحْكِيم ص ١٣.

(٣) المادة ٢٥٢ من قانون المرافعات العراقي، وتقابلها: المادة ١٠٠٥ من القانون الفرنسي - شرح القانون المدني الجديد - العقود المسماة: مُحَمَّد كَامِل مُرْسِي بند ٢٨٩. وتوافقها: المادة ٥٠١ من قانون المرافعات المصري، و٢٥٤ من قانون المرافعات الكويتي، و٢/٢ من قانون التَّحْكِيم الأردني، و٥٠٩ من قانون أصول المحاكمات السوري، و٢٣٣ من قانون المرافعات البحريني، و٢٦١ من مجلة الإجراءات - تونس، و٧٤٢ من قانون المرافعات الليبي، و٣٠٧ من قانون المسطرة المدنية المغربي.

(٤) المذكرة الإيضاحية والأسباب الموجبة لقانون المرافعات المدنية العراقي ص ٣٠.

وانظر: قواعد تنفيذ الأحكام والمحرمات المؤتقة ص ٦٩ بند ١/٦٦.

بالإقرار<sup>(١)</sup>.

وقد ذكر بعض الفقهاء الفرنسيين جواز إثبات التَّحْكِيمِ بالإقرار وبالنكول عن

اليمين<sup>(٢)</sup>.

وكما تلزم الكتابة لإثبات العقد، تلزم كذلك لإثبات كل شرط من شروطه<sup>(٣)</sup>.

وعلى ذلك فالكتابة في عقد التَّحْكِيمِ تعتبر من أركان عقده، فإن لم توجد فالتَّحْكِيمِ

(١) قَوَاعِدُ تَنْفِيزِ الْأَحْكَامِ وَالْمُحَرَّرَاتِ الْمُوثَّقَةِ ص ٧٠ بند ٦٦ / ١.

وانظر: شرح المُرَافَعَاتِ الْمَدَنِيَّةِ وَالتَّجَارِيَةِ لِلشَّرْقَاوِيِّ ص ٦٢٣ بند ٤٥٤.

في حين ورد في قَوَاعِدِ الْمُرَافَعَاتِ لِلْعَشْمَاوِيِّين ص ٢٩٤ بند ٢٤٠: (وبناءً على ذلك - أي: مادة وجوب الإثبات بالكتابة - فلا يجوز إثبات مشاركة التَّحْكِيمِ بطريق من طرق الإثبات الأخرى بما في ذلك الإقرار والنكول عن اليمين).

لكن في الوَسِيطِ لِلْسَّنْهُورِيِّ ج ١ ص ١٦٣ بند ٤٧: (العقد الرضائي هو ما يكفي في انعقاده تراضي المتعاقدين، أي اقتران الإيجاب بالقبول، ولا يمنع من أن يكون رضائياً أن يشترط في إثباته شكل مخصوص. والكتابة إذا كانت لازمة للإثبات فإن العقد غير المكتوب يجوز إثباته بالإقرار أو اليمين، أما إذا كانت الكتابة ركناً شكلياً في العقد فإن العقد غير المكتوب يكون غير موجود، حتى مع الإقرار أو اليمين).

لم ينص قَانُونُ الْأَصُولِ اللَّبْنَانِيِّ على وجوب كتابة عقد التَّحْكِيمِ، لكن ورد في المادة ٨٢٩ منه: (ولا يجوز إثباته بشهود ولا بقرائن)، فيفهم منه أنه يجوز إثباته بالإقرار عن طريق الاستجواب أو اليمين، قال في الْوَجِيزِ فِي التَّحْكِيمِ ص ١٥: (غير أننا لم نعر على ما يؤيد هذا القول، أو ينفيه في الفقه أو القضاء اللَّبْنَانِيِّين).

(٢) طرق التنفيذ والتحفظ: أبو هَيْفَ ص ٩١٩، هامش رقم ٢.

(٣) شرح القَانُونِ الْمَدَنِيِّ الْجَدِيدِ - الْعُقُودُ الْمُسَمَّاةُ: مُحَمَّدٌ كَامِلٌ مُرْسِي ج ١ ص ٥٤٦ بند ٢٨٩.

باطل<sup>(١)</sup>.

ونص قانون المرافعات المصري في المادة ٥٠١ والأصول السوري في المادة ٥١٠ وتوافقها بعض القوانين الأخرى<sup>(٢)</sup>، على وجوب تحديد موضوع النزاع في عقد التحكيم أو أثناء المرافعة وإلا كان التحكيم باطلاً.

وهو ما نصت عليه المادة ٢٥٢ من قانون المرافعات المدنية العراقي المرقم ٨٣ لسنة ١٩٦٩م، وقد جاء بخصوصها في المذكرة الإيضاحية: (وقد اختار القانون التيسير في هذا الخصوص فاكتمل بأن يذكر في عقد التحكيم أو شرطه موضوع النزاع، ونأى عن التضييق الذي يتطلبه القانون السابق من ضرورة اشتماله على بيان دقيق لموضوع النزاع، والمراد من ذكر موضوع النزاع هو التقيّد به، والتحقّق في الوقت ذاته من أنه مما يجوز فيه التحكيم، ولا تحرمه نصوص القانون...)<sup>(٣)</sup>.

إلا أن هذه المادة ٢٥٢ قد عدلت بالقانون المرقم ١١٦ لسنة ١٩٧٣م، وفقاً للنظرية الحديثة، فلم يعد المشرع العراقي يشترط تحديد موضوع النزاع، فترك ذلك للطرفين، إن شاء ذكره بالتفصيل، وإن شاء لم يذكره، فإذا جاء شرط التحكيم أو مشارطته بدون تخصيص وبصورة مطلقة فعندئذٍ تشمل المنازعات كافة، ابتداءً من وقت تنفيذ

(١) الوجيز في التحكيم ص ١٤.

والنص على بطلان التحكيم بسبب عدم الكتابة هو في المادة ٢٧٣ فقرة ١ من قانون المرافعات العراقي، وفي المادة ٥٠١ من قانون المرافعات المصري. وهو مفهوم من قصر إثبات التحكيم على الكتابة في المواد السابقة.

(٢) توافقتها: المادة ٨٢٩ من قانون الأصول اللبناني، و ٢٣٣ من قانون المرافعات البحريني، و ١/١٤٠ من قانون الإجراءات السوداني، و ٢٦٢ من مجلة الإجراءات - تونس، و ٧٤٣ من قانون المرافعات الليبي، و ٤٤٤ من قانون الإجراءات الجزائري، و ٣٠٨ من قانون المسطرة المدنية المغربي.

(٣) المذكرة الإيضاحية لقانون المرافعات ص ٣٠.

العقد وتستمر حتى نهايته، كما قضت به محكمة التمييز العراقية<sup>(١)</sup>.

وإذا اتفق الخصوم على التحكيم في نزاع ما، فلا يجوز رفع الدعوى به أمام القضاء، إلا بعد استنفاد طريق التحكيم. وهذا نص المادة ١/٢٥٣ من قانون المرافعات العراقي.

فالإتفاق على التحكيم ملزم للطرفين، يمنعها من طرح النزاع على المحكمة، ما داما متفقين على التحكيم. على أن ذلك لا يمنع من التجاء الطرفين إلى المحاكم لاتخاذ الإجراءات العاجلة أو الضرورية، كتعيين حارس قضائي لاستغلال بعض الأموال، وإيداع ما يتحصل منها في صندوق المحكمة، حتى يتم الفصل في النزاع<sup>(٢)</sup>، أو لتعيين محكم إذا لم يتفق الخصوم على تعيينه مقدماً، أو قام مانع من مباشرته، أو اعتزل أو عزل عنه<sup>(٣)</sup>.

والحكم غير ملزم بقبول التحكيم فهو حر في قبوله أو رفضه<sup>(٤)</sup>، سواء كان تعيينه من الخصوم أم من المحكمة<sup>(٥)</sup>.

(١) الوجيز في التحكيم ص ١٢.

(٢) شرح القانون المدني الجديد - العقود المسماة: محمد كامل مرسى ج ١ ص ٥٤٣ بند ٢٨٦ والوجيز في التحكيم ص ١٥.

(٣) من المادة ١/٢٥٦ من قانون المرافعات العراقي.

(٤) المذكرة الإيضاحية لقانون المرافعات العراقي ص ٣٢ والتنفيذ علماً وعملاً ص ٧٣٥ بند ٩٤٧ وطرق التنفيذ والتحفظ: أبو هيف ص ٩٢٥ بند ١٣٧٣ وشرح القانون المدني الجديد - العقود المسماة: محمد كامل مرسى ج ١ ص ٥٥٠ بند ٢٩٤ وشرح المرافعات المدنية للشرقاوي ص ٦٢٥ بند ٤٥٧ والوجيز في التحكيم ص ٣٥ وعقد التحكيم وإجراءاته ص ١٨٤ بند ٧٤.

(٥) شرح المرافعات المدنية للشرقاوي السابق.

لَكِنَّهُ إِذَا قَبِلَ التَّحْكِيمَ لَا يَجُوزُ لَهُ أَنْ يَتَّخِذَ بغير عذر مقبول<sup>(١)</sup>، حتَّى لَا يَتَرَاحَى  
الْفَصْلُ فِي النِّزَاعِ مِمَّا يُضَارُّ بِهِ الْمُحْتَكِمَانِ أَوْ أَحَدُهُمَا<sup>(٢)</sup>.

واحتاط القانون - العراقي - لذلك بأن يكون قبول المحكم للتَّحْكِيم بالكتابة،  
إلا إذا كان معيّناً من قِبَل المحكمة، ويكفي في الدلالة على قبوله توقيعه على اتفاق  
التَّحْكِيم<sup>(٣)</sup>.

وعلى ذلك:

فإذا تخلَّى الحكم عن مهمته بغير عذر مشروع كالمرض الشديد أو السفر الطويل  
كان مسؤولاً أمام الخصوم عن تعويض الضرر الذي يكون لحقهم بسبب امتناعه<sup>(٤)</sup>.

(١) المادة ٢٦٠ من قانون المرافعات العراقي، و ٥٠٣ من قانون المرافعات المصري، و ٥١٤  
من قانون الأصول السوري، و ٢٣٤ من قانون المرافعات البحريني، و ٧٤٨ من قانون  
المرافعات الليبي، و ٢٦٥ من مجلة الإجراءات - تونس، و ٤٤٨ من قانون الإجراءات  
الجزائري، و ٣١٣ من قانون المسطرة المدنية المغربي.

(٢) المذكرة الإيضاحية لقانون المرافعات العراقي ص ٣٢.

(٣) المذكرة الإيضاحية السابقة، وهو مفاد المادة ٢٥٩ من قانون المرافعات العراقي. ووجوب  
أن يكون قبول الحكم بالكتابة في المادة ٥٠٣ من قانون المرافعات المصري، و ٥١٣ من  
قانون الأصول السوري، و ٢٣٤ من قانون المرافعات البحريني، و ٧٤٧ من قانون  
المرافعات الليبي، و ٢٦٥ من مجلة الإجراءات - تونس.

(٤) التنفيذ علماً وعملاً ص ٧٣٥ بند ٩٤٧ وطرق التنفيذ والتحفظ: أبو هيف ص ٩٢٥ بند ١٣٧٣  
وشرح القانون المدني الجديد - العقود المسماة: محمد كامل مرسي ج ١ ص ٥٥٠ بند  
٢٩٤ وشرح المرافعات ص ٦٢٦ بند ٤٥٧ وقواعد تنفيذ الأحكام والمحركات ص ٧٧ بند  
٦٨ وعقد التحكيم وإجراءاته ص ١٨٤ بند ٧٤.

وهو مفاد المادة ٥٠٣ من قانون المرافعات المصري، و ٥١٤ من قانون الأصول  
السوري، و ٨٤٣ من قانون الأصول اللبناني، و ٢٣٤ من قانون المرافعات البحريني،  
و ٧٤٨ من قانون المرافعات الليبي، و ٢٦٥ من مجلة الإجراءات - تونس.

ولما كان الواجب أن يبدأ المحكّمون بفصل النزاع من حين قبولهم مهمة التّحكيم  
اشترط القانون العراقيّ: أن يفصلوا فيه خلال المدة المحددة في العقد، ما لم يتفق الخصوم  
على تمديد المدة.

فإذا لم تشترط مدة لصدور قرار المحكّمين، وجب عليهم إصداره خلال ستة أشهر  
من تاريخ قبولهم للتّحكيم.

وفي حالة وفاة أحد الخصوم أو عزل المحكّم أو تقديم طلب برده يمتدّ الميعاد  
المحدد لإصدار قرار التّحكيم إلى المدة التي يزول فيها هذا المانع<sup>(١)</sup>.

وعلة تجديد المدة على الوجه المتقدم أن تتحقق الغاية من التّحكيم بحسم النزاع  
في أقصر وقت ممكن<sup>(٢)</sup>.

فإذا لم يقيم المحكّمون بالفصل في النزاع خلال المدة المشروطة في اتفاقهم أو المحددة  
في القانون، أو تعذّر على المحكّمين تقديم تقريرهم لسبب قهري جاز لكل خصم  
مراجعة المحكمة المختصة بنظر النزاع، لإضافة مدة جديدة للفصل في النزاع أو لتعيين  
محكّمين آخرين للحكم فيه وذلك حسب الأحوال<sup>(٣)</sup>.

(١) المادة ٢٦٢ من قانون المرافعات العراقيّ.

ومدة صدور قرار المحكّمين هذه هي:

شهر في المادة ٨٤٢ من قانون الأصول اللبنانيّ.

وشهران في المادة ٥٠٥ من قانون المرافعات المصريّ.

وثلاثة أشهر في المادة ٢٥٩ من قانون المرافعات الكويتيّ، و ٥٢٠ من قانون الأصول  
السوريّ، و ٥ من قانون التّحكيم الأردنيّ، و ٧٥٢ من قانون المرافعات الليبيّ، و ٤٤٤  
من قانون الإجراءات الجزائيّ، و ٣٠٨ من قانون المسطرة المدنيّة المغربيّ.

(٢) المذكرة الإيضاحيّة لقانون المرافعات العراقيّ ص ٣٢.

(٣) المادة ٢٦٣ من قانون المرافعات العراقيّ.

وكذلك: إذا عرضت خلال التَّحْكِيم مسألة أولية تخرج عن ولاية المحكِّمين، أو طعن بالتزوير في ورقة، أو اتخذت إجراءات جزائية عن تزويرها، أو عن حادث جزائي آخر، يوقف المحكِّمون عملهم، ويصدرون قراراً للخصوم بتقديم طلباتهم إلى المحكمة المُختَصَّة، وفي هذه الحالة يقف سريان المدة المحددة إلى أن يصدر حكم بات في هذه المسألة<sup>(١)</sup>.

أقول:

ما ذهب إليه القائلون من انعقاد التَّحْكِيم بالإيجاب والقبول هو ما ذهب إليه الفقهاء المسلمون بعينه في نصهم على ذلك، مع عدم اشتراطهم صيغة معينة له.

أما النص على وجوب إثبات التَّحْكِيم بالكتابة، فقد أراد المُشرِّع به تفادي المنازعات على إثبات موضوع التَّحْكِيم ذي الأهمية والخطورة.

وهو جارٍ مع روح الشريعة، إذ إن مقصود الشريعة حماية حقوق الناس والحرص على مصالحهم.

وقد رجحنا فيما تقدم القول الذي ينص على أنه تنبغي الشهادة بالرضا بالحكم قبل أن يحكم بين الخصمين، لئلا يجحد المحكوم عليه أنه حكمه، فلا يُقبل قوله عليه إلا بيّنة.

ولا شك أن كتابة العقد وشروطه هي من البيّنة التي تشبهه، لا سيما وأن عصرنا الحاضر وتعقد الحياة فيه، واختلاف الذمم يتطلب الكتابة، وهي بيّنة صريحة، يمكن الثبوت من صحتها بدقة في تحقيق وتمييز الخطوط.

(١) المادة ٢٦٨ من قانون المرافعات العراقي. ونحوها: المادة ٥٠٦ من قانون المرافعات المصري، و٥٢٥ من قانون الأصول السوري، و٧٥٧ من قانون المرافعات الليبي، و٢٧٤ من مجلة الإجراءات - تونس، و٤٤٨ من قانون الإجراءات الجزائي، و٣١٣ من قانون المسطرة المدنية المغربي.

وإذا كانت كتابة العقد وشروطه واجبة لما بيّنّا، فأرى أن يحدد في العقد موضوع النزاع، بدون شرط تفصيله، فيكون العقد بذلك قد تَمَّ واستكمل نواحيه، ويستوي عندئذ أن يكون الاتفاق مشاركة التَّحْكِيمِ أو شرط التَّحْكِيمِ.

أما إلزام الخصوم بعدم جواز رفع الدعوى أمام المحكمة إذا اتفقوا على التَّحْكِيمِ إلا بعد استنفاد جميع إجراءات التَّحْكِيمِ المشروعة، فهو معلوم من انعقاد العقد بالإيجاب والقبول، إذ يكون العقد مُبرّماً به ما دام قد رضا بالتَّحْكِيمِ.

وكون الحكم غير مُلزم بقبول التَّحْكِيمِ هو معلوم من قول الفقهاء المتقدم بأن رُكْنَ التَّحْكِيمِ هو لفظه الدال عليه مع قبول الآخر، فلو حكما رجلاً فلم يقبل، لا يجوز حكمه عندئذٍ إلا بتجديد التَّحْكِيمِ.

أمّا عدم جواز تَنَحِّي الحكم بعد قبوله التَّحْكِيمِ بغير عذر مقبول، وتعيين مدة يشترط إصداره الحكم فيها، فهو رأي له وجهه، وهو أن لا يترأخى في الفصل في النزاع مما يضرّ بأحد المحتكمين أو كليهما، والسرعة في البتّ في المنازعات هي المزية المهمة التي جعلت المُشَرِّع يقرر التَّحْكِيمِ، ليلجأ إليه الخصوم بدلاً من القضاة.

لكن فقهاء الحنفية<sup>(١)</sup> والإمامية<sup>(٢)</sup> بحثوا هذه المسألة، ورأوا أن الحكم إذا أخرج نفسه من الحكومة خرج.

ووجه قولهم: إن الحكم دخل باختياره فجاز أن يخرج باختياره.

وكل من رأيي الفقه والقانون اجتهداي له وجهه. إلا أني أميل إلى رأي عدم جواز تَنَحِّي الحكم بعد قبوله إلا لعذر مشروع، لأن المحتكمين قد وضعوا ثقتهم فيه

(١) الفتاوى الهندية ج ٢ ص ٢٠١-٢٠٢.

(٢) تذكرة الفقهاء ج ١ ص ٤١٩.

وستأتي هذه المسألة في فصل التَّحْكِيمِ في الحرب، ويشار إلى الحكم في انقضاء التَّحْكِيمِ.



فحكموه، وقبل ذلك التَّحْكِيم، فوجب عليه أن يقوم بالمهمة على الوجه الأتم، فلا يتضرر المحتكمون من إهماله، ما دام حكمه ملزماً لهم، فتظهر بذلك الفائدة المتوخاة من التَّحْكِيم.

وعندئذٍ فلا مانع من فرض تعويض للضرر الذي يلحقهم بسبب امتناعه.

### شروط الإيجاب والقبول:

الشرط عند الحنفية هو: ما يتوقف وجود الشيء عليه دون أن يكون جزءاً منه، كتوقف الصلاة على الطهارة مع أنها ليست جزءاً منها.

فالشرط يشارك الركن في أنه لا يوجد العقد إلا بوجودهما. ويختلف عنه في أن الركن داخل في حقيقته وجزء منه، بينما الشرط خارج عن حقيقته وليس جزءاً منه.

وشروط الإيجاب والقبول هي:

١- أن يتوافق كلٌّ من الإيجاب والقبول على محلٍّ عقدٍ بعينه.

٢- أن يكون محلّ العقد قابلاً للتعاقد شرعاً.

٣- أن يتصل القبول بالإيجاب في مجلس العقد.

٤- أن يكون العاقد أهلاً للتعاقد<sup>(١)</sup>.

وهذه الشروط هي شروط انعقاد، فيلزم توفرها في ركن العقد، بحيث لو تخلف شرط واحد منها لم يعد للركن أثر، فلا يترتب على العقد أي حكم من الأحكام التي وضع العقد لإفادتها.

(١) المدخل للفقه الإسلامي ص ٥١٣-٥١٥.

وانظر في الشرط: علم أصول الفقه: خلاف ص ١٣٥.

وسنبين هُذِهِ الشُّرُوطَ تَبَاعاً فِيهَا يَأْتِي:

### الشرط الأول: تَوَافُقُ الْإِيجَابِ وَالْقَبُولِ.

يتوافق الإيجابُ مع القبول، ويتلاقى معه إذا كان مطابقاً له في كل جزئية من جزئياته سواء كانت هُذِهِ الموافقة صريحةً أم ضمنيةً.

فلو قال شخص لآخر: بعثك هُذِهِ السيارة بألف دينار، فقال الآخر: قبلتُ، فالموافقة هنا صريحة وكاملة.

ولو قالت امرأة لرجل: تزوجتك على ألف دينار، فقال الرجل: قبلت زواجك على ألفي دينار. فالموافقة هنا ضمنية، لأن قبولها الزواج على ألف قبولٌ ضمني على زواجها على ألفين بطريق أولى. لكن لا يلزم القابل إلا القدر الذي نص عليه الإيجاب. أما إذا لم يتوافق القبول والإيجاب كُلاً أو جزءاً لم ينعقد العقد، كما لو قال شخص لآخر: بعثك هُذِهِ السيارة بألف دينار، فقال الآخر: قبلتُ بـسُتَانِكَ بهذا الثمن، أو قال: قبلتها بخمسمائة دينار. ففي هاتين الصورتين لا ينعقد لمخالفة القبول للإيجاب كُلاً أو جزءاً.

والمقصود بتوافق الإيجاب والقبول في الفقه الإسلامي هو توافر الرضا بالعقد بين طرفيه، قال تعالى: ﴿يَتَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ إِلَّا أَنْ تَكُونُوا بِحُكْرَةٍ عَنْ تَرَاضٍ مِّنْكُمْ﴾ [النساء: ٢٩]<sup>(١)</sup>.

لذلك ذهب الفقهاء إلى اشتراط تراضي المُحَكِّمَيْنِ على من يحكِّمهما، مع قبول الحكم تحكيمهما، فقالوا:

يَشْتَرَطُ فِي التَّحْكِيمِ: تَرَاضِي الْمُحَكِّمَيْنِ عَلَى مَنْ يُحَكِّمَانِهِ.

(١) المَدْخَلُ لِلْفِقْهِ الْإِسْلَامِيِّ ص ٥١٥ والمَدْخَلُ لِدِرَاسَةِ الشَّرِيعَةِ الْإِسْلَامِيَّةِ ص ٢٨٩.

وهو قول: الحنفية<sup>(١)</sup> والشافعية<sup>(٢)</sup> والحنابلة<sup>(٣)</sup> والمالكية<sup>(٤)</sup> والزيدية<sup>(٥)</sup> والإمامية<sup>(٦)</sup> والإباضية<sup>(٧)</sup>.

وذلك:

- ١ - لأن رضا الخصمين هو المثبت للولاية، فلا بد من تقدمه<sup>(٨)</sup>.
  - ٢ - ولأن ما كان وجوده من شيئين، لا بد له من وجودهما. وأما عدمه فلا يحتاج
- 
- (١) البحر الرائق ج ٧ ص ٢٧ ورد المختار ج ٥ ص ٤٢٩ و ٤٣١ والهداية ج ٥ ص ٥٠٠ والاختيار ج ١ ص ٢٦٤ وروضة القضاة ج ١ ص ٧٩ والمبسوط ج ١٦ ص ١١١ والكتاب بشرح اللباب ج ٤ ص ٨٨ والطحاوي على الدر المختار ج ٣ ص ٢٠٣.
  - (٢) منهاج الطالبين وعليه: مغني المحتاج ج ٤ ص ٣٧٩ ونهاية المحتاج ج ٨ ص ٢٣١ والجلال والقلوبي ج ٤ ص ٢٩٨ وثخفة المحتاج ج ١٠ ص ١١٨ وشرح المنهج والجمل عليه ج ٥ ص ٣٤٠ وأدب القاضي ج ٢ ص ٣٨٠ والباجوري على شرح ابن قاسم ج ٢ ص ٣٣٥ والخطيب والبجيرمي عليه ج ٤ ص ٣٢٢ وفتح المعين وإعانة الطالبين عليه ج ٤ ص ٢٢١ والأنوار ج ٢ ص ٦١٥ وأسنى المطالب ج ٤ ص ٢٨٨ وروضة القضاة السابق.
  - (٣) المغني ج ١١ ص ٤٨٣ ومطالب أولي النهى ج ٦ ص ٤٧٢.
  - (٤) الخطاب والمواق ج ٦ ص ١١٢ والشرح الكبير للدردير ج ٤ ص ١٣٥ أخذاً من ظاهر عباراتهم.
  - (٥) البحر الزخار ج ٦ ص ١١٤.
  - (٦) المختصر النافع ص ٢٧٩ والخلاف ج ٣ ص ٣٢٢ والروضة البهيّة ج ١ ص ٢٣٨ ومفتاح الكرامة ج ١٠ ص ٢.
  - (٧) النيل وشفاء العليل وشرحه ج ١٣ ص ١٠.
  - (٨) مغني المحتاج ج ٤ ص ٣٧٩ ونهاية المحتاج ج ٨ ص ٢٣١ وثخفة المحتاج ج ١٠ ص ١١٨ والجمل ج ٥ ص ٣٤٠ وأسنى المطالب ج ٤ ص ٢٨٨.
- وانظر أيضاً: الهداية ج ٥ ص ٤٩٩ واللباب ج ٤ ص ٨٨.

إِلَى عَدَمِهِمَا، بَلْ يَعْدَمُ بَعْدَهُمَا أَحَدُهُمَا<sup>(١)</sup>.

وَقَدْ نَصَّ الشَّافِعِيُّ عَلَى:

أَنْ الرِّضَا يَكُونُ لَفْظًا لَا سَكُوتًا<sup>(٢)</sup>.

وَلَا بَدَّ مِنْ رِضَا الزَّوْجَيْنِ مَعًا فِي النِّكَاحِ، فَلَا يَكْتَفِي بِالرِّضَا مِنْ وَلِيِّ الْمَرْأَةِ وَالزَّوْجِ، بَلْ الرِّضَا إِنَّمَا يَكُونُ بَيْنَ الزَّوْجَيْنِ، حَيْثُ كَانَتْ الْوِلَايَةُ لِلْقَاضِي.

وَالْأَوْجَهُ الْإِكْتِفَاءُ بِسَكُوتِ الْبَكْرِ فِي اسْتِثْنَائِهَا فِي التَّحْكِيمِ<sup>(٣)</sup>.

وَذَكَرَ الشَّافِعِيُّ أَيْضًا:

أَنْ مَحَلَّ اشْتِرَاطِ الرِّضَا حَيْثُ لَمْ يَكُنْ أَحَدُ الْخَصْمَيْنِ الْقَاضِي:

فَلَوْ تَحَاكَمَ الْقَاضِي مَعَ شَخْصٍ عِنْدَ حَكْمٍ، لَمْ يَشْطَرِطْ رِضَا الْآخَرِ - عَلَى الْمَذْهَبِ - بِنَاءً عَلَى أَنْ ذَلِكَ تَوَلِيَّةٌ، فَإِنَّ الْحَكْمَ نَائِبُهُ.

وَرَدَّهُ ابْنُ الرَّفْعَةِ:

بَأَنَّ ابْنَ الصَّبَّاحِ وَغَيْرَهُ قَالُوا: لَيْسَ التَّحْكِيمُ تَوَلِيَّةً، فَلَا يَحْسُنُ الْبِنَاءُ.

(١) الْعِنَايَةُ عَلَى الْهِدَايَةِ ج ٥ ص ٥٠٠.

(٢) نِهَايَةُ الْمُحْتَاجِ، وَالْقَلْيُوبِيُّ، وَالْجَمَلُ، وَالْبُجَيْرِيُّ، وَفَتْحُ الْمُعِينِ، وَتُحْفَةُ الْمُحْتَاجِ، السَّابِقَةُ.

وَجَاءَ فِي إِعَانَةِ الطَّلَبِينَ السَّابِقِ: (قَوْلُهُ لَفْظًا: بَأَنَّ يَقُولَا لَهُ حَكْمُنَاكَ لِتَحْكُمَ بَيْنَنَا، وَرَضِينَا بِحُكْمِكَ).

وَهَذَا قَالَ الْحَنْفِيَّةُ كَمَا تَقْدُمُ آتِفًا.

(٣) نِهَايَةُ الْمُحْتَاجِ وَالشَّرَافُ الْمَلَسِيُّ عَلَيْهِ ج ٨ ص ٢٣١.

وَانْظُرْ أَيْضًا: الْجَمَلُ ج ٥ ص ٣٤٠ وَفَتْحُ الْمُعِينِ وَإِعَانَةُ الطَّلَبِينَ عَلَيْهِ ج ٤ ص ٢٢١ وَتُحْفَةُ الْمُحْتَاجِ وَالشَّرَوَانِيُّ عَلَيْهِ ج ١٠ ص ١١٨.

وقد يجاب:

بأن محل هذا إذا صدر التحكيم من غير قاضٍ، ليس له الاستخلاف، فيحسن البناء<sup>(١)</sup>.

وقال ابن حجر: (ينبغي: حمل قول ابن الرُّفْعَة على ما إذا لم يجر أحدهما غير الرضا، وحمل الأول على ما إذا انضم له لفظ يفيد التفويض كاحكم بيننا مثلاً. ثم رأيت الماوردي ذكره حيث قال: إذا تحاكم الإمام وخصمه لبعض الرعية، ولم يقلده خصوص النظر، اشترط رضا الخصم)<sup>(٢)</sup>.

(١) مُغْنِي الْمُحْتَاج ج ٤ ص ٣٧٩ وأسنى المطالب ج ٤ ص ٢٨٨ وحاشية الحاج إبراهيم على الأنوار ج ٢ ص ٦١٥.

وانظر أيضاً: شرح المنهج والجمل عليه ج ٥ ص ٣٤٠ والخطيب والبجيرمي عليه ج ٤ ص ٣٢٢ ونهاية المحتاج ج ٨ ص ٢٣١ وتُحْفَةُ الْمُحْتَاج والشَّرواني عليه ج ١٠ ص ١١٨. ابن الرُّفْعَة: نجم الدين أبو العباس أحمد بن محمد بن علي بن مُرتفع الأنصاري. كان أعجوبة في استحضرار كلام الشافعية، ديناً خيراً، درس بالمعزية بمصر، وولي حُسبة مصر. له مُصَنَّفَات منها: الكفاية شرح التنبيه، والمطلب شرح الوسيط. توفي بمصر سنة ٧١٠هـ. طَبَقَات الشافعية للأسنوي ج ١ ص ٦٠١ والدُرر الكامنة ج ١ ص ٣٣٦ وطَبَقَات الشافعية للسبكي ج ٩ ص ٢٤ والبدر الطالع ج ١ ص ١١٥ وحُسن المُحَاضَرَة ج ١ ص ٣٢٠.

ابن الصَّبَّاح: أبو نصر عبد السيد بن أبي ظاهر محمد بن عبد الواحد الشافعي البغدادي، فقيه العراقيين، وكان يضاهي الشيخ أبا إسحاق الشيرازي، وتقدم عليه في معرفة المذهب. من مُصَنَّفَاتِه (الشامل) في الفقه، قال ابن خلكان: وهو من أجود كتب أصحابنا، وأصحها نقلاً، وأثبتها أدلة. تولى التدريس بالنظامية ببغداد سنة ٤٥٩هـ أول ما فتحت. وتوفي سنة ٤٧٧هـ ببغداد.

وَفَيَات الأعيان ج ٣ ص ٢١٧ وطَبَقَات الشافعية للأسنوي ج ٢ ص ١٣٠ وتهذيب الأسماء ج ٢ ص ٢٩٩ وطَبَقَات الشافعية للسبكي ج ٥ ص ١٢٢.

(٢) تُحْفَةُ الْمُحْتَاج لابن حجر، وحاشية الحاج إبراهيم نقلاً عن ابن حجر، ونهاية المحتاج

وذكر الحنفية بناءً على اشتراطهم التراضي مسائل:

- ١ - إذا حكماه مُكْرَهَيْنِ، أو كان أحدهما مكرهاً، فإنه لا يَمْضِي حُكْمُهُ<sup>(١)</sup>.
- ٢ - لو ادَّعى رجل قِبَلَ رجلَيْنِ أَنهما غصباه ثوباً أو شيئاً من الكَيْلِيِّ أو الْوَزْنِيِّ، فغاب أحدهما وَرَضِيَ الْآخَرُ وَالْمَدْعَى بِحُكْمٍ يَحْكُمُ بَيْنَهُمَا، فأقام المدعي بَيِّنَةً عَلَى حَقِّهِ عَلَيْهِمَا، فإنه يلزم الحاضر نصف ذلك، ولا يلزم الغائب منه شيء، لأنَّ الحاضر رضي بِحُكْمِهِ، أما الغائب فلم يَرْضَ بِحُكْمِهِ<sup>(٢)</sup>.

وكذلك على هَذَا:

إذا ادَّعى رجلٌ عَلَى مَيِّتٍ دَيْنًا، وورثته غُيِّبَ إِلَّا وَاحِدًا، فاصطَلَحَ هَذَا الْوَارِثُ الْحَاضِرُ مَعَ الْمَدْعَى عَلَى حُكْمٍ يَحْكُمُ بَيْنَهُمَا، وأقام المدعي بَيِّنَةً عَلَى الْمَيِّتِ بِحَقِّهِ، وَحُكْمَ الْحَاكِمِ بِذَلِكَ، لا يظهر حُكْمَهُ فِي حَقِّ الْغُيِّبِ، لأنهم ما رضوا بِحُكْمِهِ.

السَّابِقَةُ. ونقل الرَّمْلِيُّ فِي حَاشِيَةِ أَسْنَى الْمَطَالِبِ السَّابِقِ قول المَآوَرْدِيِّ عن الحَاوِي قُبِيلَ الشَّهَادَاتِ.

المَآوَرْدِيُّ: أَبُو الْحَسَنِ عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ حَبِيبِ الْبَصْرِيِّ. أَقْضَى الْقَضَاةَ، تَفَقَّهَ عَلَى أَبِي الْقَاسِمِ الصِّمَرِيِّ بِالْبَصْرَةِ ثُمَّ ارْتَحَلَ إِلَى الشَّيْخِ أَبِي حَامِدِ الْإِسْفَرَايِينِيِّ فَأَخَذَ عَنْهُ، وَدَرَّسَ بِالْبَصْرَةِ وَبَغْدَادَ. مِنْ مُصَنَّفَاتِهِ الْكَثِيرَةِ: الْحَاوِي فِي الْفِقْهِ، وَالْأَحْكَامُ السُّلْطَانِيَّةُ، وَأَدَبُ الدُّنْيَا وَالْدِّينِ. كَانَ حَافِظًا لِمَذْهَبِ الشَّافِعِيَّةِ إِمَامًا رَفِيعَ الشَّانِ ثِقَةً، رَوَى عَنْهُ أَبُو بَكْرٍ الْخَطِيبُ وَآخَرُونَ. مَاتَ بِبَغْدَادَ سَنَةَ ٤٥٠ هـ. وَالْمَآوَرْدِيُّ نَسَبُهُ إِلَى بَيْعِ الْمَآوَرْدِ وَعَمَلِهِ، وَهُوَ ماءُ الْوَرْدِ.

طَبَقَاتُ الشَّافِعِيَّةِ لِلْأَسْنَوِيِّ ج ٢ ص ٣٨٧ وَطَبَقَاتُ الشَّافِعِيَّةِ لِلْسُّبْكِيِّ ج ٥ ص ٢٦٧ وَتَارِيخُ بَغْدَادَ ج ١٢ ص ١٠٢ وَلِسَانُ الْمَوِزَانِ ج ٤ ص ٢٦٠ وَوَفَيَاتُ الْأَعْيَانِ ج ٣ ص ٢٨٢ وَاللُّبَابُ فِي تَهْذِيبِ الْأَنْسَابِ ج ٣ ص ١٥٦ وَمُقَدِّمَةُ كِتَابِهِ أَدَبُ الْقَاضِي بِتَحْقِيقِ مُحَبِّي هِلَالِ السَّرْحَانِ.

(١) الطَّحْطَاطَاوِيُّ عَلَى الدَّرِّ الْمُخْتَارِ ج ٣ ص ٢٠٧.

(٢) الْمُحِيطُ الْبُرْهَانِيُّ، وَالْفَتَاوَى الْهِنْدِيَّةُ ج ٣ ص ٤٠١ عَنِ الْمُحِيطِ. وَفِيهِمَا: (وَالْمَدْعَى عَلَيْهِ بِحُكْمٍ) بَدَلًا مِنْ (وَالْمَدْعَى بِحُكْمٍ)، وَمَا أَثْبَتْنَاهُ بِالْمَتْنِ هُوَ الصَّوَابُ.

غير أن مَسْأَلَةَ الْوَرَثَةِ يَقْضِي عَلَى الْحَاضِرِ بِجَمِيعِ الدَّيْنِ وَيَسْتَوْفِي ذَلِكَ مِمَّا فِي يَدِهِ،  
وَفِي مَسْأَلَةِ الْغَضَبِ يَقْضَى عَلَى الْحَاضِرِ بِالنِّصْفِ.  
وَالْوَجْهُ فِي ذَلِكَ:

أَنَّ الْحُكْمَ فِيمَا بَيْنَ الْمُتَخَاصِمِينَ بِمَنْزِلَةِ الْقَاضِي الْمُوَلَّى فِي حَقِّ النَّاسِ كَافَّةً. ثُمَّ  
الْقَاضِي يَقْضِي بِجَمِيعِ الدَّيْنِ عَلَى الْمَيِّتِ بِخُصْرَةِ أَحَدِ الْوَرَثَةِ، لَمَّا عُرِفَ أَنَّ أَحَدَ الْوَرَثَةِ  
يَنْتَصِبُ خَصْمًا عَنِ الْمَيِّتِ فِي جَمِيعِ مَا يَدْعَى عَلَى الْمَيِّتِ، وَصَارَ مِنْ حَيْثُ الْمَعْنَى كَأَنَّ  
الْمَوْرَثَ حَيٌّ، وَهُوَ حَاضِرٌ.

وَإِذَا قُضِيَ الْقَاضِي بِجَمِيعِ الدَّيْنِ، وَالِدَيْنِ مُقَدَّمٌ عَلَى الْمِيرَاثِ، وَمَا فِي يَدِهِ مِنْ  
الْمِيرَاثِ، يُوْخَذُ جَمِيعُ الدَّيْنِ مِمَّا فِي يَدِهِ.

فَإِذَا عُرِفَتِ الْجَوَابُ فِي حَقِّ الْقَاضِي الْمُوَلَّى، فَكَذَلِكَ الْجَوَابُ فِي الْحُكْمِ.  
أَمَّا فِي الْغَضَبِ:

فَالْقَاضِي الْمُوَلَّى لَا يَقْضِي إِلَّا بِنِصْفِ الْقِيَمَةِ، لِأَنَّ أَحَدَهُمَا لَيْسَ بِخَصْمٍ عَنِ الْآخَرِ.  
فَإِذَا عُرِفَتْ هَذِهِ فِي الْقَاضِي الْمُوَلَّى، فَكَذَا الْجَوَابُ فِي الْحُكْمِ<sup>(١)</sup>.

٣- وَإِذَا حُكِمَ رَجُلٌ بَيْنَ رَجُلَيْنِ، وَلَمْ يَكُنَا حُكْمَاهُ، فَقَالَا بَعْدَ حُكْمِهِ: رَضِينَا  
بِحُكْمِهِ، وَأَجْزْنَا عَلَيْهِ، فَهُوَ جَائِزٌ<sup>(٢)</sup>.

لِأَنَّ الْإِجَازَةَ فِي الْإِنْتِهَاءِ بِمَنْزِلَةِ الْإِذْنِ فِي الْإِنْتِهَاءِ. وَلَوْ أَذْنَا لَهُ بِالْحُكْمِ بَيْنَهُمَا فِي

(١) الْمُحِيطُ الْبُرْهَانِيُّ السَّابِقُ. وَسَتَأْتِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةُ مُخْتَصَرَةً بِمَصَادِرِهَا مَعَ الْمَسْأَلَةِ السَّابِقَةِ  
فِي بَحْثِ (تَعْدِي حُكْمِ الْحُكْمِ إِلَى غَيْرِ الْمُتَخَاصِمِينَ)، مِنْ فَصْلِ (آثَارُ عَقْدِ التَّحْكِيمِ).

(٢) الْمُحِيطُ الْبُرْهَانِيُّ. وَالْفَتَاوَى الْهِنْدِيَّةُ ج ٣ ص ٤٠٠ نَقْلًا عَنِ الْمُحِيطِ، وَالطَّحْطَاوِيِّ عَلَى  
الدَّرِّ الْمُخْتَارِ ج ٣ ص ٢٠٧ وَرَدَّ الْمُخْتَارُ عَلَى الدَّرِّ الْمُخْتَارِ ج ٥ ص ٤٢٩ وَكِلَاهُمَا عَنِ  
الْهِنْدِيَّةِ.

الابتداء جاز، فكذا إذا أجازا حكمه في الانتهاء<sup>(١)</sup>.

٤- لو أخرج القَاضِي الحكم من الحكومة، فحكم بعد إخراجِه بين الخصمين، فأجازاه، جاز<sup>(٢)</sup>.

### ● استدامة الرضا إلى تمام الحكم:

اشترطوا استدامة الرضا من ابتداء التحكيم إلى تمام الحكم.

فإن رجع أحدهما قبل تمام الحكم، ولو بعد إقامة البيّنة والشروع فيه، بأن قال المدعى عليه للحكم: عزلتُك، فليس له أن يحكم، لعدم استمرار الرضا.

وهو قول: الشافعية<sup>(٣)</sup> والحنفية<sup>(٤)</sup> والإمامية<sup>(٥)</sup> وسحنون من المالكية وبعض الحنابلة والراجح عند الزيدية، على ما يأتي بعد قليل.

وتفيد عبارات هؤلاء بأن رجوع أحدهما أو كلاهما قبل تمام الحكم سواءً.

(١) المُحِيطُ الْبُرْهَانِيّ.

(٢) فَتْحُ الْقَدِيرِ ج ٥ ص ٥٠٢ وَالْبَحْرُ الرَّائِقُ ج ٧ ص ٢٩ عَنْ الْبَنَاءِ.

(٣) مِنْهَاجُ الطَّالِبِينَ وَعَلَيْهِ: مُعْنِي الْمُحْتَاجِ ج ٤ ص ٣٧٩ وَنَهَايَةُ الْمُحْتَاجِ ج ٨ ص ٢٣١ وَالْجَلَالُ ج ٤ ص ٢٩٨ وَتُحْفَةُ الْمُحْتَاجِ ج ١٠ ص ١١٨-١١٩ وَشَرْحُ الْمَنْهَجِ وَالْجَمَلِ عَلَيْهِ ج ٥ ص ٣٤٠ وَأَدَبُ الْقَاضِي لِلْمَاوَرَدِيِّ ج ٢ ص ٣٨٠ (قال: سواء حكم للراضي أو للراجع)، وَإِعَانَةُ الطَّالِبِينَ ج ٤ ص ٢٢١ وَالْخَطِيبُ وَالْبُجَيْرِمِيُّ عَلَيْهِ ج ٤ ص ٣٢٣ وَالْأَنْوَارُ ج ٢ ص ٦١٥ وَأُسْنَى الْمَطَالِبِ ج ٤ ص ٢٨٨ وَرَوْضَةُ الْقُضَاةِ ج ١ ص ٧٩.

(٤) الْهِدَايَةُ وَعَلَيْهَا الْعِنَايَةُ وَفَتْحُ الْقَدِيرِ ج ٥ ص ٥٠٠ وَالْبَحْرُ الرَّائِقُ ج ٧ ص ٢٦ وَتَبْيِينُ الْحَقَائِقِ ج ٤ ص ١٩٣ وَالْاِخْتِيَارُ ج ١ ص ٢٦٤ وَالذَّرُّ الْمُخْتَارُ وَرَدُّ الْمُخْتَارِ عَلَيْهِ ج ٥ ص ٤٢٩ وَرَوْضَةُ الْقُضَاةِ السَّابِقِ، وَالْمَبْسُوطُ ج ١٦ ص ١١١ وَالطَّحْطُاوِيُّ عَلَى الذَّرِّ الْمُخْتَارِ ج ٣ ص ٢٠٧ وَمَجْمَعُ الْأَنْهَرِ ج ٢ ص ١٧٣ وَاللُّبَابُ شَرْحُ الْكِتَابِ ج ٤ ص ٨٩ وَشَرْحُ أَدَبِ الْقَاضِي لِابْنِ مَازَةَ ج ٤ ص ٥٩ وَالْوَقَايَةُ - كَشْفُ الْحَقَائِقِ ج ٢ ص ٦٩-٧٠.

(٥) قَوَاعِدُ الْعَلَامَةِ - مِفْتَاحُ الْكِرَامَةِ ج ١٠ ص ٣.



وحُجَّةُ هَذَا القول ما يأتي:

١- اتفاقهما على توليته، فلهما عزله قبل أن يحكم<sup>(١)</sup>، فلا يحكم إلا برضاهاما جميعاً<sup>(٢)</sup>، كما أن للسُّلْطَانَ أن يعزل القاضي قبل أن يحكم، ولو حَكَمَ قبل عزله نفذ، وعزله بعد ذَلِكَ لا يطله، فكذا هَذَا<sup>(٣)</sup>.

٢- ولأنَّ التَّحْكِيمَ من الأمور الجائِزة، فينفرد أحدهما بِنَقْضِ التَّحْكِيمِ قبل الحُكْمِ، كما ينفرد أحد العاقلين بنقض العقد وفسخه في:

أ. مُضَارَبَةٍ: فينعزل المُضَارِبَ بعزله إن علم به بخبر رجلين مطلقاً أو فُضُولِيٍّ أو عدل أو رَسُولٍ مُمَيَّزٍ، وإلا يعلم لا ينعزل. فإن علم والمال عُروض باعها ولو نَسِيئَةً، ثم لا يتصرف في ثمنها، ولا يملك المَالِكُ فسخها في هَذِهِ الحالة ولا تخصيص الإذن، لأنه عزل من وجه ولا يملكه حينئذٍ.

ب. وشَرَكَة: فإن كُلاً من الشَّرِيكَيْنِ له فسخها ولو مالها أُمْتِعَة.

(١) الهداية، وفتح القدير، والبحر الرائق، وتبيين الحقائق، والاختيار، ومجمع الأنهر، واللباب، وكشف الحقائق، ورد المحتار، السابقة.

سَحْنُون: أبو سَعِيدَ عَبْدِ السَّلَامِ بن سَعِيدَ بن حَبِيبِ التَّوْخِي. وسَحْنُون لقبه، قاضٍ فقيه، انتهت إليه رئاسة العلم في المغرب، قرأ على ابن القاسم وابن وهب وأشهب، ولي قضاة القيروان، صنف المدونة وأخذها عن ابن القاسم. توفي سنة ٢٤٠هـ. وعنه انتشر علم مَالِكٍ في المغرب.

طَبَقَاتُ الفُقهَاءِ لِلشَّيْخِ الرَّاغِبِ ١٥٦ ص وتَرْتِيبُ المَدَارِكِ ج ٢ ص ٥٨٥ وتَارِيخُ قُضاةِ الأَنْدَلُسِ ص ٢٨ وَوَقَايَاتُ الأَعْيَانِ ج ٣ ص ١٨٠ والدِّيْنَاغِ المَذْهَبِ ج ٢ ص ٣٠ وَشَجَرَةُ النُّورِ الزَّكِيَّةِ ج ١ ص ٦٩.

(٢) الهداية، واللباب، السابقان.

(٣) فتح القدير السابق.

وانظر: تبيين الحقائق، والاختيار، وشرح أدب القاضي لابن مازة، ومجمع الأنهر، السابقة.

ج. ووكالة: فللموكل العزل متى شاء بشرط علم الوكيل، ويثبت العلم بمشافهته به وبكتابة وإرسال رسول مُمَيَّز، وإن لم يكن عدلاً ولا حراً ولا كبيراً، وللوكيل عزل نفسه بشرط علم موكله.

والموكل يملك العزل إن لم يكن الوكيل وكيلاً بخصومة بطلب الخصم، فليس للموكل أن يعزله<sup>(١)</sup>.

فإن قيل:

إن التَّحْكِيمَ ثبت بتراضي الطرفين، فوجب أن لا يصحَّ عزل الحكم إلا باتفاقهما. أُجيب:

بأن التَّحْكِيمَ من الأمور الجائزة، من غير لزوم، فيستبدَّ أحدهما بنقضه، كما في الْمُضَارَبَاتِ والشركات والوكالات<sup>(٢)</sup> كما تقدم آنفاً....

وهذا لأنه لم يرَضَ أحدهما بهذا التَّحْكِيمِ، ولو لم يرَضَ في الابتداء لا يصحَّ التَّحْكِيمِ، فإذا لم يرَضَ بعد ذلك لا يبقى التَّحْكِيمُ<sup>(٣)</sup>.

فاتفاق الطرفين إنما شرط لصيرورته حكماً، لأن في التَّحْكِيمِ إثبات الوِلاية عليهما، فلا بد من اتفاقهما، إذ ليس لأحدهما وِلاية على صاحبه.

أمَّا في العزل فليس فيه إثبات الوِلاية على الغير، بل فيه إبطال ما ثبت للحكم عليه

(١) الطَّحْطَاطَوِيُّ على الدَّرِّ الْمُخْتَارِ ج ٣ ص ٢٠٧-٢٠٨.

وانظر أيضاً: الدَّرِّ الْمُخْتَارِ وَرَدَ الْمُخْتَارِ عَلَيْهِ ج ٥ ص ٤٢٩ والبَحْرُ الرَّائِقُ ج ٧ ص ٢٦ وَتَبْيِينُ الْحَقَائِقِ ج ٤ ص ١٩٣ وَمَجْمَعُ الْأَنْهَارِ ج ٢ ص ١٧٣.

(٢) تَبْيِينُ الْحَقَائِقِ ج ٤ ص ١٩٣.

وانظر: شرح أدب القاضي لابن مازة ج ٤ ص ٥٩-٦٠ والمُحِيطُ الْبُرْهَانِيُّ.

(٣) شرح أدب القاضي لابن مازة ج ٤ ص ٦٠.

من الولاية بتحكيمه، وإبطال ما ثبت له من الولاية بتحكيمه قبل تنفيذ القضاء جائز. وكان بمنزلة الشركات لا يثبت إلا بتراضيهما، لما فيه من إثبات الولاية على الغير، ثم ينتقض بنقض أحدهما، إذ ليس في النقض إثبات الولاية على الغير، كذا ههنا<sup>(١)</sup>.

وإن قيل:

إخراج أحد الطرفين سعي في نقض ما تم من جهته.

أجيب:

بأن الأمر ما تم، وإنما التمام بعد الحكم، ولا نقض حينئذٍ، فإنه لا رجوع لواحد منهما، للزوم الحكم بصدوره عن ولاية عليهما، كالقاضي إذا قضى ثم عزله السلطان فإنه لازم<sup>(٢)</sup>.

وبناءً على ما تقدم ذكر الحنفية:

١ - إذا اصطاح الرجلان على حكم يحكم فيما بينهما، فقضى لأحدهما على صاحبه في بعض الدعاوى الذي حكمه في ذلك، ثم رجع المقضي عليه عن تحكيم هذا الحكم فيما بقي بينهما من الدعاوى، فإن قضاءه الأول نافذ، وما يقضي بعد ذلك لا ينفذ. وذلك لما ذكرنا: أن عزل كل واحد منهما للحكم عامل فيما لم يقض بعد. فأما فيما قضى ووقع الفراغ عنه، فإنه لا يعمل عزله، وكان كالوكيل بيع عبدتين إذا باع أحدهما، ثم عزل الموكل، عمل عزله فيما لم يبيع، ولم يعمل فيما باع، فكذلك ههنا<sup>(٣)</sup>.

(١) المحيط البرهاني.

(٢) العناية على الهداية ج ٥ ص ٥٠٠.

(٣) المحيط البرهاني.

٢- لو وَجَّهَ الْحَكْمُ الْقَضَاءَ عَلَى أَحَدِهِمَا، يَرِيدُ بِهِ: أَنَّ الْحَكْمَ قَالَ لِأَحَدِ الْخَصْمَيْنِ: قَامَتْ عِنْدِي الْحُجَّةُ بِمَا ادَّعَى عَلَيْكَ مِنَ الْحَقِّ، ثُمَّ إِنْ الَّذِي تَوَجَّهَ عَلَيْهِ الْحَكْمُ عَزَلَهُ، ثُمَّ حَكَمَ بَعْدَ ذَلِكَ عَلَيْهِ، لَمْ يَنْفِذْ حُكْمَهُ عَلَيْهِ، وَصَحَّ الْعَزْلُ مِنْ أَحَدِهِمَا<sup>(١)</sup>.  
وَلِلْمَالِكِيَّةِ تَفْصِيلٌ فِي ذَلِكَ:

١- قَالَ ابْنُ الْقَاسِمِ فِي الْمَجْمُوعَةِ: إِذَا حَكَّمَا وَأَقَامَا الْبَيِّنَةَ عِنْدَهُ، ثُمَّ بَدَأَ لِأَحَدِهِمَا قَبْلَ أَنْ يَحْكُمَ، قَالَ: أَرَى أَنَّ يَقْضَى بَيْنَهُمَا، وَيَجُوزُ حُكْمُهُ.  
وَنَحْوُهُ فِي كِتَابِ ابْنِ حَبِيبٍ لِمُطَرِّفٍ وَأَصْبَغَ.  
قَالَ مُطَرِّفٌ: لَهُ النَّزْوَعُ قَبْلَ نَظَرِ الْحَاكِمِ بَيْنَهُمَا فِي شَيْءٍ، فَأَمَّا بَعْدَ أَنْ يَنْشَبَا فِي الْخُصُومَةِ عِنْدَهُ وَنَظَرُهُ فِي شَيْءٍ مِنْ أَمْرِهِمَا فَلَا تُزْوَعُ لَوَاحِدٍ مِنْهُمَا، وَيَلْزَمُهُمَا التَّمَادِي.  
قَالَ أَصْبَغٌ: كَمَا لَيْسَ لَهُ إِذَا تَرَفَّعَا الْخُصُومَةَ عِنْدَ الْقَاضِي أَنْ يُوَكَّلَ وَكِيلًا، أَوْ يَعْزَلَ وَكِيلًا لَهُ.

وَوَجْهُ قَوْلِ ابْنِ الْقَاسِمِ - أَنَّهُ يَلْزَمُ بِشُرُوعِهِ فِي النَّظَرِ بَيْنَهُمَا وَلَا يَلْزَمُ بِالْقَوْلِ - هُوَ: مَا احْتَجَّ بِهِ أَصْبَغٌ مِنْهُمَا أَنَّهَا كَالْوَكَاةِ لَا يَصِحُّ لِلْمُوَكَّلِ أَنْ يَعْزَلَ وَكِيلَهُ بَعْدَمَا شَرَعَ فِي الْخُصُومَةِ عِنْدَ الْقَاضِي، وَلَهُ ذَلِكَ قَبْلَ أَنْ يَشْرَعَ فِيهَا.

٢- وَقَالَ ابْنُ الْمَاجِشُونِ: لَيْسَ لِأَحَدِهِمَا أَنْ يَبْدُو لَهُ، كَانَ ذَلِكَ قَبْلَ أَنْ يَفَاتِحَهُ صَاحِبَهُ أَوْ بَعْدَمَا نَاشَبَهُ الْخُصُومَةَ. وَحُكْمُهُ لَازِمٌ لِهَمَا، كَحُكْمِ السُّلْطَانِ لِمَنْ أَحَبَّ مِنْهُمَا أَوْ كَرِهَ، نَظَرَ لِصَاحِبِهِ، كَمَا يَنْظُرُ السُّلْطَانُ فِي حَقِّ الْغَائِبِ.

وَوَجْهُ قَوْلِهِ - أَنَّهُ يَلْزَمُ بِالتَّحْكِيمِ وَرِضَاهُ بِهِ - لِأَنَّهُ يَحْكُمُ بَيْنَ آدَمِيِّينَ فَلْزَمَ بِالْقَوْلِ، كَالْتَّحْكِيمِ بَيْنَ الزَّوْجَيْنِ.

٣- وَقَالَ سَخُونٌ فِي الْمَجْمُوعَةِ وَكِتَابُ ابْنِهِ: لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا أَنْ يَرْجِعَ فِي ذَلِكَ مَا

(١) الْمُحِيطُ الْبُرْهَانِيُّ. وَالْفَتَاوَى الْهِنْدِيَّةُ ج ٣ ص ٣٩٨ نَقْلًا عَنْهُ.

لم يُمْضِ الحُكْمَ فيه. فإذا أمضاه بينهما فليس لأحدهما أن يرجع فيه.

ووجه قوله: أن الخصومة عند القاضي تتعلق بها حق التنفيذ للقاضي، لأن ذلك لازم له، وهذا الوكيل لا يشرع عند غيره، فهو بمنزلة الوكيل على النظر للموكل، له أن يعزله متى شاء عما يستقبل من عمله، دون القاضي<sup>(١)</sup>.

(١) الْمُنتَقَى لِلْبَاجِي ج ٥ ص ٢٢٧.

وانظر: التَّبَصُّرَة ج ١ ص ٥٥-٥٦ والمَوَاق ج ٦ ص ١٢٠.

أما سَيِّدِي خَلِيل فقد اقتصر على ذكر قولين:

أولهما: يشترط دوام رضا الخصمين في تحكيم الحكم، ولأحدهما الرجوع عن التحكيم قبل حُكْمِهِ.

والقول الثاني: عدم اشتراط دوام الرضا إلى الحكم، فلا رجوع لأحدهما قبله، وللحكم بئ الحكم عليه وإن لم يرض.

سَيِّدِي خَلِيل وعليه الشرح الكبير للذَّهَبِي ج ٤ ص ١٤٠-١٤١ وقال الذَّهَبِي: الراجح الثاني. وجواهر الإكليل ج ٢ ص ٢٢٤ والخَرَشِي ج ٧ ص ١٥١.

عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ: بن خَالِد بن جُنَادَةَ الْعَتَقِيُّ مَوْلَاهُمُ الْمِصْرِيُّ، أَبُو عَبْدِ اللَّهِ. تَفَقَّهَ بِمَالِكِ بْنِ أَنَسٍ وَصَحْبِهِ عَشْرِينَ سَنَةً، قَالَ النَّسَائِيُّ: ثِقَةٌ مَأْمُونٌ أَحَدُ الْعُلَمَاءِ. مَاتَ سَنَةَ ١٩١ هـ بِمِصْرَ، رَوَى عَنْهُ أَصْبَغٌ وَسَحْنُونٌ وَيَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَغَيْرُهُمْ، وَهُوَ الَّذِي رَوَى الْمُدَوَّنَةَ عَنْ مَالِكٍ، فَرَوَاهَا سَحْنُونٌ عَنْهُ.

تَذَكُّرَةُ الْحِفَظِ ج ١ ص ٣٥٦ رقم ٣٤٦ وطَبَقَاتُ الْفُقَهَاءِ لِلشَّيْخِ الرَّازِيِّ ص ١٥٠ والانتقاء ص ٥٠ وَتَرْتِيبُ الْمَدَارِكِ ج ٢ ص ٤٣٣ وَالدِّيْبَاجُ الْمُذْهَبُ ج ١ ص ٤٦٥ وَتَهْذِيبُ التَّهْذِيبِ ج ٦ ص ٢٥٢.

ابن حَبِيبٍ: هو أَبُو مَرْوَانَ عَبْدُ الْمَلِكِ بن حَبِيبِ السُّلَمِيِّ الْمِرْدَاسِيُّ الْأَنْدَلُسِيُّ، حَجَّ فَأَخَذَ عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بن الْمَاجِشُونِ وَأَسَدِ السُّنَّةِ وَأَصْبَغِ بن الْفَرَجِ وطَبَقَتُهُمْ، وَرَجَعَ إِلَى الْأَنْدَلُسِ بِعِلْمٍ جَمٍّ، كَانَ رَأْسًا فِي مَذْهَبِ مَالِكٍ، وَلَمْ يَكُنْ بِالْمُتَقِنِ لِلْحَدِيثِ، وَيَقْنَعُ بِالْمَنَاوَلَةِ مِنْ مُصَنَّفَاتِهِ: (الواضحة). تَوَفَّى بِقُرْطُبَةَ سَنَةِ ٢٣٨ هـ.

تَذَكُّرَةُ الْحِفَظِ ج ٢ ص ٥٣٧ رقم ٥٥٤ وَتَرْتِيبُ الْمَدَارِكِ ج ٣ ص ٣٠ وَطَبَقَاتُ الْفُقَهَاءِ لِلشَّيْخِ الرَّازِيِّ

وقول سَحْنُونُ هَذَا نحو قول الشَّافِعِيَّةِ وَالْحَنَفِيَّةِ المتقدم.

وجعل الدَّرْدِيرُ الخلاف في رجوع أحد الخصمين قبل حُكْمِ الحُكْمِ.

أما لو رجع الخصمان معاً عن تَحْكِيمِ الحُكْمِ قبل حُكْمِهِ، فلهما ذَلِكَ، وليس له أن يحْكُمَ، ولا يمضي إن حَكَمَ<sup>(١)</sup>.

ص ١٦٢ ولسان المِيزَان ج ٤ ص ٥٩.

مُطَرَّف: هو أبو مُصْعَبِ مُطَرَّفِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُطَرَّفِ بْنِ سُلَيْمَانَ بْنِ يَسَارِ الْأَصَمِّ. قال: صحبت مَالِكاً عشرين سنة، وَتَفَقَّهَ به وَبَعْدَ الْعَزِيزِ الْمَاجِشُونِ وَابْنِ أَبِي حَازِمٍ وَابْنِ دِينَارٍ، ثِقَةٌ. توفي بِالْمَدِينَةِ سنة ٢٢٠هـ.

طَبَقَاتُ الْفُقَهَاءِ لِلشَّيْخِ الرَّازِيِّ ص ١٤٧ والانتقاء ص ٥٨ وَتَرْتِيبُ الْمَدَارِكِ ج ١ ص ٣٥٨.

أَصْبَغُ: بن الفَرَجِ بن سَعِيدِ بن نَافِعِ الْفَقِيهِ الْمَالِكِيِّ الْمِصْرِيِّ. تَفَقَّهَ بَابِنِ الْقَاسِمِ وَابْنِ وَهْبٍ وَأَشْهَبَ. له مؤلفات عديدة، قال ابن المَاجِشُونِ في حقه: ما أخرجت مِصْرَ مثْلَ أَصْبَغٍ، قيل له: ولا ابن القَاسِمِ؟ قال: ولا ابن القَاسِمِ. وكان كاتب ابنِ وَهْبٍ، ثِقَةٌ. توفي بمِصْرَ سنة ٢٢٥هـ.

وَفَيَاتُ الْأَعْيَانِ ج ١ ص ٢٤٠ وَتَرْتِيبُ الْمَدَارِكِ ج ٢ ص ٥٦١ وَطَبَقَاتُ الْفُقَهَاءِ لِلشَّيْخِ الرَّازِيِّ ص ١٥٣ وَتَهْذِيبُ التَّهْذِيبِ ج ١ ص ٣٦١ وَتَذَكُّرَةُ الْحُفَاطِ ج ٢ ص ٤٥٧ رقم ٤٦٦.

ابن المَاجِشُونِ: هو أبو مَرْوَانَ عَبْدَ الْمَلِكِ بن عَبْدِ الْعَزِيزِ بن عَبْدِ اللَّهِ بن أَبِي سَلَمَةَ مَيْمُونُ الْمَاجِشُونِ الْمَدَنِيِّ التَّيْمِيُّ بِالْوَلَاءِ. وَالْمَاجِشُونُ هو أبو سَلَمَةَ، ومعناه الْمُرَوَّدُ بِالْفَارِسِيَّةِ، سُمِّيَ بِذَلِكَ لِحُمْرَةِ فِي وَجْهِهِ، كَانَ عَبْدَ الْمَلِكِ فَقِيهًا فَصِيحًا، دَارَتْ عَلَيْهِ الْفَتَوَى إِلَى أَنْ مَاتَ وَعَلَى أَبِيهِ قَبْلَهُ، تَفَقَّهَ بِأَبِيهِ وَبِمَالِكٍ وَغَيْرِهِمَا، وَتَفَقَّهَ به ابن حَبِيبٍ وَسَحْنُونُ وَآخَرُونَ. توفي سنة ٢١٢هـ وقيل غير ذَلِكَ، كان مفتي أهل الْمَدِينَةِ فِي زَمَانِهِ.

الدِّيْبَاجُ الْمُدْهَبُ ج ٢ ص ٦ والانتقاء ص ٥٧ وَوَفَيَاتُ الْأَعْيَانِ ج ٣ ص ١٦٦ وَطَبَقَاتُ الْفُقَهَاءِ لِلشَّيْخِ الرَّازِيِّ ص ١٤٨ وَتَرْتِيبُ الْمَدَارِكِ ج ١ ص ٣٦٠ وَتَهْذِيبُ التَّهْذِيبِ ج ٦ ص ٤٠٧.

(١) الشَّرْحُ الْكَبِيرُ لِلدَّرْدِيرِ ج ٤ ص ١٤١.

وذكر هَذَا الْحُكْمَ الشَّيْخُ الْعَدَوِيُّ فِي حَاشِيَتِهِ عَلَى الْخَرَشِيِّ ج ٧ ص ١٥١.

وفَرَّقَ الحَنَابِلَةَ والزَّيْدِيَّةَ والإِصْطَخَرِيَّ بين الرجوع قبل الشروع في الحكم وبعده

قبل تمامه، فذكروا:

١- إن رجع أحد الخصمين قبل شروع الحكم في الحكم فله ذلك، لأنه لا يلزمه حكمه إلا برضا الخصمين، أشبه رجوع الموكل عن التوكيل قبل التصرف فيما وكل فيه. ذكره الحنابلة<sup>(١)</sup> والزيدية<sup>(٢)</sup>.

ونحوه قول أبي سعيد الإصطخري من الشافعية<sup>(٣)</sup>.

٢- وإن رجع أحدهما بعد شروع الحكم قبل تمام الحكم، ففيه وجهان:

الدردير: أبو البركات أحمد بن محمد بن أحمد العدوي الخلوئي. فقيه المالكية بمصر، من كبار الصوفية، تعلم بالأزهر، من كتبه: الشرح الكبير على مختصر خليل، والشرح الصغير. توفي سنة ١٢٠١هـ.

مقدمة الشرح الكبير للدردير عن تاريخ الجبرتي، وشجرة النور الزكية ج ١ ص ٣٥٩.  
(١) غاية المنتهى ومطالب أولي النهى عليه ج ٦ ص ٤٧٢ والمغني ج ١١ ص ٤٨٤ وبهامشه الشرح الكبير ص ٣٩٢-٣٩٣ والإقناع وكشاف القناع عليه ج ٦ ص ٣٠٩.

وأورد الحكم بلا تعليل كل من: الإنصاف ج ١١ ص ١٩٩ ومُنْتَهَى الإِرَادَات ج ٢ ص ٥٧٨ والاختيارات العلمية ج ٤ ص ٦٢٧.

الإصطخري: هو أبو سعيد حسن بن أحمد بن يزيد، كان هو وابن سريج شيعي الشافعية ببغداد، وكان ورعاً، من تصانيفه آداب القضاء، استحسنة الأئمة. ولأه المقتدر بالله سجنستان ثم حسبة بغداد. وتوفي بها سنة ٣٢٨هـ.

شذرات الذهب ج ٢ ص ٣١٢ ووفيات الأعيان ج ٢ ص ٧٤ وتاريخ بغداد ج ٧ ص ٢٦٨.

(٢) البحر الزخار ج ٦ ص ١١٤.

(٣) أدب القاضي للماوردي ج ٢ ص ٣٨٣.

الوجه الأول: له الرجوع. وهو قول راجح عند الزَّيْدِيَّةِ<sup>(١)</sup> وقول عند الحَنَابِلَةِ<sup>(٢)</sup>.

لأنَّ الحُكْمَ لم يتم أشبهه قبل الشروع<sup>(٣)</sup>، إذ لم يحصل الرضا حال الحُكْمِ، فجاز الامتناع كَقَبْلُ الشروع<sup>(٤)</sup>.

الوجه الثاني: ليس له الرجوع. وهو القول المشهور عند الحَنَابِلَةِ<sup>(٥)</sup>، وصححه في النظم، وصَوَّبَهُ المَرْدَاوِيُّ منهم<sup>(٦)</sup>، وهو مرجوح عند الزَّيْدِيَّةِ<sup>(٧)</sup>، وبه قال أبو سَعِيدٍ الإِصْطَخَرِيُّ<sup>(٨)</sup>.

وَحُجَّةُ هَذَا الْقَوْلِ:

أ. أنه كرجوع الموكل بعد صدور ما وكل فيه من وَكِيلِهِ<sup>(٩)</sup>.

(١) الْبَحْرُ الزَّخَّارُ ج ٦ ص ١١٤.

(٢) الْمُغْنِي ج ١١ ص ٤٨٤ وبهامشه الشَّرْحُ الْكَبِيرُ ص ٣٩٣ وَالْإِنْصَافُ ج ١١ ص ١٩٩.

(٣) الْمُغْنِي، وَالشَّرْحُ الْكَبِيرُ، السَّابِقَانِ.

(٤) الْبَحْرُ الزَّخَّارُ ج ٦ ص ١١٤.

(٥) مَطَالِبُ أُولِي النُّهْيِ، وَكَشَافُ الْقِنَاعِ، وَالْمُغْنِي، وَالشَّرْحُ الْكَبِيرُ، وَالْاِخْتِيَارَاتُ الْعِلْمِيَّةُ، السَّابِقَةُ.

(٦) الْإِنْصَافُ ج ١١ ص ١٩٩، وَقَالَ: (وَأُطْلِقَهُمَا فِي الْمُغْنِي وَالْكَافِي وَالشَّرْحِ وَالرَّعَايَةِ الْكُبْرَى).

المَرْدَاوِيُّ: عَلَاءُ الدِّينِ أَبُو الْحَسَنِ عَلِيُّ بْنُ سُلَيْمَانَ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ المَرْدَاوِيِّ السَّعْدِيُّ الصَّالِحِيُّ الحَنْبَلِيُّ، شَيْخُ المَذْهَبِ وإِمَامُهُ ومنقَّحُهُ، تَفَقَّهَ عَلَى شَيْخِ الحَنَابِلَةِ ابْنِ قُنْدُسٍ البَغْلِيِّ، صَنَفَ كِتَابًا كَثِيرَةً أَعْظَمَهَا: الْإِنْصَافُ فِي مَعْرِفَةِ الرَّاجِحِ مِنَ الْخِلَافِ، جَعَلَهُ عَلَى الْمُقْنِعِ، وَهُوَ دَلِيلُ تَبَحُّرِهِ وَسَعَةِ عِلْمِهِ. تَوَفِيَ بِصَالِحِيَّةٍ دِمَشْقَ سَنَةِ ٨٨٥ هـ.

شَدَّرَاتُ الذَّهَبِ ج ٧ ص ٣٤٠.

(٧) الْبَحْرُ الزَّخَّارُ ج ٦ ص ١١٤.

(٨) أَدَبُ الْقَاضِي ج ٢ ص ٣٨٣.

(٩) مَطَالِبُ أُولِي النُّهْيِ ج ٦ ص ٤٧٢ وَكَشَافُ الْقِنَاعِ ج ٦ ص ٣٠٩.



ب. لأنه يؤدي إلى أن كل واحد منهما إذا رأى من الحكم ما لا يُوافقه رجع، فبطل المقصود به<sup>(١)</sup>.

ج. لأن الحكم كالحاكم المنصوب<sup>(٢)</sup> من قبل الإمام، فإنه إذا شرع في الحكم فليس للخصمين الرجوع.

ورُدَّ:

بأن التراضي لم يشترط فيه فافتراقا<sup>(٣)</sup>.

واختار في الرِّعَايَةِ الكُبْرَى: إن شهدا عليهما بالرضا بحكمه قبل الدخول في الحكم، فليس لأحدهما الرجوع<sup>(٤)</sup>.

فالراجع عند الزَيْدِيَّةِ وقول بعض الحنابلة نحو قول الشافعية والحنفية المتقدم. وذهب أهل القانون إلى أن رجوع أحد الطرفين قبل الحكم لا ينقض حكم الحكم، فلا يجوز عزل المحكمين إلا بتراضي الخصوم جميعاً<sup>(٥)</sup>.

(١) المغني ج ١١ ص ٤٨٤ وبهامشه الشرح الكبير ص ٣٩٣ والاختيارات العلمية ج ٤ ص ٦٢٧ وأدب القاضي ج ٢ ص ٣٨٣.

(٢) البحر الزخار ج ٦ ص ١١٤.

(٣) البحر الزخار السابق.

(٤) الإنصاف ج ١١ ص ١٩٩.

(٥) المادة ٥٠٣ من قانون المرافعات المصري، و ٨٤٥ من قانون الأصول اللبني، و ٤ من قانون التحكيم الأردني، و ٥١٥ من قانون الأصول السوري، و ٢٣٤ من قانون المرافعات البحريني، و ٢٦٧ من مجلة الإجراءات - تونس، و ٧٤٩ من قانون المرافعات الليبي، و ٣١٠ من قانون المسطرة المدنية المغربي، وهو مفاد المادة ٢٥٣ / ٢-٣ من قانون المرافعات العراقي.

وانظر ذلك في: شرح القانون المدني الجديد - العقود المسماة: محمد كامل مرسي ج ١ ص ٥٥٢ بند ٢٩٦ وطرق التنفيذ والتحفظ ص ٩٢٢ بند ١٣٧٠ والتنفيذ علماً وعملاً

لأن الحكم يستمد ولايته في الحكم من اتفاق الخصوم على اختياره، فيجوز عزله أيضاً باتفاق الخصوم جميعاً، فتزول سلطته ويمتنع عليه الحكم في النزاع<sup>(١)</sup>.

ويستوي في ذلك أن يكون رجوع الخصمين عن التحكيم صراحة أو ضمناً<sup>(٢)</sup>.

وقد نصت المادة ٢٥٣/٢ من قانون المرافعات العراقي على التنازل الضمني

حيث جاء بها:

(إذا لجأ أحد الطرفين إلى رفع الدعوى - أمام القضاء - دون اعتداد بشرط التحكيم، ولم يعترض الطرف الآخر في الجلسة الأولى جاز نظر الدعوى، واعتبر شرط التحكيم لاغياً).

فعدم اعتراض الطرف الآخر في الجلسة الأولى يعتبر تنازلاً ضمناً عن التحكيم.

وهذا التنازل الضمني وإن لم يصرح به في كثير من التقنيات، لكن مما استقر عليه الفقه والقضاء الأخذ به<sup>(٣)</sup>.

### الخلاصة:

والذي نراه:

أن جميع أقوال الفقهاء المتقدمة في رجوع أحد الطرفين أو كليهما عن التحكيم هي

ص ٧٣٦ بند ٩٥٠ وشرح المرافعات المدنية والتجارية ص ٦٢٧ بند ٤٥٨ وقواعد

المرافعات للعشماويين ج ١ ص ٣٠٢ بند ٢٤٨ وقواعد تنفيذ الأحكام والمحركات

ص ٧٧ بند ٦٨ وعقد التحكيم وإجراءاته ص ١٨٥ بند ٧٥.

(١) قواعد تنفيذ الأحكام السابق.

(٢) شرح القانون المدني الجديد - العقود المسماة: محمد كامل مرسى ج ١ ص ٥٤٣

وهامش رقم ٢ بند ٢٨٦ والوجيز في التحكيم ص ١٧ وأشار إلى مقال الأستاذ محمود

كامل المحامي من مصر - مجلة القضاء ص ١٩ ص ٥٣٩.

(٣) الوجيز في التحكيم السابق.

اجْتِهَادِيَّة، مَبْنِيَّة عَلَى إِرَادَةِ تَحْقِيقِ مَصَالِحِ النَّاسِ فِي الْفَصْلِ فِي الْقَضَايَا الْمُنْتَازِعَ بِهَا، فَلَا تَبْقَى مَعْلُوقَةٌ.

وَمَذْهَبُ الْقَانُونِ هُوَ قَوْلُ ابْنِ الْمَاجِشُونِ، وَأَشَارَ إِلَيْهِ بَعْضُ الْحَنَفِيِّينَ فِي مَعْرُضِ الرَّدِّ عَلَيْهِ كَمَا تَقْدُمُ.

وَيَقْوِيهِ: أَنَّ أَحَدَهُمَا إِذَا انْفَرَدَ بِنَقْضِ الْعَقْدِ، فَإِنَّهُ يُوْدِي إِلَى بَطْلَانِ الْمَقْصُودِ مِنَ التَّحْكِيمِ. وَذَلِكَ بِأَنَّهُ يُبْطِلُ الْعَقْدَ كُلَّ طَرَفٍ يَرَى مَا لَا يُؤَافِقُهُ مِنَ الْحُكْمِ.

لَا سِيَّمًا وَأَنَّهُ جُمُهُورُ الْفُقَهَاءِ قَالُوا بَعْدَ جَوَازِ حُكْمِ الْحُكْمِ إِذَا اتَّفَقَ الْخَصْمَانِ مَعًا عَلَى الرَّجُوعِ عَنْ حُكْمِهِ.

وعليه:

فَإِنَّ الْقَوْلَ بَعْدَ جَوَازِ عَزْلِ الْمُحَكَّمِ إِلَّا بِتَرَاضِي الْخَصْمَيْنِ مَعًا هُوَ الْأَقْوَى.

● اشترط الرضا بعد الحكم:

وهل يشترط في نفوذ حكم الحكم تراضي الخصمين به بعد الحكم؟ فيه قولان:

القول الأول: لا يشترط الرضا بعد الحكم.

فَإِنَّ حُكْمَ الْحُكْمِ نَفْذَ حُكْمِهِ عَلَى الْمُتَحَاكِمَيْنِ وَلِزِمَهُمَا، وَلَيْسَ لِأَحَدِهِمَا أَنْ يَرْجِعَ عَنْ تَحْكِيمِهِ.

وهذا هو قول جماهير الفقهاء: الحنفية<sup>(١)</sup>

(١) الْهِدَايَةُ وَفَتْحُ الْقَدِيرِ وَالْعِنَايَةُ عَلَيْهَا ج ٥ ص ٤٩٩-٥٠٠ وَالْكَنْزُ وَالْبَحْرُ الرَّائِقُ عَلَيْهِ ج ٧ ص ٢٦ وَالذَّرُّ الْمُخْتَارُ وَرَدَّ الْمُخْتَارُ عَلَيْهِ ج ٥ ص ٤٢٩ وَالْمُحِيطُ الْبُرْهَانِي، وَالْمَبْسُوطُ ج ١٦ ص ١١١ وَالْفَتَاوَى الْهِنْدِيَّةُ ج ٥ ص ٣٩٧ عَنْ الْهِدَايَةِ، وَبَدَائِعُ الصَّنَائِعِ ج ٩ ص ٤٠٨-٤٠٨١ وَمَجْمَعُ الْأَنْثُرِ ج ٢ ص ١٧٣ وَالْكِتَابُ وَاللُّبَابُ عَلَيْهِ ج ٤ ص ٨٩ وَالْاِخْتِيَارُ ج ١ ص ٢٦٤ وَمَجَلَّةُ الْأَحْكَامِ الْعَدْلِيَّةُ الْمَادَّةُ ١٨٤٨ وَشَرْحُ مُنِيرِ الْقَاضِي عَلَيْهَا

وَالْمَالِكِيَّةُ<sup>(١)</sup> وَالْحَنَابِلَةُ<sup>(٢)</sup> وَهُوَ أَحَدُ قَوْلِي الشَّافِعِيَّةِ<sup>(٣)</sup>

الْأَظْهَرُ مِنْهُمَا<sup>(٤)</sup>، وَبِهِ قَالَ ابْنُ أَبِي لَيْلَى<sup>(٥)</sup> وَهُوَ الصَّحِيحُ عِنْدَ

ج ٤ ص ١٩٣ وَالْوَقَايَةِ ج ٢ ص ٦٩ وَشَرَحَ أَدَبُ الْقَاضِي لَابْنِ مَازَةَ ج ٤ ص ٦٠ وَتَبَيَّنَ الْحَقَائِقُ ج ٤ ص ١٩٣ وَرَوُضَةُ الْقُضَاةِ ج ١ ص ٧٩ وَالْقَوَانِينُ الْفَقْهِيَّةُ ص ٣٢٥ وَجَوَاهِرُ الْعُقُودِ ج ٢ ص ٣٦٧ وَالْمُغْنِي ج ١١ ص ٤٨٣ وَبِهَامِشِهِ الشَّرْحُ الْكَبِيرُ ص ٣٩٢ وَبِدَايَةُ الْمُجْتَهِدِ ج ٢ ص ٤٥٢ وَأَدَبُ الْقَاضِي لِلْمَاوَرَدِيِّ ج ٢ ص ٣٨٢.

وَسَيَأْتِي تَقْيِيدُ الْحَنْفِيَّةِ نَفَادَ حُكْمِ الْحَكَمِ بِمُوَافَقَةِ رَأْيِ قَاضِي الْبَلَدِ.

(١) بِدَايَةُ الْمُجْتَهِدِ ج ٢ ص ٤٥٢ وَالْقَوَانِينُ الْفَقْهِيَّةُ ص ٣٢٥ وَسَيِّدِي خَلِيلٌ وَعَلَيْهِ الشَّرْحُ الْكَبِيرُ لِلدَّرْدِيرِ وَالْدُّسُوقِيِّ عَلَيْهِ ج ٤ ص ١٣٦ وَالْخَرَشِيِّ ج ٧ ص ١٤٦ وَالْحَطَّابُ ج ٦ ص ١١٣ وَجَوَاهِرُ الْإِكْلِيلِ ج ٢ ص ٢٢٣ وَالْمُنْتَقَى ج ٥ ص ٢٢٦ وَإِرْشَادُ السَّالِكِ ص ١٨٣ وَرَحْمَةُ الْأُُمَّةِ ج ٢ ص ١٩٤ وَالْمِيزَانُ الْكُبْرَى ج ٢ ص ١٩٢.

(٢) الْمُغْنِي ج ١١ ص ٤٨٣-٤٨٤ وَبِهَامِشِهِ الشَّرْحُ الْكَبِيرُ ص ٣٩٢ وَغَايَةُ الْمُنتَهَى مَعَ مَطَالِبِ أَوْلِي النَّهْيِ ج ٦ ص ٤٧١ وَالْإِفْتِنَاعُ وَكَشَافُ الْفِتْنَاعِ عَلَيْهِ ج ٦ ص ٣٠٨-٣٠٩ وَالْإِنْصَافُ ج ١١ ص ١٩٧ وَمُنْتَهَى الْإِرَادَاتِ ج ٢ ص ٥٧٨ وَرَحْمَةُ الْأُُمَّةِ، وَالْمِيزَانُ الْكُبْرَى، السَّابِقَانِ.

(٣) مِنْهَاجُ الطَّالِبِينَ - مُغْنِي الْمُحْتَاجِ ج ٤ ص ٣٧٩ وَالْمُهَذَّبُ ج ٢ ص ٢٩١ وَشَرْحُ الْمَنْهَجِ - الْجَمَلُ ج ٥ ص ٣٤٠ وَالْأَنْوَارُ ج ٢ ص ٦١٥ وَأَسْنَى الْمَطَالِبِ ج ٤ ص ٢٨٨ وَالْفَتَاوَى الْكُبْرَى الْفَقْهِيَّةُ لَابْنِ حَجَرٍ الْهَيْتَمِيِّ ج ٤ ص ٢٩٨ وَاخْتِلَافُ الْعِرَاقِيِّينَ لِلشَّافِعِيِّ فِي الْأُمِّ ج ٧ ص ١٠٣ وَأَدَبُ الْقَاضِي لِلْمَاوَرَدِيِّ ج ٢ ص ٣٨٢ عَنْ اخْتِلَافِ الْعِرَاقِيِّينَ، وَرَوُضَةُ الْقُضَاةِ ج ١ ص ٧٩ وَبِدَايَةُ الْمُجْتَهِدِ، وَجَوَاهِرُ الْعُقُودِ، وَالْمُغْنِي، وَبِهَامِشِهِ الشَّرْحُ الْكَبِيرُ، وَالْمِيزَانُ الْكُبْرَى، السَّابِقَةُ، وَرَحْمَةُ الْأُُمَّةِ ج ٢ ص ١٩٥ وَاخْتِلَافُ لِلطُّوسِيِّ ج ٣ ص ٣٢٢.

(٤) مِنْهَاجُ الطَّالِبِينَ السَّابِقِ.

وَفِي أَدَبِ الْقَاضِي السَّابِقِ: هُوَ قَوْلُ أَكْثَرِ أَصْحَابِنَا.

(٥) اخْتِلَافُ الْعِرَاقِيِّينَ السَّابِقِ.

عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي لَيْلَى: يَسَارُ الْأَنْصَارِيُّ الْكُوفِيُّ أَبُو عَيْسَى. الْإِمَامُ الْفَقِيه، وَالِدُ الْقَاضِي مُحَمَّدٍ، رَوَى عَنْ عَثْمَانَ وَعَلِيٍّ وَابْنِ مَسْعُودٍ وَآخَرِينَ، قَالَ ابْنُ سِيرِينَ: جَلَسْتُ

الإمامية<sup>(١)</sup> والراجح عند الزيدية<sup>(٢)</sup> وبه قال الظاهرية<sup>(٣)</sup> والإباضية<sup>(٤)</sup>.

وحجة هذا القول هي:

١ - أنها قدماء للحكم بينهما بما يراه، والتزما ذلك، فلا يلزمهما ذلك إلا بموافقتها

إليه وأصحابه يُعظمونه كأنه أمير، خرج مع ابن الأشعث وغرق بدجيل سنة ٨٢هـ أو ٨٣هـ.

تذكرة الحفاظ ج ١ ص ٥٨ وتهذيب التهذيب ج ٦ ص ٢٦٠.

(١) الروضة البهية ج ١ ص ٢٣٨ والخلاف ج ٣ ص ٣٢٢.

وفي مفتاح الكرامة ج ١٠ ص ٣: (وهل يلزمها حكمه إذا أمضاه عليهما أم يتوقف على رضاها به بعد الحكم؟ قولان ذكرهما في ط من دون ترجيح، وأصحهما الأول كما اختاره العلامة في القواعد والشيخ في الخلاف والشهيد في الدروس وغيرهم، وهو المشهور كما نقله بعض، والحجة عليه بعد قول الصادق (ع) في مقبولة ابن حنظلة إجماع (الخلاف) وأخباره، ولم نعرف الخلاف ممن تأخر إلا من المصنف في (لف) حيث قوى الثاني، إلا أنه بعد ذلك استجود الأول. وإنما يلزم الحكم إذا كان ما حكم به صحيحاً).

وانظر أيضاً: المختصر النافع ص ٢٧٩.

(٢) البحر الزخار ج ٦ ص ١١٤ وهو قول الإمام يحيى أيضاً.

(٣) المحلى ج ٩ ص ٤٣٥ م ١٨٠٧.

الظاهرية: هو مذهب يقف عند ظاهر النص والأثر، ولا يبحث عن علل الأحكام، ولا يأخذ بالقياس. ومبادئه تمنع التقليد الصّرف دون تدبر وفهم، وأجاز أصحابه لكل من يفهم اللغة العربية أن يتكلم في الدين بظاهر القرآن والسنة، ويعتبر داود بن عليّ الظاهري الكوفي البغدادي المتوفى سنة ٢٧٠هـ من مؤسسي هذا المذهب، وقد نشره في بلاد الأندلس الفقيه ابن حزم المتوفى سنة ٤٥٦هـ، وكان هذا المذهب في القرنين الثالث والرابع الهجري أكثر المذاهب انتشاراً من المذهب الحنبلي، وهو الآن من المذاهب المنقرضة لعدم وجود أتباع لها.

المدخل لفقه الإسلام: مذكور ص ١٥٩ والمدخل إلى الدين الإسلامي ص ٢٥٤.

(٤) شرح النيل وشفاء العليل ج ١٣ ص ١١.

عليه وموافقته هو لهما في ذَلِكَ<sup>(١)</sup>. لو لايتهما على أنفسهما.

٢- صدور حكم الحكم عن ولاية شرعية كاملة عليهما<sup>(٢)</sup> إذ إن الحكم بينهما كالحاكم المولى من جهة الإمام<sup>(٣)</sup>، فإذا قضى ثم عزل لا يبطل قضاؤه<sup>(٤)</sup>.  
فمن جاز حكمه لزم حكمه<sup>(٥)</sup>.

٣- قوله ﷺ: (مَنْ حَكَمَ بَيْنَ اثْنَيْنِ تَرَضَّيَا بِهِ، فَلَمْ يَعْدِلْ بَيْنَهُمَا، فَعَلَيْهِ لَعْنَةُ اللَّهِ). فكان الوعيد دليلاً على لزوم حكمه، كما قال تعالى في الشهادة: ﴿وَمَنْ يَكْتُمْهَا فَإِنَّهُ فِي الْعَذَابِ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ [البقرة: ٢٨٣]، فدل الوعيد على لزوم الحكم بشهادته، وكقوله ﷺ: (مَنْ عَمِلَ عَمَلًا وَكَتَمَهُ أَجْمَعُ اللَّهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ بَلْجَامٍ مِنْ نَارٍ)، فدل الوعيد على لزوم الحكم بما أبداه<sup>(٦)</sup>.

(١) الْمُتَنَقَّى ج ٥ ص ٢٢٦-٢٢٧.

(٢) الْهِدَايَةُ وَفَتْحُ الْقَدِيرِ عَلَيْهَا ج ٥ ص ٥٠٠ وَالْبَحْرُ الرَّائِقُ ج ٧ ص ٢٦ وَاللُّبَابُ ج ٤ ص ٨٩ وَالْاِخْتِيَارُ ج ١ ص ٢٦٤ وَالذَّرُّ الْمُخْتَارُ - رَدُّ الْمُخْتَارِ ج ٥ ص ٤٢٩ وَمَجْمَعُ الْأَنْهَرُ ج ٢ ص ١٧٣ وَتَبْيِينُ الْحَقَائِقِ ج ٤ ص ١٩٣.

(٣) شرح أدب القاضي لابن مازة ج ٤ ص ٦٠ وَمَجْمَعُ الْأَنْهَرُ ج ٢ ص ١٧٣ وَالْاِخْتِيَارُ ج ١ ص ٢٦٤ وَتَبْيِينُ الْحَقَائِقِ ج ٤ ص ١٩٣ وَمُغْنِي الْمُحْتَاجِ ج ٤ ص ٣٧٩ وَنَهَايَةُ الْمُحْتَاجِ ج ٨ ص ٢٣١ وَالْمُهَذَّبُ ج ٢ ص ٢٩١ وشرح المنهج ج ٥ ص ٣٤٠ وَتُحْفَةُ الْمُحْتَاجِ ج ١٠ ص ١١٩ وَالْأَنْوَارُ ج ٢ ص ٦١٥ وَالشَّرْحُ الْكَبِيرُ لِلدَّرْدِيرِ ج ٤ ص ١٣٦ وَالْمُغْنِي ج ١١ ص ٤٨٤ وَبِهَامِشِهِ الشَّرْحُ الْكَبِيرُ ص ٣٩٢ وَكَشَافُ الْقِنَاعِ ج ٦ ص ٣٠٩ وَغَايَةُ الْمُتَنَقَّى وَمَطَالِبُ أُولِي النُّهْيِ عَلَيْهِ ج ٦ ص ٤٧١.

(٤) شرح أدب القاضي لابن مازة، وَمَجْمَعُ الْأَنْهَرُ، السَّابِقَانِ.

(٥) الْمُهَذَّبُ ج ٢ ص ٢٩١ وَرَوْضَةُ الْقُضَاةِ ج ١ ص ٧٩.

(٦) أدب القاضي للمأوردي ج ٢ ص ٣٨٢-٣٨٣.

وانظر: الْمُغْنِي ج ١١ ص ٤٨٤ وَكَشَافُ الْقِنَاعِ ج ٦ ص ٣٠٩ وَالْخِلَافُ ج ٣ ص ٣٢٢ وَالْبَحْرُ الزَّخَارُ ج ٦ ص ١١٤.

٤- قوله ﷺ: (إذا كنتم ثلاثة فامروا عليكم واحداً)، فصار بتأثيرهم له نافذ الحكم عليهم كنفوذه لو كان والياً عليهم. ولذلك انعقدت الإمامة للإمام باختيار أهل الاختيار<sup>(١)</sup>.

٥- لولا اللزوم لما كان للترافع إليه معنى<sup>(٢)</sup>.

٦- التحكيم لا يكون دون الصلح، وبعدها تم الصلح ليس لواحد أن يرجع<sup>(٣)</sup>.  
القول الثاني: يشترط رضا الخصمين بعد الحكم. فلا يلزم حكم الحكم إلا بتراضيهما، ويكون ذلك الحكم كالفتوى منه.

وهو أحد قولي الشافعي<sup>(٤)</sup>

حديث: من حكم بين اثنين... إلخ:

تقدم تخريبه في أدلة جواز التحكيم - السنة.

حديث: من علم علماً وكنمه ألجمه الله... إلخ:

رواه أبو داود والترمذي وابن ماجه وابن حبان والحاكم وصحاحه عن أبي هريرة، وقال الترمذي: إنه حسن صحيح. / المقاصد الحسنة ص ٢٥٤ رقم ١١٦٨ ولفظه: من كنم علماً يعلمه ألجم يوم القيامة بلجام من نار.  
(١) أدب القاضي السابق.

حديث: إذا كنتم ثلاثة فامروا عليكم واحداً:

رواه الطبراني بإسناد حسن عن ابن مسعود. / كشف الخفاء للعجلوني ج ١ ص ٩٧ رقم ٢٦٧.  
(٢) الخلاف ج ٣ ص ٣٢٢.

(٣) فتح القدير ج ٥ ص ٥٠٠ والمبسوط ج ١٦ ص ١١١ وشرح منير القاضي على المجلة ج ٤ ص ١٩٣ وتبيين الحقائق ج ٤ ص ١٩٣.

(٤) اختلاف العراقيين - الأم ج ٧ ص ١٠٣ وأدب القاضي للمأوردي ج ٢ ص ٣٨٢ عن اختلاف العراقيين، ومغني المحتاج ج ٤ ص ٣٧٩ ونهاية المحتاج ج ٨ ص ٢٣١ والجلال ج ٤ ص ٢٩٨ والسرائح الوهاج ص ٥٨٩ والمهذب ج ٢ ص ٢٩١ وروضة القضاة ج ١ ص ٧٩

.....

والخلاف ج ٣ ص ٣٢٢ والمُعْنِي ج ١١ ص ٤٨٣ وبهامشه الشَّرْحُ الْكَبِيرُ ص ٣٩٢ وجَوَاهِرُ الْعُقُودِ ج ٢ ص ٣٦٧ ورحمة الأُمَّة ج ٢ ص ١٩٥ والمِيزَانُ الْكُبْرَى ج ٢ ص ١٩٢ والقوانين الْفَقْهِيَّةُ ص ٣٢٥.

وَنَصُّ الشَّافِعِيِّ فِي اخْتِلَافِ الْعِرَاقِيِّينَ الْمَشَارَإِلِيهِ أَنْفَاءً هُوَ:

(وإذا اصطَلَحَ الرِّجَالانِ عَلَى أَنْ يَحْكُمَ الرَّجُلُ بَيْنَهُمَا فِي شَيْءٍ يَتَنَازَعَانِ فِيهِ، فَحَكْمُ أَحَدِهِمَا عَلَى الْآخَرِ، فَارْتَفَعَا إِلَى الْقَاضِي، فَرَأَى خِلَافَ مَا يَرَى الْحَكْمَ بَيْنَهُمَا، فَلَا يَجُوزُ فِي هَذَا إِلَّا وَاحِدٌ مِنْ قَوْلَيْنِ:

إِمَّا أَنْ يَكُونَ إِذَا اصْطَلَحَا جَمِيعاً عَلَى حُكْمِهِ ثَبَتَ الْقَضَاءُ، وَافِقَ ذَلِكَ قَضَاءُ الْقَاضِي أَوْ خَالِفَهُ، فَلَا يَكُونُ الْقَاضِي أَنْ يَرَدَّ مِنْ حُكْمِهِ إِلَّا مَا يَرِدُ مِنْ حُكْمِ الْقَاضِي غَيْرُهُ مِنْ خِلَافِ كِتَابٍ أَوْ سُنَّةٍ أَوْ إِجْمَاعٍ أَوْ شَيْءٍ دَاخِلٍ فِي مَعْنَاهُ.

وَأَمَّا أَنْ يَكُونَ حُكْمُهُ بَيْنَهُمَا كَالْفُتْيَا، فَلَا يُلْزَمُ وَاحِدٌ مِنْهُمَا شَيْءٌ، فَيَبْتَدِئُ الْقَاضِي النَّظَرَ بَيْنَهُمَا كَمَا يَبْتَدِئُهُ بَيْنَ مَنْ لَمْ يَحْكَمْ إِلَى أَحَدٍ).

وظَاهِرُ هَذَا النَّصِّ أَنَّ هَذَيْنِ الْقَوْلَيْنِ يَكُونَانِ عِنْدَ ارْتِفَاعِ الْخَصْمَيْنِ إِلَى الْقَاضِي، بَعْدَ حُكْمِ الْحَكْمِ بَيْنَهُمَا، وَرَأَى الْقَاضِي خِلَافَ مَا يَرَى الْحَكْمَ.

لَكِنَّ جَمِيعَ الْمَصَادِرِ الَّتِي أَشْرَتْ إِلَيْهَا هُنَا، وَكُتِبَ الشَّافِعِيَّةُ خَاصَّةً، وَبِضْمَنِهَا أَدَبُ الْقَاضِي لِلْمَأْوَرَدِيِّ الَّذِي نَقَلَ الْحَكْمَ عَنْ اخْتِلَافِ الْعِرَاقِيِّينَ، لَمْ تَذْكُرْ هَذَا الْقَيْدَ، وَإِنَّمَا عَرَضَتْ الْخِلَافَ كَمَا عَرَضَتْهُ فِي الْمَتْنِ أَعْلَاهُ، مِمَّا يَفِيدُ أَنَّ هَذَا الْحَكْمَ وَهُوَ حَالُ ارْتِفَاعِ الْخَصْمَيْنِ إِلَى الْقَاضِي بَعْدَ حُكْمِ الْحَكْمِ، يَشْمَلُ مِنْ بَابِ أَوَّلَى حَالِ عَدَمِ ارْتِفَاعِهِمَا إِلَى الْقَاضِي، لِأَنَّ حَالِ ارْتِفَاعِهِمَا إِلَى الْقَاضِي أَعْلَى.

ثُمَّ إِنْ الْقَاضِي عِنْدَ الشَّافِعِيَّةِ لَا يَجُوزُ لَهُ نَقْضُ حُكْمِ الْحَكْمِ إِلَّا مِنْ حَيْثُ يُنْقَضُ حُكْمُ الْقَاضِي، كَمَا ذَكَرَهُ الشَّافِعِيُّ هُنَا، وَكَمَا سَيَأْتِي فِي مَوْضُوعِ (التَّرَافُعُ إِلَى الْقَاضِي بَعْدَ التَّحْكِيمِ).

فَلَا فَرْقَ بَعْدَ حُكْمِ الْحَكْمِ عَلَيْهِمَا، بَيْنَ ارْتِفَاعِ الْخَصْمَيْنِ إِلَى الْقَاضِي أَوْ عَدَمِ ارْتِفَاعِهِمَا إِلَيْهِ.



وبه قال المُرْنِي<sup>(١)</sup> وأحد قولي الزَيْدِيَّة<sup>(٢)</sup> والإمامِيَّة<sup>(٣)</sup>.

وحُجَّةُ هَذَا القول هي:

١ - أن الحكم ليس بحَاكِم<sup>(٤)</sup>.

٢ - حُكْمُ الْحَكَمِ إِنَّمَا يُلْزَمُ بِالرَّضَا بِهِ، وَلَا يَكُونُ إِلَّا بَعْدَ الْمَعْرِفَةِ بِحُكْمِهِ<sup>(٥)</sup>.

الشَّافِعِيُّ: أَبُو عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدُ بْنُ إِدْرِيسَ بْنِ الْعَبَّاسِ بْنِ عُثْمَانَ بْنِ شَافِعِ بْنِ السَّائِبِ بْنِ عُبَيْدِ بْنِ عَبْدِ يَزِيدَ بْنِ هَاشِمِ بْنِ الْمُطَّلِبِ بْنِ عَبْدِ مَنَافِ الْمُطَّلِبِيِّ الْقُرَشِيِّ. يَلْتَقِي مَعَ الرَّسُولِ مُحَمَّدٍ ﷺ فِي جَدِّهِ عَبْدِ مَنَافٍ، لِأَنَّ الرَّسُولَ ﷺ هُوَ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ بْنِ هَاشِمِ بْنِ عَبْدِ مَنَافٍ. وَشَافِعٌ وَأَبُوهُ السَّائِبُ صَحَابِيَّانَ. وَلَدَ الشَّافِعِيُّ سَنَةَ ١٥٠ هـ. قَالَ أَبُو عُبَيْدٍ الْقَاسِمُ بْنُ سَلَامٍ: (مَا رَأَيْتُ رَجُلًا قَطُّ أَكْمَلَ مِنَ الشَّافِعِيِّ). وَقَالَ الْمُبَرِّدُ: (كَانَ الشَّافِعِيُّ مِنْ أَشْعَرِ النَّاسِ وَأَعْلَمِهِمْ بِالْقِرَاءَاتِ). مَاتَ سَنَةَ ٢٠٤ هـ. وَهُوَ أَحَدُ الْأَئِمَّةِ الْأَرْبَعَةِ، وَإِلَيْهِ يُنْسَبُ الْمَذْهَبُ الشَّافِعِيُّ.

تَهْذِيبُ التَّهْذِيبِ ج ٩ ص ٢٥ وَطَبَقَاتُ الْفُقَهَاءِ لِلشَّيْزَاوِيِّ ص ٧١ وَطَبَقَاتُ الشَّافِعِيَّةِ لِلْأَسْنَوِيِّ ج ١ ص ١١ وَتَهْذِيبُ الْأَسَاءِ وَاللُّغَاتِ ج ١ ص ٤٤ وَطَبَقَاتُ الْفُقَهَاءِ الشَّافِعِيَّةِ لِلْعَبَّادِيِّ ص ٦ وَأَدَابُ الشَّافِعِيِّ وَمَنَاقِبُهُ لِابْنِ أَبِي حَاتِمٍ الرَّازِيِّ، وَمَنَاقِبُ الشَّافِعِيِّ لِلْبَيْهَقِيِّ. وَانْظُرْ مِنْ مَصَادِرِ تَرْجُمَتِهِ الْكَثِيرَةِ فِي: تَارِيخِ الْأَدَبِ الْعَرَبِيِّ: بَرْوَكْلَامَن - الطَّبَعَةُ الْعَرَبِيَّةُ ج ٣ ص ٢٩٢ وَمُعْجَمُ الْمُؤَلِّفِينَ ج ٩ ص ٣٢ وَالْأَعْلَامُ ج ٦ ص ٢٦.

(١) أَدَبُ الْقَاضِي، وَالتَّهْذِيبُ، السَّابِقَانِ.

الْمُرْنِيُّ: أَبُو إِبْرَاهِيمَ إِسْمَاعِيلُ بْنُ يَحْيَى بْنِ إِسْمَاعِيلَ. وَالْمُرْنِيُّ نِسْبَةٌ إِلَى مُرْنَةَ مِنْ مُضَرَ. صَاحِبُ الْإِمَامِ الشَّافِعِيِّ، مِنْ أَهْلِ مُضَرَ. كَانَ زَاهِدًا عَالِمًا قَوِيَّ الْحُجَّةِ. لَهُ: الْمُخْتَصَرُ، وَالْجَامِعُ الْكَبِيرُ، وَالْجَامِعُ الصَّغِيرُ. تَوَفَّى سَنَةَ ٢٦٤ هـ بِمُضَرَ.

طَبَقَاتُ الْفُقَهَاءِ لِلشَّيْزَاوِيِّ ص ٩٧ وَوَفَايَاتُ الْأَعْيَانِ ج ١ ص ٢١٧ وَالْإِتْقَانُ ص ١١٠ وَطَبَقَاتُ الشَّافِعِيَّةِ لِلْسُّبْكِيِّ ج ٢ ص ٩٣ وَطَبَقَاتُ الشَّافِعِيَّةِ لِلْأَسْنَوِيِّ ج ١ ص ٣٤.

(٢) الْبَحْرُ الزَّخَارُ ج ٦ ص ١١٤.

(٣) الرَّوْضَةُ الْبَهِيَّةُ ج ١ ص ٢٣٨ وَمِفْتَاحُ الْكَرَامَةِ ج ١٠ ص ٣ عَنْ الْمَبْسُوطِ.

(٤) الْبَحْرُ الزَّخَارُ السَّابِقِ.

(٥) الْمُغْنِي، وَالشَّرْحُ الْكَبِيرُ، السَّابِقَانِ.

٣- رَضَا الْمُتَحَاكِمِينَ مُعْتَبَرٌ فِي أَصْلِ الْحُكْمِ، فَكَذَا فِي لَزُومِهِ <sup>(١)</sup> كَالْفُتْيَا، لِأَنَّهُ لَمَّا وَقَفَ عَلَى خِيَارِهِمَا فِي الْإِبْتِدَاءِ وَجِبَ أَنْ يَقِفَ عَلَى خِيَارِهِمَا فِي الْإِنْتِهَاءِ <sup>(٢)</sup>.

٤- فِي إلْزَامِ حُكْمِ الْحُكْمِ افْتِنَاتٌ عَلَى الْقَاضِي وَالْإِمَامِ <sup>(٣)</sup>.

#### القول الراجح:

والذي أراه أن القول الأول وهو عدم اشتراط الرضا بعد الحكم هو الراجح. وذلك:

لأن الطرفين قد التزما ما يراه الحكم، ووافقا عليه ابتداءً، وهما ذوا ولاية على أنفسهم.

ثم إن الحكم كالحاكم المؤلّى، ولولا لزوم حكمه لم يكن للترافع إليه معنى. ولرجاحة الأدلة الأخرى التي ذكرها أصحاب هذا القول.

أما حُجَجُ الْقَائِلِينَ بِأَشْرَاطِ رَضَا الْخَصَمَيْنِ بَعْدَ الْحُكْمِ فَيُمْكِنُ أَنْ يُرَدَّ عَلَيْهَا عَلَى النَّحْوِ الْآتِي:

١- قولهم: بَأَنَ الْحُكْمَ لَيْسَ بِحَاكِمٍ، يَرُدُّ عَلَيْهِ:

بَأَنَ الْحُكْمَ حَاكِمٌ بِالْمَعْنَى، حَيْثُ ارْتَضَى الْخَصْمُ حُكْمَهُ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ حَاكِمًا مُوَلًّى مِنْ قِبَلِ الْإِمَامِ.

٢- قولهم: بَأَنَ حُكْمَ الْحُكْمِ إِنَّمَا يُلْزَمُ بِالرَّضَا بِهِ، وَلَا يَكُونُ الرِّضَا إِلَّا بَعْدَ الْمَعْرِفَةِ بِحُكْمِهِ. وَرَضَا الْمُتَحَاكِمِينَ مُعْتَبَرٌ فِي أَصْلِ الْحُكْمِ فَكَذَا فِي لَزُومِهِ، يُرَدُّ عَلَيْهِ:

(١) مُغْنِي الْمُحْتَاجِ، وَنَهَايَةُ الْمُحْتَاجِ، وَالْمُهَذَّبُ، وَرَوْضَةُ الْقُضَاةِ، السَّابِقَةُ.

(٢) أَدَبُ الْقَاضِي لِلْمَاوَرَدِيِّ ج ٢ ص ٣٨٢.

(٣) رَوْضَةُ الْقُضَاةِ ج ١ ص ٧٩ وَالْمُهَذَّبُ السَّابِقُ.

بأن الخصوم قد تراضوا ابتداءً على حُكْم الحُكْم على أي نحو كان، فتلك المُقَدَّمات غير مُسَلَّم بها.

٣- قولهم: في إلزام حُكْم الحُكْم أفتيات على القاضي والإمام، يردّ عليه:

بأنه لا أفتيات ولا خرق لأبْهَتهم، فليس لهم الحبس ولا الترسيم، ولا استيفاء العقوبة، كما تقدم آنفاً.

وبذلك يسلم لنا القول الأول، وهو عدم اشتراط رضا المتحاكمين بعد الحُكْم.

ومما يتعلق بمسألة الرضا تعليق التَّحْكِيم وإضافته وتوقيته، الذي نتحدث عنه فيما يأتي:

#### ● تعليق التَّحْكِيم وإضافته:

صورة تعليق التَّحْكِيم بالشرط: مثل قولها لرجل: إذا قدمت بغداد فاحكم بيننا، أو إذا أهل الهلال فاحكم بيننا.

وصورة إضافة التَّحْكِيم إلى وقت: مثل قولها لرجل: جعلناك حَكماً غداً، أو رأس الشهر<sup>(١)</sup>.

وللحنفية في تعليقه وإضافته قولان:

القول الأول: يجوز.

وهو قول الإمام مُحَمَّد<sup>(٢)</sup>، وبه أخذت مجلة الأحكام العدلية في المادة ١٨٤٦.

(١) المحيط البرهاني.

وانظر: الفتاوى الطرسوسية ص ٣٢٠-٣٢٢ نقلاً عن البحر المحيط وتبتمه الفتاوى والمحيط وقاضخان، ومعين الحُكَّام ص ٢٥ ومجمع الأنهر ج ٢ ص ١١٣ وجامع الفصولين ج ٢ ص ٢ والفتاوى الهندية ج ٣ ص ٣٩٨.

(٢) المصادر السابقة.

لأنَّ التَّحْكِيمَ تَوَلِيَّةٌ وَتَفْوِضٌ، لِأَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنَ الْخَصَمَيْنِ بِالتَّحْكِيمِ يَفُوضُ إِلَى الْحَكَمِ، مَا كَانَ يَمْلِكُ فَعَلَ ذَلِكَ بِنَفْسِهِ، فَأَشْبَهَ الْقَضَاءُ، وَتَقْلِيدَ الْقَضَاءِ يَجُوزُ مُضَافاً وَمُعَلَّقاً، فَكَذَا التَّحْكِيمُ<sup>(١)</sup>.

وقضى أهل القانون بجواز تعليق التحكيم على شرط، فحكم بأنه: إذا كان تطييق شرط التحكيم معلّقاً على شرط جائز قانوناً، كأن يشترط بأن يدفع مقدّماً ثمن البضاعة المبّيعَة قبل عرض النزاع على المحكّمين، فإن الطرف الذي لم يقدّم بهذا الشرط ليس له أن يتمسك بشرط التحكيم<sup>(٢)</sup>.

### القول الثاني: لا يجوز.

وهو قول أبو يـُوسُفَ وُـسُوفَ<sup>(٣)</sup>،

مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ: بَنَ فَرَقْدَ الشَّيْبَانِيِّ مَوْلَاهُم. أَصْلُهُ مِنْ قَرْيَةٍ حَرَسَتْ بِدَمَشْقَ، وَمَوْلَاهُ بِوَاسِطَ، وَنَشَأَتْ بِالْكُوفَةِ. أَخَذَ الْفِقْهَ عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ وَأَبِي يُوسُفَ، وَرَوَى عَنْ مَالِكٍ وَالثَّوْرِيِّ وَآخَرِينَ، وَرَوَى عَنْهُ أَبُو عُبَيْدٍ وَابْنُ مَعِينٍ وَغَيْرُهُمَا، وَهُوَ الَّذِي نَشَرَ عِلْمَ أَبِي حَنِيفَةَ بِتَصَانِيفِهِ، وَلِي قَضَاءَ الرَّقَّةَ لِلرَّشِيدِ، ثُمَّ قَضَاءَ الرَّيِّ، وَبِهَا مَاتَ سَنَةَ ١٨٩ هـ. مِنْ مُصَنَّفَاتِهِ: الْأَصْلُ، وَالْجَامِعُ الْكَبِيرُ، وَالْجَامِعُ الصَّغِيرُ، وَالسَّيَرُ الْكَبِيرُ، وَالسَّيَرُ الصَّغِيرُ، وَالْآثَارُ، وَالْمُوطَأُ... رَوَى عَنْهُ النَّوَادِرُ جَمَاعَةً، مِنْهُمْ ابْنُ سَمَاعَةَ.

تَاجُ التَّرَاجُمِ ص ٥٤ وَالْفَوَائِدُ الْبَهِيَّةُ ص ١٦٣ وَوَفَيَاتُ الْأَعْيَانِ ج ٤ ص ١٨٤ وَطَبَقَاتُ الْفُقَهَاءِ لِلشَّيْخِ الرَّازِيِّ ص ١٣٥ وَلِسَانُ الْمِيزَانِ ج ٥ ص ١٢١ وَتَارِيخُ بَغْدَادِ ج ٢ ص ١٧٢.

(١) الْمُحِيطُ الْبُرْهَانِيُّ. وَهَذَا التَّعْلِيلُ نَقَلَ عَنْهُ فِي الْفَتَاوَى الطَّرْسُوسِيَّةِ السَّابِقِ. وَأُشِيرَ إِلَيْهِ فِي جَامِعِ الْفُصُولَيْنِ السَّابِقِ.

(٢) الْوَجِيزُ فِي التَّحْكِيمِ ص ١٧ وَعَقْدُ التَّحْكِيمِ وَإِجْرَاءُهُ: أَبُو الْوَفَا ص ٢٧ بَنْد ٧.

(٣) الْمُحِيطُ الْبُرْهَانِيُّ.

وَانظُرْ أَيْضاً: الْفَتَاوَى الطَّرْسُوسِيَّةَ، وَجَامِعِ الْفُصُولَيْنِ، وَالْفَتَاوَى الْهِنْدِيَّةَ، وَمَجْمَعِ الْأَنْهَرِ، وَمُعِينِ الْحُكَّامِ، السَّابِقَةَ.

وَانظُرْ رَأْيَ أَبِي يُوسُفَ أَيْضاً فِي: فَتْحِ الْقَدِيرِ ج ٥ ص ٤٩٨ وَبَحْرِ الرَّائِقِ ج ٧ ص ٢٤ وَ ٢٧

وعليه الفتوى<sup>(١)</sup>.

لأن التَّحْكِيم توليةٌ صورةً، وصُلْحٌ معنى، لأنه لا يثبت إلا بتراضي الخصمين. والمقصود به قطع منازعةٍ قد تحققت بينهما. وهذا هو معنى الصلح، فلا يصح معلقاً ومضافاً قياساً على سائر المصالحات.

بخلاف القضاء والإمارة، لأنه تفويض وتولية حقيقة ومعنى، ليس فيهما معنى الصُّلح، لأن الصُّلح لا يَثْبُتُ إلا بالتراضي، ولا يصار إليه إلا لقطع منازعة تحققت، وهذا الحد لا يوجد في القضاء والإمارة.

فأما التَّحْكِيم إن كان تفويضاً من الوجه الذي قلتم فيه معنى الصلح من الوجه الذي قلنا. فلئن كان يصح تعليقه وإضافته من الوجه الذي قلتم، لا يصح من الوجه الذي قلنا، فلا يصح بالشك<sup>(٢)</sup>.

#### القول الرابع:

والذي يترجح لنا هو الأول، لأن التَّحْكِيم تفويض المتحاكمين حكماً ليحكم بينهما، فيلزمهما إذا حكم، فهو بمنزلة القاضي. والقضاء يجوز تعليقه وإضافته.

#### ● توقيت التَّحْكِيم:

إذا اصطُلِحَ على حكم يحكم بينهما في يومه هذا، أو في مجلسه هذا، فهو جائز. ألا

ورَدَ الْمُخْتَار ج ٥ ص ٤٢٧ عن البحر.

(١) الفتاوى الطرسوسية السابقة عن تيممة الفتاوى وقاضيخان، والفتاوى الهندية السابقة عن التتارخانية عن العتائية، ومجمع الأنهر ج ٢ ص ١١٣ عن الحانية.

(٢) المحيط البرهاني.

وأشير إلى هذا التعليل في: الفتاوى الطرسوسية السابق نقلاً عن المحيط وفتح القدير، والبحر الرائق ج ٧ ص ٢٤ ورَدَ الْمُخْتَار نقلاً عن البحر، وجامع الفصولين، ومجمع الأنهر، السابقة.

يرى أنه جاز تقليد القضاة مؤقتاً؟ فكذا التحكيم.

فإن مضى ذلك اليوم، أو قام عن مجلسه ذلك، لا يبقى حكماً<sup>(١)</sup>.

فرق بين التحكيم وبين الوكالة على إحدى الروايتين:

فإن الوكالة لا تتوقف على إحدى الروايتين، حتى أن من قال لغيره: بع عهدي اليوم فباعه غداً جاز استحساناً على إحدى الروايتين.

والفرق أن اليوم في الوكالة يذكر للتعجيل عرفاً وعادة، فكأنه قال للوكيل: بع عهدي هذا وعجل. ولو قال هكذا ولم يتعجل يبقى وكلاً كذا ههنا.

أما ذكر اليوم في باب التحكيم، إن كان يراد به التعجيل في جانب من يتوجه عليه الحكم، لأنه لا يريد التعجيل، إنما يريد التأقيت، فبعد مضي الوقت إن كان يبقى حكماً في حق من يتوجه له القضاء، لا يبقى حكماً في حق من يتوجه عليه القضاء، فلا يبقى حكماً بالشك<sup>(٢)</sup>.

وبه أخذ قانون المرافعات العراقي، فنصت المادة ٢٦٢ / ١ على ما يأتي:

إذا قيد التحكيم بوقت زال بمروره، ما لم يتفق الخصوم على تمديد المدة. ونحوه بعض القوانين الأخرى<sup>(٣)</sup>.

(١) المحيط البرهاني.

وانظر: الفتاوى الطرسوسية ص ٣٢٠ والفتاوى الهندية ج ٣ ص ٣٩٨ وكلاهما نقلاً عن المحيط، والبحر الرائق ج ٧ ص ٢٧.

(٢) المحيط البرهاني السابق.

(٣) انظر: المادة ٥٠٥ من قانون المرافعات المصري، و ٢٥٩ من قانون المرافعات الكويتي، و ٥١٩ من قانون الأصول السوري، و ٥ من قانون التحكيم الأردني، و ٢٣٧ من قانون المرافعات البحريني، و ٧٥٢ من قانون المرافعات الليبي، و ٢٧١ من مجلة الإجراءات - تونس، و ٤٤٤ من قانون الإجراءات الجزائري، و ٣٠٨ من قانون المسطرة المدنية المغربي.

### الشرط الثاني من شروط الإيجاب والقبول:

أن يكون محل العقد قابلاً للتعاقد شرعاً.

محل العقد هو ما كان التعاقد بخصوصه وواقعاً عليه. ويكون:

١ - مالا، كالكتاب والدار.

٢ - أو منفعة مال، كسكنى الدار وركوب السيارة.

٣ - أو منفعة ما ليس بمال، كالمنفعة المترتبة على عقد الزواج.

٤ - أو عملاً، كعمل الطبيب والمهندس والمُعَلِّم والحارس.

فهذه كلها ينعقد عليها العقد، ويترتب عليه أثره ما دام المحل قابلاً لظهور حكم الشرع فيه وغير منهي عنه.

فلو كان محل العقد لا يعتبر مالا في نظر الشارع كلحم الميتة، أو كان منفعة مال لا يعتبرها الشارع كاستئجار سلاح لقتل شخص بغير حق، أو منفعة ما ليس بمال ولا يعتبره الشارع كالزواج بمحرّم، أو عملاً نهى الشارع عنه كاستئجار شخص للسرقة، فإن ذلك العقد لا ينعقد، أي لا يترتب عليه أثره الشرعي، رغم وجود الإيجاب والقبول في الظاهر<sup>(١)</sup>.

والمحل في عقد التَّحْكِيم هو فَضّ النزاع بين المتخاصمين وإصلاح ذات البين، فهو منفعة ما ليس بمال، أي: هو منفعة مترتبة على عقد التَّحْكِيم.

وهذه المنفعة جعلها الشرع الشريف دعامة المجتمع الإسلامي، والنصوص من القرآن الكريم والأحاديث الشريفة زاخرة، على رأسها:

قوله تعالى: ﴿وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَىٰ وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ﴾ [المائدة:

(١) المدخل للفقه الإسلامي ص ٥١٧.

[٢].

وقوله سُبْحَانَهُ: ﴿وَأَطِيعُوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَلَا تَتَزَوَّجُوا أَنْفُسَكُمْ أَوْتَدَّهَبَ رِيحُكُمْ﴾ [الأنفال: ٤٦].

### الشرط الثالث من شروط الإيجاب والقبول:

أن يتصل القبول بالإيجاب في مجلس العقد.

ومعناه: أن يصدر القبول مُتَّصِلًا بالإيجاب في مجلس العقد إن كانا حاضرين دون أن يفصل بينهما فَاصِلٌ.

فإن كان أحدهما حاضراً والآخر غائباً فيجب على الغائب بمجرد وُصُولِ الإيجاب إلى علمه أن يُظهر رأيه، ليتصل قبوله بالإيجاب دون فَاصِلٍ.

وهذا الاتصال لا يتحقق إلا إذا كان كل عاقد يعلم بما صدر من صاحبه ويفهمه، وأن تكون العبارة مقصودة ومرغوباً في أثرها الشرعي، لأن الإرادة التي يتم بها الارتباط أمر خفي، والعبارة أو ما يقوم مقامها هي الكاشفة عن الإرادة والمظهرة لها، ولذا لزم أن تكون واضحة مفهومة.

فإذا صدر من أحدهما ما يدل على إرادته، لكن لم يسمعه الآخر أو لم يفهم مدلوله، لأنه بلغة لم يفهمها، وصدر منه ما يصلح أن يكون قبولاً، فإن العقد لا ينعقد، ولا يعتبر هذا من اتصال القبول بالإيجاب.

وقد اختلف الفقهاء في المُرَاد من اتصال القبول بالإيجاب.

ف عند الشافعية: المقصود به صدور القبول فوراً عقب الإيجاب من غير وجود أي فاصل ولو يسيراً في غير موضوع العقد. واعتبروا صدور أي شيء من الآخر في مجلس العقد قبل إظهار رغبته، من كلام أو إحداث فعل، يكون فاصلاً مانعاً من تلاقي الإيجاب بالقبول.



إلا أنهم أثبتوا له خيار المجلس، كي لا يضارَّ من فوريَّة إظهار الرأي قبل التَّروِّي، فيحق له الرجوع في قبوله قبل انقضاء المجلس، وذلك في عَقُود المعاوضات المالية كالبيع والإجارة.

ورأى الحَنَفِيَّة أن إلزامه بالفوريَّة تضيق عليه، والخرج مرفوع، فهو بحاجة إلى التدبر والتأمل، لكن لا يجوز أن يسمح له أن يتأخر في الرد على الموجب بالقبول أو الرفض، لأن فيه ضرراً على الموجب. وفيما ذهب إليه الحَنَفِيَّة توسعةً وتيسيراً على الناس في معاملاتهم.

ويعتبر المجلس منتهياً عندهم إذا رجع الموجب عن إيجابه قبل صدور القبول، أو قام أحدهما عن المجلس قبل القبول، أو حدث ما يدُلُّ على الإعراض من الاشتغال بعمل آخر، أو الانتقال إلى حَدِيث آخر<sup>(١)</sup>.

وعليه:

فإن الخصمَين إذا حكَّمَا الحكم فصدر الإيجاب منهما، وقَبِلَ الحكم ذلك، واتَّصَلَ قبوله بإيجابهما، انعقد عقد التَّحْكِيم، وإن لم يكن ذلك الاتصال فورياً في المجلس، ما دام لم يتأخر في الرد على الموجب، كما قال الحَنَفِيَّة.

#### الشرط الرابع من شروط الإيجاب والقبول:

أن يكون العاقد أهلاً للتعاقد.

وهو الشخص المُمَيَّز الذي يعني ما يقول، ويقصد الوُصُول إلى أثره المترتب عليه، فلا بد فيه من تحقق القُصْد والإرادة. وهذا لا يتحقق إلا في شخص له أهلية أداء<sup>(٢)</sup>.

(١) المَدْخَل للفقه الإسلامي ص ٥١٩.

وانظر: المَدْخَل لدراسة الشريعة الإسلامية ص ٢٩٠.

(٢) المَدْخَل للفقه الإسلامي ص ٥١٥.

وأَهْلِيَّةُ الْأَدَاءِ عِنْدَ عُلَمَاءِ أَصُولِ الْفِقْهِ هِيَ:

صَلَاحِيَّةُ الْمَكْلُوفِ لِأَن تَعْتَبَرَ شَرْعاً أَقْوَالُهُ وَأَفْعَالُهُ، بَحِيثٌ إِذَا صَدَرَ مِنْهُ عَقْدٌ أَوْ تَصَرَّفَ كَانَ مَعْتَبَرًا شَرْعاً وَتَرْتَبَتْ عَلَيْهِ أَحْكَامُهُ، وَإِذَا صَلَّى أَوْ صَامَ أَوْ حَجَّ أَوْ فَعَلَ أَيَّ وَاجِبٍ، كَانَ مَعْتَبَرًا شَرْعاً وَمَسْقُطًا عَنْهُ الْوَاجِبُ.

وَإِذَا جَنَى عَلَى غَيْرِهِ فِي نَفْسٍ أَوْ مَالٍ أَوْ عَرَضٍ أَخَذَ بِجَنَايَتِهِ، وَعُوقِبَ عَلَيْهَا بِدَنِيًّا وَمَالِيًّا.

فَأَهْلِيَّةُ الْأَدَاءِ هِيَ الْمَسْئُولِيَّةُ، وَأَسَاسُهَا فِي الْإِنْسَانِ التَّمْيِيزُ بِالْعَقْلِ، لِأَن شَرْطَ الْمَكْلُوفِ لَصَحَّةِ تَكْلِيفِهِ شَرْعاً أَنْ يَكُونَ قَادِرًا عَلَى فَهْمِ الدَّلِيلِ التَّكْلِيفِيِّ، بِأَنْ يَسْتَطِيعَ فَهْمَ نُصُوصِ الْقُرْآنِ وَالسُّنَّةِ الْمَكْلُوفِ بِهَا بِنَفْسِهِ أَوْ بِالْوَاسِطَةِ، وَالْقُدْرَةُ عَلَى فَهْمِ أدَلَّةِ التَّكْلِيفِ إِنَّمَا تَتَحَقَّقُ بِالْعَقْلِ.

وعلى هذا لا يكلف المجنون ولا الصبي لعدم وجود العقل، ولا يكلف الغافل والنائم والسكران، لأنهم في حال الغفلة أو النوم أو السكر ليس في استطاعتهم الفهم.

والإنسان بالنسبة لأهلية الأداء له ثلاث حالات:

١- قد يكون عديم الأهلية للأداء أصلاً، أو فاقدها أصلاً.

وهذا هو الطفل في زمن طفولته، والمجنون في أي سن كان، فكل منهما لا أهلية أداء له، لكونه لا عقل له، فعقوده وتصرفاته باطلة، لكن إذا جنى على نفس أو مال يؤخذ مالياً لا بدنياً، فإذا قتل أو أتلَفَ مال غيره ضمن دية القتل أو ما أتلَفه، ولكن لا يُقْتَصَّ منه.

٢- قد يكون ناقص الأهلية للأداء:

وهو المُمَيِّزُ الَّذِي لَمْ يَبْلُغِ الْحُلُمَ. وَهَذَا يَصْدُقُ عَلَى الصَّبِيِّ الْمُمَيِّزِ قَبْلَ الْبُلُوغِ، وَعَلَى الْمَعْتَوَةِ فَإِنَّهُ لَيْسَ مَخْتَلَّ الْعَقْلَ وَلَا فَاقِدَهُ، وَلَكِنَّهُ ضَعِيفُ الْعَقْلِ نَاقِصُهُ. فَكُلُُّ مِنْهُمَا

تَصِحَّ تصرفاته النَّافِعة له كقبوله الهبات والصدقات بدون إذن وليه.

أما تصرفاته الضَّارة بهاله ضرراً مَحْضاً كتبرعته وإسقاطاته، فلا تَصِحَّ أصلاً ولو أجازها وليه.

وأما تصرفاته الدائرة بين النفع له والضرر به فتَصِحَّ منه، ولكنها تكون موقوفةً على إذن وليه بها، فإن أجازها الولي نَفَذَتْ، وإن لم يُجِزْها بَطَلَتْ.

٣- قد يكون كَامِل الأهلية للأداء، وهو من بلغ الحُلُم عاقلاً. والأصل أن أهلية الأداء بالعقل، ولكنها ربطت بالبُلُوغ، لأن البُلُوغ مِظَنَّةُ العقل. فالبالغ سواء كان بُلُوغُه بالسن أو بالعلامات يعتبر عاقلاً، وأهلاً للأداء كَامِل الأهلية، ما لم يوجب دليل على اختلال عقله أو نقصه.

غير أن هَذِهِ الأهلية قد تعرض لها عوارض، منها ما هو:

عارض سهاوي، لا كَسْبَ للإنسان فيه ولا اخْتِيَارَ، كالجنون والعتة والنسيان.

ومنها ما هو عارض كسبي، يقع بكسب الإنسان واختياره، كالسُّكْر والسَّفَه والذَّيْن.

وهذه العوارض التي تعرض لأهلية الأداء منها:

ما يعرض للإنسان فيزيل أهليته للأداء أصلاً كالجنون والنوم والإغماء، فكل من المجنون والنائم والمُغْمَى عليه لا تترتب على تصرفاته آثارها الشرعية. وما وجب على المجنون بمُقْتَضَى أهليته للوجوب من واجبات مالية يؤديها عنه وليه، وما وجب على النائم والمُغْمَى عليه من واجبات بدنية أو مالية يؤديها كلُّ منهما بعد يقظته أو إفاقة.

ومنها ما يعرض للإنسان فينقص أهليته للأداء ولا يزيلها كالعته، لذلك صَحَّت بعض تصرفات المعتوه دون بعضها كالصبي المُمَيِّز.

ومنها ما يعرض للإنسان فلا يؤثر في أهليته، لا بإزالتها ولا بنقصها، ولكن يغير

بعض أَحْكَامِهِ لاعتبارات ومصالح، كَالسَّفَهَ وَالْغَفْلَةَ وَالذَّيْنَ.

فكل من السفه وذي الغفلة بالغ عاقل له أهلية أداء كَامِلَةٍ، وَلَكِنْ محافظة على مال كلّ منهما من الضياع، ومنعاً من أن يكونا عالةً على غيره، حُجِرَ عليهما في التصرفات المالية.

وكذلك المدين حُجِرَ عليه، فلا يتصرف في ماله، محافظةً على حقوق دائنيه<sup>(١)</sup>.

وقد اعتبر الفقهاء هذا الشرط في المحكّم، إِلَّا أَنَّ الْحَكَمَ لما كان كالحاكم اعتبرت فيه شروط القاضي، ويتضح ذلك فيما يأتي:

(١) انظر الكلام على الأهلية في: علم أصول الفقه: خلاف ص ١٥٤ وما بعدها.

## طَرَفَا التَّحْكِيمِ

**الطرف الأول: الْمُحَكَّم (بكسر الكاف المشددة).**

وَيُسَمَّى الْمُحَكَّمِ.

ويراد به: الاثنان اللذان يحتكما إلى حَكَم ليفصل بينهما.

وإن كان أحدهما قاضياً<sup>(١)</sup>.

وقد يكون المُحَكَّم متعدداً، أي: أكثر من اثنين<sup>(٢)</sup>.

**شروط المُحَكَّم:**

وشرطه: العقل، وقد نص عليه الحنفية<sup>(٣)</sup> والشافعية<sup>(٤)</sup>.

ولم يشترط الحنفية فيه: الحرية، فيجوز تحكيم المكاتب والعبد المأذون<sup>(٥)</sup>، كما

يجوز تحكيم الحر.

(١) القول: وإن كان أحدهما قاضياً، في: ردّ المختار ج ٥ ص ٤٢٨ نقلاً عن القُهْستَاني.

(٢) نِهَايةُ الْمُحْتَاج ج ٨ ص ٢٣٠ وشرح المنهج - حَاشِيَةُ الْجَمَل ج ٥ ص ٣٣٩ والخطيب -

الْبُجَيْرَمِي ج ٤ ص ٣٢٢ وَردّ الْمُخْتَار ج ٥ ص ٤٢٨ وَالطَّحْطَاوِيّ عَلَى الدَّرَج ج ٣ ص ٢٠٧.

(٣) الْبَحْرُ الرَّائِق ج ٧ ص ٢٤ عن الْمُحِيط. وَالدَّرَجُ الْمُخْتَار وَردّ الْمُخْتَار عليه ج ٥ ص ٤٢٨ عن

الْبَحْر، وَالطَّحْطَاوِيّ عَلَى الدَّرَج ج ٣ ص ٢٠٧.

(٤) الْقَلْيُوبِيّ عَلَى الْجَلَالِ الْمَحَلِّيّ ج ٤ ص ٢٩٨ وَالْجَمَل ج ٥ ص ٣٣٩ نقلاً عن الْقَلْيُوبِيّ.

(٥) الْمُحِيطُ الْبُرْهَانِيّ، وَالْبَحْرُ الرَّائِق ج ٧ ص ٢٤ وَردّ الْمُخْتَار ج ٥ ص ٤٢٨ نقلاً عن الْبَحْر،

وَالطَّحْطَاوِيّ عَلَى الدَّرَج ج ٣ ص ٢٠٧ نقلاً عن الْبَحْر، وَفَتْحُ الْقَدِير ج ٥ ص ٤٩٩ وبهامشه

سَعْدِيّ جَلَبِيّ ص ٤٩٩ عن الْمُحِيط وشرح الكافي والنّهاية.

قالوا: لأننا إذا اعتبرنا التَّحْكِيمَ بِالصُّلْحِ، فصلح المَكَاتِبُ والعَبْدُ المَأْذُونُ صَحِيحٌ.  
وإن اعتبرناه بالتفويض، فهما في تفويض ما يملكان بأنفسهما إلى غيرهما بمنزلة  
الْحُرِّ<sup>(١)</sup>.

ولم يشترطوا الإسلام أيضاً، فتَحْكِيمُ الذَّمِّيِّ ذِمِّيًّا صَحِيحٌ.

وَتَحْكِيمُ الْمُرْتَدِّ:

موقوف عند أبي حنيفة. فإن حَكَمَ ثم قتل المُرْتَدَّ، أو لحق بدار الحَرْبِ، بطل  
الحُكْمُ. وإن أسلم نفذ.

وعند أبي يوسف ومُحَمَّد: جائز بكل حال<sup>(٢)</sup>.

واستثنى البُلْقِينِيُّ الشَّافِعِيُّ عقلاء، لا يَحَقُّ لهم تَحْكِيمٌ غيرهم، وهم:

١ - الْوَكِيلُ من غير إذن موكله، لأن المعتبر تَحْكِيمُ الْمُوَكَّلِينَ.

(١) الْمُحِيطُ الْبُرْهَانِيُّ.

(٢) الْبَحْرُ الرَّائِقُ ج ٧ ص ٢٤ عن الْمُحِيطِ، وَالذَّرُّ الْمُخْتَارُ وَرَدَّ الْمُخْتَارُ ج ٥ ص ٤٢٨ ولم يذكر  
الطَّحْطَاوِيَّ ج ٣ ص ٢٠٧ تَحْكِيمُ الْمُرْتَدِّ.

وانظر تَحْكِيمُ الْمُرْتَدِّ أَيْضاً فِي: الْمُحِيطُ الْبُرْهَانِيُّ، وَفَتْحُ الْقَدِيرِ ج ٥ ص ٥٠٢ وَالْفَتَاوَى  
الْهِنْدِيَّةُ ج ٣ ص ٣٩٨ عن مُحِيطِ السَّرْحَسِيِّ.

وَسَنَاتِي حُجَّةٌ صَحَّةُ تَحْكِيمِ الذَّمِّيِّ ذِمِّيًّا فِي: (تَحْكِيمِ الذَّمِّيِّ).

أَبُو حَنِيفَةَ: النُّعْمَانُ بْنُ ثَابِتٍ بْنُ زُوَيْطٍ، التَّيْمِيُّ مَوْلَاهُمُ، الْكُوفِيُّ، الْفَقِيهُ الْمَجْتَهِدُ،  
الْوَرَعُ الْعَلَمُ، أَحَدُ الْأَيْمَةِ الْأَرْبَعَةِ، وَنُسِبَ إِلَيْهِ الْمَذْهَبُ الْحَنْفِيُّ، تَوَفَّى سَنَةَ ١٥٠ هـ بِبَغْدَادَ.

الطَّبَقَاتُ السَّنِيَّةُ فِي تَرَاجُمِ الْحَنْفِيَّةِ ج ١ ص ٨٦ وَطَبَقَاتُ الْفُقَهَاءِ لِلشُّبْرَاذِيِّ ص ٨٦ وَوَفَيَاتُ الْأَعْيَانِ  
ج ٥ ص ٤٠٥ وَتَذْكِرَةُ الْحَفَاطِ ج ١ ص ١٦٨ رَقْم ١٦٣ وانظر: أخبار أبي حنيفة وأصحابه لِلصَّيْمَرِيِّ، وَعُقُودُ  
الْجَمَانِ فِي مَنَاقِبِ الْإِمَامِ أَبِي حَنِيفَةَ النُّعْمَانِ لِلصَّالِحِيِّ، وَمَنَاقِبِ الْإِمَامِ أَبِي حَنِيفَةَ وَصَاحِبِيهِ لِلدَّهْبِيِّ.

٢- الولي إن أضرب بموئليّه.

٣- المأذون له في التجارة.

٤- عامل القراض، لأنه لا بدّ لهما من رضا المالك. وإن كان هناك ديون فلا بدّ من رضا الغرماء.

٥- المحجور عليه بفلس، فلا يكفي رضاه إذا كان مذهب الحكم يضرب بغرمائه.

٦- المكاتب، فإذا كان مذهب الحكم يضرب به فلا بد من رضا السيّد.

٧- المحجور عليه بالسّفه، لأنه لا أثر لتحكيّمه.

قال: ولم أر من تعرّض لذلك<sup>(١)</sup>.

فنرى بعد هذا: أن الحنفية قد نصوا على جواز تحكيم المكاتب والعبد المأذون له، والبُلقيني لم يجزه.

أما القانون فقد نصّ على أن إجراء التحكيم لا يصحّ إلا من له أهلية التصرف

(١) تُحْفَةُ الْمُحْتَاج ج ١٠ ص ١١٨ وذكر الشّرواني عليه: لم يذكر في النّهاية: السفه. ومُغْنِي الْمُحْتَاج: المكاتب. وذكر الجميع: الرّمليّ على أَسْنَى الْمَطَالِب ج ٤ ص ٢٨٨.

وانظر: نِهَاية الْمُحْتَاج ج ٨ ص ٢٣٠ (لم يذكر المحجور بسّفه)، ومُغْنِي الْمُحْتَاج ج ٤ ص ٣٧٩ (لم يذكر المكاتب).

البُلقيني: عُمَر بن رَسْلان بن نصير بن صالح القَاهِرِي الشّافِعِي الكِنَانِي سِرَاج الدِّين أَبُو حَفْص. فقيه أَصُولِيّ مفسّر مُتَكَلِّم نَحْوِيّ، ولد ببُلْقِينَة من بلاد الغَرْبِيَّة بِمِصْر، ونشأ بالقَاهِرَة، وتولّى قَضَاء دِمَشْق، وتوفي بالقَاهِرَة سنة ٨٠٥ هـ. له حواشٍ على الْمُهِمَّات على الرُّوضَة في فُرُوع الفقه الشّافِعِي سهاها مَعْرِفَة الْمُلِمَّات بَرَد الْمُهِمَّات، والعَرَف الشّذِيّ على جَامِع التّرْمِذِيّ، وحَاشِيَة على الكَشَّاف، وتَصْحيح المنهاج للنَّوَوِيّ وغيرها.

شَذَرَات الدَّهَب ج ٧ ص ٥١ والبَدْر الطَّالِع ج ١ ص ٥٠٦ وهِدْيَة العَارِفِينَ ج ١ ص ٧٩٢ ومُعْجَم المُؤَلَّفِينَ ج ٧ ص ٢٨٤.

في حقوقه<sup>(١)</sup>.

لأن في التَّحْكِيمِ نوعاً من المخاطرة ببعض الحقوق أو كلها، وفيه إضعاف للضمانات المتوافرة في القضاء، من حيث الركون إلى أفراد لم تتوفر فيهم حيدة القضاء واستقلاله وممرانه، وفيه اختيار لمحكّمين يتطلّب الأمر فيهم إحاطة ونضج رأي، وفيه نوع من التصالح<sup>(٢)</sup>.

لذلك:

لا يملك التَّحْكِيمُ قاصراً، ولا محجوراً عليه، ولا وكيل لم يفوض تفويضاً خاصاً بالالتجاء للتَّحْكِيمِ أو بقبوله<sup>(٣)</sup>.

وكذلك لا يجوز للولي أو الوصي أو القيم قبول التَّحْكِيمِ نيابة عنهم، لأنه ليس

(١) المادة ٢٥٤ من قانون المرافعات العراقي، و ٥٠١ من قانون المرافعات المدنية المصري، و ٥٠٧ من قانون أصول المحاكمات السوري، و ٢٥٥ من قانون المرافعات الكويتي، و ٢٣٣ من قانون المرافعات البحريني، و ٢٥٩ من مجلة الإجراءات - تونس، و ٧٤٠ من قانون المرافعات الليبي، و ٤٤٢ من قانون الإجراءات الجزائري، و ٣٠٦ من قانون المسطرة المدنية المغربي.

(٢) قواعد المرافعات للعشماويين ج ١ ص ٢٩٥ بند ٢٤٣. وفيه: وحكم المادة المذكورة مطابق لحكم المادة ١٠٠٣ من قانون المرافعات الفرنسي.

(٣) قواعد المرافعات السابق، وأشار إلى المادة ٧٠٢ من القانون المدني المصري.

وانظر أيضاً: طرق التنفيذ والتحفظ: أبو هيف ص ٩١٩ بند ١٣٦٦ والتنفيذ علماً وعملاً ص ٧٣٢ بند ٩٤٣ وشرح القانون المدني الجديد - العقود المسمّاة: محمد كامل مرسى ج ١ ص ٥٤٦ بند ٢٩٠ وشرح المرافعات المدنية والتجارية للشرفاوي ص ٦٢١ بند ٤٥٢ وقواعد تنفيذ الأحكام والمحررات المؤثقة ص ٧١ بند ٦٦ وعقد التحكيم وإجراءاته ص ٦٩ بند ٢٧ والوجيز في التحكيم ص ٢١.



لهم الحق في التصرف في أموال ناقصي الأهلية إلا بإذن من المحكمة<sup>(١)</sup>.

وعليه:

فإن التَّحْكِيم وجميع إجراءاته الجارية ممن لا أهلية له تكون باطلة بطلاناً مطلقاً<sup>(٢)</sup>.

والمُرَاد بالأهلية - كما يذكر أهل القانون - أهلية الأداء، وهي صلاحية الشخص لاستعمال الحق.

والعُقُود من حيث الأهلية تنقسم إلى أربعة أقسام:

١ - عُقُود اغتناء: وهي عُقُود يغتني من يباشرها دون أن يدفع عوضاً لذلك، كالهبة بالنسبة إلى الموهوب له.

٢ - عُقُود إدارة: وهي عُقُود تَرِد على الشيء لاستغلاله، كالإيجار بالنسبة إلى المؤجّر.

٣ - عُقُود تصرّف: وتَرِد على الشيء للتصرف فيه بعوض، كالبيع بالنسبة إلى كل من البائع والمشتري.

٤ - عُقُود تبرع: وتَرِد على الشيء للتصرف فيه بغير عوض، كالهبة بالنسبة إلى الواهب.

فالإنسان إذا توافرت فيه الأهلية كاملة، وهو البالغ الرشيد، وسنّ الرشد هي إحدى وعشرون سنة ميلادية كاملة، كان صالحاً لمباشرة هذه الأقسام الأربعة من العُقُود.

ومن كان ناقص الأهلية، وهو الصبي المميّز، الذي بلغ سنّ السابعة إلى وقت

(١) شرح المرافعات المدنية والتجارية للشرقاوي، وقواعد تنفيذ الأحكام والمحررات المؤتقة، والوجيز في التَّحْكِيم، السابقة.

(٢) قواعد تنفيذ الأحكام والمحررات، والوجيز، السابقان.

بُلُوغِهِ سَنَ الرُّشْدِ، أَي سَنَ الْإِحْدَى وَالْعَشْرِينَ، فَإِنَّهُ صَالِحٌ لِمَبَاشَرَةِ بَعْضِ هَذِهِ الْأَقْسَامِ مِنَ الْعُقُودِ.

فِيصْلَحُ لِمَبَاشَرَةِ عُقُودِ الْاِغْتِنَاءِ، فَيَسْتَطِيعُ قَبُولَ الْهِبَاتِ، لِأَنَّ ذَلِكَ نَافِعٌ لَهُ نَفْعاً مُحْضاً.

وَلَيْسَ لَهُ مَبَاشَرَةُ عُقُودِ التَّبَرُّعِ، فَلَا يَسْتَطِيعُ أَنْ يَهَبَ شَيْئاً مِنْ مَالِهِ، لِأَنَّ ذَلِكَ ضَارٌّ بِهِ ضَرراً مُحْضاً.

أَمَّا عُقُودُ الْإِدَارَةِ وَالتَّصَرُّفِ، وَهِيَ الْأَعْمَالُ الدَّائِرَةُ بَيْنَ النِّفْعِ وَالضَّرَرِ، فَلَا يَمْلِكُهَا، وَلَكِنْ يَبَاشِرُهَا عَنْهُ الْوَلِيُّ أَوْ الْوَصِيُّ فِي حُدُودِ مَعِينَةٍ.

وَمَنْ كَانَ مَعْدُومَ الْأَهْلِيَّةِ كَالصَّبِيِّ غَيْرِ الْمُمَيَّزِ، وَهُوَ كُلٌّ مَنْ لَمْ يَبْلُغْ سَنَ السَّابِعَةِ، فَلَا يَصْلَحُ لِمَبَاشَرَةِ أَيِّ قِسْمٍ مِنْ تِلْكَ الْأَقْسَامِ الْأَرْبَعَةِ<sup>(١)</sup>.

### الْخُلَاصَةُ:

أَقُولُ: حِينَ اشْتَرَطَ فُقَهَاءُ الْحَنْفِيَّةِ وَالشَّافِعِيَّةِ فِي الْمَحْكَمِ الْعَقْلَ أَرَادُوا اشْتِرَاطَ أَهْلِيَّةِ الْأَدَاءِ فِيهِ.

وَإِنْ مَا ذَكَرَهُ أَهْلُ الْقَانُونِ مِنْ أَنَّ التَّحْكِيمَ لَا يَصِحُّ إِلَّا مَنْ لَهُ أَهْلِيَّةُ التَّصَرُّفِ فِي حَقُوقِهِ، وَبِنَاءً عَلَيْهِ لَا يَجُوزُ تَحْكِيمُ الْقَاصِرِ وَالْمَحْجُورِ عَلَيْهِ... إلخ، هُوَ ذَاتٌ مَا قَالَهُ فُقَهَاءُ الشَّرِيعَةِ فِي اشْتِرَاطِهِمْ بِالْمَحْكَمِ الْعَقْلَ، أَيِ وَجُوبِ أَهْلِيَّةِ الْأَدَاءِ فِيهِ، لَيْسْتَطِيعَ الْقِيَامَ بِالتَّصَرُّفَاتِ الْمَشْرُوعَةِ.

وَبِنَاءً عَلَى مَا تَقَدَّمَ:

ذَكَرَ فُقَهَاءُ الْحَنْفِيَّةِ فِي حُكْمِ الْحَكَمِ بِالضَّرَرِ عَلَى الصَّغِيرِ مَا يَأْتِي:

(١) الْوَسِيطُ لِلْسَّنْهُورِيِّ ج ١ ص ٢٨٥ وما بعدها.

### حُكْم الحُكْم بالضرر على الصَّغِير:

إذا حُكِم وصي الصَّغِير وَغَرِيمُ أَبِي الصَّغِير رجلاً، فأقام الغَرِيم على وصي الصَّغِير بَيِّنَة عنده، هل للحكم أن يحكم على وصي الصَّغِير بتلك البَيِّنَة، أم يكون للقاضي خاصة؟

ذكر الحَنَفِيَّة:

بأنه لا يَصِحَّ حُكْمُه على وصي الصَّغِير بما فيه ضرر على الصَّغِير، لأنه بمنزلة صلح الوصي.

وإن كان في حُكْمه نفع للصَّغِير يَصِحَّ حُكْمُه<sup>(١)</sup>.

(١) الفتاوى الهندية ج ٣ ص ٤٠٢ عن اليتيمة عن التتارخانية، وفيه أقوال علي بن أحمد وأبي حامد وخير الوبري.

والفتاوى البرازية ج ٥ ص ١٨١ والبحر الرائق ج ٧ ص ٢٦ عن البرازية والقنية وخير الوبري.

وانظر: رد المحتار ج ٥ ص ٤٣١ والطحطاوي على الدرر ج ٣ ص ٢٠٣ وكلاهما عن البحر.

## الطَّرَفُ الثَّانِي: الْحَكَمُ.

وَيُسَمَّى: الْمُحَكَّم (بفتح الكاف المشددة).

ويراد به: الشخص الذي يُحتكم إليه.

وقد يكون الحكم متعددًا، فجاز أن يُحتكم إلى حكمين اثنين، إلا أنه لا بد من اجتماعهما على الحكم، فلو حكم أحدهما أو اختلفا لم يجز ذلك.

ذكر ذلك: الْحَنْفِيَّةُ<sup>(١)</sup> وَالشَّافِعِيَّةُ<sup>(٢)</sup> وَالْمَالِكِيَّةُ<sup>(٣)</sup>.

وَحُجَّةُ هَذَا الْقَوْل:

١- فعل عليٍّ ومعاوية في تحكيمهما أبا موسى الأشعري وعمرو بن العاص رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ<sup>(٤)</sup>.

٢- عن عليٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: إذا حكم أحد الحكمين، ولم يحكم الآخر، فليس

(١) شرح أدب القاضي لابن مازة ج ٤ ص ٦٢ والهداية والعناية وفتح القدير عليها ج ٥ ص ٥٠٢ والمبسوط ج ١٦ ص ١١١ والبحر الرائق ج ٧ ص ٢٦ ناقلًا عن الولوالجية، وتبيين الحقائق ج ٤ ص ١٩٤ والدر المختار ورد المختار عليه ج ٥ ص ٤٣١ ناقلًا عن البحر، ورد المختار ص ٤٢٨ ومعين الحكام ص ٢٥-٢٦ والفتاوى الهندية ج ٣ ص ٣٩٩ عن المبسوط والنهائية، وروضة القضاة ج ١ ص ٧٨ و٨٠ و٨١، ونصت عليه المادتان ١٨٤٣ و١٨٤٤ من مجلة الأحكام العدلية.

(٢) مغني المحتاج ج ٤ ص ٣٧٩ وشرح المنهج - حاشية الجمل ج ٥ ص ٣٣٩-٣٤٠ والبجيرمي على الخطيب ج ٤ ص ٣٢٢-٣٢٣ وأسنى المطالب ج ٤ ص ٢٨٨ والشيخ إبراهيم على الأنوار ج ٢ ص ٦١٦ وأدب القاضي للماوردي ج ٢ ص ٣٨٥.

(٣) الدسوقي على الشرح الكبير للذري ج ٤ ص ١٣٤ وروضة القضاة ج ١ ص ٧٨ والمُنْتَقَى للباجي ج ٥ ص ٢٢٧ عن سحنون في كتاب ابنه.

(٤) الدسوقي، وروضة القضاة، السابقان.

حُكْمُهُ بشيء، حتى يجتمعا<sup>(١)</sup>.

٣- أن التَّحْكِيم أمرٌ يُحتاج فيه إلى الرأي<sup>(٢)</sup>.

٤- أن الخصمَيْنِ رضا برأي الحكمَيْنِ، والرضا برأي المُثْنَى فيما يُحتاج إليه فيه إلى الرأي، لا يكون رضا برأي الواحد، كما في البيع ونحوه<sup>(٣)</sup>، وكالإمام إذا فوّض القضاء إلى اثنين لا ينفرد أحدهما به، فكذا هذا<sup>(٤)</sup>. وكما لو وكل رجل رجلين يشتريان له ثوباً، أو يطلقان امرأته ففعل ذلك أحدهما لم يلزمه. وإذا اتفق الحكمَان على ذلك فقد وُجد الحُكْم من جميع من تراضيا بحكمه كما لو كان واحداً، فانفرد حكمه على الصواب. وهذا كما يقال في الحكمين بين الزوجين، وفي جزاء الصَّيْد، إنه يجوز من اثنين<sup>(٥)</sup>.

ومن هذا فرّعت مسائل:

١- لو أن رجلين تنازعا في شيء فحكما بينهما رجلين، فاختلف الحكمَان في الحكم، فرأى أحدهما في ذلك رأياً، ورأى الآخر خلافه، فإنه لا يجوز إلا أن يجتمعا على حُكْم واحد، لأن المحكَّمين رضا برأيهما، والرضا برأي المُثْنَى لا يكون رضا برأي الواحد<sup>(٦)</sup>.

(١) كُنْزُ الْعُمَال ج ٢ ص ٢٥٠ رقم ١٤٤٨ في تَفْسِيرِ سورة النساء، وهو في الدَّرِ الْمَثْبُور ج ٢ ص ١٥٧ وكلاهما عن البيهقي في السُّنَنِ.

(٢) الْهِدَايَة ج ٥ ص ٥٠٢ وشرح أدب القاضي لابن مازة ج ٤ ص ٦٢.

(٣) شرح أدب القاضي لابن مازة السَّابِق.

وانظر: الْمُحِيطُ الْبُرْهَانِي، وَمُعِينُ الْحُكَّام ص ٢٦ وَالطَّحْطَاوِي عَلَى الدَّرِ الْمُخْتَار ج ٣ ص ٢٠٨ ناقلاً عن الْمُنْج، وَفَتْحُ الْقَدِيرِ وَالْعِنَايَة عَلَى الْهِدَايَة ج ٥ ص ٥٠٢ وَالْمَبْسُوط ج ١٦ ص ١١١ وَتَبْيِينُ الْحَقَائِقِ ج ٤ ص ١٩٤ وَالْبَجِيرِي عَلَى الْخَطِيب ج ٤ ص ٣٢٣.

(٤) مُعِينُ الْحُكَّام السَّابِق.

(٥) الْمُتَنْقَى لِلْبَاجِي ج ٥ ص ٢٢٧.

(٦) شرح أدب القاضي لابن مازة ج ٤ ص ٦٨.

٢- رجل قال لامرأته: أَنْتِ عَلَيَّ حَرَامٌ، وَنَوَى الطَّلَاقَ، وَلَمْ يَنْوِ عَدْدًا، فَحُكِّمَ بَيْنَهُمَا رَجُلَيْنِ، فَقَالَ أَحَدُهُمَا: قَدْ حَكَمْتُ أَنَّ ذَلِكَ تَطْلِيقٌ بَاطِلٌ. وَقَالَ الْآخَرُ: قَدْ حَكَمْتُ أَنَّهَا بَاطِنٌ بَثَلٌ، لَا تَحِلُّ لَهُ حَتَّى تَنْكَحَ زَوْجًا غَيْرَهُ، فَإِنَّهُ لَا يَجُوزُ الْحُكْمُ فِي ذَلِكَ، لِأَنَّهَا لَمْ يَجْتَمِعَا عَلَى أَمْرٍ وَاحِدٍ<sup>(١)</sup>.

٣- إِذَا اصْطَلَحَ مُسْلِمٌ وَذِمِّيٌّ عَلَى مُسْلِمٍ وَذِمِّيٍّ يَحْكُمَانِ بَيْنَهُمَا، وَحُكِّمَ جَمِيعًا لِلْمُسْلِمِ عَلَى الذِّمِّيِّ، جَازٌ، لِأَنَّهَا يَصْلُحَانِ حُكْمًا عَلَى الذِّمِّيِّ، فَيَصْلُحَانِ شَاهِدَيْنِ عَلَيْهِ.

وَلَوْ حُكِّمَ لِلذِّمِّيِّ عَلَى الْمُسْلِمِ لَا يَجُوزُ، لِأَنَّ الذِّمِّيَّ لَا يَصْلُحُ حُكْمًا عَلَى الْمُسْلِمِ، فَخَرَجَ مِنَ الْبَيِّنِ، وَتَعَذَّرَ تَنْفِيزُ حُكْمِ الْمُسْلِمِ أَيْضًا، وَإِنْ صَلَحَ حُكْمًا عَلَيْهِ، لِأَنَّهُ مَا رَضِيَ بِرَأْيِهِ وَحْدَهُ.

وَعَلَى هَذَا:

الْمُسْلِمَانِ إِذَا حُكِّمَ أَحَدٌ وَعَبْدًا بَيْنَهُمَا لَمْ يَجْزُ، لِأَنَّ الْعَبْدَ لَا يَصْلُحُ حُكْمًا، فَخَرَجَ هُوَ مِنَ الْبَيِّنِ، وَبَقِيَ الْحُرُّ مُنْفَرِدًا، وَهُمَا مَا رَضِيَا بِرَأْيِ الْمُنْفَرِدِ<sup>(٢)</sup>.

وَالْفَرْقُ بَيْنَ الْقَاضِيِ الْمُؤَلَّى لِلْقَضَاءِ وَبَيْنَ الرَّجُلَيْنِ يَحْكُمَانِهَا الْخَصَمَانِ بَيْنَهُمَا:

أَنَّ الْقَضَاءَ وَإِلَايَةَ كَالِإِمَارَةِ وَالْإِمَامَةَ، فَلَا تَصِحُّ مِنْ اثْنَيْنِ، وَيَكْفِي فِي ذَلِكَ:

مَا قَامَ بِهِ الْأَنْتِصَارُ يَوْمَ السَّقِيْفَةِ، وَقَالُوا لِلْمُهَاجِرَيْنِ: مَنَا أَمِيرٌ وَمِنْكُمْ أَمِيرٌ. فَقَالَ عُمَرُ: لَسَيِّفَانِ فِي غِمْدٍ لَا يَصْطَلِحَانِ أَبَدًا. وَرَجَعَ النَّاسُ إِلَى قَوْلِ أَبِي بَكْرٍ وَعُمَرَ وَالْمُهَاجِرَيْنِ، وَاجْتَمَعُوا عَلَيْهِ.

(١) شرح أدب القاضي لابن مازة ج ٤ ص ٦٨-٦٩. ونقلها عنه: البحر الرائق ج ٧ ص ٢٦ ورَدَّ الْمُخْتَارُ ج ٥ ص ٤٣١ عن البحر.

(٢) الْمُحِيطُ الْبُرْهَانِيُّ.

ووجه ثانٍ: أن إمامة الخلافة تشتمل على معنيين: على الصلاة والأحكام، وهي أصل التقديم فيها. فكما لا يجوز أن يتقدم رجلان يصليان بالناس صلاة واحدة، كذلك لا يجوز أن يقدم للناس حاكمان يحكمان جميعاً في كل حكم.

ووجه ثالث: وهو أن الإمام إنما قدم للأحكام من يرضى دينه وأمانته وعلمه، ومن يحكم بين الناس بما يؤديه إليه اجتهاده، وهذا ينافي مقارنة آخر له، لا يجوز حكمه إلا بموافقة عليه. لأن هذه صفة من يخاف عليه الضلال، لكثرة منه وتقصيره عن القيام بالحق. قال الله تعالى: ﴿فَإِنْ لَمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ مِمَّنْ رَضَوْنَ مِنَ الشَّهَدَاءِ أَنْ تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا فَتُذَكِّرَ إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَى﴾ [البقرة: ٢٨٢]، ولا خلاف أن حكم الواحد هو المشهور المعلوم الظاهر الذي لا يعرف غيره، ولم ينقل عن أحد من الأمة سواه، كما أن كل واحد من الشاهدين يقوم مقام شاهد كامل العدالة، فإذا تعذر ذلك لكثرة حاجة الناس إلى الشهادات، وأنه لم يول أحد هذا فيعمل فيه عليه، فالمرأتان لنقصان دينهما يقومان مقام الرجل الواحد، ولا يقام رجلان من الشهداء مقام رجل. فكذا لا يصح أن يقام حاكمان مقام حاكم واحد، ولو جاز ذلك لجاز تقديم النساء وتوليتهن الحكومة، فتقوم امرأتان مقام رجل، وهذا باطل باتفاق<sup>(١)</sup>.

وقد قطع هنا الإمام الباجي بأن القضاء لا يصح من اثنين.

(١) الْمُنتَقَى لِلْبَاجِيِّ ج ٥ ص ٢٢٧-٢٢٨.

وأشار إلى الفرق بين جواز تعدد الحكم وعدم جواز تعدد القاضي في: شرح المنهج والجمال عليه ج ٥ ص ٣٤٠ بيّنه الجمل بقوله: (لأنه في القاضيين يقع بينهما الخلاف في محل الاجتهاد بخلاف الحكمين، وفيه: أن الحكمين قد يكونان مجتهدين إلا أن يقال هذا نادر)، وكذلك في: البجيرمي على الخطيب ج ٤ ص ٣٢٣. وذكر الفرق دون بيانه في: أسنى المطالب ج ٤ ص ٢٨٨ والشيخ إبراهيم على الأنوار ج ٢ ص ٦١٦.

والمَسْأَلَةُ خلافيه:

فتقليد قَاضِيَيْنِ أو أكثر عملاً وَاحِداً في مكان وَاحِد فيه وجهان:

أحدهما: لا يجوز. اختاره أبو الخطَّاب من الحَنَابِلَةِ، وهو أحد الوجهين لأصحاب الشَّافِعِيِّ، وهو قول بعض الحَنَفِيَّةِ.

لأنه يؤدي إلى إيقاف الحكم والخصومات، لأنهما يختلفان في الاجْتِهَاد، ويرى أحدهما ما لا يرى الآخر.

الثاني: يجوز، وهو قول بعض الحَنَفِيَّةِ، وجعله ابن قُدَّامَةَ من الحَنَابِلَةِ الأصح.

لأنه يجوز أن يستخلف في البلدة التي هو فيها، فيكون فيها قَاضِيَانِ، فجاز أن يكون فيها قَاضِيَانِ أَصْلِيَّانِ.

ولأن الغرض فصل الخصومات وإيصال الحق إلى مستحقه، وهذا يحصل، فأشبه القاضي.

ولأنه يجوز للقاضي أن يستخلف خليفته في موضع وَاحِد، فالإمام أَوْلَى، لأن توليته أقوى.

وقولهم: يُفْضَى إلى إيقاف الحكومات غير صَحِيح، فإن كُلَّ حَاكِمٍ يحكم باجْتِهَادِهِ بين المتخاصمين إليه، وليس للآخر الاعتراض عليه، ولا نَقْضُ حُكْمِهِ فيما خالف اجْتِهَادَهُ<sup>(١)</sup>.

(١) الْمُغْنِي لابن قُدَّامَةَ ج ١١ ص ٤٨١-٤٨٢ ورَوُضَةُ الْقُضَاة ج ١ ص ٨١-٨٢.

البَاجِي: أبو الوليد سُلَيْمَانُ بْنُ خَلْفِ بْنِ سَعْدِ التَّجِيْبِيِّ الْقُرْطُبِيِّ، فقيه مَالِكِيٍّ كَبِيرٍ واشتغل بالحَدِيثِ، طاف بالبلاد وعاد إلى الأَنْدَلُسِ، وتولى الْقَضَاءَ في بعض أنحائها، أصله من بَطْلَيْوسَ، وولد في بَاجَةَ، وتوفي بالمَرِّيَّةِ سنة ٤٧٤هـ، من كتبه الْمُتَنَقَّى شرح مُوطَأَ الإمام مَالِكٍ.



وبَيَّن ابنُ حَجَر السَّبَب في: جواز التَّحَاكُم إلى اثنين، فلا يَنْفُذُ حُكْم أحدهما حتى يجتمعا، وعدم جواز تولية قاضيين بشرط اجتماعهما على الحُكْم، فذكر:

أن اجتماع الحُكَّمين على الحُكْم لا يلحق المحكوم عليه منه ضرر، لأنه بسبيل من عزلهما قبل تمام الحُكْم.

بخلاف القاضيين، فإننا لو جَوَّزنا اجتماعهما فإنها مُلْزِمان، وقد يختلف رأي كل منهما أو رأي مقلَّده، ومع ذلك لا يمكن إبراز الحُكْمَيْن أو أحدهما دون الآخر، فيؤدي ذلك إلى تعطيل الأحكام والإضرار بالمدَّعين.

وكأنَّ هذ الفرق هو الذي أشار إليه ابن الرُّفَّعة بقوله: يجوز أن يَتَحَاكَمَا إلى اثنين

---

تَارِيخُ قُضَاةِ الْأَنْدَلُس ص ٩٥ وتَذْكِرَةُ الْخُفَّاط ج ٣ ص ١١٧٨ رقم ١٠٢٧ وتَرْتِيبُ الْمَدَارِك ج ٤ ص ٨٠٢.

أبو الْخَطَّابِ مَحْفُوظ بن أَحْمَد: بن الحسن بن أَحْمَد الْكَلُودَانِي الْبَغْدَادِي. الْفَقِيه، أَحَد أئِمَّةِ الْحَنَابِلَةِ، مِنْ مُصَنِّفَاتِهِ: الْهِدَايَةُ فِي الْفِقْهِ، وَالْخِلَافُ الْكَبِيرُ وَالصَّغِيرُ، وَغَيْرَهَا. نَقَلَ عَنْ أَبِي الْبَرَكَاتِ بن تَيْمِيَّةٍ أَنَّهُ كَانَ يَشِيرُ إِلَى أَن مَا ذَكَرَهُ أَبُو الْخَطَّابِ فِي رُؤُوسِ الْمَسَائِلِ (الْخِلَافُ الصَّغِيرُ) هُوَ ظَاهِرُ الْمَذْهَبِ. كَانَ عَدْلًا رَضِيًّا ثِقَةً. مَاتَ سَنَةَ ٥١٠ هـ وَدُفِنَ إِلَى جَانِبِ قَبْرِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ.

الذيل على طَبَقَاتِ الْحَنَابِلَةِ لابن رَجَب ج ١ ص ١١٦.

ابن قُدَامَةَ مَوْفَّق الدِّين: أَبُو مُحَمَّدٍ مَوْفَّق الدِّين عَبْدَ اللَّهِ بن أَحْمَد بن مُحَمَّد بن قُدَامَةَ بن مِقْدَامِ الْمَقْدِسِيِّ الدَّمَشْقِيِّ الْحَنْبَلِيِّ. شَيْخُ الْإِسْلَام الْإِمَامُ الثَّقَّةُ الْحُجَّةُ، وَلَدَ بِجَمَاعِيلَ، وَنَشَأَ بِدِمَشْقَ، وَرَحَلَ إِلَى بَغْدَادَ فَسَمِعَ بِهَا مِنَ الشَّيْخِ عَبْدِ الْقَادِرِ الْجِيلَانِيِّ وَغَيْرِهِ، مِنْ تَصَانِيفِهِ: الْمُغْنِي فِي شَرْحِ الْخَرْقِيِّ، وَهُوَ كِتَابٌ بَلِغٌ فِي الْمَذْهَبِ، وَالْكَافِي، وَالْمُقْنِعُ، وَالرُّوْضَةُ، وَالْبُرْهَانُ فِي مَسْأَلَةِ الْقُرْآنِ، وَمِنْهَاجُ الْقَاصِدِينَ. وَلَهُ كَرَامَاتٌ مَشْهُورَةٌ. مَاتَ بِدِمَشْقَ سَنَةَ ٦٢٠ هـ.

الذيل على طَبَقَاتِ الْحَنَابِلَةِ ج ٢ ص ١٣٣ وَشَدَرَاتُ الذَّهَبِ ج ٥ ص ٨٨ وَمِرَاةُ الْجَنَانِ ج ٤ ص ٤٧ وَمُقَدِّمَةُ كِتَابِ الْمُغْنِي لابن قُدَامَةَ كَتَبَهَا الشَّيْخُ عَبْدُ الْقَادِرِ بَدْرَانُ.

فيجتمعان، لا تولية قاضيين مجتمعان، لظهور الفرق<sup>(١)</sup>.

**اصْطِلَاحَ رَجُلَيْنِ عَلَى أَنْ يَبْعَثَ كُلُّ مِنْهُمَا حَكَمًا مِنْ أَهْلِهِ:**

إذا اصطلاح رجلان على أن يبعث كل واحد منهما حكماً من أهله فهو جائز<sup>(٢)</sup>.

في القانون:

أما غالب قوانين المرافعات في البلاد العربيّة فقد نصت على وجوب أن يكون عدد المحكمين وتراً<sup>(٣)</sup>.

واستثنى القانون العراقي والليبي حالة التحكيم بين الزوجين، كما نصت عليه الشريعة الإسلامية انسجاماً مع الآية الكرّيمة: ﴿وَإِنْ خِفْتُمْ شِقَاقَ بَيْنِهِمَا فَأَبْعَثُوا حَكَمًا مِنْ أَهْلِهِ وَحَكَمًا مِنْ أَهْلِهَا﴾ [النساء: ٣٥].

- (١) الفتاوى الكبرى للفقهاء لابن حجر الهيتمي ج ٤ ص ٢٩٠-٢٩١.
- (٢) المحيط البهاني، والفتاوى الهندية ج ٣ ص ٤٠٠ نقلاً عن المحيط، والطحاوي على الدرّج ٣ ص ٢٠٧ عن الهندية.
- (٣) المادة ٢٥٧ من قانون المرافعات العراقي، و٥٠٢ من قانون المرافعات المصري، و٥١١ من قانون أصول المحاكمات السوري، و٢٥٦ من قانون المرافعات الكويتي، و٢٣٤ من قانون المرافعات البحريني، و٧٤٤ من قانون المرافعات الليبي، و٢٦٣ من مجلة الإجراءات - تونس. ونصت المادة ١٤١/٢ من قانون الإجراءات السوداني على أنه: (إذا اتفق الخصوم على عدد زوجي من المحكمين وجب على المحكمة أن تعين محكماً إضافياً). وورد في المادة ٨٣٠ من قانون الأصول اللبناني، والمادة ٤٤٢ مكرر من قانون الإجراءات الجزائري: إن المحكمين المختارين يتفقان على تعيين حكم مرجح، فإن لم يتفقا على تعيينه عينه رئيس المحكمة.

الوتر: بكسر الواو وفتحها: الفرد، أو ما لم يتشقق من العدد.

لسان العرب مادة (وتر). فالوتر يشمل الواحد والثلاثة والخمسة والسبعة...

وصرح القَانُونُ المِصْرِيّ والبَحْرَيْنِيّ:

بأن التَّحْكِيمَ يكون باطلاً، إن لم يكن عدد المحكِّمين وِثْراً.

وسكت عن هذا غيرهما من القوانين المشار إليها آنفاً، مع نصها على وجوب كون العدد وِثْراً، كما تقدم.

فاختلفت الأفضية والآراء فيما لو كان عدد المحكِّمين شَفْعاً.

ف قيل: يعتبر تعيين المحكِّمين بعدد شَفْعِي باطلاً، وتَبْطُلُ تَبَعاً لذلِكَ جميع الإجراءات والقرارات التي اتخذت، لأن النَّصَّ وضع لمصلحة عامة وهي الحد من تكثير المنازعات وتعقيد الإجراءات، فكان ذلِكَ من النظام العام.

وقيل: أساس شرط الوِثْرِيَّة هو التخلص من ضرورة الالتجاء إلى حَكَمٍ مَرَجِّحٍ، فإذا كان للخصوم أن يتنازلا عن الحق ذاته، فلهم من باب أَوَّلَى أن يتفقوا على سَبِيلٍ تَحْقِيقِيَّة، فلا يتعلق ذلِكَ بالنظام العام<sup>(١)</sup>.

أقول: إذا كان القَانُونُ قد نص على وجوب أن يكون عدد المحكِّمين وِثْراً، فتعيين المحكِّمين بعدد شَفْعِي باطل قطعاً، إِعْمَالاً لِنَصٍّ وجوب الوِثْرِ، لا لكونه من النظام العام.

فالتَّحْكِيمُ يكون باطلاً إن لم يكن عدد المحكِّمين وِثْراً سواء نص القَانُونُ على بطلانه أم لم ينص.

ذلِكَ لأن الواجب شرعاً هو ما طلب الشارعُ فعله على وجه اللزوم، بحيث يذم تاركه، ومع الذم العقاب، ويمدح فاعله، ومع المدح الثواب<sup>(٢)</sup>.

فحين جاء النَّصُّ بوجوب أن يكون المحكِّمون وِثْراً، بَطَلَ كونهم شَفْعاً.

(١) الوجيز في التَّحْكِيمِ ص ٣٠.

(٢) تعريف الواجب في: الوجيز في أصول الفقه ص ٢٦.

وعليه:

فالقول الثاني - وهو الجواز - لا يركن إليه مع نص الوجوب.

أما قَانُونُ التَّحْكِيمِ الْأُرْدُنِّيُّ ففي المادة الخامسة منه:

أجاز أن يكون عدد المحكِّمين اثنين، ويجوز لهما أن يعيِّنا حكمًا مرجَّحاً (فَيْصَلاً) في أي وقت خلال المدة التي تُحوَّلُ إصدار القرار فيها.

وإذا لم ينص الاتفاق على عدد المحكِّمين يُحال الخلاف إلى محكمٍ واحد فقط.

**الْخُلَاصَةُ:**

يتضح لنا مما تقدم:

أن القوانين اختلفت، فمنها اشترط أن يكون عدد المحكِّمين وتراً، حسماً للأمر إذا اختلف الحكماء، وذلك بالأخذ برأي الأغلبية.

ومنها لم يشترط ذلك، لكن إذا اختلفا جاز لهما أن يعيِّنا حكمًا مرجَّحاً.

أما الفُقهاء فأجازوا أن يكون الحكم واحداً أو متعدداً، كما تقدم.

وسياقي ذكر اتفاق العلَّماء على بعث حكمين في فصلَي: التَّحْكِيمِ في جزاء الصيد، والتَّحْكِيمِ عند شِقَاق الزوجين، لورود النَّصِّ الْقُرْآنِيِّ فيهما، واختلافهم في بعث حكمٍ واحد.

لكنهم اشترطوا عند التعدد اتفاقهم على الحكم، فإن حكم أحدهم ولم يحكم الآخر فليس حكمه بشيء حتى يجتمعا، لأن المتخاصمين رضيا برأيها معاً لا برأي أحدهما.

وإذا اختلف الحكماء فلا بد من ابتداء حكم آخر، ويعاد الحكم ثانية وثالثة حتى يقع في الاجتماع على أمر لا خُلْفَ فيه، كما سياقي في التَّحْكِيمِ في جزاء الصيد، وفي شِقَاق الزوجين.

ولم أرَ فقيهاً ذكر الأخذ برأي الأغلبية كما ورد في القانون.

حتى أن أهل القانون رأوا أن شرط وترية عدد المحكِّمين لا يقضي على كل الصعوبات التي يثيرها تكوين الأغلبية عند تشعب الآراء، فقد ينقسم المحكِّمون إلى آراء لا يجوز رأيُّ منها الأغلبية، كما إذا كانوا ثلاثة، وكان لكل منهم رأي يختلف عن رأي الآخرين. لقد عالج المشرِّع المِصْرِيُّ هذه الحالة بالنسبة لتعدد آراء قُضاة المحكمة بنص المادة ١٦٩ من قانون المُرَافعات المِصْرِيِّ التي تنص على أنه: (إذا لم تتوافر الأغلبية وتشعبت الآراء لأكثر من رأيين، فالفريق الأقل عدداً أو الفريق الذي يضم أحدث القُضاة يجب أن ينضم لأحد الآراء الأخرى، وذلك بعد أخذ الآراء مرة ثانية).

وهذا النص لا يمكن تطبيقه بالنسبة للمحكِّمين لاختلاف وضعهم عن وضع القُضاة، فليس بين المحكِّمين من هو أحدث من غيره، بحيث يجب أن ينضم إلى أحد الآراء الأخرى لترجيحه، لأن عمليَّة التَّحْكِيم آنيَّة، وليست وظيفة كالقضاء، يكون فيها القاضي القديم والحديث التنصيب فيها.

وهذا ما دعا إلى القول بأن الموعد المحدد لإصدار حكم المحكِّمين إذا انتهى ولم يَتِمَّكَّن المحكِّمون من إصدار الحكم لتشعب آرائهم، كان لمن يريد التعجيل من الخصوم أن يرفع موضوع النزاع إلى المحكمة لتفصيل فيه، أو أن يطلب منها تعيين محكِّمين آخرين للحكم فيه إذا كان الخصوم متفقين على فضِّه بطريق التَّحْكِيم<sup>(١)</sup>.

كما أن القانون المِصْرِيُّ رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٦م الخاص بالمؤسسات العامة وشركات القطاع العام، لم يتطلب أن يكون عدد المحكِّمين وتراً، كما هو الشأن في قانون المُرَافعات، لكنه بيَّن في الفقرة الأولى من المادة ٧٤ كيفية صدور الحكم، وذلك على الوجه الآتي:

(١) قَوَاعِدُ تَفْهِيمِ الْأَحْكَامِ وَالْمُحَرَّرَاتِ الْمُوثَّقَةِ ص ٧٤ بند ٦٧ وقَوَاعِدُ المُرَافعات لِلْعَشْمَاوِيِّين ج ١ ص ٢٩٩ بند ٢٤٧.

(يصدر حُكْمُ هيئةِ التَّحْكِيمِ بأغلبية الآراء، وعند التساوي يرجح الجانب الذي فيه الرئيس)<sup>(١)</sup>.

والذي أراه بعد هذا:

أن هذه الآراء جميعاً اجْتِهَادِيَّةٌ، وعليه:

فلا مانع من أن يكون عدد المحكِّمين وتراً، فيصدر الحُكْمُ بالأغلبية، حسماً للنزاع، لأن تعيين حُكَّام آخرين حين يختلف الحكمَان يطيل المسائل فلا تحسم في حينها، وتتفاقم عندئذ الأمور. فإن لم يحسم بالأغلبية بأن تشعبت الآراء عيَّن آخرون غيرهم. ولا مانع أيضاً من أن يكون عدد المحكِّمين شَفْعاً، فإذا اختلفوا عيَّن بَدَلَهُمْ آخرون إذا أصرَّ الخصوم على فُضِّ المنازعة بينهما بالتَّحْكِيمِ، أو رجح جانب الرئيس عند التساوي إن كان فيهم رئيس.

#### شروط الحكم:

اختلف الفقهاء في الشروط التي يجب توافرها في الحكم، على خمسة أقوال، هي:

- ١- أن يكون الحكم أهلاً للقضاء.
- ٢- أن يكون الحكم مستجمعاً بعض شرائط الفتوى.
- ٣- لا يشترط في الحكم شروط القاضي.
- ٤- الحكم أيُّ مُسْلِمٍ، إن أنفذ حقاً فهو نافذ، وإن أنفذ باطلاً فهو مردود.
- ٥- الحكم هو العالم.

وتفصيل هذه الأقوال فيما يأتي:

(١) حرية الدفاع ص ٣٣٦.

## ● القول الأول من شروط الحكم:

أن يكون الحكم أهلاً للقضاء.

وهو قول الحنفية<sup>(١)</sup> والحنابلة<sup>(٢)</sup> والشافعية<sup>(٣)</sup> والمازري من المالكية<sup>(٤)</sup> وجمع

- (١) الاختيار ج ١ ص ٢٦٤ والهداية وفتح القدير والعناية عليها ج ٥ ص ٤٩٩ والدَّرُّ الْمُخْتَار - حاشية ردِّ الْمُخْتَار ج ٥ ص ٤٢٨ والبحر الرائق ج ٧ ص ٢٤ والمُحِيطُ الْبُرْهَانِي، وَمَجْمَع الْأَنْهَر ج ٢ ص ١٧٣ والمَبْسُوط ج ١٦ ص ١١١ وتَبْيِينُ الْحَقَائِق ج ٤ ص ١٩٣ والوَقَايَة ج ٢ ص ٦٩ والكتاب وشرحه اللَّبَاب ج ٤ ص ٨٨.
- (٢) غَايَة الْمُنتَهَى وَمَطَالِبُ أُولَى النَّهْيِ عَلَيْهِ ج ٦ ص ٤٧١ وَمُنْتَهَى الْإِرَادَات ج ٢ ص ٥٧٨ والمُغْنِي ج ١١ ص ٤٨٣ وبهامشه الشَّرْحُ الْكَبِير ص ٣٩٢ والإنصاف ج ١١ ص ١٩٧.
- (٣) مِنْهَاجُ الطَّالِبِينَ - مُغْنِي الْمُحْتَاج لِلشَّرَائِعِ ج ٤ ص ٣٧٨ وكذا في الْمُحَرَّر كما نقله الشَّرْبِينِي، وَنَهَايَة الْمُحْتَاج ج ٨ ص ٢٣٠ وَالْخَطِيب ج ٤ ص ٣٢٢ وَالْجَلَال وَالْقَلْبُوبِي عَلَيْهِ ج ٤ ص ٢٩٨ وَمَنْهَجُ الطَّلَاب ج ٥ ص ٣٣٩ وأدب القاضي للمَاوَرِدِي ج ٢ ص ٣٨٣ والْبَاجُورِي عَلَى شَرْحِ ابْنِ قَاسِم ج ٢ ص ٣٣٥ وَفَتْحُ الْمُعِين - إِعَانَةُ الطَّالِبِينَ ج ٤ ص ٢٢٠ وَالْأَنْوَار ج ٢ ص ٦١٥ وَأَسْنَى الْمَطَالِب ج ٤ ص ٢٨٨ وَالْفَتَاوَى الْكُبْرَى الْفَقِيهَةُ لابن حَجَر الْهَيْتَمِي ج ٤ ص ٢٩٠ و٢٩٨ والمُهَذَّب ج ٢ ص ٢٩١.
- (٤) الْحَطَّاب ج ٦ ص ١١٢. وسيأتي تفصيل قول المالكية في أثناء تفريعات هذا القول.

الْمَازَرِي: هو أَبُو عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ عُمَرَ التَّمِيمِي. وَالْمَازَرِي نسبة إلى مَازَر، بفتح الزاي وقد تكسر: بُلَيْدَة بِجَزِيرَة صِفْلِيَّة، ويعرف بالإمام، إمام أهل إفريقية وما وراءها من المغرب، أخذ عن اللُّخْمِي، لم يكن في عصره للمالكية في وقته أفقه منه، وإليه كان يُفْرَع في الفتوى والطب، من مُصَنَّفَاتِهِ: الْمُعْلِم وهو شرح مُسْلِم، وشرح الْبُرْهَان لِلْجَوْنِي، وشرح التَّلْقِينَ لِلْقَاضِي عَبْدِ الْوَهَّاب. وأخذ عنه الْقَاضِي عِبَاضُ الْإِجَازَة. توفي سنة ٥٣٦ هـ بالمَهْدِيَّة.

الدِّيْبَاجُ الْمُذْهَب ج ٢ ص ٢٥٠ وأزهار الرِّيَاض ج ٣ ص ١٦٥ وَهَدِيَّة الْعَارِفِينَ ج ٢ ص ٨٨ وَشَذَرَات الدَّهَب ج ٤ ص ١١٤ وَوَفَايَاتُ الْأَعْيَان ج ٤ ص ٢٨٥ وَمَوَاهِبُ الْجَلِيل ج ١ ص ٣٦ وَالْوَفَايَاتُ بِالْوَفَايَات ج ٤ ص ١٥١.

من الإمامية<sup>(١)</sup>.

وحُجَّةُ هَذَا الْقَوْلِ:

أَنَّ الْحَكَمَ صَارَ بِالتَّحْكِيمِ حَاكِماً<sup>(٢)</sup>، فَحُكْمُهُ يُلْزَمُ الْخَصْمَيْنِ كَالْقَاضِي<sup>(٣)</sup>.

وَلِلْقَاضِي شُرُوطٌ نَصَّتْ عَلَيْهَا كُتُبُ الْفِقْهِ، أَذْكَرُهَا بِاخْتِصَارٍ:

اتَّفَقَ الْحَنَفِيُّ<sup>(٤)</sup> وَالشَّافِعِيُّ<sup>(٥)</sup> وَالْحَنَابِلَةُ<sup>(٦)</sup> وَالْمَالِكِيُّ<sup>(٧)</sup> وَالزَّيْدِيُّ<sup>(٨)</sup> وَالْإِمَامِيَّةُ<sup>(٩)</sup> عَلَى شُرُوطٍ يَجِبُ تَوَافُرُهَا فِي الْقَاضِي، وَهِيَ: الْإِسْلَامُ، وَالْعَقْلُ، وَالْبُلُوغُ، وَالْعَدَالَةُ، وَالْبَصَرُ، وَالْكَلَامُ.

أَمَّا ابْنُ حَزْمٍ الظَّاهِرِيُّ فَقَدْ اقْتَصَرَ عَلَى الشُّرُوطِ الثَّلَاثَةِ الْأُولَى مِنْهَا فَقَطْ<sup>(١٠)</sup>.

وَاخْتَلَفُوا فِي شُرُوطِ هِيَ:

١ - الذِّكُورَةُ: فَإِنَّهُمْ اتَّفَقُوا عَلَيْهَا، إِلَّا الْحَنَفِيَّةَ وَالظَّاهِرِيَّةَ، فَقَالُوا بِجَوَازِ قَضَاءِ

(١) الرَّوْضَةُ الْبَهِيَّةُ ج ١ ص ٢٣٨ وَقَوَاعِدُ الْعَلَامَةِ ج ١٠ ص ٣ وَفِي مِفْتَاحِ الْكَرَامَةِ عَلَيْهِ ص ٢: (وَقَطَعَ بِهِ جَمْعٌ مِثْلُ: صَاحِبِ الدُّرُوسِ وَالْمَحَقِّقِ فِي الشَّرَائِعِ وَالْعَلَامَةِ فِي كُتُبِهِ وَوَلَدَهُ فَخْرُ الْمُحَقِّقِينَ فِي الشَّرْحِ).

(٢) أَدَبُ الْقَاضِي لِلْمَاوَرَدِيِّ ج ٢ ص ٣٨٠.

(٣) الْأَخْتِيَارُ، وَالْهِدَايَةُ، وَاللُّبَابُ، السَّابِقَةُ.

(٤) الْأَخْتِيَارُ ج ١ ص ٢٥٤ وَالذَّرُّ الْمُخْتَارُ وَرَدَّ الْمُخْتَارُ عَلَيْهِ ج ٥ ص ٣٥٤ وَ٣٦٥ وَالْبَحْرُ الرَّائِقُ ج ٧ ص ٥٦.

(٥) مُغْنِي الْمُحْتَاجِ ج ٤ ص ٣٧٥.

(٦) مُنْتَهَى الْإِرَادَاتِ ج ٢ ص ٥٧٦.

(٧) الْقَوَانِينُ الْفِقْهِيَّةُ ص ٣٢٣ وَالشَّرْحُ الْكَبِيرُ لِلدَّرْدِيرِ ج ٤ ص ١٢٩.

(٨) الْبَحْرُ الرَّخَّارُ ج ٦ ص ١١٨ وَمَا بَعْدَهَا.

(٩) مِفْتَاحُ الْكَرَامَةِ ج ١٠ ص ٩ وَمَا بَعْدَهَا.

(١٠) الْمُحَلَّى ج ٩ ص ٣٦٣ وَ٤٢٩-٤٣٥.



المرأة.

٢- والحرية: وقد اتفقوا عليها أيضاً، إلا الزيدية والظاهرية، فإنهم أجازوا قضاء العبد.

٣- والسَّماع: وجميعهم اتفقوا على اعتباره في القاضي، ولكن: عند الحنفية قول يجوز للأطرش القضاء، لأنه يفرق بين الداعي والمدعى عليه، ويميز بين الخصوم، وهو قول مرجوح عندهم.

أما ثقل السَّمع فغير مانع عند الزيدية. وللإمامية قولان: الأصح الجواز.

٤- والاجتهاد: وجميعهم اتفقوا على اعتباره، ولكن:

اعتبره الحنفية: شرط الأولوية، أي: إن وجد فهو الأولي. وفي ابن كمال: صح تولية العامي الذي يحكم بفتوى غيره. وفي البرازية ما يدل على أن الجاهل لا يمكنه القضاء بالفتوى، فلا بد من أن يكون عالماً ديناً.

وقال المالكية: يمكن تولية القضاء أمثلاً مقلد يعمل بقول مقلده، أو عارفاً بما يقضي به.

وقال ابن حزم: يجب أن يكون عالماً بأحكام القرآن والسنة الثابتة عن رسول الله ﷺ، وناسخ كل ذلك ومنسوخه ما كان من النصوص مخصوصاً بنص آخر صحيح.

وهناك شروط انفرد بها بعضهم مثلاً:

١- الكتابة: وللإمامية والزيدية قولان أصحهما اشتراطها.

٢- طهارة المولد: اشترطه الإمامية. أما بقية الفقهاء فلم يشترطوه، بل نص ابن حزم على جواز تولي ولد الزنا القضاء.

٣- السلامة من المنفر كالجذام الفطيع. وهو قول المؤيد بالله من الزيدية وعطاء بن أبي رباح.

## تفريعات:

ونص الفقهاء على أمور بناءً على هذا الشرط أن يكون الحكم أهلاً للقضاء هي:

## ١ - تحكيم غير الأهل للقضاء:

نص الشافعية على أنه:

لا يجوز تحكيم غير الأهل مع وجود قاضٍ، ولو قاضي ضرورة<sup>(١)</sup>.

(١) نهاية المحتاج ج ٨ ص ٢٣٠ وشرح منہج الطلاب والجمل عليه ج ٥ ص ٣٣٩ وفتح المعين وإعانة الطالبين عليه ج ٤ ص ٢٢١ والقلوبي ج ٤ ص ٢٩٨ وتُحفة المحتاج والشرواني عليه ج ١٠ ص ١١٨ وفتاوى الرملي ج ٤ ص ١٢٤ والبجيرمي على الخطيب ج ٤ ص ٣٢٢.

ابن كمال باشا: شمس الدين أحمد بن سليمان بن كمال باشا الحنفي العلامة المحقق، أحد الموالى الرومية، كان جده من أمراء الدولة العثمانية، درس بأدرنة، ثم صار قاضياً بها، ثم أعطي قضاء العسكر الأناضولي، فعزل، وأُعطي دار الحديث بأدرنة، ثم صار مفتياً بالقسطنطينية، وبقي على منصبه إلى وفاته سنة ٩٤٠هـ. من تصانيفه: حواش على الكشاف، وشرح بعض الهداية، ومتن في الفقه، وشرحه، والتفسير لم يكمل.

شذرات الذهب ج ٨ ص ٢٣٨ والفوائد البهية ص ٢١ والطبقات السنية ج ١ ص ٤٠٩ والشقائق النعمانية ص ٢٢٦ والكواكب السائرة ج ٢ ص ١٠٧ وهديّة العارفين ج ١ ص ١٤١.

البزازي: محمد بن محمد بن شهاب بن يوسف الكردي البريقي الخوارزمي الحنفي، الشهير بالبزازي، صاحب الفتاوى البزازية. كان من أفراد الدهر في الفروع والأصول، وناظر الأئمة الأعلام. مات سنة ٨٢٧هـ.

الفوائد البهية ص ١٨٧ وشذرات الذهب ج ٧ ص ١٨٣ والأعلام ج ٧ ص ٤٥.

المؤيد بالله: أحمد بن الحسين بن هارون الحسني الأملي. كان مبرزاً في علم النحو واللغة والحديث وغير ذلك، ولد بأمل طبرستان سنة ٣٣٣هـ، وبويع له بالخلافة سنة ٣٨٠هـ، وتوفي يوم عرفة سنة ٤١١هـ، وهو من أئمة الزيدية.

فإن لم يوجد قاضٍ أهلٌّ بأن لم يوجد قاضٍ أصلاً، أو وجد لكنه غير أهل، جاز تحكيمه<sup>(١)</sup>.

وجاز كذلك إن وجد القاضي وكان ممنوعاً من جهة الإمام من العمل بمسائل معينة، كما لو منع الشافعي من الحكم على الغائب، فالوجه جواز التحكيم في تلك المسائل لفقد القاضي بالنسبة إليها<sup>(٢)</sup>.

وجاز كذلك إن كان القاضي يأخذ مالا له، بحيث يضر حال الغارم، وإن كان القاضي مجتهداً<sup>(٣)</sup>.

### جواز تحكيم غير الأهل للقضاء في الزواج:

روى يونس عن الشافعي: أنه لو كان في الرفقة امرأة لا ولي لها، فولت أمرها رجلاً حتى زوجها جاز، قال النووي: وهو صحيح بناءً على الأظهر في جوازه في النكاح، لكن شرط أهلية القضاء، وهو يعسر في هذه الحالة. والذي اختاره الصحة إذا ولت أمرها عدلاً وإن لم يكن مجتهداً. وهو ظاهر ما نقله يونس.

مقدمة البحر الرخار صفحة ص.

عطاء بن أبي رباح أسلم: القرشي مولا هم المكي أبو محمد. روى عن العبادة الأربعة وغيرهم، كان أسود، أعور، أفتس، أشل، أعرج، ثم عمي بعد. وكان ثقة فقيهاً عالماً كثير الحديث من أئمة الأمصار وأجلاء الفقهاء. مات بمكة سنة ١١٤ هـ وقيل غيره.

تهذيب التهذيب ج ٧ ص ١٩٩ وطبقات الفقهاء للسيرازي ص ٦٩ ومساهير علماء الأمصار ص ٨١ وخلاصة تذهيب تهذيب الكمال ص ٢٦٦.

(١) إعانة الطالبين السابق.

وانظر: نهاية المحتاج، وشرح المنهج والجمل عليه، وثيقة المحتاج، السابقة، والباجوري على شرح ابن قاسم ج ٢ ص ٣٣٥.

(٢) الشرواني على وثيقة المحتاج السابق. قال: وهذا ظاهر.

(٣) القليوبي ج ٤ ص ٢٩٨ والجمل ج ٥ ص ٣٣٩ والشرواني، وإعانة الطالبين، السابقان.

قال في المَهْمَّات: فعلم أن الصَّحِيحَ جواز هذه المسألة سَفَرًا وحضرًا، مع وجود القَاضِي ودونه، لأنه الصَّحِيحُ في التَّحْكِيمِ، سواء طال السفر أم لا، كما اقتضاه إطلاقه في الرُّوضَةِ. وأصلها في باب القضاء: فيما لو خطب امرأة وحكم رجلًا في التزويج، ما حاصله: الصَّحِيحُ الجواز إن لم يكن لها ولي خاص من نسب أو معتق.

وقال العزّ بن العِرَاقِيّ: مُرادُه ما إذا كان المحكّم صالحًا للقضاء، فأما هذا الذي اختاره النَوَوِيّ فشرطه: السفر وفقد القاضي.

وقال زَكَرِيَّا الْأَنْصَارِيّ في شرح الرُّوض: بشرط تأهل المحكّم للقضاء، وإلا فلا يجوز مع وجود القاضي<sup>(١)</sup>.

(١) فتاوى الرَّمْلِيِّ ج ٤ ص ١٢٥-١٢٦.

وانظر: أَسْنَى الْمَطَالِبِ ج ٤ ص ٢٨٨ ونَهَايَةُ الْمُحْتَاجِ ج ٨ ص ٢٣٠ والجَمَلِ ج ٥ ص ٣٣٩ وفتح المُعِين وإِعَانَةُ الطَّالِبِينَ عليه ج ٤ ص ٢٢١ وتُحْفَةُ الْمُحْتَاجِ والشَّرَوَانِيّ عليه ج ١٠ ص ١١٨ والسَّرَاجُ الْوَهَّاجُ ص ٥٨٩ ومُغْنِي الْمُحْتَاجِ ج ٤ ص ٣٧٩.

يُونُسُ بْنُ عَبْدِ الْأَعْلَى: بن مُوسَى بن مَيْسَرَةَ الصَّدْفِي أَبُو مُوسَى. كان جَلِيلًا نبيلًا من أهل الفقه والقُرْآن والحديث، أدرك سُفْيَانَ بن عُيَيْنَةَ وكتب عنه، وروى عن الشَّافِعِيِّ كثيرًا، وروى عن ابن وهب، وروى عنه مُوطَّأُ مَالِكٍ أيضًا، وقراءة نافع مأخوذة عنه رواها عن وَرْشٍ وعن قالون، وكان يروى قراءة حَمْزَةً أيضًا. وهو من جَلَّةِ الْمَصْرِيِّينَ. توفي بِمِصْرَ سنة ٢٦٤هـ، روى عنه مُسْلِمٌ والنَّسَائِيُّ وابن مَاجَه وَبَقِيَّ بن مَخْلَد وأبو عَوَانَةَ وآخرون.

الانتقاء ص ١١١ وطَبَقَاتُ الْفُقَهَاءَ لِلشَّيْخِ الرَّازِيّ ص ٩٩ وَوَفَيَاتُ الْأَعْيَانِ ج ٧ ص ٢٤٩ وَتَهْذِيبُ التَّهْذِيبِ ج ١١ ص ٤٤٠ وَطَبَقَاتُ الشَّافِعِيَّةِ لِلأَسْتَوِيِّ ج ١ ص ٣٣ وَتَهْذِيبُ الْأَسْمَاءِ وَاللُّغَاتِ ج ٢ ص ١٦٨.

النَّوَوِيّ: مُحَبِّبُ الدِّينِ أَبُو زَكَرِيَّا يَحْيَى بن شَرَف بن مُرِّي بن حَسَن الْحَزَامِي النَّوَوِيّ. مُحرِّرُ الْمَذْهَبِ الشَّافِعِيِّ وَمُنْقِحه، ولد بنوًا، قَرِيَّةً من دِمَشْقَ سنة ٦٣١هـ، وبها نشأ وقرأ القرآن، وقدم دِمَشْقَ سنة ٦٤٩هـ، وواصل دراسته، كان صابراً على خشونة العيش عابداً، أمراً بالمعروف، ناهياً عن المنكر، يواجه الملوك فمن دونهم. مات سنة ٦٧٦هـ ودفن ببلده. من مُصَنَّفَاتِه: مِنْهَاجُ الطَّالِبِينَ، وشرح مُسْلِمٍ، ورياض الصَّالِحِينَ، والأذكار، وَتَهْذِيبُ الْأَسْمَاءِ

### حكم من ليس أهلاً للحكم:

من ليس أهلاً للحكم لا يحلّ له الحكم، فإن حكم فلا أجر له، بل هو آثم. ولا ينفذ حكمه سواء أوافق الحق أم لا، لأن إصابته اتفاقية، ليست صادرة عن أصل شرعي، فهو عاصٍ في جميع أحكامه، وافق الصواب أم لا، وهي مردودة كلها، ولا يُعذر في شيء من ذلك.

وقد جاء في الحديث: (القضاة ثلاثة: قاضٍ في الجنة، واثنان في النار، قاضٍ عرف الحق فقصي به فهو في الجنة، وقاضٍ عرف الحق وقصّي بخلافه فهو في النار، وقاضٍ قضى على جهل فهو في النار)<sup>(١)</sup>.

### ٢- شرط الاجتهاد:

اشترط بعض الفقهاء الفقه في الحكم، لكنهم اختلفوا على قولين:

واللغات، والتقريب، والرخصة.

طبقات الشافعية للأسنوي ج ٢ ص ٤٧٦ وتذكرة الحفاظ ج ٤ ص ١٤٧٠ رقم ١١٦٢ وطبقات الشافعية للسبكي ج ٨ ص ٣٩٥ وسدّرات الذهب ج ٥ ص ٣٥٤ والنجوم الزاهرة ج ٧ ص ٢٧٨.

زكريّا بن مُحمّد: بن أحمد بن زكريّا الأنصاريّ القاهريّ الأزهرّي الشافعيّ زين الدين، أبو يحيى. شيخ الإسلام وقاضي القضاة وعمدة العلماء، أفتى ودرس وتصدّر، من مصنفاته: شرح الرّوض، وشرح البهجة، والمنهج وشرحه، وغيرها. توفي بالقاهرة سنة ٩٢٦هـ وقيل ٩٢٥هـ.

سدّرات الذهب ج ٨ ص ١٣٤ والكواكب السائرة ج ١ ص ١٩٦ والبدر الطالع ج ١ ص ٢٥٢.

(١) الفتاوى الكبرى الفقهية لابن حجر الهيتمي ج ٤ ص ٢٩٨ عن الإمام النووي في الأقضية من شرح مسلم. ونقل القول بعدم نفاذ حكمه عن الإمام ابن الأنصاريّ والكمال الدميّريّ والإمام المرافيّ المدنيّ في شروحه على المنهاج.

حديث: القضاة ثلاثة... إلخ:

عن بريدة، رواه الأربعة وصححه الحاكم. / سبل السلام ج ٤ ص ١١٥.

## القول الأول: اشتراطه مطلقاً.

قال الإمام الشافعي رَحِمَهُ اللهُ عَنْهُ: لا يجوز لأحد أن يحكم إلا أن يكون فقيهاً، كذا قال الماوردي في الحاوي، وأقره الإمام الأسنوي والإمام الأذري في باب محرمات الإحرام من شرعي المنهاج<sup>(١)</sup>.

وقالوا: المراد بشرط أهلية القضاء الأهلية المطلقة، لا بالنسبة إلى تلك الواقعة<sup>(٢)</sup>، وهو قول الزركشي، ونقل في الذخائر الاتفاق على ذلك من المجوزين للتحكيم<sup>(٣)</sup>.

(١) الفتاوى الكبرى الفقهية لابن حجر الهيتمي ج ٤ ص ٢٩٨.

الأسنوي: جمال الدين عبد الرحيم بن الحسن بن علي الأسنوي الأموي القرشي، شيخ الشافعية ومفتيهم ومدرسهم بمصر، له مصنفات عديدة منها: طبقات الشافعية. توفي بالقاهرة سنة ٧٧٢هـ.

شذرات الذهب ج ٦ ص ٢٢٣ وبغية الوعاة ج ٢ ص ٩٢ ومقدمة طبقات الشافعية التي كتبها محققه د. عبد الله الجبوري.

الأذري: أحمد بن حمدان بن أحمد بن عبد الواحد الأذري الشافعي، شهاب الدين أبو العباس. ولد بأذرعات الشام، وقضى بحلب، واشتهرت فتاويه في البلاد الحلبية، وكان سريع الكتابة كثير الجود صادق اللهجة شديد الخوف من الله. جمع التوسط والفتح بين الروضة والشرح في عشرين مجلداً، وشرح المنهاج في غنية المحتاج بعشر مجلدات وفي قوت المحتاج. تنقل بين القاهرة ودمشق وحلب. مات سنة ٧٨٣هـ بحلب.

الدُرر الكامنة ج ١ ص ١٤٥ والبدر الطالع ج ١ ص ٣٥ وهديّة العارفين ج ١ ص ١١٥ وشذرات الذهب ج ٦ ص ٢٧٨.

(٢) مُغْنِي الْمُحْتَاج ج ٤ ص ٣٧٨ وَتُخْفَةُ الْمُحْتَاج ج ١٠ ص ١١٨ وَنَهَايَةُ الْمُحْتَاج ج ٨ ص ٢٣٠ وَفَتْحُ الْمُعِين - إِعَانَةُ الطَّالِبِينَ ج ٤ ص ٢٢٠ وَالْجَمَل ج ٥ ص ٣٣٩ عَنِ الزَّرْكَشِيِّ.

(٣) الْجَمَل ج ٥ ص ٣٣٩.

الزركشي: بدر الدين أبو عبد الله مُحَمَّد بن بهادر بن عبد الله المصري الشافعي. أخذ عن الأسنوي والبلقيني والأذري، كان فقيهاً أصولياً أديباً فاضلاً. من تصانيفه: تكملة

وهو قول المَالِكِيَّة، قال اللَّخْمِي: إنما يجوز التَّحْكِيم إذا كان المحكَّم عدلاً من أهل الاجتهاد، أو عامياً واسترشد العلماء، فإن حَكَم ولم يسترشد ردّ وإن وافق قول قائل، لأن ذلك تخاطر منهما وغرر.

قال في الذَّخِيرَة بعدما نقل كلام اللَّخْمِي: وهذا الكلام يقتضي أن مُرَادَه بالاجتهاد الاجتهاد في مذهب معين لا الاجتهاد على الإطلاق<sup>(١)</sup>.

**القول الثاني:** اشتراط الفقه فيما حكم فيه، لا في جميع الأحكام، كالفاسم. نقله الإمام الأزرق في القضاء من شرح التنبيه عن بعضهم، وقال: وهو القياس كما في عامل الزكاة.

قال الإمام الأذَرَعِي في محرمات الإحرام من شرح المنهاج: من حَكَمناه في باب اعتبر أن يكون فقيهاً فيه لا غير. قال في القضاء منه: وهو الأقرب. قال الوليِّ العِرَاقِي:

شرح المنهاج للأُسْنَوِي، والبحر في الأصول، وشرح جمع الجوامع للسُّبْكِي. توفي بمصر سنة ٧٩٤هـ.

شَدَرَات الذَّهَب ج ٦ ص ٣٣٥ والذَّرر الكامنة ج ٥ ص ١٣٣ رقم ١٠٥٩ ومُقدِّمة كتابه البُرْهَان في علوم القرآن التي كتبها مُحَقِّقُهُ مُحَمَّدُ أَبُو الْفَضْلِ إِبْرَاهِيم، والأعلام ج ٦ ص ٦٠.  
(١) الحَطَّاب ج ٦ ص ١١٢-١١٣.

وقول اللَّخْمِي في: تَبْصِرَة الحُكَّام ج ١ ص ٥٦ والمَوَاق ج ٦ ص ١١٢ وجواهر الإكليل ج ٢ ص ٢٢٣.

اللَّخْمِي: أبو الحسن عَلِي بن مُحَمَّد الرَّبْعِي المَالِكِي الْقَيْرَوَانِي. كان فقيهاً فاضلاً ديناً متفنناً ذا حظ من الأدب، بقي بعد أصحابه فحاز رئاسة إِفْرِيقِيَّة، تَفَقَّه بَابن مُحْرَز وآخرين، وأخذ عنه أبو عَبْدِ اللَّهِ المَارَزِي وَعَبْدُ الْجَلِيل بن مَفُوز وغيرهم. له تَعْلِيلٌ كَبِيرٌ عَلَى الْمُدَوَّنَةِ سماه (التَّبْصِرَة) مُفِيدٌ حَسَنٌ، لَكِنَّهُ رُبَّمَا اخْتَارَ فِيهِ وَخَرَجَ، فَخَرَجَتْ اخْتِيَارَاتُهُ عَنِ الْمَذْهَب. مات بَصْفَاقُس سنة ٤٧٨هـ.

الدِّيَنَاج المَذْهَب ج ٢ ص ١٠٤ ومَوَاهِب الجَلِيل ج ١ ص ٣٥ وَسَجَرَة النُّور الزَّكِيَّة ج ١ ص ١١٧.

وشاهدت ذلك بخط الجلال البلقيني، وفي غير هذا ما يدل لكلامه رَحِمَهُ اللهُ تعالى مُصَرِّحاً بِذَلِكَ<sup>(١)</sup>. وهو قول القاضي الماوردي في شرح الحاوي حيث قال: يشترط العلم بتلك المسألة فقط<sup>(٢)</sup>. وقول جمع متأخرين<sup>(٣)</sup> من الشافعية.

والذي نراه راجحاً هو الثاني، فإننا لو اشترطنا الاجتهاد المطلق فيه لتعطل باب القضاء والتحكيم.

**مَذْهَبُ الْمَالِكِيَّةِ فِي لُزُومِ الْحُكْمِ إِذَا كَانَ الْحُكْمُ مُحْتَاجاً:**

وذهب اللخمي من المالكية إلى: أنه لا يلزم حكم الحكم - إذا كان مالكيّاً والخصمان كذلك - إذا خرج عن قول مالك وأصحابه، وإن لم يخرج باجتهاده عن ذلك لزم.

وقال المازري: إذا كان المحكم من أهل الاجتهاد مالكيّاً، ولم يخرج باجتهاده عن مذهب مالك لزمه حكمه. وإن خرج لم يلزم إذا كان الخصمان مالكيين، لأنها لم يحكمها

(١) الفتاوى الكبرى الفقهية لابن حجر الهيتمي ج ٤ ص ٢٩٨، وكلامه في ص ٢٩٩.

الولي العراقي: ولي الدين أبو زرعة أحمد ابن الحافظ عبد الرحيم بن الحسين بن عبد الرحمن العراقي الشافعي، ولد سنة ٧٦٢هـ، تخرج بوالده ولازم البلقيني، وبرع، وألف الكتب المشهورة منها: شرح البهجة، والنكت، وشرح جمع الجوامع، وشرح تقريب الأسانيد لوالده. ولي قضاء الديار المصرية. مات سنة ٨٢٦هـ ودفن عند والده. سدرات الذهب ج ٧ ص ١٧٣ وحسن المحاضرة ج ١ ص ٣٦٣ والمنهل الصافي ج ١ ص ٣١٢ والضوء اللامع ج ١ ص ٣٣٦.

(٢) الجمل ج ٥ ص ٣٣٩ والبجيرمي على الخطيب ج ٤ ص ٣٢٢ والرملي على أسنى المطالب ج ٤ ص ٢٨٨.

(٣) فتح المعين وإعانة الطالبين عليه ج ٤ ص ٢٢٠.

وذكر الشربيني في مغني المحتاج ج ٤ ص ٣٧٩ القول بجواز تحكيم غير المجتهد في النكاح.



على أن يخرج عن قول مالك وأصحابه، وكذلك إذا كانا شافعيين أو حنفيين وحكماه على مثل ذلك، لم يلزم حكمه إن حكم بينهما بغير ذلك.

وعقب الحطاب على ذلك بقوله:

فتأمل آخر كلامه مع أوله، والظاهر أن الأخير مقيد للأول.

وظاهر قوله: إذا كان مالكيًا ولم يخرج عن مذهب مالك لزم حكمه، سواء كان الخصمان كذلك أم لا.

ومفهوم قوله: إذا كان الخصمان مالكيين، أنها لو كانا شافعيين وحكم بينهما بمذهبهما وترك مذهبه لزم حكمه<sup>(١)</sup>.

### ٣- تحكيم الجاهل:

وأخذاً من شرط الاجتهاد المتقدم الذي ذكره المالكية، قالوا: لا يجوز تحكيم جاهل، وإذا حكم لم ينفذ حكمه وإن وافق الصواب، وإن حكم ولم يصب فعليه الضمان. أي: إذا ترتب على حكمه إتلاف، فإن كان لعضو فالدية على عاقلته، وإن

(١) الحطاب ج ٦ ص ١١٢-١١٣، ونقل قول المازري في تبصرة الحكم ج ١ ص ٥٦.

مالك بن أنس: الأصبحي الحميري. إمام دار الهجرة، وأحد الأئمة الأربعة، وإليه ينسب المذهب المالكي، ولد بالمدينة المنورة، وتوفي فيها سنة ١٧٩ هـ. له كتاب الموطأ وغيره.

طبقات الفقهاء للشيرازي ص ٦٧ وترتيب المدارك للقاضي عياض ج ١ ص ١٠٢ والانتقاء لابن عبد البر ص ٩ وتذكرة الحفاظ ج ١ ص ٢٠٧ وطرح الشرب ج ١ ص ٩٣ ومالك للشيخ أبي زهرة.

الحطاب: أبو عبد الله محمد بن محمد بن عبد الرحمن المغربي الأصل الرعيني. فقيه مالكي صالح، ولد واشتهر بمكة. ومات بطرابلس الغرب سنة ٩٥٤ هـ. من كتبه: مواهب الجليل في شرح مختصر خليل.

نيل الابتهاج ص ٣٣٧ وشجرة النور الزكية ج ١ ص ٢٧٠ والأعلام ج ٧ ص ٥٨.

ترتب عليه إتلاف مال كان الضمان في ماله<sup>(١)</sup>.

وإنما اتفقوا على بطلان حكم الجاهل، لأن تحكيمه خطر وغرر<sup>(٢)</sup>.

فإن سأل الجاهل عالماً، فأراه وجه الحق، فحكم به، لم يكن حكم جاهل<sup>(٣)</sup>.

وقد نصَّ الحَنَفِيَّةُ على هذا، فقالوا:

إذا اصطَلَحَ الخصمان على حكم يحكم بينهما على أن يسأل فلاناً الفقيه، ثم يحكم بينهما بقوله جاز. وكذا إذا اصطَلَحَا على حكم بينهما على أن يسأل فقيهاً ثم يحكم بينهما.

لأن الحَاكِمَ المحكَّم فيما بين المتخاصمين بمنزلة القاضي المولَّى.

وشرط هذا الشرط في تقليد القضاء يجوز، فكذا إذا شرط في التحكيم. فإن سأل ذلك (الفقيه) في الفصل الأول، وحكم بينهما بقوله جاز، وهذا ظاهر.

وإن سأل (فقيهاً) واحداً في الفصل الثاني، وحكم بقوله جاز أيضاً، لأن اللام إذا لم يكن لتعريف المعهود يكون لاستغراق الجنس، والحكم المعلق بالجنس يتعلق بأدنى ما ينطلق عليه اسم الجنس<sup>(٤)</sup>.

#### ٤- تحكيم الكافر:

لا يجوز تحكيم الكافر إن حكمه المسلمون.

(١) الشَّرح الكبير للذَّهَبِيِّ والدُّسُوقِيِّ عليه ج ٤ ص ١٣٥-١٣٦ والخَرَشيَّ ج ٧ ص ١٤٥.

(٢) الحَطَّاب ج ٦ ص ١١٢ عن التَّوَضُّيْحِ عن ابنِ رَاشِدٍ عن المَازِرِيِّ واللَّخْمِيِّ.

وانظر: المَوَاقِ بهامش الحَطَّاب عن اللَّخْمِيِّ.

(٣) الشَّرح الكبير للذَّهَبِيِّ ج ٤ ص ١٣٦ والخَرَشيَّ ج ٧ ص ١٤٥.

(٤) المُحِيطُ البُرْهَانِيُّ، ونُقِلَ الحُكْمُ عنه في الفَتَاوَى الهِنْدِيَّةِ ج ٣ ص ٣٩٨ بلا تَعْلِيلٍ. ونقل الحُكْمُ عن البَحْرِ المُحِيطِ في الفَتَاوَى الطَّرْسُوسِيَّةِ ص ٣٢٠ بلا تَعْلِيلٍ أيضاً.

نص عليه الحنفية<sup>(١)</sup> والمالكية<sup>(٢)</sup> والشافعية<sup>(٣)</sup>. والظاهر أنه قول من قال بصلاحيته للقضاء المستلزمة للعدالة. وإذا حكم لم ينفذ حكمه وإن وافق الصواب، وإذا حكم ولم يُصب فعليه الضمان، أي: إذا حكم وترتب على حكمه إتلاف، فإن كان لعضو فالدية على عاقلته، وإن ترتب عليه إتلاف مال كان الضمان في ماله<sup>(٤)</sup>.

ولو أسلم أحد الخصمين قبل الحكم، لم ينفذ حكم الكافر على المسلم<sup>(٥)</sup>.

أما إذا حكمه الكافر ففيه قولان:

**القول الأول:** يصح تحكيم الكافر في حق الكافر. وهو قول الحنفية<sup>(٦)</sup>.

لأنه أهل للشهادة في حقه، وكذا يجوز تقليده القضاء ليحكم بين أهل الذمة<sup>(٧)</sup>.

**القول الثاني:** لا يجوز تحكيم كافر ولو في خصم كافر. وهو الذي قاله القليوبي

من الشافعية<sup>(٨)</sup>.

(١) الهداية والعناية وفتح القدير عليها ج ٥ ص ٤٩٩ والفتاوى الهندية ج ٥ ص ٣٩٧ عن الهداية، واللباب ج ٤ ص ٨٩ وتبيين الحقائق ج ٤ ص ١٩٣ والفتاوى الخانية ج ٢ ص ٤٥٤.

(٢) الشرح الكبير للدردير ج ٤ ص ١٣٥ والشرح الصغير للدردير ج ٤ ص ٢٠٠ وفتح الرجم ج ٣ ص ١٢٤، ونقل المواق ج ٦ ص ١١٢ الاتفاق عليه عن اللخمي، ونفى ابن فرحون لزوم حكمه بلا خلاف في تبصرة الحكم ج ١ ص ٥٦، والخرشي ج ٧ ص ١٤٥ والمُنْتَقَى للبايجي ج ٥ ص ٢٢٨.

(٣) القليوبي على الجلال ج ٤ ص ٢٩٨.

(٤) الشرح الكبير للدردير والدسوقي عليه ج ٤ ص ١٣٥-١٣٦ والخرشي ج ٧ ص ١٤٥.

(٥) البحر الرائق ج ٧ ص ٢٥ ورد المختار ج ٥ ص ٤٢٨ نفلاً عن البحر.

(٦) البحر الرائق السابق، وتبيين الحقائق ج ٤ ص ١٩٣.

(٧) تبيين الحقائق السابق.

(٨) القليوبي ج ٤ ص ٢٩٨.

والأول منهما هو الظاهر.

### ٥- تَحْكِيمُ الذَّمِّي:

لا يجوز تَحْكِيمُ الذَّمِّي إِنْ حَكَّمَهُ الْمُسْلِمُونَ.

نص عليه الحَنَفِيَّةُ<sup>(١)</sup> والمَالِكِيَّةُ<sup>(٢)</sup>.

ويظهر أنه هو قول من قال بعدم جواز تَحْكِيمِ الكافر.

أما إذا حَكَّمَهُ أَهْلُ الذِّمَّةِ فهو جائز، وهو قول الحَنَفِيَّةِ.

لأنه من أهل الشهادة فيما بينهم، وتراضيهما عليه في حقهما كتقليد السُّلْطَانِ إياه، وتقليد الذَّمِّي لِيَحْكُمَ بَيْنَ أَهْلِ الذِّمَّةِ صَحِيحٌ، وتقليده بأن يَحْكُمَ بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ باطل، فكذا تَحْكِيمُهُ<sup>(٣)</sup>.

وَإِذَا حَكَّمَهُ الذَّمِّيَانِ ذِمِّيًّا يَحْكُمُ بَيْنَهُمَا، ثُمَّ أَسْلَمَ أَحَدُ الْخَصْمَيْنِ، فَقَدْ خَرَجَ الْحَكْمُ مِنَ الْحُكُومَةِ فِي حَقِّ الْحَكْمِ عَلَى الْمُسْلِمِ.

الْقَلْيُوبِيُّ: أَبُو الْعَبَّاسِ شَهَابُ الدِّينِ أَحْمَدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ سَلَامَةَ الشَّافِعِيِّ. مِنْ أَهْلِ قَلْيُوبٍ فِي مِصْرَ، فقيه شافعي متأدب، من مؤلفاته: حَاشِيَةُ عَلَى شَرْحِ ابْنِ قَاسِمٍ الْغَزِّيِّ، وَعَلَى شَرْحِ الْجَلَالِ عَلَى الْمِنْهَاجِ، وَتُحْفَةُ الرَّائِبِ. مَاتَ سَنَةَ ١٠٦٩ هـ.

الْأَعْلَامُ ج ١ ص ٩٢ وَمُعْجَمُ الْمُؤَلِّفِينَ ج ١ ص ١٤٨ وَإِبْطَاحُ الْمَكْنُونِ ج ٢ ص ٥٨٧ وَهَدْيَةُ الْعَارِفِينَ ج ١ ص ١٦١ وَخُلَاصَةُ الْأَثَرِ ج ١ ص ١٧٥.

(١) الْعِنَايَةُ وَفَتْحُ الْقَدِيرِ ج ٥ ص ٤٩٩ وَرَدُّ الْمُحْتَارِ ج ٥ ص ٤٢٨ عَنِ الْهِنْدِيَّةِ عَنِ النَّهَائِيَّةِ، وَالْفَتَاوَى الْهِنْدِيَّةِ ج ٣ ص ٣٩٧ عَنِ الْمَبْسُوطِ عَنِ النَّهَائِيَّةِ، وَالطَّحْطَاطِيِّ عَلَى الدَّرَجِ ٣ ص ٢٠٧ عَنِ الْهِنْدِيَّةِ، وَالْبَحْرُ الرَّائِقُ ج ٧ ص ٢٤ وَالْمُحِيطُ الْبُرْهَانِيُّ، وَشَرْحُ أَدَبِ الْقَاضِي لِابْنِ مَارَةَ ج ٤ ص ٦١ وَمَجْمَعُ الْأَنْهَرِ ج ٢ ص ١٧٣ وَرَوْضَةُ الْقُضَاةِ ج ١ ص ٨٠ وَاللُّبَابُ ج ٤ ص ٨٩.

(٢) الْمُتَنْقِي لِلْبَاجِي ج ٥ ص ٢٢٨ حِينَ ذَكَرَ مِنْ صِفَاتِ الْحَكْمِ (الْإِسْلَامِ).

(٣) الْعِنَايَةُ، وَفَتْحُ الْقَدِيرِ، وَالْفَتَاوَى الْهِنْدِيَّةِ، وَرَدُّ الْمُحْتَارِ، وَالطَّحْطَاطِيِّ، السَّابِقَةُ.

أما في حق الحكم على الذمّي يبقّى حكماً. وهذا لما عرف أن البقاء معتبرٌ بالابتداء، والذمّي يصلح لابتداء التحكيم على الذمّي فيصلح لبقائه حكماً عليه، ولا يصلح لابتداء التحكيم على المسلم فلا يصلح لبقائه حكماً<sup>(١)</sup>.

فإذا حكم للذمّي على المسلم لا يجوز، وإن حكم للمسلم على الذمّي يجوز<sup>(٢)</sup>. وإذا حكم مسلم وذمّي مسلماً وذمّيّاً، فإن حكماً للمسلم على الذمّي جاز، وإن حكماً للذمّي على المسلم لا يجوز<sup>(٣)</sup>.

ولو أن ذمّيّن حكماً ذمّيّاً، فأسلم الحكم قبل الحكم فهو على حكومته. ولو حكم ذمّي بين مسلمين، فأجازاه لم يجز، كما لو حكماه في الابتداء<sup>(٤)</sup>.

#### ٦ - تحكيم المرتد:

لو ارتد عن الإسلام، ثم أسلم وحكم لا يجوز حكمه، لأن بالارتداد يخرج من أن يكون أهلاً للحكومة.

ألا يرى أن القاضي المولى يخرج من أن يكون أهلاً للقضاء بالارتداد؟ فكذا الحكم<sup>(٥)</sup>.

فالحكم إذا ارتد انعزل، فإذا أسلم فلا بد من تحكيم جديد<sup>(٦)</sup>.

(١) المحيط البرهاني. والحكم في الفتاوى الهندية ج ٣ ص ٣٩٧ بغير تعليل.

(٢) الفتاوى الهندية السابقة عن المبسوط في مواضع.

(٣) الفتاوى الهندية السابقة.

(٤) الفتاوى الهندية ج ٣ ص ٣٩٨.

(٥) المحيط البرهاني عن الأقضية.

والحكم فقط بلا تعليل في: الفتاوى الهندية ج ٣ ص ٣٩٨ عن المحيط.

(٦) البحر الرائق ج ٧ ص ٢٨ عن الولوالجية، ورد المختار ج ٥ ص ٤٣٢ عن البحر.

إِلَّا أَنْ الْفَتَوَى:

لا ينزل الحكم بالرَدَّة، فإذا أسلم لا يحتاج إلى تولية جديدة<sup>(١)</sup>.

٧- تَحْكِيمُ الْفَاسِقِ:

إِنْ حَكَّمَ الْخَصِمَانِ فَاسِقًا ففیه قولان عند الحَنَفِيَّة:

القول الأول: لم يجر حُكْمُهُ عليهما. وهو رأي صاحب الكتاب.

لأن الفاسق ليس من أهل الْقَضَاء، والقَاضِي إذا فسق ينزل بنفسِ الْفِسْق، فصار بمنزلة الأعمى والمكاتب والذَّمِّي والمحدود في الْقَذْف والصبي<sup>(٢)</sup>.

القول الثاني: يجوز. وهو في ظاهِر الرِّوَايَةِ.

فالفاسق من أهل الْقَضَاء، والقَاضِي إذا فسق يعزل، لَكِنْ لا ينزل بنفسِ الْفِسْق<sup>(٣)</sup>.

(١) رَدُّ الْمُحْتَارِ السَّابِقِ.

(٢) شرح ابن مازة على أدب القَاضِي لِلْخَصَّاف ج ٤ ص ٦٦. وانظر: رَوْضَةُ الْقُضَاة ج ١ ص ٨١ والمُحِيطُ الْبُرْهَانِيَّيْنِ عَنِ الْأَقْضِيَةِ، وَالْفَتَاوَى الْهِنْدِيَّة ج ٣ ص ٣٩٧ والكتاب وشرح اللَّبَاب عليه ج ٤ ص ٨٩.

الْقُدُورِيُّ: أَبُو الْحُسَيْنِ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدَ بْنِ أَحْمَدَ. وَالْقُدُورِيُّ نسبة إلى قَرْيَةٍ من قرى بَغْدَاد اسمها قُدُورَةٌ، وقيل: نسبة إلى بيع القُدُور، جمع قَدْر. له (الكتاب) الْمُخْتَصَرُ الْمَشْهُور، وشرح مُخْتَصَرِ الْكَرْخِيِّ، وَالتَّجْرِيدُ. كان يَناظر الشَّيْخَ أَبَا حَامِدٍ الْإِسْفَرَايِينِيَّ الشَّافِعِيَّ، انتهت إليه رئاسة الحَنَفِيَّة. مات سنة ٤٢٨ هـ ببَغْدَاد.

الْفَوَائِدُ الْبَهِيَّة ص ٢٤ وَوَفَيَاتُ الْأَعْيَان ج ١ ص ٧٨ وَتَاجُ التَّرَاجُم ص ٧ وَتَارِيخُ بَغْدَاد ج ٤ ص ٣٧٧ وَمُقَدِّمَةُ اللَّبَابِ فِي شَرْحِ الْكِتَابِ.

(٣) شرح ابن مازة السَّابِقِ ص ٦٦-٦٧.

وانظر: الْمُحِيطُ الْبُرْهَانِيَّيْنِ، وَتَبْيِينُ الْحَقَائِقِ ج ٤ ص ١٩٣ وَالْفَتَاوَى الْهِنْدِيَّة السَّابِقِ

والأولى كما قال الصّدر بن مازة:

أن لا يُقْلَدَ الفاسقُ القَضَاءَ، وإذا قُلِّدَ يصير قاضياً، فكذا هنا: الأولى أن لا يُحْكَمَ الفاسق، وهو مع هذا إذا حكّمه وحكمَ بينهما نفذ حُكْمُهُ فيما بينهما<sup>(١)</sup>.  
وللمالكيّة فيه أربعة أقوال سترد بعد قليل إن شاء الله تعالى.

#### ٨- تحكيم المرأة:

وفيه قولان:

القول الأول: يجوز تحكيم المرأة.

وهو قول الحنفيّة<sup>(٢)</sup> والطبريّ والظاهرية<sup>(٣)</sup>.

عن الهداية، والطحطاويّ على الدرّج ٣ ص ٢٠٧ عن الهنديّة، والهداية وفتح القدير ج ٥ ص ٤٩٩ والبحر الرائق ج ٧ ص ٢٦ وردّ المختار ج ٥ ص ٤٢٨ عن البحر.  
(١) شرح ابن مازة السابق ص ٦٧ والعناية على الهداية.  
وانظر: البحر الرائق، وردّ المختار، السابقين.

الصّدر بن مازة: أبو محمد حسام الدين عمّر بن عبد العزيز بن عمّر بن مازة البخاريّ الحنفيّ، المعروف بالصّدر الشّهيّد وبالحسام الشّهيّد. إمام في الفروع والأصول، له اليد الطولى في الخلاف والمذهب، أخذ عنه صاحب الهداية وغيره، من كتبه: الفتاوى الصّغرى والكبرى، وشرح أدب القضاء للخصاف، وشرح الجامع الصّغير. استشهد بموقعة قطوان بسمرقند سنة ٥٣٦هـ، ثم نقل جسده إلى بخارى بعد سنة.

الفوائد البهيّة ص ١٤٩ وتاج التّراجم ص ٤٦ والترجمة المستوفاة التي كتبها الأستاذ مخيي هلال السّرحان في مقدّمة تحقيقه شرح أدب القاضي للخصاف للصّدر بن مازة ج ١ ص ٢٥-٥٦.

(٢) البحر الرائق ج ٧ ص ٢٦ وردّ المختار ج ٥ ص ٤٢٨ عن البحر، والعناية ج ٥ ص ٤٩٩ والبرازية ج ٥ ص ١٨٠ والفتاوى الخانية ج ٢ ص ٤٥٤ وتبيين الحقائق ج ٤ ص ١٩٣.

(٣) هذا بناء على قول الطبريّ في جواز أن تكون المرأة حاكمًا على الإطلاق في كل شيء.

وعلى قول ابن حزم الظاهريّ في جواز قضائها مطلقاً دون الخلاف.

وأجاز الحَنْفِيَّةُ تَحْكِيمَهَا فِيهَا سِوَى الْحُدُودِ وَالْقِصَاصِ، لِأَنَّ التَّحْكِيمَ مَبْنِي عَلَى الشَّهَادَةِ، وَالْمَرَأَةُ تَصْلَحُ شَاهِدَةً فِيهَا سِوَى الْحُدُودِ وَالْقِصَاصِ فَتَصْلَحُ حَكَمًا<sup>(١)</sup>.

وقال صاحب الرُّوضَةِ الْبَهِيَّةِ مِنَ الْإِمَامِيَّةِ: لَا يَبْعَدُ تَحْكِيمُهَا<sup>(٢)</sup>.

القول الثاني: لَا يَجُوزُ تَحْكِيمُهَا.

وهو قول الشَّافِعِيَّةِ. ومثلها الْخُنْثَى<sup>(٣)</sup>.

وَلِلْمَالِكِيَّةِ أَرْبَعَةُ أَقْوَالٍ فِي تَحْكِيمِهَا سَتَأْتِي بَعْدَ قَلِيلٍ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى.

وَمَسْأَلَةُ تَحْكِيمِ الْمَرَأَةِ مَبْنِيَةٌ عَلَى جَوَازِ تَقْلِيدِهَا الْقَضَاءَ:

فَاشْتَرَطَ الْجُمْهُورُ: الذِّكُورَةَ فِي صَحَّةِ الْحُكْمِ بِالْقَضَاءِ<sup>(٤)</sup>.

وَسَيَأْتِي قَوْلُهَا بَعْدَ قَلِيلٍ.

الطَّبْرِيُّ: أَبُو جَعْفَرٍ مُحَمَّدُ بْنُ جَرِيرٍ بْنِ يَزِيدٍ الطَّبْرِيُّ. الْفَقِيهُ الْمَفْسَرُ الْمُؤَرِّخُ، وَلَدَ فِي أَمَلِ طَبْرِسْتَانَ، وَاسْتَوطنَ بَغْدَادَ، وَتَوَفَّى بِهَا سَنَةَ ٣١٠ هـ. لَهُ مُصَنَّفَاتٌ مِنْهَا: تَفْسِيرُهُ، وَتَارِيخُهُ.

طَبَقَاتُ الْفُقَهَاءِ لِلشَّيْخِ الرَّازِيِّ ص ٩٣ وَتَذْكِرَةُ الْحُفَّازِ ج ٢ ص ٧١٠ رَقْم ٧٢٨ وَتَارِيخُ بَغْدَادِ ج ٢ ص ١٦٢ وَلِسَانُ الْمِيزَانِ ج ٥ ص ١٠٠ وَالْوَاقِفَاتُ بِالْوَفَيَّاتِ لِلصَّفَدِيِّ ج ٢ ص ٢٨٤.

(١) الْمُحِيطُ الْبَرْهَانِيُّ، وَالْفَتَاوَى الْهِنْدِيَّةُ ج ٣ ص ٣٩٨.

(٢) الرُّوضَةُ الْبَهِيَّةُ ج ١ ص ٢٣٨.

الْعَامِلِيُّ: زَيْنُ الدِّينِ بْنُ نُورِ الدِّينِ عَلِيِّ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ الْجُبَعِيِّ الْعَامِلِيِّ. مِنْ أَعْلَامِ فُقَهَاءِ الْإِمَامِيَّةِ، مِنْ مُؤَلِّفَاتِهِ: الرُّوضَةُ الْبَهِيَّةُ شَرْحُ اللَّمْعَةِ الدَّمَشْقِيَّةِ، وَالْمَسَالِكُ. تَوَفَّى سَنَةَ ٩٦٥ هـ.

رَوَضَاتُ الْجَنَّاتِ ص ٢٨٧ وَمُقَدِّمَةُ الرُّوضَةِ الْبَهِيَّةِ.

(٣) الْقَلْبُوبِيُّ ج ٤ ص ٢٩٨.

(٤) بَدَايَةُ الْمُجْتَهِدِ ج ٢ ص ٤٥١ وَالْقَوَانِينُ الْفَقْهِيَّةُ ص ٣٢٣ وَالْمِيزَانُ الْكُبْرِيُّ لِلشَّعْرَانِيِّ ج ٢

ص ١٨٩ وَتَبْلُ الْأَوْطَارِ ج ٨ ص ٢٧٤.



وذهب أبو حَنِيفَةَ: إلى صحة قضائها فيما تَصِحَّ فيه شهادتها، وشهادتها عنده تَصِحَّ فيما سوى الحدود والقصاص<sup>(١)</sup>.

وذهب ابن حَزْم: إلى جواز قضائها مطلقاً دون الخِلافة<sup>(٢)</sup>.

وقال الطَّبْرِيُّ: يجوز أن تكون المرأة حاكماً على الإطلاق في كل شيء، كالرجل<sup>(٣)</sup>.

وعلل ابن جَرِير الطَّبْرِيُّ جواز ولايتها بجواز قُتْيَاها.

أما أبو حَنِيفَةَ فإنه علل جواز ولايتها بجواز شهادتها.

ورد قولهما بما يأتي:

أ. قوله تعالى: ﴿الرِّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاءِ بِمَا فَضَّلَ اللَّهُ بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ﴾ [النساء: ٣٤]، يعني في العقل والرأي، فلم يجوز أن يقمن على الرجال.

ب. قوله ﷺ: ما أفلح قوم أسندوا أمرهم إلى امرأة.

ج. قوله ﷺ: أخرجوهن من حيث أخرهن الله.

د. لأنه لما منعها نقص الأنوثة من إمامة الصلوات مع جواز إمامة الفاسق، كان المنع من القضاء الذي لا يصح من الفاسق أولى.

هـ. لأن نقص الأنوثة يمنع من انعقاد الولايات كإمامة الأمة.

و. لأن من لم ينفذ حكمه في الحدود، لم ينفذ حكمه في غير الحدود، كالأعمى.

(١) المصادر السابقة، وجواهر العقود ج ٢ ص ٢٦٣ وأدب القاضي للماوردي ج ١ ص ٦٢٦ وسبل السلام ج ٤ ص ١٢٣.

(٢) المحلى ج ٩ ص ٤٢٩-٤٣٠.

(٣) بداية المجتهد، والقوانين الفقهية، والميزان الكبير، وأدب القاضي، وسبل السلام، ونيل الأوطار، وجواهر العقود، السابقة، والمغني لابن قدامة ج ١١ ص ٣٨٠ وبهامشه الشرح الكبير ص ٣٨٦ والأحكام السلطانية للماوردي ص ٦٥.

وأما جواز فُتْيَاها وشهادتها، فلاَّنه لا وِلَايَة فيهما، فلم تمنع منهما الأثوثة، وإن منعت من الولايات، وكذلك تقليد الخُنثَى لا يَصِحُّ، لجواز أن يكون امرأة. فإن زال إشكاله، وبان رجلاً، صح تقليده<sup>(١)</sup>.

## ٩- تَحْكِيمُ الْأَعْمَى:

وفي تَحْكِيمِهِ قولان:

القول الأول: لا يجوز.

(١) أدب القاضي للمَاوَزْدِيّ ج ١ ص ٦٢٦-٦٢٨.

حَدِيث: لَنْ يُفْلَحَ قَوْمٌ وَلَوْ أَمَرَهُمْ امْرَأَةٌ:

رواه البُخَارِيُّ فِي الْفَتَنِ وَالْمَغَارِي مِنْ صَحِيحِهِ، مِنْ حَدِيثِ الْحَسَنِ الْبَصْرِيِّ عَنْ أَبِي بَكْرَةَ. وَهُوَ عِنْدَ ابْنِ جَبَّانَ وَالْحَاكِمِ وَأَحْمَدَ مَطْوَلٌ.

وله طريق أخرى عند أَحْمَدَ مِنْ حَدِيثِ عُيَيْنَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ جَوْشَنَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِي بَكْرَةَ بَلَفْظًا: لَنْ يُفْلَحَ قَوْمٌ أَسْنَدُوا أَمْرَهُمْ إِلَى امْرَأَةٍ... / الْمَقَاصِدُ الْحَسَنَةُ ص ٣٤٠ رَقْم ٨٧٨.

وَانْظُرْهُ مَخْرَجًا فِي سُبُلِ السَّلَامِ ج ٤ ص ١٢٣ عَنْ الْبُخَارِيِّ، وَفِي نَيْلِ الْأَوْطَارِ ج ٨ ص ٢٧٣: رَوَاهُ أَحْمَدُ وَالْبُخَارِيُّ وَالنَّسَائِيُّ وَالتِّرْمِذِيُّ وَصَحَّحَهُ.

وَفِي الْجَامِعِ الصَّغِيرِ ج ٢ ص ١٢٨: (لَنْ يُفْلَحَ...)، أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ وَالْبُخَارِيُّ وَالتِّرْمِذِيُّ وَالنَّسَائِيُّ عَنْ أَبِي بَكْرَةَ. وَقَالَ: صَحِيحٌ.

حَدِيث: أَخْرَوْهِنَّ... إلخ:

قَالَ السَّخَاوِيُّ فِي الْمَقَاصِدِ الْحَسَنَةِ ص ٢٨ رَقْم ٤١: (قَالَ الزَّرْكَشِيُّ: عَزَّوْهُ لِلصَّحِيحَيْنِ غَلَطٌ. قُلْتُ: وَكَذَا مِنْ عَزَاهُ لِدَلَالِ النَّبُوَّةِ لِلْبَيْهَقِيِّ مَرْفُوعًا، وَلِمُسْنَدِ رَزِينَ. وَلَكِنَّهُ فِي مُصَنَّفِ عَبْدِ الرَّزَّاقِ. وَمِنْ طَرِيقِهِ الطَّبْرَانِيُّ مِنْ قَوْلِ ابْنِ مَسْعُودٍ فِي حَدِيثِ أَوَّلِهِ: كَانَ فِي بَنِي إِسْرَائِيلَ الرَّجُلَ وَالْمَرْأَةَ يَصْلُونَ جَمِيعًا. الْحَدِيثُ. وَفِي الْبَابِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ مَرْفُوعًا فِي خَيْرِ صَفُوفِ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ وَشَرِّهَا...).

وهو قول الحَنَفِيَّة<sup>(١)</sup> والشافِعيَّة<sup>(٢)</sup>.

لأنه لا يصلح للقضاء، لانعدام أهليته للشهادة، والحكم في حق المحكِّمين بمنزلة القاضي المُوَلَّى<sup>(٣)</sup>.

القول الثاني: يجوز.

وهو قول الحَنَابِلَة<sup>(٤)</sup>، وذكره القاضي.

قال ابن تَيْمِيَّة: وهو قياس المذهب، كما يجوز شهادة الأعمى، إذ لا يعُوزُه إلَّا مَعْرِفَةُ عَيْنِ الخصم، ولا يحتاج إلى ذلك، بل يقضي على موصوف كما قضى داود بين الملكين. ويتوجه أن يصح مطلقاً، ويعرّف بأعيان الشهود والخصوم، كما يعرف بمعاني كلامهم في الترجمة، إذ مَعْرِفَةُ كلامه وعينه سواء، وكما يجوز أن يقضي على غائب باسمه ونسبه. وأصحابنا قاسوا شهادة الأعمى على الشهادة على الغائب والميت، وأكثر ما في الموضوعين عند الرِّوَايَةِ والحكم لا يفتقر إلى الرؤية. بل هذا في الحَاكِمِ أوسع منه في الشَّاهد، بدليل الترجمة والتعريف بالحكم دون الشهادة، وما به يحكم أوسع مما به يشهد<sup>(٥)</sup>.

(١) المَبْسُوط ج ١٦ ص ١١١ وشرح ابن مازة على أدب القاضي للخصاف ج ٤ ص ٦١ ورؤضة القضاة ج ١ ص ٨٠ والمُحِيطُ البُرْهَانِي عن الأقضية، ومُعِينُ الحُكَّام ص ٢٥.

(٢) القَلْبُوبِي على الجلال ج ٤ ص ٢٩٨.

(٣) شرح ابن مازة، ورؤضة القضاة، ومُعِينُ الحُكَّام، السَّابِقَة.

(٤) الاختيارات العِلْمِيَّة ج ٤ ص ٦٢٧.

(٥) الاختيارات العِلْمِيَّة ج ٤ ص ٦٢٧-٦٢٨.

القَاضِي أَبُو يَعْلَى الحَنْبَلِي: هو مُحَمَّد بن الحُسَيْن بن مُحَمَّد بن خَلَف بن أَحْمَد بن الفَرَاء. عالم زمانه وفريد عصره، من تلاميذه أبو الوفاء بن عَقِيل ومحمُود الكلُودَانِي، من تصانيفه الكثيرة: أَحْكَامُ الْقُرْآن، ونقل الْقُرْآن، والرد على الْأَشْعَرِيَّة، والأَحْكَامُ السُّلْطَانِيَّة. توفي سنة ٤٥٨هـ، ودفن بمقبرة أَحْمَد ببَغْدَاد.

والذي نرجّح هو:

عدم جواز تحكيمه، إلحاقاً بالقاضي، ولأن المعرف له بأعيان الشهود والخصوم ومعاني كلامهم قد يكون غير عالم فلا يصيب الواقع، فيخطأ الأعمى في حكمه.

١٠- ونص الحنفية أيضاً على عدم جواز تحكيم:

الصبي، والمحدود في قذف وإن تاب، والعبد<sup>(١)</sup>، والمكاتب<sup>(٢)</sup>.

لأنهم لا يصلحون للقضاء، لانعدام أهليتهم للشهادة<sup>(٣)</sup>.

ومن ذلك قالوا:

طَبَقَاتُ الْحَنَابِلَةِ لِمُحَمَّدِ بْنِ أَبِي يَعْلَى ج ٢ ص ١٩٣ ومُقدِّمة كتابه الْأَحْكَامُ السُّلْطَانِيَّة.

ابن تيمية أبو العباس تقي الدين: أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام النميري الحراني الدمشقي الحنبلي. الإمام الحافظ، المجتهد، المفسر البار، شيخ الإسلام، علم الزهاد، نادرة العصر، صاحب المؤلفات الكثيرة منها: الفتاوى، ومنهاج السنة. توفي بدمشق مُعتقلاً في قلعتها سنة ٧٢٨هـ.

تذكرة الحفاظ ج ٤ ص ١٤٩٦ رقم ١١٧٥ وذيل طَبَقَاتُ الْحَنَابِلَةِ ج ٢ ص ٣٨٧ والنجوم الزاهرة ج ٩ ص ٢٧١ والعقود الدرية من مناقب شيخ الإسلام أحمد بن تيمية لابن عبد الهادي.

(١) الكتاب واللباب عليه ج ٤ ص ٨٩ والهداية ج ٥ ص ٤٩٩ وتبيين الحقائق ج ٤ ص ١٩٣ ومجمع الأنهر ج ٢ ص ١٧٣ والبحر الرائق ج ٧ ص ٢٤ وروضة القضاة ج ١ ص ٨٠-٨١ والمحيط البرهاني عن ابن سماعة في نواذره عن محمد، والفتاوى الهندية ج ٣ ص ٣٩٧ عن الهداية، ومعين الحكم ص ٢٥.

وفي المبسوط ج ١٦ ص ١١١ نص على: العبد والمحدود في قذف، وكذلك في شرح ابن مازة على أدب القاضي للخصاف ج ٤ ص ٦١.

(٢) المبسوط، وشرح ابن مازة، السابقان، والفتاوى الخانية ج ٢ ص ٤٥٤.

(٣) اللباب، وتبيين الحقائق، ومعين الحكم، وشرح ابن مازة، والهداية وفتح القدير والعناية عليها، والمحيط البرهاني، السابقة.

لو حَكَم الخصمان عبداً وحرّاً، فحكما، لم يجوز حُكْمُهما.  
لأن حَكَمَ العبد لا يجوز، فبقي الحر منفرداً بالحكم، وقد رضيا بتَحْكِيمِهما فلا  
ينفرد أحدهما به<sup>(١)</sup>.

ونص الشافعية على عدم جواز تَحْكِيم الأَصَمِّ والرقيق<sup>(٢)</sup>.  
وللمالكية في تَحْكِيم الصبي المُمَيِّز، والعبد، والمرأة، والفاسق، أربعة أقوال:  
أ. صحة تَحْكِيمِهم مطلقاً. وهو قول أَصْبَغ.  
ب. عدم الصحة مطلقاً. وهو قول مُطَرِّف.  
ج. الصحة إلا في تَحْكِيم الصبي، لأنه غير مكلف، ولا إثم عليه إن جار، وهو  
قول أَشْهَب.  
د. الصحة إلا في تَحْكِيم الصبي والفاسق، وهو قول عَبْدُ الْمَلِكِ بْنِ الْمَاجِشُونِ<sup>(٣)</sup>.

(١) الفتاوى الهندية ج ٣ ص ٣٩٧.

وانظر المسألة بلا تعليل في: فَتَح الْقَدِير ج ٥ ص ٥٠٢ وَرَدَّ الْمُخْتَار ج ٥ ص ٤٢٨ عن  
الْبَحْر عن الْمُحِيط.

(٢) الْقَلْبُوبِيُّ ج ٤ ص ٢٩٨.

(٣) سَيِّدِي خَلِيلٍ وَالْخَرَشِيُّ عَلَيْهِ ج ٧ ص ١٤٦ وَالشَّرْحُ الْكَبِيرُ لِلدَّرْدِيرِ وَالذُّشُوقِيُّ عَلَيْهِ ج ٤  
ص ١٣٦-١٣٧ وَالشَّرْحُ الصَّغِيرُ لِلدَّرْدِيرِ وَالصَّائِي عَلَيْهِ ج ٤ ص ٢٠٠.

وانظر: جَوَاهِرُ الْإِكْلِيل ج ٢ ص ٢٢٣ وَتَبْصِرَةُ الْحُكَّام ج ١ ص ٥٦ وَالْمَوَاقِ ج ٦ ص ١١٣  
وَالْمُنْتَقَى ج ٥ ص ٢٢٨.

أَشْهَبُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ: بَن دَاوُدَ الْقَيْسِيِّ. رَوَى عَنْ مَالِكٍ وَاللَّيْثِ وَابْنِ عُيَيْنَةَ وَغَيْرِهِمْ،  
فَقِيهٌ مِصْرِيٌّ، انْتَهَتْ إِلَيْهِ رِئَاسَةُ الْمَذْهَبِ الْمَالِكِيِّ بِمِصْرَ بَعْدَ ابْنِ الْقَاسِمِ. تَوَفَّى سَنَةَ ٢٠٤ هـ  
بِمِصْرَ.

تَهْذِيبُ النَّهْذِيبِ ج ١ ص ٣٥٩ وَالْإِتْقَانُ ص ١١٢ وَوَفَيَاتُ الْأَعْيَانِ ج ١ ص ٢٣٨ وَتَرْتِيبُ الْمَدَارِكِ  
ج ٢ ص ٤٤٧ وَطَبَقَاتُ الْفُقَهَاءِ لِلشَّيْخِ الرَّازِيِّ ص ١٥٠.

وقالوا أيضاً: لا يجوز تحكيم الصبي الذي لا تَمَيِّزُ له<sup>(١)</sup>، ولا المجنون<sup>(٢)</sup>، ولا الموسوس<sup>(٣)</sup>، ولا الْمُغْمَى عليه<sup>(٤)</sup>.

ونص الشَّافِعِيَّةُ على: عدم جواز تحكيم غير العَدْل مطلقاً، سواء فُقد القاضي أم لا<sup>(٥)</sup>.

وهذا واضح، لأن شرط العدالة يجب توفره في القاضي عند جميع الفقهاء، فكذلك الحكم.

### أهلية الحكم وقت التحكيم ووقت الحكم:

ذكر الحَنَفِيَّةُ: أن الحكم يكون أهلاً للقضاء بكونه أهلاً للشهادة<sup>(٦)</sup>، فمن صلح شاهداً صلح قاضياً ومن لا فلا<sup>(٧)</sup>.

ويشترط كون الحكم أهلاً للشهادة في حالتين: حالة التحكيم ووقت الحكم. حتى إذا لم يكن من أهل الشهادة وقت التحكيم، ثم صار من أهل الشهادة وقت الحكم، لا يصير حكماً. بأن حكماً عبداً أو ذمياً أو صبيّاً، ثم أسلم أو أعتق أو بلغ الصبي، ثم حكم

(١) الشَّرْح الصَّغِير لِلدَّرْدِير، وجَوَاهِر الإكْلِيل، والخَرَشي ص ١٤٥ السَّابِقَة.

(٢) الشَّرْح الصَّغِير لِلدَّرْدِير، وجَوَاهِر الإكْلِيل، والمَوَاقِعُ عَنِ اللَّخْمِيِّ ونقل الاتفاق عليه، وفي تَبْصِرَةِ الْحُكَّام: المَعْتَوَة.

(٣) جَوَاهِر الإكْلِيل، والمَوَاقِعُ عَنِ اللَّخْمِيِّ، وتَبْصِرَةِ الْحُكَّام، السَّابِقَة.

(٤) جَوَاهِر الإكْلِيل السَّابِق.

(٥) فَتْح الْمُعِينِ وإِعَانَةُ الطَّالِبِينَ عليه ج ٤ ص ٢٢١.

(٦) فَتْح الْقَدِير ج ٥ ص ٤٩٩ ومُعِين الْحُكَّام ص ٢٥ والْفَتَاوَى الْخَانِيَّة ج ٢ ص ٤٥٤.

(٧) مُعِين الْحُكَّام السَّابِق.

لم يَجْزُ<sup>(١)</sup>، كما في من قلده السُّلْطَانُ الْقَضَاءَ<sup>(٢)</sup>.

وكذا إذا كان شاهداً وقت التَّحْكِيم، ولم يَبْقَ شاهداً وقت الحُكْم، لا يبقى حُكماً، لأن الحُكْم في حقها بمنزلة القَاضِي، وفي القَاضِي يعتبر لصحة القَضَاء كونه من أهل الشهادة فكذا هَذَا<sup>(٣)</sup>.

فلو كان مُسْلِماً وقت التَّحْكِيم ثم ارتدَّ لم ينفذ حُكْمه<sup>(٤)</sup>.

أما الشَّاهد: فلا تشترط أهليته وقت التَّحْمُل، وإنما تشترط وقت الأداء فقط. وأما القَاضِي - ومثله الحُكْم كما تقدم - فتشترط أهليتهما وقت التقليد والتَّحْكِيم. وزِيدَ في الحُكْم: اشتراطها فيما بينهما<sup>(٥)</sup>.

فتَحْكِيمُ العبد في الحال لم يَصَحَّ، لأن العبد ليس من أهل الحُكْم. فرق في العبد بين هذه الصورة، وبينما إذا تحمل الشهادة وهو عبد ثم عَتِق، حيث يجوز له أن يشهد، وإن حصل التَّحْمُل حال عدم الأهلية.

والفرق: أن التَّحْمُل بحصول العلم، والعبد في حق حصول العلم له بالسَّماع أو بالمعينة والحرُّ سواء، فصَحَّ التَّحْمُل. وإذا صحَّ التَّحْمُل أمكنه الأداء عند صيرورته

(١) مُعَيِّنُ الْحُكَّامِ السَّابِق.

وانظر أيضاً: الْبَحْرُ الرَّائِقُ ج ٧ ص ٢٤ والْفَتَاوَى الْهِنْدِيَّة ج ٥ ص ٣٩٧ عن الملتقط، والدَّرُّ الْمُخْتَار - رَدُّ الْمُخْتَار ج ٥ ص ٤٢٨ والمُحِيطُ الْبُرْهَانِي، وَمَجْمَعُ الْأَنْهَر ج ٢ ص ١٧٣ وَفَتْحُ الْقَدِير ج ٥ ص ٤٩٩ ومعه سَعْدِي جَلْبِي.

(٢) الْبَحْرُ الرَّائِقُ، وَمِنْحَةُ الْخَالِقِ عَلَى الْبَحْرِ الرَّائِقِ لابن عَابِدِينَ، وَرَدُّ الْمُخْتَار، السَّابِقَة.

(٣) مُعَيِّنُ الْحُكَّامِ ص ٢٥.

(٤) الْبَحْرُ الرَّائِقُ، وَفَتْحُ الْقَدِير، السَّابِقَان.

(٥) الْبَحْرُ الرَّائِقُ ج ٧ ص ٢٥ والطَّحْطَاوِي عَلَى الدَّرِّ الْمُخْتَار ج ٣ ص ٢٠٧ وَرَدُّ الْمُخْتَار السَّابِق.

أهلاً للأداء بالحرية.

فأما التَّحْكِيمُ أمر بالقضاء، والأمر لطلب المأمور به، وإنما يصح طلب الشيء ممن يتصور منه بذلك الشيء للحال، والقضاء من العبد لا تصور له في الحال، لأنه ليس من أهل القضاء للحال. وإذا لم يصح الأمر صار وجوده والعدم بمنزلة قياس مسألة التَّحْمُل من مسألتنا أن لو وقع الخلل في التَّحْمُل حتى لم يقع للعبد العلم بسبب التَّحْمُل، وهناك لو أراد أداء الشهادة بذلك التَّحْمُل بعد العتق لم يقدر عليه<sup>(١)</sup>.

### ● القول الثاني من شروط الحكم:

أن يكون الحكم مستجمعاً بعض شرائط الفتوى: البلوغ، والعقل، وطهارة المولد، وغلبة الحفظ، والعدالة. ويقع الاشتباه في الباقي من الشرائط.

وهو قول بعض الإمامية<sup>(٢)</sup>.

وشرائط الإفتاء هي: البلوغ، والعقل، والذكورة، والإيمان، والعدالة، وطهارة المولد إجماعاً، والكتابة، والحرية، والبصر على الأشهر، والنطق، وغلبة الذكر، والاجتهاد في الأحكام الشرعية وأصولها<sup>(٣)</sup>.

وشرائط الإفتاء كلها معتبرة في القاضي مطلقاً، إلا في قاضي التحكيم.

وعلى إمكان استثناء البصر والكتابة:

بأن حكمه في واقعة أو وقائع خاصة يمكن ضبطها بدونها<sup>(٤)</sup>.

(١) المَحِيطُ الْبُرْهَانِي.

(٢) الرَّوْضَةُ الْبَهِيَّةُ ج ١ ص ٢٣٨.

(٣) الرَّوْضَةُ الْبَهِيَّةُ ج ١ ص ٢٣٦.

(٤) الرَّوْضَةُ الْبَهِيَّةُ ج ١ ص ٢٣٨.



وابن تَيْمِيَّة - وإن لم يتفق في القول بهذه الشرائط - قال: لو حَكَّمَا مُفْتِيَاً فِي مَسْأَلَةٍ اجْتِهَادِيَّةٍ جاز<sup>(١)</sup>.

### ● القول الثالث من شروط الحكم:

لا يشترط فيمن يحكِّمه الخصمان شروط القاضي العشرة التي ذكرها القاضي في الْمُحَرَّر.

وهو قول ابن تَيْمِيَّة.

فيجوز أن يتولَّى مُقَدِّمُو الْأَسْوَاقِ والمساجد الوسايطات والصلح عند الفَوْرَةِ والمخاصمة، وصلاة الجنائز، وتفويض الأموال إلى الأوصياء، وتفرقة زكاته بنفسه، وإقامة الحدود على رقيقه، وخروج طائفة إلى الْجِهَادِ تَلْصُصاً وَبَيَاتاً، وَعِمَارَةَ المساجد، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، والتَّعْزِيرُ لعبيد وإماء، وغير ذلك<sup>(٢)</sup>.

قال في شرح الإقناع: قلت: في بعض ذلك ما لا يخفى على المتأمل<sup>(٣)</sup>.

### ● القول الرابع من شروط الحكم:

الحكم هو أيُّ وَاحِدٍ مِنَ الْمُسْلِمِينَ، فإن أنفذ حقاً فهو نافذ، وإن أنفذ باطلاً فهو مردود.

وهو قول ابن حَزْمِ الظَّاهِرِيِّ<sup>(٤)</sup>.

(١) مَطَالِبُ أَوْلِي النَّهْيِ ج ٦ ص ٤٧٢ والإنصاف ج ١١ ص ١٩٨ وكَشَافُ الْقِنَاعِ ج ٦ ص ٣٠٩.

وانظر: الاختيارات العلمية ج ٤ ص ٦٢٧.

(٢) غَايَةُ الْمُنتَهَى وَمَطَالِبُ أَوْلِي النَّهْيِ عَلَيْهِ السَّابِقُ، والإنصاف ج ١١ ص ١٩٩ عن عمد الأدلة، وكَشَافُ الْقِنَاعِ السَّابِقُ عن عمد الأدلة.

(٣) كَشَافُ الْقِنَاعِ عن متن الإقناع السَّابِقُ، وَمَطَالِبُ أَوْلِي النَّهْيِ عنه.

(٤) الْمُحَلَّى ج ٩ ص ٤٣٥.

### ● القول الخامس من شروط الحكم:

الحكم هو العالم، فلا يصحّ الحكم بدون علم، ولورضي الخصمان، لأنه من القول على الله بغير علم، وإن كان عالماً بالمسألة فلا بأس أن يحكم فيها ولو لم يعلم غيرها. وهو قول للإباضية<sup>(١)</sup>.

### القول الرابع:

هو القول الأول، وهو أن يكون الحكم أهلاً للقضاء. لأنه بمنزلة القاضي في النظر بالقضايا بالدقة والإحاطة المطلوبة، لئلا يتطرق إلى حكمه الفساد، وهو أيضاً بمنزلة في نفاذ حكمه. هذا إذا حكم في الأمور التي ترفع إلى القاضي في الأصل. أما إذا حكم في الصيد أو في شقاق الزوجين، وغير ذلك مما سيأتي ذكره، فيجب أن تتوفر في حكم كل نوع منها شروط معينة، تبعاً لذلك النوع الذي يحكم فيه، وسيوضح ذلك فيما بعد.

### القانون:

أما قانون المرافعات العراقي فقد نص في المادة ٢٥٥ على أنه: لا يجوز المحكم أن يكون قاصراً، أو مجوراً، أو محروماً من حقوقه المدنية، أو مفلساً لم يرد إليه اعتباره<sup>(٢)</sup>.

(١) جوابات الإمام السالمي ج ٥ ص ٥٠.

(٢) وهو حكم المادة ٥٠٢ من قانون المرافعات المصري، و ٢٣٤ من قانون المرافعات البحريني، و ٢٥٩ من مجلة الإجراءات - تونس، و ٧٤١ من قانون المرافعات الليبي.

أما قانون أصول المحاكمات السوري في المادة ٥٠٨ وقانون المرافعات الكويتي في المادة ٢٥٦ فلم يذكر المفلس.

وكان تحديد الشروط التي يجب توفرها في المحكم قد أثار صعوبات كبيرة ترجع إلى الخلاف حول تكييف مركز المحكم، هل هو وكيل أو قاضٍ؟

فالأول: إنه وكيل عن الخصوم، يستمد سلطاته من إرادة الخصوم. ويترتب عليه: أن كل شخص يجوز أن يكون وكيلًا طبقاً لقواعد القانون المدني، يصح أن يكون محكماً.

والثاني: إنه قاضٍ، يحكم طبقاً للقواعد التي رسمها القانون.

إلا أن المشرع قد حسم بالنص المتقدم كثيراً من المنازعات التي تثور في القوانين التي بلا مقابل لذلك النص فيها<sup>(١)</sup>.

فاشترط في الحكم أن يكون كامل الأهلية، كما اشترط من قبل أن يكون المحتكم ممن له أهلية التصرف في حقوقه<sup>(٢)</sup>.

ونص قانون المرافعات العراقي في المادة ٢٥٥ على أنه:

(لا يجوز أن يكون المحكم من رجال القضاء إلا بإذن من مجلس القضاء).

والإذن يجب أن يكون خطياً ومحددًا، أي بأن يُعيّن فيه طرفا الخصومة، وملخص الاتفاق، وموضوع النزاع إجمالاً. ولذا فلا يجوز أن يكون الإذن مبهماً، أو بصيغة عامة، كأن يقال: إن الحاكم فلان مأذون بالتحكيم في كل قضية أو في جميع المنازعات الحادثة،

وحكم هذه المادة ليس له مقابل في القانون المصري الملغى، وبشرعها سد نقصاً كان

فيه، وكذلك في القانون الفرنسي. / قواعد المرافعات للعشماويين ج ١ ص ٢٩٦ بند ٢٤٤.

(١) قواعد تنفيذ الأحكام والمحررات ص ٧٢ بند ٦٦.

وانظر: هامش الصفحة السابقة من قواعد المرافعات للعشماويين، وطرق التنفيذ

والتحفظ ص ٩٢٣ بند ١٣٧١.

(٢) الوجيز في التحكيم ص ٣٢.

أو التي قد تحدث بين الخصوم<sup>(١)</sup>.

وسبب هذا الحظر هو الضنّ بوقتهم وإبعادهم عن مواطن الرّيب<sup>(٢)</sup>.

وفي مِصر تدرج التشريع بشأن تَحْكِيمِ الْقَاضِي، إلى أن نص قانون السلطة القضائية في المادة ٧٧ / ٤ على أنه:

(لا يجوز للقاضي بغير موافقة مجلس القضاء الأعلى أن يكون محكماً ولو بغير أجر، ولو كان النزاع غير مطروح على القضاء، إلا إذا كان أحد أطراف النزاع من أقاربه أو أصهاره حتى الدرجة الرابعة بدخول الغاية).

وهذا النص يفرق بين:

- أ. المنازعات التي يكون أحد الأطراف فيها قريباً أو صهراً للقاضي حتى الدرجة الرابعة. ويجوز فيها اختيار القاضي محكماً، دون حاجة إلى موافقة مجلس القضاء الأعلى.
- ب. وبين المنازعات الأخرى. ولا يجوز فيها اختيار القاضي حكماً فيها إلا بموافقة مجلس القضاء الأعلى.

أما المنازعات التي تكون الدولة أو إحدى الهيئات العامة طرفاً فيها، فيجوز للقاضي أن يكون حكماً خاصاً بالحكومة أو الهيئة العامة، بشرط أن يتولى مجلس القضاء اختياره، كما يتولى المجلس وحده تحديد المكافأة التي يستحقها (م ٧٧ / ٥) من قانون السلطة القضائية<sup>(٣)</sup>.

(١) الوجيز في التَّحْكِيمِ ص ٣٢.

(٢) من المَذْكُورَةِ الْإِنْصَاحِيَّةِ لِقَانُونِ الْمُرَافَعَاتِ الْعِرَاقِيِّ ص ٣٢.

(٣) قَوَاعِدُ تَنْفِيزِ الْأَحْكَامِ وَالْمُحَرَّرَاتِ ص ٧٣ بند ٦٦.

وانظر تدرج التشريع في: شرح القانون المدني الجديد - العقود المسماة: مُحمَّد كامل مُرسِّي ج ١ ص ٥٤٩ بند ٢٩٣ هامش ٢ وقواعد المرافعات للعشماويين ج ١ ص ٢٩٦ بند ٢٤٤.

وإنما أجاز القَانُونُ تَحْكِيمَ الْقَاضِي في حالة ما إذا كان أطراف النزاع من أقارب الْقَاضِي....، حتى لا يَسُدَّ عَلَى الْمُتَحَاكِمِينَ باب اخْتِيَارِ أَقَارِبِهِمُ الْأَقْرَبِينَ لِلْفَصْلِ فِي نِزَاعِهِمْ مِنْ طَرِيقِ التَّحْكِيمِ، مع أنهم موضع طمأنينتهم وثقتهم، وأدري الناس بالفصل في المنازعات<sup>(١)</sup>.

وقد كان تعيين الْقَاضِي أو المحكمة أو رئيسها حكماً موضع خلاف بين أهل الْقَانُونِ: فأجاز البعض تعيينهم بلا استثناء.

واستثنى البعض تَحْكِيمَ محكمة كَامِلَةٍ فجعله باطلاً، وَتَحْكِيمَ رئيس المحكمة فجعله باطلاً أيضاً.

وقيل: بصحة تَحْكِيمِ الْقَضَاةِ عَلَى الْعُموم، بصرف النَّظَرِ عَنْ جَوَازِ مُعَاقَبَتِهِمْ إدارياً عَلَى هَذَا الْعَمَلِ<sup>(٢)</sup>.

وبناءً عَلَى نَصِ الْقَانُونِ الْمُتَقَدِّمِ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الْمُحَكَّمُ: امرأةً.

أو غَيْرَ مُتَخَصِّصٍ فِي مَوْضُوعِ النِّزَاعِ، ولا خبرة له فيه.

أو جَاهِلاً الْقَانُونِ، ولو كانت الْمَسْأَلَةُ الْمَطْرُوحَةَ عَلَيْهِ قَانُونِيَّةً.

أو جَاهِلاً لُغَةَ الْخُصُومِ، فيحكم من واقع الأوراق الْمُقَدَّمَةِ إِلَيْهِ، ولو كانت مترجمة.

أو عَلَى غَيْرِ دِيَانَةِ الْخُصُومِ، ولو كان موضوع النزاع يَمَسُّ الدِّينَ عَنْ قَرَبٍ، بشرط أن لا يتصل النزاع بالنظام العام.

(١) قَوَاعِدُ الْمُرَافَعَاتِ السَّابِقِ.

(٢) طرق التنفيذ والتحفظ: أَبُو هَيْفٍ ص ٩٢٤ بِنْد ١٣٧٢ وشرح الْقَانُونِ الْمَدَنِيِّ الْجَدِيدِ - الْعُقُودُ الْمُسَمَّاةُ: مُحَمَّدٌ كَامِلٌ مُرْسِي ج ١ ص ٥٤٩ بِنْد ٢٩٣ وعقد التَّحْكِيمِ وإجراءاته ص ١٦٤ بِنْد ٦٥.

أَوْ أَصَمٍّ أَوْ أَبْكَمٍ، فَيَحْكَمُ مِنْ وَاقِعِ الْأَوْرَاقِ الْمُقَدَّمَةِ إِلَيْهِ.

أَوْ أَعْمَى.

أَوْ أُمِّيًّا لَا يَعْرِفُ الْقِرَاءَةَ وَالكِتَابَةَ.

أَوْ أَجْنَبِيًّا مِنْ غَيْرِ جَنْسِيَةِ الْبَلَدِ.

أَوْ مُوظَّفًا فِي الْحُكُومَةِ مِنْ غَيْرِ الْحُكَّامِ وَالْقُضَاةِ<sup>(١)</sup>.

موازنة:

أقول: إن ما جاء في القانون مبني على القول بتوفر الأهلية في الحكم شرعاً.

فلم يجوز أن يكون الحكم: قاصراً، أو محجوراً عليه، أو محروماً من حقوقه المدنية بسبب عقوبة جنائية، أو مفلساً لم يرد له اعتباره. وزاد في التشريعين العراقي والمصري: القاضي بالقيد المتقدم.

وهذا يعني أن الحكم يمكن أن يكون غير هؤلاء، كما تقدم.

وقد تقدمت أقوال الفقهاء، وتقدم ترجيحنا لقول جمهورهم، وهو أن يكون الحكم أهلاً للقضاء، لأنه بمنزلة القاضي. وليس في أقوالهم ما يمنع أن يكون القاضي حكماً.

وسأتي في فصل التحكيم عند شقاق الزوجين نص الشافعية على جواز كون القاضي حكماً، سواء كان من أهل أحدهما أم من أهلها أم أجنبياً عنهما.

وظاهر من القولين أن ما ذكره الفقهاء هو الأحكم والأدق حماية لحقوق الناس، لأن القانون أغفل شرط العدالة، وشرط الفقه فيما حكم فيه، والكلام، مما أجمع عليه الفقهاء، بعد النزول عن الشروط المختلف فيها.

(١) عقد التحكيم وإجراءاته: أبو الوفا ص ١٦٢ بند ٦٥ والوجيز في التحكيم ص ٣٤.

وهذه الشروط التي أغفلها القانون، تعطي الحكم القدرة على إصدار الأحكام الصَّحِيحَة الصالحة.

وإذا أهملت فقد يكون الحكم إنساناً غير قادر على تمييز الحق من الباطل.

**حكم الحكم لمن لا تقبل شهادته له:**

اختلف في ذلك الفقهاء على قولين:

**القول الأول:** لا يجوز أن يحكم الحكم لمن لا تقبل شهادته له كأبويه وولده.

وذلك للتَّهْمَة.

وهو قول الحنفيَّة<sup>(١)</sup> والشافعيَّة<sup>(٢)</sup> والإماميَّة<sup>(٣)</sup>.

بخلاف حُكْمه عليهم، فإنه يجوز، لانتفاء التَّهْمَة.

ذلك لأن الحكم كالقاضي، والقاضي لا يجوز أن يحكم لمن لا تقبل شهادته له.

وبناءً على هذا قال الحنفيَّة:

إذا اشتري الحكم العبد الذي اختصم إليه فيه، أو اشتراه ابنه، أو أحد ممن لا تجوز

(١) الاختيار ج ١ ص ٢٦٥ والبحر الرائق ج ٧ ص ٢٨ والهداية وعليها العناية وفتح القدير ج ٥ ص ٥٠٢ والذر المختار ج ٥ ص ٤٣١ والفتاوى الحائية ج ٢ ص ٤٥٤ وشرح أدب القاضي لابن مازة ج ٤ ص ٦٦ وروضة القضاة ج ١ ص ٨١ ومجمع الأنهر ج ٢ ص ١٧٤ والوقاية وصدر الشريعة عليها ج ٢ ص ٧٠ وتبيين الحقائق ج ٤ ص ١٩٤.

(٢) أدب القاضي للمأوردي ج ٢ ص ٣٨٥ وأسنى المطالب ج ٤ ص ٢٨٨ والفتاوى الكبرى الفقهية لابن حجر الهيتمي ج ٤ ص ٢٩٠ عن أسنى المطالب، والأنوار وحاشية حاج إبراهيم ج ٢ ص ٦١٥ وثيقة المحتاج ج ١٠ ص ١١٩ ومغني المحتاج ج ٤ ص ٣٧٩ والقلوب ج ٤ ص ٢٩٨ والجمل ج ٥ ص ٣٣٩ عن القليوبي.

(٣) القواعد ومفتاح الكرامة ج ١٠ ص ١٣ و١٣.

شهادته له، فقد خرج عن الحكومة<sup>(١)</sup>.

**القول الثاني:** يجوز أن يحكم له بولاية التحكيم، وإن لم يَجُزْ أن يحكم له بولاية القضاء.

لأن ولاية التحكيم منعقدة باختيارهما، فصار المحكوم عليه راضياً بحكمه عليه، وخالفت الولاية المنعقدة بغير اختيارهما. وهو وجه للشافعية<sup>(٢)</sup> ورجحه الرزكشي منهم<sup>(٣)</sup>.

وتوضيح حجة هذا القول:

أن المحكوم عليه بسبيل من عزل الحكم قبل تمام الحكم، فرضاه بحكمه إلى فراغه يقتضي أنه وثق منه بأنه لا تهمة منه تقتضي رد حكمه.

بخلافه في الحاكم، فإنه يلزم الخصم حكمه، وإن لم يرص به، فاشتراط أن لا يكون هناك تهمة، إذ لو وجدت لم يكن للمحكوم عليه سبيل إلى دفعها، فاشتراط انتفاؤها في القاضي دون الحكم<sup>(٤)</sup>.

**القول الرابع:**

والذي يترجح لنا هو القول الأول.

فلا يجوز للحكم أن يحكم لمن لا تقبل شهادته له، للتهمة، إذ إن الحكم كالقاضي.

أما حجة القول الثاني: أن التحكيم باختيارهما، فالمحكوم عليه بسبيل من عزل

(١) هذه المسألة في الفتاوى الهندية ج ٣ ص ٣٩٨-٣٩٩ عن المحيط، وستأتي بعد قليل.

(٢) أدب القاضي للمآورد ج ٢ ص ٣٨٦.

(٣) أسنى المطالب ج ٤ ص ٢٨٨ وحاشية حاج إبراهيم على الأنوار ج ٢ ص ٦١٥ والفتاوى الكبرى الفقهية لابن حجر الهيتمي ج ٤ ص ٢٩٠.

(٤) الفتاوى الكبرى الفقهية السابق.



الحكم قبل تمام الحكم، فيمكن أن يرد عليه:

أن الحكم قد يبدو للمحكوم عليه لأول وهلة في صالحه، فيرضى به، ويُمضي قول الحكم عليه، مع أنه في حقيقته ليس في صالحه.

### حُكْم الحكم لعدوه وعليه:

إذا حَكَمَ الحكم لعدوه نَفَذَ حُكْمُهُ.

وإن حَكَمَ على عدوه، ففي نفوذ حكمه عليه ثلاثة أوجه عند الشافعية:

الوجه الأول: لا يجوز أن يحكم عليه بولاية القضاء، ولا بولاية التَّحْكِيم، كما لا يجوز أن يشهد عليه.

الوجه الثاني: يجوز أن يحكم عليه بولاية القضاء وولاية التَّحْكِيم، بخلاف الشهادة لوقوع الفرق بينهما: بأن أسباب الشهادة خافية، وأسباب الحكم ظاهرة.

الوجه الثالث: يجوز أن يحكم عليه بولاية التَّحْكِيم، لانعقادها عن اختياره. ولا يجوز أن يحكم عليه بولاية القضاء، لانعقادها بغير اختياره<sup>(١)</sup>.

والراجع من هذه الأوجه:

هو الأول، فلا يجوز أن يحكم على عدوه، لا بولاية القضاء ولا بولاية التَّحْكِيم، للتُّهْمَة، وقطعاً لدابر الأحقاد.

وهذه الحجج تدعو إلى:

أن نبين المراد بالتُّهْمَة، وما قاله الفقهاء فيها، ليتضح هذا القول.

(١) أدب القاضي للماوردي ج ٢ ص ٣٨٦.

وفي أسنى المطالب ج ٤ ص ٢٨٨: لا يحكم على عدوه، كما في القاضي، وهو القياس - أشار إلى تصحيحه - لأنه لا يزيد على القاضي.

## أَقْوَالُ الْعُلَمَاءِ فِي رَدِّ الشَّهَادَةِ بِالتُّهْمَةِ:

أَجْمَعَ الْعُلَمَاءُ عَلَى أَنَّ التُّهْمَةَ الَّتِي سَبَبُهَا الْمَحَبَّةُ مُؤَثِّرَةٌ فِي إِسْقَاطِ الشَّهَادَةِ.  
وَاخْتَلَفُوا فِي رَدِّ شَهَادَةِ الْعَدْلِ بِالتُّهْمَةِ لِمَوْضِعِ الْمَحَبَّةِ أَوْ الْبَغْضَةِ الَّتِي سَبَبُهَا الْعَدَاوَةُ  
الدُّنْيَوِيَّةُ، عَلَى قَوْلَيْنِ:

الْقَوْلُ الْأَوَّلُ: رَدُّهَا فَقَهَاءُ الْأَمْصَارِ، إِلَّا أَنَّهُمْ اتَّفَقُوا فِي مَوَاضِعَ عَلَى إِعْمَالِ التُّهْمَةِ،  
وَفِي مَوَاضِعَ عَلَى إِسْقَاطِهَا، وَفِي مَوَاضِعَ اخْتَلَفُوا فِيهَا: فَأَعْمَلُهَا بَعْضُهُمْ، وَأَسْقَطُهَا  
بَعْضُهُمْ.

فَمِمَّا اتَّفَقُوا عَلَيْهِ:

رَدُّ شَهَادَةِ الْأَبِ لِابْنِهِ، وَالْإِبْنِ لِأَبِيهِ، وَكَذَلِكَ الْأُمِّ لِابْنِهَا، وَابْنِهَا لَهَا.

وَمَا اخْتَلَفُوا فِي تَأْثِيرِ التُّهْمَةِ فِي شَهَادَتِهِمْ:

شَهَادَةُ الزَّوْجَيْنِ أَحَدُهُمَا لِلْآخَرِ، فَرَدَّهَا مَالِكٌ وَأَبُو حَنِيفَةَ، وَأَجَازَهَا الشَّافِعِيُّ  
وَأَبُو ثَوْرٍ وَالْحَسَنُ، وَقَالَ ابْنُ أَبِي لَيْلَى وَالنَّخَعِيُّ: تُقْبَلُ شَهَادَةُ الزَّوْجِ لَزَوْجِهِ، وَلَا تُقْبَلُ  
شَهَادَتُهَا لَهُ.

وَاخْتَلَفُوا فِي قَبُولِ شَهَادَةِ الْعَدُوِّ عَلَى عَدُوِّهِ:

فَقَالَ مَالِكٌ وَالشَّافِعِيُّ: لَا تُقْبَلُ. وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ: تُقْبَلُ.

وَمَا اتَّفَقُوا عَلَى إِسْقَاطِ التُّهْمَةِ فِيهِ:

شَهَادَةُ الْأَخِ لِأَخِيهِ، مَا لَمْ يَدْفَعْ بِذَلِكَ عَنْ نَفْسِهِ عَارًا عَلَى مَا قَالَ مَالِكٌ، وَمَا لَمْ يَكُنْ  
مُنْقَطِعًا إِلَى أَخِيهِ يَنَالُهُ بِرَّهِ وَصَلَتُهُ، مَا عَدَا الْأَوْزَاعِيَّ فَإِنَّهُ قَالَ: لَا تَجُوزُ.

وَعُمْدَةُ الْجُمْهُورِ فِي رَدِّ الشَّهَادَةِ بِالتُّهْمَةِ:

١ - قَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: (لَا تُقْبَلُ شَهَادَةُ خَصْمٍ وَلَا ظَنِّينَ).

٢- قوله ﷺ: (لا تُقبل شهادة بدويٍّ على حَضْرِيٍّ)، لقلة شهود البدويِّ ما يقع في المضّر.

٣- من طريق المعنى: فلموضع التُّهْمَة.

القول الثاني: تقبل شهادة الأب لابنه فضلاً عما سواه إذا كان الأب عدلاً....  
وهو قول شُرَيْح وأبي ثور وداود.  
وعمدتهم:

١- قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا كُونُوا قَوَّامِينَ بِالْقِسْطِ شُهَدَاءَ لِلَّهِ وَلَوْ عَلَىٰ أَنْفُسِكُمْ أَوِ الْوَالِدِينَ وَالْأَقْرَبِينَ﴾ [النساء: ١٣٥]، والأمر بالشيء يقتضي إجزاء المأمور به إلا ما خصصه الإجماع من شهادة المرء لنفسه.

٢- ومن طريق النظر: فإنهم لهم أن يقولوا ردّ الشهادة بالجُمْلَة إنما هو لموضع اتهام الكذب، وهذه التُّهْمَة إنما اعتملها الشرع في الفاسق ومنع إعمالها في العادل، فلا تجتمع العدالة مع التُّهْمَة<sup>(١)</sup>.

(١) بِدَايَةِ الْمُجْتَهِد ج ٢ ص ٤٥٤-٤٥٥.

حَدِيث: لا تُقبل شهادة خَصَم ولا ظَنِين:

رواه أبو داود في المَرَاثِل من حَدِيث طَلْحَة بن عَبْدِ اللَّهِ بن عَوْف. ونحوه روايات تُقَوِّيه. / انظر: تَلْخِصُ الْحَبِير ج ٤ ص ٢٠٣ وَنَيْلُ الْأَوْطَار ج ٨ ص ٣٠٢ عن التَّلْخِص.

الظَنِين: الْمُتَّهَم.

القَامُوسُ الْمُحِيطُ مادة (الظَّن).

حَدِيث: لا تُقبل شهادة بدويٍّ على صاحب قَرْيَة:

في الجامع الصَّغِير ج ٢ ص ١٩٩: رواه أبو داود وابن ماجه والحاكم في المُسْتَدْرَك عن أبي هُرَيْرَة وهو صَحِيح.

.....

وانظر الحديث في: سُنَن أَبِي دَاوُدَ في: ١٨ كتاب الأقضية ١٧ باب شهادة البدوي على أهل الأمصار ج ٤ ص ٢٦ رقم ٣٦٠٢.

وسُنَن ابن مَاجَه في: ١٣ كتاب الأحكام ٣٠ باب من لا تجوز شهادته ج ٢ ص ٧٩٣ رقم ٢٣٦٧. وكلاهما رواه من طريق عطاء بن يسار عن أبي هريرة عن رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وكلاهما بلفظ: (لا تجوز شهادة بدوي على صاحب قرية).

أبو ثور: إبراهيم بن خالد بن أبي اليمان الكلبي البغدادي. أخذ الفقه عن الشافعي ببغداد، قال أحمد: (أعرفه بالسنة منذ خمسين سنة، هو عندي في مسالخ سفيان الثوري). توفي سنة ٢٤٠ هـ ببغداد.

طبقات الفقهاء للشيرازي ص ٩٢ و ١٠١ وطبقات الشافعية للأسنوي ج ١ ص ٢٥ وتهذيب التهذيب ج ١ ص ١١٨ وتاريخ بغداد ج ٦ ص ٦٥ وتذكرة الحفاظ ج ٢ ص ٥١٢ رقم ٥٢٨.

الحسن بن يسار البصري: مولى الأنصار، ولد لستين بقتا من خلافة عمر، ونشأ بوادي القرى، سيد التابعين في زمانه بالبصرة، رأى علياً وطلحة وعائشة. قال ابن سعد: كان جامعاً عالماً رفيعاً فقيهاً ثقة مأموناً عابداً ناسكاً كثير العلم فصيحاً جميلاً وسيماً. مات سنة ١١٠ هـ.

تهذيب التهذيب ج ٢ ص ٢٦٣ وميزان الاعتدال ج ١ ص ٥٢٧ وتذكرة الحفاظ ج ١ ص ٧١ ومشاهير علماء الأمصار ص ٨٨ ووفيات الأعيان ج ٢ ص ٦٩ وطبقات ابن سعد (دار صادر) ج ٧ ص ١٥٦.

النخعي: إبراهيم بن يزيد بن قيس، أبو عمران. روى عن علقمة ومسروق، ودخل على أم المؤمنين عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا وهو صبي، أخذ عنه حماد بن أبي سليمان وغيره. ثقة، قال الأعمش: كان صيرفيّاً في الحديث. مات سنة ٩٥ هـ وهو متوارٍ من الحجاج، ودفن ليلاً.

تذكرة الحفاظ ج ١ ص ٧٣ والتاريخ الكبير للبخاري ج ١ ق ١ ص ٣٣٣ وتقريب التهذيب ج ١ ص ٤٦ وأساء التابعين للدارقطني رقم ١٦ وطبقات ابن سعد ج ٦ ص ٢٧٠ ومشاهير علماء الأمصار ص ١٠١ ووفيات الأعيان ج ١ ص ٢٥.

الأوزاعي: عبد الرحمن بن عمرو بن يحمود الدمشقي، أبو عمرو. الحافظ شيخ الإسلام، ولد ببعلبك، ورَبِّيَ نينياً. قال ابن حبان: هو أحد أئمة الدنيا فقهاً وعلماً وورعاً

واختلف أهل القأئون في صحة تعيين من لا تجوز شهادته لأحد الخصوم، أو من يصح تجريجه منهم<sup>(١)</sup>.

ولم ير بعض الفرنسيين مانعاً من تعيين هؤلاء، لأن اختيار الخصم لهم يجعل الثقة بهم محققة، اللهم إلا في حالة الغش والخطأ<sup>(٢)</sup>.

أقول:

هذه الأقوال لا تخرج عما قاله الفقهاء المسلمون على تفصيلهم المتقدم، وهناك ذكرنا ما رأيناه راجحاً منها.

### تحكيم الخصم:

الخصم: هو من ثبت بينه وبين أحد المتداعيين خصومةً دنيوية، وإن لم تصل إلى العداوة<sup>(٣)</sup>.

وحفظاً وفضلاً وعبادةً وضبطاً مع زهادة، مات ببيروت مرابطاً سنة ١٥٧هـ.

مشاهير علماء الأمصار ص ١٨٠ وتذكرة الحفاظ ج ١ ص ١٧٨ وطبقات الفقهاء للشيرازي ص ٧٦ وتهذيب الأسماء واللغات ج ١ ص ٢٩٨ وفقه الإمام الأوزاعي: د. عبد الله محمد الجبوري.

داود بن علي: بن خلف الأصفهاني الظاهري، أبو سليمان، أخذ عن إسحاق بن راهويه وأبي ثور، وكان زاهداً متقللاً، قال ثعلب: كان داود عقله أكثر من علمه، هو فقيه أهل الظاهر، وكان من المتعصبين للشافعي، انتهت إليه رئاسة العلم ببغداد. مات بها سنة ٢٧٠هـ.

تذكرة الحفاظ ج ٢ ص ٥٧٢ رقم ٥٩٧ وطبقات الفقهاء للشيرازي ص ٩٢ ولسان الميزان ج ٢ ص ٤٢٢ وتاريخ بغداد ج ٨ ص ٣٦٩ وطبقات الشافعية للسبكي ج ٢ ص ٢٨٤.

(١) طرق التنفيذ والتحفظ ص ٩٢٤ بند ١٣٧١ وشرح القأئون المدني الجديد - العقود المسماة: محمد كامل مرسى ج ١ ص ٥٤٩ بند ٢٩٣ والوجيز في التحكيم ص ٣٣.

(٢) طرق التنفيذ السابق، هامش رقم ٢. والبعض هو جلاسون.

(٣) الخرشبي ج ٧ ص ١٤٥.

والخصم قد يكون:

خصماً للمُتَدَاعِيَيْنِ معاً، أو خصماً لأحدهما، أو أن يكون الخصمُ أحدَ الطَّرَفَيْنِ.

#### ١ - الخصم للمُتَدَاعِيَيْنِ معاً:

فالعادة أنها لا يطلبان تَحْكِيمَهُ، وإذا حَكَّمَاهُ ففي تَحْكِيمِهِ قولان عند المَالِكِيَّةِ:

القول الأول: لا يجوز تَحْكِيمُهُ، ولا يَنْفُذُ حُكْمُهُ وإن وافق الصواب.

وإذا حَكَّمْ ولم يُصَبِّ، وترتب على حُكْمِهِ إِتْلَافٌ، فعليه الضمان. فإن كان الإِتْلَافُ

لعضو الدَّيَّةِ على عَاقِلَتِهِ، وإن ترتب عليه إِتْلَافٌ مال كان الضمان في ماله.

القول الثاني: يجوز تَحْكِيمُهُ، وَيَنْفُذُ حُكْمُهُ.

واستظهره العَدَوِيُّ<sup>(١)</sup>.

والذي نرجحه هو:

القول الأول، فلا يجوز تَحْكِيمُهُ، لأنه خصم، والخصم لا تَصْلُحُ نِيَّتُهُ غَالِباً.

#### ٢ - الخصم لأحد المُتَدَاعِيَيْنِ:

لا يجوز تَحْكِيمُهُ، ولا يَنْفُذُ حُكْمُهُ. وإذا قتل تكون الدَّيَّةُ على عَاقِلَتِهِ، وإذا أتلَفَ

شَيْئاً يكون ضامناً له.

---

(١) العَدَوِيُّ على الْخَرَشِيِّ ج ٧ ص ١٤٥ والشرح الكبير للدَّرْدِيرِ والدُّسُوقِيِّ عليه ج ٤ ص ١٣٥-١٣٦.

العَدَوِيُّ: عَلِيُّ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ مَكْرَمِ الصَّعِيدِيِّ الْمَنْسَفِيِّ. فقيه مالِكِيٍّ مِصْرِيٍّ شَيْخُ عَصْرِهِ، ولد في بني عَدِيٍّ بالقرب من مَنْفُلُوط، وتوفي في الْقَاهِرَةِ سنة ١١٨٩ هـ، من كتبه: حَاشِيَتُهُ على شرح كِفَايَةِ الطَّالِبِ الرَّبَّانِيِّ لِرِسَالَةِ ابْنِ أَبِي زَيْدٍ، وحَاشِيَتُهُ على شرح الْخَرَشِيِّ.

سلك الدُّرَج ٣ ص ٢٠٦ وَشَجَرَةُ النُّورِ الزُّكِّيَّةِ ج ١ ص ٣٤١ والأعلام ج ٤ ص ٢٦٠.

وهو قول المَالِكِيَّة<sup>(١)</sup>.

لأنَّ جَوْرَهُ متحقق في غالب الظن.

ونحو هَذَا ما ذهب إليه الحَنَفِيَّة.

جاء في الْمُحِيط البُرْهَانِي:

وَإِذَا وَكَّلَ أَحَدَ الْخَصَمَيْنِ الْحَكَمَ بِالْخُصُومَةِ، وَقَبِلَ الْحَكَمَ الْوَكَالَةَ خَرَجَ عَنِ الْحُكُومَةِ، لِأَنَّهُ بِقَبُولِ الْوَكَالَةِ خَرَجَ مِنْ أَنْ يَكُونَ شَاهِدًا لِصِرْوَرْتِهِ خَصْمًا، وَالْخَصْمُ لَا يَصْلُحُ شَاهِدًا، فَيُخْرَجُ مِنْ أَنْ يَكُونَ حَكَمًا أَيْضًا. هَكَذَا ذَكَرَ فِي الْأَقْضِيَةِ بَعْضُ مَشَائِخِنَا رَحِمَهُمُ اللَّهُ تَعَالَى.

قالوا:

هَذَا الْجَوَابُ إِنَّمَا يَسْتَقِيمُ عَلَى قَوْل أَبِي يُوسُفَ رَحِمَهُ اللَّهُ، لِأَنَّهُ عَلَى قَوْلِهِ: الْوَكِيلُ بِمَجْرَدِ قَبُولِ الْوَكَالَةِ يَصِيرُ حَكَمًا، حَتَّى لَوْ عَزَلَ قَبْلَ الْخُصُومَةِ فَشَهِدَ لِمُوكَلِّهِ لَا تَقْبَلُ الشَّهَادَةُ.

أَمَّا لَا يَسْتَقِيمُ عَلَى قَوْل أَبِي حَنِيفَةَ وَمُحَمَّدٍ رَحِمَهُمَا اللَّهُ، لِأَنَّهُ عَلَى قَوْلِهِمَا: الْوَكِيلُ بِمَجْرَدِ قَبُولِ الْوَكَالَةِ لَا يَصِيرُ خَصْمًا مَا لَمْ يَخَاصِمْ حَتَّى لَوْ عَزَلَ قَبْلَ الْخُصُومَةِ ثُمَّ شَهِدَ لِمُوكَلِّهِ قَبِلَتْ شَهَادَتُهُ. وَإِذَا لَمْ يَصِرْ خَصْمًا بِمَجْرَدِ قَبُولِ الْوَكَالَةِ لَا يُخْرَجُ عَنِ الْحُكُومَةِ بِمَجْرَدِ قَبُولِ الْوَكَالَةِ، حَتَّى لَوْ عَزَلَ فِي الْحَالِ وَحَكَمَ يَنْفُذُ حُكْمَهُ.

ومنهم من قال:

لَا بَلْ مَا ذَكَرَ هَهُنَا قَوْلُ الْكَلِّ، وَجِهَ ذَلِكَ:

أَنَّ التَّوَكِيلَ بِالْخُصُومَةِ تَوَكِيلٌ بِالْخُصُومَةِ فِي مَجْلَسِ الْقَاضِي، لِأَنَّ مَجْلَسَ الْخُصُومَةِ

(١) الْخَرْشِيِّ ج ٧ ص ١٤٥.

مجلس القَاضِي، فيصير وَكِيلًا بالخصومة إذا حضر مجلس القَاضِي للخصومة. فصار التَّوكِيلُ كالمُضَافِ إِلَى حُضُورِهِ، فإذا عُزِلَ قَبْلَ حُضُورِهِ مجلس القَاضِي فقد عَزِلَ قَبْلَ صيرورته وَكِيلًا وَقَبْلَ صيرورته خصمًا، فأما الحَكَمُ المَحْكَمُ يصير خصمًا بمجرد قبول الوكالة، لأنه فيما بينهما بمنزلة القَاضِي المُوَكَّلِي، فمجلسه يكون كمجلس القَاضِي، وأنه لا يكون غائبًا عن مجلسه، فكما قبل الوكالة يصير خصمًا فيخرج عن الحكومة.

وإذا اشترى الحَكَمُ العَبْدَ الذي اختصا إليه فيه، أو اشتراه ابنه، أو أحد من لا تجوز شهادته له، فقد خرج من الحكومة.

أما إذا اشترى العبد هو فلائنه صار خصمًا عن أحد الخصمين، فإن بعد ما اشتراه الحَكَمُ يحتاج إلى إثبات الملك لباعه ليتمكنه الإثبات لنفسه بالتَلَقِّي منه.

وأما إذا اشتراه أحد من لا تجوز شهادته له، فلائنه يصير حَكِيمًا، وهو لا يَصْلُحُ حَكِيمًا، لأنه لا يَصْلُحُ شَاهِدًا له<sup>(١)</sup>.

### ٣- الخصم أحد الطرفين:

فإذا حَكَمَ أحد الخصمين خصمَه، فحَكَمَ لنفسه أو عليها، ففي حكمه أقوال:

**القول الأول:** جاز تَحْكِيمُهُ ابتداءً، ومضى حُكْمُهُ مطلقاً إن لم يكن جَوْرًا.

وهو ما نقله اللَّخْمِيُّ والمَازَرِيُّ عن المَذْهَبِ المَالِكِيِّ، وهو المعتمد<sup>(٢)</sup>.

ونحوه ما ذكر ابن تَيْمِيَّةَ من الحَنَابِلَةِ، حيث أجاز تَحْكِيمَ أحدهما خصمَه، قال:

(١) الْمُحِيطُ الْبُرْهَانِي.

وذكرت الْمَسْأَلَةَ مُخْتَصَرَةً فِي الْفَتَاوَى الْهِنْدِيَّةِ ج ٣ ص ٣٩٨ عَنْ الْمُحِيطِ، وَالْبَحْرِ الرَّائِقِ ج ٧ ص ٢٦.

(٢) الدُّسُوقِيُّ عَلَى الشَّرْحِ الْكَبِيرِ لِلدَّرْدِيرِ ج ٤ ص ١٣٥.



ويكفي وصف القصة له، وإن لم تكن دَعْوَى<sup>(١)</sup>.

**القول الثاني:** يكره تحكيمه ابتداءً إن كان ذلك الخصم المحكم هو القاضي، ويمضي حكمه بعد الوقوع والنزول إن كان غير جور. وهو ما نقل عن أصبغ.

**القول الثالث:** لا يجوز تحكيمه، فلا ينفذ حكمه، إن كان ذلك الخصم المحكم هو القاضي، سواء كان حكمه جوراً أم غير جور. وهو ظاهر قول الأخوين<sup>(٢)</sup>.

والذي نراه أن القول الراجح هو الثالث، فلا يجوز تحكيم الخصم، لاحتمال إساءة نيته، إذ لا تصلح غالباً تجاه خصمه.

وذهب أهل القانون إلى أنه لا يصح تعيين أحد الخصوم حكماً، ولا من له مصلحة شخصية في أن يكون الحكم في معنى معين، لأنه لا يصح مطلقاً أن يكون المرء

(١) كشف القناع ج ٦ ص ٣٠٩ والإنصاف ج ١١ ص ١٩٨ ومطالب أولي النهى ج ٦ ص ٤٧٢.

وانظر: الاختيارات العلمية ج ٤ ص ٦٢٧.

(٢) الدسوقي على الشرح الكبير للدردير ج ٤ ص ١٣٥.

وانظر الأقوال في ذلك في:

الخطاب والمواق ج ٦ ص ١١٢ وتبصرة الحكام ج ١ ص ٥٦ والشرح الصغير ج ٤ ص ١٩٨ وجواهر الإكليل ج ٢ ص ٢٢٣.

الأخوان: هما مطرف وابن الماجشون، لكثرة توافقيهما ومصاحبتها في كتب الفقهاء بالذكر.

الأعلام ج ٧ ص ٤٣ في ترجمة محمد بن محمد بن عرفة نقلاً عن بعض تلاميذه في بيان اصطلاح ابن عرفة في مختصره.

خصماً وحكماً في آن واحد<sup>(١)</sup>.

وتعتبر هذه القاعدة من النظام العام.

وتفريعاً على ذلك قالوا:

لا يجوز أن يعين حكماً من تربطه بأحد الخصوم رابطة قرابة أو مصاهرة إلى الدرجة الرابعة، ومن يكون له أو لزوجته خصومة قائمة مع أحد الخصوم في الدَّعْوَى أو مع زوجته، ومن كان وكيلاً لأحد الخصوم، أو قيماً، أو مظنونة وراثته، ومن كان له أو لزوجته أو لأحد أقاربه أو أصهاره على عمود النسب مصلحة في الدَّعْوَى.

وهذه جميعاً أسباب تجعل القاضي غير صالح لنظر الدَّعْوَى، ممنوعاً من سماعها، وتجعل حكمه في الدَّعْوَى باطلاً<sup>(٢)</sup>.

أقول:

عدم جواز تحكيم الخصم هو الذي رجَّحناه من أقوال الفقهاء المتقدمة.

(١) طرق التنفيذ والتحفظ: أبو هَيْف ص ٩٢٣ بند ١٣٧١ والتنفيذ علماً وعملاً ص ٧٣٤ بند ٩٤٥ وشرح القانون المدني الجديد - العُقُودُ المُسَمَّاة: مُحَمَّدٌ كَامِلٌ مُرْسِي ج ١ ص ٥٤٩ بند ٢٩٣ وشرح المُرَافَعَاتِ الْمَدَنِيَّةِ والتجارية ص ٦٢٤ بند ٤٥٥ وعقد التَّحْكِيمِ وإجراءاته ص ١٦٧ بند ٦٦.

(٢) شرح المُرَافَعَاتِ الْمَدَنِيَّةِ السَّابِق.

### طرق الإثبات في التَّحْكِيمِ

إذا أراد القَاضِي الفصلَ في الخصومة، وقضاؤه محقق للعدالة، فعليه أن يعلم بوقائع الدعوى، وأن يعلم بحُكْمِ الله تعالى فيها.

وعلمه بوقائع الدَّعْوَى يكون: إما بمشاهدته حوادثها، وإما بوضُوعها إليه بطريق التواتر، وإلا كان ما وصل إليه يفيد ظناً لا علماً.

ولما كان الوقوف عند هذا فيه ضيق بالناس، ويسبب ضياع كثير من الحقوق، أجاز الشارع قبول الحُجَّةِ الظنية بعد أخذ الحِيطَةِ، واكتفى في العلم بوقائع الدعوى أن يكون عن طريق:

إقرار المُدَّعَى عليه، أو سَمَاعُ شهادة الشهود العُدول، مع احتمال كذب المُقَرَّر والشَّاهد العَدْل، لكن المعتاد أن لا يكذب الإنسان على نفسه بحق يلزمه، ولا يكذب العَدْل، لكن هذا مما تقتضيه الضرورة.

أما علمه بحُكْمِ الله فيكون من معرفته بالنُصُوص القطعية أو ما أجمع عليه المُسْلِمُونَ، أو بالاجْتِهَاد، وهو مبني على غَلَبَةِ الظن أيضاً.

وطرق العلم بوقائع الدعوى أنواع مُخْتَلِفَةٌ:

فذهب الحَنَفِيَّةُ إلى أنها: الإقرار، والبَيِّنَةُ، واليَمِينُ، والنُّكُولُ، والقَسَامَةُ، والقرائن البَالِغَةُ حَدِّ اليقين.

وزاد غيرهم طرقاً أخرى منها: علم القَاضِي.

وهذه الطرق لم تكن قاصرة على القَضَاءِ وحده، وإنما يحصل بها الإثبات، ويحكم

بها أيضاً الْمُحْتَسِبُ ووالي المظالم وكل من ولي ولاية شريعة إسلامية<sup>(١)</sup>.  
وسنعرّف ببعض هذه الحجج، تمهيداً لما ذكره الفقهاء عن حجة الحكم.

### الإقرار:

ويسمى: الاعتراف:

وهو إخبار عن ثبوت حق للغير على نفسه<sup>(٢)</sup>.

وهو من أقوى الحجج. ومع ذلك فهو حجة قاصرة على المقر<sup>(٣)</sup>.

والأصل فيه: قوله تعالى: ﴿أَقْرَرْتُمْ وَأَخَذْتُمْ عَلَىٰ ذَٰلِكُمْ إِصْرِي قَالُوا أَقْرَرْنَا﴾ [آل عمران: ٨١].

وقوله تعالى: ﴿كُونُوا قَوَّامِينَ بِالْقِسْطِ شُهَدَاءَ لِلَّهِ وَلَوْ عَلَىٰ أَنفُسِكُمْ﴾ [النساء: ١٣٥].  
وفيه آيات وأحاديث عديدة.

وقد أجمعوا على المؤاخذه به<sup>(٤)</sup>.

### البينة:

هي اسم لكل ما يبين الحق ويظهره، فهي الحجة والدليل والبرهان. ومن البينة: الشاهدان، ودلالة الحال على صدق المدعي.

(١) القضاء في الإسلام: مذكور ص ٧٣.

(٢) كنز الدقائق وتبيين الحقائق عليه ج ٥ ص ٢.

(٣) القضاء في الإسلام: مذكور ص ٨٠.

(٤) مغني المحتاج ج ٢ ص ٢٣٨ والبحر الزخار ج ٦ ص ٣.

وهي في اصطلاح الجُمهُور مُرَادِفَةٌ لِلشَّهَادَةِ<sup>(١)</sup>.

والشهادة: هي إخبارٌ صَادِقٌ في مجلس الحكم بلفظة الشهادة لإثبات حق<sup>(٢)</sup>.  
والأصل فيها:

قوله تعالى: ﴿وَأَسْتَشْهِدُوا شَهِيدَيْنِ مِنْ رِجَالِكُمْ فَإِنْ لَمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ  
وَأَمْرَأَتَانِ مِمَّنْ تَرْضَوْنَ مِنَ الشُّهَدَاءِ... وَأَشْهِدُوا إِذَا تَبَايَعْتُمْ﴾ [البقرة: ٢٨٢].

وقوله سُبْحَانَهُ: ﴿وَأَشْهِدُوا ذَوَىٰ عَدْلٍ مِّنكُمْ﴾ [الطلاق: ٢].

وفيهَا آيَات وَأَحَادِيث عديدة.

وقد أجمعوا على أن الشهادة دليل للقاضي يعتمدها في إصدار حُكْمِهِ<sup>(٣)</sup>.

### اليَمِين:

من حق المدَّعي عند العجز عن إثبات دعواه، وإنكار المدَّعى عليه لها، أن يطلب  
من القاضي توجيه اليمين إليه على نفي الدَّعْوَى.

قال ﷺ: (الْبَيِّنَةُ عَلَى مَنْ ادَّعَى، وَالْيَمِينُ عَلَى مَنْ أَنْكَرَ).

وإذا حلف المدَّعى عليه في مجلس القَضَاء انقطعت الخصومة بينه وبين المدَّعي في  
هَذَا النزاع في الحال والاستقبال على الراجح، لأن الإثبات بالْبَيِّنَةِ بعد العجز عنها نادر،  
وليأمن المدَّعى عليه شَغْبُ المُدَّعِي.

وإن نكل المدَّعى عليه عن اليمين حكم عليه بالحق المُدَّعى به، إلا إذا كان قِصَاصاً

(١) القَضَاء في الإسلام: مَذْكُور ص ٨٣.

(٢) فَتَح الْقَدِير والعِنَايَةُ ج ٦ ص ٢.

(٣) مَجْمَع الْأَنْهَرُ ج ٢ ص ١٨٥ وَالْبَحْرُ الرَّخَّار ج ٦ ص ١٦ وَمُعْنِي الْمُحْتَاج ج ٤ ص ٤٢٦.

بالنفس، ومع هذا فإن الحق لا يسقط، ولا تبرأ ذمّة المدّعى عليه على ما يرى البعض<sup>(١)</sup>.

### النُّكُولُ:

والنُّكُولُ في معنى الإقرار، هو حُجَّةٌ قاصرة أيضاً.  
واختلف الفقهاء في الحكم بالنُّكُولِ على ثلاثة أقوال:

القول الأول: يُقْضَى بمقتضاه.

وهو قول عُثْمَانَ بْنِ عَفَّانَ والقَاضِي شُرَيْحٍ والحَنَفِيَّةِ وَرِوَايَةٌ عَنِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ.  
يُرَوَّى أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ بَاعَ عَبْدًا بِثَمَانِيَةِ دَرَاهِمٍ بِالْبَرَاءَةِ، فَخَاصِمُ الْمَشْتَرِي فِيهِ  
الْبَائِعَ إِلَى عُثْمَانَ، فَقَالَ عُثْمَانُ لِلْبَائِعِ - ابْنُ عُمَرَ -: احْلِفْ بِاللَّهِ لَقَدْ بَعَثْتَهُ وَمَا بِهِ مِنْ دَاءٍ  
عَلِمْتَهُ، فَأَبَى ابْنُ عُمَرَ أَنْ يَحْلِفَ عَلَى هَذَا، فَرَدَّ عَلَيْهِ عُثْمَانُ الْعَبْدَ.

القول الثاني: لَا يُقْضَى بالنُّكُولِ، بَلْ تُرَدُّ الْيَمِينُ عَلَى الْمُدَّعِي، فَإِنْ حَلَفَ قَضِيَ لَهُ  
وِلَّا صَرَفَهَا.

وهو مَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ وَمَالِكٍ، وَمَرْوِيٌّ عَنْ عُمَرَ وَعَلِيٍّ وَزَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ وَأَبِي بَنْ

(١) الْقَضَاءُ فِي الْإِسْلَامِ: مَدْكُورٌ ص ٨٨.

وَانْظُرْ: بِدَايَةُ الْمُجْتَهِدِ ج ٢ ص ٤٥٦.

حَدِيثُ: الْبَيِّنَةُ عَلَى مَنْ ادَّعَى... إلخ:

وَرَدَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: لَوْ يُعْطَى النَّاسُ بِدَعْوَاهُمْ لَادَّعَى نَاسٌ  
دِمَاءَ رِجَالٍ وَأَمْوَالَهُمْ، وَلَكِنَّ الْيَمِينَ عَلَى الْمُدَّعَى عَلَيْهِ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

وَلِلْبَيْهَقِيِّ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ: الْبَيِّنَةُ عَلَى الْمُدَّعِي وَالْيَمِينَ عَلَى مَنْ  
أَنكَرَ. وَفِي الْبَابِ عَنْ ابْنِ عُمَرَ عِنْدَ ابْنِ جَبَّانَ، وَعَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ عِنْدَ  
التِّرْمِذِيِّ. / بُلُوغُ الْمَرَامِ وَسُبُلُ السَّلَامِ عَلَيْهِ ج ٤ ص ١٣٢.

كَعَب.

رُوي عن ابن عمر: أن النَّبِيَّ رَدَّ اليمين على طَالِب الحق.

القول الثالث: يُجبر المدَّعى عليه على اليمين إذا طُلِب منه، ويُضرب على ذلك ويُحبس حتى يحلف أو يُقَرَّ. ولا يُقضى بِنُكوله، ولا يُردَّ اليمين على المدَّعي.

وهو مذهب الظَّاهريَّة. وقصروا رَدَّ اليمين على ثلاثة مواضع هي: القَسامة، والوصية في السَّفَر إذا لم يشهد فيها إلَّا كافر، وإذا أقام المدَّعي شاهداً واحداً حلف معه<sup>(١)</sup>.

(١) القَضَاء في الإسلام: مذكور ص ٨٩.

وانظر: بِدَايَةُ الْمُجْتَهِد ج ٢ ص ٤٥٩ والسلطة القضائية ص ٢٤٧.

حَدِيث: أن ابن عمر باع عبداً... إلخ:

رواه مَالِك في الْمُوطَّأ عن يَحْيَى بن سَعِيد عن سالم عن أبيه، وَصَحَّحَهُ الْبَيْهَقِيُّ، وَأَخْرَجَهُ أَبُو عُبَيْدٍ عن يَزِيد بن هَارُونَ عن يَحْيَى بن سَعِيد، وابن أبي شَيْبَةَ عن عَبَاد بن الْعَوَّام عنه، وَعَبْدُ الرَّزَّاق من وجه آخر عن سالم، ولم يُسَمَّ أحد منهم المشتري، وتعين هَذَا المَبْهُم - وهو زَيْد بن ثَابِت - ذكره في الحَاوِي لِلْمَاوَرِدِيِّ، وفي الشَّامِل لابن الصَّبَّاح بغير إسناد. / تَلْخِصُ الْحَبِير ج ٣ ص ٢٤.

حَدِيث: ابن عمر: أن النَّبِيَّ ﷺ رَدَّ اليمين على طَالِب الحق:

رواه الدَّارَقُطْنِيُّ وَالْحَاكِمُ وَالْبَيْهَقِيُّ، وفيه مُحَمَّد بن مَسْرُوق لا يُعرف، وإِسْحَاق بن الْفُرَات مختلف فيه. ورواه تَمَام في فَوَائِدِه من طريق أخرى عن نَافِع. / تَلْخِصُ الْحَبِير ج ٤ ص ٢٠٩.

أَحْمَد بن مُحَمَّد بن حَنْبَل: أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الشَّيْبَانِيُّ الْمَرْوَزِيُّ الْبَغْدَادِيُّ. قال الشَّافِعِيُّ: (أَحْمَدُ إِمَامٌ فِي ثِنَانِ خِصَالٍ: إِمَامٌ فِي الْحَدِيثِ، إِمَامٌ فِي الْفِقْهِ، إِمَامٌ فِي اللُّغَةِ، إِمَامٌ فِي الْقُرْآنِ، إِمَامٌ فِي الْفَقْرِ، إِمَامٌ فِي الزَّهْدِ، إِمَامٌ فِي الْوَرَعِ، إِمَامٌ فِي السُّنَّةِ)، أَحَدُ الْأَئِمَّةِ الْأَرْبَعَةِ، وَإِلَيْهِ يُنسَبُ الْمَذْهَبُ الْحَنْبَلِيُّ. صَنَّفَ الْمُسْنَدَ فِي سِتَّةِ مَجْلَدَاتٍ، وَسِيرَتُهُ أَفْرَدَهَا الْبَيْهَقِيُّ فِي مَجْلَدٍ.

**علم القاضي:**

اختلف الفقهاء في حُكْم القاضي بعلمه على أقوال:

**القول الأول:** لا يحكم الحاكم بعلمه، في حدّ ولا غيره، لا فيما علمه قبل الولاية ولا بعدها.

وهو قول شريح والشَّعْبِيّ ومالك وإسحاق وأبي عُبَيْد ومُحَمَّد بن الحسن وهو أحد قولي الشَّافِعِيّ، وهو ظاهر مذهب الحنابلة.

لقوله ﷺ: (إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ، وَإِنِّكُمْ تَخْتَصِمُونَ إِلَيَّ، وَلَعَلَّ بَعْضَكُمْ أَنْ يَكُونَ أَلْحَنَ بِحُجَّتِهِ مِنْ بَعْضٍ، فَأَقْضِي لَهُ عَلَى نَحْوِ مَا أَسْمَعُ مِنْهُ، فَمَنْ قَضَيْتُ لَهُ بِحَقِّ مُسْلِمٍ فَإِنَّمَا هِيَ قِطْعَةٌ مِنَ النَّارِ فَلْيَأْخُذْهَا أَوْ لْيَتْرُكْهَا).

فدلّ على أنه إنما يقضي بما يسمع لا بما يعلم.

**القول الثاني:** يجوز ذلك.

وهو رواية أخرى عن أحمد، وهو قول أبي يُوسُف وأبي ثور، والقول الثاني للشَّافِعِيّ واختيار المُزَنِّي.

لأن النَّبِيَّ ﷺ لما قالت له هند: إن أبا سُفْيَانَ رجلٌ شحيح، لا يُعْطِينِي مِنَ النِّفْقَةِ مَا يَكْفِينِي وَوَلَدِي. قال: (خذي ما يكفيك وولَدُكِ بالمعروف).

فحكم لها من غير بيّنة ولا إقرارٍ لعلمه بصِدْقِهَا.

**القول الثالث:** ما كان من حقوق الله لا يحكم فيه بعلمه، لأن حقوق الله تعالى مبنية

---

وأفردا كذلك ابن الجوزي وشيخ الإسلام الأنصاري. مات سنة ٢٤١ هـ ببغداد.

طبقات الحنابلة لابن أبي يعلى ج ١ ص ٤ وتذكرة الحفاظ ج ٢ ص ٤٣١ وطبقات الفقهاء للشَّيْخِ الرَّازِيّ ص ٩١ ومناقب الإمام أحمد لابن الجوزي، وتهذيب التهذيب ج ١ ص ٧٢ وسدّرات الذهب ج ٢ ص ٩٦ وتاريخ بغداد ج ٤ ص ٤١٢ والأعلام ج ١ ص ٢٠٣.



على المُسَاهَلَة والمُسَامَحَة.

وأما حقوق الأديمين فما علمه قَبْل ولايته لم يحكم به، وما علمه في ولايته حَكَم به، لأن ما علمه قبل ولايته بمنزلة ما سمعه من الشهود قبل ولايته. وما علمه في ولايته بمنزلة ما سمعه من الشهود في ولايته.

وهذا هو قول الإمام أبي حنيفة<sup>(١)</sup>.

(١) المغني لابن قدامة ج ١١ ص ٤٠٠.

حديث: إنما أنا بشرٌ، وأنكم تختصمون إلي... إلخ:

رواه مالك وأحمد في مسنده والبخاري ومسلم وأبو داود والنسائي والترمذي وابن ماجه عن أم سلمة، وهو صحيح. / الجامع الصغير ج ١ ص ١٠٢.

الْحَن: أَفْطَنَ وَأَقْوَمَ بها. يقال: هو الْحَنُّ من زيد، أي: أسبق فهماً منه. المصباح المُنِير، مادة (الْحَن).

قوله ﷺ لهند: خذي ما يكفيك وولذلك المعروف:

رواه البخاري ومسلم وأبو داود والنسائي وابن ماجه عن عائشة، وهو صحيح. / الجامع الصغير ج ٢ ص ٤.

إسحاق بن إبراهيم: بن مخلد الحنظلي المروزي، المعروف بابن راهويه، أحد أعلام نيسابور، نقل عنه أنه أُملي أحد عشر ألف حديث من حفظه. كان فقيهاً ومحدثاً، وهو ثقة، له مُسند مشهور، سمع منه البخاري ومسلم. توفي سنة ٢٣٨ هـ بنيسابور.

طبقات الفقهاء للشيرازي ص ٩٤ وتهذيب التهذيب ج ١ ص ٢١٦ وميزان الاعتدال ج ١ ص ١٨٢ وتاريخ بغداد ج ٦ ص ٣٤٥ وطبقات الحنابلة ج ١ ص ١٠٩ وحلية الأولياء ج ٩ ص ٢٣٤.

هند بنت عتبة: بن ربيعة بن عبد شمس بن عبد مناف القرشية الهاشمية، امرأة أبي سفيان بن حرب، وهي أم معاوية، أسلمت في الفتح بعد إسلام زوجها أبي سفيان، وحسن إسلامها. كانت امرأة لها نفس وأتفة ورأي، وشهدت أحداً كافراً، فلما قُتل حمزة مثلت به، شهدت اليرموك وحرّضت على قتال الروم مع زوجها أبي سفيان. وتوفيت في خلافة

بعد أن تقدم بَيَانُ الْحُجَجِ التي يُثَبِّتُ بها الحقوقُ كُلُّها من الْقَاضِي والمُخْتَسِبِ ووالي المظالم وكلُّ صاحبِ وَلَايَةٍ شَرْعِيَّةٍ إِسْلَامِيَّةٍ، نَبِّينَ ما ذكره الْفُقَهَاءُ من حجج الحكم.

نَصُّ الْحَافِيَّةِ على أَنَّ شرطَ حُكْمِ الْحَكَمِ أن يكون:

إِمَّا بَيِّنَةٌ، أو إقرار، أو نُكُول، ليوافقَ حُكْمَ الشَّرْعِ<sup>(١)</sup>.

ونَصُّ الْحَنَابِلَةِ<sup>(٢)</sup> وَالشَّافِعِيَّةِ<sup>(٣)</sup> على الْبَيِّنَةِ.

فإذا حُكِمَ الْحَكَمَ بغيرِ ذَلِكَ فإنه يقعُ حُكْمًا باطلاً.

عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ.

أُسْدُ الْغَابَةِ ج ٥ ص ٥٦٢ والإصَابَةِ ج ٤ ص ٤٢٥.

أَبُو سُفْيَانَ صَخْرُ بْنُ حَرْبٍ: بنُ أُمَيَّةَ بنِ عَبْدِ شَمْسٍ بنِ عَبْدِ مَنَافٍ الْقُرَشِيِّ الْأُمَوِيِّ. والدُ مُعَاوِيَةَ، كانَ منَ أَشْرَافِ قُرَيْشٍ، وكانَ تاجراً يجهزُ التجارَ بِماله وأموالَ قُرَيْشٍ إلى الشَّامِ وغيرها، وكانتَ إليه رايةُ الرُّسَاءِ التي تسمى الْعُقَابَ، وهو الذي قادَ قُرَيْشاً كلَّها يومَ أُحُدٍ، أسلمَ ليلةَ الْفَتْحِ، وشَهِدَ حُنَيْناً والطائفَ معَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وشَهِدَ الْيَرْمُوكَ. وتوفي في خِلَافَةِ عُثْمَانَ سنة ٣٢هـ، وقيل غيره.

أُسْدُ الْغَابَةِ ج ٥ ص ٢١٦ والإصَابَةِ ج ٢ ص ١٧٨.

(١) الْبَحْرُ الرَّائِقُ ج ٧ ص ٢٦ والاختيار ج ١ ص ٢٦٤ وتبيين الحقائق ج ٤ ص ١٩٣ والكتاب واللُّبَابُ عليه ج ٤ ص ٩٠ ومَجْمَعُ الْأَنْهَارِ ج ٢ ص ١٧٣ والدُّرُّ الْمُخْتَارُ ج ٥ ص ٤٢٨ وَرَوْضَةُ الْقُضَاةِ ج ١ ص ٨٠ وشرح أدب القاضي لابن مازة ج ٤ ص ٦٥ والهِدَايَةُ ج ٥ ص ٥٠١ والوَقَايَةُ ج ٢ ص ٦٩.

(٢) مَطَالِبُ أَوْلِي النُّهْيِ ج ٦ ص ٤٧٢ وفيه: فلا يقبل قوله عليه إلا ببيئة.

(٣) نِهَايَةُ الْمُخْتَنَاجِ ج ٨ ص ٢٣١ وتُحْفَةُ الْمُخْتَنَاجِ ج ١٠ ص ١١٩ والرَّمْلِيُّ على أَسْنَى الْمَطَالِبِ ج ٤ ص ٢٨٨ عن شَرِيحِ الرُّوْيَانِيِّ، وعلل بأنه كان حاكماً. والجَمَلُ ج ٥ ص ٣٤٠ عن الرَّمْلِيِّ.

قالوا: إذا تَوَلَّى الْحَكَمَ الْقَضَاءَ بعد سَمَاعِ الْبَيِّنَةِ حَكَمَ بها بعده من غيرِ إعادتها.

وقد تقدم أن البيّنة والإقرار مما أجمع العلّماء على اعتبارهما حُجَّةً للقاضي في الإثبات. وتقدم أن النُّكول يقضي القاضي بمقتضاه عند الحَنَفِيَّة، لذلك نصوا على الحجج المذكورة.

### وهل يجوز للحكم أن يحكم بعلمه؟

فيه قولان:

**القول الأول:** لا يجوز للحكم أن يحكم بعلمه.

وهو قول الحَنَفِيَّة<sup>(١)</sup>، وهو المعتمد من القولين عند الشافعية.

لأنحطاط رُتبته عن القاضي<sup>(٢)</sup>، إذ ليس له الحبس ولا الترسيم ولا الحكم بشيء من العقوبات كالقصاص وحدّ القذف، على أنه قيل بمنعه عن القاضي<sup>(٣)</sup>.

**القول الثاني:** يجوز أن يحكم الحكم بعلمه.

نصّ عليه بعض الشافعية، وقالوا: كقاضي الضرورة.

لَكِنْ ضَعَّف قولهم<sup>(٤)</sup>.

(١) البَحْرُ الرَّائِقُ ج ٧ ص ٢٦ وَمَجْمَعُ الْأَنْهَارِ ج ٢ ص ١٧٣.

(٢) نِهَايَةُ الْمُحْتَاجِ ج ٨ ص ٢٣١ وَأَسْنَى الْمَطَالِبِ ج ٤ ص ٢٨٨ وَالرَّمْلِيُّ عَلَى أَسْنَى الْمَطَالِبِ، ونقل أيضاً عن الدِّمِيرِيِّ أَنَّهُ الرَّاجِحُ، وَفَتَاوَى الرَّمْلِيِّ ج ٤ ص ١٢٤ وَإِعَانَةُ الطَّلَبِينَ ج ٤ ص ٢٢١ عَنِ الرَّمْلِيِّ.

وانظر: الْقَلْبُوبِيُّ ج ٤ ص ٢٩٨ وَالْجَمَلُ ج ٥ ص ٣٤٠ وَالشَّرَوَانِيُّ وَابْنُ قَاسِمٍ عَلَى تَحْفَةِ الْمُحْتَاجِ ج ١٠ ص ١١٩.

(٣) فَتَاوَى الرَّمْلِيِّ السَّابِقَةِ.

(٤) وَهُوَ الْأَوْجَهُ عِنْدَ ابْنِ حَجَرٍ / فَتَحَ الْمُعِينُ وَإِعَانَةُ الطَّلَبِينَ عَلَيْهِ ج ٤ ص ٢٢١. وَجَائِزٌ وَلَا وَجْهَ لِمَنْعِهِ مِنْهُ فِي: تَحْفَةِ الْمُحْتَاجِ ج ١٠ ص ١١٩. ونقل عن بعضهم فِي نِهَايَةِ الْمُحْتَاجِ ج ٨ ص ٢٣٠ وَشَرْحَ الْمَنْهَجِ ج ٥ ص ٣٤٠. وَهُوَ ضَعِيفٌ فِي الْجَمَلِ ج ٥ ص ٣٤٠.

وهذا مبني على ما تقدم في مسألة حكم القاضي بعلمه.

وبعد ما تقدم نقول:

إن الحكم في التحكيم ذو ولاية شرعية إسلامية، شأنه بذلك شأن القاضي، فيشترط أن يكون حكمه بحجة من حجج الإثبات المعتمدة التي ذكرنا أشهرها آنفاً. فإن حكم بغير ذلك فحكمه باطل.

وقد ذكر الفقهاء أموراً عديدة تتعلق بالحكم هي:

#### ● ١ - العلم بالحكم:

يجب أن يكون الحكم إنساناً معلوماً<sup>(١)</sup>.

فلو اصططح الطرفان على أن يحكم بينهما أول من يدخل المسجد فذلك باطل، لم يجز إجماعاً، لأن الجهالة ههنا أبين وأظهر. ألا يرى أنه لو قال: أول من يدخل المسجد هذا فقد وكلته ببيع هذا العبد لا يجوز؟

وهو نظير ما لو قال: إذا جاءت بضاعتي فقد وكلت رجلاً من عرض الناس ببيعها، وذلك لا يجوز، كذا هنا<sup>(٢)</sup>.

وإذا اصططح الرجلان على حكم يحكم بينهما، ولم يعلماه، ولكنهما قد اختصما إليه وحكم بينهما جاز، لأنها لما توجهتا إليه للخصومة فقد أعلماه، فصار حكماً بينهما، فيجوز الصلح.

(١) البَحْرُ الرَّائِقُ ج ٧ ص ٢٦ والذَّرُّ الْمُخْتَارُ ج ٥ ص ٤٢٨ وَمَجْمَعُ الْأَنْهَرِ ج ٢ ص ١٧٣.

(٢) الْمُحِيطُ الْبُرْهَانِي.

والمَسْأَلَةُ فِي: الْفَتَاوَى الْهِنْدِيَّةِ ج ٣ ص ٣٩٨ والبَحْرُ الرَّائِقُ السَّابِقُ، وكلاهما عن الْمُحِيطِ، وفي الْفَتَاوَى الطَّرْسُوسِيَّةِ ص ٣٢٠ عن الْبَحْرِ الْمُحِيطِ. والذَّرُّ الْمُخْتَارُ، وَمَجْمَعُ الْأَنْهَرِ، السَّابِقِينَ.

وإذا اصطلحا على غائب يحكم بينهما، فقدم وحكمَ بينهما جاز<sup>(١)</sup>.

وإذا اصطلحا على أن يحكمَ بينهما فلان أو فلان، فأيهما حكمَ بينهما جاز، لأن التَّحْكِيمَ صلح أو تفويض، وأياً ما كان يجوز مع هذا النوع من الجهالة<sup>(٢)</sup>.

أما الصلح فلأنه لو صالح على عبدَيْن على أن المدَّعي بالخيار يأخذ أيهما شاء وترك الآخر جاز.

وأما الوكالة فإنه لو قال رجل وكَّلت هذا أو هذا ببيع عبدي هذا يجوز<sup>(٣)</sup>.

وإذا تقدما إلى أحدهما فقد عيَّنه للخصومة، ولا يبقى الآخر حكماً، كما في مسألة الوكالة إذا باع أحدهما العبد الذي وكل ببيعه، فإنه يخرج الآخر عن الوكالة<sup>(٤)</sup>.

وقد نصت بعض القوانين على وجوب تعيين أشخاص المحكَّمين في اتفاق التَّحْكِيم أو في اتفاق مستقل<sup>(٥)</sup>، فاستغنى بذلك عن وضع نص يعالج الصعوبة التي تثور بسبب الاختلاف على تعيين المحكَّمين. ومبنى ذلك الوجوب: أن التَّحْكِيم يقوم على الثقة بالمحكَّم وبحسن تقديره وعدالته<sup>(٦)</sup>.

وهذا الحكم مستوحى مما ذكره فقهاء الحنفية في قولهم المتقدم.

(١) المحيط البرهاني، والفتاوى الهندية السابق بلا تعليل عن المحيط.

(٢) المحيط البرهاني، والفتاوى الهندية السابق بلا تعليل نقلاً عن الملتقط.

(٣) المحيط البرهاني.

(٤) المحيط البرهاني، والفتاوى الهندية السابق بلا تعليل نقلاً عن الملتقط.

(٥) المادة ٥٠٢ من قانون المرافعات المصري، و٢٣٤ من قانون المرافعات البحريني، و١/١٤٠ من قانون الإجراءات المدنية السوداني، و٢٦٢ من مجلة الإجراءات - تونس، و٣٠٨ من قانون المسطرة المدنية المغربي، و٤٤٤ من قانون الإجراءات المدنية الجزائري.

(٦) قواعد تنفيذ الأحكام والمحررات ص ٧٥ بند ٦٧.

## ● ٢- مكان التَّحْكِيمِ:

لا يَتَقَيَّدُ الْحُكْمُ ببلد التَّحْكِيمِ، فله الحُكْمُ في البلاد كلها<sup>(١)</sup>، لأن التَّحْكِيمَ حصل مطلقاً، فكان له الحُكُومَةُ في الأماكن كلها<sup>(٢)</sup>.

ونَصَّ قَانُونُ الْأَصُولِ السُّورِيَّ في المادة ٥٢٨ على وجوب صدور حُكْمِ المحكِّمين في سورية، وإلاَّ اتبعت في شأنه القَوَاعِدُ المقررة للأحكام الصادرة في بلد أجنبي.

ومثله: قَانُونُ الْمُرَافَعَاتِ اللَّيْبِيِّ في المادة ٧٦١ وَمَجْلَّةُ الْإِجْرَاءَاتِ - تُؤَسَّسُ في المادة ٢٧٧.

## موازنة:

ما نص عليه الْقَانُونُ يوافق ما ذكره الْفُقَهَاءُ في أن من حق الحُكْمِ أن يحكَّم في جميع البلاد. إلا أن الْقَانُونُ حين نصَّ على ذلك، كان بناءً على أنه قَانُونٌ له قَوَاعِدُهُ الْخَاصَّةُ، يحكم تلك الدولة المعيّنة، والحكم خارجها تتبع فيه القَوَاعِدُ الْأَجْنِبِيَّةُ.

أما الْفُقَهَاءُ فإنهم أجازوا حكمه في أي بلد، ما دام موافقاً للأصُولِ الْعَامَةِ في الْفِقْهِ الْإِسْلَامِيِّ، لأنهم لم يروا الحدود بين الدول لا سِيَّما الْإِسْلَامِيَّةَ منها التي نراها اليوم. وليس في تحديد التَّحْكِيمِ ببلد أو عدمه ما يخالف أُصُولَ الشَّرِيعَةِ الْإِسْلَامِيَّةِ الْعَامَةِ.

## ● ٣- شهادة الحُكْمِ على الشهادة:

اختلف الْعُلَمَاءُ في قبول شهادة الحُكْمِ على الشهادة، على قولين:

**القول الأول:** لا يجوز للحكَم أن يشهد على شهادة الشَّاهِدِينَ.

(١) الْبَحْرُ الرَّائِقُ ج ٧ ص ٢٨ عن الْمُحِيطِ، وَتَبْيِينُ الْحَقَائِقِ ج ٤ ص ١٩٤ وَرَدَّ الْمُخْتَارُ ج ٥ ص ٤٣١ وَالطَّحْطَاوِيُّ على الدَّرَجِ ج ٣ ص ٢٠٣ وكلاهما عن الْبَحْرِ.

(٢) تَبْيِينُ الْحَقَائِقِ السَّابِقِ.

وهو قول الحَنَفِيَّةِ، قالوا:

لو ادعى رجل على رجل حقاً، فحكّم بينهما رجلين، وأحضر المدعي شاهدين، فشهدا له على حقه عندهما، فحكّم له بحقه أو لم يحكّم، ثم مات الشاهدان أو غابا، فسأل المدعي الحكمين أن يشهدا له على شهادة الشاهدين اللذين شهدا عندهما على حقه، فإنه لا ينبغي لهما أن يشهدا على ذلك.

وإن شهدا على ذلك، وفسرا للقاضي لم تنفذ شهادتهما.

لأن الإِشهاد من الأصول شرط، والشاهدان لم يُشهداهما على شهادتهما<sup>(١)</sup>.

القول الثاني: يجوز للحكم أن يشهد على شهادة الشاهدين عند قاض آخر.

وهو قول الشافعية<sup>(٢)</sup>.

الشهود عند الحكم:

إذا ردّ الحكم شهادة شهود شهدوا عنده بتهمة، ثم شهد أولئك الشهود عند قاضٍ آخر، أو عند حاكمٍ آخر، فإنه يسأل عنهم: فإن عدّلوا أجازهم، وإن جرّحوا ردّهم.

لأن الحكم في حق غير المتخاصمين بمنزلة واحد من الرعايا، فلا يعمل ردّه في حق القاضي ولا في حق حاكمٍ آخر.

بخلاف ما إذا ردّ القاضي المولى شهادتهم، لأن ردّه يظهر في حق الناس كافة، فلا يكون لأحد أن يعمل بتلك الشهادة بعد ذلك<sup>(٣)</sup>.

(١) شرح أدب القاضي لابن مازة ج ٤ ص ٦٩.

وانظر المسألة في: البحر الرائق ج ٧ ص ٢٨-٢٩ عن الولوالجية، وفتح القدير ج ٥ ص ٥٠٢ وروضة القضاة ج ١ ص ٨١.

(٢) الأنوار ج ٢ ص ٦١٥.

(٣) المحيط البرهاني.

والمسألة في: الفتاوى الهندية ج ٣ ص ٤٠٠ عن المحيط.

## ● ٤- حَلَفَ الْحَكَمُ:

إِذَا حَلَفَ الْحَكَمُ لَا يَمْلِكُ الْمُدَّعِي أَنْ يُحْلَفَهُ ثَانِيًا عِنْدَ الْقَاضِي، لِأَنَّهُ اسْتَوْفَى حَقَّهُ عَلَى التَّمَامِ<sup>(١)</sup>.

## ● ٥- تَفْوِيضُ الْحَكَمِ:

لَيْسَ لِلْحَكَمِ أَنْ يَفْوِضَ التَّحْكِيمَ إِلَى غَيْرِهِ، لِأَنَّ الْخَصْمَيْنِ لَمْ يَرْضَا بِتَحْكِيمِهِ غَيْرَهُ.

فَإِنْ فَوِّضَ، وَحَكَمَ الثَّانِي بِغَيْرِ رِضَاهُمَا، وَأَجَازَ الْحَكَمَ الْأَوَّلَ لَمْ يَجْزِ إِلَّا أَنْ يَجْزِيَهُ الْخَصْمَانِ.

إِلَّا أَنْ بَعْضَ مَشَايخِ الْحَنْفِيَّةِ قَالُوا:

إِنْ الْقَوْلُ: (وَأَجَازَ الْحَكَمَ الْأَوَّلَ لَمْ يَجْزِ) لَا يَكَادُ يَصِحُّ عَلَى قَوْلِ الْعُلَمَاءِ.

لِأَنَّ الْحَكَمَ إِمَّا أَنْ يَعْتَبَرَ بِالْوَكِيلِ الَّذِي لَمْ يُؤْذَنْ لَهُ بِالتَّوَكُّلِ، أَوْ بِالْقَاضِي الَّذِي لَمْ يُؤْذَنْ لَهُ بِالِاسْتِخْلَافِ.

وَأَيُّ الْأَمْرَيْنِ اعْتَبَرْنَا يَجِبُ أَنْ يَكُونَ إِجَازَةُ الْأَوَّلِ حَكْمَ الثَّانِي صَحِيحًا، فَإِنَّ الْقَاضِي الَّذِي لَمْ يُؤْذَنْ لَهُ بِالِاسْتِخْلَافِ إِذَا أَجَازَ حَكْمَ خَلِيفَتِهِ جَازَ، وَالْوَكِيلُ الَّذِي لَمْ يُؤْذَنْ لَهُ فِي التَّوَكُّلِ إِذَا أَجَازَ تَصَرَّفَ وَكَيْلُهُ بِجُوزِ<sup>(٢)</sup>.

(١) الْفَتَاوَى الْبَزَّازِيَّةُ ج ٥ ص ١٨١ وَالْبَحْرُ الرَّائِقُ ج ٧ ص ٢٧ عَنِ الْبَزَّازِيَّةِ.

(٢) الْفَتَاوَى الْهِنْدِيَّةُ ج ٣ ص ٤٠٠ عَنِ مُحِيطِ السَّرْحَسِيِّ، وَالطَّحْطَاوِيِّ عَلَى الدَّرَجِ ج ٣ ص ٢٠٨ عَنِ الْهِنْدِيَّةِ، وَالْمُحِيطِ الْبُرْهَانِيِّ.

وَانْظُرِ الْحَكَمَ فِي: الْبَحْرُ الرَّائِقُ ج ٧ ص ٢٩ وَفَتْحُ الْقَدِيرِ ج ٥ ص ٥٠٢ وَرَدَّ الْمُخْتَارِ ج ٥ ص ٤٣١ عَنِ فَتْحِ الْقَدِيرِ.

وَبِذَلِكَ أَخَذَتْ مَجْلَّةُ الْأَحْكَامِ الْعَدْلِيَّةِ فِي الْمَادَّةِ ١٨٤٥ وَنَصَهَا: (لِلْمَحْكَمَيْنِ أَنْ يَحْكُمَا



## ٦ - قبول الحكمِ الهدية، وإجابة الدعوة:

إذا أُهدي إلى الحكم وقت التَّحْكِيم من أحد الطرفين، فينبغي أن لا يجوز، أما إذا فرغ من التَّحْكِيم فينبغي أن يجوز له ذلك.  
نص عليه الحنفية<sup>(١)</sup>.

لكن الرَّحْمَتِي ذكر: أن الذي ينبغي: الجواز، لأن من ارتاب فيه، له عزله قبل الحكم، إلا أن ابن عابدين عَقَّب على ذلك بقوله: وفيه نظر<sup>(٢)</sup>.  
والذي أراه راجحاً:

أن الدعوة والهدية عند التَّحْكِيم قد تكون رِشوة محرمة بالحديث: (لعن رسول الله

آخر إن كانوا مأذونين من الطرفين وإلا فلا). / شرح المَجْلَّة لمُنِير القَاضِي ج ٤ ص ١٩١. وانظر:  
ذُرُّ الحُكَّام لِعَلِي حَيْدَر ج ٤ ص ٦٤٣.

(١) البَحْرُ الرَّائِق ج ٧ ص ٢٨ والدُّرُّ الْمُخْتَار وَرَدُّ الْمُخْتَار عليه ج ٥ ص ٤٣٢ عن البَحْر،  
والطَّحْطَاوِيَّ عَلَى الدُّرِّ ج ٣ ص ٢٠٨.

(٢) رَدُّ الْمُخْتَار السَّابِق.

الرَّحْمَتِي: أَبُو الْبَرَكَاتِ مُصْطَفَى بْنُ مُحَمَّدَ بْنِ رَحْمَةِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الْمُحْسِنِ الْأَيْبِيِّ  
الْأَنْصَارِيِّ، فقيه دِمَشْقِيٍّ مِنْ عُلَمَاءِ الْحَنْفِيَّةِ، هَاجَرَ إِلَى الْمَدِينَةِ، وَنَزَلَ لِلْحِجِّ فَهَاتَ، وَدَفَنَ  
بِمَكَّةَ سَنَةَ ١٢٠٥ هـ، مِنْ آثَارِهِ: حَاشِيَّةٌ عَلَى مُخْتَصَرِ شَرْحِ التَّنْوِيرِ لِلْعَلَّائِيِّ، وَحَاشِيَّةٌ عَلَى  
الْمِنْح.

الْأَعْلَام ج ٧ ص ٢٤١ وَهَدِيَّةُ الْعَارِفِينَ ج ٢ ص ٤٥٤.

ابن عَابِدِينَ: هُوَ مُحَمَّدُ أَمِينُ بْنُ عُمَرَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ عَابِدِينَ الْحُسَيْنِيِّ الدِّمَشْقِيِّ.  
فقيه الشَّامِ، وَإِمَامُ الْحَنْفِيَّةِ فِي عَصْرِهِ. مِنْ مُصَنَّفَاتِهِ: رَدُّ الْمُخْتَارِ، وَمِنْحَةُ الْخَالِقِ، وَالْعُقُودُ  
الدَّرِّيَّة. وَلَدَ بِدِمَشْقَ، وَتُوفِيَ بِهَا سَنَةَ ١٢٥٢ هـ.

أَعْيَانُ الْقُرُونِ الثَّالِثِ عَشَرَ: خَلِيلُ مَرْدَمَ بَكْ ص ٣٦ وَهَدِيَّةُ الْعَارِفِينَ ج ٢ ص ٣٦٧ وَمُعْجَمُ الْمُؤَلِّفِينَ ج ٩

رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ الرَّاشِيَّ وَالْمُرْتَشِيَّ فِي الْحُكْمِ<sup>(١)</sup>.

وقد يكون الطرف الآخر من المحكّمين لم يدرِ بهِدْيَةِ الطرف الأول للحكم، فلا يرتاب فيه، مع أنه محلّ الارتباب.

أما عند الفراغ من التَّحْكِيمِ فهو مندوب، لأنه يدخل في قوله ﷺ: (تَهَادُوا تَحَابُّوا)<sup>(٢)</sup>، ولانعدام الريبة عندئذٍ.

### ٧- وقف الحكم:

حكم الحكم بالوقف لا يرفع الخلاف، وهو الصحيح، كما في البزازیة.

(١) حَدِيث: لَعَنَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الرَّاشِيَّ... إلخ:

رواه عن أبي هُرَيْرَةَ: أَحْمَدُ وَأَصْحَابُ السُّنَنِ الأربعة وَحَسَنَةُ التِّرْمِذِيُّ، وَصَحَّحَهُ ابْنُ حِبَّانَ، وَزَادَ أَحْمَدُ: وَالرَّائِشَ.

الرَّشْوَةُ: إِنْ كَانَتْ لِيُحْكَمَ لَهُ الْحَاكِمُ بِغَيْرِ حَقِّ فَهِيَ حَرَامٌ عَلَى الْآخِذِ وَالْمُعْطِي، وَإِنْ كَانَتْ لِيُحْكَمَ لَهُ بِالْحَقِّ عَلَى غَرِيمِهِ فَهِيَ حَرَامٌ عَلَى الْحَاكِمِ دُونَ الْمُعْطِي، لِأَنَّهَا لَا سِتِفَاءَ حَقِّهِ، فَهِيَ كَأَجْرَةِ الْوَكَالَةِ عَلَى الْخَصُومَةِ. وَقِيلَ تَحْرُمُ، لِأَنَّهَا تَوْقِعُ الْحَاكِمَ فِي الْإِثْمِ.

وَالْهَدْيَةُ: فَإِنْ كَانَتْ مِنْ يَدَيْهِ قَبْلَ الْوِلَايَةِ فَلَا تَحْرُمُ اسْتِدَامَتَهَا، وَإِنْ كَانَ لَا يُهْدَى إِلَيْهِ إِلَّا بَعْدَ الْوِلَايَةِ: فَإِنْ كَانَتْ مِنْ لَا خَصُومَةَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ أَحَدٍ عَنْده جازت وكرهت، وَإِنْ كَانَتْ مِنْ بَيْنَهُ وَبَيْنَ غَرِيمِهِ خَصُومَةٌ عَنْده فَهِيَ حَرَامٌ عَلَى الْحَاكِمِ وَالْمُهْدِي، وَيَأْتِي فِيهِ مَا سَلَفَ فِي الرَّشْوَةِ عَلَى بَاطِلٍ أَوْ حَقٍّ.

انظر: سُبُلُ السَّلَامِ ج ٤ ص ١٢٤.

(٢) حَدِيث: تَهَادُوا تَحَابُّوا:

رواه عن أبي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: الْبُخَارِيُّ فِي الْأَدَبِ الْمَفْرَدِ، وَأَبُو يَعْلَى بِإِسْنَادٍ حَسَنٍ، وَأَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ وَغَيْرُهُ، وَفِي كُلِّ رَوَاتِهِ مَقَالٌ.

وَحَسَنُ إِسْنَادِهِ ابْنُ حَجَرٍ، وَكَأَنَّهُ لَشَوَاهِدِهِ. / سُبُلُ السَّلَامِ ج ٣ ص ٩٢.

وفائدته:

أنه لو رفع إلى موافق فإنه يحكم ابتداءً بلزومه، لا أنه يُمضيه<sup>(١)</sup>.  
وحكم الحكم لا يرفع الخلاف عند الحنفية، لأنه بمنزلة الصلح، فيفترق بذلك  
عن القاضي<sup>(٢)</sup>.  
لكن عند المالكية يرفع الخلاف كحكم الحاكم<sup>(٣)</sup>.

(١) البَحْر الرَّائِق ج ٧ ص ٢٨.

والطَّحْطَاوِيّ على الدرّ ج ٣ ص ٢٠٤ ورَدَ الْمُخْتَار عليه ج ٥ ص ٤٣١ وكلاهما عن  
البَحْر.

(٢) رَدَ الْمُخْتَار ج ٥ ص ٤٣٠ والمصادر السابقة، وتقدم ذلك في بيان الفُرُوق بين التَّحْكِيم  
والقضاء.

(٣) سيأتي ذلك عند بيان رأي المالكية في: (المحكوم به - القول السادس). بعد قليل.

### المحكوم به

اختلف الفقهاء في ما يجوز فيه التَّحْكِيمُ وما لا يجوز على أقوال عديدة هي:

#### القول الأول:

يجوز التَّحْكِيمُ في جميع الأحكام، كالحدود والقصاص والنكاح واللَّعَان وغيرها.

وهو المذهب عند الحنابلة<sup>(١)</sup> وبه قال الإمامية<sup>(٢)</sup> وبعض الشافعية<sup>(٣)</sup>

والظاهرية<sup>(٤)</sup>.

بحجة:

أنه كحَاكِمِ الإمام، الذي يُنفذُ حكمه في جميع الأحكام<sup>(٥)</sup>.

(١) الإنصاف ج ١١ ص ١٩٧-١٩٨ وفيه: (ذكره أبو الخطاب في الهداية، وهو المذهب جزم به في الوجيز وغيره، وقدمه في الخلاصة والرعايتين والحاوي الصغير والفروع).

وراجع أيضاً: الإقناع - كشف الفناع ج ٦ ص ٣٠٨ وغاية المنتهى ومطالب أولي النهى عليه ج ٦ ص ٤٧١ والمُعْني ج ١١ ص ٤٨٤ وفيه: (قال أبو الخطاب: هو ظاهر كلام الإمام أحمد)، وبهامشه الشرح الكبير ص ٣٩٣ ومُنْتَهَى الْإِرَادَات ج ٢ ص ٥٧٨.

(٢) القواعد ومفتاح الكرامة عليه ج ١٠ ص ٣.

(٣) روضة القضاة ج ١ ص ٧٩ والمُعْني، والشرح الكبير، السابِقان.

وقارن بأدب القاضي للماوردي ج ٢ ص ٣٨١.

(٤) المُحَلَّى ج ٩ ص ٤٣٥.

(٥) الشرح الكبير السابق.

### القول الثاني:

لا يجوز التَّحْكِيم في الحدود الواجبة حقاً لله تعالى.

وهو قول الحَنَفِيَّة باتفاق الروايات<sup>(١)</sup>.

وَحُجَّة عدم جواز التَّحْكِيم في الحدود هي:

١ - أن الامام هو المتعيّن لاستيفائها، لأنها حق الله تعالى<sup>(٢)</sup>.

٢ - أن حكم الحكم بمنزلة الصُّلح، وهذه لا تجوز بالصلح، فلا تجوز بالتَّحْكِيم<sup>(٣)</sup>.

٣ - المحكّمان لا يملكان إباحة دمه، فلا يجوز حكم الحكم فيهما، لتوقف حكمه على صحة تحكيمهما<sup>(٤)</sup>.

فمن عليه الحد لا يُقيمه على نفسه، فكذلك ليس للحكم أن يقيم شيئاً من ذلك<sup>(٥)</sup>.

٤ - أن حكم الحكم ليس بحُجَّة في حق غير المحكّمين، فكانت فيه شبهة، والحدود

(١) فَتْح الْقَدِير والعِنَايَة ج ٥ ص ٥٠٠ والبَحْر الرَّائِق ج ٧ ص ٢٦ والاختيار ج ١ ص ٢٦٤ وشرح أدب القاضي لابن مازة ج ٤ ص ٦٣ ورُؤُوسَةُ الْقَضَاة ج ١ ص ٨٠ عن الخَصَّاف، والذَّرُّ الْمُخْتَار ج ٥ ص ٤٢٩ والمَبْسُوط ج ١٦ ص ١١١ ومَجْمَعُ الْأَنْهَر ج ٢ ص ١٧٤ والكتاب - اللُّبَاب ج ٤ ص ٨٩.

(٢) الْعِنَايَة، وَفَتْح الْقَدِير، والاختيار، والمَبْسُوط، ومَجْمَعُ الْأَنْهَر، السَّابِقَة.

(٣) الْبَحْر الرَّائِق، والذَّرُّ الْمُخْتَار، ومَجْمَعُ الْأَنْهَر، السَّابِقَة، وَتَبْيِينُ الْحَقَائِق ج ٤ ص ١٩٣.

(٤) مَجْمَعُ الْأَنْهَر السَّابِق.

وانظر أيضاً: الْبَحْر الرَّائِق، والاختيار، وَتَبْيِينُ الْحَقَائِق، السَّابِقَة، والهِدَايَة ج ٥ ص ٥٠٠ وكشف الحقائق وصدر الشريعة ج ٢ ص ٧٠ واللُّبَاب ج ٤ ص ٨٩.

وانظر أيضاً: شرح عبارة الهداية في فَتْح الْقَدِير ج ٥ ص ٥٠١.

(٥) الْمَبْسُوط ج ١٦ ص ١١١، ونحوه في الْمُحِيطُ الْبُرْهَانِي.

لَا تُسْتَوْفَى بِالشُّبُهَاتِ<sup>(١)</sup>.

٥- التَّحْكِيمُ تَفْوِضٌ، وَالتَّفْوِضُ يَصَحُّ بِمَا يَمْلِكُ الْمَفْوضُ فِيهِ بِنَفْسِهِ، وَلَا يَصَحُّ فِيهَا لَا يَمْلِكُ كَالْتَوْكِيلِ<sup>(٢)</sup>.

### وَأَلْحَقَ الْحَنْفِيَّةُ اللَّعَانَ بِالْحُدُودِ:

لأنه قائم مقام الحد.

قال ابن نُجَيْم: ولم أرَ حَكْمَ التَّحْكِيمِ فِي اللَّعَانِ مَعَ أَنَّهُ قَائِمٌ مَقَامَ الْحَدِّ، وَلِهَذَا قَالُوا: لَا تُقْبَلُ فِيهِ الشَّهَادَةُ عَلَى الشَّهَادَةِ، وَلَا كِتَابُ الْقَاضِي إِلَى الْقَاضِي، وَلَا التَّوَكُّيلُ. وَفِي حَاشِيَةِ الْبَحْرِ الرَّائِقِ لابن عَابِدِينَ نَقَلَ قَوْلَ أَبِي السُّعُودِ عَنِ الْحَمَوِيِّ عَنِ الْبَرْجَنْدِيِّ: أَنَّ الْمَحْكَمَ لَيْسَ لَهُ أَنْ يُلَاعَنَ بَيْنَ الزَّوْجَيْنِ<sup>(٣)</sup>.

فتخصيص الحدود يدل على جواز التحكيم في سائر المجتهدات من حقوق العباد، كالطلاق والعِتَاق والكتابة والكفالة والشفعة والتفقة والديون والبُيُوع، بخلاف ما خالف كتاباً أو سنة أو إجماعاً<sup>(٤)</sup>.

(١) العِنَايَةُ ج ٥ ص ٥٠٠.

(٢) مُعَيِّنُ الْحُكَامِ ص ٢٥.

(٣) الْبَحْرُ الرَّائِقُ ج ٧ ص ٢٦. وَانْظُرِ الْحُكْمَ فِي: الْمَبْسُوطُ ج ١٦ ص ١١١ وَالْمُحِيطُ الْبَرْهَانِيُّ.

أَبُو السُّعُود: مُحَمَّدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ مُصْطَفَى الْعِمَادِيِّ الْحَنْفِيِّ. وَلَدَ بِقَرْيَةٍ قَرِيبَةٍ مِنْ قُسْطَنْطِينِيَّةَ، قَرَأَ عَلَى وَالِدِهِ، وَلاَزَمَ الْمَوْلَى سَعْدِيَّ جَلْبِي، وَدَرَسَ وَتَقَلَّدَ قَضَاءَ بُرْسَةِ ثُمَّ الْقُسْطَنْطِينِيَّةَ ثُمَّ قَضَاءَ الْعَسْكَرِ فِي وِلَايَةِ رُومِ إِيْلِي، ثُمَّ تَوَلَّى الْفُتْيَا. لَهُ التَّفْسِيرُ وَهُوَ مَشْهُورٌ، وَحَاشِيَةُ عَلَى الْعِنَايَةِ. تَوَفَّى بِالْقُسْطَنْطِينِيَّةِ مُفْتِياً سَنَةَ ٩٨٢ هـ، وَدُفِنَ بِجَوَارِ أَبِي أَيُّوبِ الْأَنْصَارِيِّ.

سَدَرَاتُ الذَّهَبِ ج ٨ ص ٣٩٨ وَالْفَوَائِدُ الْبَهِيَّةُ ص ٨١ وَالْعَقْدُ الْمَنْظُومُ ص ٤٤٠.

(٤) الدَّرُّ الْمُخْتَارُ وَرَدَّ الْمُخْتَارُ عَلَيْهِ ج ٥ ص ٤٣٠.

لأنَّ حُكْمَ الْحُكْمِ صَلَاحٌ مِنْ وَجْهِهِ وَتَفْوِيضٌ مِنْ وَجْهِهِ، وَأَيُّمَا مَا كَانَ فَهُوَ جَائِزٌ<sup>(١)</sup>.

والتَّحْكِيمُ فِي هَذِهِ الْمَجْتَهَدَاتِ مِمَّا يَمْلِكُ الْحُكْمُ إِقَامَتَهُ بِنَفْسِهِ، لِأَنَّ وَلَايَةَ الْحُكْمِ بِحُكْمِ التَّحْكِيمِ، فَيَقْصُرُ عَلَى مَا يَمْلِكُ الْحُكْمُ فِيهِ إِقَامَتَهُ بِنَفْسِهِ<sup>(٢)</sup>.

وتخصيص المجتهدات بالذكر ليس لنفي الحكم عما عداه، فإن ما ليس للاجتهد فيه مَسَاغٌ كَالثَّابِتِ بِالْكِتَابِ أَوِ السُّنَّةِ الْمَشْهُورَةِ أَوِ الْإِجْمَاعِ، لَا شَكَّ فِي صِحَّةِ التَّحْكِيمِ فِي ذَلِكَ، فَذَكَرَ الْمَجْتَهَدَاتِ لَتَدُلَّ عَلَى غَيْرِهَا بِالطَّرِيقِ الْأَوَّلِيِّ<sup>(٣)</sup>.

ومع صحة التَّحْكِيمِ فِي جَمِيعِ الْقَضَايَا، امْتَنَعَ شَيْخُ الْمَذْهَبِ الْحَنْفِيِّ عَنِ الْفَتْوَى بِذَلِكَ، لِأَنَّ الْعَوَامَّ يَتَجَاسَرُونَ عَلَى ذَلِكَ، فَيَقِلُّ الْاِحْتِيَاجُ إِلَى الْقَاضِي، فَلَا يَبْقَى لِحُكَّامِ الشَّرْعِ رَوْنُقٌ، وَلَا لِلْمَحْكَمَةِ جَمَالٌ وَزِينَةٌ<sup>(٤)</sup>.

قَالَ شَمْسُ الْأُيُمَةِ الْحَلَوَانِيُّ: مَسْأَلَةُ حُكْمِ الْمَحْكَمِ تُعْلَمُ وَلَا يُفْتَى بِهَا، وَكَانَ

وانظر: الْمُحِيطُ الْبُرْهَانِيُّ، وَالْهَدَايَةُ وَفَتْحُ الْقَدِيرِ ج ٥ ص ٥٠٠-٥٠١ وَالْبَزَازِيَّةُ ج ٥ ص ١٨٠ وَمَجْمَعُ الْأَنْهَرِ وَالذَّرُّ الْمُتَتَقَى ج ٢ ص ١٧٤ وَمُعِينُ الْحُكَّامِ ص ٢٥ وَشَرْحُ أَدَبِ الْقَاضِي لِابْنِ مَازَةَ ج ٤ ص ٦٣-٦٤ وَصَدْرُ الشَّرِيعَةِ عَلَى الْوَقَايَةِ ج ٢ ص ٧٠ وَاللُّبَّابُ ج ٤ ص ٨٩ وَالطَّحْطَاوِيُّ عَلَى الذَّرِّ ج ٣ ص ٢٠٧ عَنِ الْقَهْطَسْتَانِيِّ، وَالْفَتَاوَى الْهِنْدِيَّةُ ج ٣ ص ٣٩٧.

(١) الْمُحِيطُ الْبُرْهَانِيُّ.

(٢) الْمُحِيطُ الْبُرْهَانِيُّ.

وانظر: الْفَتَاوَى الْهِنْدِيَّةُ السَّابِقَةُ.

(٣) صَدْرُ الشَّرِيعَةِ عَلَى الْوَقَايَةِ ج ٢ ص ٧٠.

(٤) صَدْرُ الشَّرِيعَةِ السَّابِقِ.

وانظر: مَجْمَعُ الْأَنْهَرِ، وَالذَّرُّ الْمُتَتَقَى، وَالْهَدَايَةُ، وَالْمُحِيطُ الْبُرْهَانِيُّ، وَالذَّرُّ الْمُخْتَارُ، وَرَدُّ الْمُخْتَارِ، وَشَرْحُ أَدَبِ الْقَاضِي لِابْنِ مَازَةَ، وَمُعِينُ الْحُكَّامِ، وَالطَّحْطَاوِيُّ عَلَى الذَّرِّ، وَالْفَتَاوَى الْهِنْدِيَّةُ، السَّابِقَةُ، وَالْبَحْرُ الرَّائِقُ ج ٧ ص ٢٦ وَفَتْحُ الْقَدِيرِ ج ٥ ص ٥٠١.

يقول: ظَاهِرُ الْمَذْهَبِ أَنَّهُ يَجُوزُ. إِلَّا أَنَّ الْإِمَامَ الْأُسْتَاذَ أَبَا عَلِيٍّ النَّسْفِيَّ كَانَ يَقُولُ: يُكْتَمُ هَذَا الْفَصْلُ، وَلَا يُفْتَى بِهِ، كَيْ لَا يَتَطَرَّقَ الْجَهَالُ إِلَى ذَلِكَ، فَيُؤْدِي إِلَى هَدْمِ مَذْهَبِنَا<sup>(١)</sup>.

وظَاهِرُ الْهِدَايَةِ أَنَّهُ يُجِيبُ: بَلَا يَحِلُّ. أَيْ إِذَا سَأَلَ الْمُفْتَى عَنْ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ وَأَمثالها مما يَجِبُ كَتْمُهُ لِلْمَصْلَحَةِ يُجِيبُ بـ (لَا يَحِلُّ)، وَعَلَى الْقَوْلِ الْأَوَّلِ يَسْكُتُ وَلَا يَجِبُ بَشْيءٌ<sup>(٢)</sup>.

لِذَلِكَ نَصَّ الْحَنْفِيَّةُ عَلَى جَوَازِ التَّحْكِيمِ فِي تَضْمِينِ السَّرِقَةِ<sup>(٣)</sup>، دُونَ الْقَطْعِ<sup>(٤)</sup>، لِأَنَّهُ خَالِصُ حَقِّ الْمَسْرُوقِ مِنْهُ، وَلَهُ وَلايَةُ الْاسْتِيفَاءِ<sup>(٥)</sup>.

(١) الْعِنَايَةُ عَلَى الْهِدَايَةِ ج ٥ ص ٥٠٠.

الْحَلَوَانِيُّ: شَمْسُ الْأَئِمَّةِ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ نَصْرِ بْنِ صَالِحِ الْحَلَوَانِيِّ (نسبة لبيع الحلواء)، صَاحِبُ الْمَبْسُوطِ، إِمَامُ الْحَنْفِيَّةِ فِي وَقْتِهِ بِبُخَارَى. سَمِعَ مِنْهُ شَمْسُ الْأَئِمَّةِ السَّرْحَسِيِّ. مَاتَ بِبُخَارَى سَنَةَ ٤٥٦ هـ عَلَى الْأَصَحِّ.

تَاجُ التَّرَاجُمِ ص ٣٥ وَالْفَوَائِدُ الْبَهِيَّةُ ص ٩٥.

أَبُو عَلِيٍّ النَّسْفِيُّ: هُوَ الْحُسَيْنُ بْنُ خَضِرَ بْنِ مُحَمَّدٍ الْقَاضِي، تَفَقَّهَ عَلَى أَبِي بَكْرٍ مُحَمَّدَ بْنَ الْفَضْلِ بِبُخَارَى، وَأَخَذَ عَنْهُ شَمْسُ الْأَئِمَّةِ عَبْدِ الْعَزِيزِ الْحَلَوَانِيُّ وَجَعْفَرُ بْنُ مُحَمَّدٍ النَّسْفِيُّ، لَهُ: الْفَوَائِدُ، وَالْفَتَاوَى، كَانَ إِمَامَ عَصْرِهِ بَلَا مُدَافَعَةٍ. أَقَامَ بِبَغْدَادَ مَدَّةً، وَتَفَقَّهَ بِهَا وَتَعَلَّمَ، وَنَظَرَ الْخُصُومَ، وَسَمِعَ الْعُلَمَاءَ بِالْكُوفَةِ وَبِمَكَّةَ وَهَمْدَانَ وَالرِّيَّ وَمَرُوزَ. مَاتَ بِبُخَارَى سَنَةَ ٤٢٤ هـ.

الْفَوَائِدُ الْبَهِيَّةُ ص ٦٦.

(٢) الدَّرُّ الْمُخْتَارُ وَالطَّحْطَاوِيُّ عَلَيْهِ ج ٣ ص ٢٠٨ عَنِ الْحَلَبِيِّ.

وَانظُرْ: مَجْمَعُ الْأَثَرِ، وَالْبَحْرُ الرَّائِقُ، السَّابِقِينَ، وَمِنْحَةُ الْخَالِقِ عَلَيْهِ.

(٣) الْمُحِيطُ الْبُرْهَانِيُّ، وَالْاِخْتِيَارُ ج ١ ص ٢٦٤ وَمُعِينُ الْحُكَّامِ ص ٢٥ وَالْفَتَاوَى الْهِنْدِيَّةُ ج ٣ ص ٣٩٧.

(٤) الْاِخْتِيَارُ السَّابِقُ.

(٥) الْمُحِيطُ الْبُرْهَانِيُّ.



وكذلك التَّحْكِيم في مَسْأَلَةِ الْعَيْنِ. فإذا جعل بينه وبين زوجته محكَّمين فأجلوه سنة ومضت، هل لهم أن يفرقا بينهما إذا طلبت أم لا؟  
أُجيب: بصحة التَّحْكِيم في هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ، لأنه ليس بحدٍّ ولا قود ولا دية على العاقلة، ولهم أن يُفَرِّقوا بطلب الزوجة<sup>(١)</sup>.

### التَّحْكِيم في الطلاق المضاف:

لو حلف رجل بطلاق امرأة إن تزوجها، فتزوجها، وحكَّما رجلاً ليحكم بينهما في الطلاق المضاف، فحكم ببطلان اليمين، اختلف مشايخ الحنفية رَحِمَهُمُ اللَّهُ تعالى فيه كما ذكر قاضيخان:

ذكر في الجامع الصغير: أنه لا ينفذ حكم الحكم في حقها.

وذكر في صلح الأصل وغيره من الروايات: أن حكم الحكم فيما بين المتحاكمين في المجتهدات بمنزلة حكم القاضي المؤلَّى، حتى لا يكون لأحدهما أن يرجع عن حكمه.

وذكر الخصاص رَحِمَهُمُ اللَّهُ تعالى: أن حكم الحكم في المجتهدات جائز إلا في الحدود والقصاص.

وذكر شمس الأئمة الحلواني رَحِمَهُمُ اللَّهُ تعالى في صلح الأصل: الأصح أن حكم الحكم في المجتهدات نحو الكنايات والطلاق المضاف جائز في ظاهر المذهب عن أصحابنا رَحِمَهُمُ اللَّهُ تعالى.

قال رَحِمَهُمُ اللَّهُ تعالى: إلا أن هذا مما يُعْلَم ولا يُفْتَى به، كي لا يتجاسر الجهال إلى مثل هذا.

قال رَحِمَهُمُ اللَّهُ تعالى: وكان القاضي الإمام الأستاذ أبو علي النَّسَفِي رَحِمَهُمُ اللَّهُ تعالى

يقول: هَذَا مِمَّا يُكْتَمُ وَلَا يُفْتَى بِهِ. (وتقدمت الإشارةُ إِلَى ذَلِكَ آتِياً).

وقد رَوَى عَنْ أَصْحَابِنَا رَحِمَهُمُ اللَّهُ تَعَالَى مَا هُوَ أَوْسَعُ مِنْ هَذَا، وَذَلِكَ رَوَى عَنْهُمْ: أَنَّهُ لَوْ اسْتَفْتَى صَاحِبُ الْحَادِثَةِ عَنْ هَذَا فَقِيهًا عَدْلًا مِنْ أَهْلِ الْفَتْوَى، فَأَفْتَاهُ بِبَطْلَانِ الْيَمِينِ، وَسِعَهُ أَنْ يَأْخُذَ بِفَتْوَاهُ وَيُمْسِكَ الْمَرْأَةَ. وَعَنْهُمْ:

أَنْ صَاحِبَ الْحَادِثَةِ لَوْ اسْتَفْتَى فَقِيهًا فَأَفْتَاهُ بِبَطْلَانِ الْيَمِينِ وَسِعَهُ أَنْ يُمْسِكَهَا، فَإِنْ تَزَوَّجَ أُخْرَى بَعْدَهَا، وَقَدْ كَانَ حَلَفَ بِلَفْظِ بَطْلَانِ كُلِّ امْرَأَةٍ يَتَزَوَّجُهَا، فَاسْتَفْتَى فَقِيهًا آخَرَ مِثْلَ الْأَوَّلِ، فَأَفْتَاهُ بِصَحَّةِ الْيَمِينِ وَوُقُوعِ الطَّلَاقِ الْمُضَافِ إِلَيْهَا، فَإِنَّهُ يَفَارِقُ الثَّانِيَةَ وَيُمْسِكُ الْأُولَى، لِأَنَّ فَتْوَى الْفَقِيهِ لِلْجَاهِلِ بِمَنْزِلَةِ حُكْمِ الْقَاضِي الْمَوْلَى، أَوْ حُكْمِ الْحَكَمِ.

وما نقل عنهم بناءً عَلَى أَنَّ حُكْمَ الْحَكَمِ فِي الْمَجْتَهَدَاتِ فِي حَقِّ الْمُتَحَاكِمِينَ بِمَنْزِلَةِ حُكْمِ الْقَاضِي الْمَوْلَى<sup>(١)</sup>.

#### (١) الْفَتَاوَى الْخَائِيَّةُ ج ٢ ص ٤٥٣.

وَانْظُرْ: تَنْقِيحُ الْفَتَاوَى الْحَامِدِيَّةِ ج ١ ص ٣٥١-٣٥٢ بِغَالِبِ عِبَارَاتِ الْخَائِيَّةِ. وَالْبَحْرُ الرَّائِقُ ج ٧ ص ٢٦ عَنْ الْوَلَوَالِجِيَّةِ وَالسَّرَاجِ الْوَهَّاجِ وَفِيهِمَا: صَحَّةُ نَفَاذِهِ لَكِنْ لَا يُفْتَى بِهِ. وَمِثْلُهُمَا فِي الدَّرِّ الْمُخْتَارِ ج ٥ ص ٤٣٠، وَفَتْحُ الْقَدِيرِ ج ٥ ص ٥٠١ عَنْ الْفَتَاوَى الصُّغْرَى، وَفِيهَا: يَنْفُذُ لَكِنْ لَا يُفْتَى بِهِ. وَرَدَّ الْمُخْتَارِ ج ٥ ص ٤٣٠ عَنْ فَتْحِ الْقَدِيرِ. وَالْفَتَاوَى الْبِرَازِيَّةُ ج ٥ ص ١٨٠: الْجَوَازُ فِي الْأَصَحِّ. وَمِمَّا فِيهَا: عَنْ التَّيْمَةِ لَا نَصَّ فِيهِ، وَعَنْ فَتَاوَى سَمَرْقَنْدَ: لَا يَنْفُذُ حُكْمُهُ زَجْرًا لَهُ عَنْ ذَلِكَ، وَإِشَارَةُ الْخَصَّافِ إِلَى اخْتِلَافِ الْمَشَايخِ فِيهِ: قِيلَ لَا يَنْفُذُ لِأَنَّهُ بِمَنْزِلَةِ الْفَتْوَى، وَالصَّحِيحُ النِّفَازُ... وَذَكَرَ فِي الْمُحِيطِ الْبُرْهَانِيِّ جَوَازَ الْحُكْمِ وَأَشَارَ إِلَى صَلَاحِ الْأَصْلِ وَأَدَبِ الْقَاضِي لِلْخَصَّافِ.

الْخَصَّافُ: أَبُو بَكْرٍ أَحْمَدُ بْنُ عُمَرَ بْنِ مُهَيَّرٍ، الشَّيْبَانِيُّ، كَانَ فَاضِلًا فَارِضًا حَاسِبًا عَارِفًا بِمَذْهَبِ أَبِي حَنِيفَةَ مُقَدِّمًا عِنْدَ الْخَلِيفَةِ الْمُهْتَدِي بِاللَّهِ، فَلَمَّا قُتِلَ الْمُهْتَدِي نُهِبَ فَذَهَبَ بَعْضُ

### وفي الذَّخِيرَة:

فيمن تزوج امرأة بغير وَلِيٍّ، فطلقها ثلاثاً، فبعث القاضي إلى شافِعِيٍّ ليحكم بينهما ببطْلان ذلك النكاح وببطْلان الثلاث يجوز.

وكذا من غاب عن امرأته غيبة مُنْقَطِعَةً، ولم يخلف لها نفقة، فبعث إلى شافِعِيٍّ ليحكم بفسخ النكاح لعجز النفقة يجوز<sup>(١)</sup>.

إلا أن ابن عابدين عَقَّبَ على عبارة الهداية: أنه يُجِيب بلا يَحِلُّ، بقوله: المتبادر من عبارة الهداية: أنه لا يفتى بجوازه في سائر المجتهدات.

لكن ذكر في البحر<sup>(٢)</sup> عن الولوالجية والقنية ما هو كالصریح في أن ذلك في اليمين المضافة ونحوها، ونحوه في الفتح عن الفتاوى الصغرى، ويأتي التصريح به في المخالفات.

كتبه، كان يأكل من كسب يده. مات ببغداد سنة ٢٦١هـ.

تاج التَّراجُم ص ٧ وطَبَقَاتُ الفُقهَاءِ للشَّيْخِ الرَّازِي ص ١٤٠ والفَوَائِدُ البَهيَّة ص ٢٩ والترجمة المستوفاة التي كتبها الأستاذ مُحْيِي هلال السَّرْحَان في مُقَدِّمَةِ تَحْقِيقِهِ شرح أدب القاضي لِلْخَصَافِ لِلصدر بن مازة ج ١ ص ٩-٢٤.

(١) فَتَحُ القَدِير ج ٥ ص ٥٠١.

(٢) في البحر الرَّائِق ج ٧ ص ٢٦: (في الولوالجية: حُكْمُ المحكَّم في فسخ اليمين المضافة الصَّحِيحُ أنه يَنْفُذ، لأنه فيما بينهما بمنزلة القاضي المُوَلَّى، وإن كانا يفترقان في شيء آخر، لكن هذا شيء يُعْلَم ولا يُفْتَى به. اهـ. وفي السَّرَاج الوهاج: إلا أن أصحابنا امتنعوا من هذه الفتوى، وقالوا: لا بد فيها من حُكْمِ المُوَلَّى كالحُدود، كي لا يتجاسر العوام. اهـ.

واعلم أن معنى قولهم: لا يُفْتَى به: لا يكتب على الفتوى، ولا يجاب باللسان بالحل، وإنما يسكت المفتي، كما أفاده في الفتاوى الصغرى بقوله: نكتم هذا الفصل ولا نُفْتِي به. وظاهر الهداية أن معناه أن المفتي يجيب بقوله: لا يحل، فليتأمل فيه).

وانظر: الطَّحْطَاطَاوِيَّ على الدرِّج ٣ ص ٢٠٣.

ولكن يتأمل في وجه المنع من عدم الإفتاء به، والتعليل بأن لا يتجاسر العوام على هدم المذهب لا يظهر في خصوص اليمين المضافة ونحوها.

قال: ثم رأيت المقدسي توقف في ذلك أيضاً، وأجاب بما حاصله: أنهم منعوا من تولية القضاء لغير الأهل، لئلا يحكم بغير الحق. وكذلك منعوا من التحكيم هنا لئلا يتجاسر العوام على الحكم بغير علم.

قال: قلت: هذا يفيد منع التحكيم مطلقاً إلا لعالم.

والأحسن في الجواب أن يقال:

إن الحالف في اليمين المضافة إذا كان يعتقد صحتها يلزمه العمل بما يعتقد، فإذا حكم بعدم صحتها حاكم مؤلف من السلطان لزمه اتباع رأي الحاكم، وارتفع بحكمه الخلاف.

أما إذا حكم رجلاً فلا يفيد شيئاً سوى هدم مذهبه، لأن حكم المحكم بمنزلة الصلح، لا يرفع خلافاً، ولا يبطل العمل بما كان الحالف يعتقد، فلذا قالوا: لا يفتى به، ولا بد من حكم المؤلف.

قال: هذا ما ظهر لي، والله سبحانه أعلم<sup>(١)</sup>.

### التَّحْكِيمُ فِي حَدِّ الْقَذْفِ:

وللحنفية فيه قولان:

أحدهما: يجوز التحكيم فيه.

وهو ما ذكره شمس الأئمة السرخسي عن بعض الحنفية<sup>(٢)</sup>.

(١) رد المحتار ج ٥ ص ٤٣٠.

(٢) العناية وفتح القدير ج ٥ ص ٥٠٠ والبحر الرائق ج ٧ ص ٢٦ ورد المحتار ج ٥ ص ٤٢٩ عن البحر، وشرح أدب القاضي لابن مازة ج ٤ ص ٦٣.

وهو ضعيف<sup>(١)</sup>.

ثانيهما: لا يجوز التَّحْكِيم فيه<sup>(٢)</sup>، لما يأتي:

١- لأن الغالب فيه حقُّ الله تعالى على الأصح<sup>(٣)</sup>.

٢- لأن حكم الحكم بمنزلة الصُّلح، ولا يجوز استيفاء حد القَذف بالصلح.

٣- لأنه يندري بالشبهة، وفي حكمه شبهة، لأنه حكم في حقها لا في حق غيرها، وأي شبهة أعظم من هذا<sup>(٤)</sup>.

وصححه الخَصَّاف<sup>(٥)</sup> وصاحب الولوالجية<sup>(٦)</sup>.

السَّرْحَسِيّ: أبو بكر شمس الأئمة مُحَمَّد بن أَحْمَد بن أَبِي سَهْل. تَخَرَّج بِعَبْدِ الْعَزِيزِ الْحَلَوَانِيّ، كان عالماً أَصُولِيّاً مُنَاطِراً، من أئمة الحَنَفِيَّة، من كتبه: الْمَبْسُوط في عشرة أجزاء ضخمة (طبع ثلاثين جزءاً)، أملاه في السجن بأَوْزَجَنْد، من غير مَطَالَعَة كتاب ولا مراجعة تَعْلِيْق، وله في أَصُولِ الْفِقْهِ جُزْآن ضَخْمَان، وشرح السَّيَرِ الْكَبِيرِ في جزأين ضخمين، وأملاهما وهو في السجن أيضاً، فلما وصل إلى باب الشروط أُفْرِج عنه. مات سنة ٤٨٣هـ، وقيل غيره. تاج التَّراجم ص ٥٢ والفوائد البهيّة ص ١٥٨ والجواهر المضيّة ج ٣ ص ٧٨ وكشف الظُّنون ج ١ ص ٤٦ وهديّة العارفين ج ٢ ص ٧٦ ومُعْجَم الأعلام ص ٦٦٤، وفيه: (توفي سنة ٤٨٣هـ = ١٠٩٠م).

(١) رَدّ الْمُحْتَار السَّابِق.

(٢) الْبَحْر الرَّائِق، وَرَدّ الْمُحْتَار، وَفَتْح الْقَدِير، وشرح أدب القاضي لابن مازة، السَّابِقَة، وَالْمُحِيطُ الْبُرْهَانِيّ، وَمُعِينُ الْحُكَّام ص ٢٥ وَالْفَتَاوَى الْهِنْدِيَّة ج ٣ ص ٣٩٧.

(٣) الْبَحْر الرَّائِق السَّابِق، وَرَدّ الْمُحْتَار عن الْبَحْر.

(٤) فَتْح الْقَدِير السَّابِق.

(٥) شرح أدب القاضي لابن مازة ج ٤ ص ٦٣ وَفَتْح الْقَدِير السَّابِق عن الْخَصَّاف.

(٦) الْبَحْر الرَّائِق ج ٧ ص ٢٦ عن الْوَلَوَالْجِيَّة، وفيها: الْأَصْح أنه لا يجوز في الحدود كلها.

الْوَلَوَالْجِيّ: أبو الْفَتْح ظَهْر الدِّين عَبْد الرَّشِيد بن أَبِي حَنِيفَةَ بن عَبْد الرَّزَّاق. من

## التَّحْكِيمُ فِي الْقِصَاصِ:

وللْحَنْفِيَّةِ فِيهِ قَوْلَانِ:

أحدهما: يجوز التَّحْكِيمُ فِي الْقِصَاصِ.

وهو ما ذكره شمس الأئمة عن بعض الحنفية<sup>(١)</sup>، وبه قال أبو بكر الرازي<sup>(٢)</sup>وذكر في الذخيرة عن صلح الأصل<sup>(٣)</sup>، وأجازه صاحب الخلاصة<sup>(٤)</sup> ومُعِينُ الْحُكَّامِ<sup>(٥)</sup>

وَلَوْلَا الْج بِلْدَةٍ مِنْ طَخَارِسْتَان، سَكَنَ سَمَرْقَنْدَ، إِمَامٌ فَاضِلٌ حَنْفِيٌّ. مَاتَ بَعْدَ سَنَةِ ٥٤٠ هـ. لَهُ  
الْفَتَاوَى الْمَعْرُوفَةُ بِالْوَلُولِ الْجِيَّةِ.

تَاجُ التَّرَاجُمِ ص ٣٤ وَالْفَوَائِدُ الْبَهِيَّةُ ص ٩٤.

(١) الْعِنَايَةُ ج ٥ ص ٥٠٠ وَشَرَحَ أَدَبُ الْقَاضِي لِابْنِ مَازَةَ ج ٤ ص ٦٣.

(٢) فَتَحُ الْقَدِيرِ ج ٥ ص ٥٠١ عَنِ النَّاصِحِيِّ عَنْ أَبِي بَكْرٍ الرَّازِيِّ.

الْجَصَّاصُ: أَبُو بَكْرٍ أَحْمَدُ بْنُ عَلِيٍّ الرَّازِيُّ الْجَصَّاصُ. مِنْ أَهْلِ الرَّأْيِ، سَكَنَ بَغْدَادَ،  
وَمَاتَ بِهَا سَنَةَ ٣٧٠ هـ. انْتَهَتْ إِلَيْهِ رِئَاسَةُ الْحَنْفِيَّةِ. مِنْ مُصَنِّفَاتِهِ: أَحْكَامُ الْقُرْآنِ.

تَاجُ التَّرَاجُمِ ص ٦ وَالْفَوَائِدُ الْبَهِيَّةُ ص ٢٧.

(٣) الْعِنَايَةُ السَّابِقَةُ، وَالْفَتَاوَى الْهِنْدِيَّةُ ج ٣ ص ٣٩٧ عَنِ الْأَصْلِ، وَالْمُحِيطُ الْبُرْهَانِيُّ عَنِ صَلَاحِ الْأَصْلِ.

(٤) فَتَحُ الْقَدِيرِ السَّابِقِ.

الْخُلَاصَةُ: هُوَ كِتَابُ خُلَاصَةِ الْفَتَاوَى لِطَاهِرِ بْنِ مُحَمَّدٍ الْبُخَارِيِّ.

طَاهِرُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ عَبْدِ الرَّشِيدِ الْبُخَارِيِّ: مِنْ أَعْيَانِ فُقَهَاءِ الْحَنْفِيَّةِ وَمُجْتَهِدِيهِمْ.  
لَهُ: كِتَابُ الْوَأَقِعَاتِ، وَكِتَابُ النَّصَابِ، وَكِتَابُ خُلَاصَةِ الْفَتَاوَى. تَوَفِيَ سَنَةَ ٥٤٢ هـ، وَكِتَابُ  
الْخُلَاصَةِ مَعْتَبَرٌ عِنْدَ الْعُلَمَاءِ مَعْتَمَدٌ عِنْدَ الْفُقَهَاءِ.

تَاجُ التَّرَاجُمِ ص ٣٠ وَالْفَوَائِدُ الْبَهِيَّةُ ص ٨٤ وَكَشَفُ الظُّنُونِ ج ١ ص ٧١٨ وَفِي الْأَخِيرَيْنِ: طَاهِرُ بْنُ  
أَحْمَدَ بْنِ عَبْدِ الرَّشِيدِ.

(٥) مُعِينُ الْحُكَّامِ ص ٢٥، وَنَقَلَ أَيْضًا نَصَّ الْأَصْلِ.

والبَرَّازِيَّة<sup>(١)</sup> والمُحِيطُ البُرْهَانِي<sup>(٢)</sup>.

بُحْجَّة:

١ - أَنْ وَلِيَ الْقِصَاصَ لَوْ اسْتَوْفَى الْقِصَاصَ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَرْفَعَ إِلَى السُّلْطَانِ جَازٌ، فَكَذَا إِذَا حَكَّمَ فِيهِ، لِأَنَّهُ مِنْ حَقِّ الْعِبَادِ<sup>(٣)</sup>.

٢ - التَّحْكِيمُ تَفْوِضٌ وَتَوَلِيَّةٌ فِي حَقِّهَا وَإِنْ كَانَ صِلْحًا فِي حَقِّ غَيْرِهَا، وَهُمَا يَمْلِكَانِ اسْتِيفَاءَ الْقِصَاصِ، فَيَصِحُّ تَفْوِضُهُ إِلَى غَيْرِهَا<sup>(٤)</sup>. إِلَّا أَنْ ابْنَ نُجَيْمٍ ضَعَفَهُ فَقَالَ: إِنَّهُ ضَعِيفٌ رِوَايَةً وَدِرَازِيَّةً، لِأَنَّهُ لَمْ يَتَمَحَّضْ حَقَّ الْعَبْدِ، بَلْ هُوَ مِنْ قَبِيلِ مَا اجْتَمَعَ

الطَّرَابُلسِيُّ: عَلِيُّ بْنُ خَلِيلٍ، أَبُو الْحَسَنِ عَلَاءُ الدِّينِ. فقيه حَنَفِيٍّ، كَانَ قَاضِيًا بِالْقُدْسِ، لَهُ: مُعِينُ الْحُكَّامِ فِيهَا يَتَرَدَّدُ بَيْنَ الْخَصْمَيْنِ مِنَ الْأَحْكَامِ. تَوَفِيَ سَنَةَ ٨٤٤ هـ.

الأَعْلَامُ ج ٤ ص ٢٨٦.

(١) الْفَتَاوَى الْبَرَّازِيَّةُ ج ٥ ص ١٨٠.

(٢) الْمُحِيطُ الْبُرْهَانِي، وَتَبْيِينُ الْحَقَائِقِ ج ٤ ص ١٩٣ عَنِ الْمُحِيطِ.

بُرْهَانَ الدِّينِ بْنِ مَارَةَ: مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ عُمَرَ بْنِ مَارَةَ، بُرْهَانَ الدِّينِ، إِمَامٌ وَرَعَ مُجْتَهِدٌ مُتَوَاضِعٌ، بَحْرٌ زَاخِرٌ، مِنْ كِبَارِ الْأُئِمَّةِ، وَأَعْيَانِ فُقَهَاءِ الْأُمَّةِ، أَخَذَ عَنْ أَبِيهِ وَعَنْ عَمِّهِ الصِّدْقِ الشَّهِيدِ عُمَرَ وَهَمَا عَنْ أَبِيهِمَا عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ عُمَرَ بْنِ مَارَةَ، وَأَبُوهُ وَجَدَهُ وَجَدَ أَبِيهِ كُلَّهُمْ كَانُوا صُدُورَ الْعُلَمَاءِ الْأَكَابِرِ. مِنْ تَصَانِيفِهِ: الْمُحِيطُ الْبُرْهَانِي، وَالذَّخِيرَةُ، وَالتَّجْرِيدُ، وَتَبَيُّنُ الْفَتَاوَى. عَدَّهُ ابْنُ كَمَالٍ بَاشًا مِنَ الْمُجْتَهِدِينَ فِي الْمَسَائِلِ، وَلَدَ بِمَرْغِينَانَ سَنَةَ ٥٥١ هـ، وَحَجَّ إِلَى مَكَّةَ سَنَةَ ٦٠٣ هـ، وَتَوَفِيَ سَنَةَ ٦١٦ هـ.

الْفَوَائِدُ الْبَهِيَّةُ ص ٢٠٥ وَتَارِيخُ الْأَدَبِ الْعَرَبِيِّ لِبُرُوكْلَمَانَ (الطَّبَعَةُ الْعَرَبِيَّةُ) ج ٦ ص ٣٠٢ وَمُقَدِّمَةُ شَرْحِ أَدَبِ الْقَاضِي لِلْخَصَافِ الَّتِي كَتَبَهَا مُحَقِّقُهُ مُحِبِّي هِلَالِ السُّرْحَانِ ص ٢٨.

(٣) فَتْحُ الْقَدِيرِ ج ٥ ص ٥٠١ عَنِ النَّاصِحِيِّ عَنْ أَبِي بَكْرٍ الرَّازِيِّ، وَالْعِنَايَةُ ج ٥ ص ٥٠٠ عَنِ الذَّخِيرَةِ، وَالْاِخْتِيَارُ ج ١ ص ٢٦٤ وَالْبَحْرُ الرَّائِقُ ج ٧ ص ٢٦ وَرَدَّ الْمُخْتَارُ ج ٥ ص ٤٢٩ عَنِ الْبَحْرِ، وَالْمُحِيطُ الْبُرْهَانِي.

(٤) مُعِينُ الْحُكَّامِ ص ٢٥.

فيه الْحَقَّان، وإن كان الغالب حق العبد، بدليل شهادة النساء فيه، وكتاب الْقَاضِي إِلَى الْقَاضِي، وأنه كالأحدود إِلَّا فِي مَسَائِل، منها: أَنَّ لِلْقَاضِي أَنْ يَقْضِي بِهِ بِعِلْمِهِ كَمَا فِي الْخُلَاصَةِ<sup>(١)</sup>.

ثانیهما: لَا يَجُوزُ التَّحْكِيمُ فِي الْقِصَاصِ.

وهو قول الإمام أَبِي حَنِيفَةَ<sup>(٢)</sup> وَالْخَصَّاف<sup>(٣)</sup> واختاره صاحب الْهِدَايَةِ<sup>(٤)</sup> وَالْكِتَاب<sup>(٥)</sup> وَالْكَنْز<sup>(٦)</sup> وَالْوَقَايَةِ<sup>(٧)</sup> وَالْدُرِّ

(١) الْبَحْرُ الرَّائِقُ السَّابِقُ، ونقل في رَدِّ الْمُحْتَارِ باختصار.

(٢) فَتَحُ الْقَدِيرِ ج ٥ ص ٥٠١ وَالْمُحِيطُ الْبُرْهَانِي.

(٣) شرح أدب الْقَاضِي لابن مَازَةَ ج ٤ ص ٦٣ وَالْعِنَايَةُ وَفَتْحُ الْقَدِيرِ ج ٥ ص ٥٠٠ وَرَوْضَةُ الْقُضَاةِ ج ١ ص ٨٠ وَالْفَتَاوَى الْهِنْدِيَّةُ ج ٣ ص ٣٩٧ وَالْمُحِيطُ الْبُرْهَانِي، وَتَبْيِينُ الْحَقَائِقِ ج ٤ ص ١٩٣.

(٤) الْهِدَايَةُ ج ٥ ص ٥٠٠.

الْمَرْغِينَانِي: بُرْهَانُ الدِّينِ عَلِيِّ بْنِ أَبِي بَكْرٍ بْنِ عَبْدِ الْجَلِيلِ الْفَرْعَانِيِّ الرَّشْدَانِيِّ، إِمَامٌ مِنْ أَجَلَّةِ فَقْهَاءِ الْحَنْفِيَّةِ، مِنْ كُتُبِهِ: بَدَايَةُ الْمُبْتَدِي، وَشَرْحُ الْهِدَايَةِ. مَاتَ سَنَةَ ٥٩٣ هـ.

تَاجُ التَّرَاجُمِ ص ٤٢ وَالْفَوَائِدُ الْبَهِيَّةُ ص ١٤١.

(٥) اللَّبَابُ شرح الْكِتَابِ ج ٤ ص ٨٩.

(٦) كَنْزُ الدَّقَائِقِ - الْبَحْرُ الرَّائِقُ ج ٧ ص ٢٦.

حَافِظُ الدِّينِ النَّسَفِيُّ: عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ مَحْمُودٍ، أَبُو الْبَرَكَاتِ. كَانَ إِمَامًا كَامِلًا عَدِيمَ النُّظِيرِ فِي زَمَانِهِ، رَأْسًا فِي الْفِقْهِ وَالْأُصُولِ بَارِعًا فِي الْحَدِيثِ وَمَعَانِيهِ. مِنْ تَصَانِيفِهِ: الْوَافِي، وَشَرْحُ الْكَافِي، وَكَنْزُ الدَّقَائِقِ مِثْنِ مَشْهُورٍ فِي الْفِقْهِ. دَخَلَ بَعْدَادَ سَنَةَ ٧١٠ هـ وَوَفَاتَهُ فِي هَذِهِ السَّنَةِ.

الْفَوَائِدُ الْبَهِيَّةُ ص ١٠١ وَتَاجُ التَّرَاجُمِ ص ٣٠.

(٧) الْوَقَايَةُ ج ٢ ص ٧٠.

تَاجُ الشَّرِيعَةِ: مَحْمُودُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْمَحْبُوبِيِّ الْحَنْفِيِّ، عَالِمٌ فَاضِلٌ نَحْرِيرُ



المُخْتَار<sup>(١)</sup> وبَدَائِع الصَّنَائِع<sup>(٢)</sup>، وصححه ابن الهمام<sup>(٣)</sup> وابن نُجَيْم<sup>(٤)</sup> وابن عَابِدِينَ<sup>(٥)</sup> وصاحب الغَايَةِ<sup>(٦)</sup>.

كامل، من تصانيفه: الوَقَايَةِ، انتخبها من الهدَايَةِ، لأجل حفظ ابن ابنه صَدْر الشَّرِيعَةِ عُبَيْدُ اللَّهِ بن مَسْعُود بن مَحْمُود، وله: الْفَتَاوَى، والوَاقِعَات، وشرح الهدَايَةِ. توفي في حدود سنة ٦٧٣هـ.

الفَوَائِد الْبَهِيَّةُ ص ٢٠٧ وهدِيَّة الْعَارِفِينَ ج ٢ ص ٤٠٦ وسماه (بُرْهَان الشَّرِيعَةِ).

(١) الذَّرُّ الْمُخْتَار ج ٥ ص ٤٢٩.

الْحَصْكَفِيُّ: مُحَمَّد بن عَلِي بن مُحَمَّد بن عَلِي بن عَبْدِ الرَّحْمَنِ، الْمُلقَّبُ عَلَاءُ الدِّينِ الْحِصْنِيُّ الْأَصْل، مفتي الحَنَفِيَّة بِدَمَشْق. من تصانيفه: الذَّرُّ الْمُخْتَار شرح تَنْوِير الْأَبْصَار، والذَّرُّ الْمُنتَقَى شرح مُلْتَقَى الْأَنْبُر، كان عالماً مُحَدِّثاً فقيهاً نَحْوِيّاً كثير الحفظ والمَرْوِيَّات طُلُق اللِّسَان، وكان علمه أكثر من عقله. مات بِدَمَشْق سنة ١٠٨٨هـ. وَالْحَصْكَفِيُّ نسبة إلى حِصْن كَيْفَا في دِيَار بَكْر.

خُلَاصَةُ الْأَثَر ج ٤ ص ٦٣ وهدِيَّة الْعَارِفِينَ ج ٢ ص ٢٩٥ والأَعْلَام ج ٦ ص ٢٩٤ ومُعْجَم الْمُؤَلَّفِينَ ج ١١ ص ٥٦.

(٢) بَدَائِع الصَّنَائِع ج ٩ ص ٤٠٨٠.

الكَاشَانِيُّ (ويسمى الكَاشَانِي): عَلَاءُ الدِّينِ أَبُو بَكْر بن مَسْعُود بن أَحْمَد. مَلِكُ الْعُلَمَاء، له وَجَاهَةٌ وَشَجَاعَةٌ، صنف كتاب بَدَائِع الصَّنَائِع من أَجَلِّ كُتُبِ فِقْهِ الْحَنَفِيَّة، وَالسُّلْطَانُ الْمُبِينُ فِي أَصُولِ الدِّينِ. توفي سنة ٥٨٧هـ ودفن داخل مقام إِبْرَاهِيمَ الْخَلِيلِ بِظَاهِرِ حَلَب.

تَاج التَّرَاثُم ص ٨٤ والفَوَائِد الْبَهِيَّةُ ص ٥٣.

(٣) فَتْحُ الْقَدِير ج ٥ ص ٥٠٠ وَالْبَحْرُ الرَّائِق ج ٧ ص ٢٦ وَالطَّحْطَاوِيُّ عَلَى الذَّرِّ ج ٣ ص ٢٠٧ وَرَدُّ الْمُخْتَار ج ٥ ص ٤٢٩ وكلهم عن الْفَتْح.

(٤) الْبَحْرُ الرَّائِقُ السَّابِق.

(٥) رَدُّ الْمُخْتَار ج ٥ ص ٤٢٩.

(٦) الشَّلْبِيّ عَلَى تَبْيِينِ الْحَقَائِق ج ٤ ص ١٩٣ عن الْغَايَةِ.

وَحُجَّةُ هَذَا الْقَوْلِ:

١ - أَنْ الْقِصَاصَ كَالْحُدُودِ فَقَالُوا:

أ. لَا وِلَايَةَ لِلْمَحْكَمِينَ عَلَى دُمَهُمَا، وَلِهَذَا لَا يَمْلِكُ الْإِبَاحَةُ<sup>(١)</sup>.

ب. حُكْمُ الْحَكَمِ لَيْسَ بِحُجَّةٍ فِي حَقِّ غَيْرِ الْمَحْكَمِينَ، فَكَانَتْ فِيهِ شُبْهَةٌ، وَالْقِصَاصُ كَالْحُدُودِ لَا تُسْتَوْفَى بِالشُّبْهَاتِ<sup>(٢)</sup>.

ج. حُكْمُ الْحَكَمِ بِمَنْزِلَةِ الصُّلْحِ، وَالْقِصَاصُ - كَحَدِّ الْقَذْفِ - لَا يَجُوزُ اسْتِيفَاؤُهُ بِالصُّلْحِ، فَلَا يَجُوزُ بِالتَّحْكِيمِ<sup>(٣)</sup>.

٢ - الْقِصَاصُ لَمْ يَتَمَحَّضْ حَقُّ الْعَبْدِ، بَلْ هُوَ مِنْ قَبِيلِ مَا اجْتَمَعَ فِيهِ الْحَقَّانُ، وَإِنْ كَانَ الْغَالِبُ حَقُّ الْعَبْدِ<sup>(٤)</sup>، كَمَا تَقْدُمُ.

كِتَابُ غَايَةِ الْبَيَانِ وَنَادِرَةِ الْأَقْرَانِ: لِلْإِتْقَانِيِّ قَوَامُ الدِّينِ. وَهُوَ شَرْحُ الْهِدَايَةِ.

الْإِتْقَانِيُّ: قَوَامُ الدِّينِ أَبُو حَنِيفَةَ أَمِيرُ كَاتِبِ بْنِ أَمِيرِ عُمَرَ الْعَمِيدِ بْنِ الْعَمِيدِ أَمِيرِ غَازِي الْفَارَاجِيِّ الْإِتْقَانِيِّ. مِنْ كِبَارِ فُقَهَاءِ الْحَنْفِيَّةِ الْأَجَلَاءِ، وَلِي تَدْرِيسِ مَشْهَدِ أَبِي حَنِيفَةَ بِبَغْدَادَ، وَقَدْ دَمَشَقَ مَرَّتَيْنِ، ثُمَّ قَدِمَ مِصْرَ فَأَكْرَمَهُ الْأَمِيرُ صَرْغَتْمُشْ، وَبَنَى لَهُ الْمَدْرَسَةَ الصَّرْغَتْمُشِيَّةَ. مِنْ كُتُبِهِ: غَايَةُ الْبَيَانِ وَنَادِرَةُ الْأَقْرَانِ، وَهُوَ شَرْحُ الْهِدَايَةِ. تُوُفِيَ سَنَةَ ٧٥٨ هـ.

تَاجُ التَّرَاجُمِ ص ١٨ وَالْفَوَائِدُ الْبَهِيَّةُ ص ٥٠ وَكُشْفُ الظُّنُونِ ج ٢ ص ٢٠٣٣ وَالدَّرَرُ الْكَامِنَةُ ج ١ ص ٤٩٣ رَقْم ١٠٧٧ وَشَدْرَاتُ الدَّهَبِ ج ٦ ص ١٨٥ وَبُغْيَةُ الرُّعَاةِ ج ١ ص ٤٥٩.

(١) الْهِدَايَةُ ج ٥ ص ٥٠٠ وَالْبَحْرُ الرَّائِقُ ج ٧ ص ٢٦ وَالْاِخْتِيَارُ ج ١ ص ٢٦٤ وَتَبْيِينُ الْحَقَائِقِ السَّابِقِ.

(٢) الْعِنَايَةُ ج ٥ ص ٥٠٠ وَالْمُحِيطُ الْبُرْهَانِيُّ.

(٣) الْبَحْرُ الرَّائِقُ السَّابِقِ، وَالدَّرَرُ الْمُخْتَارُ ج ٥ ص ٤٢٩ وَشَرْحُ أَدَبِ الْقَاضِي لِابْنِ مَازَةَ ج ٤ ص ٦٣ وَمُعِينُ الْحُكَّامِ ص ٢٥ عَنْ الْخَصَّافِ، وَالْمُحِيطُ الْبُرْهَانِيُّ، وَتَبْيِينُ الْحَقَائِقِ السَّابِقِ.

(٤) الْبَحْرُ الرَّائِقُ السَّابِقِ، وَرَدَّ الْمُخْتَارُ عَنِ الْبَحْرِ.

### القول الثالث:

يجوز التَّحْكِيم في كل أمر إلَّا في:

١ - حدّ، بخلاف حدّ القَذْف، فإنه يجوز فيه التَّحْكِيم، لأنه حق آدمي.

٢ - وتغزير، لأنه كالحدّ.

٣ - وحق الله تعالى المالي الذي لا طَالِب له معيّن، كالزكاة إذا كان المستحقون غير محصورين. وهذا هو الراجح عند الشافعية.

بحُجّة:

أ. أن هذه الأمور لا طَالِب لها مُعَيّن<sup>(١)</sup>.

ب. أن مَنَاط الحُكْم رِضَا المستحق، وهو مفقود فيه<sup>(٢)</sup>.

ج. أن حُدود الله تعالى لا تُسمع فيها الدَعْوَى عند القَاضِي، فكيف عند الحُكْم؟<sup>(٣)</sup>.

وَأَلْحَقَ المَآوَرِدِيّ بحقوق الله تعالى:

الولايات على الأيتام، وإيقاع الحَجْر على مستحقه، فهي مما اختص القُضاة

(١) مُغْنِي المُحْتَاج ج ٤ ص ٣٧٨-٣٧٩ وتُحْفَةُ المُحْتَاج والشَّرَوَانِيّ عليها ج ١٠ ص ١١٨ ونَهَايَةُ المُحْتَاج ج ٨ ص ٢٣٠ وشرح المَنَهْج والجَمَل عليه ج ٥ ص ٣٣٩ والجَلَال والْقَلْيُوبِيّ عليه ج ٤ ص ٢٩٨ وأدب القَاضِي للمَآوَرِدِيّ ج ٢ ص ٣٨٠-٣٨١ والخَطِيب والبُجَيْرِمِيّ عليه ج ٤ ص ٣٢٢ وأسْنَى المَطَالِب ج ٤ ص ٢٨٨ وإِعَانَةُ الطَّالِبِينَ ج ٤ ص ٢٢٠ والأنوار ج ٢ ص ٦١٥.

(٢) عَمِيرَةَ ج ٤ ص ٢٩٨ وأسْنَى المَطَالِب السَّابِق.

(٣) الرَّمْلِيّ على أسْنَى المَطَالِب السَّابِق.

بالإجبار عليه<sup>(١)</sup>.

وبناءً على هذا، نص بعض الشافعية على أنه:

يجوز التَّحْكِيمُ فِي ثُبُوتِ هَلَالِ رَمَضَانَ، كَمَا بَحْثُهُ الزَّرْكَشِيُّ، وَيَنْفُذُ عَلَى مَنْ رَضِيَ بِحُكْمِهِ، فَيَجِبُ عَلَيْهِ الصَّوْمُ دُونَ غَيْرِهِ<sup>(٢)</sup>.

#### القول الرابع:

يجوز التَّحْكِيمُ فِي كُلِّ أَمْرٍ، إِلَّا فِي:

النِّكَاحِ وَاللَّعَانِ وَالْقِصَاصِ وَحَدِّ الْقَذْفِ.

لأن لها مزيةً على غيرها، وللتغليظ فيها. فلا يتولَّى الحُكْمَ فِيهَا إِلَّا الْإِمَامُ وَنَائِبُهُ.

وهو قول بعض الحنابلة<sup>(٣)</sup> والزيديّة<sup>(٤)</sup>.

وخصوا اللعان لأن فيه دعوى وإنكار<sup>(٥)</sup>.

#### القول الخامس:

التَّحْكِيمُ يَخْتَصُّ بِالْمَالِ فَقَطْ، وَلَا يَجُوزُ فِي: النِّكَاحِ وَاللَّعَانِ وَالْقِصَاصِ وَحَدِّ

(١) أدب القاضي للمأوردي ج ٢ ص ٣٨١.

وانظر: الفتاوى الكبرى للفقيه لابن حجر الهيتمي ج ٤ ص ٢٩٠ حيث ذكر إلحاق  
المأوردي الولايات على الأيتام.

(٢) الجمل، والبجيرمي على الخطيب، وأسنى المطالب، السابقة.

(٣) المغني ج ١١ ص ٤٨٤ وبهامشه الشرح الكبير ص ٣٩٣ وكلاهما عن القاضي. والإنصاف  
ج ١١ ص ١٩٨، وفيه: قاله القاضي وقدمه في النظم وقاله في المحرر والفروع وغيرهما.

(٤) البحر الزخار ج ٦ ص ١١٤.

(٥) الإنصاف السابق عن تقي الدين بن تيمية.

القَذْف.

وبه قال بعض الشَّافِعِيَّة، وهو قول مرجوح في المَذْهَب.

بِحُجَّة:

١ - أن المال أخف.

٢ - لخطر أمر هذه الأمور الأربعة، فتناط بنظر القاضي ومنصبه<sup>(١)</sup>.

حيث إنها حقوق بُنيت على الاحتياط، فلا يجوز فيها التَّحْكِيم<sup>(٢)</sup>.

ورُدَّ:

بأن الصَّحِيح عدم الاختصاص، لأن من صحَّ حكمه في مال صح في غيره، كالمُولَى من جهة الإمام<sup>(٣)</sup>.

ونقل الإجماع على عدم جواز التَّحْكِيم في هذه الأربعة<sup>(٤)</sup>، لكن ذلك ليس بصواب لورود الأقوال الأخرى.

(١) مِنْهَاجُ الطَّالِبِينَ وعليه: مُغْنِي الْمُحْتَاج ج ٤ ص ٣٧٩ ونَهَايَةُ الْمُحْتَاج ج ٨ ص ٢٣١ والجَلَال ج ٤ ص ٢٩٨ وَتُحْفَةُ الْمُحْتَاج ج ١٠ ص ١١٨. والمُهَذَّب ج ٢ ص ٢٩١ وأدب القاضي للمَاوَرِدِيِّ ج ٢ ص ٣٨١.

وانظر: رَوْضَةُ الْقُضَاة ج ١ ص ٧٩ والمُغْنِي ج ١١ ص ٤٨٤ وبهامشه الشَّرْحُ الْكَبِيرُ ص ٣٩٣.

(٢) المُهَذَّب، وأدب القاضي، وَرَوْضَةُ الْقُضَاة، السَّابِقَة.

(٣) مُغْنِي الْمُحْتَاج السَّابِق.

(٤) نقل الإجماع على عدم جواز التَّحْكِيم في هذه الأربعة كُلٌّ من:

جَوَاهِرُ الْعُقُود ج ٢ ص ٣٦٧ والمِيزَانُ الْكُبْرَى ج ٢ ص ١٩٢ وبهامشها: رَحْمَةُ الْأُمَّة ص ١٩٥.

## القول السادس:

يجوز التَّحْكِيمُ فِي مَالٍ<sup>(١)</sup>: مِنْ دَيْنٍ وَبَيْعٍ وَشِرَاءٍ، فَلَهُ الْحُكْمُ بِثُبُوتِ مَا ذَكَرَ أَوْ عَدَمِ ثُبُوتِهِ، وَلِزُومِهِ وَعَدَمِ لَزُومِهِ، وَجَوَازِهِ وَعَدَمِهِ.

وَفِي جُرْحٍ: وَلَوْ عَظْمٌ، كَجَائِفَةٍ وَأَمَّةٍ وَمُنْقَلَةٍ وَمُوضِحَةٍ<sup>(٢)</sup> وَقَطَعَ لِنَحْوَيْدٍ، سِوَا مَا كَانَ الْجُرْحُ عَمْدًا أَوْ خَطَأً.

لَكِنْ لَا يَجُوزُ فِي الْأُمُورِ الَّتِي يَتَعَلَّقُ بِهَا حَقٌّ لْغَيْرِ الْخَصْمَيْنِ، إِمَّا لِلَّهِ تَعَالَى وَإِمَّا لِأَدَمِي.

فَالْأُمُورُ الَّتِي يَتَعَلَّقُ بِهَا حَقُّ اللَّهِ تَعَالَى هِيَ:

١ - الْحُدُودُ، كَحَدِّ الزَّانِ وَالسَّرِقَةِ وَالشُّرْبِ وَالْقَذْفِ.

لَأَنَّ الْمَقْصُودَ مِنْهَا الزَّجْرُ، وَهُوَ حَقُّ اللَّهِ تَعَالَى.

٢ - الْقَتْلُ، فِي رِدَّةٍ أَوْ حِرَابَةٍ: وَفِيهِمَا حَقُّ اللَّهِ تَعَالَى، لِتَعْدِي حَرَمَاتِهِ. وَفِي قِصَاصٍ فِي النَّفْسِ: لِأَنَّهُ كَالْحَدِّ.

٣ - الطَّلَاقُ: لِأَنَّ الْمَطْلُوقَةَ بَائِنًا لَا يَجُوزُ إِبْقَاؤُهَا فِي الْعِصْمَةِ، وَلَوْ رَضِيَتْ بِذَلِكَ، وَهُوَ حَقُّ اللَّهِ تَعَالَى.

٤ - الْعِتْقُ: لِأَنَّهُ لَا يَجُوزُ رَدُّ الْعَبْدِ إِلَى الرِّقِّ، وَلَوْ رَضِيَ بِذَلِكَ، وَهُوَ حَقُّ اللَّهِ تَعَالَى.

وَاللَّهُ تَعَالَى لَمْ يَجْعَلِ النَّظَرَ فِي هَذِهِ الْحَقُوقِ إِلَى هَذَا الرَّجُلِ الْحَكَمَ.

أَمَّا الَّتِي يَتَعَلَّقُ بِهَا حَقُّ لَأَدَمِي فَهِيَ:

١ - اللَّعَانُ: فَإِنَّ الْحَقَّ فِيهِ لِلْوَلَدِ بِقَطْعِ نَسَبِهِ مِنْ أَبِيهِ. فَقَدْ يَنْفِيهِ هَذَا الْحَكَمُ. وَلَيْسَ

(١) الْمَالُ غَيْرُ مُتَعَلِّقٍ بِغَائِبٍ، كَمَا سَيَأْتِي.

(٢) سَتَرْدُ مَعَانِي هَذِهِ الْأَلْفَاظِ فِي مَبْنَحِ (حُكُومَةِ الْعَدْلِ فِي الدِّيَّاتِ).

له وَلَايَة على الحكم في هذا الولد.

٢- النسب: إذا كان النزاع بين الأب ورجل آخر، فالأب يقول: إن هذا الولد ليس ابني، والرجل الآخر يقول: إنه ابنك.

أما لو كان النزاع بين الأب والولد، فالحق لأحد الخصمين.

٣- الولاء: الحق فيه لأدمي غير الخصمين، إذا كان النزاع بين المعتق ورجل آخر في الشخص المعتوق، بأن ادعى كل أنه اعتقه.

أما إذا كان النزاع بين السيّد والمعتوق كان الحق لأحد الخصمين.

وفي الولاء والنسب ترتب أحكامهما من نكاح وعدمه، وإرث وعدمه، وغير ذلك على الذرّيّة التي ستوجد.

٤- الفسخ لنكاح ونحوه.

٥- الحَجْر في الرُّشد.

٦- الحَجْر في السَّفَه.

٧- الأمر الغائب مما يتعلق بهاله وزوجته وحياته وموته.

٨- الحبس المعقب.

٩- العقد مما يتعلق بصحته وفساده.

١٠- الوصية.

١١- مال اليتيم. وهذا هو قول المالكيّة<sup>(١)</sup>.

(١) الشَّرح الصَّغِير لِلدَّرْدِيرِ وَالصَّائِي عَلَيْهِ ج ٤ ص ١٩٨-٢٠٠ وَسَيِّدِي خَلِيلُ وَالشَّرح الْكَبِير لِلدَّرْدِيرِ وَالْأُسُوقِي عَلَيْهِ ج ٤ ص ١٣٦ وَتَبْصِرَة الْحُكَّام ج ١ ص ٥٥.

ونص على بعض هذه المسائل في:

وإنما استثنيت هُذِهِ الْمَسَائِلَ، لاسْتِزَامِهَا إِبْثَاتِ حُكْمٍ أَوْ نَفْيِهِ عَنْ غَيْرِ الْمُتَحَاكِمِينَ، وَمِنْ عَدَا هَؤُلَاءِ الْمُتَحَاكِمِينَ لَمْ يَرْضَ بِحُكْمِ هَذَا الْحُكْمِ<sup>(١)</sup>.

قال ابن عَرَفَةَ: ظَاهِرُ الرِّوَايَاتِ إِنَّمَا يَجُوزُ التَّحْكِيمُ فِيمَا يَصِحُّ لِأَحَدِهِمَا تَرْكُ حَقِّهِ فِيهِ<sup>(٢)</sup>.

ووجه هَذَا الاستثناء:

أَنَّ هَؤُلَاءِ أُمُورَ لَهَا قَدْرٌ فِيَحْتَاطُ لَهَا، بَأَنَّ لَا يَحْكُمُ فِيهَا إِلَّا مَنْ قَامَ بِالْوِلَايَةِ الْعَامَةِ، لِأَنَّ ذَلِكَ لَا يَكُونُ إِلَّا بَعْدَ مَعْرِفَةِ الْإِمَامِ بِأَحْوَالِهِ، الَّتِي يَقْتَضِي ذَلِكَ لَهُ، أَوْ يُؤْمِنُ فِي الْأَغْلَبِ أَمْرَهُ، أَوْ مِنْ قَدَمِهِ الْإِمَامِ أَوْ الْحَاكِمِ لِمَعْنَى يَخْتَصُّ بِهِ فِي ضَرُورَةٍ دَاعِيَةٍ إِلَيْهِ<sup>(٣)</sup>.

وَالْحُكْمُ إِذَا حُكِمَ فِيهَا لَا يَجُوزُ لَهُ التَّحْكِيمُ فِيهِ، فَإِنَّهُ يَمْضِي إِنْ كَانَ صَوَابًا، وَلَيْسَ لِأَحَدِهِمَا وَلَا لِحَاكِمٍ غَيْرُهُمَا أَنْ يَنْقُضَهُ، لِأَنَّ حُكْمَ الْحُكْمِ يَرْفَعُ الْخِلَافَ، كَحُكْمِ الْحَاكِمِ<sup>(٤)</sup>.

الْخَرَشِيِّ ج ٧ ص ١٤٥-١٤٦ وَالْحَطَّابِ وَالْمَوَاقِ ج ٦ ص ١١٢ وَالْمُنْتَقَى لِلْبَاجِيِّ ج ٥ ص ٢٢٨-٢٢٩ وَجَوَاهِرُ الْإِكْلِيلِ ج ٢ ص ٢٢٣.

(١) تَبْصِرَةُ الْحُكَّامِ السَّابِقَةِ.

(٢) الْمَوَاقِ السَّابِقِ.

ابن عَرَفَةَ: أَبُو عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدُ بْنُ مُحَمَّدٍ، بَنَ عَرَفَةَ بْنَ حَمَّادِ الْوَرَعَمِيِّ الْمَالِكِيِّ. فُقِيهِ تَوْئُسُ وَإِمَامُهَا وَعَالِمُهَا وَخَطِيبُهَا، تَبَحَّرَ فِي الْعُلُومِ وَفَاقَ الْعُلَمَاءَ، وَلَمْ يَخْلَفْ بَعْدَهُ مِثْلُهُ. مِنْ كُتُبِهِ: الْمَبْسُوطُ فِي الْفِقْهِ، وَالْحُدُودُ فِي التَّعَارِيفِ الْفِقْهِيَّةِ. وَلَدَ تَوْئُسُ، وَمَاتَ بِهَا سَنَةَ ٨٠٣هـ=١٤٠١م.

غَايَةُ النِّهَايَةِ ج ٢ ص ٢٤٣ وَتَبِيلُ الْإِبْتِهَاجِ ص ٢٧٤ وَالْأَعْلَامُ ج ٧ ص ٤٣ وَالِدِّيْبَاجُ الْمُذْهَبِ ج ٢ ص ٣٣١ وَشَجَرَةُ النُّورِ الزَّكِيَّةِ ج ١ ص ٢٢٧ وَشَذَرَاتُ الذَّهَبِ ج ٧ ص ٣٨ وَدُرَّةُ الْحِجَالِ ج ٢ ص ٢٨٠.

(٣) الْمُنْتَقَى السَّابِقِ ص ٢٢٩.

(٤) الْخَرَشِيِّ ج ٧ ص ١٤٦ وَالشَّرْحُ الصَّغِيرُ لِلدَّرْدِيرِ ج ٤ ص ١٩٩-٢٠٠ وَالشَّرْحُ الْكَبِيرُ



### وهل يُؤدَّب الحكم عندئذ؟

فظاهر كلام سيدي خليل أنه يُؤدَّب، سواء أنفذ الحكم أم لم يُنفذه بنفسه، بأن حكم به ورفع إلى القاضي لينفذه.

والذي في التوضيح وابن عبد السلام وابن عرفة والذخيرة وابن يونس وابن فرحون: أن الأدب إنما يكون إذا أنفذ ما حكم به بنفسه، أما لو حكم ولم ينفذ فإن القاضي يُمضي حكمه، وينهاه عن العودة، ولا يؤدِّبه<sup>(١)</sup>.

والدُّسوقي عليه ج ٤ ص ١٣٦.

(١) الخطَّاب ج ٦ ص ١١٣ وجواهر الإكليل ج ٢ ص ٢٢٣ عن الخطَّاب.

وانظر: المصادر السابقة، وتبصرة الحُكَّام ج ١ ص ٥٥.

خليل: هو ضياء الدين خليل بن إسحاق بن موسى الجُنْدِي المَصْرِي المَالِكِي. كان متقشفاً يلبس زيَّ الجُند، تعلَّم في القاهرة، وولي الإفتاء على مذهب مالك، له: المختصر، في الفقه، شرحه كثيرون. توفي سنة ٧٧٦هـ في الأصح.

نيل الابتهاج ج ١ ص ١١٢ والذُّر الكامنة ج ٢ ص ٢٠٧ وحُسن المُحَاَصَرة ج ١ ص ٤٦٠ والذَّيْبَاج المذهب ج ١ ص ٣٥٧ وشجرة النور الزكية ج ١ ص ٢٢٣ عن نيل الابتهاج.

ابن عبد السلام: أبو عبد الله مُحَمَّد بن عبد السلام بن يوسف بن كثير الهواريّ المُنْسْتِيرِي، قاضي الجماعة بتونس، كان إماماً عالماً حافظاً، وهو ممن برع في المعقولات وحفظ المنقولات، وعلم ودرس، وصنّف كتباً منها: شرح مختصر ابن الحاجب الفقهِي، وهو أحسن شروحه. توفي سنة ٧٤٩هـ بالطاعون.

تاريخ قضاة الأندلس ص ١٦١ والذَّيْبَاج المذهب ج ٢ ص ٣٢٩ ودرة الجبال ج ٢ ص ١٣٣ ونيل الابتهاج ج ٢ ص ٢٤٢ وشجرة النور الزكية ج ١ ص ٢١٠ والأعلام ج ٦ ص ٢٠٥.

ابن يونس: هو أبو بكر مُحَمَّد بن عبد الله بن يونس. تَمِيْمِي صِقْلِي، كان فقيهاً إماماً عالماً فرضياً، وكان ملازماً للجهاد موصوفاً بالنجدة، ألف كتاباً جامعاً لمسائل المدونة، وأضاف إليها غيرها من النواذر وغير ذلك، وعليه اعتمد طلبة العلم للمذاكرة. توفي سنة ٤٥١هـ. ويعبر عنه ابن عرفة بالصقلي.

وإنما يُؤَدَّبُ الحُكْمُ حينَ ينفذُ ما حُكِّمَ به بنفسه كالْحَدِّ وَالْقَتْلِ، لافْتِيَاثِهِ عَلَى الْإِمَامِ فِي الْإِسْتِيفَاءِ، وَحِينَئِذٍ إِذَا حُكِّمَ بِالْقَتْلِ وَعُفِيَ عَنِ الْمَحْكُومِ عَلَيْهِ لَمْ يَكُنْ عَلَيْهِ أَدَبٌ<sup>(١)</sup>.  
أَمَّا إِذَا كَانَ حُكْمُهُ غَيْرَ صَوَابٍ فِيمَا لَا يَجُوزُ لَهُ التَّحْكِيمُ فِيهِ فَعَلَيْهِ الضَّمَانُ، فَإِنْ تَرْتَبَ عَلَى حُكْمِهِ إِتْلَافُ عَضْوٍ فَالِدِّيَّةُ عَلَى عَاقِلَتِهِ، وَإِنْ تَرْتَبَ عَلَيْهِ إِتْلَافُ مَالٍ كَانَ الضَّمَانُ فِي مَالِهِ<sup>(٢)</sup>.

### القول الراجح:

والذي يبدو لنا بعد استعراض هذه الآراء الْمُخْتَلِفَةِ مَا يَأْتِي:

#### ١ - لَا يَجُوزُ التَّحْكِيمُ فِي:

أ. مَا هُوَ حَقٌّ خَالِصٌ لِلَّهِ تَعَالَى، كَالْحُدُودِ الْوَاجِبَةِ حَقًّا لِلَّهِ تَعَالَى، كَحَدِّ الزَّنا

الدِّيْبَاجُ الْمُذْهَبُ ج ٢ ص ٢٤٠ وَمَوَاهِبُ الْجَلِيلِ ج ١ ص ٣٥ وَتَرْتِيبُ الْمَدَارِكِ ج ٤ ص ٨٠٠ وَسَجَرَةُ النُّورِ الزَّيِّيَّةِ ج ١ ص ١١١.

ابن فَرْحُون: أَبُو الْوَفَاءِ إِبْرَاهِيمُ بْنُ عَلِيِّ بْنِ مُحَمَّدٍ الْيَعْمُرِيُّ الْمَالِكِيُّ. وَلَدَ بِالْمَدِينَةِ، وَنَشَأَ بِهَا، وَوَلِيَ قَضَاءَهَا، تَفَقَّهَ وَبَرَعَ، مِنْ مُصَنَّفَاتِهِ: تَبْصِرَةُ الْحُكَّامِ، وَالْدِّيْبَاجُ الْمُذْهَبُ. مَاتَ سَنَةَ ٧٩٩هـ، وَدُفِنَ بِالْبَقِيعِ.

الدُّرَرُ الْكَامِنَةُ ج ١ ص ٥٢ وَدُرَّةُ الْحِجَالِ ج ١ ص ١٨٢ وَسَجَرَةُ النُّورِ الزَّيِّيَّةِ ج ١ ص ٢٢٢ وَسُدَرَاتُ الدَّهَبِ ج ٦ ص ٣٥٧ وَنَيْلُ الْإِبْتِهَاجِ ص ٣٠.

(١) الْخَرْشِيُّ السَّابِقُ اسْتَفَادَهُ مِنْ كَلَامِ الْمَوَاقِ، وَالْدُّسُوقِيِّ عَلَى الشَّرْحِ الْكَبِيرِ السَّابِقِ.

وَانْظُرْ: الشَّرْحُ الصَّغِيرُ لِلدَّرْدِيرِ ج ٤ ص ٢٠٠.

وَفِي الْعَدَوِيِّ عَلَى الْخَرْشِيِّ: جَعَلَ التَّأْدِيبَ لَيْسَ عَامًّا، بَلْ قَاصِرَ عَلَى مَسْأَلَةِ الْحَدِّ وَالْقَتْلِ. لَكِنْ فِي الشَّرْحِ الصَّغِيرِ لَمْ يَقْتَصِرْ عَلَيْهَا بِقَوْلِهِ: مَحَلُّ تَأْدِيبِهِ إِنْ نَفَذَ حُكْمَهُ بِأَنْ اقْتَصَصَ أَوْ حَدَّ أَوْ طَلَّقَ، لَا بِمَجْرَدِ قَوْلِهِ حَكَمْتُ وَنَحْوِهِ. وَهَذَا هُوَ الظَّاهِرُ مِنْ عِبَارَاتِ الْفُقَهَاءِ.

(٢) الصَّاوِيُّ عَلَى الشَّرْحِ الصَّغِيرِ ج ٤ ص ٢٠٠.

والسَّريَّة والبُعَاة... .

لأن حقوق الله تعتبر حقاً للمجتمع، وشرعت للمصلحة العامة، لا لمصلحة فرد، فهي من النظام العام، ولذا نسبت إلى الله تعالى، فلم يملك أحد إسقاطها، وليس له الخيرة فيها.

فلِعِظَم أمرها لا تُنَاط إلا بالقَاضِي.

ب. ولا في ما اجتمع فيه الحقَّان: حق الله وحق المكلَّف، سواء: غلب فيه حق الله كحد القَذْف، أم غلب فيه حق المكلَّف كالقِصَاص والتَّعْزِير.

ولِعِظَم أمرها تُنَاط بالقَاضِي، فإنَاطتها بالحكم افتتات على القُضَاة، فلا بد من الاحتياط لها بأن لا يحكم فيها إلا القائم بالولاية العامة.

٢- يجوز التَّحْكِيم في:

ما هو حق خالص للمكلَّف كالبيوع والكفالة والطلاق... إذا لم يخالف الكتاب أو السُّنَّة أو الإجماع.

لأن حق المكلَّف شرع لمصلحته الخاصة، وله الخيرة إن شاء استوفاه أو أسقطه. فجاز فيه التَّحْكِيم<sup>(١)</sup>.

ونصَّ القانونون على أن التَّحْكِيم لا يصحَّ إلا في المسائل التي يجوز فيها الصُّلح<sup>(٢)</sup>.

(١) راجع في بيان الحقوق:

علم أصول الفقه: عَبْدُ الْوَهَّابِ خَلَّاف ص ٢٥٠ وما بعدها، ومباحث الحكم عند الأصوليين ص ٢٠٤ وما بعدها، والوجيز في أصول الفقه للدكتور عَبْدُ الْكَرِيمِ زَيْدَان ص ٦٦، وغيرها من كتب أصول الفقه.

(٢) المادة ٢٥٤ من قانون المرافعات العراقي. وتقابلها: المادة ٥٠١ من قانون المرافعات المصري، و ٢٥٥ من قانون المرافعات الكويتي، و ٨٢٨ من قانون أصول المحاكمات اللبني، و ٢٣٣ من قانون المرافعات البحريني، و ٧٤٠ من قانون المرافعات الليبي.

جاء في المذكرة الإيضاحية لقانون المرافعات العراقي: (ولئن كان عقد التحكيم له سمات بعض العقود الأخرى كالوكالة والصلح وله سمات القضاء، إلا أن الأمر الذي لا ريب فيه: أنه وسيلة قانونية، تصدر عن إرادة الطرفين لتسهيل إجراءات التقاضي. ومن أجل ذلك واعتباراً بهذه السمات الأصلية في عقد التحكيم نص القانون على المسائل التي لا يصح التحكيم فيها، وهي ذات المسائل التي لا يجوز الصلح عليها)<sup>(١)</sup>.

والمسائل التي يجوز فيها الصلح هي التي أوردتها المادة ٧٠٤ من القانون المدني العراقي رقم ٤٠ لسنة ١٩٥١م التي تنص على ما يأتي:

(١) - يشترط أن يكون المصالح عنه مما يجوز أخذ البديل في مقابلته، ويشترط أن يكون معلوماً إن كان مما يحتاج إلى القبض والتسليم.

٢- ولا يجوز الصلح في المسائل المتعلقة بالنظام العام أو الآداب.

ولكن يجوز الصلح على المصالح المالية التي تترتب على الحالة الشخصية، أو التي تنشأ عن ارتكاب إحدى الجرائم).

وبناءً على هذه المادة:

لا يجوز التحكيم في عقدي الإعارة والهبة، إذ ليس فيها مقابل.

ويجوز في عقود البيع والرهن والإجارة والالتزامات المالية الأخرى، لأنها مما يجوز أخذ البديل في مقابلتها، ما لم تكن مخالفة للنظام العام والآداب.

ويجوز التحكيم أيضاً للتوفيق بين الزوجين في مسائل الزواج والطلاق والنفقة، وفي الأمور المالية التي تترتب على الأحوال الشخصية كتقدير النفقة للزوجة أو للأقارب.

(١) المذكرة الإيضاحية لقانون المرافعات العراقي ص ٣٢.

ويجوز التَّحْكِيم كذلك في المصالح المالية التي تنشأ عن ارتكاب الجرائم، كتقدير التعويض المترتب على مرتكب جريمة القَذْف أو السَّب أو الإيذاء أو القتل وغيرها من الجرائم التي تنشأ عنها مسؤولية مالية<sup>(١)</sup>.

أما القانون المدني المصري رقم ١٣١ لسنة ١٩٤٨م فقد نص في المادة ٥٥١ على أنه: (لا يجوز الصلح في المسائل المتعلقة بالحالة الشخصية أو بالنظام العام. ولكن يجوز الصلح على المصالح المالية التي تترتب على الحالة الشخصية، أو التي تنشأ عن ارتكاب إحدى الجرائم).

وهذا النص يفيد أنه لا يجوز التَّحْكِيم في نوعين من المسائل:

أ. المنازعات المتعلقة بالأحوال الشخصية، كالنزاع حول البنوة أو الأبوة أو صحة الزواج أو بطلانه.

أما المصالح المالية التي تترتب على الحالة الشخصية كالحق في النفقة أو في الميراث فيصحَّ التَّحْكِيم فيها، لأنه يجوز الصلح عليها.

ب. المسائل المتعلقة بالنظام العام، وتدخل فيها الجنسية لتعلقها بالنظام العام، ومثلها النزاع حول توقيع عقوبة لجريمة جنائية.

أما النزاع حول مصلحة مالية، ولو كانت ناشئة عن ارتكاب جريمة كتعويض الضرر المترتب على جريمة فيصحَّ التَّحْكِيم فيه، لأنه يجوز الصلح عليه<sup>(٢)</sup>.

(١) الوجيز في التَّحْكِيم ص ٢٦.

(٢) قواعِد تنفيذ الأحكام والمُحرَّرات المؤثَّقة ص ٧٠ والتقنين المدني الجديد، شرح مقارن على النصوص: د. مُحَمَّد عَلِي عَرَفة ص ٣٧٦ وشرح القانون المدني الجديد - العُقود المُسمَّاة: مُحَمَّد كَامِل مُرسي ج ١ ص ٥٤٧ بند ٢٩١ وعقد التَّحْكِيم وإجراءاته ص ٧١ بند ٢٩.

## موازنة:

أقول: يَدُلُّ نصُّ الْقَانُونِ الْعِرَاقِيِّ عَلَى عدم جواز التَّحْكِيمِ فيما ليس فيه مقابل كالإعارة والهبة والمَسَائِلُ التي تتعلق بالنظام العام أو الآداب.

ونصُّ الْقَانُونِ الْمِصْرِيِّ عَلَى عدم جواز التَّحْكِيمِ في المنازعات المتعلقة بالأحوال الشخصية، كالنزاع حول البُنوَّة والأبوة وصحة الزواج وبطلانه، وفي الْمَسَائِلِ المتعلقة بالنظام العام.

وتقدم ما رجَّحناه من أقوال الفقهاء وهو أن التَّحْكِيمَ لا يجوز في ما هو حق خالص لله تعالى، ولا فيما اجتمع فيه الْحَقَّانِ حق الله وحق العبد.

ويجوز في كل ما هو حق خالص للمكلف كالْبُيُوعِ والطلاق....

وأقوال الفقهاء مبنية على نظرة الشَّرِيعَةِ الْإِسْلَامِيَّةِ إلى ما يجب أن يسود المجتمع من أنظمتها كالنظام الاجتماعي والجنائي وغيرهما.

وحيث إن العقوبات كالحُدُود والقصاص والتَّعْزِيرَاتِ ليس لها وجود في ظل القوانين الوضعية اختلفت نظرة الْقَانُونِ عن نظرة الشَّرِيعَةِ فيها.

وعلى الرأي الذي رجَّحناه من أقوال الفقهاء جاز التَّحْكِيمُ في جميع الْمَسَائِلِ عدا ما ذكرنا، لأن الحكم حاكم.

لكن الْقَانُونُ قَيَّدَ التَّحْكِيمَ بِالْمَسَائِلِ المذكورة، فضيَّق نطاقه.

والمَسَائِلُ المتعلقة بالنظام العام أو الآداب من الأمور التي لم يَهْتَدِ فُقَهَاءُ الْقَانُونِ إلى رأي معين بشأنها، لأنها غير مستقرة، تتغير بحسب الظروف والزمان والمكان، فما يعتبر من النظام العام في بلد قد لا يعتبر في بلد آخر، فالزواج بأكثر من واحدة مثلاً مقبول في البلاد الإسلامية، لكنه مُحَرَّم في البلاد الغربية.

إلا أنه من المقرر أن قِوَامُ النظام العام هو المصلحة الجَوْهَرِيَّةُ الْأَسَاسِيَّةُ للمجتمع،

سواء كانت هذه المصلحة سياسية أم اجتماعية أم أدبية.

وتقدير ذلك متروك للقاضي ومعرفته بالأحوال والعادات ومن يستعين به من الخبراء.

وكذلك تختلف الأمور المخالفة للآداب من بلد إلى آخر، فيجوز مثلاً فتح نادٍ للمرأة في بعض بلدان أوروبا كألمانيا وفرنسا، لكنه مُحَرَّم في العراق والبلاد الإسلامية<sup>(١)</sup>. وعليه:

فإن التَّحْكِيم في القانون ضيق المجال، محدود في مسائل معينة، وغير منضبط تبعاً لاختلاف نظرة الدول إلى ما يُعدّ من النظام العام أو الآداب.

أما الفقه الإسلامي فقد أباح التَّحْكِيم في جميع المسائل عدا ما ذكرنا، ما لم يخالف الحكم أحكام الشريعة الإسلامية، وأحكام الشريعة العامة مُنضبطة معلومة في كل زمن ومكان، والاختلاف في مسائلها الفرعية اجتهاديّ مشروع. فالتَّحْكِيم في الفقه الإسلامي أوسع دائرة من القانون، وأكثر تحديداً.

(١) انظر الكلام على النظام العام والآداب في: الوجيز في التَّحْكِيم ص ٥١.





# الفصل الثالث

## تطبيقات التَّحْكِيم في الفقه الإسلاميّ

وفيه مباحث:

- المَبْحَث الأول: التَّحْكِيم في جزاء الصَّيْد.
- المَبْحَث الثاني: التَّحْكِيم عند شقاق الزوجين.
- المَبْحَث الثالث: نكاح التَّحْكِيم عند المَالِكِيَّة.
- المَبْحَث الرابع: التَّحْكِيم في الحَرْب من طُرُق فَكِّ الحصار.
- المَبْحَث الخامس: التَّحْكِيم في أخذ المال من الحَرْبِيِّين التجَّار.
- المَبْحَث السادس: التَّحْكِيم عند الخلاف بين الإمام ومجلس الشُّورَى.
- المَبْحَث السابع: حُكومة العَدْل في الدِّيَّات.



### تَمْهِيد:

بعد الانتهاء من بَيَان تعريف التَّحْكِيم، وذكر ركنه، وشروطه، وما يتصل بها من مَسَائِل، نأتي إلى تَطْبِيقَاتِهِ الْعَمَلِيَّةِ فِي الْفِقْهِ الْإِسْلَامِيِّ، وَذَلِكَ لَتَتَضَحَ لَنَا أبعادُه عِنْدَ الْفُقَهَاءِ، وَمَدَى صَلَاحِيَاتِ الْحُكْمِ فِيهَا يُحْكَمُ بِهِ فِي كُلِّ نَوْعٍ مِنْ تِلْكَ التَّطْبِيقَاتِ. وَمَا سَنَعْرِضُ لَهُ سَيَتَبَيَّنُ لَنَا مَا إِذَا كَانَتْ أَحْكَامُ كُلِّ نَوْعٍ مِنْ أَنْوَاعِ التَّحْكِيمِ تَخْتَلِفُ عَنْ أَحْكَامِ النُّوعِ الْآخَرِ.

وستكلم على ذلك في المباحث السبعة الآتية:



## الْمَبْحَثُ الْأَوَّلُ التَّحْكِيمُ فِي جَزَاءِ الصَّيْدِ

ستحدث في هَذَا الْمَبْحَثِ عَنْ آيَةِ جَزَاءِ الصَّيْدِ بِاعْتِبَارِهَا الْأَصْلَ فِيهِ.  
وعن اختلاف العلماء في الْمُرَادِ بِالْمَثَلِ مِنَ الْآيَةِ الَّذِي هُوَ الْجَزَاءُ، هل هو قيمة الصيد، أو من حيث الصورة والخلقة؟  
وسيتبين لنا أن السَّلَفَ قَدْ أُثِرَتْ عَنْهُمْ أَحْكَامٌ فِي جَزَاءِ الصَّيْدِ، وبه سيتضح لنا سبب اختلاف العلماء في حُكْمِ الْحَكَمِينَ، هل يكون بحكم يومهما، أو لا بدَّ من النَّظَرِ فِي حُكْمِ السَّلَفِ فِي الصَّيْدِ فَلَا يَجُوزُ تَجَاوُزُهُ؟  
وسنبين أقوال العلماء في عدد الحُكَمَاءِ، وشرط الحكمين، وتَحْكِيمِ قَاتِلِ الصَّيْدِ.  
ثم نذكر هل يَقُومُ الْحَكَمَانِ الصَّيْدَ أَوْ الْمَثَلَ؟ ويتبعه بَيَانُ كَيْفِيَةِ تَقْدِيرِ الصِّيَامِ.  
وهل الخيار الوارد بـ (أو) فِي الْآيَةِ يَكُونُ إِلَى الْقَاتِلِ أَوْ إِلَى الْحَكَمِينَ؟  
وهل أن الحكمين يحتاجان إلى إِذْنِ الْإِمَامِ فِي التَّحْكِيمِ؟  
وهل يجوز أن يحكم الحكمَانِ وَاحِدًا بَعْدَ وَاحِدٍ؟  
وما الحكم حال اختلافهما؟  
ومتى يُنْقَضُ حُكْمُهُمَا؟  
ونذكر ما يتصل بهذه المسائل من أَحْكَامٍ قَالَ بِهَا الْفُقَهَاءُ، لتتضح صورة التَّحْكِيمِ فِي هَذَا النُّوعِ.

## دَلِيلُ التَّحْكِيمِ فِي جَزَاءِ الصَّيْدِ

الأصل في التَّحْكِيمِ في جزاء الصيد هو: قوله تعالى: ﴿يَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَبَّوْكُمْ اللَّهُ بِشَيْءٍ مِّنَ الصَّيْدِ تَنَالَهُ أَيْدِيكُمْ وَرِمَاحُكُمْ لِيَعْلَمَ اللَّهُ مَن يَخَافُهُ بِالْغَيْبِ فَمَن أَعْدَىٰ بَعْدَ ذَلِكَ فَلَهُ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ (٩٤) يَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَقْتُلُوا الصَّيْدَ وَأَنْتُمْ حُرْمٌ وَمَن قَتَلَهُ مِنكُم مُّتَعَمِّدًا فَجَزَاءٌ مِّثْلُ مَا قَتَلَ مِنَ النَّعْمِ يَحْكُمُ بِهِ ذَوَا عَدْلٍ مِّنكُمْ هَدْيًا بَلِغَ الْكَعْبَةِ أَوْ كَفَرَةٌ طَعَامُ مَسْكِينٍ أَوْ عَدْلٌ ذَاكَ صِيَامًا لِّذَوِّ قُوَّةٍ وَبِالْأَمْرِ عَفَا اللَّهُ عَمَّا سَلَفَ وَمَن عَادَ فَيَنْقِمُ اللَّهُ مِنْهُ وَاللَّهُ عَزِيزٌ ذُو انْتِقَامٍ (٩٥) [المائدة].

وَالْأَحَادِيثُ الْعَدِيدَةُ الَّتِي سَتَرِدُ فِي أَثْنَاءِ الْبَحْثِ.

وَالكَلَامُ عَلَىٰ هَذَا الْمَوْضُوعِ مُتَشَعِّبُ الْجَوَابِ، إِلَّا أَنَّا سَنَبِحثُ النِّقَاطَ الَّتِي تَهَمُّنَا فِي التَّحْكِيمِ فَقَطْ، وَنَذْكُرُ أَقْوَالَ الْفُقَهَاءِ فِيهَا، لِيَبَيَّنَ أَنَّ التَّحْكِيمَ سَبِيلُ أَقْرَهُ الْإِسْلَامِ، يُمْكِنُ أَنْ يُلْجَأَ إِلَيْهِ الْفَرْدُ فِي حَلِّ كَثِيرٍ مِنْ مَشْكَلاتِهِ.

أَرَادَ اللَّهُ تَعَالَىٰ بِقَوْلِهِ: ﴿لَبَّوْكُمْ﴾ [المائدة: ٩٤]: لِيَخْتَبِرَنَّكُمْ، وَالْإِبْتِلَاءُ: الْإِخْتِبَارُ. وَكَانَ الصَّيْدُ أَحَدَ مَعَاشِ الْعَرَبِ الْعَارِبَةِ، وَشَائِعًا عِنْدَ الْجَمِيعِ مِنْهُمْ، مُسْتَعْمَلًا جَدًّا، فَابْتَلَاهُمُ اللَّهُ فِيهِ مَعَ الْإِحْرَامِ وَالْحَرَمِ، كَمَا ابْتَلَىٰ بَنِي إِسْرَائِيلَ فِي الْأَلَّا يَعْتَدُوا فِي السَّبْتِ<sup>(١)</sup>.

وَالخُطَابُ فِي: ﴿يَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَقْتُلُوا الصَّيْدَ﴾ [المائدة: ٩٥]، عَامٌ لِّكُلِّ مُسْلِمٍ: ذَكَرَ أَوْ أُنْثَىٰ، وَهَذَا النَّهْيُ هُوَ الْإِبْتِلَاءُ الْمَذْكُورُ فِي قَوْلِهِ سُبْحَانَهُ: ﴿لَبَّوْكُمْ اللَّهُ بِشَيْءٍ مِّنَ الصَّيْدِ﴾ [المائدة: ٩٤].

وَالْقَتْلُ هُوَ كُلُّ فِعْلٍ يُفْنِي الرُّوحَ. وَهُوَ أَنْوَاعٌ مِنْهَا: النَّحْرُ، وَالذَّبْحُ، وَالخَنْقُ، وَالرَّضْخُ، وَشَبْهُهُ. فَحَرَّمَ اللَّهُ سُبْحَانَهُ عَلَى الْمُحْرِمِ فِي الصَّيْدِ كُلِّ فِعْلٍ يَكُونُ مُفْنِيَةً لِلرُّوحِ<sup>(٢)</sup>.

(١) تَفْسِيرُ الْقُرْطُبِيِّ ج ٤ ص ٢٢٩٦.

(٢) تَفْسِيرُ الْقُرْطُبِيِّ ج ٤ ص ٢٢٩٩.

إِلَّا أَنْ جُمُهِوْرُ الْعُلَمَاءِ اسْتَثْنَوْا الْفَوَاسِقَ، فَإِذَا قَتَلَهَا الْمُحْرِمُ فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ، بِدَلَالَةِ الْحَدِيثِ الشَّرِيفِ، وَإِنْ اخْتَلَفَتْ رَوَايَاتُهُ الَّتِي بَيَّنَّ فِيهَا الْعَدَدَ.

فَعَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: (خَمْسٌ مِنَ الدَّوَابِّ لَيْسَ عَلَى الْمُحْرِمِ فِي قَتْلِهِنَّ جُنَاحٌ: الْغُرَابُ، وَالْحِدَاةُ، وَالْعَقْرَبُ، وَالْفَأْرَةُ، وَالْكَلْبُ الْعَقُورُ) - رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ وَاللَّفْظُ لَهُ، وَمُسْلِمٌ وَأَحْمَدُ وَأَصْحَابُ السُّنَنِ إِلَّا التِّرْمِذِيُّ، وَبِهِ قَالَ أَحْمَدُ وَإِسْحَاقُ، وَهُوَ قَوْلُ جُمُهِوْرِ الْعُلَمَاءِ.

وَعَنْ عَائِشَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ:

(خَمْسٌ فَوَاسِقُ يُقْتَلْنَ فِي الْحِلِّ وَالْحَرَمِ: الْحَيَّةُ، وَالْغُرَابُ الْأَبْقَعُ، وَالْفَأْرَةُ، وَالْكَلْبُ الْعَقُورُ، وَالْحُدْيَا) - رَوَاهُ مُسْلِمٌ، وَبِهِ قَالَتْ طَائِفَةٌ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ.

وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ:

(وَيَرْمِي الْغُرَابَ وَلَا يَقْتُلُهُ) رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ، وَبِهِ قَالَ مُجَاهِدٌ.

وَعَنْ أَبِي دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيِّ: وَالسَّبْعُ الْعَادِي. وَهَذَا تَنْبِيْهُ عَلَى الْعِلَّةِ<sup>(١)</sup>.

(١) تَفْسِيرُ الْقُرْطُبِيِّ ج ٤ ص ٢٣٠٠-٢٣٠٢.

وَانْظُرْ: نَيْلُ الْأَوْطَارِ ج ٥ ص ٢٨.

الْبُخَارِيُّ: أَبُو عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ الْمُعْبِرَةِ بْنِ بَرْدِزْبَهَ الْجُعْفِيِّ. وَلَدَ سَنَةَ ١٩٤ هـ بِبُخَارَى، لَهُ رِحَالٌ وَاسِعَةٌ بَحْثًا فِي الْحَدِيثِ، حَتَّى صَارَ إِمَامًا فِيهِ. لَهُ: الْجَامِعُ الصَّحِيحُ، أَصَحُّ كِتَابٍ بَعْدَ كِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى، وَلَهُ التَّارِيخُ وَغَيْرُهُمَا. تَوَفَّى سَنَةَ ٢٥٦ هـ. تَذَكُّرَةُ الْحُفَاطِ ج ٢ ص ٥٥٥ رَقْم ٥٧٨ وَطَرَحُ الشَّرِيبِ ج ١ ص ١٠٠ وَهُدَى السَّارِي مُقَدِّمَةٌ فَتَحَ الْبَارِي ص ٤٧٧ وَإِزْشَادُ السَّارِي لِلْقُسْطَلَانِيِّ ج ١ ص ١٩.

التِّرْمِذِيُّ: أَبُو عِيْسَى مُحَمَّدُ بْنُ عِيْسَى بْنِ سَوْرَةَ السُّلَمِيُّ. الْحَافِظُ الضَّرِيرُ، أَحَدُ الْأَثَمَةِ السَّتَةِ فِي الْحَدِيثِ، طَافَ الْبِلَادَ، ثِقَةٌ، آيَةٌ فِي الْحِفْظِ وَالْإِتْقَانِ. مَاتَ سَنَةَ ٢٧٩ هـ بِتَرْمِذَ، وَهِيَ مَدِينَةٌ عَلَى طَرَفِ نَهْرِ جَيْحُونٍ (بَلْخ).

وللفقهاء تفصيل فيما يخرج من صيد البر، ليس هذا موضع بسطه.

وأجمع العلماء على أن المَحْرَم إذا قتل الصيد أن عليه الجزاء، للنص في ذلك<sup>(١)</sup>،

طَرَحَ التَّهْذِيبُ ج ١ ص ١٠٦ وَتَذَكُّرَةُ الْحُفَاطِ ج ٢ ص ٦٣٣ وَشَذَرَاتُ الذَّهَبِ ج ٢ ص ١٧٤ وَتَقْرِيبُ التَّهْذِيبِ ج ٢ ص ١٩٨ وَوَقِيَّاتُ الْأَعْيَانِ ج ٤ ص ٢٧٨ وَالْإِمَامُ التِّرْمِذِيُّ وَالْمُوازَنَةُ بَيْنَ جَمَاعِهِ وَبَيْنَ الصَّحِيحَيْنِ: د. نور الدين عتُر.

النَّسَائِيُّ: أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَحْمَدُ بْنُ شُعَيْبٍ بْنِ عَلِيٍّ. الْقَاضِي الْحَافِظُ صَاحِبُ كِتَابِ السُّنَنِ، قَالَ أَبُو عَلِيٍّ النَّيْسَابُورِيُّ: كَانَ مِنْ أَيْمَةِ الْمُسْلِمِينَ وَالْإِمَامُ فِي الْحَدِيثِ بِلَا مُدَافَعَةٍ، قَالَ ابْنُ يُونُسَ: كَانَ ثِقَةً ثَبَتًا حَافِظًا. تَوَفِيَ بِفِلَسْطِينَ سَنَةَ ٣٠٣ هـ. وَالنَّسَائِيُّ نَسَبُهُ إِلَى مَدِينَةِ (نَسَاء) بِخُرَّاسَانَ.

تَهْذِيبُ التَّهْذِيبِ ج ١ ص ٣٦ وَتَقْرِيبُ التَّهْذِيبِ ج ١ ص ١٦ وَتَذَكُّرَةُ الْحُفَاطِ ج ٢ ص ٦٩٨ وَمِرَاةُ الْجَنَانِ ج ٢ ص ٢٤٠.

ابن مَاجَه: مُحَمَّدُ بْنُ يَزِيدَ الرَّبِيعِيُّ مَوْلَاهُمْ، أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الْقَزْوِينِيُّ الْحَافِظُ، رَحَلَ كَثِيرًا، قَالَ الْحَلِيلِيُّ: ثِقَةٌ كَبِيرٌ، مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ، مُحْتَجٌّ بِهِ، لَهُ مَعْرِفَةٌ بِالْحَدِيثِ، لَهُ السُّنَنُ وَمُصَنَّفَاتٌ فِي التَّفْسِيرِ وَالتَّارِيخِ. مَاتَ سَنَةَ ٢٧٣ هـ، وَقِيلَ سَنَةَ ٢٧٥ هـ.

تَهْذِيبُ التَّهْذِيبِ ج ٩ ص ٥٣٠ وَتَقْرِيبُ التَّهْذِيبِ ج ٢ ص ٢٢٠ وَتَذَكُّرَةُ الْحُفَاطِ ج ٢ ص ٦٣٦ وَطَرَحُ التَّهْذِيبِ ج ١ ص ١١٠ وَوَقِيَّاتُ الْأَعْيَانِ ج ٤ ص ٢٧٩ وَشَذَرَاتُ الذَّهَبِ ج ٢ ص ١٦٤.

أَبُو سَعِيدٍ الْخُدْرِيُّ: سَعْدُ بْنُ مَالِكِ بْنِ سِنَانَ الْخَزَرَجِيُّ. صَحَابِيُّ جَلِيلٍ، أَوَّلُ مَشَاهِدِهِ الْخَنْدَقَ، كَانَ مِنْ نُجَبَاءِ الْأَنْصَارِ وَعُلَمَائِهِمْ وَفَضْلَائِهِمْ. تَوَفِيَ سَنَةَ ٧٤ هـ، وَقِيلَ غَيْرَ ذَلِكَ.

الاسْتِيعَابُ ج ٢ ص ٤٧ وَالْإِصَابَةُ ج ٢ ص ٣٥.

مُجَاهِدُ بْنُ جَبْرِ الْمَكِّيُّ: أَبُو الْحَجَّاجِ الْمَخْزُومِيُّ مَوْلَاهُمْ. رَوَى عَنْ عَلِيٍّ وَسَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ وَالْعَبَادَةَ الْأَرْبَعَةَ وَغَيْرِهِمْ. رَوَى عَنْهُ أَيُّوبُ وَعَطَاءُ وَعُكْرِمَةُ وَآخَرُونَ. قَالَ مُجَاهِدُ: (قَرَأْتُ الْقُرْآنَ عَلَى ابْنِ عَبَّاسٍ ثَلَاثَ عَرَضَاتٍ، أَقْفَ عِنْدَ كُلِّ آيَةٍ أَسْأَلُهُ فِيمَ نَزَلَتْ، وَكَيْفَ كَانَتْ؟). وَهُوَ مَكِّيٌّ تَابِعِيٌّ ثِقَةٌ. مَاتَ سَنَةَ ١٠١ هـ وَقِيلَ غَيْرُهُ، بِمَكَّةَ وَهُوَ سَاجِدٌ.

تَهْذِيبُ التَّهْذِيبِ ج ١٠ ص ٤٢ وَتَقْرِيبُ التَّهْذِيبِ ج ٢ ص ٢٢٩ وَمَشَاهِيرُ عُلَمَاءِ الْأَمْصَارِ ص ٨٢.

(١) بَدَايَةُ الْمُجْتَهِدِ ج ١ ص ٣٤٧.



قال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْتُلُوا الصَّيْدَ وَأَنْتُمْ حُرْمٌ وَمَنْ قَتَلَهُ مِنْكُمْ مُتَعَمِّدًا فَجَزَاءٌ مِّثْلُ مَا قَتَلَ مِنَ النَّعَمِ﴾ [المائدة: ٩٥].

#### التعمد:

ذكر الله سُبْحَانَهُ (الْمُتَعَمِّدُ)، ولم يذكر الْمُخْطِئُ والناسي.

وَالْمُتَعَمِّدُ هُنَا: هُوَ الْقَاصِدُ لِلشَّيْءِ مَعَ الْعِلْمِ بِالْإِحْرَامِ.

وَالْمُخْطِئُ: هُوَ الَّذِي يَقْصِدُ شَيْئًا فَيُصِيبُ صَيْدًا.

وَالنَّاسِي: هُوَ الَّذِي يَتَعَمَّدُ الصَّيْدَ وَلَا يَذْكُرُ إِحْرَامَهُ<sup>(١)</sup>.

واختلف أهل التَّأْوِيلِ فِي صِفَةِ (الْعَمْدِ) الَّذِي أَوْجَبَ اللَّهُ عَلَى صَاحِبِهِ بِهِ الْكَفَّارَةَ

وَالْجَزَاءَ فِي قَتْلِهِ الصَّيْدَ الَّذِي يَكُونُ فِيهِ التَّحْكِيمُ عَلَى أَقْوَالٍ:

القول الأول: إنه لا شيء على الْمُخْطِئِ والناسي.

وهو قول الطَّبْرِيِّ<sup>(٢)</sup> وَأَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ فِي إِحْدَى رَوَايَتَيْهِ<sup>(٣)</sup>،

(١) تَفْسِيرُ الْقُرْطُبِيِّ ج ٤ ص ٢٣٠٤ وَأَحْكَامُ الْقُرْآنِ لِابْنِ الْعَرَبِيِّ ج ٢ ص ٦٦٨.

وَفِي الْكَشَافِ لِلزَّمَخْشَرِيِّ ج ١ ص ٤٨٣: (وَالْتَعَمَّدُ أَنْ يَقْتُلَهُ وَهُوَ ذَاكِرٌ لِإِحْرَامِهِ، أَوْ عَالِمٌ أَنْ مَا يَقْتُلُهُ مِمَّا يَحْرُمُ عَلَيْهِ قَتْلُهُ. فَإِنْ قَتَلَهُ وَهُوَ نَاسٍ لِإِحْرَامِهِ، أَوْ رَمَى صَيْدًا وَهُوَ يَظُنُّ أَنَّهُ لَيْسَ بِصَيْدٍ فَإِذَا هُوَ صَيْدٌ، أَوْ قَصَدَ بِرَمِيهِ غَيْرَ صَيْدٍ فَعَدَلَ السَّهْمَ عَنْ رَمِيَّتِهِ فَأَصَابَ صَيْدًا، فَهُوَ مُخْطِئٌ).

(٢) تَفْسِيرُ الطَّبْرِيِّ ج ١١ ص ١٢ وَابْنُ الْعَرَبِيِّ، وَالْقُرْطُبِيُّ، السَّابِقَانِ.

(٣) ابْنُ الْعَرَبِيِّ، وَالْقُرْطُبِيُّ، السَّابِقَانِ.

وَرُوِيَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ<sup>(١)</sup> وَسَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ<sup>(٢)</sup>، وَبِهِ قَالَ طَاوُسٌ<sup>(٣)</sup> وَأَبُو

(١) أَخْرَجَ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَابْنُ الْمُنْذِرِ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: إِذَا أَصَابَ الْمُحْرِمُ الصَّيْدَ خَطَأً فَلَيْسَ عَلَيْهِ شَيْءٌ. / الدَّرُ الْمَنْثُورُ ج ٢ ص ٣٢٨.

وَقَوْلُ ابْنِ عَبَّاسٍ فِي: رُوحِ الْمَعَانِي ج ٧ ص ٢٣ عَنْ ابْنِ الْمُنْذِرِ، وَأَحْكَامِ الْقُرْآنِ لِلْجَصَّاصِ ج ٢ ص ٥٧١ وَتَفْسِيرِ الْقُرْطُبِيِّ السَّابِقِ.

(٢) أَخْرَجَ ابْنُ الْمُنْذِرِ عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ فِي الْمُحْرِمِ إِذَا أَمَاتَ صَيْدًا خَطَأً فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ، وَإِنْ أَصَابَ مُتَعَمِّدًا فَعَلَيْهِ الْجَزَاءُ. / الدَّرُ الْمَنْثُورُ ج ٢ ص ٣٢٨.

وَقَوْلُ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ فِي: تَفْسِيرِ الْقُرْطُبِيِّ السَّابِقِ، وَالْكَشَافِ ج ١ ص ٤٨٣ وَرُوحِ الْمَعَانِي السَّابِقِ عَنْ ابْنِ الْمُنْذِرِ، وَتَفْسِيرِ الرَّازِيِّ ج ١٢ ص ٨٨ وَفِي تَيْسِيرِ التَّفْسِيرِ ج ٣ ص ١٧٨: قَوْلُهُ لَا جَزَاءَ عَلَى الْخَطَأِ.

سَعِيدُ بْنُ جُبَيْرٍ: بَنُ هِشَامِ الْوَالِئِيِّ مَوْلَاهُمُ الْكُوفِيُّ. الْمُقَرَّرِيُّ الْفَقِيهَ، أَحَدُ الْأَعْلَامِ، سَمِعَ ابْنَ عَبَّاسٍ وَعَدِيَّ بْنَ حَاتِمٍ وَابْنَ عُمَرَ وَطَائِفَةً. قَتَلَهُ الْحَجَّاجُ سَنَةَ ٩٥ هـ، قَالَ مَيْمُونُ بْنُ مِهْرَانَ: مَاتَ سَعِيدُ بْنُ جُبَيْرٍ وَمَا عَلَى ظَهْرِ الْأَرْضِ رَجُلٌ إِلَّا وَهُوَ يَحْتَاجُ إِلَى عِلْمِهِ.

تَذَكُّرَةُ الْحُفَّازِ ج ١ ص ٧٦ رَقْم ٧٣ وَطَبَقَاتُ الْفُقَهَاءِ لِلشَّيْزَانِيِّ ص ٨٢ وَتَهْذِيبُ التَّهْذِيبِ ج ٤ ص ١١.

(٣) أَخْرَجَ عَبْدُ الرَّزَّاقِ وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَعَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ وَابْنُ جُرَيْرٍ وَابْنُ الْمُنْذِرِ وَابْنُ أَبِي حَاتِمٍ عَنْ طَاوُسٍ قَالَ:

لَا يُحْكَمُ عَلَى مَنْ أَصَابَ صَيْدًا خَطَأً، إِنَّمَا يُحْكَمُ عَلَى مَنْ أَصَابَهُ عَمْدًا، وَاللَّهُ مَا قَالَهُ اللَّهُ إِلَّا ﴿وَمَنْ قَتَلَهُ مِنْكُمْ مُتَعَمِّدًا﴾ [المائدة: ٩٥]. / الدَّرُ الْمَنْثُورُ ج ٢ ص ٣٢٨.

وَقَوْلُ طَاوُسٍ فِي: تَفْسِيرِ الطَّبْرِيِّ ج ١١ ص ١١ وَأَحْكَامِ الْقُرْآنِ لِلْجَصَّاصِ ج ٢ ص ٥٧١ وَتَفْسِيرِ ابْنِ كَثِيرٍ ج ٢ ص ٩٨ عَنْ ابْنِ أَبِي حَاتِمٍ وَقَالَ بَعْدَهُ: وَهَذَا مَذْهَبُ غَرِيبٍ عَنْ طَاوُسٍ، وَرُوحِ الْمَعَانِي ج ٧ ص ٢٣ وَتَفْسِيرِ الْقُرْطُبِيِّ السَّابِقِ.

طَاوُسُ: أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ طَاوُوسُ بْنُ كَيْسَانَ الْيَمَانِيُّ. سَمِعَ زَيْدَ بْنَ ثَابِتٍ وَعَائِشَةَ وَأَبَا هُرَيْرَةَ وَابْنَ عَبَّاسٍ وَطَائِفَةً، كَانَ رَأْسًا فِي الْعِلْمِ وَالْعَمَلِ، وَكَانَ شَيْخَ أَهْلِ الْيَمَنِ وَبَرَكْتُهُمْ وَمِفْتَاحُهُمْ، لَهُ جَلَالَةٌ عَظِيمَةٌ، وَكَانَ كَثِيرَ الْحَجِّ، فَاتَّفَقَ مَوْتُهُ بِمَكَّةَ سَنَةَ ١٠٦ هـ، وَصَلَّى عَلَيْهِ

ثُور<sup>(١)</sup> وداود<sup>(٢)</sup> وعطاء وسالم والقاسم، وأحد قولي مُجَاهِدٍ فِي رِوَايَةِ جَابِرِ الْجُعْفِيِّ عَنْهُ<sup>(٣)</sup>، وَرِوَايَةِ عَنِ الْحَسَنِ<sup>(٤)</sup>.

وَحُجَّةُ هَذَا الْقَوْلِ هِيَ:

١ - قَالَ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ: لَمَّا خَصَّ اللَّهُ تَعَالَى الْمُتَعَمِّدَ بِالذِّكْرِ دَلَّ عَلَى أَنْ غَيْرَهُ خِلَافُهُ<sup>(٥)</sup>.

وَقَالَ دَاوُدُ: (إِنَّ قَوْلَهُ تَعَالَى: ﴿وَمَنْ قَتَلَهُ مِنْكُمْ مُتَعَمِّدًا﴾ [المائدة: ٩٥] مَذْكُورٌ فِي مَعْرِضِ الشَّرْطِ، وَعِنْدَ عَدَمِ الشَّرْطِ يُلْزَمُ عَدَمُ الْمَشْرُوطِ، فَوَجِبَ أَنْ لَا يَجِبُ الْجُزْءُ عِنْدَ فَقْدَانِ الْعَمْدِيَّةِ. قَالَ: وَالَّذِي يُوَكِّدُ هَذَا أَنَّهُ تَعَالَى قَالَ فِي آخِرِ الْآيَةِ: ﴿وَمَنْ عَادَ فَيَنْقِمُ اللَّهُ

الْخَلِيفَةُ هِشَامُ بْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ.

تَذْكِرَةُ الْحُفَظِ ج ١ ص ٩٠ وَتَهْذِيبُ التَّهْذِيبِ ج ٥ ص ٨.

(١) تَفْسِيرُ الْقُرْطُبِيِّ ج ٤ ص ٢٣٠٤.

(٢) الْقُرْطُبِيُّ السَّابِقُ، وَتَفْسِيرُ الرَّازِيِّ ج ١٢ ص ٨٨ وَرُوحُ الْمَعَانِي ج ٧ ص ٢٣، وَفِي تَيْسِيرِ التَّفْسِيرِ ج ٣ ص ١٧٨: قَوْلُ دَاوُدَ وَسَائِرِ الظَّاهِرِيَّةِ: لَا جُزْءَ عَلَى الْخَطَأِ.

(٣) أَحْكَامُ الْقُرْآنِ لِلْجَصَّاصِ ج ٢ ص ٥٧١.

سَالِمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: مِنْ سَادَاتِ التَّابِعِينَ وَثِقَاتِهِمْ فِي الْمَدِينَةِ، رَوَى عَنْ أَبِيهِ وَغَيْرِهِ، وَرَوَى عَنْهُ الزُّهْرِيُّ وَنَافِعٌ. تَوَفَّى سَنَةَ ١٠٦ هـ وَقِيلَ غَيْرُهُ.

طَبَقَاتُ الْفُقَهَاءِ لِلشَّيْزَانِيِّ ص ٦٢ وَتَذْكِرَةُ الْحُفَظِ ج ١ ص ٨٨ رَقْم ٧٧ وَتَهْذِيبُ التَّهْذِيبِ ج ٣ ص ٤٣٦.

الْقَاسِمُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ أَبِي بَكْرٍ الصَّدِّيقِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَبُو مُحَمَّدٍ. رَوَى عَنْ أَبِيهِ وَعَمَّتِهِ عَائِشَةَ وَالْعَبَادَةَ، قَالَ ابْنُ عُيَيْنَةَ: كَانَ الْقَاسِمُ أَفْضَلَ أَهْلِ زَمَانِهِ. تَوَفَّى سَنَةَ ١٠١ هـ، وَقِيلَ غَيْرُهُ.

طَبَقَاتُ الْفُقَهَاءِ لِلشَّيْزَانِيِّ ص ٥٩ وَتَهْذِيبُ التَّهْذِيبِ ج ٨ ص ٣٣٣ وَتَذْكِرَةُ الْحُفَظِ ج ١ ص ٩٦ رَقْم ٨٨.

(٤) تَيْسِيرُ التَّفْسِيرِ السَّابِقِ: لَا جُزْءَ عَلَى الْخَطَأِ.

(٥) تَفْسِيرُ الْقُرْطُبِيِّ السَّابِقِ، وَأَحْكَامُ الْقُرْآنِ لِابْنِ الْعَرَبِيِّ ج ٢ ص ٦٦٩.

مِنْهُ ﴿[المائدة: ٩٥]، والانتقام إنما يكون في العمد دون الخطأ.

وقوله: ﴿وَمَنْ عَادَ﴾ [المائدة: ٩٥]، المراد منه: ومن عاد إلى ما تقدم ذكره، وهذا يقتضي أن الذي تقدم ذكره من القتل الموجب للجزاء هو العمد لا الخطأ<sup>(١)</sup>.

وقال الطَّبْرِيُّ: (إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى ذَكَرَهُ حَرَّمَ قَتْلَ صَيْدِ الْبَرِّ عَلَى كُلِّ مُحْرِمٍ فِي حَالِ إِحْرَامِهِ مَا دَامَ حَرَامًا بقوله: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْتُلُوا الصَّيْدَ﴾ [المائدة: ٩٥]، ثم بيّن حَكْمَ مَنْ قَتَلَ مَا قَتَلَ مِنْ ذَلِكَ فِي حَالِ إِحْرَامِهِ مُتَعَمِّدًا لِقَتْلِهِ، ولم يخص به الْمُتَعَمِّدَ قَتْلُهُ فِي حَالِ نِسْيَانِهِ إِحْرَامَهُ، وَلَا الْمُخْطِئَ فِي قَتْلِهِ فِي حَالِ ذِكْرِهِ إِحْرَامَهُ، بل عمَّ في التنزيل بإيجاب الجزاء: كُلِّ قَاتِلِ صَيْدٍ فِي حَالِ إِحْرَامِهِ مُتَعَمِّدًا، وغير جائز إحالة ظاهِر التنزيل إلى باطن من التأويل، لا دلالة عليه من نص كتاب، ولا خبر لرَسُولِ اللَّهِ ﷺ، ولا إجماع من الأئمة، ولا دلالة من بعض هذه الوجوه<sup>(٢)</sup>.

٢- قال أَحْمَدُ: الأصل براءة الذمة، فمن ادعى شغلها فعليه الدليل<sup>(٣)</sup>.

وردَ دَاوُدُ: بَأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ سئل عن الضَّبُعِ، فقال: هي صيد، وجعل فيها إذا أصابها الْمُحْرِمُ كِبْشًا، ولم يقل عمدًا ولا خطأ<sup>(٤)</sup>.

(١) تَفْسِيرُ الرَّازِيِّ ج ١٢ ص ٨٨.

وفي الْكَشَافِ ج ١ ص ٤٨٣: بعد قول سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ قال: أَخَذًا بِأَشْرَاطِ الْعَمْدِ فِي الْآيَةِ. وفي رُوحِ الْمَعَانِي ج ٧ ص ٢٣ بعد قول دَاوُدَ قال: أَخَذًا بظَاهِرِ الْآيَةِ. وفي تَفْسِيرِ ابْنِ كَثِيرٍ ج ٢ ص ٩٨ بعد قول طَاوُسٍ قال: وهو متمسك بظَاهِرِ الْآيَةِ: ﴿وَمَنْ قَتَلَهُ مِنْكُمْ مُتَعَمِّدًا فَجَزَاءٌ مِثْلُ مَا قَتَلَ مِنَ النَّعَمِ﴾ [المائدة: ٩٥].

(٢) تَفْسِيرُ الطَّبْرِيِّ ج ١١ ص ١٢.

(٣) تَفْسِيرُ الْقُرْطُبِيِّ، وَأَحْكَامُ الْقُرْآنِ لابنِ الْعَرَبِيِّ، السَّابِقَانِ.

(٤) تَفْسِيرُ الْقُرْطُبِيِّ ج ٤ ص ٢٣٠٥.

وانظر: تَفْسِيرُ الرَّازِيِّ ج ١٢ ص ٨٩.

فأجاب داود: بأن نص القرآن خير من خبر الواحد وقول الصحابي والقياس<sup>(١)</sup>.

القول الثاني: أن يقتله مُتَعَمِّداً لقتله ناسياً لإحرامه.

وهو قول مُجَاهِد.

لقله تعالى بعد ذَلِكَ: ﴿وَمَنْ عَادَ فَيَنْقِمُ اللَّهُ مِنْهُ﴾ [المائدة: ٩٥]. قال: ولو كان ذاكراً لإحرامه لوجب عليه العقوبة لأول مرة. قال: فدل على أنه أراد مُتَعَمِّداً لقتله ناسياً لإحرامه.

قال مُجَاهِد: فإن كان ذاكراً لإحرامه فقد حل ولا حج له، لارتكابه محذور إحرامه، فبطل عليه كما لو تكلم في الصلاة أو أحدث فيها. قال: ومن أخطأ فذلك الذي يُجْزئُه<sup>(٢)</sup>.

(١) تَفْسِيرُ الرَّازِيِّ السَّابِقِ.

(٢) تَفْسِيرُ الْقُرْطُبِيِّ ج ٤ ص ٢٣٠٥.

وانظر الروايات العديدة في قول مُجَاهِد في: تَفْسِيرُ الطَّبْرِيِّ ج ١١ ص ٨-١٠.

وانظر أيضاً: أَحْكَامُ الْقُرْآنِ لابن الْعَرَبِيِّ ج ٢ ص ٦٦٨ وللجصاص ج ٢ ص ٥٧١ وَتَفْسِيرُ الطَّبْرِيِّ ج ٣ ص ٢٤٤ وَرُوحُ الْمَعَانِي ج ٧ ص ٢٤ عن ابن جَرِيرٍ.

وفي تَفْسِيرِ ابنِ كَثِيرٍ ج ٢ ص ٩٨: قال مُجَاهِد بن جَبْر: الْمُرَادُ بِالْمُتَعَمِّدِ هُنَا الْقَاصِدُ إِلَى قَتْلِ الْبَيْدِ النَّاسِي لِإِحْرَامِهِ، فَأَمَّا الْمُتَعَمِّدُ لِقَتْلِ الْبَيْدِ مَعَ ذِكْرِهِ لِإِحْرَامِهِ فَذَلِكَ أَمْرُهُ أَكْبَرُ مِنْ أَنْ يَكْفُرَ، وَقَدْ بَطُلَ إِحْرَامُهُ، رَوَاهُ ابْنُ جَرِيرٍ عَنْهُ ...

قال ابن كَثِيرٍ: وهو قول غَرِيب.

وفي تَفْسِيرِ الدُّرِّ الْمَشْهُورِ ج ٢ ص ٣٢٧: أَخْرَجَ عَبْدُ الرَّزَّاقِ وَسَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ وَعَبْدُ بْنُ حَمِيدٍ وَابْنُ جَرِيرٍ وَابْنُ الْمُنْذِرِ وَأَبُو الشَّيْخِ عَنْ مُجَاهِدٍ فِي قَوْلِهِ: ﴿وَمَنْ قَتَلَهُ مِنْكُمْ مُتَعَمِّداً﴾ [المائدة: ٩٥]، قَالَ: مُتَعَمِّداً لِقَتْلِهِ نَاسِياً لِإِحْرَامِهِ فَذَلِكَ الَّذِي يَحْكُمُ عَلَيْهِ، فَإِنْ قَتَلَهُ ذَاكِراً لِإِحْرَامِهِ مُتَعَمِّداً لِقَتْلِهِ لَمْ يَحْكَمْ عَلَيْهِ.

وبه قال: ابن سِيرِينَ<sup>(١)</sup> والحَسَن<sup>(٢)</sup> وهُوَرَوَايَةَ

عن ابن عَبَّاس<sup>(٣)</sup> وبه قال: ابن زَيْد<sup>(٤)</sup> وابن جُرَيْج<sup>(٥)</sup>

وفيه أيضاً: وأخرج الشَّافِعِيُّ وَعَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ وابن جَرِيرٌ عن مُجَاهِدٍ قال: من قتله مُتَعَمِّدًا غير ناسٍ لإحرامه ولا يريد غيره فقد حَلَّ وليست له رخصة، ومن قتله ناسياً لإحرامه أو أراد غيره فأخطأ به فذلِكَ العمد المَكْفَرُ.

(١) أخرج أبو الشَّيْخِ عن مُحَمَّدِ بْنِ سِيرِينَ قال: من قتله مُتَعَمِّدًا لقتله ناسياً لإحرامه فعليه الجزاء، ومن قتله مُتَعَمِّدًا لقتله غير ناسٍ لإحرامه فذلِكَ إلى الله تعالى إن شاء عَذَّبَهُ وإن شاء غفر له. / الدر المنثور ج ٢ ص ٣٢٧. وانظر: رُوحُ الْمَعَانِي ج ٧ ص ٢٣-٢٤.

(٢) أخرج ابن جَرِيرٌ عن الحسن: ﴿وَمَنْ قَتَلَهُ مِنْكُمْ مُتَعَمِّدًا﴾ [المائدة: ٩٥] للصَّيْدِ ناسياً لإحرامه ﴿فَمَنْ أَعْتَدَى بِعَدْوٍ ذَلِكُمْ﴾ [المائدة: ٩٤] مُتَعَمِّدًا للصَّيْدِ يَذْكُرُ إحرامه. / تَفْسِيرُ ابْنِ جَرِيرٍ الطَّبْرِيِّ ج ١١ ص ٩ والدر المنثور ج ٢ ص ٣٢٧ وروُحُ الْمَعَانِي ج ٧ ص ٢٤ وكلاهما عن ابن جَرِيرٍ. وانظر: أَحْكَامُ الْقُرْآنِ لِلْجَبَّارِ ج ٢ ص ٥٧١ وتَفْسِيرُ الطَّبْرِيِّ ج ٣ ص ٢٤٤.

(٣) أخرج أبو الشَّيْخِ عن ابن عَبَّاس: ﴿وَمَنْ قَتَلَهُ مِنْكُمْ مُتَعَمِّدًا﴾ [المائدة: ٩٥] قال: إذا كان ناسياً لإحرامه وقتل الصَّيْدَ مُتَعَمِّدًا. / الدر المنثور ج ٢ ص ٣٢٧.

(٤) أخرج ابن جَرِيرٌ عن ابن زَيْد: أما الذي يتعمد فيه الصَّيْدُ وهو ناسٍ لِحُرْمِهِ أو جاهلٌ أنَّ قتله غير مُحَرَّم، فهو لاءٍ الذين يحكم عليهم. فأما من قتله مُتَعَمِّدًا بعد نهي الله وهو يعرف أنه مُحَرَّم، وأنه حرام، فذلِكَ يوكل إلى نقمة الله، وذلِكَ الذي جعل الله عليه النقمة. / تَفْسِيرُ الطَّبْرِيِّ ج ١١ ص ١٠. وقول ابن زَيْد في: تَفْسِيرُ الطَّبْرِيِّ ج ٣ ص ٢٤٤.

ابن زَيْد: عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ الْعُمَرِيُّ مَوْلَاهُمَا، الْمَدَنِيُّ، أَخُو أَسَامَةَ وَعَبْدُ اللَّهِ، وَفِيهِمْ لَيْنٌ. وَكَانَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ صَاحِبَ قُرْآنٍ وَتَفْسِيرٍ، جَمَعَ تَفْسِيرًا فِي مَجْلَدٍ، وَكِتَابًا فِي النَّاسِخِ وَالْمَنْسُوخِ. حَدَّثَ عَنْ أَبِيهِ وَابْنِ الْمُثَنِّكَدِرِ. وَرَوَى عَنْهُ أَصْبَغُ بْنُ الْفَرَجِ وَغَيْرُهُ. تَوَفَّى سَنَةَ ١٨٢ هـ. وَلَكُونُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ صَاحِبَ تَفْسِيرٍ، رَجَّحْتُ أَنَّهُ هُوَ الْمَقْصُودُ بِابْنِ زَيْدٍ هُنَا.

سِيرَ أَعْلَامُ النَّبَلَاءِ ج ٨ ص ٣٤٩ وَتَهْذِيبُ الْكَمَالِ ج ٤ ص ٤٠٣ وَتَقْرِيبُ التَّهْذِيبِ ص ٣٧٣ (طَبْعَةٌ مُحَمَّدَ عَوَّامَةً) وَالْخُلَاصَةُ ص ٢٢٧.

(٥) أخرج ابن جَرِيرٌ عن ابن جُرَيْج: ﴿وَمَنْ قَتَلَهُ مِنْكُمْ مُتَعَمِّدًا﴾ [المائدة: ٩٥] غير ناسٍ لِحُرْمِهِ ولا مُرِيدٍ غَيْرَهُ فَقَدْ حَلَّ، وليست له رخصة، ومن قتله ناسياً لِحُرْمِهِ أو أراد غيره فأخطأ به فذلِكَ

وإِبْرَاهِيمَ<sup>(١)</sup>.

وَرَدَ الْقُرْطُبِيُّ قَوْلَ مُجَاهِدٍ:

بأن الله سُبْحَانَهُ أَوْجِبَ الْجُزْءَ وَلَمْ يَذْكُرِ الْفُسَادَ، وَلَا فَرْقَ بَيْنَ أَنْ يَكُونَ ذَاكِرًا لِلْإِحْرَامِ أَوْ نَاسِيًا لَهُ، وَلَا يَصِحُّ اعْتِبَارُ الْحَجِّ بِالصَّلَاةِ فَإِنَّهَا مُخْتَلِفَانِ<sup>(٢)</sup>.

وَقَالَ الْجَصَّاصُ: أَمَّا مُجَاهِدٌ فَإِنَّهُ تَارَكَ لظَاهِرِ الْآيَةِ، لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَالَ: ﴿وَمَنْ قَتَلَهُ مِنْكُمْ مُتَعَمِّدًا فَجَزَاءٌ مِثْلُ مَا قَتَلَ مِنَ النَّعْمِ﴾ [المائدة: ٩٥]، فَمَنْ كَانَ ذَاكِرًا لِلْإِحْرَامِ عَامِدًا لِقَتْلِ الصَّيْدِ فَقَدْ شَمِلَهُ الْأَسْمُ فَوَاجِبٌ عَلَيْهِ الْجُزْءُ، وَلَا مَعْنَى لاعتبار كونه ناسيًا للإِحْرَامِ عَامِدًا لِقَتْلِهِ<sup>(٣)</sup>.

العمد المكفر. / تَفْسِيرُ الطَّبْرِيِّ ج ١١ ص ٩. وانظر قول ابن جُرَيْجٍ فِي: تَفْسِيرِ الطَّبْرِيِّ ج ٣ ص ٢٤٤.

ابن جُرَيْجٍ: أَبُو الْوَلِيدِ عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنُ جُرَيْجٍ. فقيه الحَرَمِ، قَالَ ابْنُ عُيَيْنَةَ: سَمِعْتُ أَخِي عَبْدَ الرَّزَّاقِ بْنَ هَمَّامٍ عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ يَقُولُ: مَا دَوَّنَ هَذَا الْعِلْمَ تَدْوِينِي أَحَدٌ، وَقَالَ: جَالَسْتُ عَمْرُو بْنَ دِينَارٍ بَعْدَ مَا فَرَّغَتْ مِنْ عَطَاءِ سَبْعِ سَنِينَ، وَهُوَ أَوَّلُ مَنْ صَنَفَ الْكُتُبَ بِالْحِجَازِ. مَاتَ سَنَةَ ١٥٠ هـ.

طَبَقَاتُ الْفُقَهَاءِ لِلشَّيْخِ الرَّازِيِّ ص ٧١ وَتَهْذِيبُ التَّهْذِيبِ ج ٦ ص ٤٠٢ وَشَذَرَاتُ الذَّهَبِ ج ١ ص ٢٢٦ وَتَذَكُّرَةُ الْخُفَاطِ ج ١ ص ١٦٩ رَقْم ١٦٤.

(١) تَفْسِيرُ الطَّبْرِيِّ ج ١١ ص ١٠ وَفِيهِ: (مِثْلُ قَوْلِ الْحَسَنِ). وَتَفْسِيرُ الطَّبْرِيِّ ج ٣ ص ٢٤٤.

(٢) تَفْسِيرُ الْقُرْطُبِيِّ ج ٤ ص ٢٣٠٥.

الْقُرْطُبِيُّ: مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ أَبِي بَكْرٍ بْنُ فَرَحِ الْأَنْصَارِيِّ الْأَنْدَلُسِيِّ، أَبُو عَبْدِ اللَّهِ. مِنَ الْعُبَادِ الصَّالِحِينَ وَالْعُلَمَاءِ الْعَارِفِينَ الْوَرَعِينَ، مِنْ تَصَانِيفِهِ: تَفْسِيرُ جَامِعِ أَحْكَامِ الْقُرْآنِ، وَالْكِتَابُ الْأَسْنَى فِي أَسْمَاءِ اللَّهِ الْحُسْنَى، وَالتَّذْكَارُ فِي أَفْضَلِ الْأَذْكَارِ، وَالتَّذَكُّرَةُ. كَانَ مُسْتَقْرًا بِمُنْيَةِ بَنِي خُصَيْبٍ مِنَ الصَّعِيدِ الْأَدْنَى بِمِصْرَ، وَتَوَفَّى بِهَا سَنَةَ ٦٧١ هـ.

الدِّيْبَاجُ الْمُذْهَبُ ج ٢ ص ٣٠٨ وَالْوَافِي بِالْوَفَايَاتِ ج ٢ ص ١٢٢ وَشَجَرَةُ النُّورِ الرَّيَّةِ ج ١ ص ١٩٧.

(٣) أَحْكَامُ الْقُرْآنِ لِلْجَصَّاصِ ج ٢ ص ٥٧٢.

وَرُوِيَ عَنْ مُجَاهِدٍ: أَنَّهُ لَا حُكْمَ عَلَيْهِ فِي قَتْلِهِ مُتَعَمِّدًا، وَيَسْتَغْفِرُ اللَّهُ، وَحَاجَّهُ تَامٌ، وَبِهِ قَالَ ابْنُ زَيْدٍ<sup>(١)</sup>.

**القول الثالث:** يُحْكَمُ عَلَيْهِ فِي الْعَمْدِ وَالْخَطَأِ وَالنِّسْيَانِ.

قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ<sup>(٢)</sup> وَرُوِيَ عَنْ عُمَرَ<sup>(٣)</sup> وَعُثْمَانَ<sup>(٤)</sup> وَطَاوُسٍ<sup>(٥)</sup> وَالْحَسَنِ وَإِبْرَاهِيمَ النَّخَعِيِّ<sup>(٦)</sup> وَالزُّهْرِيِّ<sup>(٧)</sup>

(١) تَفْسِيرُ الْقُرْطُبِيِّ السَّابِقِ.

(٢) أَخْرَجَ ابْنُ الْمُنْذِرِ وَابْنُ جَرِيرٍ وَابْنُ أَبِي حَاتِمٍ وَابْنُ بَيْهَقٍ فِي سُنَنِهِ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ فِي قَوْلِهِ: وَمَنْ قَتَلَهُ مِنْكُمْ مُتَعَمِّدًا، قَالَ: إِنْ قَتَلَهُ مُتَعَمِّدًا أَوْ نَاسِيًا أَوْ خَطَأً حُكِمَ عَلَيْهِ، فَإِنْ عَادَ مُتَعَمِّدًا عُجِّلَتْ لَهُ الْعُقُوبَةُ، إِلَّا أَنْ يَغْفُوَ اللَّهُ عَنْهُ. / الدَّرُ الْمَنْثُورُ ج ٢ ص ٣٢٧. وَانْظُرْ: تَفْسِيرُ الطَّبْرِيِّ ج ١١ ص ١١ وَالْقَوْلُ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ فِي تَفْسِيرِ الطَّبْرِيِّ ج ٣ ص ٢٤٤ وَأَحْكَامُ الْقُرْآنِ لابْنِ الْعَرَبِيِّ ج ٢ ص ٦٦٨ وَتَفْسِيرُ الْقُرْطُبِيِّ ج ٤ ص ٢٣٠٥.

(٣) أَخْرَجَ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَابْنُ جَرِيرٍ وَابْنُ أَبِي حَاتِمٍ عَنْ الْحَكَمِ: أَنَّ عُمَرَ كَتَبَ أَنْ يُحْكَمَ عَلَيْهِ فِي الْخَطَأِ وَالْعَمْدِ. / الدَّرُ الْمَنْثُورُ ج ٢ ص ٣٢٧.

وَانْظُرْ: ابْنُ الْعَرَبِيِّ، وَالْقُرْطُبِيُّ، السَّابِقِينَ، وَأَحْكَامُ الْقُرْآنِ لِلْجَصَّاصِ ج ٢ ص ٥٧١.

(٤) الْجَصَّاصُ السَّابِقِ.

(٥) الْقُرْطُبِيُّ السَّابِقِ.

(٦) ابْنُ الْعَرَبِيِّ، وَالْقُرْطُبِيُّ، وَالْجَصَّاصُ، السَّابِقَةُ. وَتَقَدَّمَ الرَّوَايَةُ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ وَطَاوُسٍ وَالْحَسَنِ وَإِبْرَاهِيمَ فِي الْقَوْلَيْنِ السَّابِقَيْنِ. وَوَرَدَتْ هَذِهِ الرَّوَايَةُ عَنِ الْحَسَنِ فِي: تَيْسِيرِ التَّفْسِيرِ ج ٣ ص ١٧٨.

(٧) أَخْرَجَ ابْنُ جَرِيرٍ عَنِ الزُّهْرِيِّ أَنَّهُ قَالَ: نَزَلَ الْقُرْآنُ بِالْعَمْدِ، وَجَرَتْ السُّنَّةُ فِي الْخَطَأِ. يَعْنِي فِي الْمُخْرَمِ يَصِيبُ الصِّيدَ. / تَفْسِيرُ الطَّبْرِيِّ ج ١١ ص ١١ وَالدَّرُ الْمَنْثُورُ ج ٢ ص ٣٢٧ وَرُوحُ الْمَعَانِي ج ٧ ص ٢٣ وَكُلَاهُمَا عَنِ ابْنِ جَرِيرٍ.

وَأَخْرَجَ عَبْدُ الرَّزَّاقِ وَعَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ وَابْنُ الْمُنْذِرِ عَنِ الزُّهْرِيِّ قَالَ: يُحْكَمُ عَلَيْهِ فِي الْعَمْدِ وَفِي الْخَطَأِ مِنْهُ. / الدَّرُ الْمَنْثُورُ ج ٢ ص ٣٢٨.

وَقَوْلُ الزُّهْرِيِّ فِي الْكَشَافِ ج ١ ص ٤٨٣ وَتَفْسِيرُ الطَّبْرِيِّ ج ٣ ص ٢٤٤.



وَعَطَاءٌ<sup>(١)</sup>.

وبه قال الْجُمْهُورُ<sup>(٢)</sup>: مَالِكٌ وَالشَّافِعِيُّ وَأَبُو حَنِيفَةَ

قال ابن العربي: إن كان يريد بالسُّنَّةِ الآثار التي وردت عن ابن عباس وابن عمر فنعماً هي وما أحسنها أسوة. / أحكام القرآن لابن العربي ج ٢ ص ٦٦٨-٦٦٩ وتفسير القرطبي ج ٤ ص ٢٣٠٥ بعد إيرادهما قول الزُّهري.

وفي تفسير ابن كثير ج ٢ ص ٩٨: قال الزُّهري: دل الكتاب على العامد وجرت السُّنَّةُ على الناسي، ومعنى هذا أن القرآن دل على وجوب الجزاء على المتعمد وعلى تأثيمه بقوله: ﴿لِيَذُوقَ وَبَالَ أَمْرِهُ عَفَا اللَّهُ عَنْكَ لَمَّاسٌ وَمَنْ عَادَ فَيَنْتَقِمُ اللَّهُ مِنْهُ﴾ [المائدة: ٩٥]، وجاءت السُّنَّةُ من أحكام النبي ﷺ وأحكام أصحابه بوجوب الجزاء في الخطأ كما دل الكتاب عليه في العمد. وورد قول الزُّهري في: تفسير التفسير ج ٣ ص ١٧٨.

الزُّهري: أبو بكر مُحَمَّد بن مُسْلِم بن عُبَيْد الله بن عَبْدِ الله بن شَهَابِ الْقُرَشِيِّ الْمَدَنِيِّ. حَدَّثَ عَنْ ابْنِ عُمَرَ وَأَنَسٍ وَسَهْلٍ بَنِ سَعْدٍ وَسَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، وَحَدَّثَ عَنْهُ الْأَوْزَاعِيُّ وَاللِّثْ وَمَالِكٌ وَغَيْرُهُمْ، قَالَ عُمَرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ: لَمْ يَبْقَ أَحَدٌ أَعْلَمَ بِسُنَّةِ مَاضِيَةٍ مِنَ الزُّهْرِيِّ، وَقَالَ مَالِكٌ: بَقِيَ ابْنُ شَهَابٍ وَمَا لَهُ فِي الدُّنْيَا نَظِيرٌ. مات سنة ١٢٤ هـ.

تَذَكُّرَةُ الْحَفَظَاتِ ج ١ ص ١٠٨ وَتَهْذِيبُ التَّهْذِيبِ ج ٩ ص ٤٤٥ وَتَقْرِيبُ التَّهْذِيبِ ج ٢ ص ٢٠٧ وَمَشَاهِيرُ عُلَمَاءِ الْأَمْصَارِ ص ٦٦ وَطَبَقَاتُ الْفُقَهَاءِ لِلشُّبْرَاذِيِّ ص ٦٣ وَجَلِيَّةُ الْأَوْلِيَاءِ ج ٣ ص ٣٦٠ وَطَرَحُ الثَّرِيبِ ج ١ ص ١٠٨ وَالْإِمَامُ الزُّهْرِيُّ وَآثَرُهُ فِي السُّنَّةِ: د. حَارِثُ الضَّارِي.

(١) أخرج ابن أبي شيبة وابن جرير وابن أبي حاتم عن عطاء قال: يحكم عليه في العمد والخطأ والنسيان. / الدر المنثور ج ٢ ص ٣٢٧ ونحوها فيه رواية أخرى أخرجهما الشافعي وابن المنذر وأبو الشيخ عن ابن جريج عن عطاء.

وانظر: تفسير الطبري ج ١١ ص ١١ والطبرسي ج ٣ ص ٢٤٤ وابن العربي ج ٢ ص ٦٦٨.

(٢) تفسير الرازي ج ١٢ ص ٨٨ وابن كثير ج ٢ ص ٩٨ وأحكام القرآن للجصاص ج ٢ ص ٥٧١ وتفسير التفسير ج ٣ ص ١٧٨ وفي الطبرسي ج ٣ ص ٢٤٤: (وهو قول أكثر الفقهاء ومذهب عامة أهل التفسير والعلم)، وفي الدر المنثور ج ٢ ص ٣٢٧ وَرُوحُ الْمَعَانِي ج ٧

وأصحابهم<sup>(١)</sup> وصححه الجصاص<sup>(٢)</sup>، وهو قول الإباضية<sup>(٣)</sup>، والمروئي عن أئمة الإمامية<sup>(٤)</sup>.

وحُجَّةُ هَذَا الْقَوْلِ:

١ - قوله تعالى: ﴿وَحَرَّمَ عَلَيْكُمْ صَيْدَ الْبَرِّ مَا دُمْتُمْ حُرُمًا﴾ [المائدة: ٩٦]، ولما كان ذَلِكَ حَرَامًا بِالْإِحْرَامِ صار فعله محظوراً بالإِحْرَامِ، فلا يسقط حكمه بالخطأ والجهل كما في حَلْقِ الرَّأْسِ، وكما في ضمان مال المسلم، فإنه لما ثبتت الحُرْمَةُ لِحَقِّ الْمَالِكِ لم يتبدل ذَلِكَ بكونه خطأ أو عمداً، فكذا ههنا<sup>(٥)</sup>.

فقتل الصيد إتلاف، والإتلاف مضمون في العمد وفي النسيان، لَكِنَّ الْمُتَعَمِّدَ مَأْثُومٌ، وَالْمُخْطِئُ غَيْرُ مَلُومٍ<sup>(٦)</sup>.

٢ - قوله ﷺ: فِي الضَّبْعِ كِبْشٌ إِذَا قَتَلَهُ الْمُحْرِمُ، وقول الصَّحَابَةِ فِي الطَّبْيِ شَاةٌ،

ص ٢٣: (أخرج الشَّافِعِيُّ وابنُ الْمُنْذِرِ عن عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ قَالَ: رَأَيْتُ النَّاسَ أَجْمَعِينَ يَغْرُمُونَ فِي الْخَطَأِ).

(١) تَفْسِيرُ الْقُرْطُبِيِّ ج ٤ ص ٢٣٠٥.

(٢) أَحْكَامُ الْقُرْآنِ لِلْجَصَّاصِ ج ٢ ص ٥٧٢.

(٣) الدَّرَايَةُ وَكَتَنُ الْغِنَايَةِ لِأَبِي الْخَوَارِيزْمِيِّ ص ٩٩ وفيه: أَنَّ عَلَيْهِ الْجَزَاءَ إِنْ كَانَ قَتَلَهُ مُتَعَمِّدًا أَوْ خَطَأً

أَوْ أَشَارَ إِلَى الْصَيْدِ فَأُصِيبَ مِنْ ذَلِكَ. وَنَحْوُهُ فِي النَّيْلِ وَشَفَاءِ الْعَلِيلِ وَشَرَحَهُ ج ٤ ص ١٠٥

وَفِي تَفْسِيرِ التَّفْسِيرِ ج ٣ ص ١٧٨: وَمَنْ قَتَلَهُ مِنْكُمْ مُتَعَمِّدًا أَوْ خَاطِئًا أَوْ نَائِمًا أَوْ مُغْمًى عَلَيْهِ

أَوْ سَكْرَانًا أَوْ مَجْنُونًا أَوْ فِي طُفُولِيَّةٍ... وَالْجَاهِلُ دَاخِلٌ فِي التَّعَمُّدِ... وَمَنْ أَنْ يَنْسَى أَنَّهُ مُحْرِمٌ...

فجزاء مثل ما قتل من النعم.

(٤) تَفْسِيرُ الطَّبْرَسِيِّ ج ٣ ص ٢٤٤.

(٥) تَفْسِيرُ الرَّازِيِّ ج ١٢ ص ٨٨.

وانظر نحوه في: أَحْكَامُ الْقُرْآنِ لِلْجَصَّاصِ ج ٢ ص ٥٧٢.

(٦) تَفْسِيرُ ابْنِ كَثِيرٍ ج ٢ ص ٩٨.

وليس فيه ذكْرُ العمد<sup>(١)</sup>.

٣- دَلَّ الْقُرْآنُ عَلَى وَجوب الجزاء عَلَى الْمُتَعَمِّدِ، وَجَاءَتِ السُّنَّةُ مِنْ أَحْكَامِ النَّبِيِّ ﷺ وَأَحْكَامِ أَصْحَابِهِ بِوَجوب الجزاء فِي الْخَطَأِ<sup>(٢)</sup>.

وَجَعَلَ الْجُمْهُورُ فَائِدَةَ تَخْصِيسِ الْآيَةِ (الْعَمْدُ) بِالذِّكْرِ فِي نَسْقِ التَّلَاوَةِ مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَمَنْ عَادَ فَيَنْقِمُ اللَّهُ مِنْهُ﴾ [المائدة: ٩٥]، وَذَلِكَ يَخْتَصُّ بِالْعَمْدِ دُونَ الْخَطَأِ، لِأَنَّ الْمُخْطِئَ لَا يَجُوزُ أَنْ يَلْحَقَهُ الْوَعِيدُ، فَخَصَّ الْعَمْدُ بِالذِّكْرِ وَإِنْ كَانَ الْخَطَأُ وَالنِّسْيَانُ مِثْلَهُ، لِيَصِحَّ رَجُوعُ الْوَعِيدِ إِلَيْهِ<sup>(٣)</sup>.

فَإِنْ قِيلَ: مَحْظُورَاتُ الْإِحْرَامِ يَسْتَوِي فِيهَا الْعَمْدُ وَالْخَطَأُ، فَمَا بَالُ التَّعَمُّدِ مُشْرُوطاً فِي الْآيَةِ؟

أُجِيبُ بِمَا يَأْتِي:

١- إِنْ مُرِدَ الْآيَةُ فِيمَنْ تَعَمَّدَ، فَقَدْ رُوِيَ أَنَّهُ عَنْهُمْ فِي عُمْرَةِ الْحُدَيْبِيَّةِ حِمَارٌ وَحِشٌ، فَحَمَلَ عَلَيْهِ أَبُو الْيَسْرِ فَطَعَنَهُ بِرُمْحِهِ فَقَتَلَهُ، فَقِيلَ لَهُ: إِنَّكَ قَتَلْتَ الصَّيْدَ وَأَنْتَ مُحْرَمٌ، فَتَزَلَّتْ<sup>(٤)</sup>.  
وَاعْتَرَضَ:

بَأَنَّ الْخَبَرَ عَلَى تَقْدِيرِ ثُبُوتِهِ إِنَّمَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْقَتْلَ مِنْ أَبِي الْيَسْرِ كَانَ عَنْ قَصْدٍ وَهُوَ غَيْرُ الْعَمْدِ بِالْمَعْنَى السَّابِقِ، إِذْ قَدْ أَخَذَ فِيهِ الْعِلْمُ بِالتَّحْرِيمِ، وَفَعَلَ أَبِي الْيَسْرِ خَالٍ عَنِ ذَلِكَ بِشَهَادَةِ الْخَبَرِ، إِذْ يَدُلُّ أَيْضاً عَلَى أَنَّ حُرْمَةَ قَتْلِ الْمُحْرَمِ الصَّيْدَ عُلِمَتْ بَعْدَ نَزُولِ الْآيَةِ.

(١) تَفْسِيرُ الرَّازِيِّ ج ١٢ ص ٨٩.

(٢) انْظُرْ: هَامِشُ قَوْلِ الزُّهْرِيِّ الْآنْفَ الذِّكْرَ.

(٣) أَحْكَامُ الْقُرْآنِ لِلْجَسَّاصِ ج ٢ ص ٥٧١.

(٤) تَفْسِيرُ الْكَشَّافِ ج ١ ص ٤٨٣. وَأُورِدَهُ الْأَلُّوسِيُّ فِي رُوحِ الْمَعَانِي ج ٧ ص ٢٣.

وأُجِيب:

بأننا لا نُسَلِّم أن أبا اليَسَر لم يكن عالماً بالحُرْمَةِ إذ ذاك، فقد رُوِيَ عن جَابِر بن عَبْدِ اللَّهِ وابن عَبَّاس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ الصَّيْدَ كَانَ حَرَاماً فِي الْجَاهِلِيَّةِ، حَيْثُ كَانُوا يَضْرِبُونَ مِنْ قَتْلِ صَيْدٍ ضَرْباً شَدِيداً، وَالْمَعْلُومُ مِنَ الْآيَةِ كَوْنُ ذَلِكَ مِنْ شَرَعِنَا.

وقيل: إِنْ الْحُرْمَةُ جَاءَتْ مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿غَيْرُ مُحِلِّي الصَّيْدِ وَأَنْتُمْ حُرْمٌ﴾ [المائدة: ١]، وَلَعَلَهُ أَوَّلَى<sup>(١)</sup>.

٢- الْأَصْلُ فَعْلُ التَّعَمُّدِ، وَالْخَطَأُ لَاحِقٌ بِهِ لِلتَّغْلِيظِ، وَيَدُلُّ عَلَيْهِ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿لِيَذُوقَ وَبَالَ أَمْرِهُ عَفَا اللَّهُ عَنْمَا سَلَفٌ وَمَنْ عَادَ فَيَنْتَقِمُ اللَّهُ مِنْهُ﴾ [المائدة: ٩٥]<sup>(٢)</sup>.

واعتُرض:

بأن قِيَّاسَ الْخَطَأِ عَلَى الْعَمْدِ فِي الْكُفَّارَاتِ مُخْتَلِفٌ فِيهِ، وَالْحَنْفِيَّةُ لَا تَرَاهُ<sup>(٣)</sup>.

قَالَ الْجَصَّاصُ:

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ:

(١) رُوحُ الْمَعَانِي السَّابِقِ.

جَابِرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ: بَنُ عَمْرٍو الْأَنْصَارِيُّ السَّلَمِيُّ، شَهِدَ الْعَقَبَةَ الثَّانِيَةَ مَعَ أَبِيهِ وَهُوَ صَغِيرٌ، كَانَ مِنَ الْمَكْتَرِينَ الْحَفَازَ لِلسُّنَنِ، وَكَفَّ بَصْرَهُ آخِرَ عُمُرِهِ. وَتُوفِيَ بِالْمَدِينَةِ سَنَةَ ٧٤هـ، وَقِيلَ غَيْرُهُ.

الاسْتِيعَابُ ج ١ ص ٢٢١ وَالْإِصَابَةُ ج ١ ص ٢١٣ وَأُسْدُ الْغَايَةِ ج ١ ص ٢٥٦ وَتَهْذِيبُ التَّهْذِيبِ ج ٢ ص ٤٢.

(٢) تَفْسِيرُ الْكَشَّافِ السَّابِقِ. وَأُورِدَ الْأَلُوسِيُّ فِي رُوحِ الْمَعَانِي السَّابِقِ.

(٣) رُوحُ الْمَعَانِي السَّابِقِ.

لا يجوز عندكم إثبات الكفارات قياساً، وليس في الْمُخْطِئِ نص في إيجاب الجزاء.

قيل له:

ليس هَذَا عندنا قياساً، لأن النَّصَّ قد ورد بالنهي عن قتل الصيد في قوله: ﴿لَا تَقْتُلُوا الصَّيْدَ وَأَنْتُمْ حُرُمٌ﴾ [المائدة: ٩٥]، وَذَلِكَ عندنا يقتضي إيجاب البدل على متلفه كالنهي عن قتل صيد آدمي، أو إتلاف ماله يقتضي إيجاب البدل على متلفه، فلما جرى الجزاء في هَذَا الوجه مجرى البدل وجعله الله مثلاً للصيد اقتضى النهي عن قتله إيجاب بدل على مُتْلِفِهِ، ثم ذَلِكَ البدل يكون الجزاء بالاتفاق.

وأيضاً فإنه لما ثبت استواء حال المعذور وغير المعذور في سائر جنایات الإحرام كان مفهوماً من ظاهر النهي تساوي حال العامد والمُخْطِئِ، وليس ذَلِكَ عندنا قياساً، كما أن حكمنا في غير بَرِيرَةٍ بما حكم النَّبِيُّ ﷺ في بَرِيرَةٍ ليس بقياس، وكذلك حكمنا في العصفور بحكم الفأرة، وحكمنا في الزَّيْتِ بحكم السَّمْنِ إذا مات فيه ليس هو قياساً على الفأرة وعلى السَّمْنِ، لأنه قد ثبت تساوي ذَلِكَ قبل ورود الحكم بها وصفنا، فإذا ورد في شيء منه كان حكماً في جميعه. وَلِذَلِكَ قال أصحابنا: إن حكم النَّبِيِّ ﷺ ببقاء صوم الأكل ناسياً هو حكم فيه بقاء صوم المجامع ناسياً، لأنها غير مختلفين فيما يتعلق بهما من الأحكام في حال الصوم.

وكذلك قالوا فيمن سبقه الحدث في الصلاة من بول أو غائط: إنه بمنزلة الرُّعَافِ والقيء اللذين جاء فيهما الأثر في جواز البناء عليها، لأن ذَلِكَ غير مختلف فيما يتعلق بهما من أحكام الطهارة والصلاة، فلما ورد الأثر في بعض ذَلِكَ كان ذَلِكَ حكماً في جميعه، وليس ذَلِكَ بقياس، كذلك حكم قاتل الصيد خطأ<sup>(١)</sup>.

(١) أَحْكَامُ الْقُرْآنِ لِلْجَسَّاصِ ج ٢ ص ٥٧٢.

**قتل الصيد مرة بعد مرة:**

في قتل المُحْرَمِ الصيد في إِحْرَامِهِ مَرَّةً بعد مَرَّةٍ قولان:

القول الأول: يُحْكَمُ عَلَيْهِ كَلِمَا قَتَلَهُ.

وهو قول مَالِكٍ وَالشَّافِعِيِّ وَأَبِي حَنِيفَةَ وَغَيْرِهِمْ.

لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْتُلُوا الصَّيْدَ وَأَنْتُمْ حُرُمٌ وَمَنْ قَتَلَهُ مِنْكُمْ مُتَعَمِّدًا فَجَزَاءٌ مِّثْلُ مَا قَتَلَ مِنَ النَّعَمِ﴾ [المائدة: ٩٥].

فالنهي دائم مستمر عليه ما دام مُحْرِمًا، فمَتَى قَتَلَهُ فَالْجَزَاءُ لِأَجْلِ ذَلِكَ لازم له.

القول الثاني: لَا يُحْكَمُ عَلَيْهِ مَرَّتَيْنِ فِي الْإِسْلَامِ، وَلَا يُحْكَمُ عَلَيْهِ إِلَّا مَرَّةً وَاحِدَةً،

فإن عاد ثانية فلا يُحْكَمُ عَلَيْهِ، ويقال له: يَنْتَقِمُ اللَّهُ مِنْكَ.

وهو مَرْوِيُّ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، وَبِهِ قَالَ الْحَسَنُ وَإِبْرَاهِيمُ وَمُجَاهِدٌ وَشُرَيْحٌ.

لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَمَنْ عَادَ فَيَنْتَقِمُ اللَّهُ مِنْهُ﴾ [المائدة: ٩٥].

وَرَدَّهُ الْقُرْطُبِيُّ بِقَوْلِهِ:

ودليلنا عليهم ما ذكرناه من تمادي التحريم في الإحرام، وتوجه الخطاب عليه في

دين الإسلام<sup>(١)</sup>.

**المُرَادُ بِالْمِثْلِ:**

واختلف الْعُلَمَاءُ فِي الْمُرَادِ بِالْمِثْلِ مِنَ الْآيَةِ، الَّذِي هُوَ الْجَزَاءُ، عَلَى قَوْلَيْنِ: أَوَّلُهُمَا:

الْمِثْلُ هُوَ الْقِيَمَةُ، وَالثَّانِي: الْمِثْلُ مِنْ حَيْثُ الصُّورَةُ وَالْخِلْقَةُ.

القول الأول: الْمِثْلُ (الجزء) هُوَ قِيَمَةُ الصَّيْدِ، سَوَاءً كَانَ الصَّيْدُ لَهُ مِثْلٌ أَمْ لَمْ يَكُنْ لَهُ

(١) تَفْسِيرُ الْقُرْطُبِيِّ ج ٤ ص ٢٣٠٥-٢٣٠٦.

مِثْل، وَيَقَوْمُهُ عَدْلَان.

فالصيد المقتول تُقَوَّمُ قِيمَتُهُ مِنَ الدَّرَاهِمِ، ثُمَّ يَشْتَرِي الْقَاتِلُ بِقِيمَتِهِ نِدًّا مِنَ النَّعَمِ، ثُمَّ يَهْدِيهِ إِلَى الْكَعْبَةِ إِنْ شَاءَ، وَإِنْ شَاءَ اشْتَرَى طَعَامًا، وَإِنْ شَاءَ صَامَ.

وبه قال أَبُو حَنِيفَةَ وَأَبُو يُوسُفَ، وَهُوَ الْمَذْهَبُ عِنْدَ الْحَنْفِيَّةِ<sup>(١)</sup>، وَرُوِيَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ<sup>(٢)</sup>، وَبَعْضُ التَّابِعِينَ كَعَطَاءٍ وَمُجَاهِدٍ وَإِبْرَاهِيمَ النَّخَعِيِّ<sup>(٣)</sup>، وَفِي الرُّوْضِ النَّضِيرِ: وَمَالٌ إِلَيْهِ فِي الْمَنَارِ<sup>(٤)</sup>.

وَحُجَّةٌ هَذَا الْقَوْلُ مَا يَأْتِي:

١- إِنْ إِيْجَابُ الْقِيَمَةِ مَرْوِيٌّ عَنْ بَعْضِ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ<sup>(٥)</sup> وَهُمْ الَّذِينَ تَقْدُمُ ذِكْرَهُمْ.

٢- الْمِثْلُ الْمَطْلُوقُ هُوَ الْمِثْلُ صَوْرَةً وَمَعْنَى، وَلَا يُمْكِنُ الْحَمْلُ عَلَيْهِ لَخُرُوجِ مَا لَيْسَ لَهُ مِثْلٌ صُورِيٌّ مِنْ تَنَاوُلِ النَّصِّ، وَفِي ذَلِكَ إِهْمَالُهُ عَنْ حُكْمِ الشَّرْعِ، فَحَمْلُ عَلَى الْمِثْلِ

(١) الْمَبْسُوطُ ج ٤ ص ٨٢ وَأَحْكَامُ الْقُرْآنِ لِلْجَصَّاصِ ج ٢ ص ٥٧٣.

وَانْظُرْ: تَبْيِيسُ التَّفْسِيرِ ج ٣ ص ١٧٩.

وَسِيرِدُ ذِكْرِ مَصَادِرٍ أُخْرَى عِنْدَ الْأَدِلَّةِ.

وَأَسْنَدُ ابْنِ حَزْمٍ فِي الْمُحَلَّى ج ٧ ص ٢٢٥ إِلَى أَبِي يُوسُفَ الْقَوْلَ بِالْمِثْلِ كَقَوْلِ مُحَمَّدٍ، وَهُوَ مُخَالَفٌ لِمَا فِي كِتَابِ الْحَنْفِيَّةِ.

(٢) الْمَبْسُوطُ ج ٤ ص ٨٣ وَبَدَائِعُ الصَّنَائِعِ السَّابِقِ.

(٣) أَحْكَامُ الْقُرْآنِ لِلْجَصَّاصِ ج ٢ ص ٥٧٣ وَالْمُحَلَّى ج ٧ ص ٢٢٤.

وَذَكَرَ قَوْلَ إِبْرَاهِيمَ النَّخَعِيِّ فِي: تَفْسِيرِ الطَّبْرِيِّ ج ١١ ص ٢٠ وَتَفْسِيرِ الطَّبْرَسِيِّ ج ٣ ص ٢٤٥ وَتَفْسِيرِ ابْنِ عَطِيَّةٍ ج ٥ ص ٤١.

(٤) الرُّوْضُ النَّضِيرُ لِلْسِّيَاغِيِّ ج ٥ ص ٢٢٩.

(٥) الْمَبْسُوطُ ج ٤ ص ٨٣ وَبَدَائِعُ الصَّنَائِعِ ج ٣ ص ١٢٦١ وَالْمُحَلَّى ج ٧ ص ٢٢٤.

معنى لكونه معهوداً في الشَّرْع كما في حقوق العِبَاد<sup>(١)</sup>، فإنه لو أُنْثِلَ أَحَدُ بَقَرَةٍ لِإِنْسَانٍ لَا يَلْزَمُهُ بَقَرَةٌ مِثْلُهَا اتِّفَاقاً<sup>(٢)</sup>.

ففي حقوق العِبَاد يكون الحيوان مضموناً بالقيمة، لأنه لا مِثْلَ له من جنسه، لأن المِثْلَ في آية الاعتداء: ﴿فَأَعْتَدُوا عَلَيْهِ بِمِثْلِ مَا أَعْتَدَى عَلَيْكُمْ﴾ [البقرة: ١٩٤]، متفق على معناه بين الفقهاء وهو القيمة، فكذا الأمر في حقوق الله تعالى<sup>(٣)</sup>.

٣- المماثلة بين الشَّيْئَيْنِ عند اتحاد الجنس أبلغ منه عند اختلاف الجنس، فإذا لم تكن النَّعَامَةُ مِثْلاً لِلنَّعَامَةِ، فكيف تكون الْبَدَنَةُ مِثْلاً لِلنَّعَامَةِ؟ والمِثْلُ من الأسماء المشتركة، فمن ضرورة كون الشيء مِثْلاً لغيره أن يكون ذَلِكَ الْغَيْرُ مِثْلاً لَهُ، ثم لا تكون النَّعَامَةُ مِثْلاً لِلْبَدَنَةِ عند الإِتْلَاف، فكذلك لا تكون الْبَدَنَةُ مِثْلاً لِلنَّعَامَةِ، وإذا تعذر اعتبار المماثلة صورة وجب اعتبارها بالمعنى، وهو القيمة<sup>(٤)</sup>.

والله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى ذِكْرُ الْمِثْلِ مُنْكَرًا فِي مَوْضِعِ الْإِثْبَاتِ فَيَتَنَاوَلُ وَاحِدًا، وإنه اسم مشترك يقع على المِثْلِ من حيث المعنى، ويقع على المِثْلِ من حيث الصورة، فالمثل من حيث المعنى يراد من الآية فيما لا نَظِيرَ لَهُ، فلا يكون الْآخَرُ مُرَادًا، إذ الْمَشْتَرَكُ فِي مَوْضِعِ الْإِثْبَاتِ لَا عَمُومَ لَهُ<sup>(٥)</sup>.

٤- المِثْلُ معنى - وهو القيمة - مُرَادٌ بِالْإِجْمَاعِ فِيهَا لَا نَظِيرَ لَهُ، وهو مجاز، فلا يراد

(١) الْهِدَايَةُ وَالْعِنَايَةُ عَلَيْهَا ج ٢ ص ٢٦٠.

(٢) الْبَحْرُ الرَّائِقُ ج ٣ ص ٣١.

وانظر: تَبْيِينُ الْحَقَائِقِ ج ٢ ص ٦٤.

(٣) الْمَبْسُوطُ ج ٤ ص ٨٣ وَأَحْكَامُ الْقُرْآنِ لِلْجَسَّاصِ ج ٢ ص ٥٧٣.

(٤) الْمَبْسُوطُ ج ٤ ص ٨٣.

(٥) بَدَائِعُ الصَّنَائِعِ ج ٢ ص ١٢٦٠.

وانظر: الْهِدَايَةُ وَالْعِنَايَةُ عَلَيْهَا ج ٢ ص ٢٦١.



المعنى الحقيقي - وهو المثل صورة ومعنى -، لعدم جواز الجمع بين الحقيقة والمجاز<sup>(١)</sup>.

٥- إن الله تعالى ذكر عدالة الحكمين، ومعلوم أن العدالة إنما تشترط فيما يحتاج إليه إلى النظر والتأمل، وذلك في المثل من حيث المعنى وهو القيمة، لأنه بها تتحقق الصيانة عن الغلو والتقصير وتقرير الأمر على الوسط، فأما الصورة فمشابهة لا تفتقر إلى العدالة<sup>(٢)</sup>.

وأجيب هذا الدليل:

بأن اعتبار العدلين إنما وجب للنظر في حال الصيد من صغر وكبر، وما لا جنس له مما له جنس، وإلحاق ما لم يقع عليه نص بما وقع عليه نص<sup>(٣)</sup>.

٦- إن الله عز وجل نهى المحرمين عن قتل الصيد عاماً، لأنه تعالى ذكر الصيد بالألف واللام بقوله عز وجل: ﴿لَا تَقْتُلُوا الصَّيْدَ وَأَنْتُمْ حُرْمٌ﴾ [المائدة: ٩٥]، والألف واللام لاستغراق الجنس خصوصاً عند عدم المعهود. ثم قال تعالى: ﴿وَمَنْ قَتَلَهُ مِنْكُمْ مُتَعَمَّداً فَجَزَاءٌ مِّثْلُ مَا قَتَلَ﴾ [المائدة: ٩٥] والهاء كناية راجعة إلى الصيد الموجد من اللفظ المعرف بلام التعريف، فقد أوجب سبحانه بقتل الصيد مثلاً يعم ما له نظير وما لا نظير له. وذلك هو المثل من حيث المعنى وهو القيمة، لا المثل من حيث الخلقة والصورة. لأن ذلك لا يجب في صيد لا نظير له، بل الواجب فيه المثل من حيث المعنى وهو القيمة بلا خلاف، فكان صرف المثل المذكور بقتل الصيد على العموم إليه تخصيصاً لبعض ما تناوله عموم الآية، والعمل بعموم اللفظ واجب ما أمكن، ولا يجوز تخصيصه إلا

(١) البحر الرائق ج ٣ ص ٣١ والهداية والعناية عليها ج ٢ ص ٢٦١ وتبيين الحقائق ج ٢ ص ٦٤ وبداية المجتهد ج ١ ص ٣٤٨.

(٢) بدائع الصنائع ج ٢ ص ١٢٦٠ وتبيين الحقائق السابق، وتفسير الكشاف ج ١ ص ٤٨٤ وتفسير القرطبي ج ٤ ص ٢٣٠٧.

(٣) تفسير القرطبي السابق.

بدليل<sup>(١)</sup>.

فإن قيل:

ما تصنع بقوله ﴿هَدِيًّا﴾ [المائدة: ٩٥]، وهو حال من (جزاء)؟ فإذا كان الجزاء القيمة كيف يمكن أن يكون هدياً بالغ الكعبة؟  
أجيب:

بأن معناه: إذا قُومَ فبلغت قيمته هدياً بالغ الكعبة، فالقاتل بالخيار بين الأمور الثلاثة<sup>(٢)</sup>.

وأما قوله (من النعم)، فقد قيل: فيه تقديم وتأخير، ومعناه:

فجزاء مثل ما قتل ليمكّم به ذوا عدل منكم من النعم هدياً بالغ الكعبة<sup>(٣)</sup>.  
وذكر الحنفية:

أن الجزاء في سبُع (أي: كل حيوان لا يؤكل لحمه مما ليس من الفواسق والحشرات) ولو خنزيراً أو قرداً أو فيلاً، لا يزداد على قيمة شاة (أي: أدنى ما يجزئ في الهدي والأضحية، وهو الجذع من الضأن)، وإن كان السبُع أكبر منها لأن زيادة قيمته إما لما فيه من معنى المحاربة وهو خارج عن معنى الصيدية، أو لما فيه من الإيذاء وهو لا تقوم له شرعاً، فبقي اعتبار الجلد واللحم على تقدير كونه مأكولاً، وذلك لا يزيد على قيمة الشاة غالباً، لأن لحم الشاة خير من لحم السبُع.

أما في مأكل اللحم، ففيه فساد اللحم أيضاً، فتجب قيمته بالغة ما بلغت<sup>(٤)</sup>.

(١) بدائع الصنائع ج ٣ ص ١٢٥٩.

(٢) العناية على الهداية ج ٢ ص ٢٦١.

(٣) المبسوط ج ٤ ص ٨٣.

(٤) حاشية الطحطاوي على الدر المختار ج ١ ص ٥٢٨ ورد المختار على الدر المختار ج ٢

وما رُوِيَ عن النَّبِيِّ ﷺ وَالصَّحَابَةِ مِنْ إِجَابِهِمُ النِّظَائِرَ، فَقَدْ أَجَابَ الْحَنْفِيَّةُ عَنْهُ: بِأَنْ إِجَابَهُمُ النِّظَائِرَ لَمْ يَكُنْ بِاعْتِبَارِ أَعْيَانِهَا، إِذْ لَا مِثَالَةَ بَيْنَ الصُّبُعِ وَالشَّاةِ خِلْقَةً، وَإِنَّمَا كَانَ بِاعْتِبَارِ التَّقْدِيرِ بِالْقِيَمَةِ، إِلَّا أَنَّهُمْ كَانُوا أَرْبَابَ الْمَوَاشِي، فَكَانَ الْأَدَاءُ عَلَيْهِمْ مِنْهَا أَيْسَرُ مِنَ النُّقُودِ.

وهو نظير قول الإمام عَلِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي وَلَدِ الْمَغْرُورِ: يُفَكِّ الْغَلَامَ بِالْغَلَامِ، وَالْجَارِيَةَ بِالْجَارِيَةِ. وَالْمُرَادُ الْقِيَمَةُ<sup>(١)</sup>.

### تَقْوِيمُ الصِّيدِ مِنْ حَيْثُ الذَّاتُ أَوْ التَّعْلِيمُ:

ولما كان الْمُرَادُ مِنَ الْجُزْءِ الْقِيَمَةُ، اخْتَلَفَ فَقَهَاءُ الْحَنْفِيَّةِ فِي تَقْوِيمِ الصِّيدِ، هَلْ يَكُونُ مِنَ حَيْثُ الذَّاتُ، أَوْ مِنْ حَيْثُ التَّعْلِيمُ؟ فِيهِ قَوْلَانِ:

أولهما: يَقُومُ الصِّيدُ مِنْ حَيْثُ الذَّاتُ، لَا مِنْ حَيْثُ صِفَةُ التَّعْلِيمِ<sup>(٢)</sup>.

وهو قول فقهاء الحنفية عدا زُفَرٍ، أَي أَنَّ قِيَمَةَ الصِّيدِ هِيَ قِيَمَةُ لَحْمِهِ<sup>(٣)</sup>.

ص ٥٦٤.

وانظر: بَدَائِعُ الصَّنَائِعِ ج ٣ ص ١٢٦٤.

(١) الْعِنَايَةُ ج ٢ ص ٢٦١ وَالْمَبْسُوطُ ج ٤ ص ٨٣.

وانظر: فَتْحُ الْقَدِيرِ لابن الهمام ج ٢ ص ٢٦٢ وَتَبْيِينُ الْحَقَائِقِ ج ٢ ص ٦٤.

الْمَغْرُورُ: قَالَ ابْنُ الْأَثِيرِ: حَدِيثُ عُمَرَ: (أَنَّهُ قَضَى فِي وَلَدِ الْمَغْرُورِ بَغْرَةً): هُوَ الرَّجُلُ يَتَزَوَّجُ امْرَأَةً عَلَى أَنَّهَا حُرَّةٌ فَتُظْهِرُ مَمْلُوكَةً، فَيَغْرِمُ الزَّوْجَ لِمَوْلَى الْأُمَةِ غُرَّةً: عَبْدًا أَوْ أُمَةً، وَيَرْجِعُ بِهَا عَلَى مَنْ غَرَّهُ، وَيَكُونُ وَلَدُهُ حُرًّا.

النَّهْيَةُ فِي غَرْبِ الْحَدِيثِ وَالْأَثَرِ ج ٣ ص ٣٥٦. وانظر: تَاجُ الْعُرُوسِ، مَادَّةُ (غَرَّ)، ج ١٣ ص ٢٣٥.

(٢) الْبَحْرُ الرَّائِقُ ج ٣ ص ٣٢ وَحَاشِيَةُ الطَّحْطَاوِيِّ ج ٢ ص ٥٢٨.

(٣) الْبَحْرُ الرَّائِقُ السَّابِقُ، وَفِيهِ أَيْضًا: قَالَ الْكَرْمَانِيُّ فِي مَنَاسِكَهِ: يَقُومُ الصِّيدُ لَحْمًا عِنْدَنَا. وَالْاِخْتِيَارُ ج ١ ص ١٦٥.

وليس مُرادهم أنه يَقُومَ لحمه بعد قتله، وإنما يَقُومُ وهو حيٌّ باعتبار ذاته، بدليل: أن ما لا يؤكل لحمه لا يَصِحُّ أن يَقُومَ لحمه بعد قتله، إذ ليس له قيمة، وإنما يَقُومُ باعتبار جِلْدِهِ، وكونه صيداً حياً يتنفع به<sup>(١)</sup>. فيَقُومُ بما فيه من الخِلْقَةِ، لا بما زاده التَّعْلِيمُ، فلو كان بازياً صَيُوداً أو حَمَماً يَجِيءُ من بعيد، قُومٌ لا باعتبار الصيودية والمجيء من بعيد<sup>(٢)</sup>.  
بِحُجَّة:

أن وجوب الجزاء هو باعتبار معنى الصيديَّة، وهو التوحش والتنفّر عن الناس، وكونه معلماً لا مدخل له في ذلك<sup>(٣)</sup>، إذ إن صفة التَّعْلِيمِ أمر عارض<sup>(٤)</sup>.

ثانيهما: يَقُومُ الصيد من حيث الذات والصفة معاً، فتجب قيمته بِاللَّغَةِ ما بلغت، وهو قول زُفَرٍ.

وفائدة الخلاف: لو قتل بازياً مُعَلِّماً، فعلى القول الأول تجب قيمته لحماً، وعلى القول الثاني تجب قيمته مُعَلِّماً<sup>(٥)</sup>.

ووجه قول زُفَرٍ: أن الصيد مضمون بالقيمة، والمضمون بالقيمة يعتبر كَمَالِ قيمته

---

زُفَرُ بْنُ الْهُذَيْلِ: بن قَيْسِ الْعَنْبَرِيِّ. صاحب أَبِي حَنِيفَةَ، قال ابن مَعِينٍ: ثِقَةٌ مَأْمُونٌ، ووثقه آخرون. ولي قَضَاءِ الْبَصْرَةِ، ومات بها سنة ١٥٨ هـ. كان من أصحاب الْحَدِيثِ ثم غلب عليه الرأي، كان عالماً عابداً.

تَاجُ التَّرَاجُمِ ص ٢٨ وَطَبَقَاتُ الْفُقَهَاءِ لِلشَّيْزَاوِيِّ ص ١٣٥ وَالفِهْرُسْتُ لَابْنِ النَّدِيمِ ص ٢٨٥ وَالْفَوَائِدُ الْبَهِيَّةُ ص ٧٥ وَمِيزَانُ الْأَعْتَدَالِ ج ٢ ص ٧١ وَالْإِمَامُ زُفَرُ بْنُ الْهُذَيْلِ أَصُولُهُ وَفَقْهُهُ: د. عَبْدُ السَّاتَرِ حَامِدٌ، وَالْإِمَامُ زُفَرُ وَآرَاؤُهُ الْفُقَهِيَّةُ: د. أَبُو الْيَقْطَانِ عَطِيَّةُ الْجُبُورِيِّ.

(١) الْبَحْرُ الرَّائِقُ ج ٣ ص ٣٢.

(٢) فَتْحُ الْقَدِيرِ ج ٢ ص ٢٦٣.

(٣) الْعِنَايَةُ ج ٢ ص ٢٥٩.

(٤) الْبَحْرُ الرَّائِقُ السَّابِقُ، وَحَاشِيَةُ الطَّحْطَاوِيِّ ج ١ ص ٥٢٨.

(٥) الْبَحْرُ الرَّائِقُ ج ٣ ص ٣٢.

كالمأكول<sup>(١)</sup>.

وذكر فقهاء الحنفية أيضاً:

أن الصيد إذا كان مملوكاً فعليه قيمته لمالكه، يعتبر فيها ما يزيد التعليم<sup>(٢)</sup>، أي: تجب قيمة ذاته مجردة عن التعليم حقاً لله تعالى، وقيمته معلماً حقاً للمالك، فتعتبر الصفة للمالك ولو في غير الصيد<sup>(٣)</sup>.

إلا إذا كان الوصف لمحرّم من اللهو كقيمة الديك لنقاره والكبش لنطاحه، فلا تعتبر عندئذ كالجارية المعنية<sup>(٤)</sup>، لأن وجوب القيمة بالإتلاف هو باعتبار المالية، وهي بالانتفاع، فيزداد بكونه معلماً، فيدخل في الضمان<sup>(٥)</sup>.

ووافقهم بذلك المالكية<sup>(٦)</sup> إذا وجبت فيه القيمة.

أما إذا كانت قيمته زائدة بأمر خلقي، كما إذا كان طيراً حسناً حلو التصويت، فازدادت قيمته لذلك، ففي اعتبار ذلك الجزء قولان:

أولهما: لا يعتبر، لأنه ليس من معنى الصيدية في شيء. وهو قول عند الحنفية.

(١) بدائع الصنائع ج ٣ ص ١٢٦٤.

(٢) العناية على الهداية ج ٢ ص ٢٥٩ وفتح القدير ج ٢ ص ٢٦٣ ورد المختار ج ٢ ص ٥٦٣ و٥٦٤.

(٣) حاشية الطحطاوي ج ١ ص ٥٢٨ وبدائع الصنائع ج ٣ ص ١٢٦٨.

(٤) رد المختار ج ٢ ص ٥٦٣ و٥٦٤ والبحر الرائق ج ٣ ص ٣٢ وحاشية الطحطاوي، وفتح القدير، السابقان.

(٥) العناية ج ٢ ص ٢٥٩.

(٦) سيدي خليل وعليه جواهر الإكليل ج ١ ص ١٩٩-٢٠٠.

وانظر أيضاً: المواق والخطاب ج ٣ ص ١٨٢ والخرشني ج ٢ ص ٣٧٦ والشرح الكبير للدردير والدسوقي عليه ج ٢ ص ٨٣.

ثانيهما: يعتبر، لأنه ثابت بأصل الخِلْقَة كالحَمَام إذا كان مُطَوَّقًا. وهو قول آخر عند الحَنَفِيَّة، ورجحه الكَّاسَانِي والطَّحْطَاوِي وابن عَابِدِينَ<sup>(١)</sup> وهو قول المَالِكِيَّة<sup>(٢)</sup>.  
**القول الثاني:** المِثْل هو من حيث الخِلْقَة والصورة، لا القيمة.

فَيُنْظَرُ إِلَى أَشْبه الأشياء به من النِّعَم، فَيَجْزِيهِ به وَيَهْدِيهِ إِلَى الكَعْبَةِ.

وقد ذهب إلى هذا القول عدد كبير من الصَّحَابَةِ والتَّابِعِينَ وأتباعهم، مثل: عُمَرُ وَعُثْمَانُ وَعَلِيٌّ وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ بن عَوْفٍ وَسَعْدُ بن أَبِي وَقَّاصٍ وَجَابِرُ بن عَبْدِ اللَّهِ وابن عَبَّاسٍ وَمُعَاوِيَةُ وابن مَسْعُودٍ وابن الزُّبَيْرِ وزَيْدُ بن ثَابِتٍ وَأَزِيدُ وطَارِقُ بن شَهَابٍ وَعَبْدُ اللَّهِ بن عُمَرُ وَعَبْدُ اللَّهِ بن عَمْرٍو بن العَاصِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ.

وَعَطَاءُ وَعَبْدُ اللَّهِ بن مَعْبُدٍ وَمُجَاهِدٌ وَإِبْرَاهِيمُ النَّخَعِيُّ وَشُرَيْحٌ وَسَعِيدُ بن جُبَيْرٍ وَسُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ وابن حَيٍّ وابن أَبِي لَيْلَى وَأَحْمَدُ وَإِسْحَاقُ وَأَبِي ثَوْرٍ وَأَبِي سُلَيْمَانَ وابن الْمُنْذِرِ والأَوْزَاعِيُّ والسُّدِّيُّ والضَّحَّاكُ بن مَزَاحِمٍ وَعُرْوَةُ وَقَتَادَةُ وغيرهم<sup>(٣)</sup>.

(١) العِنَايَةُ ج ٢ ص ٢٥٩ وفتح القَدِير ج ٢ ص ٢٦٣ والبحر الرَّايق ج ٣ ص ٣٢ وبدائع الصَّنَائِع ج ٣ ص ١٢٦٨ والطَّحْطَاوِي ج ١ ص ٥٢٨ ورَدَّ الْمُخْتَار ج ٢ ص ٥٦٣.

الطَّحْطَاوِي: أَحْمَدُ بن مُحَمَّدٍ بن إِسْمَاعِيلَ الحَنَفِيَّ. ولد بطَخْطَا (وهي طَهْطَا، قرب أسيوط بمصر)، وتعلم بالأزهر، وتقلد مَشِيخَةَ الحَنَفِيَّة. اشتهر بحاشيته على الدَّرِّ الْمُخْتَار، وله حَاشِيَةٌ عَلَى مِرَاقِي الْفَلَاح. توفي بالقَاهِرَة سنة ١٢٣١ هـ.

الأَعْلَام ج ١ ص ٢٤٥ ومُعْجَمُ الْمُؤَلِّفِينَ ج ٢ ص ٨١ وهَدْيَةُ الْعَارِفِينَ ج ١ ص ١٨٤.

(٢) انظر: مصادر المَالِكِيَّة السَّابِقَة.

(٣) الْمُحَلَّى ج ٧ ص ٢٢٤-٢٢٥ والأُمُّ لِلشَّافِعِيِّ ج ٢ ص ١٦٢-١٦٦ والمُغْنِي لابن قُدَامَةَ ج ٣ ص ٥٣٥-٥٣٦ وَتَفْسِيرُ الطَّبْرِيِّ ج ١١ ص ١٤-٢٨ والدر المنثور ج ٢ ص ٣٢٨-٣٢٩ ونقل أقوالاً عديدة عن عدد من هؤلاء أَخْرَجَهَا سَعِيدُ بن مَنْصُورُ وابن أَبِي شَيْبَةَ وابن جَرِيرٍ وابن الْمُنْذِرِ وابن أَبِي حَاتِمٍ وَأَبِي الشَّيْخِ والحَاكِمُ والشَّافِعِيُّ والطَّبْرَانِيُّ وَعَبْدُ بن حُمَيْدٍ وَعَبْدُ الرَّزَّاقُ وابن سَعْدٍ.

.....

وانظر أيضاً: نَصَبُ الرَّايَةِ ج ٣ ص ١٣٢-١٣٥ وَمَجْمَعُ الزَّوَائِد ج ٣ ص ٢٣١-٢٣٢ وَتَبْلُ الْأَوْطَار ج ٥ ص ١٩-٢٠ وَالْمَوْطَأُ بِشَرْحِ تَنْوِيرِ الْحَوَالِك - فدية ما أُصِيبَ مِنَ الطَّيْرِ وَالْوَحْش ج ١ ص ٢٨٧ وَتَفْسِيرُ ابْنِ عَطِيَّة ج ٥ ص ٤٠. وترددت بعض هذه الأسماء في كتب الفقه التي سنشير إليها في هذا البحث.

عَبْدُ اللَّهِ بْنِ الزُّبَيْرِ: بن العَوَّامِ بن خُوَيْلِدِ الْقُرَشِيِّ، أَبُو بَكْرٍ. أمه أسماء بنت أبي بكر الصديق رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وهو أول مولود ولد في الإسلام من المهاجرين بالمدينة، ببيع بالخلافة سنة ٦٥ هـ بعد موت معاوية بن يزيد، واجتمع على طاعته أهل الحجاز واليمن والعراق وخراسان، وحج بالناس ثمانين حجج. وقتل سنة ٧٣ هـ أيام عبد الملك على يد الحجاج. الاستيعاب ج ٢ ص ٣٠٠ والإصابة ج ٢ ص ٣٠٩ وأسد الغابة ج ٣ ص ١٦١ وتاريخ الخلفاء ص ٢١١ وطبقات الفقهاء للشيرازي ص ٥٠.

أَزِيدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْبَجَلِيِّ: أدرك الجاهلية، وحكمه عمر في قضية، رواها طارق بن شهاب قال: خرجنا حجاجاً فأوطأ رجلٌ منا يقال له أزيد بن عبد الله صَباً... إلخ. الإصابة ج ١ ص ١٠١.

طارق بن شهاب: بن عبد شمس البجليّ الأحمسي، أبو عبد الله الكوفي. رأى النبي ﷺ وروى عنه مرسلاً وعن الخلفاء الأربعة وآخرين، وثقه ابن معين والعجلي. مات سنة ٨٣ هـ وقيل غيره.

تَهْذِيبُ التَّهْذِيبِ ج ٥ ص ٣ وَمَشَاهِيرُ عُلَمَاءِ الْأَمْصَارِ ص ٤٨.

عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرٍو بْنِ الْعَاصِ: الْقُرَشِيُّ، أَبُو مُحَمَّدٍ. أسلم قبل أبيه، وأحد السابقين الكثيرين من الصحابة، وكانت معه الراية يوم اليرموك، كان كاتباً غزير العلم مجتهداً في العبادة. مات ليالي الحرّة سنة ٦٣ هـ على الأصح، بالطائف على الراجح.

تَهْذِيبُ التَّهْذِيبِ ج ٥ ص ٣٣٧ وَتَقْرِيبُ التَّهْذِيبِ ج ١ ص ٤٣٦ وَأُسْدُ الْغَابَةِ ج ٣ ص ٢٣٣ وَالرِّيَاضُ الْمُسْتَطَابَةُ ص ١٩٦ وَمَشَاهِيرُ عُلَمَاءِ الْأَمْصَارِ ص ٥٥.

عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَعْبُدٍ: بن عَبَّاسِ بْنِ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ الْهَاشِمِيِّ الْمَدَنِيِّ. رَوَى عَنْ عمه عَبْدُ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ، ثِقَةً، قَلِيلُ الْحَدِيثِ.

.....

تَهْذِيبُ التَّهْذِيبِ ج ٦ ص ٣٩ وَتَقْرِيبُ التَّهْذِيبِ ج ١ ص ٤٥٢.

سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ: هُوَ ابْنُ سَعِيدِ بْنِ مَسْرُوقٍ، أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الْكُوفِيُّ. قَالَ شُعْبَةُ وَسُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ وَأَبُو عَاصِمٍ وَابْنُ مَعِينٍ وَغَيْرُ وَاحِدٍ مِنَ الْعُلَمَاءِ: سُفْيَانُ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ فِي الْحَدِيثِ. وَقَالَ ابْنُ مَهْدِيٍّ: كَانَ وَهْبٌ يُقَدِّمُ سُفْيَانَ فِي الْخَفْظِ عَلَى مَالِكٍ. تَوَفَّى بِالْبَصْرَةِ سَنَةَ ١٦١ هـ.

تَهْذِيبُ التَّهْذِيبِ ج ٤ ص ١١١ وَتَقْرِيبُ التَّهْذِيبِ ج ١ ص ٣١١ وَمَشَاهِيرُ عُلَمَاءِ الْأَمْصَارِ ص ١٦٩ وَتَهْذِيبُ الْأَسْمَاءِ وَاللُّغَاتِ ج ١ ص ٢٢٢.

الْحَسَنُ بْنُ حَيٍّ: أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الْحَسَنُ بْنُ صَالِحِ بْنِ حَيٍّ الْهَمْدَانِيُّ الْكُوفِيُّ. الْفَقِيهُ الْعَابِدُ، قَالَ أَبُو زُرْعَةَ: اجْتَمَعَ فِي الْحَسَنِ بْنِ حَيٍّ إِتْقَانٌ وَفِقَةٌ وَعِبَادَةٌ وَزُهْدٌ. وَقَالَ الذَّهَبِيُّ: مَعَ جَلَالَةِ الْحَسَنِ وَإِمَامَتِهِ كَانَ فِيهِ خَارِجِيَّةٌ. تَوَفَّى سَنَةَ ١٦٧ هـ، وَقِيلَ غَيْرُهُ.

تَذْكِرَةُ الْخُفَاطِ ج ١ ص ٢١٦ رَقْم ٢٠٣ وَطَبَقَاتُ الْفُقَهَاءِ لِلشَّيْخِ الرَّازِيِّ ص ٨٥ وَتَهْذِيبُ التَّهْذِيبِ ج ٢ ص ٢٨٥. وَفِي الْفَهْرِسْتِ لِابْنِ النَّدِيمِ ص ٢٥٣ هُوَ زَيْدِي.

أَبُو سُلَيْمَانَ: هُوَ دَاوُدُ بْنُ عَلِيِّ الظَّاهِرِيِّ، تَقَدَّمَ تَرْجُمَتُهُ.

ابْنُ الْمُنْذِرِ: أَبُو بَكْرٍ مُحَمَّدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ الْمُنْذِرِ النَّيْسَابُورِيِّ، شَيْخُ الْحَرَمِ، الْفَقِيهُ الْعَلَامَةُ، صَاحِبُ الْكُتُبِ الَّتِي لَمْ يَصْنَفْ مِثْلَهَا كَالْمَبْسُوطِ فِي الْفِقْهِ، وَالْإِشْرَافِ فِي اخْتِلَافِ الْعُلَمَاءِ، وَكُتَابِ الْإِجْمَاعِ. كَانَ غَايَةً فِي مَعْرِفَةِ الْاِخْتِلَافِ وَالِدَلِيلِ، قَالَ الذَّهَبِيُّ: وَكَانَ مُجْتَهِدًا لَا يَقْلُدُ أَحَدًا، وَقَالَ: وَعَدَهُ الشَّيْخُ أَبُو إِسْحَاقَ الشَّيْرَازِيُّ فِي طَبَقَاتِ الشَّافِعِيَّةِ. مَاتَ سَنَةَ ٣١٨ هـ بِمَكَّةَ.

تَذْكِرَةُ الْخُفَاطِ ج ٣ ص ٧٨٢ رَقْم ٧٧٥ وَطَبَقَاتُ الْفُقَهَاءِ لِلشَّيْخِ الرَّازِيِّ ص ١٠٨ وَطَبَقَاتُ الشَّافِعِيَّةِ لِلْأَسْنَوِيِّ ج ٢ ص ٣٧٤ وَطَبَقَاتُ الشَّافِعِيَّةِ لِلشُّبْكِيِّ ج ٣ ص ١٠٢ وَلِسَانُ الْمِيزَانِ ج ٥ ص ٢٧ وَالْوَفَايَاتُ ج ١ ص ٣٣٦.

السُّدِّيُّ: إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي كَرِيمَةَ الْقُرَشِيِّ مَوْلَاهُمُ الْكُوفِيُّ الْأَعْمُورُ، وَهُوَ السُّدِّيُّ الْكَبِيرُ. كَانَ يَقْعُدُ فِي سُدَّةِ بَابِ الْجَامِعِ بِالْكُوفَةِ يَبِيعُ بِهَا الْمَقَانِعَ فَسَمِيَ بِالسُّدِّيِّ، رَوَى عَنْ أَنَسٍ وَابْنِ عَبَّاسٍ وَغَيْرِهِمْ، وَرَوَى عَنْهُ شُعْبَةُ وَالثَّوْرِيُّ وَالْحَسَنُ بْنُ صَالِحٍ وَأَبُو عَوَانَةَ وَغَيْرُهُمْ. صَدُّوقٌ يَهُمُّ. مَاتَ سَنَةَ ١٢٧ هـ.



وبه أخذ مُحَمَّد بن الحسن من الحَنَفِيَّةِ، والشَّافِعِيَّةِ والحَنَابِلَةِ والمَالِكِيَّةِ والطَّاهِرِيَّةِ والطَّبَرِيِّ والإِمَامِيَّةِ والعِثْرَةِ من الزَّيْدِيَّةِ، وهو الْمُخْتَار عند الهَادَوِيَّةِ<sup>(١)</sup>،

تَهْذِيبُ التَّهْذِيبِ ج ١ ص ٣١٣ وَتَقْرِيبُ التَّهْذِيبِ ج ١ ص ٧١ وَمَشَاهِيرُ عُلَمَاءِ الْأُمَّصَارِ ص ١١١.

الضَّحَّاكُ بن مُزَاحِمٍ: المَفْسَّر، أَبُو الْقَاسِمِ كناه ابن مَعِينٍ، وأما الفَلَّاسُ فكناه أبا مُحَمَّد. وقال يَحْيَى بن سَعِيدٍ: الضَّحَّاكُ ضَعِيفٌ عندنا. لَكِنْ وَثَّقَهُ أَحْمَدُ وابن مَعِينٍ وأبو زُرْعَةَ. مات سنة ١٠٥ هـ وقيل غير ذلك.

مِيزَانُ الْاِعْتِدَالِ ج ٢ ص ٣٢٥ وَتَقْرِيبُ التَّهْذِيبِ ج ١ ص ٣٧٣.

عُرْوَةُ بن الزُّبَيْرِ: بن العَوَّامِ بن خُوَيْلِدِ الْأَسَدِيِّ، أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الْمَدَنِيِّ. ثِقَّةٌ فقيه مشهور ثَبَّت. ولد في أوائلِ خِلَافَةِ عُمَرَ الْفَارُوقِ، ومات سنة ٩٤ هـ عَلَى الصَّحِيحِ، رَوَى عَنْ أَبِيهِ وَأَخِيهِ عَبْدِ اللَّهِ وَأُمِّهِ أَسْمَاءَ وَخَالَتِهِ عَائِشَةَ وَعَلِيِّ بن أَبِي طَالِبٍ وَسَعِيدَ بن زَيْدٍ وآخرين.

تَقْرِيبُ التَّهْذِيبِ ج ٢ ص ١٩ وَتَهْذِيبُ التَّهْذِيبِ ج ٧ ص ١٨٠ وَمَشَاهِيرُ عُلَمَاءِ الْأُمَّصَارِ ص ٦٤.

قَتَادَةُ بن دِعَامَةَ: بن قَتَادَةَ بن عَزِيزِ السَّدُوسِيِّ، أَبُو الْخَطَّابِ الْبَصْرِيِّ. الْحَافِظُ الْعَلَّامَةُ، الضَّرِيرُ الْأَكْمَهُ الْمُفَسِّرُ، ثِقَّةٌ ثَبَّت، قال قَتَادَةُ: مَا قُلْتُ لِمُحَدَّثٍ قَطُّ: أَعَدَّ عَلَيَّ، وَمَا سَمِعْتُ أَذْنَائِي قَطُّ شَيْئاً إِلَّا وَعَاهُ قَلْبِي. قال أَحْمَدُ: قَتَادَةُ عَالِمٌ بِالتَّفْسِيرِ وَبِاخْتِلَاطِ الْعُلَمَاءِ، وَوَصَفَهُ بِالْحِفْظِ وَالْفِقْهِ وَأَطْنَبَ فِي ذِكْرِهِ. مات بَوَاسِطَ فِي الطَّاعُونَ سنة ١١٨ هـ.

تَذَكُّرَةُ الْحِفَظِ ج ١ ص ١٢٢ وَطَبَقَاتُ الْفُقَهَاءِ لِلشَّيْرَازِيِّ ص ٨٩ وَتَهْذِيبُ التَّهْذِيبِ ج ٨ ص ٣٥١ وَتَقْرِيبُ التَّهْذِيبِ ج ٢ ص ١٢٣ وَمَشَاهِيرُ عُلَمَاءِ الْأُمَّصَارِ ص ٩٦ وَاللُّبَّابُ فِي تَهْذِيبِ الْأَنْسَابِ ج ٢ ص ١٠٩.

(١) أما الإِسْمَاعِيلِيَّةُ فلم يَقُولُوا بِالتَّحْكِيمِ فِي جِزَاءِ الصَّيْدِ، لِأَنَّهُمْ يَتَرَكُونَ تَقْدِيرَ الْجِزَاءِ إِلَى الْإِمَامِ أَوْ مِنْ أَقَامَهُ الْإِمَامُ، وَقِرَاءَةِ الْآيَةِ عِنْدَهُمْ (ذُو عَدْلٍ) عَلَى الْوَاحِدِ. / دَعَائِمُ الْإِسْلَامِ ج ١ ص ٣٠٦.

العِثْرَةُ مِنَ الزَّيْدِيَّةِ: هُمُ الْقَاسِمِيَّةُ وَالنَّاصِرِيَّةُ فِي اصْطِلَاحِ مُؤَلِّفِ الْبَحْرِ الزَّخَّارِ.

وَالْقَاسِمِيَّةُ: هُمُ أَتْبَاعُ الْإِمَامِ الْقَاسِمِ بن إِبْرَاهِيمَ الرَّسِّيِّ الْحَسَنِيِّ. وَلِدَ سَنَةَ ١٧٠ هـ، وَتَوَفَّى بِالرَّسِّ سَنَةَ ٢٤٤ هـ، وَكَانَ إِمَاماً مُنْقَطِعِ النَّظِيرِ.

وَالنَّاصِرِيَّةُ: هُمُ أَتْبَاعُ الْإِمَامِ أَبِي مُحَمَّدٍ الْحَسَنِ بن عَلِيِّ بن الْحَسَنِ بن عَلِيِّ بن عُمَرَ بن

وبه قال الإباضية<sup>(١)</sup>.

وروي عنهم أن الجزاء في إتلاف النعامة بدنة، وفي حمار الوحش وبقره بقرة، وفي الضبع كبش، وفي الأرنب عناق، وفي اليربوع جفرة<sup>(٢)</sup>، وفي الغزال عنز، وفي الثعلب

علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب. الإمام الناصر الكبير الأطروش (لطرش أصابه في أذنيه)، ولد سنة ٢٣٠هـ، وكان عالماً شجاعاً ورعاً زاهداً. وتوفي سنة ٣٠٤هـ. مُقَدِّمَةُ كِتَابِ الْبَحْرِ الزَّخَارِ.

الهادي: الإمام الهادي إلى الحق يحيى بن الحسين بن القاسم بن إبراهيم. ينتهي نسبه إلى الحسن بن علي بن أبي طالب، من أئمة الزيدية، ولد بالمدينة المنورة سنة ٢٤٥هـ، وقام ودعا في اليمن سنة ٢٨٠هـ، وقاتل أهل البدع، ومات بصعدة سنة ٢٩٨هـ، من كتبه: الأحكام على نمط الموطأ. وقام أولاده والعلماء المعاصرون لهم بخدمة مذهبه، واشتخرجوا من نصوصه تحريجات مذهبية على طريقة علماء المذاهب الأربعة. مُقَدِّمَةُ كِتَابِ الْبَحْرِ الزَّخَارِ.

(١) الدرزية وكنز الغناية ص ٩٩ حين فسر قوله تعالى: ﴿مِنَ النَّعَمِ﴾ [المائدة: ٩٥]، قال: من الإبل والبقر والغنم، وكذا في تيسير التفسير ج ٣ ص ١٧٩.

وانظر: الوضع ص ٢١٢ والنيل وشفاء العليل وشرحه ج ٤ ص ١١٠.  
(٢) البدنة: حيث أطلقت في كتب الحديث والفقه فالمراد بها بلا خلاف: البعير ذكراً كان أو أنثى. وشرطها أن تكون في سن الأضحية وهي التي استكملت خمس سنين ودخلت في السادسة.

تهذيب الأسماء واللغات ج ٢ ص ٢١.

العناق: الأنثى من ولد المعز من حين يولد إلى أن يرعى.

الجفرة: الأنثى من ولد المعز تظم وتفصل عن أمها، فتأخذ في الرعي، وذلك بعد أربعة أشهر، والذكر جفر. قال الرافعي: هذا معناهما في اللغة، قال: لكن يجب أن يكون المراد بالجفرة هنا ما دون العناق، فإن الأرنب خير من اليربوع. وقال ابن الأثيري وابن دريد: الجفرة من أولاد الضأن، وقال أبو عبيدة وغيره: من أولاد المعز.

شاة... إلخ.

والفُقَهَاءُ يَخْتَلِفُونَ فِي الْجِزَاءِ الْمِثْلِ تَبَعاً لِلْآثَارِ الْوَارِدَةِ فِيهِ، فَمِثْلًا: فِي الضَّبِّ جَدِي كَمَا قَضَى بِهِ عُمَرُ وَأُرَيْدُ بِهِ قَالَ الشَّافِعِيُّ، وَفِيهِ شَاةٌ كَمَا قَالَ جَابِرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ وَعَطَاءُ وَبِهِ أَخَذَ أَحْمَدُ، وَقَالَ مُجَاهِدٌ: فِيهِ حَفْنَةٌ مِنْ طَعَامٍ، وَقَالَ قَتَادَةُ: صَاعٌ، وَقَالَ مَالِكٌ: قِيمَتُهُ مِنَ الطَّعَامِ... إلخ<sup>(١)</sup>.

وَحُجَّةُ الْقَوْلِ بِأَنَّ الْمِثْلَ فِي جِزَاءِ الصَّيْدِ هُوَ مِنْ حَيْثُ الْخِلْقَةُ وَالصُّورَةُ مَا يَأْتِي:

١ - مِنَ الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ:

قوله تعالى: ﴿فَجَزَاءٌ مِّثْلُ مَا قُتِلَ مِنَ النَّعَمِ﴾ [المائدة: ٩٥].

تدل الآية على أن الجِزَاءَ يكون من النِّعَمِ، والنِّعَمُ هي الإبل والبقر والغنم.

والمِثْلُ لا يخلو من أن يكون وَاحِدًا من أقسام ثلاثة هي: من جميع الوجوه، أو من وجه واحد، أو من أغلب الوجوه.

أ. فالمماثلة من جميع الوجوه مَعْدُومَةٌ مِنَ الْعَالَمِ جُمْلَةً، لِأَنَّ كُلَّ غَيْرَيْنِ لَيْسَا مِثْلَيْنِ فِي تَغَايِرِهِمَا، فَبَطَلَ هَذَا الْقِسْمُ.

ب. والمماثلة من أقل الوجوه، وهو وجه واحد باطل أيضاً، لِأَنَّ كُلَّ مَا فِي الْعَالَمِ - وهو ما عدا الله تعالى - يُمِثِّلُ الْمَخْلُوقَ الْآخَرَ فِيهِ مِنْ جِهَةِ الْخَلْقِ. وَلَوْ كَانَ هَذَا الْقِسْمُ صَحِيحًا لَأَجْزَأَتِ الْعَنْزُ بَدَلَ الْحِمَارِ الْوَحْشِيِّ وَالنَّعَامَةِ، لِأَنَّهَا حَيَّانٌ مَخْلُوقَانِ

انظر: تَهْذِيبُ الْأَسْمَاءِ وَاللُّغَاتِ ج ٢ ص ١٥٢.

(١) الْمُغْنِي لِابْنِ قُدَامَةَ ج ٣ ص ٥٣٥-٥٣٦.

وانظر روايات المِثْلِ واختلاف التقديرات فيها في: الأَمِّ ج ٢ ص ١٦٢-١٦٦ وتَلْخِصُ الْحَبِيرِ ج ٢ ص ٢٨٣-٢٨٦ وَالرَّوْضُ النَّضِيزُ ج ٣ ص ٢٢٦ وَبَيْلُ الْأَوْطَارِ ج ٥ ص ١٨-٢٠ وَالْمُحَلَّى ج ٧ ص ٢٢٦ وما بعدها.

معاً، وهذا لا يقوله أحد.

ج. فلم يبقَ إلا القسم الثالث، وهو المماثلة من أغلب الوجوه وأظهرها، وهذا هو موجب القرآن<sup>(١)</sup>.

والمثل هو الشبه لُغَةً وَعُرْفًا وَشَرعًا:

ففي اللُّغَة: يقولون: هَذَا الثوب مِثْلُ هَذَا الثوب، أي في الهيئَة والصورة.

وفي العُرْف: يقولون: المثل ما يَقِلُّ تفاوته كالمَكِيل والموزون، ولذا يكون الضمان بِمِثْلِ المثل لا بقيمته.

وفي الشَّرْع: قوله ﷺ في الرِّبَوِيَّات: الذَّهَبُ بِالذَّهَبِ مِثْلًا بِمِثْلٍ... إلى آخر أنواعها<sup>(٢)</sup>.

وحقيقة المثل ما يماثل الشيء صورة ومعنى، ولا يجوز العدول من الحقيقة إلى المجاز إلا عند تعذر العمل بالحقيقة. وهنا ممكن لأن النّظير مِثْلُ صورة ومعنى، والقيمة مِثْلُ معنى لا صورة، فلا يصار إليه إلا إذا لم يكن له نظير<sup>(٣)</sup>.

ومِثْلُ المقتول من النِّعَم ما يشبه المقتول صورة، فالبدنة أشبه النِّعَم بالنِّعامة من جهة الخِلْقَة... وهكذا، لأن ﴿مِنَ النِّعَمِ﴾ [المائدة: ٩٥] بَيَانٌ للمِثْلِ أو الجزاء، والقيمة ليست نِعَمًا<sup>(٤)</sup>، فلا يتصور أن تكون القيمة هَدِيًّا، ولا جرى لها ذِكْرٌ في نفس الآية<sup>(٥)</sup>.

(١) المُحَلَّى ج ٧ ص ٢٢٧.

(٢) الرُّوضُ النَّضِيرُ ج ٣ ص ٢٢٨ والبَحْرُ الزَّخَّارُ ج ٣ ص ٣٢٧.

(٣) الْمَبْسُوطُ ج ٤ ص ٨٢-٨٣ وَتَبْيِينُ الْحَقَائِقِ ج ٢ ص ٦٤.

(٤) الْهَدَايَة وعليها الْعِنَايَة وَفَتْحُ الْفَدِيرِ ج ٢ ص ٢٦٠ وَبَدَائِعُ الصَّنَائِعِ ج ٣ ص ١٢٥٩ وَالْاِخْتِيَارُ ج ١ ص ١٦٥ وَتَبْيِينُ الْحَقَائِقِ ج ٢ ص ٦٤ وَالْمُنْتَقَى لِلْبَاجِي ج ٢ ص ٢٥٣ وَتَفْسِيرُ الطَّبْرِيِّ ج ١١ ص ٢٠.

(٥) تَفْسِيرُ الْقُرْطُبِيِّ ج ٤ ص ٢٣٠٧.

يُؤَكِّدُهُ قَوْلُهُ تَعَالَى ﴿هَدْيًا بَلَغَ أَلْكَمْبَةَ﴾ [المائدة: ٩٥]، وَهُوَ مَنْصُوبٌ عَلَى الْحَالِ مِنَ الضَّمِيرِ الَّذِي فِي: ﴿يَحْكُمُ﴾ [المائدة: ٩٥]، وَهُوَ الْمَثْلُ مِنَ النَّعْمِ، وَذَلِكَ يَقْتَضِي أَنَّهَا يَحْكُمَانِ بِهِ هَدْيًا، وَهَذَا يُوجِبُ اخْتِصَاصَهُ بِالْمَثْلِ مِنَ النَّعْمِ<sup>(١)</sup>.

وَعَلَى ذَلِكَ يَكُونُ تَأْوِيلُ قِرَاءَاتِ (جِزَاء) عَلَى النُّحُو الْآتِي:

أ. قِرَاءَةُ ﴿فَجِزَاءٌ﴾ [المائدة: ٩٥] بِالتَّنْوِينِ، تَعْنِي: فَجِزَاءٌ مِنَ النَّعْمِ مِمَّا ثَلَّ مَا قُتِلَ. فَمَنْ قَالَ: إِنَّهُ مِثْلُهُ فِي الْقِيَمَةِ فَقَدْ خَالَفَ النَّصَّ.

ب. وَقِرَاءَةُ (فَجِزَاءُ مِثْلٍ) بِالْإِضَافَةِ، وَالتَّقْدِيرُ: فَجِزَاءُ مِثْلِ مَا قُتِلَ مِنَ النَّعْمِ، أَيْ: فَجِزَاءُ مِثْلٍ مَا قُتِلَ يَجِبُ أَنْ يَكُونَ مِنَ النَّعْمِ، فَمَنْ لَمْ يُوجِبْهُ فَقَدْ خَالَفَ النَّصَّ.

ج. وَقِرَاءَةُ ابْنِ مَسْعُودٍ (فَجِزَاؤُهُ مِثْلُ مَا قُتِلَ) وَذَلِكَ صَرِيحٌ فِي هَذَا الْقَوْلِ<sup>(٢)</sup>.

٢- مِنَ السُّنَّةِ:

إِنَّ الرَّسُولَ ﷺ حَكَمَ فِي الضَّبُعِ بِكَبْشٍ<sup>(٣)</sup>. فَبَيْنَ لَنَا أَنَّ الْمِثْلَ لَهَا هِيَ فِي الْقَدِّ وَهَيْئَةِ الْجَسْمِ، لِأَنَّ الْكَبْشَ أَشْبَهَ النَّعْمَ بِالضَّبُعِ<sup>(٤)</sup>.

وَالْأَحَادِيثُ الْوَارِدَةُ فِي ذَلِكَ هِيَ:

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُبَيْدِ بْنِ عُمَيْرٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي عَمَّارٍ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: سَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنِ الضَّبُعِ، فَقَالَ: هُوَ صَيْدٌ، وَيَجْعَلُ فِيهِ كَبْشٌ إِذَا صَادَ الْمُحْرَمُ<sup>(٥)</sup>.

(١) الْمُتَنَقَّى ج ٢ ص ٢٥٣-٢٥٤.

(٢) تَفْسِيرُ الرَّازِيِّ ج ١٢ ص ٨٩.

(٣) فَتْحُ الْقَدِيرِ ج ٢ ص ٢٦٠ وَالْمُتَنَقَّى لِلْبَاجِيِّ ج ٢ ص ٢٥٤ وَالْمَغْنِي ج ٣ ص ٥٣٥.

(٤) الْمُحَلَّى ج ٧ ص ٢٢٧.

(٥) حَدِيثٌ: سَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنِ الضَّبُعِ... إلخ، فِي:

.....

سُنَنُ أَبِي دَاوُدَ: ٢١ كتاب الأَطْعَمَةِ، ٣٢ باب فِي أَكْلِ الضَّبْعِ، رقم ٣٨٠١، ج ٤ ص ١٥٨ من طريق: مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْخَزَاعِيُّ عَنْ جَرِيرِ بْنِ حَازِمٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُبَيْدٍ.

وهو بلفظ قريب في:

سُنَنُ ابْنِ مَاجَهَ: ٢٥ كتاب المناسك، ٩٠ باب جزاء الصيد يصيبه الْمُحْرِمُ، رقم ٣٠٨٥، ج ٢ ص ١٠٣٠ من طريق عَلِيِّ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ وَكِيعٍ عَنْ جَرِيرِ بْنِ حَازِمٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُبَيْدٍ. وَسُنَنُ الدَّارِمِيِّ: كتاب المناسك، باب فِي جزاء الضَّبْعِ، ج ٢ ص ٧٤ من طريق أَبِي نُعَيْمٍ عَنْ جَرِيرِ بْنِ حَازِمٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُبَيْدٍ.

وَمُسْتَدْرَكُ الْحَاكِمِ: كتاب المناسك ج ١ ص ٤٥٢-٤٥٣.

وَسُنَنُ الدَّارَقُطْنِيِّ: كتاب الحج، باب المَوَاقِيتِ، رقم ٤٣، ج ٢ ص ٢٤٥ من طريق: مُحَمَّدُ بْنُ مَخْلَدٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ أَبِي مَذْعُورٍ عَنْ يَحْيَى بْنِ الْمُتَوَكِّلِ عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُبَيْدٍ.

ورقم ٤٨، ج ٢ ص ٢٤٦ من طريق: مُحَمَّدُ بْنُ الْقَاسِمِ بْنِ زَكْرِيَّا عَنْ أَبِي كُرَيْبٍ عَنْ قَبِيصَةَ عَنْ جَرِيرِ بْنِ حَازِمٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُبَيْدٍ.

وفي تَلْخِصِ الْحَيِّيرِ: رقم ١١٠٠، ج ٢ ص ٣٧٨ رواه أصحاب السُّنَنِ وابن جَبَّانَ وَأَحْمَدُ وَالْحَاكِمُ فِي الْمُسْتَدْرَكِ.

عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُبَيْدٍ: بن عُمَيْرِ بْنِ قَتَادَةَ اللَّيْثِيِّ الْجُنْدَعِيِّ، أَبُو هَاشِمٍ الْمَكِّيُّ. رَوَى عَنْ عَائِشَةَ وَابْنِ عَبَّاسٍ وَابْنِ عُمَرَ وَعَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي عَمَّارٍ وَآخَرِينَ، وَرَوَى عَنْهُ جَرِيرُ بْنُ حَازِمٍ وَغَيْرُهُ، ثِقَّةٌ. اسْتُشْهِدَ غَازِيًا بِالشَّامِ سَنَةَ ١١٣ هـ.

تَهْذِيبُ التَّهْذِيبِ ج ٥ ص ٣٠٨ وَتَقْرِيبُ التَّهْذِيبِ ج ١ ص ٤٣١.

عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي عَمَّارٍ: هو عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي عَمَّارٍ الْمَكِّيُّ، حَلِيفُ بَنِي جُمَحٍ، الْمُلَقَّبُ بِالْقَسِّ لَكثرةِ عِبَادَتِهِ، ثِقَّةٌ، رَوَى عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ وَابْنِ عُمَرَ وَجَابِرٍ وَغَيْرِهِمْ.

تَقْرِيبُ التَّهْذِيبِ ج ١ ص ٤٨٧ و ٤٩٢ و ٤٣٤ وَتَهْذِيبُ التَّهْذِيبِ ج ٦ ص ٢١٣ و ٢٣٤.

وعن حَسَّانَ بنِ إِبْرَاهِيمَ، ثنا إِبْرَاهِيمُ الصَّائِغُ، عن عَطَاءَ (بنِ نَافِعٍ)، عن جَابِرِ بنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قال: قال رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: الضَّبْعُ صَيْدٌ، فإذا أَصَابَهُ الْمُحْرَمُ فِيهِ جِزَاءُ كَبْشٍ مُسِنَّةٍ وَيُؤْكَلُ<sup>(١)</sup>.

(١) حَدِيثُ: الضَّبْعُ صَيْدٌ، فإذا أَصَابَهُ... إلخ، في:

المُسْتَدْرَكُ لِلْحَاكِمِ: كتابُ المَنَاسِكِ ج ١ ص ٤٥٣ من طريق: أَبِي بَكْرٍ مُحَمَّدَ بنِ عَبْدِ اللَّهِ بنِ الجراحِ عن يَحْيَى بنِ سَاسُوِيَه عن مُحَمَّدَ بنِ أَبِي يَعْقُوبَ عن حَسَّانَ، وقال: هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ ولم يُخَرِّجَاه. وَعَقَّبَ عَلَيْهِ الذَّهَبِيُّ فِي تَلْخِيصِ الْمُسْتَدْرَكِ بقوله: صَحِيحٌ. وهو بلفظٍ مُقَارِبٍ فِي:

سُنَنِ الدَّارَقُطْنِيِّ: كتابُ الْحَجِّ، بابُ الْمَوَاقِيتِ، رَقْم ٤٢، ج ٢ ص ٢٤٥ من طريق: إِسْمَاعِيلَ بنِ يُونُسَ بنِ يَاسِينَ عن إِسْحَاقَ بنِ أَبِي إِسْرَائِيلَ عن حَسَّانَ بنِ إِبْرَاهِيمَ. وَعَقَّبَ عَلَى هَذَا الْحَدِيثِ أَبُو الطَّيِّبِ شَمْسُ الْحَقِّ فِي التَّعْلِيقِ الْمُغْنِي عَلَى الدَّارَقُطْنِيِّ بقوله: (ضَعَفَ عَبْدُ الْحَقِّ هَذِهِ الزِّيَادَةَ «كَبْشٍ مُسِنَّةٍ»). قَالَ ابْنُ الْقَطَّانِ: وَإِنَّمَا ضَعَفَهَا لِأَنَّ فِي السَّنَدِ إِسْحَاقَ بنَ إِسْرَائِيلَ شَيْخَ شَيْخِ الدَّارَقُطْنِيِّ، وَقَدْ تَرَكَ حَدِيثَهُ جَمَاعَةً، وَرَفَضُوهُ بِرَأْيِ كَانَ فِيهِ. انْتَهَى. وَرَوَاهُ الْحَاكِمُ فِي الْمُسْتَدْرَكِ بِهَذِهِ الزِّيَادَةِ وَلَيْسَ فِيهِ إِسْحَاقُ بنُ إِسْرَائِيلَ (...).

وَقَالَ: (وَالْحَدِيثُ أَخْرَجَهُ مِنْ غَيْرِ هَذِهِ الزِّيَادَةِ أَصْحَابُ السُّنَنِ وَابْنُ حِبَّانَ وَأَحْمَدُ وَالْحَاكِمُ فِي الْمُسْتَدْرَكِ. قَالَ التِّرْمِذِيُّ: سَأَلْتُ عَنْهُ الْبُخَارِيُّ فَصَحَّحَهُ، وَكَذَا صَحَّحَهُ عَبْدُ الْحَقِّ، وَقَدْ أُعْلِلَ بِالْوَقْفِ. وَقَالَ الْبَيْهَقِيُّ: هُوَ حَدِيثٌ جَيِّدٌ تَقُومُ بِهِ الْحُجَّةُ. وَرَوَاهُ عَنْ جَابِرٍ عَنْ عُمَرَ، وَقَالَ: لَا أَرَاهُ إِلَّا رَفَعَهُ. وَرَوَاهُ الشَّافِعِيُّ مَوْقُوفًا).

وهو فِي نَيْلِ الْأَوْطَارِ ج ٥ ص ١٨ وَزَادَ: (وَصَحَّحَ وَقَفَهُ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ الدَّارَقُطْنِيُّ، وَرَوَاهُ مِنْ وَجْهِ آخَرَ هُوَ وَالْحَاكِمُ مَرْفُوعًا).

وَفِي الْبَابِ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ عِنْدَ الدَّارَقُطْنِيِّ وَالْبَيْهَقِيِّ. قَالَ الْبَيْهَقِيُّ: رُويَ مَوْقُوفًا عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ).

وَهَذَا فِي: تَلْخِيصِ الْحَيَّرِ ج ٢ ص ٢٧٨ رَقْم ١١٠٠ مَعَ تَفْصِيلٍ.

وَانْظُرْ أَيْضًا: نَضَبُ الرَّايَةِ ج ٣ ص ١٣٤-١٣٥. وَفِي الْجَامِعِ الصَّغِيرِ ج ٢ ص ٥٣: أَخْرَجَهُ

وعن عِكْرَمَةَ عن ابن عَبَّاسٍ: قال: قال رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: الصَّبْعُ صَيْدٌ، وجعل فيها كَيْشاً<sup>(١)</sup>.

الْبَيْهَقِيُّ فِي سُنَنِهِ عَنْ جَابِرٍ، وَهُوَ صَحِيحٌ.

وفي الدُّرِّ الْمَنْثُورِ ج ٢ ص ٣٢٨: أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَالْحَاكِمُ وَصَحَّحَهُ عَنْ جَابِرٍ.

حَسَّانُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: بَنُ عَبْدِ اللَّهِ الْكُرْمَانِيُّ، أَبُو هِشَامَ الْعَنْزِي. قَاضِي كَرْمَانَ، صَدُوقٌ يَخْطِئُ. مَاتَ سَنَةَ ١٨٦ هـ. رَوَى عَنْ سَعِيدِ بْنِ مَسْرُوقٍ وَابْنِ عَجَلَانَ وَزُفَرَ وَآخَرِينَ. وَرَوَى عَنْهُ مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي يَعْقُوبَ وَإِسْحَاقُ بْنُ أَبِي إِسْرَائِيلَ وَغَيْرُهُمَا.

تَقْرِيبُ التَّهْذِيبِ ج ١ ص ١٦١ وَتَهْذِيبُ التَّهْذِيبِ ج ٢ ص ٢٤٥.

إِبْرَاهِيمُ بْنُ مَيْمُونِ الصَّائِغِ: أَبُو إِسْحَاقَ الْمَرْوَزِيُّ. رَوَى عَنْ عَطَاءِ بْنِ أَبِي رَبَاحٍ وَأَبِي إِسْحَاقَ وَآخَرِينَ، وَرَوَى عَنْهُ حَسَّانُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَغَيْرُهُ. وَثَّقَهُ ابْنُ مَعِينٍ وَالنَّسَائِيُّ. قَتَلَهُ أَبُو مُسْلِمٍ الْخُرَّاسَانِيُّ سَنَةَ ١٣١ هـ، كَانَ فَقِيهًا وَرِعًا مِنَ الْأُمَّارِينَ بِالْمَعْرُوفِ وَالنَّاهِيْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ.

تَهْذِيبُ التَّهْذِيبِ ج ١ ص ١٧٢ وَمَشَاهِيرُ عُلَمَاءِ الْأَمْصَارِ ص ١٩٥.

عَطَاءُ بْنُ نَافِعٍ: الْكَيْخَارَانِيُّ، وَكَيْخَارَانُ مَوْضِعٌ بِالْيَمَنِ، رَوَى عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ وَأُمِّ الدَّرْدَاءِ، وَثَّقَهُ ابْنُ مَعِينٍ وَالنَّسَائِيُّ.

تَهْذِيبُ التَّهْذِيبِ ج ٧ ص ٢١٦.

(١) حَدِيثُ عِكْرَمَةَ، فِي:

سُنَنِ الدَّارِقُطْنِيِّ: كِتَابُ الْحَجِّ، بَابُ الْمَوَاقِيتِ، رَقْمُ ٤٤، ج ٢ ص ٢٤٥، مِنْ طَرِيقِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ الْحُسَيْنِ الْقُرْمِيسِيِّ عَنِ الْوَلِيدِ بْنِ حَمَّادِ الرَّمْلِيِّ عَنْ ابْنِ أَبِي السَّرِيِّ عَنِ الْوَلِيدِ عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ عَنْ عَمْرِو بْنِ أَبِي عَمْرٍو عَنْ عِكْرَمَةَ.

وَفِي الْجَامِعِ الصَّغِيرِ ج ٢ ص ٥٣: أَخْرَجَهُ الدَّارِقُطْنِيُّ وَالْبَيْهَقِيُّ فِي سُنَنِهِ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، وَهُوَ صَحِيحٌ.

عِكْرَمَةُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ: مَوْلَى ابْنِ عَبَّاسٍ، أَصْلُهُ بَرْبَرِي، ثَقَّةٌ ثَبَّتَ، عَالِمٌ بِالتَّفْسِيرِ. لَمْ يَثْبُتْ تَكْذِيبُهُ عَنْ ابْنِ عُمَرَ، وَلَا يَثْبُتُ عَنْهُ بَدْعَةٌ. مَاتَ سَنَةَ ١٠٧ هـ وَقِيلَ قَبْلَ ذَلِكَ، أَتَاهُمْ بِرَأْيِ الْخَوَّارِجِ.



وعن جَابِرٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ:

فِي الضَّبُعِ إِذَا أَصَابَهُ الْمُحْرَمُ كَبَشٌ، وَفِي الظَّنْبِيِّ شَاةٌ، وَفِي الْأَرْنَبِ عَنَاقٌ، وَفِي الْيَرْبُوعِ جَفْرَةٌ. قَالَ: وَالْجَفْرَةُ الَّتِي قَدِ ارْتَعَتْ<sup>(١)</sup>.

وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَيْرٍ عَنْ ابْنِ أَبِي عَمَّارٍ قَالَ:

قُلْتُ لَجَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ: الضَّبُعُ أَصِيدٌ هِيَ؟ قَالَ: نَعَمْ. قَالَ: قُلْتُ: أَكَلَهَا؟ قَالَ: نَعَمْ. قَالَ: قُلْتُ: أَقَالَه رَسُولُ اللَّهِ ﷺ؟ قَالَ: نَعَمْ<sup>(٢)</sup>.

تَقْرِيبُ التَّهْذِيبِ ج ٢ ص ٣٠ وَتَهْذِيبُ التَّهْذِيبِ ج ٧ ص ٢٦٣ وَمِيزَانُ الْأَعْتِدَالِ ج ٣ ص ٩٣.  
(١) حَدِيثٌ: فِي الضَّبُعِ إِذَا أَصَابَهُ الْمُحْرَمُ... إلخ، فِي:

سُنَنِ الدَّارِ قُطْنِي: كِتَابُ الْحَجِّ، بَابُ الْمَوَاقِيتِ، رَقْم ٤٩، ج ٢ ص ٢٤٦ مِنْ طَرِيقِ: مُحَمَّدُ بْنُ الْقَاسِمِ بْنِ زَكَرِيَّا عَنْ أَبِي كُرَيْبٍ عَنْ ابْنِ فَضِيلٍ عَنِ الْأَجْلَحِ عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ عَنْ جَابِرٍ.

وَالْحَدِيثُ بِلَفْظٍ مُقَارِبٍ فِي:

سُنَنِ الدَّارِ قُطْنِي: رَقْم ٥٢، ج ٢ ص ٢٤٧ مِنْ طَرِيقِ: أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنْ سَعِيدٍ عَنْ الْحُسَيْنِ بْنِ عَلِيٍّ عَنْ بَرْيَعٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ عُثْمَانَ، عَنْ أَبِي مَرْيَمَ، عَنِ الْأَجْلَحِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرٍ.

وَفِي الدَّرَايَةِ وَكَنْزِ الْغَنَايَةِ ص ١٠٠-١٠١ أَخْبَارٌ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ وَجَابِرٍ فِي ذَلِكَ.

(٢) حَدِيثٌ: قُلْتُ لَجَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ... إلخ، فِي:

سُنَنِ التِّرْمِذِيِّ: ٧ كِتَابُ الْحَجِّ، ٢٨ بَابُ مَا جَاءَ فِي الضَّبُعِ يُصَيِّهَا الْمُحْرَمُ، رَقْم ٨٥١، ج ٣ ص ٢٠٠ مِنْ طَرِيقِ: أَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُبَيْدٍ. وَفِيهِ: (قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. قَالَ عَلِيُّ بْنُ الْمَدِينِيِّ: قَالَ يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ: وَرَوَى جَرِيرُ بْنُ حَازِمٍ هَذَا الْحَدِيثَ، فَقَالَ: عَنْ جَابِرٍ عَنْ عُمَرَ. وَحَدِيثُ ابْنِ جُرَيْجٍ أَصَحُّ، وَهُوَ قَوْلُ أَحْمَدَ وَإِسْحَاقَ، وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا الْحَدِيثِ عِنْدَ بَعْضِ أَهْلِ الْعِلْمِ فِي الْمُحْرَمِ، إِذَا أَصَابَ ضَبُعًا أَنْ عَلَيْهِ الْجَزَاءُ).

.....

وَالْحَدِيثُ نَفْسَهُ فِي:

سُنَنِ التِّرْمِذِيِّ أَيْضاً: ٢٦ كِتَابُ الْأَطْعِمَةِ، ٤ بَابُ مَا جَاءَ فِي أَكْلِ الضَّبْعِ، رَقْمُ ١٧٩٢، ج ٦ ص ٩٤.

وَهُوَ بِلَفْظٍ قَرِيبٍ فِي:

سُنَنِ النَّسَائِيِّ: كِتَابُ مَنَاسِكَ الْحَجِّ، مَا لَا يَقْتُلُهُ الْمُحَرَّمُ، ج ٥ ص ١٩١.

وَكِتَابُ الصَّيْدِ وَالذَّبَائِحِ، بَابُ الضَّبْعِ، ج ٧ ص ٢٠٠ مِنْ طَرِيقٍ: مُحَمَّدُ بْنُ مَنْصُورٍ عَنْ سُفْيَانَ بْنِ ابْنِ جُرَيْجٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُبَيْدٍ.

وَسُنَنِ ابْنِ مَاجَهَ: ٢٨ كِتَابُ الصَّيْدِ، ١٥ بَابُ الضَّبْعِ، رَقْمُ ٣٢٣٦، ج ٢ ص ١٠٧٨ مِنْ طَرِيقٍ هِشَامُ بْنُ عَمَّارٍ وَمُحَمَّدُ بْنُ الصَّبَّاحِ قَالَا: ثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ رَجَاءِ الْمَكِّيُّ عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أُمَيَّةَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُبَيْدٍ.

وَسُنَنِ الدَّارِمِيِّ: كِتَابُ الْمَنَاسِكِ، بَابُ فِي جَزَاءِ الضَّبْعِ، ج ٢ ص ٧٤ مِنْ طَرِيقٍ: أَبِي عَاصِمٍ عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُبَيْدٍ.

وَمُسْتَدْرَكَ الْحَاكِمِ: كِتَابُ الْمَنَاسِكِ، ج ١ ص ٤٥٢ مِنْ طَرِيقٍ: أَبِي زَكَرِيَاءَ يَحْيَى بْنُ مُحَمَّدٍ الْعَنْبَرِيِّ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ السَّلَامِ عَنْ إِسْحَاقَ عَنْ إِبْرَاهِيمَ عَنْ وَكِيعَ عَنْ جَرِيرِ بْنِ حَازِمٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُبَيْدٍ. وَقَالَ الْحَاكِمُ: هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ عَلَى شَرْطِ الشَّيْخَيْنِ وَلَمْ يَخْرُجَاهُ.

وَمُسْنَدُ الْإِمَامِ أَحْمَدَ: ج ٣ ص ٣١٨ مِنْ طَرِيقٍ: عَبْدُ اللَّهِ عَنْ أَبِيهِ عَنْ يَحْيَى عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُبَيْدٍ.

وَج ٣ ص ٣٢٢ مِنْ طَرِيقٍ: عَبْدُ اللَّهِ عَنْ أَبِيهِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ بَكْرٍ عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُبَيْدٍ.

وَسُنَنِ الدَّارَقُطْنِيِّ: كِتَابُ الْحَجِّ، بَابُ الْمَوَاقِيتِ، رَقْمُ ٤٥، ج ٢ ص ٢٤٥ مِنْ طَرِيقٍ: الْحُسَيْنِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ عَنْ الْفَضْلِ بْنِ يَعْقُوبَ الرَّخَامِيِّ عَنْ سَعِيدِ بْنِ مَسْلَمَةَ عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أُمَيَّةَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُبَيْدٍ.

وَرَقْمُ ٤٦، ج ٢ ص ٢٤٦ مِنْ طَرِيقٍ: مُحَمَّدُ بْنُ الْقَاسِمِ بْنِ زَكَرِيَّا عَنْ أَبِي كُرَيْبٍ عَنْ

### ٣- الإجماع من الصَّحَابَةِ، منهم الذين ذكرنا آنفاً.

وقد قال الرَّسُولُ ﷺ فيهم: اقتدوا باللَّذِينَ من بعدي أَبِي بَكْرٍ وَعُمَرُ.  
وقال عليه الصلاة والسلام: عليكم بِسُنَّتِي وَسُنَّةِ الْخُلَفَاءِ الرَّاشِدِينَ الْمَهْدِيِّينَ  
عَضُّوا عَلَيْهَا بِالنَّوَاجِدِ.

ولأنهم أَعْرِفُ بكتاب الله تعالى، وأَقْرَبُ إِلَى الصَّوَابِ، وَأَبْصَرُ بِالْعِلْمِ، وَأَعْرِفُ  
بِمَوَاقِعِ الْخُطَابِ، فَكَانَ حُكْمُهُمْ حُجَّةً عَلَى غَيْرِهِمْ كَالْعَالَمِ مَعَ الْعَامِيِّ<sup>(١)</sup>.

قَبِيصَةُ عَنْ سُفْيَانَ عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أُمَيَّةَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُبَيْدٍ.

ورقم ٤٧، ج ٢ ص ٢٤٦ من طريق: أَبِي بَكْرٍ النَّيْسَابُورِيُّ عَنْ عَلَّانِ بْنِ الْمُغِيرَةِ عَنْ  
سَعِيدِ بْنِ أَبِي مَرْيَمَ عَنْ يَحْيَى بْنِ أَيُّوبَ عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أُمَيَّةَ وَابْنِ جُرَيْجٍ وَجَرِيرِ بْنِ حَازِمٍ  
عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُبَيْدٍ.

(١) مَطَالِبُ أَوْلِي النُّهْيِ ج ٢ ص ٣٦٩ والمُغْنِي لَابْنِ قُدَّامَةَ ج ٣ ص ٥٣٥ وَكَشَافُ الْقِنَاعِ ج ٢  
ص ٤٦٣ وَبَدَائِعُ الصَّنَائِعِ ج ٣ ص ١٢٥٩ وَالْبَحْرُ الزَّخَّارُ ج ٣ ص ٣٢٨.

حَدِيث: اقْتَدُوا بِاللَّذِينَ مِنْ بَعْدِي أَبِي بَكْرٍ وَعُمَرُ:

رُؤْيَى عَنْ حُدَيْفَةَ بْنِ الْيَمَانِ فِي: سُنَنِ التِّرْمِذِيِّ: ٥٠ كِتَابُ الْمَنَاقِبِ، ٣٢ بَابُ فِي مَنَاقِبِ  
أَبِي بَكْرٍ وَعُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، رَقْم ٣٦٦٣، ج ٩ ص ٢٧٠ وَحَسَنَهُ. وَذَكَرَهُ مِنْ طَرُقٍ أُخْرَى،  
أَحَدُهَا بِلَفْظِ مُقَارَبٍ.

وَنَحْوُ هَذَا اللَّفْظِ فِي:

سُنَنِ ابْنِ مَاجَهَ: الْمُقَدِّمَةُ، ١١ بَابُ فِي فَصَائِلِ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، رَقْم ٩٧، ج ١  
ص ٣٧.

وَبِاللَّفْظِ نَفْسِهِ فِي:

مُسْنَدُ أَحْمَدَ: ج ٥ ص ٣٨٢، وَنَحْوَهُ فِي: ص ٣٨٥ وَ٣٩٩ وَ٤٠٢.

وَهُوَ فِي الْجَامِعِ الصَّغِيرِ ج ١ ص ٥١ رَوَاهُ أَحْمَدُ وَالتِّرْمِذِيُّ وَابْنُ مَاجَهَ عَنْ حُدَيْفَةَ،  
وَهُوَ صَحِيحٌ. وَفِي الْجَامِعِ الصَّغِيرِ بَعْدَهُ جَاءَ بِلَفْظِ أَطْوَلَ مِنْ هَذَا رَوَاهُ عَنْ التِّرْمِذِيِّ عَنْ ابْنِ

.....

مَسْعُود (وهو في باب مَنَاقِبِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ ج ٩ ص ٣٥٣ رقم ٣٨٠٧) والرُّوْيَانِيُّ عَنْ حُدَيْفَةَ، وابنِ عَدِيٍّ فِي الْكَامِلِ عَنْ أَنَسٍ. وَهُوَ صَحِيحٌ.

وَفِي الْفَتْحِ الْكَبِيرِ ج ١ ص ٢١٥ مِنَ الزِّيَادَةِ عَلَى الْجَامِعِ الصَّغِيرِ: رَوَاهُ الطَّبْرَانِيُّ عَنْ أَبِي الدَّرْدَاءِ، وَأَبُو يَعْلَى فِي مُسْنَدِهِ عَنْ حُدَيْفَةَ.

حَدِيثٌ: عَلَيْكُمْ بِسُنَّتِي وَسُنَّةِ الْخُلَفَاءِ... إلخ:

رُويَ عَنِ الْعِرْبَاضِ بْنِ سَارِيَةَ بِالْفَافِ مِثْقَالُهُ مِنْ حَدِيثِ طَوِيلٍ فِي:

سُنَنِ التِّرْمِذِيِّ: ٤٢ كِتَابُ الْعِلْمِ، ١٦ بَابُ مَا جَاءَ فِي الْأَخْذِ فِي السُّنَّةِ وَاجْتِنَابِ الْبَدْعِ، رَقْم ٢٦٧٨، ج ٧ ص ٣١٩-٣٢٠ وَقَالَ: حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَذَكَرَهُ مِنْ أَرْبَعِ طُرُقٍ.

وَسُنَنِ أَبِي دَاوُدَ: ٣٤ كِتَابُ السُّنَّةِ، ٦ بَابُ فِي لُزُومِ السُّنَّةِ، رَقْم ٤٦٠٧، ج ٥ ص ١٣-١٤.

وَسُنَنِ ابْنِ مَاجَهَ: الْمُقَدِّمَةُ، ٦ بَابُ اتِّبَاعِ سُنَّةِ الْخُلَفَاءِ الرَّاشِدِينَ الْمَهْدِيِّينَ، ج ١ ص ١٥-١٦ وَذَكَرَهُ مِنْ ثَلَاثِ طُرُقٍ.

وَمُسْنَدُ أَحْمَدَ ج ٤ ص ١٢٦ و ١٢٧.

النَّوَاذِلُ: الْأَضْرَاسُ. قِيلَ: أَرَادَ بِهِ الْجِدَّ فِي لُزُومِ السُّنَّةِ كَفَعْلٍ مِنْ أَمْسَكَ الشَّيْءَ بَيْنَ أَضْرَاسِهِ، وَعَضَّ عَلَيْهِ، مِنْعاً مَنْ أَنْ يُنْتَزَعَ. أَوْ الصَّبْرُ عَلَى مَا يَصِيبُ مِنَ التَّعَبِ فِي ذَاتِ اللَّهِ، كَمَا يَفْعَلُ الْمُتَأَلِّمُ بِالْوَجْعِ يَصِيبُهُ.

هَامِشُ سُنَنِ ابْنِ مَاجَهَ.

الْأَحَادِيثُ فِي فَضْلِ الصَّحَابَةِ كَثِيرَةٌ مِنْهَا:

مَا أَخْرَجَهُ الشَّيْخَانُ وَأَصْحَابُ السُّنَنِ مِنْ حَدِيثِ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَفِي بَعْضِ طَرَقِهِ عِنْدَ مُسْلِمٍ: قَالَ: كَانَ بَيْنَ خَالِدِ بْنِ الْوَلِيدِ وَبَيْنَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ شَيْءٌ فَسَبَّهَ خَالِدٌ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: لَا تَسُبُّوا أَصْحَابِي، فَوَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَوْ أَنْفَقَ أَحَدُكُمْ مِثْلَ أُحُدٍ ذَهَباً مَا بَلَغَ مُدَّ أَحَدِهِمْ وَلَا نَصِيفَهُ. / هَذَا الْحَدِيثُ فِي: إِثْحَافِ ذَوِي النَّجَابَةِ بِمَا فِي الْقُرْآنِ وَالسُّنَّةِ مِنْ فَضَائِلِ الصَّحَابَةِ ص ١٢٩. وَجَمَعَ الْمُؤَلِّفُ فِي هَذَا الْكِتَابِ الْآيَاتِ وَالْأَحَادِيثَ الْكَثِيرَةَ الْمُتَعَلِّقَةَ بِذَلِكَ.

فَحَكَمَ هَؤُلَاءِ وَغَيْرِهِمْ فِي بِلْدَانٍ مُخْتَلِفَةٍ وَأَزْمَانٍ شَتَّى بِالْمَثَلِ مِنَ النَّعْمِ، فَحَكَمَ حَاكِمُهُمْ فِي النَّعْمَةِ بِبَدَنَةٍ وَهِيَ لَا تَسَاوِي بَدَنَةً، وَفِي حِمَارِ الْوَحْشِ بِبَقَرَةٍ وَهُوَ لَا يَسَاوِي بِقَرَةٍ، وَفِي الصَّبُعِ بِكَبْشٍ وَهُوَ لَا يَسَاوِي كَبْشًا، وَفِي الْغَزَالِ بِعَنْزٍ وَقَدْ يَكُونُ أَكْثَرُ مِنْ ثَمَنِهَا أَضْعَافًا وَدُونَهَا وَمِثْلُهَا، وَفِي الْأَرْنَبِ بِعَنَاقٍ، وَفِي الْيَرْبُوعِ بِجَفْرَةٍ وَهِيَ لَا يَسَاوِيَانِ عَنَاقًا وَلَا جَفْرَةً. فَدَلَّ ذَلِكَ عَلَى أَنَّهُمْ نَظَرُوا إِلَى أَقْرَبِ مَا يَقْتُلُ مِنَ الصَّيْدِ شَبَهًا بِالْبَدَلِ مِنَ النَّعْمِ لَا بِالْقِيَمَةِ، وَلَوْ حَكَمُوا بِالْقِيَمَةِ لَاخْتَلَفَتْ أَحْكَامُهُمْ، لِاخْتِلَافِ الْأَسْعَارِ وَتَبَايُنِهَا فِي الْأَزْمَانِ.

وَقَدْ شَاعَتْ قَضَايَاهُمْ بِذَلِكَ فِي الْآفَاقِ وَالْأَمْصَارِ، فَلَمْ يُعْلَمْ لَهُمْ مُخَالَفٌ، وَلَا مُنْكَرٌ لِحُكْمِهِمْ، فَثَبَتَ أَنَّهُ إِجْمَاعٌ<sup>(١)</sup>.

#### ٤ - القياس:

فَهَذَا حَيَوَانٌ يُخْرَجُ عَلَى وَجْهِ التَّكْفِيرِ، فَلَمْ يُخْرَجْ بِالْقِيَمَةِ كَالرَّقَبَةِ فِي كَفَّارَةِ الْقَتْلِ<sup>(٢)</sup>.  
إِلَّا أَنَّ الْقَائِلِينَ بِالْمَثَلِ مِنْ حَيْثُ الصُّورَةُ، اخْتَلَفُوا فِي بَعْضِ الْجُزْئِيَّاتِ الَّتِي تَدْخُلُ فِي هَذَا الْمَوْضُوعِ.

فَالشَّافِعِيَّةُ قَالُوا:

الصَّيْدُ نَوْعَانِ: مَا لَهُ مِثْلٌ، وَمَا لَيْسَ لَهُ مِثْلٌ.

فَالْأَوَّلُ: وَهُوَ الَّذِي لَهُ مِثْلٌ فِي الصُّورَةِ وَالْخِلْقَةِ تَقْرِيبًا.

(١) أَحْكَامُ الْقُرْآنِ لِلشَّافِعِيِّ ج ١ ص ١٢٢-١٢٤ وَمُخْتَصَرُ الْمُزْنِيِّ ج ٢ ص ١٠٨-١٠٩ وَالْمُعْغَنِي ج ٣ ص ٥٣٥ وَبِهَامِشِهِ الشَّرْحُ الْكَبِيرُ ص ٣٥٠ وَالْمُنْتَقَى ج ٢ ص ٢٥٤ وَالرَّوْضُ النَّضِيرُ ج ٣ ص ٢٢٨-٢٢٩ وَالْبَحْرُ الرَّخَّارُ ج ٣ ص ٣٢٧ وَالْمَبْسُوطُ ج ٤ ص ٨٣ وَالْمُحَلَّى ج ٧ ص ٢٢٧ وَتَيْسِيرُ التَّفْسِيرِ ج ٣ ص ١٧٩.

(٢) الْمُنتَقَى ج ٢ ص ٢٥٤.

إِنْ وَرَدَ فِيهِ نَقْلٌ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَوْ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ يُحْكَمُ بِمَا حَكَمُوا بِهِ، فَلَا يَحْتَاجُ إِلَى اجْتِهَادٍ. فَيَجِبُ فِي النَّعَامَةِ بَدَنَةٌ، وَفِي حِمَارِ الْوَحْشِ وَبَقَرِهِ بَقَرَةٌ، وَفِي الضَّبُعِ كَبْشٌ، وَفِي الْغَزَالِ عَنَزٌ... لما ورد عن عُمَرَ وَعُثْمَانَ وَعَلِيٍّ وَابْنِ عَبَّاسٍ وَزَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ وَابْنِ الزُّبَيْرِ وَمُعَاوِيَةَ وَغَيْرِهِمْ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ مِنْ نُصُوصٍ فِي ذَلِكَ.

لَأَنَّ الْآيَةَ دَلَّتْ عَلَى أَنَّهُ يَجِبُ أَنْ يَحْكَمَ بِهِ ذَوَا عَدْلٍ، فَإِذَا حَكَمَ بِهِ اثْنَانِ مِنَ الصَّحَابَةِ فَقَدْ دَخَلَ تَحْتَ الْآيَةِ، ثُمَّ ذَاكَ أَوَّلَى، لِأَنَّهُمْ شَاهَدُوا التَّنْزِيلَ، وَحَضَرُوا التَّأْوِيلَ.

وَإِنْ لَمْ يَرِدْ فِيهِ نَقْلٌ فَإِنَّهُ يَرْجِعُ فِي مَعْرِفَةِ الْمِثَالَةِ بَيْنَهُ وَبَيْنَ النَّعَمِ مِنْ حَيْثُ الْخِلْقَةُ إِلَى عَدْلَيْنِ، لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿يَحْكُمُ بِهِ ذَوَا عَدْلٍ مِّنْكُمْ هَدْيًا﴾ [المائدة: ٩٥].

وَإِذَا وَجِبَ عَلَيْهِ الْمِثْلُ ذَبَحَهُ وَتَصَدَّقَ بِهِ عَلَى فَقَرَاءِ الْحَرَمِ، أَوْ قَوْمِ الْمِثْلِ وَاشْتَرَى بِقِيمَتِهِ طَعَامًا كَمَا حَكَمَ بِهِ الصَّحَابَةُ، وَتَصَدَّقَ عَلَى مَسَاكِينِ الْحَرَمِ وَفُقَرَاءِهِ، أَوْ صَامَ عَنْ كُلِّ مَدٍّ مِنَ الطَّعَامِ يَوْمًا.

وَالثَّانِي: وَهُوَ الَّذِي لَيْسَ لَهُ مِثْلٌ:

فَإِنْ وَرَدَ فِيهِ نَقْلٌ كَالْحَمَامِ، يَتَّبِعُ مَا حَكَمُوا بِهِ، فَإِنَّهُمْ حَكَمُوا فِيهِ بِشَاةٍ، لَمَا رُوِيَ فِي ذَلِكَ عَنْ عُمَرَ وَعُثْمَانَ وَنَافِعِ بْنِ عَبْدِ الْحَارِثِ وَابْنِ عَبَّاسٍ وَابْنِ عُمَرَ وَعَاصِمِ بْنِ عُمَرَ وَعَطَاءِ وَابْنِ الْمُسَيَّبِ، وَلَأَنَّ الْحَمَامَ يُشَبِّهُ الْغَنَمَ، لِأَنَّهُ يَعْْبُ (يَشْرَبُ الْمَاءَ بِلَا مَصٍّ) وَيَهْدِرُ (يُغَرِّدُ)، فَضَمِنَ بِهِ.

وَإِنْ لَمْ يَرِدْ فِيهِ نَقْلٌ كَالْجُرَادِ وَالْعُصْفُورِ وَالْبُلْبُلِ، فَتَجِبُ عِنْدُ الْقِيَمَةِ عَمَلًا بِالْأَصْلِ فِي الْمُتَقَوِّمَاتِ. وَقَدْ حَكَمَتِ الصَّحَابَةُ بِالْقِيَمَةِ فِي الْجُرَادِ، كَمَا حَكَمَ عُمَرُ فِي جَرَادَتَيْنِ بِدَرَهْمَيْنِ، وَرُوِيَ عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ: فِي جَرَادَةٍ ثَمَرَةٌ، وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ فِي جَرَادَةٍ تَصَدَّقُ بِقُبْضَةِ طَعَامٍ.

وَيَرْجِعُ فِي الْقِيَمَةِ إِلَى عَدْلَيْنِ، كَمَا صَرَحَ بِهِ الْمَاوَرَدِيُّ وَغَيْرُهُ.

وإذا وجبت القيمة اشترى بها طعاماً وتصدق به على مساكين الحرَم وفقرائه، أو يقوم ثمنه طعاماً ويصوم عن كل مُدٍّ من الطعام يوماً<sup>(١)</sup>.

(١) المَهْذَبُ ج ١ ص ٢١٦-٢١٧ ومُغْنِي الْمُحْتَاج ج ١ ص ٥٢٥-٥٢٦ و٥٢٩ ونَهَايَةُ الْمُحْتَاج وَالشُّبْرَامَلْسِيِّ وَالرَّشِيدِيِّ عَلَيْهِ ج ٣ ص ٣٣٨-٣٤٠ و٣٤٦ وَالْمَنْهَجُ وَالْجَمَلُ عَلَيْهِ ج ٢ ص ٥٢٨-٥٣١ و٥٣٦ وَالْخَطِيبُ وَالْبُجَيْرِيُّ عَلَيْهِ ج ٢ ص ٤٠٥-٤٠٧. وانظر أيضاً:

أَحْكَامُ الْقُرْآنِ لِلشَّافِعِيِّ ج ١ ص ١٢٠-١٢١ وَالْأَمُّ ج ٢ ص ١٦٢-١٦٦ وَمُخْتَصَرُ الْمُزْنِيِّ ج ٢ ص ١٠٧ وما بعدها.

وذكر في المَهْذَبُ ج ١ ص ٢١٧ قولين للشَّافِعِيَّةِ في ما لم يرد فيه نَقْلٌ مما ليس له مثل، إذا كان أكبر من الحَمَامِ كَالْقَطِّ وَالْإَوْزِ، أولهما: فيه قيمته، والثاني: فيه شاة. إلا أن المصادر الأخرى ذكرت قولاً واحداً وهو القيمة، سواء كان أكبر من الحَمَامِ أم أصغر.

نَافِعُ بْنُ عَبْدِ الْحَارِثِ: بن خَالِدِ الْخَزَاعِيِّ. من كبار الصَّحَابَةِ وفضلائهم، قيل: إنه أسلم يوم الفَتْحِ، وأقام بمَكَّةَ ولم يهاجر، أمره عُمَرُ عَلَى مَكَّةَ، فأقام بها إلى أن مات.

تَهْذِيبُ التَّهْذِيبِ ج ١٠ ص ٤٠٦ وَتَقْرِيبُ التَّهْذِيبِ ج ٢ ص ٢٩٥ وَأُسْدُ الْغَابَةِ ج ٥ ص ٧.

عَاصِمُ بْنُ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ: الْعَدَوِيُّ الْمَدَنِيُّ. ولد في حياة النَّبِيِّ ﷺ. رَوَى عَنْ أَبِيهِ، وَرَوَى عَنْهُ ابْنَاهُ حَفْصٌ وَعُبَيْدُ اللَّهِ وَعُرْوَةُ بْنُ الزُّبَيْرِ. مات سنة ٧٠ هـ وقيل بعدها.

تَهْذِيبُ التَّهْذِيبِ ج ٥ ص ٥٢ وَتَقْرِيبُ التَّهْذِيبِ ج ١ ص ٣٨٥.

سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ: بن حَزَنِ الْمَخْزُومِيِّ الْقُرَشِيِّ، أبو مُحَمَّدٍ. فقيه المَدِينَةِ، أَجَلُّ التَّابِعِينَ، كان وَاسِعَ الْعِلْمِ، وافر الحُرْمَةِ، مَتَّيْنُ الدِّيَانَةِ، قَوَّالاً بِالْحَقِّ، فقيه النفس، ولد لستين مضتاً من خِلَافَةِ عُمَرَ، كان يَتَجَرَّ بِالزَّيْتِ وغيره. مات سنة ٩٤ هـ.

تَذَكُّرَةُ الْحِفَظِ ج ١ ص ٥٤ رقم ٣٨ وَتَهْذِيبُ التَّهْذِيبِ ج ٤ ص ٨٤ وَطَبَقَاتُ الْفُقَهَاءِ لِلشَّيْخِ إِبْرَاهِيمَ ص ٥٧ وَالْجَرَحُ وَالتَّعْدِيلُ ق ١ ج ٢ ص ٥٩ رقم ٢٦٢.

وإِلَى هَذَا التَّفْصِيلِ ذَهَبَ الْحَنَابِلَةُ<sup>(١)</sup> وَالْمَالِكِيَّةُ<sup>(٢)</sup> وَالْإِمَامِيَّةُ<sup>(٣)</sup>.  
وَوَافَقَهُمْ فِي ذَلِكَ مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ الشَّيْبَانِيُّ مِنَ الْحَنَفِيَّةِ، إِلَّا فِيمَا لَا نَظِيرَ لَهُ  
كَالْحَمَامِ وَالْعُصْفُورِ، فَإِنَّهُ تَجِبُ عِنْدَهُ الْقِيَمَةُ، كَمَا قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ وَأَبُو يُوسُفَ<sup>(٤)</sup>.  
وَذَهَبَ الزَّيْدِيَّةُ<sup>(٥)</sup> إِلَى مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ الْإِمَامُ مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ.  
أَمَّا الظَّاهِرِيَّةُ، فَقَدْ قَالَ مِنْهُمْ ابْنُ حَزْمٍ: إِنْ التَّحْكِيمُ فِي الْجَزَاءِ مِنَ النَّعَمِ، لَا فِي  
الْإِطْعَامِ وَلَا فِي الصِّيَامِ. فَكُلُّ مَا كَانَ لَهُ مِثْلٌ مِنْ صِغَارِ النَّعَمِ جُزِيَ بِهِ.  
وَمَا لَمْ يَكُنْ لَهُ مِثْلٌ مِنْ كِبَارِ النَّعَمِ وَلَا صِغَارِهِ، فَإِنَّهَا فِيهِ فِدْيَةُ طَعَامِ مَسَاكِينَ، أَوْ

(١) الْمُغْنِي ج ٣ ص ٥٣٥-٥٣٦ و ٥٤٠ وبهامشه الشَّرْحُ الْكَبِيرُ ص ٣٥٠-٣٥٤، وَالْإِنْصَافُ ج ٣  
ص ٥٣٦-٥٤٣ وَمَطَالِبُ أُولِي النُّهْيِ ج ٢ ص ٣٦٩-٣٧٢ وَكَشَافُ الْقِنَاعِ ج ٢ ص ٤٦٣-  
٤٦٦. وَالتَّفْصِيلُ الَّذِي ذَكَرَ فِي الْمُهَذَّبِ فِي مَا لَمْ يَرِدْ فِيهِ نَقْلٌ مِمَّا لَيْسَ لَهُ مِثْلٌ إِذَا كَانَ أَكْبَرَ مِنَ  
الْحَمَامِ، وَالَّذِي أَشْرَتْ إِلَيْهِ آخِثًا فِي الْهَامِشِ، مَذْكَورٌ فِي الْمُغْنِي وَالشَّرْحِ الْكَبِيرِ وَالْإِنْصَافِ.  
(٢) شَرْحُ رِسَالَةِ ابْنِ أَبِي زَيْدٍ وَحَاشِيَةِ الْعَدَوِيِّ عَلَيْهِ ج ١ ص ٤٩٥ و ٤٩٧ وَالشَّرْحُ الْكَبِيرُ لِلدَّرْدِيرِ  
وَالدُّسُوقِيِّ عَلَيْهِ ج ٢ ص ٨٠-٨٢ وَجَوَاهِرُ الْإِكْلِيلِ ج ١ ص ١٩٩-٢٠٠ وَالْحَطَّابُ وَالْمَوَاقِ  
عَلَى سَيِّدِي خَلِيلٍ ج ٣ ص ١٧٩-١٨٢ وَالْخَرَشِيُّ ج ٢ ص ٣٧٣-٣٧٦ وَحَاشِيَةُ الصَّفَّيْنِي  
ص ٣٩٦.

(٣) تَذْكِرَةُ الْفُقَهَاءِ ج ١ ص ٣٤٤-٣٤٧ وَالْخِلَافُ لِلطُّوسِيِّ ج ١ ص ٤٣٣ و ٤٣٨.

(٤) الْمَبْسُوطُ ج ٤ ص ٨٢ وَالْهِدَايَةُ وَفَتْحُ الْقَدِيرِ وَالْعِنَايَةُ عَلَيْهَا ج ٢ ص ٢٦٠ وَتَبْيِينُ الْحَقَائِقِ  
لِلزَّيْلَعِيِّ ج ٢ ص ٦٣ وَشَرْحُ مُنْثَلَا مَسْكُونٍ عَلَى كُنْزِ الدَّقَائِقِ ص ٨٠.

(٥) الْبَحْرُ الرَّخَّارُ ج ٣ ص ٣٢٨ عَنِ الْعِتْرَةِ، وَحَدَائِقُ الْأَزْهَارِ - السَّيْلُ الْجَرَّارُ ج ٢ ص ١٧٤،  
وَفِي مُخْتَصَرِ ابْنِ مِفْتَاحٍ - السَّيْلُ الْجَرَّارُ ج ٢ هَامِشُ ص ٩٧: الْمُخْتَارُ عِنْدَ الْهَادَوِيَّةِ. كَمَا نَقَلَهُ  
فِي هَامِشِ السَّيْلِ الْجَرَّارِ ج ٢ ص ١٨٤. وَالرَّوْضُ النَّضِيرُ ج ٣ ص ٢٢٩ وَغَرَاهُ إِلَى الْعِتْرَةِ،  
وَنَيْلُ الْأَوْطَارِ ج ٥ ص ١٩. لَكِنْ وَرَدَ فِي شَرْحِ الْأَزْهَارِ كَمَا فِي مُخْتَصَرِ ابْنِ مِفْتَاحٍ ج ٢ ص ٩٧  
بِهَامِشِ السَّيْلِ الْجَرَّارِ ج ٢ ص ١٨٤: أَنَّ فِي الْحَمَامِ شَاةً، وَهِيَ مِثْلَانِ مِنْ حَيْثُ الْعَبُّ لِلْمَاءِ.  
فَقَائِلُهُ يَكُونُ مُوَافِقًا لِقَوْلِ الشَّافِعِيَّةِ مِنْ كُلِّ الْوُجُوهِ. وَالشُّوْكَانِيُّ فِي السَّيْلِ اسْتَبْعَدَ هَذِهِ  
الْمِثَالَةَ.



عَدَلَ ذَلِكَ صِيَاماً، لأن من المحال أن يوجب الله تعالى جزاءً صيد بمثله من النعم، وهو لا مثل له منها، لأن هذا تكليف ما ليس في الوُسْع، والله تعالى يقول: ﴿لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾ [البقرة: ٢٨٦]، ولا شك أن الله تعالى قد علم أن من جزاء الصيد الذي خلق صَغِيرًا جداً كصغار العصافير والجراد فلم يجعل في كَبِيرِ الصيد وصَغِيرِهِ إِلَّا فِدْيَةَ طعام مساكين أو عَدْلَهُ صِيَاماً، فوجب في الجُرادة فما فوقها إلى النَّعامة، وفي ولد أصغر الطير إلى حِمَار الوحش إطعامُ ثلاثة مساكين فقط. وأما الصيام فلا صيام في الإسلام أَقَلُّ من صوم يوم، ففي كل صَغِيرٍ منها صوم يوم فقط، فإن كان يُشْبِعُ بِكَبِيرِ جسمه إنسانين أو ثلاثة فأكثر فلكل آكلٍ صومٌ يوم كما نص الله تعالى.

وأورد ابن حزم جُمْلَةً من الروايات في ذَلِكَ عن النَّبِيِّ ﷺ وَالصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ<sup>(١)</sup>.

### الْخُلَاصَةُ:

وعلى أية حال فسواء كان الْمُرَادُ بِالْمِثْلِ الْقِيَمَةُ كما يقول الْحَنْفِيَّةُ، أو أنه المماثلة من جهة الْخِلْقَةِ وَالصُّورَةِ، فَإِنَّ أَمْرَ تَقْدِيرِ الْمِثْلِ يَعُودُ إِلَى الْحَكَمَيْنِ الْعَدْلَيْنِ، اللّٰذَيْنِ أَوْجَبَ اللَّهُ تَعَالَى الرَّجُوعَ إِلَيْهِمَا فِي تَقْدِيرِ ذَلِكَ. وهذا هو الْمُرَادُ فِي التَّحْكِيمِ.

### استئناف الْحُكْمِ:

اختلف الْفُقَهَاءُ فِي اسْتِنْفِافِ الْحُكْمِ (أي: أن الْحَكَمَيْنِ يَحْكُمَانِ بِحُكْمٍ يَوْمَهُمَا، وَلَا يَنْظُرَانِ إِلَى حُكْمٍ مِنْ مَضَى مِنَ الصَّحَابَةِ) عَلَى قَوْلَيْنِ:

القول الأول: لا بد من استئناف تَحْكِيمِ حَكَمَيْنِ، فيجب الْحُكْمُ فِي كُلِّ فَرْدٍ، سواء

(١) الْمُحَلَّى ج ٧ ص ٢٢٦-٢٣٠.

وجد للصَّحَابَةِ في مثله حُكْمٌ أم لا.

وهو قول: طاوس وابن أبي لَيْلَى والحسن بن حَيٍّ والثَّوْرِيُّ<sup>(١)</sup> وَمَالِكُ<sup>(٢)</sup> وأبي حَنِيفَةَ<sup>(٣)</sup> وأحد قولي الزَّيْدِيَّةِ<sup>(٤)</sup>.

بِحُجَّة:

١- أن الْقِيَمَ تختلف على حسب اختلاف أحوال الصيد، فيحتاج في كل حين وفي كل صيد إلى استئناف حكم الحكمين في تَقْوِيمِهِ<sup>(٥)</sup>.

٢- أنه عِبَادَةٌ فلا بد من إعادته، فهو حكم شرعي غير مَعْقُولُ المعنى<sup>(٦)</sup>.

٣- قوله تعالى: ﴿يَحْكُمُ بِهِ ذَوَا عَدْلٍ مِّنكُمْ﴾ [المائدة: ٩٥] ولم يُفَصِّلْ<sup>(٧)</sup>.

(١) الْمُحَلَّى ج ٧ ص ٢٢١.

(٢) الْمُدَوَّنَةُ ج ١ ص ٤٣٤ وَسَيِّدِي خَلِيلٌ وعليه: الشَّرْحُ الْكَبِيرُ لِلدَّرْدِيرِ وَالدُّسُوقِيِّ عليه ج ٢ ص ٨٣ وَجَوَاهِرُ الْإِكْلِيلِ ج ١ ص ١٩٨ و ٢٠٠ وَالْخَرَشِيُّ ج ٢ ص ٣٧٦ وَالْمَوَاقِ نُقْلًا عَنْ الْمُدَوَّنَةِ ج ٣ ص ١٨٢ وَشرح رِسَالَةِ ابن أبي زَيْدٍ ج ١ ص ٤٩٦ وَالْمُنْتَقَى ج ٢ ص ٢٥٥ وَحَاشِيَةُ الصَّفْتِيِّ ص ٣٩٦ وَتَفْسِيرُ الْقُرْطُبِيِّ ج ٤ ص ٢٣١٠ وَبِدَايَةُ الْمُجْتَهِدِ ج ١ ص ٣٤٦ وَالْمُعْنِي ج ٣ ص ٥٣٥ وَبِهَامِشِهِ الشَّرْحُ الْكَبِيرُ ص ٣٥١ وَتَفْسِيرُ ابن كَثِيرٍ ج ٢ ص ١٠٠ وَتَذَكُّرَةُ الْفُقَهَاءِ ج ١ ص ٣٤٤ وَالْبَحْرُ الرَّخَّارُ ج ٣ ص ٣٢٨ وَالْمُحَلَّى السَّابِقِ.

(٣) بَدَايَةُ الْمُجْتَهِدِ، وَتَفْسِيرُ ابن كَثِيرٍ، السَّابِقَانِ.

(٤) السَّيْلُ الْجَرَّارُ ج ٢ ص ١٨٤، وفيه: (الرجوع إلى حكم السَّلَفِ لا وجه له إِلَّا إذا لم يوجد في الحال من يمكنه الحكم)، وَالرَّوْضُ النَّضِيرُ ج ٣ ص ٢٢٩ نُقْلًا عَنْ صَوِّهِ النَّهَارِ، وَتَبْلُ الْأَوْطَارِ ج ٥ ص ١٩.

(٥) أَحْكَامُ الْقُرْآنِ لِلْجَصَّاصِ ج ٢ ص ٥٧٦.

(٦) بَدَايَةُ الْمُجْتَهِدِ ج ١ ص ٣٤٨.

(٧) الْبَحْرُ الرَّخَّارُ ج ٣ ص ٣٢٨ وَالْمُنْتَقَى، وَالصَّفْتِيُّ، وَتَفْسِيرُ الْقُرْطُبِيِّ، وَتَفْسِيرُ ابن كَثِيرٍ، وَالْمُعْنِي، وَالشَّرْحُ الْكَبِيرُ، وَتَذَكُّرَةُ الْفُقَهَاءِ، وَالسَّيْلُ الْجَرَّارِ، السَّابِقَةُ.

واستثنى المَالِكِيَّةَ حَمَامَ مَكَّةَ، فقالوا: لا يحتاج إلى استثناء، فيلزمه شاة، لخروجه عن الاجْتِهَاد، لتقرره بالدليل، لأنه ليس له مثل<sup>(١)</sup>، ولأن التفاوت بين أفراد الحَمَامِ سِيرٌ، فجعل كالعَدَمِ<sup>(٢)</sup>.

فإن قيل:

قد تقرر أن النِّعَامَةَ فيها بَدَنَةٌ، والفيل أيضاً فيه شيء معين، وكذلك غيرهما، فما محل الاجْتِهَادِ فيما رُوِيَ فيه؟

فالجواب ما قاله الشَّيْخُ أَبُو الْحَسَنِ: أن الاجْتِهَادَ فيه بالنسبة لِلسَّمَنِ وَالْهَزَالِ، فمَصَّبَ الْحُكْمَ النَّبَوِيَّ الْجِنْسَ، وَمَصَّبَ الاجْتِهَادَ الْأَعْرَاضَ وَالْجُزْئِيَّاتِ الْلاحِقَةَ كَالسَّمَنِ وَالصَّغَرِ وَالصَّحَّةِ وَالْجَمَالَ وَضَدَهَا، بَأَن يَرَى أَنَّ فِي هَذِهِ النَّعَامَةِ بَدَنَةً سَمِينَةً أَوْ هَزِيلَةً مِثْلًا لِسَمَنِ النِّعَامَةِ أَوْ هَزَالَهَا مِثْلًا وَهَكَذَا<sup>(٣)</sup>.

وَنَصَّ الْمَالِكِيَّةُ عَلَى أَنَّهُ:

لا بد من لفظ الْحُكْمِ فِي كُلِّ نَوْعٍ اخْتَارَهُ مِنَ الْأَنْوَاعِ الثَّلَاثَةِ، بَأَن يَقُولَا لَهُ: حَكَمْنَا عَلَيْكَ بِشَاةٍ مِثْلًا قَدْرُهَا كَذَا، وَبِكَذَا مُدٌّ مِنَ الطَّعَامِ، أَوْ بِصَوْمِ كَذَا، بَعْدَ أَنْ يَخْتَارَ الَّذِي

(١) سَيِّدِي خَلِيلٌ وَشُرُوحُهُ: جَوَاهِرُ الْإِكْلِيلِ، وَالذَّرْدِيرُ، وَالْخَرَشِيُّ، وَالْمَوَاقِ، وَالْمُنْتَقَى، السَّابِقَةُ.

وَرُوِيَ عَنْ مَالِكٍ: أَنَّهُ اسْتَثْنَى حَمَامَ مَكَّةَ وَحِمَارَ الْوَحْشِ وَالطَّبْيَ وَالنِّعَامَةَ، فَيَجْزَأُ فِي هَذِهِ الْأَرْبَعَةِ بِحُكْمَةٍ مِنْ مَضَى مِنَ السَّلَفِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ. انظر: تَفْسِيرُ الْقُرْطُبِيِّ ج ٤، ص ٢٣١٠ وَحَاشِيَةُ الْمَوَاقِ ج ٣، ص ١٨٢.

(٢) حَاشِيَةُ الْعَدَوِيِّ عَلَى الْخَرَشِيِّ ج ٢، ص ٣٧٥.

(٣) الْخَرَشِيُّ ج ٢، ص ٣٧٦.

وانظر: الْعَدَوِيُّ عَلَيْهِ، وَالْعَدَوِيُّ عَلَى شَرْحِ الرَّسَالَةِ ج ١، ص ٤٩٦ وَجَوَاهِرُ الْإِكْلِيلِ ج ١، ص ٢٠٠ وَحَاشِيَةُ الدُّسُوقِيِّ عَلَى الذَّرْدِيرِ ج ٢، ص ٨٣.

يُكْفَرُ بِهِ<sup>(١)</sup>.

لأن هذا حُكْمٌ، والحُكْمُ إنشاءٌ، فلا بد فيه من اللفظ<sup>(٢)</sup>.

فلا يكفي الفتوى، بأن يقولوا له: حيث قلت كذا يلزمك كذا<sup>(٣)</sup>، ولا تكفي الإشارة<sup>(٤)</sup>.

**القول الثاني:** لا يستأنف الحُكْمُ اليوم، فلا يجوز تجاوز ما حَكَمَ به السَّلَفُ، وما لم يحكم به الصَّحَابَةُ يرجع فيه إلى عَدْلَيْنِ.

وهو قول: عَطَاءٌ وَإِسْحَاقُ<sup>(٥)</sup> وَإِبْرَاهِيمُ النَّخَعِيُّ<sup>(٦)</sup> وَأَبِي سُلَيْمَانَ<sup>(٧)</sup> وَأَبِي حَنِيفَةَ نقله بعضهم عنه<sup>(٨)</sup> وَالشَّافِعِيَّةُ<sup>(٩)</sup>

(١) الشَّرْحُ الْكَبِيرُ لِلدَّرْدِيرِ وَالْدُّسُوقِيِّ عَلَيْهِ ج ١ ص ٨٠.

وانظر ما ذكره الدُّسُوقِيُّ عن خلاف ابن عَرَفَةَ حيث قال: إن الصوم لا يشترط فيه حُكْمٌ، وما قيل فيه.

(٢) الْخَرْشِيُّ ج ٢ ص ٣٧٣ وَجَوَاهِرُ الْإِكْلِيلِ ج ١ ص ١٩٨ وَحَاشِيَةُ الصَّفْتِيِّ ص ٣٩٦.

(٣) الشَّرْحُ الْكَبِيرُ لِلدَّرْدِيرِ وَالْدُّسُوقِيِّ عَلَيْهِ ج ١ ص ٨٠.

وانظر: جَوَاهِرُ الْإِكْلِيلِ ج ١ ص ١٩٨.

(٤) جَوَاهِرُ الْإِكْلِيلِ السَّابِقِ، وَالْخَرْشِيُّ ج ٢ ص ٣٧٣.

وانظر: الْعَدَوِيُّ عَلَى شَرْحِ الرِّسَالَةِ ج ١ ص ٤٩٥.

(٥) الْمُغْنِي ج ٣ ص ٥٣٥ وَبِهَامِشِهِ الشَّرْحُ الْكَبِيرُ ص ٣٥١ وَتَذَكُّرَةُ الْفُقَهَاءِ ج ١ ص ٣٤٤.

(٦) تَفْسِيرُ الطَّبْرِيِّ ج ١١ ص ٢٨.

(٧) الْمُحَلَّى ج ٧ ص ٢٢١.

(٨) الْمُحَلَّى السَّابِقِ، وَفِي الْبَحْرِ الزَّخَّارِ ج ٣ ص ٣٢٨ (الْحَنْفِيَّة).

(٩) الْمُهَذَّبُ ج ١ ص ٢١٦ وَمُغْنِي الْمُحْتَاجِ ج ١ ص ٥٢٥ وَالْخَطِيبُ وَالْبُجَيْرِيُّ عَلَيْهِ ج ٢ ص ٤٠٥.

وانظر: نِهَايَةُ الْمُحْتَاجِ ج ٣ ص ٣٣٩ وَحَاشِيَةُ الْجَمَلِ ج ٥ ص ٥٢٩ وَالْمُغْنِي، وَالشَّرْحُ

وَالْحَنَابِلَةُ<sup>(١)</sup> وَالْإِمَامِيَّةُ<sup>(٢)</sup> وَالْقَوْلُ الْآخِرُ عِنْدَ الزَّيْدِيَّةِ<sup>(٣)</sup>، وَبِهِ قَالَ ابْنُ حَزْمٍ<sup>(٤)</sup>.

بِحُجَّةٍ:

١- أَنْ اللَّهَ تَعَالَى أَوْجَبَ مَا حَكَمَ بِهِ فِي ذَلِكَ ذَوَا عَدْلٍ مِنَّا، فَإِذَا حَكَمَ اثْنَانِ مِنَ السَّلَفِ فَقَدْ أَوْجَبَ اللَّهُ تَعَالَى الطَّاعَةَ لِمَا حَكَمَا بِهِ. فَاسْتَنَّافَ تَحْكِيمَ آخَرِينَ لَا مَعْنَى لَهُ، لِأَنَّهُ لَمْ يُوْجِبْهُ قُرْآنٌ وَلَا سُنَّةٌ وَلَا إِجْمَاعٌ<sup>(٥)</sup>.

٢- قَوْلُهُ ﷺ: (اقْتَدُوا بِاللَّذِينَ مِنْ بَعْدِي أَبِي بَكْرٍ وَعُمَرُ)، وَقَوْلُهُ ﷺ: (عَلَيْكُمْ بِسُنَّتِي وَسُنَّةِ الْخُلَفَاءِ الرَّاشِدِينَ الْمَهْدِيِّينَ عَصُوا عَلَيْهَا بِالنَّوَاجِدِ). وَلِأَنَّ الصَّحَابَةَ أَقْرَبُ إِلَى الصَّوَابِ، وَأَبْصَرُ بِالْعِلْمِ، وَأَعْرَفُ مِنْ غَيْرِهِمْ وَأَزْهَدُ، فَكَانَ حُكْمُهُمْ حُجَّةً عَلَى غَيْرِهِمْ كَالْعَالَمِ مَعَ الْعَامِيِّ<sup>(٦)</sup>.

٣- أَنَّهُ حُكْمٌ شَرْعِيٌّ مَعْقُولٌ الْمَعْنَى، فَمَا حَكَمَ فِيهِ فَلَيْسَ يَوْجَدُ شَيْءٌ أَشْبَهَ بِهِ مِنْهُ، مِثْلُ النَّعَامَةِ فَإِنَّهُ لَا يَوْجَدُ أَشْبَهَ بِهَا مِنَ الْبَدَنَةِ، فَلَا مَعْنَى لِإِعَادَةِ الْحُكْمِ<sup>(٧)</sup>.

الْكَبِيرِ، وَالتَّذَكُّرَةِ، وَالْمَحَلِّيِّ، وَالْبَحْرُ الزَّخَّارُ، السَّابِقَةُ.

(١) الْمُغْنِي ج ٣ ص ٥٣٥ وَبِهَامِشِهِ الشَّرْحُ الْكَبِيرُ ص ٣٥١ وَمَطَالِبُ أُولِي النُّهْيِ ج ٢ ص ٣٦٩ وَكَشَافُ الْقِنَاعِ ج ٢ ص ٤٦٣ وَتَذَكُّرَةُ الْفُقَهَاءِ ج ١ ص ٣٤٤.

(٢) الْخِلَافُ ج ١ ص ٤٣٣ وَتَذَكُّرَةُ الْفُقَهَاءِ السَّابِقِ.

(٣) الْبَحْرُ الزَّخَّارُ ج ٣ ص ٣٢٨ وَالرَّوْضُ النَّضِيرُ ج ٣ ص ٢٢٩ وَكِلَاهُمَا عَنِ الْعِتْرَةِ، وَحَدَائِقُ الْأَزْهَارِ - السَّيْلُ الْجَرَّارُ ج ٢ ص ١٧٤ وَفِي مُخْتَصَرِ ابْنِ وَفْتَاخ - السَّيْلُ الْجَرَّارُ ج ٢ هَامِشُ ص ١٨٤: إِنَّهُ الْمُخْتَارُ عِنْدَ الْهَادَوِيَّةِ. وَتَبِيلُ الْأَوْطَارِ ج ٥ ص ١٩.

(٤) الْمُحَلِّيُّ ج ٧ ص ٢٢١.

(٥) الْمُحَلِّيُّ ج ٧ ص ٢١٩ وَ٢٢١.

(٦) انْظُرْ: الْمُغْنِي، وَالشَّرْحُ الْكَبِيرُ، وَمَطَالِبُ أُولِي النُّهْيِ، وَكَشَافُ الْقِنَاعِ، وَالتَّذَكُّرَةُ، السَّابِقَةُ، وَالْبَحْرُ الزَّخَّارُ ج ٣ ص ٣٢٨. وَقَدْ سَبَقَ أَنْفَاءُ تَخْرِيجِ الْحَدِيثَيْنِ.

(٧) بِدَايَةِ الْمُجْتَهِدِ ج ١ ص ٣٤٨.

**القول المُختار:**

والذي أراه راجحاً هو القول الأول، فلا بد من استئناف تحكيم حكمين، سواء وجد حكم للصَّحَابَةِ في مثله أم لا، وذلك:  
لرجاحة أدلة هذا القول.

فالقِيمُ مُخْتَلِفَةٌ باختلاف الصيد في كل حين وفي كل صيد، فلا بد من تحكيم جديد لتقويمه.

والآية: ﴿ذَوَا عَدْلٍ مِّنْكُمْ﴾ [المائدة: ٩٥] مطلقة، لم توجب متابعة حكم الصَّحَابَةِ في ذلك الصيد.

ويُرد على حُجَّة القول الثاني:

بأن الله سُبْحَانَهُ لم يوجب علينا تطيُّق كل ما نقل عن السَّلف من أحكام، لأنهم مجتهدون، والمجتهد في كل عصر من حقه أن يجتهد، فيحكم بخلاف ما ذهبوا إليه، وهذا لا يخالف لزوم الاقتداء بسيرتهم.

وقولهم: فاستئناف تحكيم آخرين لا معنى له، لأنه لم يوجبه قرآن ولا سنة ولا إجماع، يرد عليه: بأن عدم الاستئناف لم يوجبه قرآن ولا سنة ولا إجماع أيضاً.

فيكون الاستئناف أرجح ما دامت الصيود مُخْتَلِفَةً، وباب الاجتهاد مفتوحاً.

**عدد الحُكَم:**

اختلف الفقهاء في أنه هل يكفي حكم واحد؟ على قولين:

**القول الأول:** يجب أن يكونا اثنين.

وهو قول عكرمة بن خالد<sup>(١)</sup>

(١) الدر المنثور ج ٢ ص ٣٣٠. أخرجه أبو الشيخ عن عكرمة بن خالد أنه قال: لا يصلح إلا بحكمين لا يختلفان.

وَالْحَنَابِلَةُ<sup>(١)</sup> وَالْإِمَامِيَّةُ<sup>(٢)</sup> وَالْمَالِكِيَّةُ<sup>(٣)</sup> وَأَحَدُ قَوْلِي  
الْحَنَفِيَّةِ<sup>(٤)</sup> وَالْإِبَاضِيَّةِ<sup>(٥)</sup>، وَهُوَ الظَّاهِرُ مِنْ قَوْلِ الشَّافِعِيَّةِ<sup>(٦)</sup>

عِكْرَمَةُ بْنُ خَالِدٍ: بْنُ الْعَاصِ بْنِ هِشَامِ بْنِ الْمُغِيرَةِ الْمَخْزُومِيِّ الْقُرَشِيِّ. رَوَى عَنْ  
أَبِيهِ وَأَبِي هُرَيْرَةَ وَابْنِ عَبَّاسٍ وَابْنَ عُمَرَ وَآخَرِينَ، ثِقَّةٌ. مَاتَ بَعْدَ عَطَاءِ بْنِ أَبِي رَبَاحٍ. قَالَ ابْنُ  
جَبَّانٍ: مَاتَ سَنَةَ ١١٦ هـ.

تَهْذِيبُ التَّهْذِيبِ ج ٧ ص ٢٥٨ وَتَقْرِيبُ التَّهْذِيبِ ج ٢ ص ٢٩ وَمَشَاهِيرُ عُلَمَاءِ الْأَمْصَارِ ص ٨٢.  
(١) كَشَافُ الْقِنَاعِ ج ٢ ص ٤٦٥.

وَهُوَ الَّذِي يَفْهَمُ مِنْ قَوْلِهِمْ: (يَرْجِعُ فِيهِ إِلَى قَوْلِ عَدْلَيْنِ)، وَلَمْ يَذْكُرُوا لَهُ مَقَابِلًا فِي:  
الْإِنْصَافِ ج ٣ ص ٥٤٠ وَمَطَالِبِ أُولِي النُّهَى ج ٢ ص ٣٧١ وَالْمُغْنِي ج ٣ ص ٥٣٦ وَبِهَامِشِهِ  
الشَّرْحُ الْكَبِيرُ ص ٣٥٢.

(٢) تَذَكُّرَةُ الْفُقَهَاءِ ج ١ ص ٣٤٧.

(٣) الشَّرْحُ الْكَبِيرُ لِلدَّرْدِيرِ وَالدُّسُوقِيِّ عَلَيْهِ ج ٢ ص ٨٠ وَالْمُنْتَقَى ج ٢ ص ٢٥٥ وَالْخَرَشِيِّ ج ٢  
ص ٣٧٣ وَالْحَطَّابِ وَالْمَوَاقِ ج ٣ ص ١٧٩.

(٤) مَالٌ إِلَيْهِ صَاحِبُ الدَّرِّ الْمُخْتَارِ وَاللُّبَّابِ، وَاسْتَظْهَرَهُ فِي فَتْحِ الْقَدِيرِ، وَهُوَ مُفْتَضِّلٌ مَا فِي  
الْمَبْسُوطِ وَغَايَةِ الْبَيَانِ وَالْبَحْرِ. وَعِزَا فِي الْبَحْرِ أَيْضًا وَالنَّهْرُ تَصْحِيحُهُ إِلَى شَرْحِ الدَّرْرِ. رَدَّ  
الْمُخْتَارِ ج ٢ ص ٥٦٣.

وَانْظُرْ: الْبَحْرُ الرَّائِقُ ج ٣ ص ٣٢ وَفَتْحُ الْقَدِيرِ ج ٢ ص ٢٦٣ وَالْمَبْسُوطُ ج ٤ ص ٨٣  
وَحَاشِيَةُ الطُّحْطُاطِيِّ ج ١ ص ٥٢٨.

إِلَّا أَنَّ الشَّرْهَ بْنَ لَبَّالِيِّ قَدْ نَبَّهَ عَلَى أَنَّ عِبَارَةَ شَرْحِ الدَّرْرِ لَا تَصَحِّحُ فِيهَا، لِأَنَّهُ قَالَ: (وَهُوَ مَا  
قَوْمُهُ عَدْلَانِ). لَكِنْ عَقَّبَ عَلَيْهِ ابْنُ عَابِدِينَ بِقَوْلِهِ: وَقَدْ يُقَالُ جَعَلَهُ إِيَّاهُ مِتْنًا وَاقْتَصَارَهُ عَلَيْهِ  
يَفِيدُ تَصْحِيحَهُ، إِذْ لَوْ اعْتَقَدَ ضَعْفَهُ لَذَكَرَ مَقَابِلَهُ. / مِنْحَةُ الْخَالِقِ عَلَى الْبَحْرِ الرَّائِقِ ج ٣ ص ٣٢ وَرَدَّ  
الْمُخْتَارِ ج ٢ ص ٥٦٤ وَفِيهِ قَالَ أَيْضًا: وَالْمُرَادُ بِالْأَدْرِ لِمَنْ لَا خُسْرَ، وَمِثْلُهُ فِي دُرِّ الْبَحَارِ لِلْقَوْنِيِّ.

(٥) تَبْسِيرُ التَّفْسِيرِ ج ٣ ص ١٨٠ وَالْوَضْعُ ص ٢١٣ وَالنَّيْلُ وَشِفَاءُ الْعَلِيلِ وَشَرْحُهُ ج ٤ ص ١٠٦.

(٦) الْمِنْهَاجُ - مُغْنِي الْمُحْتَاجِ ج ١ ص ٥٢٦ وَالْمُهَذَّبُ ج ١ ص ٢١٦ وَشَرْحُ الْمَنْهَجِ - الْجَمَلُ  
ج ٢ ص ٥٣٠ وَالْحَطِيبُ وَالْبُجَيْرِيُّ عَلَيْهِ ج ٢ ص ٤٠٦.

وَالظَّاهِرِيَّةُ<sup>(١)</sup> وَالزَّيْدِيَّةُ<sup>(٢)</sup> (مَا قَوْمُهُ عَدْلَان) وَلَمْ يَذْكُرُوا لَهُ مَقَابِلًا. وَعَلَيْهِ جُمْهُورُ النَّاسِ وَفُقَهَاءُ الْأَمْصَارِ<sup>(٣)</sup>.

بدليل:

١ - قوله تعالى: ﴿يَحْكُمُ بِهِ ذَوَا عَدْلٍ مِّنكُمْ﴾ [المائدة: ٩٥]، وهو نص في أن الحكمين اثنان<sup>(٤)</sup>. فالله سُبْحَانَهُ شرط فيه العدد، كما شرط العدالة، وكما شرط العدد في الشهود. قال تعالى: ﴿وَأَسْتَشْهِدُوا شَهِيدَيْنِ مِّن رِّجَالِكُمْ﴾ [البقرة: ٢٨٢]<sup>(٥)</sup>.

وحتى على قراءة: (ذو عدل)، قيل: إنَّ (ذو) تستعمل استيعمال (من) للتقليل والتكثير، وليس المراد بها هنا الوحدة بل التعدد، ويراد منها اثنان، لأنه أقل مراتبه<sup>(٦)</sup>.

٢ - عن مَيْمُونِ بْنِ مِهْرَانَ: أَنَّ أَعْرَابِيًّا أَتَى أَبَا بَكْرٍ، فَقَالَ: قَتَلْتُ صَيْدًا وَأَنَا مُحْرِمٌ، فَمَا تَرَى عَلَيَّ مِنَ الْجَزَاءِ؟ فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لِأَبِي بَنِي كَعْبٍ، وَهُوَ جَالِسٌ عِنْدَهُ: مَا تَرَى فِيهَا؟ قَالَ: فَقَالَ الْأَعْرَابِيُّ: أَتَيْتُكَ وَأَنْتَ خَلِيفَةُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، أَسْأَلُكَ، فَإِذَا أَنْتَ

(١) الْمُحَلِّي ج ٧ ص ٢١٩.

(٢) الْبَحْرُ الرَّخَّار ج ٣ ص ٣٢٨ وَحَدَائِقُ الْأَزْهَارِ وَمُخْتَصَرُ ابْنِ مِفْتَاحٍ - السَّيْلُ الْجَرَّار ج ٢ ص ١٧٤ و ١٨٤ وَالرَّوْضُ النَّضِير ج ٣ ص ٢٢٩.

(٣) تَفْسِيرُ ابْنِ عَطِيَّة ج ٥ ص ٤٢.

(٤) الْمَبْسُوط ج ٤ ص ٨٣ وَمَثَلًا مِسْكِينٍ عَلَى الْكَنْزِ ص ٨٠ وَتَبْيِينُ الْحَقَائِقِ ج ٢ ص ٦٤ وَالْعِنَايَةُ عَلَى الْهَدَايَةِ ج ٢ ص ٢٦٣ وَمُغْنِي الْمُحْتَاج ج ١ ص ٥٢٦ وَنَهَايَةُ الْمُحْتَاج ج ٣ ص ٣٤٠ وَالْمُهَذَّب ج ١ ص ٢١٦ وَالْخَرْشِيُّ ج ٢ ص ٣٧٣ وَرِسَالَةُ ابْنِ أَبِي زَيْدٍ وَشَرْحُهَا ج ١ ص ٤٩٥.

(٥) الْمُتَنَقَّى لِلْبَاجِي ج ٢ ص ٢٥٥.

(٦) رُوحُ الْمَعَانِي ج ٧ ص ٢٦ وَتَفْسِيرُ الْكَشَافِ ج ١ ص ٤٨٤ وَفِيهِمَا الْقِرَاءَةُ لِمُحَمَّدَ بْنِ جَعْفَرٍ. لَكِنْ فِي الْمُحْتَسَبِ لِابْنِ جَنِّي ج ١ ص ٢١٩ وَتَفْسِيرُ الطَّبْرَسِيِّ ج ٣ ص ٢٤٢ نُسِبَتِ الْقِرَاءَةُ إِلَى مُحَمَّدَ بْنِ عَلِيٍّ الْبَاقِرِ وَجَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ الصَّادِقِ.



تَسْأَلُ غَيْرَكَ؟ فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ: وَمَا تَنْكَرُ؟ يَقُولُ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿فَجَزَاءٌ مِّثْلُ مَا قُتِلَ مِنَ النِّعَمِ بِحُكْمِ يَوْمِ ذُو أَعْدَلٍ مِنْكُمْ﴾ [المائدة: ٩٥]، فَشَاوَرْتُ صَاحِبِي حَتَّى إِذَا اتَّفَقْنَا عَلَى أَمْرِ أَمْرِنَاكَ بِهِ<sup>(١)</sup>.

٣- عَنْ قَبِيصَةَ بْنِ جَابِرٍ قَالَ: حَجَجْنَا زَمَنَ عُمَرَ، فَرَأَيْنَا ظَبْيًا، فَقَالَ أَحَدُنَا لَصَاحِبِهِ: أَتَرَانِي أَبْلُغُهُ؟ فَرَمَى بِحَجَرٍ فَمَا أَخْطَأَ خُشْشَاهُ فَقَتَلَهُ، فَأَتَيْنَا عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ، فَسَأَلْنَاهُ عَنْ ذَلِكَ، وَإِذَا إِلَى جَنْبِهِ رَجُلٌ، يَعْنِي عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ عَوْفٍ. فَالْتَفَتَ إِلَيْهِ فَكَلَّمَهُ، ثُمَّ أَقْبَلَ عَلَى صَاحِبِنَا، فَقَالَ: أَعَمَدًا قَتَلْتَهُ أَمْ خَطَأً؟ قَالَ الرَّجُلُ: لَقَدْ تَعَمَّدْتُ رَمِيَهُ، وَمَا أَرَدْتُ قَتْلَهُ. قَالَ عُمَرَ: مَا أَرَاكَ إِلَّا قَدْ أَشْرَكَتَ بَيْنَ الْعَمْدِ وَالْخَطَأِ، اْعْمِدْ إِلَى شَاةٍ، فَادْبَحْهَا وَتَصَدَّقْ بِلَحْمِهَا، وَأَسْقِ إِهَابَهَا - يَعْنِي: ادْفَعْهُ إِلَى مِسْكِينٍ يَجْعَلُهُ سِقَاءً - فَقَمْنَا مِنْ عِنْدِهِ. فَقُلْتُ لَصَاحِبِي: أَيُّهَا الرَّجُلُ: أَعْظَمُ شَعَائِرِ اللَّهِ، وَاللَّهُ مَا دَرَى أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ مَا يُفْتِيكَ حَتَّى شَاوَرَ صَاحِبِهِ. اْعْمِدْ إِلَى نَاقَتِكَ فَانْحَرِهَا، فَلَعَلَّ ذَلِكَ. قَالَ قَبِيصَةُ: وَمَا أَذْكَرَ الْآيَةَ فِي سُورَةِ الْمَائِدَةِ: ﴿يَحْكُمُ بِهِ ذَوَا أَعْدَلٍ مِنْكُمْ﴾ [المائدة: ٩٥]. قَالَ: فَبَلَغَ عُمَرَ مَقَالَتِي، فَلَمْ يَفْجَأْنَا إِلَّا وَمَعَهُ الدَّرَّةُ، فَعَلَا صَاحِبِي ضَرْبًا بِهَا، وَهُوَ يَقُولُ: أَقْتَلْتُ الصَّيْدَ فِي الْحَرَمِ، وَسَفَّهْتَ الْفُتْيَا؟ ثُمَّ أَقْبَلَ عَلَيَّ يَضْرِبُنِي، فَقُلْتُ: يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ، لَا أُحِلَّ لَكَ مِنِّي شَيْئًا مِمَّا حَرَّمَ اللَّهُ عَلَيْكَ. قَالَ: يَا قَبِيصَةَ، إِنِّي أَرَاكَ شَابًا حَدِيثَ السِّنِّ، فَصِيحَ

(١) تَفْسِيرُ ابْنِ كَثِيرٍ ج ٢ ص ٩٩، وَفِيهِ: أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ. قَالَ: وَهَذَا إِسْنَادٌ جَيِّدٌ لَكِنَّهُ مُنْقَطِعٌ بَيْنَ مَيْمُونٍ وَالصَّدِّيقِ، وَمِثْلُهُ يَحْتَمِلُ هُنَا. وَانْظُرِ الْأَثَرَ بِهَذَا اللَّفْظِ فِي: الدَّرُّ الْمَشْهُورُ ج ٢ ص ٣٢٩ أَخْرَجَهُ عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ وَابْنُ أَبِي حَاتِمٍ. وَهُوَ فِي تَفْسِيرِ الرَّازِيِّ ج ١٢ ص ٩٢.

مَيْمُونُ بْنُ مِهْرَانَ: الرَّقِّيُّ أَبُو أَيُّوبَ. نَشَأَ بِالْكُوفَةِ، وَاسْتَوطنَ الْجَزِيرَةَ. رَوَى عَنْ عَائِشَةَ وَأَبِي هُرَيْرَةَ وَابْنِ عَبَّاسٍ وَابْنِ عُمَرَ وَطَائِفَةٍ، اسْتَعْمَلَهُ عُمَرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ عَلَى خَرَاكِ الْجَزِيرَةِ وَقَضَائِهَا، ثِقَةً. مَاتَ سَنَةَ ١١٧ هـ بِالْجَزِيرَةِ.

تَذَكُّرَةُ الْخُفَّازِ ج ١ ص ٩٨ وَتَهْذِيبُ التَّهْذِيبِ ج ١٠ ص ٣٩٠ وَمَشَاهِيرُ عُلَمَاءِ الْأَمْصَارِ ص ١١٧ وَحِلْيَةُ الْأَوْلِيَاءِ ج ٤ ص ٨٢.

اللِّسَان، فَمَسِيحُ الصَّدْر، وَأَنَّهُ قَدْ يَكُونُ فِي الرَّجُلِ تِسْعَةُ أَخْلَاقٍ صَالِحَةٍ وَخَلْقٌ سَيِّئٌ، فَيَغْلِبُ خَلْقُهُ السَّيِّئُ أَخْلَاقَهُ الصَّالِحَةَ، فَيَاكَ وَعَثَرَاتِ الشَّبَابِ<sup>(١)</sup>.

٤- عَنْ أَبِي جَرِيرٍ الْبَجَلِيِّ قَالَ: أَصَبْتُ طَبِيًّا وَأَنَا مُحْرِمٌ، فَذَكَرْتَ ذَلِكَ لِعُمَرَ، فَقَالَ: آتِ رَجُلَيْنِ مِنْ إِخْوَانِكَ فليَحْكُمَا عَلَيْكَ، فَأَتَيْتُ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ عَوْفٍ وَسَعْدًا

(١) الْمَبْسُوطُ ج ٤ ص ٨٣-٨٤ وَالْعِنَايَةُ عَلَى الْهِدَايَةِ ج ٢ ص ٢٦٣ عَنْ الْكَشَّافِ، وَتَفْسِيرُ الْكَشَّافِ ج ١ ص ٤٨٤ وَتَفْسِيرُ ابْنِ عَطِيَّةٍ ج ٥ ص ٤٠ و٤٢ وَتَفْسِيرُ الرَّازِيِّ ج ١٢ ص ٩٢ وَتَفْسِيرُ الْقُرْطُبِيِّ ج ٤ ص ٢٣٠٩ عَنْ مَالِكٍ، وَتَفْسِيرُ ابْنِ كَثِيرٍ ج ٢ ص ٩٩ عَنْ ابْنِ جَرِيرٍ وَغَيْرِهِ بِطَرَقٍ عَدِيدَةٍ، وَأَحْكَامُ الْقُرْآنِ لِلْجَصَّاصِ ج ٢ ص ٥٧٦ وَالْمُهَذَّبُ ج ١ ص ٢١٦ وَالْوَضْعُ ص ٢١٣ بِالْأَفَافِ مُتَعَدِّدَةٌ.

وَلَفْظُ هَذَا الْأَثَرِ فِي: الدَّرِّ الْمَنْثُورِ ج ٢ ص ٣٢٩، وَفِيهِ: أَخْرَجَهُ ابْنُ جَرِيرٍ وَابْنُ الْمُنْذِرِ وَابْنُ أَبِي حَاتِمٍ وَالتَّطَبَّرَانِيُّ وَالحَاكِمُ وَصَحَّحَهُ. وَذَكَرَ أَوَّلَهُ بِالتَّخْرِيجِ الْمَذْكُورِ فِي الرُّوْضِ النَّضِيرِ ج ٣ ص ٢٢٧.

وَالْأَثَرُ بِلَفْظٍ مُقَارِبٍ فِي:

تَفْسِيرُ الطَّبَرِيِّ ج ١١ ص ٢٤-٢٥، وَلَهُ فِيهِ أَلْفَاظٌ مِنْ طَرَقٍ أُخْرَى فِي ص ١٦-١٧ وَ٢٣. وَفِي مَجْمَعِ الزَّوَائِدِ ج ٣ ص ٢٣١-٢٣٢: رَوَاهُ الطَّبَرَانِيُّ فِي الْكَبِيرِ وَرِجَالُهُ ثِقَاتٌ. وَانْظُرْ: الْمُسْتَدْرَكُ لِلْحَاكِمِ ج ٣ ص ٣١٠ وَقَالَ: صَحِيحٌ عَلَى شَرَطِ الشَّيْخَيْنِ وَلَمْ يُخَرِّجَاهُ...  
الْعُشْشَاءُ: الْعَظْمُ النَّاتِي خَلْفَ الْأُذُنِ.

الْمُضْبَاحُ الْمُتَبَرِّعُ مَادَّةُ (خَشَاش).

فَيْصَةُ بْنُ جَابِرٍ: بَنُ وَهْبِ بْنِ مَالِكِ الْأَسَدِيِّ، أَبُو الْعَلَاءِ الْكُوفِيِّ. رَوَى عَنْ عُمَرَ وَشَهِدَ خُطْبَتَهُ بِالْحَاجِيَةِ وَعَلِيٍّ وَابْنَ مَسْعُودٍ وَطَلْحَةَ وَآخَرِينَ. ثِقَّةٌ، وَهُوَ فِي الطَّبَقَةِ الْأُولَى مِنْ فُقَهَاءِ أَهْلِ الْكُوفَةِ بَعْدَ الصَّحَابَةِ، وَهُوَ أَخُو مُعَاوِيَةَ مِنَ الرَّضَاعَةِ. وَكَانَ يُعَدُّ مِنَ الْفَصَحَاءِ. شَهِدَ مَعَ عَلِيِّ الْجَمَلِ. مَاتَ سَنَةَ ٦٩ هـ.

تَهْذِيبُ التَّهْذِيبِ ج ٨ ص ٣٤٤ وَتَقْرِيبُ التَّهْذِيبِ ج ٢ ص ١٢٢ وَمَشَاهِيرُ عُلَمَاءِ الْأَمْصَارِ ص ١٠٦.

فَحَكَمًا عَلَيَّ تَيْسًا أَغْفَرُ<sup>(١)</sup>.

٥- الاثنان أحوط وأبعد عن الغلط كما في حقوق العباد<sup>(٢)</sup>.

القول الثاني: الواحد يكفي للتقويم.

وهو أحد قولي الحنفية<sup>(٣)</sup>.

على طريقة القياس<sup>(٤)</sup>، وجعل الاثنين حوَطة<sup>(٥)</sup>.

(١) تَفْسِيرُ الطَّبْرِيِّ ج ١١ ص ٢٧ بهذا اللفظ. قال أبو جَعْفَر: الأعفر: الأبيض.

والأثر في الدر المنثور ج ٢ ص ٣٢٩ وفيه: أَخْرَجَهُ ابْنُ سَعْدٍ (فِي الطَّبْعَةِ الْأُورِيَّةِ ج ٦ ص ١٠٧) وابن جرير وأبو الشيخ. ونقله الزيلعي عن ابن سعد في نصب الراية ج ٣ ص ١٣٣. وانظره في تفسير ابن عطية ج ٥ ص ٤٢.

أبو جرير البجلي: رَوَى عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ وَعَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ وَسَعْدِ بْنِ مَالِكٍ.

طَبَقَاتُ ابْنِ سَعْدٍ ج ٦ ص ١٠٦ (الطَّبْعَةُ الْأُورِيَّةِ).

(٢) الْمَبْسُوطُ ج ٤ ص ٨٣ وَمُنْثَلًا مَسْكُونًا عَلَى كَنْزِ الدَّقَائِقِ ص ٨٠ وَالْهَدَايَةِ ج ٢ ص ٢٦٣ وَالْبَحْرُ الرَّائِقُ ج ٣ ص ٣٢ نَقْلًا عَنْ الْهَدَايَةِ، وَتَبْيِينُ الْحَقَائِقِ لِلزَّيْلَعِيِّ ج ٢ ص ٦٤.

(٣) مال إليه: صاحب الهداية، والتبيين، والسراج، والجوهرة، والكافي، وهو ظاهر العناية. / رَدُّ الْمُخْتَارِ ج ٢ ص ٥٦٣.

وهو ما في غُرَرِ الْأَذْكَارِ شرح درر البحار. / رَدُّ الْمُخْتَارِ ج ٢ ص ٥٦٤.

ومال إليه أيضاً مُنْثَلًا مَسْكُونًا فِي شَرْحِ الْكَنْزِ ص ٨٠.

وانظر: الْمَبْسُوطُ ج ٤ ص ٨٣ وَالْبَحْرُ الرَّائِقُ ج ٣ ص ٣٢ وَالْدَّرُّ الْمُخْتَارُ وَرَدُّ الْمُخْتَارِ عَلَيْهِ ج ٢ ص ٥٦٣ وَالْهَدَايَةُ وَفَتْحُ الْقَدِيرِ وَالْعِنَايَةُ عَلَيْهَا ج ٢ ص ٢٦٣ وَتَبْيِينُ الْحَقَائِقِ ج ٢ ص ٦٤ وَالطَّحْطَاوِيُّ ج ١ ص ٥٢٨.

(٤) الْمَبْسُوطُ السَّابِقُ.

(٥) تَيْسِيرُ التَّفْسِيرِ ج ٣ ص ١٨٠.

وعلى هذا يمكن حمل قراءة: (ذو عدل)، سواء كان إماماً كما قال ابن جني أم غير إمام<sup>(١)</sup>.

وحمل هؤلاء ذكر العدلين في الآية على الأولوية<sup>(٢)</sup>، لأن المقصود به زيادة الأحكام والإتقان<sup>(٣)</sup>.

ورُدَّ:

بأن قصد الأحكام والإتقان لا يُنافيه، بل قد يكون داعيته<sup>(٤)</sup>.

### القول الراجح:

هو الأول، فلا يكفي حكم واحد، بل لا بد من اثنين. وذلك: لصراحة الآية: ﴿ذَوَا عَدْلٍ﴾ [المائدة: ٩٥] بأن الحكمين اثنان، ولصراحة الأثرين عن أبي بكر وعمر رضي الله عنهما بذلك أيضاً.

ثم إن حجة القول الثاني قد أجيب عليها بما يردّها.

أما القياس فلا يقف أمام النص الصريح، إذ النص مُقدّم عليه.

(١) رُوح المَعَانِي ج ٧ ص ٢٦. وتقدمت آنفاً نسبة القراءة.

وانظر: تَيْسِيرُ التَّفْسِيرِ السَّابِق.

ابن جني: هو عثمان بن جني الموصلي، أبو الفتح. من أئمة النحو والأدب، كان أبوه مملوكاً رومياً. ولد بالموصل، وتوفي ببغداد سنة ٣٩٢ هـ. من مؤلفاته: الْمُحْتَسَب، والخصائص، وسر الصناعة، وشرح ديوان المُتَنَبِّي.

وَفَيَاتُ الْأَعْيَانِ ج ٣ ص ٢٤٦ وإنباء الرواة ج ٢ ص ٣٣٥ وتاريخ بغداد ج ١١ ص ٣١١ وسدّرات الذهب ج ٣ ص ١٤٠.

(٢) البحر الرائق ج ٣ ص ٣٢ نقلاً عن فتح القدير وذكر تعليله، وفتح القدير ج ٢ ص ٢٦٣ وردّ المختار ج ٢ ص ٥٦٣ وحاشية الطحطاوي ج ١ ص ٥٢٨.

(٣) فتح القدير السابق.

(٤) فتح القدير السابق.

### شرط الحكمين:

قال سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى: ﴿يَحْكُمُ بِهِ ذَوَا عَدْلٍ مِّنكُمْ﴾ [المائدة: ٩٥].

فذهب الفقهاء مذاهب عدة في بيان شرط الحكمين على النحو الآتي:

قال الشافعية: يجب أن يكون الحكمان:

١ - فقيهين فطنين، لأنها أعرف بالشبه المعبر شرعاً.

والفقه هنا يراد منه الفقه الخاص بما يحكم به هنا. وما في المجموع عن الشافعي والأصحاب من أن الفقه مستحب، محمول على زيادته<sup>(١)</sup>.

٢ - ذكراين حُرَّين:

وهذا من تعليل المأوردِي وغيره وجوب اعتبار الفقه، بأن ذلك حُكْمٌ، فلم يَجُزْ إلا بقول من يجوز حُكْمَهُ، قالوا: وعليه فلا يكفي الخُنثَى والمرأة والعبد<sup>(٢)</sup>.

وقال الحنفية:

يُقَوِّمُ الصَّيْدَ عَدْلَانِ، والعَدْلُ من له مَعْرِفَةٌ وَبَصَارَةٌ بِقِيَمَةِ الصَّيْدِ، لا العَدْلُ في باب الشهادة<sup>(٣)</sup>.

(١) مُغْنِي الْمُحْتَاج ج ١ ص ٥٢٦ ونهاية المحتاج ج ٣ ص ٣٤٠ والخَطِيب مع البَجِيرمي ج ٢ ص ٤٠٦ وشرح المنهج - الجمل ج ٢ ص ٥٣٠، وفي المَهْدَب ج ١ ص ٢١٦: المستحب أن يكونا فقيهين.

(٢) مُغْنِي الْمُحْتَاج السَّابِق.

وانظر: نهاية المحتاج، والجمل على المنهج، السَّابِقين.

(٣) الْبَحْرُ الرَّائِقُ ج ٣ ص ٣٢ وَرَدَّ الْمُحْتَاج ج ٢ ص ٥٦٣ نَقْلًا عَنِ الْبَحْرِ، وَحَاشِيَةُ الطَّحْطَاوِيِّ ج ١ ص ٥٢٨. وَفِي بَدَائِعِ الصَّنَائِعِ ج ٣ ص ١٢٥٨: له بصارة بقيمة الصُّيُود.

وقال الحَنَابِلَةُ: يشترط في الحكمَيْن:

- ١- العدالة، لأنها مَنْصُوصٌ عليها، قال تعالى: ﴿يَحْكُمُ بِهِ ذَوَا عَدْلٍ مِّنكُمْ﴾ [المائدة: ٩٥]، ولأنها شرط في قبول القول على الغير في سائر الأماكن.
  - ٢- الخبرة، لأنه لا يَتِمَّكَّنُ من الحكم بالمثل إلا من له خبرة، ولأن الخبرة بها يحكم به شرط في سائر الأحكام.
- أما الفِقه فليس من شرط الحكم، لأن ذلك زِيَادَةٌ على ما أمر الله تعالى به، ولأن عُمَرَ أمرَ أَرِيدَ أن يحكم في الضَّبِّ، ولم يسأل أفتيه هو أم لا؟<sup>(١)</sup>.
- وذهب المَالِكِيَّةُ إلى أن شرط الحكمَيْن أن يكونا:
- ١- رَجُلَيْنِ عَدْلَيْنِ عدالةً شهادةً، فتتضمن الحرية والبُلُوغَ والعِلْمَ بالمحكوم به.
  - ٢- فقيهَيْنِ، عالِمَيْنِ بحُكْمِ جزاء الصيد، لا بجميع أبواب الفقه<sup>(٢)</sup>.

(١) الْمُغْنِي ج ٣ ص ٥٣٦.

وانظر: هامشه الشَّرْحُ الْكَبِيرُ ص ٣٥٢. وذكرها مُخْتَصَرَةً بلا تَعْلِيلٍ ثانٍ في الفقرات الثلاث: الرَّحِيْبَانِيَّ فِي مَطَالِبِ أَوْلِي النُّهْيِ ج ٢ ص ٣٧١.

وأشار إلى ذلك: كَشَّافُ الْقِنَاعِ ج ٢ ص ٤٦٥ والإِنْصَافِ ج ٣ ص ٥٤٠.

وستأتي واقعة تَحْكِيمِ أَرِيدَ فِي: (تَحْكِيمِ قَاتِلِ الصَّيْدِ) بعد قليل.

(٢) جَوَاهِرُ الْإِكْلِيلِ ج ١ ص ١٩٨ والخَرَشِيَّ ج ٢ ص ٣٧٣ وحَاشِيَةُ الصَّفْتِيِّ ص ٣٩٦.

وانظر: الشَّرْحُ الْكَبِيرُ لِلدَّرْدِيرِ والدُّسُوقِيِّ عليه ج ٢ ص ٨٠ وشرح الرِّسَالَةِ والعَدَوِيِّ عليه ج ١ ص ٤٩٥.

ونص على الفِقه والعدالة فقط في: الْمُدَوَّنَةُ ج ١ ص ٤٤١ والحَطَّابُ والمَوَاقِ ج ٣ ص ١٧٩.

وفي تَفْسِيرِ ابْنِ عَطِيَّةٍ ج ٥ ص ٤٢: (حَكَمَيْنِ عَدْلَيْنِ عَالِمَيْنِ بحكم النازلة وبالتقدير فيها).

وقال الزَّيْدِيَّةُ: عَدْلَان، وندب كونها فقيهَيْن<sup>(١)</sup>.  
 وذهب الإباضِيَّةُ إِلَى أَن الْحَكَمَيْنِ رَجُلَان، عَدْلَان، فقيهان، مُسْلِمَان<sup>(٢)</sup>.  
 وذكر الظَّاهِرِيَّةُ<sup>(٣)</sup> وَالْإِمَامِيَّةُ<sup>(٤)</sup>: عَدْلَان.  
 وقال الطَّبْرِيّ: عَدْلَان: يعني أَنهما فقيهان عالمان من أَهل الدِّين والفضل<sup>(٥)</sup>.

### القول الراجح:

الذي يبدو مما تقدم، أَن الْفُقَهَاءَ حاولوا استنباط شروط الْحَكَمَيْنِ، فاتفقوا على شرط العدالة والخبرة، والظَّاهِرِيَّةُ وَالْإِمَامِيَّةُ وبعض الزَّيْدِيَّةِ وَإِن لم ينصوا على الْخِبْرَةِ فهو شرط معلوم بالضرورة.

لَكِن نص الشَّافِعِيَّةِ وَالْمَالِكِيَّةِ على كونها ذَكَرَيْنِ حُرَّيْنِ، على أَساس أَن العدالة هي عدالة الشهادة، بخلاف الْحَنْفِيَّةِ الَّذِينَ اعتبروا العدالة عدالة الْخِبْرَةِ لا عدالة الشهادة.

والذي نراه:

أَن الْقُرْآن الْكَرِيم نص في اعتبار الْحَكَمَيْنِ أَن يكونا عَدْلَيْنِ، لقوله: ﴿ذَوَا عَدْلٍ﴾ [المائدة: ٩٥]. وَمُسْلِمَيْنِ لقوله: ﴿مِنْكُمْ﴾ [المائدة: ٩٥].

- (١) الْبَحْرُ الزَّخَار ج ٣ ص ٣٢٨. وفي حَدَائِقِ الْأَزْهَار وَمُخْتَصَرِ ابْنِ مِفْتَاح - السَّيْلُ الْجَرَّار ج ٢ ص ١٧٤ و ١٨٤ وَالرَّوْضُ النَّضِير ج ٣ ص ٢٢٩: عَدْلَان.
- (٢) الدَّرَايَةُ وَكَنْزُ الْغِنَايَةِ ص ٩٩. وفي تَيْسِيرِ التَّفْسِيرِ ج ٣ ص ١٨٠: عَدْلَان مُسْلِمَان. وفي الْوَضْع ص ٢١٣: الْفَقِيهَانِ الْعَدْلَانِ الْمَرْضِيَّانِ. وفي شرح النَّيْلِ وَشِفَاءِ الْعَلِيلِ ج ٤ ص ١٠٦: عَدْلَان فقيهان حرَّان بالغان.
- (٣) الْمُحَلَّى ج ٧ ص ٢١٩.
- (٤) تَذَكُّرَةُ الْفُقَهَاء ج ١ ص ٣٤٧ والخلاف ج ١ ص ٤٣٣.
- (٥) تَفْسِيرُ الطَّبْرِيِّ ج ١١ ص ٢٢.

والمُرَاد من التنصيص على صفة العدالة في الحكمين أن يبيننا لقاتل الصيد الواجب عليه في دفع المِثْل أو القيمة بلا خداع ولا غش.

لذلك فالراجح هو أن العدلين هما: المُسْلِمَان اللذان لهما مَعْرِفَةٌ وَبَصَارَةٌ بقيمة الصيد.

### تَحْكِيمُ قَاتِلِ الصَّيْدِ:

اختلف الفقهاء هل يكون أحد الحكمين قاتل الصيد؟ على قولين:

**القول الأول:** لا يجوز أن يكون القاتل أحد الحكمين.

وهو قول إبراهيم النخعي<sup>(١)</sup> والحسن البصري<sup>(٢)</sup> ومالك<sup>(٣)</sup> وقول للشافعية<sup>(٤)</sup> وبعض الحنفية<sup>(٥)</sup> والمعتمد عند الإباضية<sup>(٦)</sup>.

بدليل:

- 
- (١) المغني ج ٣ ص ٥٣٦ وتذكرة الفقهاء ج ١ ص ٣٤٧.
  - (٢) المنتقى ج ٢ ص ٢٥٥.
  - (٣) بداية المجتهد ج ١ ص ٣٤٧ والمنتقى ج ٢ ص ٢٥٥ والخطاب ج ٣ ص ١٧٩ والشرح الكبير للدردير ج ٢ ص ٨٠ وتفسير القرطبي ج ٤ ص ٢٣١٠.
  - وانظر: تفسير ابن كثير ج ٢ ص ٩٩ والبحر الزخار ج ٣ ص ٣٢٨ وتفسير الرازي ج ١٢ ص ٩٣.
  - (٤) المهذب ج ١ ص ٢١٦.
  - وانظر: الخلاف ج ١ ص ٤٣٣ والبحر الزخار ج ٣ ص ٣٢٨.
  - (٥) منحة الخالق ج ٣ ص ٣٢ عن اللباب، وكذا في رد المحتار ج ٢ ص ٥٦٣ عن اللباب أيضاً، وبداية المجتهد ج ١ ص ٣٤٧.
  - (٦) الوضع ص ٢١٢ والنيل وشفاء العليل وشرحه ج ٤ ص ١٠٧.



قوله تعالى: ﴿يَحْكُمُ بِهِ ذَوَا عَدْلٍ مِّنكُمْ﴾ [المائدة: ٩٥]، وظاهر الآية يقتضي جانباً وحكّمين. فحذف بعض العدد إسقاطاً للظاهر وإفساداً للمعنى<sup>(١)</sup>.

فالحاكم يجب أن يكون غير المحكوم عليه، فكأنه تعالى قال: (يحكم به عدلٌ منكم عليكم)<sup>(٢)</sup>، لأن حكم المرء لنفسه لا يجوز<sup>(٣)</sup>، لأنه قد يتهم في حكم نفسه<sup>(٤)</sup>، ولو كان ذلك جائزاً لاستغنى بنفسه عن غيره، لأنه حكمٌ بينه وبين الله تعالى<sup>(٥)</sup>.

فلا يجوز ذلك، كما لا يجوز أن يكون المتلف للمال أحد المقومين<sup>(٦)</sup>.

**القول الثاني:** يجوز أن يكون القاتل أحد الحكمين.

وهو قول إسحاق وابن المنذر<sup>(٧)</sup> والشافعية<sup>(٨)</sup> والحنابلة<sup>(٩)</sup> وبعض الحنفية<sup>(١٠)</sup>

(١) تفسير القرطبي ج ٤ ص ٢٣١٠.

(٢) المنتقى ج ٢ ص ٢٥٥ وتفسير ابن كثير ج ٢ ص ٩٩.

(٣) المنتقى للبايجي، وتفسير القرطبي، السابقان، وبداية المجتهد ج ١ ص ٣٤٩ والمغني ج ٣ ص ٥٣٧ وتذكرة الفقهاء ج ١ ص ٣٤٧.

(٤) تفسير ابن كثير ج ٢ ص ٩٩ ومنحة الخالق ج ٣ ص ٣٢ عن اللباب.

(٥) تفسير القرطبي ج ٤ ص ٢٣١٠.

(٦) المهذب ج ١ ص ٢١٦ وتفسير الرازي ج ١٢ ص ٩٣.

(٧) المغني ج ٣ ص ٥٣٦ وتذكرة الفقهاء ج ١ ص ٣٤٧.

(٨) المهذب ج ١ ص ٢١٦، وفيه: هو الصحيح.

وانظر: تفسير ابن كثير ج ٢ ص ٩٩ وبداية المجتهد ج ١ ص ٣٤٧ والمغني ج ٣ ص ٥٣٦

وتذكرة الفقهاء ج ١ ص ٣٤٧ والخلاف ج ١ ص ٤٣٣ وتفسير القرطبي ج ٤ ص ٢٣١٠.

(٩) المغني السابق، وبهامشه الشرح الكبير ص ٣٥٢ والإنصاف ج ٣ ص ٥٤٠، وفيه: هو

المذهب وعليه الأصحاب، وكشف القناع ج ٢ ص ٤٦٥ ومطالب أولي النهى ج ٢

ص ٣٧١ وتفسير ابن كثير ج ٢ ص ٩٩ وتذكرة الفقهاء السابق.

(١٠) الدر المختار - رد المختار ج ٢ ص ٥٦٣ والبحر الرائق ج ٣ ص ٣٢، وفيه: (وينبغي أن

يكتفى بالقاتل إذا كان له معرفة بالقيمة، وأن يحمل ذكر الحكمين على الأولوية، على قول

والإمامية<sup>(١)</sup> وهو المذهب عند الزيدية<sup>(٢)</sup> وبه قال بعض الإباضية<sup>(٣)</sup>.

ودليل هذا القول:

١- عموم قوله تعالى: ﴿يَحْكُمُ بِهِ ذَوَا عَدْلٍ مِّنْكُمْ﴾ [المائدة: ٩٥]، وقاتل الصيد مع غيره ذوا عدل منا<sup>(٤)</sup>.

وأجيب:

بأن مخاطبة الباري المؤمنين لا يقتضي أن يكون المحكوم عليه من جملة الحكام في ذلك. ألا ترى أنه تعالى خاطب المؤمنين بقوله تعالى: ﴿وَأَسْتَشْهِدُوا شَهِيدَيْنِ مِنْ رِجَالِكُمْ فَإِنْ لَمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ مِمَّن رَضَوْنَ مِنَ الشُّهَدَاءِ أَنْ تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا فَتُذَكِّرَ إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَىٰ وَلَا يَأْبَ الشُّهَدَاءُ إِذَا مَا دُعُوا وَلَا تَسْمَعُوا أَنْ تَكُنُ بُوهُ صَغِيرًا أَوْ كَبِيرًا إِلَّآ أَجَلَهُ ذَٰلِكُمْ أَقْسَطُ عِنْدَ اللَّهِ وَأَقْوَمُ لِلشَّهَادَةِ وَأَدْنَىٰ أَلَّا تَرْتَابُوا إِلَّا أَنْ

من يكتفي بالواحد، ولكنه يتوقف على نقل، ولم أره).

وفي منحة الخالق بهامش البحر الرائق: (والضمير في قوله «ولم أره» للاكتفاء بالقاتل). ونقل ابن عابدين في رد المحتار ما في البحر وعزاه إليه.

وانظر: الطحطاوي ج ١ ص ٥٢٨ وبداية المجتهد ج ١ ص ٣٤٧.

(١) تذكرة الفقهاء ج ١ ص ٣٤٧.

(٢) البحر الزخار ج ٣ ص ٣٢٨.

(٣) شرح النبيل وشفاء العليل ج ٤ ص ١٠٧، وفيه: (وقيل: إذا لم يجد من يحكم عليه وهو عالم بالحكم فله أن يحكم على نفسه. قال الشيخ إسماعيل: وهو ضعيف، لمخالفته النص. وقيل: إذا علم بحكم الصحابة أو غيرهم في شيء فليحكم به على نفسه، وإنما يحكم الحكمين فيما لا علم له فيه).

(٤) المغني ج ٣ ص ٥٣٧ وتذكرة الفقهاء ج ١ ص ٣٤٧ وتفسير الرازي ج ١٢ ص ٩٣.

وانظر: مطالب أولي النهى ج ٢ ص ٣٧١ وكشاف القناع ج ٢ ص ٤٦٥ وبداية المجتهد ج ١ ص ٣٤٩.

تَكُونُ تَجَرَّةً حَاضِرَةً ... ﴿ [البقرة: ٢٨٢]، والمشهود له منهم، ولا يجوز أن يكون أحد الشَّهِيدِينَ؟<sup>(١)</sup>.

وإذا قيل:

إنه لا يمتنع أن يحكم الإنسان على نفسه، ولذلك قيل: احكم على نفسك قبل أن يحكم عليك الحاكم. أُجِيب:

بأن معنى الحكم عليه القهر له والغلبة، والرد عن الباطل إلى الحق، وهذا يستحيل أن يفعله الإنسان في نفسه، كما يستحيل أن يأمرها وينهاها. فافتضى ذلك أن المحكوم عليه غير الحكمين. قال الله تعالى: ﴿وَأْمُرُوا بَيْنَكُمْ بِمَعْرُوفٍ﴾ [الطلاق: ٦]، ولا يجوز أن يأمر الإنسان نفسه.

وأما قول الناس: احكم على نفسك قبل أن يحكم عليك الحاكم، فمن كلام السُّوقَةِ.

ولو سلمنا أنه قد نطقت به العرب، لكان معناه: اخرج عن الحق وأدِّهِ إلى مستحقه، فإن ذلك يقوم مقام الحكم عليك، قبل أن يحكم به عليك، وهذا على وجه المجاز، كما قال الشاعر:

أبدأ بنفسك فأنهها عن غيها فإذا انتهت عنه فأنت حَكِيمٌ  
وإن كنا قد أجمعنا على أن الإنسان لا ينهى نفسه ولا يأمرها، وإنما ذلك على وجه المجاز والاتساع في اللغة<sup>(٢)</sup>.

٢- ما رَوَى سَعِيدٌ فِي سُنَنِهِ وَالشَّافِعِيُّ فِي مُسْنَدِهِ: (عن طارق بن شهاب قال: خرجنا حُجَّاجاً فأوطأ رجل منا يقال له أُرَيْدُ ضُبًّا، ففَقَرَ ظَهْرَهُ، فقدمنا على عُمَرَ

(١) الْمُنتَقَى لِلْبَاجِي ج ٢ ص ٢٥٥.

(٢) الْمُنتَقَى لِلْبَاجِي ج ٢ ص ٢٥٥-٢٥٦.

رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. فَسَأَلَهُ أَرِيدُ، فَقَالَ لَهُ عُمَرُ: احْكُمْ فِيهِ يَا أَرِيدُ. قَالَ: أَنْتَ خَيْرُ مَنْنِي يَا أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ وَأَعْلَمُ. فَقَالَ لَهُ عُمَرُ: إِنَّمَا أَمَرْتُكَ أَنْ تَحْكُمَ فِيهِ، وَلَمْ أَمُرْكَ أَنْ تُزَكِّيَنِي. فَقَالَ أَرِيدُ: أَرَى فِيهِ جَدِيًّا، قَدْ جَمَعَ الْمَاءَ وَالشَّجَرَ. قَالَ عُمَرُ: فَذَاكَ فِيهِ).  
فَأَمَرَهُ عُمَرُ أَنْ يَحْكُمَ فِيهِ، وَهُوَ الْقَاتِلُ<sup>(١)</sup>.

٣- وعن يُونُسَ بْنِ مَاهَكٍ: أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ أَبِي عَمَّارٍ أَخْبَرَهُ، أَنَّهُ أَقْبَلَ مَعَ مُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ وَكَعْبِ الْأَحْبَارِ فِي أَنْاسِ مُحْرِمِينَ مِنْ بَيْتِ الْمَقْدِسِ بِعُمْرَةٍ، حَتَّى إِذَا كُنَّا بِيَعُضِ الطَّرِيقِ، وَكَعْبٌ عَلَى نَارٍ يَصْطَلِي، مَرَّتْ بِهِ رَجُلٌ مِنْ جَرَادٍ، فَأَخَذَ جَرَادَتَيْنِ فَمَلَّهُمَا، وَنَسِيَ إِحْرَامَهُ، ثُمَّ ذَكَرَ إِحْرَامَهُ فَأَلْقَاهُمَا. فَلَمَّا قَدَمْنَا الْمَدِينَةَ دَخَلَ الْقَوْمُ عَلَى عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ، وَدَخَلَتْ مَعَهُمْ، فَقَصَّ كَعْبٌ قِصَّةَ الْجَرَادَتَيْنِ عَلَى عُمَرَ، فَقَالَ عُمَرُ: مِنْ بَذَلِكَ

(١) الْمُغْنِي ج ٣ ص ٥٣٧ وَكَشَافُ الْقِنَاعِ ج ٢ ص ٤٦٥ وَمَطَالِبُ أَوْلِي النُّهْيِ ج ٢ ص ٣٧١  
وَالْبَحْرُ الزَّخَارِ ج ٣ ص ٣٢٨.

خبر: طَارِقُ بْنُ شَهَابٍ:

بِهَذَا اللَّفْظِ فِي:

الْأُمُّ ج ٢ ص ١٦٥ وَذَكَرَهُ مُحْتَصَرًّا فِي ص ١٧٥ وَفِيهِ: (فَقَزَزَ) بَدَلًا مِنْ (فَقَفَرَ)، وَصَوَّبَهُ الْمَصْحُوحُ لَوْرُودِهِ فِي اللِّسَانِ.

وَانْظُرْ: تَفْسِيرُ الطَّبْرِيِّ ج ١١ ص ٢٦ بِلَفْظِ مُقَارَبٍ، وَتَفْسِيرُ الرَّازِيِّ ج ١٢ ص ٩٣ وَتَفْسِيرُ ابْنِ كَثِيرٍ ج ٢ ص ٩٩ عَنْ ابْنِ جَرِيرٍ. وَفِي تَلْخِيصِ الْحَبِيرِ ج ٢ ص ٢٨٥: رَوَاهُ الشَّافِعِيُّ بِسَنَدٍ صَحِيحٍ إِلَى طَارِقٍ. وَفِي الدَّرِّ الْمَنْثُورِ ج ٢ ص ٣٢٩: أَخْرَجَهُ الشَّافِعِيُّ وَعَبْدُ الرَّزَّاقِ وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَابْنُ جَرِيرٍ وَابْنُ الْمُنْذِرِ.

سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ: بَنُ شُعْبَةَ الْمَرْوَزِيِّ، أَبُو عُثْمَانَ. سَمِعَ مَالِكًا وَاللِّثَّ بْنَ سَعْدٍ وَأَبَا عَوَانَةَ وَطَبَقْتَهُمْ. وَعَنْهُ أَحْمَدُ وَالْأَثَرَمُ وَمُسْلِمٌ وَأَبُو دَاوُدَ وَآخَرُونَ. قَالَ أَبُو حَاتِمٍ: ثِقَةٌ مِنَ الْمُتَّقِينَ الْأَثْبَاتِ مِمَّنْ جَمَعَ وَصَنَفَ. مَاتَ بِمَكَّةَ سَنَةَ ٢٢٧هـ.

تَذَكُّرَةُ الْحِفَاطِ ج ٢ ص ٤١٦ رَقْم ٤٢٢ وَتَهْذِيبُ التَّهْذِيبِ ج ٤ ص ٨٩.

أمرَك يا كَعْب؟ قال: نعم. قال: إِنَّ حِمَيْرَ تُحِبُّ الْجَرَادَ. قال: ما جعلتَ في نفسك؟ قال: درهمين. قال: بَخٍ، درهمان خير من مئة جرادة، اجعل ما جعلتَ في نفسك<sup>(١)</sup>.

٤ - لأنه مال يجب عليه لحق الله تعالى، فجاز أن يجعل من يجب عليه أميناً فيه،

(١) أشار إلى الخبر كدليل: الْمُغْنِي ج ٣ ص ٥٣٧ وَكَشَّافُ الْقِنَاع ج ٢ ص ٤٦٥ وَمَطَالِبُ أَوْلِي النُّهْي ج ٢ ص ٣٧١.

وَالْخَبَرُ: بَلْفُظُهُ هَذَا فِي: الْأُمِّ ج ٢ ص ١٦٦.

وهو بلفظ مقارب مخرَّج في: تَلْخِصُ الْحَيَرِ ج ٢ ص ٢٨٦.

يُوسُفُ بْنُ مَاهَكَ: بْنُ بُهْزَادٍ الْفَارِسِيُّ الْمَكِّيَّ. رَوَى عَنْ أَبِيهِ وَأَبِي هُرَيْرَةَ وَعَائِشَةَ وَابْنَ عَبَّاسٍ وَابْنَ عَمْرٍو، وَرَوَى عَنْهُ عَطَاءُ بْنُ أَبِي رَبَاحٍ وَأَبُو يُوْبٍ، ثِقَّةٌ عَدْلٌ. مَاتَ سَنَةَ ١٠٦ هـ، وَقِيلَ غَيْرُ ذَلِكَ.

تَهْذِيبُ التَّهْذِيبِ ج ١١ ص ٤٢١ وَتَقْرِيبُ التَّهْذِيبِ ج ٢ ص ٣٨٢ وَمَشَاهِيرُ عُلَمَاءِ الْأَمْصَارِ ص ٨٦.

فِي تَقْرِيبِ التَّهْذِيبِ ج ١ ص ٤٣٤: عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي عَمَّارٍ، صَوَابُهُ: عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي عَمَّارٍ. وَتَقَدَّمَ تَرْجُمَتُهُ.

مُعَاذُ بْنُ جَبَلٍ: بْنُ عَمْرٍو بْنِ أَوْسٍ الْأَنْصَارِيِّ الْخَزْرَجِيِّ، أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ. شَهِدَ الْعَقَبَةَ وَبَدْرًا وَالْمَشَاهِدَ، وَكَانَ مِنْ نُجَبَاءِ الصَّحَابَةِ وَفُقَهَائِهِمْ وَأَلْبَانِهِمْ. قَالَ فِيهِ ﷺ: أَعْلَمُ أُمَّتِي بِالْحَلَالِ وَالْحَرَامِ مُعَاذٌ. بَعَثَهُ ﷺ قَاضِيًا وَمُرْشِدًا لِأَهْلِ الْيَمَنِ. اسْتُشْهِدَ فِي الطَّاعُونَ بِالْأُرْدُنِّ سَنَةَ ١٨ هـ.

تَذَكِرَةُ الْحُفَّازِ ج ١ ص ١٩ وَالْإِسْتِيعَابُ ج ٣ ص ٣٥٥ وَالْإِصَابَةُ ج ٣ ص ٤٢٦ وَأُسْدُ الْغَابَةِ ج ٤ ص ٣٧٦ وَطَبَقَاتُ الْفُقَهَاءِ لِلشَّيْخِ رَازِي ص ٤٥.

كَعْبُ الْأَحْبَارِ: هُوَ أَبُو إِسْحَاقَ كَعْبُ بْنُ مَاتِعٍ الْحِمَيْرِيُّ. أَدْرَكَ عَهْدَ النَّبِيِّ ﷺ رَجُلًا، وَأَسْلَمَ فِي خِلَافَةِ عُمَرَ عَلَى الرَّاجِحِ، وَكَانَ عَلَى دِينِ الْيَهُودِ، فَأَسْلَمَ، وَقَدِمَ الْمَدِينَةَ، ثُمَّ خَرَجَ إِلَى الشَّامِ، فَسَكَنَ حِمَصَ، وَمَاتَ بِهَا سَنَةَ ٣٢ هـ. وَكَانَ مِنَ الْعُلَمَاءِ.

الْإِصَابَةُ ج ٣ ص ٣١٥ وَأُسْدُ الْغَابَةِ ج ٤ ص ٢٤٧.

كَرَبَ الْمَالِ فِي الزَّكَاةِ<sup>(١)</sup>.

### قِيُودُ تَحْكِيمِ الْقَاتِلِ:

إِلَّا أَنْ ابْنَ عَقِيلٍ مِنَ الْحَنَابِلَةِ جَوَّزَ أَنْ يَكُونَ الْقَاتِلُ أَحَدَ الْعَدْلَيْنِ، أَوْ أَنْ يَكُونَ الْقَاتِلَانِ هُمَا الْحَكَمَيْنِ الْعَدْلَيْنِ فِيهَا إِذَا:

١ - كَانَ الْقَتْلُ خَطَأً، لِأَنَّ قَتْلَ الْعَمْدِ يَنَافِي الْعَدَالَةَ إِنْ لَمْ يُتَبَّ.

٢ - كَانَ الْقَاتِلُ جَاهِلًا بِالتَّحْرِيمِ، لِعَدَمِ فُسْقه.

وَقَوَاهِ الْمَرَدَاوِيُّ فِي الْإِنْصَافِ، وَقَالَ: وَلَعَلَّهُ مُرَادُ الْأَصْحَابِ.

وَفِي الشَّرْحِ الْكَبِيرِ لِابْنِ قُدَّامَةَ: وَعَلَى قِيَاسِ ذَلِكَ إِذَا قَتَلَهُ عِنْدَ الْحَاجَةِ إِلَى أَكْلِهِ، لِأَنَّ قَتْلَهُ مَبَاحٌ، لَكِنْ يَجِبُ فِيهِ الْجَزَاءُ<sup>(٢)</sup>.

(١) الْمُهَذَّبُ ج ١ ص ٢١٦ وَمُغْنِي الْمُحْتَاجِ ج ١ ص ٥٢٦ وَتَذْكِرَةُ الْفُقَهَاءِ ج ١ ص ٣٤٧ وَالْمُغْنِي، وَكَشَافُ الْقِنَاعِ، وَمَطَالِبُ أُولِي النُّهْيِ، السَّابِقَةُ.

(٢) الشَّرْحُ الْكَبِيرُ لِابْنِ قُدَّامَةَ شَمْسُ الدِّينِ ج ٣ ص ٣٥٣ وَالْإِنْصَافُ ج ٣ ص ٥٤٠ وَمَطَالِبُ أُولِي النُّهْيِ ج ٢ ص ٣٧١ وَكَشَافُ الْقِنَاعِ ج ٢ ص ٤٦٥.

ابْنُ عَقِيلٍ: هُوَ أَبُو الْوَفَاءِ عَلِيُّ بْنُ عَقِيلٍ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ عَقِيلِ الْبَغْدَادِيِّ الظَّفَرِيِّ، الْمُقَرَّرُ الْفَقِيهَ الْأُصُولِيَّ الْوَاعِظَ الْمُتَكَلِّمَ شَيْخَ الْإِسْلَامِ، تَفَقَّهَ بِالْقَاضِي أَبِي يَعْلَى وَلَازِمَهُ، وَبِأَبِي إِسْحَاقَ السَّيْرَازِيِّ، أَفْتَى وَدَرَّسَ وَنَظَرَ الْفُحُولَ، كَانَ دِينًا حَافِظًا لِلْحُدُودِ شَهْمًا مُقَدِّمًا مُفَرِّطَ الذِّكَا، لَهُ تَصَانِيفُ أَكْبَرَهَا كِتَابُ الْفُنُونِ بِإِثْنَيْ مِجْلَدٍ، وَلَهُ فِي الْفِقْهِ الْفُصُولُ، وَعُمْدَةُ الْأَدَلَّةِ، وَلَهُ الْإِرْشَادُ فِي أُصُولِ الدِّينِ، وَالْوَاضِحُ فِي أُصُولِ الْفِقْهِ، وَغَيْرَهَا. كَانَ كَثِيرَ التَّعْظِيمِ لِلْإِمَامِ أَحْمَدَ وَأَصْحَابِهِ وَالرَّدَّ عَلَى مُخَالِفِيهِمْ. مَاتَ سَنَةَ ٥١٣ هـ بِبَغْدَادٍ، وَدُفِنَ فِي دَكَّةِ قَبْرِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ.

الذِّيلُ عَلَى طَبَقَاتِ الْحَنَابِلَةِ ج ١ ص ١٤٢ وَشَدَرَاتُ الذَّهَبِ ج ٤ ص ٣٥ وَالْأَعْلَامُ ج ٤ ص ٣١٣.

ابْنُ قُدَّامَةَ شَمْسُ الدِّينِ: أَبُو الْفَرَجِ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ

لَكِنْ ذَكَرَ فِي مَطَالِبِ أُولِي النُّهَى: وَيَتَجَهَّ عَدَمُ اعْتِبَارِ مَا ذَكَرَهُ ابْنُ عَقِيلٍ، وَإِنَّمَا الْمَعْتَبَرُ مِنَ الْعَدَالَةِ حَالُ الْحُكْمِ لَا حَالُ الْقَتْلِ، إِذْ لَا رَيْبَ فِي الْفُسْقِ حِينَئِذٍ. فَلَوْ تَابَ الْحَاكِمَانِ بَعْدَ أَنْ قَتَلَا صَيِّدًا عَامِدَيْنِ عَالِمَيْنِ تَحْرِيمَ قَتْلِهِ قَبْلَ الْحُكْمِ بِهِ، قَبْلَ حُكْمِهَا بِهِ كَالشَّهَادَةِ إِذَا تَحْمَلَهَا وَهُوَ فَاسِقٌ ثُمَّ تَابَ وَأَدَّاهَا، فَلَا رَيْبَ فِي قَبُولِهَا، وَهُوَ مُتَّجِهٌ.

وَعَلَّقَ الشَّيْخُ حَسَنُ الشَّطِّطِيِّ عَلَيْهِ فِي حَاشِيَتِهِ عَلَى الْمَطَالِبِ بِقَوْلِهِ: أَقُولُ: صَرَّحَ بِهِ الْبُهُّوتِيُّ وَالْخَلُوتِيُّ وَالشَّيْخُ عُثْمَانُ، لَكِنَّهُ قَالَ: وَفِي التَّقْيِيدِ شَيْءٌ، لِأَنَّهُ مَتَّهَمٌ وَإِنْ تَابَ. فَتَأَمَّلْ <sup>(١)</sup>.

قُدَّامَةُ الْمَقْدِسِيِّ الْجَمَاعِيَّ الْأَصْلَ، قَاضِي الْقُضَاةِ، شَيْخُ الْإِسْلَامِ، تَفَقَّهَ عَلَى عَمِّهِ الشَّيْخِ مُوَفَّقِ الدِّينِ، وَعَرَّضَ عَلَيْهِ كِتَابَ الْمُقْنِعِ (لَعَمَهُ) وَشَرَحَهُ عَلَيْهِ، وَأَذَنَ لَهُ فِي إِقْرَائِهِ، وَإِصْلَاحِ مَا يَرَى أَنَّهُ يَحْتَاجُ إِلَى إِصْلَاحٍ فِيهِ، ثُمَّ شَرَحَهُ بَعْدَهُ فِي عَشْرَةِ مَجْلَدَاتٍ، وَاسْتَمَدَ فِيهِ مِنَ الْمُغْنِيِّ لَعَمَهُ. انْتَهَتْ إِلَيْهِ رِئَاسَةُ الْمَذْهَبِ الْحَنْبَلِيِّ، كَانَ مَعْظَمًا عِنْدَ الْخَاصِّ وَالْعَامِّ، كَثِيرَ الْفَضَائِلِ، مَتِينُ الدِّينَانَةِ وَالْوَرَعِ. تَوَفَّى سَنَةَ ٦٨٢ هـ، وَدُفِنَ عِنْدَ وَالِدِهِ بِسَفْحِ قَاسِيُونِ.

الذِّيلُ عَلَى طَبَقَاتِ الْحَنَابِلَةِ ج ٢ ص ٣٠٤ وَشَذَرَاتُ الذَّهَبِ ج ٥ ص ٣٧٦ وَمُقَدِّمَةُ كِتَابِ الْمُغْنِيِّ لِابْنِ قُدَّامَةَ.

(١) مَطَالِبِ أُولِي النُّهَى السَّابِقِ.

الْبُهُّوتِيُّ: مَنْصُورُ بْنُ يُوسُفَ بْنِ صَالِحِ الدِّينِ بْنِ حَسَنِ الْبُهُّوتِيِّ، نَسَبُهُ إِلَى بُهُوتٍ فِي غَرْبِيَّةِ مِصْرَ، شَيْخُ الْحَنَابِلَةِ بِمِصْرَ. تَوَفَّى سَنَةَ ١٠٥١ هـ. مِنْ مُصَنَّفَاتِهِ: كَشَافُ الْقِنَاعِ، وَالرُّوْضُ الْمُرْبِعُ، وَعُمْدَةُ الطَّلَّابِ، وَدَقَائِقُ أُولِي النُّهَى لشرح الْمُنتَهَى.

هَدْيَةُ الْعَارِفِينَ ج ٢ ص ٤٧٦ وَمُعْجَمُ الْمُؤَلَّفِينَ ج ١٣ ص ٢٢ وَالْأَعْلَامُ ج ٧ ص ٣٠٧.

الْخَلُوتِيُّ: مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ عَلِيٍّ الْبُهُّوتِيِّ الْخَلُوتِيِّ. فُقِيهِ حَنْبَلِيٍّ مِصْرِيٍّ. لَهُ تَحْرِيرَاتٌ عَلَى الْإِفْتِنَاءِ، وَعَلَى الْمُنتَهَى فِي الْفِقْهِ، وَغَيْرِهِ. مَاتَ سَنَةَ ١٠٨٨ هـ.

الْأَعْلَامُ ج ٦ ص ١٢ وَمُعْجَمُ الْمُؤَلَّفِينَ ج ٨ ص ٢٩٤ وَهَدْيَةُ الْعَارِفِينَ ج ٢ ص ٢٩٦.

الشَّطِّطِيُّ: حَسَنُ بْنُ عُمَرَ بْنِ مَعْرُوفِ الشَّطِّطِيِّ الدَّمَشَقِيِّ مَوْلِدًا وَوَفَاةً، الْبَغْدَادِيُّ أَصْلًا، الْفَرَضِيُّ، شَيْخُ الْحَنَابِلَةِ. مِنْ مَوْلَفَاتِهِ: حَاشِيَةُ عَلَى مَطَالِبِ أُولِي النُّهَى، وَمُخْتَصَرُ شرح

كما قَيَّدَ الشَّافِعِيَّةُ جَوَازَ تَحْكِيمِ الْقَاتِلِ أَوْ الْقَاتِلِينَ، بِأَنْ يَكُونَ الْقَتْلُ بِلَا عُدْوَانٍ كَخَطَأٍ أَوْ اضْطِرَارٍ إِلَيْهِ.

أَمَّا مَعَ الْعُدْوَانِ وَالْعِلْمِ بِالتَّحْرِيمِ فَلَا يُحَكِّمَانِ لِفَسْقِهِمَا، إِلَّا إِنْ تَابَا وَأَصْلَحَا، لِأَنَّهُ كَبِيرَةٌ مِنَ الْكِبَائِرِ، وَوَجْهُهُ:

أَنَّهُ إِتْلَافٌ حَيَوَانٍ مُحْتَرَمٍ مِنْ غَيْرِ ضَرُورَةٍ وَلَا فَائِدَةٍ.

قَالَ فِي نَهَايَةِ الْمُحْتَاجِ: فَقَوْلُ الْقَوْنَوِيِّ: الظَّاهِرُ أَنَّهُ لَيْسَ بِفِسْقٍ، غَيْرُ صَحِيحٍ<sup>(١)</sup>.

وَقَيَّدَ بَعْضُ الْإِمَامِيَّةِ جَوَازَ كَوْنِ الْقَاتِلِ أَحَدَهُمَا، بِمَا إِذَا كَانَ الْقَتْلُ خَطَأً<sup>(٢)</sup>.

### وَالرَّاجِحُ:

أَنَّ هَذِهِ التَّقْيِيدَاتِ لَا اعْتِبَارَ لَهَا، لِرَجَاحَةِ الْأَدِلَّةِ الْمُتَقَدِّمَةِ، خَاصَّةً وَأَنَّ الْقَاتِلَ ذُو عَدْلٍ مِنَّا، فَالْخُطَابُ الْقُرْآنِيُّ يَشْمَلُهُ مَا دَامَتِ الْعَدَالَةُ لَمْ تَنْقُدْ فِيهِ، لِأَنَّ الْمَعْتَبَرَ مِنَ الْعَدَالَةِ هُوَ حَالُ الْحُكْمِ لَا حَالُ الْقَتْلِ، كَمَا ذَكَرَهُ صَاحِبُ الْمَطَالِبِ.

### تَقْوِيمُ الصَّيْدِ أَوْ الْمِثْلِ:

وَاخْتَلَفَ الْفُقَهَاءُ هَلْ يَقُومُ الصَّيْدُ أَوْ الْمِثْلُ، إِذَا اخْتَارَ الْإِطْعَامُ؟ عَلَى قَوْلَيْنِ:

### الْقَوْلُ الْأَوَّلُ: يَقُومُ الصَّيْدُ.

عَقِيدَةُ السَّقَّارِيِّنِيِّ. تُوْفِيَ سَنَةَ ١٢٧٤ هـ.

مُقَدِّمَةُ مَطَالِبِ أُولِيِّ النُّهَى، وَالْأَعْلَامُ ج ٢ ص ٢٠٩.

(١) مُغْنِي الْمُحْتَاجِ ج ١ ص ٥٢٦ وَنَهَايَةُ الْمُحْتَاجِ ج ٣ ص ٣٤٠ وَالْجَمَلُ عَلَى شَرْحِ الْمَنْهَجِ ج ٢ ص ٥٣٠.

وَانْظُرْ: تَفْسِيرُ الرَّازِيِّ ج ١٢ ص ٩٢-٩٣.

(٢) تَذَكُّرَةُ الْفُقَهَاءِ ج ١ ص ٣٤٧.



وهو قول مَالِك<sup>(١)</sup> وأبي حَنِيفَةَ وأبي يُوسُفَ<sup>(٢)</sup> وبعض الإباضِيَّةِ<sup>(٣)</sup>.

بدليل:

١ - إذا حصل الاتفاق على أنه لا بد من اعتبار أحد الأمرين الصيد أو مثله، فاعتبار الصيد أولى، لأنه المتلف، وبسببه وجب الجزاء.

٢ - ومن جهة المعنى: أن في الطعام معنى يجب صرفه إلى المساكين بسبب الصيد، فوجب اعتباره بالصيد كالمثل من النعم<sup>(٤)</sup>.

القول الثاني: يقوم المثل دراهم، ويشتري بها طعاماً ويتصدق به، وإن شاء صام.

وهو قول الشَّافِعِيِّ<sup>(٥)</sup>

(١) المَدَوَّنَةُ ج ١ ص ٤٣٤ وبِدَايَةِ الْمُجْتَهِد ج ١ ص ٣٤٦ وَسَيِّدِي خَلِيل وشروحه: جواهر الإكليل ج ١ ص ١٩٩ وَالْحَطَّاب وَالْمَوَاق ج ٣ ص ١٨٠ وَالْخَرَشِيِّ وَالْعَدَوِيِّ عليه ج ٢ ص ٣٧٤ وَالشَّرْح الْكَبِير لِلدَّرْدِيرِ وَالْدُّسُوقِيِّ عليه ج ٢ ص ٨٠ وَالْمُنْتَقَى لِلْبَاجِيِّ ج ٢ ص ٢٥٦ وشرح رسالة ابن أبي زيد ج ١ ص ٤٩٦ وَتَفْسِيرُ ابْنِ عَطِيَّة ج ٥ ص ٤٥.

والخلاف ج ١ ص ٤٣٣ وَتَذَكُّرَةُ الْفُقَهَاء ج ١ ص ٣٤٤.

(٢) الْهِدَايَةُ ج ٢ ص ٢٥٩ وَتَبْيِينُ الْحَقَائِق ج ٢ ص ٦٣ وَالْمَبْسُوط ج ٤ ص ٨٤ وَالْمُنْتَقَى لِلْبَاجِيِّ ج ٢ ص ٢٥٦.

(٣) الدَّرَايَةُ وَكَنْزُ الْغِنَايَةِ ص ٩٩ قال: يشتري بقيمة الصيد طعاماً بسعر مَكَّة، فيتصدق به على المساكين، لكل مسكين نصف صاع حِنْطَةٍ. وَالنَّيْل وَشِفَاء الْعَلِيل وَشَرَحَهُ ج ٤ ص ١٠٨ - ١٠٩.

(٤) الْمُنْتَقَى لِلْبَاجِيِّ السَّابِق.

(٥) الْمُهِذَّب ج ١ ص ٢١٦ وَالْأُمُّ ج ٢ ص ١٧٥ وَمُخْتَصَرُ الْمُزَنِيِّ ج ٢ ص ١١٠ وَمُغْنِي الْمُحْتَاج ج ١ ص ٥٢٩ وَنَهَايَةُ الْمُحْتَاج ج ٣ ص ٣٤٦ وَالْخَطِيبُ وَالْبُجَيْرِيُّ عَلَيْهِ ج ٢ ص ٤٠٦ وشرح المنهج والجمل عليه ج ٢ ص ٥٣٦.

وَالْمُنْتَقَى لِلْبَاجِيِّ السَّابِق، وبِدَايَةِ الْمُجْتَهِد ج ١ ص ٣٤٦ وَالْمَبْسُوط ج ٤ ص ٨٤.

وَالْحَنَابِلَةُ<sup>(١)</sup> وَالْإِمَامِيَّةُ<sup>(٢)</sup> وَالزَّيْدِيَّةُ<sup>(٣)</sup> وَمُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ مِنَ الْحَنَفِيَّةِ<sup>(٤)</sup> وَبَعْضُ الْإِبَاضِيَّةِ<sup>(٥)</sup>.

بدليل:

أَنَّ الْوَاجِبَ هُوَ النَّظِيرُ، وَإِنَّمَا يَحْوُلُهُ إِلَى الطَّعَامِ بِاخْتِيَارِهِ، فَتَعْتَبَرُ قِيَمَةُ الْوَاجِبِ وَهُوَ النَّظِيرُ، كَمَنْ أَتْلَفَ شَيْئًا مِنْ ذَوَاتِ الْأَمْثَالِ، فَاَنْقَطَعَ الْمِثْلُ مِنْ أَيْدِي النَّاسِ، فَإِنَّهُ يَجِبُ قِيَمَةُ الْمِثْلِ<sup>(٦)</sup>.

### تقدير الصيام:

لَمْ يَخْتَلَفِ الْفُقَهَاءُ فِي تَقْدِيرِ الصَّيَامِ بِالطَّعَامِ جُمْلَةً، لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿أَوْ كَفَرَةٌ طَعَامُ مَسْكِينٍ أَوْ عَدْلُ ذَلِكَ صِيَامًا﴾ [المائدة: ٩٥]<sup>(٧)</sup>.

وَلَكِنْهُمْ اخْتَلَفُوا فِي طَعَامِ الْمَسْكِينِ، أَهْوَ مُدٌّ أَوْ مُدَّانٌ أَوْ صَاعٌ؟ وَذَلِكَ لِأَنَّهُمْ قَدَّرُوا صِيَامَ كُلِّ يَوْمٍ بِطَعَامِ مَسْكِينٍ. وَذَلِكَ عَلَى ثَلَاثَةِ أَقْوَالٍ:

**القول الأول:** يصوم لكل مُدٍّ يوماً. وهو الذي يُطْعَمُ عندهم كُلُّ مَسْكِينٍ.

- (١) الْمُغْنِي ج ٣ ص ٥٤٣ وبهامشه الشَّرحُ الْكَبِيرُ ص ٣٣١ وَالْإِنْصَافُ ج ٣ ص ٥٠٩ وَكَشَافُ الْقِنَاعِ ج ٢ ص ٤٥٢ وَمَطَالِبُ أَوْلِي النَّهْيِ ج ٢ ص ٣٥٧.
- (٢) الْخِلَافُ ج ١ ص ٤٣٣ وَتَذْكِرَةُ الْفُقَهَاءِ ج ١ ص ٣٤٤ و٣٥١.
- (٣) الرُّؤُوسُ النَّضِيرُ ج ٣ ص ٢٣٧.
- (٤) الْمَبْسُوطُ ج ٤ ص ٨٤-٨٥.
- (٥) الْوَضْعُ ص ٢١٣ قَالَ: يَحْكُمُ الْحَكَمَانِ عَلَيْهِ بِالْجِزَاءِ، ثُمَّ يَقُومُ الْجِزَاءُ بِقِيَمَةِ الْبَلَدِ....
- (٦) الْمَبْسُوطُ السَّابِقُ.

وَانظُرْ: بِدَايَةِ الْمُجْتَهِدِ ج ١ ص ٣٤٨.

(٧) بِدَايَةِ الْمُجْتَهِدِ ج ١ ص ٣٤٦.

وهو قول عطاء<sup>(١)</sup> وسعيد<sup>(٢)</sup> والمالكية<sup>(٣)</sup> والشافعية<sup>(٤)</sup> والحنابلة<sup>(٥)</sup> وبعض الإمامية<sup>(٦)</sup> وبعض الإباضية<sup>(٧)</sup> وهو مروي عن ابن عباس<sup>(٨)</sup>. بحجة:

أنها كفارة، دخلها الصيام والإطعام، فكان اليوم في مقابلة المدة، ككفارة الظهر<sup>(٩)</sup>.

القول الثاني: يصوم لكل مُدَّيْنِ (نصف صاع) يوماً. وهو الذي يطعم عندهم كل

مسكين.

وهو قول ابن عباس وإبراهيم النخعي ومجاهد<sup>(١٠)</sup>

(١) تَفْسِيرُ الطَّبْرِيِّ ج ١١ ص ٤٥ وَأَحْكَامُ الْقُرْآنِ لِلْجَسَّاصِ ج ٢ ص ٥٧٨ وَتَفْسِيرُ الرَّازِيِّ ج ١٢ ص ٩٥ وَتَفْسِيرُ الطَّبْرِيِّ ج ٣ ص ٢٤٥ وَالْمُغْنِي ج ٣ ص ٥٤٤ وَالْمُنْتَقَى ج ٢ ص ٢٥٨.

(٢) تَفْسِيرُ الطَّبْرِيِّ ج ١١ ص ٤٦.

(٣) بِدَايَةُ الْمُجْتَهِدِ ج ١ ص ٣٤٦ وَالْمُنْتَقَى ج ٢ ص ٢٥٨ وَسَيِّدِي خَلِيلٌ وَشُرُوحُهُ: جَوَاهِرُ الْإِكْلِيلِ ج ١ ص ١٩٩ وَالشَّرْحُ الْكَبِيرُ لِلدَّزْدِيرِ ج ٢ ص ٨١ وَالْحَرْشِيُّ وَالْعَدَوِيُّ عَلَيْهِ ج ٢ ص ٣٧٤ وَالْمَوَاقِ ج ٣ ص ١٨٠، وَشَرْحُ رِسَالَةِ ابْنِ أَبِي زَيْدٍ ج ١ ص ٤٩٦ وَتَفْسِيرُ ابْنِ عَطِيَّةٍ ج ٥ ص ٤١ وَالْمُغْنِي ج ٣ ص ٥٤٤ وَتَذْكِرَةُ الْفُقَهَاءِ ج ١ ص ٣٤٤.

(٤) الْأُمُّ ج ٢ ص ١٧٥ وَمُخْتَصَرُ الْمُزْنِيِّ ج ٢ ص ١١٠ وَالْمُهَذَّبُ ج ١ ص ٢١٦ وَالْخَطِيبُ وَالْبُجَيْرِيُّ عَلَيْهِ ج ٢ ص ٤٠٦ وَالْمِنْهَاجُ فِي: مُغْنِي الْمُحْتَاجِ ج ١ ص ٥٢٩ وَنَهَايَةُ الْمُحْتَاجِ ج ٣ ص ٣٤٦.

وَبِدَايَةُ الْمُجْتَهِدِ، وَالْمُغْنِي، السَّابِقَانِ، وَالرَّوْضُ النَّصِيرُ ج ٣ ص ٢٣٧ وَتَذْكِرَةُ الْفُقَهَاءِ السَّابِقِ.

(٥) الْمُغْنِي ج ٣ ص ٥٤٣-٥٤٤ وَالْإِنْصَافُ ج ٣ ص ٥٠٩ وَ٥١١ وَتَذْكِرَةُ الْفُقَهَاءِ السَّابِقِ.

(٦) الْخِلَافُ ج ١ ص ٤٣٣ وَالْمُخْتَصَرُ النَّافِعُ ص ١٣٠ وَشَرَائِعُ الْإِسْلَامِ ج ١ ص ٢٨٤.

(٧) النَّيْلُ وَشِفَاءُ الْعَلِيلِ وَشَرْحُهُ ج ٤ ص ١٠٩.

(٨) الْمَبْسُوطُ ج ٤ ص ٨٥.

(٩) الْمُغْنِي ج ٣ ص ٥٤٤ وَتَذْكِرَةُ الْفُقَهَاءِ ج ١ ص ٣٤٤.

(١٠) تَفْسِيرُ الطَّبْرِيِّ ج ١١ ص ٣٢-٣٤ وَأَحْكَامُ الْقُرْآنِ لِلْجَسَّاصِ ج ٢ ص ٥٧٨ وَبَدَائِعُ الصَّنَائِعِ

وَقَتَادَةَ<sup>(١)</sup> وَعَطَاءَ<sup>(٢)</sup> وَمُقْسِمَ<sup>(٣)</sup> وَحَمَّادَ<sup>(٤)</sup> وَالْحَسَنَ

ج ٣ ص ١٢٦٤.

وذكر ابن عَبَّاسٍ فِي: تَذْكِرَةِ الْفُقَهَاءِ ج ١ ص ٣٤٤.

(١) تَفْسِيرُ الطَّبْرِيِّ ج ١١ ص ٣٦ وَأَحْكَامُ الْقُرْآنِ لِلْجَصَّاصِ ج ٢ ص ٥٧٨.

(٢) أَحْكَامُ الْقُرْآنِ لِلْجَصَّاصِ، وَبَدَائِعُ الصَّنَائِعِ، السَّابِقَانِ.

(٣) أَحْكَامُ الْقُرْآنِ لِلْجَصَّاصِ السَّابِقِ.

مُقْسِمَ بْنِ بُجْرَةَ: وَيُقَالُ ابْنُ نَجْدَةَ، أَبُو الْقَاسِمِ. مَوْلَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحَارِثِ بْنِ نَوْفَلٍ، وَيُقَالُ لَهُ: مَوْلَى ابْنِ عَبَّاسٍ لِلزَّوْمَةِ لَهُ، رَوَى عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ وَعَائِشَةَ وَغَيْرَهُمَا، وَرَوَى عَنْهُ مَيْمُونُ بْنُ مِهْرَانَ وَآخَرُونَ، صَدُوقٌ، وَكَانَ يُرْسِلُ. مَاتَ سَنَةَ ١٠١ هـ، لَهُ فِي الْبُخَارِيِّ حَدِيثٌ وَاحِدٌ.

تَهْذِيبُ التَّهْذِيبِ ج ١٠ ص ٢٨٨ وَتَقْرِيبُ التَّهْذِيبِ ج ٢ ص ٢٧٣ وَالْجَرْحُ وَالتَّعْدِيلُ ق ١ ج ٤ ص ٤١٤.

(٤) تَفْسِيرُ الطَّبْرِيِّ ج ١١ ص ٤٥٣٢.

وَحَمَّادُ لَعْلَهُ:

حَمَّادُ بْنُ أَبِي سُلَيْمَانَ مُسْلِمٌ: الْأَشْعَرِيُّ مَوْلَاهُمْ، أَبُو إِسْمَاعِيلَ الْكُوفِيُّ، فَقِيهٌ صَدُوقٌ، لَهُ أَوْهَامٌ، تَفَقَّهَ بِإِبْرَاهِيمَ النَّخَعِيِّ، قِيلَ لِإِبْرَاهِيمَ: مَنْ لَنَا بَعْدُكَ؟ قَالَ: حَمَّادٌ، وَرَوَى عَنْ أَنَسٍ وَابْنِ الْمُسَيَّبِ وَابْنِ جُبَيْرٍ وَغَيْرِهِمْ، وَرَوَى عَنْهُ: شُعْبَةُ وَالثَّوْرِيُّ وَأَبُو حَنِيفَةَ وَآخَرُونَ. مَاتَ سَنَةَ ١٢٠ هـ.

تَقْرِيبُ التَّهْذِيبِ ج ١ ص ١٩٧ وَتَهْذِيبُ التَّهْذِيبِ ج ٢ ص ١٦ وَطَبَقَاتُ الْفُقَهَاءِ لِلشَّيْخِ الرَّازِيِّ ص ٨٣ وَمَشَاهِيرُ عُلَمَاءِ الْأَمْصَارِ ص ١١١ وَشَذَرَاتُ الذَّهَبِ ج ١ ص ١٥٧.

أَوْ:

حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ: بْنُ دِينَارِ الْبَصْرِيِّ، أَبُو سَلَمَةَ. ثِقَةٌ عَابِدٌ، أَثَبَّتَ النَّاسَ فِي ثَابِتٍ، وَتَغْيِيرِ حَفْظِهِ بِأَخْرَجَةٍ. مَاتَ سَنَةَ ١٦٧ هـ.

تَقْرِيبُ التَّهْذِيبِ ج ١ ص ١٩٧ وَتَهْذِيبُ التَّهْذِيبِ ج ٣ ص ١١ وَمَشَاهِيرُ عُلَمَاءِ الْأَمْصَارِ ص ١٥٧.

أَوْ:

البَصْرِيِّ<sup>(١)</sup> والثَّوْرِيِّ وابن المُنْذِر<sup>(٢)</sup> والزَّيْدِيَّة<sup>(٣)</sup> وقسم من الإباضِيَّة<sup>(٤)</sup> وبعض الإمامِيَّة<sup>(٥)</sup>، وهو قول الحَنَفِيَّة لِكُنْهُمْ يجعلون طعامَ المسكين: نصفَ صاعٍ من بُرٍّ أو دَقِيقِه أو سَوِيقِه أو زَبِيبٍ، أو صاعَ تَمَرٍ أو شَعِيرٍ<sup>(٦)</sup>.

وهو رَوَايَةٌ أُخْرَى عن أَحْمَدَ، لَكِنْ الْقَاضِي جعل الروایتين وَاحِدَةً، فقال: الْمَسْأَلَةُ رَوَايَةٌ وَاحِدَةٌ، واليوم عن مُدَّبَرٍ أو نصفِ صاعٍ من غيره.

وكلام أَحْمَدَ في الروایتين محمول على اختلاف الحالين، لأن صوم اليوم مقابل بإطعام المسكين فكذا ههنا<sup>(٧)</sup>.

حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ: بن دَرْهَمِ الْأَزْدِيِّ الْجَهْضَمِيِّ، أَبُو إِسْمَاعِيلَ الْبَصْرِيُّ الْأَزْرَقُ. مَوْلَى آلِ جَرِيرِ بْنِ حَازِمٍ، كان ضَرِيرًا، رَوَى عَنْ ثَابِتِ الْبُنَانِيِّ وَغَيْرِهِ، وَرَوَى عَنْهُ ابْنُ الْمُبَارَكِ وَابْنُ مَهْدِيٍّ وَالْقُطَّانُ وَابْنُ عُيَيْنَةَ وَهُوَ مِنْ أَقْرَانِهِ، وَالثَّوْرِيُّ وَهُوَ أَكْبَرُ مِنْهُ، وَمُسَدَّدٌ وَغَيْرُهُمْ. ثِقَّةٌ ثَبَّتَ فِقْهَهُ. مَاتَ سَنَةَ ١٧٩ هـ.

- تَهْذِيبُ التَّهْذِيبِ ج ٣ ص ٩ وَتَفْرِيبُ التَّهْذِيبِ ج ١ ص ١٩٧ وَمَسَاهِيرُ عُلَمَاءِ الْأَمْصَارِ ص ١٥٧.
- (١) الْمُغْنِي ج ٣ ص ٥٤٤ وَتَذْكِرَةُ الْفُقَهَاءِ ج ١ ص ٣٤٤.
- (٢) الْمَصْدَرَانِ السَّابِقَانِ.
- (٣) الرُّوضُ النَّضِيرُ ج ٣ ص ٢٣٧.
- (٤) الدَّرَايَةُ وَكَنْزُ الْغِنَايَةِ ص ٩٩ وَالْوَضْعُ ص ٢١٣ وَشَرْحُ النَّيْلِ وَشِفَاءُ الْعَلِيلِ ج ٤ ص ١٠٩.
- (٥) تَذْكِرَةُ الْفُقَهَاءِ ج ١ ص ٣٤٤.

- وَقَالَ الطَّبْرَسِيُّ فِي تَفْسِيرِهِ ج ٣ ص ٢٤٥: وَهُوَ الْمَرْوِيُّ عَنْ أُمْتِنَا.
- (٦) كَنْزُ الدَّقَائِقِ وَمَثَلًا مَسْكِينٍ عَلَيْهِ ص ٨٠-٨١ وَالْبَحْرُ الرَّائِقُ ج ٣ ص ٣٣ وَالذَّرُّ الْمُخْتَارُ - رَدُّ الْمُخْتَارِ ج ٢ ص ٥٦٤ وَالْهِدَايَةُ ج ٢ ص ٢٥٩ وَ٢٦٤ وَأَحْكَامُ الْقُرْآنِ لِلْجَسَّاصِ ج ٢ ص ٥٧٨ وَتَفْسِيرُ الرَّازِيِّ ج ١٢ ص ٩٦ وَبِدَايَةُ الْمُجْتَهِدِ ج ١ ص ٣٤٦.
- (٧) الْمُغْنِي ج ٣ ص ٥٤٤.

وَانْظُرْ: الْإِنْصَافُ ج ٣ ص ٥١١ وَمَطَالِبُ أُولِي النُّهَى ج ٢ ص ٣٥٧.

القول الثالث: يصوم لكل صاع (الصاع يساوي أربعة أمداد) يوماً.

وهو مَرْوِيٌّ عن ابن عَبَّاسٍ<sup>(١)</sup>.

ولعل المقصود بهذا القول صاع من تمر أو شَعِير، فيكون كالقول الثاني.

### معنى (أو) فِي الْآيَةِ الْكَرِيمَةِ:

اختلف العلماء في معنى كلمة (أو) في قوله تعالى: ﴿هَذَا بِإِذْنِ اللَّهِ يُخَيِّرُ الْمُؤْمِنِينَ أَوْ عَدْلُ ذَلِكَ صِيَامًا﴾ [المائدة: ٩٥] على قولين:

القول الأول: التخيير، أي: التخيير بين الهدي والطعام والصيام، موسراً كان أو مُعسراً.

وهو قول ابن عَبَّاسٍ وَعِكْرِمَةَ وَعَطَاءَ والحسن ومُجَاهِدٍ وإِبْرَاهِيمَ النَّخَعِيِّ والضَّحَّاكَ<sup>(٢)</sup> والزُّهْرِيَّ وَقَتَادَةَ وَأَبِي سُلَيْمَانَ<sup>(٣)</sup>.

وهو مَذْهَبُ جُمْهُورِ الْعُلَمَاءِ: الْحَنْفِيَّةُ إِلَّا زُفَرَ، وَالْمَالِكِيَّةُ وَالشَّافِعِيَّةُ وَالْحَنَابِلَةُ وَالْإِمَامِيَّةُ وَالزَّيْدِيَّةُ وَالظَّاهِرِيَّةُ وَالطَّبْرِيَّ، وبه قال قسم من الْإِبَاضِيَّةِ<sup>(٤)</sup>.  
بُحْجَةٌ:

١ - أن كلمة (أو) في أصل اللُّغَةِ للتخيير، والقول بأنها للتَّرتِيب تركٌ لِلظَّاهِرِ<sup>(٥)</sup>.

(١) تَفْسِيرُ الطَّبْرِيِّ ج ١١ ص ٣٢. وانظر: ص ٣٦.

(٢) تَفْسِيرُ الطَّبْرِيِّ ج ١١ ص ١٠ و ٣٥-٣٧، وبعضها في الْمُحَلِّي ج ٧ ص ٢٢١ وَأَحْكَامُ الْقُرْآنِ لِلْجَسَّاصِ ج ٢ ص ٥٧٩ وصححه.

(٣) الْمُحَلِّي السَّابِق.

(٤) سيأتي تفصيل مصادرهم وقولهم في: (من يكون له الخيار).

(٥) تَفْسِيرُ الرَّازِيِّ ج ١٢ ص ٩٥.

وانظر: الْمُنتَقَى ج ٢ ص ٢٥٦ وَالْمُغْنِي ج ٣ ص ٥٤٣ وَتَفْسِيرُ الْقُرْطُبِيِّ ج ٤ ص ٢٣١٢

فالتخير حقيقة اللفظ، ومن حمله على الترتيب زاد فيه ما ليس منه، ولا يجوز إلّا بدلالة<sup>(١)</sup>.

قال ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: كل شيء في القرآن (أو) فهو مُحَيَّرٌ، وكل شيء (فمن لم يجد) فهو الأول فالأول<sup>(٢)</sup>.

وقال مَالِك: كل شيء في كتاب الله من الكفارات كذا أو كذا فصاحبه مُحَيَّرٌ في ذَلِكَ<sup>(٣)</sup>.

٢- أنها فِدْيَةٌ تجب بفعل محذور، فكان مُحَيَّرًا فيها بين ثلاثها كِفْدِيَةُ الْأَذَى<sup>(٤)</sup>.

**القول الثاني:** التَّرتِيبُ، فيجب الهَدْيُ أولاً، فإن لم يَجِدْ أَطْعَمَ، فإن لم يجد صام.

وهو قول مَرْوِيٍّ عَنْ: ابْنِ عَبَّاسٍ وَعَطَاءٍ وَمُجَاهِدٍ وَعَامِرٍ وَإِبْرَاهِيمَ النَّخَعِيِّ وَحَمَّادٍ وَالسُّدِّيِّ وَقَتَادَةَ<sup>(٥)</sup>

والمَبْسُوطُ ج ٤ ص ٨٤ وتَذْكِرَةُ الْفُقَهَاء ج ١ ص ٣٤٥ والخلاف ج ١ ص ٤٣٥.

(١) أَحْكَامُ الْقُرْآنِ لِلْجَصَّاصِ ج ٢ ص ٥٧٩.

(٢) الْمُحَلَّى ج ٧ ص ٢٢١ والمُغْنِي ج ٣ ص ٥٤٣ والمُنْتَقَى ج ٢ ص ٢٥٦.

وَرَوَى الْأَثَرُ الطَّبْرِيُّ فِي تَفْسِيرِهِ بِالْفَافِ مُتَقَابِرَةٌ عَنْ عِكْرِمَةَ وَالْحَسَنِ وَابْنِ عَبَّاسٍ وَعَطَاءٍ وَمُجَاهِدٍ وَالضَّحَّاكَ وَإِبْرَاهِيمَ فِي: ج ١١ ص ١٠ و٣٥-٣٧. وجاء في تَذْكِرَةِ الْفُقَهَاء ج ١ ص ٣٤٥: أثر ابن عباس رواه العامة، ومن طريق الخاصة قول الصادق. وذكر نحو قول ابن عباس.

(٣) تَفْسِيرُ الْقُرْطُبِيِّ ج ٤ ص ٢٣١٢.

(٤) تَذْكِرَةُ الْفُقَهَاء ج ١ ص ٣٤٥.

وفي الْمُنْتَقَى ج ٢ ص ٢٥٦: إن هَذِهِ كَفَّارَةٌ فِي الْحَجِّ، لِلطَّعَامِ فِيهَا مَدْخَلٌ، وَكَانَتْ عَلَى التَّخْيِيرِ كِفْدِيَةُ الْأَذَى.

(٥) تَفْسِيرُ الطَّبْرِيِّ ج ١١ ص ٣١-٣٦.

وابن سِيرِينَ<sup>(١)</sup> وَمَيْمُونُ بْنُ مِهْرَانَ وَسُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ وَزُفَرٌ مِنَ الْحَنْفِيَّةِ<sup>(٢)</sup>، وَهُوَ رِوَايَةٌ عَنْ أَحْمَدَ<sup>(٣)</sup> وَبَعْضُ الْإِمَامِيَّةِ<sup>(٤)</sup> وَنَقَلَهُ أَبُو ثَوْرٍ عَنِ الشَّافِعِيِّ فِي الْقَدِيمِ<sup>(٥)</sup>، وَبِهِ قَالَ بَعْضُ الْإِبَاضِيَّةِ<sup>(٦)</sup>.

بِحُجَّةٍ:

١- أن كلمة (أو) قد تحيء لا لمعنى التخيير، كما في قوله تعالى: ﴿أَنْ يَقْتُلُوا أَوْ يَكْتُلُوا أَوْ يَقْطَعُوا أَيْدِيَهُمْ وَأَرْجُلَهُمْ مِنْ خَلْفٍ﴾ [المائدة: ٣٣]، فإن المراد منه تخصيص كل واحد من هذه الأحكام بحالة معينة، فثبت أن هذا اللفظ يحتمل الترتيب. ثم إن الدليل دل على أن المراد هو الترتيب، لأن الواجب ههنا شرع على سبيل التغليب، بدليل قوله تعالى: ﴿لِيَذُوقَ وَبَالَ أَمْرِهُ عَفَا اللَّهُ عَنْمَا سَلَفَ وَمَنْ عَادَ فَيَنْتَقِمُ اللَّهُ مِنْهُ﴾ [المائدة: ٩٥]، والتخيير يُنافي التغليب.

ووردت بعض هذه الأسماء في:

- المُحَلَّى ج ٧ ص ٢٢١ والمُعْنِي ج ٣ ص ٥٤٣ وَتَفْسِيرُ الْقُرْطُبِيِّ ج ٤ ص ٢٣١٢ وَتَفْسِيرُ الطَّبْرَسِيِّ ج ٣ ص ٢٤٥ وَأَحْكَامُ الْقُرْآنِ لِلْجَصَّاصِ ج ٢ ص ٥٧٩.
- (١) الْمُتَنْتَقَى ج ٢ ص ٢٥٦ وَتَذْكِرَةُ الْفُقَهَاءِ ج ١ ص ٣٤٤ وَالْخِلَافُ ج ١ ص ٤٣٥.
- (٢) الْمُحَلَّى السَّابِق.

وذكر قول الثَّوْرِيِّ أيضاً في: التَّذْكِرَةُ، والمُعْنِي، السَّابِقِينَ.

- وذكر قول زُفَرٍ أيضاً في: الْمَبْسُوط ج ٤ ص ٨٤ وَفَتْحُ الْقَدِيرِ ج ٢ ص ٢٦٠ وَتَفْسِيرُ الرَّازِيِّ ج ١٢ ص ٩٤ وَالرَّوْضُ النَّضِيرُ ج ٣ ص ٢٣٧.
- (٣) الْمُعْنِي ج ٣ ص ٥٤٣ وَتَفْسِيرُ الرَّازِيِّ ج ١٢ ص ٩٤ وَتَذْكِرَةُ الْفُقَهَاءِ ج ١ ص ٣٤٥.
- (٤) الْخِلَافُ ج ١ ص ٤٣٥ وَتَذْكِرَةُ الْفُقَهَاءِ ج ١ ص ٣٤٤، وَفِي الْمُخْتَصَرِ النَّافِعِ ص ١٣٠: هُوَ الْأَظْهَرُ. وَتَفْسِيرُ الطَّبْرَسِيِّ ج ٣ ص ٢٤٥.
- (٥) الْخِلَافُ، وَالتَّذْكِرَةُ، السَّابِقَانِ.
- (٦) شَرْحُ النَّيْلِ وَشَفَاءُ الْعَلِيلِ ج ٤ ص ١٠٩.



وَرُدَّ:

بأن إخراج المثل ليس أقوى عقوبة من إخراج الطعام، فالتقدير لا يقدح في القدر الحاصل من العقوبة في إيجاب المثل<sup>(١)</sup>.

٢- أن هدي المتعة على الترتيب، وهذا أوكد منه، لأنه بفعل محظور<sup>(٢)</sup>.

وَرُدَّ:

بأن قولهم: إنها وجبت بفعل محظور يبطل بفدية الأذى، على أن لفظ النص صريح في التخيير، فليس ترك مدلوله قياساً على هدي المتعة بأولى من العكس، فلا يجوز قياس هدي المتعة في التخيير على هذا، لما يتضمنه من ترك النص، كذا هذا<sup>(٣)</sup>.

٣- إنها دخلت (أو)، لأنه لا يخرج حكمه عن إحدى الثلاث<sup>(٤)</sup>.

٤- القياس على كفارة اليمين والظهار وهدي المتعة، كما قاله زفر.

وَدُفِعَ:

بأن شرط القياس عدم النص في الفرع، والنص الكائن فيه يوجب التخيير بحقيقة

(١) تفسير الرازي ج ١٢ ص ٩٥. وفي فتح القدير ج ٢ ص ٢٦٠ قال زفر: حرف (أو) لا ينفي الترتيب كما في قطاع الطرق.

(٢) المغني ج ٣ ص ٥٤٣ وتذكرة الفقهاء ج ١ ص ٣٤٤.

هذا الهدي وارد بقوله تعالى: ﴿وَأَتِمُّوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ فَإِنْ أُخْصِرْتُمْ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ وَلَا تَحْلِلُوا رُءُوسَكُمْ حَتَّى يَبْلُغَ الْهَدْيُ مَحَلَّهُ، فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ بِهِ أَذًى مِنْ رَأْسِهِ فَفِدْيَةٌ مِنْ صِيَامٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ نُسُكٍ فَإِذَا أَمِنْتُمْ فَمَنْ تَمَنَّعَ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامَ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ وَسَبْعَةٍ إِذَا رَجَعْتُمْ تِلْكَ عَشْرَةٌ كَامِلَةٌ ذَلِكَ لِمَنْ لَمْ يَكُنْ أَهْلَهُ، كَاضِرِ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ وَاتَّقُوا اللَّهَ وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ﴾ [البقرة: ١٩٦].

(٣) المغني ج ٣ ص ٥٤٣ وبهامشه الشرح الكبير ص ٣٣٢.

(٤) تفسير الطبرسي ج ٣ ص ٢٤٥.

(أو)، وإِعْمَالُهَا فِي مَوْضِعٍ فِي مَجَازِهَا لِذَلِيلٍ لَا يَجُوزُ اعْتِبَارُهَا كَذَلِكَ فِي كُلِّ مَوْضِعٍ لِعَدَمِ الدَّلِيلِ فِيهَا<sup>(١)</sup>.

والذي نختار من هَذَيْنِ الْقَوْلَيْنِ هُوَ الْأَوَّلُ وَهُوَ التَّخْيِيرُ.

لَأَنَّ الْأَصْلَ فِي كَلِمَةِ (أو) أَنَّهَا تَفِيدُ التَّخْيِيرَ، وَمَا عَدَاهُ فَتَرْكٌ لِلْأَصْلِ، وَلِسَلَامَةِ أُدْلَةٍ الْقَوْلِ الْأَوَّلِ مِنَ الْإِعْتِرَاضِ، وَعَدَمِ سَلَامَةِ أُدْلَةِ الْقَوْلِ الثَّانِي مِنَ الرَّدِّ كَمَا تَقْدَمُ.

### مَنْ يَكُونُ الْخِيَارُ؟

إِلَّا أَنَّ الْقَائِلِينَ بِأَنَّ (أو) لِلتَّخْيِيرِ اخْتَلَفُوا فِي الْخِيَارِ، هَلْ يَكُونُ لِلْقَاتِلِ أَوْ لِلْحَكَمِيِّ؟ عَلَى قَوْلَيْنِ:

**القول الأول:** الْخِيَارُ إِلَى الْقَاتِلِ (المحكوم عليه) لَا إِلَى الْحَكَمِيِّ. وَيَقُولُ لَهَا: لَا تَحْكُمَا عَلَيَّ إِلَّا بِالْإِطْعَامِ إِنْ شَاءَ، أَوْ بِالصِّيَامِ إِنْ شَاءَ، أَوْ بِالْجِزَاءِ إِنْ شَاءَ.

(١) فَتَحُ الْقَدِيرُ ج ٢ ص ٢٦٠.

وانظر: الرُّوضُ النَّضِيرُ ج ٣ ص ٢٣٧.

كَفَّارَةُ الْيَمِينِ وَارِدَةٌ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لَا يُؤَاخِذُكُمُ اللَّهُ بِالْغَوَى فِي أَيْمَانِكُمْ وَلَكِنْ يُؤَاخِذُكُمْ بِمَا عَقَّدْتُمُ الْأَيْمَانَ فَكَفَّرتُكُمْ إِطْعَامَ عَشْرَةِ مَسْكِينٍ مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعَمُونَ أَهْلِيكُمْ أَوْ كَسْوَتُهُمْ أَوْ تَحْرِيرَ رَقَبَةٍ فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ ذَلِكَ كَفْرَةُ أَيْمَانِكُمْ إِذَا حَلَفْتُمْ وَاحْفَظُوا أَيْمَانَكُمْ كَذَلِكَ يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ آيَاتِهِ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ﴾ [المائدة: ٨٩].

وَكُفَّارَةُ الظَّهَارِ وَارِدَةٌ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَالَّذِينَ يُظَاهِرُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ ثُمَّ يَعُودُونَ لِمَا قَالُوا فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَتَمَاسَّ ذَلِكَ تُوعِظُونَ بِهِ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ ﴿٢﴾ فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَتَمَاسَّ فَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَإِطْعَامُ سِتِّينَ مَسْكِينًا ذَلِكَ لِتُؤْمِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَتِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ وَلِلْكَافِرِينَ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴿٤﴾﴾ [المجادلة: ٤].

وهو قول ابن عَبَّاس<sup>(١)</sup> وَعَطَاء<sup>(٢)</sup> وَمَالِك<sup>(٣)</sup> وَأَبِي حَنِيفَةَ وَأَبِي يُوسُفَ<sup>(٤)</sup> وَمُحَمَّدٌ كَمَا حَكَاهُ الْكَرْخِيُّ<sup>(٥)</sup> وَالشَّافِعِيُّ<sup>(٦)</sup> وَالْحَنَابِلَةُ<sup>(٧)</sup> وَالْإِمَامِيَّةُ<sup>(٨)</sup>

(١) الاختيار ج ١ ص ١٦٥.

(٢) تَفْسِيرُ الطَّبْرِيِّ ج ١١ ص ١٠.

(٣) شرح رسالة ابن أبي زيد ج ١ ص ٤٩٦ وسَيِّدِي خَلِيلٌ وشروحه: المَوَاق ج ٣ ص ١٨٢ وجَوَاهِرُ الْإِكْلِيل ج ١ ص ٢٠٠ وَالشَّرْحُ الْكَبِيرُ لِلدَّرْدِيرِ وَالْدُّسُوقِيِّ عَلَيْهِ ج ٢ ص ٨٣ وَالْخَرَّشِيُّ ج ٢ ص ٣٧٧.

وانظر أيضاً: الْمُدَوَّنَةُ ج ١ ص ٤٣٤ و٤٤١ و٤٤٣. وفي الْمُتَنَقَّى لِلْبَاجِي ج ٢ ص ٢٥٥: هو في الْمُدَوَّنَةِ وعليه أكثر أصحابنا. وَتَفْسِيرُ الْقُرْطُبِيِّ ج ٤ ص ٢٣١٠ عن ابن الْقَاسِمِ وابن وَهْبٍ فِي الْعُتْبِيَّةِ وَمَالِكٍ فِي الْمُدَوَّنَةِ. وَالْمَحَلَّى ج ٧ ص ٢٢١ وَالْمُغْنِي ج ٣ ص ٥٤٣.

(٤) الْمَبْسُوط ج ٤ ص ٨٣ وَبَدَائِعُ الصَّنَائِع ج ٣ ص ١٢٥٨ وَالْهَدَايَةُ وَالْعِنَايَةُ عَلَيْهَا ج ٢ ص ٢٦١ وَالذَّرُّ الْمُخْتَار - رَدُّ الْمُخْتَار ج ٢ ص ٥٦٤ وَمُنَآلًا وَمُسْكِينٌ عَلَى الْكَنْزِ ص ٨٠ وَالْبَحْرُ الرَّائِقُ ج ٣ ص ٣٢ وَتَبْيِينُ الْحَقَائِق ج ٢ ص ٦٤ وَرُوحُ الْمَعَانِي ج ٧ ص ٢٧.

(٥) بَدَائِعُ الصَّنَائِع ج ٣ ص ١٢٥٨ وَفَتْحُ الْقَدِير ج ٢ ص ٢٦٠.

الْكَرْخِيُّ: أَبُو الْحَسَنِ عُبَيْدُ اللَّهِ بْنِ الْحُسَيْنِ بْنِ دَلَّالٍ بْنِ دَلْهَمٍ. انتهت إليه رياسة الْحَنْفِيَّةِ بعد أَبِي حَازِمٍ وَأَبِي سَعِيدِ الْبَرْدَعِيِّ، تَفَقَّهَ عَلَيْهِ أَبُو بَكْرٍ الرَّازِيُّ الْجَصَّاصُ وَالْدَّامَغَانِيُّ وآخَرُونَ، كَانَ كَثِيرَ الصُّومِ وَالصَّلَاةِ، وَاسِعَ الْعِلْمِ وَالرَّوَايَةِ، صَنَّفَ الْمُخْتَصَرَ، وَالْجَامِعَ الْكَبِيرَ، وَالْجَامِعَ الصَّغِيرَ. تُوُفِّيَ سَنَةَ ٣٤٠ هـ.

تَاجُ التَّرَاجُمِ ص ٣٩ وَالْفَوَائِدُ الْبَهِيَّةُ ص ١٠٨ وَالْفَهْرِسْتُ ص ٢٩٣ وَطَبَقَاتُ الْفُقَهَاءِ لِلشَّيْرَازِيِّ ص ١٤٢ وَالْجَوَاهِرُ الْمُضِيَّةُ ج ٢ ص ٤٩٣.

(٦) الْأُمُّ ج ٢ ص ١٧٥ وَمُخْتَصَرُ الْمُزْنِيِّ ج ٢ ص ١١٠ وَالْمُهَذَّبُ ج ١ ص ٢١٦ وَالْمُنْهَاجُ فِي: مُغْنِي الْمُحْتَاج ج ١ ص ٥٢٩ وَنَهَايَةُ الْمُحْتَاج ج ٣ ص ٣٤٦، وَالْخَطِيبُ وَالْبُجَيْرِيُّ عَلَيْهِ ج ٢ ص ٤٠٥، وَالْمُغْنِي ج ٣ ص ٥٤٣.

(٧) الْمُغْنِي ج ٣ ص ٥٤٣ وَبِهَامِشِهِ الشَّرْحُ الْكَبِيرُ ص ٣٣١ وَكَشَافُ الْقِنَاعِ ج ٢ ص ٤٥١ وَمَطَالِبُ أَوْلِي النُّهْيِ ج ٢ ص ٣٥٧.

(٨) تَذَكُّرَةُ الْفُقَهَاءِ ج ١ ص ٣٥١ وَالْخِلَافُ ج ١ ص ٤٣٣ وَالْمُخْتَصَرُ النَّافِعُ ص ١٢٩-١٣٠.

وَالزَّيْدِيَّةُ<sup>(١)</sup> وَالطَّبَرِيُّ<sup>(٢)</sup> وَالْإِبَاضِيَّةُ<sup>(٣)</sup> وَجُمْهُورُ الْفُقَهَاءِ<sup>(٤)</sup>.

بِحُجَّة:

١- الْخِيَارُ بَيْنَ الْهَدْيِ وَالْإِطْعَامِ وَالصِّيَامِ شَرَعٌ رَفَقاً بِالْقَاتِلِ. وَعَلَيْهِ: فَتَعِينِ الْكَفَّارَةَ يَعُودُ إِلَيْهِ، لِيُؤَدِيَ الْوَاجِبَ عَلَيْهِ، كَمَا فِي كَفَّارَةِ الْيَمِينِ، وَكَمَا فِي ضَمَانِ قِيمِ الْمُتَلَفَاتِ، فَإِنَّ تَعِينَ مَا يُؤَدِي بِهِ الضَّمَانُ يَعُودُ إِلَيْهِ دُونَ الْمُقَوِّمِينَ<sup>(٥)</sup>.

٢- الْمَحْكُومُ عَلَيْهِ فِي جِزَاءِ الصَّيْدِ لَمَّا كَانَ مُخَيَّراً فِيمَا يَحْكُمُ بِهِ، ثَبَتَ أَنَّ حُكْمَهُمَا إِنَّمَا يَتَعَلَّقُ بِمَقْدَارِ مَا يُلْزَمُهُ مِنْ مِثْلِ الصَّيْدِ أَوْ قَدَرِ الطَّعَامِ أَوْ الصِّيَامِ. فَإِذَا قُدِّرَ الصَّيْدُ بِمِثْلِهِ مِنَ النَّعَمِ، ثُمَّ اخْتَارَ الْإِطْعَامَ لَمْ يُلْزَمِ الْمِثْلُ الَّذِي حَكَّمَا بِهِ عَلَيْهِ، وَكَانَ لَهُ أَنْ يَتَّقِلَ إِلَى مَا يَخْتَارُهُ مِنَ الْإِطْعَامِ وَالصِّيَامِ، فَحُكْمُ حَكَمَيْنِ فِي تَقْدِيرِهِ بِالْاخْتِيَارِ لَهُ بَعْدَ الْحُكْمِ كَالْاخْتِيَارِ لَهُ قَبْلَ الْحُكْمِ<sup>(٦)</sup>.

الْقَوْلُ الثَّانِي: الْخِيَارُ إِلَى الْحَكَمَيْنِ لَا إِلَى الْمَحْكُومِ عَلَيْهِ، فَإِذَا عَيَّنَّا نَوْعاً لَزِمَهُ، فَإِنْ حَكَّمَا بِالْهَدْيِ يَجِبُ النَّظِيرُ، وَإِنْ حَكَّمَا بِالطَّعَامِ أَوْ الصِّيَامِ فَكَمَا قَالَا.

وَهُوَ قَوْلُ ابْنِ أَبِي لَيْلَى وَسُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ وَالْحَسَنِ وَابْنِ حَيٍّ<sup>(٧)</sup>،

(١) الْبَحْرُ الزَّخَارِ ج ٢ ص ٣٢٩ وَالرَّوْضُ النَّضِيرُ ج ٣ ص ٢٣٦.

(٢) تَفْسِيرُ الطَّبَرِيِّ ج ١١ ص ٣٧.

(٣) تَبْسِيرُ التَّفْسِيرِ ج ٣ ص ١٨١ وَالْوَضْعُ ص ٢١٣ وَالنَّبِيلُ وَشَفَاءُ الْعَلِيلِ وَشَرْحُهُ ج ٤ ص ١٠٩.

(٤) تَفْسِيرُ الرَّازِيِّ ج ١٢ ص ٩٦.

(٥) الْهِدَايَةُ وَالْعِنَايَةُ عَلَيْهَا ج ٢ ص ٢٦١ وَالْبَحْرُ الرَّائِقُ ج ٣ ص ٣٢ وَتَبْيِينُ الْحَقَائِقِ ج ٢ ص ٦٤.

وَانْظُرْ: الْاخْتِيَارُ ج ١ ص ١٦٥ وَالْمَبْسُوطُ ج ٤ ص ٨٤.

(٦) الْمُتَنَقَّى لِلْبَاجِي ج ٢ ص ٢٥٥.

(٧) الْمُحَلَّى ج ٧ ص ٢٢١.

وَمُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ، كَمَا حَكَاهُ الطَّحَاوِيُّ<sup>(١)</sup> وَبَعْضُ الْمَالِكِيِّينَ<sup>(٢)</sup> وَابْنُ حَزْمٍ<sup>(٣)</sup> وَرُويَ عَنِ الشَّافِعِيِّ<sup>(٤)</sup>.

بِحُجَّة:

١ - أَنْ هَذَا حُكْمٌ ثَابِتٌ بِالشَّرْعِ، فَوْجِبَ أَنْ يَنْحَتَمَ مَا حَكَاهُ بِهِ مِنَ الْإِصَابَةِ<sup>(٥)</sup>.

(١) بَدَائِعُ الصَّنَائِعِ ج ٣ ص ١٢٥٨ وَفَتْحُ الْقَدِيرِ ج ٢ ص ٢٦٠.

وَانْظُرْ قَوْلَ مُحَمَّدٍ فِي: الْمَبْسُوطِ ج ٤ ص ٨٣ وَالْهِدَايَةِ ج ٢ ص ٢٦١ وَالْاِخْتِيَارِ ج ١ ص ١٦٦ وَمَثَلًا مُسْكِنِينَ عَلَى الْكَنْزِ ص ٨١ وَتَبْيِينَ الْحَقَائِقِ ج ٢ ص ٦٤ وَمِنْحَةَ الْخَالِقِ ج ٣ ص ٣٢ عَنِ الْعِنَايَةِ.

الطَّحَاوِيُّ: أَبُو جَعْفَرٍ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدَ بْنِ سَلَامَةَ بْنِ سَلَمَةَ الْأَزْدِيُّ الْحَجَرِيُّ الْمِصْرِيُّ الْحَنْفِيُّ. مِنْ قَرْيَةِ طَحَا بِمِصْرَ، انْتَهَتْ إِلَيْهِ رِئَاسَةُ الْحَنْفِيَّةِ بِمِصْرَ، وَهُوَ ابْنُ أُخْتِ الْمُزْنِيِّ، صَنَّفَ: اخْتِلَافَ الْعُلَمَاءِ، وَالشَّرُوطَ، وَمَعَانِيَ الْأَثَارِ، وَالْعَقِيدَةَ الطَّحَاوِيَّةَ، وَغَيْرَهَا. مَاتَ سَنَةَ ٣٢١ هـ بِمِصْرَ.

تَذَكُّرَةُ الْخُفَافِ ج ٣ ص ٨٠٨ رَقْم ٧٩٧ وَطَبَقَاتُ الْفُقَهَاءِ لِلشَّيْخِ الرَّازِيِّ ص ١٤٢ وَالْجَوَاهِرُ الْمُضِيَّةُ ج ١ ص ٢٧١ وَوَقَايَاتُ الْأَعْيَانِ ج ١ ص ٧١ وَنَاجِ التَّرَاجُمِ ص ٨ وَغَايَةُ النَّهَايَةِ ج ١ ص ١١٦ وَاللُّبَابُ فِي تَهْذِيبِ الْأَنْسَابِ ج ١ ص ٣٤٣.

(٢) تَفْسِيرُ الْقُرْطُبِيِّ ج ٤ ص ٢٣١٠ عَنْ ابْنِ شُعْبَانَ.

وَفِي الْمُنْتَقَى لِلْبَاجِي ج ٢ ص ٢٥٥: (قَالَ الْقَاضِي أَبُو مُحَمَّدٍ: إِنَّهُ إِذَا حَكَّمَ الْحَكَمَانِ انْحَتَمَ عَلَيْهِ مَا حَكَاهُ بِهِ، وَلَمْ يَكُنْ لَهُ الرُّجُوعُ إِلَى غَيْرِهِ. وَقَالَ الشَّيْخُ أَبُو إِسْحَاقَ فِي زَاهِيهِ: لَهُ الرُّجُوعُ مَا لَمْ يَنْفِذْ عَلَيْهِ الْحُكْمَ، فَإِذَا أَنْفَذَهُ فَلَا رُجُوعَ لَهُ عَنْهُ).

(٣) الْمُحَلَّى ج ٧ ص ٢٢٢.

(٤) فَتْحُ الْقَدِيرِ ج ٢ ص ٢٦٠ عَنِ النَّهَايَةِ، وَالْهِدَايَةِ ج ٢ ص ٢٦١ وَمِنْحَةُ الْخَالِقِ ج ٣ ص ٣٢ وَتَبْيِينَ الْحَقَائِقِ ج ٢ ص ٦٤ وَتَبْيِيرُ التَّفْسِيرِ ج ٣ ص ١٨١.

وَيَلَاظُ أَنَّ هَذَا الْقَوْلَ غَيْرُ ثَابِتٍ فِي كُتُبِ الشَّافِعِيَّةِ الَّتِي ذَكَرْنَاهَا فِي الْقَوْلِ الْأَوَّلِ.

(٥) الْمُنْتَقَى لِلْبَاجِي ج ٢ ص ٢٥٥.

٢- لو وجب تَحْكِيمُ حَكَمَيْنِ لَا تَجِبُ طَاعَتُهُمَا فِيهَا حَكْمًا بِهِ مِمَّا جَعَلَ اللَّهُ تَعَالَى إِلَيْهِمَا الْحُكْمَ بِهِ، لَكَانَ ذَلِكَ عَمَلًا فَاسِدًا<sup>(١)</sup>.

٣- قوله تعالى: ﴿يَحْكُمُ بِهِ ذَوَا عَدْلٍ مِّنكُمْ هَدْيًا بَلِغَ الْكَعْبَةِ أَوْ كَفَرَةٌ طَعَامُ مَسْكِينٍ أَوْ عَدْلُ ذَلِكَ صِيَامًا﴾ [المائدة: ٩٥]، ذكر الهدْي منصوبًا، لأنه تَفْسِيرٌ لقوله تعالى: ﴿يَحْكُمُ بِهِ﴾ [المائدة: ٩٥]، أو مفعول لحُكْمِ الحَكَم، ثم ذكر الطعام والصيام بكلمة ﴿أَوْ﴾، فيكون الخيار إليهما<sup>(٢)</sup>.

فضمير ﴿بِهِ﴾ مبهم، فسره بقوله ﴿هَدْيًا﴾ فكان نصبًا على التَّفْسِيرِ، وقيل: أي التَّمْيِيزِ. فثبت أَنَّ المَثْلَ إِنَّمَا يَصِيرُ هَدْيًا بِاخْتِيَارِهِمَا وَحُكْمِهِمَا.

أو أَنَّ ﴿هَدْيًا﴾ مفعول لحُكْمِ الحَكَم، أي: على أَن يكون بدلًا من الضمير محمولًا في محله، كما في قوله تعالى: ﴿قُلْ إِنِّي هَدَيْتُ رَبِّي إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ دِينًا قِيمًا﴾ [الأنعام: ١٦١].

وفي ذَلِكَ تنصيب على أَن التعيين إلى الحَكَمَيْنِ.

ثم لما ثبت ذَلِكَ في الهدْي ثبت في الطعام والصيام، لعدم القائل بالفصل، ولأنه عطفهما عليه بكلمة أو، وهي للتخير، فيكون الخيار إليهما<sup>(٣)</sup>.

وَرُدُّ:

بأن الكفارة عطف على الجزء لا على الهدْي، بدليل: أنه مرفوع.

وكذا قوله تعالى: ﴿أَوْ عَدْلُ ذَلِكَ صِيَامًا﴾ [المائدة: ٩٥] مرفوع، فلم يكن فيها

(١) الْمُحَلَّى ج ٧ ص ٢٢٢.

(٢) الْهَدْيَاة ج ٢ ص ٢٦١-٢٦٢.

(٣) الْعِنَايَةُ عَلَى الْهَدْيَاة ج ٢ ص ٢٦٢.

دلالة اخْتِيَارِ الْحَكَمَيْنِ، وإنما يرجع إليهما في تَقْوِيمِ الْمُتَلَفِ، ثم الاختِيَارُ بعد ذَلِكَ إلى من عليه<sup>(١)</sup>.

### القول الْمُخْتَارُ:

هو الأول، فالخِيَارُ إلى القاتل لا إلى الْحَكَمَيْنِ، لأن تعيين الكفارات يكون إليه كما في كَفَّارَةِ الْيَمِينِ. والكَفَّارَةُ شرعت رِفْقاً بالقاتل، لا سِيَّماً وأنها مقترنة بـ (أو) التي تفيد التخيير.

أما وجوب طاعة الْحَكَمَيْنِ التي قال بها أصحاب القول الثاني فلا تعني وجوب جعل الخيار إليهما، بل تعني اخْتِيَارَ القاتل مما حَكَمَ به الْحَكَمَانِ.

### إِذْنُ الْإِمَامِ فِي التَّحْكِيمِ:

ذكر الْمَالِكِيَّةُ أنه: لا يحتاج الْحَكَمَانِ فِي التَّحْكِيمِ بالجزاء إلى إِذْنِ الْإِمَامِ<sup>(٢)</sup>.

### الْحَكَمَانِ فِي مَجْلِسٍ وَاحِدٍ:

الْأَوَّلَى أَنْ يَكُونَ الْحَكَمَانِ وَقْتُ الْحُكْمِ فِي مَجْلِسٍ وَاحِدٍ، لَا أَنْ يُحْكَمَ وَاحِداً بعد وَاحِدٍ<sup>(٣)</sup>.

(١) الْهِدَايَةُ ج ٢ ص ٢٦٢.

وانظر: تَبْيِينُ الْحَقَائِقِ ج ٢ ص ٦٤ وَالْمَبْسُوطُ ج ٤ ص ٨٤ وَالْاِخْتِيَارُ ج ١ ص ١٦٦ وَالْبَحْرُ الرَّائِقُ ج ٣ ص ٣٢-٣٣ وَرُفُوحُ الْمَعَانِي ج ٧ ص ٢٧.

(٢) الْخَرْشِيُّ ج ٢ ص ٣٧٣ وَالْمُدَوَّنَةُ ج ١ ص ٤٤٢ وَالْحَطَّابُ وَالْمَوَاقِ ج ٣ ص ١٧٩ وَالْعَدَوِيُّ على شرح رسالة ابن أبي زَيْد ج ١ ص ٤٩٥.

(٣) سَيِّدِي خَلِيلٌ وعليه: الْحَطَّابُ وَالْمَوَاقِ ج ٣ ص ١٨٢ عَنْ مُحَمَّدٍ، وَالْخَرْشِيُّ ج ٢ ص ٣٧٧.

ووجهه:

- ١- أن السَّابِقَ منهما بالحُكْمِ منفرد لا ينعقد له حُكْمٌ، وكذلك اللاحق<sup>(١)</sup>.
- ٢- وليطلع كل منهما على رأي الآخر<sup>(٢)</sup>.

### اختلاف الحَكَمَيْنِ:

- إذا اتفق الحَكَمَانِ لَزِمَ الحُكْمُ<sup>(٣)</sup>.
- لَكِنْ إذا اختلف الحَكَمَانِ في قدر ما حَكَمَا به، بأن قال أحدهما:  
حَكَمْنَا بِشَاةِ بَنَتِ ثَلَاثَ سَنِينَ، وقال الآخر: بِلِ بَنَتِ سَنَتَيْنِ.  
أو اختلفا في نوعه، بأن قال أحدهما: حَكَمْنَا بِشَاةٍ، وقال الآخر: حَكَمْنَا بِبَكْرَةٍ.  
أو اختلفا في أصل الحُكْمِ.
- فلا بد من ابتداء حُكْمٍ آخر. وَلَكِنْ مَنْ؟ هُنَاكَ قَوْلَانِ لِلْمَالِكِيَّةِ:
- القول الأول:** ابتداء الحُكْمِ غَيْرُهُمَا، حَتَّى يَجْتَمِعَا عَلَى أَمْرٍ وَاحِدٍ<sup>(٤)</sup>.
- القول الثاني:** ابتداء الحُكْمِ مِنْهُمَا، أَوْ مِنْ غَيْرِهِمَا<sup>(٥)</sup>. أَوْ مِنْ أَحَدِهِمَا مَعَ غَيْرِهِ<sup>(٦)</sup>.

- 
- (١) الحَطَّابُ ج ٣ ص ١٨٢ ذكره ابن عَبْد السَّلَامِ عن ابن المَوَّازِ، وتبعه ابن فَرْحُونَ، وفيه: لو قيل إن ذَلِكَ شرط لما بعد قائله.
  - (٢) الخَرْشِيِّ ج ٢ ص ٣٧٧ والشَّرْحُ الْكَبِيرُ لِلدَّرْذِيرِ ج ٢ ص ٨٣ وجَوَاهِرُ الْإِكْلِيلِ ج ١ ص ٢٠٠.
  - (٣) تَفْسِيرُ الْقُرْطُبِيِّ ج ٤ ص ٢٣٠٩.
  - (٤) الْمُدَوَّنَةُ ج ١ ص ٤٤١ والمَوَاقِ ج ٣ ص ١٨٢ والحَطَّابُ عن المُدَوَّنَةِ، والمُنْتَقَى لِلْبَاجِيِّ ج ٢ ص ٢٥٦.
  - (٥) جَوَاهِرُ الْإِكْلِيلِ ج ١ ص ٢٠٠ والشَّرْحُ الْكَبِيرُ لِلدَّرْذِيرِ وَالْمُدُوقِيُّ عَلَيْهِ ج ٢ ص ٨٣ والخَرْشِيِّ ج ٢ ص ٣٧٧.
  - (٦) الخَرْشِيِّ، وَالْمُدُوقِيُّ، السَّابِقَانِ، والحَطَّابُ ج ٣ ص ١٨٢ عن المَوَّازِيَّةِ.



ولو أراد المحكوم عليه أن يأخذ بقول أحدهما لم يكن له ذلك، ولم يستأنف الحكم في ذلك. قاله مالك في المختصر. قال الشيخ أبو بكر: والدليل على ذلك: قوله تعالى: ﴿يَحْكُمُ بِهِ ذَوَا عَدْلٍ مِّنكُمْ﴾ [المائدة: ٩٥]، فإذا أخذ بقول أحدهما، فلم يحكم به ذوا عدل، وإنما يحكم به حكم واحد<sup>(١)</sup>.

### تكرار الحكم حال الاختلاف:

ويعاد الحكم ثانية وثالثة حتى يقع في الاجتماع على أمر لا خلف فيه، وسواء وقع الحكم ثانياً وثالثاً، منهما، أم من غيرهما، أم من أحدهما مع غير صاحبه<sup>(٢)</sup>.

### مَسْأَلَةٌ:

نص الشافعية على أنه:

١- لو حكم عدلان بأن له مثلاً، وعدلان آخران بأنه لا مثل له (أي بالقيمة)، قدّم من حكم بالمثل.

لأن معهما زيادة علم بمعرفة دقيق الشبه.

٢- ولو حكم عدلان بمثل، وآخران بمثل آخر، ففيه قولان:

(١) الْمُنتَقَى لِلْبَاجِي ج ٢ ص ٢٥٦.

وانظر: الحطّاب ج ٢ ص ١٨٢ وفيه: (فلا يجوز الأخذ بقول أرفعهما، ولا بقول الآخر، لأنه عمل بقول حكم واحد، والشرط حكمان). ونحوه في تَفْسِيرِ الْقُرْطُبِيِّ ج ٤ ص ٢٣٠٩ عن مُحَمَّد بن المَوَاز.

(٢) الْخَرَشِيِّ ج ٢ ص ٣٧٧ والدُّسُوقِيِّ عَلَى الدَّرْدِيرِ ج ٢ ص ٨٣.

القول الأول: تخير من لزمه المثل - على الأصح - كما في اختلاف المفتين<sup>(١)</sup>.

القول الثاني: يأخذ بالأغلظ<sup>(٢)</sup>.

### نقض الحكم:

ونُقِضَ الْحُكْمُ إِنْ تَبَيَّنَ خَطَأُ الْحَكَمَيْنِ تَبَيُّناً وَاضِحاً، كَحُكْمِهِمَا بِشَاةٍ فِيهِ بَدَنَةٌ، وَيُؤْتَنَفُ الْحُكْمُ فِيهِ<sup>(٣)</sup>.

أما لو كان الخطأ غير بَيِّنٍ فإنه لا يُنْقَضُ، كما لو حَكَمَ فِي الضَّبْعِ بَعْنُ ابْنِ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ، فَلَا يُنْقَضُ حُكْمُهُ، لِأَنَّهُ بَعْضُ الْأَثْمَةِ يَرَى إِجْزَاءَ ذَلِكَ. وَحُكْمُ الْحَاكِمِ لَا يُنْقَضُ إِذَا وَقَعَ بِمَخْتَلَفٍ فِيهِ<sup>(٤)</sup>.

وعَقَّبَ الدُّسُوقِيُّ عَلَى قَيْدِ (تَبَيُّناً وَاضِحاً) بِأَنَّهُ:

قَوْلُ لَابْنِ عَبْدِ الْحَكَمِ، وَهُوَ ضَعِيفٌ. وَالْمَعْتَمَدُ أَنَّهُ مَتَى تَبَيَّنَ الْخَطَأُ فِي الْحُكْمِ، فَإِنَّهُ يَنْقُضُ سِوَاهُ كَانَ وَاضِحاً أَمْ غَيْرَ وَاضِحٍ، كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ قَوْلِ سَيِّدِي خَلِيلٍ: (إِنْ تَبَيَّنَ

(١) مُغْنِي الْمُحْتَاجِ ج ١ ص ٥٢٦ وَنَهَايَةُ الْمُحْتَاجِ وَالشُّبْرَامَلْسِيِّ عَلَيْهِ ج ٣ ص ٣٤٠ وَالْخَطِيبُ - الْبُجَيْرِيُّ ج ٢ ص ٤٠٦ وَنَقَلَ الْحُكْمَ الْأَوَّلَ عَنِ الرَّوَضَةِ، وَحَاشِيَةِ الْجَمَلِ ج ٢ ص ٥٣٠.

وَأَشَارَ إِلَى الْمَسْأَلَةِ الْأُولَى: الْحِلِّيُّ فِي تَذْكِرَةِ الْفُقَهَاءِ ج ١ ص ٣٤٧.

وَذَكَرَ الْمَسْأَلَةَ الثَّانِيَةَ الرَّازِيُّ فِي تَفْسِيرِهِ ج ١٢ ص ٩٣.

(٢) تَفْسِيرُ الرَّازِيِّ ج ١٢ ص ٩٣ وَعَبَّرَ عَنْهُ بِكَلِمَةِ (وَقِيلَ).

(٣) الْمَوَاقِ ج ٣ ص ١٨٢ وَجَوَاهِرُ الْإِكْلِيلِ ج ١ ص ٢٠٠ وَالشَّرْحُ الْكَبِيرُ لِلدَّرْدِيرِ ج ٢ ص ٨٣ وَالْخَرَشِيُّ ج ٢ ص ٣٧٧ وَالْمُدَوَّنَةُ ج ١ ص ٤٤١.

(٤) الدُّسُوقِيُّ عَلَى الدَّرْدِيرِ ج ٢ ص ٨٣.

الخطأ)، إذ لا بُدَّ في جزاء الصيد من كونه يجزئ ضحية<sup>(١)</sup>.

(١) الدُّسُوقِيُّ عَلَى الدَّرْدِيرِ ج ٢ ص ٨٣-٨٤ من تَقْرِيرِ شَيْخِهِ الْعَدَوِيِّ.

الدُّسُوقِيُّ: مُحَمَّدٌ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ عَرَفَةَ الْمَالِكِيِّ. وَلَدَ فِي دُسُوقٍ مِنْ قُرَى مِصْرَ، وَتَعَلَّمَ وَأَقَامَ وَتَوَفَّى بِالْقَاهِرَةِ، مِنَ الْمُدْرَسِينَ فِي الْأَزْهَرِ، مِنْ كُتُبِهِ: الْحُدُودُ الْفِقْهِيَّةُ، وَحَاشِيَةُ عَلَى مُغْنِي اللَّيْبِ، وَحَاشِيَةُ عَلَى الشَّرْحِ الْكَبِيرِ عَلَى مُخْتَصَرِ خَلِيلٍ، وَحَاشِيَةُ عَلَى السَّعْدِ التَّفْتَارَانِيِّ. مَاتَ سَنَةَ ١٢٣٠ هـ.

الْأَعْلَامُ ج ٦ ص ١٧ وَمُقَدِّمَةُ حَاشِيَةِ الدُّسُوقِيِّ عَلَى الشَّرْحِ الْكَبِيرِ لِلدَّرْدِيرِ نَقْلًا عَنْ تَارِيخِ الْجَبَرْتِيِّ.

عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الْحَكَمِ: بَنُ أَعْيَنَ. سَمِعَ مَالِكًا وَاللَّيْثَ بْنَ سَعْدٍ وَابْنَ عُيَيْنَةَ وَغَيْرَهُمْ، ثِقَةً صَالِحًا، تَرَأَسَ الْمَذْهَبَ الْمَالِكِيَّ بِمِصْرَ بَعْدَ أَشْهَبَ، وَهُوَ صَدِيقُ الشَّافِعِيِّ. تَوَفَّى سَنَةَ ٢١٤ هـ.

طَبَقَاتُ الْفُقَهَاءِ لِلشَّيْزَارِيِّ ص ١٥١ وَتَرْتِيبُ الْمَدَارِكِ ج ٢ ص ٥٢٣.



## المَبْحَثُ الثَّانِي

### التَّحْكِيمُ عِنْدَ شِقَاقِ الزَّوْجَيْنِ

نذكر في هَذَا الْمَبْحَثِ آيَةَ الشَّقَاقِ الَّتِي هِيَ أَصْلٌ فِي هَذَا التَّحْكِيمِ، وَنَبِينُ مَعْنَاهَا وَمَا قَالَهُ الْمُفَسِّرُونَ فِيهَا.

ثُمَّ نَسِيرُ هَذَا التَّحْكِيمَ مِنْ أَوَّلِ مَرَاكِلِهِ:

فَنَبْحَثُ مَتَى يُرْسَلُ الْحَكَمَانُ؟ وَمَاذَا قَالَ الْفُقَهَاءُ فِي تَنْصِيبِ الْمَشْرِفِ الثَّقَةِ قَبْلَ بَعَثِ الْحَكَمَيْنِ؟

وَهَذَا يَدْعُو إِلَى الْكَلَامِ عَلَى حُكْمِ بَعَثِ الْحَكَمَيْنِ، وَمَنْ الْمَأْمُورُ بِبَعَثِهِمَا، هَلْ هُوَ السُّلْطَانُ أَوْ الزَّوْجَانِ أَوْ غَيْرُهُمَا؟

وَإِذَا أُرْسِلَ الْحَكَمَانِ فَمَاذَا يَفْعَلَانِ؟ وَمَا هِيَ الْخُطُوبَاتُ الَّتِي يَقُومَانِ بِهَا؟

ثُمَّ نَنْقُلُ الْكَلَامَ إِلَى الْحَكَمَيْنِ أَنْفُسَهُمَا:

فَمَا هُوَ الْحُكْمُ فِي كَوْنِهِمَا مِنْ أَهْلِهِمَا؟ وَمَا هِيَ شُرُوطُهُمَا؟ وَطَبِيعَةُ عَمَلِهِمَا، هَلْ هُمَا حَكَمَانِ يَمْلِكَانِ التَّفْرِيقَ بَيْنَ الزَّوْجَيْنِ، أَوْ هُمَا وَكَيْلَانِ، أَوْ شَاهِدَانِ؟

وَمَاذَا لَوْ غَابَ أَحَدُ الْحَكَمَيْنِ أَوْ غَلَبَ عَلَى عَقْلِهِ، أَوْ أَغْمِيَ عَلَى أَحَدِ الزَّوْجَيْنِ، أَوْ غَابَا، أَوْ غَابَ أَحَدُهُمَا، أَوْ جُنَّا...؟

وَمَاذَا لَوْ اخْتَلَفَا فِي حُكْمِهِمَا؟

وَمَا هُوَ حُكْمُ طَلَاقِهِمَا، وَفَسْخَاحِهِمَا، وَإِبْرَائِهِمَا، وَرَجُوعِهِمَا عَنِ التَّحْكِيمِ، وَعِزْلُهُمَا؟

سنبحث هذه المسائل تفصيلاً مع ما يتصل بها من جزئيات في جميع المذاهب الفقهية، لتتضح صورة هذا النوع من التحكيم في الفقه الإسلامي.

### آيَةُ التَّحْكِيمِ عِنْدَ شِقَاقِ الزَّوْجَيْنِ

قال الله سُبحَانَهُ وَتَعَالَى: ﴿وَالَّذِي تَخَافُونَ نُشُوزَهُمْ فَعِظُوهُمْ ۖ وَاهْجُرُوهُمْ فِي الْمَضَاجِعِ وَاضْرِبُوهُمْ فَإِنْ اطَعْنَكُمْ فَلَا تَبْغُوا عَلَيْهِمْ سَبِيلًا ۚ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيمًا كَبِيرًا ۝٣٤ وَإِنْ خِفْتُمْ شِقَاقَ بَيْنِهِمَا فَأَبْعَثُوا حَكَمًا مِّنْ أَهْلِهِ ۚ وَحَكَمًا مِّنْ أَهْلِهَا ۚ إِن يُرِيدَا إِصْلَاحًا يُوَفِّقِ اللَّهُ بَيْنَهُمَا ۚ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيمًا خَبِيرًا ۝٣٥﴾ [النساء].

هذه الآية الكريمة أصل في بعث الحكمين<sup>(١)</sup>، وهي مُحْكَمَةٌ غير منسوخة، فالعمل بها واجب لم يترك القول بها عالم<sup>(٢)</sup>، وسيأتي كلام فقهاء المذاهب المختلِفة فيها. ولم يخالف في ذلك إلا:

بعض المالكية الذي أنكر بعث الحكمين في الزوجين، وقال: تخرج المرأة إلى دار أمين، أو يسكن معها أمين<sup>(٣)</sup>.

والخوارج القائلون إنه ليس التحكيم لأحد سوى الله تعالى، وهي كلمة حق يريدون بها الباطل<sup>(٤)</sup>. والقائلون بأنه لا دليل في الآية على جواز التحكيم، لأن مسألة

(١) الْمُنتَقَى لِلْبَاجِي ج ٤ ص ١١٣ ومِيارَة شرح نُحْفَة الْحُكَّام ج ١ ص ٢٩٥ وتَفْسِيرُ الْقُرْطُبِيِّ ج ٣ ص ١٧٤٩.

(٢) جَوَاهِرُ الْإِكْلِيل ج ١ ص ٣٢٨ نَقْلًا عَنِ الْمُتَيْطِيِّ عَنْ بَعْضِ الْفُقَهَاء.

(٣) رُوحُ الْمَعَانِي ج ٥ ص ٢٧-٢٨ نَقْلًا عَنِ ابْنِ الْفَرَسِ الَّذِي ذَكَرَ أَنَّ الْآيَةَ رَدُّ عَلَى الْقَائِلِ بِذَلِكَ. وَفِي جَوَاهِرِ الْإِكْلِيلِ السَّابِقِ: إِنَّ يَحْيَى بْنَ يَحْيَى كَانَ لَا يَرَى بُعْثَ الْحَكَمَيْنِ.

(٤) تَفْسِيرُ الْقُرْطُبِيِّ ج ٣ ص ١٧٤٩.

وانظر: الْبَحْرُ الْمُحِيط ج ٣ ص ٢٤٤ وَالنَّوَوِيُّ عَلَى مُسْلِم ج ٧ ص ٣٦٢.

وانظر: بحث (التَّحْكِيمُ إِثْرُ مَعْرَكَةِ صِفِّينَ) فِي الْمَبْحَثِ الثَّانِي مِنَ الْفَصْلِ الْأَوَّلِ.

الحال إنما هي ليتحقق بالحكمين ما قد يخفى من حال الزوجين، بخلاف ما إذا ظهر بطلان إحدى الفرقتين بأن الله قد حكم بقتالها. وأيضاً المراد هنا: الإصلاح مثلاً لا مجرد بيان الحق<sup>(١)</sup>.

وقال الشيخ محمد أطفيش أيضاً: ولا دلالة في الآية على جواز التحكيم فيما نص الله فيه على الحكم، كقتال البغاة، لأن الآية في غير ذلك<sup>(٢)</sup>.

والله تعالى لما ذكر عند نكاح المرأة أن الزوج يعظها، ثم يهجرها، ثم يضربها، بين أنه لم يبق بعد الضرب إلا المحاكمة إلى من ينصف المظلوم من الظالم، فقال: ﴿وَإِنْ خِفْتُمْ شِقَاقَ بَيْنِهِمَا﴾ [النساء: ٣٥]<sup>(٣)</sup>.

(١) هيمان الزاد إلى دار المعاد ج ٤ ص ٥٣٣ والتفسير والمفسرون للذهبي ج ٢ ص ٣٣١ نقلاً عن هيمان الزاد.

(٢) تيسير التفسير لمحمد بن يوسف أطفيش ج ٢ ص ٣٢٠.

محمد بن يوسف: بن عيسى أطفيش الحفصي العدوي الجزائري، من أعلام الإباضية، مجتهد، من كتبه: تفسيره: هيمان الزاد، وتيسير التفسير، وله أيضاً: شرح عقيدة التوحيد، وشرح النيل وشفاء العليل وهو من أجل كتب الفقه الإباضي. له مواقف مشهودة ضد الاستعمار الفرنسي. توفي سنة ١٣٣٢هـ = ١٩١٤م.

وأطفيش: لفظ بربري، مركب تركيباً مزجياً من ثلاث كلمات: الأولى: أطف، ومعناها بعض لغات البربر: أمسك. والثانية: آيا، ومعناها: تعال. والثالثة: أش، ومعناها: كل. فمجموع الجملة: أطف آيا أش، وترجمتها: (أمسك تعال كل). يقال: إن أحد أسلاف صاحب الترجمة لقب به، لمناداته صديقاً له، يدعوه إلى الطعام.

الفكر السياسي عند الإباضية من خلال آراء الشيخ محمد بن يوسف أطفيش: عدون جهلان والأعلام ج ٧ ص ١٥٦، وفي هامشه تفسير كلمة أطفيش. ومعجم الأعلام للجايي ص ٨١٤.

(٣) تفسير الرازي ج ١٠ ص ٩١-٩٢.



### اختلاف العلّماء في تفسير الخوف في الآية:

﴿خِفْتُمْ﴾ [النساء: ٣٥] في الآية من الأضداد، فالمخوف منه قد يكون معلوم الوقوع، وقد يكون مظنوناً، لذلك اختلف العلّماء في تفسير هذا الخوف على ما يأتي<sup>(١)</sup>:

القول الأول: خِفْتُمْ بمعنى أَيْقَنْتُمْ<sup>(٢)</sup>، علمتم<sup>(٣)</sup>.

وهو قول أبي عبيدة<sup>(٤)</sup> وابن عباس وجماعة من

(١) تفسير القرطبي ج ٣ ص ١٥٨٢.

(٢) تفسير ابن عطية ج ٣ ص ٤٨٨. وتفسير القرطبي السابق، والبحر المحيط ج ٣ ص ٢٤١ وكلاهما أحال تفسير ﴿خِفْتُمْ﴾ [النساء: ٣٥] على ما تقدم في الموضع المذكور.

لكن قال الزجاج في معاني القرآن وإعرابه ج ٢ ص ٤٨: (وهذا خطأ).

(٣) تفسير ابن عطية ج ٤ ص ٤٤، وفيه: قالت فرقة: معنى تخافون: تعلمون وتيقنون، وتفسير القرطبي ج ٣ ص ١٧٤٥ وتفسير الطبرسي ج ٣ ص ٤٤ وعبر عنه بـ (وقيل)، والمقدمات الممهدات ص ٤٣٠ وتفسير الرازي ج ١٠ ص ٩٢ وتفسير الطبري ج ٨ ص ٣١٨ و٢٩٨ وزاد المسير ج ٢ ص ٧٧ عن أبي سليمان الدمشقي، وروح المعاني للألوسي ج ٥ ص ٢٦ والكَازَرُونِي على البيضاوي نقلاً عن النيسابوري ج ٢ ص ٨٥ وجواهر الكلام - باب الشقاق، وأحكام القرآن للجصاص ج ٢ ص ٢٣٠ ومعاني القرآن للقرآء ج ١ ص ٢٦٥ والدراية وكنز الغنية ص ٢١١ وتيسير التفسير ج ٢ ص ٣١٩.

(٤) تفسير ابن عطية ج ٣ ص ٤٨٨ وتفسير القرطبي ج ٣ ص ١٥٨٢.

أبو عبيدة: معمر بن المثنى، التميمي مولا هم. البصري اللغوي النحوي. قدم بغداد أيام هارون الرشيد، وكان يميل إلى مذهب الخوارج. وله كتب كثيرة في أيام العرب وحروبها مثل: مقاتل الفرسان. قال المبرد: كان عالماً بالشعر والغريب والأخبار والنسب. وكان أبو عبيدة والأصمعي يتقارضان كثيراً، ويقع كل واحد منهما في صاحبه. مات سنة ٢٠٨ هـ، وقيل بعد ذلك، وهو صدوق. روى عن هشام بن عروة وأبي عمرو بن العلاء.

أخبار النحويين البصريين للسيرافي ص ٦٧ وإنباه الرواة ج ٣ ص ٢٧٦ وتقريب التهذيب ج ٢ ص ٢٦٦ وتهذيب التهذيب ج ١٠ ص ٢٤٦ وسدّرات الذهب ج ٢ ص ٢٤.

المُفَسِّرِينَ<sup>(١)</sup> وهو الذي استظهره صاحب الجواهر، وقال: إنَّه المحصَّل من كلام الأصحاب<sup>(٢)</sup>. بحُجَّة:

١- أن المرأة لما أصرَّت على النُّشُوز بعد وعظ الرجل وهجره وضربه لها، فقد حصل العلم بكونها ناشزة، فوجب حمل الخوف هنا على العلم<sup>(٣)</sup>.

٢- أن خوف الشيء إنما يكون للعلم بموقعه، فجاز أن يوضع مكان (يعلم) (يخاف)، كما قال أبو محجَّن الثَّقَفِيُّ:

وَلَا تَدْفِنَنِي بِالْفَلَاةِ فَإِنِّي أَخَافُ إِذَا مَا مِتُّ أَنْ لَا أَذُوقَهَا<sup>(٤)</sup>.

- (١) تَفْسِيرُ الطَّبْرِيِّ ج ٨ ص ٣١٨ وَتَفْسِيرُ الرَّازِيِّ، وَرُوحُ الْمَعَانِي، السَّابِقَانِ، وَالكَازِرُونِي عَنْ النَّيْسَابُورِيِّ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ج ٢ ص ٨٥ وَالدَّرَايَةِ، وَتَيْسِيرُ التَّفْسِيرِ، وَهَيْمَانَ الزَّادِ، السَّابِقَةُ.
- (٢) جَوَاهِرُ الْكَلَامِ - بَابُ الشَّقَاقِ.

النَّجْفِيُّ: مُحَمَّدٌ حَسَنُ بْنُ مُحَمَّدٍ بَاقِرِ بْنِ عَبْدِ الرَّحِيمِ بْنِ مُحَمَّدٍ الصَّغِيرِ الْأَصْفَهَانِيِّ، فقيهٌ أُصُولِيٌّ مجتهد، ولد بالنَّجَفِ في حدود سنة ١٢٠٢هـ، وتوفي بها سنة ١٢٦٦هـ. من تصانيفه: جَوَاهِرُ الْكَلَامِ في شرح شرائع الإسلام.

مُعْجَمُ الْمُؤَلَّفِينَ ج ٩ ص ١٨٤ وَالْأَعْلَامُ ج ٦ ص ٩٢ وَرَوَّضَاتُ الْجَنَّاتِ ص ١٨١.

- (٣) تَفْسِيرُ الرَّازِيِّ ج ١٠ ص ٩٢. وَفِي تَفْسِيرِ ابْنِ عَطِيَّةٍ ج ٤ ص ٤٤: (وقوع النشوز هو الذي يوجب الوعظ).

- (٤) أَحْكَامُ الْقُرْآنِ لِلْجَصَّاصِ ج ٢ ص ٢٣٠ وَأشار إلى تَفْسِيرِ الْفَرَّاءِ لِلآيَةِ: ﴿وَالَّذِينَ تَخَافُونَ نُشُوزَهُمْ﴾ [النساء: ٣٤]. وَأشار أيضاً إلى الْفَرَّاءِ: الطَّبْرَسِيِّ ج ٣ ص ٤٣ وَرُوحُ الْمَعَانِي ج ٥ ص ٢٥ عَنْ الطَّبْرَسِيِّ عَنْ الْفَرَّاءِ وَلَمْ يَذْكُرِ الْبَيْتَ.

واحتج بالبيت على إفادة الخوف العلم: الطَّبْرِيُّ في تَفْسِيرِهِ، وَابْنُ حَيَّانٍ فِي الْبَحْرِ الْمُحِيطِ. وَأورد الْفَرَّاءُ فِي معاني الْقُرْآنِ ج ١ ص ٢٦٥ الْبَيْتَ، وَأوردَهُ أيضاً فِي ص ١٤٦ وَقَالَ: والخوف في هذا الموضع كالظن، لذلك رفع (أذوقها). وأورد ابن عَطِيَّةَ الْبَيْتَ حُجَّةً لِهَذَا الْقَوْلِ فِي تَفْسِيرِهِ ج ٤ ص ٤٤.

القول الثاني: خفتم بمعنى ظننتم<sup>(١)</sup>، خشيتم<sup>(٢)</sup>.

وهو قول الزَّجَّاج<sup>(٣)</sup>، وابن عَطِيَّة وقال: وهو الذي اختاره الحُذَّاق<sup>(٤)</sup>، وقال

أبو مَحَبَّن الثَّقَفِيِّ: اختلفوا في اسمه فقيل: هو عمرو بن حَبِيب بن عمرو. وقيل: اسمه كُنْيَتُهُ، وكنيته أبو عُبَيْد. وقيل: غيره. أسلم حين أسلمت تَقِيفُ سنة تسع. كان شاعراً من الشجعان كَرِيماً، ولكنه كان مُنْهَكاً في الشُّرب، وجلده عُمَرُ مراراً، ونفاه إلى جزيرة في البَحْر، فهرب، وَلَحَقَ بِسَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ بِالْقَادِسِيَّةِ، وأبلى بلاءً حسناً، وتاب عن شُرْب الخمر.

أُسْدُ الْغَايَةِ ج ٥ ص ٢٩٠ والإصابة ج ٤ ص ١٧٣.

(١) تَفْسِيرُ الْقُرْطُبِيِّ ج ٣ ص ١٥٨٢ وَتَفْسِيرُ الْبَحْرِ الْمُحِيط ج ٣ ص ٢٤١ وَرُوحُ الْمَعَانِي ج ٥ ص ٢٦ ومعاني القرآن للفرَّاء ج ١ ص ٢٦٥ وَأَحْكَامُ الْقُرْآنِ لِلْجَسَّاصِ ج ٢ ص ٢٣٠ نَقْلًا عَنْ الْفَرَّاءِ، فِي تَفْسِيرِ الْآيَةِ الَّتِي قَبْلَهَا: ﴿وَالَّذِينَ يَخَافُونَ ذُنُوبَهُمْ﴾ [النساء: ٣٤].

(٢) تَفْسِيرُ الطَّبْرَسِيِّ ج ٣ ص ٤٤.

(٣) تَفْسِيرُ الرَّازِيِّ ج ١٠ ص ٩٢ وَتَفْسِيرُ التَّنْظِيرِ ج ٢ ص ٣١٩ وَهِيَمِيَانُ الزَّادِ ج ٤ ص ٥٣٢.

ونقله ابن الجَوَزِيِّ فِي زَادِ الْمَسِيرِ ج ٢ ص ٧٧ قال: (إنَّه الحذر من وجود ما لا يتيقن وجوده. قاله الزَّجَّاج).

والقول في: معاني القرآن وإعرابه للزَّجَّاج ج ٢ ص ٤٨ بلفظ آخر.

الزَّجَّاج: أَبُو إِسْحَاقَ إِبْرَاهِيمَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ السَّرِيِّ بْنِ سَهْلِ النَّحْوِيِّ. كَانَ يَخْرُطُ الزُّجَّاجَ، ثُمَّ تَرَكَه، وَاشْتَغَلَ بِالْأَدَبِ فَتَنَسَّبَ إِلَيْهِ. مِنْ مُصَنَّفَاتِهِ: معاني القرآن، والأُمَالِي، والعَرُوض. أَخَذَ عَنِ الْمُبَرِّدِ وَتَعَلَّبَ. تَوَفَّى بِبَغْدَادِ سَنَةِ ٣١٠ هـ.

وَفَيَاتُ الْأَعْيَانِ ج ١ ص ٤٩ وَإِنْبَاهُ الرُّوَاةِ ج ١ ص ١٥٩ وَتَارِيخُ بَغْدَادِ ج ٦ ص ٨٩ وَشَذَرَاتُ الذَّهَبِ ج ٢ ص ٢٥٩ وَبُغْيَةُ الْوَعَاةِ ج ١ ص ٤١١.

(٤) تَفْسِيرُ ابْنِ عَطِيَّةِ ج ٣ ص ٤٨٩ وَفِيهِ: (وَمَا قَالَه - أَي: أَبُو عُبَيْدَةَ - غَيْرَ صَحِيحٍ، وَلَا يَكُونُ الْخَوْفُ بِمَعْنَى الْيَقِينِ بَوَجه، وَإِنَّمَا هُوَ مِنْ أَفْعَالِ التَّوَقُّعِ، إِلَّا أَنَّهُ قَدْ يَمِيلُ الظَّنُّ فِيهِ إِلَى إِحْدَى الْجِهَتَيْنِ، وَأَمَّا أَنْ يَصِلَ إِلَى حَدِّ الْيَقِينِ فَلَا).

ونسبه فِي بَدَايَةِ هَذَا الْكَلَامِ إِلَى الْحُذَّاقِ. وَقَالَ فِي ج ٤ ص ٤٤: (وَقَالَتْ فِرْقَةٌ: الْخَوْفُ

الطَّبْرَسِيِّ: هو أصح<sup>(١)</sup>. بحُجَّة:

- ١ - أن الشَّقَاقَ لو عُلِمَ يَقِينًا لما احتيج إلى الحكمين<sup>(٢)</sup>.
- ٢ - الظَّانُّ كالشَّاكِّ، والخائف قد يرجو، فلذلك ضَارَعَ الخوفُ الظَّنَّ، قال الشاعر:  
أَتَانِي كَلَامٌ عَنْ نُصَيْبٍ يَقُولُهُ      وَمَا خِفْتُ يَا سَلَامُ أَنْكَ عَائِبِي  
كَأَنَّهُ قَالَ: وَمَا ظَنَنْتُ أَنْكَ عَائِبِي.

وفي الحديث: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: (أَمَرْتُ بِالسَّوَاكِ حَتَّى خِفْتُ لِأَدْرَدَنَ)،

هَهُنَا عَلَى بَابِهِ فِي التَّوَقُّعِ، لِأَنَّ الْوَعْظَ وَمَا بَعْدَهُ إِنَّمَا هُوَ فِي دَوَامِ مَا ظَهَرَ مِنْ مَبَادِيءٍ مَا يَتَخَوَّفُ). وَتَفْسِيرُ الْقُرْطُبِيِّ ج ٣ ص ١٥٨٢ وفيه: قَالَ ابْنُ عَطِيَّةٍ: وَهَذَا الَّذِي اخْتَارَهُ الْحَذَّاقُ، وَإِنَّهُ عَلَى بَابِهِ مِنَ الظَّنِّ لَا مِنَ الْيَقِينِ، التَّقْدِيرُ: مَنْ غَلَبَ عَلَى ظَنِّهِ ...

وَتَقَدَّمَ أَنْفَاءً تَخَطُّةَ الزَّجَّاجِ لِتَفْسِيرِ (خَفْتُمْ) بِمَعْنَى (أَيَقَنْتُمْ) فِي الْقَوْلِ الْأَوَّلِ.

ابْنُ عَطِيَّةٍ: هُوَ عَبْدُ الْحَقِّ بْنُ غَالِبٍ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْعَرْنَاطِيُّ، أَبُو مُحَمَّدٍ. كَانَ فَقِيهًا جَلِيلًا عَارِفًا بِالْأَحْكَامِ وَالْحَدِيثِ وَالتَّفْسِيرِ نَحْوِيًّا لُغَوِيًّا أَدِيبًا. وَتَفْسِيرُهُ الْمُحَرَّرُ الْوَجِيزُ أَصْدَقُ شَاهِدٍ لَهُ بِإِمَامَتِهِ فِي الْعَرَبِيَّةِ وَغَيْرِهَا. وَلِيَ قَضَاءَ الْمَرِيَّةِ. وَتَوَفَّى بِلُورَقَةِ سَنَةِ ٥٤٢ هـ، وَقِيلَ غَيْرُهُ.

بُغْيَةُ الْوَعَاةِ ج ٢ ص ٧٣ وَالدَّبِّيَّاجُ الْمُذْهَبُ ج ٢ ص ٥٧ وَتَارِيخُ قُضَاةِ الْأَنْدَلُسِ ص ١٠٩ وَشَجَرَةُ النُّورِ الزَّكِيَّةِ ج ١ ص ١٢٩ وَطَبَقَاتُ الْمُفَسِّرِينَ لِلدَّوْدِيِّ ج ١ ص ٢٦٠ وَبُغْيَةُ الْمُتَمَسِّسِ ص ٣٧٦.

(١) تَفْسِيرُ الطَّبْرَسِيِّ ج ٣ ص ٤٤.

الطَّبْرَسِيُّ: أَبُو عَلِيِّ الْفَضْلِ بْنِ الْحَسَنِ بْنِ الْفَضْلِ الطُّوسِيِّ السَّبَزَوَارِيِّ الرَّضَوِيِّ. مِنْ أَعْيَانِ الْإِمَامِيَّةِ، مِنْ كُتُبِهِ: تَفْسِيرُهُ مَجْمَعُ الْبَيَانِ، يُدَلُّ عَلَى تَبَحُّرِهِ. تَوَفَّى سَنَةَ ٥٤٨ هـ فِي سَبَزَوَارٍ، وَنُقِلَ إِلَى الْمَشْهَدِ الرَّضَوِيِّ وَقَبْرُهُ فِيهِ.

مُقَدِّمَةُ تَفْسِيرِ الطَّبْرَسِيِّ مَجْمَعُ الْبَيَانِ، كُتِبَتْهَا مُحَسِّنُ الْحُسَيْنِيِّ الْعَامِلِيُّ، وَفِيهَا مَصَادِرُهُ وَأَقْوَالُ الْعُلَمَاءِ فِيهِ.

(٢) تَفْسِيرُ الرَّازِيِّ ج ١٠ ص ٩٢ وَهِيَ حُجَّةُ الزَّجَّاجِ. وَالطَّبْرَسِيُّ، وَهَيْمِيَانُ الزَّادِ، السَّابِقَةُ.

كقولك: حتى ظننتُ لأدردن<sup>(١)</sup>.

ورُدَّ بما يأتي:

١ - إن وجود الشَّقَاق وإن كان معلُوماً، إلَّا أنَّنا لا نعلم أن ذلك الشَّقَاق صدر عن هذا أو عن ذاك، فالحاجة إلى الحكمين لمعرفة هذا المعنى.

٢ - وجود الشَّقَاق في الحال معلُوم، ومثل هذا لا يحصل منه خوف، إنَّما الخوف في أنه هل يبقى ذلك الشَّقَاق أم لا؟ فالفائدة في بعث الحكمين ليست إزالة الشَّقَاق الثَّابِت في الحال، فإن ذلك محال، بل الفائدة إزالة ذلك الشَّقَاق في المستقبل<sup>(٢)</sup>.

**القول الثالث:** خفتم من الخوف الذي هو ضد الأمن، قاله مُحَمَّد بن كَعْب<sup>(٣)</sup>.

(١) معاني القرآن للقرَّاء ج ١ ص ٢٦٥-٢٦٦ و ص ١٤٦ والبحر المُحِيط ج ٣ ص ٢٤١.

الدَّرد: سقوط الأسنان وبَقَاء أَصُولها.

المُضْبَح المُبَيَّر مادة (درد).

لفظ الحَدِيث في الفَتْح الكَبِير في ضم الزِّيَادَة إلى الجَامِع الصَّغِير ج ١ ص ٢٦٠ هو: أُمِرْتُ بالسَّوَاك حتى خَشِيتُ أن أدرد، رواه البَزَّار عن أَنَس، (من الزِّيَادَة على الجَامِع الصَّغِير)، وورد بلفظ: أُمِرْتُ بالسَّوَاك حتى خِفْتُ على أَسْنَانِي، رواه الطَّبْرَانِي عن ابن عَبَّاس. في الجَامِع الصَّغِير ج ١ ص ٦٦، وهو حسن.

(٢) تَفْسِير الرَّازِي السَّابِق. وردَّ مُحَمَّد أَطَقِيَّش الحُجَّة الأولى بقوله: قلتُ: نحتاج إليها لإزالة الشَّقَاق المَعْلُوم الثَّابِت، ولنعلم من أيها كان. / تَفْسِير التَّفْسِير السَّابِق، ونحوه في هِيَمِيَان الزَّاد السَّابِق.

(٣) أَحْكَامُ الْقُرْآن لِلْجَصَّاص ج ٢ ص ٢٣٠. وذكره ابن حَيَّان في الْبَحْر الْمُحِيط ج ٣ ص ٢٤١، بغير عزو.

مُحَمَّد بن كَعْب: بن سُلَيْم بن أَسَد الْقُرْظِي، أَبُو حَمْزَة الْمَدَنِي. كان أبوه من سَبِي قُرَيْظَة من لم يحتلم، سكن الكُوفَة ثم المَدِينَة، رَوَى عن الْعَبَّاس وَعَلِيّ وابن مَسْعُود وأبي هُرَيْرَة وابن عَبَّاس وابن عُمَر وغيرهم، كان ثِقَة عالماً كثير الحديث ورِعاً. مات سنة ١٢٠ هـ،

والخلاف بين الزوجين قد يكون بنُشُوز المرأة، وقد يكون بظلم من الرجل.  
فالنُّشُوز يعالجه الرجل بأقرب التأديبات الثلاثة المبينة في الآية، وهي: الوعظ،  
والهجر في المضاجع، والضرب.

وقد يكون بظلم من الرجل، فإذا تَمَادَى هو في ظلمه، أو عجز عن إنزالها عن  
نشوزها، وَخِيفَ أَنْ يَحُولَ الشَّقَاقُ بينهما دون إقامتهما لحدود الله تعالى في الزوجية  
بإقامة أركانها الثلاثة: السكون، والمودة، والرحمة، بُعِثَ الْحَكَمَانِ: حَكَمٌ مِنْ أَهْلِهِ وَحَكَمٌ  
مِنْ أَهْلِهَا<sup>(١)</sup>.

### الشَّقَاقُ وَالْمُشَاقَّةُ:

الشَّقَاقُ وَالْمُشَاقَّةُ: غَلَبَةُ الْعَدَاوَةِ وَالْخِلَافِ.

يقال: شَاقَهُ مُشَاقَّةً وَشِقَاقًا: خَالَفَهُ.

قال الرَّجَّاجُ في قوله تعالى: ﴿وَإِنَّكَ أَتْلُمِينَ لِفَى شِقَاقٍ بَعِيدٍ﴾ [الحج: ٥٣]:  
الشَّقَاقُ: غَايَةُ الْعَدَاوَةِ<sup>(٢)</sup>.

وفي اللِّسَانِ: الشَّقَاقُ: الْعَدَاوَةُ بَيْنَ فَرِيقَيْنِ، وَالْخِلَافُ بَيْنَ اثْنَيْنِ<sup>(٣)</sup>.

وَسُمِّيَتِ الْعَدَاوَةُ شِقَاقًا، لِمَا يَأْتِي:

١ - لِأَنَّ كُلَّ فَرِيقٍ مِنْ فَرِيقَتِي الْعَدَاوَةِ قَصْدُ شِقَاقٍ - أَي: نَاحِيَةٍ - غَيْرِ شِقِّ صَاحِبِهِ<sup>(٤)</sup>،

وقيل: قَبْلَ ذَلِكَ.

تَهْذِيبُ التَّهْذِيبِ ج ٩ ص ٤٢٠ وَتَقْرِيبُ التَّهْذِيبِ ج ٢ ص ٢٠٣ وَمَسَاهِيرُ عُلَمَاءِ الْأُمَّصَارِ ص ٦٥.

(١) تَفْسِيرُ الْمَنَازِلِ ج ٥ ص ٦٣.

(٢) معاني القرآن وإعرابه للزَّجَّاجِ ج ٣ ص ٤٣٤.

(٣) لِسَانُ الْعَرَبِ، مَادَّةُ (شَقَقَ).

(٤) هَذَا التَّعْلِيلُ لِلزَّجَّاجِ فِي: معاني القرآن وإعرابه ج ٢ ص ٤٨. ونقله عنه: ابنُ مَنْظُورٍ فِي لِسَانِ

فالشَّقَاقُ مشتق من الشَّقِّ، وهو الناحية، باعتبار حصول الكراهة والارتفاع والمعصية والاختلاف من كل منهما<sup>(١)</sup>.

٢- أو أن كل واحد منهما يفعل ما يَشُقُّ على صاحبه<sup>(٢)</sup>. فهو مشتق من الشَّقِّ، وهو المَشَقَّة والجَهْد والعناء<sup>(٣)</sup>.

٣- أو أن كل واحد تفرق عن صاحبه، فهو مشتق من الشَّقِّ بمعنى التفرق، الذي منه: شَقَّ فُلَانٌ الْعَصَا، أي: فارق الجماعة، وانشَقَّت الْعَصَا: أي: تفرق الأمر<sup>(٤)</sup>.

### الاختلاف في ضمير الألف في: ﴿يُرِيدَا﴾ و﴿بَيْنَهُمَا﴾:

اختلفوا في ضمير الألف في: ﴿يُرِيدَا﴾ و﴿بَيْنَهُمَا﴾ في الآية: ﴿إِنْ يُرِيدَا إِصْلَاحًا يُوَفِّقِ اللَّهُ بَيْنَهُمَا﴾ [النساء: ٣٥] على أقوال هي:

القول الأول: الأول للحكَمَيْنِ، والثاني للزَّوْجَيْنِ.

أي: إن قصَدَ الحكمَانِ إِصْلَاحَ ذات البَيْنِ، وكانت نيتُهما صَحِيحَةً، وقلوبُهما

العَرَبِ، وابن الجَوْزِيِّ في زَادِ الْمَسِيرِ ج ٢ ص ٧٧.

وانظر: تَفْسِيرَ الرَّازِيِّ ج ١٠ ص ٩٢ وتَفْسِيرَ الْقُرْطُبِيِّ ج ١ ص ٥٢٧ وج ٣ ص ١٧٤٤ وتَفْسِيرَ الطَّبْرَسِيِّ ج ٣ ص ٤٤ وكُنْزُ الْعُرْفَانِ لِلشَّيْخِ الرَّازِيِّ ج ٣ ص ٧٢ وجَوَاهِرُ الْكَلَامِ، وَالنَّظْمُ الْمُسْتَعْدَبُ فِي شَرْحِ غَرِيبِ الْمُهْدَّبِ ج ٢ ص ٧٠ وَرُوحُ الْمَعَانِي ج ٥ ص ٢٦ وَمُغْنِي الْمُحْتَاجِ ج ٣ ص ٢٦١ وَالبُجَيْرِيُّ عَلَى الْخَطِيبِ ج ٣ ص ٤٠٩ وَالزُّرْقَانِيُّ عَلَى الْمُوطَّأِ ج ٣ ص ٢١٤ وَتَيْسِيرُ التَّفْسِيرِ ج ٢ ص ٣١٩ وَهَيْمَانُ الزَّادِ ج ٤ ص ٥٣٣.

(١) جَوَاهِرُ الْكَلَامِ - باب الشَّقَاقِ.

(٢) تَفْسِيرُ الطَّبْرَسِيِّ ج ٨ ص ٣١٩ وتَفْسِيرُ الْقُرْطُبِيِّ ج ١ ص ٥٢٧ وتَفْسِيرُ الرَّازِيِّ، وَالزُّرْقَانِيُّ عَلَى الْمُوطَّأِ، السَّابِقَانِ.

(٣) معنى الشَّقِّ هَذَا فِي لِسَانِ الْعَرَبِ مَادَّةُ (شَقَقَ).

(٤) جَوَاهِرُ الْكَلَامِ - باب الشَّقَاقِ. قال: وَلَعَلَّهُ الْأَوَّلَى.

ناصحة لوجه الله، بورك في وساطتهما، وأوقع الله بطيب نفسيهما وحسن سعيهما بين الزوجين الوفاق والألفة بينهما، وألقى في نفوسهما المودة والرحمة<sup>(١)</sup>.

وهو مَرْوِيٌّ عن ابن عَبَّاسٍ ومُجَاهِدٍ وغيرهما<sup>(٢)</sup>، وَرَجَّحَهُ الْكَازِرُونِيُّ<sup>(٣)</sup>، واستظهره ابن جُزْيٍ<sup>(٤)</sup>.

وَحُجَّةُ ذَلِكَ:

أن الأمور بأسبابها، وأما إذا أَرَادَا الفساد واختلفا، فلا يوفق الله بينهما، لعدم سبب

(١) تَفْسِيرُ الْقُرْطُبِيِّ ج ٣ ص ١٧٤٥ وَالْكَشَّافُ ج ١ ص ٣٩٦ وَالطَّبْرَسِيُّ ج ٣ ص ٤٥ وَالْبَحْرُ الْمُحِيطُ ج ٣ ص ٢٤٤ وَكَتَبَ الْعِرْفَانُ لِلشُّيُورِيِّ ج ٣ ص ٧٤ وَتَفْسِيرُ الْبَيْضَاوِيِّ بِحَاشِيَةِ الْكَازِرُونِيِّ ج ٢ ص ٨٦ وَتَفْسِيرُ الرَّازِيِّ ج ١٠ ص ٩٤ وَرُوحُ الْمَعَانِي ج ٥ ص ٢٧ وَزَادَ الْمَسِيرُ ج ٢ ص ٧٧ وَمَجْمُوعُ فَتَاوَى ابْنِ تَيْمِيَّةَ ج ٣٥ ص ٣٨٦ وَالزُّرْقَانِيُّ عَلَى الْمُوطَأِ ج ٣ ص ٢١٤ وَالْبُجَيْرِيُّ عَلَى الْخَطِيبِ عَنِ الْبِرْمَاوِيِّ ج ٣ ص ٤٠٩ وَعَمِيرَةَ ج ٣ ص ٣٠٧ وَتَيْسِيرُ التَّفْسِيرِ ج ٢ ص ٣٢٠.

(٢) تَفْسِيرُ الْقُرْطُبِيِّ، وَالْبَحْرُ الْمُحِيطُ، السَّابِقَانِ. وَذَكَرَهُ فِي جَوَاهِرِ الْإِكْلِيلِ ج ١ ص ٣٢٩ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ.

(٣) الْكَازِرُونِيُّ عَلَى الْبَيْضَاوِيِّ ج ٢ ص ٨٦.

(٤) تَفْسِيرُ ابْنِ جُزْيٍ ج ١ ص ١٤١، قَالَ: وَهُوَ الْأَظْهَرُ.

ابن جُزْيٍ: هُوَ أَبُو الْقَاسِمِ مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ جُزْيٍ (تَصْغِيرُ جُزْءٍ) الْكَلْبِيِّ. مِنْ أَهْلِ غَرْنَاطَةَ، فَقِيهٌ حَافِظٌ، أَلْفَ فِي فُنُونِ شَتَّى مِنَ الْعِلْمِ مِنْهَا: وَسِيلَةُ الْمُسْلِمِ فِي تَهْدِيبِ صَاحِيحِ مُسْلِمٍ، وَالتَّسْهِيلُ لِعُلُومِ التَّنْزِيلِ، وَالْقَوَانِينُ الْفِقْهِيَّةُ. مَاتَ ابْنُ جُزْيٍ وَهُوَ يُحَرِّضُ النَّاسَ عَلَى قِتَالِ الْفُونَسُو الْحَادِي عَشَرَ مَلِكًا قَشْتَالَةَ فِي يَوْمِ الْكَائِنَةِ بِطَرِيفِ سَنَةِ ٧٤١ هـ.

الدِّيْبَاجُ الْمُذْهَبُ ج ٢ ص ٢٧٤ وَأَزْهَارُ الرِّيَاضِ ج ٣ ص ١٨٤ وَالْإِحَاطَةُ ج ٣ ص ٢٠ وَج ٢ هَامِشُ ص ١٨٠ وَدُرَّةُ الْحِجَالِ ج ٢ ص ١١٧ وَالدَّرَرُ الْكَامِنَةُ ج ٥ ص ٨٨ وَمُقَدِّمَةُ الْقَوَانِينِ الْفِقْهِيَّةِ.



الوفاق، ولا يستبعد أن تكون إرادتهما للإصلاح سبباً للاتفاق، لأن الأعمال بالنيات<sup>(١)</sup>.

### القول الثاني: هما للحكمين.

أي: إِنْ قَصَدَ الْحَكَمَانِ إِصْلَاحَ ذَاتِ الْبَيْنِ وَنَصِيحَةَ الزَّوْجَيْنِ، وَصَدَقَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا فِيمَا أَفْضَى إِلَيْهِ، يَوْفِقِ اللَّهُ بَيْنَ الْحَكَمَيْنِ، فَيَتَّفِقَانِ عَلَى الْكَلِمَةِ الْوَاحِدَةِ، وَيَتَسَانَدَانِ فِي طَلَبِ الْوَفَاقِ، حَتَّى يَحْكَمَا بِمَا فِيهِ الصَّلَاحُ<sup>(٢)</sup>.

وهو قول ابن عَبَّاسٍ وَسَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ وَالسُّدِّيِّ<sup>(٣)</sup> وَمُجَاهِدٍ وَالضَّحَّاكِ، وَبِهِ قَالَ الطَّبْرِيُّ<sup>(٤)</sup>.

وَعِدَّةُ الْكَازِرُونِيِّ قَوْلًا مَرْجُوحًا، لِأَنَّ الْمَتَبَادِرَ مِنَ التَّوْفِيقِ هَهُنَا التَّوْفِيقُ بَيْنَ الزَّوْجَيْنِ بِقَرِينَةِ الْمَقَامِ وَذِكْرِ الشَّقَاقِ بَيْنَهُمَا<sup>(٥)</sup>.

(١) كَنْزُ الْعَرْفَانِ لِلشُّيُورِيِّ ج ٣ ص ٧٤.

(٢) تَفْسِيرُ الطَّبْرِيِّ ج ٨ ص ٣٣٢ وَالْكَشَافُ ج ١ ص ٣٩٦ وَالطَّبْرَسِيُّ ج ٣ ص ٤٤ وَالْبَحْرُ الْمُحِيطُ ج ٣ ص ٢٤٤ وَابْنُ جُزْيٍ ج ١ ص ١٤١ وَالشُّيُورِيُّ ج ٣ ص ٧٤ وَالْبَيْضَاوِيُّ ج ٢ ص ٨٦ وَالرَّازِيُّ ج ١٠ ص ٩٤ وَرُوحُ الْمَعَانِي ج ٥ ص ٢٧ وَالْمُنْتَقَى لِلْبَاجِيِّ ج ٤ ص ١١٣ وَالْبُجَيْرِيُّ عَلَى الْخَطِيبِ عَنِ الْبِرْمَاوِيِّ ج ٣ ص ٤٠٩ وَعَمِيرَةُ عَلَى الْمُنْهَاجِ ج ٣ ص ٣٠٧ وَتَبْسِيرُ التَّفْسِيرِ ج ٢ ص ٣٢٠ وَهَيْمِيَانُ الزَّادِ ج ٤ ص ٥٣٣.

(٣) تَفْسِيرُ الطَّبْرِيِّ ج ٨ ص ٣٣٢ وَالطَّبْرَسِيُّ ج ٣ ص ٤٥ وَزَادَ الْمَسِيرُ ج ٢ ص ٧٧ وَرُوحُ الْمَعَانِي السَّابِقُ. وَفِي الدَّرِّ الْمَنْثُورِ ج ٢ ص ١٥٧: أَخْرَجَهُ عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ وَابْنُ الْمُنْذِرِ وَابْنُ أَبِي حَاتِمٍ وَابْنُ بَيْهَقٍ مِنْ طَرِيقِ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ.

(٤) تَفْسِيرُ الطَّبْرِيِّ، وَرُوحُ الْمَعَانِي، السَّابِقَانِ. وَفِي زَادِ الْمَسِيرِ ج ٢ ص ٧٧: مُجَاهِدٌ وَعَطَاءٌ. وَفِي الْمُصَنَّفِ ج ٦ ص ٥١٤ رَقْم ١١٨٨٩: أَخْرَجَهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ عَنِ الثَّوْرِيِّ عَنِ أَبِي هَاشِمٍ عَنِ مُجَاهِدٍ. وَفِي الدَّرِّ الْمَنْثُورِ ج ٢ ص ١٥٧: أَخْرَجَهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ وَعَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ وَابْنُ جَرِيرٍ وَابْنُ الْمُنْذِرِ عَنْ مُجَاهِدٍ... وَأَخْرَجَهُ ابْنُ جَرِيرٍ عَنِ الضَّحَّاكِ.

(٥) الْكَازِرُونِيُّ عَلَى الْبَيْضَاوِيِّ ج ٢ ص ٨٦.

## القول الثالث: هما للزوجين.

أي: إِنْ يُرَدِّدِ الزَّوْجَانِ إِصْلَاحَ مَا بَيْنَهُمَا وَزَوَالَ الشَّقَاقِ عَنْهُمَا، وَصَدَقَا فِيهَا أَخْبَرَا بِهِ الْحَكَمَيْنِ، يُوَفِّقُ اللَّهُ بَيْنَ الزَّوْجَيْنِ، وَيَطْرَحُ بَيْنَهُمَا الْأَلْفَةَ، وَيُبْدِلُهُمَا بِالشَّقَاقِ وَفَقَاقًا، وَبِالْبَغْضَاءِ مَوَدَّةً<sup>(١)</sup>.

وَفِي الْآيَةِ تَنْبِيْهُ عَلَى أَنَّ مَنْ أَصْلَحَ نَيْتَهُ فِيمَا يَتَحَرَّاهُ أَصْلَحَ اللَّهُ مُبْتَغَاهُ<sup>(٢)</sup>.

وَعَدَهُ الْكَازِرُونِي قَوْلًا مَرْجُوحًا، لِأَنَّهُ لَا تَظْهَرُ فِيهِ فَائِدَةٌ بَعَثَ الْحَكَمَيْنِ<sup>(٣)</sup>.

## القول الرابع: الأول للزوجين، والثاني للحكمتين.

أي: إِنْ يُرَدِّدِ الزَّوْجَانِ إِصْلَاحًا يُوَفِّقُ اللَّهُ بَيْنَ الْحَكَمَيْنِ فِيمَا يَعْمَلَانِ بِالصَّلَاحِ<sup>(٤)</sup>.

وَلَا شَكَّ أَنَّ اللَّفْظَ مُحْتَمِلٌ لِكُلِّ هَذِهِ الْوُجُوهِ<sup>(٥)</sup>.

(١) تَفْسِيرُ الْقُرْطُبِيِّ ج ٣ ص ١٧٤٥ وَالْكَشَّافُ ج ١ ص ٣٩٦ وَابْنُ جُزَيْءٍ ج ١ ص ١٤١ وَالْبَحْرُ الْمُحِيطُ ج ٣ ص ٢٤٤ وَالْبَيْضَاوِيُّ ج ٢ ص ٨٦ وَكُنْزُ الْعُرْفَانِ لِلشُّيُورِيِّ ج ٣ ص ٧٤ وَتَفْسِيرُ الرَّازِيِّ ج ١٠ ص ٩٤ وَرُؤُوحُ الْمَعَانِي ج ٥ ص ٢٧ وَجَوَاهِرُ الْإِكْلِيلِ ج ١ ص ٣٢٩ وَالْبُجَيْرِيُّ عَلَى الْخَطِيبِ عَنِ الْبَرْمَاقِيِّ ج ٣ ص ٤٠٩ وَعَمِيرَةُ عَلَى الْمُنْهَاجِ ج ٣ ص ٣٠٧ وَتَيْسِيرُ التَّفْسِيرِ ج ٢ ص ٣٢٠ وَهَيْمِيَانُ الزَّادِ ج ٤ ص ٥٣٣.

وَفِي الْمُحَلِّيِّ لَابْنِ حَزْمٍ ج ١٠ ص ٨٧: وَضَمِيرُ (بَيْنَهُمَا) لِلزَّوْجَيْنِ.

(٢) الشُّيُورِيُّ، وَالْبَيْضَاوِيُّ، وَالْبُجَيْرِيُّ، وَعَمِيرَةُ، السَّابِقَةُ.

(٣) الْكَازِرُونِيُّ عَلَى الْبَيْضَاوِيِّ ج ٢ ص ٨٦.

(٤) تَفْسِيرُ الرَّازِيِّ ج ١٠ ص ٩٤ وَالْبَحْرُ الْمُحِيطُ ج ٣ ص ٢٤٤ وَرُؤُوحُ الْمَعَانِي ج ٥ ص ٢٧ وَتَيْسِيرُ التَّفْسِيرِ ج ٢ ص ٣٢٠.

(٥) تَفْسِيرُ الرَّازِيِّ السَّابِقِ.

### تنصيب المُشْرِفِ الثَّاقَةِ قَبْلَ بَعْثِ الْحَكَمَيْنِ:

إذا ادَّعى كُلُّ من الزوجين ظلم صاحبه، فهل يبعث الحاكم الحكمين مباشرة، أو أنه يأمر بإسكانهما إلى جَنْبِ ثِقَةٍ قَبْلَ بَعْثِ الْحَكَمَيْنِ؟

لِلْفُقَهَاءِ فِي ذَلِكَ قَوْلَانِ:

**القول الأول:** إذا ادَّعى كُلُّ من الزوجين ظلم صاحبه، وأشكل الأمر بينهما، أسكنهما الحاكم إلى جَنْبِ ثِقَةٍ يُشْرِفُ عليهما، ويكشف حالهما من عدالة وإفلاس.

وهو قول الحَنَابِلَةِ<sup>(١)</sup> والشَّافِعِيَّةِ<sup>(٢)</sup> والمَالِكِيَّةِ<sup>(٣)</sup>

(١) الْمُغْنِي لابن قُدَامَةَ ج ٨ ص ١٦٧ وبهامشه الشَّرْحُ الْكَبِيرُ ص ١٧٠ والإِفْتِنَاعُ - كَشَّافُ الْقِنَاعِ ج ٥ ص ٢١٠ وَغَايَةُ الْمُنتَهَى - مَطَالِبُ أُولِي النُّهْيِ ج ٥ ص ٢٨٨ وَمُنْتَهَى الْإِرَادَاتِ ج ٢ ص ٢٣٤ وَجَوَاهِرُ الْعُقُودِ ج ٢ ص ٥٠. وَفِي الْإِنْصَافِ ج ٨ ص ٣٧٨-٣٧٩: (وهو الصَّحِيحُ مِنَ الْمَذْهَبِ، وَعَلَيْهِ أَكْثَرُ الْأَصْحَابِ، وَاقْتَصَرَ عَلَيْهِ فِي الْفُرُوعِ، وَقَطَعَ بِهِ فِي الْهِدَايَةِ وَالْمَذْهَبِ وَمَسْبُوكِ الذَّهَبِ وَالْمُسْتَوْعَبِ وَالْخُلَاصَةِ وَالْهَادِي وَالْكَافِي وَالْمُحَرَّرِ وَالنَّظْمِ وَالشَّرْحِ وَالرَّعَايَتَيْنِ وَالْحَاوِي الصَّغِيرَ وَإِدْرَاكِ الْغَايَةِ وَتَجْرِيدِ الْعِنَايَةِ وَالْمُنُورِ وَمُمْتَحَنِ الْأَزْجِي وَغَيْرِهِمْ، وَقَدَّمَهُ فِي الْفُرُوعِ).

(٢) الْمُهْذَّبُ ج ٢ ص ٧٠ وَمُنْهَاجُ الطَّالِبِينَ فِي: مُغْنِي الْمُحْتَاجِ ج ٣ ص ٢٦١ وَنَهَايَةُ الْمُحْتَاجِ ج ٦ ص ٣٨٤ وَتُحْفَةُ الْمُحْتَاجِ ج ٧ ص ٤٥٦ وَالْجَلَالُ الْمَحَلِّيَّ ج ٣ ص ٣٠٦ وَالسَّرَاجُ الْوَهَّاجُ ص ٤٠٠. وَشَرْحُ الْمَنْهَجِ وَالْجَمَلُ عَلَيْهِ ج ٤ ص ٢٩٠ وَالْأَنْوَارُ ج ٢ ص ١٥٠ وَشَرْحُ التَّحْرِيرِ وَالشَّرْقَاوِيِّ عَلَيْهِ ج ٢ ص ٢٨٦ وَالْوَجِيزُ لِلْغَزَالِيِّ ج ٢ ص ٤٠ وَالْخَطِيبُ وَالْبُجَيْرِيُّ عَلَيْهِ ج ٣ ص ٤٠٨-٤٠٩ وَإِعَانَةُ الطَّالِبِينَ ج ٣ ص ٣٧٨ وَالْبَاجُورِيُّ عَلَى شَرْحِ ابْنِ قَاسِمٍ ج ٢ ص ١٣٣ وَالرَّوْضُ وَأَسْنَى الْمَطَالِبِ ج ٣ ص ٢٤٠ وَتَفْسِيرُ ابْنِ كَثِيرٍ ج ١ ص ٤٩٢-٤٩٣ نَقْلًا عَنِ الْفُقَهَاءِ.

(٣) سَيِّدِي خَلِيلٌ وَعَلَيْهِ: الشَّرْحُ الْكَبِيرُ لِلدَّرْدِيرِ ج ٢ ص ٣٤٣-٣٤٤ وَجَوَاهِرُ الْإِكْلِيلِ ج ١ ص ٣٢٨ وَالْخَرْشِيُّ ج ٤ ص ٨ وَالْمَوَاقِ ج ٤ ص ١٦ نَقْلًا عَنِ الْمَتَيْطِيِّ، وَالشَّرْحُ الصَّغِيرُ

وَالزَّيْدِيَّةُ<sup>(١)</sup>.

وهذا الإسكان المذكور يكون قبل بعث الحكمين، لأنه أسهل منه<sup>(٢)</sup>.

وهؤلاء اختلفوا في وظيفة هذا الثقة على قولين:

أولهما: يلزمهما الحق لأنه طريق الإنصاف، وهو قول الحنابلة<sup>(٣)</sup>.

ثانيهما: يشهد بما رآه، ليعرف القاضي الحال فيمنع الظلم، وهو قول الشافعية<sup>(٤)</sup>، وظاهر عبارة المالكية<sup>(٥)</sup>.

**القول الثاني:** لا حاجة إلى نصب مُشرف، بل إذا ادعى كل من الزوجين ظلم صاحبه بعث الحاكم حكمين مباشرة.

وهو قول الحنفية<sup>(٦)</sup> والظاهرية<sup>(٧)</sup>.

للدرديرج ٢ ص ٥١٢ والبهجة شرح التُّحفة ج ١ ص ٣٠٨-٣٠٩ ونقل إضافة إلى قوله نصاً عن ابن عرفة عن ابن سهل، وإحكام الأحكام على التُّحفة ص ٩٩ وميارة على التُّحفة ج ١ ص ١٩٦ عن التوضيح، وفتح العلي المالک ج ٢ ص ١٨.

- (١) البحر الرُّخارج ٤ ص ٨٩.
- (٢) الإقناع وعليه كشف القناع ج ٥ ص ٢١٠ ومطالب أولي النهى ج ٥ ص ٢٨٨.
- (٣) المغني، والشرح الكبير، والإقناع، وكشف القناع، ومطالب أولي النهى، السابقة.
- (٤) مغني المحتاج، ونهاية المحتاج، والخطيب والبجيرمي عليه، وشرح المنهج، والجلال المحلي، وإعانة الطالبين، والأنوار، وأسنى المطالب، والشرقاوي، وتُحفة المحتاج، والشرواني عليه، السابقة.
- (٥) المتينطي في: المواق ج ٤ ص ١٦ والبهجة ج ١ ص ٣٠٨ و٣٠٩ والشرح الصغير للدرديرج ج ٢ ص ٥١٣.
- (٦) أحكام القرآن للجصاص ج ٢ ص ٢٣١.
- (٧) وانظر: الغاية القُصوى ج ٢ ص ٧٧٣ والشروط الصغير للطحاوي ج ٢ ص ٧٨١.

(٧) المحلى ج ١٠ ص ٨٧.

والإمامية<sup>(١)</sup> وهو مُقْتَضَى قول الخِرَقِيِّ من الحَنَابِلَةِ وابن تَيْمِيَّةَ<sup>(٢)</sup>، وابن جُزَيٍّ من المَالِكِيَّةِ<sup>(٣)</sup> والطَّبْرِيِّ<sup>(٤)</sup> والإِبَاضِيَّةِ<sup>(٥)</sup>.

### متى يُرْسَلُ الْحَكَمَانِ؟

ذهب القائلون بتنصيب المشرف قبل بعث الحكمين، إلى أن بعث الحاكم الحكمين يكون:

١ - إذا تعدّر إسكانها إلى جنب ثقة<sup>(٦)</sup>.

(١) الْمُخْتَصَرُ النَّافِعُ ص ٢١٧ والرَّوَضَةُ الْبَهِيَّةُ ج ٢ ص ١٣٣ وشرائع الإسلام وجواهر الكلام عليه - باب الشُّقَاق.

(٢) الاختيارات العلمية لابن تَيْمِيَّةَ ج ٤ ص ٥٦٤ وفيه قال: (في نصب الحاكم المُشْرِفُ نَظَرٌ لم يذكرها الخِرَقِيُّ والقدماء، ومُقْتَضَى كلامه: إذا وقعت العداوة وخيف الشُّقَاق بعث الحكمين من غير احتياج إلى نَصْب مُشْرِفٍ). وهذه العبارة في الإنصاف ج ٨ ص ٣٧٩ بلا عزو إلى ابن تَيْمِيَّةَ.

وانظر: قول الخِرَقِيِّ في الْمُغْنِي لابن قُدَامَةَ ج ٨ ص ١٦٦.

الخِرَقِيُّ: أَبُو الْقَاسِمِ عُمَرُ بْنُ الْحُسَيْنِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ. فقيه حَنَبَلِيٍّ من أهل بَغْدَاد، نسبته إلى بيع الخِرْق والثياب. له تصانيف احترقت، بقي منها الْمُخْتَصَرُ فِي الْفَقْهِ الَّذِي شَرَحَهُ ابْنُ قُدَامَةَ فِي الْمُغْنِي. توفي بِدِمَشْقَ سنة ٣٣٤هـ.

طَبَقَاتُ الْحَنَابِلَةِ ج ٢ ص ٧٥ وَطَبَقَاتُ الْفُقَهَاءِ لِلشَّيْخِ الرَّازِيِّ ص ١٧٢ وَوَفَيَاتُ الْأَعْيَانِ ج ٣ ص ٤٤١ وَتَارِيخُ بَغْدَاد ج ١١ ص ٢٣٤ وَاللُّبَابُ فِي تَهْذِيبِ الْأَنْسَابِ ج ١ ص ٤٣٥.

(٣) القوانين الفقهية ص ٢٣٦.

(٤) تَفْسِيرُ الطَّبْرِيِّ ج ٨ ص ٣٣١.

(٥) الدَّرَايَةُ وَكَزَنُ الْغِنَايَةِ ص ٢١١ وَتَفْسِيرُ التَّفْسِيرِ ج ٢ ص ٣١٩.

(٦) الْمُغْنِي ج ٨ ص ١٦٧ وبهامشه الشَّرْحُ الْكَبِيرُ ص ١٧٠ وَمَطَالِبُ أُولِي النُّهْيِ ج ٥ ص ٢٨٨ وَالشَّرْحُ الْكَبِيرُ لِلدَّرْدِيرِ ج ٢ ص ٣٤٤.

- ٢- أو إذا خرجا إلى الشُّقَاق والعداوة بعد إسكانهما إلى جَنْبِ الثُّقَّة<sup>(١)</sup>.
- أما الذين لا يرون تنصيب المشْرِف، فَإِنَّ بَعْثَ الْحَاكِمِ الْحَكَمَيْنِ عندهم يكون بخروجهما إلى الشُّقَاق والعداوة.
- إِلَّا أَنْ عبارات الْفُقَهَاءِ قد اختلفت في بَيَانِ الحالة التي يُرْسَلُ بها الْحَاكِمِ الْحَكَمَيْنِ حين الشُّقَاق والعداوة مثل:
- ١- إذا اشتبه حالاهما بأن ادَّعى كُلُّ منهما على صاحبه منع الحق، ولا يطيب وَاحِدٌ منهما لصاحبه ما يرضى به، ولا ينقطع ما بينهما بفُرْقَةٍ ولا صلح ولا ترك القيام بالشُّقَاق<sup>(٢)</sup>.

## (١) المصادر السَّابِقَةُ.

- وانظر: تَفْسِيرُ ابْنِ كَثِيرٍ ج ١ ص ٤٩٣ وَسَيِّدِي خَلِيلٌ وعليه: الشَّرْحُ الْكَبِيرُ لِلدَّرْدِيرِ السَّابِقِ، وَالْخَرْشِيُّ ج ٤ ص ٨. وَالشَّرْحُ الصَّغِيرُ لِلدَّرْدِيرِ ج ٢ ص ٥١٣ وَالْمَتْنِيُّ فِي: الْمَوَاقِ ج ٤ ص ١٦.
- (٢) الْأُمِّ ج ٥ ص ١٧٧.

ونحوه ما ورد في المادة ٤٠ من قَانُونِ الْأَحْوَالِ الشَّخْصِيَّةِ الْعِرَاقِيِّ التي تنص على أنه:

- (١- إذا ادعى أحد الزوجين إضرار الآخر به بما لا يستطيع معه دوام العشرة، أو ادعى قيام شُقَاق بينهما جاز له أن يطلب من الْقَاضِي التفریق.
- ٢- على الْقَاضِي قبل إصدار الْحُكْمِ بالتفریق أن يعين حَكَمًا من أهل الزوجة وحَكَمًا من أهل الزوج، لِلنَّظَرِ فِي إِصْلَاحِ ذَاتِ الْبَيْنِ إن وجدا، فإن تعذر وجودهما طلب الْقَاضِي إلى الزوجين انتخاب حَكَمَيْنِ غيرهما، فإن لم يتفقا على ذَلِكَ انتخبهما الْقَاضِي).
- ونحوه أيضاً ما ورد في المادة ٤ من الْقَانُونِ اللَّيْبِيِّ التي تنص على أنه: (إذا ادعى أحد الزوجين إضرار الآخر به ضرراً لا يُسْتَطَاعُ معه دوام العشرة قبل الدخول أو بعده، يجوز له أن يطلب من المحكمة التفریق بينهما. وتعقد المحكمة جلسة سرية للإصْلَاحِ بين الزوجين، فإذا تعذر عليهما ذَلِكَ عينت حَكَمَيْنِ للتوفيق أو التفریق بينهما).

٢- إذا تباين حالهما في الشَّقَاقِ، والتباين هو ما يصيران فيه من القول والفعل إلى ما لا يَحِلُّ لهما، ولا يحسن، ويمتنع كل واحد منهما من الرجعة، ويتماديان فيما ليس لهما، ولا يعطيان حقاً، ولا يتطوعان، ولا واحد منهما، بأمر يصيران به في معنى الأزواج غيرهما<sup>(١)</sup>.

٣- إذا وقعت العداوة، وخيف الشَّقَاق<sup>(٢)</sup>.

٤- أن يقبُح ما بين الزوجين، ويظهر الشَّقَاق بينهما<sup>(٣)</sup>.

٥- إذا خرجا إلى الشَّقَاق والعداوة، وبلغا إلى المُشَاتَمَةِ<sup>(٤)</sup>.

(١) الأُمّ ج ٥ ص ١٠٣.

وانظر نحوه في: ص ١٧٧ وأحكام القرآن للشافعي ج ١ ص ٢١٢ ومختصر المزني ج ٤ ص ٤٨.

(٢) الاختيارات العلمية ج ٤ ص ٥٦٤.

وانظر نحوه في: مجموع فتاوى ابن تيمية ج ٣٢ ص ٢٥ و ج ٣٥ ص ٣٨٦. وفي المغني ج ٨ ص ١٦٧: إذا تمادى الشر بينهما وخيف الشَّقَاق عليهما والعصيان. وفي الشروط الصغير للطحاوي ج ٢ ص ٧٨١: إن اختلفت أخلاقهما، وخيف عليهما شقاق بينهما. وفي أحكام القرآن لابن العربي ج ١ ص ٤٢٢: إذا خيف الشَّقَاق بين الزوجين. وفي شرائع الإسلام - جواهر الكلام: إن كان النشوز منهما وخشي الشَّقَاق بينهما. وفي المحلى ج ١٠ ص ٨٧: إذا شجر بين الرجل وامرأته.

(٣) المنتقى للبايجي ج ٤ ص ١١٤، وفي المُنْفَع - الشرح الكبير ج ٨ ص ١٧٠ والإنصاف ج ٨ ص ٣٧٩: إن خرجا إلى الشَّقَاق والعداوة. وفي مُنْتَهَى الْإِرَادَات ج ٢ ص ٢٣٤: وتشاقا.

(٤) الإِفْتَاع - كَشَافُ الْفِتَاق ج ٥ ص ٢١١ ومَطَالِبُ أُولِي النَّهْي ج ٥ ص ٢٨٨. وورد في الحطاب والمواق ج ٤ ص ١٦ عن اللخمي: إذا اختلف الزوجان وخرجتا إلى ما لا يَحِلُّ من المُشَاتَمَةِ والوثوب. وفي البحر الرخارج ج ٤ ص ٨٩: إن بلغا إلى التضارب. وفي المهذب ج ٢ ص ٧٠: فإن بلغا إلى الشتم والضرب. وفي جواهر العقود ج ٢ ص ٥١: إن بلغ بينهما إلى الشتم أو الضرب وتمزيق الثياب. وفي البحر المحيط ج ٣ ص ٢٤٣: إن استمر النشوز واشتد.

- ٦- إذا داما على التَّسَابِّ والتضارب<sup>(١)</sup>.
- ٧- إن استمر النزاع والإشكال<sup>(٢)</sup>.
- ٨- إذا فتح ما بين الرجل وامرأته، حتى لا تثبته بينهما بَيِّنَةٌ، ولا يستطيع إلى أن يتخلص إلى أمرهما<sup>(٣)</sup>.
- ٩- إذا اختلفا وادَّعى النُّشُوز، وادَّعت هي عليه ظلمه وتقصيره في حقوقها<sup>(٤)</sup>.
- ١٠- إذا ارتفع إلى السُّلْطَان الزوجان فشكا كُلُّ وَاحِدٍ منهما صاحبه، وأشكل عليه الْمُحِقُّ من المُبْطِل<sup>(٥)</sup>.
- ١١- إن لم ينصلح الحال بين الزوجين<sup>(٦)</sup>.

- (١) شرح المَنَهَج - حَاشِيَةُ الْجَمَل ج ٤ ص ٢٩٠ والشَّرْقَاوِي ج ٢ ص ٢٨٦ عن المَنَهَج، والَجَلَال بِحَاشِيَةِ الْقَلْيُوبِيِّ ج ٣ ص ٣٠٦ ومُغْنِي الْمُحْتَاج ج ٣ ص ٢٦١ مع زِيَادَةَ (وفحش ذلِكَ)، والشَّرْوَانِي عَلَى تَحْفَةِ الْمُحْتَاج ج ٧ ص ٤٥٧ عن الْمُغْنِي. وورد (فإن اشتد الشَّقَاق) في كُلِّ من: المَنَهَج - مُغْنِي الْمُحْتَاج ج ٣ ص ٢٦١ والمَنَهَج - حَاشِيَةُ الْجَمَل ج ٤ ص ٢٩٠ وإِعَانَةُ الطَّالِبِينَ ج ٣ ص ٣٧٨ وَبُجَيْرِمِي عَلَى الْخَطِيب ج ٣ ص ٤٠٩ والْبَاجُورِي عَلَى شَرْحِ ابْنِ قَاسِم ج ٢ ص ١٣٣. وورد في رَوْضِ الطَّالِب ج ٣ ص ٢٤٠: إن اشتد الشَّقَاق وفحش. وفي تَفْسِيرِ ابْنِ كَثِير ج ١ ص ٤٩٣: إن تفاقم أمرهما وطالت خصومتها. وفي الْأَنْوَار ج ٢ ص ١٥٠: إن اشتد الشَّقَاق بينهما وداما على التضارب والتفاحش.
- (٢) الشَّرْحُ الصَّغِيرُ لِلدَّرْدِير ج ٢ ص ٥١٣. وفي الْخَرَّشِي ج ٤ ص ٨: إن استمر الإشكال.
- (٣) الْمُدَوَّنَةُ ج ٢ ص ٣٦٧.
- (٤) أَحْكَامُ الْقُرْآنِ لِلْجَصَّاص ج ٢ ص ٢٣١.
- (٥) تَفْسِيرُ الطَّبْرِيِّ ج ٨ ص ٣٣١.
- (٦) الْغُنْيَةُ لِلشَّيْخِ عَبْدِ الْقَادِرِ الْجِيلَانِيِّ ص ٤٨.

وهو مفاد المادة ١٢٦ من قانون الأحوال الشخصية الأردني التي تنص على:

(...) أ- إذا كان طلب التفريق من الزوجة، وتحقق القاضي من ادعائها، بذلت المحكمة



١٢- إن أشكل أمرهما. أي: استمر الإشكال بعد تسكينهما بين قوم صَالِحِينَ<sup>(١)</sup>.

١٣- إن أشكل ولا بَيِّنَةٌ، ولم يقدر على الإصلاح<sup>(٢)</sup>.

١٤- بمجرد تشاجر الزوجين وشكوى أحدهما الآخر، ولا بَيِّنَةٌ، إن تكررت

شكواهما بعثهما لهما<sup>(٣)</sup>.

جهدتها في الإصلاح بينهما. فإذا لم يمكن الإصلاح أنذر القاضي الزوج بأن يصلح حاله معها، وأجل الدعوى مدة لا تقل عن شهر، فإذا لم يتم الصلح بينهما، وأصرت الزوجة على دعواها، أحال القاضي الأمر إلى حكّمين.

ب- إذا كان المدعي هو الزوج، وأثبت وجود الشقاق والنزاع، بذلت المحكمة جهداً في الإصلاح بينهما، فإذا لم يمكن الإصلاح أجل القاضي الدعوى مدة لا تقل عن شهر، أملاً بالمصالحة. وبعد انتهاء الأجل، إذا لم يتم الصلح، وأصرّ الزوج على دعواه، أحال القاضي الأمر إلى حكّمين).

(١) الشَّرْحُ الْكَبِيرُ لِلدَّرْدِيرِ ج ٢ ص ٣٤٤. وفي الغَايَةِ الْقُصُوى ج ٢ ص ٧٧٣: إن أشكل الحال. وفي تَفْسِيرِ ابْنِ جُزَيٍّ ج ١ ص ١٤٠: إذا ساء ما بين الزوجين، ولم يقدر على الإصلاح بينهما، ولا علم من الظالم منها.

(٢) مَيَّارَةُ عَلَى التَّحْقَةِ ج ١ ص ١٩٦ عن ابن الْحَاجِبِ. وفي تَفْسِيرِ الْقُرْطُبِيِّ ج ٣ ص ١٧٤٥: إذا أشكل أمرهما، ولم يُدْرَ مِنَ الْإِسَاءَةِ مِنْهُمَا.

ونحوه ما ورد في الفصل ٢٥ من مَجَلَّةِ الْأَحْوَالِ الشَّخْصِيَّةِ - تُونِس:

(إذا شكّا أحد الزوجين من الإضرار به، ولا بَيِّنَةٌ له، وأشكل على الْحَاكِمِ تعيين الضرر بصاحبه، يعين حكّمين، وعلى الحكّمين أن ينظرا، فإن قدرا على الإصلاح أصلحاً، ويرفعان الأمر إلى الْحَاكِمِ في كل الأحوال).

(٣) الْمَوَاقِعُ ج ٤ ص ١٦ نَقْلًا عَنْ ابْنِ عَرَفَةَ. وفي الْقَوَانِينِ الْفِقْهِيَّةِ لابْنِ جُزَيٍّ ص ٢٣٦: أن يشكل الأمر، وقد ساء ما بينهما وتكررت شكواهما ولم يقدر على الإصلاح بينهما. وفي الْمَوَاقِعِ أيضاً: ونصّ الوثيقة عند الْمَتَيْطِيِّ: وسألها إقامة الْبَيِّنَةِ على ما زعمها من الإضرار فذكر أن لا بينة لهما، وأشكل عليه مِنَ الْمُضَرِّ بصاحبه منها فدعاهما إلى الصلح فأبياه فلم يكن بُدَّ من

١٥- تُبْوتُ الضَّرَرُ وَتَكَرَّرُ الشُّكْوَى<sup>(١)</sup>.

١٦- إِذَا عُمِيَ عَلَى الْإِمَامِ خَبْرُهُمَا، وَطَالَ عَلَيْهِ تَكَرَّرُهُمَا، وَلَمْ يَتَبَيَّنْ لَهُ مِنَ الظَّالِمِ مِنْهُمَا، لَمْ يَمْنَعْهُ أَنْ يَنْظُرَ فِي أَمْرِهِمَا<sup>(٢)</sup>.

١٧- إِذَا تَخَشَّى الْفِرْقَةَ أَوْ الْاسْتِمْرَارَ عَلَى ذَلِكَ<sup>(٣)</sup>.

١٨- لَوْ كَرِهَ كُلُّ مِنْهُمَا صَاحِبَهُ<sup>(٤)</sup>.

١٩- إِنْ عَلِمْتُمْ اخْتِلَافًا بَيْنَ الرَّجُلِ وَامْرَأَتِهِ، فَلَمْ يَتَّفَقَا، وَلَمْ يُدْرَ مِنْ قَبْلِ الرَّجُلِ الشُّورُ أَوْ مِنْ قَبْلِ الْمَرْأَةِ<sup>(٥)</sup>.

وَنَحْوُ ذَلِكَ.

والذي يبدو لنا من هذه العبارات، أنَّ بعضهم يقول في بعثة الحكمين بمجرد حصول الشقاق، وبعضهم: إذا اشتد الشقاق، والآخر: إذا بلغا إلى المشاتمة والتضارب، والآخر: إذا داما على التساب، والآخر: بمجرد الشكوى، والآخر: إذا تكررت الشكوى... إلخ من الأمور التي تفهم من تلك العبارة.

تَوَجَّهَ الْحَكَمَيْنِ ...

وانظر: المادة ١١٢ من قانون الأحوال الشخصية السوري.

(١) تُحْفَةُ ابْنِ عَاصِمٍ وَمِيزَانُهُ عَلَيْهِ ج ١ ص ١٩٥، وفيها:

وإِنْ تُبْوتُ ضَرَرٌ تَعَدَّرَا      لَزَوْجَهُ وَرَفَعَهَا تَكَرَّرَا  
فَالْحَكَمَانِ بَعْدُ يُبْعَثَانِ      بَيْنَهُمَا بِمُقْتَضَى الْقُرْآنِ

(٢) الْمَوَاقِ ج ٤ ص ١٦ نَقْلًا عَنِ الْمَتِيظِيِّ. وَفِي إِرْشَادِ السَّالِكِ ص ١٠٢: إِنْ جَهِلَ أَمْرُهُمَا.

(٣) الرَّوْضَةُ الْبَهِيَّةُ ج ٢ ص ١٣٣، وَفِي الْمُخْتَصَرِ النَّافِعِ ص ٢١٧: إِذَا خَشِيَ الْاسْتِمْرَارَ فِي الشَّقَاقِ.

وانظر: كلام صاحب الجواهر في ذلك.

(٤) مِنْهَاجُ الصَّالِحِينَ ج ٢ ص ٢٩٨.

(٥) الدَّرَايَةُ وَكَنْزُ الْغِنَايَةِ ص ٢١١.

### الرأي الراجح:

والذي أُرجه أن حالة بعث الحكمين هي فيما إذا:

اختلف الزوجان - كأن ادّعى الزوج نشوزها، وادّعت هي عليه ظلمه وتقصيره في حقوقها - فلم يُدرَ من الإساءة منهما، ورفع اختلافهما إلى من له الحق في بعث الحكمين من حاكم أو غيره.  
وذلك:

لأن الفقهاء ذكروا أنه: إذا عُرف الظالم فإنه يُجبر على إزالة الضرر<sup>(١)</sup>، فالزوج إن كان هو الظالم للمرأة فللإمام السبيل إلى أخذه بما يجب لها عليه من حق، وإن كانت المرأة هي الظالمة زوجها الناشئة عليه فقد أباح الله له أخذ الفدية منها وجعل إليه طلاقها<sup>(٢)</sup>.

(١) تَفْسِيرُ الْفَرْطُوبِيِّ ج ٣ ص ١٧٤٥.

وفي تَفْسِيرِ الطَّبْرِيِّ ج ٨ ص ٣٣١: لأنه إذا لم يشكل المُحق من المُبطل، فلا وجه لبعثة الحكمين في أمر قد عرف الحكم فيه.

وانظر: الْمُنتَقَى لِلْبَاجِيِّ ج ٤ ص ١١٤ نَقْلًا عَنِ الْقَاضِي أَبِي مُحَمَّد.

(٢) تَفْسِيرُ الطَّبْرِيِّ السَّابِق.

وانظر: أثر سَعِيد بن جُبَيْر في المختلة المذكور في (من المأمور ببعثة الحكمين؟). وللمالكية تفصيل ذكره ابن رُشد في المُقَدَّمَات المُمَهَّدَات ص ٤٣٠-٤٣١ قال: (فإن تبين لهما أن الضرر من قبل الزوج فُرق بينهما بغير غُرم تَغَرَم المرأة، ويكون لها نصف صدّاقها إن كان ذلك قبل الدخول، وجميعه إن كان بعد الدخول، لأن حُكم نصف الصّدّاق قبل الدخول كجميعه بعد الدخول).

وإن تبين لهما أن الضرر من قبل المرأة أقرّاها تحته، وائتمناه على غيبها، وأدنا له في تأديبها كما أمره الله تعالى.

وإن تبين لهما أن كل واحد منهما مُضِرّ بصاحبه، فُرق بينهما بغرم بعض الصّدّاق: نصفه

**حالة بعث الحكمين :**

ونصّ المَالِكِيَّةُ على أنّ بعث الحكمين يكون:

في حالتي بناء الزوج بزوجته، أو عدم بنائه بها. ذَلِكَ لأنّ التقابح قد يقع بينهما قبل البناء<sup>(١)</sup>، فقد يكونان في بيت واحد أو جارين فيتنازعان<sup>(٢)</sup>.

**حالة العودة إلى الشقاق :**

وذكر الإمام الشافعيّ أنه:

لو عاد الشقاق عاداً للحكمين، ولم تكن الأولى أولى من الثانية، فإنّ شأنهما - بعد

إن كان إضرار كل واحد منهما بصاحبه متكافئاً، وأكثر من النصف إن كان الإضرار منها أكثر، وأقل من النصف إن كان الإضرار منها أقل. هَذَا قول رِبِيعَةَ في المَدُونَةِ، ومثله في كتاب ابن المَوَازِ، وهو مَذْهَبُ مَالِكٍ رَحِمَهُ اللهُ وَأَصْحَابِهِ. وقال ابن أَبِي رَيْدٍ: إنه إن تبين لهما أن الضرر والنشوز من قِبَلِ المرأة جاز للزوج ما أخذ له منها على الفراق، وإن كان ذَلِكَ أكثر مما أصدقها، قاله ابن المَاجِشُونُ في المَبْسُوطِ. ظَاهِرُهُ أَحَبْتُ أَوْ كَرِهْتُ، إِذَا أَحَبَّ هُوَ الْفِرَاقَ. ومعنى ذَلِكَ عندي على ما في المَدُونَةِ إن طاعت به).

وانظر أيضاً: نصّ الوثيقة عند المَتَيْطِيّ في المَوَاقِ ج ٤ ص ١٦.

(١) المُنْتَقَى لِلْبَاجِيّ ج ٤ ص ١١٤ عن ابن المَوَازِ.

وفي المَدُونَةِ ج ٢ ص ٣٧٠: المرأة ممن لم يدخل بها يجري أمرها مع الحكمين مجرى المدخول بها.

وانظر هَذَا الْحُكْمَ فِي:

سَيِّدِي خَلِيلٍ وَعَلَيْهِ: المَوَاقِ ج ٤ ص ١٦ عن المَدُونَةِ، وَالْخَرَشِيِّ ج ٤ ص ٨ وَجَوَاهِرِ الْإِكْلِيلِ ج ١ ص ٣٢٨.

(٢) الشَّرْحُ الْكَبِيرُ لِلدَّرْدِيرِ ج ٢ ص ٣٤٤.

مرة ومرتين وأكثر - وَاحِدٌ فِي الْحُكْمَيْنِ<sup>(١)</sup>.

### حُكْمُ بَعَثِ الْحُكَمَاءِ:

اختلف الفقهاء في حُكْمِ بَعَثِ الْحَاكِمِ الْحُكَمَاءِ عَلَى قَوْلَيْنِ:

القول الأول: الوجوب.

وهو المعتمد عند الشافعية<sup>(٢)</sup>، كما صححه في زيادة الروضة، وجزم به الماوردي، وقال الأذريعي: هو ظاهر نص الأم<sup>(٣)</sup>، وهو ظاهر قول اللخمي وابن العربي<sup>(٤)</sup> من

(١) الأم للشافعي ج ٥ ص ١٠٤.

(٢) البجيرمي على الخطيب ج ٣ ص ٤٠٩ والكمثري على الأنوار ج ٢ ص ١٥٠ والقليوبي على الجلال ج ٣ ص ٣٠٦.

وانظر: نهاية المحتاج ج ٦ ص ٣٨٥ وشرح المنهج - حاشية الجمل ج ٤ ص ٢٩٠ وإعانة الطالبين ج ٣ ص ٣٧٨ والباجوري على شرح ابن قاسم ج ٢ ص ١٣٣ وتُحْفَةُ الْمُحْتَاج ج ٧ ص ٤٥٧ والسراج الوهاج ص ٤٠١ وشرح التحرير - حاشية الشرفاوي ج ٢ ص ٢٨٦ والروض وأسنى المطالب عليه ج ٣ ص ٢٤٠، وفي الأنوار ج ٢ ص ١٥٠: (وقيل وجوباً)، لكن علق الحاج إبراهيم في حاشيته عليه بما قاله ابن حجر من أن المنازعة فيه مردودة لأنه من باب رفع الظلمات ....

(٣) مُغْنِي الْمُحْتَاج ج ٣ ص ٢٦١. وفي شرح الجلال المحلي على المنهاج ج ٣ ص ٣٠٦: (وهو الذي صحح في الروضة)، أي: روضة الطالبين للنووي.

وَنَصُّ الْأُمِّ فِي ج ٥ ص ١٧٧ هو: (فإذا ارتفع الزوجان المخوف شقاقهما إلى الحاكم فحق عليه أن يبعث حكماً من أهله وحكماً من أهلها)، فظاهر كلمة (فحق) أفاد الوجوب عند الأذريعي، لكن أفاد الاستحباب عند الروياني، كما سيأتي في القول الثاني.

(٤) ابن العربي: مُحَمَّدٌ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدٍ الْمَعَاوِيَّ الشَّيْبَلِيِّ الْمَالِكِيِّ، أَبُو بَكْرٍ. الإمام الحافظ القاضي، ختام علماء الأندلس، ممن أخذ عنه القاضي عياض، وأبوه من فقهاء إشبيلية ورؤسائها. من كتبه: عَارِضَةُ الْأَحْوَذِيِّ شرح الترمذي، وأحكام القرآن، والعواصم

الْمَالِكِيَّةِ كَمَا سَيَأْتِي بَعْدَ قَلِيلٍ، وَهُوَ الْأَوْجَهُ عِنْدَ الْإِمَامِيَّةِ<sup>(١)</sup>، وَاسْتَظْهَرَهُ صَاحِبُ الْجَوَاهِرِ وَفَاقًا لَجَمَاعَةٍ<sup>(٢)</sup>، وَهُوَ قَوْلُ السَّيِّدِ مُحَمَّدٍ رَشِيدٍ رَضَا<sup>(٣)</sup>. لَمَّا يَأْتِي:

١ - ظَاهِرُ الْأَمْرِ فِي الْآيَةِ: ﴿فَأَبْعَثُوا﴾ [النِّسَاءُ: ٣٥]<sup>(٤)</sup>.

٢ - لِأَنَّهُ مِنْ بَابِ رَفْعِ الظُّلُمَاتِ وَالْأَمْرِ بِالْمَعْرُوفِ، وَهُوَ مِنَ الْفُرُوضِ الْعَامَةِ

مِنَ الْقَوَاصِمِ، وَالنَّاسِخِ وَالْمَنْسُوخِ. مَاتَ سَنَةَ ٥٤٣ هـ عِنْدَ مُنْصَرَفِهِ مِنْ مُرَّاكُشٍ، وَحُمِلَ مَيِّتًا إِلَى فَاسٍ، وَدُفِنَ فِيهَا.

الدِّيْبَاجُ الْمُذْهَبُ ج ٢ ص ٢٥٢ وَوَفَيَاتُ الْأَعْيَانِ ج ٤ ص ٢٩٦ وَأَزْهَارُ الرِّيَاضِ ج ٣ ص ٦٢ وَتَذَكُّرَةُ الْحِفَظِ ج ٤ ص ١٢٩٤ رَقْم ١٠٨١ وَتَارِيخُ قُضَاةِ الْأَنْدَلُسِ ص ١٠٥ وَالْوَافِي بِالْوَفَيَاتِ ج ٣ ص ٣٣٠ وَمُقَدِّمَةُ الْعَوَاصِمِ مِنَ الْقَوَاصِمِ.

(١) الرَّوْضَةُ الْبَهِيَّةُ ج ٢ ص ١٣٣.

(٢) جَوَاهِرُ الْكَلَامِ.

(٣) تَفْسِيرُ الْمَنَارِ ج ٥ ص ٦٣.

مُحَمَّدُ رَشِيدٌ رَضَا: هُوَ مُحَمَّدُ رَشِيدُ بْنُ عَلِيِّ رَضَا بْنِ مُحَمَّدِ شَمْسِ الدِّينِ بْنِ مُحَمَّدٍ بَهَاءِ الدِّينِ بْنِ مُنْثَلَا عَلِيِّ خَلِيفَةِ الْحُسَيْنِيِّ الْبَغْدَادِيِّ الْأَصْلِ، وَلَدَ سَنَةَ ١٢٨٢ هـ = ١٨٦٥ م، وَنَشَأَ فِي قَرْيَةِ الْقَلَمُونِ قَرِبَ طَرَابُلُسِ الشَّامِ، وَمَاتَ بِمُصْرَ سَنَةَ ١٣٥٣ هـ = ١٩٣٥ م. صَحَبَ الشَّيْخَ مُحَمَّدَ عَبْدَهُ، وَأَسَّسَ مَجَلَّةَ الْمَنَارِ، رَحَلَ كَثِيرًا، وَكَانَ خَطِيبًا فِي الْمُؤْتَمَرَاتِ وَالنَّدَوَاتِ الْفِكْرِيَّةِ، وَهُوَ مِنْ رَوَادِ الْوَعْيِ الْإِسْلَامِيِّ فِي الشَّرْقِ. مِنْ آثَارِهِ: تَفْسِيرُ الْمَنَارِ لَمْ يَكْمَلْ، وَالْخِلَافَةُ، وَتَارِيخُ الْإِمَامِ مُحَمَّدَ عَبْدَهُ، وَالْوَحْيُ الْمُحَمَّدِيُّ.

السَّيِّدُ رَشِيدٌ رَضَا أَوْ إِخَاءُ أَرْبَعِينَ سَنَةً: شَكِيبُ أَرْسَلَانَ، وَالسَّيِّدُ مُحَمَّدُ رَشِيدٌ رَضَا: قَحْطَانُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ الدُّورِيِّ، وَهُوَ بَحْثِي الْمَشُورُ فِي مَجَلَّةِ دَرَاثَاتِ عَرَبِيَّةٍ وَإِسْلَامِيَّةٍ، الْعَدَدُ الثَّلَاثُ، سَنَةَ ١٩٨٣ م بِبَغْدَادٍ، وَمُعْجَمُ الْمُؤَلِّفِينَ ج ٩ ص ٣١٠ وَالْأَعْلَامُ ج ٦ ص ١٢٦.

(٤) الْجَلَالُ عَلَى الْمِنْهَاجِ ج ٣ ص ٣٠٦ وَالرَّوْضَةُ الْبَهِيَّةُ ج ٢ ص ١٣٣ وَجَوَاهِرُ الْكَلَامِ. وَوَرَدَ التَّعْلِيلُ (لِلآيَةِ) فِي كُلِّ مَنْ: الْبُجَيْرِيُّ عَلَى الْخَطِيبِ ج ٣ ص ٤٠٩ وَنِهَايَةُ الْمُحْتَاجِ ج ٦ ص ٣٨٥ وَأَسْنَى الْمَطَالِبِ ج ٣ ص ٢٤٠ وَالشَّرْقَاوِيُّ ج ٢ ص ٢٨٦.

والتأكد على القاضي<sup>(١)</sup>.

لذلك قال القاضي ابن العربي:

(إذا عَلِمَ الإمام من حال الزوجين الشَّقَّاقَ لزمه أن يبعث إليهما حَكَمَيْنِ، ولا ينتظر ارتفاعهما، لأن ما يضيع من حقوق الله أثناء ما ينتظر رفعهما إليه لا جَبَرُ له)<sup>(٢)</sup>.

القول الثاني: الاستحباب.

وهو وجه للشافعية كما صُحِّح في المهمات لنقل البحر له عن نص الشافعي<sup>(٣)</sup>،

(١) تُخَفَّةُ الْمُحْتَاجِ لابن حَجَرٍ ج ٧ ص ٤٥٧ وحاج إبراهيم على الأنوار ج ٢ ص ١٥٠ عن ابن حَجَرٍ، والكُمُتْرَى على الأنوار، ونهاية المحتاج ج ٦ ص ٣٨٥ والشرقاوي ج ٢ ص ٢٨٦ عن نهاية المحتاج، وجواهر الكلام.

(٢) أَحْكَامُ الْقُرْآنِ لابن العربي ج ١ ص ٤٢٧ وفيه: ومثله قال اللخمي. وانظر اللخمي في: الحطاب والمواق ج ٤ ص ١٦. وفي الحطاب: ونقله عن اللخمي أبو الحسن.

(٣) مُغْنِي الْمُحْتَاج ج ٣ ص ٢٦١. وفي الرَّمْلِيِّ على أَسْنَى الْمَطَالِب ج ٣ ص ٢٤٠: (قال الأذرعِي: ولم أر من حكى عن الشافعي استحباب البعث غير الروياني). واستحباب بعث الحكمين في: إعانة الطالبين ج ٣ ص ٣٧٨ والأنوار ج ٢ ص ١٥٠.

المهمات: هو للشيخ جمال الدين عبد الرحيم بن الحسن الأسنوي، المتوفى سنة ٧٧٢هـ. وهو كتاب كبير أسماه: المهمات في شرح الرافعي والروضة. / مقدمة طبقات الشافعية للأسنوي ص ٥.

وشرح الرافعي: عبد الكريم بن محمد، المتوفى سنة ٦٢٣هـ: هو الشرح الكبير المسمى: فتح العزيز شرح الوجيز. والوجيز من تأليف حجة الإسلام أبي حامد محمد الغزالي، المتوفى سنة ٥٠٥هـ.

أما الروضة: فهي روضة الطالبين وعمدة المفتين ليحيى بن شرف النووي، المتوفى سنة ٦٧٦هـ.

ووجه للإمامية<sup>(١)</sup> كما حكي عن التَّحْرِيرِ. لما يأتي:

١- الأصل في الأمر.

٢- ظهور الأمر في الإرشاد.

٣- هو من الأمور الدنيوية التي لا يظهر إرادة الوجوب منه فيها<sup>(٢)</sup>.

وَرَدَّ عَلَى قَوْلِ الشَّافِعِيَّةِ هَذَا:

بما قاله الأذَرَعِيُّ: بَأَن ظَاهِرَ نَصِّ الْأَمِّ لِلشَّافِعِيِّ هُوَ الْوَجُوبُ<sup>(٣)</sup>.

وَرَدَّ صَاحِبُ الْجَوَاهِرِ عَلَى مَا فِي التَّحْرِيرِ، مِنَ الْإِمَامِيَّةِ:

بَأَن الْأَصْلَ مَقْطُوعٌ بِمَا عُرِفَتْ (وهو الوجوب)، وَالْأَخِيرَيْنِ لَا يَنَافِيَانِ ظَهْرُهُ فِي الْوَجُوبِ الْمُؤَيَّدِ بِمَا عُرِفَتْ مِنَ الْأَدِلَّةِ الْمُتَقَدِّمَةِ. نَعَمْ: قَدْ يُقَالُ بَعْدَ تَعَيُّنِ وَجُوبِ الْكَيْفِيَّةِ الْمَخْصُوصَةِ مَعَ إِمْكَانِ إِصْلَاحِ حَالِهَا بِغَيْرِهَا، أَمَّا لَوْ انْحَصَرَ فِيهَا تَعَيُّنُ وَجُوبِهَا<sup>(٤)</sup>.

### القول الراجح:

والذي يبدو لي أَن القول الأول (الوجوب) هو الراجح، لما يأتي:

١- إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى يَقُولُ: ﴿فَأَبْعَثُوا﴾ [النساء: ٣٥].

وَالْأُصُولِيُّونَ وَإِنْ اخْتَلَفُوا فِي الْأَصْلِ فِي الْأَمْرِ، هَلْ هُوَ الْوَجُوبُ أَوِ الْاسْتِحْبَابُ؟ إِلَّا أَنَّ الرَّاجِحَ عِنْدَ جُمْهُورِهِمْ هُوَ الْوَجُوبُ، وَيَصْرِفُ إِلَى الْاسْتِحْبَابِ بَقَرِيَّةً.

٢- إِنَّ مَهْمَةَ الْقَاضِي دَفْعُ الظُّلْمِ عَنِ النَّاسِ، وَالْأَمْرُ بَيْنَهُمْ بِالْمَعْرُوفِ وَالنَّهْيُ عَنِ

(١) الرَّوَضَةُ الْبَهِيَّةُ ج ٢ ص ١٣٣.

(٢) جَوَاهِرُ الْكَلَامِ.

(٣) انظر قول الأذَرَعِيِّ فِي: الْقَوْلُ بِالْوَجُوبِ.

(٤) جَوَاهِرُ الْكَلَامِ.



الْمُنْكَرُ. وَهَذَا النِّزَاعُ الْحَاصِلُ بَيْنَ الزَّوْجَيْنِ يَجِبُ عَلَى الْقَاضِي تَسْوِيتُهُ، حِفَظًا عَلَى الْأُسْرَةِ وَحَقُوقِهَا. وَطَرِيقَةُ فَضِّ هَذَا النِّزَاعِ بَيْنَهُمَا الْقُرْآنُ الْكَرِيمُ بِيَعْتِ الْحَكَمَيْنِ، فَوْجِبَ حَمْلُ الْبَعْتِ عَلَى الْوُجُوبِ لَا عَلَى غَيْرِهِ.

### من الْمَأْمُورِ بِبِعْتَةِ الْحَكَمَيْنِ؟

اختلف الْعُلَمَاءُ فِي تَعْيِينِ الَّذِي يَبْعَثُ الْحَكَمَيْنِ، تَبَعًا لِاخْتِلَافِهِمْ فِي الْمَخَاطَبِ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَإِنْ خِفْتُمْ﴾ [النساء: ٣٥] عَلَى أَقْوَالٍ:

**القول الأول:** السُّلْطَانُ الَّذِي يَتَرَفَّعُ الزَّوْجَانِ إِلَيْهِ، النَّظِيرُ بَيْنَ الْخَصْمَيْنِ وَالْمَانِعِ مِنَ التَّعْدِي وَالظُّلْمِ.

وهو قول: سَعِيدُ بْنُ جُبَيْرٍ<sup>(١)</sup>، فَقَدْ رُوِيَ عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ فِي الْمَخْتَلَعَةِ: يَعْظُمُهَا فَإِنْ انْتَهَتْ وَإِلَّا هَجَرَهَا، فَإِنْ انْتَهَتْ وَإِلَّا ضَرَبَهَا، فَإِنْ انْتَهَتْ وَإِلَّا رَفَعَ أَمْرَهَا إِلَى السُّلْطَانِ، فَيَبْعَثُ حَكَمًا مِنْ أَهْلِهِ وَحَكَمًا مِنْ أَهْلِهَا، فَيَقُولُ الْحَكَمُ الَّذِي مِنْ أَهْلِهَا: يَفْعَلُ بِهَا كَذَا، وَيَقُولُ الْحَكَمُ الَّذِي مِنْ أَهْلِهَا: تَفْعَلُ بِهِ كَذَا. فَأَيُّهُمَا كَانَ الظَّالِمُ رَدَّهُ السُّلْطَانُ، وَأَخَذَ فَوْقَ يَدَيْهِ، وَإِنْ كَانَتْ نَاشِرًا أَمْرَهُ أَنْ يَخْلَعَ<sup>(٢)</sup>.

(١) تَفْسِيرُ الطَّبْرِيِّ ج ٨ ص ٣١٩-٣٢٠ وَأَحْكَامُ الْقُرْآنِ لِلْجَصَّاصِ ج ٢ ص ٢٣١ وَتَفْسِيرُ الطَّبْرِيِّ ج ٣ ص ٤٤ وَزَادَ الْمَسِيرُ ج ٢ ص ٧٧ وَأَحْكَامُ الْقُرْآنِ لِابْنِ الْعَرَبِيِّ ج ١ ص ٤٢٣ وَرُوحُ الْمَعَانِي ج ٥ ص ٢٦. وَذَكَرَ الْقَوْلَ أَبُو حَيَّانَ بَغَيْرِ عَزْوٍ فِي تَفْسِيرِهِ الْبَحْرَ الْمُحِيطَ ج ٣ ص ٢٤٣.

(٢) تَفْسِيرُ الطَّبْرِيِّ السَّابِقِ.

أَخْرَجَهُ عَنْ مُحَمَّدَ بْنِ بَشَّارٍ عَنْ عَبْدِ الْوَهَّابِ عَنْ أَيُّوبَ عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ. وَقَالَ السُّيُوطِيُّ فِي الدَّرِّ الْمَنْثُورِ ج ٢ ص ١٥٦: أَخْرَجَهُ عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ وَابْنُ جَرِيرٍ عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ.

وَانْظُرِ الْخَبَرَ بِالْفَافِ مُتَقَارِبَةً فِي: أَحْكَامِ الْقُرْآنِ لِلْجَصَّاصِ السَّابِقِ، وَأَحْكَامِ الْقُرْآنِ لِابْنِ الْعَرَبِيِّ ج ١ ص ٤٢٠ وَتَفْسِيرِ الْقُرْطُبِيِّ ج ٣ ص ١٧٤٥.

وَالضُّحَّاكُ<sup>(١)</sup>، فَقَدْ رُوِيَ عَنْهُ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَإِنْ خِفْتُمْ شِقَاقَ بَيْنِهِمَا فَأَبْعَثُوا حَكَمًا مِّنْ أَهْلِهِ وَحَكَمًا مِّنْ أَهْلِهَا﴾ [النساء: ٣٥]، قَالَ: بَلْ ذَلِكَ إِلَى السُّلْطَانِ<sup>(٢)</sup>.  
وَرَبِيعَةَ، فَقَدْ رُوِيَ عَنْهُ قَوْلُهُ: لَا يَبِيعُ الْحَكَمِينَ إِلَّا السُّلْطَانُ<sup>(٣)</sup>.

وَهُوَ قَوْلُ جُمْهُورِ الْفُقَهَاءِ<sup>(٤)</sup>: الْحَنْفِيَّةُ<sup>(٥)</sup> وَالْمَالِكِيَّةُ<sup>(٦)</sup>

- (١) أَحْكَامُ الْقُرْآنِ لِلْجَصَّاصِ، وَتَفْسِيرُ الطَّبْرَسِيِّ، وَزَادَ الْمَسِيرُ، وَرُوحُ الْمَعَانِي، السَّابِقَةُ.
- (٢) تَفْسِيرُ الطَّبْرِيِّ ج ٨ ص ٣٢٠ أَخْرَجَهُ الطَّبْرِيُّ عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي طَالِبٍ عَنْ يَزِيدَ عَنْ جَوْبِرٍ عَنِ الضُّحَّاكِ.
- (٣) الْمُدَوَّنَةُ ج ٢ ص ٣٧١ وَفِيهَا: قَالَ سَحْنُونُ: قَالَ رَبِيعَةُ... وَهُوَ فِي تَفْسِيرِ ابْنِ عَطِيَّة ج ٤ ص ٤٨.

رَبِيعَةَ الرَّأْيِ: هُوَ رَبِيعَةُ بْنُ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ قُرُوشُ التَّيْمِيِّ الْمَدَنِيِّ، أَبُو عُثْمَانَ، مَوْلَى آلِ الْمُنْكَدِرِ. رَوَى عَنْ أَنَسٍ وَابْنِ الْمُسَيَّبِ وَآخَرِينَ. وَرَوَى عَنْهُ: سُفْيَانُ وَمَالِكٌ وَالْأَوْزَاعِيُّ وَغَيْرُهُمْ، كَانَ إِمَامًا حَافِظًا فَقِيهًا مُجْتَهِدًا بَصِيرًا بِالرَّأْيِ، لِذَلِكَ يُقَالُ لَهُ: رَبِيعَةُ الرَّأْيِ. مَاتَ سَنَةَ ١٣٦ هـ بِالْهَاشِمِيَّةِ بِالْأَنْبَارِ.

- تَذْكِرَةُ الْخُفَّاطِ ج ١ ص ١٥٧ رَقْم ١٥٣ وَطَبَقَاتُ الْفُقَهَاءِ لِلشَّيْرَازِيِّ ص ٦٥ وَوَفَيَاتُ الْأَعْيَانِ ج ٢ ص ٢٨٨ وَتَارِيخُ بَغْدَادِ ج ٨ ص ٤٢٠ وَتَهْذِيبُ التَّهْذِيبِ ج ٣ ص ٢٥٨ وَمِيزَانُ الْأَعْتِدَالِ ج ٢ ص ٤٤.
- (٤) تَفْسِيرُ الْقُرْطُبِيِّ ج ٣ ص ١٧٤٥ وَالطَّبْرَسِيِّ ج ٣ ص ٤٤ وَالْمُنْتَقَى لِلْبَاجِيِّ ج ٤ ص ١١٣ وَتَفْسِيرُ ابْنِ كَثِيرٍ ج ١ ص ٤٩٣.
- (٥) أَحْكَامُ الْقُرْآنِ لِلْجَصَّاصِ ج ٢ ص ٢٣١، قَالَ: وَهُوَ الْأَوَّلَى.
- (٦) الْمُدَوَّنَةُ ج ٢ ص ٣٦٧. وَفِي أَحْكَامِ الْقُرْآنِ لِابْنِ الْعَرَبِيِّ ج ١ ص ٤٢٣: وَهُوَ الْحَقُّ. وَفِي تَفْسِيرِ ابْنِ جُزَيْءٍ ج ١ ص ١٤١: الْحَاكِمُ هُوَ الَّذِي يَبِيعُ الْحَكَمِينَ وَهُوَ مَشْهُورٌ مَذْهَبُ مَالِكٍ.

وَفِي الْمُنْتَقَى لِلْبَاجِيِّ ج ٤ ص ١١٣: لَيْسَ لِأَحَدٍ أَنْ يَبِيعَ الْحَكَمِينَ إِلَّا الْحَاكِمُ أَوْ الزَّوْجَانِ أَوْ وَلِيَا الْيَتِيمَيْنِ وَإِنْ كَانَا مُحْجُورَيْنِ، وَهَذَا مَعْنَى مَا فِي الْمُدَوَّنَةِ.

وَأَفَادَتْ مَا فِي الْمُنْتَقَى الْمَصَادِرُ الْآتِيَةِ: الْحَطَّابُ ج ٤ ص ١٧-١٨ وَنَقَلَ قَوْلَ ابْنِ عَرَفَةَ فِي ص ١٨، وَمِيزَانُ عَلَى التُّحْفَةِ ج ١ ص ١٩٦ عَنْ ابْنِ الْحَاجِبِ، وَالشَّرْحُ الْكَبِيرُ لِلدَّرْدِيرِ ج ٢

وَالشَّافِعِيَّةُ<sup>(١)</sup> وَالْحَنَابِلَةُ<sup>(٢)</sup> وَالظَّاهِرِيَّةُ<sup>(٣)</sup> وَالزَّيْدِيَّةُ<sup>(٤)</sup> وَأَكْثَرُ الْإِمَامِيَّةِ<sup>(٥)</sup> وَهُوَ أَحَدُ أَقْوَالِ

ص ٣٤٤ و ٣٤٦.

وَفِي تَفْسِيرِ الْقُرْطُبِيِّ ج ٣ ص ١٧٤٨: وَإِنَّمَا خَاطَبَ اللَّهُ بِالْإِرْسَالِ الْحُكَّامَ دُونَ الزُّوْجِينَ،  
فَإِنْ أَرْسَلَ الزُّوْجَانَ حَكَمِينَ وَحَكَمًا نَفَذَ حُكْمَهُمَا....

وَانْظُرْ: إِرْشَادُ السَّالِكِ ص ١٠٢ وَالْقَوَانِينُ الْفَقْهِيَّةُ ص ٢٣٦.

(١) الْأُمُّ ج ٥ ص ١٧٧ و ١٠٤ وَمُخْتَصَرُ الْمُزْنِيِّ بِهَامِشِ الْأُمِّ ج ٤ ص ٤٨ وَأَحْكَامُ الْقُرْآنِ  
لِلشَّافِعِيِّ ج ١ ص ٢١٠-٢١٣ وَالْمُهَذَّبُ ج ٢ ص ٧٠ وَالْمِنْهَاجُ وَعَلَيْهِ: مُغْنِي الْمُحْتَاجِ ج ٣  
ص ٢٦١ وَنَهَايَةُ الْمُحْتَاجِ ج ٦ ص ٣٨٥ وَالْجَلَالُ الْمَحَلِّيُّ ج ٣ ص ٣٠٦ وَتُحْفَةُ الْمُحْتَاجِ  
ج ٧ ص ٤٥٧ وَالسَّرَاجُ الْوَهَّاجُ ص ٤٠١، وَشَرْحُ الْمَنْهَجِ - حَاشِيَةُ الْجَمَلِ ج ٤ ص ٢٩٠  
وِإِعَانَةُ الطَّالِبِينَ ج ٣ ص ٣٧٨ وَالْخَطِيبُ - شَرْحُ الْبُجَيْرِيِّ ج ٣ ص ٤٠٩ وَالْبَاجُورِيُّ عَلَى  
شَرْحِ ابْنِ قَاسِمٍ ج ٢ ص ١٣٣ وَشَرْحُ التَّخْرِيرِ - حَاشِيَةُ الشَّرْقَاوِيِّ ج ٢ ص ٢٨٦ وَالْأَنْوَارُ  
ج ٢ ص ١٥٠ وَالرُّوضُ وَأَسْنَى الْمَطَالِبِ وَالرَّمْلِيُّ عَلَيْهِ ج ٣ ص ٢٤٠ وَتَفْسِيرُ الرَّازِيِّ ج ١٠  
ص ٩٢ وَتَفْسِيرُ الْبَيْضَاوِيِّ ج ٢ ص ٨٥.

(٢) مُخْتَصَرُ الْخَرْقِيِّ وَالْمُغْنِيُّ عَلَيْهِ ج ٨ ص ١٦٦ وَبِهَامِشِهِ الشَّرْحُ الْكَبِيرُ ج ٨ ص ١٧٠  
وَالْإِنْصَافُ ج ٨ ص ٣٧٨-٣٧٩ وَالْإِقْتَاعُ - كَشَافُ الْقِنَاعِ ج ٥ ص ٢١١ وَغَايَةُ الْمُنتَهَى -  
مَطَالِبُ أَوْلِيِّ النُّهْيِ ج ٥ ص ٢٨٨ وَجَوَاهِرُ الْعُقُودِ ج ٢ ص ٥١ وَالْغُنْيَةُ لِلشَّيْخِ عَبْدِ الْقَادِرِ  
الْحِجْلَانِيِّ ص ٤٨.

(٣) الْمُحَلَّى ج ١٠ ص ٨٧.

(٤) الْبَحْرُ الزَّخَارُ ج ٤ ص ٩٠.

(٥) اللَّيْمَةُ الدَّمَشْقِيَّةُ ج ٢ ص ١٣٣ وَشَرَائِعُ الْإِسْلَامِ.

وَفِي جَوَاهِرِ الْكَلَامِ: (وَهُوَ قَوْلُ الْأَكْثَرِ كَمَا فِي الْمَسَالِكِ وَهُوَ الظَّاهِرُ. وَفِي الْمُرْسَلِ عَنْ  
تَفْسِيرِ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ (ع) فِي رَجُلٍ وَامْرَأَةٍ فِي هَذَا الْحَالِ فَبَعَثَ حَكَمًا  
مِنْ أَهْلِهِ وَحَكَمًا مِنْ أَهْلِهَا وَنَحْوَهُ عَنْ مَجْمَعِ الْبَيَانِ).

وَهُوَ الْمَرْوِيُّ عَنِ الْبَاقِرِ وَالصَّادِقِ. / كُنْزُ الْعِرْفَانِ ج ٣ ص ٧٢ وَنَقَلَهُ صَاحِبُ الْجَوَاهِرِ.

وَهُوَ الظَّاهِرُ فِي الْأَخْبَارِ عَنِ الصَّادِقِينَ. / تَفْسِيرُ الطَّبْرَسِيِّ ج ٣ ص ٤٤.

وَجَعَلَهُ السُّيُورِيُّ الْأَصَحَّ. / كُنْزُ الْعِرْفَانِ السَّابِقِ.

وَانْظُرْ: مِنْهَاجُ الصَّالِحِينَ ج ٢ ص ٢٩٨.

الإِبَاضِيَّةُ<sup>(١)</sup> ونقل الطَّبْرِيِّ الإجماع عليه<sup>(٢)</sup>.

ورأى الشيخ مُحَمَّد عَبْدُهُ أنه قول وَجيه<sup>(٣)</sup>. وَحُجَّةُ ذَلِكَ:

١ - الآثار الْوَاردَةُ فِي هَذَا الشَّأْنِ عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ وَغَيْرِهِ، كَمَا مَرَّ آنِفًا.

٢ - أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَدْ بَيَّنَّ أَمْرَ الزَّوْجِ، وَأَمْرَهُ بِوَعظِهَا وَتَخْوِيفِهَا بِاللَّهِ، ثُمَّ بِهِجْرَانِهَا فِي الْمَضْجَعِ إِنْ لَمْ تَنْزَجِرْ، ثُمَّ بِضَرْبِهَا إِنْ أَقَامَتْ عَلَى نُشُوزِهَا، ثُمَّ لَمْ يَجْعَلْ بَعْدَ الضَّرْبِ لِلزَّوْجِ إِلَّا الْمُحَاكَمَةَ إِلَى مَنْ يُنْصِفُ الْمَظْلُومَ مِنْهُمَا مِنَ الظَّالِمِ، وَيَتَوَجَّهُ حُكْمُهُ عَلَيْهِمَا<sup>(٤)</sup>.

٣ - إِذَا وَرَدَ الْخُطَابُ مُطْلَقًا فِيمَا طَرِيقَهُ الْأَحْكَامُ كَانَ مُنْصَرَفًا إِلَى الْأَيْمَةِ وَالْقُضَاةِ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا﴾ [المائدة: ٣٨]، وَ﴿الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي

(١) تَيْسِيرُ التَّفْسِيرِ ج ٢ ص ٣١٩ وَفِي هَيْمَانَ الزَّادِ ج ٤ ص ٥٣٢ قَالَ: وَهُوَ مَذْهَبُنَا.

(٢) تَفْسِيرُ الطَّبْرِيِّ ج ٨ ص ٣٢٩.

(٣) تَفْسِيرُ الْمَنَارِ ج ٥ ص ٦٤ ط الْهَيْئَةُ الْمِصْرِيَّة.

مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ: بْنُ حَسَنِ خَيْرِ اللَّهِ. مِنْ قَرْيَةِ مَحَلَّةِ نَصْرِ - مَدِيرِيَةِ الْبُحَيْرَةِ بِمِصْرَ. وَلَدَ سَنَةَ ١٢٦٥ هـ، وَحَفِظَ الْقُرْآنَ الْكَرِيمَ، ثُمَّ دَرَسَ التَّجْوِيدَ فِي الْجَامِعِ الْأَحْمَدِيِّ بِطَنْطَا، وَانْتَقَلَ إِلَى الْأَزْهَرِ سَنَةَ ١٢٨٢ هـ، وَاتَّصَلَ بِجَمَالِ الدِّينِ الْأَفْغَانِيِّ سَنَةَ ١٢٨٧ هـ فَتَأَثَّرَ بِهِ. وَأَصْدَرَ مَعَهُ جَرِيدَةَ الْعُرْوَةِ الْوُثْقَى فِي أَوْرُبَا، وَنَفِيَ إِلَى سُورِيَّةٍ، وَعَادَ إِلَى مِصْرَ، وَقَضَى حَيَاتِهِ مَكَافِحًا دَاعِيًا إِلَى الْإِصْلَاحِ، وَاشْتَغَلَ بِالتَّدْرِيسِ وَالْقَضَاءِ وَالْإِفْتَاءِ. وَتَوَفَّى سَنَةَ ١٩٠٥ م بِالْإِسْكَنْدَرِيَّةِ، فَنُقِلَ إِلَى الْقَاهِرَةِ.

تَارِيخُ الْأُسْتَاذِ الْإِمَامِ: مُحَمَّدُ رَشِيدِ رِضَا، وَمُحَمَّدُ عَبْدُهُ الْمُصَلِّحُ الْأُسْتَاذُ: د. فَحْطَانُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ الدُّوْرِيِّ، وَهُوَ بَحْثِي الْمَشُورُ فِي ثَمَانِيَةِ أَعْدَادٍ مِنْ مَجَلَّةِ الرِّسَالَةِ الْإِسْلَامِيَّةِ سَنَةِ ١٩٨٢ - ١٩٨٣ م بِبَغْدَادَ. وَالْأَعْلَامُ ج ٦ ص ٢٥٢ وَالْأَعْمَالُ الْكَامِلَةُ لِلْإِمَامِ مُحَمَّدِ عَبْدُهُ.

(٤) أَحْكَامُ الْقُرْآنِ لِلْجَصَّاصِ ج ٢ ص ٢٣١.

وَفِي تَفْسِيرِ الرَّازِيِّ ج ١٠ ص ٩٢: لِأَنَّ تَنْفِيزَ الْأَحْكَامِ الشَّرْعِيَّةِ إِلَيْهِ.

فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مِائَةً جَلْدَةً ﴿[النُّور: ٢]﴾، كَذَلِكَ هُنَا <sup>(١)</sup>.

٤ - هو نظير العنين والمجبوب والإيلاء، في باب أن الحاكم هو الذي يتولَّى النظر في ذلك والفصل بينهما بما يوجبه حكم الله <sup>(٢)</sup>.

٥ - فيه تكليف الحُكَّام ملاحظة أحوال العامة والاجتهاد في إصلاح أحوالهم <sup>(٣)</sup>.

### القول الثاني: الزوجان.

وهو قول الإمام عليٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فقد رَوَى مُحَمَّدُ بْنُ سِيرِينَ عَنْ عُبَيْدَةَ السَّلْمَانِيِّ فِي هَذِهِ الْآيَةِ: ﴿وَإِنْ خِفْتُمْ شِقَاقَ بَيْنِهِمَا فَأَبْعَثُوا حَكَمًا مِنْ أَهْلِهِ وَحَكَمًا مِنْ أَهْلِهَا﴾ [النساء: ٣٥]، قال: جاء رجلٌ وامرأةٌ إلى عليٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، مع كلٍّ واحدٍ منهما فِتْنَامٌ مِنَ النَّاسِ، فَأَمَرَهُمْ فَبْعَثُوا حَكَمًا مِنْ أَهْلِهِ وَحَكَمًا مِنْ أَهْلِهَا، وَقَالَ لِلْحَكَمَيْنِ هَلْ تَدْرِيَانِ مَا عَلَيْكُمَا؟ إِنَّ عَلَيْكُمَا إِنْ رَأَيْتُمَا أَنْ تُفَرَّقَا أَنْ تُفَرَّقَا. فَقَالَتِ الْمَرْأَةُ: رَضِيتُ بكتابِ اللَّهِ بِمَا عَلَيَّ فِيهِ وَلِي. وَقَالَ الرَّجُلُ: أَمَا الْفُرْقَةُ فَلَا. فَقَالَ عَلِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: كَذَبْتَ وَاللَّهِ (لَا تَبْرَحُ) حَتَّى تُفَرَّقَ بِمِثْلِ الَّذِي أَفَرَّقْتَ بِهِ <sup>(٤)</sup>.

(١) الخلاف ج ٢ ص ٤٢٦.

وفي كَنْزِ الْعُرْفَانِ ج ٣ ص ٧٢: لَأَنَّ أَوَّلَ الْكَلَامِ فِي - خَفْتُمْ - يَدُلُّ عَلَيْهِ.

(٢) أَحْكَامُ الْقُرْآنِ لِلْجِصَّاصِ ج ٢ ص ٢٣١.

وَفِي تَفْسِيرِ الْقُرْطُبِيِّ ج ٣ ص ١٧٤٧: وَجَعَلَهُ مَالِكٌ وَمَنْ تَابَعَهُ مِنْ بَابِ طَلَاقِ السُّلْطَانِ عَلَى الْمَوْلَى وَالْعَيْنَيْنِ.

(٣) تَفْسِيرُ الْمَنَارِ ج ٥ ص ٦٤.

(٤) خَبَرُ الْإِمَامِ عَلِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي:

سُنَنِ الدَّارِ قُطْنِيِّ ج ٣ ص ٢٩٥ رَقْم ١٨٨ مِنْ بَابِ الْمَهْرِ مِنْ طَرِيقِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ حَمَّادٍ عَنْ عُمَرَ بْنِ شَبَّةٍ عَنْ عَبْدِ الْوَهَّابِ عَنْ أَيُّوبَ عَنْ مُحَمَّدٍ عَنْ عُبَيْدَةَ. وَذَكَرَ هَذِهِ الرَّوَايَةَ - مَعَ اخْتِلَافٍ لَفْظِيٍّ يَسِيرٌ - الْقُرْطُبِيُّ فِي تَفْسِيرِهِ ج ٣ ص ١٧٤٧ ثُمَّ قَالَ: (وَهَذَا إِسْنَادٌ صَحِيحٌ

.....

ثَابِت، رُوِيَ عَنْ عَلِيٍّ مِنْ وَجْهِ ثَابِتَةَ عَنْ ابْنِ سِيرِينَ عَنْ عُبَيْدَةَ، قَالَ أَبُو عُمَرَ).

وورد بلفظ مقارب في:

سُنَنُ الدَّارِ قُطْنِي السَّابِقِ رَقْم ١٨٩ مِنْ طَرِيقِ أَحْمَدَ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ الْعَلَاءِ عَنْ زِيَادِ بْنِ أَيُّوبَ عَنْ يَحْيَى بْنِ زَكَرِيَّا بْنِ أَبِي زَائِدَةَ عَنْ ابْنِ عَوْنٍ عَنْ ابْنِ سِيرِينَ عَنْ عُبَيْدَةَ. وَتَفْسِيرُ الطَّبْرِيِّ ج ٨ ص ٣٢٠-٣٢١ مِنْ طَرِيقِ يَعْقُوبَ بْنِ إِسْرَاهِيمَ عَنْ ابْنِ عُليَّةَ عَنْ أَيُّوبَ عَنْ مُحَمَّدٍ عَنْ عُبَيْدَةَ. وَفِي ص ٣٢١ مِنْ طَرِيقِ مُجَاهِدَ بْنِ مُوسَى عَنْ يَزِيدَ عَنْ هِشَامَ بْنِ حَسَّانَ وَعَبْدَ اللَّهِ بْنِ عَوْنٍ عَنْ مُحَمَّدٍ. وَفِي ص ٣٢١ مِنْ طَرِيقِ الْقَاسِمِ عَنْ الْحُسَيْنِ عَنْ هُشَيْمٍ عَنْ مَنْصُورٍ وَهِشَامَ عَنْ ابْنِ سِيرِينَ عَنْ عُبَيْدَةَ... وَرَوَاهُ الشَّافِعِيُّ فِي الْأُمِّ ج ٥ ص ١٧٧ وَ ١٠٣-١٠٤ مِنْ طَرِيقِ عَبْدِ الْوَهَّابِ بْنِ عَبْدِ الْمَجِيدِ الثَّقَفِيِّ عَنْ أَيُّوبَ بْنِ أَبِي تَمِيمَةَ عَنْ مُحَمَّدَ بْنِ سِيرِينَ عَنْ عُبَيْدَةَ عَنْ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. قَالَ الشَّافِعِيُّ فِي الْأُمِّ ج ٥ ص ١٧٨: حَدِيثُ عَلِيٍّ ثَابِتٌ عِنْدَنَا. وَرَوَاهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ فِي الْمُصَنَّفِ ج ٦ ص ٥١٢ رَقْم ١١٨٨٣ عَنْ مَعْمَرٍ عَنْ أَيُّوبَ عَنْ ابْنِ سِيرِينَ عَنْ عُبَيْدَةَ السَّلْمَانِيِّ.

وَرَوَاهُ الْبَيْهَقِيُّ فِي السُّنَنِ الْكُبْرَى ج ٧ ص ٣٠٥-٣٠٦. وَصَحَّحَهُ ابْنُ حَزْمٍ فِي الْمُحَلَّى ج ١٠ ص ٨٧.

وَفِي تَفْسِيرِ ابْنِ كَثِيرٍ ج ١ ص ٤٩٣: رَوَاهُ ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ، وَذَكَرَ عَبْدُ الرَّزَّاقِ وَطَرِيقَهُ وَابْنُ جَرِيرٍ عَنْ يَعْقُوبَ... وَطَرِيقَهُ الْآخَرِ.

وَقَالَ السُّيُوطِيُّ فِي الدَّرِّ الْمَنْثُورِ ج ٢ ص ١٥٦: أَخْرَجَهُ الشَّافِعِيُّ فِي الْأُمِّ وَعَبْدُ الرَّزَّاقِ فِي الْمُصَنَّفِ وَسَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ وَعَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ وَابْنُ جَرِيرٍ وَابْنُ الْمُنْذَرِ وَابْنُ أَبِي حَاتِمٍ وَالْبَيْهَقِيُّ فِي سُنَنِهِ عَنْ عُبَيْدَةَ السَّلْمَانِيِّ.

وَوَرَدَ مَا فِي الدَّرِّ الْمَنْثُورِ فِي كَنْزِ الْعُمَالِ ج ٢ ص ٢٥٠ رَقْم ١٤٤٦ فِي تَفْسِيرِ سُورَةِ النِّسَاءِ.

وَفِي جَوَاهِرِ الْأَخْبَارِ ج ٣ ص ٨٩: (حَكَى فِي الْكَشَّافِ، وَنَحْوَهُ فِي التَّلْخِيصِ وَنَسَبَهُ إِلَى الشَّافِعِيِّ وَالنَّسَائِيِّ فِي الْكُبْرَى وَالدَّارِ قُطْنِي وَالْبَيْهَقِيِّ، قَالَ: وَإِسْنَادُهُ صَحِيحٌ، وَفِي الشِّفَاءِ نَحْوَهُ).

وابن عَبَّاسٍ<sup>(١)</sup>، والحسن<sup>(٢)</sup>.

وَالسُّدِّيُّ<sup>(٣)</sup> فَقَدْ رُوِيَ عَنْهُ: أَنَّهُ قَالَ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَإِنْ خِفْتُمْ شِقَاقَ بَيْنِهِمَا

وَانظُرْ أَيْضاً: تَلْخِصُ الْحَبِيرِ ج ٣ ص ٢٠٤ رقم ١٥٨٨، ونقله شمس الحق العَظِيمُ  
آبَادِي فِي التَّعْلِيلِ الْمُغْنِي عَلَى الدَّارِقُطِيِّ ج ٣ ص ٢٩٥.

وَانظُرْ هَذَا الْخَبَرَ مَعَ اخْتِلَافِ لَفْظِي يَسِيرُ فِي:

تَفْسِيرُ الْكَشَافِ ج ١ ص ٣٩٦ وَأَحْكَامُ الْقُرْآنِ لابن الْعَرَبِيِّ ج ١ ص ٤٢٣ وَتَفْسِيرُ  
الرَّازِيِّ ج ١٠ ص ٩٣ وَأَحْكَامُ الْقُرْآنِ لِلْجَصَّاصِ ج ٢ ص ٢٣٢ وَتَفْسِيرُ الْمَنَارِ ج ٥ ص ٦٤.  
وَالْمُغْنِي لَابْنِ قُدَّامَةَ ج ٨ ص ١٦٨ وَبِهَامِشِهِ الشَّرْحُ الْكَبِيرُ ص ١٧١ وَمُخْتَصَرُ الْمُزَنِيِّ  
بِهَامِشِ الْأُمِّ ج ٤ ص ٤٨ وَالْمُهَذَّبُ ج ٢ ص ٧٠ وَبِدَايَةُ الْمُجْتَهِدِ ج ٢ ص ٩٨ وَالْبَحْرُ  
الزَّخَارِ ج ٤ ص ٨٩-٩٠ وَزَادَ الْمَعَادِ ج ٥ ص ١٩١ وَدَعَائِمُ الْإِسْلَامِ ج ٢ ص ٢٧١ وَالْخِلَافُ  
لِلطُّوسِيِّ ج ٢ ص ٤٢٦-٤٢٧ وَرُوحُ الْمَعَانِي ج ٥ ص ٢٧.

وَمَعْنَى قَوْلِهِ: (كَذَبْتَ): أَيُ لَسْتُ بِمُنْصِفٍ فِي دَعَوَاكَ، حَيْثُ لَمْ تَفْعَلْ مَا فَعَلْتُ هِيَ./  
تَفْسِيرُ الرَّازِيِّ ج ١٠ ص ٩٣.

الْفِتْنَامُ: الْجَمَاعَةُ مِنَ النَّاسِ، لَا وَاحِدَ لَهُ مِنْ لَفْظِهِ.

الْقَامُوسُ الْمُحِيطُ مَادَّةُ (فَام).

عَبِيدَةُ بْنُ عَمْرٍو السَّلْمَانِيُّ: الْمُرَادِيُّ الْكُوفِيُّ، أَبُو عَمْرٍو. الْفَقِيهَ الْعَلَمَ، الثَّابِتُ الثَّقَةُ،  
أَخَذَ عَنْ عَلِيٍّ وَابْنِ مَسْعُودٍ. قَالَ ابْنُ سِيرِينَ: مَا رَأَيْتُ رَجُلًا أَشَدَّ تَوَقُّيًّا مِنْ عَبِيدَةَ. وَكَانَ  
مُكْثِرًا عَنْهُ. مَاتَ سَنَةَ ٧٢ هـ عَلَى الصَّحِيحِ.

تَذْكِرَةُ الْخُفَّازِ ج ١ ص ٥٠ وَتَقْرِيبُ التَّهْذِيبِ ج ١ ص ٥٤٧.

(١) أَحْكَامُ الْقُرْآنِ لابن الْعَرَبِيِّ ج ١ ص ٤٢٣.

(٢) الْبَحْرُ الْمُحِيطُ ج ٣ ص ٢٤٣.

(٣) أَحْكَامُ الْقُرْآنِ لِلْجَصَّاصِ ج ٢ ص ٢٣١ وَأَحْكَامُ الْقُرْآنِ لابن الْعَرَبِيِّ ج ١ ص ٤٢٣ وَزَادَ  
الْمَسِيرُ ج ٢ ص ٧٧ وَالْبَحْرُ الْمُحِيطُ ج ٣ ص ٢٤٣ وَتَفْسِيرُ الطَّبْرَسِيِّ ج ٣ ص ٤٤ وَرُوحُ  
الْمَعَانِي ج ٥ ص ٢٦.

فَأَبْعَثُوا حَكَمًا مِّنْ أَهْلِهِ، وَحَكَمًا مِّنْ أَهْلِهَا ﴿٣٥﴾ [النساء: ٣٥] إن ضربها. فإن رجعت، فإنه ليس له عليها سَبِيل، فإن أبت أن ترجع وشاقته، فليبعث حَكَمًا من أهله، وتبعث حَكَمًا من أهلها<sup>(١)</sup>.

وفي رِوَايَةٍ أُخْرَى عنه أنه قال:

إذا هجرها في المَضْجَع وضربها، فأبت أن ترجع وشاقته، فليبعث حَكَمًا من أهله، وتبعث حَكَمًا من أهلها، تقولُ المرأة لحَكَمِها: قد وَلَّيْتُكَ أَمْرِي، فإن أَمَرْتَنِي أَنْ أَرْجِعَ رَجَعْتُ، وإن فَرَّقْتَ تَفَرَّقْنَا. وتخبره بأمرها إن كانت تريد نفقةً أو كرهت شيئاً من الأشياء، وتأمُرُه أن يرفع ذَلِكَ عنها وترجع، أو تخبره أنها لا تريدُ الطلاق. ويبعث الرجلُ حَكَمًا من أهله يولِّيه أمره، ويخبره يقول له حاجته: إن كان يريدُها أو لا يريد أن يطلقها، أعطاهما ما سألتُ وزادها في النفقة، وإلَّا قال له: خذ لي منها ما لها عَلَيَّ، وطلقها. فيولِّيه أمره، فإن شاء طَلَّق، وإن شاء أَمْسَكَ. ثم يجتمع الحَكَمَان، فيخبر كلُّ واحدٍ منهما ما يريد لصاحبه، ويجهد كل واحدٍ منهما ما يريد لصاحبه، فإن اتفق الحَكَمَان على شيء فهو جائز، إن طلقا وإن أَمْسَكا، فهو قول الله: ﴿فَأَبْعَثُوا حَكَمًا مِّنْ أَهْلِهِ وَحَكَمًا مِّنْ أَهْلِهَا إِنْ يُرِيدَ إِصْلَاحًا يُوَفِّقُ اللَّهُ بَيْنَهُمَا﴾ [النساء: ٣٥]. فإن بعثت المرأة حَكَمًا وأبى الرجل أن يبعث، فإنه لا يقربها حتى يبعث حَكَمًا<sup>(٢)</sup>. قال ابن العربي: ومال إليه الشافعي<sup>(٣)</sup>،

(١) تَفْسِيرُ الطَّبْرِيِّ ج ٨ ص ٣٢٠ من طريق مُحَمَّد بن الحُسَيْن عن أَحْمَد بن الْمُفَضَّل عن أَصْبَاط عن السُّدِّي.

(٢) تَفْسِيرُ الطَّبْرِيِّ ج ٨ ص ٣٢١-٣٢٢ من طريق مُحَمَّد بن الحُسَيْن عن أَحْمَد بن الْمُفَضَّل عن أَصْبَاط عن السُّدِّي أيضاً. وبعض هذه الرِّوَايَةِ فِي أَحْكَامِ الْقُرْآن لابن العربي ج ١ ص ٤٢٣.

(٣) أَحْكَامِ الْقُرْآن لابن العربي ج ١ ص ٤٢٣ ولم يَرْتَضِهِ. وفي تَفْسِيرِ الْبَيْضاوي ج ٢ ص ٨٥-٨٦: وقيل الخطاب للأزواج أو الزوجات.



ونقل الطَّبْرِيِّ الإجماع عليه<sup>(١)</sup>، وهو قول للمَالِكِيَّةِ<sup>(٢)</sup> وبعض الإمامية<sup>(٣)</sup>.

وَحُجَّةُ هَذَا الْقَوْل:

١ - ظَاهِرُ النُّصُوصِ الَّتِي ذَكَرْنَاهَا آنِفًا عَنِ الْإِمَامِ عَلِيِّ وَالسُّدِّيِّ.

٢ - ظَاهِرُ النُّصُوصِ الَّتِي ذَكَرَهَا بَعْضُ الْإِمَامِيَّةِ، وَصَرِيحُ الْمُحْكِي فِي فَقْهِ الرِّضَا: (يَخْتَارُ الرَّجُلُ رَجُلًا، وَيَخْتَارُ الْمَرْأَةُ رَجُلًا... إلخ).

وَرُدَّ بِمَا يَأْتِي:

١ - إِنَّهُ مُنَافٍ لِاخْتِلَافِ الضَّمِيرِينَ بِالْغَيْبَةِ وَالْحُضُورِ وَالتَّثْنِيَةِ وَالْجَمْعِ، وَلَيْسَ الْمَقَامُ مَقَامَ التَّفَاتِ<sup>(٤)</sup>.

فَالْخُطَابُ لَا يَتَوَجَّهُ إِلَى الزَّوْجَيْنِ، لِأَنَّهُ لَوْ تَوَجَّهَ إِلَيْهِمَا لَقَالَ: فَابْعَثَا<sup>(٥)</sup>.

وَلَوْ كَانَ خُطَابًا لِلزَّوْجِ لَقَالَ: وَإِنْ خَافَا شِقَاقَ بَيْنِهِمَا فَلْيَبْعَثَا، أَوْ لَقَالَ: فَإِنْ خَفْتُمْ

(١) تَفْسِيرُ الطَّبْرِيِّ ج ٨ ص ٣٢٩.

(٢) الْمُدَوَّنَةُ ج ٢ ص ٣٦٨ وَالْمُنْتَقَى لِلْبَاجِي ج ٤ ص ١١٣ وَأَشَارَ إِلَى الْمُدَوَّنَةِ، وَالْحَطَّابُ ج ٤ ص ١٧-١٨ وَنَقَلَ قَوْلَ ابْنِ عَرَفَةَ فِي ص ١٨، وَمَيَّازَةَ عَلَى التُّحْفَةِ ج ١ ص ١٩٦ وَنَقَلَ قَوْلَ ابْنِ الْحَاجِبِ، وَالْقَوَانِينَ الْفِقْهِيَّةَ ص ٢٣٦، وَالشَّرْحَ الْكَبِيرَ لِلدَّرْدِيرِ ج ٢ ص ٣٤٤ وَتَفْسِيرَ الْقُرْطُبِيِّ ج ٣ ص ١٧٤٨، وَفِي تَفْسِيرِ ابْنِ جُزْيٍ ج ١ ص ١٤١: وَقِيلَ: يَبْعَثُ الزَّوْجَانِ، وَفِي تَفْسِيرِ ابْنِ عَطِيَّةٍ ج ٤ ص ٤٨: وَهَذَا فِي مَذْهَبِ مَالِكٍ.

(٣) كَنْزُ الْعِرْفَانِ ج ٣ ص ٧٢. وَهُوَ ظَاهِرُ الْمُخْتَصَرِ النَّافِعِ ص ٢١٧. وَالْمُحْكِي عَنْ الصَّدُوقَيْنِ أَنَّهُ الزَّوْجَانِ فَإِنْ امْتَنَعَا فَالْحَاكِمُ. وَفِي كَشْفِ الثَّامِ: بَعْدَ أَنْ ذَكَرَ مَا فِي النَّافِعِ قَالَ: وَهُوَ حَقٌّ. وَلَا يَسْتَلْزَمُ أَنْ يَكُونَ الْخُطَابُ فِي الْآيَةِ لِلزَّوْجَيْنِ لَيْسَتْ بَعْدَ، وَلَا يَنَافِيهِ ظَاهِرُهَا. فَإِنْ مِنَ الْمَعْلُومِ أَنَّ بَعْثَهُمَا الْحَكَمَيْنِ جَائِزٌ، وَأَنَّهُ أَوَّلَى مِنَ التَّرَافُعِ إِلَى الْحَاكِمِ. وَاقْتَصَرَ فِي النِّهَايَةِ عَلَى نَفْيِ الْبَأْسِ عَنْ بَعْثِ الزَّوْجَيْنِ. / جَوَاهِرُ الْكَلَامِ.

(٤) جَوَاهِرُ الْكَلَامِ.

(٥) الْخِلَافُ ج ٢ ص ٤٢٦.

شِقَاقَ بَيْنِكُمْ. لَكِنَّهُ انْتَقَلَ مِنْ خُطَابِ الْأَزْوَاجِ إِلَى خُطَابِ مَنْ لَهُ الْحُكْمُ وَالْفَصْلُ بَيْنَ النَّاسِ<sup>(١)</sup>.

٢- إِنْ الْمَأْمُورُ بِالْبَيْعِ الْخَائِفُ مِنْ شِقَاقِهِمَا، وَهُوَ غَيْرُهُمَا، وَالْإِنْسَانُ لَا يَبِيعُ أَحَدًا إِلَى نَفْسِهِ، وَلَا مَنَافَاةً بَيْنَ كَوْنِ الْبَايْعِ الْحَاكِمِ وَبَيْنِ اشْتِرَاطِهَا عَلَى الزَّوْجَيْنِ مَا يَرِيدَانِ اشْتِرَاطَهُ<sup>(٢)</sup>.

وَقَرِيبٌ مِنْ هَذَا الْقَوْلِ:

مَا وَرَدَ عَنِ الْإِسْكَافِيِّ، إِلَّا أَنَّهُ جَعَلَ الْحَاكِمَ يَأْمُرُ الزَّوْجَيْنِ بِأَنْ يَبِيعَا مَنْ يَخْتَارَانِهِ مِنْ أَهْلِهِمَا<sup>(٣)</sup>.

**القول الثالث: أهل الزوجين.**

وَهُوَ قَوْلُ مَرْوِيِّ عَنِ السُّدِّيِّ<sup>(٤)</sup> وَبَعْضِ الْإِمَامِيَّةِ<sup>(٥)</sup> وَبَعْضِ الشَّافِعِيَّةِ<sup>(٦)</sup> وَبَعْضِ الْمَالِكِيَّةِ<sup>(٧)</sup> وَأَحَدِ أَقْوَالِ

(١) الْبَحْرُ الْمُحِيطُ ج ٣ ص ٢٤٣، وَهِيَ حُجَّةُ ابْنِ حَيَّانَ فِي اسْتِبْعَادِهِ الْقَوْلَ بِأَنْ الْبَايْعَ هُوَ الزَّوْجَانِ.

(٢) جَوَاهِرُ الْكَلَامِ.

(٣) جَوَاهِرُ الْكَلَامِ. وَقَالَ بَعْدَ أَنْ ذَكَرَ قَوْلَ الْإِسْكَافِيِّ: (وَفِي الْمَسَالِكِ: وَفِيهِ جَمْعُ بَيْنِ الْفَائِدَتَيْنِ وَالْقَوْلَيْنِ. وَفِي مَوْثِقِ ابْنِ سَمَاعَةَ مَا يَرُشِدُ إِلَيْهِ، بَلْ قَالَ: وَيُمْكِنُ أَنْ يَسْتَدِلَّ بِهِ عَلَى أَنَّ الْمُرْسَلَ الزَّوْجَانِ، وَفِيهِ مَا لَا يَخْفَى).

(٤) تَفْسِيرُ الطَّبْرَسِيِّ ج ٣ ص ٤٤ وَرُوحُ الْمَعَانِي ج ٥ ص ٢٦.

(٥) كَنْزُ الْعِرْفَانِ ج ٣ ص ٧٢ وَجَوَاهِرُ الْكَلَامِ نَقْلًا عَنْ كَشْفِ الثَّامِ.

(٦) مُغْنِي الْمُحْتَاجِ ج ٣ ص ٢٦١، وَفِيهِ: وَقِيلَ لِلْأَوْلِيَاءِ.

(٧) الْمُتَنْقَى لِلْبَاجِي ج ٤ ص ١١٣ وَفِيهِ: أَوْ وَلِيَا الْيَتِيمَيْنِ وَإِنْ كَانَا مَحْجُورَيْنِ. وَابْنُ الْحَاجِبِ فِي مَبَارَةِ عَلَى التُّخْفَةِ ج ١ ص ١٩٦: أَوْ مِنْ بَلِيٍّ عَلَيْهَا، وَكَذَا فِي الْقَوَانِينِ الْفَقْهِيَّةِ ص ٢٣٦، وَفِي تَفْسِيرِ الْقُرْطُبِيِّ ج ٣ ص ١٧٤٥: وَقِيلَ: الْخُطَابُ لِلْأَوْلِيَاءِ. وَأَحْكَامُ الْقُرْآنِ لابْنِ الْعَرَبِيِّ ج ١

الإِبَاضِيَّةُ<sup>(١)</sup>. بِحُجَّة:

١ - أن الخطاب في الآية يجوز أن يكون للزوجين أو لأوليائهما أو للحاكم، وظاهرها لا ينافي ذلك، وعليه فيجوز البعث من كل هؤلاء، ويجب إذا توقف الإصلاح عليه<sup>(٢)</sup>.

٢ - قد يشعر به بعض الأخبار<sup>(٣)</sup>.

وَرُدَّ:

بأن هذا القول مع كونه شاذاً منافٍ لظاهر الآية والنصوص.

قال صاحب الجواهر: نعم لو تعذر الحاكم قام عدول المسلمين مقامه في ذلك، ولو تعذر الجميع فبعث الزوجان كان المبعوث وكَيْلاً محضاً لا حكماً، فيفعل ما تقتضيه الوكالة من عموم أو خصوص<sup>(٤)</sup>.

القول الرابع: الوليان إذا كان الزوجان محجورين.

وهو قول المالكية<sup>(٥)</sup>.

ومعنى البعث والزوجان محجوران: أن الزوجة قامت بالضرر، ولو رضيته سقط،

ص ٤٢٣ وصححه، وسَيِّدِي خَلِيل - الحَطَّاب ج ٤ ص ١٨.

(١) تَيْسِيرُ التَّفْسِيرِ ج ٢ ص ٣١٩.

(٢) جَوَاهِرُ الْكَلَامِ نَقْلاً عَنْ كَشْفِ اللَّثَامِ.

وانظر ابن العربي السَّابِقِ حيث قال: ويفيده لفظ الجمع في الآية ﴿فَابْعَثُوا﴾ [النساء: ٣٥]، فيفعله السُّلْطَانُ تَارَةً، ويفعله الوصي أخرى.

(٣) جَوَاهِرُ الْكَلَامِ.

(٤) جَوَاهِرُ الْكَلَامِ.

(٥) الحَطَّاب ج ٤ ص ١٨ ونقله عن ابن عَرَفَةَ، والشَّرْحُ الْكَبِيرُ لِلدَّرْدِيرِ ج ٢ ص ٣٤٦. إِلَّا أَن سَيِّدِي خَلِيل حين أطلق كلمة (الوليَّين) قال الحَطَّاب شارحاً: (وفي الوليَّين يعني في محجوريهما. ثم ذكر قول ابن عَرَفَةَ). ولعل هذا التَّقْيِيدَ كان اعتماداً على كلام ابن عَرَفَةَ.

فقام وليها، ولو كان أباً<sup>(١)</sup>.

وإذا أنفذ الوصيان حكمين فهما نائبان عنهما، فما أنفذه نفذ، كما لو أنفذه الوصيان<sup>(٢)</sup>.

**القول الخامس:** كل واحد من صالحى الأمة.

وهو قول الرّازي<sup>(٣)</sup> والشّيخ مُحَمَّد عَبْدُهُ<sup>(٤)</sup> وأحد أقوال الإباضية<sup>(٥)</sup>. بحجة:

١ - أن قوله: ﴿خَفْتُمْ﴾ [النساء: ٣٥] خطاب للجمع، وليس حملة على البعض أولى من حملة على البقية، فوجب حملة على الكل. فعلى هذا يجب أن يكون قوله: ﴿وَإِنْ خَفْتُمْ﴾ [النساء: ٣٥] خطاباً لجميع المؤمنين. ثم قال: ﴿فَابْعَثُوا﴾ [النساء: ٣٥]، فوجب أن يكون هذا أمراً لآحاد الأمة بهذا المعنى. فثبت أنه سواء وجد الإمام أم

(١) الحطّاب ج ٤ ص ١٨ نقلاً عن ابن عرفة، وذكر بعده: قاله عن المذهب الشّيعيّ وابن فتوح وغيرهما. قال ابن فتوح: وكذا كل شرط فيه، فأمرها بيدها، وتماه في التملك.

(٢) أحكام القرآن لابن العربيّ ج ١ ص ٤٢٣.

(٣) تفسير الرّازيّ ج ١٠ ص ٩٢. وفي البحر المحيظ ج ٣ ص ٢٤٣: وقيل: خطاب للمؤمنين.

الرّازي: فخر الدّين أبو عبد الله مُحَمَّد بن عَمَر بن الحُسَيْن القُرَشِيّ، الطّبري الأصل، ولد في الرّي. ويُقال له: ابن خطيب الرّي. من مؤلفاته: تفسيره مفاتيح الغيب، والمحصول في علم الأصول. رحل إليه العلّماء، ولقب بشيخ الإسلام، وكان الملك خوارزم شاه يأتي إلى بابه. مات بهرة سنة ٦٠٦هـ.

طبقات الشّافعية للأسنويّ ج ٢ ص ٢٦٠ ولسان الميزان ج ٤ ص ٤٢٦ ومُعْجَمُ الْمُؤَلَّفِينَ ج ١١ ص ٧٩ وفيه سرد مراجعه.

(٤) تفسير المنار ج ٥ ص ٦٤ وفيه: (قال بعضهم: إن الخطاب عام، ويدخل فيه الزوجان وأقاربهما، فإن قام به الزوجان أو ذوو القربى أو الجيران فذاك، وإلا وجب على من بلغه أمرهما من المسلمين أن يسعى في إصلاح ذات بينهما بذلك... وهو قول وجه).

(٥) تيسير التفسير ج ٢ ص ٣١٩. وفي هيميان الزاد ج ٤ ص ٥٣٢: ولا بأس به وهو أعم.

لم يوجد، فللصَّاحِبَيْنِ أَنْ يَبْعَثُوا حَكَمًا مِنْ أَهْلِهِ وَحَكَمًا مِنْ أَهْلِهَا لِلإِصْلَاحِ.

٢- هَذَا يَجْرِي مَجْرَى دَفْعِ الضَّرَرِ، وَلِكُلِّ أَحَدٍ أَنْ يَقُومَ بِهِ<sup>(١)</sup>.

٣- فِيهِ تَكْلِيفٌ كُلِّ الْمُسْلِمِينَ أَنْ يَلَاظِظَ بَعْضَهُمْ شُؤُونَ بَعْضٍ، وَيَعِينَهُ عَلَى مَا تَحْسَنُ بِهِ حَالَهُ<sup>(٢)</sup>.

### القول الراجح:

قَبْلَ أَنْ أَبِينِ الْقَوْلَ الرَّاجِحَ مِنْ هَذِهِ الْأَقْوَالِ، أَذْكَرُ تَرْجِيحَ الْإِمَامِ الطَّبْرِيِّ الَّذِي ذَكَرَهُ بَعْدَ أَنْ عَرَضَ الْقَوْلَيْنِ الْأَوَّلَيْنِ فَقَطْ (الزَّوْجَانِ وَالسُّلْطَانِ) وَذَكَرَ مِنْ قَالِ بِهِمَا، قَالَ: (وَأَوَّلَى الْأَقْوَالِ بِالصَّوَابِ فِي قَوْلِهِ: ﴿فَابْعَثُوا حَكَمًا مِنْ أَهْلِهِ وَحَكَمًا مِنْ أَهْلِهَا﴾ [النِّسَاءُ: ٣٥] أَنَّ اللَّهَ خَاطَبَ الْمُسْلِمِينَ بِذَلِكَ، وَأَمْرَهُمْ بِبَعْثَةِ الْحَكَمَيْنِ عِنْدَ خَوْفِ الشَّقَاقِ بَيْنَ الزَّوْجَيْنِ لِلنَّظَرِ فِي أَمْرِهِمَا، وَلَمْ يُخَصَّصْ بِالْأَمْرِ بِذَلِكَ بَعْضُهُمْ دُونَ بَعْضٍ.

وَقَدْ أَجْمَعَ الْجَمِيعُ عَلَى أَنَّ بَعْثَةَ الْحَكَمَيْنِ فِي ذَلِكَ لَيْسَتْ لَغَيْرِ الزَّوْجَيْنِ وَغَيْرِ السُّلْطَانِ الَّذِي هُوَ سَائِسُ أَمْرِ الْمُسْلِمِينَ أَوْ مِنْ أَقَامِهِ فِي ذَلِكَ مَقَامَ نَفْسِهِ، وَاخْتَلَفُوا فِي الزَّوْجَيْنِ وَالسُّلْطَانِ، وَمِنَ الْمَأْمُورِ بِالْبَعْثَةِ فِي ذَلِكَ: الزَّوْجَانِ أَوِ السُّلْطَانُ؟ وَلَا دَلَالَةَ فِي الْآيَةِ تَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْأَمْرَ بِذَلِكَ مَخْصُوصٌ بِهِ أَحَدَ الزَّوْجَيْنِ، وَلَا أُثِرَ بِهِ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَالْأُمَّةِ فِيهِ مُخْتَلِفَةٌ. وَإِذْ كَانَ الْأَمْرُ عَلَى مَا وَصَفْنَا، فَأَوَّلَى الْأَقْوَالِ فِي ذَلِكَ بِالصَّوَابِ: أَنْ يَكُونَ مَخْصُوصًا مِنَ الْآيَةِ مَا أَجْمَعَ الْجَمِيعُ عَلَى أَنَّهُ مَخْصُوصٌ مِنْهُمَا. وَإِذْ كَانَ ذَلِكَ كَذَلِكَ فَالْوَاجِبُ أَنْ يَكُونَ الزَّوْجَانِ وَالسُّلْطَانُ مِمَّنْ قَدْ شَمِلَهُ حُكْمُ الْآيَةِ<sup>(٣)</sup>.

فَالْإِمَامُ الطَّبْرِيُّ نَقَلَ مَا انْعَقَدَ الْإِجْمَاعُ عَلَيْهِ فِي زَمَانِهِ، وَهُوَ أَنَّ الْمَأْمُورَ بِبَعْثَةِ

(١) تَفْسِيرُ الرَّازِيِّ ج ١٠ ص ٩٢.

(٢) تَفْسِيرُ الْمَنَارِ ج ٥ ص ٦٤-٦٥.

(٣) تَفْسِيرُ الطَّبْرِيِّ ج ٨ ص ٣٢٨-٣٢٩.

الْحَكَمَيْنِ (الزَّوْجَانِ أَوِ السُّلْطَانِ)، وَجَعَلَ هَذَا الْإِجْمَاعُ هُوَ الْمَخْصُوصُ مِنَ الْآيَةِ. وَعَلَيْهِ فَالزَّوْجَانِ وَالسُّلْطَانُ مَشْمُولَانِ بِحُكْمِ الْآيَةِ.

وَالَّذِي يَتَرَجَّحُ لِي مِمَّا تَقْدَمُ، أَنَّ الَّذِي يَبْعَثُ الْحَكَمِينَ لَا يَخْصُ بِأَحَدٍ دُونَ آخَرَ، فَيَكُونُ مِنْ حَقِّ كُلِّ صَالِحٍ، تَتَوَفَّرُ فِيهِ شُرُوطُ الْحَكْمِ، يَسْتَطِيعُ بَعْثُهُمَا لِلْإِصْلَاحِ. لَمَّا يَأْتِي:

١- إِنَّهُ لَمْ تَرُدْ إِشَارَةً فِي الْآيَةِ وَلَا نَصَ عَنِ الرَّسُولِ ﷺ فِي مَنْ هُوَ الْمَأْمُورُ بِبَعْثِ الْحَكَمَيْنِ. فَالْخَطَابُ فِي قَوْلِهِ: ﴿وَإِنْ خِفْتُمْ﴾ [النساء: ٣٥]، إِذْنٌ عَامٌّ لِّجَمِيعِ الْمُسْلِمِينَ، لَا يُخْصُّ بِهِ بَعْضٌ دُونَ بَعْضٍ.

٢- الْإِجْمَاعُ لَمْ يَنْعَقِدْ عَلَى الْقَوْلَيْنِ الْأَوَّلَيْنِ فَقَطْ، بَلْ اخْتَلَفَ الْفُقَهَاءُ عَلَى أَكْثَرِ مَنْ ذَلِكَ كَمَا مَرَّ، فَهَذِهِ الْأَقْوَالُ السَّابِقَةُ مَشْمُولَةٌ بِحُكْمِ الْآيَةِ، لَا الْأَوَّلِينَ فَقَطْ كَمَا ذَكَرَ الطَّبْرِيُّ.

٣- الْأَمْرُ ﴿فَابْعَثُوا﴾ [النساء: ٣٥] مَحْمُولٌ عَلَى الْوَجُوبِ. وَبَعَثَ الْحَكَمَيْنِ لَا يَكُونُ فَرْضٌ عَيْنٌ قَطْعاً، فَلَا بَدَّ أَنْ يَكُونَ فَرْضٌ كِفَايَةً، إِنْ قَامَ بِهِ الْبَعْضُ سَقَطَ عَنِ الْبَاقِينَ. وَهَذَا الْبَعْضُ قَدْ يَكُونُ الْإِمَامُ أَوِ الزَّوْجَانِ أَوْ أَيُّ فَرْدٍ يُمْكِنُهُ الْقِيَامُ بِإِصْلَاحِ الطَّرَفَيْنِ، لِيَتَحَقَّقَ الْمَهْدَفُ مِنْ إِرْسَالِ الْحَكَمَيْنِ، وَهُوَ الْإِصْلَاحُ وَدَفْعُ الضَّرَرِ.

٤- حَدِيثُ الرَّسُولِ ﷺ: (كُلُّكُمْ رَاعٍ وَكُلُّكُمْ مَسْئُولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ) <sup>(١)</sup> وَمَا فِي مَعْنَاهُ مِنَ النُّصُوصِ، تَوْجِبُ أَنْ يَرْعَى الْفَرْدُ حَقُوقَ الْآخَرِينَ، فَالشَّقَاقُ الَّذِي يَحْدُثُ بَيْنَ الزَّوْجَيْنِ لَا بَدَّ مِنْ رَشِيدٍ عَاقِلٍ يَسْعَى لِإِزَالَتِهِ، فَيَرَأْبُ الصَّدْعَ، وَيُزِيلُ الْخِلَافَ بَيْنَ الْأَطْرَافِ الْمُتَنَازِعَةِ.

(١) حَدِيثٌ: كُلُّكُمْ رَاعٍ... إلخ:

هُوَ بِدَايَةِ حَدِيثٍ، رَوَاهُ أَحْمَدُ فِي مُسْنَدِهِ وَابُخَارِيُّ وَمُسْلِمٌ وَأَبُو دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيُّ عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، وَهُوَ صَحِيحٌ. / الْجَامِعُ الصَّغِيرُ لِلشُّيُوطِيِّ ج ٢ ص ٩٥.

وبعث الحكمين من صميم هذا الأمر، وهو منوط بكل فرد قادر على ذلك غير مخصوص به واحد دون آخر.

وفي هذا يقول الشيخ علي الخفيف<sup>(١)</sup>:

والخطاب في الآية لجماعة المسلمين، أو لأولي الأمر، أو للأولياء والأقارب، والنتيجة واحدة.

### ماذا يفعل الحكمان بعد تنصيبهما؟

ينبغي للحكمين أن ينويا الإصلاح، ويخلصا في تلك النية لوجه الله تعالى. إذ إن من حسنت نيته أصلح الله مبتغاه، وكان سبباً في حصول ما يرمي إليه من الإصلاح. بدليل:

قوله تعالى: ﴿إِنْ يُرِيدَا إِصْلَاحًا يُوَفِّقِ اللَّهُ بَيْنَهُمَا﴾ [النساء: ٣٥]<sup>(٢)</sup>، ويفهم من هذه الآية: أن عدم التوفيق بين الزوجين دلالة على فساد قصد الحكمين<sup>(٣)</sup>.

رُوي أن رجلاً وزوجته اختصما فترافعا إلى عمر، وأحدهما من بني هاشم، والآخر من بني عبد شمس، فبعث ابن عباس وعثمان حكمين بين الزوجين، فرجعا ولم يصلحا، فقال لهما عمر: ما قصدتما وجه الله، فإن الله يقول: ﴿إِنْ يُرِيدَا إِصْلَاحًا يُوَفِّقِ اللَّهُ بَيْنَهُمَا﴾ [النساء: ٣٥]<sup>(٤)</sup>.

(١) فرق الزواج في المذاهب الإسلامية: الشيخ علي الخفيف ص ٣٠٦.

(٢) الإقناع وكشاف القناع عليه ج ٥ ص ٢١١ وغاية المنتهى ومطالب أولي النهى ج ٥ ص ٢٨٩ وأحكام القرآن لابن العربي ج ١ ص ٤٢٤ وتفسير المنار ج ٥ ص ٦٤ وجواهر الكلام، والشروط الصغير للطحاوي ج ٢ ص ٧٨٢.

(٣) جواهر الكلام.

(٤) خبر ترفع الزوجين المتخاصمين إلى عمر رضي الله عنه، في:

وَإِذَا تَوَجَّهَ الْحَكَمَانِ بَاشِرًا أُمُورَهُمَا، وَسَأَلَا عَنْ بَطْنَانَتِهِمَا<sup>(١)</sup>.

وَأَوْجَبَ الْقَانُونُ السُّورِيّ، وَمِثْلُهُ اللَّيْبِيُّ وَالْمِصْرِيّ، تَحْلِيفَ الْحَكَمَيْنِ الْيَمِينِ عَلَى أَنْ يَقُومَا بِمَهْمَتِهِمَا بَعْدَ أَمَانَةٍ، وَلَمْ يَشْطَرِ ذَلِكَ فَقَهَاءَ الْمَذَاهِبِ<sup>(٢)</sup>.

فَيَدْخُلَانِ عَلَيْهِمَا الْمَرَّةَ بَعْدَ الْمَرَّةِ<sup>(٣)</sup>، وَيَجْتَهِدَانِ فِي الْإِصْلَاحِ بَيْنَهُمَا مَا اسْتَطَاعَا<sup>(٤)</sup>، لِأَجْلِ الْأُلْفَةِ<sup>(٥)</sup>. فَيَخْلُو الْحَكَمُ مِنْ أَهْلِ الزَّوْجِ بِهِ، وَيَقُولُ لَهُ: أَخْبِرْنِي بِمَا فِي نَفْسِكَ، أَتَهَوَّاهَا أَمْ لَا؟ حَتَّى أَعْلَمَ مُرَادَكَ. فَإِنْ قَالَ: لَا حَاجَةَ لِي فِيهَا، خُذْ لِي مِنْهَا مَا اسْتَطَعْتَ،

جَوَاهِرُ الْأَخْبَارِ بِهَامِشِ الْبَحْرِ الرَّخَّارِ ج ٤ ص ٩٠ نَقْلًا عَنْ الْإِنْتِقَارِ. وَفِي إِحْيَاءِ عُلُومِ الدِّينِ ج ٢ ص ٥١: بَعَثَ عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ حَكَمًا إِلَى زَوْجَيْنِ، فَعَادَ وَلَمْ يُصْلَحْ أَمْرُهُمَا، فَعَلَاهُ بِالذَّرَّةِ، وَقَالَ: إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى يَقُولُ: ﴿إِنْ يُرِيدَ أَنْ إِيصَلَ مَا يُوَفِّقُ اللَّهَ بَيْنَهُمَا﴾ [النِّسَاءُ: ٣٥]. فَعَادَ الرَّجُلَ، وَأَحْسَنَ النِّيَّةَ، وَتَلَطَّفَ بِهِمَا، فَأَصْلَحَ بَيْنَهُمَا.

(١) الْحَطَّابُ ج ٤ ص ١٧ نَقْلًا عَنْ ابْنِ عَرَفَةَ وَالْمِصْطَفِيِّ وَابْنِ فَتْحُونَ وَغَيْرِهِمْ. وَتَكْمِلَةُ عِبَارَاتِهِمْ: (فَإِذَا وَقَفَا عَلَى حَقِيقَةِ أَمْرِهِمَا أَصْلَحَا إِنْ قَدَرَا وَإِلَّا فَرَّقَا).

وَفِي الْمَادَّةِ ١٢٦ مِنْ قَانُونِ الْأَحْوَالِ الشَّخْصِيَّةِ الْأُرْدُنِّيِّ:

(د- يَبْحَثُ الْحَكَمَانِ أَسْبَابَ الْخِلَافِ وَالنِّزَاعِ بَيْنَ الزَّوْجَيْنِ مَعَهُمَا، أَوْ مَعَ أَيِّ شَخْصٍ يَرَى الْحَكَمَانِ فَائِدَةً فِي بَحْثِهَا مَعَهُ، وَعَلَيْهِمَا أَنْ يُدَوِّنَا تَحْقِيقَاتِهَا بِمَحْضَرٍ يُوَفِّقُ عَلَيْهِ. فَإِذَا رَأَى إِمْكَانَ التَّوْفِيقِ وَالْإِصْلَاحِ عَلَى طَرِيقَةِ مَرْضِيَّةِ أَقْرَبَاهَا، وَدَوَّنَا ذَلِكَ فِي مُحْضَرٍ يَقْدَمُ إِلَى الْمَحْكَمَةِ).

(٢) فَرَّقَ الزَّوْاجَ ص ٣١٣.

وَانْظُرْ: الْمَادَّةُ ١١٢/٣ مِنْ قَانُونِ الْأَحْوَالِ الشَّخْصِيَّةِ السُّورِيِّ. وَالْمَادَّةُ ٥ مِنْ الْقَانُونِ اللَّيْبِيِّ. وَالْمَادَّةُ ٨/أ مِنْ الْقَرَارِ بِقَانُونِ ٤٤ لِسَنَةِ ١٩٧٩ مِ الْمِصْرِيِّ.

(٣) إِحْكَامُ الْأَحْكَامِ لِلْكَافِي ص ٩٩ وَالْحَطَّابُ ج ٤ ص ١٧ عَنْ ابْنِ فَرُّحُونَ فِي شَرْحِهِ قَوْلَ ابْنِ الْحَاجِبِ (وَعَلَيْهِمَا الْإِصْلَاحُ).

(٤) الْمَصْدَرَانِ السَّابِقَانِ، وَفِي سَيِّدِي خَلِيلٍ (وَعَلَيْهِمَا الْإِصْلَاحُ) - الشَّرْحُ الْكَبِيرُ لِلدَّرْدِيرِ ج ٢ ص ٣٤٥، وَالْمَوَاقِ بِهَامِشِ الْحَطَّابِ السَّابِقِ عَنْ ابْنِ شَاسٍ.

(٥) الدُّسُوقِيُّ عَلَى الشَّرْحِ الْكَبِيرِ لِلدَّرْدِيرِ السَّابِقِ، وَالْخَرَشِيُّ ج ٤ ص ١٠.



وَفَرَّقَ بَيْنِي وَبَيْنَهَا، فَيُعْرِفُ أَنَّ مِنْ قَبْلِهِ النِّشُوزَ. وَإِنْ قَالَ: إِنِّي أَهْوَاهَا فَارْضُهَا مِنْ مَالِي بِهَا شِئْتَ وَلَا تَفْرُقْ بَيْنِي وَبَيْنَهَا، فَيُعْلَمُ أَنَّهُ لَيْسَ بِنَاشِزٍ.

وَيَخْلُو حَكَمُ الْمَرْأَةِ بِالْمَرْأَةِ، وَيَقُولُ لَهَا: أَتَهْوِي زَوْجَكَ أَمْ لَا؟ فَإِنْ قَالَتْ: فَرَّقَ بَيْنِي وَبَيْنَهُ، وَأَعْطَاهُ مِنْ مَالِي مَا أَرَادَ، فَيُعْلَمُ أَنَّ النِّشُوزَ مِنْ قَبْلِهَا. وَإِنْ قَالَتْ: لَا تَفْرُقْ بَيْنَنَا، وَلَكِنْ حَثَّهُ عَلَى أَنْ يَزِيدَ فِي نَفَقَتِي وَيَحْسِنَ إِلَيَّ، عُلِمَ أَنَّ النِّشُوزَ لَيْسَ مِنْ قَبْلِهَا<sup>(١)</sup>.

وَالْمُرَادُ بِاخْتِلَاءِ حَكَمِهَا بِهَا: أَنْ لَا يَكُونَ بِحَضْرَةِ الزَّوْجِ، وَإِنْ اشْتَرَطَ حُضُورَ نَحْوٍ مَحْرَمٍ، دَفْعاً لِلخَلْوَةِ الْمُحَرَّمَةِ<sup>(٢)</sup>.

وَبَعْدَ أَنْ يَطَّلَعَ كُلُّ مِنَ الْحَكَمَيْنِ عَلَى حَالَةِ الزَّوْجَيْنِ، يَنْبَغِي أَنْ لَا يُخْفِيَ أَحَدُ الْحَكَمَيْنِ عَنِ الْآخَرِ شَيْئاً إِذَا اخْتَلَى بِهِ<sup>(٣)</sup>.

(١) تَفْسِيرُ الْقُرْطُبِيِّ ج ٣ ص ١٧٤٥-١٧٤٦.

وَانْظُرْ هَذَا الْمَعْنَى فِي:

أَحْكَامُ الْقُرْآنِ لِلْجِصَّاصِ ج ٢ ص ٢٣٤ وَالْبَحْرُ الْمُحِيطُ ج ٣ ص ٢٤٣ وَالذَّرَايَةُ وَكَنْزُ الْغِنَايَةِ ص ٢١١ وَهَيْمِيَانُ الزَّادِ ج ٤ ص ٥٣٤ وَمُغْنِي الْمُحْتَاجِ ج ٣ ص ٢٦١ وَنَهَايَةُ الْمُحْتَاجِ ج ٦ ص ٣٨٥ وَالْجَلَالُ عَلَى الْمِنْهَاجِ ج ٣ ص ٣٠٦ وَتُحْفَةُ الْمُحْتَاجِ ج ٧ ص ٤٥٧ وَشَرْحُ الْمَنْهَجِ - الْجَمَلُ ج ٤ ص ٢٩٠ وَالْبَاجُورِيُّ عَلَى شَرْحِ ابْنِ قَاسِمٍ ج ٢ ص ١٣٣ وَالرَّوْضُ وَأُسْنَى الْمَطَالِبِ ج ٣ ص ٢٤٠ وَشَرْحُ التَّحْرِيرِ ج ٢ ص ٢٨٦ وَالرَّوْضَةُ الْبَهِيَّةُ ج ٢ ص ١٣٣ وَجَوَاهِرُ الْكَلَامِ، وَمَطَالِبُ أُولِي النَّهْيِ ج ٥ ص ٢٨٩ وَالزُّرْقَانِيُّ عَلَى الْمَوْطَأِ ج ٣ ص ٢١٤ وَالذُّسُوقِيُّ عَلَى الذَّرْدِيرِ ج ٢ ص ٣٤٥ وَالْحَطَّابُ ج ٤ ص ١٧ عَنْ ابْنِ فَرْحُونَ فِي شَرْحِ قَوْلِ ابْنِ الْحَاجِبِ (وَعَلَيْهَا الْإِصْلَاحُ)، وَالْخَرَشِيُّ ج ٤ ص ٩-١٠ وَنَقَلَ عَنْ ابْنِ فَرْحُونَ النَّصَّ نَفْسَهُ، وَالْبَهْجَةُ شَرْحُ التُّحْفَةِ وَأَيْضاً بِهَا مَشْهُاءُ حَلِيِّ الْمَعَاصِمِ لِلتَّائِدِيِّ ج ١ ص ٣٠٩ وَإِحْكَامُ الْأَحْكَامِ لِلْكَافِيِّ ص ٩٩ وَمِيزَانُ ج ١ ص ١٩٥ وَفَتْحُ الْعَلِيِّ الْمَالِكِ ج ٢ ص ١٩ وَفَرَّقَ الزَّوْجَ ص ٣٠٩.

(٢) الشَّرْقَاوِيُّ عَلَى شَرْحِ التَّحْرِيرِ ج ٢ ص ٢٨٦.

(٣) الْبُجَيْرِيُّ عَلَى الْخَطِيبِ ج ٣ ص ٤٠٩ وَالْقَلْيُوبِيُّ ج ٣ ص ٣٠٦ وَمُغْنِي الْمُحْتَاجِ، وَجَوَاهِرُ الْكَلَامِ، وَالذَّرَايَةُ، السَّابِقَةُ.

وعليهما أن يُلَطِّفا القول ويُنَصِّفا ويُرَغِّبا ويُخَوِّفا، ولا يَخْصِّصَا بذلك أحدهما دون الآخر، ليكون أقرب للتوفيق بينهما<sup>(١)</sup>.

ولا يلزم الحكمان الزوجين<sup>(٢)</sup>.

فإن رأى الحكمان وجهاً للجمع جمعا بين الزوجين<sup>(٣)</sup>، لقوله تعالى: ﴿وَإِنْ خِفْتُمْ شِقَاقَ بَيْنِهِمَا فَأَبْعَثُوا حَكَمًا مِّنْ أَهْلِهِ وَحَكَمًا مِّنْ أَهْلِهَا إِنْ يُرِيدَا إِصْلَاحًا يُوَفِّقُ اللَّهُ بَيْنَهُمَا﴾ [النساء: ٣٥]<sup>(٤)</sup>.

وقولهما نافذ في الجمع بينهما، وإن لم يוכלهما الزوجان بإجماع الفقهاء<sup>(٥)</sup>، لأن غاية بعث الحكمين هو الإصلاح.

وإن جداهما قد أنابا تركاهما، لما روي:

(أن عَقِيلَ بن أبي طَالِبٍ تزَوَّجَ فاطمة بنت عُتْبَةَ بن رِبْعَةَ، فقالت: تصبر لي وأنفق

(١) الإقناع وعليه كشاف القناع ج ٥ ص ٢١١ وغاية المنتهى وعليه مطالب أولي النهى ج ٥ ص ٢٨٩.

(٢) الحطاب ج ٤ ص ١٧ عن ابن فرحون، وفتح العلي المالك ج ٢ ص ١٩ عن الاستغناء.

(٣) أحكام القرآن لابن العربي ج ١ ص ٤٢٤ وتفسير القرطبي ج ٣ ص ١٧٤٦.

وانظر أيضاً: المدونة ج ٢ ص ٣٦٧-٣٦٨ والخرشي ج ٤ ص ٩-١٠ وجواهر الإكليل ج ١ ص ٣٢٩ والشرح الكبير للدردير ج ٢ ص ٣٤٥ والحطاب والمواق ج ٤ ص ١٧ والقوانين الفقهية ص ٢٣٦ وميارة ج ١ ص ١٩٥ ومغني المحتاج ج ٣ ص ٢٦١ والبحر الزخار ج ٤ ص ٩٠ والمغني ج ٨ ص ١٦٧ وبهامشه الشرح الكبير ص ١٧٠.

(٤) المغني، والشرح الكبير، وجواهر الإكليل، السابقة.

(٥) بداية المجتهد ج ٢ ص ٩٨. ونقل هذا الإجماع أيضاً أبو عمر بن عبد البر، انظر: تفسير ابن كثير ج ١ ص ٤٩٣. إلا ما ذكره بعض فقهاء الإمامية، وهو قول مرجوح عندهم، من اشتراط رضا الزوجين في الجمع. أما الأشهر والمفتى به عند الإمامية فهو عدم اشتراط رضا الزوجين بالجمع. وهذا كقول الجمهور. وسيأتي تفصيل هذا القول في موضوع أن الحكمين وكيلان.

عليك. فكان إذا دخل عليها قالت: أين عُتْبَةُ بن رِبِيعَةَ، وشَيْبَةُ بن رِبِيعَةَ؟ فيسكت عنها، حتى إذا دخل عليها وهو بِرِمٌ، قالت: أين عُتْبَةُ بن رِبِيعَةَ، وشَيْبَةُ بن رِبِيعَةَ؟ قال: عن يَسَارِكُ في النار إذا دخلتِ، فَشَدَّتْ عليها ثِيَابَهَا، فجاءت عُثْمَانُ، فذكرت ذَلِكَ له، فضحك، فأرسل إلى ابن عَبَّاسٍ ومُعَاوِيَةَ. فقال ابن عَبَّاسٍ: لأُفَرِّقَنَّ بينهما، وقال مُعَاوِيَةُ: ما كُنْتُ لأُفَرِّقَ بين شَيْخَيْنِ من بني عَبْدِ مَنَافٍ، فَأَتَيَا فوجداهما قد أَغْلَقَا عليها أبوابهما، وَأَصْلَحَا أمرهما، فرجعا<sup>(١)</sup>.

(١) خبر عَقِيل بن أَبِي طَالِبٍ:

رواه عَبْدُ الرَّزَّاقِ عن ابن جُرَيْجٍ عن ابن أَبِي مُلَيْكَةَ، في الْمُصَنَّفِ ج ٦ ص ٥١٣ رقم ١١٨٨٧.

وانظر الخبر بلفظ آخر في:

تَفْسِيرُ الطَّبْرِيِّ ج ٨ ص ٣٢٨ من طريق المُنَنَّى عن إِسْحَاقَ عن رَوْحِ بن عِبَادَةَ عن ابن جُرَيْجٍ عن ابن أَبِي مُلَيْكَةَ. والأُمُّ لِلشَّافِعِيِّ ج ٥ ص ١٠٤ و ١٧٧-١٧٨ عن مُسْلِمٍ بن خَالِدٍ عن ابن جُرَيْجٍ عن ابن أَبِي مُلَيْكَةَ. والسُّنَنُ الكُبْرَى لِلْبَيْهَقِيِّ ج ٧ ص ٣٠٦ وَأَحْكَامُ الْقُرْآنِ لابن الْعَرَبِيِّ ج ١ ص ٤٢٤ وَتَفْسِيرُ الْقُرْطُبِيِّ ج ٣ ص ١٧٤٦ من رِوَايَةِ النَّسَائِيِّ، والمُدَوَّنَةُ ج ٢ ص ٣٧٢ عن ابن وَهْبٍ، وَتَفْسِيرُ ابن كَثِيرٍ ج ١ ص ٤٩٣ عن عَبْدِ الرَّزَّاقِ بسنده المذكور، والمُعْنِي ج ٨ ص ١٦٩ وبهامشه الشَّرْحُ الكَبِيرُ ص ١٧١ والمُهَدَّبُ ج ٢ ص ٧٠ وَزَادَ الْمَعَادُ ج ٥ ص ١٩١.

وأشير إلى الخبر في: تَلْخِصُ الْحَبِيرِ ج ٣ ص ٢٠٤ رقم ١٥٨٨ وجَوَاهِرُ الْأَخْبَارِ ج ٤ ص ٩٠ عن الشَّافِعِيِّ وَالتَّلْخِصِ. وذكر الخبر ابنُ حَزْمٍ في الْمُحَلِّ ج ١٠ ص ٨٧ وقال: (هَذَا خبر لا يَصِحُّ لأنه لم يَأْتِ إِلَّا مُنْقَطِعاً، ورويناه عن ابن عَبَّاسٍ أيضاً من طريق يَحْيَى بن عَبْدِ الحميد الجَمَانِيِّ، وهو ضعيف).

عَقِيل بن أَبِي طَالِبٍ عَبْدُ مَنَافٍ: بن عَبْدِ الْمُطَّلِبِ بن هَاشِمٍ الْقُرَشِيُّ الْهَاشِمِيُّ. ابن عم الرُّسُولِ ﷺ، وأخو عَلِيٍّ وَجَعْفَرٍ لأبويهما وهو أكبرهما. تأخر إسلامه إلى عام الفَتْحِ، وقيل أسلم بعد الْحَدِيثِيَّةِ، وهاجر في أول سنة ثمان، وكان أَسْرَ يوم بَدْرٍ ففداه عُمَةُ الْعَبَّاسُ، وكان

وكان ابن عباس حَكَمًا من أهله، ومُعَاوِيَةَ حَكَمًا من أهلها، لأنها من بني أُمَيَّة<sup>(١)</sup>.

فإن وجد الحكمان الزوجين قد اختلفا، ولم يصطلحا، وتفاقم أمرهما، سَعِيَ في الأُلْفَةِ جُهدَهما، وذكرنا بالله تعالى وبالصحبة<sup>(٢)</sup>. وقد استمدت هَذَا الْحُكْمَ الْمَادَّةُ الْتَاسِعَةُ من القرار بقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٧٩م الْمِصْرِيِّ، حيث ورد فيها: (على الحكمين أن يتعرفا أسباب الشَّقَاقِ بين الزوجين، ويبدلا جهدهما في الإِصْلَاحِ بينهما على أية طريقة ممكنة)<sup>(٣)</sup>.

ونص الْمَالِكِيَّةُ على أنه:

إن أناب الزوجان ورجعا، لَكِنْ خاف الحكمان أن يتهادى ذُلِكَ في المستقبل بما ظهر في الماضي، فإن يكن ما طلعا عليه في الماضي يخاف منه التَّمَادِي في المستقبل فرقا بينهما<sup>(٤)</sup>.  
كما نصوا أيضاً على أنه:

علماً بِأَنَسَابِ قُرَيْشٍ، وَأَحَدِ الذِّينِ يَتَحَاكَمُ النَّاسُ إِلَيْهِمْ فِي الْمُنَافَرَاتِ. مات في أولِ خِلَافَةِ يَزِيدَ قَبْلَ الْحَرَّةِ.

الإِصَابَةُ ج ٢ ص ٤٩٤ وأُسْدُ الْغَايَةِ ج ٣ ص ٤٢٢.

(١) الْمُهَذَّبُ ج ٢ ص ٧٠ وَجَوَاهِرُ الْأَخْبَارِ ج ٤ ص ٩٠ عَنِ الشُّفَاءِ.

(٢) تَفْسِيرُ الْقُرْطُبِيِّ ج ٣ ص ١٧٤٦ وَأَحْكَامُ الْقُرْآنِ لابن الْعَرَبِيِّ ج ١ ص ٤٢٤.

وانظر: الدَّرَايَةُ وَكَنْزُ الْغِنَايَةِ ص ٢١١.

(٣) دراسات في الأحوال الشخصية: الأستاذ الدكتور مُحَمَّدُ بِلْتَاجِي ص ١٣٠. ونحوها الْمَادَّةُ ٨ من المرسوم بقانون ٢٥ لسنة ١٩٢٩م الْمِصْرِيِّ التي علق عليها الْخَفِيفُ في: فُرْقِ الزَّوْجِ ص ٣١١ والأحوال الشخصية لِلدَّهْبِيِّ ص ٣٠٦. ونحو هَذِهِ الْمَادَّةِ أَيْضاً ما ورد في: الْمَادَّةُ ٤٠/٣ من قَانُونِ الْأَحْوَالِ الشَّخْصِيَّةِ الْعِرَاقِيِّ، و ١١٣/١ و ١١٤/١ من الْقَانُونِ السُّورِيِّ، و ٧ من الْقَانُونِ اللَّيْبِيِّ.

(٤) أَحْكَامُ الْقُرْآنِ لابن الْعَرَبِيِّ ج ١ ص ٤٢٤.

إن تعذر على الحكمين إصلاح الزوجين نظراً:

فإن أساء الزوج عليها، أي: تبين تحقّقاً أن الإساءة من الزوج، طلقاً عليه بلا خُلْع، أي بلا مالٍ يأخذانه منها له لظلمه.

وإن كانت الإساءة منها فقط، ائتمناه عليها، أي: إن رأياه صلاحاً، وأمره بالصبر وحسن المعاشرة. أو خالعا له بنظرهما في قدر المخالعة به ولو زاد على الصّدّاق إن أحب الزوج الفراق، أو علما أنها لا تستقيم معه.

وإن أساء معاً، أي: إن حصلت الإساءة من كل منهما، ولو غلبت من أحدهما على الآخر، أو جهل الحال، فعلى الحكمين:

١ - الطلاق بلا خُلْع، أي إن لم ترَضَ بالمقام معه.

٢ - أو أن يخالعا بالنّظر على شيء يسير منها له، وعليه الأكثر<sup>(١)</sup>.

وليس للحكمين، سواء كان قبل البناء أم بعده، أن يُبطلا ما يرجع إلى الزوج من نصف الصّدّاق قبل البناء، كما ليس لهما أن يُفرّقا بينهما على شيء يأخذانه للزوجة من الزوج.

(١) سيّدي خليل والشرح الكبير للدردير والدسوقي عليه ج ٢ ص ٣٤٥.

وانظر العبارات المتعددة في هذا الموضوع في:

المُدَوَّنَةُ ج ٢ ص ٣٧١ والمُنْتَقَى لِلْبَاجِي ج ٤ ص ١١٤ وجَوَاهِرُ الْإِكْلِيلِ ج ١ ص ٣٢٩ وَالْحَطَّاب ج ٤ ص ١٧ نَقْلًا عَنْ ابْنِ فَرْحُونَ فِي شَرْحِ ابْنِ الْحَاجِبِ وَعَنِ اللَّخْمِيِّ فِي تَبْصِرَتِهِ، وَالْمَوَاق ج ٤ ص ١٦ عَنْ الْوَثِيقَةِ عِنْدَ الْمَتِينِيّ وَ ص ١٧ عَنْ ابْنِ شَاسٍ، وَمِيَّارَةُ ج ١ ص ١٩٥-١٩٦ وَبِهَجَّةِ شَرْحِ التُّحْفَةِ وَمَعَهُ حَلِّي الْمَعَاصِمِ ج ١ ص ٣٠٩ وَالْمُقَدَّمَاتُ الْمُمَهَّدَاتُ ص ٤٣١ وَإِحْكَامُ الْأَحْكَامِ لِلْكَافِي ص ٩٩-١٠٠ وَأَحْكَامُ الْقُرْآنِ لِابْنِ الْعَرَبِيِّ ج ١ ص ٤٢٥-٤٢٦ وَالشَّرْحُ الصَّغِيرُ لِلدَّرْدِيرِ وَالصَّائِيّ عَلَيْهِ ج ٢ ص ٥١٤-٥١٥ وَالْخَرَشِيُّ وَالْعَدَوِيُّ عَلَيْهِ ج ٤ ص ٩-١٠.

ووجه ذلك:

أن الطلاق حق من حقوق الزوج، فليس للحكمين أن يخرجاه عن يده على شيء يأخذانه منه فيكون العوضان من جهته، وإنما يجوز لهما أن يوقعاه لشيء يأخذانه له من مال الزوجة، ليكون ما يأخذانه منها يصير إلى الزوج عوضاً عما أخرج عن ملكه من الطلاق<sup>(١)</sup>.

ويجب على الحكمين بعد ذلك أن يأتيا للحاكم الذي أرسلهما، فيخبراه بما فعلا، ليحتاط علمه بالقضية، فإذا أخبراه وجب عليه إمضاؤه من غير تعقب وإن خالف مذهبه<sup>(٢)</sup>.

وهذا الحكم بالتفريق مبني على أن الحكمين هما حكمان كما هو رأي المالكية، لا وكيلان ولا شاهدان. على ما سيأتي تفصيله في موضوع: حق الحكمين في التفريق بين الزوجين.

واستمدت من أحكام المذهب المالكي المادة العاشرة من القرار بقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٧٩م المصري، التي ورد فيها:

(إذا عجز الحكمان عن الإصلاح:

١- فإن كانت الإساءة كلها من جانب الزوج اقترح الحكمان التفريق بطلقة بائنة دون مساس بشيء من حقوق الزوجة المترتبة على الزواج والطلاق.

٢- وإذا كانت الإساءة كلها من جانب الزوجة اقترحا التفريق نظير بدل مناسب يقدرانه تلزم به الزوجة.

(١) المُنْتَقَى لِلْبَاجِي ج ٤ ص ١١٥.

وانظر: المَدَوْنَةُ ج ٢ ص ٣٦٩ و ٣٧٠.

(٢) الشَّرْحُ الْكَبِيرُ لِلدَّرْدِيرِ وَالذُّسُوقِيِّ عَلَيْهِ ج ٢ ص ٣٤٦.

٣- وإذا كانت الإساءة مشتركة اقترحا التفريق دون بَدَل، أو ببدل يتناسب مع نسبة الإساءة.

٤- وإن جهل الحال فلم يعرف المسيء منها اقترح الحكمان تفريقاً دون بَدَل<sup>(١)</sup>.

وكان الأولي فيما أرى أن يُستخدم لفظ (قَرَر الحكمان) بدلاً من (اقترح) لما يأتي:

١- المَذْهَبُ الْمَالِكِيُّ الذي استمدت منه هَذِهِ المواد يعطي سلطة التفريق للحكمين، والقَاضِي يحْكُمُ بِمُقْتَضَى مَا حَكَمَ بِهِ الْحُكْمَانِ.

٢- هو مفاد المادة ١١ منه التي تنص على أنه: (على الحكمين أن يرفعا تَقْرِيرَهما إلى المحكمة مشتملاً على الأسباب التي بني عليها، فإن لم يتفقا...)، فمفادها أن الحكمين إذا رَفَعَا تَقْرِيرَهما إلى المحكمة نَفَذَتْ حُكْمَهما.

أما التشريع السُودَانِي، فإنه لا يختلف في مجموعه عما جاء به المَذْهَبُ الْمَالِكِيُّ. وَغَايَةُ الْأَمْرُ أَنَّهُ لَمْ يَعالِج حالة الخلاف كما عالجها التشريعان الْمِصْرِيُّ وَالسُّورِيُّ، ولم يجعل للحكمين حق الحكم بالتعويض إذا كانت الإساءة منهما معاً، بل يطلقان عليه بطلقة بائنة بغير عَوْض<sup>(٢)</sup>.

أما الزَّيْدِيَّةُ فإنهم ذكروا:

أن التراضي بين الزوجين إذا تعذر على الحكمين، فالفرقة على عَوْضٍ أو غيره حسبما يريان<sup>(٣)</sup>.

(١) دراسات في الأحوال الشخصية ص ١٣٠-١٣١.

(٢) فُرُقُ الزَّوْجِ: الْخَفِيفُ ص ٣١٣.

(٣) الْبَحْرُ الزَّخَّارُ ج ٤ ص ٩٠.

ونحوه قول الشَّافِعِيَّةِ<sup>(١)</sup> وَالْإِمَامِيَّةِ<sup>(٢)</sup>.

فلم يفصل هُؤُلَاءِ القول كما فصله المَالِكِيَّةُ.

ومن هنا ذهب القوانين مَذَاهِبٌ مُخْتَلِفَةٌ في تحديد الرأي الذي يراه الحكمَان.

فَقَانُونُ الْأَحْوَالِ الشَّخْصِيَّةِ السُّورِيّ نص في المادة ١١٤ على أنه:

(١) - يبذل الحكمَانُ جُهدَهُمَا في الإِصْلَاحَ بين الزوجين، فإذا عجزا عنه، وكانت

الإِساءة أو أكثرها من الزوج، قررا التفريق بطلقة بائنة.

٢- وإن كانت الإِساءة أو أكثرها من الزوجة أو مشتركة بينهما، قررا التفريق بين

الزوجين على تمام المهر، أو على قسم منه يتناسب ومدى الإِساءة.

٣- للحكمَيْن أن يقررا التفريق بين الزوجين مع عدم الإِساءة من أحدهما على

براءة ذِمَّةِ الزوج من قسم من حقوق الزوجة إذا رضيت بذلك، وكان قد ثبت لدى

الحكمَيْن استحكام الشُّقَاق بينهما على وجه تتعذر إزالته).

ونص قَانُونُ الْأَحْوَالِ الشَّخْصِيَّةِ الْأُرْدُنِّيّ في المادة ١٢٦ على أنه:

(هـ) - إذا عجز الحكمَان عن الإِصْلَاح، وظهر لهما أن الإِساءة جميعها من الزوجة،

قررا التفريق بينهما على الْعَوَضِ الذي يريانه، على أن لا يَزِيدَ على المهر وتَوَابِيعِهِ. وإذا

كانت الإِساءة كلها من الزوج قررا التفريق بينهما بطلقة بائنة، على أن للزوجة أن تَطَالِبَهُ

بغير المقبوض من مهرها وتَوَابِيعِهِ ونفقة عدتها.

و- إذا ظهر للحكمَيْن أن الإِساءة من الزوجين قررا التفريق بينهما على قسم من

المهر بنسبة إِساءة كل منهما للآخر. وإن جهل الحال ولم يَتِمَكَّنَا من تقدير نسبة الإِساءة

قررا التفريق بينهما على الْعَوَضِ الذي يريانه من أيهما، بشرط أن لا يَزِيدَ على مقدار المهر

(١) انظر: الْأُمِّج ٥ ص ١٠٤ و ١٧٧ ومُخْتَصَرُ الْمُزَنِّي ج ٤ ص ٤٩ ومُغْنِي الْمُحْتَاج ج ٣ ص ٢٦١.

(٢) جَوَاهِرُ الْكَلَامِ.



وَتَوَابِعِهِ.

ز- إذا حكم على الزوجة بأي عَوْضٍ، وكانت طَالِبَةُ التفريق، فعليها أن تؤمّن دفعه قبل قرار الحكمين بالتفريق، ما لم يرَضَ الزوج بتأجيله.

وفي حالة موافقة الزوج على التأجيل يقرر الحكمان التفريق على البدل، ويحكم القاضي بذلك. أما إن كان الزوج هو طَالِبُ التفريق، وقرر الحكمان أن تدفع الزوجة عَوْضاً، فيحكم القاضي بالتفريق والعَوْضَ وَفَقَ قرار الحكمين).  
وفي القانون اللَّيْبِي:

مادة ٨: إذا عجز الحكمان عن الإصْلَاح بين الزوجين، وكانت الإساءة كلها من الزوج، وكانت الزوجة أو الزوجان معاً قد طلبا التفريق، قرر الحكمان التفريق بطلقة بائنة، دون مَسَاس بشيء من حقوق الزوجية المترتبة على الزواج والطلاق. أما إذا كان الزوج وحده هو طَالِبُ التفريق اقترحاً رفض الدعوى.

مادة ٩: إذا عجز الحكمان عن الإصْلَاح بين الزوجين، وكانت الإساءة كلها من جانب الزوجة قررا التفريق نظير بَدَل مناسب تدفعه الزوجة. وإذا كانت الإساءة مشتركة قررا التفريق دون بَدَل أو ببدل يتناسب مع نسبة الإساءة. فإن جهل الحال ولم يعرف المسيء منهما قرر الحكمان التفريق بينهما دون بَدَل، إن كانت الزوجة أو الزوجان معاً قد طلبا التفريق. فإن كان الزوج وحده هو الطَّالِبُ اقترحاً رفض دعواه).

فهذه القوانين نظمت ما يقرره الحكمان بعد عجزهم عن الإصْلَاح بين الزوجين. أما قَانُونُ الأحوال الشخصية العراقي فقد قصر مهمة الحكمين على بذل جهدهما في الإصْلَاح، فإن تعذر إصْلَاحهما رفعاً الأمر إلى القاضي، ووضح له الطرف المُقَصَّر، ويتخذ بعد ذلك إجراءه. فجاء في المادة ٤٠ منه:

(٣- على الحكمين أن يجتهدا في الإصْلَاح، فإن تعذر عليهما ذلك رفعاً الأمر إلى القاضي موضحين له الطرف الذي ثبت لهما أنه هو المُقَصَّر....

٤- إذا ثبت للقاضي إضرار أحد الزوجين بالآخر، أو استمرار الشقاق بينهما، وعجز عن إصلاحهما، وامتنع الزوج عن التطليق، فَرَّقَ الْقَاضِي بينهما، ويسقط المؤجل من المهر إن كان التقصير من جانب الزوجة. فإن كانت الزوجة قد قبضت جميع المهر يحكم عليها برد ما لا يزيد على نصف المهر للزوج).

### حُكْمُ كَوْنِ الْحَكَمَيْنِ مِنْ أَهْلِهِمَا:

اختلف الفقهاء في حُكْمِ كَوْنِ الْحَكَمَيْنِ مِنْ أَهْلِ الزَّوْجَيْنِ إِذَا وُجِدَا عَلَى قَوْلَيْنِ:

**القول الأول:** يجب أن يكون الحكمان من أهلها.

وهو قول المَالِكِيَّةِ<sup>(١)</sup>، وهو مُقْتَضَى قول الخِرَقِيِّ من الحَنَابِلَةِ، وصححه ابن

(١) تَفْسِيرُ الْقُرْطُبِيِّ ج ٣ ص ١٧٤٥. ونقل في بِدَايَةِ الْمُجْتَهِدِ ج ٢ ص ٩٨ الإجماع عليه.

والقول بالوجوب نص عليه في: الخَرَشِيِّ ج ٤ ص ٨ وجواهر الإكليل ج ١ ص ٣٢٨، وهو الذي يؤخذ من عبارة:

أَحْكَامُ الْقُرْآنِ لابن الْعَرَبِيِّ ج ١ ص ٤٢٦ والمُدَوَّنَةُ ج ٢ ص ٣٦٧-٣٦٨ وَسَيِّدِي خَلِيلٍ وعليه: الشَّرْحُ الْكَبِيرُ لِلدَّرْدِيرِ ج ٢ ص ٣٤٤ والحَطَّابُ والمَوَاقِ ج ٤ ص ١٦ والشَّرْحُ الصَّغِيرُ لِلدَّرْدِيرِ ج ٢ ص ٥١٣ وَفَتْحُ الْعَلِيِّ الْمَالِكِ ج ٢ ص ١٩ عن الاستغناء.

ومن قول ابن عاصم في تحفته:

إِنْ وَجِدَا عَدْلَيْنِ مِنْ أَهْلِهِمَا      والبعث من غيرهم إن عُدما

ومن شروحه: مَيَّارَةُ ج ١ ص ١٩٥ ونقل في ص ١٩٦ نص ابن الْحَاجِبِ. والبَهْجَةُ في شرح التُّحْفَةِ ومعها حَلْيُ الْمَعَاصِمِ ج ١ ص ٣٠٩ وإحْكَامُ الْأَحْكَامِ ص ٩٩.

والمُتَنَقَّى لِلْبَاجِي ج ٤ ص ١١٤ وجعلها الْبَاجِي في ص ١١٣ من المُتَنَقَّى: صفة كمال.

وذكر ابن جُزْيٍ في تَفْسِيرِهِ ج ١ ص ١٤١ وفي القَوَانِينِ الْفِقْهِيَّةِ ص ٢٣٦-٢٣٧: والأَكْمَلُ أَنْ يَكُونَ مِنْ أَهْلِهِمَا....

تَيْمِيَّةٌ فِي الْاِخْتِيَارَاتِ<sup>(١)</sup>، وَبِهِ قَالَ بَعْضُ الْإِمَامِيَّةِ<sup>(٢)</sup>. لِمَا يَأْتِي:

١- نَصُ الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ: ﴿فَابْعَثُوا حُكَمَاءً مِّنْ أَهْلِهِ وَحُكَمَاءً مِّنْ أَهْلِهَا﴾ [النِّسَاء: ٣٥]<sup>(٣)</sup>.

٢- إِنْ التَّحْكِيمُ نَظَرٌ فِي الْجَمْعِ وَالتَّفْرِيقِ، وَهُوَ أَوْلَىٰ مِنْ وَلَايَةِ عَقْدِ النِّكَاحِ<sup>(٤)</sup>.

٣- الْأَهْلُ أَعْرَفَ بِحَالِ الزَّوْجَيْنِ، وَكَيْفِيَةِ صِلَاحِهِمَا وَمَحَبَّتِهِمَا وَكِرَاهَتِهِمَا، وَلِأَنَّ الْأَهْلَ يُسْكِنُ إِلَيْهِ وَيُطْمَأَنَّ إِلَىٰ حُكْمِهِ بِخِلَافِ الْأَجْنَبِيِّ<sup>(٥)</sup>.

وَقَالَ الْمَالِكِيَّةُ تَفْرِيعاً عَلَىٰ قَوْلِهِمْ بِوُجُوبِ كَوْنِ الْحُكَمَاءِ مِنْ أَهْلِهِمَا:

لَوْ بَعَثَ أَجْنَبِيَيْنِ مَعَ إِمَّاكَ الْأَهْلَيْنِ، فَهَلْ يُنْقَضُ حُكْمُهُمَا بِالطَّلَاقِ مَجَّاناً أَوْ عَلَىٰ مَالٍ؟ فِيهِ قَوْلَانِ:

أَوَّلُهُمَا: يُنْقَضُ.

وَهُوَ مَا اسْتَظْهَرَهُ الدُّسُوقِيُّ<sup>(٦)</sup>

(١) الْاِخْتِيَارَاتُ الْعِلْمِيَّةُ لِابْنِ تَيْمِيَّةَ ج ٤ ص ٥٦٤.

وَانْظُرْ قَوْلَ الْخَرْقِيِّ أَيْضاً فِي: الْمُغْنِي ج ٨ ص ١٦٦.

(٢) كَنْزُ الْعُرْفَانِ لِلشُّيُورِيِّ ج ٣ ص ٧٣ وَالرَّوْضَةُ الْبَهِيَّةُ ج ٢ ص ١٣٣ وَمِنْهَاجُ الصَّالِحِينَ ج ٢ ص ٢٩٨.

(٣) الْاِخْتِيَارَاتُ الْعِلْمِيَّةُ، وَكَنْزُ الْعُرْفَانِ، وَالرَّوْضَةُ، السَّابِقَةُ.

(٤) الْاِخْتِيَارَاتُ السَّابِقُ. وَقَالَ بَعْدَ ذَلِكَ: لَا سِيَّماً إِنْ جَعَلْنَاهُمَا حَاكِمَيْنِ كَمَا هُوَ الصَّوَابُ.

(٥) كَنْزُ الْعُرْفَانِ ج ٣ ص ٧٣.

وَانْظُرْ: الرَّوْضَةُ الْبَهِيَّةُ ج ٢ ص ١٣٣ وَالدُّسُوقِيُّ عَلَى الشَّرْحِ الْكَبِيرِ لِلدَّرْدِيرِ ج ٢ ص ٣٤٤ وَالمُتَنَقَّى لِلْبَاجِيِّ ج ٤ ص ١١٤ وَالمُدَوَّنَةُ ج ٢ ص ٣٦٨ وَالصَّائِغِيُّ عَلَى الشَّرْحِ الصَّغِيرِ لِلدَّرْدِيرِ ج ٢ ص ٥١٣ وَالعَدَوِيُّ عَلَى الْخَرَشِيِّ ج ٤ ص ٨ وَتَفْسِيرُ الْقُرْطُبِيِّ ج ٣ ص ١٧٤٥.

(٦) الدُّسُوقِيُّ عَلَى الشَّرْحِ الْكَبِيرِ لِلدَّرْدِيرِ ج ٢ ص ٣٤٤.

وَالصَّائِي<sup>(١)</sup>.

لأن ظاهر الآية أن كونها من أهلها مع الوجدان واجب شرط، كما في التَّوَضِيح<sup>(٢)</sup>.  
ثانيهما: في النقص تَرَدُّدٌ<sup>(٣)</sup>، أي: تَحْيِيرٌ.  
وهو قول اللَّخْمِيِّ<sup>(٤)</sup>.

وقالوا أيضاً: ويندب كون الحكمين جارَيْن<sup>(٥)</sup>، في صورة بعث الأهلين إن أمكن،  
ويندب كونها جارَيْن في صورة بعث الأجنيين إن لم يمكن بعث الأهلين<sup>(٦)</sup>.  
لأن المجاورة توجب زيادة علم بحال الزوجين<sup>(٧)</sup>، فالجار أدري بحال الجار<sup>(٨)</sup>.  
وإن لم يمكن كون الحكمين معاً من الأهل، بل واحد فقط من أهل أحدهما والثاني

(١) الصَّائِي عَلَى الشَّرْحِ الصَّغِيرِ لِلدَّرْدِيرِ ج ٢ ص ٥١٣.

الصَّائِي: أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ الصَّائِي الْمِصْرِيُّ الْخُلُوتِيُّ الْمَالِكِيُّ. من تصانيفه: بُلْغَةُ  
السَّالِكِ لِأَقْرَبِ الْمَسَالِكِ فِي الْفَقْهِ الْمَالِكِيِّ، وَحَاشِيَةٌ عَلَى الْخَرِيدَةِ الْبَهِيَّةِ لِلدَّرْدِيرِ. مات  
بِالْمَدِينَةِ سَنَةَ ١٢٤١ هـ.

مُعْجَمُ الْمُؤَلِّفِينَ ج ٢ ص ١١١ وَهَدِيَّةُ الْعَارِفِينَ ج ١ ص ١٨٤.

(٢) الدُّسُوقِيُّ، وَالصَّائِي، السَّابِقَانِ، وَنَقَلَ عِبَارَةَ التَّوَضِيحِ الْخَرَشِيِّ ج ٤ ص ٨.

(٣) الشَّرْحُ الْكَبِيرُ لِلدَّرْدِيرِ، وَالشَّرْحُ الصَّغِيرُ لِلدَّرْدِيرِ، وَالْخَرَشِيُّ، السَّابِقَةُ.

(٤) الدُّسُوقِيُّ عَلَى الشَّرْحِ الْكَبِيرِ لِلدَّرْدِيرِ، وَالْخَرَشِيُّ، السَّابِقَانِ.

(٥) أَحْكَامُ الْقُرْآنِ لِابْنِ الْعَرَبِيِّ ج ١ ص ٤٢٦ وَحَلْيُ الْمَعَاصِمِ ج ١ ص ٣٠٩ وَمِيزَانُ ج ١

ص ١٩٦ عَنْ ابْنِ الْحَاجِبِ. وَسَيِّدِي خَلِيلٌ فِي: الشَّرْحِ الْكَبِيرِ لِلدَّرْدِيرِ ج ٢ ص ٣٤٤

وَالْحَطَّابُ وَالْمَوَاقِ ج ٤ ص ١٦ وَكِلَاهُمَا عَنِ اللَّخْمِيِّ. وَالشَّرْحُ الصَّغِيرُ لِلدَّرْدِيرِ ج ٢

ص ٥١٣ وَالْخَرَشِيُّ ج ٤ ص ٨.

(٦) الْخَرَشِيُّ، وَالشَّرْحُ الْكَبِيرُ لِلدَّرْدِيرِ، السَّابِقَانِ.

(٧) الْعَدَوِيُّ عَلَى الْخَرَشِيِّ السَّابِقِ.

(٨) الشَّرْحُ الصَّغِيرُ لِلدَّرْدِيرِ ج ٢ ص ٥١٣.

أجنبي فقط، فللمالكية فيه قولان:

أولهما: ضم لأهل أحدهما أجنبي.

وهو الذي نقله الدردير<sup>(١)</sup> عن اللخمي.

لكن الذي نقله الحطاب والمواق والخراشي عن اللخمي صريح في أنه:

يقام الذي من الأهل، وأجنبي من الجانب الآخر<sup>(٢)</sup>.

قال الخراشي: وهو موافق لكلام (سيدي خليل: من أهلها إن أمكن)، لأن مفهوم

(إن أمكن) عدم الإمكان من الجانبين أو أحدهما<sup>(٣)</sup>.

ثانيهما: يتعين كونها أجنبيين، وترك القريب لأحدهما.

(١) الشرح الكبير للدردير والدسوقي عليه ج ٢ ص ٣٤٤.

(٢) الحطاب والمواق ج ٤ ص ١٦ والخراشي ج ٤ ص ٨.

المواق: أبو عبد الله محمد بن يوسف بن أبي القاسم بن يوسف العبدري الغرناطي. فقيه مالكي، كان عالم غرناطة وإمامها وصالحها في وقته، له التاج والإكليل في شرح مختصر خليل. توفي سنة ٨٩٧هـ.

نيل الابتهاج ص ٣٢٤ وشجرة النور الزكية ج ١ ص ٢٦٢ والأعلام ج ٧ ص ١٥٤.

الخراشي: ويقال له الخراشي. أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن علي الخراشي. انتهت إليه رئاسة المالكية بمصر، كان متقشفاً ذا خلق واسع، نسبته إلى قريته التي يقال لها أبو خراش (كسحاب) من البحيرة من أعمال مصر. له شرح كبير على مختصر خليل. مات سنة ١١٠١هـ.

حاشية العدوي على شرح الخراشي على مختصر خليل ج ١ ص ٢ وتاج العروس مادة (خرش)، وشجرة النور الزكية ج ١ ص ٣١٧.

(٣) الخراشي السابق. والدسوقي على الدردير ج ٢ ص ٣٤٤.

وهو قول ابن الحَاجِبِ<sup>(١)</sup> وشُراحه، ونحوه في التَّوْضِيحِ<sup>(٢)</sup>، لئلا يميل القريب لقريبه<sup>(٣)</sup>.

لَكِنْ الْعَدَوِيُّ فِي حَاشِيَتِهِ عَلَى الْخَرَشِيِّ قَالَ:

(فيه شيء، لأنه لا يعلم ذلك من كلام ابن الحَاجِبِ، ونص ابن الحَاجِبِ: «فإن لم يوجد أحدهما أو كلاهما فمن غيره»، قال ابن عَبْدُ السَّلَامِ شارح ابن الحَاجِبِ:

«يريد: إن لم يوجد الحكمَانِ عَلَى هَذِهِ الصِّفَةِ فِي أَهْلِ الزَّوْجَيْنِ، أو لم يوجد أحدهما كَذَلِكَ وَوُجِدَ الْآخَرُ فَإِنَّهُ يَنْتَقِلُ إِلَى الْأُجَانِبِ». ونحوه في التَّوْضِيحِ. ولا يخفى أنه عند التأمل تجده موافقاً لِلْحَمِيِّ، وإِلَّا لَقَالَ: فإن لم يوجد فالأُجَانِبِ، ويكون صادقاً بصورتين. فعدوله إِلَى مَا قَالَ يَدُلُّ لِمَا قُلْنَا.

والحاصل أن الذي يعول عليه كلام اللَّحْمِيِّ، وكلام ابن الحَاجِبِ يرد إليه، فلا يناسب أن يجعل قولاً مقابلاً، فتدبر<sup>(٤)</sup>.

وإن كان بين الزوجين قرابة جاز أن يُحْكَمَ السُّلْطَانُ من هو منهما بمنزلة عَمَّيْهَا

(١) الشَّرْحُ الْكَبِيرُ لِلدَّرْدِيرِ وَالذُّسُوقِيِّ عَلَيْهِ ج ٢ ص ٣٤٤ وَالْحَطَّابُ، وَالْخَرَشِيُّ، السَّابِقَانِ، وَجَوَاهِرُ الْإِكْلِيلِ ج ١ ص ٣٢٨.

ابن الحَاجِبِ: جَمَالُ الدِّينِ أَبُو عَمْرٍو عُثْمَانُ بْنُ عُمَرَ بْنِ أَبِي بَكْرٍ الْكُرْدِيُّ الْمَالِكِيُّ. تنقل بين الْقَاهِرَةِ وَدِمَشْقَ وَالْإِسْكَنْدَرِيَّةِ، وتوفي بها سنة ٦٤٦ هـ. أكَبَ الْخَلْقَ عَلَى الْإِشْتَغَالِ عَلَيْهِ وَالتَّرَمُّمِ لَهُمُ الدُّرُوسَ، لَهُ الْكَافِيَةُ فِي النَّحْوِ، وَالشَّافِيَةُ فِي الصَّرْفِ، وَلَهُ فِي الْفِقْهِ وَالْأُصُولِ.

وَفَيَاتُ الْأَعْيَانِ ج ٣ ص ٢٤٨ وَغَايَةُ النِّهَايَةِ ج ١ ص ٥٠٨ وَالطَّلَاعُ السَّعِيدُ ص ٣٥٢ وَحُسْنُ الْمُحَاصَرَةِ ج ١ ص ٤٥٦ وَبُغْيَةُ الْوَعَاةِ ج ٢ ص ١٣٤ وَمِرْآةُ الْجَنَانِ ج ٤ ص ١١٤ وَالبُلْغَةُ فِي تَارِيخِ أَيْمَةِ اللُّغَةِ ص ١٤٠ وَشَذَرَاتُ الذَّهَبِ ج ٥ ص ٢٣٤ وَالنُّجُومُ الزَّاهِرَةُ ج ٦ ص ٣٦٠ وَمِفْتَاحُ السَّعَادَةِ ج ١ ص ١٣٨.

(٢) الْحَطَّابُ السَّابِقُ.

(٣) الذُّسُوقِيُّ عَلَى الدَّرْدِيرِ ج ٢ ص ٣٤٤.

(٤) الْعَدَوِيُّ عَلَى الْخَرَشِيِّ ج ٤ ص ٨.

أو خالَيْهَما أو عم وخال<sup>(١)</sup>.

**القول الثاني:** يجوز أن يكون الحكمَان من غير أهل الزوجين، لكن يُستحب أن يكونا من أهلها.

وهو قول الحنابلة<sup>(٢)</sup> والشافعية<sup>(٣)</sup> والزيديّة<sup>(٤)</sup> والإباضية<sup>(٥)</sup> وهو المشهور عند الإمامية<sup>(٦)</sup>. لما يأتي:

١ - الآية<sup>(٧)</sup>: ﴿فَابْعَثُوا حَكَمًا مِّنْ أَهْلِهِ وَحَكَمًا مِّنْ أَهْلِهَا﴾ [النساء: ٣٥]،

- (١) الحطّاب ج ٤ ص ١٦ عن اللّخميّ.
- (٢) المغني ج ٨ ص ١٧٠ وبهامشه الشّرح الكبير ص ١٧٠ و١٧١ والاختيارات العلميّة ج ٤ ص ٥٦٤ عن الأصحاب، والإقناع ج ٥ ص ٢١١ ومطالب أولي النهى ج ٥ ص ٢٨٨ ومُنْتَهَى الإِرادات ج ٢ ص ٢٣٤ ومجموع فتاوى ابن تيمية ج ٣٢ ص ٢٦.
- (٣) المَهْدَب ج ٢ ص ٧٠ ومُغْنِي الْمُحْتَاج ج ٣ ص ٢٦١ ونَهَايَةُ الْمُحْتَاج ج ٦ ص ٣٨٥ وَتُحْفَةُ الْمُحْتَاج ج ٧ ص ٤٥٧ والسراج الوهاج ص ٤٠١ والوجيز للغزالي ج ٢ ص ٤١ وشرح المنهج - حاشية الجمل ج ٤ ص ٢٩٠ والخطيب والبجيرمي عليه ج ٣ ص ٤٠٩ والْبَاجُورِيّ على شرح ابن قاسم ج ٢ ص ١٣٣ والأنوار والكمثرى عليه ج ٢ ص ١٥٠ وروض الطالب وأسنى المطالب ج ٣ ص ٢٤٠ وشرح التّحرير والشرقاويّ عليه ج ٢ ص ٢٨٦-٢٨٧ والجلال والقلوبّيّ عليه ج ٣ ص ٣٠٦-٣٠٧ وتفسير البيضاويّ ج ٢ ص ٨٥ وتفسير الرازيّ ج ١٠ ص ٩٣ وروّح المعاني ج ٥ ص ٢٦.
- (٤) البخر الزّخّار ج ٤ ص ٩٠.
- (٥) تيسير التّفسير ج ٢ ص ٣١٩ وهيمان الزاد ج ٤ ص ٥٣٣.
- (٦) كنز العرفان ج ٣ ص ٧٣. وشرائع الإسلام وجواهر الكلام عليه، واللّمْعة والروضة عليها ج ٢ ص ١٣٣ والمُختَصَر النَّافِع ص ٢١٧.
- (٧) المَهْدَب ج ٢ ص ٧٠ والكمثرى على الأنوار ج ٢ ص ١٥٠ وَتُحْفَةُ الْمُحْتَاج ج ٧ ص ٤٥٧ وَأَسْنَى الْمَطَالِب ج ٣ ص ٢٤٠ وشرح التّحرير ج ٢ ص ٢٨٦ وَكَشَفُ الْقِنَاع ج ٥ ص ٢١١.

وَتَقْيِيدُهَا لِلْأَغْلَبِيَّةِ<sup>(١)</sup>.

٢- في واقعة عَقِيلَ وزوجته، بَعَثَ عُثْمَانُ ابْنَ عَبَّاسٍ حَكَمًا مِنْ أَهْلِهِ، وَمُعَاوِيَةَ حَكَمًا مِنْ أَهْلِهَا<sup>(٢)</sup>.

٣- بَعَثَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ ابْنَ عَبَّاسٍ وَعُثْمَانُ بْنُ عَفَّانٍ لِيَحْكُمَا بَيْنَ زَوْجَيْنِ، أَحَدُهُمَا مِنْ بَنِي هَاشِمٍ وَالْآخَرُ مِنْ بَنِي عَبْدِ شَمْسٍ<sup>(٣)</sup>.

٤- الْقَرَابَةُ لَا تَشْتَرِطُ فِي الْحَاكِمِ وَلَا فِي الْوَكِيلِ<sup>(٤)</sup>، فَكَانَ الْأَمْرُ بِذَلِكَ إِرْشَادًا وَاسْتِحْبَابًا<sup>(٥)</sup>، فَكَوْنُهُمَا مِنَ الْأَهْلِ فِي الْآيَةِ لِلإِشَارَةِ إِلَى مَا هُوَ الْأَصْلَحُ<sup>(٦)</sup>.

٥- حَصُولُ الْغَرَضِ بِالْأَجْنَبِيِّ<sup>(٧)</sup>.

هَذَا الْخِلَافُ الْمَتَقَدِّمُ فِيمَا إِذَا وُجِدَ مَنْ يَصْلُحُ أَنْ يَبْعَثَ حَكَمًا مِنْ أَهْلِهِمَا.

أَمَّا إِنْ لَمْ يَوْجَدْ لِلزَّوْجَيْنِ أَهْلٌ، أَوْ كَانَ لهُمَا وَلَكِنْ لَمْ يَكُنْ فِيهِمْ مَنْ يَصْلُحُ لَذَلِكَ لِعَدَمِ الْعَدَالَةِ أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الْمَعَانِي، أَوْ وُجِدَ الْحَكَمَانِ الْعَدْلَانِ الْفَقِيهَانِ لَكِنْ تَعَذَّرَ

(١) كَنْزُ الْعِرْفَانِ ج ٣ ص ٧٣.

(٢) الْمُتَهَذَّبُ ج ٢ ص ٧٠. وَتَقَدَّمَ تَخْرِيجُ الْوَاقِعَةِ فِي مَوْضُوعٍ: مَاذَا يَفْعَلُ الْحَكَمَانُ بَعْدَ تَنْصِيهِمَا؟

(٣) الْبَحْرُ الرَّخَّارُ ج ٤ ص ٩٠.

وَتَقَدَّمَ تَخْرِيجُ الْوَاقِعَةِ فِي مَوْضُوعٍ: مَاذَا يَفْعَلُ الْحَكَمَانُ بَعْدَ تَنْصِيهِمَا؟

(٤) مُغْنِي الْمُحْتَاجِ ج ٣ ص ٢٦١. وَفِي الْمُتَهَذَّبِ ج ٢ ص ٧٠: لِأَنَّهَا فِي أَحَدِ الْقَوْلَيْنِ وَكِيلَانِ وَفِي الْآخَرِ حَاكِمَانِ، وَفِي الْجَمِيعِ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَا مِنْ غَيْرِ أَهْلِهِمَا.

وَانْظُرْ أَيْضًا: الْمُغْنِي وَبِهَامِشُهُ الشَّرْحُ الْكَبِيرُ ج ٨ ص ١٧١ وَكَشَافُ الْقِنَاعِ ج ٥ ص ٢١١ وَالرَّوْضَةُ الْبَهِيَّةُ ج ٢ ص ١٣٣ وَجَوَاهِرُ الْكَلَامِ.

(٥) الْمُغْنِي، وَالشَّرْحُ الْكَبِيرُ، وَجَوَاهِرُ الْكَلَامِ، السَّابِقَةُ.

(٦) الرَّوْضَةُ الْبَهِيَّةُ ج ٢ ص ١٣٣.

(٧) الرَّوْضَةُ السَّابِقَةُ، وَجَوَاهِرُ الْكَلَامِ، وَكَنْزُ الْعِرْفَانِ ج ٣ ص ٧٣.



بعثهما، فعندئذٍ يختار الحَاكِم حَكَمَيْن لهما أو لأحدهما، كيفما كان عدم الحَكَمَيْن، منهما أو من أحدهما.

نصَّ على ذَلِكَ الْمَالِكِيَّة<sup>(١)</sup> والإمامية<sup>(٢)</sup> ونقل ابن رُشد الإجماع عليه<sup>(٣)</sup>، وبه أخذت قوانين الأحوال الشخصية<sup>(٤)</sup>.

وإنما كان إجماعاً، لأنَّهُ هُوَ لَا يَقُولُونَ بوجوب أن يكون الحَكَمَان من أهلها. أما بقية الفُقهاء فيقولون بجواز بعث الأجنبيين ابتداءً.

وَحُجَّةُ هَذَا الْقَوْل هي:

أن الغرض من الحَكَمَيْن - وهو إصلاح الطرفين - معلوم، والذي فات - بكونها

- (١) أَحْكَامُ الْقُرْآن لابن الْعَرَبِيِّ ج ١ ص ٤٢٦ والْبَهْجَةُ ج ١ ص ٣٠٩ وإِحْكَامُ الْأَحْكَام ص ٩٩. وانظر: تَفْسِيرُ الْقُرْطُبِيِّ ج ٣ ص ١٧٤٥ وَتَفْسِيرُ الْبَحْرِ الْمُحِيط ج ٣ ص ٢٤٣ وَالمُدَوَّنَةُ ج ٢ ص ٣٦٨ وَالمُنْتَقَى لِلْبَاجِي ج ٤ ص ١١٤ وَالشَّرْحُ الْكَبِيرُ لِلدَّرْدِير ج ٢ ص ٣٤٤ وَالمَوَاق ج ٤ ص ١٦ عن المَدَوَّنَةِ، وَالشَّرْحُ الصَّغِيرُ لِلدَّرْدِير ج ٢ ص ٥١٣ وَمِيَّارَةُ ج ١ ص ١٩٥ وَفَتْحُ الْعَلِيِّ الْمَالِك ج ٢ ص ١٩ عن الاستغناء.
- (٢) الرُّوضَةُ الْبَهِيَّةُ ج ٢ ص ١٣٣-١٣٤ وَجَوَاهِرُ الْكَلَام، وَمِنْهَاجُ الصَّالِحِينَ ج ٢ ص ٢٩٨.
- (٣) بِدَايَةُ الْمُجْتَهِد ج ٢ ص ٩٨.

ابن رُشد (الْحَفِيد): أَبُو الْوَلِيد مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ أَبِي الْوَلِيدِ مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ رُشد الْأَنْدَلُسِيِّ الْمَالِكِيِّ، الْفِيلَسُوفُ الْفَقِيهُ الطَّبِيبُ، قَاضِي الْجَمَاعَةِ بِقُرْطُبَةٍ، مِنْ أَكْبَرِ عُلَمَاءِ عَصْرِهِ، لَهُ كُتُبٌ مِنْهَا: بِدَايَةُ الْمُجْتَهِدِ، وَمَنَاهِجُ الْأَدْلَةِ، وَتَهَافُتُ التَّهَافُتِ، وَغَيْرُهَا. دُفِنَ بِقُرْطُبَةٍ سَنَةِ ٥٩٥هـ. وَيَلْقَبُ بِالْحَفِيدِ تَمَيُّزاً لَهُ عَنْ جَدِّهِ صَاحِبِ الْمُقَدِّمَاتِ الْمُمَهَّدَاتِ.

شَدَرَاتُ الذَّهَبِ ج ٤ ص ٣٢٠ وَتَارِيخُ قُضَاةِ الْأَنْدَلُسِ ص ١١١ وَالدِّيْبَاجُ الْمُذَهَّبُ ج ٢ ص ٢٥٧.

- (٤) شرط كون الحَكَمَيْن من أهل الزوجين إن امكن وإلا فممن غيرهم، هو في: المادة ٤٠/٢ من قَانُونُ الْأَحْوَالِ الشَّخْصِيَّةِ الْعِرَاقِيِّ، وَالمادة ٧ من القَانُونُ الْمِصْرِيِّ، وَ ٣/١١٢ من القَانُونُ السُّورِيِّ، وَ ١٢٦/ج من قَانُونُ الْأَحْوَالِ الشَّخْصِيَّةِ الْأُرْدُنِيِّ، وَ ٥ من القَانُونُ اللَّيْبِيِّ.

من أهلها - يسير، فيكون الأجنبي المُخْتَار قائماً مقامهما، وربما كان أَوْفَى منهما<sup>(١)</sup>.

### الرأي المُخْتَار:

والذي نراه هو القول الثاني.

فالتقيد (من أهله، من أهلها) في الآية مبني على الغالب.

وهكذا فهمها عُمَرُ وَعُثْمَانُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، كما مرَّ في الأثرين السابقين.

لا سِيَّماً وأن الغرض حاصل بالأجنبي، فالقربة ليست شرطاً في الحاكم.

فجاز أن يكون الحكمان من غير أهل الزوجين، لكن يستحب أن يكونا من أهلها.

أما كون التَّحْكِيمِ نظراً في الجمع والتفريق وهو أَوْلَى من ولاية عقد النكاح، فلا

يمنع من أن يكون الحكمان من غير أهل الزوجين، ما دام ينظران إلى مصلحة الزوجين.

### القاضي حَكَمَ:

إن ذهب القاضي إلى الزوجين، وهو أهل أحدهما، جاز، وإن اتهمه الآخر.

وكذا إن كان من أهلها، أو ليس بأهل لو أحد منهما بالأولى.

نصَّ على ذلك الشَّافِعِيَّةُ<sup>(٢)</sup>.

وعِلَّةُ كون الحكمين من أهلها، كما ورد في الآية، ما يأتي:

١ - إن الأقارب أعرف ببواطن الأحوال، وأطلب للصَّلاح، وإنما تسكن إليهم

نفوس الزوجين، ويبرز إليهم ما في ضمائرهما من الحب والبغض، وإرادة الصَّحبة والفرقة

(١) أَحْكَامُ الْقُرْآنِ لابن الْعَرَبِيِّ ج ١ ص ٤٢٦.

(٢) رَوْضُ الطَّالِبِ وَأُسْنَى الْمَطَالِبِ عليه ج ٣ ص ٢٤٠.

وموجبات ذلك ومقتضياته، وما يَروِيَانِهِ عن الأَجانِب ولا يُجِبَّان أَن يَطْلُعُوا عَلَيْهِ<sup>(١)</sup>.

٢ - لثلاثا تسبق الظنَّة إذا كانا أَجَنِبَيْنِ بِالْمِلِّ إِلَى أَحَدِهِمَا. فإذا كان أَحَدُهُمَا مِنْ قِبَلِهِ وَالْآخَرُ مِنْ قِبَلِهَا زَالَتِ الظَّنَّةُ، وتكلم كل واحد منهما عمن هو من قِبَلِهِ<sup>(٢)</sup>.

### شروط الحكمين :

اختلفت تعابير الفقهاء في ذكر شروط الحكمين على النحو الآتي:

### الشافعية:

اشترطوا في الحكمين: التكليف، والإسلام، والعدالة، والحرية، والاهتداء إلى المقصود بما بُعث له.

نص على ذلك في: مُغْنِي الْمُحْتَاج<sup>(٣)</sup> ونَهَايَةُ الْمُحْتَاج<sup>(٤)</sup> وَأَسْنَى الْمَطَالِبِ<sup>(٥)</sup>

(١) تَفْسِيرُ الْكَشَافِ ج ١ ص ٣٩٦.

وانظر: تَفْسِيرُ الْبَيْضَاوِيِّ ج ٢ ص ٨٥ وَتَفْسِيرُ الرَّازِيِّ ج ١٠ ص ٩٣ وَتَفْسِيرُ الْقُرْطُبِيِّ ج ٣ ص ١٧٤٥ وَالْبَحْرُ الْمُحِيطُ ج ٣ ص ٢٤٣ وَأَحْكَامُ الْقُرْآنِ لابن الْعَرَبِيِّ ج ١ ص ٤٢٦ وَرُوحُ الْمَعَانِي ج ٥ ص ٢٦ وَالْمُنْتَقَى لِلْبَاجِي ج ٤ ص ١١٤ وَالْدُّسُوقِيُّ عَلَى الدَّرْدِيرِ ج ٢ ص ٣٤٤ وَالزُّرْقَانِيُّ عَلَى الْمَوْطَأِ ج ٣ ص ٢١٤ وَالْمُغْنِي ج ٨ ص ١٧٠ وَبِهَامِشِهِ الشَّرْحُ الْكَبِيرُ ص ١٧١ وَكَشَافُ الْقِنَاعِ ج ٥ ص ٢١١ وَمَطَالِبُ أَوَّلِي النُّهْيِ ج ٥ ص ٢٨٨-٢٨٩ وَالْاِخْتِيَارَاتُ الْعِلْمِيَّةُ ج ٤ ص ٥٦٤ وَالْمُهَذَّبُ ج ٢ ص ٧٠ وَأَسْنَى الْمَطَالِبِ ج ٣ ص ٢٤٠ وَشَرْحُ التَّحْرِيرِ وَالشَّرْقَاوِيِّ عَلَيْهِ ج ٢ ص ٢٨٦-٢٨٧ وَكَتَزُ الْعِرْفَانِ ج ٣ ص ٧٣ وَالرَّوْضَةُ الْبَهِيَّةُ ج ٢ ص ١٣٣-١٣٤.

(٢) أَحْكَامُ الْقُرْآنِ لِلْجَصَّاصِ ج ٢ ص ٢٣١.

(٣) مُغْنِي الْمُحْتَاجِ ج ٣ ص ٢٦١.

(٤) نِهَايَةُ الْمُحْتَاجِ ج ٦ ص ٣٨٥.

(٥) أَسْنَى الْمَطَالِبِ ج ٣ ص ٢٤٠.

وَالشَّرْقَاوِيُّ<sup>(١)</sup> وَالْبُجَيْرِمِيُّ عَلَى الْخَطِيبِ<sup>(٢)</sup> وَالْأَنْوَارِ<sup>(٣)</sup> وَالْقَلْيُوبِيِّ<sup>(٤)</sup>.

وهذه الشروط عدا شرط التكليف في: شرح المنهج<sup>(٥)</sup> وشرح التحرير<sup>(٦)</sup> وإعانة

(١) الشَّرْقَاوِيُّ عَلَى شَرْحِ التَّحْرِيرِ ج ٢ ص ٢٨٧.

الشَّرْقَاوِيُّ: عَبْدُ اللَّهِ بْنُ حِجَازِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ الشَّافِعِيِّ الْأَزْهَرِيِّ، الشهير بالشَّرْقَاوِيِّ. ولد ببلدة الطويلة بشارقية بلبيس، حفظ القرآن وقدم إلى الجامع الأزهر ودرس فيه. أفتى في مذهبه وتميز في الإلقاء والتحرير، ولي مشيخة الجامع الأزهر سنة ١٢٠٨ هـ، من مؤلفاته: حاشيته على التحرير. توفي سنة ١٢٢٧ هـ بالقاهرة.

ترجمته في نهاية الجزء الأول من شرح الشَّرْقَاوِيِّ عَلَى شَرْحِ التَّحْرِيرِ ص ٥٢٥، ملخصة من تاريخ الجبرتي. وانظر أيضاً: الأعلام ج ٤ ص ٧٨.

(٢) البُجَيْرِمِيُّ عَلَى الْخَطِيبِ ج ٣ ص ٤٠٩.

البُجَيْرِمِيُّ: سُلَيْمَانُ بْنُ مُحَمَّدَ بْنِ عُمَرَ الشَّافِعِيِّ. فقيه، ولد في بجيرم من قرى الغربية بمصر، وقدم القاهرة، وتعلم بالأزهر. من مؤلفاته: التجريد شرح المنهج، وحاشية على شرح الخطيب، وكلاهما في فقه الشافعية. توفي سنة ١٢٢١ هـ.

الأعلام ج ٣ ص ١٣٣ ومُعْجَمُ الْمُؤَلِّفِينَ ج ٤ ص ٢٧٥ وَهَدْيَةُ الْعَارِفِينَ ج ١ ص ٤٠٦.

الْخَطِيبُ الشَّرِيفِيُّ: شمس الدين مُحَمَّدُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْقَاهِرِيِّ الشَّافِعِيِّ. أخذ عن عميرة (أحمد البرلسي) والشهاب الرملي وآخرين، درس وأفتى في حياة أشياخه، وأجمع أهل مصر على صلاحه. من مصنفاته: مغني المحتاج شرح المنهاج، وشرح التنبيه، وتفسير السراج المنير. توفي سنة ٩٧٧ هـ.

الكواكب السائرة ج ٣ ص ٧٩ وسدّرات الذهب ج ٨ ص ٣٨٤ وَهَدْيَةُ الْعَارِفِينَ ج ٢ ص ٢٥٠ ومُعْجَمُ الْمُؤَلِّفِينَ ج ٨ ص ٢٦٩.

(٣) الْأَنْوَارِ ج ٢ ص ١٥٠.

(٤) الْقَلْيُوبِيُّ عَلَى الْجَلَالِ ج ٣ ص ٣٠٧.

(٥) شرح المنهج - حاشية الجمل ج ٤ ص ٢٩١.

(٦) شرح التحرير - حاشية الشَّرْقَاوِيِّ ج ٢ ص ٢٨٧.

الطَّالِبِينَ<sup>(١)</sup> والْبَاجُورِيِّ<sup>(٢)</sup> وروض الطَّالِبِ<sup>(٣)</sup> والخَطِيبِ<sup>(٤)</sup>.

وعدا شرط التكليف، والإسلام في: الجلال على المنهاج<sup>(٥)</sup> وتُحْفَةُ الْمُحْتَاجِ<sup>(٦)</sup>.  
واقصر في المَهْدَبِ على الذكورة، والعدالة، وعلى الفقه في حالة اعتبارهما  
حَاكِمِينَ، لأنه يحتاج فيه إلى النَّظَرِ في الجمع والتفريق، وجوز كونها من العامة في حالة  
اعتبارهما وَكَيْلِينَ<sup>(٧)</sup>.

أما الشَّافِعِيُّ في الأُمِّ فقد ذكر أن الحكم يكون من أهل القنَاعَةِ والعقل<sup>(٨)</sup>. وجاء في

(١) إِعَانَةُ الطَّالِبِينَ ج ٣ ص ٣٧٨.

(٢) البَاجُورِيُّ على شرح ابن قَاسِمٍ ج ٢ ص ١٣٣.

البَاجُورِيُّ: إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ أَحْمَدَ. ولد ونشأ في بَاجُورٍ من قرى المَنُوفِيَّةِ بمِصْرَ،  
تَقَلَّدَ مَشِيخَةَ الْأَزْهَرِ سنة ١٢٦٣هـ، واستمر بها إلى أن توفي بالقَاهِرَةِ سنة ١٢٧٧هـ. له  
مُصَنَّفَاتٌ منها: حاشيته على شرح ابن قَاسِمٍ الْغَزِّيِّ على متن أَبِي شُجَاعٍ فِي فِقْهِ الشَّافِعِيَّةِ.  
مُعْجَمُ الْمُؤَلَّفِينَ ج ١ ص ٨٤ والأَعْلَامُ ج ١ ص ٧١ وَهَدِيَّةُ الْعَارِفِينَ ج ١ ص ٤١.

(٣) روض الطَّالِبِ ج ٣ ص ٢٤٠.

(٤) الخَطِيبُ - شرح البُجَيْرِمِيِّ ج ٣ ص ٤٠٩.

(٥) الجَلَالُ على المنهاج ج ٣ ص ٣٠٧.

الْجَلَالُ الْمَحَلِّيُّ: مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ. ولد بالقَاهِرَةِ ونشأ بها، ولي  
التدريس بمواضع، وكان مفرط الذكاء مقصوداً بالفتاوى، من تصانيفه: شرح جَمْعِ الْجَوَامِعِ  
للسُّبْكِيِّ فِي الْأُصُولِ، وشرح المنهاج في الفقه الشَّافِعِيِّ، وتفسيره الذي أكمله السُّيُوطِيُّ.  
توفي سنة ٨٦٤هـ.

البَذَرُ الطَّالِعُ ج ٢ ص ١١٥ وَشَذَرَاتُ الدَّهَبِ ج ٧ ص ٣٠٣ وَمُعْجَمُ الْمُؤَلَّفِينَ ج ٨ ص ٣١١.

(٦) تُحْفَةُ الْمُحْتَاجِ ج ٧ ص ٤٥٧.

(٧) المَهْدَبُ ج ٢ ص ٧٠.

(٨) الأُمُّ ج ٥ ص ١٧٧.

موضع آخر من الأُمِّ<sup>(١)</sup> وفي أَحْكَامِ الْقُرْآنِ<sup>(٢)</sup> وَمُخْتَصَرِ الْمُزْنِيِّ<sup>(٣)</sup>: مَأْمُونَانِ.

وفي تَفْسِيرِ الرَّازِيِّ: قَالَ الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ عَنْهُ: الْمُسْتَحَبُّ أَنْ يَبْعَثَ الْحَاكِمُ عَدْلَيْنِ، وَيَجْعَلَهُمَا حَكَمِينَ<sup>(٤)</sup>.

وفي تَفْسِيرِ ابْنِ كَثِيرٍ: الْحَكَمُ ثِقَةٌ<sup>(٥)</sup>.

وفي تَفْسِيرِ الْبَيْضاوِيِّ: الْحَكَمُ رَجُلٌ، وَسَطٌ، يَصْلُحُ لِلْحُكُومَةِ وَالْإِصْلَاحِ. وَشَرَحَ الْكَازِرُونِيُّ الْوَسْطَ بِقَوْلِهِ: قَالَ فِي الصَّحَاحِ: يُقَالُ وَسَطٌ فِي قَوْمِهِ إِذَا كَانَ أَوْسَطَهُمْ نَسَبًا وَأَرْفَعَهُمْ مَجْدًا<sup>(٦)</sup>.

(١) الأُمُّ ج ٥ ص ١٠٣.

(٢) أَحْكَامِ الْقُرْآنِ لِلشَّافِعِيِّ ج ١ ص ٢١٢.

(٣) مُخْتَصَرِ الْمُزْنِيِّ بِهَامِشِ الْأُمِّ ج ٤ ص ٤٨.

(٤) تَفْسِيرِ الرَّازِيِّ ج ١٠ ص ٩٣.

(٥) تَفْسِيرِ ابْنِ كَثِيرٍ ج ١ ص ٤٩٣.

ابن كَثِيرٍ: إِسْمَاعِيلُ بْنُ عُمَرَ بْنِ كَثِيرٍ الدَّمَشْقِيُّ الْقُرَشِيُّ الشَّافِعِيُّ، أَبُو الْفِدَاءِ، عِمَادُ الدِّينِ. حَافِظٌ، مُؤَرِّخٌ. مِنْ كُتُبِهِ: التَّفْسِيرُ الْمَشْهُورُ، وَالْبِدَايَةُ وَالنِّهَايَةُ فِي التَّارِيخِ. مَاتَ بِدِمَشْقَ سَنَةِ ٧٧٤ هـ.

تَذْكِرَةُ الْحُفَاطِ (مُلْحَقُ شُيُوخِ الدَّهَبِيِّ) ج ٤ ص ١٥٠٨ رَقْم ٣٤ وَذِيلُ تَذْكِرَةِ الْحُفَاطِ لِأَبِي الْمَحَاسِنِ ص ٥٧ وَذِيلُ طَبَقَاتِ الْحُفَاطِ لِلشُّيُوطِيِّ ص ٣٦١ وَمُعْجَمُ الْمُؤَلِّفِينَ ج ٢ ص ٢٨٣.

(٦) تَفْسِيرِ الْبَيْضاوِيِّ وَالْكَازِرُونِيِّ عَلَيْهِ ج ٢ ص ٨٥.

الْبَيْضاوِيُّ: نَاصِرُ الدِّينِ أَبُو الْخَيْرِ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ بْنِ مُحَمَّدٍ. مِنْ قَرَبَةٍ يُقَالُ لَهَا الْبَيْضَا مِنْ أَعْمَالِ شِيرَازَ. عَالِمٌ صَالِحٌ خَيْرٌ. مِنْ مَوْلاَتِهِ: تَفْسِيرُهُ، وَالْغَايَةُ الْقُصُودُ، وَمِنْهَاجُ الْوُصُولِ إِلَى عِلْمِ الْأُصُولِ. تَوَلَّى قَضَاءَ الْقُضَاةِ بِشِيرَازَ. وَتَوَفَّى سَنَةَ ٦٩١ هـ.

طَبَقَاتُ الشَّافِعِيَّةِ لِلْأَسْنَوِيِّ ج ١ ص ٢٨٣ وَشَذَرَاتُ الدَّهَبِ ج ٥ ص ٣٩٢ وَبُغْيَةُ الْوُعَاةِ ج ٢ ص ٥٠ وَطَبَقَاتُ الشَّافِعِيَّةِ لِلْسَّبْكِجِيِّ ج ٨ ص ١٥٧، وَالدِّرَاسَةُ الْمُسْتَفِيضَةُ عَنْهُ الَّتِي كَتَبَهَا الشَّيْخُ أ. د. عَلِيُّ الْقَرْدَاغِي فِي مُقَدِّمَةِ كِتَابِهِ الْغَايَةُ الْقُصُودُ.

وَفِي الْوَجِيزِ لِلْغَزَالِيِّ: يَشْتَرِطُ فِيهِمَا الْعَدَالَةُ، وَالْهَدَايَةُ<sup>(١)</sup>.

وَفِي السَّرَاجِ الْوَهَّاجِ: يَشْتَرِطُ فِيهِمَا الْعَدَالَةُ<sup>(٢)</sup>.

قَالُوا:

إِنَّمَا اشْتَرَطَ فِي الْحَكَمِينَ ذَلِكَ مَعَ أَنَّهُمَا وَكِيلَانِ لَتَعْلُقَ وَكَالَتُهُمَا بِنَظَرِ الْحَاكِمِ كَمَا فِي أَمِينِهِ<sup>(٣)</sup>.

### الْحَنَابِلَةُ:

قَالُوا يَشْتَرِطُ فِي الْحَكَمِينَ:

التَّكْلِيفُ، وَالْإِسْلَامُ، وَالْعَدَالَةُ، وَالْحَرِيَّةُ، وَمَعْرِفَةُ الْجَمْعِ وَالتَّفْرِيقِ.

نَصَ عَلَى ذَلِكَ فِي:

مُنْتَهَى الْإِرَادَاتِ<sup>(٤)</sup> وَغَايَةُ الْمُنْتَهَى<sup>(٥)</sup>.

(١) الْوَجِيزُ ج ٢ ص ٤١، عَلَى الْقَوْلِ بِأَنَّهَا حَكَمَانِ.

الْغَزَالِيُّ: أَبُو حَامِدٍ مُحَمَّدُ بْنُ مُحَمَّدٍ الشَّافِعِيِّ، الْفَيْلَسُوفُ الْمُتَكَلِّمُ، الْمُتَصَوِّفُ الْفَقِيهَ، الْأَصُولِيُّ. وَلَدَ فِي طُوسَ، وَمَاتَ بِهَا سَنَةَ ٥٠٥ هـ. مِنْ كُتُبِهِ: إِحْيَاءُ عُلُومِ الدِّينِ، وَالْمُسْتَصَفَى. طَبَقَاتُ الشَّافِعِيَّةِ لِلْأَسَنَوِيِّ ج ٢ ص ٢٤٢ وَتَبْيِينُ كَذِبِ الْمُفْتَرِيِّ ص ٢٩١ وَمُعْجَمُ الْمُؤَلِّفِينَ ج ١١ ص ٢٦٦.

(٢) السَّرَاجُ الْوَهَّاجُ ص ٤٠١.

(٣) الْمَصَادِرُ السَّابِقَةُ: مُغْنِي الْمُحْتَاجِ، وَنَهَايَةُ الْمُحْتَاجِ، وَأَسْنَى الْمَطَالِبِ، وَالشَّرْقَاوِيُّ، وَالْخَطِيبُ وَالبُّجَيْرِيُّ عَلَيْهِ، وَشَرْحُ الْمَنْهَجِ، وَتُخْفَةُ الْمُحْتَاجِ، وَالْقَلْيُوبِيُّ، وَإِعَانَةُ الطَّالِبِينَ، وَالبَّاجُورِيُّ.

وَانظُرْ أَيْضاً: مَصَادِرُ الْحَنَابِلَةِ الْآتِيَةِ: مَطَالِبُ أُولَى النَّهْيِ، وَكَشَافُ الْقِنَاعِ، وَالْمُغْنِي، وَالشَّرْحُ الْكَبِيرُ.

(٤) مُنْتَهَى الْإِرَادَاتِ ج ٢ ص ٢٣٤.

(٥) غَايَةُ الْمُنْتَهَى - مَطَالِبُ أُولَى النَّهْيِ ج ٥ ص ٢٨٨.

وزاد في الإقناع: أن يكونا فقيهين<sup>(١)</sup>.

وذكر في الْمُغْنِي وَالشَّرْحِ الْكَبِيرِ: العقل، والبُلُوغ، والعدالة، والإسلام.

لأنها من شروط العدالة، سواء كانا حاكِمين أم وَكِيلين. والحرية وهو مَذْهَب الْقَاضِي وَالشَّافِعِيِّ، لأن العبد عنده لا تقبل شهادته، فتكون الحرية من شروط العدالة. قال ابن قُدَامَةَ: وَالْأَوَّلَى أَنْ يُقَالَ: إِنْ كَانَ وَكِيلِينَ لَمْ تُعْتَبَرِ الْحَرِيَّةُ لِأَنَّ تَوْكِيلَ الْعَبْدِ جَائِزٌ، وَإِنْ كَانَ حَكَمِينَ أُعْتَبِرَتِ الْحَرِيَّةُ لِأَنَّ الْحَاكِمَ لَا يُجُوزُ أَنْ يَكُونَ عَبْدًا.

والعلم بالجمع والتفريق، لأنهما يتصرفان في ذَلِكَ، فيعتبر علمهما به<sup>(٢)</sup>.

وذكر في الْمُقْنَعِ: شرط الحرية، والإسلام، والعدالة<sup>(٣)</sup>. ومثل ما في الْمُقْنَعِ وَرَدَ فِي الْغُنْيَةِ<sup>(٤)</sup>.

وفي مُخْتَصَرِ الْخِرَقِيِّ: مَأْمُونَانِ<sup>(٥)</sup>.

أما في الإِنْصَافِ فَقَدْ ذَكَرَ:

أَنْ اشْتَرَاطَ الْإِسْلَامَ، وَالْعَدَالَهَ، فِي الْحَكَمِينَ، مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

أما اشتراط الحرية ففيه قولان. وذكر من قال بهما.

وكونهما عالمين بالجمع والتفريق إنه شرط ينبغي أن يكون بلا خلاف في المَذْهَبِ.

ثم ذكر من قال بأنه يشترط كونهما فقيهين<sup>(٦)</sup>.

(١) الإقناع - كَشَّافُ الْقِنَاعِ ج ٥ ص ٢١١.

(٢) الْمُغْنِي ج ٨ ص ١٦٩ - ١٧٠ وبهامشه الشَّرْحُ الْكَبِيرُ ص ١٧١.

(٣) الْمُقْنَعِ - الشَّرْحُ الْكَبِيرُ ج ٨ ص ١٧٠.

(٤) الْغُنْيَةُ لِلشَّيْخِ عَبْدِ الْقَادِرِ الْجِيلَانِيِّ ص ٤٨.

(٥) الْخِرَقِيُّ - الْمُغْنِي ج ٨ ص ١٦٦.

(٦) الإِنْصَافُ ج ٨ ص ٣٧٩ - ٣٨٠.



### الْمَالِكِيَّةُ:

ذكر مَالِك: شرط الذكورة، والبُلُوغ، والحرية، والإسلام، أخذاً من قوله:

(ليست المرأة من الحُكَّام، والصبي، والعبد، ومن هو على غير دين الإسلام)<sup>(١)</sup>. وهو الذي ذكره سَحْنُونُ عن رَبِيعَةَ، لَكِنْ بزيادة: غير المسخوط<sup>(٢)</sup>.

وذكر البَاجِي: أن شروط صحة كونها حَكَمين: الإسلام، والبُلُوغ، والحرية، والذكورة. فإن عُدِمَ شيء من ذَلِكَ لم يَجْزُ تَحْكِيمُهَا.

وذكر لهما صفات كَمَالُهَا أن يكونا من أهلها، وأن يكونا فقيهين ليعلما مَوَاقِعَ الحق ليحكم به، وعَدْلَيْنِ لِيؤْمِنَ جُورُهُمَا<sup>(٣)</sup>.

واقصر ابن جُزْيٍ على الإسلام، والعدالة، والْفِقْهُ<sup>(٤)</sup>.

وفي سَيِّدِي خَلِيل: تشترط الذكورة، والعدالة، والرشد، والْفِقْهُ بما حَكَمَ فيه. أخذاً من قوله: (وَبَطَلَ حُكْمُ غَيْرِ الْعَدْلِ وَسُفِيهِ وَامْرَأَةٍ وَغَيْرِ فقيه بِذَلِكَ).

وهو الذي أخذه الإمام الدَّرْدِيرُ في شرحه الكبير.

وفهم من شرح الدَّرْدِيرِ عبارة سَيِّدِي خَلِيل: شرط التكليف، والإسلام، والحرية: إذ جعلها من شرط العدالة، وَذَلِكَ في قوله: (وغير العدل: الفاسق، والصبي، والمجنون، والعبد)<sup>(٥)</sup>.

ونحوه في الْخَرَشِيِّ حين عدد شروط سَيِّدِي خَلِيل، ثم قال: (فَيَبْطُلُ حُكْمُ

(١) المَدْوَنَةُ ج ٢ ص ٣٦٧.

(٢) المَدْوَنَةُ ج ٢ ص ٣٧١.

(٣) الْمُتَنْتَقَى لِلْبَاجِيِّ ج ٤ ص ١١٣-١١٤.

(٤) القَوَانِين الْفَقْهِيَّةُ ص ٢٣٦.

(٥) الشَّرْحُ الْكَبِيرُ لِلدَّرْدِيرِ ج ٢ ص ٣٤٤.

الصبي، والمجنون، والعبد، والكافر، والفاسق، والسفيه، والمرأة، وغير الفقهاء بباب أَحْكَامِ النِّشْوَز<sup>(١)</sup>.

ونص اللَّخْمِيُّ على شرط الفقه بما يراد من الأمر الذي ينظران فيه، فقط<sup>(٢)</sup>.

وفي الاستغناء: شرط العدالة، والفقه، فقط<sup>(٣)</sup>.

وفي الزُّرْقَانِيِّ على الْمُوْطَأَ: الذكورة، والصَّالِح للحكومة، والإصلاح بين الزوجين<sup>(٤)</sup>.

وذكر ابن عاصم في تحفته شرط العدالة بقوله:

إِنْ وَجَدَا عَدْلَيْنِ مِنْ أَهْلِهِمَا      وَابْعَثَ مِنْ غَيْرِهِمَا إِنْ عَدِمَا  
ومثله في مِيزَةِ عَلَيْهِ<sup>(٥)</sup>.

(١) الْخَرَشِيُّ ج ٤ ص ٨-٩.

(٢) الْمَوَاقِ ج ٤ ص ١٦ عن اللَّخْمِيِّ.

(٣) فَتَحُ الْعَلِيِّ الْمَالِكِ ج ٢ ص ١٩ عن الاستغناء.

(٤) الزُّرْقَانِيُّ على الْمُوْطَأَ ج ٣ ص ٢١٤.

(٥) مِيزَةُ على التُّحْفَةِ ج ١ ص ١٩٥، وفيه: (من غيرهم إن عدما)، وما أثبتناه عن البهجة، وإحكام الأحكام، وهو أوكلى لموافقة (وجدا) بالشرط الأول.

ابن عاصم: القاضي أبو بكر مُحَمَّد بن مُحَمَّد بن عاصم الأندلسي الغرناطي. ولد سنة ٧٦٠هـ، وتوفي سنة ٨٢٩هـ. من شيوخه: أبو سعيد فَرَج بن قَاسِم بن لُبٍّ، وأبو إسحاق إبراهيم بن موسى الشاطبي. كان فاضلاً مُتَقَنّاً لعلم الفقه والقراءات مشاركاً في العربية والمنطق والأصول وغيرها، مع براعة خَطِّ وإحكام رسم وإتقان بعض الصنائع العلمية. له أرجوزة تُحْفَةُ الْحُكَّام وغيرها.

مُقَدِّمَةُ مِيزَةِ عن ولد ابن عاصم، ومُقَدِّمَةُ الْبَهْجَةِ شرح التُّحْفَةِ، وحُلِّي الْمَعَاصِم، وكلاهما عن نَيْل الْإِبْتِهَاج. وانظر أيضاً: نَيْل الْإِبْتِهَاج ص ٢٨٩ وشَجَرَةُ النُّورِ الزَّيْتِيَّة ج ١ ص ٢٤٧ والأعلام ج ٧ ص ٤٥.

مِيزَةُ: هو أبو عبد الله مُحَمَّد بن أَحْمَد بن مُحَمَّد الْفَاسِي. الْفَقِيهُ الْمَالِكِي، الشهير

وزاد في البَهْجَةِ شرح التُّحْفَةِ: العدالة، وشرط الفِقه بِذَلِكَ الأمر الذي ينظران فيه<sup>(١)</sup>. وكذا في إِحْكَام الْأَحْكَامِ<sup>(٢)</sup>.

وذكر ابن الْحَاجِب: شرط الذُّكُورَةِ، وَالْحَرِيَّةِ، وَالْعَدَالَةِ، وَالْفِقْه بِذَلِكَ<sup>(٣)</sup>.

ونص ابن الْعَرَبِيِّ عَلَى شرط: العدالة، وَالْإِسْلَامِ<sup>(٤)</sup>.

ونص الْقُرْطُبِيُّ عَلَى شرط: العدالة، وَحَسَنُ النَّظَرِ، وَالْبَصَرُ بِالْفِقْهِ<sup>(٥)</sup>.

إِلَّا أَنَّ ابْنَ الْعَرَبِيِّ قَالَ: (لو كان غير عدل، قال عَبْدُ الْمَلِكِ: حُكْمُهُ مَنْقُوضٌ، لِأَنَّهُمَا تَخَاطَرَا بِمَا لَا يَنْبَغِي مِنَ الْغَرَرِ. قَالَ ابْنُ الْعَرَبِيِّ: وَالصَّحِيحُ نَفُوزُهُ، لِأَنَّهُ إِنْ كَانَ تَوْكِيلًا ففَعَلَ الْوَكِيلُ نَافِذًا، وَإِنْ كَانَ تَحْكِيمًا فَقَدْ قَدَّمَاهُ عَلَى أَنْفُسِهِمَا، وَلَيْسَ الْغَرَرُ بِمُؤَثِّرٍ فِيهِ، كَمَا لَمْ يَوْثُرْ فِي التَّوْكِيلِ. وَبَابُ الْقَضَاءِ مَبْنِيٌّ عَلَى الْغَرَرِ كُلِّهِ، وَلَيْسَ يُلْزَمُ فِيهِ مَعْرِفَةُ الْمَحْكُومِ عَلَيْهِ بِمَا يؤولُ إِلَيْهِ الْحُكْمُ)<sup>(٦)</sup>.

وورد في تَفْسِيرِ الْبَحْرِ الْمُحِيطِ وَقَدْ نَقَلَ رَأْيَ عَبْدِ الْمَلِكِ وَابْنِ الْعَرَبِيِّ: (الْحُكْمُ هُوَ مَنْ يَصْلُحُ لِلْحُكُومَةِ بَيْنَ النَّاسِ وَالْإِصْلَاحِ... قَالَ جَمَاعَةٌ مِنَ الْعُلَمَاءِ: لَا بَدَّ أَنْ يَكُونَ عَارِفِينَ بِأَحْوَالِ الزَّوْجَيْنِ، عَدْلَيْنِ، حَسَنِي السِّيَاسَةِ وَالنَّظَرِ فِي حَصُولِ الْمَصْلَحَةِ، عَالِمَيْنِ بِحُكْمِ اللَّهِ فِي الْوَاقِعَةِ الَّتِي حُكِّمَ فِيهَا... وَقَالَ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ: إِنَّمَا هَذَا الشَّرْطُ فِي الْحَكَمِينَ اللَّذِينَ يَبْعَثُهُمَا الْحَاكِمُ، وَأَمَّا الْحَكَمَانِ اللَّذَانِ يَبْعَثُهُمَا الزَّوْجَانِ فَلَا يَشْتَرَطُ فِيهِمَا

بِمَيَّارَةٍ. مِنْ كُتُبِهِ: الْإِثْقَانُ وَالْإِحْكَامُ فِي شَرْحِ تُّحْفَةِ الْحُكَّامِ. تُوْفِيَ سَنَةَ ١٠٧٢ هـ.

هَدِيَّةُ الْعَارِفِينَ ج ٢ ص ٢٩٠ وَالْأَعْلَامُ ج ٦ ص ١١ وَمُعْجَمُ الْمُؤَلَّفِينَ ج ٩ ص ١٤ وَشَجَرَةُ النُّورِ الزَّرْكِيَّةِ ج ١ ص ٣٠٩.

(١) الْبَهْجَةُ فِي شَرْحِ التُّحْفَةِ ج ١ ص ٣٠٩.

(٢) إِحْكَامُ الْأَحْكَامِ ص ٩٩.

(٣) مَيَّارَةُ ج ١ ص ١٩٦ عَنْ ابْنِ الْحَاجِبِ.

(٤) أَحْكَامُ الْقُرْآنِ لِابْنِ الْعَرَبِيِّ ج ١ ص ٤٢٦.

(٥) تَفْسِيرُ الْقُرْطُبِيِّ ج ٣ ص ١٧٤٥.

(٦) أَحْكَامُ الْقُرْآنِ لِابْنِ الْعَرَبِيِّ ج ١ ص ٤٢٧ وَتَفْسِيرُ الْقُرْطُبِيِّ ج ٣ ص ١٧٤٨ عَنْ ابْنِ الْعَرَبِيِّ.

إِلَّا أَنْ يَكُونَا: بِالْعَيْنِ، عَاقِلَيْنِ، مُسْلِمَيْنِ، مِنْ أَهْلِ الْعَفَافِ وَالسُّتْرِ، يَغْلِبُ عَلَى الظَّنِّ نَصَحَهُمَا<sup>(١)</sup>.

### الْحَنَفِيَّةُ:

اشْتَرَطَ الطَّحَاوِيُّ فِي الْحَكَمَيْنِ:

الْحُرِيَّةَ، وَالْإِسْلَامَ، وَالْبُلُوغَ، وَالْعَدَالَهَ، وَالْفِقْهَ، وَالْبَصَرَ، وَأَنْ يَكُونَا غَيْرَ مَحْدُودَيْنِ وَلَا وَاحِدٍ مِنْهُمَا فِي قَذْفٍ<sup>(٢)</sup>.

وَنَصَّ الزَّمَخْشَرِيُّ عَلَى أَنْ الْحَكَمَ:

رَجُلٌ، مُقْنَعٌ، رَضِيَ، يَصْلُحُ لِحُكُومَةِ الْعَدْلِ وَالْإِصْلَاحِ بَيْنَهُمَا<sup>(٣)</sup>.

وَذَكَرَ الْأَلُوسِيُّ أَنَّهُ:

رَجُلٌ، عَدْلٌ، عَارِفٌ، حَسَنُ السِّيَاسَةِ وَالنَّظَرِ فِي الْمَصْلَحَةِ<sup>(٤)</sup>.

(١) تَفْسِيرُ الْبَحْرِ الْمُحِيطِ ج ٣ ص ٢٤٣.

(٢) الشُّرُوطُ الصَّغِيرُ لِلطَّحَاوِيِّ ج ٢ ص ٧٨١.

(٣) الْكَشَافُ لِلزَّمَخْشَرِيِّ ج ١ ص ٣٩٦.

الزَّمَخْشَرِيُّ: أَبُو الْقَاسِمِ مُحَمَّدُ بْنُ عُمَرَ بْنِ مُحَمَّدٍ الْحَنْفِيُّ. فَخْرُ خُورَزْمِ (وَزَمَخْشَرِ إِحْدَى قُرَاهَا)، جَاوَرَ بِمَكَّةَ زَمَانًا فَسَمِيَ جَارُ اللَّهِ. مِنْ تَصَانِيفِهِ الْجَلِيلَةِ: الْكَشَافُ فِي التَّفْسِيرِ لَمْ يُصَنَّفْ قَبْلَهُ مِثْلَهُ، وَالْفَائِقُ فِي تَفْسِيرِ الْحَدِيثِ، وَأَسَاسُ الْبَلَاغَةِ فِي اللُّغَةِ، وَالْمُفَصَّلُ، وَالْأُنُومُودَجُ فِي النَّحْوِ. تَوَفِيَ بِحُرْجَانِيَّةِ خُورَزْمِ بَعْدَ رَجُوعِهِ مِنْ مَكَّةَ سَنَةَ ٥٣٨هـ، كَانَ إِمَامًا عَصْرَهُ بِغَيْرِ مَدَافِعٍ.

تَاجُ التَّرَاجُمِ ص ٧١ وَالْفَوَائِدُ الْبَهِيَّةُ ص ٢٠٩ وَبُغْيَةُ الْوُعَاةِ ج ٢ ص ٢٧٩ وَإِنْبَاهُ الرُّوَاةِ ج ٣ ص ٢٦٥ وَشَذَرَاتُ الدَّهَبِ ج ٤ ص ١١٨ وَطَبَقَاتُ الْمُفَسِّرِينَ لِلدَّوْدِيِّ ج ٢ ص ٣١٤ وَمِيزَانُ الْإِعْتِدَالِ ج ٤ ص ٧٨ وَلِسَانُ الْمِيزَانِ ج ٦ ص ٤ وَامْرَأَةُ الْجَنَانِ ج ٣ ص ٢٦٩.

(٤) رُوحُ الْمَعَارِي لِلأَلُوسِيِّ ج ٥ ص ٢٦.

### الإِبَاضِيَّة:

قال فِي الدَّرَايَةِ وَكَنْزِ الْغِنَايَةِ: رَجُلًا، عَدْلًا<sup>(١)</sup>.

وَفِي تَيْسِيرِ التَّفْسِيرِ: رَجُلًا، عَدْلًا، عَارِفًا بِدَقَائِقِ الْأُمُورِ، يَصْلُحُ لِلْحُكُومَةِ وَالْإِصْلَاحِ<sup>(٢)</sup>.

### الرَّيْدِيَّة:

جَاءَ فِي الْبَحْرِ الرَّخَّارِ: وَشَرَطَ الْحَكَمَيْنِ: الْحُرِيَّةَ، وَالتَّكْلِيفَ، وَالْإِسْلَامَ، وَالتَّمْيِيزَ بَيْنَ الْحَقِّ وَالْبَاطِلِ، لِيُمْكِنَ لَهَا الْحُكْمُ بِالْقِسْطِ<sup>(٣)</sup>.

### الإِمَامِيَّة:

فِي الرَّوْضَةِ الْبَهِيَّةِ: يَشْتَرِطُ فِي الْحَكَمَيْنِ: الْبُلُوغَ، وَالْعَقْلَ، وَالْحُرِيَّةَ، وَالْعَدَالَهَ، وَالْإِهْتِدَاءَ إِلَى مَا هُوَ الْمَقْصُودُ مِنْ بَعْثِهِمَا، دُونَ الْاجْتِهَادِ<sup>(٤)</sup>.

وَفِي جَوَاهِرِ الْكَلَامِ: يَشْتَرِطُ: الْبُلُوغَ، وَالْعَقْلَ، وَالْإِهْتِدَاءَ إِلَى مَا هُوَ الْمَقْصُودُ مِنْ بَعْثِهِمَا. قِيلَ: وَالْإِسْلَامَ، وَهُوَ جَيِّدٌ فِيمَا كَانَ الشَّقَاقُ بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ، أَمَّا غَيْرُهُمْ فَلَا يَخْلُو مِنْ نَظَرٍ. وَأَمَّا الْعَدَالَةُ، وَالْحُرِيَّةُ: فَفِي الْمَسَالِكِ: إِنْ جَعَلْنَاهُمَا حَكَمَيْنِ اعْتَبَرَا قِطْعًا. وَإِنْ جَعَلْنَاهُمَا وَكَيْلَيْنِ فَفِي اعْتِبَارِهِمَا وَجْهَانِ أَجُودُهُمَا الْعَدَمُ، لِأَنَّهُمَا لَيْسَا شَرْطًا فِي الْوَكَيْلِ.

الْأَلَوْسِيُّ: أَبُو النَّثَاءِ شَهَابُ الدِّينِ مُحَمَّدُ بْنُ السَّيِّدِ عَبْدِ اللَّهِ أَفَنْدِي الْحُسَيْنِيِّ. مِنْ أَكْبَارِ الْعُلَمَاءِ فِي بَغْدَادَ، لَهُ مُصَنَّفَاتٌ أَجَلُّهَا تَفْسِيرُهُ رُوحَ الْمَعَانِي. تُوُفِيَ سَنَةَ ١٢٧٠ هـ، وَدُفِنَ فِي مَقْبَرَةٍ مَعْرُوفٍ الْكَرْخِيِّ، وَقَبْرُهُ ظَاهِرٌ.

الْأَلَوْسِيُّ مَفْسَرًا: مُحْسِنُ عَبْدِ الْحَمِيدِ، وَمُقَدِّمَةُ إِنْخَافِ الْأَمْجَادِ ص ١١ وَفِيهَا مَصَادِرُ تَرْجَمَتِهِ.

(١) الدَّرَايَةُ وَكَنْزُ الْغِنَايَةِ ص ٢١١.

(٢) تَيْسِيرُ التَّفْسِيرِ ج ٢ ص ٣١٩ وَنَحْوُهُ فِي هَيْمَانَ الزَّادِ ج ٤ ص ٥٣٣.

(٣) الْبَحْرُ الرَّخَّارُ ج ٤ ص ٩٠.

(٤) الرَّوْضَةُ الْبَهِيَّةُ ج ٢ ص ١٣٤.

وفيه: إمكان منع اعتبار ذَلِكَ عَلَى الْأَوَّلِ أَيْضاً، وما دل عَلَى اعتبارهما فِي الرَّئِيسِ العام لَا يَقْتَضِيهِ فِي مِثْلِ الْمَقَامِ الْمَجْبُورِ بِنَظَرِ الرَّئِيسِ. كما أَنَّهُ احْتَمَلْ اعتبارهما عَلَى الثَّانِي بدَعْوَى أَنَّ الْوَكَالَهَ إِذَا تَعَلَّقَتْ بِنَظَرِ الْحَاكِمِ اعْتَبِرَ فِيهَا ذَلِكَ كَأَمْرِ الْحَاكِمِ<sup>(١)</sup>.

وَنَصٌّ فِي كَنْزِ الْعِرْفَانِ عَلَى شَرْطِ: الْعَقْلُ، وَالْبُلُوغُ، وَالْعَدَالَةُ، وَالْحَرِيَّةُ، وَالذِّكُورَةُ<sup>(٢)</sup>.

وَفِي تَفْسِيرِ الطَّبْرَسِيِّ: الْحَكَمُ الْقَيِّمُ بِمَا يُسْنَدُ إِلَيْهِ<sup>(٣)</sup>.

### الْقَانُونُ:

نصت المادة الخامسة من الْقَانُونِ اللَّيْبِيِّ عَلَى أَنَّهُ:

(يَشْتَرِطُ فِي الْحَكَمَيْنِ ... أَنَّ يَكُونَا: رَجُلَيْنِ، عَدْلَيْنِ، مِنْ أَهْلِ الزَّوْجَيْنِ إِنْ أَمَكْنَ، وَإِلَّا فَمِنْ غَيْرِهِمْ، وَأَنَّ يَكُونَا مِنْ لَهْمِ خُبْرَةٍ بِحَالِهِمَا، وَقُدْرَةٍ عَلَى الْإِصْلَاحِ بَيْنَهُمَا). وَمِثْلُهُ قَانُونُ الْأَحْوَالِ الشَّخْصِيَّةِ الْأُرْدُنِّي<sup>(٤)</sup>، وَهُوَ نَصُ الْمَادَّةِ السَّابِعَةِ مِنْ مَرْسُومِ بَقَانُونِ رَقْمِ ٢٥ لِسَنَةِ ١٩٢٩ مِ الْمَوْضِعِيِّ الْمُلغَى.

(١) جَوَاهِرُ الْكَلَامِ.

(٢) كَنْزُ الْعِرْفَانِ ج ٣ ص ٧٤.

(٣) تَفْسِيرُ الطَّبْرَسِيِّ ج ٣ ص ٤٤.

(٤) نصت المادة ١٢٦/ ج من قَانُونِ الْأَحْوَالِ الشَّخْصِيَّةِ الْأُرْدُنِّي عَلَى أَنَّهُ: (يُشْتَرِطُ فِي الْحَكَمَيْنِ أَنَّ يَكُونَا عَدْلَيْنِ، قَادِرَيْنِ عَلَى الْإِصْلَاحِ، وَأَنَّ يَكُونَ أَحَدُهُمَا مِنْ أَهْلِ الزَّوْجَةِ وَالْآخَرُ مِنْ أَهْلِ الزَّوْجِ إِنْ أَمَكْنَ. وَإِنْ لَمْ يَتَسَرَّ ذَلِكَ حَكَمَ الْقَاضِي اثْنَيْنِ مِنْ ذَوِي الْخُبْرَةِ وَالْعَدَالَةِ وَالْقُدْرَةِ عَلَى الْإِصْلَاحِ).

وَكَانَتْ الْمَادَّةُ ١٣٢/ ج مِنْ قَانُونِ الْأَحْوَالِ الشَّخْصِيَّةِ الْأُرْدُنِّي السَّابِقِ قَدْ نَصَتْ عَلَى أَنَّهُ: يَشْتَرِطُ فِي الْحَكَمَيْنِ أَنَّ يَكُونَا رَجُلَيْنِ، عَدْلَيْنِ، ...، فَحُذِفَتْ كَلِمَةُ (رَجُلَيْنِ) فِي الْقَانُونِ الْجَدِيدِ، اِكْتِفَاءً بِقَوْلِهِ: (عَدْلَيْنِ، قَادِرَيْنِ، اثْنَيْنِ)، وَهِيَ كُلُّهَا لِلْمَذْكُورِ.

وَعَقَّبَ الشَّيْخُ عَلِيَّ الْخَفِيفُ عَلَيْهَا: بِأَنَّ الْمُسْرِعَ قَدْ تَرَكَ النَّصَّ عَلَى شَرْطِ الرُّشْدِ وَالْعِلْمِ بِالْفَهْمِ الْخَاصِّ، لِأَنَّهُ لَا يَظُنُّ بِالْمَحْكَمَةِ أَنَّ تُعَيَّنَ لِمِثْلِ هَذِهِ الْمَهْمَةِ مِنْ عُرْفٍ بِالسَّفْهِ وَلَا مِنْ لَيْسَ لَهُ قُدْرَةٌ عَلَى الْإِصْلَاحِ بَيْنَ الزَّوْجَيْنِ وَتَحَرِّيِ الْمَصْلَحَةِ، وَذَلِكَ مَا يَكْفِي فِي تَوَافُرِ هَذَيْنِ الشَّرْطَيْنِ، أَوْ مَا يَكْفِي فِي تَحْقِيقِ الْهَدَفِ مِنْ اشْتِرَاطِهَا<sup>(١)</sup>.

لَكِنِ الْقَرَارُ بِقَانُونٍ رَقْمَ ٤٤ لِسَنَةِ ١٩٧٩ مِ الْمِصْرِيِّ أَبْقَى نَصَّ الْمَادَّةِ السَّابِعَةِ مِنْهُ السَّابِقَةَ، لَكِنَّهُ حَذَفَ كَلِمَةَ (رَجُلَيْنِ) فَقَط. فَاشْتَرَطَ فِي الْحُكْمَيْنِ أَنْ يَكُونَا عَدْلَيْنِ مُطْلَقًا، لِيُتِيحَ الْمَجَالَ لِاشْتِرَاكِ النِّسَاءِ فِي التَّحْكِيمِ. وَبِذَلِكَ يَخَالِفُ مَا جَاءَ فِي الْمَذْكُورَةِ الْإِيضَاحِيَّةِ لِلتَّقْنِينِ الْجَدِيدِ الَّتِي تَنْصُ عَلَى أَنَّ جَمِيعَ التَّفْصِيلَاتِ الَّتِي أَوْرَدَهَا فِي تَسْوِيَةِ الشُّقَاقِ بَيْنَ الزَّوْجَيْنِ وَبَعَثِ الْحُكْمَيْنِ (مَأْخُوذَةٌ مِنْ مَذْهَبِ الْإِمَامِ مَالِكٍ إِمَّا نَصًّا وَإِمَّا مُخَرَّجَةً عَلَى نُصُوصِهِ)، لِأَنَّ مَذْهَبَ الْإِمَامِ مَالِكٍ يَشْتَرِطُ الذِّكُورَةَ فِيهَا<sup>(٢)</sup>.

### وَلِلْفُقَهَاءِ فِي شَرْطِ الذِّكُورَةِ أَقْوَالٌ:

#### الْقَوْلُ الْأَوَّلُ: وَاجِبٌ مُطْلَقًا.

وَهُوَ قَوْلُ أَكْثَرِ الْحَنَابِلَةِ<sup>(٣)</sup>، وَالْأَظْهَرُ وَالْأَشْهَرُ عِنْدَ الْمَالِكِيَّةِ<sup>(٤)</sup>، وَالشَّيْرَازِيِّ

(١) فُرَّقَ الزَّوْجَانِ: الْخَفِيفُ ص ٣١١.

(٢) دَرَأَسَاتٌ فِي الْأَحْوَالِ الشَّخْصِيَّةِ لِلْأَسْتَاذِ الدِّكْتُورِ مُحَمَّدٍ بَلْتَاغِي ص ١٣٨.

(٣) الْمُغْنِي ج ٨ ص ١٧٠ وَبِهَامِشِهِ الشَّرْحُ الْكَبِيرُ ص ١٧١ وَالْإِقْنَاعُ - كَشَافُ الْقِنَاعِ ج ٥ ص ٢١١ وَغَايَةُ الْمُتَنَهِّي - مَطَالِبُ أَوْلِيِّ النُّهْيِ ج ٥ ص ٢٨٨ وَمُنْتَهَى الْإِرَادَاتِ ج ٢ ص ٢٣٤. وَفِي الْإِنْصَافِ ج ٨ ص ٣٨٠: وَهُوَ صَرِيحٌ كَلَامُ ابْنِ قُدَامَةَ، وَقَطَعَ بِهِ فِي: الْمُغْنِي، وَالشَّرْحُ، وَالنَّظْمُ، وَالْوَجِيزُ، وَغَيْرِهِمْ.

(٤) الْمُدَوَّنَةُ ج ٢ ص ٣٦٧ عَنْ مَالِكٍ، وَص ٣٧١ عَنْ سَخْنُونٍ عَنْ رَبِيعَةَ. وَالْمُنْتَقَى ج ٤ ص ١١٣ وَابْنُ الْحَاجِبِ - مَيَّازَةُ ج ١ ص ١٩٦ وَسَيِّدِي خَلِيلٍ وَالشَّرْحُ الْكَبِيرُ لِلدَّرْدِيرِ ج ٢ ص ٣٤٤ وَالشَّرْحُ الصَّغِيرُ لِلدَّرْدِيرِ ج ٢ ص ٥١٣ وَالْخَرَشِي ج ٤ ص ٨ وَالزُّرْقَانِيُّ عَلَى الْمُوطَّأ ج ٣ ص ٢١٤.

من الشَّافِعِيَّةِ<sup>(١)</sup>، وَالشُّيُورِيِّ من الإِمَامِيَّةِ<sup>(٢)</sup>، وَالْإِبَاضِيَّةِ<sup>(٣)</sup> وبه أخذ قَانُونُ الْأَحْوَالِ الشَّخْصِيَّةِ الْأَرْدُنِّيِّ وَاللِّبْنِيِّ<sup>(٤)</sup>. وَذَلِكَ:

١ - لَأَنَّهُ مَفْتَقِرٌ إِلَى الرَّأْيِ وَالنَّظَرِ<sup>(٥)</sup>.

٢ - لَأَنَ الْحَكْمَ حَاكِمٌ وَإِمَامٌ مُقْتَدَى بِهِ، وَلَا يَصِحُّ الْحَكْمُ مِنَ النِّسَاءِ وَلَا الْاِقْتِدَاءِ بِهِنَ<sup>(٦)</sup>.

(١) الْمُهَذَّبُ لِلشَّيْرَازِيِّ ج ٢ ص ٧٠ وَنَصَّ عَلَى الْوُجُوبِ فِي حَالَةِ كَوْنِهَا حَكَمِينَ، أَوْ وَكَيْلَيْنِ.

الشَّيْرَازِيُّ: إِبْرَاهِيمُ بْنُ عَلِيِّ بْنِ يُوسُفَ الْفَيْرُوزَابَادِيِّ، أَبُو إِسْحَاقَ جِهَالُ الدِّينِ، الشَّافِعِيُّ. شَيْخُ الْإِسْلَامِ عِلْمًا وَعَمَلًا، وَوَرَعًا وَزَهْدًا، وَتَصْنِيفًا وَإِمَاءً، وَلَدَ بِفَيْرُوزَابَادِ سَنَةِ ٣٩٣ هـ. مِنْ مُصَنَّفَاتِهِ: الْمُهَذَّبُ، وَالتَّنْبِيْهُ، وَاللُّمْعُ، وَطَبَقَاتُ الْفُقَهَاءِ، وَغَيْرُهَا. تَوَفَّى بِبَغْدَادِ سَنَةِ ٤٧٦ هـ. وَأَوَّلَ مَنْ صَلَّى عَلَيْهِ الْمُقْتَدِي بِأَمْرِ اللَّهِ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ.

طَبَقَاتُ الشَّافِعِيَّةِ لِلْأَسْنَوِيِّ ج ٢ ص ٨٣ وَتَهْذِيبُ الْأَسْمَاءِ وَاللُّغَاتِ ج ٢ ص ١٧٢ وَتَبْيِينُ كَذِبِ الْمُفْتَرِي ص ٢٧٦ وَشَدَرَاتُ الذَّهَبِ ج ٣ ص ٣٤٩ وَمُقَدِّمَةُ إِحْسَانِ عَبَّاسٍ لِكِتَابِهِ طَبَقَاتُ الْفُقَهَاءِ.

(٢) كَنْزُ الْعِرْفَانِ لِلشُّيُورِيِّ ج ٣ ص ٧٤.

الشُّيُورِيُّ: شَرَفُ الدِّينِ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ مِقْدَادُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدٍ الشُّيُورِيُّ الْحِلِّيُّ الْأَسَدِيُّ. وَيُقَالُ لَهُ: الشُّوَرَاوِيُّ، وَهُوَ أَصَحُّ، نَسَبُهُ إِلَى مَدِينَةِ (سُورَا) تَحْتَ الْحِلَّةِ. تَوَفَّى بِالْمَشْهَدِ الْغُرَوِيِّ سَنَةِ ٨٢٦ هـ. كَانَ مِنْ فُقَهَاءِ الْإِمَامِيَّةِ مُتَكَلِّمًا أَصُولِيًّا نَحْوِيًّا مَنْطِقِيًّا، مِنْ مُصَنَّفَاتِهِ: كَنْزُ الْعِرْفَانِ فِي فِقْهِ الْقُرْآنِ، وَاللَّوَامِعُ الْإِلَهِيَّةُ فِي عِلْمِ الْكَلَامِ.

مُقَدِّمَةُ الْجُزْءِ الثَّلَاثِ مِنْ كَنْزِ الْعِرْفَانِ كَتَبَهَا الشَّيْخُ آغا بَزْرُكُ الطَّهْرَانِيُّ، وَمُعْجَمُ الْمُؤَلَّفِينَ ج ١٢ ص ٣١٨ وَرَوْضَاتُ الْجَنَّاتِ ص ٦٣٨.

(٣) الدَّرَايَةُ وَكَنْزُ الْغِنَايَةِ ص ٢١١ وَتَبْيِيرُ التَّفْسِيرِ ج ٢ ص ٣١٩.

(٤) تَقْدِمُ نَصِ الْمَوَادِّ أَنْفَاءً.

(٥) الْمُغْنِي ج ٨ ص ١٧٠ وَبِهَامِشِهِ الشَّرْحُ الْكَبِيرُ ص ١٧١.

(٦) الصَّوَائِي عَلَى الشَّرْحِ الصَّغِيرِ لِلدَّرْدِيرِ ج ٢ ص ٥١٣. وَيَلَاظُ أَنْ هَذِهِ حُجَّةُ الْمَالِكِيَّةِ الْقَائِلِينَ بِأَنَّهَا حَكَمَانُ.



**القول الثاني:** واجب على القول بأنها حَكِيمَان<sup>(١)</sup>، ومندوب على القول بأنها وَكِيلَان<sup>(٢)</sup>. وهو قول الشَّافِعِيَّة.

**القول الثالث:** يجوز أن يكون الحكمُ أنثى.

وهو قول بعض الحَنَابِلَةِ<sup>(٣)</sup> وهو الظَّاهِر من كلام الإمامِيَّة والزَّيْدِيَّة<sup>(٤)</sup>، وهو مفاد المادة السابعة من القرار بقانون ٤٤ لسنة ١٩٧٩م المَصْرِيّ الآنف الذكر.

#### بعث الأمانة:

وتفريعاً على قول المَالِكِيَّة ببطْلان حُكْم المرأة الآنف الذكر:

قال ابن جُزَيء: (عادة القُضَاة أن يبعثوا امرأة مُسِنَّة عِوَضَ الحُكَمَاء، قال بعض العُلَمَاء: وذلك لا يجوز لأنه مخالف للقرآن العظيم)<sup>(٥)</sup>.

(١) مُغْنِي الْمُحْتَاج ج ٣ ص ٢٦١ والجلال على المنهاج ج ٣ ص ٣٠٧ والقليوبي عليه، والسراج الوهاج ص ٤٠١.

(٢) مُغْنِي الْمُحْتَاج ج ٣ ص ٢٦١ ونهاية المحتاج ج ٦ ص ٣٨٥ وشرح المنهج - حاشية الجمل ج ٤ ص ٢٩١ والشبرايملي على نهاية المحتاج ج ٦ ص ٣٨٥ نقلاً عن المنهج، والخطيب والبجيرمي عليه ج ٣ ص ٤٠٩ والقليوبي ج ٣ ص ٣٠٧ وإعانة الطالبين ج ٣ ص ٣٧٨ والباجوري على شرح ابن قاسم ج ٢ ص ١٣٣ وتُحَفَةُ الْمُحْتَاج ج ٧ ص ٤٥٧ والرووض وأسنى المطالب عليه ج ٣ ص ٢٤٠ وشرح التحرير ج ٢ ص ٢٨٧.

(٣) الإنصاف ج ٨ ص ٣٨٠ وفيه: قال الزركشي: وقد يقال بجواز كونها أنثى على الرواية الثانية (أي أنها وكيلان).

(٤) ذلك لأن الإمامية والزيدية لم يذكروا شرط الذكورة في جملة ما ذكروه من شروط الحكم. وهؤلاء يقولون بأن الحكمين وكيلان.

(٥) القوانين الفقهية لابن جُزَيء ص ٢٣٧ ومثله في تفسيره ج ١ ص ١٤١.

وقال الحَطَّابُ:

(الأمينة لا يحكم بها على المشهور، انظر التَّوضِيحُ.

وقال في الشَّامِلِ: ولا يعمل بأمانة على المشهور. وقال ابن عَرَفَةَ: ولا يقضى بإسكان أمينة معها، ورأيت لأبي العَبَّاس أنه يقضى بذلك.

والأول أظهر وأشهر، إلا أن يتفق الزوجان عليها، وتكون نفقتها عليهما<sup>(١)</sup>.

وفي فَتْحِ الْعَلِيِّ الْمَالِكِ: (وأكر ابن لُبَّابة الأمينة، وقال: لا يقضى بذلك إلا أن يتفق الزوجان عليها. وقال غيره: يقضى بذلك إذا أشكل الأمر، وتكون نفقة الأمينة على الزوجين)<sup>(٢)</sup>.

وفي الْبَهْجَةِ: (لو دام الإشكال بعد بعث الحكمين، وطال الأمر، ولا زالت الشكوى مترددة، هل يخالغان... أو يأتمناه عليها، أو يرسل حكمين آخرين، أو أمينة، إذ رُبَّمَا لم يتبين للحكمين الأولين حالهما، لتقصيرهما أو لعدم معرفتهما بالقرائن، إذ الضرر مما يعتمد فيه على الفراش ولا يعرفها إلا الْفَطْنُ الناقِد، وهذا هو الظاهر)<sup>(٣)</sup>.

فالذي يبدو أن جُمهُور الْمَالِكِيَّة - وهم يقولون: إن الحكمين حكمان لا وَكِيلان - أبطلوا حكم المرأة، ولم يجوزوا بعثها. ولكن بعضهم أجاز بعثها مشرفة لا حاكمة في حال اتفاق الزوجين عليها، أو في حال الإشكال.

(١) الْحَطَّابُ ج ٤ ص ١٨ وفيه: (نفقتها عليها)، ولعله خطأ مطبعي، وصوابه: (عليها) كما أثبتناه، بدليل ما في فَتْحِ الْعَلِيِّ الْمَالِكِ الْآتِي.

(٢) فَتْحِ الْعَلِيِّ الْمَالِكِ ج ٢ ص ١٨.

ابن لُبَّابة: أبو عبد الله مُحَمَّد بن عُمَر بن لُبَّابة. مَوْلَى آل عُبَيْد الله الْقُرْطُبِيِّ، كان مُقَدِّمًا على أهل زمانه في حفظ الرأي والبصير بالفتيا، ثقة مأمونًا. قال أبو الوليد الباجي: ابن لُبَّابة فقيه الأندلس. وكان أعرف الناس باختلاف أصحاب مالِك. توفي سنة ٣١٤ هـ.

الدِّيْبَاجُ الْمُذْهَبُ ج ٢ ص ١٨٩ وَبُغْيَةُ الْمُتَلَوِّسِ ص ١٠١ وَشَجَرَةُ التَّوَرِ الْزَكِّيَّةُ ج ١ ص ٨٦.

(٣) الْبَهْجَةُ شرح التَّحْفَةِ ج ١ ص ٣٠٩.

### شرط الاجتهاد:

نَصَّ الإِمَامِيَّةُ<sup>(١)</sup> وَبَعْضُ الشَّافِعِيَّةِ<sup>(٢)</sup> وَبَعْضُ الْحَنَابِلَةِ<sup>(٣)</sup> عَلَى عَدَمِ اشْتِرَاطِ  
الاجْتِهَادِ فِيهِمَا.

وَلَمْ يَذْكُرِ الْمُفَقَّهَاءُ الْآخَرُونَ فِي ذَلِكَ شَيْئاً فِي الْمَوَادِّ الَّتِي رَاجَعْتُهَا وَذَلِكَ دَلِيلٌ عَلَى  
عَدَمِ اشْتِرَاطِهِمْ ذَلِكَ أَيْضاً.

وَعَدَمُ اعْتِبَارِ الْاجْتِهَادِ فِيهِمَا كَمَا جَاءَ فِي جَوَاهِرِ الْكَلَامِ لَا يَنَافِي مَضِي حُكْمِهِمَا، لِأَنَّ  
مَحَلَّهُ أَمْرٌ مُعَيَّنٌ جَزْئِيٌّ، يَجُوزُ تَفْوِيضُ أَمْرِهِ إِلَى الْآحَادِ كَنْظَائِرِهِ. وَلَيْسَ هُوَ مِنَ الرِّيَاسَةِ الَّتِي  
يَعْتَبَرُ فِيهَا الْاجْتِهَادُ<sup>(٤)</sup>.

### بعث العدو والمتهم:

قَالَ الْمَوَارِدِيُّ: وَلَا يَجُوزُ بَعَثُ عَدُوِّينَ<sup>(٥)</sup>.

وَقَالَ الرَّمْلِيُّ: (قَالَ شَيْخُنَا: يَظْهَرُ أَنَّ كَلَامَهُ مَفْرَعٌ عَلَى أَنَّهَا حَكْمَانِ، أَمَّا إِذَا قُلْنَا  
إِنَّهَا وَكَيْلَانِ فَيَشْتَرِطُ رِضَاهُمَا)<sup>(٦)</sup>.

(١) الرَّوْضَةُ الْبَهِيَّةُ ج ٢ ص ١٣٤ وَجَوَاهِرُ الْكَلَامِ.

(٢) مُغْنِي الْمُحْتَاجِ ج ٣ ص ٢٦٢ وَج ٤ ص ٣٧٩ وَالْجَلَالُ ج ٣ ص ٣٠٧ وَالْوَجِيزُ لِلْغَزَالِيِّ ج ٢  
ص ٤١.

(٣) الْإِنْصَافُ ج ٨ ص ٣٨٠ تَفْلاً عَنِ التَّرْغِيبِ.

(٤) جَوَاهِرُ الْكَلَامِ.

(٥) أَسْنَى الْمَطَالِبِ ج ٣ ص ٢٤٠ وَلَمْ يُعْزَ فِي الشَّرْقَاوِيِّ ج ٢ ص ٢٨٧.

(٦) الرَّمْلِيُّ عَلَى أَسْنَى الْمَطَالِبِ السَّابِقِ.

الرَّمْلِيُّ (الْكَبِيرُ): شَهَابُ الدِّينِ أَبُو الْعَبَّاسِ أَحْمَدُ بْنُ حَمْزَةَ الرَّمْلِيُّ (نَسَبُهُ إِلَى الرَّمْلَةِ  
مَنْ قُرِئَ الْمَنُوفِيَّةُ بِمَصْرَ) الشَّافِعِيُّ الْأَنْصَارِيُّ. أَخَذَ عَنِ الْقَاضِي زَكْرِيَّا وَلَا زَمَهُ، وَأَذِنَ لَهُ

كما نصَّ ابن تَيْمِيَّةَ عَلَى أَنْ لَا يَكُونَا مُتَّهَمِينَ<sup>(١)</sup>.

### القول المختار:

بعد عرض شروط الحكمين عند المُقَهَّاء، نبين أموراً:

١- إن شرط التكليف الذي ذكره بعضهم، يراد به: العقل والبُلُوغ، الذي ذكره البعض الآخر. وقد نص الشَّرْقَاوِيُّ عَلَى هَذَا الْمَعْنَى بقوله: (التكليف أي: البُلُوغ والعقل)<sup>(٢)</sup>.

٢- اعتبروا رُشد الزوجة، لِيَتَأْتِيَ بِذَلِكَ الْعَوَضَ، لَا رُشْدَ الزَّوْجِ، لِأَنَّهُ يَجُوزُ خَلْعُ السَّفِيهِ، فَيَجُوزُ تَوْكِيلُهُ فِيهِ<sup>(٣)</sup>.

وإذا كان الزوجان غير بالغين، فمُقْتَضَى كَلَامِ الشَّافِعِيَّةِ: أَنَّهُ لَا يَبْعَثُ الْحُكَمَاءَ، لَعَدَمِ إِمْكَانِ الطَّلَاقِ مِنَ الزَّوْجِ، وَعَدَمِ إِمْكَانِ بَذْلِ الْمَالِ مِنَ الزَّوْجَةِ<sup>(٤)</sup>.

٣- يشترط في الحكمين الإسلام وإن كان الزوجان كافرين، نص عليه بعض

بالإفتاء والتدريس، وأن يصلح في كتبه في حياته وبعد مماته، ولم يأذن لأحد سواه، انتهت إليه رئاسة الشَّافِعِيَّةِ بِمَضَرٍ. مات بِمَضَرٍ سنة ٩٥٧هـ، أخذ عنه ابنه مُحَمَّدٌ صَاحِبُ نِهَآيَةِ الْمُحْتَاجِ وَالْخَطِيبِ الشَّرِيفِيِّ وَغَيْرَهُمَا. لَهُ الْفَتَاوَى، وَفُتِحَ الْجَوَادُ بِشَرْحِ مَنْظُومَةِ ابْنِ الْعِمَادِ.

شَدَرَاتُ الذَّهَبِ ج ٨ ص ٣١٦ والكواكب السائرة ج ٢ ص ١١٩ والأعلام ج ١ ص ١٢٠.

(١) مجموع فتاوى ابن تَيْمِيَّةَ ج ٣٥ ص ٣٨٦.

(٢) الشَّرْقَاوِيُّ ج ٢ ص ٢٨٧.

(٣) مُغْنِي الْمُحْتَاجِ ج ٣ ص ٢٦٢ وَالبُجَيْرِمِيُّ عَلَى الْخَطِيبِ ج ٣ ص ٤٠٩ نَقْلًا عَنْ شَوْبَرِيِّ، وَالجَمَلِ ج ٤ ص ٢٩٠ وَأَسْنَى الْمَطَالِبِ ج ٣ ص ٢٤٠ وَالشَّرْقَاوِيُّ ج ٢ ص ٢٨٧ عَنْ شَرْحِ الْبَهْجَةِ.

(٤) الرَّمْلِيُّ عَلَى أَسْنَى الْمَطَالِبِ ج ٣ ص ٢٤٠.

الشَّافِعِيَّةُ<sup>(١)</sup>.

٤- اشترط الحَنَفِيَّةُ فِي الْحُكْمِ أَنْ يَكُونَ غَيْرَ مَحْدُودِينَ فِي قَذْفٍ، كَمَا تَقْدَمُ. ذَلِكَ لِأَنَّهُمْ يَخْتَلِفُونَ فِي الْمَحْدُودِ بِحَدِّ الْقَذْفِ إِذَا تَابَ: فَطَائِفَةٌ تَجِيزُ ذَلِكَ، وَهُوَ قَوْلُ مَنْ يَجِيزُ شَهَادَتَهُ إِذَا تَابَ كَمَالِكٍ وَالشَّافِعِيِّ. وَلَا يَصْلُحُ ذَلِكَ فِي قَوْلِ أَبِي حَنِيفَةَ وَأَبِي يُوسُفَ وَمُحَمَّدٍ وَكَثِيرٍ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ وَإِنْ تَابَ، فَلَا يَصْلُحُ أَنْ يَكُونَ حُكْمًا مِنْ أَجْلِهِ<sup>(٢)</sup>.

٥- بَعْضُ الْفُقَهَاءِ لَمْ يَنْصِ عَلَى شَرْطِ التَّكْلِيفِ، وَعَلَّلَ ذَلِكَ بِأَنْ شَرْطَ التَّكْلِيفِ لَازِمٌ لِلْعَدَالَةِ<sup>(٣)</sup>.

وَجَعَلَ فِي الْمُغْنِيِّ وَالشَّرْحِ الْكَبِيرِ: الْعَقْلَ، وَالْبُلُوغَ، وَالْإِسْلَامَ، مِنْ شُرُوطِ الْعَدَالَةِ<sup>(٤)</sup>.

٦- اشترط بعض الفقهاء في الحكمين: الفقه.

وَيَبْدُو أَنَّ الْمُرَادَ بِذَلِكَ: مَعْرِفَةُ الْجَمْعِ وَالتَّفْرِيقِ كَمَا نَصَّ عَلَيْهِ بَعْضُهُمْ، أَوْ الْإِهْتِدَاءُ إِلَى الْمَقْصُودِ بِمَا بَعَثَا بِهِ كَمَا ذَكَرَهُ الْبَعْضُ. وَهَذَا هُوَ الْفِقْهُ الْخَاصُّ بِذَلِكَ الْأَمْرِ الَّذِي يَنْظُرَانِ فِيهِ، كَمَا ذَكَرَهُ الْآخَرُ. وَهَذَا هُوَ قَوْلُهُمْ: لَا بَدَّ أَنْ يَكُونَ عَارِفَيْنِ بِأَحْوَالِ الزَّوْجَيْنِ، حَسَنِي السِّيَاسَةِ وَالنَّظَرِ فِي حَصُولِ الْمَصْلَحَةِ، عَالِمَيْنِ بِحُكْمِ الْوَاقِعَةِ الَّتِي حُكِمَ فِيهَا... أَوْ قَوْلُهُمْ: التَّمْيِيزُ بَيْنَ الْحَقِّ وَالْبَاطِلِ، لِيُمْكِنَ لِحُكْمِ الْقِسْطِ.

ذَلِكَ لِأَنَّ غَايَةَ بَعْثِ الْحُكْمِ هُوَ الْإِصْلَاحُ. وَلَا يَتِمُّ ذَلِكَ مِنْ جَاهِلٍ بِهَذَا الْأَمْرِ

(١) الشَّرْقَاوِيُّ ج ٢ ص ٢٨٧ وَالبُخَيْرِيُّ عَلَى الْخَطِيبِ ج ٣ ص ٤٠٩ عَنْ الْبِرْمَاوِيِّ، وَالْقَلْيُوبِيِّ ج ٣ ص ٣٠٧.

(٢) الشُّرُوطُ الصَّغِيرُ لِلطَّحَاوِيِّ ج ٢ ص ٧٨٢.

(٣) الشَّرْقَاوِيُّ، وَالبُخَيْرِيُّ عَلَى الْخَطِيبِ عَنْ الْبِرْمَاوِيِّ، وَالْقَلْيُوبِيِّ، السَّابِقَةِ، وَأَسْنَى الْمَطَالِبِ ج ٣ ص ٢٤٠.

(٤) الْمُغْنِيُّ ج ٨ ص ١٦٩-١٧٠ وَبِهَامِشِهِ الشَّرْحُ الْكَبِيرُ ص ١٧١.

المفتقر إلى الرأي والنظر.

وهذا معنى ما في المَدَوْنَةُ:

(إذا حكم غير أهل الحكومة والرأي... كان على غير وجه الإصلاح. وإنما أراد الله بالحكمين، وأراده ولاية العلم للإصلاح لما فسد من الزوج لزوجته، ومن الزوجة لزوجها. فإن ذلك يأتي تخاطراً منهما بما لا ينبغي أن يكون فيه الغرر)<sup>(١)</sup>.

فغير الفقيه لا يصح حكمه، كما تقدم، لكن إذا شاور العلماء بما يحكم به صح عندئذ حكمه، نص عليه المَالِكِيَّةُ<sup>(٢)</sup>.

ولا يراد بالفقه الاجتهاد باتفاق الفقهاء، لعدم اشتراطهم شرط الاجتهاد بالحكم هنا، كما تقدم.

٧- أطلق أكثر الفقهاء كلمة العدالة.

لكن قيدها بعضهم: بأنها عدالة الرواية، حين اشترط الذكورة. وهو قول بعض الشافعية<sup>(٣)</sup>.

وقيدها آخرون: بأنها عدالة الشهادة، حين اشترطوا الحرية، وهو المعتمد عند الشافعية. ولم يشترطوا الذكورة، لأن المرأة قد تكون شاهدة<sup>(٤)</sup>.

وقد ذكر المَالِكِيَّةُ: أن غير العدل هو الفاسق والصبي والمجنون والعبد والسفيه

(١) المَدَوْنَةُ ج ٢ ص ٣٦٨.

(٢) الصَّاوِيَّ عَلَى الشَّرْحِ الصَّغِيرِ لِلدَّرْدِيرِ ج ٢ ص ٥١٣ والدُّسُوقِيُّ عَلَى الشَّرْحِ الْكَبِيرِ لِلدَّرْدِيرِ ج ٢ ص ٣٤٤ والعَدَوِيُّ عَلَى الْخَرَشِيِّ ج ٤ ص ٨-٩.

(٣) الشَّرْقَاوِيُّ ج ٢ ص ٢٨٧.

ونص على أنها عدالة الرواية: البُجَيْرِيُّ عَلَى الْخَطِيبِ ج ٣ ص ٤٠٩.

(٤) الشَّرْقَاوِيُّ السَّابِق.

المُوَلَّى عَلَيْهِ<sup>(١)</sup>.

بعد هَذَا الْبَيَانِ لآرَاءِ الْفُقَهَاءِ وَمَقَاصِدِهِمْ فِي التَّعْبِيرِ أَرَى:

أَنَ الْحَكَمِينَ إِنْ مَلَكَ سُلْطَةَ التَّفْرِيقِ وَإِنْ أَبَى الزَّوْجَانِ - أَيْ: إِنْ كَانَا حَكَمِينَ -، فَشُرُوطُهُمَا مَا يَأْتِي:

التَّكْلِيفُ وَهُوَ الْعَقْلُ وَالْبُلُوغُ، وَالْإِهْتِدَاءُ إِلَى الْمَقْصُودِ الَّذِي بَعَثَا مِنْ أَجْلِهِ، وَالْعَدَالَةُ، وَالْإِسْلَامُ، وَالْحَرِيَّةُ، وَالذِّكُورَةُ.

ذَلِكَ لِأَنَّ الْحَكَمَ هُنَا بِمَعْنَى الْقَاضِي الَّذِي يَمْلِكُ السُّلْطَةَ الْمَذْكُورَةَ.

وَهَذِهِ الشُّرُوطُ لَا بَدَّ مِنْ تَوْفَرِهَا فِي الْقَاضِي. وَهِيَ وَإِنْ لَمْ تَكُنْ جَمِيعَ شُرُوطِ الْقَاضِي كَمَا تَقْدَمُ فِي بَيَانِ شُرُوطِهِ سَابِقًا، إِلَّا أَنَّهَا تَكْفِي لِقَضَاءِ الْمَهْمَةِ الَّتِي أَرْسَلَ الْحَكَمَانِ مِنْ أَجْلِهَا عَلَى الْوَجْهِ الشَّرْعِيِّ.

لَا سِيَّمًا وَأَنَّ جُمْهُورَ الْفُقَهَاءِ قَدْ قَالُوا بِهَذِهِ الشُّرُوطِ صِرَاحَةً أَوْ ضَمْنًا.

أَمَّا إِذَا لَمْ يَمْلِكِ الْحَكَمَانِ سُلْطَةَ التَّفْرِيقِ إِلَّا بِإِذْنِ الزَّوْجَيْنِ - أَيْ: إِنْ كَانَا وَكِيلَيْنِ -، فَشُرُوطُهُمَا شُرُوطُ الْوَكِيلِ. وَهِيَ الشُّرُوطُ الْمَذْكُورَةُ عِدا شَرْطِي الْحَرِيَّةِ وَالذِّكُورَةِ، لِأَنَّهَا شُرُوطُ لَا بَدَّ مِنْ تَوْفَرِهَا بِالْوَكِيلِ عِنْدَ جُمْهُورِ الْفُقَهَاءِ.

### إِرْسَالُ حَكَمٍ وَاحِدٍ:

نَصَّتِ الْآيَةُ عَلَى بَعَثِ حَكَمِينَ، حَكَمٍ مِنْ أَهْلِهِ وَحَكَمٍ مِنْ أَهْلِهَا.

إِلَّا أَنَّ الْفُقَهَاءَ اخْتَلَفُوا فِي إِرْسَالِ حَكَمٍ وَاحِدٍ تَتَوَفَّرُ فِيهِ شُرُوطُ التَّحْكِيمِ، وَيَفْعَلُ مَا يَفْعَلُهُ الْحَكَمَانِ، عَلَى قَوْلَيْنِ:

(١) الشَّرْحُ الْكَبِيرُ لِلزَّيْدِيِّ وَالذُّسُوقِيِّ عَلَيْهِ ج ٢ ص ٣٤٤ وَالْخَرَشِيِّ ج ٤ ص ٨-٩ وَالشَّرْحُ الصَّغِيرُ لِلزَّيْدِيِّ وَالصَّائِي عَلَيْهِ ج ٢ ص ٥١٣.

## القول الأول: الجواز.

وهو القول المعتمد عند المَالِكِيَّةِ<sup>(١)</sup>. وحجتهم هي:

١ - أن الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى حَكَمَ فِي الزَّنا بأربعة شهود، ثم قد أرسل النَّبِيُّ ﷺ إلى المرأة الزانية أَنْيَساً وَحْدَهُ، وقال له: (إِنْ اعْتَرَفَتْ فَارْجُمُهَا)<sup>(٢)</sup>.

٢ - الرجل الْوَاحِدُ إذا اجتمع عليه الزوجان فهو بمنزلة الحكمين لهما جميعاً، لأنَّ

(١) أَحْكَامُ الْقُرْآنِ لابن الْعَرَبِيِّ ج ١ ص ٤٢٧ وَتَفْسِيرُ الْقُرْطُبِيِّ ج ٣ ص ١٧٤٧-١٧٤٨ وَالْمُدَوَّنَةُ ج ٢ ص ٣٦٨ وَسَيِّدِي خَلِيلٍ عَلَيْهِ: الْحَطَّابُ وَالْمَوَاقِ ج ٤ ص ١٨ وَالشَّرْحُ الْكَبِيرُ لِلدَّرْدِيرِ وَالدُّسُوقِيِّ عَلَيْهِ ج ٢ ص ٣٤٦ وَالْخَرَشِيِّ وَالْعَدَوِيِّ عَلَيْهِ ج ٤ ص ١٠، وَالْمُنْتَقَى ج ٤ ص ١١٤ وَالشَّرْحُ الصَّغِيرُ لِلدَّرْدِيرِ ج ٢ ص ٥١٥ وَالْبَحْرُ الْمُحِيطُ ج ٣ ص ٢٤٤.

(٢) أَحْكَامُ الْقُرْآنِ لابن الْعَرَبِيِّ، وَتَفْسِيرُ الْقُرْطُبِيِّ، السَّابِقَانِ، وَكِلَاهُمَا قَالَ بَعْدَ ذَلِكَ: وَكَذَلِكَ قَالَ عَبْدُ الْمَلِكِ فِي الْمُدَوَّنَةِ.

وقوله ﷺ: إِنْ اعْتَرَفَتْ فَارْجُمُهَا:

ورد في حَدِيثِ الْعَسِيفِ (الأجير) الذي رُوِيَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ وَزَيْدِ بْنِ خَالِدِ الْجُهَنِيِّ. وَهُوَ حَدِيثٌ مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ بَيْنَ الْبُخَارِيِّ وَمُسْلِمٍ.

رواه الْبُخَارِيُّ فِي: ٨٦ كتاب الحدود، ٤٦ باب هل يأمر الإمام رجلاً فيضرب الحدَّ غائباً عنه؟، رقم ٦٨٥٩-٦٨٦٠ / فَتَحُ الْبَارِي ج ١٢ ص ١٨٥.

ورواه مُسْلِمٌ فِي: ٢٩ كتاب الحدود، ٥ باب من اعترف على نفسه بالزنا، رقم ١٦٩٧، ١٦٩٨ / صَحِيحُ مُسْلِمٍ بِتَحْقِيقِ مُحَمَّدِ بْنِ فُؤَادٍ عَبْدَ الْبَاقِيِّ ج ٣ ص ١٣٢٤.

وَالْحَدِيثُ فِي: اللَّوْلُؤِ وَالْمَرْجَانِ فِيمَا اتَّفَقَ عَلَيْهِ الشَّيْخَانِ: ٢٩ كتاب الحدود، ٥ باب من اعترف على نفسه بالزنا، رقم ١١٠٣، ص ٤٢٣.

وَالْحَدِيثُ رَوَاهُ الْجَمَاعَةُ (أَحْمَدُ وَأَصْحَابُ الْكُتُبِ السَّتَةِ) كَمَا فِي نَيْلِ الْأَوْطَارِ ج ٧ ص ٩١.



الأُمُورَ أُمُورُهَا الَّتِي لَوْ أَخَذَهَا دُونَ مَنْ يَحْكُمُ فِيهَا كَانَ ذَلِكَ لَهَا، وَكَذَلِكَ هِيَ إِلَى مَنْ جَعَلَهَا إِلَيْهِ، إِذَا كَانَ يَسْتَأْهِلُ أَنْ يَكُونَ مَنْ يَجْعَلُ ذَلِكَ إِلَيْهِ، لَيْسَ بِنَصْرَانِيٍّ وَلَا عَبْدٌ وَلَا صَبِيٌّ وَلَا امْرَأَةٌ وَلَا سَفِيهٌ، فَهَؤُلَاءِ لَا يَجُوزُ مِنْهُمْ اثْنَانِ فَكَيْفَ وَاحِدٌ؟<sup>(١)</sup>.

وَيُمْكِنُ أَنْ يُحْتَجَّ لِهَذَا الْقَوْلِ:

بِإِرْسَالِ عُمَرَ حَكَمًا وَاحِدًا إِلَى زَوْجَيْنِ مُخْتَصِمَيْنِ<sup>(٢)</sup>.

وَإِذَا سُئِلَ:

لَمْ أَجَازِ الْمَالِكِيَّةَ إِقَامَةَ وَاحِدٍ هُنَا، وَلَمْ يَجِزُوا فِي جِزَاءِ الصَّيْدِ إِلَّا اثْنَيْنِ، مَعَ وَرُودِ نَصِ الْقُرْآنِ بَاثْنَيْنِ فِيهِمَا؟ أُجِيبُ بِمَا يَأْتِي:

١ - لِأَنَّ جِزَاءَ الصَّيْدِ حَقُّ اللَّهِ تَعَالَى، فَلَا يَجُوزُ لِأَحَدٍ إِسْقَاطُهُ. وَهَذَا حَقُّ الزَّوْجَيْنِ فَلَهُمَا إِسْقَاطُهُ<sup>(٣)</sup>.

٢ - حَكَمَ الزَّوْجَيْنِ بِإِقَامَةِ الْقَاضِي، وَحَكَمَا الصَّيْدَ بِإِقَامَةِ الْمَطْلُوبِ، فَلَزِمَ تَعَدُّهُ لَتَنْتَفِي تَهْمَتُهُ.

٣ - لِأَنَّ الْمَحْكُومَ لَهُ فِي الزَّوْجَيْنِ لَهُ خَصْمٌ لَيْسَ هُوَ فِي الصَّيْدِ<sup>(٤)</sup>.

إِلَّا أَنَّ الْمَالِكِيَّةَ اخْتَلَفُوا فِي مَنْ لَهُ حَقُّ إِرْسَالِ الْوَاحِدِ عَلَى أَقْوَالٍ:

أَوَّلُهَا: يَجُوزُ إِقَامَةُ حَكَمٍ وَاحِدٍ: لِلزَّوْجَيْنِ، وَلِلْحَاكِمِ، وَلِلْوَلِيِّينَ - وَلِي الزَّوْجِ وَوَلِي

(١) الْمُدَوَّنَةُ ج ٢ ص ٣٦٨.

(٢) إحياء عُلُومِ الدِّينِ ج ٢ ص ٥١. وَقَدْ تَقَدَّمَ نَصُّهُ فِي: مَاذَا يَفْعَلُ الْحَكَمَانِ بَعْدَ تَنْصِيبِهِمَا؟

(٣) جَوَاهِرُ الْإِكْلِيلِ ج ١ ص ٣٢٩ عَنِ التَّوَضُّيْحِ، وَالْخَرَشِيِّ ج ٤ ص ١١ قَالَ: وَسُئِلَ الْمُؤَلَّفُ لَمْ جَازٌ...؟

وَانْظُرْ: الْمُنتَقَى ج ٤ ص ١١٤ عَنِ الْقَاضِي أَبِي الْوَلِيدِ.

(٤) الْعَدَوِيُّ عَلَى الْخَرَشِيِّ السَّابِقِ عَنِ اللَّخْمِيِّ.

الزوجة - إذا كان الزوجان محجورين، بشرط أن يكون الحكم من غير الأهل (أجنبياً). وهو قول اللَّخْمِيِّ، ونقله عنه ابن عَرَفَةَ<sup>(١)</sup>، واستظهره الدُّسُوقِيُّ تأييداً للشَّيْخِ الْعَدَوِيِّ<sup>(٢)</sup>.

ومثل الحكم الأجنبي فيما يظهر إذا كان قريباً لهما معاً قرابة مستوية كابن عم لهما أو عم<sup>(٣)</sup>.

وأما لو كان قريباً لأحدهما فقط، أو لأحدهما أقرب، فيمنع اتفاقاً<sup>(٤)</sup>. وحُجَّةُ ذَلِكَ:

أنه إنما جعل رجلان إذا كانا من الأهل، لأن كل واحد يستنبط علم من هو من قبله، فإذا خرجا عن أن يكونا من الأهل أجزأ واحد<sup>(٥)</sup>.

ثانيها: يجوز ذلك للزوجين فقط بدون رفع للحاكم، ولا يجوز للوليَّين ولا للحاكم.

وهو قول ابن القاسم في المَدَوْنَةِ وَالْبَاجِي<sup>(٦)</sup>.

(١) الحَطَّاب ج ٤ ص ١٨.

وانظر: الْخَرَشِيُّ ج ٤ ص ١٠ والدُّسُوقِيُّ عَلَى الشَّرْحِ الْكَبِيرِ لِلدَّرْدِيرِ ج ٢ ص ٣٤٦.

(٢) الدُّسُوقِيُّ عَلَى الشَّرْحِ الْكَبِيرِ لِلدَّرْدِيرِ ج ٢ ص ٣٤٦.

(٣) الشَّرْحُ الْكَبِيرُ لِلدَّرْدِيرِ ج ٢ ص ٣٤٦ والشَّرْحُ الصَّغِيرُ لِلدَّرْدِيرِ ج ٢ ص ٥١٥-٥١٦.

وَالْعَدَوِيُّ عَلَى الْخَرَشِيِّ ج ٤ ص ١١.

(٤) الشَّرْحُ الْكَبِيرُ، وَالْعَدَوِيُّ، السَّابِقَانِ.

وانظر: الْخَرَشِيُّ.

(٥) الْخَرَشِيُّ ج ٤ ص ١٠-١١ عَنِ اللَّخْمِيِّ.

(٦) الْمُتَنْقَى لِلْبَاجِيِّ ج ٤ ص ١١٤.

ورأي الباجي هذا في: الدُّسُوقِيُّ عَلَى الشَّرْحِ الْكَبِيرِ لِلدَّرْدِيرِ ج ٢ ص ٣٤٦ وَالْخَرَشِيُّ

وَيَجُوزُ ذَلِكَ لِلزَّوْجَيْنِ بَدُونِ رَفْعِ الْحَاكِمِ، قَرِيباً كَانَ الْحَكَمُ مِنْهُمَا أَمْ أَجْنَبِيًّا<sup>(١)</sup>.

وَقِيلَ: إِذَا كَانَ أَجْنَبِيًّا فَقَطْ<sup>(٢)</sup>.

وَوَجْهُ هَذَا الْقَوْلِ:

أَنَّ الْحَقَّ لَا يَخْرُجُ عَنِ الزَّوْجَيْنِ، أَمَّا السُّلْطَانُ وَوَلِيَّ الْيَتِيمِينَ فَلَا يَجُوزُ لَهُمَا ذَلِكَ، لِأَنَّ فِيهِ إِسْقَاطاً لِحَقِّ الزَّوْجَيْنِ<sup>(٣)</sup>.

ثَالِثُهَا: لَا يَجُوزُ ذَلِكَ لِلزَّوْجَيْنِ إِنْ كَانَا رَشِيدَيْنِ، وَلَا لِمَنْ يَلِيهِمَا إِنْ كَانَا فِي وَلَايَةٍ. فَإِنْ جَعَلَا ذَلِكَ لَوَاحِدٍ عَدْلٌ لَمْ يَنْقُضْ<sup>(٤)</sup>.

وَعَدَمُ جَوَازِ ذَلِكَ لِلزَّوْجَيْنِ فِي الْبَدْرِ الْقَرَاظِيِّ.

وَقَدْ ضَعَفَ هَذَا الْقَوْلَ سَيِّدِي خَلِيلٌ وَالدَّرْدِيرُ، إِذْ أَهْمَلَا ذَكَرَهُ<sup>(٥)</sup>.

رَابِعُهَا: يَجُوزُ أَنْ يَقِيمَ الزَّوْجَانِ وَالْوَلِيَّانِ خَاصَّةً حَكَمًا وَاحِدًا مُسْتَوْفِيًا شُرُوطَهُ غَيْرَ

ج ٤ ص ١٠ وَالْحَطَّابُ ج ٤ ص ١٨.

وَفِي الْحَطَّابِ وَالْمَوَاقِ نُصُوصٌ عَنِ ابْنِ فَتْحُونَ وَالْمَتَّيْطِيِّ.

(١) الدُّسُوقِيُّ عَلَى الشَّرْحِ الْكَبِيرِ لِلدَّرْدِيرِ ج ٢ ص ٣٤٦ وَالْعَدَوِيُّ عَلَى الْخَرَشِيِّ ج ٤ ص ١٠.

(٢) الدُّسُوقِيُّ السَّابِقُ.

(٣) الْمُنتَقَى لِلْبَاجِي ج ٤ ص ١١٤ عَنِ الْقَاضِي أَبِي الْوَلِيدِ.

(٤) الْحَطَّابُ ج ٤ ص ١٨ عَنِ ابْنِ عَرَفَةَ عَنِ الْمَتَّيْطِيِّ عَنِ عَبْدِ الْمَلِكِ فِي الْمُدَوَّنَةِ.

(٥) الدُّسُوقِيُّ عَلَى الشَّرْحِ الْكَبِيرِ لِلدَّرْدِيرِ ج ٢ ص ٣٤٦.

الْقَرَاظِيُّ (بَدْرُ الدِّينِ): مُحَمَّدٌ بْنُ يَحْيَى بْنِ عُمَرَ الْمِصْرِيِّ الْمَالِكِيِّ الْقَاضِي. مِنْ مَوْلَفَاتِهِ: شَرْحُ الْمُوَطَّأِ، وَعَطَاءُ الْجَلِيلِ فِي شَرْحِ مُخْتَصَرِ خَلِيلٍ فِي الْفِقْهِ. مَاتَ سَنَةَ ١٠٠٨ هـ وَصُلِّيَ عَلَيْهِ بِجَامِعِ الْأَزْهَرِ.

خُلَاصَةُ الْأَثَرِ ج ٤ ص ٢٥٨ وَتَبِيلُ الْإِبْتِهَاجِ ص ٣٤٢ وَهَدِيَّةُ الْعَارِفِينَ ج ٢ ص ٢٦٣ وَمُعْجَمُ الْمُؤَلَّفِينَ ج ١٢ ص ١٠٨ وَج ١١ ص ١٥٠.

الجميع.

وهو قول ابن الحَاجِبِ<sup>(١)</sup>.

**القول الثاني:** لا يُكْتَفَى بِحَكْمٍ وَاحِدٍ، بل لا بدّ من اثنين.

نص عليه الشَّافِعِيُّ<sup>(٢)</sup>، قال الشَّرْبِينِيُّ: وهو الأصح<sup>(٣)</sup>، وهو قول الجُمهُور<sup>(٤)</sup>.

ويبدو أن هذا القول مُتَّفَقٌ عليه بين الفقهاء الآخرين، لأنّي لم أطلع على رأي، فيما توفر لي من مصادر، يقول بجواز إرسال الواحد حكماً غير المَالِكِيَّةِ.

وَحُجَّةُ هَذَا الْقَوْلِ:

١ - ظَاهِرُ الْآيَةِ. فهي صريحة بأن الحكمين اثنان.

٢ - أن كُلاًّ من الزوجين يتهمه ولا يُفْشِي إِلَيْهِ سِرَّهُ<sup>(٥)</sup>.

وهذه الحُجَّةُ تجعلنا نرجح هذا القول.

فلو جاز إرسال حكم واحد لقال: حكماً من أهله أو حكماً من أهلها أو حكماً أجنبياً. لكن قال: ﴿حَكَمًا مِّنْ أَهْلِهِ وَحَكَمًا مِّنْ أَهْلِهَا﴾ [النساء: ٣٥]، والواو للجمع، كما هو معلوم، فلا بدّ من حكمين اثنين.

(١) الحَطَّاب ج ٤ ص ١٨.

(٢) مُغْنِي الْمُحْتَاج ج ٣ ص ٢٦١ وَتُحْفَةُ الْمُحْتَاج ج ٧ ص ٤٥٧ وَنَهَايَةُ الْمُحْتَاج ج ٦ ص ٣٨٥ وشرح المنهج - الجَمَل ج ٤ ص ٢٩١ وروض الطالب ج ٣ ص ٢٤٠ وَالشَّرْقَاوِيُّ ج ٢ ص ٢٨٦.

(٣) مُغْنِي الْمُحْتَاج السَّابِق.

(٤) الْبَحْرُ الْمُحِيط ج ٣ ص ٢٤٤.

(٥) مُغْنِي الْمُحْتَاج، وَالشَّرْقَاوِيُّ، السَّابِقَانِ، وَأَسْنَى الْمَطَالِب ج ٣ ص ٢٤٠.

وذكر الحُجَّةُ الْأُولَى (لظَّاهِرِ الْآيَةِ) أَيْضاً فِي الْبَحْرِ الْمُحِيط السَّابِق.

أما مَسْأَلَةُ أُتَيْسَ، فَإِنَّ الرَّسُولَ ﷺ أَرْسَلَهُ إِلَى الزَّانِيَةِ لِيَأْخُذَ اعْتِرَافَهَا، فَإِنْ اعْتَرَفَتْ - وَالاعْتِرَافُ سَيِّدُ الْأَدِلَّةِ - أَمْرَهُ بِرَجْمِهَا. وَهِيَ تَخْتَلِفُ عَنْ مَسْأَلَةِ الْحَكَمِينَ فِي الشَّقَاقِ، اللَّذِينَ يَبْعَثَانِ لِدِرَاسَةِ أَحْوَالِ الزَّوْجَيْنِ وَإِصْدَارِ الْحُكْمِ بِذَلِكَ.

### حَقُّ الْحَكَمِينَ فِي التَّفْرِيقِ بَيْنَ الزَّوْجَيْنِ :

تَقْدِمُ أَنَّ الْعُلَمَاءَ أَجْمَعُوا عَلَى أَنَّ الْحَكَمِينَ يَمْلِكَانِ حَقَّ الْجَمْعِ بَيْنَ الزَّوْجَيْنِ، وَإِنْ لَمْ يُوَكَّلْهُمَا الزَّوْجَانِ<sup>(١)</sup>، لِأَنَّ الْغَرَضَ مِنْ بَعْثِ الْحَكَمِينَ هُوَ الْإِصْلَاحُ.

لَكِنْهُمْ اخْتَلَفُوا فِي أَنَّ الْحَكَمِينَ هَلْ يَمْلِكَانِ التَّفْرِيقَ بَيْنَ الزَّوْجَيْنِ بَدُونِ إِذْنِهَا، مِثْلَ أَنْ يُطَلَّقَ حَكْمُ الرَّجُلِ، أَوْ يَفْتَدَى حَكْمُ الْمَرْأَةِ بِشَيْءٍ مِنْ مَالِهَا؟ أَوْ لَا يَمْلِكَانِ هَذَا الْحَقَّ؟ وَذَلِكَ عَلَى قَوْلَيْنِ:

أَوَّلُهُمَا: لُهُمَا حَقُّ التَّفْرِيقِ بَدُونِ إِذْنِ الزَّوْجَيْنِ. وَعَبَّرَ أَصْحَابُ هَذَا الْقَوْلِ عَنِ الْحَكَمِينَ: بِأَنَّهَا حَكَمَانِ.

ثَانِيَهُمَا: لَيْسَ لُهُمَا حَقُّ التَّفْرِيقِ إِلَّا بِإِذْنِهَا أَوْ بِإِذْنِ الْحَاكِمِ. وَأَصْحَابُ هَذَا الْقَوْلِ سَمَوْهُمَا: وَكَيْلَيْنِ أَوْ شَاهِدَيْنِ.

وَذَلِكَ عَلَى التَّفْصِيلِ الْآتِي:

#### القول الأول: هما حَكَمَانِ:

أَيُّ لُهُمَا حَقُّ التَّفْرِيقِ بَيْنَ الزَّوْجَيْنِ، بِعَوَضٍ يَأْخُذَانِهِ مِنَ الْمَرْأَةِ لِلرَّجُلِ، حَتَّى يَكُونَ خُلْعًا، أَوْ بِغَيْرِ عَوَضٍ.

وَحُكْمُهُمَا يَنْفُذُ: سَوَاءٌ وَكَّلَهُمَا الزَّوْجَانِ بِذَلِكَ أَمْ لَمْ يُوَكَّلَاهُمَا، وَسَوَاءٌ رَضِيَ الزَّوْجَانِ بِذَلِكَ أَمْ لَمْ يَرْضِيَا، وَسَوَاءٌ وَافَقَ حَكْمُ الْقَاضِي أَمْ خَالَفَهُ.

(١) انظر موضوع: ماذا يفعل الحكمان بعد تنصيبهما؟

وهذا قول مَرْوِيٍّ عَنْ عُثْمَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ<sup>(١)</sup>:

فقد قال ابن عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: بُعِثْتُ أَنَا وَمُعَاوِيَةُ حَكَمَيْنِ، فَقِيلَ لَنَا: إِنْ رَأَيْتُمَا أَنْ تَجْمَعَا جَمْعَتُمَا، وَأَنْ رَأَيْتُمَا أَنْ تُفَرِّقَا فَرَقْتُمَا.

قال مَعْمَرٌ: وَبَلَّغَنِي أَنَّ الَّذِي بَعَثَهُمَا عُثْمَانُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ<sup>(٢)</sup>.

وهو مَرْوِيٌّ عَنْ عَلِيٍّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ<sup>(٣)</sup>:

فَفِي مُوَطَّأِ الْإِمَامِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: حَدَّثَنِي يَحْيَى عَنْ مَالِكٍ أَنَّهُ بَلَغَهُ أَنَّ عَلِيَّ بْنَ أَبِي

(١) تَفْسِيرُ الْقُرْطُبِيِّ ج ٣ ص ١٧٤٦ وَالْبَحْرُ الْمُحِيطُ ج ٣ ص ٢٤٣.

(٢) خَبَرُ ابْنِ عَبَّاسٍ فِي:

الْمُصَنَّفُ ج ٦ ص ٥١٢ رَقْم ١١٨٨٥ رَوَاهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ عَنْ مَعْمَرٍ عَنْ ابْنِ طَاوُسٍ عَنْ عِكْرِمَةَ بْنِ خَالِدٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ.

وَرَوَاهُ الطَّبْرِيُّ فِي تَفْسِيرِهِ ج ٨ ص ٣٢٧-٣٢٨ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ يَحْيَى عَنْ عَبْدِ الرَّزَّاقِ عَنْ مَعْمَرٍ، بِالسَّنَدِ الْمَذْكُورِ فِي الْمُصَنَّفِ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ بَلَفْظًا: بُعِثْتُ أَنَا وَمُعَاوِيَةُ حَكَمَيْنِ. قَالَ مَعْمَرٌ: بَلَّغَنِي أَنَّ عُثْمَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بَعَثَهُمَا، وَقَالَ لَهَا: إِنْ رَأَيْتُمَا أَنْ تَجْمَعَا... إلخ.

وَنَحُو لَفْظَ الطَّبْرِيِّ فِي تَفْسِيرِ ابْنِ كَثِيرٍ ج ١ ص ٤٩٣ عَنْ عَبْدِ الرَّزَّاقِ بِالسَّنَدِ الْمَذْكُورِ فِي الْمُصَنَّفِ.

وَذَكَرَهُ السُّيُوطِيُّ فِي الدَّرِّ الْمَنْثُورِ ج ٢ ص ١٥٦ وَقَالَ: أَخْرَجَهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ وَعَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ وَابْنُ جَرِيرٍ وَابْنُ الْمُنْذِرِ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ.

وَلَعَلَّ هَذَا الْخَبَرَ هُوَ قِصَّةُ عَقِيلِ بْنِ أَبِي طَالِبٍ وَزَوْجَتِهِ فَاطِمَةَ الْمَتَّقِمَةِ فِي: مَاذَا يَفْعَلُ الْحَكَمَانُ بَعْدَ تَنْصِيبِهِمَا؟ مِنْ رِوَايَةِ ابْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ.

(٣) تَفْسِيرُ الْقُرْطُبِيِّ ج ٣ ص ١٧٤٦ وَالْبَحْرُ الْمُحِيطُ ج ٣ ص ٢٤٣ وَتَفْسِيرُ الطَّبْرِيِّ ج ٣ ص ٤٤ وَأَحْكَامُ الْقُرْآنِ لِابْنِ الْعَرَبِيِّ ج ١ ص ٤٢٥ وَرُوحُ الْمَعَانِي ج ٥ ص ٢٦ وَتَفْسِيرُ الْمَنَارِ ج ٥ ص ٧٨ وَالْمَوْطَأُ بِهَامِشِ الْمُتَنَقَّى لِلْبَاجِيِّ ج ٤ ص ١١٣ وَالْمَغْنِي لِبْنِ قَدَامَةَ ج ٨ ص ١٦٨ وَبِهَامِشِ الشَّرْحِ الْكَبِيرِ ص ١٧٠ وَالْاِخْتِيَارَاتُ الْعِلْمِيَّةُ ج ٤ ص ٥٦٤.

طَالِبُ قَالَ فِي الْحَكَمِينَ الَّذِينَ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَإِنْ خِفْتُمْ شِقَاقَ بَيْنِهِمَا فَأَبْعَثُوا حَكَمًا مِّنْ أَهْلِهِ وَحَكَمًا مِّنْ أَهْلِهَا إِنْ يُرِيدَا إِصْلَاحًا يُوَفِّقِ اللَّهُ بَيْنَهُمَا إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيمًا حَبِيرًا﴾ [النساء: ٣٥] إِنَّ إِلَيْهِمَا الْفُرْقَةَ بَيْنَهُمَا وَالاجْتِمَاعَ. قَالَ مَالِكٌ: وَذَلِكَ أَحْسَنُ مَا سَمِعْتُ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ: أَنَّ الْحَكَمِينَ يَجُوزُ قَوْلُهُمَا بَيْنَ الرَّجُلِ وَامْرَأَتِهِ فِي الْفُرْقَةِ وَالاجْتِمَاعِ<sup>(١)</sup>.

(١) خبر الموطأ في:

مُوطَأُ الْإِمَامِ مَالِكٍ بِهَامِشِ الْمُتَنَقِّى لِلْبَاجِيِّ ج ٤ ص ١١٣.

إِلَّا أَنَّ الْإِمَامَ الْبَاجِيَّ ذَكَرَ فِي شَرْحِهِ الْحَدِيثَ: أَنَّ قَوْلَ عَلِيٍّ (فِي شَأْنِ عَقِيلِ بْنِ أَبِي طَالِبٍ وَفَاطِمَةَ بِنْتِ عُتْبَةَ بْنِ رَبِيعَةَ، بَعَثَ فِي أَمْرِهِمَا عُثْمَانُ بْنُ عَفَّانَ عَبْدَ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ وَمُعَاوِيَةَ بْنَ أَبِي سُفْيَانَ، فَقَالَ عَلِيٌّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لِلْحَكَمِينَ: أَتَدْرِيَانِ مَا عَلَيَكُمَا، إِنْ رَأَيْتُمَا أَنْ تَجْمَعَا جَمْعَتُمَا، وَإِنْ رَأَيْتُمَا أَنْ تَفْرَقَا فَرَقْتُمَا).

وَيَبْدُو أَنَّ فِي كَلَامِ الْبَاجِيِّ وَهْمًا، لِأَنَّهُ خَلَطَ بَيْنَ وَاقِعَتَيْنِ:

أَوَّلَاهُمَا: وَاقِعَةُ عَقِيلِ بْنِ أَبِي طَالِبٍ وَفَاطِمَةَ بِنْتِ عُتْبَةَ، لِأَنَّهُ لَيْسَ فِيهَا ذِكْرُ لِعَلِيٍّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ. وَقَدْ تَقَدَّمَ تَخْرِيجُ هَذِهِ الْوَاقِعَةِ فِي مَوْضُوعٍ: مَاذَا يَفْعَلُ الْحَكَمَانِ بَعْدَ تَنْصِيحِيهِمَا؟

وَالثَّانِيَةِ: قَوْلُ الْإِمَامِ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لِلْحَكَمِينَ: أَتَدْرِيَانِ مَا عَلَيَكُمَا... وَرَدَ فِي وَاقِعَةِ مَجِيءِ الزَّوْجَيْنِ وَمَعَهَا فِتْنَامُ مِنَ النَّاسِ. وَقَدْ تَقَدَّمَ تَخْرِيجُ الْوَاقِعَةِ فِي مَوْضُوعٍ: مِنَ الْمَأْمُورِ بِبَعَثَةِ الْحَكَمِينَ؟

وَقَدْ وَرَدَ قَوْلُ الْإِمَامِ مَالِكٍ أَيْضًا فِي الْمُدَوَّنَةِ ج ٢ ص ٣٧٢ حَيْثُ قَالَ: وَبَلَغَنِي أَنَّ عَلِيَّ بْنَ أَبِي طَالِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ فِي الْحَكَمِينَ الَّذِينَ قَالَ اللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى: ﴿حَكَمًا مِّنْ أَهْلِهِ وَحَكَمًا مِّنْ أَهْلِهَا﴾ [النساء: ٣٥] إِنَّهُ قَالَ: إِلَيْهِمَا أَنْ يُفَرَّقَا بَيْنَهُمَا وَأَنْ يَجْمَعَا. وَهُوَ فِي بَدَايَةِ الْمُجْتَهِدِ ج ٢ ص ٩٨.

يَحْيَى بْنُ يَحْيَى: بْنُ كَثِيرٍ اللَّيْثِيُّ مَوْلَاهُمُ أَبُو مُحَمَّدٍ. أَصْلُهُ مِنَ الْبَرَبَرِ مِنْ قَبِيلَةِ مَضْمُودَةَ. رَحَلَ كَثِيرًا وَسَمِعَ مِنْ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ وَابْنِ عُيَيْنَةَ وَاللَّيْثِ بْنِ سَعْدٍ وَابْنِ الْقَاسِمِ وَابْنِ وَهْبٍ. كَانَ لَا يَلِي قَاضٍ بِالْأَنْدَلُسِ إِلَّا بِمَشُورَتِهِ، وَلَا يُشِيرُ إِلَّا بِأَصْحَابِهِ وَمَنْ عَلَى مَذْهَبِهِ، عَلَى أَنَّ يَحْيَى لَمْ يَلِ قَضَاءً قَطُّ، وَلَا أَجَابَ إِلَيْهِ. رَوَى عَنْ مَالِكِ الْمُوطَأَ غَيْرَ أَبْوَابٍ

وَرَوَى مُحَمَّدُ بْنُ كَعْبٍ الْقُرْظِيُّ قَالَ: كَانَ عَلِيٌّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَبْعَثُ الْحَكَمِينَ: حَكَمًا مِنْ أَهْلِهِ وَحَكَمًا مِنْ أَهْلِهَا، فَيَقُولُ الْحَكَمُ مِنْ أَهْلِهَا: يَا فُلَانُ، مَا تَنْقِمُ مِنْ زَوْجَتِكَ؟ فَيَقُولُ: أَنْقِمُ مِنْهَا كَذَا وَكَذَا.

قَالَ: فَيَقُولُ: أَفَرَأَيْتَ إِنْ نَزَعْتُ عَنْكَ تَكْرَهُهُ إِلَى مَا تُحِبُّ، هَلْ أَنْتَ مُتَّقِي اللَّهِ فِيهَا، وَمَعَاشِرُهَا بِالَّذِي يَحِقُّ عَلَيْكَ فِي نَفَقَتِهَا وَكَسَوْتِهَا؟ فَإِذَا قَالَ: نَعَمْ، قَالَ الْحَكَمُ مِنْ أَهْلِهِ: يَا فُلَانَةُ، مَا تَنْقِمِينَ مِنْ زَوْجِكَ فُلَانُ؟ فَيَقُولُ مِثْلَ ذَلِكَ. فَإِنْ قَالَتْ: نَعَمْ، جَمَعَ بَيْنَهُمَا.

قَالَ: وَقَالَ عَلِيٌّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: الْحَكَمَانِ بَعْدَهُمَا يَجْمَعُ اللَّهُ، وَبَعْدَهُمَا يُفَرِّقُ<sup>(١)</sup>.

وَقَالَ ابْنُ حَزْمٍ: وَصَحَّ عَنْ عَلِيٍّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ أَنَّهُ قَالَ لِلْحَكَمِينَ بَيْنَ الزَّوْجَيْنِ: عَلَيْكُمَا إِنْ رَأَيْتُمَا أَنْ تُفَرَّقَا فَرَّقْتُمَا، وَإِنْ رَأَيْتُمَا أَنْ تَجْمَعَا جَمَعْتُمَا<sup>(٢)</sup>.

فِي كِتَابِ الْإِعْتِكَافِ شَكٌّ فِي سَمَاعِهِ فَرَوَاهُ عَنْ زِيَادِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ شَبْطُونٍ عَنْ مَالِكٍ. وَكَانَ قَدْ سَمِعَ مِنْهُ الْمُوْطَأُ فِي حَيَاةِ مَالِكٍ. تَوَفَّى سَنَةَ ٢٣٤ هـ، وَقَبْرُهُ بِظَاهِرِ قُرْطُبَةٍ.

وَفَيَاتُ الْأَعْيَانِ ج ٦ ص ١٤٣ وَتَرْتِيبُ الْمَدَارِكِ ج ٢ ص ٥٣٤ وَالِاتِّقَاءُ ص ٥٨ وَتَهْذِيبُ التَّهْذِيبِ ج ١١ ص ٣٠٠ وَطَبَقَاتُ الْفُقَهَاءِ لِلشُّيْرَازِيِّ ص ١٥٢ وَامْرَأَةُ الْجَنَانِ ج ٢ ص ١١٣ وَالْذِّيْبَاجُ الْمُذْهَبُ ج ٢ ص ٣٥٢.

(١) خَبَرُ مُحَمَّدِ بْنِ كَعْبٍ الْقُرْظِيِّ، فِي:

تَفْسِيرِ الطَّبْرِيِّ ج ٨ ص ٣٢٤ مِنْ طَرِيقِ ابْنِ وَكِيعٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ مُوسَى بْنِ عُبَيْدَةَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ كَعْبٍ الْقُرْظِيِّ. وَأَوْرَدَهُ الطَّبْرِيُّ مَعَ مَنْ قَالَ بِأَنَّ الْحَكَمِينَ شَاهِدَانِ.

وَهُوَ فِي تَفْسِيرِ الدَّرِّ الْمَنْثُورِ ج ٢ ص ١٥٧ عَنْ ابْنِ جَرِيرٍ. وَفِي كَنْزِ الْعُمَالِ ج ٢ ص ٢٥٠ رَقْم ١٤٤٧ فِي تَفْسِيرِ سُورَةِ النِّسَاءِ، عَنْ ابْنِ جَرِيرٍ.

(٢) الْمُحَلَّلِيُّ ج ١٠ ص ٨٧.

وَهَذَا الْخَبَرُ عَنْ عَلِيٍّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي: مَعَانِي الْقُرْآنِ وَإِعْرَابِهِ لِلرَّجَّاجِ ج ٢ ص ٤٩.



وهذا القول مَرُويٌّ أيضاً عن ابن عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا<sup>(١)</sup>:

فقد رَوَى عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَلْحَةَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَوْلُهُ فِي آيَةِ: ﴿وَإِنْ خِفْتُمْ شِقَاقَ بَيْنِهِمَا فَأَبْعَثُوا حَكَمًا مِّنْ أَهْلِهِ وَحَكَمًا مِّنْ أَهْلِهَا﴾ [النساء: ٣٥]، فهذا الرجل والمرأة، إذا تفاسد الذي بينهما، فأمر الله سبحانه أن يبعثوا رجلاً صالحاً من أهل الرجل، ومثله من أهل المرأة، فينظران أيهما المُسيءُ، فإن كان الرجل هو المُسيءُ، حجبوا عنه امرأته، وقصروه على النفقة. وإن كانت المرأة هي المُسيئة، قصروها على زوجها، ومنعوها النفقة. فإن اجتمع رأيهما على أن يُفَرَّقَا أو يَجْمَعَا، فأمرهما جائز. فإن رأيا أن يجمعا، فرضي أحد الزوجين، وكره ذلك الآخر، ثم مات أحدهما، فإن الذي رضي يرث الذي كرهه، ولا يرث الكاره الراضي...<sup>(٢)</sup>.

وقد تقدّم رأيُ ابنِ عَبَّاسٍ هَذَا في قوله: (لأفرقن بينهما)، في: خبر عَقِيلِ بْنِ أَبِي

(١) تَفْسِيرُ الْقُرْطُبِيِّ، وَالْبَحْرُ الْمُحِيطُ، وَأَحْكَامُ الْقُرْآنِ لابنِ الْعَرَبِيِّ، وَرُوحُ الْمَعَانِي، وَالْمَنَارُ، وَالْمُعْنِي، وَالشَّرْحُ الْكَبِيرُ، وَالِاخْتِيَارَاتُ الْعِلْمِيَّةُ، السَّابِقَةُ، وَأَحْكَامُ الْقُرْآنِ لِلْجَصَّاصِ ج ٢ ص ٢٣٣.

(٢) خبر عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ، في:

تَفْسِيرُ الطَّبْرِيِّ ج ٨ ص ٣٢٥-٣٢٦ من طريق: الْمُثَنَّى عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ صَالِحٍ عَنْ مُعَاوِيَةَ عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ.

ونقل عن ابنِ جَرِيرٍ الطَّبْرِيِّ فِي رُوحِ الْمَعَانِي ج ٥ ص ٢٦ وَتَفْسِيرُ الْمَنَارِ ج ٥ ص ٦٤.

وهو فِي الدَّرِّ الْمَنْثُورِ ج ٢ ص ١٥٦: أَخْرَجَهُ ابْنُ جَرِيرٍ وَابْنُ الْمُنْذِرِ وَابْنُ أَبِي حَاتِمٍ وَالْبَيْهَقِيُّ فِي سُنَنِهِ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ.

وَفِي تَفْسِيرِ ابْنِ كَثِيرٍ ج ١ ص ٤٩٣: رَوَاهُ ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ وَابْنُ جَرِيرٍ.

عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَلْحَةَ سَالِمٌ: مَوْلَى بَنِي الْعَبَّاسِ، سَكَنَ حِمَصَ، أُرْسِلَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ وَلَمْ يَرَهُ، صَدُوقٌ قَدْ يُخْطِئُ. مَاتَ سَنَةَ ١٤٣ هـ.

تَقْرِيبُ التَّهْذِيبِ ج ٢ ص ٣٩ وَتَهْذِيبُ التَّهْذِيبِ ج ٧ ص ٣٣٩.

طَالِبَ وَزَوْجَتَهُ فَاطِمَةَ، حِينَ أَرْسَلَهُ عُثْمَانُ مَعَ مُعَاوِيَةَ<sup>(١)</sup>.

وَالْقَوْلُ صَحَّ عَنْ شُرَيْحٍ<sup>(٢)</sup> أَيْضاً:

رَوَى الشَّعْبِيُّ: أَنَّ امْرَأَةً نَشَزَتْ عَلَى زَوْجِهَا، فَاخْتَصَمُوا إِلَى شُرَيْحٍ، فَقَالَ شُرَيْحٌ: ابْعَثُوا حَكَمًا مِنْ أَهْلِهِ وَحَكَمًا مِنْ أَهْلِهَا، فَنَظَرَ الْحَكَمَانِ فِي أَمْرِهِمَا، فَرَأَيَا أَنَّ يَفْرَقَا بَيْنَهُمَا، فَكَّرَهُ ذَلِكَ الرَّجُلُ، فَقَالَ شُرَيْحٌ: فَنِيمَ كَانَا الْيَوْمَ؟ وَأَجَازَ قَوْلَهُمَا<sup>(٣)</sup>.

وَرُوِيَ هَذَا الْقَوْلُ عَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ<sup>(٤)</sup>:

حَيْثُ قَالَ: إِنْ شَاءَ الْحَكَمَانِ أَنْ يُفْرَقَا فَرَّقَا، وَإِنْ شَاءَ أَنْ يَجْمَعَا جَمَعَا<sup>(٥)</sup>.

(١) تقدم خبر عقيل في موضوع: ماذا يفعل الحكماء بعد تنصيبها؟

(٢) الْمُحَلَّى ج ١٠ ص ٨٨.

(٣) خبر شُرَيْحٍ، فِي:

تَفْسِيرُ الطَّبْرِيِّ ج ٨ ص ٣٢٧ من طريق: الْقَاسِمِ عَنِ الْحُسَيْنِ عَنِ هُشَيْمٍ عَنِ حُصَيْنٍ عَنِ الشَّعْبِيِّ.

وَأَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ فِي السُّنَنِ الْكُبْرَى ج ٧ ص ٣٠٦.

(٤) أَحْكَامُ الْقُرْآنِ لِلْجَسَّاصِ ج ٢ ص ٢٣٣ وَالْبَحْرُ الْمُحِيطُ ج ٣ ص ٢٤٣ وَالْمُغْنِي ج ٨ ص ١٦٨ وَبِهَامِشِهِ الشَّرْحُ الْكَبِيرُ ص ١٧٠. وَصَحَّ نَقْلُهُ عَنْهُ فِي الْمُحَلَّى ج ١٠ ص ٨٧.

أَبُو سَلَمَةَ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ: الزُّهْرِيُّ الْمَدَنِيُّ، قِيلَ اسْمُهُ عَبْدُ اللَّهِ، وَقِيلَ إِسْمَاعِيلُ، وَقِيلَ: اسْمُهُ كُنْيَتُهُ. رَوَى عَنْ أَبِيهِ وَعُثْمَانَ بْنِ عَفَّانَ وَطَلْحَةَ وَغَيْرِهِمْ. ثِقَّةٌ مُكْثَرٌ. مَاتَ سَنَةَ ٩٤ هـ، وَقِيلَ سَنَةَ ١٠٤ هـ.

تَقْرِيبُ التَّهْذِيبِ ج ٢ ص ٤٣٠ وَتَهْذِيبُ التَّهْذِيبِ ج ١٢ ص ١١٥ وَطَبَقَاتُ الْمُفَقَّهَاءِ لِلشَّيْخِ الرَّازِيِّ ص ٦١.

(٥) قول أبي سَلَمَةَ، فِي:

الْمُصَنَّفُ ج ٦ ص ٥١١ رَقْم ١١٨٨٢ وَص ٥١٢ رَقْم ١١٨٨٦ رَوَاهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ عَنْ مَعْمَرٍ عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ عَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ. وَرَوَاهُ الطَّبْرِيُّ فِي تَفْسِيرِهِ ج ٨ ص ٣٢٧ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ يَحْيَى عَنْ عَبْدِ الرَّزَّاقِ عَنْ مَعْمَرٍ... بِالسَّنَدِ الْمَذْكُورِ فِي الْمُصَنَّفِ.

وَرُويَ عَنْ ابْنِ سِيرِينَ:

حيث قال: إن الحكم من أهلها، والحكم من أهله، يُفَرَّقَانِ وَيَجْمَعَانِ إِذَا رَأَى ذَلِكَ<sup>(١)</sup>.

والقول بأنهما حكمان رُويَ أيضاً عن الشَّعْبِيِّ<sup>(٢)</sup>:

حيث قال: إن شاء الحكمان فرقا، وإن شاء جمعا<sup>(٣)</sup>.

وفي رواية أخرى، أنه قال: ما قَضَى الحكمان من شيء فهو جائز<sup>(٤)</sup>.

وَرُويَ القول بأنهما حكمان أيضاً عن إِسْحَاقَ بْنِ رَاهَوِيَةَ<sup>(٥)</sup>، والحكم بن

(١) قول ابن سيرين، في:

تَفْسِيرُ الطَّبْرِيِّ ج ٨ ص ٣٢٦ رواه عن ابن بشار عن رَوْحٍ عن عَوْفٍ عن مُحَمَّدٍ بن سيرين.

(٢) تَفْسِيرُ الطَّبْرِيِّ ج ٨ ص ٣٢٦ وَتَفْسِيرُ الْقُرْطُبِيِّ ج ٣ ص ١٧٤٦ وَالمُغْنِي ج ٨ ص ١٦٨ وبهامشه الشَّرْحُ الْكَبِيرُ ص ١٧٠ وَالبَحْرُ الْمُحِيطُ ج ٣ ص ٢٤٣ وَتَفْسِيرُ الطَّبْرِيِّ ج ٣ ص ٤٤ وَأَحْكَامُ الْقُرْآنِ لابن العربي ج ١ ص ٤٢٥ وَرَوْحُ الْمَعَانِي ج ٥ ص ٢٦ وَالْكَشَافُ ج ١ ص ٣٩٦. وَصَحَّحَ نَقْلَهُ عَنْهُ ابْنُ حَزْمٍ فِي الْمُحَلَّى ج ١٠ ص ٨٧.

(٣) قول الشَّعْبِيِّ: إن شاء الحكمان... إلخ، في:

المُصَنَّفُ ج ٦ ص ٥١٢ رقم ١١٨٨٤، رواه عَبْدُ الرَّزَّاقِ عَنْ الثَّوْرِيِّ عَنْ جَابِرٍ وَغَيْرِهِ عَنْ الشَّعْبِيِّ.

(٤) قول الشَّعْبِيِّ: ما قَضَى الحكمان... إلخ، في:

تَفْسِيرُ الطَّبْرِيِّ ج ٨ ص ٣٢٦ رواه عن عَبْدِ الحميد بن بَيَانٍ عَنْ مُحَمَّدٍ بن يَزِيدٍ عَنْ إِسْمَاعِيلَ عَنْ عَامِرٍ (الشَّعْبِيِّ) فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَابْعَثُوا حَكَمًا مِّنْ أَهْلِهِ وَحَكَمًا مِّنْ أَهْلِهَا﴾ [النساء: ٣٥]. وَفِي تَفْسِيرِ الْكَشَافِ ج ١ ص ٣٩٦: عَنْ الشَّعْبِيِّ: مَا قَضَى الْحُكْمَانِ جَاز.

(٥) تَفْسِيرُ الْقُرْطُبِيِّ ج ٣ ص ١٧٤٦ وَتَفْسِيرُ الرَّازِيِّ ج ١٠ ص ٩٣ وَالبَحْرُ الْمُحِيطُ ج ٣ ص ٢٤٣ وَالمُغْنِي ج ٨ ص ١٦٨ وبهامشه الشَّرْحُ الْكَبِيرُ ص ١٧١ وَالبَحْرُ الزَّخَارِ ج ٤ ص ٩٠.

عُتَيْبَةَ<sup>(١)</sup>، وَأَبِي ثَوْرٍ<sup>(٢)</sup> وَمُجَاهِدٍ<sup>(٣)</sup> وَطَاوُسَ<sup>(٤)</sup> وَالسُّدِّيَّ<sup>(٥)</sup> وَأَبِي سُلَيْمَانَ<sup>(٦)</sup> وَإِسْمَاعِيلَ بْنَ إِسْحَاقَ<sup>(٧)</sup> وَابْنَ الْمُنْذِرِ<sup>(٨)</sup> وَالْأَوْزَاعِيَّ<sup>(٩)</sup> وَسَعِيدَ بْنَ جُبَيْرٍ<sup>(١٠)</sup>:

- (١) الْمُحَلَّى ج ١٠ ص ٨٧ وصَحَّحَ النُّقْلَ عَنْهُ.
- (٢) الْحَكَمُ بْنُ عُتَيْبَةَ: الْكِنْدِيُّ مَوْلَاهُمْ، أَبُو مُحَمَّدٍ الْكُوفِيُّ. ثِقَةٌ ثَبَّتَ فِقْهَهُ، قِيلَ وَلَدَ هُوَ وَإِبْرَاهِيمَ النَّخَعِيُّ فِي لَيْلَةٍ وَاحِدَةٍ، لَكِنَّهُ تَفَقَّهَ بِإِبْرَاهِيمَ. مَاتَ سَنَةَ ١١٥ هـ وَقِيلَ غَيْرُهُ. طَبَقَاتُ الْفُقَهَاءِ لِلشَّيْزَانِيِّ ص ٨٢ وَتَهْذِيبُ التَّهْذِيبِ ج ٢ ص ٤٣٣.
- (٣) الْبَحْرُ الْمُحِيطُ ج ٣ ص ٢٤٣.
- (٤) أَحْكَامُ الْقُرْآنِ لِلْجَصَّاصِ ج ٢ ص ٢٣٣ وَالْبَحْرُ الْمُحِيطُ ج ٣ ص ٢٤٣.
- (٥) الْمَصْدَرَانِ السَّابِقَانِ، وَالْمُحَلَّى ج ١٠ ص ٨٨.
- (٦) تَفْسِيرُ الطَّبْرَسِيِّ ج ٣ ص ٤٤ وَهُوَ خِلَافُ الرَّوَايَةِ الَّتِي جَاءَ بِهَا الطَّبْرِيُّ عَنْهُ، الْقَاضِيَةُ بِأَنَّهَا وَكِيلَانِ. وَالتِّي سَنَشِيرُ إِلَيْهَا فِي الْقَوْلِ الْآخَرِ.
- (٧) الْمُحَلَّى ج ١٠ ص ٨٨.
- (٨) أَحْكَامُ الْقُرْآنِ لِلْجَصَّاصِ ج ٢ ص ٢٣٣.
- إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِسْحَاقَ: بَنُ إِسْمَاعِيلَ بْنِ حَمَّادَ بْنِ زَيْدِ الْجَهْضَمِيِّ الْأَزْدِيِّ. مَوْلَى آلِ جَرِيرِ بْنِ حَازِمٍ، أَبُو إِسْحَاقَ، أَصْلُهُ مِنَ الْبَصْرَةِ وَبِهَا نَشَأَ، وَاسْتَوطنَ بَغْدَادَ، سَمِعَ مُسَدِّدًا وَعَلِيَّ بْنَ الْمَدِينِيِّ وَغَيْرَهُمَا، وَتَفَقَّهَ بَابِنِ الْمُعَدَّلِ، وَبِهِ تَفَقَّهَ أَهْلُ الْعِرَاقِ مِنَ الْمَالِكِيَّةِ، وَبِهِ قَضَاءُ بَغْدَادَ وَأُضِيفَ إِلَيْهِ الْمَدَائِنُ وَالنَّهْرَوَانَاتُ، وَوَلِيَ قَضَاءَ الْقُضَاةِ أَخِيرًا، كَانَ فَاضِلًا عَالِمًا مُتَفَنًّا فُقِيهًا عَلَى مَذْهَبِ مَالِكٍ، شَرَحَ مَذْهَبَهُ وَلَخَّصَهُ وَاحْتَجَّ لَهُ. مِنْ كُتُبِهِ: مُوطَّؤُهُ، وَأَحْكَامُ الْقُرْآنِ، وَالْمَبْسُوطُ فِي الْفِقْهِ. مَاتَ سَنَةَ ٢٨٢ هـ. وَمَنَاقِبُهُ كَثِيرَةٌ.
- الدَّبْيَاجُ الْمُذْهَبُ ج ١ ص ٢٨٣ وَتَرْتِيبُ الْمَدَارِكِ ج ٣ ص ١٦٨ وَسَجَرَةُ النُّورِ الزَّيْنِيَّةِ ج ١ ص ٦٥ وَطَبَقَاتُ الْفُقَهَاءِ لِلشَّيْزَانِيِّ ص ١٦٤.
- (٨) الْمُغْنِي لَابْنِ قُدَامَةَ ج ٨ ص ١٦٨ وَبِهَامِشُهُ الشَّرْحُ الْكَبِيرُ ص ١٧١.
- (٩) تَفْسِيرُ الْقُرْطُبِيِّ ج ٣ ص ١٧٤٦ وَالْمُغْنِي، وَالشَّرْحُ الْكَبِيرُ، السَّابِقَانِ، وَالْمُحَلَّى ج ١٠ ص ٨٨ وَالْبَحْرُ الزَّخَارِجُ ج ٤ ص ٩٠ وَالْبَحْرُ الْمُحِيطُ ج ٣ ص ٢٤٣.
- (١٠) تَفْسِيرُ الطَّبْرَسِيِّ ج ٣ ص ٤٤ وَالْمُغْنِي ج ٨ ص ١٦٨ وَبِهَامِشُهُ الشَّرْحُ الْكَبِيرُ ص ١٧١.

حيث قال عمرو بن مَرْة: سَأَلْتُ سَعِيدَ بْنَ جُبَيْرٍ عَنِ الْحَكَمِينَ فغَضِبَ، وقال: مَا وُلِدْتُ إِذْ ذَاكَ. قال: فقلت: إِنَّمَا أَعْنِي حَكَمِي شَقَاقٍ. قال: وَإِذَا كَانَ بَيْنَ الرَّجُلِ وَامْرَأَتِهِ تَدَارُؤٌ، بَعَثُوا حَكَمِينَ، فَأَقْبَلَا عَلَى الَّذِي جَاءَ التَّدَارُؤُ مِنْ قِبَلِهِ، فَوَعِظَاهُ، فَإِنْ أَطَاعَهُمَا وَإِلَّا أَقْبَلَا عَلَى الْآخَرِ، فَإِنْ سَمِعَ مِنْهُمَا وَأَقْبَلَ لِلَّذِي يَرِيدَانِ، وَإِلَّا مَا حَكَمَا بَيْنَهُمَا مِنْ شَيْءٍ فَهُوَ جَائِزٌ<sup>(١)</sup>.

وصحح النقل عنه ابن حَزْمٍ فِي الْمُحَلَّى ج ١٠ ص ٨٧، وَفِي رُوحِ الْمَعَانِي ج ٥ ص ٢٦: وَهُوَ إِحْدَى الرَّوَائِينَ عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ. (١) خَبَرُ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، فِي:

الْمُصَنَّفُ ج ٦ ص ٥١٣-٥١٤ رَقْم ١١٨٨٨ رَوَاهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ كَثِيرٍ عَنْ شُعْبَةَ بْنِ الْحَجَّاجِ عَنْ عَمْرِو بْنِ مَرْة.

وَهُوَ فِي تَفْسِيرِ الطَّبْرِيِّ ج ٨ ص ٣٢٦ رَوَاهُ مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ جَعْفَرٍ عَنْ شُعْبَةَ عَنْ عَمْرِو بْنِ مَرْة.

وَنَحْوُهُ مَعَ اخْتِلَافٍ لَفْظِي يَسِيرُ فِي: أَحْكَامِ الْقُرْآنِ لِلْجَسَّاصِ ج ٢ ص ٢٣١ عَنْ شُعْبَةَ عَنْ عَمْرِو بْنِ مَرْة.

وَجَاءَ فِي الدَّرِّ الْمَنْثُورِ ج ٢ ص ١٥٦: أَخْرَجَهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ وَسَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ وَعَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ وَابْنُ جَرِيرٍ وَالْبَيْهَقِيُّ فِي سُنَنِهِ عَنْ عَمْرِو بْنِ مَرْة عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ.

وَقَوْلُ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ لِعَمْرٍو: (مَا وُلِدْتُ إِذْ ذَاكَ) إِنَّمَا عَنَى الْحَكَمِينَ فِي أَمْرِ عَلِيٍّ وَمُعَاوِيَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، وَاجْتِمَاعَهُمَا بِدُومَةِ الْجَنْدَلِ سَنَةِ ٣٧هـ، لِأَنَّ سَعِيدَ بْنَ جُبَيْرٍ قَتَلَهُ الْحَجَّاجَ سَنَةَ ٩٥هـ وَهُوَ ابْنُ ٤٩ سَنَةٍ، كَأَنَّهُ وَلَدَ سَنَةَ ٤٦هـ بَعْدَ التَّحْكِيمِ، وَرُويَ أَنَّ سَعِيدَ بْنَ جُبَيْرٍ دَعَا ابْنَهُ حِينَ دُعِيَ لِيُقْتَلَ، فَجَعَلَ ابْنُهُ يَبْكِي، فَقَالَ: مَا يُبْكِيكَ؟ مَا يَبْقَاءُ أَيْبُكَ بَعْدَ سَبْعِ وَخَمْسِينَ سَنَةً؟ فَكَأَنَّهُ وَلَدَ عَلَى هَذِهِ الرَّوَايَةِ سَنَةَ ٣٨هـ. وَذَلِكَ أَيْضاً بَعْدَ تَحْكِيمِ الْحَكَمِينَ. / انظر: هامش تَفْسِيرِ الطَّبْرِيِّ مِنْ تَعْلِيْقِ مُحَقِّقِهِ الشَّيْخِ مُحَمَّدٍ شَاكِرٍ.

عَمْرٍو بْنُ مَرْة: بَنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ طَارِقِ الْجَمَلِيِّ الْمُرَادِيِّ، أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الْكُوفِيُّ الْأَعْمَى. رَوَى عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي أَوْفَى وَمَرْةِ الطَّيِّبِ وَسَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ وَسَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ وَغَيْرِهِمْ.

وإِبْرَاهِيمَ النَّخَعِيِّ<sup>(١)</sup>:

حَيْثُ رَوَى دَاوُدُ عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ: مَا حَكَمًا مِنْ شَيْءٍ فَهُوَ جَائِزٌ، إِنْ فَرَّقَا بَيْنَهُمَا بِثَلَاثِ تَطْلِيقَاتٍ أَوْ تَطْلِيقَتَيْنِ فَهُوَ جَائِزٌ، وَإِنْ فَرَّقَا بِتَطْلِيقَةٍ فَهُوَ جَائِزٌ، وَإِنْ حَكَمًا عَلَيْهِ بِجِزَاءٍ مِنْ مَالِهِ فَهُوَ جَائِزٌ، فَإِنْ أَصْلَحَا فَهُوَ جَائِزٌ، وَإِنْ وَضَعَا مِنْ شَيْءٍ فَهُوَ جَائِزٌ<sup>(٢)</sup>.

وَرَوَى الْمُغِيرَةُ عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ فِي الْآيَةِ: ﴿وَإِنْ خِفْتُمْ شِقَاقَ بَيْنِهِمَا فَأَبْعَثُوا حَكَمًا مِّنْ أَهْلِهِ وَحَكَمًا مِّنْ أَهْلِهَا﴾ [النساء: ٣٥] قَالَ: مَا صَنَعَ الْحَكَمَانِ مِنْ شَيْءٍ فَهُوَ جَائِزٌ عَلَيْهِمَا، إِنْ طَلَقَا ثَلَاثًا فَهُوَ جَائِزٌ عَلَيْهِمَا، وَإِنْ طَلَقَا وَاحِدَةً وَطَلَقَاها عَلَى جُعْلٍ فَهُوَ جَائِزٌ، وَمَا صَنَعَا مِنْ شَيْءٍ فَهُوَ جَائِزٌ<sup>(٣)</sup>.

ثِقَّةٌ عَابِدٌ، كَانَ لَا يُدَلِّسُ، وَرُؤِمِي بِالْإِرْجَاءِ. مَاتَ سَنَةَ ١١٨ هـ، وَقِيلَ قَبْلَهَا.

تَهْذِيبُ التَّهْذِيبِ ج ٨ ص ١٠٢ وَتَقْرِيبُ التَّهْذِيبِ ج ٢ ص ٧٨ وَمَشَاهِيرُ عُلَمَاءِ الْأَمْصَارِ ص ١٠٣.

(١) تَفْسِيرُ الْقُرْطُبِيِّ ج ٣ ص ١٧٤٦ وَتَفْسِيرُ الطَّبْرِيِّ ج ٣ ص ٤٤ وَأَحْكَامُ الْقُرْآنِ لِلْجَصَّاصِ ج ٢ ص ٢٣٣ وَالبَحْرُ الْمُحِيطُ ج ٣ ص ٢٤٣ وَالْمُنْتَقَى لِلْبَاجِي ج ٤ ص ١١٤ وَالْمَحَلَّى ج ١٠ ص ٨٨ وَالْمُغْنِي ج ٨ ص ١٦٨ وَبِهَامِشِهِ الشَّرْحُ الْكَبِيرُ ص ١٧١.

(٢) رِوَايَةُ دَاوُدَ عَنْ إِبْرَاهِيمَ فِي:

تَفْسِيرِ الطَّبْرِيِّ ج ٨ ص ٣٢٦ مِنْ طَرِيقِ ابْنِ حُمَيْدٍ عَنْ جَرِيرٍ عَنْ مُغِيرَةَ عَنْ دَاوُدَ عَنْ إِبْرَاهِيمَ.

(٣) رِوَايَةُ الْمُغِيرَةَ عَنْ إِبْرَاهِيمَ، فِي:

تَفْسِيرِ الطَّبْرِيِّ ج ٨ ص ٣٢٧ مِنْ طَرِيقِ الْمُثَنَّى عَنْ جَبَّانٍ عَنْ ابْنِ الْمُبَارَكِ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عَنْ الْمُغِيرَةَ عَنْ إِبْرَاهِيمَ.

وَانْظُرْ قَوْلَ إِبْرَاهِيمَ النَّخَعِيِّ مُخْتَصَرًا فِي: تَفْسِيرِ ابْنِ كَثِيرٍ ج ١ ص ٤٩٣.

الْمُغِيرَةُ بْنُ مِقْسَمٍ: الصَّبِيُّ مَوْلَاهُمُ، أَبُو هِشَامٍ الْكُوفِيُّ. الْفَقِيهَ، قِيلَ: إِنَّهُ وَلَدَ أَعْمَى. رَوَى عَنْ أَبِيهِ وَإِبْرَاهِيمَ النَّخَعِيِّ وَعَامِرِ الشَّعْبِيِّ وَسِمَاكِ بْنِ حَرْبٍ وَطَائِفَةٍ، رَوَى عَنْهُ سُلَيْمَانُ التَّيْمِيُّ وَشُعْبَةُ وَالثَّوْرِيُّ وَآخَرُونَ. ثِقَّةٌ فَقِيهٌ، وَكَانَ مِنْ فُقَهَاءِ أَصْحَابِ إِبْرَاهِيمَ،

وَرَبِيعَةَ<sup>(١)</sup>:

حيث قال: ما قضى به الحكمان فهو جائز، في فراق أو بضع أو مال<sup>(٢)</sup>.

وَالضَّحَّاكُ:

إذ قال في قوله تعالى: ﴿وَإِنْ خِفْتُمْ شِقَاقَ بَيْنِهِمَا فَأَبْعَثُوا حَكَمًا مِّنْ أَهْلِهِ وَحَكَمًا مِّنْ أَهْلِهَا﴾ [النساء: ٣٥]، قال: يكونان عدلين عليهما وشاهدين، وذلك إذا تدارأ الرجل والمرأة وتنازعا إلى السلطان، جعل عليهما حكَمين: حَكَمًا من أهل الرجل، وحَكَمًا من أهل المرأة، يكونان أمينين عليهما جميعاً، وينظران من أيهما يكون الفساد، فإن كان من قبل المرأة، أجبرت على طاعة زوجها، وأمر أن يتقي الله ويحسن صحبتها، وينفق عليها بقدر ما آتاه الله: إمساكاً بمعروف أو تسريح بإحسان. وإن كانت الإساءة من قبل الرجل، أمر بالإحسان إليها، فإن لم يفعل قيل له: أعطها حقها وخل سبيلها. وإنما يلي ذلك منهما السلطان<sup>(٣)</sup>.

وَقَيْسُ بْنُ سَعْدٍ:

إذ قال: وسألت عن الحكمين، قال: ابعثوا حَكَمًا من أهله وحَكَمًا من أهلها، فما حَكَمَ الحكمان من شيء فهو جائز، يقول الله تبارك وتعالى: ﴿إِنْ يُرِيدَا إِصْلَاحًا يُوَفِّقِ اللَّهُ بَيْنَهُمَا﴾ [النساء: ٣٥]. قال: يخلو حَكَمَ الرجل بالزوج، وحَكَمَ المرأة بالمرأة. فيقول كل واحد منهما لصاحبه: أصدقني ما في نفسك. فإذا صدق كل واحد منهما صاحبه، اجتمع

وكان عثمانياً. مات سنة ١٣٦ هـ وقيل قبله.

تَهْذِيبُ التَّهْذِيبِ ج ١٠ ص ٢٦٩ وَتَقْرِيبُ التَّهْذِيبِ ج ٢ ص ٢٧٠.

(١) الْمُحَلَّى ج ١٠ ص ٨٧ وَصَحَّحَ النُّقْلَ عَنْهُ.

(٢) الْقَوْلُ فِي الْمُدَوَّنَةِ ج ٢ ص ٣٧١.

(٣) تَفْسِيرُ الطَّبْرِيِّ ج ٨ ص ٣٢٨ وَرَوَى الْخَبَرُ عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي طَالِبٍ عَنْ يَزِيدَ عَنْ جُوَيْرٍ عَنْ الضَّحَّاكِ.

الحَكَمَانِ، وَأَخَذَ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا عَلَى صَاحِبِهِ مِثْقَالًا: لَتَصْدُقَنِي الَّذِي قَالَ لَكَ صَاحِبُكَ، وَلَا صَدُقَنَكَ الَّذِي قَالَ لِي صَاحِبِي. فَذَاكَ حِينَ أَرَادَا الْإِصْلَاحَ يُوَفِّقُ اللَّهُ بَيْنَهُمَا. فَإِذَا فَعَلَا ذَلِكَ أَطْلَعَ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا عَلَى مَا أَفْضَى بِهِ صَاحِبُهُ إِلَيْهِ، فَيَعْرِفَانِ عِنْدَ ذَلِكَ مِنَ الظَّالِمِ وَالنَّاشِزِ مِنْهُمَا. فَأَتِيَا عَلَيْهِ فَحَكَمَا عَلَيْهِ. فَإِنْ كَانَ الْمَرْأَةُ قَالَا: أَنْتِ الظَّالِمَةُ الْعَاصِيَةُ لَا يُنْفَقُ عَلَيْكَ حَتَّى تَرْجِعِي إِلَى الْحَقِّ، وَتَطِيعِي اللَّهَ فِيهِ. وَإِنْ كَانَ الرَّجُلُ هُوَ الظَّالِمُ قَالَا: أَنْتَ الظَّالِمُ الْمُضَارُّ، لَا تَدْخُلْ لَهَا بَيْتًا، حَتَّى تُنْفَقَ عَلَيْهَا، وَتَرْجِعَ إِلَى الْحَقِّ وَالْعَدْلِ.

فَإِنْ أَبَتْ ذَلِكَ كَانَتْ هِيَ الظَّالِمَةُ الْعَاصِيَةُ، وَأَخَذَ مِنْهَا مَا لَهَا، وَهُوَ لَهُ حَلَالٌ طَيِّبٌ. وَإِنْ كَانَ هُوَ الظَّالِمَ الْمُسِيءَ إِلَيْهَا الْمُضَارًّا لَهَا طَلَّقَهَا، وَلَمْ يَحِلَّ لَهُ مِنْ مَا لَهَا شَيْءٌ، فَإِنْ أَمْسَكَهَا أَمْسَكَهَا بِمَا أَمَرَ اللَّهُ وَأَنْفَقَ عَلَيْهَا وَأَحْسَنَ إِلَيْهَا<sup>(١)</sup>.

وهو قول مَالِك:

وقد تقدم قوله في الْمُوَطَّأ، مع قول الإمام عَلِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قبل قليل.

وجاء في الْمُدَوَّنَة: قَالَ مَالِك: وَأَحْسَنُ مَا سَمِعْتُ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ أَنَّهُ يَجُوزُ أَمْرُ الْحَكَمَيْنِ عَلَيْهِمَا<sup>(٢)</sup>. وَهُوَ الَّذِي أَخَذَ بِهِ الْمَالِكِيَّةُ، وَهُوَ الْمَذْهَبُ عِنْدَهُمْ<sup>(٣)</sup>.

(١) تَفْسِيرُ الطَّبْرِيِّ ج ٨ ص ٣٢٣ وَرَوَى الْخَبَرُ عَنِ الْمُثَنَّى عَنْ أَبِي حُذَيْفَةَ عَنْ شُبُلٍ عَنْ قَيْسِ بْنِ سَعْدٍ. وَأَوْرَدَهُ الطَّبْرِيُّ مَعَ مَنْ قَالَ بِأَنَّ الْحَكَمَيْنِ شَاهِدَانِ.

قَيْسُ بْنُ سَعْدٍ الْمَكِّيُّ: أَبُو عَبْدِ الْمَلِكِ، وَيُقَالُ: أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الْحَبَشِيُّ. مَوْلَى نَافِعِ بْنِ عُلْقَمَةَ. رَوَى عَنْ عَطَاءٍ وَطَاوُسٍ وَمُجَاهِدٍ وَسَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، وَرَوَى عَنْهُ الْحَمَّادَانِ وَآخَرُونَ، ثِقَةٌ. مَاتَ سَنَةَ ١١٩ هـ.

تَهْذِيبُ التَّهْذِيبِ ج ٨ ص ٣٩٧ وَتَقْرِيبُ التَّهْذِيبِ ج ٢ ص ١٢٨ وَمَشَاهِيرُ عُلَمَاءِ الْأَمْصَارِ ص ١٤٦.

(٢) الْمُدَوَّنَة ج ٢ ص ٣٧٢.

(٣) الْمُدَوَّنَة ج ٢ ص ٣٦٨ وَ٣٦٩ وَالرُّهُونِيُّ ج ٤ ص ٤٨ وَنَقَلَ عَنْ ابْنِ الْحَاجِبِ وَالزُّرْقَانِيِّ وَالْجَوَاهِرِ وَابْنِ عَرَفَةَ.

وَانْظُرْ: جَوَاهِرُ الْإِكْلِيلِ ج ١ ص ٣٢٩ وَبِدَايَةُ الْمُجْتَهِدِ ج ٢ ص ٩٨ وَأَحْكَامُ الْقُرْآنِ لابن



لَكِنْ ذَكَرَ بَعْضُ الْمَالِكِيَّةِ كَلَامًا، يُوْهِمُ أَنَّهُ مُتَعَارِضٌ فِي إِيْتَانِ الْحُكْمَيْنِ الْقَاضِي،  
هُوَ مَا قَالَهُ الْمَتِيْطِيُّ: (إِذَا أَكْمَلَ الْحُكْمَانِ حُكْمَهُمَا أَتَى إِلَى السُّلْطَانِ، فَأَخْبَرَاهُ بِمَحْضَرِ  
شَهِيدِيْ عَدْلٍ مَا أَطْلَعَا عَلَيْهِ مِنْ أُمُورِهِمَا وَمَا أَنْفَذَاهُ مِنْ حُكْمِهِمَا)<sup>(١)</sup>.

العَرَبِيُّ ج ١ ص ٤٢٤ و ٤٢٥ و ٤٢٧ و تَفْسِيرُ ابْنِ عَطِيَّةٍ ج ٤ ص ٤٨ و تَفْسِيرُ الْقُرْطُبِيِّ ج ٣  
ص ١٧٤٦ و ١٧٤٨ و الْمُقَدِّمَاتُ الْمُمَهَّدَاتُ ص ٤٣١ و الْمُتَنَقَّى لِلْبَاجِيِّ ج ٤ ص ١١٣ -  
١١٤ و الزُّرْقَانِيُّ عَلَى الْمُوْطَأُ ج ٣ ص ٢١٤ و تَفْسِيرُ ابْنِ جُزْيٍ ج ١ ص ١٤٠ - ١٤١  
و الْقَوَانِينُ الْفَقْهِيَّةُ لِابْنِ جُزْيٍ ص ٢٣٦ و سَيِّدِي خَلِيلٌ وَعَلَيْهِ: الْمَوَاقُ ج ٤ ص ١٦ - ١٧ عَنْ  
ابْنِ الْحَاجِبِ الْقَائِلُ: وَهُوَ الْأَصَحُّ، وَالْحَطَّابُ ج ٤ ص ١٧ عَنْ ابْنِ عَرَفَةَ، وَالشَّرْحُ الْكَبِيرُ  
لِلدَّرْدِيرِ وَالدُّسُوقِيِّ عَلَيْهِ ج ٢ ص ٣٤٤ وَالْخَرَشِيُّ وَالْعَدَوِيُّ عَلَيْهِ ج ٤ ص ٩.

وَقَالَ ابْنُ عَاصِمٍ فِي تُخَفَّتِهِ:

وَمَا بِهِ قَدْ حَكَمَا يَمْضِي وَلَا  
إِعْدَارَ لِلزَّوْجَيْنِ فِيهَا فَعَلَا

وَمِيَّارَةً عَلَيْهِ ج ١ ص ١٩٥ وَنَقَلَ فِي ص ١٩٦ قَوْلَ ابْنِ الْحَاجِبِ وَهُوَ الْأَصَحُّ.

وَالْبَهْجَةُ ج ١ ص ٣٠٩ عَنْ ابْنِ عَرَفَةَ عَنِ الْبَاجِيِّ. وَالشَّرْحُ الصَّغِيرُ لِلدَّرْدِيرِ ج ٢  
ص ٥١٤ وَإِزْشَادُ السَّالِكِ ص ١٠٢.

وَذَكَرَ رَأْيَ مَالِكٍ هَذَا فِي:

زَادَ الْمَسِيرُ ج ٢ ص ٧٨ وَتَفْسِيرُ الرَّازِيِّ ج ١٠ ص ٩٣ وَالْبَحْرُ الزَّخَارِ ج ٤ ص ٩٠  
وَالْمُغْنِي ج ٨ ص ١٦٨ وَبِهَامِشِهِ الشَّرْحُ الْكَبِيرُ ص ١٧١ وَالمُحَلَّى ج ١٠ ص ٨٨ وَرُوحُ  
الْمَعَانِي ج ٥ ص ٢٧ نَقْلًا عَنْ ابْنِ الْعَرَبِيِّ، وَكَتَبَ الْعِرْفَانُ لِلشُّيُورِيِّ ج ٣ ص ٧٢ وَتَفْسِيرُ  
ابْنِ كَثِيرٍ ج ١ ص ٤٩٣ وَالْبَحْرُ الْمُحِيطُ ج ٣ ص ٢٤٣ وَالاخْتِيَارَاتُ الْعِلْمِيَّةُ لِابْنِ تَيْمِيَّةٍ ج ٤  
ص ٥٦٤، وَفِي مَجْمُوعَةِ فَتَاوَى ابْنِ تَيْمِيَّةٍ ج ٣٢ ص ٢٥: (عِنْدَ أَهْلِ الْمَدِينَةِ)، وَفِي ص ٣٦٠  
وَج ٥ ص ٣٨٦: (مَالِكٌ)، وَفِي زَادَ الْمَعَادِ ج ٥ ص ١٩٠: (أَهْلُ الْمَدِينَةِ وَمَالِكٌ)، وَتَيْسِيرُ  
التَّفْسِيرِ ج ٢ ص ٣١٩.

(١) الْمَوَاقُ ج ٤ ص ١٧ وَالْعَدَوِيُّ عَلَى الْخَرَشِيِّ ج ٤ ص ١٠ عَنْ ابْنِ عَرَفَةَ وَالْمَوَاقُ.

الْمَتِيْطِيُّ: أَبُو الْحَسَنِ عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ مُحَمَّدٍ الْأَنْصَارِيِّ الْمَالِكِيِّ

وهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُمَا مَطْلُوبَانِ بِالْإِتْيَانِ إِلَى الْحَاكِمِ إِنْ شَاءَ الْحَاكِمِ أَوْ لَا، وَهُوَ مُعَارِضٌ لِلْمَذْهَبِ، وَهُوَ نَفَازُ قَوْلِهِمَا وَإِنْ لَمْ يَرْضَ الْحَاكِمِ، قَالَ الدَّرْدِيرُ فِي الشَّرْحِ الْكَبِيرِ: (نَفَّذَ حُكْمَهُمَا وَجُوبًا، وَلَا يَجُوزُ مُعَارَضَتُهُ وَنَقْضُهُ، وَلَوْ كَانَ حُكْمُهُمَا مُخَالَفًا لِمَذْهَبِهِ)<sup>(١)</sup>.

فَالْحَقُّ فِي دَفْعِ تَوَهُّمِ الْمُعَارَضَةِ مَا قَالَهُ الدُّسُوقِيُّ نَاقِلًا عَنْ سَيِّدِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْفَاسِيِّ: إِنْ قَوْلُ سَيِّدِي خَلِيلٍ: (وَأْتِيَ - أَي: الْحَكَمَانِ - الْحَاكِمِ، فَأَخْبَرَاهُ، وَنَفَّذَ حُكْمَهُمَا) مَعْنَاهُ: أَمْضَاهُ مِنْ غَيْرِ تَعَقُّبٍ، بِمَعْنَى أَنَّهُ يُنَفَّذُ وَلَا بُدَّ، وَإِنْ خَالَفَ مَذْهَبَهُ. فَلَا يُنَافِي أَنَّهُ يَنْفِذُ وَإِنْ لَمْ يَرْضَ الْحَاكِمِ. لِذَلِكَ قَالَ الدُّسُوقِيُّ: يَجِبُ عَلَى الْحَكَمَيْنِ أَنْ يَأْتِيَا لِلْحَاكِمِ الَّذِي أَرْسَلَهُمَا، فَيُخْبِرَاهُ بِمَا فَعَلَا، لِيَحْتَاطَ عِلْمُهُ بِالْقَضِيَّةِ، فَإِذَا أَخْبَرَاهُ وَجَبَ عَلَيْهِ إِمْضَاؤُهُ مِنْ غَيْرِ تَعَقُّبٍ، وَإِنْ خَالَفَ مَذْهَبَهُ<sup>(٢)</sup>.

وفائدته كما قال الدَّرْدِيرُ: جَمْعُ الْكَلِمَةِ وَعَدَمُ الْاِخْتِلَافِ<sup>(٣)</sup>.

الْفَاسِيُّ. كَانَ فَقِيهًا عَالِمًا، وَلِيَّ قَضَاءٍ شَرِيشَ، وَتَوَفَّى بِهَا سَنَةَ ٥٧٠ هـ، مِنْ تَصَانِيفِهِ: التَّبَصُّرَةُ، وَالنِّهَايَةُ، وَالتَّهَامُ فِي مَعْرِفَةِ الْوُثَاقِ وَالْأَحْكَامِ.

هَدْيَةُ الْعَارِفِينَ ج ١ ص ٧٠٠ وَمُعْجَمُ الْمُؤَلِّفِينَ ج ٧ ص ١٢٩ وَشَجَرَةُ النُّورِ الزَّكِيَّةِ ج ١ ص ١٦٣.

(١) الشَّرْحُ الْكَبِيرُ لِلدَّرْدِيرِ ج ٢ ص ٣٤٦.

وَنَحْوُهُ فِي: الشَّرْحِ الصَّغِيرِ لِلدَّرْدِيرِ ج ٢ ص ٥١٥ وَالْقَوَانِينُ الْفَقْهِيَّةُ لِابْنِ جُزَيْءٍ ص ٢٣٦ وَمِيزَانُ ج ١ ص ١٩٦ نَقْلًا عَنْ ابْنِ الْحَاجِبِ، وَالْمُنْتَقَى لِلْبَاجِيِّ ج ٤ ص ١١٤ وَالْمَوَاقِ ج ٤ ص ١٧ نَقْلًا عَنْ الْبَاجِيِّ، وَالْخَرَشِيِّ ج ٤ ص ١٠ وَتَفْسِيرُ الْقُرْطُبِيِّ ج ٣ ص ١٧٤٦ وَفِيهِ: وَهُوَ الصَّحِيحُ. وَجَوَاهِرُ الْإِكْلِيلِ ج ١ ص ٣٢٩.

(٢) الدُّسُوقِيُّ عَلَى الشَّرْحِ الْكَبِيرِ لِلدَّرْدِيرِ ج ٢ ص ٣٤٦. وَالْمُرَادُ بِقَوْلِهِ: (نَفَّذَ حُكْمَهُمَا) هُوَ أَنْ يَقُولَ: حَكَمْتُ بِمَا حَكَمْتُمَا بِهِ. وَأَمَّا إِنْ قَالَ: نَفَّذْتُ مَا حَكَمْتُمَا بِهِ، فَلَا يَرْفَعُ الْخِلَافَ. / الصَّاوِي عَلَى الشَّرْحِ الصَّغِيرِ لِلدَّرْدِيرِ ج ٢ ص ٥١٥.

(٣) الشَّرْحُ الصَّغِيرُ لِلدَّرْدِيرِ ج ٢ ص ٥١٥.

والقول بأنها حكمان: قول للشَّافِعِيَّة<sup>(١)</sup>، وقول للحَنَابِلَةَ<sup>(٢)</sup>، واختاره منهم: الزُّرْكَشِيُّ وابنُ هُبَيْرَةَ<sup>(٣)</sup>، وصَحَّحَهُ ابنُ تَيْمِيَّةَ<sup>(٤)</sup> وابن

(١) الْمُهَذَّبُ ج ٢ ص ٧٠ وَالْمِنْهَاجُ وَعَلَيْهِ: مُغْنِي الْمُحْتَاج ج ٣ ص ٢٦١ و ٢٦٢ وَنَهَايَةُ الْمُحْتَاج ج ٦ ص ٣٨٥ وَالسَّرَاجُ الْوَهَّاجُ ص ٤٠١ وَتُحْفَةُ الْمُحْتَاج ج ٧ ص ٤٥٧ وَالْجَلَالُ ج ٣ ص ٣٠٦ و ٣٠٧ وَالْوَجِيزُ لِلْغَزَالِيِّ ج ٢ ص ٤١ وَالْبُجَيْرِيُّ عَلَى الْخَطِيبِ ج ٣ ص ٤٠٩ وَفِيهِ: وَقِيلَ.

وَانظُرْ رَأْيَ الشَّافِعِيَّةِ هَذَا أَيْضًا فِي: تَفْسِيرِ الْقُرْطُبِيِّ ج ٣ ص ١٧٤٦ وَتَفْسِيرِ الرَّازِيِّ ج ١٠ ص ٩٣ وَالْبَحْرُ الْمُحِيطُ ج ٣ ص ٢٤٣ وَزَادَ الْمَسِيرُ ج ٢ ص ٧٨ وَرُوحُ الْمَعَانِي ج ٥ ص ٢٧ وَالْمُنْتَقَى ج ٤ ص ١١٤ وَالْبَحْرُ الزَّخَارُجُ ج ٤ ص ٩٠ وَالْخِلَافُ ج ٢ ص ٤٢٧ وَمَجْمُوعَةُ فَتَاوَى ابْنِ تَيْمِيَّةَ ج ٣٢ ص ٢٥ وَج ٣٥ ص ٣٨٦ وَزَادَ الْمَعَادُ ج ٥ ص ١٩٠.

(٢) الْمُغْنِي لَابْنِ قُدَامَةَ ج ٨ ص ١٦٨ وَبِهِامُشُهُ الشَّرْحُ الْكَبِيرُ ص ١٧٠ وَالْاِخْتِيَارَاتُ الْعِلْمِيَّةُ ج ٤ ص ٥٦٤.

(٣) الْإِنْصَافُ ج ٨ ص ٣٨١.

ابن هُبَيْرَةَ: يَحْيَى بنُ مُحَمَّدَ بنِ هُبَيْرَةَ بنِ سَعْدِ بنِ الْحَسَنِ الشَّيْبَانِيِّ الدُّورِيِّ الْبَغْدَادِيِّ الْحَنْبَلِيِّ، عَوْنُ الدِّينِ أَبُو الْمُظَفَّرِ. الْعَالِمُ الْعَادِلُ، صَدَرَ الْوُزَرَاءُ. وَلَدَ سَنَةَ ٤٩٩ هـ بِالْأُورُشَلِيمَ مِنَ قَرَى الدُّجَيْلِ. كَانَ لَهُ مَعْرِفَةٌ حَسَنَةٌ بِالنَّحْوِ وَاللُّغَةِ وَالْعَرُوضِ وَصَنَفَ فِي تِلْكَ الْعُلُومِ، وَكَانَ مُتَشَدِّدًا فِي اتِّبَاعِ السُّنَّةِ وَسِيرِ السَّلَفِ، قَلَّدَهُ الْخَلِيفَةُ الْمُقْتَضِي الْعَبَّاسِيُّ الْوَزَارَةَ، وَبَالِغٌ فِي إِكْرَامِ خِيَارِ النَّاسِ مِنَ الْفُقَهَاءِ وَالْمُحَدِّثِينَ وَالصَّالِحِينَ، وَكَانَ عَفِيفًا فَاضِلًا ذَا رَأْيٍ صَائِبٍ شَدِيدٍ التَّوَاضُعِ أَدِيبًا فَصِيحًا. مَاتَ سَنَةَ ٥٦٠ هـ مَسْمُومًا بِبَغْدَادَ. مِنْ كُتُبِهِ: الْإِفْصَاحُ عَنْ مَعَانِي الصَّحَاحِ عَدَّةَ مَجْلَدَاتٍ، وَالْعِبَادَاتُ الْخَمْسُ عَلَى مَذْهَبِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ، وَالْمُقْتَصِدُ فِي النَّحْوِ، وَالْإِشْرَافُ عَلَى مَذَاهِبِ الْأَشْرَافِ.

الذَّيْلُ عَلَى طَبَقَاتِ الْحَنَابِلَةِ لَابْنِ رَجَبٍ ج ١ ص ٢٥١ وَشَذَرَاتُ الذَّهَبِ ج ٤ ص ١٩١ وَمِرَاةُ الْجَنَانِ ج ٣ ص ٣٤٤ وَهَدِيَّةُ الْعَارِفِينَ ج ٢ ص ٥٢١ وَمُعْجَمُ الْمُؤَلِّفِينَ ج ١٣ ص ٢٢٨.

(٤) مَجْمُوعَةُ فَتَاوَى ابْنِ تَيْمِيَّةَ ج ٣٢ ص ٢٥، قَالَ: وَهُوَ الْأَصَحُّ. وَفِي الْاِخْتِيَارَاتِ الْعِلْمِيَّةِ ج ٤ ص ٥٦٤: وَهُوَ الصَّوَابُ. وَفِي الْإِنْصَافِ السَّابِقِ: اخْتَارَهُ. وَفِي مَجْمُوعَةِ فَتَاوَى ابْنِ تَيْمِيَّةَ ج ٣٢ ص ٣٥٩ وَج ٣٥ ص ٣٨٦: جَازَ.

الْقِيَمُ<sup>(١)</sup>، وهو قول الظَّاهِرِيَّةِ إِلَّا ابن المَغَلِّس<sup>(٢)</sup>، وَنُسِبَ إِلَى الْجُمْهُورِ<sup>(٣)</sup>، واستظهره السَّيِّدُ مُحَمَّدٌ رَشِيدٌ رِضَا<sup>(٤)</sup>، وصححه الشَّيْخُ عَلِيُّ الْخَفِيفُ<sup>(٥)</sup> والأستاذ الدكتور مُحَمَّدٌ بِلْتَاجِي<sup>(٦)</sup>، وبه أخذ الْقَانُونُ السُّورِيَّ<sup>(٧)</sup> وَقَانُونُ الْأَحْوَالِ الشَّخْصِيَّةِ الْأُرْدُنِّيَّ

(١) زَادُ الْمَعَادِ ج ٥ ص ١٩٠.

ابن قِيَمِ الْجَوْزِيَّةِ: شمس الدِّين أبو عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي بَكْرٍ بْنُ أَيُّوبَ بْنِ سَعْدِ الزُّرْعِيِّ الدَّمَشَقِيِّ الْحَنْبَلِيِّ. الْفَقِيهُ الْأُصُولِيُّ، الْمَفْسَرُ النَّحْوِيُّ، الْعَارِفُ الْمُجْتَهِدُ، لَازِمُ الشَّيْخِ تَقِيِّ الدِّينِ بْنِ تَيْمِيَّةٍ، وَتَمَنَّى فِي عُلُومِ الْإِسْلَامِ. مِنْ مُصَنَّفَاتِهِ: زَادُ الْمَعَادِ، وَتَهْذِيبُ سُنَنِ أَبِي دَاوُدَ، وَشَرْحُ مَنَازِلِ السَّائِرِينَ، وَإِعْلَامُ الْمُوقَّعِينَ، وَغَيْرَهَا كَثِيرٌ. تَوَفَّى بِدِمَشْقَ سَنَةِ ٧٥١ هـ.

الذَّيْلُ عَلَى طَبَقَاتِ الْحَنَابِلَةِ ج ٢ ص ٤٤٧ وَشَذَرَاتُ الذَّهَبِ ج ٦ ص ١٦٨ وَالْوَفَائِيَّاتُ ج ٢ ص ٢٧٠ وَالبَدْرِ الطَّالِعُ ج ٢ ص ١٤٣ وَبُغْيَةُ الْوُعَاةِ ج ١ ص ٦٢.

(٢) الْمُحَلَّى ج ١٠ ص ٨٨.

ابن المَغَلِّسِ: أَبُو الْحَسَنِ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ المَغَلِّسِ. انْتَهَتْ إِلَيْهِ رِئَاسَةُ الْمَذْهَبِ الظَّاهِرِيِّ فِي وَقْتِهِ، كَانَ فَاضِلًا عَالِمًا نَبِيلاً صَادِقًا ثِقَةً مُقَدَّمًا عِنْدَ جَمِيعِ النَّاسِ. لَهُ مِنَ الْكُتُبِ: الْمَوْضِعُ، وَالْمَفْصَحُ. تَوَفَّى سَنَةَ ٣٢٤ هـ. وَعَنْهُ انْتَشَرَ عِلْمُ دَاوُدَ فِي الْبِلَادِ.

الْفَهْرِسْتُ لابن النَّدِيمِ ص ٣٠٦ وَطَبَقَاتُ الْفُقَهَاءِ لِلشُّيْرَازِيِّ ص ١٧٧.

(٣) نُسِبَهُ إِلَى الْجُمْهُورِ: ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ. / تَفْسِيرُ ابْنِ كَثِيرٍ ج ١ ص ٤٩٣، وَابْنُ حَيَّانٍ فِي تَفْسِيرِهِ الْبَحْرُ الْمُحِيطُ ج ٣ ص ٢٤٣. وَقَالَ ابْنُ تَيْمِيَّةٍ فِي مَجْمُوعَةِ فِتَاوَاهُ ج ٣٥ ص ٣٨٦: إِنَّهُ قَوْلُ أَكْثَرِ الْعُلَمَاءِ.

(٤) تَفْسِيرُ الْمَنَارِ ج ٥ ص ٦٤.

(٥) فُرُقُ الزَّوْجِ ص ٣٠٧.

(٦) فِي أَحْكَامِ الْأُسْرَةِ: الْأُسْتَاذُ الدَّكْتُورُ مُحَمَّدُ بِلْتَاجِي ج ١ ص ٥٥٦.

(٧) الْمَرْأَةُ بَيْنَ الْفَقْهِ وَالْقَانُونِ لِلْسَّبَّاعِيِّ ص ١٤٤. وَقَالَ: وَنِعْمَ مَا فَعَلَ.

وَرَدَ فِي الْمَادَّةِ ١١٥ مِنْهُ: (عَلَى الْحَكَمِينَ أَنْ يَرْفَعَا تَقْرِيرَهُمَا إِلَى الْقَاضِي، وَلَا يَجِبُ أَنْ يَكُونَ مُعَلَّلًا. وَلِلْقَاضِي أَنْ يَحْكُمَ بِمَقْتَضَاهُ، أَوْ يَرْفُضَ التَّقْرِيرَ، وَيَعِينُ فِي هَذِهِ الْحَالَةِ وَلِلْمَرَّةِ الْأَخِيرَةِ حَكَمِينَ آخَرِينَ). وَهَذَا يَعْنِي أَنَّ الْقَاضِيَّ يَحْكُمُ بِمُقْتَضَى تَقْرِيرِ الْحَكَمِينَ الْأَوَّلِينَ أَوْ الْآخَرِينَ.

في المادة ١٢٦/ هـ - ط، واللِّيبي في المادة ١٠، وهو غير مُصرَّح به في مواد القرار بقانون ٤٤ لسنة ١٩٧٩ م المِصري<sup>(١)</sup>.

وَحُجَّةُ هَذَا الْقَوْلِ مَا يَأْتِي:

١ - ظَاهِرُ الْآيَةِ: ﴿فَابْعَثُوا حَكَمًا مِّنْ أَهْلِهِ وَحَكَمًا مِّنْ أَهْلِهَا﴾ [النساء: ٣٥]<sup>(٢)</sup>.

فسماهما الله سُبْحَانَهُ حَكَمَيْنِ، والحَكَمُ فِي اللُّغَةِ هُوَ الْحَاكِمُ، وَإِذَا جَعَلَهُ حَاكِمًا فَقَدْ مَكَّنَهُ مِنَ الْحَكْمِ<sup>(٣)</sup>، والحَكَمُ لَا يَحْتَاجُ فِيمَا يُوَقِّعُهُ مِنَ الطَّلَاقِ إِلَى إِذْنِ الزَّوْجِ

(١) عَلَى الرَّغْمِ مِنْ أَنَّ الْمَذْكُورَةَ الْإِضَاحِيَّةَ ذَكَرَتْ أَنَّ أَحْكَامَ الشُّقَاقِ مَأْخُودَةٌ مِنْ مَذْهَبِ مَالِكٍ نَصًّا أَوْ مَخْرَاجَةً عَلَى نُصُوصِهِ، أَمَّا الْمَادَّةُ ١١ مِنَ التَّقْنِينِ الْمِصْرِيِّ السَّابِقِ رَقْمَ ٢٥ لِسَنَةِ ١٩٢٩ م فَقَدْ صَرَحَتْ بِأَنَّهَا حَكَمَانِ، وَهِيَ: (عَلَى الْحَكَمَيْنِ أَنْ يَرْفَعَا إِلَى الْقَاضِي مَا يَقْرَرَانِهِ، وَعَلَى الْقَاضِي أَنْ يَحْكُمَ بِمُقْتَضَاهُ). قَالَ الْأُسْتَاذُ الذَّهَبِيُّ فِي الْأَحْوَالِ الشَّخْصِيَّةِ ص ٣٠٦ مُعَلِّقًا عَلَيْهَا: وَمَا اسْتَقَرَّ عَلَيْهِ الْعَمَلُ فِي مِصْرَ بِمُقْتَضَى الْقَانُونِ الْمَذْكُورِ مَأْخُودٌ مِنْ مَذْهَبِ الْإِمَامِ مَالِكٍ رَحِمَهُ اللَّهُ عَلَيْهِ، وَالْعَمَلُ بِهِ - إِذَا اسْتَحْكَمَ الشُّقَاقُ بَيْنَ الزَّوْجَيْنِ، وَتَعَذَّرَ الْوِفَاقُ، وَتِمَادَى الزَّوْجُ فِي عُدَوَانِهِ وَأَصْرَ عَلَى عَدَمِ الطَّلَاقِ - أَوْلَى مِنَ الْجُمُودِ عَلَى مَذْهَبِ الْحَنْفِيَّةِ وَالْجَعْفَرِيَّةِ.

(٢) الْبَحْرُ الزَّخَارِجُ ٤ ص ٩٠ وَتَفْسِيرُ ابْنِ كَثِيرٍ ج ١ ص ٤٩٣، وَفِي الْإِنْصَافِ ج ٨ ص ٣٨١: وَهُوَ دَلِيلُ الزَّرْكَشِيِّ.

(٣) تَفْسِيرُ الرَّازِيِّ ج ١٠ ص ٩٣.

وَانْظُرْ هَذَا الْمَعْنَى فِي:

تَفْسِيرُ الْكَشَافِ ج ١ ص ٣٩٦ وَتَفْسِيرُ ابْنِ كَثِيرٍ السَّابِقِ، وَالْمُتَّقَى لِلْبَاجِيِّ ج ٤ ص ١١٤ وَالشَّرْحُ الْكَبِيرُ لِلدَّرْدِيرِ ج ٢ ص ٣٤٤ وَالْمُغْنِي ج ٨ ص ١٦٨ وَبِهَامِشِهِ الشَّرْحُ الْكَبِيرُ ص ١٧١ وَالْمُهَذَّبُ ج ٢ ص ٧٠ وَمُغْنِي الْمُحْتَاجِ ج ٣ ص ٢٦١ وَالْجَلَالُ ج ٣ ص ٣٠٦ وَنَهَايَةُ الْمُحْتَاجِ ج ٦ ص ٣٨٥ وَالْبُجَيْرِيُّ عَلَى الْخَطِيبِ ج ٣ ص ٤٠٩ وَتُحْفَةُ الْمُحْتَاجِ ج ٧ ص ٤٥٧ وَتَفْسِيرُ الْمَنَارِ ج ٥ ص ٦٤ وَمَجْمُوعُ فَتَاوَى ابْنِ تَيْمِيَّةٍ ج ٣٥ ص ٣٨٦ وَزَادَ الْمَعَادِ ج ٥ ص ١٩٠ وَرُوحُ الْمَعَانِي ج ٥ ص ٢٧.

كالوالي<sup>(١)</sup>، لأن من القَوَاعِدِ المقررة في الشَّرِيعَةِ الْإِسْلَامِيَّةِ: نَفْيُ الضَّرَرِ وَرَفْعُ الضَّرَارِ، وَذَلِكَ إِلَى الْحَاكِمِ إِذَا لَمْ يَتَسَرَّ رَفْعُهَا إِلَّا بِقَضَائِهِ<sup>(٢)</sup>. ففَعَلَهُمَا يَنْفُذُ كَمَا يَنْفُذُ فَعْلُ الْحَاكِمِ فِي الْأَقْضِيَةِ، وَكَمَا يَنْفُذُ فَعْلُ الْحَكَمِينَ فِي جِزَاءِ الصَّيْدِ وَهِيَ أُخْتُهُ<sup>(٣)</sup>.

فَالْآيَةُ نَصٌّ مِنْ اللَّهِ سُبْحَانَهُ بِأَنَّهَا حَكَمَانِ (قَاضِيَانِ) لَا وَكِيلَانِ وَلَا شَاهِدَانِ، وَلِلْوَكِيلِ اسْمٌ فِي الشَّرِيعَةِ وَمَعْنَى، وَلِلْحَكَمِ اسْمٌ فِي الشَّرِيعَةِ وَمَعْنَى. فَإِذَا بَيَّنَّ اللَّهُ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا، فَلَا يَنْبَغِي أَنْ يُرَكَّبَ مَعْنَى أَحَدُهُمَا عَلَى الْآخَرِ<sup>(٤)</sup>.

فَالْحَكَمُ مَنْ لَهُ وَلَايَةُ الْحُكْمِ وَالْإِلْزَامِ، وَلَيْسَ لِلْوَكِيلِ شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ<sup>(٥)</sup>، لِأَنَّ الْوَكِيلَ مَا ذُونَ لَيْسَ بِحَكَمٍ<sup>(٦)</sup>، وَالْوَكِيلُ لَا يُسَمَّى حَكَمًا فِي لُغَةِ الْقُرْآنِ، وَلَا فِي لِسَانِ الشَّرْعِ، وَلَا فِي الْعُرْفِ الْعَامِّ وَلَا الْخَاصِّ<sup>(٧)</sup>.

وَلَوْ كَانَ الْحَكَمَانِ وَكِيلَيْنِ لَقَالَ اللَّهُ سُبْحَانَهُ فِي الْآيَةِ: (فَلْيَبِيعْ وَكِيلًا مِنْ أَهْلِهِ، وَلْيَبِيعْ وَكِيلًا مِنْ أَهْلِهَا).

(١) الْمُتَنَقِّى لِلْبَاجِي السَّابِقِ.

(٢) فُرُقُ الزَّوْجِ ص ٣٠٧.

(٣) أَحْكَامُ الْقُرْآنِ لِابْنِ الْعَرَبِيِّ ج ١ ص ٤٢٥.

وَفِي بَدَايَةِ الْمُجْتَهِدِ ج ٢ ص ٩٨: (وَمَالِكٌ يُشَبِّهُ الْحَكَمِينَ بِالسُّلْطَانِ، وَالسُّلْطَانَ يُطْلَقُ بِالضَّرَرِ عِنْدَ مَالِكٍ إِذَا تَبَيَّنَ).

(٤) أَحْكَامُ الْقُرْآنِ لِابْنِ الْعَرَبِيِّ ج ١ ص ٤٢٤ وَتَفْسِيرُ الْقُرْطُبِيِّ ج ٣ ص ١٧٤٦-١٧٤٧.

(٥) زَادُ الْمَعَادِ ج ٥ ص ١٩٠.

(٦) مُغْنِي الْمُحْتَاجِ ج ٣ ص ٢٦١ وَالْجَلَالِ ج ٣ ص ٣٠٦ وَمَجْمُوعُ فَتَاوَى ابْنِ تَيْمِيَّةَ ج ٣٢ ص ٢٥-٢٦.

(٧) زَادُ الْمَعَادِ ج ٥ ص ١٩٠.

ولو كانا وَكِيلَيْنِ لم يَخْتَصِمَا بِأَنْ يَكُونَا مِنَ الْأَهْلِ<sup>(١)</sup>، لِأَنَّ الْمُوَكَّلَ يُوَكَّلُ مِنْ يَشَاءُ<sup>(٢)</sup>.  
وَالْحَكَمُ أُبْلَغُ مِنْ حَاكِمٍ، لِأَنَّهُ صِفَةٌ مُشَبَّهَةٌ بِاسْمِ الْفَاعِلِ، دَالَّةٌ عَلَى الثُّبُوتِ، وَلَا  
خِلَافَ بَيْنِ أَهْلِ الْعَرَبِيَّةِ فِي ذَلِكَ.

فَإِذَا كَانَ اسْمُ الْحَاكِمِ لَا يَصْدُقُ عَلَى الْوَكِيلِ الْمَخْصُصِ، فَكَيْفَ بِمَا هُوَ أُبْلَغُ مِنْهُ؟<sup>(٣)</sup>.  
وَحِينَ نَصَّ بَعْضُ الْفُقَهَاءِ عَلَى أَنَّهَا حَكَمَانِ، قَالُوا:  
وَلَا يَمْتَنِعُ أَنْ تُثَبَّتَ الْوِلَايَةُ عَلَى الرَّشِيدِ عِنْدَ امْتِنَاعِهِ مِنْ أَدَاءِ الْحَقِّ كَمَا يُقْضَى الدَّيْنُ  
عَنْهُ مِنْ مَالِهِ إِذَا امْتَنَعَ، وَيَطْلُقُ الْحَاكِمُ عَلَى الْمَوْلَى إِذَا امْتَنَعَ<sup>(٤)</sup>.  
وَرُدُّ:

بِأَنَّ التَّوْلِيَةَ عَلَى مَالِ الْمَفْلُوسِ، لَا ذَاتَهُ، وَمَا هُنَا لَيْسَ كَذَلِكَ<sup>(٥)</sup>، إِذْ التَّوْلِيَةُ هُنَا، فِي  
حَقِّهَا لَا ذَاتُهَا<sup>(٦)</sup>.

وَرَدَّ الْإِمَامُ الْجَصَّاصُ عَلَى الْقَوْلِ بِنَفَازِ حَكْمِ الْحَكَمِ عَلَى الزَّوْجَيْنِ وَإِنْ أَبَيَا، لَا  
الْوَكِيلَ بِقَوْلِهِ:

- 
- (١) زَادَ الْمَعَادِجُ ٥ ص ١٩٠، وَنَقَلَ الشَّيْخُ عَلِيُّ الْخَفِيفُ فِي فَرْقِ الزَّوْجِ ص ٣٠٧.  
(٢) فَرْقِ الزَّوْجِ السَّابِقِ.  
(٣) زَادَ الْمَعَادِجُ ٥ ص ١٩٠.  
(٤) الْمُغْنِي لَابْنِ قُدَّامَةَ ج ٨ ص ١٦٩ وَبِهَامِشِهِ الشَّرْحُ الْكَبِيرُ ص ١٧١ وَنَهَايَةُ الْمُحْتَاجِ ج ٦  
ص ٣٨٥ وَتُحْفَةُ الْمُحْتَاجِ ج ٧ ص ٤٥٧ وَالبُّجَيْرِيُّ عَلَى الْخَطِيبِ ج ٣ ص ٤٠٩.  
وَانْظُرْ: الرَّوْضَةُ الْبَهِيَّةُ ج ٢ ص ١٣٤ وَكَنْزُ الْعُرْفَانِ لِلْسُّيُورِيِّ ج ٣ ص ٧٢-٧٣ وَجَوَاهِرُ  
الْكَلَامِ.

وَسَيَأْتِي عِنْدَ الْكَلَامِ عَلَى حُجْجِ الْقَائِلِينَ بِأَنَّ الْحَكَمَيْنِ وَكِيلَانِ.

(٥) تُحْفَةُ الْمُحْتَاجِ، وَنَهَايَةُ الْمُحْتَاجِ، وَالبُّجَيْرِيُّ، السَّابِقَةُ.

(٦) حَاشِيَةُ ابْنِ قَاسِمٍ عَلَى تُحْفَةِ الْمُحْتَاجِ السَّابِقَةِ.

إِنَّ نَفَاذَ الْحُكْمِ لَا يَنْفِي مَعْنَى الْوَكَالَةِ، لِأَنَّهُ لَا يَكُونُ وَكِيلًا أَيْضًا إِلَّا وَيَجُوزُ أَمْرُهُ عَلَيْهِ فِيهَا وَكُلُّ بِهِ، فَجَوَّازُ أَمْرِ الْحَكَمَيْنِ عَلَيْهِمَا لَا يُخْرِجُهُمَا عَنْ حَدِّ الْوَكَالَةِ. وَقَدْ يُحَكِّمُ الرَّجُلَانِ حَكْمًا فِي خِصُومَةٍ بَيْنَهُمَا، وَيَكُونُ بِمَنْزِلَةِ الْوَكِيلِ لهما فِيهَا يَتَصَرَّفُ بِهِ عَلَيْهِمَا، فَإِذَا حَكَّمَ بَشْيءَ لَزِمَهُمَا بِمَنْزِلَةِ اضْطِلَاحِهِمَا عَلَى أَنَّ الْحَكَمَيْنِ فِي شِقَاقِ الزَّوْجَيْنِ لَيْسَ يَغَادِرُ أَمْرُهُمَا مِنْ مَعْنَى الْوَكَالَةِ شَيْئًا.

وَتَحْكِيمُ الْحَكْمِ فِي الْخِصُومَةِ بَيْنَ رَجُلَيْنِ، يَشْبَهُ حُكْمَ الْحَاكِمِ مِنْ وَجْهِهِ، وَيَشْبَهُ الْوَكَالَةَ مِنَ الْوَجْهِ الَّذِي بَيَّنَّا. وَالْحَكَمَانِ فِي الشَّقَاقِ إِنَّمَا يَتَصَرَّفَانِ بِوَكَالَةِ مَحْضَةٍ كَسَائِرِ الْوَكَالَاتِ.

كَمَا رَدَّ الْجَصَّاصُ عَلَى الْقَوْلِ: إِنَّ الْوَكِيلَ لَا يُسَمَّى حَكْمًا، بَمَا يَأْتِي:

أ. إِنَّمَا سُمِّيَ الْوَكِيلُ حَكْمًا تَأْكِيدًا لِلْوَكَالَةِ الَّتِي فُوضَتْ إِلَيْهِ.

ب. أَوْ لِقَبُولِ قَوْلِهِمَا عَلَيْهِمَا.

ج. أَوْ لِأَنَّهُمَا إِذَا خَلَعَا بَتَوْكِيلٍ مِنْهُمَا، وَكَانَ ذَلِكَ مُوَكَّلاً إِلَى رَأْيِهِمَا وَتَحْرِيمِهِمَا لِلصَّلَاحِ، سُمِّيَا حَكَمَيْنِ، لِأَنَّ اسْمَ الْحَكْمِ يَفِيدُ تَحَرِّيَ الصَّلَاحِ فِيهَا جَعَلَ إِلَيْهِ وَإِنْفَاذَ الْقَضَاءِ بِالْحَقِّ وَالْعَدْلِ، فَلَمَّا كَانَ ذَلِكَ مُوَكَّلاً إِلَى رَأْيِهِمَا، وَأَنْفَذَا عَلَى الزَّوْجَيْنِ حُكْمًا مِنْ جَمْعٍ أَوْ تَفْرِيقٍ، مَضَى مَا أَنْفَذَاهُ، فَسُمِّيَا حَكَمَيْنِ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ. فَلَمَّا أَشْبَهَ فَعْلُهُمَا فَعْلَ الْحَاكِمِ فِي الْقَضَاءِ عَلَيْهِمَا بِمَا وَكَّلَا بِهِ عَلَى جِهَةِ تَحَرِّيِ الْخَيْرِ وَالصَّلَاحِ سُمِّيَا حَكَمَيْنِ<sup>(١)</sup>.

٢- إِنْ اللَّهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى خَاطَبَ غَيْرَ الزَّوْجَيْنِ إِذَا خَافَا الشَّقَاقَ بَيْنَ الزَّوْجَيْنِ بِإِرْسَالِ الْحَكَمَيْنِ. وَإِذَا كَانَ الْمُخَاطَبُ غَيْرُهُمَا فَكَيْفَ يَكُونُ ذَلِكَ بَتَوْكِيلُهُمَا؟ وَلَا يَصِحُّ لهما حُكْمٌ إِلَّا بَمَا اجْتَمَعَا عَلَيْهِ، وَالتَّوَكُّلُ مِنْ كُلِّ وَاحِدٍ لَا يَكُونُ إِلَّا فِيهَا يُخَالَفُ الْآخَرَ، وَذَلِكَ لَا يُمْكِنُ هُنَا<sup>(٢)</sup>.

(١) أَحْكَامُ الْقُرْآنِ لِلْجَصَّاصِ ج ٢ ص ٢٣٢-٢٣٣ فِي مَعْرُضِ رَدِّهِ عَلَى إِسْمَاعِيلَ بْنِ إِسْحَاقَ.

(٢) أَحْكَامُ الْقُرْآنِ لِابْنِ الْعَرَبِيِّ ج ١ ص ٤٢٢-٤٢٣، وَنَقَلَ غَالِبُهُ: الْقُرْطُبِيُّ فِي تَفْسِيرِهِ ج ٣



٣- قوله تعالى: ﴿إِنْ يُرِيدَا إِصْلَاحًا يُوَفِّقِ اللَّهُ بَيْنَهُمَا﴾ [النساء: ٣٥]، يفيد أن الحكمين يُمضيان أمرهما، وأنها إن قصدا الحق وَفَّقَهُمَا اللَّهُ لِلصَّوَابِ مِنَ الْحُكْمِ. وهذا لا يقال للوكيلين، لأنه لا يجوز لواحد منهما أن يتعدى ما أُمر به<sup>(١)</sup>.

وأجاب الجصاص عليه بقوله:

إِنْ هَذَا لَا يَنْفِي مَعْنَى الْوَكَاةِ، لِأَنَّ الْوَكِيلَيْنِ إِذَا كَانَا مُوَكَّلَيْنِ بِمَا رَأَى مِنْ جَمْعٍ أَوْ تَفْرِيقٍ عَلَى جِهَةٍ تَحَرَّى الصَّلَاحَ وَالْخَيْرَ فَعَلِيَهُمَا الْاجْتِهَادُ فِيمَا يُمَضِيَانَهُ مِنْ ذَلِكَ. وَأَخْبَرَ اللَّهُ أَنَّهُ يُوفِّقُهُمَا لِلصَّلَاحِ إِنْ صَلَحَتْ نِيَّتُهُمَا. فَلَا فَرْقَ بَيْنَ الْوَكِيلِ وَالْحَكَمِ، إِذْ كُلٌّ مِنْهُمَا مُؤْتَصِلٌ بِهِ أَمْرٌ يُمَضِيهِ عَلَى جِهَةٍ تَحَرَّى الْخَيْرَ وَالصَّلَاحَ، فَهَذِهِ الصِّفَةُ الَّتِي وَصَفَهُ اللَّهُ بِهَا لَاحِقَةً بِهِ<sup>(٢)</sup>.

٤- جعل الله سُبْحَانَهُ بَعَثَ الْحَكَمِينَ وَنَصَبَهُمَا إِلَى غَيْرِ الزَّوْجَيْنِ، بَلْ إِلَى جَمَاعَةِ الْمُسْلِمِينَ أَوْ إِلَى أُولَى الْأَمْرِ، فَكَانَتْ وَلَا يَتَّبَعُهُمَا مَسْتَمْدَةٌ مِنْ وَلَايَةِ أُولَى الْأَمْرِ<sup>(٣)</sup>.

٥- رَوَى مُحَمَّدُ بْنُ سَيْرِينَ عَنْ عَبِيدَةَ السَّلْمَانِيِّ فِي هَذِهِ الْآيَةِ: ﴿وَإِنْ خِفْتُمْ شِقَاقَ بَيْنِهِمَا فَأَبْعَثُوا حَكَمًا مِّنْ أَهْلِهِ وَحَكَمًا مِّنْ أَهْلِهَا﴾ [النساء: ٣٥]، قَالَ: جَاءَ رَجُلٌ وَامْرَأَةٌ إِلَى عَلِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، مَعَ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا فِتْنَةٌ مِنَ النَّاسِ، فَأَمَرَهُمْ، فَبْعَثُوا حَكَمًا مِنْ أَهْلِهِ وَحَكَمًا مِنْ أَهْلِهَا. وَقَالَ لِلْحَكَمَيْنِ: هَلْ تَدْرِيَانِ مَا عَلَيْكُمَا؟ إِنَّ عَلَيْكُمَا إِنْ رَأَيْتُمَا

ص ١٧٤٩.

وانظر: الْبَحْرُ الزَّخَارِجُ ج ٤ ص ٩٠ وَزَادَ الْمَعَادُ ج ٥ ص ١٩٠.

(١) أَحْكَامُ الْقُرْآنِ لِلْجَصَّاصِ ج ٢ ص ٢٣٣ عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ إِسْحَاقَ. وَنَحْوُهُ فِي: زَادَ الْمَعَادُ ج ٥ ص ١٩٠.

(٢) أَحْكَامُ الْقُرْآنِ لِلْجَصَّاصِ السَّابِقِ.

(٣) فُرْقُ الزَّوْجِ: عَلِيُّ الْخَفِيفِ ص ٣٠٧.

وَقَارَنَ بِمَا تَقْدِمُ فِي مَوْضِعٍ: (مَنْ الْمَأْمُورُ بِبَعْثِ الْحَكَمَيْنِ؟).

أَنْ تُفَرَّقَا أَنْ تُفَرَّقَا، فَقَالَت الْمَرْأَةُ: رَضِيتُ بكِتَابِ اللَّهِ بِمَا عَلَيَّ فِيهِ وَلِي. وَقَالَ الرَّجُلُ: أَمَّا الْفَرْقَةُ فَلَا. فَقَالَ عَلِيٌّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: كَذَبْتَ وَاللَّهِ لَا تَبْرَحْ، حَتَّى تُفَرَّقَ بِمِثْلِ الَّذِي أَقَرَّتَ بِهِ<sup>(١)</sup>.  
أَخَذَ أَصْحَابُ هَذَا الْقَوْلِ مِنَ النَّصِّ مَا يَأْتِي:

أ. إِنْ الْحَكَمَيْنِ بُعِثَا مِنْ غَيْرِ رِضَا الزَّوْجَيْنِ، فَلَيْسَ لِلزَّوْجِ أَوْ الزَّوْجَةِ أَمْرٌ فِي ذَلِكَ وَلَا نَهْيٌ. وَذَلِكَ:

لَأَنَّ الْمَرْأَةَ قَالَتْ بَعْدَ مَا مَضَى مِنْ عِنْدِ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: رَضِيتُ بِمَا فِي كِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى لِي وَعَلَيَّ. وَقَالَ الزَّوْجُ: لَا أَرْضَى.

فَرَدَّ عَلَيْهِ عَلِيٌّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ تَرْكَهُ الرِّضَا بِمَا فِي كِتَابِ اللَّهِ، وَأَمْرَهُ أَنْ يَرْجِعَ عَلَيْهِ كَمَا يَجِبُ عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ، أَوْ يَنْفِذَ مَا فِيهِ بِمَا يَجِبُ مِنَ الْأَدَبِ<sup>(٢)</sup>.

ب. إِنْ لِلْحَكَمَيْنِ الْجَمْعَ وَالتَّفْرِيقَ بَيْنَ الزَّوْجَيْنِ.

فَأَقْلَ مَا فِي قَوْلِ الْإِمَامِ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (عَلَيْكُمَا) أَنَّهُ يَجُوزُ لهُمَا ذَلِكَ<sup>(٣)</sup>.

فَلَوْ كَانَا وَكَيْلَيْنِ أَوْ شَاهِدَيْنِ لَمْ يَقْلُ لهُمَا: أَتَدْرِيَانِ مَا عَلَيْكُمَا؟ إِنَّمَا كَانَ يَقُولُ: أَتَدْرِيَانِ بِمَا وَكَلْتُمَا؟ وَيَسْأَلُ الزَّوْجَيْنِ مَا قَالَا لهُمَا<sup>(٤)</sup>.

ج. إِنْ عَلِيًّا إِنَّمَا ظَهَرَ مِنْهُ النَّكِيرُ عَلَى الزَّوْجِ، لِأَنَّهُ لَمْ يَرْضَ بِكِتَابِ اللَّهِ، وَلَمْ يَأْخُذْهُ بِالتَّوَكُّلِ.

(١) تَقْدِمْ تَخْرِيجَ هَذَا الْأَثَرِ فِي مَوْضُوعٍ: (مَنْ الْمَأْمُورُ بِبِعْثَةِ الْحَكَمَيْنِ؟ - الزَّوْجَانِ).

(٢) أَحْكَامُ الْقُرْآنِ لِابْنِ الْعَرَبِيِّ ج ١ ص ٤٢٣ تَقْلًا عَنِ الْقَاضِي أَبِي إِسْحَاقَ.

وَانْظُرْ: الْمُغْنِي ج ٨ ص ١٦٩ وَبِهَامِشِهِ الشَّرْحُ الْكَبِيرُ ص ١٧١ وَتَفْسِيرُ الرَّازِيِّ ج ١٠ ص ٩٣.

(٣) تَفْسِيرُ الرَّازِيِّ السَّابِقِ.

(٤) أَحْكَامُ الْقُرْآنِ لِابْنِ الْعَرَبِيِّ ج ١ ص ٤٢٤ وَتَفْسِيرُ الْقُرْطُبِيِّ ج ٣ ص ١٧٤٧.

وهذا قول إسماعيل بن إسحاق.

وردّ عليه الجصاص بقوله:

وليس هذا على ما ذكر، لأن الرجل لما قال: أما الفرقة فلا. قال عليّ: كَذَبْتَ أما والله لا تنفلت مني، حتى تُقَرَّ كما أقرت. فإنما أنكر على الزوج ترك التَّوَكُّيل بالفرقة، وأمره أن يوكل بالفرقة. وما قال الرجل: لا أرضى بكتاب الله، حتى ينكر عليه، وإنما قال: لا أرضى بالفرقة بعد رضا المرأة بالتَّحْكِيم. وفي هذا دليل على أن الفرقة عليه غير نافذة إلا بعد توكيله بها<sup>(١)</sup>.

كما أجيب عن فعل عليّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ:

بأنه إمام، ولإمام أن يفعل ما رأى فيه المصلحة، فلعله رأى المصلحة فيما ذكر فوكل الحكمين على ما رأى. على أن في كلامه ما يدلّ على أن تنفيذ الأمر موقوف على الرضا، حيث قال للرجل: كَذَبْتَ حتى تُقَرَّ بمثل الذي أقرت به. لَكِنِ الْأَلُوسِيّ قال:

وأنت تعلم أن هذا على ما فيه لا يصلح جواباً عما روي عن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، أنه قال في هذه الآية: ﴿وَإِنْ خِفْتُمْ شِقَاقَ بَيْنِهِمَا فَأَبْعَثُوا حَكَمًا مِّنْ أَهْلِهِ وَحَكَمًا مِّنْ أَهْلِهَا إِنْ يُرِيدَا إِصْلَاحًا يُوَفِّقِ اللَّهُ بَيْنَهُمَا إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيمًا خَبِيرًا﴾ [النساء: ٣٥] هذا في الرجل والمرأة إذا تفاسد الذي بينهما أمر الله تعالى أن يبعثوا رجلاً صالحاً من أهل الرجل ورجلاً مثله من أهل المرأة، فينظران أيهما المُسِيءُ؟ فإن كان الرجل هو المُسِيءَ حَجَبُوا عنه امرأته وقسروه على التَّفَقُّة... إلى آخر ما رواه ابن جرير<sup>(٢)</sup>.

(١) أَحْكَامُ الْقُرْآنِ لِلْجَصَّاصِ ج ٢ ص ٢٣٣.

(٢) الْأَثَرُ الْمَرْوِيُّ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، الَّذِي نَقَلَهُ الْأَلُوسِيّ عَنْ ابْنِ جَرِيرٍ، تَقْدِمُ بَطُولُهُ وَتَخْرِيجُهُ قَبْلَ قَلِيلٍ، فِي: مَنْ قَالَ: بَأَنَّ الْحَكَمِينَ حَكَمَانِ.

ومردّد الاختلاف اللفظي في الأقوال المُسَنَّدَةِ إِلَى النَّصِّ، فِي النِّقَطَتَيْنِ أ، ج عَنْ النَّصِّ

ثم قال: ولعل المسألة اجتهادية، وكلام أحد المجتهدين لا يقوم حجة على الآخر<sup>(١)</sup>.

٦- قول ابن عباس: (لأُفَرِّقَنَّ بينهما)، حين أرسله عثمان مع معاوية في خلاف عَقِيل بن أبي طالب وزوجته فاطمة بنت عتبة<sup>(٢)</sup>.

وفي رواية، قال ابن عباس: بالله لئن دخلتُ عليهما، فرأيتُ الذي أخاف عليهما منه، لأُحْكَمَنَّ عليهما، ثم لأُفَرِّقَنَّ بينهما. وأُجِيب عنه بما ذكره الإمام الشافعي:

إِنْ حَدِيثُ عُثْمَانَ (فِي خِلافِ عَقِيلٍ وَزَوْجَتِهِ) يَشْبَهُ أَنْ يَكُونَ كَحَدِيثِ عَلِيٍّ (فِي مَجِيءِ الزَّوْجَيْنِ وَمَعَ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا فِتْنَامٌ مِنَ النَّاسِ)، لِأَنَّ الْحَكَمَيْنِ ذَهَبَا، وَابْنُ عَبَّاسٍ يَقُولُ: أُفَرِّقُ بَيْنَهُمَا، وَمُعَاوِيَةُ يَقُولُ: لَا أُفَرِّقُ بَيْنَهُمَا. فَلَمَّا وَجَدَاهُمَا قَدْ اصْطَلَحَا رَجَعَا، وَذَلِكَ أَنَّ اصْطِلَاحَهُمَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُمَا لَوْ جَاءَا فُسَخَا وَكَالْتَهُمَا فَرَجَعَا، وَلَمْ تَعُدِ الْمَرْأَةُ وَلَا الرَّجُلُ إِلَى الشَّقَاقِ<sup>(٣)</sup>.

فإن قيل: فقد يحتمل خلافه، (أي: حديث عثمان يخالف حديث علي).

قيل: نعم، ويحتمل موافقته، فلست بأولَى بأحد الوجهين من غيرك، بل هو إلى موافقة حديث علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أقرب من أن يكون قوله بخلافه<sup>(٤)</sup>.

المذكور أولاً، هو اختلاف الروايات التي أشرنا إليها في تَخْرِيجِ هَذَا الْأَثَرِ. وهي على حالها حَرْصاً عَلَى الْأَمَانَةِ الْعِلْمِيَّةِ.

(١) رُوحُ الْمَعَانِي ج ٥ ص ٢٧.

(٢) الْمُغْنِي ج ٨ ص ١٦٩ وبهامشه الشَّرْحُ الْكَبِيرُ ص ١٧١.

والخبر تقدم مُفَصَّلًا فِي مَوْضُوعٍ: مَاذَا يَفْعَلُ الْحَكَمَانِ بَعْدَ تَنْصِيبِهِمَا؟

(٣) الْأُمُّ لِلشَّافِعِيِّ ج ٥ ص ١٠٤.

(٤) الْأُمُّ لِلشَّافِعِيِّ ج ٥ ص ١٧٨.

٧- اتفاق الصَّحَابَةِ عَلَى أَنَّ الْحُكْمَ إِلَى الْحَكَمِينَ.

فَعُثْمَانُ وَعَلِيٌّ وَابْنُ عَبَّاسٍ وَمُعَاوِيَةُ جَعَلُوا الْحُكْمَ إِلَى الْحَكَمِينَ، وَلَا يَعْرِفُ لَهُمْ مِنَ الصَّحَابَةِ مَخَالَفٌ، وَإِنَّمَا يُعْرِفُ الْخِلَافَ بَيْنَ التَّابِعِينَ فَمِنْ بَعْدِهِمْ<sup>(١)</sup>.

٨- مَا وَرَدَ مِنَ الْآثَارِ - السَّابِقَةِ - عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ وَمُجَاهِدٍ وَأَبِي سَلَمَةَ وَطَاوُسٍ وَإِبْرَاهِيمَ النَّخَعِيِّ، الَّتِي تَقْضِي بِأَنَّ: مَا قَضَى بِهِ الْحَكَمَانِ مِنْ شَيْءٍ فَهُوَ جَائِزٌ<sup>(٢)</sup>.  
وَأُجِيبَ عَنْهُ بِمَا ذَكَرَهُ الْجَصَّاصُ:

وَهَذَا عِنْدَنَا كَذَلِكَ أَيْضًا، وَلَا دَلَالَةَ فِيهِ عَلَى أَنَّهُمَا حَكَمَانِ، لِأَنَّهُ لَمْ يَقُولُوا: إِنْ فَعَلَ الْحَكَمِينَ فِي التَّفْرِيقِ وَالْخُلْعِ جَائِزٌ بَغَيْرِ رَضَى الزَّوْجَيْنِ، بَلْ جَائِزٌ أَنْ يَكُونَ مَذْهَبُهُمْ أَنَّ الْحَكَمِينَ لَا يَمْلِكَانِ التَّفْرِيقَ إِلَّا بِرِضَا الزَّوْجَيْنِ بِالتَّوَكُّيلِ، وَلَا يَكُونَانِ حَكَمِينَ إِلَّا بِذَلِكَ، ثُمَّ مَا حَكَمَا بَعْدَ ذَلِكَ مِنْ شَيْءٍ فَهُوَ جَائِزٌ<sup>(٣)</sup>.

٩- حِينَ وَقَعَ الشَّقَاقُ بَيْنَ الزَّوْجَيْنِ، وَاشْتَبَهَ الظَّالِمُ مِنْهُمَا، جَازَ التَّفْرِيقُ بَيْنَهُمَا مِنْ غَيْرِ رِضَاهُمَا، كَمَا لَوْ قَذَفَهَا وَتَلَاعَنَا<sup>(٤)</sup>.

١٠- الْمَبْعُوثَانِ هُمَا حَكَمَانِ، لِأَنَّ لِلزَّوْجَةِ دَخُولًا فِي التَّحْكِيمِ، وَلَا دَخُولَ لَهَا فِي تَمْلِكِ الطَّلَاقِ<sup>(٥)</sup>.

١١- الْقَوْلُ بِأَنَّهَا حَكَمَانِ يَتَّفَقُ مَعَ الْمَأْثُورِ مِنْ أَحَادِيثِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، إِذْ قَالَ

(١) زَادَ الْمَعَادِجُ ٥ ص ١٩١ وَفُرِّقَ الزَّوْاجُ لِلشَّيْخِ عَلِيِّ الْخَفِيفِ ص ٣٠٧-٣٠٨.

(٢) أَحْكَامُ الْقُرْآنِ لِلْجَصَّاصِ ج ٢ ص ٢٣٣. وَذَكَرَ أَنَّهَا حُجَّةُ إِسْمَاعِيلَ بْنِ إِسْحَاقَ.

وَانْظُرْ: بِدَايَةِ الْمُجْتَهِدِ ج ٢ ص ٩٨، وَفِيهِ: حُجَّةُ مَالِكٍ مَا رَوَاهُ عَنْ عَلِيٍّ أَنَّهُ قَالَ فِي الْحَكَمِينَ: إِلَيْهِمَا التَّفْرِيقُ بَيْنَ الزَّوْجَيْنِ وَالْجَمْعُ.

(٣) أَحْكَامُ الْقُرْآنِ لِلْجَصَّاصِ ج ٢ ص ٢٣٣-٢٣٤.

(٤) الْمُهَذَّبُ ج ٢ ص ٧٠.

(٥) حَاشِيَةُ الرَّهُونِيِّ ج ٤ ص ٤٨ عَنْ الْجَوَاهِرِ.

عليه الصلاة والسلام: (لَا ضَرَرَ وَلَا ضِرَارَ)، ويتفق مع روح القرآن الكريم ونُصُوصه، لأن الله تعالى يقول: ﴿فَإِمْسَاكُ بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِيحُ بِإِحْسَنٍ﴾ [البقرة: ٢٢٩]، وقد فات الإمساك بمعروف، فتعين التسريح بإحسان<sup>(١)</sup>.

والحكمة عند ابن العربي في تنفيذ فعل الحكمين في الشقاق وجزاء الصيد: أن القاضي لا يقضي بعلمه، فخصّ الشرع هاتين الواقعتين بحكمين، لينفذ حكمهما بعلمهما، وترفع بالتعدد التهمة عنهما<sup>(٢)</sup>.  
فإن قال قائل:

إذا كان الزوج لا يجوز له أن يأخذ من زوجته شيئاً على فراقه إياها، إذا أضر كل واحد منهما بصاحبه، فكيف يجوز له أن يأخذ ما حكم به الحكمان من صداقها إذا تبين لهما أن كل واحد منهما مُضِرٌّ بصاحبه، وقد نصّ الله تبارك وتعالى في كتابه على أن حكم الحاكم لا يُجَلِّ مَالٍ أَحَدٍ لِأَحَدٍ، فقال: ﴿وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ وَتُدْلُوا بِهَآ إِلَى الْحُكَّامِ لِتَأْكُلُوا فَرِيقًا مِّنْ أَمْوَالِ النَّاسِ بِالْإِثْمِ وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: ١٨٨]؟  
وسأل عن الفرق بين الموضعين، فالجواب عن ذلك:

أن الزوج في الخلع قد اختار الطلاق، وأجبر الزوجة على أخذ مالها بما كان من

(١) الأحوال الشخصية لأبي زُهْرَةَ ص ٣٨٦.

حَدِيث: لَا ضَرَرَ وَلَا ضِرَارَ:

رواه أَحْمَدُ فِي مُسْنَدِهِ وَابْنُ مَاجَهَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، وَابْنُ مَاجَهَ عَنْ عُبَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ، وَهُوَ حَدِيثٌ حَسَنٌ. / الْجَامِعُ الصَّغِيرُ ج ٢ ص ٢٠٣.

وَانْظُرِ الْحَدِيثَ بِزِيَادَاتِهِ وَمَخْرَجِهِ فِي: سُبُلُ السَّلَامِ ج ٣ ص ٨٤ وَنَيْلُ الْأَوْطَارِ ج ٥ ص ٢٧٤-٢٧٥.

(٢) أَحْكَامُ الْقُرْآنِ لابن العربي ج ١ ص ٤٢٥.

ضرره إليها، وذلك ما لا يجوز له، لقول الله عز وجل: ﴿وَلَا تَعْصُوهُنَّ لَتَذْهَبُوا بِبَعْضِ مَا آتَيْنَهُنَّ﴾ [النساء: ١٩].

وفي حُكْمِ الحَكَمِينَ لم يختَر الطلاق، بل أجبره عليه الحَكَمَان، كما أجبرا الزوجة على إعطاء المال، وساغ له أخذه عوضاً عن إخراج الزوجة عن ملكه حكماً من الله عز وجل<sup>(١)</sup>.

وبناءً على قول المَالِكِيَّةِ بأن المبعوثين هما حَكَمَان، نصَّ ابن رُشد على أن: (حُكْم الحَكَمِينَ بين الزوجين لا إعدار فيه إلى أحدهما، لأنها لا يحكمان بالشهادة القاطعة، وإنما يحكمان بما خلص إليهما من علم أحوالهما بعد النظر والكشف)<sup>(٢)</sup>. ومعناه:

أن الشارع جعل لهما أن يستندا لعلمهما فيما حكما به.

فليساً بشاهدين عند الغير بما علما، حتى يعذر فيهما، وإلا فكل شاهد إنما يشهد بما خلص إليه من أمر المشهود به، وفيه الإعدار على كل حال، وهذا على القول الأول (أي: القول بأنها شاهدان).

(١) الْمُقَدِّمَاتُ الْمُمَهَّدَاتُ لابن رُشد ص ٤٣١.

(٢) الْمُقَدِّمَاتُ الْمُمَهَّدَاتُ ص ٤٣١. وذكر قول ابن رُشد في: الحَطَّاب ج ٤ ص ١٧، نقلاً عن التَّوَضُّيْحِ، وَمِيَّارَةُ عَلَى التُّحْفَةِ ج ١ ص ١٩٦ وحَلِيِّ الْمَعَاصِمِ وَالبَّهْجَةِ عَلَى التُّحْفَةِ ج ١ ص ٣٠٩ وَفَتْحِ الْعَلِيِّ الْمَالِكِ ج ٢ ص ١٩ وَالْعَدَوِيِّ عَلَى الْخَرَشِيِّ ج ٤ ص ١٠.

ابن رُشد (الجد): أَبُو الْوَلِيدِ مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ رُشد، قَاضِي الْجَمَاعَةِ بِقُرْطُوبَةِ، مِنْ أَعْيَانِ الْمَالِكِيَّةِ. وَلَدَ بِقُرْطُوبَةِ، وَتَوَفَّى بِهَا سَنَةَ ٥٢٠ هـ. مِنْ تَأْلِيفِهِ: الْمُقَدِّمَاتُ الْمُمَهَّدَاتُ، وَالْبَيَانُ وَالتَّحْصِيلُ. وَهُوَ جَدُ ابْنِ رُشد صَاحِبِ بَدَايَةِ الْمُجْتَهِدِ.

بُغْيَةُ الْمُتَلَمَّسِ ص ٤٠ وَالدِّيْبَاجُ الْمُذْهَبُ ج ٢ ص ٢٤٨ وَأَزْهَارُ الرِّيَاضِ ج ٣ ص ٥٩ وَشَجَرَةُ النُّورِ الرَّكِيَّةُ ج ١ ص ١٢٩ وَمَوَاهِبُ الْجَلِيلِ ج ١ ص ٣٥.

وأما على الثاني (أي: هما حَكَمَان) فإنهما نائبان عن القاضي كالموجهين للتحليل والحيازة ونحوهما، فلا إعذار أيضاً<sup>(١)</sup>.

لذا قال ابن عاصم:

وما به قد حَكَمَا يَمْضِي وَلَا إِعْذَارَ لِلزَّوْجَيْنِ فِيهَا فَعَلَا<sup>(٢)</sup>  
وذلك لأن حكم الحاكم بما ثبت في المجلس لا إعذار عليه في ذلك، وإنما عليه الإعذار إذا حكم بمقتضى شهادة الشاهدين، فيعذر القاضي للمدعى عليه بأن يقول: أَلَك حُجَّة؟ أَلَك مَطْعَن في البيّنة الشاهدة عليك؟<sup>(٣)</sup>.

القول الثاني: الحَكَمَان وَكِيلَان أو شاهدان.

أي: لا يملك الحكمان الفرقة بين الزوجين.

والقائلون بهذا انقسموا إلى فريقين<sup>(٤)</sup>:

(١) البَهْجَةُ شرح التُّحْفَةِ ج ١ ص ٣٠٩.

(٢) المصدر السابق.

(٣) الْعَدَوِيُّ عَلَى الْخَرَشِيِّ ج ٤ ص ١٠.

(٤) فِي الدُّسُوقِيِّ عَلَى الشَّرْحِ الْكَبِيرِ لِلدَّرْدِيرِ ج ٢ ص ٣٤٥.

الحكمان وَكِيلَان: طريقهما الوكالة عن الزوجين، فلا ينفذ طلاقهما إلا إذا رضي به الزوجان بعد إيقاعه، لأنه قد يدعى أحد الزوجين أن ذلك الطلاق خلاف المصلحة.

الحكمان شاهدان: طريقهما الشهادة عند الحاكم بما علما، فلا ينفذ طلاقهما إلا إذا رضي به الحاكم ونفذه.

وانظر: الْعَدَوِيُّ عَلَى الْخَرَشِيِّ ج ٤ ص ٩.

وذكر الجصاص تنوع أحوال الحكمين بقوله:

(فهما في حال شاهدان، وفي حال مصلحان، وفي حال آمران بمعروف وناهيان عن منكر، ووَكِيلَان في حال إذا فُوض إليهما الجمع والتفريق). / أَحْكَامُ الْقُرْآنِ لِلْجَصَّاصِ ج ٢ ص ٢٣٥.



### الفريق الأول:

يرى أن الحكمين لا يُفَرِّقان إلا برضا الزوجين. وهذا معنى قولهم: هما وَكِيلان.

### والفريق الثاني:

يرى أن الحكمين لا يُفَرِّقان مطلقاً، ولكن بيعتهما الحَاكِمَ ليشهدا عنده، ويعرفاه الظالم من المظلوم. وهذا معنى قولهم: هما شاهدان.

وتفصيل هذين القولين فيما يأتي:

### ● رأي الفريق الأول: الحَكَمَانِ وَكِيلَانِ.

فالحَكَمَانِ لا يُفَرِّقان إلا برضا الزوجين، فيوَكِّل الزوج - إن شاء - حَكَمَهُ بطلاق وقَبُولِ عَوَضٍ خُلْعٍ. وتوَكِّل الزوجة حَكَمَهَا - إن شاءت - ببذل عَوَضٍ لِلخُلْعِ وقَبُولِ طلاق به، كسائر الوكلاء. ويُفَرِّق الحَكَمَانِ بينهما إن رأياه صواباً<sup>(١)</sup>.

فإذا وكل الزوج حَكَمَهُ بطلاق فليس له أن يخالع، وإذا وكله بقَبُولِ عَوَضٍ خُلْعٍ

إِلَّا أَنَّ الْقَرْطُبِيَّ جعلهما شاهدين لأنهما وَكِيلَانِ، فلم يَرَفَرْقاً بين الشهادة والوكالة، حيث قال في تَفْسِيرِهِ ج ٣ ص ١٧٤٦: (وقال قوم: ليس لهما الطلاق ما لم يوكلهما الزوج في ذَلِكَ، وليعرفا الإمام. وهذا بناءً على أنها رَسُولَانِ شاهدان، ثم الإمام يَفَرِّقُ إن أراد ويأمر الحَكَمَ بالتفريق، وهذا أحد قولَي الشَّافِعِيِّ وبه قال الكُوفِيُّونَ، وهو قول عطاء وابن زَيْدٍ والحسن، وبه قال أبو ثور).

(١) مِنْهَاجُ الطَّلِبِينَ - مُغْنِي الْمُحْتَاجِ ج ٣ ص ٢٦١.

وانظر: الْخَطِيبُ ج ٣ ص ٤٠٩ وشرح الْمَنْهَجِ ج ٤ ص ٢٩٠ وإِعَانَةُ الطَّلِبِينَ ج ٣ ص ٣٧٨ وَالْبَاجُورِيُّ عَلَى شَرْحِ ابْنِ قَاسِمٍ ج ٢ ص ١٣٣ وَالْأَنْوَارُ ج ٢ ص ١٥٠ وروض الطَّلِبِ وَأَسْنَى الْمَطَالِبِ ج ٣ ص ٢٤٠ وشرح التَّحْرِيرِ ج ٢ ص ٢٨٧ وَالْوَجِيزُ لِلغَزَالِيِّ ج ٢ ص ٤٠-٤١ وَالْمُغْنِي ج ٨ ص ١٦٧ وبهامشه الشَّرْحُ الْكَبِيرُ ص ١٧٠-١٧١ وَمَطَالِبُ أَوْلِي النُّهْيِ ج ٥ ص ٢٨٩ وَكَشَافُ الْقِنَاعِ ج ٥ ص ٢١١.

فليس له أن يُطْلَقَ مَجَانًّا<sup>(١)</sup>.

وهذا القول مَرْوِيٌّ عَنْ:

الإمام عَلِيٍّ بن أَبِي طَالِبٍ<sup>(٢)</sup> فِي خبر مجيء الزوجين ومعهما فِتَام من الناس<sup>(٣)</sup>، وفي قوله: فِي قوله تعالى: ﴿فَابْعَثُوا حَكَمًا مِّنْ أَهْلِهِ وَحَكَمًا مِّنْ أَهْلِهَا﴾ [النساء: ٣٥] قال: ليس لهما أن يحكما حتى يستأمر الرجل والمرأة، ويشترطا عليهما إن شاءا جَمَعَا وإن شاءا فَرَّقَا<sup>(٤)</sup>.

وَمَرْوِيٌّ عَنْ عَمْرٍو بن العاص<sup>(٥)</sup> وَعَبْدُ اللَّهِ بن عَبَّاسٍ<sup>(٦)</sup> وابن زَيْدٍ<sup>(٧)</sup> وَعَطَاءُ<sup>(٨)</sup>،

(١) الْقَلْبُوبِيُّ ج ٣ ص ٣٠٧ وَتُحْفَةُ الْمُحْتَاجِ ج ٧ ص ٤٥٧ وَالشَّرْقَاوِيُّ ج ٢ ص ٢٨٧ وَنَهَايَةُ الْمُحْتَاجِ ج ٦ ص ٣٨٥ وَالْبُجَيْرِيُّ عَلَى الْخَطِيبِ ج ٣ ص ٤٠٩.

وقوله (فليس له أن يخالع): لأنه وإن أفاد موكله (الزوج) مالا، فَوَّتَ عليه الرجعة. / انظر: تُحْفَةُ الْمُحْتَاجِ وَالشَّرْقَاوِيُّ وابن قَاسِمٍ عليه، وَالشَّرْقَاوِيُّ، وَنَهَايَةُ الْمُحْتَاجِ، وَالْبُجَيْرِيُّ، السَّابِقَةُ.

(٢) تَفْسِيرُ الطَّبْرِيِّ ج ٨ ص ٣٢٠-٣٢١ والخلاف ج ٢ ص ٤٢٦ وَأَحْكَامُ الْقُرْآنِ لِلْجَصَّاصِ ج ٢ ص ٢٣٢ وَدَعَائِمُ الْإِسْلَامِ ج ٢ ص ٢٧٠.

(٣) تقدم الخبر فِي موضوع: (من المَأْمُورُ ببيعته الحكمين؟ الزوجان).

(٤) دَعَائِمُ الْإِسْلَامِ ج ٢ ص ٢٧٠.

(٥) الخلاف للطُّوسِيِّ ج ٢ ص ٤٢٦.

(٦) الخلاف السَّابِقِ.

قال ابن الْعَرَبِيِّ فِي أَحْكَامِ الْقُرْآنِ ج ١ ص ٤٢٥: (وقد صح عن ابن عَبَّاسٍ أنها حَكَمَان). وقد تقدم.

(٧) تَفْسِيرُ الْقُرْطُبِيِّ ج ٣ ص ١٧٤٦.

وستأتي الرِّوَايَةُ عنه فِي القول بأنها شَاهِدَان.

(٨) تَفْسِيرُ الْقُرْطُبِيِّ السَّابِقِ، وَأَحْكَامُ الْقُرْآنِ لِلْجَصَّاصِ ج ٢ ص ٢٣٤ وَالْمُغْنِي لَابْنِ قُدَّامَةَ ج ٨ ص ١٦٧ وَهَامِشُهُ الشَّرْحُ الْكَبِيرُ ص ١٧٠.

حَيْث رَوَى عَبْدُ الرَّزَّاقِ عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ عَنْ عَطَاءٍ، قَالَ لَهُ إِنْسَانٌ: أَيْفَرَّقَانِ الْحَكَمَانِ؟  
قَالَ: لَا، إِلَّا أَنْ يَجْعَلَ الزَّوْجَانِ ذَلِكَ بِأَيْدِيهِمَا<sup>(١)</sup>.

وَهُوَ مَرْوِيُّ عَنْ الْحَسَنِ<sup>(٢)</sup> وَأَبِي ثَوْرٍ<sup>(٣)</sup> وَالسُّدِّيِّ<sup>(٤)</sup>،  
وَهُوَ أَحَدُ قَوْلِي الشَّافِعِيِّ (الْجَدِيدُ مِنْهُمَا)<sup>(٥)</sup>، وَبِهِ قَالَ

(١) الْمُصَنَّفُ ج ٦ ص ٥١١ رَقْم ١١٨٨٠.

خَبَر: أَيْفَرَّقَانِ الْحَكَمَانِ... إلخ فِي:

الْمُحَلَّلِي ج ١٠ ص ٨٨ مِنْ طَرِيقِ عَبْدِ الرَّزَّاقِ عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ عَنْ عَطَاءٍ.

(٢) تَفْسِيرُ الْقُرْطُبِيِّ ج ٣ ص ١٧٤٦ وَالْمُغْنِي ج ٨ ص ١٦٧ وَبِهَامِشِهِ الشَّرْحُ الْكَبِيرُ ص ١٧٠.  
وَسَتَأْتِي الرَّوَايَةُ عَنْهُ فِي الْقَوْلِ بِأَنَّهَا شَاهِدَانِ.

(٣) تَفْسِيرُ الْقُرْطُبِيِّ السَّابِقِ.

(٤) تَفْسِيرُ الطَّبْرِيِّ ج ٨ ص ٣٢٢.

وَتَقَدَّمَ الرَّوَايَةُ عَنْهُ فِي مَوْضُوعٍ: (مَنْ الْمَأْمُورُ بِبِعْثَةِ الْحَكَمَيْنِ؟ - الزَّوْجَانِ).

(٥) الْأُمُّ ج ٥ ص ١٠٣-١٠٤ و ١٧٧ وَأَحْكَامُ الْقُرْآنِ لِلشَّافِعِيِّ ج ١ ص ٢١٢ وَمُخْتَصَرُ الْمُزَنِيِّ  
بِهَامِشِ الْأُمِّ ج ٤ ص ٤٨-٤٩، وَفِي الْمُهَذَّبِ ج ٢ ص ٧٠: (أَحَدُ الْقَوْلَيْنِ)، وَفِي مُغْنِي الْمُحْتَاجِ  
ج ٣ ص ٢٦١ (فِي الْأَظْهَرِ).

وَهَذَا الْقَوْلُ هُوَ الْمَعْتَمَدُ كَمَا فِي: الْخَطِيبُ ج ٣ ص ٤٠٩ وَكَذَا فِي شَرْحِ الْمَنْهَجِ - حَاشِيَةٌ

الْجَمَلُ ج ٤ ص ٢٩٠ وَكَذَا فِي إِعَانَةِ الطَّالِبِينَ ج ٣ ص ٣٧٨.

وَفِي الْبَاجُورِيِّ عَلَى شَرْحِ ابْنِ قَاسِمٍ ج ٢ ص ١٣٣: (عَلَى الْأَصَحِّ).

وَتَفْيِذُ ذَلِكَ عِبَارَةً مِنْهَاجِ الطَّالِبِينَ: (وَهُمَا وَكَيْلَانُ لَهَا، وَفِي قَوْلِ مَوْلِيَانِ). / مُغْنِي الْمُحْتَاجِ  
السَّابِقِ.

وَانْظُرْ: رَوْضُ الطَّالِبِ وَأُسْنَى الْمَطَالِبِ ج ٣ ص ٢٤٠ وَشَرْحُ التَّخْرِيرِ ج ٢ ص ٢٨٧

وَالْأَنْوَارُ ج ٢ ص ١٥٠ وَتَفْسِيرُ الرَّازِيِّ ج ١٠ ص ٩٣ وَتَفْسِيرُ الْبَيْضَاوِيِّ ج ٢ ص ٨٦

وَتَفْسِيرُ ابْنِ كَثِيرٍ ج ١ ص ٤٩٣ وَفِيهِ: (الْجَدِيدُ مِنْ مَذْهَبِ الشَّافِعِيِّ).

الْحَنْفِيَّةُ<sup>(١)</sup> وَالزَّيْدِيَّةُ<sup>(٢)</sup> وَالْإِبَاضِيَّةُ<sup>(٣)</sup>، وهو أشهر قولِي الْحَنَابِلَةِ<sup>(٤)</sup>، وبه قال

وانظر أيضاً: تَفْسِيرُ الْقُرْطُبِيِّ ج ٣ ص ١٧٤٦ وَأَحْكَامُ الْقُرْآنِ لابن الْعَرَبِيِّ ج ١ ص ٤٢٥  
وَرُوحُ الْمَعَانِي ج ٥ ص ٢٧ وَالْمُنْتَقَى لِلْبَاجِي ج ٤ ص ١١٤ وَبِدَايَةُ الْمُجْتَهِد ج ٢ ص ٩٨  
وَالْمُغْنِي ج ٨ ص ١٦٧ وبهامشه الشَّرْحُ الْكَبِيرُ ص ١٧٠ ومجموع فَتَاوَى ابن تَيْمِيَّة ج ٣٢  
ص ٢٥ وج ٣٥ ص ٣٨٦ وَزَادَ الْمَعَاد ج ٥ ص ١٩٠ وَالزُّرْقَانِيُّ عَلَى الْمُوطَّأ ج ٣ ص ٢١٤  
وَالْمُحَلَّى ج ١٠ ص ٨٨ وَالْبَحْرُ الزَّخَار ج ٤ ص ٨٩ وَالْخِلَاف ج ٢ ص ٤٢٦.  
(١) أَحْكَامُ الْقُرْآنِ لِلْجَصَّاص ج ٢ ص ٢٣١-٢٣٢ والشُّرُوط الصَّغِيرُ لِلطَّحَاوِيِّ ج ٢ ص ٧٨٢  
وَالْغَايَةُ الْقُصُوَى ج ٢ ص ٧٧٣ وَالْبَحْرُ الرَّائِق ج ٧ ص ٢٥.

وانظر أيضاً: تَفْسِيرُ الْقُرْطُبِيِّ ج ٣ ص ١٧٤٦ وفيه: (الْكُوفِيُّونَ)، وَتَفْسِيرُ ابن جُزْيٍ  
ج ١ ص ١٤١ وَتَفْسِيرُ ابن كَثِير ج ١ ص ٤٩٣ وَالْبَحْرُ الْمُحِيط ج ٣ ص ٢٤٣ وَزَادَ الْمَسِيرُ  
ج ٢ ص ٧٧-٧٨ وَتَفْسِيرُ الرَّازِيِّ ج ١٠ ص ٩٣ وَأَحْكَامُ الْقُرْآنِ لابن الْعَرَبِيِّ ج ١ ص ٤٢٥  
وَالْمُنْتَقَى لِلْبَاجِي ج ٤ ص ١١٤ والقوانين الْفِقْهِيَّةُ لابن جُزْيٍ ص ٢٣٦ وَبِدَايَةُ الْمُجْتَهِد  
ج ٢ ص ٩٨ وَالْمُغْنِي ج ٨ ص ١٦٧ وبهامشه الشَّرْحُ الْكَبِيرُ ص ١٧٠ ومجموع فَتَاوَى ابن  
تَيْمِيَّة ج ٣٢ ص ٢٥ وج ٣٥ ص ٣٨٦ وَزَادَ الْمَعَاد ج ٥ ص ١٩٠ وَالْبَحْرُ الزَّخَار ج ٤ ص ٨٩  
وَالْمُحَلَّى ج ١٠ ص ٨٨ وَالْخِلَاف ج ٢ ص ٤٢٦.  
(٢) الْبَحْرُ الزَّخَار ج ٤ ص ٨٩.  
(٣) تَيْسِيرُ التَّفْسِير ج ٢ ص ٣١٩.

(٤) الْمُغْنِي ج ٨ ص ١٦٧ وبهامشه الشَّرْحُ الْكَبِيرُ ص ١٧٠ والاختيارات الْعِلْمِيَّة ج ٤ ص ٥٦٤  
ومجموع فَتَاوَى ابن تَيْمِيَّة ج ٣٢ ص ٢٥ وج ٣٥ ص ٣٨٦ وَزَادَ الْمَعَاد ج ٥ ص ١٩٠ والإفْتَاء  
ج ٥ ص ٢١١ وَمَطَالِبُ أُولِي النُّهْي ج ٥ ص ٢٨٩ وَمُنْتَهَى الْإِرَادَات ج ٢ ص ٢٣٤ وَالْغُنْيَةُ  
ص ٤٨.

وجاء في الْإِنْصَاف ج ٨ ص ٣٨٠-٣٨١: اعلم أن الصَّحِيحَ من الْمَذْهَبِ أن الْحَكَمَيْنِ  
وَكَيْلَانَ عن الزَّوْجَيْنِ، لَا يُرْسَلَانِ إِلَّا بِرِضَاهُمَا وَتَوْكِيلِهِمَا... قال الزَّرْكَاشِيُّ: هَذَا الْمَشْهُورُ عِنْدَ  
الْأَصْحَابِ، حَتَّى إِنْ الْقَاضِي فِي الْجَامِعِ الصَّغِيرِ وَالشَّرِيفِ أَبَا جَعْفَرٍ وَابْنَ الْبَنَاءِ لَمْ يَذْكُرُوا فِيهِ  
خِلَافاً، وَرَضِيَهُ أَبُو الْخَطَّابِ. قال فِي تَجْرِيدِ الْعِنَايَةِ: هَذَا أَشْهُرُ، وَقَطَعَ بِهِ فِي الْوَجِيزِ وَالْمُنُورِ  
وَمُنْتَخَبِ الْأَزْجِي وَغَيْرِهِمْ. وَقَدَّمَهُ فِي الْهِدَايَةِ وَالْمَذْهَبِ وَمَسْبُوكِ الذَّهَبِ وَالْمُسْتَوْعَبِ

الطَّبْرِيِّ<sup>(١)</sup> وأبو الحسن بن المُعَلِّس من الظَّاهِرِيَّةِ<sup>(٢)</sup> وابن حَيَّوْن<sup>(٣)</sup>، وهو قول نُقِلَ عن بعض المَالِكِيَّةِ<sup>(٤)</sup>، وهو المفتى به والأشهر عند الإمامية.

إذ إن للإمامية في جمع وتفريق الحكمين بين الزوجين أقوالاً هي:

**القول الأول:** للحكمين الإصلاَح بين الزوجين من غير استئذانهما، أما التفريق فلا بد فيه من إذن الزوج في الطلاق، والمرأة في البذل. وسموا هذا المعنى (تَحْكِيماً).

والخُلَاصَةُ والهادي والمُحَرَّر والرَّعَائِيَّين والحاوي الصَّغِير والنظم والفُرُوع وغيرهم.

وذكر قول أحمد في: زاد المسير ج ٢ ص ٧٧-٧٨ والبحر الزخار ج ٤ ص ٨٩.

(١) تَفْسِيرُ الطَّبْرِيِّ ج ٨ ص ٣٢٩-٣٣١.

وانظر: تَفْسِيرُ ابْنِ عَطِيَّة ج ٤ ص ٤٨.

(٢) الْمُحَلَّى ج ١٠ ص ٨٨.

(٣) دَعَائِمُ الْإِسْلَام ج ٢ ص ٢٧٠-٢٧١.

وابن حَيَّوْن من دعاة الإِسْمَاعِيلِيَّة.

والإِسْمَاعِيلِيَّة: طائفة من الشَّيْعَةِ تقول: بأن إِسْمَاعِيلَ بن جَعْفَرَ الصَّادِق هو الإمام السابع. وافتقرت فرقتين: أولاهما: وقفت في موت مُحَمَّد بن إِسْمَاعِيل (الإمام المَكْتُوم)، وقالت برجعته بعد موته فهو المَهْدِيّ عندهم، وهؤلاء هم القَرَامِطَةُ. والفرقة الثانية: قالت ببقاء الإمامة في أئمة مستورين إلى أن ظهرت الحركة الإِسْمَاعِيلِيَّة بالمَغْرِب على يد عُبيد الله المَهْدِيّ مؤسس الدولة الفاطمية. وقد بدأت الإِسْمَاعِيلِيَّة حركة شيعية معتدلة أول الأمر، إلا أنها جمعت أخيراً بين الإلحاد والإباحية والتشكيك بالقرآن.

التَّبْصِيرُ فِي الدِّين ص ٤١ والفرق بين الفرق ص ٦٢ ودراسات في الفرق والعقائد الإسلامية ص ٣٩ وكتابتنا المَدْخُلُ إِلَى الدِّينِ الْإِسْلَامِيِّ ص ٥١.

(٤) فِي الْبَهْجَةِ ج ١ ص ٣٠٩: (ابن شاس: وقيل بل هما وَكِيلان. ابن عَرَفَةَ: ودلالة ابن الحَاجِب على عدم نفوذه على القول بالوكالة لا أعلمه في المذهب بحال، بل الجاري عليه غير ذلك).

وفي حَاشِيَةِ الرَّهُونِيِّ ج ٤ ص ٤٨: (وقيل بأنها وَكِيلان، في الجواهر). وجاء بتعقب ابن عَرَفَةَ على ابن الحَاجِب، وبعض المناقشات. وانظر: الْعَدْوِيُّ عَلَى الْخَرَشِيِّ ج ٤ ص ٩.

قال السُّيُورِيُّ: وَهَذَا هُوَ الْمَشْهُورُ بَيْنَ الْأَصْحَابِ وَعَلَيْهِ الْفَتْوَى<sup>(١)</sup>.

وَفِي الْجَوَاهِرِ: إِلَّا أَنَّ الْأَظْهَرَ مِنْهَا وَالْأَشْهَرُ بَلِ الْمَشْهُورُ أَنَّهُ تَحْكِيمٌ، بَلْ عَنْ ظَاهِرِ السَّرَائِرِ وَفَقْهِ الْقُرْآنِ الْإِجْمَاعِ عَلَيْهِ، وَفِي مُحْكِيِّ الْمَبْسُوطِ أَنَّهُ مُقْتَضَى الْمَذْهَبِ<sup>(٢)</sup>.

**القول الثاني:** يَشْتَرِطُ رِضَا الزَّوْجَيْنِ فِي الْإِصْلَاحِ وَالتَّفْرِيقِ مَعًا. وَاسْمُوا هَذَا الْمَعْنَى (تَوْكِيلًا). وَهَذَا الْقَوْلُ مَرْجُوحٌ وَفِيهِ نَظَرٌ<sup>(٣)</sup>.

**القول الثالث:** إِنْ جَعَلَ الْحَاكِمُ الْإِصْلَاحَ وَالطَّلَاقَ إِلَيْهَا أَنْفَذَا مَا رَأَاهُ صَاحِبًا، وَإِنْ أَطْلَقَ الْقَوْلَ لَمْ يَجِزِ التَّفْرِيقُ إِلَّا بَعْدَ مَرَاجَعَتِهَا.

قال السُّيُورِيُّ: وَهُوَ كَلَامٌ حَسَنٌ بِنَاءً عَلَى أَنَّ بَعْثَ الْحَاكِمِ الْحَكَمِينَ بِإِذْنِهَا وَاخْتِيَارَهُمَا، فَإِنَّ الْإِذْنَ أَوَّلًا كَالْإِذْنِ أَخِيرًا<sup>(٤)</sup>.

وبعد عرض قول الإمامية في حق الحكمين يتبين لنا:

أنه لا خلاف بين الإمامية القائلين بأنهما حكمان، وهو المُفْتَى به والأشهر عندهم، وبين فقهاء المذاهب الأخرى القائلين بأنهما وكيلان.

(١) كَنْزُ الْعِرْفَانِ ج ٣ ص ٧٣.

(٢) جَوَاهِرُ الْكَلَامِ.

قال الطُّوسِيُّ فِي الْخِلَافِ ج ٢ ص ٤٢٧: عَلَيْهِ إِجْمَاعُ الْفِرْقَةِ وَأَخْبَارُهُمْ.

(٣) كَنْزُ الْعِرْفَانِ، وَجَوَاهِرُ الْكَلَامِ، السَّابِقَانِ.

وَانْظُرْ هَذَيْنِ الْقَوْلَيْنِ فِي:

الْخِلَافِ ج ٢ ص ٤٢٦-٤٢٧ وَالرَّوْضَةُ الْبَهِيَّةُ ج ٢ ص ١٣٤ وَالْمُخْتَصَرُ النَّافِعُ ص ٢١٧ وَتَفْسِيرُ الطَّبْرَسِيِّ ج ٣ ص ٤٤.

وَسَيَأْتِي كَلَامٌ لِمُصَاحِبِ الْجَوَاهِرِ فِي تَأْوِيلِ كَلَامِ ابْنِ الْجُنَيْدِ، عِنْدَ نَقْلِنَا عَنْهُ الرِّوَايَاتِ عَنِ الْأَئِمَّةِ فِي الْأَدِلَّةِ بَعْدَ قَلِيلٍ.

(٤) كَنْزُ الْعِرْفَانِ السَّابِقِ، قَالَ السُّيُورِيُّ فِيهِ: وَقَالَ بَعْضُ أَصْحَابِنَا...

لأنهم:

١ - يتفقون على أن التفريق لا بد فيه من أن يستأذن الحَكَمَانِ الزوجين.

٢ - ويتفقون على أن للحكَمين الجمع بين الزوجين من غير استئذان<sup>(١)</sup>.

فالاختلاف إذن بين الفريقين هو اختلاف تسمية فقط. فالإِمَامِيَّةُ يسمون هَذَا تَحْكِيمًا، والآخرون يسمونه تَوَكِيلًا.

وحُجَّةُ القول بأن الحكمين وَكِيلَانِ هي:

١ - قوله تعالى: ﴿فَابْعَثُوا حَكَمًا مِّنْ أَهْلِهِ وَحَكَمًا مِّنْ أَهْلِهَا﴾ [النساء: ٣٥]، يَدُلُّ على أن الذي من أهله وَكِيلٌ له، والذي من أهلها وَكِيلٌ لها، كأنه قال: فابعثوا رجلاً من قبَله ورجلاً من قبَلها.

فهَذَا يَدُلُّ على بطلان قول من يقول: إن للحكَمين أن يَجْمَعَا إن شاء، وإن شاء فرَّقَا بغير أمرهما<sup>(٢)</sup>.

ويردّ عليه: بأن الوَكِيلَ ليس بحكَم، ولا يحتاج فيه إلى أمر الأئمة<sup>(٣)</sup>.

٢ - قوله تعالى: ﴿إِنْ يُرِيدَا إِصْلَاحًا يُوَفِّقِ اللَّهُ بَيْنَهُمَا﴾ [النساء: ٣٥] وفَحْوَى الآية يَدُلُّ على أنه ليس للحكَمين أن يفرقا، لأنه لم يقل إن يريدَا فُرْقَةً<sup>(٤)</sup>.

(١) راجع مسألة نفاذ قول الحكمين في الجمع بين الزوجين بالإجماع، وذلك في موضوع: (ماذا يفعل الحكمان بعد تنصيهما؟).

(٢) أَحْكَامُ الْقُرْآنِ لِلْجَسَّاصِ ج ١ ص ٢٣١.

(٣) مجموع فتاوى ابن تيمية ج ٣٢ ص ٢٥-٢٦.

(٤) أَحْكَامُ الْقُرْآنِ لِلْجَسَّاصِ ج ٢ ص ٢٣٤.

وانظر: الأُمُّ ج ٥ ص ١٧٧ وتفسير ابن كثير ج ١ ص ٤٩٣.

قال الإمام الرّازي:

لما ذكر الله تعالى الحكمين لم يُصَفَّ إليهما إلا الإصْلَاح، وهذا يقتضي أن يكون ما وراء الإصْلَاح غير مُفَوَّض إليهما<sup>(١)</sup>.

٣- في خبر مَجِيء الزوجين ومعهما فِتَام من الناس: قول الإمام عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ للزوج حين قال: أَمَا الْفُرْقَةُ فَلَا. قال له الإمام: كَذَبْتَ والله حتى تُقَرَّ بما أَفَرَّتْ به<sup>(٢)</sup>. فالزوج لما لم يَرْضَ بِالْفُرْقَةِ تَوَقَّفَ عَلَيَّ<sup>(٣)</sup>، فاعتبر الإمام عَلِيٌّ فِي ذَلِكَ إِذْنَ الرَّجُل<sup>(٤)</sup>. ولو كانا حَاكِمِينَ لم يعتبر التراضي، كَالْحَاكِمِ الْأَعْمِ<sup>(٥)</sup>.

وهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنْ:

(١) تَفْسِيرُ الرَّازِيِّ ج ١٠ ص ٩٣. وَالْإِسْلَامُ عَقِيدَةٌ وَشَرِيعَةٌ: سَلُتُوت ص ١٨٩. أَمَا أَكْثَرُ الْإِمَامِيَّةِ الْقَائِلُونَ - بِاصْطِلَاحِهِمْ - بِأَنَّهُمَا حَكَمَانِ (أَي: لِهَما الْجَمْعُ بِلَا إِذْنِ الزَّوْجَيْنِ، وَالتَّفْرِيقُ إِلَّا بِإِذْنِ الزَّوْجَيْنِ) فَقَدْ رَدُّوا عَلَى بَعْضِ الْإِمَامِيَّةِ الْقَائِلِينَ - بِاصْطِلَاحِهِمْ - بِأَنَّهُمَا وَكِيلَانِ (أَي لَا يَجْمَعَانِ وَلَا يُفَرِّقَانِ إِلَّا بِإِذْنِ الزَّوْجَيْنِ): بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِنْ يُرِيدَا إِصْلَاحًا﴾ [النساء: ٣٥] حَيْثُ أَضَافَ الْإِرَادَةَ إِلَى الْحَكَمِينَ، فَلَوْ كَانَ تَوْكِيلًا لَمْ يُصَفَّ إِلَيْهِمَا. / انظر: الخلاف ج ٢ ص ٤٢٦.

والله تعالى خاطب بالبعث الحُكَّامَ، وجعلهما حَكَمِينَ، ولو كان تَوْكِيلًا لَخَاطَبَ بِهِ الزَّوْجَيْنِ. ولأنهما إن رأيا الإصْلَاحَ فعلاه من غير استئذان، وإن رأيا التفريق توقف على الإِذْنِ، ولو كان تَوْكِيلًا لكان تابِعًا لِمَا دَلَّ عَلَيْهِ لَفْظُهُمَا. / الرَّوْضَةُ الْبَهِيَّةُ ج ٢ ص ١٣٤. وانظر: جَوَاهِرُ الْكَلَامِ.

(٢) تقدم الخبر بطوله في موضوع: (من المأمور ببعثة الحكمين؟). وقد ورد كاملاً كدليل على هَذَا الْقَوْلِ فِي: الْخِلَافِ ج ٢ ص ٤٢٦-٤٢٧ وفي دَعَائِمِ الْإِسْلَامِ ج ٢ ص ٢٧١.

(٣) تَفْسِيرُ الرَّازِيِّ ج ١٠ ص ٩٣ نَقْلًا عَنِ الشَّافِعِيِّ. وَهُوَ خُلَاصَةٌ عِبَارَةَ الْأَمِّ ج ٥ ص ١٠٤.

(٤) بِدَايَةِ الْمُجْتَهِدِ ج ٢ ص ٩٨.

وانظر: الْبَحْرُ الزَّخَّارُ ج ٤ ص ٩٠ وَتَفْسِيرُ الطَّبْرِيِّ ج ٨ ص ٣٣١.

(٥) الْبَحْرُ الزَّخَّارُ ج ٤ ص ٩٠.



الْفُرْقَةُ تَفْتَقِرُ إِلَى إِقْرَارِ الزَّوْجِ<sup>(١)</sup>.

وقول الحكمين إنما يكون برضا الزوجين<sup>(٢)</sup>.

ولو كان الحكم إلى عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ دون الرجل والمرأة بعث هو حَكَمِينَ، ولم يقل: ابعثوا حَكَمِينَ<sup>(٣)</sup>.

٤ - الأخبار المروية عن بعض الصحابة والتابعين المتقدمة، تدلُّ على أن الحكمين يُبعثن بتوكيل من الزوجين، وليس لهما أن يعملأ شيئاً إلا بها وكلهما به الزوجان.

٥ - الروايات التي نقلها الإمامية عن الأئمة التي تفيد أن الحكمين ينفذان ما اتفق رأيها عليه، إلا الفرقة بينهم فإنها يستأذنانها<sup>(٤)</sup>. منها:

قال الحلبي في الحسن: سألت أبا عبد الله (ع) عن قول الله عز وجل ﴿فَابْعَثُوا حَكَمًا مِّنْ أَهْلِهِ وَحَكَمًا مِّنْ أَهْلِهَا﴾ [النساء: ٣٥]، قال: ليس للحكمين أن يفرقا حتى يستأمر الرجل والمرأة، ويشترطا عليهما: إن شئنا جمعنا، وإن شئنا فرقنا، فإن فرقا فجائز، وإن جمعا فجائز.

وفي صحيح ابن مسلم عن أحدهما (ع) سألته عن قول الله تعالى: ﴿فَابْعَثُوا حَكَمًا مِّنْ أَهْلِهِ وَحَكَمًا مِّنْ أَهْلِهَا﴾ [النساء: ٣٥]، قال: ليس للحكمين أن يفرقا حتى يستأمرأ.

وفي خبر علي بن أبي حمزة: سألت العبد الصالح (ع) عن قول الله تعالى: ﴿وَإِنْ خِفْتُمْ شِقَاقَ بَيْنِهِمَا فَابْعَثُوا حَكَمًا مِّنْ أَهْلِهِ وَحَكَمًا مِّنْ أَهْلِهَا إِنْ يُرِيدَا إِصْلَاحًا يُوَفِّقِ اللَّهُ

(١) تفسير ابن كثير ج ١ ص ٤٩٣ والأُمّ ج ٥ ص ١٠٤.

(٢) أحكام القرآن للجصاص ج ٢ ص ٢٣٢ والأُمّ ج ٥ ص ١٧٨ والبحر الزخار ج ٤ ص ٩٠ وتفسير الطبري ج ٨ ص ٣٣١ وتفسير القرطبي ج ٣ ص ١٧٤٧.

(٣) الأُمّ ج ٥ ص ١٠٤ و١٧٨ ومختصر المزي ج ٤ ص ٤٨-٤٩.

(٤) الخلاف ج ٢ ص ٤٢٦ وجواهر الكلام.

بَيْنَهُمَا إِنْ أَلَّهَ كَانَ عَلِيماً خَيْرًا ﴿[النساء: ٣٥]﴾، فقال: يشترط الحكمَانِ إِنْ شَاءَا فَرَقَا، وَإِنْ شَاءَا جَمَعَا، ففَرَقَا أَوْ جَمَعَا جَازَ.

ونحوه خبر أَبِي بَصِيرٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ (ع).

وفي خبر سَمَاعَةَ: سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ (ع) عَنْ قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿فَابْعَثُوا حَكَمًا مِّنْ أَهْلِهِ وَحَكَمًا مِّنْ أَهْلِهَا إِنْ يُرِيدَا إِصْلَاحًا يُوَفِّقُ اللَّهُ بَيْنَهُمَا إِنْ أَلَّهَ كَانَ عَلِيماً خَيْرًا﴾ [النساء: ٣٥] أَرَأَيْتَ إِنْ اسْتَأْذَنَ الْحَكَمَانِ، فَقَالَ لِلرَّجُلِ وَالْمَرْأَةِ: أَلَسْتُمَا قَدْ جَعَلْتُمَا أَمْرَكُمَا إِلَيْنَا فِي الْإِصْلَاحِ وَالتَّفْرِيقِ، فَقَالَ الرَّجُلُ وَالْمَرْأَةُ: نَعَمْ، وَأَشْهَدَا بِذَلِكَ شَهُوداً عَلَيْهِمَا، أَيْجُوزُ تَفْرِيقَهُمَا عَلَيْهِمَا؟ قَالَ: نَعَمْ، وَلَكِنْ لَا يَكُونُ إِلَّا عَلَى طَهْرٍ مِنَ الْمَرْأَةِ مِنْ غَيْرِ جَمَاعٍ مِنَ الزَّوْجِ. قِيلَ لَهُ: أَرَأَيْتَ إِنْ قَالَ أَحَدُ الْحَكَمَيْنِ: قَدْ فَرَقْتُ بَيْنَهُمَا، وَقَالَ الْآخَرُ لَمْ أَفَرِّقْ بَيْنَهُمَا؟ فَقَالَ: لَا يَكُونُ تَفْرِيقاً حَتَّى يَجْتَمِعَا جَمِيعاً عَلَى التَّفْرِيقِ، فَإِنْ اجْتَمَعَا عَلَى التَّفْرِيقِ جَازَ تَفْرِيقُهُمَا.

قال في الجواهر: لَكِنْ لَا يَخْفَى عَلَيْكَ ظُهُورُ هَذِهِ النُّصُوصِ فِي أَنَّ التَّفْرِيقَ لَهَا مَعَ اشْتِرَاطِهَا ذَلِكَ<sup>(١)</sup>.

#### (١) جَوَاهِرُ الْكَلَامِ.

وقال: (ولعله لا ينافي كلام المشهور المُنَزَّلُ عَلَى أَنَّهُ لَيْسَ لَهَا التَّفْرِيقُ مَعَ الْإِطْلَاقِ، بَلْ عَلَى ذَلِكَ نَزَلَ كَلَامُ ابْنِ الْجُنَيْدِ، فَإِنَّهُ قَالَ عَلَى مَا حَكَى عَنْهُ: وَيَشْتَرِطُ الْوَالِي أَوْ الْمَرْضِيُّ بِحُكْمِهِ عَلَى الزَّوْجَيْنِ أَنَّ لِلْمُخْتَارَيْنِ جَمِيعاً أَنْ يَفْرَقَا بَيْنَهُمَا أَوْ يَجْمَعَا إِنْ رَأَى ذَلِكَ صَوَاباً. وَعَلَى كُلِّ وَاحِدٍ مِنَ الزَّوْجَيْنِ إِتْفَاقُ ذَلِكَ وَالرِّضَا بِهِ. وَأَمَّا قَدْ وَكَلَاهُمَا فِي ذَلِكَ، وَمَهْمَا فَعَلَاهُ فَهُوَ جَائِزٌ عَلَيْهِمَا).

وفي الْمَسَالِكِ: قَدْ رُوِيَ أَنَّ عَلِيّاً (ع) بَعَثَ حَكَمَيْنِ، وَقَالَ: تَدْرِيانِ مَا عَلَيْكُمَا؟ عَلَيْكُمَا إِنْ رَأَيْتُمَا أَنْ يَجْمَعَا أَنْ يَجْمَعَا، وَإِنْ رَأَيْتُمَا أَنْ يَفْرَقَا أَنْ يَفْرَقَا. فَقَالَتِ الْمَرْأَةُ: رَضِيتُ بِمَا فِي كِتَابِ اللَّهِ عَلَيَّ وَبِى. فَقَالَ الرَّجُلُ: أَمَّا الْفُرْقَةُ فَلَا. فَقَالَ عَلِيٌّ (ع): كَذَبْتَ وَاللَّهِ حَتَّى تُقَرَّ بِمَثَلِ الَّذِي أَقَرَّتْ بِهِ. وَقَدْ احْتَجَّ بِهَذَا الْخَبَرِ الْفَرِيقَانِ: فَالْأَوَّلُ: مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ اعْتَبَرَ رِضَاهُمَا وَإِقْرَارَهُمَا،

.....

والثاني: من حيث جعل الجمع والتفريق إلى الحكمين.

وقوله: (حتى تُفَرَّ): أي ليس لك أن تمتنع، بل عليك أن تنقاد لحكم الله تعالى كما انقادت هي. وهذا أشبه بمذهب ابن الجُنَيْد.

قلت: يمكن تنزيل الخبر على تلك الأخبار أيضاً، على معنى أنه لا بد من اتفاقهما على كيفية الحكم على الإصلاح خاصة، أو عليه وعلى التفريق. نعم قد يظهر منه وجوب تبعية الآخر عن إرادة تعميم التَّحْكِيمِ). / جواهر الكلام.

الصادق: جَعْفَرُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْبَاقِرِ بْنِ عَلِيِّ بْنِ الْحُسَيْنِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ الْهَاشِمِيِّ، أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الْمَدَنِيِّ. وَأُمُّهُ أُمُّ قُرُوءَ بِنْتُ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ أَبِي بَكْرٍ، وَأُمُّهَا أَسْمَاءُ بِنْتُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ الصَّدِّيقِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فَلِذَلِكَ كَانَ يَقُولُ: وَلَدَنِي أَبُو بَكْرٍ مَرَّتَيْنِ. رَوَى عَنْ أَبِيهِ وَمُحَمَّدَ بْنَ الْمُنْكَدِرِ وَعَطَاءَ وَنَافِعَ وَالزُّهْرِيَّ وَمُسْلِمَ وَآخَرِينَ. وَرَوَى عَنْهُ شُعْبَةُ وَالسُّفْيَانَانِ وَمَالِكٌ وَغَيْرُهُمْ. أَحَدُ الْأَئِمَّةِ الْأَعْلَامِ، بَرَّ صَادِقٌ كَبِيرُ الشَّانِ. مَاتَ سَنَةَ ١٤٨ هـ. وَهُوَ عِنْدَ الْإِمَامِيَّةِ الْإِمَامُ السَّادِسُ.

تَهْذِيبُ التَّهْذِيبِ ج ٢ ص ١٠٣ وَمِيزَانُ الْأَعْيَادِ ج ١ ص ٤١٤ وَسُدَرَاتُ الدَّهَبِ ج ١ ص ٢٢٠ وَالْفَرْقُ بَيْنَ الْفَرْقِ ص ٦١.

عَلِيِّ بْنِ أَبِي حَمْزَةَ سَالِمٍ: الْبَطَانِيُّ أَبُو الْحَسَنِ. مَوْلَى الْأَنْصَارِ، كُوفِيٌّ شَيْعِيٌّ. وَكَانَ قَائِدَ أَبِي بَصِيرٍ يَحْيَى بْنِ الْقَاسِمِ، وَلَهُ أَخٌ يَسْمَى جَعْفَرُ بْنُ أَبِي حَمْزَةَ. رَوَى عَنْ أَبِي الْحَسَنِ مُوسَى (ع)، وَرَوَى عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ (ع)، ثُمَّ وَقَفَ، وَهُوَ أَحَدُ عُمَدِ الْوَاقِفَةِ. وَرَوَى الْكَشِّيُّ فِي رِجَالِهِ رَوَايَاتٍ كَثِيرَةً فِي ذِمَّةٍ وَلَعْنَةٍ. وَرَوَى الشَّيْخُ الطُّوسِيُّ فِي كِتَابِ الْغَيْبَةِ أَنَّهُ ذَكَرَ عَلِيٍّ بْنِ أَبِي حَمْزَةَ عِنْدَ الرُّضَا (ع) فَلَعَنَهُ.

الْفَهْرُسْتُ لِلطُّوسِيِّ ص ١٢٢ وَهَامِشُهُ عَنِ النَّجَاشِيِّ وَالْكَشِّيِّ وَالْغَيْبَةِ لِلطُّوسِيِّ. وَانْظُرْ: الرُّجَالُ لِلْكَشِّيِّ ص ٣٤٤ وَالرُّجَالُ لِلْعَلَامَةِ الْجَلِّيِّ ص ٢٣١.

الكاظم: مُوسَى بْنُ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ الْحُسَيْنِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. أَبُو الْحُسَيْنِ الْمَدَنِيِّ، يُدْعَى الْعَبْدُ الصَّالِحُ مِنْ عِبَادَتِهِ وَاجْتِهَادِهِ، رَوَى عَنْ أَبِيهِ وَعَبَدَ اللَّهَ بِنِ دِينَارٍ وَعَبَدَ الْمَلِكَ بِنِ قُدَامَةَ الْجُمَحِيِّ، وَعَنْهُ أَخُوهُ عَلِيٌّ وَمُحَمَّدٌ وَأَوْلَادُهُ. قَالَ

وعن أبي جعفر مُحَمَّد بن عَلِيٍّ وأبي عَبْدِ اللَّهِ (ع) أنهما قالَا في قول الله عَزَّ وَجَلَّ:

﴿فَابْعَثُوا حَكَامًا مِّنْ أَهْلِهِ وَحَكَامًا مِّنْ أَهْلِهَا﴾ [النساء: ٣٥]، قالَا: ليس للحكمين أن

يُفَرِّقَا حتَّى يستأمرَا الرجل والمرأة<sup>(١)</sup>.

أبو حاتم: ثَقَّةٌ صَدُوقٌ إِمَامٌ مِنْ أئِمَّةِ الْمُسْلِمِينَ. توفي سنة ١٨٣ هـ، وهو الإِمَامُ السَّابِعُ عِنْدَ الْإِمَامِيَّةِ.

تَهْذِيبُ التَّهْذِيبِ ج ١٠ ص ٣٣٩ وَتَقْرِيبُ التَّهْذِيبِ ج ٢ ص ٢٨٢.

أَبُو بَصِيرٍ: يَحْيَى بْنُ الْقَاسِمِ. لَهُ كِتَابُ مَنْاسِكِ الْحَجِّ رَوَاهُ عَلِيُّ بْنُ أَبِي حَمْزَةَ وَالحُسَيْنُ بْنُ أَبِي الْعَلَاءِ عَنْهُ. وَقَدْ كَثُرَ اخْتِلَافُ أَرْبَابِ الْمَعَاجِمِ فِي اسْمِ أَبِيهِ وَكُنْيَةِ نَفْسِهِ، وَفِي وَثَاقَتِهِ وَعَدَمِهَا. كُوفِيٌّ تَابِعِيٌّ مَوْلَى بَنِي أَسَدٍ. مَاتَ سَنَةَ ١٥٠ هـ بَعْدَ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ (ع)، وَهُوَ شَيْعِيٌّ وَاقِفِيٌّ مَخْلُطٌ.

الْفَهْرِسْتُ لِلطُّوسِيِّ ص ٢٠٧ وَهَامِشُهَا، وَالرُّجَالُ لِلْكُشِّيِّ ص ٤٠٢ وَالرُّجَالُ لِلْعَلَامَةِ الْجَلِّيِّ ص ٢٦٤ وَالرُّجَالُ لِابْنِ دَاوُدَ ج ٢ ص ٦٠.

سَمَاعَةَ بْنُ مِهْرَانَ: بَنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْحَضْرَمِيِّ. مَوْلَى عَبْدِ بْنِ وَايِلَ بْنِ حُجْرٍ الْحَضْرَمِيِّ. يَكْنَى أَبَا نَاشِرَةٍ، وَقِيلَ: أَبَا مُحَمَّدٍ. رَوَى عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ وَأَبِي الْحَسَنِ عَلَيْهِمَا السَّلَامُ. مَاتَ بِالْمَدِينَةِ، ثَقَّةٌ، شَيْعِيٌّ وَاقِفِيٌّ.

الرُّجَالُ لِلْعَلَامَةِ الْجَلِّيِّ ص ٢٢٨.

(١) دَعَائِمُ الْإِسْلَامِ ج ٢ ص ٢٧١.

مُحَمَّدُ الْبَاقِرُ: أَبُو جَعْفَرٍ بْنُ عَلِيٍّ زَيْنُ الْعَابِدِينَ بْنُ الْحُسَيْنِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ. أُمُّهُ بِنْتُ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ. رَوَى عَنْ أَبِيهِ وَجَدِّهِ الْحَسَنِ وَالحُسَيْنِ وَسَمُرَةَ بْنِ جُنْدُبٍ وَابْنَ عَبَّاسٍ وَابْنَ عُمَرَ وَأَبِي هُرَيْرَةَ وَعَائِشَةَ وَأُمَّ سَلَمَةَ وَغَيْرَهُمْ. وَرَوَى عَنْ ابْنِهِ جَعْفَرٍ وَإِسْحَاقَ السَّيْبِيِّ وَالثُّهْرِيِّ وَالْأَوْزَاعِيِّ وَآخَرُونَ. كَانَ فَقِيهًا فَاضِلًا ثَقَّةً. مَاتَ سَنَةَ ١١٤ هـ وَقِيلَ غَيْرُ ذَلِكَ. وَهُوَ عِنْدَ الْإِمَامِيَّةِ الْإِمَامُ الْخَامِسُ.

تَهْذِيبُ التَّهْذِيبِ ج ٩ ص ٣٥٠ وَتَقْرِيبُ التَّهْذِيبِ ج ٢ ص ١٩٢ وَمَشَاهِيرُ عُلَمَاءِ الْأُمَّصَارِ ص ٦٢.

٦- قد يؤدي التَّحْكِيمُ إِلَى الْفِرَاقِ<sup>(١)</sup> والأصل: أن الطلاق ليس بيد أحد سوى الزوج، لأن البُضْعَ حقه، وبذل المال (الخُلْع) ليس بيد أحد سوى الزوجة، لأن المال حقُّها.

وهما رَشِيدَانِ<sup>(٢)</sup> فلا يجوز لغيرهما التصرف في أحد هَذَيْنِ الْحَقَّيْنِ، إِلَّا بوكالة منهما أو وِلَايَةٍ عليهما<sup>(٣)</sup>.

(١) شرح المَنَهْجَ لَزَكْرِيَّا الْأَنْصَارِيِّ ج ٤ ص ٢٩٠ والجَلَالُ عَلَى الْمَنَهْجِ ج ٣ ص ٣٠٦ وأُسْنَى الْمَطَالِبِ ج ٣ ص ٢٤٠ وشرح التَّحْرِيرِ ج ٢ ص ٢٨٧.

(٢) اشتراط الرُّشْدِ فِي حَقِّ الزَّوْجَةِ وَاضِحٌ، لِيَتَأْتِيَ بِذَلِكَ لِلْعَوَضِ. وَأَمَّا الزَّوْجُ فَلَا، لِصَحَّةِ خُلْعِ السَّفِيهِ، فَيَصَحُّ تَوَكُّلُهُ. / الْجَمَلُ عَلَى شَرْحِ الْمَنَهْجِ ج ٤ ص ٢٩٠.

ويستفاد من قوله (وهما رَشِيدَانِ): أن الزوجين إذا كانا غير بالغين فمُقْتَضَى كَلَامِ الْعَرَبِ: أَنَّهُ لَا يَبْعَثُ الْحَكَمِينَ، لِعَدَمِ إِمْكَانِ الطَّلَاقِ مِنَ الزَّوْجِ، وَعَدَمِ إِمْكَانِ بَذْلِ الْمَالِ مِنَ الزَّوْجَةِ. / الرَّمْلِيُّ عَلَى أُسْنَى الْمَطَالِبِ ج ٣ ص ٢٤٠.

(٣) الْمُغْنِي ج ٨ ص ١٦٧ وبهامشه الشَّرْحُ الْكَبِيرُ ص ١٧٠.

وانظر: كَشَافُ الْقِنَاعِ ج ٥ ص ٢١١ وَمَطَالِبُ أَوْلِي النُّهْيِ ج ٥ ص ٢٨٩ وَالْمُهَذَّبُ ج ٢ ص ٧٠ وَمُغْنِي الْمُحْتَاجِ ج ٣ ص ٢٦١ وَنَهَايَةُ الْمُحْتَاجِ ج ٦ ص ٣٨٥ وَالْبَجَرِمِيُّ عَلَى الْخَطِيبِ ج ٣ ص ٤٠٩ وشرح المَنَهْجِ وَالْجَمَلُ عَلَيْهِ ج ٤ ص ٢٩٠ والجَلَالُ ج ٣ ص ٣٠٦-٣٠٧ وَمُخْتَصَرُ الْمُزْنِيِّ ج ٤ ص ٤٩ وَالْبَاجُورِيُّ عَلَى شَرْحِ ابْنِ قَاسِمٍ ج ٢ ص ١٣٣ وَتُحْفَةُ الْمُحْتَاجِ وَالشَّرَوَانِيُّ عَلَيْهَا ج ٧ ص ٤٥٧ وَالرَّوْضُ وَأُسْنَى الْمَطَالِبِ عَلَيْهِ ج ٣ ص ٢٤٠ وشرح التَّحْرِيرِ ج ٢ ص ٢٨٧ وَتَفْسِيرُ الْقُرْطُبِيِّ ج ٣ ص ١٧٤٧ وَبِدَايَةُ الْمُجْتَهِدِ ج ٢ ص ٩٨ وَأَحْكَامُ الْقُرْآنِ لِلْجَصَّاصِ ج ٢ ص ٢٣٤ وَتَيْسِيرُ التَّفْسِيرِ ج ٢ ص ٣٢٠ وَفُرْقُ الزَّوْاجِ لِلْحَفِيْفِ ص ٣٠٧.

وهَذَا هُوَ حُجَّةٌ بَعْضُ فَقَهَاءِ الْإِمَامِيَّةِ الْقَائِلِينَ بِأَنَّهَا (وَكَيْلَان) بِاصْطِلَاحِهِمُ الْمَتَقَدِّمُ ذَكَرَهُ. جَاءَ فِي الرَّوْضَةِ الْبَهِيَّةِ ج ٢ ص ١٣٤: إِنَّ هَذِهِ حُجَّةُ الْقَاضِي. وَقَالَ السُّيُورِيُّ فِي كَنْزِ الْعِرْفَانِ ج ٣ ص ٧٢: هِيَ حُجَّةٌ بَعْضُ أَصْحَابِنَا.

فالزوج إن كان هو الظالم للمرأة فلإمام السَّبِيل إلى أخذه بما يجب لها عليه من حق.

وإن كانت المرأة هي الظالمة زوجها الناشزة عليه، فقد أباح الله له أخذ الفدية منها. وجعل إليه طلاقها. وإذ كان الأمر كذلك لم يكن لأحد الفرقة بين رجل وامرأة بغير رضا الزوج، ولا أخذ مال من المرأة بغير رضاها بإعطائه، إلا بحجة يجب التسليم لها من أصل أو قياس<sup>(١)</sup>.

وكيف يجوز للحكمين أن يخلعا بغير رضاه، ويخرجا المال عن ملكها، وقد قال الله تعالى: ﴿وَأَتُوا النِّسَاءَ صَدُقَتِهِنَّ نِحْلَةً فَإِنْ طِبْنَ لَكُمْ عَنْ شَيْءٍ مِنْهُ نَفْسًا فَكُلُوهُ هَنَيْئًا مَرِيئًا﴾ [النساء: ٤]، وقال الله تعالى: ﴿وَلَا يَحِلُّ لَكُمْ أَنْ تَأْخُذُوا مِمَّا آتَيْتُمُوهُنَّ شَيْئًا إِلَّا أَنْ يَخَافَا أَلَّا يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا فِيمَا افْتَدَتْ بِهِ﴾ [البقرة: ٢٢٩]، وهذا الخوف المذكور ههنا هو المعني بقوله تعالى: ﴿فَابْعَثُوا حَكَمًا مِنْ أَهْلِهِ وَحَكَمًا مِنْ أَهْلِهَا﴾ [النساء: ٣٥]، وحظر الله على الزوج أخذ شيء مما أعطاهما إلا على شريطة الخوف منها ألا يقيما حدود الله، فأباح حينئذ أن تفتدي بما شاءت، وأحل للزوج أخذه. فكيف يجوز للحكمين أن يوقعا خلعا أو طلاقاً من غير رضاها، وقد نصَّ الله على أنه لا يحلُّ له أخذ شيء مما أعطى إلا بطيبة من نفسها، ولا أن تفتدي به؟

فالقائل بأن للحكمين أن يخلعا بغير توكيل من الزوج مخالف لنص الكتاب، وقال الله تعالى: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ إِلَّا أَنْ تَكُونُ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ مِّنْكُمْ﴾ [النساء: ٢٩]، فمنع كل أحد أن يأكل مال غيره إلا برضاه. وقال الله تعالى: ﴿وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ وَتُدْلُوا بِهَا إِلَى الْحُكَّامِ﴾ [البقرة: ١٨٨]، فأخبر تعالى أن الحاكم وغيره سواء في أنه لا يملك أخذ مال أحد ودفعه إلى غيره.

(١) تَفْسِيرُ الطَّبْرِيِّ ج ٨ ص ٣٣١.

وقال النَّبِيُّ ﷺ: (لَا يَحِلُّ مَالُ امْرِئٍ مُسْلِمٍ إِلَّا بِطَيْبَةٍ مِنْ نَفْسِهِ). وقال ﷺ: (فَمَنْ قَضَيْتُ لَهُ مِنْ حَقِّ أَخِيهِ بَشْيَاءً فَإِنَّمَا أَقْطَعُ لَهُ قِطْعَةً مِنَ النَّارِ). فثبت بِذَلِكَ أَنَّ الْحَاكِمَ لَا يَمْلِكُ أَخْذَ مَا لَهَا وَدَفْعَهُ إِلَى زَوْجِهَا، وَلَا يَمْلِكُ إِيقَاعَ طَلَاقٍ عَلَى الزَّوْجِ بِغَيْرِ تَوْكِيلِهِ وَلَا رِضَاهُ. وَهَذَا حُكْمُ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ وَإِجْمَاعِ الْأُمَّةِ فِي أَنَّهُ لَا يَجُوزُ لِلْحَاكِمِ فِي غَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الْحُقُوقِ إِسْقَاطُهُ وَنَقْلُهُ عَنْهُ إِلَى غَيْرِهِ مِنْ غَيْرِ رِضَا مِنْ هُوَ لَهُ<sup>(١)</sup>. وَأُجِيبُ:

بأنَّ أَمْرَ الْوِلَايَةِ إِلَى الشَّارِعِ، فَهُوَ الَّذِي جَعَلَ لِلْحَكَمِينَ، مَا جَعَلَ لَهُمَا مِنْ وِلَايَةِ التَّطْلِيقِ وَبَذَلِ الْعَوَضِ فِي نَظِيرِهِ<sup>(٢)</sup>.

فَلَا يَمْتَنِعُ أَنْ تَثْبُتَ الْوِلَايَةُ عَلَى الرَّشِيدِ عِنْدَ امْتِنَاعِهِ مِنْ آدَاءِ الْحَقِّ عَلَيْهِ، كَمَا يَقْضَى الدِّينُ عَنْهُ مِنْ مَالِهِ إِذَا امْتَنَعَ، وَيُطْلَقُ الْحَاكِمُ عَلَى الْمَوْلَى إِذَا امْتَنَعَ<sup>(٣)</sup>.

(١) أَحْكَامُ الْقُرْآنِ لِلْجَسَّاصِ ج ٢ ص ٢٣٤.

حَدِيثُ: لَا يَحِلُّ مَالُ امْرِئٍ إِلَّا بِطَيْبِ نَفْسِهِ.

بِهَذَا اللَّفْظِ:

رواه الدَّيْلَمِيُّ عَنْ أَنَسٍ. / انظر: كَشَفُ الْخَفَاءِ لِلْعَجْلُونِيِّ ج ٢ ص ٣٧٠.

حَدِيثُ: فَمَنْ قَضَيْتُ لَهُ مِنْ حَقِّ أَخِيهِ... إلخ:

هُوَ جُزْءٌ مِنْ حَدِيثٍ هُوَ: (إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ، وَإِنَّكُمْ تَخْتَصِمُونَ إِلَيَّ، فَلَعَلَّ بَعْضَكُمْ أَنْ يَكُونَ الْخَنَ بَحْجَتِهِ مِنْ بَعْضٍ، فَأَقْضِي لَهُ عَلَى نَحْوِ مَا أَسْمَعُ، فَمَنْ قَضَيْتُ لَهُ بِحَقِّ مُسْلِمٍ فَإِنَّمَا هِيَ قِطْعَةٌ مِنَ النَّارِ، فَلْيَأْخُذْهَا أَوْ لِيَتْرُكْهَا). / الْجَامِعُ الصَّغِيرُ ج ١ ص ١٠٢ وفيه: رواه مَالِكٌ وَأَحْمَدُ فِي مُسْنَدِهِ، وَابْنُ خَرَّازٍ وَمُسْلِمٌ وَأَبُو دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيُّ وَالنَّسَائِيُّ وَابْنُ مَاجَهَ، عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ. وَهُوَ صَحِيحٌ.

وَفِي هَذِهِ الْكُتُبِ أَلْفَاظٌ مُتَعَدِّدَةٌ مُتَقَارِبَةٌ.

(٢) فَرَّقَ الزَّوْجَ ص ٣٠٨.

(٣) تَقَدَّمَ هَذَا فِي: حَجَجَ الْقَائِلِينَ بِأَنَّ الْمَبْعُوثِينَ حَكَمَانَ، وَرَدُّهُ.

والزوجان بإصرارهما على الشَّقَاق صارا كالممتنعين عن قبول الحق، فجاز الحُكْمُ عليهما<sup>(١)</sup>.

لِذَلِكَ جَعَلَهُ مَالِكٌ مِنْ بَابِ طَلَاقِ السُّلْطَانِ عَلَى الْمَوْلَى وَالْعَيْنِ<sup>(٢)</sup>.

٧- لَا خِلَافَ أَنَّ الزَّوْجَ لَوْ أَقْرَّ بِالْإِسَاءَةِ إِلَيْهَا لَمْ يَفْرَقْ بَيْنَهُمَا، وَلَمْ يُجْبِرْهُ الْحَاكِمُ عَلَى طَلَاقِهَا قَبْلَ تَحْكِيمِ الْحَكَمِينَ.

وكَذَلِكَ لَوْ أَقْرَتِ الْمَرْأَةُ بِالنِّشْوَزِ لَمْ يُجْبَرْهَا الْحَاكِمُ عَلَى خُلْعٍ وَلَا عَلَى رَدِّ مَهْرِهَا. فَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ حَكْمُهُمَا قَبْلَ بَعَثِ الْحَكَمِينَ، فَكَذَلِكَ بَعْدَ بَعَثِهَا، لَا يَجُوزُ إِيقَاعُ الطَّلَاقِ مِنْ جِهَتِهِمَا مِنْ غَيْرِ رِضَا الزَّوْجِ وَتَوَكُّيلِهِ، وَلَا إِخْرَاجِ الْمَهْرِ عَنْ مِلْكِهَا مِنْ غَيْرِ رِضَاها، فَلِذَلِكَ لَا يَجُوزُ خُلْعُهَا إِلَّا بِرِضَا الزَّوْجَيْنِ. وَعَلَيْهِ:

فَلَيْسَ لِلْحَكَمِينَ أَنْ يَفْرَقَا إِلَّا بِرِضَا الزَّوْجَيْنِ، لِأَنَّ الْحَاكِمَ لَا يَمْلِكُ ذَلِكَ، فَكَيْفَ يَمْلِكُهُ الْحَكَمَانِ؟<sup>(٣)</sup>.

إِذَنْ غَيْرُ جَائِزٍ أَنْ تَكُونَ لِأَحَدٍ وَلَايَةٌ عَلَى الزَّوْجَيْنِ مَعَ خُلْعٍ أَوْ طَلَاقٍ إِلَّا بِأَمْرِهِمَا<sup>(٤)</sup>.

٨- لَا بَدَّ مِنْ رِضَا الزَّوْجَيْنِ بِالطَّلَاقِ بَعْدَ إِيقَاعِهِ، لِأَنَّهُ قَدْ يَدَّعِي أَحَدُ الزَّوْجَيْنِ أَنْ

وَقَدْ جَعَلَ الْإِمَامِيَّةُ الْقَائِلِينَ بِأَنَّهَا حَكَمَانِ - بِاضْطِلَاحِهِمُ الْمُتَقَدِّمَ - وَهَمُّ الْأَكْثَرِ، هَذَا الْكَلَامَ رَدًّا عَلَى الْقَائِلِينَ بِأَنَّهَا وَكَيْلَانِ - بِاضْطِلَاحِهِمُ - . قَالَ السُّيُورِيُّ فِي كَنْزِ الْعِرْفَانِ ج ٣ ص ٧٢-٧٣ بَعْدَ أَنْ أوردَ الْقَوْلَ الْأَوَّلَ: (وَفِيهِ نَظَرٌ، لِأَنَّهُ لَا اسْتِبْعَادَ فِي ثُبُوتِ الْوَلَايَةِ عَلَى الرَّشِيدِ حِينَ امْتِنَاعِهِ مِنْ آدَاءِ حَقِّ عَلَيْهِ، كَمَا يَقْتَضِي دِينَ الْمَاطِلِ بِغَيْرِ اخْتِيَارِهِ).

وَانْظُرْ: الرَّوْضَةُ الْبَهِيَّةُ ج ٢ ص ١٣٤ وَجَوَاهِرُ الْكَلَامِ.

(١) جَوَاهِرُ الْكَلَامِ.

(٢) تَفْسِيرُ الْقُرْطُبِيِّ ج ٣ ص ١٧٤٧.

(٣) أَحْكَامُ الْقُرْآنِ لِلْجَصَّاصِ ج ٢ ص ٢٣٢.

(٤) أَحْكَامُ الْقُرْآنِ لِلْجَصَّاصِ ج ٢ ص ٢٣٣.



ذَلِكَ الطَّلَاقِ خِلَافِ الْمَصْلُحَةِ<sup>(١)</sup>.

فَإِنْ قِيلَ:

مَا مَعْنَى الْحَكَمِينَ، إِذَا كَانَ الْحَكَمَانِ وَكَيْلَيْنِ، لَيْسَ لِهَذَا أَنْ يَحْدُثَا بَيْنَهُمَا شَيْئاً مِنْ طَلَاقٍ أَوْ أَخْذِ مَالٍ؟

قِيلَ: قَدْ اخْتُلِفَ فِي ذَلِكَ:

فَقَالَ بَعْضُهُمْ: مَعْنَى الْحَكَمِ: النَّظَرُ الْعَدْلُ، كَمَا قَالَ الضَّحَّاكُ بْنُ مُزَاحِمٍ: (أَنْتُمَا قَاضِيَانِ يَقْضِيَانِ بَيْنَهُمَا).

وَقَالَ آخَرُونَ: مَعْنَى ذَلِكَ أَنَّهَا الْقَاضِيَانِ يَقْضِيَانِ بَيْنَهُمَا مَا فَوَّضَ إِلَيْهِمَا الزَّوْجَانِ<sup>(٢)</sup>.

لِزُومِ حَيْطَةِ الْحَكَمِينَ:

يَلْزَمُ كُلًّا مِنَ الْحَكَمِينَ أَنْ يَحْتَاطَ.

فَلَوْ قَالَ الزَّوْجُ لَوَكَيْلُهُ: خُذْ مَالِي مِنْهَا ثُمَّ طَلِّقْهَا، أَوْ: طَلِّقْهَا عَلَيَّ أَنْ تَأْخُذَ مَالِي مِنْهَا، اشْتَرَطَ تَقْدِيمَ أَخْذِ الْمَالِ عَلَيَّ الطَّلَاقِ.

وَكَذَا لَوْ قَالَ: خُذْ مَالِي مِنْهَا وَطَلِّقْهَا. كَمَا نَقَلَهُ فِي الرَّوْضَةِ عَنْ تَصْحِيحِ الْبَغَوِيِّ وَأَقْرَاهُ، لِأَنَّ الْوَكِيلَ يَلْزَمُهُ الْإِحْتِيَاظُ، فَيَلْزَمُهُ ذَلِكَ، وَإِنْ لَمْ تَكُنِ الْوَاوُ لِلتَّرْتِيبِ.

فَإِنْ قَالَ: طَلِّقْهَا ثُمَّ خُذْ مَالِي مِنْهَا، جَازَ تَقْدِيمُ أَخْذِ الْمَالِ عَلَيَّ مَا ذَكَرَ، لِأَنَّهُ زِيَادَةٌ خَيْرٌ.

قَالَ الْأَذْرَعِيُّ: وَكَالتَّوَكُّلِ مِنْ جَانِبِ الزَّوْجِ فِيمَا ذَكَرَ، التَّوَكُّلُ مِنْ جَانِبِ الزَّوْجَةِ،

(١) الدُّسُوقِيُّ عَلَى الشَّرْحِ الْكَبِيرِ لِلدَّرْدِيرِ ج ٢ ص ٣٤٥.

(٢) تَفْسِيرُ الطَّبْرِيِّ ج ٨ ص ٣٣٠.

كَأَنَّ قَالَتْ: خُذْ مَالِي مِنْهُ ثُمَّ اخْتَلِعْنِي<sup>(١)</sup>. أَي: فَيَشْتَرِطُ تَقْدِيمَ أَخْذِ الْمَالِ عَلَى الْاِخْتِلَاعِ، فَلَوْ خَالَعَ قَبْلَ أَخْذِ الْمَالِ لَمْ يَصِحَّ<sup>(٢)</sup>.

وَالْمُرَادُ بِقَوْلِهِ: (لَأَنَّ الْوَكِيلَ يُلْزَمُهُ الْاِحْتِيَاظُ... إلخ) هُوَ: أَنَّهُ لَوْ طَلَقَهَا قَبْلَ الْأَخْذِ قَدْ تَغَضَّبَ فَتَجَحَّدَ أَوْ تَمْتَنَعَ مِنَ الْأَدَاءِ<sup>(٣)</sup>.

### لَا يُجْبَرُ الزَّوْجَانِ عَلَى التَّوَكُّيلِ:

إِنْ اِمْتَنَعَ الزَّوْجَانِ مِنَ التَّوَكُّيلِ لَمْ يُجْبَرَا عَلَيْهِ<sup>(٤)</sup>.

وَإِنْ لَمْ يَرْضَ الزَّوْجَانِ بَبْعِ الْحَكَمَيْنِ، وَلَمْ يَتَّفَقَا عَلَى شَيْءٍ، أَدَّبَ الْقَاضِي الظَّالِمَ مِنْهُمَا، وَاسْتَوْفَى لِلْمَظْلُومِ حَقَّهُ<sup>(٥)</sup>، وَيَعْمَلُ بِشَهَادَةِ

(١) مُغْنِي الْمُحْتَاج ج ٣ ص ٢٦٢ وَنَهَايَةُ الْمُحْتَاج ج ٦ ص ٣٨٥.

وَانْظُرْ: رَوْضَ الطَّالِبِ وَأَسْنَى الْمَطَالِبِ عَلَيْهِ ج ٣ ص ٢٤٠ وَالشَّرْقَاوِيُّ ج ٢ ص ٢٨٧ وَالْبُجَيْرِيُّ عَلَى الْخَطِيبِ ج ٣ ص ٤٠٩ نَقْلًا عَنِ الْبِرْمَاوِيِّ عَنِ الْأَذْرَعِيِّ، وَفِيهِ: لَكِنْ نَقَلَ عَنِ الْعَلَامَةِ الزِّيَادِيِّ مَخَالَفَتَهُ فَلْيَرَأِ.

وَالْقَلْيُوبِيُّ ج ٣ ص ٣٠٧ وَفِيهِ: كَذَا قَالَ الْأَذْرَعِيُّ، وَذَكَرَ عَنْ شَيْخِنَا مَخَالَفَتَهُ فَلْيَرَأِ.

(٢) الشَّبْرَامَلْسِيُّ عَلَى نَهَايَةِ الْمُحْتَاج السَّابِقِ.

(٣) الرَّفْعِيُّ عَلَى أَسْنَى الْمَطَالِبِ ج ٣ ص ٢٤٠.

(٤) الْمُغْنِي وَهَامِشُهُ الشَّرْحُ الْكَبِيرُ ج ٨ ص ١٧١ وَالْإِنْصَافُ ج ٨ ص ٣٨٠ وَالْإِقْنَاعُ ج ٥ ص ٢١١ وَغَايَةُ الْمُنتَهَى ج ٥ ص ٢٨٩ وَمُنْتَهَى الْإِرَادَاتِ ج ٢ ص ٢٣٤ وَالْأُمُّ ج ٥ ص ١٧٧ وَفَرَّقَ الزَّوْاجَ ص ٣٠٦.

(٥) مُغْنِي الْمُحْتَاج ج ٣ ص ٢٦١ وَنَهَايَةُ الْمُحْتَاج ج ٦ ص ٣٨٥ وَالْخَطِيبُ ج ٣ ص ٤٠٩ وَالْمَنْهَجُ - حَاشِيَةُ الْجَمَلِ ج ٤ ص ٢٩١ وَإِعَانَةُ الطَّالِبِينَ ج ٣ ص ٣٧٨ وَالْبَاجُورِيُّ عَلَى شَرْحِ ابْنِ قَاسِمٍ ج ٢ ص ١٣٣ وَالرَّوْضُ وَأَسْنَى الْمَطَالِبِ ج ٣ ص ٢٤٠ وَالشَّرْقَاوِيُّ ج ٢ ص ٢٨٧.

الحَكَمِينَ<sup>(١)</sup>.

نَصَّ عَلَى ذَلِكَ الْحَنَابِلَةُ وَالشَّافِعِيَّةُ.

وَحُجَّةُ الشَّافِعِيَّةِ:

قول عَلِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: لا تبرح حتى ترضى بما رضىت به - مخاطباً الزوج الذي قال: أما الفرقة فلا - في الخبر الذي تقدم.

فلو كان للحاكم جبر الزوجين على أن يؤكلا كان له أن يُمضيه بلا أمرهما<sup>(٢)</sup>.

وقال الحَنَابِلَةُ:

إن امتنعاً من التَّوَكُّيلِ لم يُجبراً عليه، لكن لا يزال الحاكم يبحث ويستبحث، حتى يظهر له من الظالم فيردعه، ويستوفي منه الحق، إقامةً للعدل والإنصاف<sup>(٣)</sup>.

وفي قوله (ولم يتفقا): الواو بمعنى أو. / الجمل ج ٤ ص ٢٩١ عن المدايني.

وعبارة الشافعي في الأم ج ٥ ص ١٠٤ هي: (وعلى السلطان إن لم يرضياً بحكمين عندي أن لا يجبرهما على حكمين، وأن يحكم عليهما، فيأخذ لكل واحد منهما من صاحبه من نفقة وقسم. ويُجبر المرأة على ما عليها، وكل واحد منهما على ما يلزمه، وله أن يعاقب أيهما رأى إن امتنع بقدر ما يستوجب، ولو قال قائل يجبرهما السلطان على الحكمين كان مذهباً).

ومُختصره في المُنزني ج ٤ ص ٤٩.

قال المُنزني: هذا ظاهر الآية، والقياس ما قال علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، لأن الله تعالى جعل الطلاق للأزواج، فلا يكون إلا لهم.

(١) مُغْنِي الْمُحْتَاج ج ٣ ص ٢٦١.

(٢) الأم ج ٥ ص ١٧٨.

(٣) الإقناع وعليه كشاف القناع ج ٥ ص ٢١١ وغاية المنتهى ومطالب أولي النهى ج ٥ ص ٢٨٩.

## ● رأي الفريق الثاني: الحَكَمَانِ شاهدان.

فَالْحَاكِمُ يُرْسِلُ الْحَكَمِينَ لِيَعْرِفَا الظَّالِمَ مِنَ الْمَظْلُومِ مِنَ الزَّوْجَيْنِ، فِيرْفَعَا إِلَى الْحَاكِمِ أَمْرَهُمَا، وَيَشْهَدَا بِمَا ظَهَرَ لهُمَا، لِيَأْخُذَ عَلَى يَدِ الظَّالِمِ.

وَلَيْسَ لَهُمَا التَّفْرِيقُ، فَلَا يَنْفُذُ طَلَاْقُهُمَا إِلَّا إِذَا رَضِيَ بِهِ الْحَاكِمُ وَنَفَّذَهُ<sup>(١)</sup>.

وَهَذَا الْقَوْلُ مَرْوِيٌّ عَنْ:

ابن عَبَّاسٍ<sup>(٢)</sup>، حَيْثُ قَالَ: (قَوْلُهُ: ﴿وَالَّذِي تَخَاوَنُ تُشْوَهِكَ بِكَ فَعِظُوهُنَّ﴾ [النِّسَاء: ٣٤])، وَهِيَ الْمَرْأَةُ الَّتِي تَنْشُرُ عَلَى زَوْجِهَا، فَلَزَوْجِهَا أَنْ يَخْلَعَهَا حِينَ يَأْمُرُ الْحَكَمَانِ بِذَلِكَ، وَهُوَ بَعْدَ مَا تَقُولُ لَزَوْجِهَا: وَاللَّهِ لَا أَبْرُكَ لَكَ قَسَمًا وَلَا ذَنْنٌ فِي بَيْتِكَ بَغِيرَ أَمْرِكَ. وَيَقُولُ السُّلْطَانُ: لَا نُجِيزُ لَكَ خُلْعًا حَتَّى تَقُولَ الْمَرْأَةُ لَزَوْجِهَا: وَاللَّهِ لَا اغْتَسِلْ لَكَ مِنْ جَنَابَةِ، وَلَا أُقِيمَ لَكَ صَلَاةً. فَعِنْدَ ذَلِكَ يَقُولُ السُّلْطَانُ: اخْلَعْ الْمَرْأَةَ<sup>(٣)</sup>.

وَسَعِيدُ بْنُ جُبَيْرٍ، حَيْثُ قَالَ: إِنَّ التَّفْرِيقَ إِلَى الْحَاكِمِ بِمَا يُنْهِيهِ إِلَيْهِ الْحَكَمَانِ<sup>(٤)</sup>.

وَالْحَسَنُ الْبَصْرِيُّ، وَقَتَادَةُ، حَيْثُ قَالَا: إِنَّمَا يُبْعَثُ الْحَكَمَانِ لِيُصْلِحَا وَيَشْهَدَا عَلَى الظَّالِمِ بِظُلْمِهِ، وَأَمَّا الْفُرْقَةُ فَلَيْسَتْ فِي أَيْدِيهِمَا، وَلَمْ يُمَلَّكَ ذَلِكَ<sup>(٥)</sup>.

(١) تَفْسِيرُ الطَّبْرِيِّ ج ٨ ص ٣٢٢.

وَهَذَا الْقَوْلُ رَجَحَهُ الرَّجَّاجُ فِي مَعَانِي الْقُرْآنِ وَإِعْرَابِهِ ج ٢ ص ٤٩.

(٢) تَفْسِيرُ الطَّبْرِيِّ ج ٨ ص ٣٢٤. وَأَحْكَامُ الْقُرْآنِ لِابْنِ الْعَرَبِيِّ ج ١ ص ٤٢٥ لَكِنَّ ابْنَ الْعَرَبِيِّ قَالَ: وَالَّذِي صَحَّ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ: أَنَّهَا حَكَمَانِ.

(٣) تَفْسِيرُ الطَّبْرِيِّ ج ٨ ص ٣٢٤ مِنْ طَرِيقِ: مُحَمَّدَ بْنِ سَعْدٍ عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: حَدَّثَنِي عَمِّي، قَالَ: حَدَّثَنِي أَبِي عَنْ أَبِيهِ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ.

وَفِي الدَّرِّ الْمَنْثُورِ ج ٢ ص ١٥٧: أَخْرَجَهُ ابْنُ جَرِيرٍ وَابْنُ أَبِي حَاتِمٍ مِنْ طَرِيقِ الْعَوْفِيِّ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ.

(٤) الْمُحَلَّى ج ١٠ ص ٨٨ وَصَحَّحَ ابْنُ حَزْمٍ نِسْبَةَ هَذَا الْقَوْلِ إِلَى سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ.

(٥) تَفْسِيرُ الطَّبْرِيِّ ج ٨ ص ٣٢٢ مِنْ طَرِيقِ مُحَمَّدَ بْنِ بَشَّارٍ عَنْ عَبْدِ الْأَعْلَى عَنْ سَعِيدٍ عَنْ قَتَادَةَ

وَرُوِيَ عَنْ قَتَادَةَ أَيْضًا: قَوْلُهُ: ﴿وَإِنْ خِفْتُمْ شِقَاقَ بَيْنِهِمَا فَأَبْعَثُوا حَكَمًا مِّنْ أَهْلِهِ وَحَكَمًا مِّنْ أَهْلِهَا﴾ [النساء: ٣٥]، إِنَّمَا يُبْعَثُ الْحَكَمَانِ لِيُصْلِحَا، فَإِنْ أَعْيَاهُمَا أَنْ يُصْلِحَا، شَهِدَا عَلَى الظَّالِمِ بِظُلْمِهِ، وَلَيْسَ بِأَيْدِيهِمَا فُرْقَةٌ، وَلَا يُمْلِكَانِ ذَلِكَ<sup>(١)</sup>.

عن الحسن. وهو قول قَتَادَةَ.

وَفِي الدَّرِّ الْمَنْثُورِ ج ٢ ص ١٥٦: أَخْرَجَهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ وَعَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ وَابْنُ جَرِيرٍ وَابْنُ الْمُنْذِرِ وَابْنُ أَبِي حَاتِمٍ وَابْنُ أَبِي حَاتِمٍ وَابْنُ أَبِي حَاتِمٍ... وَأَخْرَجَ عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ وَابْنُ جَرِيرٍ وَابْنُ أَبِي حَاتِمٍ عَنْ قَتَادَةَ نَحْوَهُ.

وَفِي أَحْكَامِ الْقُرْآنِ لابنِ الْعَرَبِيِّ ج ١ ص ٤٢٥: (إِنَّمَا شَاهِدَانِ، يَرْفَعَانِ الْأَمْرَ إِلَى السُّلْطَانِ، وَيَشْهَدَانِ بِمَا ظَهَرَ لهُمَا، قَالَهُ الْحَسَنُ وَابْنُ زَيْدٍ وَابْنُ عَبَّاسٍ وَأَبُو حَنِيفَةَ وَالشَّافِعِيُّ). وَلَعَلَّ هَذِهِ الرَّوَايَةَ عَنِ الْحَسَنِ تَقْيِيدُ الرَّوَايَةِ الْأُخْرَى عَنْهُ الْمَطْلُوقَةُ الَّتِي وَرَدَتْ فِي الْمُصَنَّفِ ج ٦ ص ٥١١ رَقْم ١١٨٨١: عَبْدُ الرَّزَّاقِ عَنْ مَعْمَرٍ عَمَّنْ سَمِعَ الْحَسَنَ يَقُولُ: يَحْكُمَانِ فِي الْاجْتِمَاعِ، وَلَا يَحْكُمَانِ فِي الْفُرْقَةِ.

وَفِي تَفْسِيرِ الطَّبْرِيِّ ج ٨ ص ٣٢٤: عَنِ الْحَسَنِ بْنِ يَحْيَى عَنْ عَبْدِ الرَّزَّاقِ عَنْ مَعْمَرٍ، قَالَ: قَالَ الْحَسَنُ: الْحَكَمَانِ يَحْكُمَانِ فِي الْاجْتِمَاعِ، وَلَا يَحْكُمَانِ فِي الْفُرْقَةِ.

وَرَوَى ابْنُ حَزْمٍ فِي الْمُحَلَّلِيِّ ج ١٠ ص ٨٨ بَسْنَدَهُ مِنْ طَرِيقِ عَبْدِ بْنِ حُمَيْدٍ عَنْ يَزِيدَ بْنِ هَارُونَ عَنْ هِشَامِ بْنِ حَسَّانٍ عَنِ الْحَسَنِ الْبَصْرِيِّ، قَالَ: لُهُمَا - يَعْنِي: الْحَكَمَيْنِ - أَنْ يُصْلِحَا وَلَيْسَ لُهُمَا أَنْ يُفَرِّقَا.

وَفِي تَفْسِيرِ الْبَحْرِ الْمُحِيطِ ج ٣ ص ٢٤٣: وَقَالَ الْحَسَنُ وَغَيْرُهُ: يَنْظُرُ الْحَكَمَانِ فِي الْإِصْلَاحِ وَفِي الْأَخْذِ وَالْإِعْطَاءِ إِلَّا فِي الْفُرْقَةِ فَإِنَّهَا لَيْسَتْ إِلَيْهِمَا.

وَفِي رُوحِ الْمَعَانِي ج ٥ ص ٢٧: أَخْرَجَ عَبْدُ الرَّزَّاقِ وَغَيْرُهُ عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ: إِنَّمَا يُبْعَثُ الْحَكَمَانِ لِيُصْلِحَا، وَيَشْهَدَا عَلَى الظَّالِمِ بِظُلْمِهِ، وَأَمَّا الْفُرْقَةُ فَلَيْسَتْ بِأَيْدِيهِمَا.

وَقَوْلُ الْحَسَنِ الْبَصْرِيِّ هَذَا بِلَفْظِ (يَحْكُمَانِ فِي الْجَمْعِ لَا فِي التَّفْرِيقِ) فِي: تَفْسِيرِ ابْنِ كَثِيرٍ ج ١ ص ٤٩٣، وَبِلَفْظِ (يَجْمَعَانِ وَلَا يُفَرِّقَانِ) فِي: الْكَشَّافِ ج ١ ص ٣٩٦.

(١) تَفْسِيرِ الطَّبْرِيِّ ج ٨ ص ٣٢٢-٣٢٣ عَنْ بَشْرِ بْنِ مُعَاذٍ عَنْ يَزِيدَ بْنِ زُرَيْعٍ عَنْ سَعِيدٍ عَنْ

وَمَرْوِيٌّ عَنْ عَطَاءٍ<sup>(١)</sup>.

وَرُوِيَ أَيْضًا عَنْ ابْنِ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ<sup>(٢)</sup>، حَيْثُ قَالَ: فِي قَوْلِهِ: ﴿وَالَّذِي تَخَافُونَ ذُشُورَهُمْ﴾ فَعَظُّوهُمْ بِكَ [النِّسَاءُ: ٣٤]، قَالَ: تَعِظُهَا، فَإِنْ أَبَتْ وَغَلَبَتْ، فَاهْجُرْهَا فِي مَضْجَعِهَا. فَإِنْ غَلَبَتْ هَذَا أَيْضًا، فَاضْرِبْهَا. فَإِنْ غَلَبَتْ هَذَا أَيْضًا، بُعِثَ حَكَمٌ مِنْ أَهْلِهَا وَحَكَمٌ مِنْ أَهْلِهَا. فَإِنْ غَلَبَتْ هَذَا أَيْضًا وَأَرَادَتْ غَيْرَهُ، فَإِنَّ أَبِي قَالَ - أَوْ: كَانَ أَبِي يَقُولُ: - لَيْسَ بِيَدِ الْحَكَمِينَ مِنَ الْفُرْقَةِ شَيْءٌ، إِنْ رَأَى الظَّلَمَ مِنْ نَاحِيَةِ الزَّوْجِ قَالَا: أَنْتَ يَا فُلَانُ ظَالِمٌ، انْزِعْ. فَإِنْ أَبِي رَفَعَا ذَلِكَ إِلَى السُّلْطَانِ. وَإِنْ رَأَى ظَالِمًا قَالَا لَهَا: أَنْتِ ظَالِمَةٌ، انْزِعِي. فَإِنْ أَبَتْ رَفَعَا ذَلِكَ إِلَى السُّلْطَانِ. لَيْسَ إِلَى الْحَكَمِينَ مِنَ الْفِرَاقِ شَيْءٌ<sup>(٣)</sup>.

قَتَادَةَ.

وَالْخَبَرُ وَرَدَ بِاللَّفْظِ نَفْسَهُ فِي أَحْكَامِ الْقُرْآنِ لِلْجِصَّاصِ ج ٢ ص ٢٣٤ عَنْ سَعِيدٍ عَنْ قَتَادَةَ. وَوَرَدَ بِاخْتِلَافٍ لَفْظِي يَسِيرٌ فِي الْمُحَلَّلِي ج ١٠ ص ٨٨ بَسْنَدَهُ مِنْ طَرِيقِ عَبْدِ بْنِ حُمَيْدٍ عَنْ يُونُسَ عَنْ شَيْبَانَ بْنِ قُرُوقٍ عَنْ قَتَادَةَ. وَذَكَرَ ابْنُ كَثِيرٍ فِي تَفْسِيرِهِ ج ١ ص ٤٩٣ قَوْلَ قَتَادَةَ مَعَ مَنْ قَالَ: الْحَكَمَانِ يَحْكُمَانِ فِي الْجَمْعِ لَا فِي التَّفْرِيقِ.

(١) أَحْكَامُ الْقُرْآنِ لِلْجِصَّاصِ السَّابِقِ.

(٢) تَفْسِيرُ الطَّبْرِيِّ ج ٨ ص ٣٢٥. وَتَقْدِمُ نِسْبَةُ الْقَوْلِ إِلَى ابْنِ زَيْدٍ فِي أَحْكَامِ الْقُرْآنِ لِابْنِ الْعَرَبِيِّ.

وَذَكَرَ ابْنُ كَثِيرٍ فِي تَفْسِيرِهِ ج ١ ص ٤٩٣ قَوْلَ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ مَعَ مَنْ قَالَ: الْحَكَمَانِ يَحْكُمَانِ فِي الْجَمْعِ لَا فِي التَّفْرِيقِ.

وَفِي تَفْسِيرِ الْقُرْطُبِيِّ ج ٣ ص ١٧٤٦: (وَقَالَ قَوْمٌ: لَيْسَ لَهُمَا الطَّلَاقُ مَا لَمْ يُوْكَلِّهِمَا الزَّوْجُ فِي ذَلِكَ، وَلِيَعْرِفَا الْإِمَامَ. وَهَذَا بِنَاءٌ عَلَى أَنَّهُمَا رَسُولَانِ شَاهِدَانِ، ثُمَّ الْإِمَامُ يُفَرِّقُ إِنْ أَرَادَ، وَيَأْمُرُ الْحَكَمَ بِالتَّفْرِيقِ. وَهَذَا أَحَدُ قَوْلِي الشَّافِعِيِّ، وَبِهِ قَالَ الْكُوفِيُّونَ، وَهُوَ قَوْلُ عَطَاءٍ وَابْنِ زَيْدٍ وَالْحَسَنِ، وَبِهِ قَالَ أَبُو ثَوْرٍ).

وَقَدْ تَقَدَّمَ نَصُّ الْقُرْطُبِيِّ هَذَا فِي بَدَايَةِ الْقَوْلِ الثَّانِي (الْهَامِش).

(٣) تَفْسِيرُ الطَّبْرِيِّ ج ٨ ص ٣٢٥ مِنْ طَرِيقِ: يُونُسَ عَنْ ابْنِ وَهْبٍ عَنْ ابْنِ زَيْدٍ. وَفِي الْهَامِش: قَالَ مُحَقِّقُهُ الشَّيْخُ مُحَمَّدُ مُحَمَّدٌ شَاكِرٌ: (وَقَائِلُ هَذِهِ الْجُمْلَةِ هُوَ: عَبْدُ اللَّهِ بْنُ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ.

والقول بأنهما شاهدان هو الذي تفيده الفِقرتان الثالثة والرابعة من المادة الأربعين من قَانُونِ الأحوال الشخصية العِراقيِّ، حيث نصّت على أنه:

(٣- على الحكّمين أن يجتهدا في الإصْلَاح، فإن تَعَدَّرَ عليهما ذَلِكَ رفعاً الأمر إلى القَاضِي، موضحين له الطرف الذي ثَبَتَ لهما أنه هو الْمُقَصِّرُ ....

٤- إذا ثَبَتَ للقَاضِي إضرار أحد الزوجين بالآخر، أو استمرار الشَّقَاق بينهما، وعجز عن إصْلَاحهما، وامتنع الزوج عن التَطْلِيق، فَرَّقَ القَاضِي بينهما...).

وهو قول عند المَالِكِيَّةِ، فطريق الحكّمين الشهادة عند الحَاكِمِ بما عَلِمَا، فلا يُنْفَذُ طلاقهما إِلَّا إذا رضيَ به الحَاكِمُ ونفّذه<sup>(١)</sup>.

وقريب من هَذَا القول:

ما قاله ابن حَزْمٍ: من أن الحكّمين شاهدان، يُنْهَيَانِ إلى الحَاكِمِ ما وَقَفَا عليه من أمر الزوجين، ليأخذ الحق ممن هو قبله، ويأخذ على يد الظالم.

لَكِنْ ليس للحكّمين ولا للحَاكِمِ التفريق بين الزوجين<sup>(٢)</sup>.

واحتج على ذَلِكَ بما يأتي:

١- ليس في الآية ولا في شيء من السُّنَنِ أن للحكّمين أن يُفَرِّقَا، ولا أن ذَلِكَ للحَاكِمِ. وقال عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَلَا تَكْسِبُ كُلُّ نَفْسٍ إِلَّا عَلَيْهَا﴾ [الأنعام: ١٦٤]، فصَحَّ

وأبوه هو: زَيْدُ بْنُ أَسْلَمَ).

أقول: لعله: عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، الذي تقدمت ترجمته في ص ٢٨٢، لأنه كان صاحب كتاب تَفْسِيرٍ.

(١) الدُّسُوقِيُّ عَلَى الشَّرْحِ الْكَبِيرِ لِلدَّرْدِيرِ ج ٢ ص ٣٤٥.

وانظر: العَدَوِيُّ عَلَى الْخَرَشِيِّ ج ٤ ص ٩.

(٢) الْمُحَلِّي ج ١٠ ص ٨٧-٨٨.

أنه لا يجوز أن يُطَلَّقَ أَحَدٌ عَلَى أَحَدٍ، ولا أن يَفْرَقَ بَيْنَ رَجُلٍ وَامْرَأَتِهِ، إِلَّا حَيْثُ جَاءَ النَّصُّ بِوَجوب فسخ النكاح فقط، ولا حُجَّةٌ فِي قول أحد دون رَسُولِ اللَّهِ ﷺ<sup>(١)</sup>.

٢- بقوله تعالى: ﴿إِنْ يُرِيدَ إِصْلَاحًا يُوَفِّقِ اللَّهُ بَيْنَهُمَا﴾ [النساء: ٣٥].

فنص الآية أنه إنما يوفق الله تعالى بينهما إن أراداً إِصْلَاحًا، والإِصْلَاحُ هو قطع الشرِّ بين الزوجين... وقد ردَّ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ الصلحَ إِلَى اخْتِيَارِ الزوجين لا إِلَى غيرهما، ولا يُعْرَفُ فِي اللُّغَةِ ولا فِي الشَّرِيعَةِ أَصْلَحَتْ بَيْنَ الزوجين، أَي: طَلَقَتْهَا عَلَيْهِ<sup>(٢)</sup>.

وابن حَزْمٍ يرى أَنَّ الوكالةَ فِي الطلاقِ غَيْرُ جائزة<sup>(٣)</sup>، فقال:

(وكل مكان ذكر الله تعالى فيه الطلاق فإنه خاطب به الأزواج لا غيرهم، فلا يجوز أن ينوب غيرهم عنهم لا بوكالة ولا بغيرها، لأنه يكون تعدياً لحدود الله عَزَّ وَجَلَّ، وقد قال تعالى: ﴿وَمَنْ يَتَعَدَّ حُدُودَ اللَّهِ فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ﴾ [البقرة: ٢٢٩]... وما نعلم إجازة التَّوَكُّيلِ فِي الطلاقِ عن أحد من الْمُتَقَدِّمِينَ إِلَّا عن إِبْرَاهِيمَ والحسن<sup>(٤)</sup>).

### القول الراجح:

الذي يترجَّحُ لي من هَذِهِ الأقوال هو الأول، أَي: أن المبعوثين هما حَكَمَانِ يَنْفُذَ حُكْمُهُمَا فِي الجمع والتفرقة، سواء رضى بِذَلِكَ الزوجان أم لم يَرْضِيَا، وسواء وافق حُكْمَ الْقَاضِي أم لم يُوافِقه.

وَحُجَّةُ ذَلِكَ:

١- الآثار الكثيرة عن الصَّحَابَةِ والتَّابِعِينَ الصريحة في أنها حَكَمَانِ.

(١) الْمُحَلَّى ج ١٠ ص ٨٨.

(٢) الْمُحَلَّى ج ١٠ ص ٨٧.

(٣) الْمُحَلَّى ج ٨ ص ٢٤٥ وج ١٠ ص ١٩٦.

(٤) الْمُحَلَّى ج ١٠ ص ١٩٦.



٢- أن الله سُبْحَانَهُ سَمَّاهَا حَكْمَيْنِ، وَالْحَكْمَ لُغَةً هُوَ الْحَاكِمُ الَّذِي لَهُ وِلَايَةٌ الْحُكْمِ وَالْإِلْزَامُ، فَحُكْمُهُ نَافِذٌ بِمُقْتَضَى تِلْكَ الْوِلَايَةِ.

وَهَذَا يَكْفِي فِي الرَّدِّ عَلَى مَنْ قَالَ: إِنَّهُمَا وَكَيْلَانِ أَوْ شَاهِدَانِ.  
إِضَافَةً إِلَى قُوَّةِ الْأَدِلَّةِ الْآخَرَى الَّتِي احْتَجَّ بِهَا أَصْحَابُ هَذَا الْقَوْلِ.

### ليس القصد من التَّحْكِيمِ هو الطَّلَاقُ:

وَالطَّلَاقُ لَيْسَ مَقْصُودًا بِالذَّاتِ مِنَ التَّحْكِيمِ، بَلْ هُوَ أَمْرٌ جَرَّ إِلَيْهِ الْحَالُ. وَإِنَّمَا الْمَقْصُودُ بِالذَّاتِ مِنَ التَّحْكِيمِ الْإِصْلَاحُ، فَلِذَا جَازَ لَهَا ابْتِدَاءُ الطَّلَاقِ.

فَإِذَا ادَّعَتِ الْمَرْأَةُ أَنَّ زَوْجَهَا طَلَّقَهَا وَأَنْكَرَ، وَأَرَادَتْ إِثْبَاتَ ذَلِكَ عَلَيْهِ، وَحَكْمًا مُحْكَمًا لِيَنْظَرَ بَيْنَهُمَا فِي ذَلِكَ، لَمْ يَجِزْ لَهُ الْحُكْمُ فِي ذَلِكَ ابْتِدَاءً، لِأَنَّهُ صَارَ مَقْصُودًا بِالذَّاتِ مِنَ التَّحْكِيمِ، فَإِنْ وَقَعَ وَحُكِمَ فِيهِ مَضَى حُكْمُهُ<sup>(١)</sup>.  
وَعَلَى ذَلِكَ:

فَإِذَا فَرَّقَ الْحَكَمَانِ بَيْنَ الزَّوْجَيْنِ تَكُونُ الْفُرْقَةُ لَوْقُوعِ الْخُلَلِ فِي مَقْصُودِ النِّكَاحِ مِنَ الْأُلْفَةِ وَحُسْنِ الْعِشْرَةِ.

فَإِنْ قِيلَ: إِذَا ظَهَرَ الظُّلْمُ مِنَ الزَّوْجِ أَوْ الزَّوْجَةِ، فَظَهَرَ الظُّلْمُ لَا يَنَافِي النِّكَاحَ، بَلْ يُوْخِذُ مِنَ الظَّالِمِ حَقُّ الْمَظْلُومِ وَيَبْقَى الْعَقْدُ.  
أَجَابَ ابْنُ الْعَرَبِيِّ عَلَى ذَلِكَ بِقَوْلِهِ:

هَذَا نَظَرٌ قَاصِرٌ يَتَصَوَّرُ فِي عُقُودِ الْأَمْوَالِ، فَأَمَّا عُقُودُ الْأَبْدَانِ فَلَا تَتِمُّ إِلَّا بِالِاتِّفَاقِ وَالتَّأَلُّفِ وَحُسْنِ التَّعَاشُرِ. فَإِذَا فَقَدَ ذَلِكَ لَمْ يَكُنْ لِبَقَاءِ الْعَقْدِ وَجْهٌ، وَكَانَتِ الْمَصْلَحَةُ فِي

(١) الدُّسُوقِيُّ عَلَى الشَّرْحِ الْكَبِيرِ لِلدَّرْدِيرِ ج ٢ ص ٣٤٦.

وَانْظُرْ: الصَّاوِيَّ عَلَى الشَّرْحِ الصَّغِيرِ لِلدَّرْدِيرِ ج ٢ ص ٥١٤-٥١٥.

الْفُرْقَةُ وَبِأَيِّ وَجْهٍ رَأْيَاهَا مِنَ الْمَتَارَكَةِ، أَوْ أَخَذَ شَيْءٌ مِنَ الزَّوْجِ أَوْ الزَّوْجَةُ جَازٌ وَنَفَذَ عِنْدَ عَلَمَانَا<sup>(١)</sup>.

### صورة الاكتتاب في الحكمين في الشقاق يكون بين الزوجين :

هذه الصورة في كتاب الشروط الصَّغِيرُ لِلطَّحَاوِيِّ، وهي على المذهب الحنفي كما هو واضح. ونصها:

وَإِذَا تَزَوَّجَ الرَّجُلُ الْمَرْأَةَ، فَدَخَلَ بِهَا، فَاخْتَلَفَتْ أَخْلَاقُهُمَا، وَخِيفَ الشَّقَاقُ بَيْنَهُمَا، فَفَزِعَا إِلَى مَا أَمَرَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ فِي ذَلِكَ مَثَلَهُمَا، فَبَعَثَا حَكَمًا مِنْ أَهْلِ الزَّوْجِ مِنْهُمَا، وَحَكَمًا مِنْ أَهْلِ الزَّوْجَةِ مِنْهُمَا، مِمَّنْ يَصْلَحُ لَذَلِكَ لَعَدْلُهُمَا فِي أَنْفُسِهِمَا، وَلَعِلْمُهُمَا بِمَا يَنْبَغِي لُهُمَا أَنْ يَسْأَلَاهُ فِي ذَلِكَ، مِنْ جَمْعٍ بَيْنَ الزَّوْجَيْنِ إِنْ رَأْيَاهُ، وَمِنْ تَفْرِيقٍ بَيْنَهُمَا إِنْ رَأْيَاهُ بِتَطْلِيقَةٍ فِي مَوْضِعِ الطَّلَاقِ الَّذِي لَا يَنْبَغِي أَنْ يَتَعَدَّيَا إِلَى غَيْرِهِ، مِنْ الْأَوْقَاتِ الْمَمْنُوعِ مِنَ الطَّلَاقِ فِيهَا بِالْحَيْضِ أَوْ بِالنَّفَاسِ أَوْ بِالْجَمَاعِ الَّذِي يَمْنَعُ مِنْ إِيقَاعِ الطَّلَاقِ، وَقَبْلَ الْحَكَمِ ذَلِكَ مِنْهُمَا بَعْدَ تَفْوِضِهِمَا إِلَيْهِمَا جَمِيعَ مَا ذَكَرْنَا، وَأَرَادَا أَنْ يَكْتُبَا بَيْنَهُمَا كِتَابًا، كَتَبَ:

هَذَا مَا شَهِدَ عَلَيْهِ الشُّهُودُ الْمُسَمَّوْنَ فِي هَذَا الْكِتَابِ، شُهُودًا جَمِيعًا أَنْ فَلَانًا وَزَوْجَتَهُ فَلَانَةَ وَقَدْ أَثْبَتُوهُمَا وَعَرَّفُوهُمَا.

ثم ينسق الكتاب، فإذا أتى على التَّارِيخِ الْأَوَّلِ مِنْهُ كَتَبَ:

إِنَّهُمَا فِي تَزْوِيجٍ صَحِيحٍ قَدْ كَانَا عَقْدَاهُ بَيْنَهُمَا بِمَا تَعَقَّدُ بِهِ التَّزْوِيجَاتُ الصَّحَاحُ، وَأَنْ فَلَانًا دَخَلَ بِفُلَانَةَ، وَأَنَّهَا بَعْدَ ذَلِكَ اخْتَلَفَتْ أَخْلَاقُهُمَا، وَخِيفَ عَلَيْهَا شِقَاقُ بَيْنَهُمَا، فَفَزِعَا فِي ذَلِكَ إِلَى مَا أَمَرَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ بِهِ فِيهِ، لِقَوْلِهِ: ﴿وَإِنْ خِفْتُمْ شِقَاقَ بَيْنِهِمَا فَأَبْعَثُوا حَكَمًا مِّنْ أَهْلِهِ وَحَكَمًا مِّنْ أَهْلِهَا إِنْ يُرِيدَا إِصْلَاحًا يُوَفِّقُ اللَّهُ بَيْنَهُمَا إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيمًا خَبِيرًا﴾ [النساء: ٣٥]. فَبَعَثَا مِنْ أَهْلِ فَلَانَ الْمُسَمَّى فِي هَذَا الْكِتَابِ (يعني الزوج) فَلَانًا،

(١) أَحْكَامُ الْقُرْآنِ لِابْنِ الْعَرَبِيِّ ج ١ ص ٤٢٥.

ومن أهل فُلَانَةَ الْمُسَمَّاةِ فِي هَذَا الْكِتَابِ فُلَانًا.

وَفُلَانٌ وَفُلَانٌ هَذَانِ: حُرَّانٌ، مُسْلِمَانٌ، بِالْغَانِ، عَدْلَانٌ، فُقِيهَانٌ، بَصِيرَانٌ، غَيْرُ مَحْدُودَيْنِ وَلَا وَاحِدٍ مِنْهُمَا فِي قَدْفٍ. وَجَعَلَاهُمَا حَكَمَيْنِ فِي أُمُورِهِمَا، وَنَاطِرَيْنِ فِيمَا بَيْنَهُمَا بِسَبَبِ الشَّقَاقِ الَّذِي خِيفَ عَلَيْهِمَا مِنْ اخْتِلَافِهِمَا، عَلَى أَنَّهُمَا يُنْفَذَانِ فِي ذَلِكَ مَا يَرِيَانَهُ فِيهِ: مِنَ الصَّلَحِ مِنْ إِقْرَارِهِمَا عَلَى مَا هُمَا عَلَيْهِ فِي التَّزْوِيجِ، وَمِنْ التَّفْرِيقِ بَيْنَهُمَا بِتَطْلِيقَةٍ وَاحِدَةٍ أَوْ مَا سِوَاهَا، عَلَى مَا يَرِيَانُ التَّفْرِيقَ بَيْنَهُمَا عَلَيْهِ مِنْ جُعَلٍ يَجْتَعِلَانَهُ فِي ذَلِكَ لِفُلَانٍ الْمُسَمًّى فِي هَذَا الْكِتَابِ عَلَى فُلَانَةِ الْمُسَمَّاةِ فِي هَذَا الْكِتَابِ، مِنْ غَيْرِ أَنْ يَتَجَاوَزَ بِالْجُعَلِ فِي ذَلِكَ الصَّدَاقِ، الَّذِي كَانَ فُلَانٌ الْمُسَمًّى فِي هَذَا الْكِتَابِ تَزْوِجَ عَلَيْهِ فُلَانَةَ الْمُسَمَّاةِ فِي هَذَا الْكِتَابِ، التَّزْوِيجَ الْقَائِمَ بَيْنَهُمَا، وَهُوَ كَذَا وَكَذَا دِينَارٍ مَثَاقِيلَ ذَهَبًا عَيْنًا وَآزَنَةً جِيَادًا، قَدْ كَانَتْ فُلَانَةُ هَذِهِ قَبْضَتَهَا مِنْ فُلَانٍ هَذَا، وَاسْتَوْفَتْهَا مِنْهُ تَامَةً كَامِلَةً، وَأَبْرَأَتْهُ مِنْ جَمِيعِهَا، بَعْدَ قَبْضِهَا إِيَّاهَا وَاسْتِيفَائِهَا لَهَا مِنْهُ، وَتَفْرِيقَ بَيْنَهُمَا بِغَيْرِ جُعَلٍ يَجْعَلَانَهُ لِفُلَانٍ عَلَى فُلَانَةَ فِي ذَلِكَ، بَعْدَ أَنْ يَكُونَ التَّفْرِيقُ الَّذِي يَفْعَلَانَهُ فِي ذَلِكَ عَلَى مَا ذَكَرَ، وَوَصَفَ فِي هَذَا الْكِتَابِ، وَفُلَانَةُ الْمُسَمَّاةِ فِي هَذَا الْكِتَابِ، بِالْحَالِ الَّتِي يَصْلَحُ لَزَوْجِهَا إِيقَاعُ الطَّلَاقِ عَلَيْهَا فِيهَا: لَيْسَ بِحَائِضٍ وَلَا نَفْسَاءَ وَمُجَامَعَةٍ جَمَاعًا يَمْنَعُ مِنْ طَلَاقِهَا الطَّلَاقُ الْمَأْمُورُ بِهِ الْمُنْهَى عَنْ ضَدِّهِ، وَأَنَّهُمَا أَقَامَاهُمَا فِيمَا جَعَلَاهُ إِلَيْهِمَا مِمَّا ذَكَرَ وَوَصَفَ فِي هَذَا الْكِتَابِ مَقَامَ أَنْفُسِهِمَا، وَأَمْرَاهُمَا فِي ذَلِكَ بِتَقْوَى اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ وَإِثَارِ طَاعَتِهِ وَاسْتِشْعَارِ خَوْفِهِ فِي امْتِثَالِ مَا أَمَرَهُمَا بِهِ فِي الْآيَةِ الَّتِي تَلَوُّهَا عَلَيْهِمَا فِي هَذَا الْكِتَابِ. وَأَنْ لَا يَخَالَفَا شَيْئًا مِمَّا حَدَّاهُ لَهَا فِي هَذَا الْكِتَابِ، وَأَنْ لَا يَسْتَبِدَّ أَحَدُهُمَا فِي ذَلِكَ بِرَأْيِهِ دُونَ رَأْيِ صَاحِبِهِ الْمُسَمًّى مَعَهُ فِي هَذَا الْكِتَابِ. فَقَبْلَ فُلَانٍ وَفُلَانٍ مِنْ فُلَانٍ وَزَوْجَتِهِ فُلَانَةَ جَمِيعَ التَّحْكِيمِ الْمَذْكُورِ فِي هَذَا الْكِتَابِ عَلَى الشَّرَاطِطِ الْمَشْتَرَطَاتِ فِيهِ بِمَخَاطَبَةِ مِنْهُمَا إِيَّاهُمَا عَلَى جَمِيعِ ذَلِكَ.

ثُمَّ تَنْسُقُ الشَّهَادَةَ عَلَى الزَّوْجِ، وَعَلَى الْمَرْأَةِ، وَعَلَى الْحَكَمَيْنِ، مِثْلَ مَا كَتَبْنَا حَتَّى يُوْتَى عَلَى آخِرِهِ.

ثم قال الطَّحَاوِيُّ:

وإنما كتبنا في وصف الحكمين ما كتبنا، لأنها لو كانا على غير ذلك لم يصلح أن يكونا حكمين غير حد القذف الذي نفينا، فإنهم يختلفون في ذلك إذا تاب:

فطائفة منهم تُجيز ذلك، وهو قول من يُجيز شهادته إذا تاب. ومن قال ذلك منهم: مَالِكُ وَالشَّافِعِيُّ.

ولا يصلح ذلك في قول أبي حَنِيفَةَ وَأَبِي يُوسُفَ وَمُحَمَّدٍ وَكَثِيرٍ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ وَإِنْ تاب، فلا يصلح أن يكون حكماً من أجله<sup>(١)</sup>.

**إِذَا غَاب أَحَدُ الْحَكَمَيْنِ أَوْ غَلَبَ عَلَى عَقْلِهِ:**

إِنْ غَابَ أَحَدُ الْحَكَمَيْنِ أَوْ غَلَبَ عَلَى عَقْلِهِ، بَعَثَ حَكَمًا غَيْرَ الْغَائِبِ أَوْ الْمَغْلُوبِ الْمَصْلُحَ مِنْ قَبْلِ الْحَاكِمِ، وَبِالْوَكَاةِ إِنْ وَكَلَهُ بِهَا الزَّوْجَانِ<sup>(٢)</sup>.

**إِغْمَاءُ أَحَدِ الزَّوْجَيْنِ أَوْ جَنْهُ قَبْلَ الْبَعْثِ:**

إِنْ أُغْمِيَ عَلَى أَحَدِ الزَّوْجَيْنِ، أَوْ جُنَّ قَبْلَ الْمَبْعَثِ، لَمْ يَجْزُ بَعْثُ الْحَكَمَيْنِ<sup>(٣)</sup> حَتَّى يُفَيِّقَا وَيَأْذَنَا<sup>(٤)</sup>.

(١) الشروط الصَّغِيرُ لِلطَّحَاوِيِّ ج ٢ ص ٧٨١-٧٨٢.

(٢) الْأُمِّ ج ٥ ص ١٧٧.

(٣) مُغْنِي الْمُحْتَاج ج ٣ ص ٢٦١ وَأَسْنَى الْمَطَالِبِ عَلَى رَوْضِ الطَّالِبِ ج ٣ ص ٢٤٠ وَالشَّرْقَاوِيُّ ج ٢ ص ٢٨٧ وَنَهَايَةُ الْمُحْتَاج ج ٦ ص ٣٨٥ وَالرَّشِيدِيُّ بِهَامِشِهِ عَنِ الرَّوْضِ، وَالشَّرْوَانِيُّ عَلَى تَحْقِيقِ الْمُحْتَاج ج ٧ ص ٤٥٧ عَنِ الْمُغْنِيِّ وَشَرْحِ الرَّوْضِ.

(٤) الشَّبْرَامَلْسِيُّ عَلَى نَهَايَةِ الْمُحْتَاج ج ٦ ص ٣٨٥.

### غِيَابُ الزَّوْجَيْنِ أَوْ أَحَدَهُمَا بَعْدَ بَعْثِ الْحَكَمِينَ:

إِذَا غَابَ الزَّوْجَانِ أَوْ أَحَدُهُمَا بَعْدَ بَعْثِ الْحَكَمِينَ، فَهَلْ يَمْضِي رَأْيُ الْحَكَمِينَ؟

فَإِنْ قُلْنَا: إِنَّهُمَا وَكَيْلَانِ، جَازَ إِمْضَاءُ رَأْيِهِمَا.

لَأَنَّ الْوَكَالَهَ لَا تَبْطُلُ بِالْغَيْبَةِ.

نَصُّ عَلَيْهِ: الْحَنَابِلَةُ<sup>(١)</sup> وَالشَّافِعِيَّةُ<sup>(٢)</sup> وَالزَّيْدِيَّةُ<sup>(٣)</sup> وَالْإِمَامِيَّةُ<sup>(٤)</sup>.

وَإِنْ قُلْنَا: إِنَّهُمَا حَاكِمَانِ. فَفِيهِ قَوْلَانِ:

الْقَوْلُ الْأَوَّلُ: لَمْ يَجْزُ لَهَا إِمْضَاءُ الْحُكْمِ.

لَأَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنَ الزَّوْجَيْنِ مُحْكومٌ لَهُ وَعَلَيْهِ، وَالْقَضَاءُ لِلْغَائِبِ لَا يَجُوزُ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ قَدْ وَكَلَاهُمَا، فَيُفْعَلَانِ ذَلِكَ بِحُكْمِ التَّوَكُّلِ لَا بِالْحُكْمِ.

وَإِنْ كَانَ أَحَدُهُمَا قَدْ وَكَلَ، جَازَ لَوَكِيلِهِ فَعْلُ مَا وَكَلَهُ فِيهِ مَعَ غَيْبَتِهِ<sup>(٥)</sup>.

(١) الْمُغْنِي ج ٨ ص ١٧١ وَبِهَامِشِهِ الشَّرْحُ الْكَبِيرُ ص ١٧٢ وَالْإِفْنَاعُ وَعَلَيْهِ كَشَافُ الْفِتَنِ ج ٥ ص ٢١١ وَغَايَةُ الْمُنتَهَى وَمَطَالِبُ أُولِي النَّهْيِ عَلَيْهِ ج ٥ ص ٢٩٠ وَمُنْتَهَى الْإِرَادَاتِ ج ٢ ص ٢٣٥ وَالْإِنْصَافُ ج ٨ ص ٣٨١ وَزَادَ الْمَعَادُ ج ٥ ص ١٩١.

(٢) الْأُمُّ ج ٥ ص ١٧٧ وَمُخْتَصَرُ الْمُزْنِيِّ ج ٤ ص ٤٩ وَمُغْنِي الْمُحْتَاجِ ج ٣ ص ٢٦١ وَنَهَايَةُ الْمُحْتَاجِ ج ٦ ص ٣٨٥ وَرَوْضُ الطَّالِبِ وَأَسْنَى الْمَطَالِبِ عَلَيْهِ ج ٣ ص ٢٤٠ وَالشَّرَوَانِيُّ عَلَى تَحْفَةِ الْمُحْتَاجِ ج ٧ ص ٤٥٧ عَنِ الْمُغْنِيِّ وَشَرْحُ الرُّوضِ، وَالشَّرْقَاوِيُّ ج ٢ ص ٢٨٧ وَالْقَلْبُوبِيُّ ج ٣ ص ٣٠٧ وَالْمُهَذَّبُ ج ٢ ص ٧٠.

(٣) الْبَحْرُ الرَّخَّارُ ج ٤ ص ٩٠.

(٤) جَوَاهِرُ الْكَلَامِ. وَفِيهِ كَلَامٌ مَبْنِي عَلَى التَّفَرُّقَةِ بَيْنَ التَّحْكِيمِ وَالتَّوَكُّلِ بِاصْطِلَاحِ الْإِمَامِيَّةِ.

(٥) الْمُغْنِي ج ٨ ص ١٧١-١٧٢ وَبِهَامِشِهِ الشَّرْحُ الْكَبِيرُ ص ١٧٢.

وَانْظُرْ: الْإِنْصَافُ ج ٨ ص ٣٨١ وَالْمُهَذَّبُ ج ٢ ص ٧٠ وَزَادَ الْمَعَادُ ج ٥ ص ١٩١.

وهَذَا هو الصَّحِيح من مَذْهَبِ الْحَنَابِلَةِ، وعليه جُمُهُورُهُمْ<sup>(١)</sup>.

القول الثاني: جاز إمضاء رأيها، وهو احتمال في الْهَدَايَةِ<sup>(٢)</sup>.

وعلل ابن الْقَيْمِ ذَلِكَ: لأنها يتصرفان بحظَّهما، فهما كالنَّاظِرَيْنِ<sup>(٣)</sup>.

### جنون الزوجين أو أحدهما:

إن جُنَّ أحد الزوجين أو جُنَّا جَمِيعًا، فهل يَبْطُلُ حُكْمُ الْحَكَمِ؟

فإن قلنا: إنها وَكِيلَانِ، ففيه قولان:

القول الأول: بَطْلُ حُكْمٍ وَكِيلِهِ.

لأن الوكالة تَبْطُلُ بجنون الموكل.

وهو قول الْحَنَابِلَةِ<sup>(٤)</sup> وَالشَّافِعِيَّةِ<sup>(٥)</sup>.

(١) الْإِنْصَافُ السَّابِقُ.

(٢) الْإِنْصَافُ السَّابِقُ.

(٣) زَادَ الْمَعَادُ ج ٥ ص ١٩١ وفيه: (لأنها يتصرفان لحظهما) وهي الطَّبَعَةُ الْمُحَقَّقَةُ مِنَ الْأُسْتَاذِينَ شُعَيْبٌ وَعَبْدُ الْقَادِرِ الْأَزْهَرِيُّ. ولكن الذي أثبتناه (لأنها يتصرفان بحظهما) هو من طَبَعَةٍ مِصْرَ الثَّانِيَةِ، بِتَصْحِيحِ لَجْنَةِ مِنَ الْعُلَمَاءِ بِرِيَاسَةِ الشَّيْخِ أَحْمَدَ سَعْدٍ عَلِيٍّ ج ٤ ص ٣٤.

(٤) الْمُغْنِي وَبِهَامِشِهِ الشَّرْحُ الْكَبِيرُ ج ٨ ص ١٧٢ وَالْإِقْنَاعُ وَكَشَافُ الْقِنَاعِ ج ٢ ص ٢١١ وَغَايَةُ الْمُتَنَهَّى وَمَطَالِبُ أُولِي النُّهْيِ عَلَيْهِ ج ٥ ص ٢٩٠ وَمُنْتَهَى الْإِرَادَاتِ ج ٢ ص ٢٣٥ وَالْإِنْصَافُ ج ٨ ص ٣٨١ بَلَا تَعْلِيلٍ، وَزَادَ الْمَعَادُ ج ٥ ص ١٩١-١٩٢ وَالْبَحْرُ الزَّخَارُ ج ٤ ص ٩٠.

(٥) فِي مُغْنِي الْمُحْتَاجِ ج ٣ ص ٢٦١: (إن أغمي على أحد الزوجين أو جُنَّ، ولو بعد اسْتِعْلَامِ الْحَكَمِينِ رَأْيَهُ، لَمْ يَنْفُذْ أَمْرُهُمَا، لِأَنَّ الْوَكِيلَ يَنْعَزِلُ بِالْإِغْمَاءِ وَالْجُنُونِ)، وَمِثْلُهُ فِي الشَّرَوَانِيِّ عَلَى تَحْفَةِ الْمُحْتَاجِ ج ٧ ص ٤٥٧ وَالرَّوْضُ وَأَسْنَى الْمَطَالِبِ عَلَيْهِ ج ٣ ص ٢٤٠.

وَانظُرْ: حَاشِيَةُ الرَّشِيدِيِّ عَلَى نِهَايَةِ الْمُحْتَاجِ ج ٦ ص ٣٨٥ نَقْلًا عَنِ الرَّوْضِ، بَلَا

القول الثاني: نَفَذَ.

وهو قول الإمامية<sup>(١)</sup>.

وإن قلنا: إنها حَكَمَان، ففيه قولان:

القول الأول: لم يَجْزُ له الحكم.

لأن من شرط ذَلِكَ بقاء الشَّقَاق وحضور المتداعيين، ولا يتحقق ذَلِكَ مع الجنون. وهو قول صاحب المَغْنِي من الحَنَابِلَة، والمُهَذَّب والبُجَيْرِمِي والَشَّرْقَاوِي من الشَّافِعِيَّة<sup>(٢)</sup>.

القول الثاني: لا يبْطُل حكمه.

لأن الحَاكِم يحْكُم على المجنون.

وهو قول صاحب الْمُقْنِع والَشَّرْح الْكَبِير<sup>(٣)</sup>، وهو الصَّحِيح في مَذْهَبِ الحَنَابِلَة، وعليه جماهيرهم<sup>(٤)</sup>.

تَعْلِيل، والبُجَيْرِمِي على الْخَطِيب ج ٣ ص ٤٠٩ عن شرح البَهْجَة، والقَلْيُوبِي ج ٣ ص ٣٠٦ بلا تَعْلِيل، والمُهَذَّب ج ٢ ص ٧٠ والَشَّرْقَاوِي ج ٢ ص ٢٨٧.

وانظر: الأُم ج ٥ ص ١٧٧ ومُخْتَصَر الْمُرْنِي ج ٤ ص ٤٩.

(١) في جَوَاهِر الْكَلَام: (لا يبعد نفوذ حكم الحكمين فيما لو خرجا أو أحدهما عن قابلية التكليف بجنون أو إغماء، فضلاً عن الغيبَة، لإطلاق الأدْلَة).

(٢) المَغْنِي، والَشَّرْح الْكَبِير عن صاحب المَغْنِي، والإنصاف ناقلاً قول صاحب المَغْنِي عن المَغْنِي والكافي، والمُهَذَّب، والبُجَيْرِمِي على الْخَطِيب، والَشَّرْقَاوِي، السَّابِقَة.

وانظر: زَاد الْمَعَاد ج ٥ ص ١٩٢.

(٣) الشَّرْح الْكَبِير بهامش المَغْنِي السَّابِق، ومعه الْمُقْنِع.

(٤) الإنصاف ج ٨ ص ٣٨١.

وانظر: زَاد الْمَعَاد ج ٥ ص ١٩٢.

ومثل الجنون الحَجْر لِسَفَهٍ وغيره مما يُبطل الوكالة<sup>(١)</sup>.

### عجز الحَكَمَيْنِ:

نص الشَّافِعِيَّةُ على:

أن الحَكَمَيْنِ إذا عَجَزَا عن توافق الزوجين، أَدَبَ الْقَاضِي الظَّالِمَ، واستوفى حَقَّ

المظلوم<sup>(٢)</sup>.

وذكر الْقَلْيُوبِيُّ أيضاً:

أن الحَكَمَيْنِ إذا عَجَزَا بعث الْقَاضِي غيرهما<sup>(٣)</sup>.

### اختلاف الحَكَمَيْنِ:

إن اختلف الحكمَانِ:

بأن حَكَمَ أحدهما بالفرقة، ولم يحْكَمْ بها الآخر، أو حَكَمَ أحدهما بمالٍ تدفعه المرأة

وأبى الآخر، لم يَنْفُذْ قولهما، ولم يَلْزَمْ من ذلك شيء إلا باتفاقهما.

(١) غَايَةُ الْمُتَنَهَّى وعليه مَطَالِبُ أُولِي النُّهْيِ ج ٥ ص ٢٩٠ والإفْنَاعُ وَكَشَافُ الْفَنَاعِ ج ٥ ص ٢١١.

(٢) نِهَايَةُ الْمُحْتَاجِ ج ٦ ص ٣٨٥ وَتُحْفَةُ الْمُحْتَاجِ ج ٧ ص ٤٥٧ وَالْقَلْيُوبِيُّ ج ٣ ص ٣٠٧ وَالْبُجَيْرِيُّ عَلَى الْخَطِيبِ ج ٣ ص ٤٠٩.

(٣) الْقَلْيُوبِيُّ السَّابِقُ.



ذكره: الْمَالِكِيَّةُ<sup>(١)</sup> وَالشَّافِعِيَّةُ<sup>(٢)</sup> وَالْإِمَامِيَّةُ<sup>(٣)</sup> وَالطَّبْرِيَّ<sup>(٤)</sup>، وَنُقِلَ الْإِجْمَاعُ عَلَيْهِ<sup>(٥)</sup>.  
وَحُجَّةُ ذَلِكَ:

١ - أَنْ إِلَى كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مَا إِلَى صَاحِبِهِ بِاجْتِمَاعِهَا عَلَيْهِ<sup>(٦)</sup>.

٢ - أَنَّهُ اخْتِلَافٌ مَحْضٌ كَالشَّاهِدِينَ إِذَا شَهِدَ أَحَدُهُمَا بَبَيْعٍ وَالْآخَرُ هَبَّةً، فَإِنَّهُ لَا يَنْفُذُ اتِّفَاقاً<sup>(٧)</sup>.

فَإِنْ نَفَذَ قَوْلُهُمَا لَزِمَ التَّرْجِيحُ مِنْ غَيْرِ مُرْجِّحٍ، أَوْ الْجَمْعُ بَيْنَ النَّفِيزَيْنِ<sup>(٨)</sup>.

٣ - عَنْ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: إِذَا حَكَّمَ أَحَدَ الْحَكَمَيْنِ، وَلَمْ يَحْكَمْ الْآخَرَ فَلَيْسَ حَكْمُهُ

(١) تَفْسِيرُ الْقُرْطُبِيِّ ج ٣ ص ١٧٤٧ وَتَفْسِيرُ ابْنِ جُزَيْءٍ ج ١ ص ١٤١ وَالْقَوَانِينُ الْفِقْهِيَّةُ لِابْنِ جُزَيْءٍ ص ٢٣٦ وَالْمُدَوَّنَةُ ج ٢ ص ٣٦٩. وَفِي الْحَطَّابِ ج ٤ ص ١٨: (وَعَزَا ابْنُ عَرَفَةَ هَذَا لِلْحَمِي، وَكَأَنَّهُ لَمْ يَرَهُ فِي الْمُدَوَّنَةِ)، وَأَحْكَامُ الْقُرْآنِ لِابْنِ الْعَرَبِيِّ ج ١ ص ٤٢٧ وَفَتْحُ الْعَلِيِّ الْمَالِكِ ج ٢ ص ١٩ وَالْعَدَوِيُّ عَلَى الْخَرَشِيِّ ج ٤ ص ١١ وَالشَّرْحُ الْكَبِيرُ لِلدَّرْدِيرِ وَالذُّسُوقِيُّ عَلَيْهِ ج ٢ ص ٣٤٧ وَالْبَهْجَةُ ج ١ ص ٣٠٩ عَنْ ابْنِ عَرَفَةَ عَنِ اللَّحْمِيِّ.

(٢) الْأُمُّ ج ٥ ص ١٧٧.

(٣) كَنْزُ الْعِرْفَانِ ج ٣ ص ٧٣-٧٤ وَالْمُخْتَصَرُ النَّافِعُ ص ٢١٧ وَمِنْهَا ج الصَّالِحِينَ ج ٢ ص ٢٩٨.

وَجَوَاهِرُ الْكَلَامِ، وَعَلَيْهِ خَبَرُ سَمَاعَةَ الَّذِي تَقْدُمُ فِي أَدِلَّةِ الْقَوْلِ بِأَنَّ لِلْحَكَمَيْنِ التَّفْرِيقَ بِإِذْنِ الزَّوْجَيْنِ (إِنَّمَا وَكَيْلَان).

(٤) تَفْسِيرُ الطَّبْرِيِّ ج ٨ ص ٣٢٩.

(٥) قَالَ الشَّيْخُ أَبُو عَمْرٍ، بَنُ عَبْدِ الْبَرِّ: أَجْمَعَ الْعُلَمَاءُ عَلَى أَنَّ الْحَكَمَيْنِ إِذَا اخْتَلَفَ قَوْلُهُمَا فَلَا عِبْرَةَ بِقَوْلِ الْآخَرِ. / تَفْسِيرُ ابْنِ كَثِيرٍ ج ١ ص ٤٩٣، وَنَقَلَ الْإِجْمَاعُ ابْنَ رُشْدٍ أَيْضاً فِي: بَدَايَةِ الْمُجْتَهِدِ ج ٢ ص ٩٨.

(٦) الْمُدَوَّنَةُ ج ٢ ص ٣٦٩.

(٧) أَحْكَامُ الْقُرْآنِ لِابْنِ الْعَرَبِيِّ ج ١ ص ٤٢٧.

(٨) كَنْزُ الْعِرْفَانِ لِلشُّيُورِيِّ ج ٣ ص ٧٤.

بشيء حتى يجتمعا<sup>(١)</sup>.

### رأي القاضي حال اختلاف الحكمين:

إن اختلف رأي الحكمين، هل يبعث القاضي اثنين غيرهما، أو يعين ثالثاً، أو يخير بينهما؟ فيه أقوال:

**القول الأول:** يبعث القاضي اثنين غيرهما، حتى يجتمعا على شيء.

ذكره الشافعية<sup>(٢)</sup> والإمامية<sup>(٣)</sup>.

**القول الثاني:** يضم القاضي إلى الحكمين المختلفين حكماً ثالثاً.

وهو ما جاء في الفقرة الثالثة من المادة الأربعين من قانون الأحوال الشخصية العراقي، والفقرة الأولى من المادة ١١ من القانون الليبي، والمادة ١١ من القرار بقانون ٤٤ لسنة ١٩٧٩م المصري. وهذا الحكم الثالث - كما ورد في المذكرة الإيضاحية

(١) كنز العمال ج ٢ ص ٢٥٠ رقم ١٤٤٨ في تفسير سورة النساء. وهو في الدر المنثور ج ٢ ص ١٥٧ وكلاهما عن البيهقي في السنن.

(٢) مغني المحتاج ج ٣ ص ٢٦١ ونهاية المحتاج ج ٦ ص ٣٨٥ والخطيب ج ٣ ص ٤٠٩ والشرقاوي ج ٢ ص ٢٨٦ وشرح المنهج - حاشية الجمل ج ٤ ص ٢٩٠ والروض وأسنن المطالب عليه ج ٣ ص ٢٤٠ وإعانة الطالبين ج ٣ ص ٣٧٨ والباجوري على شرح ابن قاسم ج ٢ ص ١٣٣ وثخفة المحتاج ج ٧ ص ٤٥٧ والشرواني عليها.

(٣) جواهر الكلام.

وهذا القول هو الذي ورد في المادة العاشرة من مرسوم بقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩م المصري الملغى التي نصت على أنه:

(إذا اختلف الحكمان أمرهما القاضي بمعاودة البحث، فإن استمر الخلاف بينهما حكم غيرهما). وليس فيها خروج على المذهب المالكي، إذ بعث الحكمين غير مشروط في المذهب بأن يكون مرة واحدة. / فُرق الزواج ص ٣١٢.

لِلْقَانُونِ الْمِصْرِيِّ - تبعته المحكمة، وتَقْضِي بِهَا يَتَفَقُونَ عَلَيْهِ أَوْ بِرَأْيِ الْأَكْثَرِيَّةِ.

**القول الثالث:** يُخَيَّرُ الْقَاضِي بَيْنَ أَنْ يُعَيِّنَ غَيْرَهُمَا، أَوْ أَنْ يَضُمَّ إِلَيْهِمَا حَكَمًا ثَالثًا مَرَجَّحًا.

وهو ما جاء في الفقرة الرابعة من المادة ١١٤ من القانون السوري، والفقرة ح من المادة ١٢٦ من قانون الأحوال الشخصية الأردني.

### القول الرابع:

مع أن هذه الأقوال اجتهادية، إلا أن المرجح منها هو الثاني، لما يأتي:

- ١ - تفادياً لإطالة أمد التقاضي عند اختلاف الحكمين.
- ٢ - بعث الحكم الثالث لا يخالف أصلاً من أصول الشريعة، فإن القرآن الكريم لم ينه عنه، وقد صار في هذا الزمان أمراً ضرورياً كوسيلة لإظهار الحق ورفع الضرر<sup>(١)</sup>.
- ٣ - المقصود من بعث الحكمين تحري الحق وفصل النزاع بين الزوجين بالإصلاح أو التفريق. فإذا اختلف الحكمان احتاجا إلى من يعاونهما في حل النزاع، فلا ضير من بعث الحكم الثالث لتلك المهمة. بل إن من واجب القاضي سلوك كل السبل من أجل إظهار الحق، فإذا رأى أن بعث الثالث مع الحكمين يعين على ذلك فلا بأس عليه.
- ٤ - إذا أجاز المالكية بعث حكم واحد بدلاً من الحكمين، فيمكن أن يخرج عليه القول ببعث هذا الحكم مع الحكمين<sup>(٢)</sup>.

وإذا اختلفت الحُكَمُ الثلاثة سارت المحكمة في الإثبات على النحو المذكور في المادة ١١ من القرار بقانون ٤٤ لسنة ١٩٧٩م المصري التي نصت على ما يأتي:

(١) الحجتان الأولى والثانية من المذكرة الإيضاحية للقرار بقانون ٤٤ لسنة ١٩٧٩م المصري.  
(٢) دراسات في الأحوال الشخصية: الأستاذ الدكتور محمد بلتاجي ص ١٤٤-١٤٥.

(على الحكمين أن يرفعا تَقْرِيرَهُمَا إلى المحكمة مشتملاً على الأسباب التي بني عليها. فإن لم يتفقا بعثتهما مع ثالث له خِبرة بالحال وقدرة على الإصلاح، وحلّفته اليمين المبينة في المادة ٨.

وإذا اختلفوا أو لم يقدموا التَّقرير في الميعاد المحدد سارت المحكمة في الإثبات. وإن عجزت المحكمة عن التوفيق بين الزوجين، وتبين لها استحالة العشرة بينهما وأصرّت الزوجة على الطلاق قضت المحكمة بالتفريق بينهما بطلقة بائنة، مع إسقاط حقوق الزوجة المالية كلها أو بعضها، وإلزامها بالتعويض المناسب إن كان لذلك كله مقتضى).

### طلاق الحكمين بائن:

إن فرّق الحكمان بين الزوجين بطلقة بشيء أخذاه له منها، فهو خُلْع، والطلقة بائنة. وإن كانت بغير عَوْض فهي أيضاً طلقة بائنة.

قال أشهب: إذا فرّقا بالبَّئَةِ فهي وَاحِدَةٌ بائنة، وإن كانت طلقة بغير عَوْض<sup>(١)</sup>.

فالحكم بالفراق بائن<sup>(٢)</sup> لوجهين:

الوجه الأول: كُلي. وهو كل طلاق يُنفّذه الحَاكِم فإنه بائن<sup>(٣)</sup>. فهي فُرْقَةٌ أوقعها

(١) الْمُنتَقَى لِلْبَاجِي ج ٤ ص ١١٤.

(٢) أَحْكَامُ الْقُرْآن لابن العَرَبِيِّ ج ١ ص ٤٢٦ وَتَفْسِيرُ الْقُرْطُبِيِّ ج ٣ ص ١٧٤٦ و ١٧٤٧ وَالْمُنْتَقَى لِلْبَاجِي ج ٤ ص ١١٤ وَالْبَحْرُ الْمُحِيط ج ٣ ص ٢٤٣ وَالشَّرْحُ الْكَبِيرُ لِلدَّرْدِير ج ٢ ص ٣٤٤ وَجَوَاهِرُ الْإِكْلِيل ج ١ ص ٣٢٩ وَالْقَوَانِينُ الْفِقْهِيَّةُ ص ٢٣٦ وَالْمَوَاقِ ج ٤ ص ١٦ عن نص الوثيقة عند المَتَيْطِيِّ و ص ١٧ عن المَتَيْطِيِّ أيضاً.

قال مَالِك: لا يكون لهما أن يخرجاهما من يديه بغير طلاق السنة، وهي وَاحِدَةٌ، لا رجعة له فيها، حكما عليها فيه بإلٍ أو لم يحكما به. / المَدَوْنَةُ ج ٢ ص ٣٦٩.

(٣) أَحْكَامُ الْقُرْآن لابن العَرَبِيِّ السَّابِق.

حَكَمَ من غير اِخْتِيَارِ الزَّوْجِ وَلَا تَمْلِيكِهِ، فَكَانَتْ بَائِنَةً كَالْفُرْقَةِ بِسَبَبِ الْعَقْدِ<sup>(١)</sup>.

الوجه الثاني: معنوي. فالمعنى الذي لأجله وقع الطلاق هو الشَّقَاقُ، ولو شرعت فيه الرَّجْعَةُ لَعَادَ الشَّقَاقُ، كما كان أول دفعة. فلم يكن ذَلِكَ يَفِيدُ شَيْئاً، فامتنعت الرجعة لأجله<sup>(٢)</sup>.

وبهذا الحكم أخذت المادة الثانية والأربعون من قَانُونِ الْأَحْوَالِ الشَّخْصِيَّةِ الْعِرَاقِيِّ، فنصت على أن: (التفريق بسبب الضرر والشَّقَاقِ يعتبر طلاقاً بائناً بينونة صُغْرَى).

واعتبار تفريق الحكمين طلاقاً بائناً نصت عليه المادة ١١٤ / ١ من القَانُونِ السُّورِيِّ، و ١٢٦ / هـ من قَانُونِ الْأَحْوَالِ الشَّخْصِيَّةِ الْأُرْدُنِيِّ، و ٨ من القَانُونِ اللَّيْبِيِّ، و ١٠ من القرار بقَانُونِ ٤٤ لسنة ١٩٧٩ م المِصْرِيِّ.

### إيقاع أكثر من طلاقَةٍ وَاحِدَةٍ ابتداءً:

لا يجوز للحكمين في الابتداء إيقاع أكثر من طلاقَةٍ وَاحِدَةٍ.

وهو قول المَالِكِيَّةِ<sup>(٣)</sup> والشَّافِعِيَّةِ<sup>(٤)</sup>

(١) الْمُتَنَقَّى لِلْبَاجِي ج ٤ ص ١١٤.

(٢) أَحْكَامُ الْقُرْآنِ لابن العربي ج ١ ص ٤٢٦.

(٣) الشَّرْحُ الْكَبِيرُ لِلدَّرْدِيرِ وَالذُّسُوقِيِّ عليه ج ٢ ص ٣٤٥.

وَالْمُدَوَّنَةُ ج ٢ ص ٣٦٩ وَجَوَاهِرُ الْإِكْلِيلِ ج ١ ص ٣٢٩ عَنِ الْمُدَوَّنَةِ. وَالْمَوَاقِ ج ٤ ص ١٧ وَالْعَدَوِيُّ عَلَى الْخَرَشِيِّ ج ٤ ص ٩ وَكِلَاهُمَا عَنِ الْمَتِيظِيِّ. وَالْحَطَّابُ ج ٤ ص ١٧ نَاقِلًا تَصْرِيحَ الْمَتِيظِيِّ بِذَلِكَ عَنْ ابْنِ غَازِي، وَعَقَّبَ الْحَطَّابُ عَلَيْهِ بِقَوْلِهِ: (فَعَزَّوْا ابْنَ غَازِي هَذَا لِلْمَتِيظِيِّ كَأَنَّهُ لَمْ يَنْظُرْ فِي الْمُدَوَّنَةِ وَلَا اللَّخْمِيِّ)، وَنَقَلَ أَيْضًا نَصَّ اللَّخْمِيِّ.

وَانْظُرْ أَيْضًا: الصَّاوِي عَلَى الشَّرْحِ الصَّغِيرِ ج ٢ ص ٥١٤.

(٤) التفريق بطلاقَةٍ وَاحِدَةٍ فقط في:

وَالْحَنْفِيَّةُ<sup>(١)</sup>.

وقيده الإمامية بعدم العودة إلى الشقاق. قال صاحب الجواهر: ولا يزيد على واحدة، لكن إن راجع الزوج وداما على الشقاق، زاد إلى أن يستوفي الطلقات الثلاث<sup>(٢)</sup>.

فإن طلق الحَكَمَانِ أكثر من طَلقة وَاحِدَةٍ، ففيه قولان:

القول الأول: يَنْفُذُ.

وهو قول ابن القاسم وأصبغ<sup>(٣)</sup> والمغيرة وأشهب وابن الماجشون<sup>(٤)</sup> وإبراهيم

مُغْنِي الْمُحْتَاج ج ٣ ص ٢٦١ وروض الطالب وأسنى المطالب عليه ج ٣ ص ٢٤٠  
والشرواني وابن قاسم على تحفة المحتاج ج ٧ ص ٤٥٧ عن شرح الرُّوض. والشرقاوي  
ج ٢ ص ٢٨٦ والجلال المحلِّي ج ٣ ص ٣٠٧.

(١) الشروط الصَّغِير لِلطَّحَاوِيِّ ج ٢ ص ٧٨١.

(٢) جواهر الكلام.

(٣) أَحْكَامُ الْقُرْآن لابن العربي ج ١ ص ٤٢٦.

(٤) تَفْسِيرُ الْقُرْطُبِيِّ ج ٣ ص ١٧٤٧. وفي بِدَايَةِ الْمُجْتَهِد ج ٢ ص ٩٨: أَشْهَبُ وَالْمُغِيرَةُ. وذكر  
ابن جُزَيٍّ فِي الْقَوَانِينِ الْفَقْهِيَّةِ ص ٢٣٦ هَذَا الْقَوْلُ بِ(قِيلَ).

الْمُغِيرَةُ بن عَبْدِ الرَّحْمَنِ: بن الْحَارِثِ بن عَبْدِ اللَّهِ بن عِيَّاشِ الْمَخْزُومِيِّ. سمع أباه  
وَجَمَاعَةَ كِهْشَامِ بن عُرْوَةَ وَأَبِي الزُّنَادِ وَمَالِكٍ وَغَيْرِهِمْ، ثِقَّةٌ، كَانَ فقيهَ الْمَدِينَةِ بعد مَالِكٍ،  
وكان لِمَالِكٍ مجلسٌ يَقْعُدُ فِيهِ وَإِلَى جَانِبِهِ الْمُغِيرَةُ لَا يَجْلِسُ فِيهِ سِوَاهُ، عَرَضَ عَلَيْهِ الرَّشِيدُ  
الْقَضَاءَ بِالْمَدِينَةِ فَأَبَى. مات سنة ١٨٨ هـ.

الدِّيْبَاجُ الْمُذْهَبُ ج ٢ ص ٣٤٣ وَتَهْذِيبُ التَّهْذِيبِ ج ١٠ ص ٢٦٤ وَتَقْرِيبُ التَّهْذِيبِ ج ٢ ص ٢٦٩  
وَشَذَرَاتُ الذَّهَبِ ج ١ ص ٣١٠ وَتَرْتِيبُ الْمَدَارِكِ ج ١ ص ٢٨٢ وَشَجَرَةُ النُّورِ الزَّيَّةِ ج ١ ص ٥٦.

النَّخَعِيِّ وَرَوَايَةٍ عَنْ مَالِكٍ <sup>(١)</sup> وَذَكَرَهُ ابْنُ تَيْمِيَّةٍ <sup>(٢)</sup>.

ووجهه:

١ - أنها حَكَمًا، فَيَنْفُذُ مَا حَكَمَ بِهِ <sup>(٣)</sup>.

٢ - أن الحَكَمَ لما قام مقام الزوج في الطلاق ملك ما يملكه من وَاحِدَةٍ وَثَلَاثَ، وَذَلِكَ إِذَا كَانَ حَاكِمًا لَا وَكِيلًا، لِأَنَّ الْوَكِيلَ لَمْ يَمْلِكْ إِلَّا مَا وَكَّلَ فِيهِ <sup>(٤)</sup>.

القول الثاني: لَا يَنْفُذُ إِلَّا وَاحِدَةً <sup>(٥)</sup>.

وهو قول مُطَرِّفَ بْنِ الْمَاجِشُونِ <sup>(٦)</sup> وَمَالِكٍ وَابْنِ الْقَاسِمِ <sup>(٧)</sup>.

وهو الذي يفيد كَلامَ الْفُقَهَاءِ الْمُتَقَدِّمِ أَنْفَاءً: لَا يَجُوزُ لِلْحَكَمَيْنِ إِيقَاعُ أَكْثَرَ مِنْ طَلْقَةٍ وَاحِدَةٍ.

(١) تَفْسِيرُ ابْنِ كَثِيرٍ ج ١ ص ٤٩٣.

وتقدم قول إبراهيم النَّخَعِيِّ فِي: ذِكْرُ الْقَائِلِينَ بِأَنَّ الْمَبْعُوثِينَ حَكَمَانَ.

(٢) الْأَخْتِيَارَاتُ الْعِلْمِيَّةُ ج ٤ ص ٥٦٤، وَهَذَا عَلَى الْقَوْلِ بِأَنَّهَا حَكَمَانِ.

(٣) أَحْكَامُ الْقُرْآنِ لِابْنِ الْعَرَبِيِّ ج ١ ص ٤٢٦.

(٤) الْأَخْتِيَارَاتُ الْعِلْمِيَّةُ ج ٤ ص ٥٦٤.

(٥) الشَّرْحُ الْكَبِيرُ لِلدَّرْدِيرِ وَالذُّسُوقِيِّ عَلَيْهِ ج ٢ ص ٣٤٥. وَالْقَوَانِينُ الْفُقَهِيَّةُ لِابْنِ جُزَيٍّ ص ٢٣٦.

وتقدمت قبل قليل مصادر المَالِكِيَّةِ الْقَائِلِينَ بِأَنَّهُ لَا يَجُوزُ لِلْحَكَمَيْنِ ابْتِدَاءُ إِيقَاعِ أَكْثَرَ مِنْ طَلْقَةٍ وَاحِدَةٍ.

(٦) أَحْكَامُ الْقُرْآنِ لِابْنِ الْعَرَبِيِّ ج ١ ص ٤٢٦ وَالْقَوْلُ فِي الْبَهْجَةِ ج ١ ص ٣٠٩ بغير عَزْوٍ.

(٧) تَفْسِيرُ الْقُرْطُبِيِّ ج ٣ ص ١٧٤٧.

وانظر: الْمُدَوَّنَةُ ج ٢ ص ٣٦٩ وَالْمَوَاقِ ج ٤ ص ١٧ عَنِ الْمُدَوَّنَةِ. وَفِي بَدَايَةِ الْمُجْتَهِدِ

ج ٢ ص ٩٨: ابْنُ الْقَاسِمِ.

ووجهه:

١- أن حُكْمَهُمَا لَا يَكُونُ فَوْقَ حُكْمِ الْحَاكِمِ، وَالْحَاكِمِ لَا يُطْلَقُ أَكْثَرُ مِنْ وَاحِدَةٍ، كَذَلِكَ الْحَكَمَانِ<sup>(١)</sup>.

٢- أن ما فوق الْوَاحِدَةِ لَيْسَ بِمُصْلِحٍ لَهَا أَمْرًا، وَالْحَكَمَانِ إِنَّمَا يَدْخُلَانِ مِنْ أَمْرِ الزَّوْجِ وَزَوْجَتِهِ فِيمَا يَصْلُحُ لَهَا، وَلَهُ جَعْلًا<sup>(٢)</sup>، فَلِلزَّوْجِ رَدُّ الزَّائِدِ عَلَى الْوَاحِدَةِ<sup>(٣)</sup>.

### اِخْتِلَافُ الْحَكَمَيْنِ فِي عَدَدِ الطَّلَاقَاتِ:

إِنْ طَلَّقَ أَحَدُ الْحَكَمَيْنِ طَلَقَةً وَاحِدَةً، وَالْآخَرُ طَلَقَتَيْنِ، ففِيهِ قَوْلَانِ.

القول الأول: تَلَزَمَ الزَّوْجُ طَلَقَتَانِ.

وهو قول ابن القاسم.

القول الثاني: تَلَزَمَهُ طَلَقَةٌ وَاحِدَةً.

وهو قول عَبْدِ الْمَلِكِ، وَصَحَّحَهُ ابْنُ الْعَرَبِيِّ<sup>(٤)</sup>، وَبِهِ قَالَ سَيِّدِي خَلِيلٌ<sup>(٥)</sup>، وَهُوَ

(١) أَحْكَامُ الْقُرْآنِ لِابْنِ الْعَرَبِيِّ ج ١ ص ٤٢٦.

(٢) الْمُدَوَّنَةُ ج ٢ ص ٣٦٩ وَنَحْوُهُ فِي ص ٣٧٠.

وَانْظُرِ الْقَوْلَ: فَإِنْ حَكَمَ بِأَكْثَرِ مِنْ وَاحِدَةٍ سَقَطَ، لِأَنَّهُ خَارِجٌ عَنْ مَعْنَى الْإِصْلَاحِ فِي: الْمَوَاقِ ج ٤ ص ١٧ وَجَوَاهِرُ الْإِكْلِيلِ ج ١ ص ٣٢٩ وَكِلَاهُمَا عَنِ الْمُدَوَّنَةِ.

وَالشَّرْحُ الْكَبِيرُ لِلدَّرْدِيرِ وَالدُّسُوقِيِّ عَلَيْهِ ج ٢ ص ٣٤٥ وَالْخَرَشِيِّ ج ٤ ص ٩ وَالصَّائِي عَلَى الشَّرْحِ الصَّغِيرِ ج ٢ ص ٥١٤.

(٣) الشَّرْحُ الْكَبِيرُ لِلدَّرْدِيرِ ج ٢ ص ٣٤٥.

(٤) أَحْكَامُ الْقُرْآنِ لِابْنِ الْعَرَبِيِّ ج ١ ص ٤٢٧.

(٥) سَيِّدِي خَلِيلٌ - الشَّرْحُ الْكَبِيرُ لِلدَّرْدِيرِ ج ٢ ص ٣٤٥.



نص المَدَوْنَةِ<sup>(١)</sup>. وَحُجَّةُ هَذَا الْقَوْلِ:

١ - اتِّفَاقُ الْحَكَمِينَ عَلَى الطَّلَاقِ الْوَاحِدَةِ<sup>(٢)</sup>.

٢ - هَذَا الْأَمْرُ كَالشَّاهِدَيْنِ، إِذَا اخْتَلَفَا فِي الْعَدَدِ قُضِيَ بِالْأَقْلِ<sup>(٣)</sup>.

وَالاخْتِلَافُ هُوَ:

إِمَّا بِأَنْ يَقُولَ وَاحِدٌ: أَوْقَعْتُ وَاحِدَةً، وَيَقُولُ الْآخَرُ: أَوْقَعْتُ اثْنَيْنِ فَقَطْ.

أَوْ يَقُولَ أَحَدُهُمَا: أَوْقَعْنَا مَعًا وَاحِدَةً، وَقَالَ الْآخَرُ: أَوْقَعْنَا مَعًا ثَلَاثًا أَوْ اثْنَيْنِ. فَتَلَزَمُ وَاحِدَةٌ<sup>(٤)</sup>.

وَتَلَزَمُ طَلَقٌ وَاحِدٌ فَقَطْ، إِنْ حَكَمَ أَحَدُ الْحَكَمِينَ بِوَاحِدَةٍ، وَالْآخَرُ بِأَكْثَرٍ مِنْ وَاحِدَةٍ أَوْ بِالْبَيِّنَةِ، لِاتِّفَاقِهِمَا عَلَيْهَا.

نَصَّ عَلَيْهِ الْخَرَشِيُّ<sup>(٥)</sup>.

وَإِنْ حَكَمَ أَحَدُ الْحَكَمِينَ بِطَلَقِ وَاحِدَةٍ وَالْآخَرُ بِثَلَاثٍ، فَفِيهِ أَقْوَالُ:

**القول الأول:** يَنْفُذُ الْوَاجِبُ وَهُوَ الْوَاحِدَةُ الَّتِي اتَّفَقَا عَلَيْهَا، وَيُلْغَوُ مَا زَادَ.

(١) المَدَوْنَةُ ج ٢ ص ٣٧٠.

(٢) الشَّرْحُ الْكَبِيرُ لِلدَّرْدِيرِ ج ٢ ص ٣٤٥ وَالْمَدَوْنَةُ السَّابِقَةُ، وَالْخَرَشِيُّ ج ٤ ص ٩.

(٣) أَحْكَامُ الْقُرْآنِ لِابْنِ الْعَرَبِيِّ ج ١ ص ٤٢٧.

(٤) الْعَدَوِيُّ عَلَى الْخَرَشِيِّ ج ٤ ص ٩.

وَانْظُرْ: الدُّسُوقِيُّ عَلَى الشَّرْحِ الْكَبِيرِ لِلدَّرْدِيرِ ج ٢ ص ٣٤٥.

(٥) الْخَرَشِيُّ ج ٤ ص ٩.

وَفِي الْمَدَوْنَةِ ج ٢ ص ٣٧٠: لَوْ حَكَمَ وَاحِدٌ بِوَاحِدَةٍ، وَالْآخَرُ بِالْبَيِّنَةِ، فَقَدْ اجْتَمَعَا عَلَى الْوَاحِدَةِ. وَفِيهَا صُلَاحٌ لِلْمَرْأَةِ وَزَوْجِهَا، فَمَا فَوْقَهَا مِنَ الطَّلَاقِ بَاطِلٌ. (بِتَصْرِيفٍ يَسِيرٍ).

وهو قول عَبْدُ الْمَلِكِ<sup>(١)</sup> وابن المَوَّاز<sup>(٢)</sup> وسَيِّدِي خَلِيل<sup>(٣)</sup> وصَوَّبَهُ ابن بَشِير<sup>(٤)</sup> وهو في المَدَوَّنَةِ<sup>(٥)</sup>.

ووجهه:

أنهما قد اتفقا على إيقاع وَاحِدَةٍ، فيجب أن يَصَحَّحَ، وَيَبْطُلَ ما اختلفا فيه، وهو ما

(١) أَحْكَامُ الْقُرْآنِ لابن الْعَرَبِيِّ ج ١ ص ٤٢٧. والمَوَّاق ج ٤ ص ١٧ عن المَتَيْطِيِّ: قاله عَبْدُ الْمَلِكِ.

(٢) تَفْسِيرُ الْقُرْطُبِيِّ ج ٣ ص ١٧٤٧.

وفي الْمُتَنَقَّى لِلْبَاجِي ج ٤ ص ١١٤: (وهو قول مُحَمَّد). قال الْخَرَشِيُّ في شرحه مُخْتَصَر خَلِيل ج ١ ص ٤٩: (إذا قيل مُحَمَّد فهو ابن المَوَّاز).

ابن المَوَّاز: أَبُو عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ المَوَّاز. كان من الإسْكَندَرِيَّة، تَفَقَّهَ بَابِن المَاجِشُونِ وابن عَبْدِ الْحَكَمِ واعتمد على أَصْبَغ، انتهت إليه رئاسة المَذْهَبِ المَالِكِيِّ في مِصْرَ، له كتابه المشهور الكبير وهو أَجَلُ كتاب ألفه قدماء المَالِكِيِّينَ، وأصحها مَسَائِلَ، وأبسطها كلاماً وأوعبها. مات بدمشق سنة ٢٨١هـ، وقيل غيره.

طَبَقَاتُ الْفُقَهَاءِ لِلشَّيرَازِيِّ ص ١٥٤ وَشَذَرَاتُ الذَّهَبِ ج ٢ ص ١٧٧ وَتَرْتِيبُ المَدَارِكِ ج ٣ ص ٧٢ والوافي بالوَفَيَاتِ ج ١ ص ٣٣٥.

(٣) سَيِّدِي خَلِيل في: جَوَاهِرُ الْإِكْلِيلِ ج ١ ص ٣٢٩.

(٤) المَوَّاق ج ٤ ص ١٧.

ابن بَشِير: أَبُو الْمُطَرِّفِ عَبْدُ الرَّحْمَنِ الْقَاضِي ابن أَحْمَدَ بن سَعِيدَ بن مُحَمَّدَ بن بَشِير. مَوْلَى بني فُطَيْسٍ، المعروف بابن الحِصَّار. كان ابن بَشِير من أَجَلِ عُلَمَاءِ وقته، صَحِبَ ابن ذَكْوَانَ قَاضِي الجَمَاعَةِ وكتب له، ووُلِّي الشُّورَى ثم ولي الْقَضَاءَ، وبه تَفَقَّهَ ابن عَتَّاب، وكان يَفْخَرُ بِذَلِكَ، قال أَبُو حَيَّان: لم يأت بعده مثله في الْكَمَالِ لمعاني الْقَضَاءِ. توفي سنة ٤٢٢هـ.

الدِّيْبَاجُ المَذْهَبِ ج ١ ص ٤٧٥ وَشَجَرَةُ النُّورِ الزَّكِيَّةِ ج ١ ص ١١٣. وفي تَرْتِيبِ المَدَارِكِ ج ٤ ص ٧٣٦ (ابن بَشِير).

(٥) المَدَوَّنَةُ ج ٢ ص ٣٦٩ و٣٧٠.

زاد على الواحدة<sup>(١)</sup>.

ولأن ما فوق ذلك ليس بمُصْلِحٍ لهما أمراً<sup>(٢)</sup>. وتقدم دليل نفاذ الطلقة الواحدة فقط.

القول الثاني: لا ينفذ شيء.

وهو قول مُحَمَّد<sup>(٣)</sup> وابن حَبِيب<sup>(٤)</sup>، وحكى ابن حَبِيب عن أَصْبَغ: أن الحكم بوقوع الواحدة ليس بشيء<sup>(٥)</sup>.  
ووجهه:

أن حكم الواحدة غير حكم الثلاث، فلا يوجد اتفاقهما على أحد الحكمين، فيجب أن يبطل ذلك كله<sup>(٦)</sup>.

القول الثالث: يلزمه الثلاث.

وهو قول ابن القاسم<sup>(٧)</sup>.

(١) الْمُنتَقَى لِلْبَاجِي ج ٤ ص ١١٤ والمُدَوَّنَةُ ج ٢ ص ٣٧٠.

(٢) المَدَوَّنَةُ ج ٢ ص ٣٦٩.

(٣) أَحْكَامُ الْقُرْآنِ لابن الْعَرَبِيِّ ج ١ ص ٤٢٧ والمَوَاق ج ٤ ص ١٧ عن الْمَتَّيْطِيِّ.

ويلاحظ أن الباجي نقل عن مُحَمَّد القول بأنها واحدة.

(٤) أَحْكَامُ الْقُرْآنِ لابن الْعَرَبِيِّ السَّابِق.

(٥) تَفْسِيرُ الْقُرْطُبِيِّ ج ٣ ص ١٧٤٧ والمُنْتَقَى لِلْبَاجِي ج ٤ ص ١١٤.

(٦) الْمُنتَقَى لِلْبَاجِي ج ٤ ص ١١٤.

وفي أَحْكَامِ الْقُرْآنِ لابن الْعَرَبِيِّ ج ١ ص ٤٢٧: لأنها اختلفا.

(٧) المَوَاق ج ٤ ص ١٧ عن ابن بشير.

ولو طُلِّقَ أَحَدُ الْحَكَمَيْنِ اثْنَتَيْنِ، وَالْآخِرُ ثَلَاثًا، أَوْ أُنْهِيَ حَكْمًا بَجَمِيعًا فَاجْتَمَعَا عَلَى اثْنَتَيْنِ أَوْ عَلَى ثَلَاثٍ، فَفِيهِ قَوْلَانِ:

**القول الأول:** لَا يَنْفُذُ إِلَّا وَاحِدَةٌ.

لأنَّهَا اجْتَمَعَا عَلَى الْوَاحِدَةِ، وَمَا زَادَا فَلَيْسَ بِصَوَابٍ، لِأَنَّهَا لَمْ يُدْخَلَا بِهَا زَادَ عَلَى الْوَاحِدَةِ أَمْرًا يُدْخِلَانِ بِهِ صَاحِبًا لِلْمَرْأَةِ وَزَوْجَهَا إِلَّا وَالْوَاحِدَةُ تَجْزِي مِنْ ذَلِكَ، بَلْ أَدْخَلَا مَضَرَّةً.

وهو ما ذكر في المَدْوَنَةِ<sup>(١)</sup>.

وهو الذي يُؤْخَذُ مِنْ كَلَامِ الْقَائِلِ بِنَفَازِ الْوَاحِدَةِ إِذَا اخْتَلَفَ الْحَكَمَانِ.

**القول الثاني:** يَنْفُذُ مَا اتَّفَقَا عَلَيْهِ.

وهو قول من ذهب إلى نفاذ أكثر من الواحدة الذي تقدم آنفًا.

وإن حكم الحكمين بالثلاث، ففيه أقوال:

**القول الأول:** تلزمه واحدة.

وهو الذي رواه ابن حبيب عن مطرف. قال: (وما أخطأ فيه السلطان ففرق بثلاث

فيما يفرق فيه بواحدة، فقد أخطأ وتكون واحدة. وكذلك الحكمان).

**القول الثاني:** تلزمه واحدة بئنة.

وهو قول أشهب.

**القول الثالث:** تلزمه البتة.

وهو قول ابن القاسم وأصبغ.

والخلاف في ذَلِكَ مبني على الخلاف في العبد، تزوج بغير إذن سيده، فيفرق السَّيِّد بينهما بثلاث تطليقات، والأمة تعتق تحت العبد، فتختار نفسها بثلاث تطليقات، هل تكون ثلاثاً أو وَاحِدَةً؟<sup>(١)</sup>.

### القول الْمُخْتَار:

والذي نختاره في هَذِهِ الأحوال كلها أنه:

لا يَنْفُذ أكثر من طَلقة وَاحِدَةٍ بآئنة.

لأن الْحَاكِم لا يَطْلُق أكثر من وَاحِدَةٍ، فَكَذَلِكَ الْحَكَمَان.

ولأن ما فوق الْوَاحِدَةِ لا يُصْلِح الأمر، وَالْحَكَمَان يُبْعَثَان لِلإِصْلَاح.

(١) الْمُتَنَقَّى لِلْبَاجِي ج ٤ ص ١١٤.

وورد في الْمُدَوَّنَةِ ج ٢ ص ٣٧٠-٣٧١ ما يأتي:

(قلت: فَإِنْ قَالَ أَحَدُهُمَا حِينَ حَكَمَا: بَرِئْتُ مِنْكَ، وَقَالَ الْآخَرُ: هِيَ خَلِيَّةٌ؟ قَالَ: أَمَّا الْمَدْخُولُ بِهَا، فَكَأَنَّهُمَا قَالَا الْبَتَّةَ أَوْ ثَلَاثًا، لِأَنَّ هَذَيْنِ الْأَسْمِينَ - وَإِنْ اخْتَلَفَا - ثَلَاثٌ. وَهُمَا إِذَا اجْتَمَعَا بِثَلَاثٍ كَانَتْ وَاحِدَةً، لَمَا أَعْلَمْتِكَ مِنْ أَنَّهُ لَيْسَ لِلزَّوْجِ وَلَا لِلزَّوْجَةِ صَلَاحٌ فِي أَنْ يَكُونَ الطَّلَاقُ أَكْثَرَ مِمَّا يَخْرُجَانِ مِنْ يَدِهِ. وَلِقَوْلِ مَالِكٍ: مَا زَادَ فَهُوَ خَطَأٌ، وَأَنَّهَا أَدْخَلَا مَضْرَةً بِمَا زَادَ عَلَى الْوَاحِدَةِ، وَالْوَاحِدَةِ بَيْنَهُمَا.

قَالَ مَالِكٌ: وَأَمَّا الَّتِي لَمْ يَدْخُلْ بِهَا فِيهِ وَاحِدَةً، لِأَنَّ الْوَاحِدَةَ تَخْلِيهَا وَتَبَيِّنُهَا، وَإِنْ هُمَا نَوِيَا بِذَلِكَ الْبَتَّةَ فِيهِ أَيْضًا وَاحِدَةً. أَوْ لَا تَرَى أَنَّ مَالِكًا يَقُولُ فِي الْأَمَةِ تَعْتَقُ تَحْتَ الْعَبْدِ، وَهِيَ مَدْخُولُ بِهَا، فَتَخْتَارُ نَفْسَهَا أَكْثَرَ مِنْ وَاحِدَةٍ: أَنَّ ذَلِكَ لَيْسَ لَهَا، لِأَنَّ الْوَاحِدَةَ تَبَيِّنُهَا، فَلَيْسَ لَهَا أَنْ تَدْخُلَ مَضْرَّةً إِذَا كَانَتْ الْوَاحِدَةَ تَمْلِكُ بِهَا نَفْسَهَا دُونَهُ، وَأَنَّهُ جُلُّ قَوْلِهِ الَّذِي كَانَ يَعْتَمِدُ عَلَيْهِ، وَهُوَ فِي مَوْطَأٍ كَتَبَهُ).

**طَلَاق حَكَمِ الزَّوْجِ بِغَيْرِ عَوَضٍ:**

نص الشَّافِعِيَّةِ وَالْإِمَامِيَّةِ عَلَى:

أَنَّ حَكَمَ الزَّوْجِ إِذَا رَأَى الطَّلَاقَ بِغَيْرِ عَوَضٍ طَلَّقَ مُسْتَقْلَالاً بِهِ<sup>(١)</sup>.

لأنَّ حَكَمَ الْمَرْأَةِ لَا صَنَعَ لَهُ بِالطَّلَاقِ<sup>(٢)</sup>.

**اِخْتِلَافُ الْحَكَمَيْنِ فِي الْعَوَضِ:**

اتَّفَقَ الْحَكَمَانِ عَلَى وَقُوعِ الطَّلَاقِ، وَاِخْتَلَفَا فِي الْعَوَضِ، فَقَالَ أَحَدُهُمَا: وَقَعَ الطَّلَاقُ بِعَوَضٍ، وَقَالَ الْآخَرُ: بَلَا عَوَضٍ.

فَإِنْ التَّزَمَتِ الْمَرْأَةُ الْمَالَ وَقَعَ الطَّلَاقُ وَبَانَ مِنْهُ، وَإِلَّا فَلَا يَقَعُ طَّلَاقٌ أَصْلًا وَعَادَ الْحَالُ كَمَا كَانَ.

لأنَّ مَجْمُوعَهُمَا قَائِمٌ مَقَامَ الْحَاكِمِ الْوَاحِدِ، وَلَا وَجُودَ لِلْمَجْمُوعِ عِنْدَ انْتِفَاءِ بَعْضِ أَجْزَائِهِ<sup>(٣)</sup>.

(١) الْجَلَالُ الْمَحَلِّيُّ عَلَى الْمِنْهَاجِ ج ٣ ص ٣٠٧ وذكر أنه: عَلَى الْقَوْلِ بِأَنَّهَا حَكَمَانِ لَا وَكَيْلَانِ. وَجَوَاهِرُ الْكَلَامِ.

(٢) جَوَاهِرُ الْكَلَامِ.

(٣) الْخَرْشِيُّ ج ٤ ص ١١.

وَانْظُرِ الْمَسْأَلَةَ بِنَحْوِ هَذِهِ الْأَلْفَافِ فِي:

الشَّرْحُ الْكَبِيرُ لِلدَّرْدِيرِ وَالدُّسُوقِيِّ عَلَيْهِ ج ٢ ص ٣٤٧ وَالشَّرْحُ الصَّغِيرُ لِلدَّرْدِيرِ ج ٢ ص ٥١٦.

وَهَذِهِ الْمَسْأَلَةُ ذَكَرَهَا سَيِّدِي خَلِيلٌ. وَانْظُرْ مِنْ شَرْحِهِ أَيْضًا: الْحَطَّابُ وَالْمَوَاقِ ج ٤ ص ١٨.

والمُرَاد بقوله: (ولا وجود للمجموع عند انتفاء بعض أجزائه) هو: أَنَّ هَذَا الَّذِي شَهِدَ بِالْمَالِ، لَمَّا لَمْ تَلْتَزِمِ الْمَرْأَةَ مَا حَكَمَ بِهِ مِنَ الْمَالِ، كَأَنَّهُ لَمْ يَقْعَ مِنْهُ حُكْمٌ أَصْلًا، فَقَدْ انْتَفَى بِعَظْمِ الْمَجْمُوعِ، فَلَمْ يَحْصُلِ الْمَجْمُوعُ<sup>(١)</sup>.

وَإِنْ طَلَّقَ الْحَكَمَانِ، وَاخْتَلَفَا فِي قَدْرِ الْعَوَظِ، بِأَن قَالَ أَحَدُهُمَا: طَلَقْنَا بَعِشْرَةَ، وَقَالَ الْآخَرُ: بِثَمَانِيَّةٍ، فَيُوجِبُ ذَلِكَ الْاِخْتِلَافَ لِلزَّوْجِ خُلْعَ الْمِثْلِ.

وَكَذَا إِذَا اخْتَلَفَا فِي صِفَتِهِ: بِأَن قَالَ أَحَدُهُمَا: بِمَقْطَعِ هِنْدِيٍّ، وَقَالَ الْآخَرُ بِلَدِي.

أَوْ فِي نَوْعِهِ: بِأَن قَالَ أَحَدُهُمَا: بِفَرَسٍ، وَالْآخَرُ: بِبَعِيرٍ.

وَيَنْبَغِي: مَا لَمْ يَزِدْ خُلْعَ الْمِثْلِ عَلَى دَعَوَاهُمَا جَمِيعًا. وَإِلَّا رَجَعَ لِقَوْلِ الْقَائِلِ بِالْأَكْثَرِ وَهُوَ عِشْرَةٌ.

وَمَا لَمْ يَنْقُصْ عَنْ دَعْوَى أَقْلِهِمَا. وَإِلَّا رَجَعَ لِلْأَقْلِّ وَهُوَ ثَمَانِيَّةٌ فِي الْمِثَالِ<sup>(٢)</sup>.

والمُرَاد بقوله: (ما لم يزد خُلْعَ الْمِثْلِ) هو:

أَنَّهُ إِذَا قَالَ أَحَدُهُمَا بَعِشْرَةَ، وَقَالَ الْآخَرُ بَعِشْرِينَ، وَكَانَ خُلْعُ الْمِثْلِ ثَلَاثِينَ مِثْلًا، فَالْإِذَا لَزِمَ الْعِشْرُونَ.

---

وَأَصْلُ الْمَسْأَلَةِ فِي:

الْمُدَوَّنَةُ ج ٢ ص ٣٦٩ وَنَقَلَهَا الْبَاجِي فِي الْمُتَنَقَّى ج ٤ ص ١١٤-١١٥ عَنْ ابْنِ الْقَاسِمِ فِي الْمُدَوَّنَةِ.

وَانْظُرْهَا أَيْضًا فِي: الْبَهْجَةِ ج ١ ص ٣٠٩.

(١) الْعَدَوِيُّ عَلَى الْخَرَشِيِّ ج ٤ ص ١١.

(٢) الدُّسُوقِيُّ عَلَى الشَّرْحِ الْكَبِيرِ لِلدَّرْدِيرِ ج ٢ ص ٣٤٧.

وَانْظُرْ: الشَّرْحَ الصَّغِيرَ لِلدَّرْدِيرِ وَالصَّائِيَّ عَلَيْهِ ج ٢ ص ٥١٦ عَنْ الْأَجْهَوِيِّ، وَالْخَرَشِيِّ

ج ٤ ص ١١.

وإذا كان خُلْعُ الْمِثْلِ ثَمَانِيَّةً، فاللزام عشرة<sup>(١)</sup>.

### فسخ الحكمين:

قال ابن تَيْمِيَّةَ: ليس للحكمين الفسخ، لأن الحكم ليس حاكماً أصلياً<sup>(٢)</sup>.

### شروط الحكمين المنافية للنكاح وغير المنافية له:

إِنْ شَرَطَ الْحَكَمَانِ شَرْطاً لَا يُنَافِي نِكَاحاً، كإِسْكَانِهَا بِمَحَلِّ كَذَا، وَأَنْ لَا يَتَزَوَّجَ أَوْ يَتَسَرَّعَ عَلَيْهَا وَنَحْوَهُ، لَزِمَ الشَّرْطُ.

وعلل صاحب الجواهر ذلك بأنه كان:

(لإِطْلَاقِ الْأَدِلَّةِ، وعموم الأدلة القاضية بكونها حكمين).

ولعلمهم نزلوا هذه الحالة منزلة ابتداء العقد لحاجة الإصلاَح، وإلَّا فمحل المعتبر من الشروط صلب العقد.

وإن شَرَطَ الْحَكَمَانِ عَلَى الزَّوْجَيْنِ شَرْطاً يُنَافِي نِكَاحاً، كترك قَسَمٍ أَوْ تَرْكِ نَفَقَةٍ أَوْ طَءٍ أَوْ سَفَرٍ إِلَّا بِإِذْنِهَا، فلا يلزم الوفاء به<sup>(٣)</sup>.

لأنه إذا لم يلزم برضا الموكلين فبرضا الوكيلين أو لى<sup>(٤)</sup>.

(١) الْعَدَوِيُّ عَلَى الْخَرَشِيِّ ج ٤ ص ١١.

(٢) الْأَخْتِيَارَاتُ الْعِلْمِيَّةُ ج ٤ ص ٥٦٤.

(٣) غَايَةُ الْمُتَنَهَّى وَمَطَالِبُ أُولِي النُّهْيِ ج ٥ ص ٢٨٩. وهو مُخْتَصَرٌ فِي: كَشَافِ الْقِنَاعِ ج ٥ ص ٢١١ وَمُتَنَهَّى الْإِرَادَاتِ ج ٢ ص ٢٣٥.

وانظر أيضاً: الرُّوْضَةُ الْبَهِيَّةُ ج ٢ ص ١٣٤ وجواهر الكلام ونقل فيه كلام أصحاب المسالك والمبسوط وكشف اللثام.

(٤) الْمُغْنِي وَبِهَامِشُهُ الشَّرْحُ الْكَبِيرُ ج ٨ ص ١٧٢ وعبارتهما: (فإن شرط الحكمان شرطاً أو شرطه



ولمن رضي من الزوجين بشرطٍ ينافي نكاحاً الرجوع عن الرضا به، لعدم لزومه<sup>(١)</sup>.

### إبراء الحكمين:

إن أبرأ وكيّل المرأة من الصّدّاق أو دين لها، لم يبرأ الزوج إلّا في الخُلْع<sup>(٢)</sup>، لأن الخُلْع لا يَصِحّ إلّا بعوض. فتوكيّلها فيه إذن في المعاوضة، ومنها الإبراء<sup>(٣)</sup>.

وإن أبرأ وكيّل الزوج من دين له أو من الرجل لم تبرأ الزوجة، وذلك لأن وكيّل المرأة والرجل وكيّلان فيما يتعلق بالإصلاح، لا في إسقاط الحقوق<sup>(٤)</sup>.

### الرجوع عن التّحكيم وعزل الحكمين:

تقدم أن من الفقهاء من قال: بأن المبعوثين وكيّلان، ومنهم من قال: بأنها حكمان. فالشافعية القائلون بأن الحكمين وكيّلان للزوجين، في القول المَعْتَمَد عندهم،

الزوجان لم يلزم، مثل: أن يشترطا ترك بعض النفقة والقسم، لم يلزم الوفاء به، لأنه إذا لم يلزم برضا الموكلين فبرضا الوكيّلين أوّلَى).

(١) مَطَالِبُ أُولِي النُّهْي ج ٥ ص ٢٩٠ وكَشَّافُ الْقِنَاع ج ٥ ص ٢١١ ومُنْتَهَى الْإِرَادَات ج ٢ ص ٢٣٥.

(٢) الْمُغْنِي وَبَهَامِشُهُ الشَّرْحُ الْكَبِير ج ٨ ص ١٧٢.

(٣) الْإِقْنَاع وكَشَّافُ الْقِنَاع عليه ج ٥ ص ٢١١ وَغَايَةُ الْمُنتَهَى وَمَطَالِبُ أُولِي النُّهْي ج ٥ ص ٢٨٩.

(٤) الْمُغْنِي وَالشَّرْحُ الْكَبِير السَّابِقَان.

وانظر حكم الإبراء في: مُنْتَهَى الْإِرَادَات ج ٢ ص ٢٣٤ وَغَايَةُ الْمُنتَهَى وَمَطَالِبُ أُولِي النُّهْي ج ٥ ص ٢٨٩ وَالْإِقْنَاع وكَشَّافُ الْقِنَاع عليه ج ٥ ص ٢١١.

وفي الإِنْصَاف ج ٨ ص ٣٨١: (لا يَصِحّ الإبراء من الحكمين إلّا في الخُلْع خاصة من وكيّل المرأة فقط، قاله الْمُصَنِّف - ابنُ قُدَامَةَ - والشارح وصاحب الْفُرُوع وغيرهم).

ذكروا: أنهما ينعزلان بما ينعزل به الوكيل<sup>(١)</sup>.

أما المالكية القائلون بأنها حَكَمَان، فلهم في ذلك تفصيل هو:  
إذا نَزَعَ أحد الزوجين، - أي: رَجَعَ عن التَّحْكِيمِ، فعَزَلَ الحكمين - أو نَزَعَ جميعاً،  
قبل حُكْمِ الحكمين، فلا يخلو أن يبعث الحكمين السُّلْطَانُ أو غَيْرُهُ:  
فإن بعث السُّلْطَانُ الحكمين لم يكن للزوجين نَزْوَع<sup>(٢)</sup>، أي: ليس لهما الإقلاع، ولو  
لم يستوعب الحكمان الكشف عن أمر الزوجين<sup>(٣)</sup>.

لأن تَحْكِيمَهُمَا حُكْمٌ مِنَ السُّلْطَانِ، فليس لهما نقضه<sup>(٤)</sup>.  
وإن بعثها غيرُ السُّلْطَانِ جاز للزوجين الرجوع عن التَّحْكِيمِ وعزل الحكمين ما لم  
يستوعب الحكمان الكشف عن حالهما، ويعزما على الحكم على الطلاق<sup>(٥)</sup>.

- 
- (١) الْجَمَلُ عَلَى شَرْحِ الْمَنْهَجِ ج ٤ ص ٢٩٠ وَالْخَطِيبُ ج ٣ ص ٤٠٩.  
(٢) الْمُتَنَقَّى لِلْبَاجِي ج ٤ ص ١١٤ عَنْ ابْنِ الْمَوَّازِ، وَالْعَدَوِيُّ عَلَى الْخَرَشِيِّ ج ٤ ص ١١ عَنْ  
الشَّيْخِ أَحْمَدَ، وَالرُّهُونِيُّ ج ٤ ص ٤٩ عَنْ ابْنِ الْمَوَّازِ، وَالشَّرْحُ الصَّغِيرُ ج ٢ ص ٥١٦.  
وهو مفهوم عبارة سَيِّدِي خَلِيلٍ وَالدَّرْدِيرِ عَلَيْهِ (ولهما - أي: للزوجين - إن أقاماهما  
- أي: الحكمين - الإقلاع ما لم يستوعبا الكشف ويعزما على الحكم). / الشَّرْحُ الْكَبِيرُ لِلدَّرْدِيرِ  
ج ٢ ص ٣٤٦.  
(٣) الشَّرْحُ الْكَبِيرُ لِلدَّرْدِيرِ السَّابِقِ، وَالشَّرْحُ الصَّغِيرُ لِلدَّرْدِيرِ ج ٢ ص ٥١٦ وَالْعَدَوِيُّ عَلَى  
الْخَرَشِيِّ ج ٤ ص ١١ عَنْ الشَّيْخِ أَحْمَدَ.  
(٤) الْمُتَنَقَّى السَّابِقِ. وَفِي الشَّرْحِ الصَّغِيرِ السَّابِقِ: (وهو ظاهر لعدم اختيارهما في إقامتهما).  
(٥) الْمُتَنَقَّى السَّابِقِ عَنْ ابْنِ الْمَوَّازِ. وَسَيِّدِي خَلِيلٍ وَعَلَيْهِ: الشَّرْحُ الْكَبِيرُ لِلدَّرْدِيرِ وَالدُّسُوقِيُّ  
عَلَيْهِ ج ٢ ص ٣٤٦ وَجَوَاهِرُ الْإِكْلِيلِ ج ١ ص ٣٢٩-٣٣٠ وَالْخَرَشِيُّ ج ٤ ص ١١.  
وانظر: الشَّرْحُ الصَّغِيرُ لِلدَّرْدِيرِ ج ٢ ص ٥١٦ وَالرُّهُونِيُّ ج ٤ ص ٤٩ عَنْ الزُّرْقَانِيِّ الَّذِي  
نَقَلَ عَنْ ابْنِ الْمَوَّازِ.

أما إن استوعب الحكمَانِ الكشفَ وعزما على الطلاق، ففيه قولان:

**القول الأول:** لا عِبْرَةَ برجوع من رَجَعَ من الزوجين عن التَّحْكِيمِ، ويلزَمُها ما حكما به، سواء رَجَعَ أحدهما أم رجعا معاً، أي: ولو رضيا معاً بالبقاء على الزوجية. وهو ظاهر قول ابن المَوَّاز<sup>(١)</sup> وسَيِّدِي خَلِيلٍ والدَّرْدِير<sup>(٢)</sup>.

ووجهه:

لو أن رجلين حكما بينهما رجلاً، فلما ظهر وجه الحق، وعلم أحدهما أنه محكوم عليه أراد النُّزُوعَ، لم يكن له ذَلِكَ<sup>(٣)</sup>.

**القول الثاني:** لا عِبْرَةَ بالرجوع إذا رَجَعَ أحدهما. أما إذا رجعا معاً، ورضيا بالبقاء على الزوجية، فينبغي أن لا يُفَرَّقَ بينهما.

وهو قول ابن يُونُسَ، وبه وجه قول صاحب المَوَّازِيَّة<sup>(٤)</sup>، وهو الذي اعتمده بعض الشراح<sup>(٥)</sup>.

(١) الدُّسُوقِيُّ على الشَّرْحِ الْكَبِيرِ ج ٢ ص ٣٤٦ وجَوَاهِرُ الْإِكْلِيلِ ج ١ ص ٣٣٠ والمُنْتَقَى السَّابِقِ، والخَرَشِيُّ ج ٤ ص ١١ والرُّهُونِيُّ ج ٤ ص ٤٩ عن ابن المَوَّازِ.

(٢) سَيِّدِي خَلِيلٍ وعليه الشَّرْحُ الْكَبِيرُ للدَّرْدِيرِ ج ٢ ص ٣٤٦ والشَّرْحُ الصَّغِيرُ للدَّرْدِيرِ ج ٢ ص ٥١٦.

(٣) المُنْتَقَى ج ٤ ص ١١٤ وهي حُجَّةُ ابن المَوَّازِ.

(٤) الدُّسُوقِيُّ والشَّرْحُ الْكَبِيرُ للدَّرْدِيرِ ج ٢ ص ٣٤٦ والمَوَّاقِ ج ٤ ص ١٨ والخَرَشِيُّ ج ٤ ص ١١.

وفي الشَّرْحِ الصَّغِيرِ للدَّرْدِيرِ ج ٢ ص ٥١٦: ابن يُونُسَ، وقال الرُّهُونِيُّ في ج ٤ ص ٤٩: ولا يلتفت إلى هذا.

(٥) الدُّسُوقِيُّ ج ٢ ص ٣٤٦-٣٤٧ والْعَدَوِيُّ على الخَرَشِيِّ ج ٤ ص ١١ والصَّائِي على الشَّرْحِ الصَّغِيرِ للدَّرْدِيرِ ج ٢ ص ٥١٦.



## المبحث الثالث

### نكاح التحكيم عند المالكية

هَذَا النُّوعُ مِنَ التَّحْكِيمِ قَالَ بِهِ فُقَهَاءُ الْمَالِكِيَّةِ.

وَلَا بَدَّ مِنْ أَنْ نَمَيِّزَهُ عَنْ نِكَاحِ التَّفْوِیْضِ، وَنَبِينَ مَا هُوَ الْقَدْرُ الْمَشْتَرَكُ بَيْنَهُمَا.

وَإِذَا كَانَ نِكَاحُ التَّفْوِیْضِ جَائِزاً عِنْدَ الْجَمِيعِ، فَمَا هُوَ حُكْمُ نِكَاحِ التَّحْكِيمِ عِنْدَ فُقَهَاءِ الْمَالِكِيَّةِ، وَمَا هِيَ أَحْكَامُهُ؟

ذَلِكَ مَا سَنَبِينَهُ فِي هَذَا الْمَبْحَثِ.

## نِكَاحُ التَّحْكِيمِ:

هو عقد نكاح بلا ذِكر مَهْر، ولا إسقاطه، مع صَرْفه لحُكم أحد<sup>(١)</sup>، أي: يصرف الحكم في قَدْر صَدَاقه لحُكم حَاكِم، إمَّا أحد الزوجين أو غيرهما<sup>(٢)</sup>.  
وظَاهِر أقوالهم والروايات: ولو كان المحكَّم عبداً، أو امرأة، أو صَبياً تجوز وصيَّته<sup>(٣)</sup>.

وهو غير نكاح التفويض. لأن نكاح التفويض هو: عقد بلا ذِكر مَهْر، ولا إسقاطه، ولا صَرْفه لحُكم أحد<sup>(٤)</sup>.

فالقَدْر المشترك بينهما هو: عدم ذِكر المهر، أي: عدم تسمية قدره.

لكنهما اختلفا في: أن نكاح التفويض لم يصرف قَدْر مَهْره لحُكم أحد.

(١) جَوَاهِر الإكْلِيل ج ١ ص ٣١٤ وَمَنْحُ الْجَلِيل ج ٢ ص ١٢٥.

وانظر نحوه في: حدود ابن عَرَفَة وشرحه للرَّصَاع ج ١ ص ٢٦٠ والمَوَاق والحَطَّاب ج ٢ ص ٥١٤ وكلاهما عن ابن عَرَفَة، والخَرَشِيِّ ج ٣ ص ٢٧٣ ونقله العَدَوِيُّ عليه عن ابن عَرَفَة، والشَّرْحُ الْكَبِيرُ لِلدَّرْدِيرِ والدُّسُوقِيِّ عليه ج ٢ ص ٣١٣ والشَّرْحُ الصَّغِيرُ لِلدَّرْدِيرِ ج ٢ ص ٤٤٩.

(٢) الحَطَّاب ج ٢ ص ٥١٥.

(٣) الحَطَّاب ج ٢ ص ٥١٤-٥١٥.

وانظر: المَوَاق، والعَدَوِيُّ، السَّابِقِينَ عن ابن عَرَفَة.

(٤) جَوَاهِر الإكْلِيل، وَمَنْحُ الْجَلِيل، السَّابِقَان.

وانظر المصادر السَّابِقَة: الحَطَّاب عن ابن عَرَفَة، والمَوَاق عن اللَّخَوِيِّ، والشَّرْحُ الْكَبِيرُ لِلدَّرْدِيرِ والدُّسُوقِيِّ عليه، والخَرَشِيِّ عن ابن عَرَفَة، والشَّرْحُ الصَّغِيرُ لِلدَّرْدِيرِ.

أما نكاح التَّحْكِيمِ فإنه صُرِفَ قَدْرُ مَهْرِهِ لِحُكْمِ حَاكِمٍ<sup>(١)</sup>.

### بَيَانُ مَقْدَارِ الْمَهْرِ لِلزَّوْجَةِ:

وللزوجة طلب بَيَانُ قَدْرِ الْمَهْرِ فِي نِكَاحِ التَّفْوِيضِ وَالتَّحْكِيمِ، قَبْلَ الْبِنَاءِ. وَيَكْرَهُ لَهَا تَمَكُّيْنُهُ مِنْ نَفْسِهَا قَبْلَهُ<sup>(٢)</sup>، لَتَكُونَ عَلَى بَصِيرَةٍ مِنْ ذَلِكَ.

لِذَلِكَ قَالَ الْمَوَاق:

(قلت: إِنْ أَرَادَتْ أَنْ يَفْرُضَ لَهَا قَبْلَ الْبِنَاءِ، وَأَبَى إِلَّا بَعْدَهُ، قَالَ: قَالَ مَالِكٌ: لَيْسَ لَهُ أَنْ يَبْنِي حَتَّى يَفْرُضَ لَهَا مَهْرَ مِثْلِهَا عَلَى مَا أَحَبَّ أَوْ كَرِهَ، فَإِنْ شَاءَ طَلَّقَ، وَإِنْ شَاءَ أَمْسَكَ)<sup>(٣)</sup>.

### حُكْمُ نِكَاحِ التَّحْكِيمِ:

لَا اخْتِلَافَ بَيْنَ أَهْلِ الْعِلْمِ فِي أَنَّ نِكَاحَ التَّفْوِيضِ جَائِزٌ<sup>(٤)</sup>، وَقَدْ نَقَلَ الْبَاجِي الْإِتِّفَاقَ عَلَى جَوَازِهِ أَيْضاً<sup>(٥)</sup>، فَيَجُوزُ الْإِقْدَامُ عَلَيْهِ بِلَا خِلَافٍ<sup>(٦)</sup>.

أما نكاح التَّحْكِيمِ فَقَدْ ذَكَرَهُ فُقَهَاءُ الْمَالِكِيَّةِ، وَاخْتَلَفُوا فِيهِ عَلَى ثَلَاثَةِ أَقْوَالٍ:

(١) سَيِّدِي خَلِيلٌ وَعَلَيْهِ: الْحَطَّابُ، وَجَوَاهِرُ الْإِكْلِيلِ، وَالذُّسُوقِيُّ عَلَى الشَّرْحِ الْكَبِيرِ، وَمَنْحَ الْجَلِيلِ، السَّابِقَةُ.

(٢) سَيِّدِي خَلِيلٌ وَعَلَيْهِ: جَوَاهِرُ الْإِكْلِيلِ ج ١ ص ٣١٤ وَمَنْحَ الْجَلِيلِ ج ٢ ص ١٢٧.

وَانْظُرْ: الشَّرْحَ الصَّغِيرَ لِلدَّرْدِيرِ ج ٢ ص ٤٥٠.

(٣) الْمَوَاق ج ٣ ص ٥١٥.

(٤) الْمُقَدِّمَاتُ الْمُمَهَّدَاتُ لِابْنِ رُشْدٍ ص ٣٦٥.

(٥) الْحَطَّابُ ج ٣ ص ٥١٤ وَجَوَاهِرُ الْإِكْلِيلِ ج ١ ص ٣١٤ وَمَنْحَ الْجَلِيلِ ج ٢ ص ١٢٥.

(٦) الصَّاوِيٌّ عَلَى الشَّرْحِ الصَّغِيرِ ج ٢ ص ٤٤٩ وَالْخَرَشِيِّ ج ٣ ص ٢٧٣.

**القول الأول:** أن ذلك جائز، قياساً على نكاح التفويض.

**القول الثاني:** أن ذلك لا يجوز، ويفسخ قبل الدخول، ويثبت بعده، ويكون فيه صداق المثل.

**القول الثالث:** أن ذلك جائز إن كان الزوج هو المحكم. ولا يجوز إن كان المحكم غير الزوج، كانت الزوجة أو غيرها<sup>(١)</sup>.

### المُحَكَّمُ الزَّوْجُ:

قال ابن رُشد:

فإذا قلنا: إن النكاح جائز، فإن كان الزوج هو المحكم، فلا اختلاف أن الحكم في ذلك حكم نكاح التفويض: إن فرض الزوج فيه للزوجة صداق المثل لزمها النكاح، وإن أبى من ذلك فرق بينهما، إلا أن يدخل بها، فيجب عليه لها صداق المثل<sup>(٢)</sup>.

فالزوج إن فرض للزوجة مهر مثلها لزم الزوجة الرضا بما فرض لها.

ولا يلزمه أن يفرض لها صداق المثل، لأن المرأة هنا منزلة من وهب سلعته للثواب، فإن دفع الموهوب له القيمة للواهب لزمته، وإن لم يدفع له القيمة لم تلزمه.

ولا يلزم الزوج أن يفرض شيئاً، بل إن شاء طلق ولا شيء عليه<sup>(٣)</sup>.

(١) المُقَدِّمَاتُ الْمُمَهَّدَاتُ ص ٣٦٥.

(٢) المُقَدِّمَاتُ الْمُمَهَّدَاتُ السَّابِقُ، وَالْمَوَاقُ ج ٣ ص ٥١٥ عن ابن رُشد وابن عَرَفَةَ.

(٣) الْخَرَائِجُ ج ٣ ص ٢٤٧.

وانظر: جَوَاهِرُ الْإِكْلِيلِ السَّابِقُ، وَمَنْحُ الْجَلِيلِ ج ٢ ص ١٢٧ وَالْمَوَاقُ السَّابِقُ عن ابن الْحَاجِبِ، وَالشَّرْحُ الْكَبِيرُ لِلدَّرْدِيرِ ج ٢ ص ٣١٥ وَالشَّرْحُ الصَّغِيرُ لِلدَّرْدِيرِ ج ٢ ص ٤٤٩ -



فالزوج له أن يفرض أقل من مهر المثل، لكن لا يلزم الزوجة<sup>(١)</sup>. فلها الخيار، فإن رضيت به فبها، وإلا قيل له: إما أن تزيد وإما أن تطلق<sup>(٢)</sup>.

### المُحَكَّمُ فِي تَقْدِيرِ الْمَهْرِ الزَّوْجَةُ أَوْ غَيْرِ الزَّوْجِ سَوَاءً كَانَ وَلِيًّا أَمْ أَجْنَبِيًّا:

إن كانت الزوجة هي المحكّمة وحدها، أو مع سواها، أو الزوج مع غيره، اختلف في ذلك على ثلاثة أقوال:

**القول الأول:** أن الحكم في ذلك حكم نكاح التفويض: إن فرض الزوج لها صداق مثلها لزمها النكاح، ولم يكن للمحكّم من كان في ذلك كلام. وإن رضي المحكّم بصداق المثل أو أقل لم يلزم ذلك الزوج إلا أن يشاء. وهذا يأتي على ما حكى ابن حبيب في الواضحة عن ابن القاسم وابن عبد الحكم وأصبغ<sup>(٣)</sup>.

وهو قول بعض الصّقيليين<sup>(٤)</sup>، واختاره اللّخميّ والميتطيّ وابن عرفة<sup>(٥)</sup>.

**القول الثاني:** الحكم في التّحكيم عكس الحكم في التفويض، يُنزل المحكّم في التّحكيم منزلة الزوج في التفويض:

إن فرضت الزوجة صداق المثل فأقل إن كانت هي المحكّمة، أو فرض ذلك المُحَكَّم برضاها لزم ذلك الزوج، ولم يكن له في ذلك كلام. فإن فرض الزوج صداق المثل فأكثر لم يلزم ذلك الزوجة، إلا أن ترضى به، كانت

(١) جَوَاهِرُ الْإِكْلِيلِ ج ١ ص ٣١٤-٣١٥ وَمِنْحُ الْجَلِيلِ ج ٢ ص ١٢٧.

(٢) الشَّرْحُ الصَّغِيرُ لِلدَّرْدِيرِ ج ٢ ص ٤٥٠.

(٣) الْمُقَدِّمَاتُ الْمُمَهَّدَاتُ ص ٣٦٥-٣٦٦.

(٤) الدُّسُوقِيُّ عَلَى الشَّرْحِ الْكَبِيرِ لِلدَّرْدِيرِ ج ٢ ص ٣١٥ وَمِنْحُ الْجَلِيلِ ج ٢ ص ١٢٧.

(٥) الدُّسُوقِيُّ السَّابِقُ.

هي المحكّمة أو غيرها.

وهذا القول ذهب إليه أبو الحسن بن القابسي، وقاله تأويلاً على ما في المدونة.

قال ابن رشد: وهو تأويل بعيد<sup>(١)</sup>.

ونقل قول القابسي بعبارة أخرى هي:

إن فرض المحكم المثل لزم الزوجين الرضا به.

وإن فرض صداقاً أقل من المثل لزم الزوج فقط، فلا يلزم الزوجة، وتخيّر في

الرضا به وعدمه.

وإن فرض أكثر منه لزم الزوجة فقط، ويخيّر فيه الزوج<sup>(٢)</sup>.

**القول الثالث:** النكاح لا يلزم إلا بتراضي الزوج والمحكم - كانت الزوجة أو

غيرها - على الفريضة.

إن فرض الزوج صداق المثل فأكثر فلم ترص بذلك الزوجة إن كانت هي

المحكمة أو المحكم إن كان غيرها لم يلزمها النكاح بذلك إلا أن تشاء.

وإن فرضت هي إن كانت المحكمة أو المحكم إن كان غيرها صداق المثل فأقل

(١) المُقَدِّمَاتُ الْمُمَهَّدَاتُ ص ٣٦٦.

ابن القابسي: أبو الحسن علي بن محمد بن خلف المَعَاظِرِيُّ الْمَالِكِيُّ. كان واسع الرواية عالماً بالحديث وعلمه ورجاله، فقيهاً، أصولياً متكلماً، مؤلفاً مجيداً، من الصّالحين المُتَّقِينَ، رحل إلى المشرق. توفي بالقيروان سنة ٤٠٣ هـ. من تأليفه: المُمَهَّدُ فِي الْفِقْهِ، وَأَحْكَامُ الدِّيَانَةِ، وَالْمُنْقَذُ مِنْ شُبُهَةِ التَّأْوِيلِ.

الدِّيْبَاجُ الْمُذْهَبُ ج ٢ ص ١٠١ وَتَذْكِرَةُ الْحُفَظِ ج ٣ ص ١٠٧٩ رقم ٩٨٢ وَشَذَرَاتُ الذَّهَبِ ج ٣ ص ١٦٨ وَوَقَائَاتُ الْأَعْيَانِ ج ٣ ص ٣٢٠ وَتَرْتِيبُ الْمَدَارِكِ ج ٤ ص ٦١٦ وَمُعْجَمُ الْمُؤَلَّفِينَ ج ٧ ص ١٩٤.

(٢) سَيِّدِي خَلِيلٌ وَعَلَيْهِ: جَوَاهِرُ الْإِكْلِيلِ ج ١ ص ٣١٥ وَمِنْحُ الْجَلِيلِ ج ٢ ص ١٢٧ وَالْخَرْشِيُّ ج ٣ ص ٢٧٥ وَالشَّرْحُ الْكَبِيرُ لِلدَّرْدِيرِ ج ٢ ص ٣١٥.

برضاها لم يلزم ذلك الزوج إلا أن يشاء.

وهو ظاهر ما في المدونة، وإليه ذهب أبو محمد بن أبي زيد، ونصره ابن رشد<sup>(١)</sup>، واستظهره سيدي خليل<sup>(٢)</sup>.

#### (١) الْمُقَدِّمَاتُ الْمُمَهَّدَاتُ ص ٣٦٦.

ابن أبي زيد: أبو محمد عبد الله بن أبي زيد عبد الرحمن النّفْزِيّ القَيْرَوَانِيّ المَالِكِيّ، إليه انتهت الرياسة في الفقه، سكن القَيْرَوَان، من كتبه: النّوَادِرُ والزِّيَادَاتُ على المدونة، ومختصر المدونة، والرّسالة. وكان يُسمّى مَالِكاً الصَّغِير. توفي سنة ٣٨٦هـ، ودفن بداره بالقَيْرَوَان.

طَبَقَاتُ الْفُقَهَاءِ لِلشَّيْخِ الرَّازِيّ ص ١٦٠ وترتيب المدارك ج ٤ ص ٤٩٢ والذّيباج المذهب ج ١ ص ٤٢٧ وشذرات الذهب ج ٣ ص ١٣١ وهديّة العارفين ج ١ ص ٤٤٧ وشجرة النور الزكية ج ١ ص ٩٦ والإكمال لابن مأكولا ج ١ ص ٥٨٣ ومعجم المؤلفين ج ٦ ص ٧٣.

#### (٢) سَيِّدِي خَلِيلٌ وَعَلَيْهِ جَوَاهِرُ الْإِكْلِيلِ السَّابِق.

وهذه الأقوال الثلاثة التي ذكرها ابن رشد في المقدمات الممهّدات هي في سيدي خليل وشروحه السابقة المشار إليها، ونقلها عنه المواق في ج ٣ ص ٥١٦.



## المَبْحَثُ الرَّابِعُ

### التَّحْكِيمُ فِي الْحَرْبِ مِنْ طُرُقِ فَكِّ الْحِصَارِ

سنُتحدَّثُ في هَذَا الْمَبْحَثِ عَنْ نُزُولِ أَهْلِ الْحِصْنِ أَوِ الْبَلَدِ الَّذِينَ يَحَاصِرُهُمُ الْإِمَامُ عَلَى حُكْمٍ يقرر مصيرهم، إِذَا شَاءَ الْإِمَامُ التَّحْكِيمَ.

ونذكر دليلاً لِهَذَا الْحُكْمِ تَحْكِيمَ سَعْدِ بْنِ مُعَاذٍ فِي بَنِي قُرَيْظَةَ، مِمَّا يَدْعُونَا إِلَى بَيَانِ حَالِ الْمَدِينَةِ حِينَ دَخَلَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، وَبَيَانِ أَهْمِ أَعْمَالِهِ فِيهَا، وَهُوَ وَضْعُ دُسْتُورٍ لَهُمْ يَنْظِمُ شُؤْنَهُمْ، وَكَيْفِ خَرْقِ بَنِي قُرَيْظَةَ الْعَهْدِ.

وسنبحث هل يكون إنزال أهل الحصن على حُكْمِ الْعِبَادِ أَوْ عَلَى حُكْمِ اللَّهِ تَعَالَى؟ وَالْإِنْزَالُ عَلَى حُكْمِ الْعِبَادِ يُلْزِمُنَا الْكَلَامَ عَلَى: شُرُوطِ الْحُكْمِ، وَالْإِنْتِقَالَ مِنْ حُكْمِهِ إِلَى حُكْمٍ غَيْرِهِ، وَتَعَدُّدِ الْحُكْمِ، وَحُكْمِ اخْتِلَافِهِمْ عِنْدَ التَّعَدُّدِ، وَمَوْتَ الْحُكْمِ.

ثم نتكلم على نفاذ حُكْمِهِ، وَرَجُوعِهِ قَبْلَ الْحُكْمِ.

وسنبين ما هو الحُكْمُ فِيهَا إِذَا كَانَ الْحُكْمُ مَعِينًا أَوْ غَيْرَ مَعِينٍ... إلخ.

وبعد الكلام عن الحُكْمِ وما يخصه من أمور:

ننتقل إِلَى بَيَانِ شَرْطِ حُكْمِ الْحُكْمِ، وَهُوَ أَنْ يَكُونَ فِيهِ مَصْلَحَةُ الْمُسْلِمِينَ. فَإِذَا حُكِمَ الْحُكْمُ بِغَيْرِ السَّائِغِ، فَمَا هُوَ الْحُكْمُ فِيهِ؟

وسنبين الخلاف في إنزال أهل الحصن على حُكْمِ اللَّهِ تَعَالَى.

ثم نتحدث عن خروج الحُكْمِ مِنَ التَّحْكِيمِ.

وسنذكر تلك الْمَسَائِلَ مَعَ جُزْئِيَّاتِهَا التَّفْصِيلِيَّةِ، لِتَتَضَحَّ بِهَا صُورَةُ هَذَا اللَّوْنِ مِنَ التَّحْكِيمِ.

## التَّحْكِيمُ فِي الْحَرْبِ مِنْ طَرُقِ فَكِّ الْحِصَارِ

إذا حاصر الإمام حِصْنًا اعتصم به الكفار، أو بلدًا من بلادهم، فلا يجوز له أن ينصرف عنه إلا بأمر منها:

إسلام أهل الحِصْنِ أو البلد.

أو المُهادنة معهم.

أو أن يرى المصلحة في الانصراف عنه...

أو أن ينزل على حُكْمٍ حَكَمَ يُقرِّرُ مصيرهم.

وهذا التَّحْكِيمُ هو موضوع بحثنا.

إذا حاصر الإمام بلدًا أو حِصْنًا جاز أن يعقد عليهم أن ينزلوا من حُصُونِهِمْ على حُكْمِهِ، فيحكم فيهم بما يراه هو أو بعض أصحابه.

وهو قول الحَنَفِيَّةِ<sup>(١)</sup> وَالشَّافِعِيَّةِ<sup>(٢)</sup> وَالْحَنَابِلَةِ<sup>(٣)</sup> وَالْإِمَامِيَّةِ<sup>(٤)</sup> وَالْمَالِكِيَّةِ<sup>(٥)</sup>.

(١) الْخَرَّاجُ لِأَبِي يُوسُفَ - شرح فقه الملوك ومفتاح الرِّتَاج ج ٢ ص ٤٧٣-٤٧٤ وبدائع الصَّنَائِع ج ٩ ص ٤٣٢٣ والفتاوى الهنديَّة ج ٢ ص ٢٠١ والمبسوط ج ١٠ ص ٧ والسَّيَر الْكَبِيرُ وشرحه للسَّرَخْسِيِّ ج ٢ ص ٥٨٧.

(٢) الْمُهَذَّبُ ج ٢ ص ٢٣٨ والأَمُّ ج ٤ ص ١٦٨ والغَايَةُ الْقُصْوَى ج ٢ ص ٩٥٤ وروض الطَّالِبِ وَأَسْنَى الْمَطَالِبِ عليه ج ٤ ص ٢٠٨.

(٣) الْمُغْنِي ج ١٠ ص ٥٤٥ وبهامشه الشَّرْحُ الْكَبِيرُ ص ٤٢٢ وكَشَافُ الْقِنَاعِ ج ٣ ص ٦٠ وَالْإِنْصَافُ ج ٤ ص ١٤٠ وَمَطَالِبُ أَوْلِي النَّهْيِ ج ٢ ص ٥٢٨.

(٤) تَذْكِرَةُ الْفُقَهَاء ج ١ ص ٤١٨ وَاللُّمَعَةُ الدَّمَشْقِيَّةُ وَالرَّوَضَةُ الْبَهِيَّةُ عليها ج ١ ص ٢٢١.

(٥) سَيِّدِي خَلِيلٍ وعليه: الْحَطَّابُ ج ٣ ص ٣٥٩-٣٦٠ وَالْخَرَّشِيُّ ج ٣ ص ١٢٢ وَالشَّرْحُ

لَكِنْ صَرَّحَ بِعُضِّ الْمَالِكِيَّةِ:

أَنَّ الْإِمَامَ لَا يَجُوزُ لَهُ ابْتِدَاءُ إِنْزَالِهِمْ عَلَى حُكْمٍ غَيْرِهِ، وَلَكِنْ إِذَا أُنْزِلَ عَلَيْهِمْ حُكْمٌ غَيْرُهُ أُجْبِرُوا عَلَى مَا يَحْكُمُ بِهِ الْحُكْمُ بَعْدَ الْوُقُوعِ وَالنُّزُولِ.

أَمَّا إِنْزَالُ بَنِي قُرَيْظَةَ - وَسَيَأْتِي تَفْصِيلُ الْقَوْلِ فِيهِ - فَقَدْ كَانَ عَلَى حُكْمِ النَّبِيِّ ﷺ، ثُمَّ حُكْمٍ فِيهِ سَعْدُ بْنُ مُعَاذٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ تَطْيِيفًا لِقُلُوبِ الْأَنْصَارِ الْأَوْسِ لَمَّا طَلَبُوا مِنْهُ ﷺ تَخْلِيَتَهُمْ لَهُمْ، لِأَنَّ بَنِي قُرَيْظَةَ مَوَالِي الْأَوْسِ مَوَالِي حِلْفٍ لَا مَوَالِي عِتَاقَةٍ<sup>(١)</sup>. وَحُجَّةُ الْجُمْهُورِ هِيَ:

١- أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمَّا حَاصَرَ بَنِي قُرَيْظَةَ رَضُوا بِالنُّزُولِ عَلَى حُكْمِ سَعْدِ بْنِ مُعَاذٍ فَأُجَابَهُمْ إِلَى ذَلِكَ.

تَحْكِيمُ سَعْدِ بْنِ مُعَاذٍ فِي بَنِي قُرَيْظَةَ:

كَانَ فِي الْمَدِينَةِ عِنْدَ مَقْدَمِ الرَّسُولِ ﷺ أَرْبَعُ فِئَاتٍ:

أ. الْمُهَاجِرُونَ مِنْ مَكَّةَ إِلَى الْمَدِينَةِ الْمُنَوَّرَةِ.

ب. الْأَنْصَارُ الْمُؤْمِنُونَ مِنْ أَهْلِ الْمَدِينَةِ مِنْ قَبِيلَتِي الْأَوْسِ وَالْخَزَرَجِ.

ج. الْمُشْرِكُونَ الْعَرَبُ مِنْ أَهْلِ الْمَدِينَةِ مِنَ الْأَوْسِ وَالْخَزَرَجِ.

الْكَبِيرُ لِلدَّرْدِيرِ وَالْدُّسُوقِيِّ عَلَيْهِ ج ٢ ص ١٨٥ وَجَوَاهِرُ الْإِكْلِيلِ ج ١ ص ٢٥٧، وَالْقَوَانِينُ الْفَقْهِيَّةُ ص ١٧٤.

(١) الْعَدَوِيُّ عَلَى الْخَرْشِيِّ السَّابِقِ، وَجَوَاهِرُ الْإِكْلِيلِ السَّابِقِ.

وَهُوَ مَعْنَى مَا نَقَلَهُ الْمَوَاقِ ج ٣ ص ٣٥٩ عَنْ سَخْنُونٍ.

وَانْظُرْ فِي الْحَطَّابِ ص ٣٥٩-٣٦٠ مَسْأَلَةَ تَطْيِيبِ الْقُلُوبِ بِتَحْكِيمِ سَعْدٍ، وَنَقْلَ عَنْ مُحَمَّدٍ: يَعْزُضُ عَلَيْهِمْ قَبْلَ رَدِّهِمُ الْإِسْلَامَ فَإِنْ أَبَوْا فَالْجَزْيَةُ، وَلِيَنْزِلَهُمُ الْإِمَامُ عَلَى حُكْمِهِ لَا عَلَى حُكْمٍ غَيْرِهِ وَلَوْ طَلَبُوهُ.

د. الْيَهُودُ الَّذِينَ كَانُوا قِبَائِلَ مُخْتَلِفَةٍ أَشْهَرَهَا: بَنُو قَيْنُقَاعَ، وَبَنُو النَّضِيرِ، وَبَنُو قُرَيْظَةَ.

وَمِنْ أَهَمِّ أَعْمَالِهِ ﷺ فِي الْمَدِينَةِ وَضْعُ دُسْتُورٍ، نَظَمَ فِيهِ شُؤُونَ الْمُسْلِمِينَ وَعِلَاقَتَهُمْ بِغَيْرِهِمْ. وَمِنْ بَنُو هَذَا الدُّسْتُورِ مَا يَأْتِي:

أ. إِنَّهُمْ أُمَّةٌ وَاحِدَةٌ مِنْ دُونِ النَّاسِ.

ب. إِنْ الْمُؤْمِنِينَ الْمُتَّقِينَ أَيْدِيهِمْ عَلَى كُلِّ مَنْ بَغَى مِنْهُمْ، أَوْ ابْتَغَى دَسِيعَةً ظُلْمٍ، أَوْ إِثْمًا أَوْ عُذْوَانًا أَوْ فُسَادًا بَيْنَ الْمُؤْمِنِينَ. وَإِنْ أَيْدِيهِمْ عَلَيْهِ جَمِيعًا، وَلَوْ كَانَ وَلَدَ أَحَدِهِمْ.

ج. لِلْيَهُودِ دِينُهُمْ، وَلِلْمُسْلِمِينَ دِينُهُمْ، مَوَالِيَهُمْ وَأَنْفُسُهُمْ، إِلَّا مَنْ ظَلَمَ نَفْسَهُ وَأَثَمَ، فَإِنَّهُ لَا يُوتَغُ إِلَّا نَفْسُهُ وَأَهْلُ بَيْتِهِ.

د. إِنْ عَلَى الْيَهُودِ نَفَقَتُهُمْ، وَعَلَى الْمُسْلِمِينَ نَفَقَتُهُمْ، وَإِنْ بَيْنَهُمُ النَّصْرُ عَلَى مَنْ حَارَبَ أَهْلَ هَذِهِ الصَّحِيفَةِ، وَإِنْ بَيْنَهُمُ النَّصْحُ وَالنَّصِيحَةُ وَالْبِرُّ دُونَ الْإِثْمِ.

هـ. إِنَّهُ مَا كَانَ بَيْنَ أَهْلِ هَذِهِ الصَّحِيفَةِ مِنْ حَدَثٍ أَوْ اشْتِجَارٍ يُخَافُ فُسَادَهُ، فَإِنَّ مَرَدَّهُ إِلَى اللَّهِ وَإِلَى مُحَمَّدٍ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَإِنْ اللَّهُ عَلَى أَتَقَى مَا فِي هَذِهِ الصَّحِيفَةِ وَأَبْرَهُ.

و. وَإِنَّهُ لَا تُجَارُ قُرَيْشٌ وَلَا مِنْ نَصْرِهَا.

ز. وَإِنْ بَيْنَهُمُ النَّصْرُ مَنْ دِهِمْ يَثْرَبَ.

وَكَانَ الرَّسُولُ ﷺ قَدْ سَالمَ الْيَهُودَ، لِأَنَّهُمْ أَهْلُ كِتَابٍ، فَعَاهَدَهُمْ وَتَرَكَ لَهُمْ حُرِيَّةَ الْعِبَادَةِ. وَلَكِنْ بَعْدَ انْتِصَارِ الْمُسْلِمِينَ فِي بَدْرٍ كَانَ بَنُو قَيْنُقَاعَ أَوَّلَ مَنْ نَقَضَ الْعَهْدَ مِنَ الْيَهُودِ، فَحَاصَرَهُمُ الرَّسُولُ ﷺ، وَاضْطَرَّهُمْ إِلَى التَّسْلِيمِ وَالْخُرُوجِ مِنَ الْمَدِينَةِ.

وَبَعْدَ انْتِصَارِ قُرَيْشٍ فِي أُحُدٍ حَاولَ بَنُو النَّضِيرِ مِنَ الْيَهُودِ اغْتِيَالَ الرَّسُولِ ﷺ فَنَقَضُوا الْعَهْدَ، وَعِنْدَئِذٍ حَاصَرَهُمُ الرَّسُولُ ﷺ وَاشْتَدَّ بِهِمُ الْخَوْفُ، فَطَلَبُوا مِنْهُ ﷺ أَنْ يَكُفَّ عَنْ دِمَائِهِمْ، وَيَكْتَفِي بِجَلَائِهِمْ، فَرضِي بِذَلِكَ، وَخَرَجُوا إِلَى خَيْبَرَ وَالشَّامِ،



وَذَلِكَ فِي سَنَةِ ٤ هـ.

وبعد إخراج بني النَّضِير من المَدِينَةِ قدم نَفَرٌ مِنْهُمْ ومن بني وائل على قُرَيْشٍ وَعَظْفَانِ يُحْزِبُونَ الْأَحْزَابَ، وقالوا: إنا سنكون معكم عليه حتى نستأصله، فاجتمع عشرة آلاف رجل منهم في سنة ٥ هـ. فلما علم رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بالأمر أمر بحفر الخَنْدَقِ حول المَدِينَةِ باقْتِرَاحِ سَلْمَانَ الْفَارِسِيِّ. وَعَسَكَرَ النَّبِيُّ ﷺ فِي ثَلَاثَةِ آلَافٍ مِنَ الْمُسْلِمِينَ، وَالْخَنْدَقُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْعَدُوِّ، وَظَهَرَهُمْ إِلَى سَلْعٍ، وَجَعَلَ الذَّرَارِي وَالنِّسَاءَ فِي الْحِصُونِ.

وَتَذْبُذِبِ الْمُنَافِقُونَ، وَنَكَثَ يَهُودُ الْمَدِينَةِ بَنُو قُرَيْظَةَ الْعَهْدَ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَاتَّفَقُوا سِرًّا مَعَ قُرَيْشٍ عَلَى حَرْبِ الْمُسْلِمِينَ.

وَيَصِفُ الْقُرْآنُ الْكَرِيمُ حَالَ الْمُسْلِمِينَ مِنَ الْقَلَقِ وَالرُّعْبِ بَعْدَ تَحْزَبِ الْأَحْزَابِ وَالْيَهُودِ عَلَيْهِمْ، بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَذْكُرُوا نِعْمَةَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ جَاءَ تَكُمْ جُنُودٌ فَأَرْسَلْنَا عَلَيْهِمْ رِيحًا وَجُنُودًا لَمْ تَرَوْهَا وَكَانَ اللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرًا ۝٩ إِذْ جَاءُوكُمْ مِّنْ فَوْقِكُمْ وَمِنْ أَسْفَلَ مِنْكُمْ وَإِذْ زَاغَتِ الْأَبْصَارُ وَبَلَغَتِ الْقُلُوبُ الْحَنَاجِرَ وَنَظُنُّونَ بِاللَّهِ الظُّنُونًا ۝١٠ هُنَالِكَ ابْتُلِيَ الْمُؤْمِنُونَ وَزُلْزِلُوا زِلْزَالًا شَدِيدًا ۝١١﴾ [الأحزاب].

وَالْجُنُودُ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿جَاءَ تَكُمْ جُنُودٌ﴾ [الأحزاب: ٩] هُمْ قُرَيْشٌ وَعَظْفَانٌ وَبَنُو قُرَيْظَةَ.

أَمَّا الْجُنُودُ الَّذِينَ أَرْسَلَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ مَعَ الرِّيحِ فَهُمُ الْمَلَائِكَةُ.

وَالَّذِينَ جَاءُوهُمْ مِنْ فَوْقِهِمْ هُمْ بَنُو قُرَيْظَةَ.

وَالَّذِينَ جَاءُوهُمْ مِنْ أَسْفَلَ مِنْهُمْ هُمْ قُرَيْشٌ وَعَظْفَانٌ.

وَلَمْ يَقْتَحِمْ أَهْلُ الْأَحْزَابِ الْخَنْدَقَ، إِلَّا أَفْرَادٌ وَلَمْ يُفْلِحُوا، لِعَدَمِ خَبَرَتِهِمْ بِحُرُوبِ الْخَنَادِقِ، فَتَرَاشَقُوا بِالْغَبَالِ، وَحَاصَرُوا الْمُسْلِمِينَ.

وبعدما أثار نُعَيْمُ بن مَسْعُودٍ من شكوكٍ فرّقت بين اليَهُودِ والأَحْزَابِ، وبعد هبوب الرياح العاصفة التي قلعت الخيام، وكفأت القُدُور، تراجع المُشْرِكُونَ، ونجا بِذَلِكَ المُسْلِمُونَ، قال تعالى: ﴿وَرَدَّ اللَّهُ الَّذِينَ كَفَرُوا بِغَيْظِهِمْ لَمَنَّا لَوَ أَخِيرًا وَكَفَى اللَّهُ الْمُؤْمِنِينَ الْقِتَالَ﴾ [الأحزاب: ٢٥].

وبعد ذَلِكَ توجّه المُسْلِمُونَ إلى بني قُرَيْظَةَ الذين غدروا ونكثوا العهد، فحاصرهم النَّبِيُّ ﷺ خمساً وعشرين ليلة، وقذّف في قلوبهم الرعب. وأخيراً نزلوا على حُكْمِ سَعْدِ بن مُعَاذِ سَيِّدِ الْأَوْسِ، فحكم بقتل مُقَاتِلَتِهِمْ، وسبي ذراريهم وقسمة أموالهم<sup>(١)</sup>.

(١) سيرة ابن هشام، والذّرر في اختصار المغازي والسّير لابن عبد البر، والسّيرة النبويّة لابن كثير.

ومجموعة الوثائق السياسيّة: د. مُحَمَّدُ حُمَيْدُ اللَّهِ ص ٤١-٤٧ حيث حقق نصّ الوثيقة بين الرّسول ﷺ وأهل المديّنة، وقارن الروايات، وأثبت الاختلافات في الهامش. وتاريخ الإسلام السياسيّ: حسن إبراهيم حسن ج ١ وغزوة بني قُرَيْظَةَ: مُحَمَّدُ أَحْمَدُ باشميل.

نُعَيْمُ بن مَسْعُودٍ: بن عامر بن أُتَيْفِ الغطفانيّ الأشجعيّ، أبو سلَمَة. أسلم في وقعة الخندق، وهو الذي أوقع الخُلف بين قُرَيْظَةَ وعُطْفَانَ وقُرَيْشَ يومَ الخندق، وخدّل بعضهم عن بعض. مات زمن خلافة عُثْمَانَ، وقيل: قتل يومَ الجَمَل قبل قدوم عليّ البصرة. أسد الغابة ج ٥ ص ٣٣ والإصابة ج ٣ ص ٥٦٨.

دَسِيعَة: عطية.

القَامُوسُ الْمُحِيطُ مادة (الدسع).

يُوتَغ: يُهْلِك.

الرَّوْضُ الْأَنْفُ فِي تَفْسِيرِ سِيرَةِ ابْنِ هِشَامٍ ج ٢ ص ٢٥٢ والقَامُوسُ الْمُحِيطُ مادة (الوتغ).

رَوَى الْبُخَارِيُّ وَمُسْلِمٌ:

عن عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: أُصِيبَ سَعْدٌ يَوْمَ الْخَنْدَقِ، رَمَاهُ رَجُلٌ مِنْ قُرَيْشٍ يُقَالُ لَهُ: حِبَّانُ بْنُ الْعَرَقَةِ، رَمَاهُ فِي الْأَكْحَلِ.

فَضْرَبَ النَّبِيُّ ﷺ خَيْمَةً فِي الْمَسْجِدِ، لِيَعُودَهُ مِنْ قَرِيبٍ.

فَلَمَّا رَجَعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنَ الْخَنْدَقِ وَضَعَ السِّلَاحَ وَاعْتَثَلَ، فَأَتَاهُ جَبْرِيلُ عَلَيْهِ السَّلَامُ، وَهُوَ يَنْفُضُ رَأْسَهُ مِنَ الْغُبَارِ، فَقَالَ: قَدْ وَضَعْتَ السِّلَاحَ؟ وَاللَّهِ مَا وَضَعْتُهُ، أَخْرَجَ إِلَيْهِمْ.

قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: فَأَيْنَ؟ فَأَشَارَ إِلَى بَنِي قُرَيْظَةَ.

فَأَتَاهُمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَزَلَّوْا عَلَى حُكْمِهِ.

فَرَدَّ الْحُكْمَ إِلَى سَعْدٍ.

قَالَ: فَإِنِّي أَحْكُمُ فِيهِمْ أَنْ تُقْتَلَ الْمُقَاتِلَةُ، وَأَنْ تُسَبَى النِّسَاءُ وَالذَّرِيَّةُ، وَأَنْ تُقَسَمَ أَمْوَالُهُمْ<sup>(١)</sup>.

خَيْرٌ: الْمَوْضِعُ الْمَشْهُورُ الَّذِي غَزَاهُ النَّبِيُّ ﷺ، عَلَى ثَمَانِيَةِ بُرْدٍ مِنَ الْمَدِينَةِ مِنْ جِهَةِ الشَّامِ، تَطْلُقُ عَلَى الْوِلَايَةِ، وَكَانَ بِهَا سَبْعَةُ حُصُونٍ لِلْيَهُودِ، وَحَوْلَهَا مَزَارِعٌ وَنَخْلٌ. وَالْخَيْرُ بِلِسَانِ الْيَهُودِ: الْحِصْنُ.

مَرَايِدُ الْأَطْلَاعِ ج ١ ص ٤٩٤ وَمُعْجَمُ الْبُلْدَانِ ج ٢ ص ٤٠٩.

سَلْعٌ: جَبَلٌ عَلَى بَابِ الْمَدِينَةِ.

مَرَايِدُ الْأَطْلَاعِ ج ٢ ص ٧٢٧.

(١) لَفْظُ هَذَا الْحَدِيثِ لِلْبُخَارِيِّ أَخْرَجَهُ فِي صَحِيحِهِ فِي:

٦٤ كِتَابُ الْمَغَازِي، ٣٠ بَابُ مَرْجِعِ النَّبِيِّ ﷺ مِنَ الْأَحْزَابِ وَمُخْرَجِهِ إِلَى بَنِي قُرَيْظَةَ وَمُحَاصَرَتِهِ إِيَّاهُمْ، رَقْمُ ٤١٢٢ / فَتْحُ الْبَارِي ج ٧ ص ٤١١.

وَرَوَى الْبُخَارِيُّ وَمُسْلِمٌ:

عن أبي سعيد الخدري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ: نَزَلَ أَهْلُ قُرَيْظَةَ عَلَى حُكْمِ سَعْدِ بْنِ مُعَاذٍ، فَأَرْسَلَ النَّبِيُّ ﷺ إِلَى سَعْدٍ، فَأَتَى عَلَى حِمَارٍ، فَلَمَّا دَنَا مِنَ الْمَسْجِدِ، قَالَ لِلْأَنْصَارِ: قَوْمُوا إِلَيَّ سَيِّدِكُمْ، (أَوْ خَيْرِكُمْ).

فَقَالَ: هَؤُلَاءِ نَزَلُوا عَلَيَّ حُكْمَكَ.

فَقَالَ: تَقْتُلُ مُقَاتِلَتَهُمْ، وَتَسْبِي ذُرَارِيَهُمْ.

قَالَ: قَضَيْتَ بِحُكْمِ اللَّهِ. وَرَبَّهَا قَالَ: بِحُكْمِ الْمَلِكِ <sup>(١)</sup>.

وهو بلفظ مقارب في:

صَحِيحُ مُسْلِمٍ: ٣٢ كتاب الجهاد والسير، ٢٢ باب جواز قتال من نقض العهد، وجواز إنزال أهل الحصن على حُكْمِ حَاكِمِ عَدْلٍ أَهْلٍ لِلْحُكْمِ، رقم ١٧٦٩ ج ٣ ص ١٣٨٩.

وَالْحَدِيثُ مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ بَيْنَ الْبُخَارِيِّ وَمُسْلِمٍ، حَيْثُ رَوَاهُ مِنْ طَرِيقٍ: عَبْدُ اللَّهِ بْنُ ثُمَيْرٍ عَنْ هِشَامٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَائِشَةَ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وهو في اللَّوْلُو وَالْمَرْجَانِ فِيمَا اتَّفَقَ عَلَيْهِ الشَّيْخَانِ، ص ٤٥١ رقم ١١٥٦.

وَمِنْ هَذَا الطَّرِيقِ أَخْرَجَهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ فِي مُسْنَدِهِ ج ٦ ص ٥٦.

وَأَخْرَجَ الْحَدِيثَ عَنْ عَائِشَةَ ص ١٤١ مَطْوَلًا مِنْ طَرِيقِ يَزِيدَ عَنْ مُحَمَّدَ بْنِ عَمْرٍو عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ عَلْقَمَةَ بْنِ وَقَّاصٍ عَنْ عَائِشَةَ.

وَفِي مَجْمَعِ الزَّوَائِدِ ج ٦ ص ١٣٨: قُلْتُ فِي الصَّحِيحِ بَعْضُهُ، رَوَاهُ أَحْمَدُ، وَفِيهِ مُحَمَّدُ بْنُ عَمْرٍو وَبْنُ عَلْقَمَةَ، وَهُوَ حَسَنُ الْحَدِيثِ، وَبَقِيَّةُ رِجَالِهِ ثَقَاتٌ.

وهو في الأموال من طريق يزيد ص ١٩١.

الْأَكْحَلُ: عِرْقٌ فِي وَسْطِ الذَّرَاعِ، إِذَا قُطِعَ لَمْ يَرَقَأَ الدَّمُ.

فَتَحَ الْبَارِي ج ٧ ص ٤١٣ وفي المصباح المُنِيرُ مادة (كحلت): الْأَكْحَلُ: عِرْقٌ فِي الذَّرَاعِ يُفْصَدُ.

(١) هَذَا اللَّفْظُ أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي:

.....

صَحِيحُهُ: ٦٤ كتاب الْمَغَازِي، ٣٠ باب مَرَجِ النَّبِيِّ ﷺ مِنَ الْأَحْزَابِ...، رقم ٤١٢١/.  
فَتْحُ الْبَارِي ج ٧ ص ٤١١.

وهو بلفظ مقارب في:

صَحِيحُ مُسْلِمٍ: ٣٢ كتاب الْجِهَادِ وَالسَّيْرِ، ٢٢ باب جَوَازِ قِتَالِ مَنْ نَقَضَ الْعَهْدَ...، رقم  
١٧٦٨، ج ٣ ص ١٣٨٨.

وَالْحَدِيثُ مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ بَيْنَ الْبُخَارِيِّ وَمُسْلِمٍ، حَيْثُ رَوَاهُ مِنْ طَرِيقٍ: شُعْبَةُ عَنْ سَعْدِ بْنِ  
إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِي أُمَامَةَ بْنِ سَهْلٍ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا سَعِيدٍ الْخُدْرِيَّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَقُولُ.

وهو فِي اللَّوْثِ وَالْمَرْجَانِ فِيمَا اتَّفَقَ عَلَيْهِ الشَّيْخَانُ، رقم ١١٥٥ ص ٤٥١.

وهو أَيْضاً بلفظ مقارب في:

صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ: ٥٦ كتاب الْجِهَادِ، ١٦٨ باب إِذَا نَزَلَ الْعَدُوُّ عَلَى حَكْمِ رَجُلٍ، رقم  
٣٠٤٣/. فَتْحُ الْبَارِي ج ٦ ص ١٦٥.

و ٦٣ كتاب مَنَاقِبِ الْأَنْصَارِ، ١٢ باب مَنَاقِبِ سَعْدِ بْنِ مُعَاذٍ، رقم ٣٨٠٤/. فَتْحُ الْبَارِي  
ج ٧ ص ١٢٣.

و ٧٩ كتاب الْإِسْتِزْدَانِ، ٢٦ باب قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: قَوْمُوا إِلَىٰ سَيِّدِكُمْ، رقم ٦٢٦٢/. فَتْحُ  
الْبَارِي ج ١١ ص ٤٩.

وَهَذِهِ الْمَوَاضِعُ الثَّلَاثَةُ كُلُّهَا مِنْ طَرِيقِ شُعْبَةَ عَنْ سَعْدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِي أُمَامَةَ بْنِ  
سَهْلٍ بْنِ حُنَيْفٍ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ أَيْضاً. وَمِنْ هَذَا الطَّرِيقِ أَخْرَجَهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ فِي  
مُسْنَدِهِ ج ٣ ص ٢٢ و ص ٧١.

وَحَدِيثٌ: تَحْكِيمُ سَعْدِ بْنِ مُعَاذٍ فِي بَنِي قُرَيْظَةَ، فِي:

سُنَنِ التِّرْمِذِيِّ: ٢٢ أَبْوَابِ السَّيْرِ، ٢٨ باب مَا جَاءَ فِي النُّزُولِ عَلَى الْحَكَمِ، رقم ١٥٨٢،  
ج ٥ ص ٣١٠، وَقَالَ: حَسَنٌ صَحِيحٌ، أَخْرَجَهُ مِنْ طَرِيقِ اللَّيْثِ عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ عَنْ جَابِرٍ.

وَبِهَذَا الطَّرِيقِ أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ فِي مُسْنَدِهِ فِي ج ٣ ص ٣٥٠ وَالْأَمْوَالِ ص ١٩١.

وقد ذكر ذلك القرآن الكريم: ﴿وَأَنْزَلَ الَّذِينَ ظَاهَرُوهُمْ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ مِنْ صَيَاصِيهِمْ وَقَذَفَ فِي قُلُوبِهِمُ الرُّعْبَ فَرِيقًا تَقْتُلُونَ وَتَأْسِرُونَ فَرِيقًا ۖ وَأَوْرَثَكُمْ أَرْضَهُمْ وَدِيَارَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ وَأَرْضًا لَمْ تَطْعُوهَا وَكَانَ اللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرًا ۝﴾ [الأحزاب].

٢- نَزُولُ الْهُرْمُرَانِ عَلَى حُكْمِ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

رَوَى الْإِمَامُ الشَّافِعِيُّ فِي كِتَابِهِ الْأُمِّ: عَنِ الثَّقَفِيِّ عَنْ حُمَيْدٍ عَنْ أَنَسٍ قَالَ: حَاصِرْنَا تُسْتَرُ، فَنَزَلَ الْهُرْمُرَانُ عَلَى حُكْمِ عُمَرَ. فَقَدِمْتُ بِهِ عَلَى عُمَرَ، فَلَمَّا انْتَهَيْنَا إِلَيْهِ، قَالَ لَهُ عُمَرُ: تَكَلِّمْ.

قال: كلام حي أو كلام ميت؟

قال: تكلم لا بأس.

قال: إنا وإياكم معاشر العرب ما خلقنا الله بيننا وبينكم، كنا نتعبدكم ونقتلكم ونغصبكم، فلما كان الله عز وجل معكم لم يكن لنا بكم يدان.

فقال عمر: ما تقول؟

فقلت: يا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ، تركت بعدي عدواً كثيراً وشوكة شديدة، فإن تقتله يئأس القوم من الحياة، ويكون أشد لشوكتهم.

فقال عمر: أستحيي قاتل البراء بن مالك ومجزأة بن ثور؟

فلما خشيت أن يقتله، قلت: ليس إلى قتله سبيل، قد قلت له: تكلم لا بأس.

---

وَحَدِيثُ التِّرْمِذِيِّ: أَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ وَابْنُ حِبَّانَ بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ. / نَبِيلُ الْأَوْطَارِ ج ٨ ص ٥٨.

وَلِلْحَدِيثِ رَوَايَاتٌ فِي: مَجْمَعِ الزَّوَائِدِ ج ٦ ص ١٣٨-١٤٠ وَالْأَمْوَالِ ص ١٩١-١٩٢ وَالْمُسْتَدْرَكِ ج ٢ ص ١٢٤ وَصَحْحِهِ الدَّهَبِيُّ، وَج ٣ ص ٣٤ وَقَالَ: صَحِيحٌ عَلَى شَرْطِ الشَّيْخَيْنِ وَلَمْ يَخْرُجْ، وَسُنَنِ الدَّارِمِيِّ ج ٢ ص ٢٣٨ وَالسِّيَرِ الْكَبِيرِ لِمُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ ج ٢ ص ٥٨٨.

فقال عُمَرُ: ارتشیت وأصبت منه؟

فقلتُ: والله ما ارتشیتُ، ولا أصبتُ منه.

قال: لَتَأْتِيَنِي عَلَى ما شهدت به بغيرك، أو لأبدأنَّ بعقوبتك.

قال: فخرجتُ فلقيت الزُّبَيْرَ بنَ الْعَوَّامِ، فشَهِدَ معي، وأمسك عُمَرُ، وأسلم، وفرض له.

قال الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى: وقبول من قَبْلَ من الْهُرْمُزَانِ أن ينزل على حُكْمِ عُمَرَ يوافق سُنَّةَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ. فَإِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَبْلَ من بني قُرَيْظَةَ حين حصرهم وجهَدَ بهم الْحَرْبَ أن ينزلوا على حُكْمِ سَعْدِ بنِ مُعَاذٍ<sup>(١)</sup>.

(١) الْأُمُّ لِلشَّافِعِيِّ ج ٤ ص ١٦٧-١٦٨.

وفي تَلْخِيصِ الْحَبِيرِ ج ٤ ص ١٢٠: (رواه الشَّافِعِيُّ وابن أبي شَيْبَةَ وَيَعْقُوبُ بن سُلَيْمَانَ في تَارِيخِهِ وَالبَيْهَقِيُّ، ورويناه في نسخة إِسْمَاعِيلَ بن جَعْفَرٍ عن حميد بطوله، وعَلَّقَهُ الْبُخَارِيُّ مُخْتَصَرًا).

وانظره أَيْضًا في: طَبَقَاتِ ابنِ سَعْدٍ (الطَّبَعَةُ الْأُورُبِيَّةُ) ج ٥ ص ٦٤ والأموال ج ١ ص ١٦٦ وأثار الْحَرْبِ للدكتور وَهْبَةُ الزُّحَيْلِيِّ ص ٢٧٣ عن الْأُمِّ.

الْهُرْمُزَانِ الْفَارِسِيُّ: كان من ملوك فَارِسَ، وأُسِرَ في فتوح الْعِرَاقِ، وأسلم على يد عُمَرَ، ثم كان مقيمًا عنده بِالْمَدِينَةِ، واستشاره في قتال الْفُرْسِ. كتب النَّبِيُّ ﷺ إلى الْهُرْمُزَانِ: من مُحَمَّدٍ رَسُولِ اللَّهِ إني أدعوك إلى الْإِسْلَامِ، اسْلَمْ تَسْلَمْ، الْحَدِيثُ.

أخرج الْكَرَابِيسِيُّ في أدب الْقَضَاءِ بِسَنَدٍ صَحِيحٍ إلى سَعِيدِ بنِ الْمُسَيَّبِ: أن عَبْدَ الرَّحْمَنِ بنَ أَبِي بَكْرٍ قال: لما قُتِلَ عُمَرُ: إني مررتُ بِالْهُرْمُزَانِ وَجُفِينَةَ وَأبي لُؤْلُؤَةَ، وهم نَجِيُّ، فلما رأوني ثاروا فسقط من بينهم خَنْجَرٌ له رَأْسَانِ، نِصَابُهُ في وسطه، فانظروا إلى الْخَنْجَرِ الذي قُتِلَ به عُمَرُ. فإذا هو الذي وصفه. فانطلق عُبَيْدُ اللَّهِ بن عُمَرَ، فأخذ سَيْفَهُ حين سمع ذَلِكَ من عَبْدِ الرَّحْمَنِ، فَاتَى الْهُرْمُزَانِ فَقَتَلَهُ، وقتل جُفِينَةَ، وقتل بنتُ أَبِي لُؤْلُؤَةَ صَغِيرَةً، وأراد قتل كل سَبْيٍ بِالْمَدِينَةِ فَمَنَعُوهُ. فلما استخلف عُثْمَانُ قال له عُمَرُ بن الْعَاصِ:

٣- الإجماع على ذلك<sup>(١)</sup>.

إِنْ هَذَا الْأَمْرُ كَانَ وَلَيْسَ لَكَ عَلَى النَّاسِ سُلْطَانٌ. فَذَهَبَ دَمُ الْهَرْمُزَانِ هَذَرًا.

الإصابة ج ٣ ص ٦١٨.

عَبْدُ الْوَهَّابِ بْنُ عَبْدِ الْمَجِيدِ: بَنُ الصَّلْتِ الثَّقَفِيِّ، أَبُو مُحَمَّدَ الْبَصْرِيِّ. رَوَى عَنْ حُمَيْدِ الطَّوِيلِ وَأَيُّوبَ السَّخْتِيَانِيِّ وَآخَرِينَ، وَرَوَى عَنْهُ الشَّافِعِيُّ وَأَحْمَدُ وَعَلِيٌّ وَغَيْرُهُمْ، ثِقَةً، تَغَيَّرَ قَبْلَ مَوْتِهِ بِثَلَاثِ سِنِينَ. مَاتَ سَنَةَ ١٩٤ هـ.

تَقْرِيبُ التَّهْذِيبِ ج ١ ص ٥٢٨ وَتَهْذِيبُ التَّهْذِيبِ ج ٦ ص ٤٤٩ وَمَشَاهِيرُ عُلَمَاءِ الْأَمْصَارِ ص ١٦٠.

حُمَيْدُ بْنُ أَبِي حُمَيْدِ الطَّوِيلِ: أَبُو عُبَيْدَةَ الْخَزَاعِيُّ مَوْلَاهُمُ الْبَصْرِيُّ. رَوَى عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ وَثَابِتِ الْبُنَانِيِّ وَمُوسَى بْنِ أَنَسٍ وَغَيْرِهِمْ، رَوَى عَنْهُ حَمَادُ بْنُ سَلَمَةَ وَيَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ وَآخَرُونَ، وَثِقَهُ يَحْيَى بْنُ مَعِينٍ وَالْعَجَلِيُّ وَغَيْرُهُمَا. مَاتَ سَنَةَ ١٤٢ هـ.

تَهْذِيبُ التَّهْذِيبِ ج ٣ ص ٣٨ وَمَشَاهِيرُ عُلَمَاءِ الْأَمْصَارِ ص ٩٣.

أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ: بَنُ النَّضْرِ الْأَنْصَارِيِّ النَّجَارِيِّ. خَادِمُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَأَحَدُ الْمَكْتَرِينَ مِنَ الرَّوَايَةِ عَنْهُ، مَاتَ بِالْبَصْرَةِ وَدُفِنَ بِهَا سَنَةَ ٩١ هـ، وَقِيلَ غَيْرُ ذَلِكَ، وَكَانَ آخِرَ الصَّحَابَةِ مَوْتًا بِهَا.

الاسْتِيعَابُ ج ١ ص ٧١ وَالْإِصَابَةُ ج ١ ص ٧١ وَأُسْدُ الْغَابَةِ ج ١ ص ١٢٧ وَتَذْكِرَةُ الْحَفَاطِ ج ١ ص ٤٤ رَقْم ٢٣ وَطَرَحُ التَّثْرِيبِ ج ١ ص ٣٥.

الْبَرَاءُ بْنُ مَالِكٍ: بَنُ النَّضْرِ الْأَنْصَارِيِّ. أَخُو أَنَسٍ. كَانَ حَادِي النَّبِيِّ ﷺ، شَهِدَ الْبَرَاءُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ الْمَشَاهِدَ إِلَّا بَدْرًا، وَلَهُ يَوْمُ الْيَمَامَةِ أَخْبَارٌ. وَاسْتُشْهِدَ يَوْمَ حِصْنِ تُسْتَرٍ فِي خِلَافَةِ عُمَرَ سَنَةَ ٢٠ هـ أَوْ غَيْرَهُ، وَقِيلَ: إِنَّ الْهَرْمُزَانَ هُوَ الَّذِي قَتَلَهُ.

الإصابة ج ١ ص ١٤٣ وَأُسْدُ الْغَابَةِ ج ١ ص ١٧٢.

مَجْرَزَةُ بْنُ ثَوْرٍ: بَنُ عُمَيْرِ السَّدُوسِيِّ. قَتَلَهُ الْهَرْمُزَانُ مَعَ الْبَرَاءِ بْنِ مَالِكٍ فِي حِصَارِ تُسْتَرٍ وَلِذَلِكَ قِصَّةٌ، لَهُ أَثَرٌ عَظِيمٌ فِي قِتَالِ الْفُرْسِ.

الإصابة ج ٣ ص ٣٦٤ وَأُسْدُ الْغَابَةِ ج ٤ ص ٣٠٢.

(١) تَذْكِرَةُ الْفُقَهَاءِ ج ١ ص ٤١٨.



**إنزال أهل الحصن على حكم العباد أو على حكم الله تعالى:**

إنزال أهل الحصن إما أن يكون: على حكم العباد، أو على حكم الله تعالى.

**الأمر الأول: إنزالهم على حكم العباد:**

النُّزُولُ عَلَى حُكْمِ الْحَكَمِ مِنَ النَّاسِ يَلْزِمُنَا الْكَلَامَ عَلَى مَا يَأْتِي:

١ - شروط الحكم.

٢ - نفاذ حكم الحكم.

٣ - الحكم مُعَيَّنٌ أَوْ غَيْرُ مُعَيَّنٍ.

٤ - شرط الحكم.

والأمور المتعلقة بكل فقرة من ذلك.

● ١ - شروط الحكم:

ذكر الفقهاء للحكم في الحرب شروطاً، أذكرها على النحو الآتي:

**الْحَنَابِلَةُ:**

شروطه أن يكون:

حُرّاً، مسلماً، عاقلاً، بالغاً، ذكراً، عدلاً، فقيهاً<sup>(١)</sup>.

(١) الْمُغْنِي ج ١٠ ص ٥٤٥.

وهذه الشروط نفسها في: الشَّرح الكبير بهامش الْمُغْنِي ص ٤٢٣ وَكَشَافُ الْفِتْنَةِ ج ٣

ص ٦٠.

لكن ورد في مطالب أولي النهى ج ٢ ص ٥٢٨: مُسْلِمٌ حُرٌّ مُكَلَّفٌ عَدْلٌ مُجْتَهِدٌ فِي الْجِهَادِ. وورد في الإنصاف ج ٤ ص ١٤٠: مُسْلِمٌ حُرٌّ عَاقِلٌ مِنْ أَهْلِ الْاجْتِهَادِ. وَقَالَ أَيْضاً: وَمِنْ

لأنه حَاكِمٌ، فَأُشْبِهَ وَلَايَةُ الْقَضَاءِ<sup>(١)</sup>.

لَكِنْ لَا يَشْتَرُطُ الْفَقْهُ بِجَمِيعِ الْأَحْكَامِ وَالْمَسَائِلِ، بَلْ بِمَا يَتَعَلَّقُ بِالْجِهَادِ<sup>(٢)</sup>.

لأن سَعْدَ بْنَ مُعَاذٍ حَكَمَ، وَلَمْ يَثْبُتْ أَنَّهُ كَانَ عَالِماً بِجَمِيعِ الْأَحْكَامِ<sup>(٣)</sup>.

الشَّافِعِيَّةُ:

شروطه أن يكون:

حُرّاً، مُسْلِماً، عَاقِلاً، بِالْغَا، ذَكَراً، عَدِلاً، عَالِماً، كَوَلَايَةِ الْقَضَاءِ<sup>(٤)</sup>.

وذكر الإمام الشَّافِعِيُّ:

أن الحكم يكون من أهل الْقَنَاعَةِ وَالثِّقَةِ وَالْعَقْلِ<sup>(٥)</sup>.

وقال الشَّيْخُ الْأَنْصَارِيُّ: عَدْلٌ فِي الشَّهَادَةِ، عَارِفٌ بِمَصَالِحِ الْحَرْبِ.

وتضمنت العدالة: التكليف والحرية والإسلام. لأنه لا يجوز التعويل إلا على رأي

من كان كذلك، لأنه وَلَايَةُ حُكْمٍ كَالْقَضَاءِ. فأخرج: المرأة والكافر والفاسق والرقيق

وغير المكلف وغير العارف بمصالح الحرب<sup>(٦)</sup>.

شرطه: أن يكون عدلاً. ولم يذكره الْمُصَنِّفُ هُنَا، وَلَا فِي الرَّعَايَةِ الصُّغْرَى، وَالْحَاوِينَ،

وَالْهِدَايَةِ، وَالْمَذْهَبِ، وَغَيْرِهِمْ.

وهؤلاء ذكروا شرط الاجْتِهَادِ فِي الْجِهَادِ بَدَلًا مِنْ الْفِقْهِ الْوَاردِ فِي الْمُغْنِي، وَالْمَقْصُودُ

وَاحِدٌ.

(١) كَشَّافُ الْقِنَاعِ، وَالْمُغْنِي، وَالشَّرْحُ الْكَبِيرُ، السَّابِقَةُ.

(٢) الْمُغْنِي السَّابِقُ ص ٥٤٦. وَالشَّرْحُ الْكَبِيرُ، وَمَطَالِبُ أُولِي النُّهَى، وَكَشَّافُ الْقِنَاعِ، السَّابِقَةُ.

(٣) الْمُغْنِي، وَالشَّرْحُ الْكَبِيرُ، السَّابِقَانِ.

(٤) الْمُهَذَّبُ ج ٢ ص ٢٣٨.

(٥) الْأُمُّ ج ٤ ص ١٦٨.

(٦) رَوْضُ الطَّالِبِ وَأُسْنَى الْمَطَالِبِ عَلَيْهِ ج ٤ ص ٢٠٨.

### المَالِكِيَّةُ:

أن يكون الحكم:

حُرّاً، مسلماً، عاقلاً، بالغاً، ذَكَراً، عَدَلاً، عارفاً بمصلحة المُسْلِمِينَ.

وذكروا أن تَفْسِيرَ الْعَدْلِ هو عَدْلُ الشَّهَادَةِ، وهو الرأْيُ الْمُعْتَمَدُ عندهم.

فإن كان عبداً أو ذِمِّيّاً أو صَبِيّاً أو امرأة لم يَصِحَّ حكمه، وقد صرح به ابن شاس وابن عَرَفَةَ وغيرهما<sup>(١)</sup>.

إِلَّا أن بعض المَالِكِيَّةِ ومنهم الْخَرَشِيُّ قالوا:

إن الْمُرَادَ بِالْعَدْلِ هو عَدْلُ غير الشهادة. وعليه فيجوز أن يكون العبد والصَّغِيرُ والمرأة حَاكِمًا.

لَكِنْ هَذَا الْقَوْلُ رَدَّهُ أَئِمَّةُ الْمَالِكِيَّةِ، وقالوا: إنه غير موافق للنقل، لأن الْمَنْقُولَ هو أن الْمُرَادَ بِالْعَدْلِ عَدْلُ الشَّهَادَةِ<sup>(٢)</sup>. فهو غير صَحِيح، لأن العدالة لا بد منها في كل حَاكِمٍ، وهي لا تتجزأ، فلا يَصِحَّ كونه عدلاً فيها حكموه فيه دون غيره، سواء كان الْحَاكِمُ عاماً أم خاصاً<sup>(٣)</sup>.

### الْحَنَفِيَّةُ:

يشترط أن يكون الحكم:

حُرّاً، مسلماً، عاقلاً، بالغاً، ذَكَراً، عَدَلاً<sup>(٤)</sup>.

(١) الْحَطَّابُ وَالْمَوَاقِ ج ٣ ص ٣٥٩-٣٦٠ وَالشَّرْحُ الْكَبِيرُ لِلدَّرْدِيرِ وَالذُّسُوقِيُّ عَلَيْهِ ج ٢

ص ١٨٥ وَجَوَاهِرُ الْإِكْلِيلِ ج ١ ص ٢٥٧ وَالْعَدَوِيُّ عَلَى الْخَرَشِيِّ ج ٣ ص ١٢٢.

(٢) الْعَدَوِيُّ عَلَى الْخَرَشِيِّ السَّابِقِ.

(٣) الذُّسُوقِيُّ عَلَى الشَّرْحِ الْكَبِيرِ السَّابِقِ.

(٤) بَدَائِعُ الصَّنَائِعِ ج ٩ ص ٤٣٢٣.

وَانْظُرْ: الْخَرَا ج ص ٢٠٣.

أما شرط الاجْتِهَاد في الْجِهَاد فهو يدرك من سياق عباراتهم.

ونصوا على:

أن الحكم إذا كان ذِمِّيًّا جاز حُكْمُهُ في الْكُفْرَةِ، لأنه من أهل الشهادة على جنسه<sup>(١)</sup>.

ونصوا على:

أن يكون الحكم ذكراً كما تقدم. لكن في الزِّيَادَات ذكر: ولو حَكَّمُوا امرأةً جاز حُكْمُهَا في جميع ما حَكَمْتُ، إِلَّا أن تحكم بقتل<sup>(٢)</sup>. وهذا مبني على جواز تَوَلَّى المرأة الْقَضَاءَ فيما عدا الْقِصَاص.

الإِمَامِيَّة:

يشترط أن يكون الحكم:

حُرّاً، مسلماً، عاقلاً، بالغاً، ذكراً، عدلاً، فقيهاً<sup>(٣)</sup>.

وفي الرُّوْضَةِ الْبَهِيَّةِ ذكر أن شرائط الْمُخْتَار من الإمام مبنية على عِصْمَةِ الإِمَام

- لأن الإمام برأي الإِمَامِيَّة معصوم - المقتضية لاختيار جَامِع الشرائط<sup>(٤)</sup>.

ولم يشترط الْفِقْهُ بجميع الأحكام، بل بما يتعلق بِالْجِهَاد<sup>(٥)</sup>.

(١) بَدَائِعُ الصَّنَائِع ج ٩ ص ٤٣٢٤.

ونحوه في الْفَتَاوَى الْهِنْدِيَّة ج ٢ ص ٢٠٢ عن السَّيَر الْكَبِير لِمُحَمَّد.

(٢) الْفَتَاوَى الْهِنْدِيَّة السَّابِقَة.

(٣) تَذْكِرَةُ الْفُقَهَاء ج ١ ص ٤١٨.

(٤) الرُّوْضَةُ الْبَهِيَّة ج ١ ص ٢٢١.

(٥) تَذْكِرَةُ الْفُقَهَاء ج ١ ص ٤١٨.

### القول المُخْتَار:

بعد عرض أقوال الفقهاء يتضح أنهم اتفقوا على أن يكون الحكم: حُرّاً، مسلماً، عاقلاً، بالغاً، ذكراً، عدلاً، فقيهاً بأحكام الجهاد.

وشرط الفقه بأحكام الجهاد هو الظاهر من عباراتهم المتعددة المُخْتَلِفَة.

وإنما اشترط الفقهاء فيه هذه الشروط لما يأتي:

لأن العبد: ليس مَظِنَّةً للفراغ في نظر أمور الناس والدين وكيفية القتال وما يتعلق به من المصالح لاشتغال وقته بخدمة مولاه.

والكافر: لا شَفَقَة له في حق المُسْلِمِينَ، ولا يؤمن عليهم.

والصبي: جاهل بالأمور الخفية المنوطة بالحرب، وكذا المجنون.

والجاهل: قد يحكم بما لا يجوز شرعاً.

والمرأة: قاصرة النَّظَر قليلة المَعْرِفَة بمَوَاقِع الحروب ومصالحه<sup>(١)</sup>.

وهوؤلاًء: إما أن لا تجوز شهادتهم على أحد لو شهدوا عليه.

أو لا يجوز حكمه على اثنين لو اختصما إليه. فكيف يحكمون في حروب الدين والإسلام؟<sup>(٢)</sup>.

تَحْكِيم من لم تجتمع الشروط فيه:

إذ رضي أهل الحِصْن أو البلد بتَحْكِيم من لم تجتمع الشروط فيه، ووافقهم الإمام عليه، ونزلوا على ذَلِكَ من الحِصْن، ثم ظهر أنه لم يَصْلُح، فللفقهاء في ذَلِكَ قولان:

**القول الأول:** لا يحكم، ويُردّون إلى مَأْمَنِهِمْ، ويكونون على الحصار كما كانوا.

(١) تَذَكُّرَة الفقهاء السَّابِق.

(٢) الخَرَج ص ٢٠٣.

وهو قول الحنابلة<sup>(١)</sup> والإمامية<sup>(٢)</sup> والحنفية<sup>(٣)</sup> والشافعية<sup>(٤)</sup>.

بُحْجَة:

أَنَّهُمْ نَزَلُوا عَلَى أَمَانٍ، فَلَا يَجُوزُ أَخْذُهُمْ إِلَّا بِرِضَاهُمْ<sup>(٥)</sup>.

وذكر الحنفية:

أَنَّهُ لَا يَجُوزُ إِلَّا أَنْ يَحْكُمَ بِأَنْ يَكُونُوا ذِمَّةً يُؤَدُّونَ الْخَرَاجَ فَيَقْبَلُ مِنْهُمْ وَيَجُوزُ، لِأَنَّهُمْ لَوْ صَارُوا ذِمَّةً بغير حُكْمٍ قَبْلَ ذَلِكَ مِنْهُمْ<sup>(٦)</sup>.

وذكروا أيضاً:

وَلَا يُرَدُّونَ إِلَى حِصْنٍ أَحْصَنَ مِنْهُ، وَلَا إِلَى مَنَعَةٍ أَكْبَرَ مِنْ مَنَعَتِهِمْ، وَإِنْ سَأَلُوا ذَلِكَ قِيلَ لَهُمْ: اخْتَارُوا رَجُلًا مَوْضِعًا لِلْحُكْمِ<sup>(٧)</sup>.

القول الثاني: يَحْكُمُ، وَلَكِنْ يَتَعَقَّبُ الْإِمَامُ حُكْمَهُ، فَإِنْ كَانَ صَوَابًا أَمْضَاهُ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ صَوَابًا رَدَّهُ، وَتَوَلَّى الْحُكْمَ بِنَفْسِهِ، وَلَا يَرُدُّهُمْ إِلَى مَا مِنْهُمْ.

وهو قول المالكية<sup>(٨)</sup>.

(١) الْمُغْنِي ج ١٠ ص ٥٤٦ وبهامشه الشَّرْحُ الْكَبِيرُ ص ٤٢٣ وَكَشَافُ الْقِنَاعِ ج ٣ ص ٦٠.

(٢) تَذْكِرَةُ الْفُقَهَاءِ ج ١ ص ٤١٨.

(٣) الْخَرَاجُ ص ٢٠٣.

(٤) الْمُهَذَّبُ ج ٢ ص ٢٣٨-٢٣٩ وروضُ الطَّالِبِ ج ٤ ص ٢٠٨.

(٥) الْمُهَذَّبُ السَّابِقُ ص ٢٣٩.

(٦) الْخَرَاجُ ص ٢٠٣.

(٧) الْخَرَاجُ ص ٢٠٤.

وانظر: بَدَائِعُ الصَّنَائِعِ ج ٩ ص ٤٣٢٤.

(٨) الْخَرْشِيُّ ج ٣ ص ١٢٢ وَالشَّرْحُ الْكَبِيرُ لِلدَّرْدِيرِ ج ٢ ص ١٨٥ وَجَوَاهِرُ الْإِكْلِيلِ ج ١ ص ٢٥٧ وَالْقَوَانِينُ الْفَقْهِيَّةُ ص ١٧٤.

### القول المُختار:

الذي نرجحه هو القول الأول، فلا يجوز تَحْكِيمُ من لم تجتمع فيه الشروط المذكورة. لأن أهل الحِصْن حين نزلوا برضاهم، إنما نزلوا على أساس أن يحكم فيهم بالعدل، والذي لم تجتمع شروط التَّحْكِيمِ فيه لا يعرف سَبِيلَ العدل، ففي تَحْكِيمِهِ غَرَرٌ وَخَطَرٌ. وبناءً على هذا الاختلاف:

نصَّ بعض الفقهاء على أمور نبينها فيما يأتي:

### تَحْكِيمُ الكافر:

تقدم إجماع الفقهاء على أن يكون الحكم مسلماً. فلا يجوز أن يكون كافراً، لخطر هذا الأمر على الإسلام، والكافر يريد فتَّ عَصْدَ الإسلام وأهله والنَّيلَ منهم. لذا نصَّ الحَنَفِيَّةُ على أنه:

إن سأل أهل الحِصْن أن ينزلوا على حُكْم رجل من أهل الذِّمَّة لم يجابوا إلى ذلك، لأنه لا يَحِلُّ أن يُحَكَّمَ أهل الكفر في حروب المُسْلِمِينَ في أمور الدِّين. فإن أخطأ الوالي وأجابهم إلى ذلك، فحكم فيهم ببعض هذه الوجوه، لم يَجُزْ شيء من حكمه<sup>(١)</sup>.

وإن سألوا أن ينزلوا على حُكْم رجل من المُسْلِمِينَ وسمّوه، ورجل منهم، فلا يجابوا إلى ذلك، ولا يُشْرَك في الحكم في الدِّين كافر.

ولو أخطأ الوالي فأجابهم إلى ذلك فحكما لم يُنَفَّذْ حكمهما الإمام، إلّا في أن يصيروا ذِمَّة، أو يُسلموا، فإنهم لو أسلموا لم يكن عليهم سَبِيل، ولو صاروا ذِمَّة قُبِلَ ذلك منهم

بغير حُكْم<sup>(١)</sup>.

وذكر الإمامية:

أنه لو كان أحدهما كافراً لم يَجُزْ، لأن الكافر لا يُرْكَن إليه لا حالة الجمع ولا الانفراد<sup>(٢)</sup>.

ونحو ذلك قال الحنابلة<sup>(٣)</sup>.

تَحْكِيمُ الْفَاسِقِ:

وللفُقهاء في ذلك قولان:

القول الأول: يجوز تَحْكِيمُ الْفَاسِقِ.

وهو قول المالكية ومُحَمَّد بن الحسن.

ونصَّ المالكية على:

جواز تَحْكِيمِ الْفَاسِقِ، لكن الإمام يتعقَّب حُكْمَهُ إن رآه حسناً أمضاه، وإلاَّ حكم بما يراه نظراً، ولا يردُّهم لمأثمهم<sup>(٤)</sup>.

قالوا:

والعدالة شرط في الجواز وعدم تعقَّب الإمام حُكْمَهُ، لا في الصحة، بمعنى عدم الفسق مع كونه حُرّاً بالغاً ذَكَراً<sup>(٥)</sup>.

(١) الخَرَج ص ٢٠٤.

(٢) تَذْكِرَةُ الْفُقَهَاء ج ١ ص ٤١٨.

(٣) الْمُغْنِي ج ١٠ ص ٥٤٦ وبهامشه الشَّرْح الْكَبِير ص ٤٢٣ وَكَشَافُ الْقِنَاع ج ٣ ص ٦٠.

(٤) الْمَوَاقِي وَالْحَطَّاب ج ٣ ص ٣٦٠ وكلاهما عن سَحْنُون، وَالْخَرَشِيِّ ج ٣ ص ١٢٢ وَالشَّرْح

الْكَبِير لِلدَّرْدِير ج ٢ ص ١٨٥ وَجَوَاهِرُ الْإِكْلِيل ج ١ ص ٢٥٧ وَالْقَوَانِينُ الْفِقْهِيَّة ص ١٧٤.

(٥) الْعَدَوِيُّ عَلَى الْخَرَشِيِّ ج ٣ ص ١٢٢.



وعند مُحَمَّد بن الحسن من الْحَنْفِيَّة:

يَجُوزُ تَحْكِيمُ الْفَاسِقِ، لِأَنَّ الْفَاسِقَ يَصْلُحُ قَاضِيًا، فَيَصْلُحُ حَكَمًا بِالْأَوَّلَى<sup>(١)</sup>.  
وَفِي الْمُحِيط:

إِنْ كَانَ الْحَكَمُ رَجُلًا مُسْلِمًا، إِلَّا أَنَّهُ لَا تَجُوزُ شَهَادَتُهُ لِفُسْقه، أَوْ لِأَنَّهُ مُحْدودٌ فِي قَدْفٍ، فَحُكْمُهُ جَائِزٌ إِنْ حَكَمَ عَلَيْهِمْ بِقَتْلِ أَوْ سَبِيٍّ أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ<sup>(٢)</sup>.

القول الثاني: لَا يَجُوزُ تَحْكِيمُ الْفَاسِقِ.

وهو قول أَبِي يُوسُفَ وَالْإِمَامِيَّةِ وَالشَّافِعِيَّةِ.  
وَحُجَّةُ أَبِي يُوسُفَ:

أَنَّ الْفَاسِقَ لَا يَصْلُحُ حَكَمًا وَإِنْ صُلِحَ قَاضِيًا، لَكِنَّهُ لَا يَلْزَمُ قِضَاؤُهُ، وَلِهَذَا لَوْ  
رَفَعْتَ قِضْيَةً إِلَى قَاضٍ آخَرَ إِنْ شَاءَ أَمْضَاهُ وَإِنْ شَاءَ رَدَّهُ<sup>(٣)</sup>.  
وَحُجَّةُ الْإِمَامِيَّةِ:

أَنَّ الْفَاسِقَ ظَالِمٌ، فَيَدْخُلُ تَحْتَ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَا تَرْكَبُوا إِلَى الَّذِينَ ظَلَمُوا فَمَا تَمْسَكُوا﴾  
النَّارُ ﴿[هود: ١١٣]﴾<sup>(٤)</sup>.  
وَحُجَّةُ الشَّافِعِيَّةِ:

أَنَّ لِلْحَكَمِ وَلَايَةً كَالْقَضَاءِ<sup>(٥)</sup>. وَالْفَاسِقُ لَا تَصِحُّ وَلَايَتُهُ عِنْدَهُمْ، وَلَا يَنْفُذُ حُكْمُهُ،

(١) بَدَائِعُ الصَّنَائِعِ ج ٩ ص ٤٣٢٣.

(٢) الْفَتَاوَى الْهِنْدِيَّةُ ج ٢ ص ٢٠٢ عَنِ الْمُحِيطِ.

(٣) بَدَائِعُ الصَّنَائِعِ ج ٩ ص ٤٣٢٤.

وقول أَبِي يُوسُفَ أَيْضًا فِي الْخَرَاجِ ص ٢٠٣.

(٤) تَذَكُّرَةُ الْفُقَهَاءِ ج ١ ص ٤١٨.

(٥) أَسْنَى الْمَطَالِبِ ج ٤ ص ٢٠٨.

ولا يُقبل قوله، لأنه لا تقبل شهادته، فعدم قبول حكمه أولى<sup>(١)</sup>.

وهذا القول هو الذي يفهم من شرط العدالة الذي اشترطه فقهاء المذاهب الأخرى، وهو الذي نرجحه، لأن الفاسق ليس بعدل، وتقدم أن شرط الحكم أن يكون عدلاً.

### تَحْكِيمُ الْمَحْدُودِ فِي الْقَذْفِ:

اختلف الفقهاء فيه على قولين:

القول الأول: يجوز.

وهو قول مُحَمَّد<sup>(٢)</sup> والإمامية<sup>(٣)</sup>.

بِحُجَّة:

١ - أنه مثل الفاسق الذي يَصْلُحُ قَاضِياً، فَيَصْلُحُ حَكَمًا بالأولى<sup>(٤)</sup>.

٢ - اجتماع الشرائط فيه مع توبته<sup>(٥)</sup>.

القول الثاني: لا يجوز.

وهو قول أَبِي يُوسُفَ<sup>(٦)</sup> وَأَبِي حَنِيفَةَ<sup>(٧)</sup>.

(١) أدب القضاء لابن أبي الدم ص ٢٢.

(٢) بدائع الصنائع ج ٩ ص ٤٣٢٣.

(٣) تذكرة الفقهاء ج ١ ص ٤١٨.

(٤) بدائع الصنائع السابق، وفي الفتاوى الهندية ج ٢ ص ٢٠٢ عن المحيط جواز تحكيم المحدود في القذف.

(٥) تذكرة الفقهاء السابق.

(٦) الخراج ص ٢٠٣ وبدائع الصنائع ج ٩ ص ٤٣٢٤.

(٧) تذكرة الفقهاء السابق.

بِحُجَّةٍ:

١ - أن شهادة المحدود بالقذف لا تجوز<sup>(١)</sup>.

٢ - أن المحدود بالقذف لا يَصْلُحُ حَكَمًا، لأنه ليس من أهل الولاية، ولهذا لم يَصْلُحْ قَاضِيًا<sup>(٢)</sup>.

تَحْكِيمُ الْأَعْمَى:

اختلف الفقهاء فيه على قولين:

القول الأول: يجوز.

وهو قول الحنابلة<sup>(٣)</sup> والشافعية<sup>(٤)</sup> والإمامية<sup>(٥)</sup>.

وهو قول المالكية، إذ يفهم من شروط الحكم عندهم.

وحجة هذا القول:

أن المقصود هو رأيه ومعرفته المصلحة، وهذا لا يفتقر إلى البصر<sup>(٦)</sup>.

وفي النوازل: لو نزلوا على حُكْمٍ مَحْدُودٍ فِي الْقَذْفِ أَوْ أَعْمَى لَا يَجُوزُ. كذا في التارخانية. /  
الفتاوى الهندية ج ٢ ص ٢٠٢.

(١) الخراج السابق.

(٢) بدائع الصنائع السابق.

(٣) المغني ج ١٠ ص ٥٤٥-٥٤٦ وبهامشه الشرح الكبير ص ٤٢٣ ومطالب أولي النهى ج ٢ ص ٥٢٨ وكشاف القناع ج ٣ ص ٦٠. وفي الإنصاف ج ٤ ص ١٤٠: جزم به في المغني والمحرر والشرح والفروع والنظم وغيرهم. وتذكرة الفقهاء ج ١ ص ٤١٨.

(٤) المهدب ج ٢ ص ٢٣٨ والخطيب والبجيرمي عليه ج ٤ ص ٣٢١ وروض الطالب وعليه أسنى المطالب ج ٤ ص ٢٠٨ وتذكرة الفقهاء السابقة.

(٥) تذكرة الفقهاء السابقة.

(٦) المغني، والشرح الكبير، وكشاف القناع، وأسنى المطالب، وتذكرة الفقهاء، السابقة.

فالذي يقتضي الحكم هو الذي يشتهر من حالهم، وذلك يدرك بالسَّماع، فصَحَّ من الأعمى، كالشهادة فيما طريقه الاستفاضة<sup>(١)</sup>.

**القول الثاني: لا يجوز.**

وهو قول أبي حنيفة<sup>(٢)</sup>.

**بُحْجَة:**

أنه لا يَصْلَحُ لِلْقَضَاءِ<sup>(٣)</sup>.

**وَأُجِيب:**

بأن البَصَرَ لا يَضُرُّ في مسألتنا هذه، لأن المقصود هو رأيه، بخلاف القَضَاءِ فإنه لا يَسْتَعْنِي عن البصر، ليعرف المدَّعي من المدَّعى عليه، والشَّاهد من المشهود له والمشهود عليه، والمُقَرَّر له من المُقَرَّر<sup>(٤)</sup>.

والراجع من القولين هو الأول، لأن هذا الأمر يكفيه الوصف ويحتاج إلى الرأي لا إلى البَصَرَ، وتقدم أن الحكم لا يشترط فيه البصر.

**تَحْكِيمُ الْأَسِيرِ مِنَ الْمُسْلِمِينَ فِي أَيْدِيهِمْ:**

اختلف الفقهاء فيه على قولين:

**القول الأول: لا يجوز.**

(١) الْمُهَذَّبُ، وَأُسْنَى الْمَطَالِبِ، السَّابِقَانِ.

(٢) تَذْكِرَةُ الْفُقَهَاءِ ج ١ ص ٤١٨. والقول في الخَرَجِ ص ٢٠٣ بغير نسبة، وكذا في الهِنْدِيَّةِ ج ٢ ص ٢٠٢ عن التَّارِخَانِيَّةِ.

(٣) تَذْكِرَةُ الْفُقَهَاءِ السَّابِقَةِ.

(٤) الْمُعْنِي، وَالشَّرْحُ الْكَبِيرُ، وَكَشَّافُ الْقِنَاعِ، وَتَذْكِرَةُ الْفُقَهَاءِ، السَّابِقَةِ.

وهو قول الحَنَفِيَّةِ<sup>(١)</sup>.

لأنه مقهور، وهو ممنوع<sup>(٢)</sup>.

وزاد أبو يُوسُفَ على هذا:

فإن أجابهم الإمام لم يَجْزِ حُكْمُ الْأَسِيرِ فِيهِمْ، إِلَّا بَأْنِ يَصِيرُوا ذِمَّةً، أَوْ يُسَلِّمُوا، فلا يكون عليهم سَبِيلٌ<sup>(٣)</sup>.

ومثل هذا لم يَجْزِ الحَنَفِيَّةُ أَيْضاً:

١ - تَحْكِيمُ تاجر من المُسْلِمِينَ معهم في دارهم.

٢ - وكذا رجل منهم أسلم وهو مُقيم في دارهم<sup>(٤)</sup>.

وذلك:

لعظم هذا الحُكْمِ وَخَطَرُهُ، وما يتخوف على الإسلام<sup>(٥)</sup>.

القول الثاني: يجوز.

وهو قول الإمامية.

لارتفاع القهر بالرد إليه<sup>(٦)</sup>.

(١) الخَرَج ص ٢٠٤ والفتاوى الهنديَّة ج ٢ ص ٢٠٢ وتَذْكِرَةُ الْفُقَهَاء ج ١ ص ٤١٨.

(٢) تَذْكِرَةُ الْفُقَهَاء السَّابِقَةِ.

(٣) الخَرَج السَّابِق.

(٤) الخَرَج، والفتاوى الهنديَّة، السَّابِقَان.

(٥) الخَرَج السَّابِق.

(٦) تَذْكِرَةُ الْفُقَهَاء السَّابِقَةِ.

والذي أراه:

أن القول الراجح هو الأول، لأن المسلم الأسير في أيديهم مقهور خائف على مستقبل حياته، فلا يُسَلَّم إليه هَذَا الأمر الخطير. وردُّ الأمر إليه لا يعني ارتفاع القهر عنه.

تَحْكِيمٌ مِنْ يُحْسِنُ الرَّأْيَ فِي أَهْلِ الْحِصْنِ:

لو كان الحكم حسن الرأي في أهل الحصن، يجوز حكمه فيهم مع الكراهة.

نص عليه الشافعية<sup>(١)</sup> والإمامية<sup>(٢)</sup>.

وجواز حكمه: لأنه عدل في الدين.

وكراهته: لأنه متهم بميله إليهم<sup>(٣)</sup>.

تَحْكِيمٌ مَنْ لَمْ يَعْرِفِ الْمَصْلَحَةَ لِلْمُسْلِمِينَ:

قال المالكية: يَصَحُّ تَحْكِيمٌ مَنْ لَمْ يَعْرِفِ الْمَصْلَحَةَ لِلْمُسْلِمِينَ، لَكِنْ الْإِمَامُ يَتَعَقَّبُ حُكْمَهُ<sup>(٤)</sup>.

الانتقال من حكم إلى غيره:

لأهل الحصن أن ينتقلوا من حكم رجل إلى غيره، إذا كان الحكم ممن يجوز تحكيمه.

(١) المَهْدَب ج ٢ ص ٢٣٨ وروض الطالب وأسنى المطالب عليه ج ٤ ص ٢٠٨ وفيه: (وكره تحكيم مُصَادِقِهِمْ، أي: من بينه وبينهم صداقة).

(٢) تَذَكُّرَةُ الْفُقَهَاء ج ١ ص ٤١٨.

(٣) المَهْدَب، وَتَذَكُّرَةُ الْفُقَهَاء، السَّابِقَانِ.

(٤) سَيِّدِي خَلِيلٌ وَعَلَيْهِ: الْخَرَشِيُّ ج ٣ ص ١٢٢ وَالشَّرْحُ الْكَبِيرُ لِلدَّرْدِيرِ ج ٢ ص ١٨٥ وَجَوَاهِرُ الْإِكْلِيلِ ج ١ ص ٢٥٧.

ذَكَرَهُ الْمَالِكِيَّةُ<sup>(١)</sup>.

جَعَلَ الْحُكْمَ الْحُكْمَ إِلَى غَيْرِهِ:

ذَكَرَ الْحَنَفِيَّةُ:

أَنَّ أَهْلَ الْحِصْنِ إِذَا نَزَلُوا عَلَى حُكْمِ رَجُلٍ، فَجَعَلَ الْحُكْمَ إِلَى غَيْرِهِ بِرِضَاهُمْ أَنَّهُ  
يَجُوزُ.

وَلَيْسَ لَهُ أَنْ يَجْعَلَ الْحُكْمَ إِلَى غَيْرِهِ بِغَيْرِ رِضَاهُمْ، لِأَنَّ سَعْدًا أَخَذَ عَلَى بَنِي قُرَيْظَةَ  
الْعَهْدَ بَيْنَ يَدَيِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ لِيَسْتَرْضِيَهُمْ بِذَلِكَ، وَلَمْ يَنْكَرْ ذَلِكَ عَلَيْهِ رَسُولُ اللَّهِ عَلَيْهِ  
الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ.

وَهَذَا لِأَنَّ النَّاسَ يَتَفَاوَتُونَ فِي الرَّأْيِ، وَهَذَا الْحُكْمُ مِمَّا يَحْتَاجُ فِيهِ إِلَى الرَّأْيِ، فَرِضَاهُمْ  
بِحُكْمِ شَخْصٍ لَا يَكُونُ رِضَاً بِحُكْمِ شَخْصٍ آخَرَ.

حَتَّى إِذَا جَعَلَهُ إِلَى غَيْرِهِ بِغَيْرِ رِضَاهُمْ، فَحُكْمٌ بِشَيْءٍ، لَمْ يَنْفُذْ حُكْمَهُ، إِلَّا أَنْ يَجِيزَهُ  
الْحُكْمَ الْأَوَّلُ بَعْدَمَا يَعْلَمُ بِهِ، فَحِينَئِذٍ يَنْفُذُ، لِأَنَّ إِجَازَتَهُ بِمَنْزِلَةِ إِنْشَائِهِ، وَلِأَنَّهُ إِنَّمَا يَتِمُّ  
الْحُكْمُ بِرَأْيِهِ، وَقَدْ رَضُوا بِذَلِكَ<sup>(٢)</sup>.

تَحْكِيمُ اثْنَيْنِ أَوْ أَكْثَرَ:

إِذَا حَكَّمَ الطَّرَفَانِ رَجُلَيْنِ جَازَ، وَيَكُونُ الْحُكْمُ مَا اتَّفَقَا عَلَيْهِ.

(١) الْحَطَّابُ ج ٣ ص ٣٦٠ عَنْ الْقُرْطُبِيِّ فِي شَرْحِ مُسْلِمٍ عَنْ عِيَّاضٍ.

(٢) شَرْحُ السَّيْرِ الْكَبِيرِ ج ٢ ص ٥٩٠.

اتفق عليه الحَنَابِلَةُ<sup>(١)</sup> وَالشَّافِعِيَّةُ<sup>(٢)</sup> وَالْإِمَامِيَّةُ<sup>(٣)</sup> وَنُقِلَ الْإِجْمَاعُ عَلَيْهِ<sup>(٤)</sup>.  
بُحْجَةٌ:

أَنَّهُ تَحْكِيمٌ فِي مَصْلَحَةٍ، طَرِيقُهَا الرَّأْيُ، فَجَازَ أَنْ يُجْعَلَ إِلَى اثْنَيْنِ.  
كَالتَّحْكِيمِ فِي اخْتِيَارِ الْإِمَامِ<sup>(٥)</sup>.

وَمِثْلُهُ:

مَا ذَكَرَهُ الْحَنَابِلَةُ:

يُجُوزُ تَحْكِيمُ الطَّرَفَيْنِ أَكْثَرَ مِنْ اثْنَيْنِ، وَيَكُونُ الْحُكْمُ مَا اتَّفَقُوا عَلَيْهِ<sup>(٦)</sup>. وَنُقِلَ  
الْإِجْمَاعُ عَلَيْهِ أَيْضاً<sup>(٧)</sup>.

وَلَوْ اخْتَلَفَا فِي الْحُكْمِ رُدُّوا لِمَأْمَنِهِمْ. ذَكَرَهُ الْمَالِكِيَّةُ<sup>(٨)</sup>.

وَقَالَ الْإِمَامِيَّةُ:

لَمْ يَنْفُذْ حُكْمُ أَحَدِهِمَا إِلَّا أَنْ يَتَّفَقَا<sup>(٩)</sup>.

وَإِذَا اخْتَلَفَ الْحَكَمَانِ فِي الْحُكْمِ، لَمْ يَجْزِ مَا حَكَّمَ بِهِ أَيْضاً، إِلَّا أَنْ يَرْضُوا بِحُكْمٍ

(١) الْمُغْنِي ج ١٠ ص ٥٤٦ وبهامشه الشَّرْحُ الْكَبِيرُ ص ٤٢٣ وَمَطَالِبُ أُولِي النُّهْيِ ج ٢ ص ٥٢٨  
وَكَشَافُ الْقِنَاعِ ج ٣ ص ٦٠.

(٢) الْمُهَذَّبُ ج ٢ ص ٢٣٨ وروضِ الطَّالِبِ وَأُسْنَى الْمَطَالِبِ عَلَيْهِ ج ٤ ص ٢٠٨.

(٣) تَذْكِرَةُ الْفُقَهَاءِ ج ١ ص ٤١٨.

(٤) تَذْكِرَةُ الْفُقَهَاءِ السَّابِقَةِ.

(٥) الْمُهَذَّبُ السَّابِقِ.

(٦) مَطَالِبُ أُولِي النُّهْيِ، وَتَذْكِرَةُ الْفُقَهَاءِ، السَّابِقَانِ.

(٧) تَذْكِرَةُ الْفُقَهَاءِ السَّابِقِ.

(٨) الْمَوَاقِ وَالْحَطَّابُ ج ٣ ص ٣٦٠ وكلاهما عن سَحْنُونِ.

(٩) تَذْكِرَةُ الْفُقَهَاءِ السَّابِقِ.



أحدهما، يرضى به الفريقان جميعاً.

أما إذا رَضِيَ أحد الفريقين دون الآخر لم يجز.

وكذلك لو رَضِيَ كل فريق بحكم رجل على حدة لم يجز.

قال ذَلِكَ الْحَنْفِيَّةُ<sup>(١)</sup> وَالشَّافِعِيَّةُ<sup>(٢)</sup>.

### موت الحكم:

إن مات من اتفقوا عليه قبل الحكم، فاتفقوا على غيره ممن يَصْلُحُ قام مقامه، كما لو عَيَّنُوهُ ابتداءً.

فإن لم يتفقوا على من يقوم مقامه رُدُّوا إلى مَأْمَنِهِمْ، وكانوا على الحصار، حتى يتفقوا مع الإمام على من يَصْلُحُ لذلك.

ذكر ذَلِكَ: الْحَنَابِلَةُ<sup>(٣)</sup> وَالْإِمَامِيَّةُ<sup>(٤)</sup> وَالْحَنْفِيَّةُ<sup>(٥)</sup> وَالشَّافِعِيَّةُ<sup>(٦)</sup>.

وزاد أبو يُوسُف:

ينبغي أن يَعْرِضَ الوالي عليهم تصييرَ الحكم إلى غيره (أي: غير الحكم الميت)...، وإن لم يَقْبَلُوا نَبَذَ إليهم، وكان على محاربتهم، هذا إذا كانوا في حِصْنِهِمْ.

(١) الْخَرَجُ ص ٢٠٢.

وانظر: الْفَتَاوَى الْهِنْدِيَّةُ ج ٢ ص ٢٠٢.

(٢) رَوْضُ الطَّالِبِ وَأَسْنَى الْمَطَالِبِ عَلَيْهِ ج ٤ ص ٢٠٨.

(٣) الْمُغْنِي ج ١٠ ص ٥٤٦ وبهامشه الشَّرْحُ الْكَبِيرُ ص ٤٢٣ وَكَشَافُ الْقِنَاعِ ج ٣ ص ٦٠.

(٤) تَذَكِرَةُ الْفُقَهَاء ج ١ ص ٤١٨.

(٥) الْخَرَجُ ص ٢٠١-٢٠٢.

(٦) الْمُهَذَّبُ ج ٢ ص ٢٣٨ وقد ورد فيه: أَنَّ الْحَكْمَ الَّذِي اتَّفَقُوا عَلَيْهِ إِنْ مَاتَ وَجِبَ رَدُّهُمْ إِلَى مَأْمَنِهِمْ. ونحوه في رَوْضِ الطَّالِبِ وَأَسْنَى الْمَطَالِبِ عَلَيْهِ ج ٤ ص ٢٠٨.

فإن كانوا قد نزلوا، ثم لم يقبلوا ما عرض عليهم، رُدُّوا إلى حِصْنِهِمْ، ثم نَبَذَ إليهم<sup>(١)</sup>.

وذكر الحَنْفِيَّةُ أيضاً:

إن نزلوا على حُكْمِ رجل من المُسْلِمِينَ فرضي، ونزلوا بالذراري والأموال والرقيق ومعهم أَسْرَى من المُسْلِمِينَ ورقيق من رقيقهم وأموال من أموالهم، فمات الرجل الحُكْمَ قبل أن يمضي الحُكْمُ، فسألوا رَدَّهُمْ إلى مَأْمَنِهِمْ رُدُّوا، ما خلا أَسَارَى المُسْلِمِينَ فإنهم يُنزعون من أيديهم، ويبيعون الرقيق من المُسْلِمِينَ، ويعطونهم القيمة. وكذلك لو كان في أيديهم أهل ذِمَّة من ذمتنا أحرار انتزعوا من أيديهم.

وإن كان في أيديهم قوم منهم قد أسلموا، فسألوا أن يُردَّوا معهم، لم يُردَّوا معهم، وانتزعوا من أيديهم.

لأن الحُكْمَ برَدِّ المُسْلِمِينَ إلى دار الحَرْبِ والشَّرْكَ لا ينفذ فيما بينهم، ورقيق ذمتنا مثل رقيقنا.

ولو كان في أيديهم عبيد لهم قد أسلموا، فسألوا ردهم معهم، لم يُردَّوا، وأُخذوا منهم بالقيمة<sup>(٢)</sup>.

موت أحد الحَكَمَيْنِ:

إن نزل أهل الحِصْنِ على حُكْمِ اثنين فمات أحدهما رُدُّوا إلى مَأْمَنِهِمْ.

(١) الخَرَجُ السَّابِقُ.

(٢) الخَرَجُ ص ٢٠٤.

اتفق على ذَلِكَ: الْمَالِكِيَّةُ<sup>(١)</sup> وَالشَّافِعِيَّةُ<sup>(٢)</sup> وَالْحَنَابِلَةُ<sup>(٣)</sup> وَالْحَنَفِيَّةُ<sup>(٤)</sup> وَالْإِمَامِيَّةُ<sup>(٥)</sup>.

لأنهم نزلوا على أمان، فلا يجوز أخذهم إلا برضاهم<sup>(٦)</sup>.

لَكِنْ لَا يُرَدُّونَ إِلَى مَأْمَنِهِمْ إِذَا اتَّفَقُوا عَلَى مَنْ يَقُومُ مَقَامَهُ<sup>(٧)</sup>، أَوْ إِذَا اتَّفَقُوا عَلَى أَنْ يَحْكُمَ الْآخَرُ الْبَاقِي<sup>(٨)</sup>.

مَوْتَ الْحَكَمَيْنِ مَعًا:

إِنْ مَاتَ الْحَكَمَانِ مَعًا، وَجَبَ رَدُّهُمَا إِلَى حِصْنِهِمَا.

لِلْعِلَّةِ السَّابِقَةِ.

نَصَ عَلَيْهِ الشَّافِعِيَّةُ<sup>(٩)</sup>.

الرَّدُّ إِلَى الْحِصْنِ:

إِذَا رَدَّاهُمُ الْإِمَامُ إِلَى مَأْمَنِهِمْ لِاخْتِلَافِ الْحَكَمَيْنِ أَوْ لِمَوْتِ الْحَكَمِ أَوْ غَيْرِهِ، فَلَا يَرُدُّهُمَا إِلَى حِصْنٍ هُوَ أَحْصَنُ مِنَ الْأَوَّلِ، وَلَا إِلَى حَدٍّ يَمْتَنِعُونَ بِهِ.

لَأَنَّ الرَّدَّ إِلَى الْمَأْمَنِ لِلتَّحَرُّجِ مِنْ تَوْهَمِ الْعُذْرِ، وَأَنَّهُ يَحْصُلُ بِالرَّدِّ إِلَى مَا كَانُوا عَلَيْهِ،

(١) الْحَطَّابُ وَالْمَوَاقِ ج ٣ ص ٣٦٠ عَنْ سَحْنُونٍ.

(٢) الْمُهِذَّبُ ج ٢ ص ٢٣٨-٢٣٩.

(٣) الْمُغْنِي ج ١٠ ص ٥٤٦ وَبِهَامِشِهِ الشَّرْحُ الْكَبِيرُ ص ٤٢٣ وَكَشَّافُ الْقِنَاعِ ج ٣ ص ٦٠.

(٤) الْخَرَاجُ ص ٢٠٢. وَفِيهِ ذِكْرُ عَدَمِ جَوَازِ حُكْمِ الثَّانِي إِلَّا بِرِضَا الْفَرِيقَيْنِ، وَلَمْ يَذْكُرْ رَدَّهُمَا إِلَى مَأْمَنِهِمَا.

(٥) تَذْكِرَةُ الْفُقَهَاءِ ج ١ ص ٤١٨.

(٦) الْمُهِذَّبُ ج ٢ ص ٢٣٩.

(٧) الْمُغْنِي، وَالشَّرْحُ الْكَبِيرُ، وَكَشَّافُ الْقِنَاعِ، وَالتَّذْكِرَةُ، وَالْخَرَاجُ، السَّابِقَةُ.

(٨) التَّذْكِرَةُ، وَالْخَرَاجُ، السَّابِقَانِ، وَالْفَتَاوَى الْهِنْدِيَّةُ ج ٢ ص ٢٠٢ عَنْ الْمُتَّقَى.

(٩) الْمُهِذَّبُ ج ٢ ص ٢٣٨-٢٣٩.

فلا ضرورة في الردّ إلى غيره<sup>(١)</sup>.

وإن كانوا شرطوا ردّهم إلى الحصن إن لم يرضوا، وقد هُدمت القلعة، رُدّوا إلى أدنى موضع يأمنون فيه<sup>(٢)</sup>.  
ذكر ذلك الحنفية.

## ٢- نفاذ حكم الحكم:

اتفق الحنابلة<sup>(٣)</sup> والمالكية<sup>(٤)</sup> والإمامية<sup>(٥)</sup> والحنفية<sup>(٦)</sup> والشافعية<sup>(٧)</sup> ونُقل عليه

- (١) بدائع الصنائع ج ٩ ص ٤٣٢٤.
  - وانظر: الخراج ص ٢٠٤.
  - (٢) الفتاوى الهندية ج ٢ ص ٢٠٢.
  - (٣) المغني ج ١٠ ص ٥٤٦ وبهامشه الشرح الكبير ص ٤٢٤ وكشاف القناع ج ٣ ص ٦٠ ومطالب أولي النهى ج ٢ ص ٥٢٨ والإنصاف ج ٤ ص ١٤٠.
  - (٤) سيدي خليل وشرحه: المواقف والخطاب ج ٣ ص ٣٥٩-٣٦٠ ونقل الخطاب عن القرطبي في شرح مسلم عن عياض: (إذا حكم لم يكن للمسلمين ولا الإمام المجيز تحكيمهم نقض حكمه، إذا حكم بما هو نظر للمسلمين) وكذا عن سحنون.
  - وانظر: الخرشني ج ٣ ص ١٢٢ والشرح الكبير للدردير ج ٢ ص ١٨٥ وجواهر الإكليل ج ١ ص ٢٥٧.
  - (٥) تذكرة الفقهاء ج ١ ص ٤١٨ والروضة البهية ج ١ ص ٢٢١.
  - (٦) الخراج ص ٢٠١ وبدائع الصنائع ج ٩ ص ٤٣٢٣ والفتاوى الهندية ج ٢ ص ٢٠١ و٢٠٢ وشرح السير الكبير ج ٢ ص ٥٩٠.
  - (٧) المهذب ج ٢ ص ٢٣٨ والغاية القصوى ج ٢ ص ٩٥٤ وإرشاد الساري ج ٥ ص ١٦٢.
- وفي النووي على مسلم بهامش إرشاد الساري ج ٧ ص ٣٦٢ في حديث نزول بني قريظة على حكم سعد: (جواز مصالحة أهل قرية أو حصن على حكم حاكم مسلم عدل صالح للحكم، أمين على هذا الأمر وعليه الحكم بما فيه مصلحة للمسلمين، وإذا حكم بشيء لزم

الإجماع<sup>(١)</sup>، على أن:

الحكم إذا كان مستوفياً الشروط، وحكم، نفذ حكمه على الطرفين.

ويستدل له بنفاذ حكم سعد بن معاذ على الطرفين، كما هو واضح في رواية ابن إسحاق:

فلما انتهى سعد إلى رسول الله ﷺ والمسلمين، قال رسول الله ﷺ: قوموا إلى سيديكم... فقاموا إليه (الأنصار والمهاجرون)، فقالوا: يا أبا عمرو، إن رسول الله ﷺ قد ولّك أمر مواليك لتحكم فيهم.

فقال سعد بن معاذ: عليكم بذلك عهد الله وميثاقه، إن الحكم فيهم لما حكمت؟ قالوا: نعم.

قال: وعلى من ههنا؟ - في الناحية التي فيها رسول الله ﷺ - وهو معرض عن رسول الله ﷺ إجلالاً له.

فقال رسول الله ﷺ: نعم.

قال سعد: فإني أحكم فيهم أن تقتل الرجال، وتقسم الأموال، وتُسبى الذراري والنساء.

قال ابن إسحاق: فحدثني عاصم بن عمر بن قتادة عن عبد الرحمن بن عمرو بن سعد بن معاذ عن علقمة بن وقاص الليثي:

قال رسول الله ﷺ لسعد: لقد حكمت فيهم بحكم الله من فوق سبعة أرقعة<sup>(٢)</sup>.

حكمه، ولا يجوز للإمام ولا لهم الرجوع عنه).

(١) تَذَكُّرَةُ الْفُقَهَاء ج ١ ص ٤١٨ وَبَدَائِعُ الصَّنَائِع ج ٩ ص ٤٣٢٣.

(٢) سِيرَةُ ابْنِ هِشَام فِي قِصَّةِ غَزْوَةِ بَنِي قُرَيْظَةَ - الرُّوْضُ الْأَنْف ج ٣ ص ٢٦٩. وَتَقَدَّمَ تَخْرِيجُ الْحَدِيثِ.

وَيَنْفُذُ حُكْمَهُ حَتَّىٰ وَلَوْ كَانُوا مَرْتَجِينَ أَنْ يَحْكُمَ فِيهِمْ فَلَانَ بِحُكْمٍ هَيِّنٍ كِفْدَاءً. فَلَمَّا نَزَلُوا حَكَمَ فِيهِ بِالْقَتْلِ أَوْ الْأَسْرِ، لَمَّا رَأَاهُ مِنَ الْمَصْلَحَةِ، أُجْبِرُوا عَلَىٰ ذَلِكَ بِالْحَكْمِ.

وَلَا عِبْرَةٌ بِقَوْلِهِمْ بَعْدَ نُزُولِهِمْ وَحُكْمِ فَلَانَ فِيهِمْ: لَا نَرْضَىٰ بِحُكْمِهِ، لِأَنَّا كُنَّا نَظُنُّ أَنَّهُ يَرَأْفُ بِنَا، فَوَجَدْنَاهُ لَيْسَ كَذَلِكَ.

ذَكَرَهُ الْمَالِكِيَّةُ<sup>(١)</sup>.

وَقَالَ الْمَالِكِيَّةُ<sup>(٢)</sup> وَالشَّافِعِيَّةُ<sup>(٣)</sup>:

لِلْعَدُوِّ الرَّجُوعُ عَنِ التَّحْكِيمِ مَا لَمْ يَحْكَمْ الْحَكَمَ، فَإِذَا حَكَمَ لَمْ يَكُنْ لَهُمُ الرَّجُوعُ.

● ٣- الْحَكَمُ مُعَيَّنٌ أَوْ غَيْرُ مُعَيَّنٍ:

إِنْزَالُ أَهْلِ الْحِصْنِ عَلَىٰ حُكْمِ رَجُلٍ مُعَيَّنٍ:

إِنْ نَزَلُوا عَلَىٰ حُكْمِ رَجُلٍ مُعَيَّنٍ، بَأَن قَالُوا: عَلَىٰ حُكْمِ فَلَانَ، لِرَجُلٍ سَمَّوْهُ، يَصْلُحُ

مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ: بَنِي يَسَارَ الْمُطَّلِبِيِّ بِالْوَلَاءِ الْمَدِينِيِّ، صَاحِبِ الْمَغَازِي وَالسِّيَرِ، قَالَ سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ: مَا أَدْرَكَتْ أَحَدًا يَتَّهَمُ ابْنَ إِسْحَاقَ فِي حَدِيثِهِ. وَثَقَهُ كَثِيرُونَ. مَاتَ بِبَغْدَادَ سَنَةَ ١٥١ هـ، وَدُفِنَ بِمَقْبَرَةِ الْخَيْرِزَّانِ. مِنْ كُتُبِهِ أَخَذَ ابْنُ هِشَامٍ السِّيَرَةَ النَّبَوِيَّةَ.

تَهْذِيبُ التَّهْذِيبِ ج ٩ ص ٣٨ وَتَذْكِرَةُ الْخُفَاطِ ج ١ ص ١٧٢ رَقْم ١٦٧ وَطَبَقَاتُ ابْنِ سَعْدٍ ج ٧ ص ٣٢١ وَمِيزَانُ الْإِعْتِدَالِ ج ٣ ص ٤٦٨ وَتَارِيخُ بَغْدَادَ ج ١ ص ٢١٤ وَعُيُونُ الْأَثَرِ ج ١ ص ١٠-١٧ وَفِي مُقَدِّمَتِهِ رَدُودُ الطَّاعِنِينَ فِيهِ. وَالرُّوُضُ الْأَنْفُ ج ١ ص ٥ وَوَفَايَاتُ الْأَعْيَانِ ج ٤ ص ٢٧٦.

عَاصِمُ بْنُ عُمَرَ: بَنِي قَتَادَةَ بْنِ النُّعْمَانَ الْأَوْسِيِّ الْأَنْصَارِيِّ، أَبُو عُمَرَ الْمَدِينِيُّ. ثِقَّةٌ عَالِمٌ بِالْمَغَازِي. مَاتَ سَنَةَ ١٢٠ هـ، وَقِيلَ غَيْرُ ذَلِكَ. رَوَى عَنْ أَبِيهِ وَجَابِرٍ وَأَنْسَ وَغَيْرِهِمْ.

تَقْرِيبُ التَّهْذِيبِ ج ١ ص ٣٨٥ وَتَهْذِيبُ التَّهْذِيبِ ج ٥ ص ٥٣.

(١) الدُّسُوقِيُّ عَلَى الشَّرْحِ الْكَبِيرِ لِلدَّرْدِيرِ ج ٢ ص ١٨٥.

(٢) الْحَطَّابُ ج ٣ ص ٣٦٠ عَنِ الْقُرْطُبِيِّ فِي شَرْحِ مُسْلِمٍ عَنْ عِيَّاضٍ.

(٣) النَّوَوِيُّ عَلَى صَحِيحِ مُسْلِمٍ بِهَامِشِ إِرْشَادِ السَّارِيِّ ج ٧ ص ٣٦٢.

لِلتَّحْكِيمِ، فَرَضِيهِ الْإِمَامُ، فَحُكْمٌ عَلَيْهِمْ جَازٌ.

لَمَّا رُويَ أَنَّ بَنِي قُرَيْظَةَ لَمَّا حَاصَرَهُمُ الرَّسُولُ ﷺ خَمْسًا وَعَشْرِينَ لَيْلَةً اسْتَنْزَلُوا عَلَى حُكْمِ سَعْدِ بْنِ مُعَاذٍ، فَحُكِّمَ سَعْدٌ أَنْ تَقْتُلَ رِجَالَهُمْ، وَتُقَسِّمَ أَمْوَالَهُمْ، وَتُسَبِّىَ نِسَاءَهُمْ وَذُرَارِيَهُمْ. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: لَقَدْ حَكَمْتَ بِحُكْمِ اللَّهِ تَعَالَى مِنْ فَوْقِ سَبْعَةِ أَرْقَعَةٍ.

فَقَدْ اسْتَصَوَّبَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حُكْمَهُ، حَيْثُ أَخْبَرَ ﷺ أَنَّ مَا حُكِمَ بِهِ هُوَ حُكْمُ اللَّهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى، لِأَنَّ حُكْمَ اللَّهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى لَا يَكُونُ إِلَّا صَوَابًا. قَالَ بِذَلِكَ الْحَنْفِيَّةُ<sup>(١)</sup> وَالْحَنَابِلَةُ<sup>(٢)</sup> وَنُقِلَ الْإِجْمَاعُ عَلَيْهِ<sup>(٣)</sup>.

وَنَصَّ الْحَنْفِيَّةُ عَلَى:

أَنَّ أَهْلَ الْحِصْنِ إِذَا شَرَطُوا أَنْ يَنْزِلُوا عَلَى حُكْمِ فُلَانٍ، عَلَى أَنَّهُ إِنْ حُكِمَ بَيْنَهُمْ بِشَيْءٍ فَقَدْ مَضَى الْحُكْمُ. فَإِنْ لَمْ يَحْكَمْ بَيْنَهُمْ بِشَيْءٍ رُدُّوا إِلَى مَا مَنَّهُمْ<sup>(٤)</sup>.  
نُزُولُهُمْ عَلَى حُكْمِ رَجُلٍ غَيْرِ مُعَيَّنٍ:

أ. لَوْ نَزَلَ أَهْلُ الْحِصْنِ عَلَى حُكْمِ رَجُلٍ غَيْرِ مُعَيَّنٍ، لَمْ يَسْمُوهُ، فَلِلْإِمَامِ أَنْ يُعَيِّنَ رَجُلًا صَالِحًا لِلْحُكْمِ فِيهِمْ، أَوْ يَحْكُمَ لِلْمُسْلِمِينَ بِنَفْسِهِ بِمَا هُوَ أَفْضَلُ فِيهِمْ. قَالَه الْحَنْفِيَّةُ<sup>(٥)</sup>.

ب. نُزُولُهُمْ عَلَى حُكْمٍ مِنْ يُعَيِّنُهُ الْإِمَامُ: وَإِنْ جَعَلُوا الْحُكْمَ إِلَى رَجُلٍ يُعَيِّنُهُ الْإِمَامُ

(١) بَدَائِعُ الصَّنَائِعِ ج ٩ ص ٤٣٢٣ وَالْفَتَاوَى الْهِنْدِيَّةُ ج ٢ ص ٢٠١.

(٢) الْمُغْنِي ج ١٠ ص ٥٤٦ وَبِهَامِشِهِ الشَّرْحُ الْكَبِيرُ ص ٤٢٣ وَكَشَافُ الْقِنَاعِ ج ٣ ص ٦٠.

(٣) بَدَائِعُ الصَّنَائِعِ السَّابِقِ.

(٤) الْفَتَاوَى الْهِنْدِيَّةُ ج ٢ ص ٢٠٢ عَنِ السَّيَرِ الْكَبِيرِ.

(٥) بَدَائِعُ الصَّنَائِعِ ج ٩ ص ٤٣٢٤.

جاز، لأنه لا يختار إلا الأصلح.

اتفق عليه الشافعية<sup>(١)</sup> والحنابلة<sup>(٢)</sup> والإمامية<sup>(٣)</sup> ونقل الإجماع على ذلك<sup>(٤)</sup>.

ج. نُزُولُهُمْ عَلَى حُكْمٍ مِنْ يَتَعَيَّنُ بِاخْتِيَارِهِمْ.

اختلف الفقهاء في نزول أهل الحصن على حكم رجل غير معين، لكن يتعين باختيارهم، على قولين:

**القول الأول:** يجوز إن كان المختار موضعاً للحكم.

وإن كان غير موضع للحكم لا يُقبل منهم حتى يختاروا رجلاً موضعاً للحكم.

فإن لم يختاروا أبلغهم الإمام مأمئهم.

لأن النزول كان على شرط، وهو حكم رجل يختارونه، فإذا لم يختاروا فقد بقوا في يد الإمام بالأمان، فيردهم إلى مأمئهم.

قال بذلك الحنفية<sup>(٥)</sup> والإمامية<sup>(٦)</sup>.

**القول الثاني:** لا يجوز جعل اختيار الحكم إليهم.

لأنهم قد يختارون من لا يصلح للتحكيم.

(١) المَهْدَب ج ٢ ص ٢٣٨ وروض الطالب وأسنى المطالب عليه ج ٤ ص ٢٠٨.

(٢) المَغْنِي ج ١٠ ص ٥٤٦ وبهامشه الشرح الكبير ص ٤٢٣ وكشاف القناع ج ٣ ص ٦٠.

(٣) تَذَكُّرَةُ الْفُقَهَاء ج ١ ص ٤١٨.

(٤) تَذَكُّرَةُ الْفُقَهَاء السَّابِقَةِ.

(٥) بَدَائِعُ الصَّنَائِع ج ٩ ص ٤٣٢٤. وذكر رأيهم في تَذَكُّرَةُ الْفُقَهَاء ج ١ ص ٤١٨.

(٦) تَذَكُّرَةُ الْفُقَهَاء السَّابِقَةِ.



وهو قول الشَّافِعِيَّةِ<sup>(١)</sup> وَالْحَنَابِلَةِ<sup>(٢)</sup>.

لَكِنْ الشَّافِعِيَّةُ قَالُوا: إِلَّا أَنْ يَشْتَرَطَ أَنْ يَكُونَ الْحَاكِمُ عَلَى الصِّفَاتِ الَّتِي ذَكَرْنَاهَا<sup>(٣)</sup>.  
والذي يظهر:

أَنَّ الشَّافِعِيَّةَ وَالْحَنَابِلَةَ حِينَ عُلِّلُوا قَوْلُهُمْ بِأَنَّ الْاِخْتِيَارَ قَدْ يَكُونُ لِمَنْ لَا يَصْلُحُ  
لِلتَّحْكِيمِ، يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُمْ يَقُولُونَ بِجَوَازِهِ إِذَا كَانَ الْمُخْتَارُ قَدْ تَوَفَّرَتْ فِيهِ شُرُوطُ  
الْحُكْمِ، يُؤَيِّدُهُ مَا ذَكَرَهُ الشَّيْخُ الرَّازِيُّ فِي الْمُهَذَّبِ حِينَ قَالَ عَقِبَ مَنْعِهِ اخْتِيَارَهُمُ الْحُكْمَ:  
(إِلَّا أَنْ يَشْتَرَطَ أَنْ يَكُونَ الْحَاكِمُ عَلَى الصِّفَاتِ الَّتِي ذَكَرْنَاهَا)، وَهِيَ الَّتِي مَرَّتْ بِنَا فِي  
شُرُوطِ الْحُكْمِ.

فَإِذَا كَانَ الْحُكْمُ قَدْ تَوَفَّرَتْ فِيهِ الشُّرُوطُ الْمَتَقَدِّمَةُ كَانَ تَعْيِينُهُ مِنْهُمْ أَوْ مِنْ طَرَفِ  
الْمُسْلِمِينَ جَائِزًا.

فَالْقَوْلَانِ إِذْنٌ يَتَفَقَّانِ عَلَى جَوَازِ نَزْوِلِ أَهْلِ الْحِصْنِ عَلَى تَحْكِيمٍ مِنْ يَخْتَارُونَهُ إِذَا  
كَانَ ذَلِكَ الْمُخْتَارُ قَدْ اسْتَجْمَعَ شُرَاطُ التَّحْكِيمِ فَكَانَ مَوْضِعًا لِلْحُكْمِ. أَمَّا إِذَا لَمْ يَكُنْ  
مَوْضِعًا لِلْحُكْمِ فَلَا يَجُوزُ.

#### ● ٤ - شَرَطُ الْحُكْمِ:

وَلَا يَحْكُمُ الْحُكْمُ إِلَّا بِمَا فِيهِ مَصْلَحَةٌ لِلْمُسْلِمِينَ، مِنْ الْقَتْلِ أَوْ الْاِسْتِرْقَاقِ أَوْ الْمَنْ  
أَوْ الْفِدَاءِ.

(١) الْمُهَذَّبُ ج ٢ ص ٢٣٨ وروض الطَّالِبِ وَأُسْنَى الْمَطَالِبِ عَلَيْهِ ج ٤ ص ٢٠٨. وَذَكَرَ رَأْيَهُمْ فِي  
تَذَكُّرَةِ الْفُقَهَاءِ ج ١ ص ٤١٨.

(٢) الْمُغْنِي ج ١٠ ص ٥٤٦ وَبِهَامِشِهِ الشَّرْحُ الْكَبِيرُ ص ٤٢٣ وَكَشَافُ الْفَنَاءِ ج ٣ ص ٦٠.

(٣) الْمُهَذَّبُ السَّابِقُ، وَروض الطَّالِبِ وَأُسْنَى الْمَطَالِبِ عَلَيْهِ ج ٤ ص ٢٠٨.

وهو قول الحَنَابِلَةِ<sup>(١)</sup> وَالشَّافِعِيَّةِ<sup>(٢)</sup> وَالْإِمَامِيَّةِ<sup>(٣)</sup> وَالْمَالِكِيَّةِ<sup>(٤)</sup>.

بُحْجَّة:

أنه نائب للإمام، فقام مقامه في اخْتِيَارِ الْأَحْظَ، وحينئذ يلزمه ذلك، وحكمه لازم<sup>(٥)</sup>.

حُكْمُ الْحَكَمِ بغير السائغ ورجوعه عنه:

لو حكم الحكم بغير السائغ (أي: بما ليس فيه مصلحة للمُسْلِمِينَ من الأمور الأربعة السَّابِقَةِ) لم يَنْفُذْ.

فإن رجع وحكم بالسائغ، ففيه قولان:

القول الأول: يَنْفُذْ.

وهو قول الإمامية.

لأن الحكم بغير السائغ لا اعتبار به في نظر الشرع، فلا يُخْرِجُهُ هَذَا الْحُكْمُ عن الحكومة (أي عن كونه حكماً).

كما لو وكله المالك في بيع سلعة بألف، فباعها بخمسمائة، ثم باعها بألف<sup>(٦)</sup>.

القول الثاني: لا يَنْفُذْ.

(١) مَطَالِبُ أُولِي النَّهْيِ ج ٢ ص ٥٢٨ وَكَشَافُ الْقِنَاعِ ج ٣ ص ٦٠ وَالْمُعْنِي ج ١٠ ص ٥٤٦ وبهامشه الشَّرْحُ الْكَبِيرُ ص ٤٢٤. وفي الإنصاف ج ٤ ص ١٤٠: بلا نزاع.

(٢) الْمُهَذَّبُ ج ٢ ص ٢٣٩ وروض الطالب وأُسْنَى الْمَطَالِبِ عليه ج ٤ ص ٢٠٨.

(٣) تَذْكِرَةُ الْفُقَهَاء ج ١ ص ٤١٨ وَالرَّوْضَةُ الْبَهِيَّة ج ١ ص ٢٢١.

(٤) الْحَطَّاب ج ٣ ص ٣٦٠ عن الْقُرْطُبِيِّ في شرح مُسْلِمٍ عن عِيَّاض.

(٥) كَشَافُ الْقِنَاعِ ج ٣ ص ٦٠.

(٦) تَذْكِرَةُ الْفُقَهَاء ج ١ ص ٤١٩.

وهو قول أبي حَنِيفَةَ.

استحساناً<sup>(١)</sup>.

والذي نراه راجحاً هو القول الأول لرجاحة حُجَّتِهِ، ولأن الأصل هو الحكم بالسائق، فمتى حكم به نَفَذَ.

الحُكْمُ بِرَدِّهِمْ إِلَى حُصُونِهِمْ فِي دَارِ الْحَرْبِ:

ليس لحكم أن يحكم بردهم إلى دار الحرب، فإن حكم فهو باطل، لأنه حكم غير مشروع، لأنهم بالرد يصيرون حَرَبِيِّينَ لَنَا.

وهو قول الحَنَفِيَّةِ<sup>(٢)</sup>.

(١) تَذَكُّرَةُ الْفُقَهَاءِ السَّابِقَةِ.

وهو في الْفَتَاوَى الْهِنْدِيَّةِ ج ٢ ص ٢٠٢: فإن حكم فلان بالرد، ثم حكم بالقتل، لا يَصَحُّ استحساناً، كذا في مُحِيطِ السَّرْحَسِيِّ.

(٢) بَدَائِعُ الصَّنَائِعِ ج ٩ ص ٤٣٢٣.

يقسم الْفُقَهَاءُ الْمُسْلِمُونَ الْعَالَمَ إِلَى دَارَيْنِ: دار إسلام، ودار حرب.

١- دار الإسلام: هي الدار التي تجري عليها أَحْكَامُ الْإِسْلَامِ، وَيَأْمَنُ مَنْ فِيهَا بِأَمَانِ الْمُسْلِمِينَ، سواء أكانوا مُسْلِمِينَ أم ذَمِّيَّينَ، كما يقول الشَّيْخُ خَلَّاف. فدار الإسلام اسم للموضع الذي يكون تحت يد الْمُسْلِمِينَ، وعلامة ذَلِكَ أن يأمن فيه الْمُسْلِمُونَ، كما يقول الإمام السَّرْحَسِيُّ. فالشرط الْجَوْهَرِيُّ لاعتبار الدار دار إسلام هو كونها محكومة من قبل الْمُسْلِمِينَ وتحت سيادتهم وسُلْطَانِهِمْ، والأصل في أهلها أن يكونوا مُسْلِمِينَ، وَلَكِنْ قد يكون من سكانها غير مُسْلِمِينَ.

٢- دار الحرب: هي التي لا تجري فيها أَحْكَامُ الْإِسْلَامِ، ولا يَأْمَنُ مَنْ فِيهَا بِأَمَانِ الْمُسْلِمِينَ، كما يقول الشَّيْخُ خَلَّاف.

واعتبر أبو يُوسُفَ الحُكْمَ برَدِّهم إلى مَأْمَنهم وحُصُونهم من دار الحَرْبِ خروِجاً من التَّحْكِيمِ، كَأَنَّ الحَكَمَ قال: لا أَقبل أن أَحكم.  
لِذَلِكَ قال:

وَيَسْتَأْنَفُ التَّحْكِيمُ إِنْ رَضُوا بِذَلِكَ أَوْ الْحَصَارَ كَمَا كَانُوا<sup>(١)</sup>.

لَكِنْ فِي السَّيْرِ الْكَبِيرِ:

إِذَا شَرَطُوا أَنَّا نَنْزِلُ عَلَى حُكْمِ فُلَانٍ، عَلَى أَنَّهُ إِنْ حَكَمَ فِينَا أَنْ تَبْلُغُونَا إِلَى مَأْمَنِنَا أَمْضَيْتُمْ ذَلِكَ، فَلَا يَنْبَغِي لِلْمُسْلِمِينَ أَنْ يُنْزِلُوهُمْ عَلَى هَذَا الشَّرْطِ.  
وَإِذَا أَنْزَلُوهُمْ عَلَى هَذَا الشَّرْطِ فَلَا يَنْبَغِي لِلْحَكَمِ أَنْ يَحْكُمَ بِرَدِّهم إِلَى مَأْمَنهم.  
وَمَعَ هَذَا لَوْ أَنْزَلُوهُمْ عَلَى هَذَا الشَّرْطِ، وَحَكَمَ الْحَكَمُ بِالرَّدِّ إِلَى مَأْمَنهم، أَمْضَيْنَا حَكْمَهُ، وَنَرُدُّهم إِلَى مَأْمَنهم<sup>(٢)</sup>.

أَوْ هِيَ كَمَا عَرَفَهَا الزَّيْدِيَّةُ: الدَّارُ الَّتِي شَوَّكَتْهَا لِأَهْلِ الْكُفْرِ، وَلَا ذِمَّةٌ مِنَ الْمُسْلِمِينَ عَلَيْهِمْ.  
فَهَذِهِ الدَّارُ لَا تُطَبَّقُ فِيهَا أَحْكَامُ الْإِسْلَامِ، لِأَنَّ حُكَّامَهَا غَيْرُ مُسْلِمِينَ.

وَدَارُ الْإِسْلَامِ لَا تَكُونُ دَارَ حَرْبٍ بِمَجْرَدِ اسْتِيلَاءِ دَوْلَةٍ كَافِرَةٍ عَلَيْهَا، مَا دَامَ يَجْرِي فِيهَا بَعْضُ أَحْكَامِ الْإِسْلَامِ، كَأَحْكَامِ النِّكَاحِ وَغَيْرِهَا مِنْ شُعَائِرِ الْإِسْلَامِ كُلِّهَا أَوْ بَعْضِهَا، كَمَا رَأَى الْإِسْبِيجَابِيُّ وَالْحَلْوَانِيُّ مِنْ أُمَّةِ الْحَنْفِيَّةِ.

انظر: السِّيَاسَةُ الشَّرْعِيَّةُ: الشَّيْخُ عَبْدُ الْوَهَّابِ خَلَّافٌ ص ٧١ وَأَصُولُ الدِّينِ لِلْبَغْدَادِيِّ ص ٢٧٠ وَالْوَصَايَا فِي الْفِقْهِ الْإِسْلَامِيِّ: مُحَمَّدٌ سَلَامٌ مَذْكُورٌ ص ٥٤ و ٣٣٦ وآثَارُ الْحَرْبِ فِي الْفِقْهِ الْإِسْلَامِيِّ: د. وَهْبَةُ الزَّحِيلِيِّ ص ١٦٩ وَالذَّرُّ الْمُتَنَقَّى شَرْحُ الْمُتَنَقَّى ج ١ ص ٦٤٢ وَأَحْكَامُ الدِّمِيِّينَ وَالْمُسْتَأْمِنِينَ فِي دَارِ الْإِسْلَامِ: د. عَبْدُ الْكَرِيمِ زَيْدَانٌ ص ١٨٢١ مَشْهُراً إِلَى: السِّيَاسَةُ الشَّرْعِيَّةُ لِلشَّيْخِ عَبْدِ الْوَهَّابِ خَلَّافٍ، وَشَرْحُ السَّيْرِ الْكَبِيرِ لِلسَّرْحَسِيِّ، وَشَرْحُ الْأَزْهَارِ فِي فِقْهِ الزَّيْدِيَّةِ، وَالْوَصَايَا: مُحَمَّدٌ سَلَامٌ مَذْكُورٌ.

(١) الْخَرَاجُ ص ٢٠٢.

(٢) الْفَتَاوَى الْهِنْدِيَّةُ ج ٢ ص ٢٠٢ عَنْ السَّيْرِ الْكَبِيرِ.

### الأمر الثاني: إنزال أهل الحصن على حكم الله تعالى:

لو سأل أهل الحصن أن ينزلوا على أن يحكم فيهم بحكم الله تعالى، فقد اختلف الفقهاء في ذلك على قولين:

**القول الأول:** لا يجوز إنزال المحاصرين على حكم الله تعالى.

وهو قول مُحَمَّد<sup>(١)</sup> والإمامية<sup>(٢)</sup> والمالكية<sup>(٣)</sup> وبعض الحنابلة<sup>(٤)</sup> وبعض الشافعية<sup>(٥)</sup>. بدليل:

١ - قوله ﷺ: وإذا حاصرت أهل حصن فأرادوك أن تنزلهم على حكم الله، فلا تنزلهم على حكم الله، ولكن أنزلهم على حكمك، فإنك لا تدري أتصيب حكم الله فيهم أم لا؟<sup>(٦)</sup>.

(١) المَبْسُوط ج ١٠ ص ٧ وبَدَائِعِ الصَّنَائِع ج ٩ ص ٤٣٢١-٤٣٢٢ والْفَتَاوَى الْهِنْدِيَّة ج ٢ ص ٢٠١ عن الْمُحِيط، وتَذَكُّرَةُ الْفُقَهَاء ج ١ ص ٤١٨.

(٢) تَذَكُّرَةُ الْفُقَهَاء ج ١ ص ٤١٨.

(٣) الْحَطَّابُ وَالْمَوَاق ج ٣ ص ٣٥٩ عن سَخْنُون وفيها: (صح النهي عن إنزال العدو على حكم الله عز وجل. فإن جهل الإمام فأنزلهم عليه ردوا المؤمنين).

(٤) كَشَافُ الْقِنَاع ج ٣ ص ٦١ والإنصاف ج ٤ ص ١٤١ وكلاهما عن المبهج. وفي الواضح: يُكْرَهُ.

(٥) رَوْضُ الطَّالِبِ وَأَسْنَى الْمَطَالِبِ عليه ج ٤ ص ٢٠٨.

(٦) المَبْسُوط، وبَدَائِعِ الصَّنَائِع، وَأَسْنَى الْمَطَالِبِ، وتَذَكُّرَةُ الْفُقَهَاء، السَّابِقَةُ.

وأوردوا الْحَدِيثَ بلفظ مقارب. وهذا لفظ مُسْلِم.

وَالْحَدِيثُ: وإذا حاصرت أهل حصن... إلخ:

عن بُرَيْدَةَ مِنْ حَدِيثِ طَوِيلٍ فِي وصايا الرَّسُول ﷺ مِنْ يُؤْمِرُهُ عَلَى جَيْشٍ أَوْ سَرِيَةٍ، وَهُوَ فِي:

صَحِيحِ مُسْلِمٍ: ٣٢ كتاب الجهاد والسير، ٢ باب تأمير الإمام الأمراء على البعث، رقم ٣ (١٧٣١)، ج ٣ ص ١٣٥٧.

وقد نبّه النَّبِيُّ ﷺ على المعنى، وهو أن حُكْمَ الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى غير معلوم، فكان الإنزال على حُكْمِ الله تعالى من الإمام قَضَاءً بالمجهول، وأنه لا يَصِحُّ<sup>(١)</sup>.

٢- واستدل الإمامية بقول الصَّادِقِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ في وصية النَّبِيِّ ﷺ: إذا حاصرت أهل حصن فأرادوك أن تُنزلهم على حكم الله فلا تنزلهم، وَلَكِنْ أَنْزِلْهُمْ عَلَى حُكْمِي، ثم اقض بينهم بعد ما شئتم، فإنكم إذا أنزلتموهم على حُكْمِ الله لم تدرؤا تصيبوا حُكْمَ الله فيهم أم لا<sup>(٢)</sup>.

٣- ويمكن أن يُستدلَّ على هذا:

بما رَوَى الْأَعْمَشُ عن أَبِي وائِلٍ قَالَ: أَتَانَا كِتَابُ عُمَرَ وَنَحْنُ بِخَانِقَيْنِ: (إذا حاصرتُم حصناً فأرادوكم أن ينزلوا على حُكْمِ الله فلا تُنزلوهم، فإنكم لا تدرؤن أتصيبون فيهم حُكْمَ الله أم لا، وَلَكِنْ أَنْزِلُوهُمْ عَلَى حُكْمِكُمْ، ثم اقضوا بعد

وهو بلفظ مقارب في:

سُنَنِ التِّرْمِذِيِّ: ٢٢ أبواب السَّيْرِ، ٤٨ باب ما جاء في وصيته ﷺ في القتال، رقم ١٦١٧، ج ٥ ص ٣٣٨، وقال: حَدِيثٌ بُرِيدَةٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

وسُنَنِ أَبِي دَاوُدَ: ٩ كتاب الجِهَاد، ٩٠ باب في دعاء المُشْرِكِينَ، رقم ١٦١٢، ج ٣ ص ٨٣.

وسُنَنِ ابْنِ مَاجَةَ: ٢٤ كتاب الجِهَاد، ٣٨ باب وصية الإمام، رقم ٢٨٥٨، ج ٢ ص ٩٥٣.

وانظر أيضاً:

سُنَنِ الدَّارِمِيِّ ج ٢ ص ٢١٦.

وسُبُلُ السَّلَامِ ج ٤ ص ٤٦ وَنَيْلُ الْأَوْطَارِ ج ٧ ص ٢٤٣ وَتَيْسِيرُ الْوُصُولِ ج ١ ص ٢٧٥ وَعَوْنُ الْمُعْبُودِ ج ٢ ص ٣٤٢ عن المُنْذِرِيِّ.

(١) بَدَائِعُ الصَّنَائِعِ السَّابِقِ.

وانظر: تَذَكُّرَةُ الْفُقَهَاءِ، وروض الطالب، السَّابِقِينَ.

(٢) تَذَكُّرَةُ الْفُقَهَاءِ ج ١ ص ٤١٨.

فيهم بما شئتم<sup>(١)</sup>.

٤ - لأن إنزالهم على حكم الله كإنزالهم على حكمنا، ولم يرَ ضوا به<sup>(٢)</sup>.

٥ - لأن هذا الحكم ليس منصوفاً في كتاب الله تعالى، فيحصل منه اختلاف<sup>(٣)</sup>.

قال مُحَمَّد:

لا يجوز الإنزال على حكم الله تعالى، فلا يجوز قتلهم واسترقاقهم، ولكنهم يُدْعَوْنَ إلى الإسلام، فإن أبوا جعلوا ذمة<sup>(٤)</sup>.

(١) الخَرَج ص ٢٠٥.

خَانِقِينَ: بلدة في طريق هَمَذَانَ مِنْ بَغْدَاد، بينها وبين قصر شِيرِينَ ستة فراسخ. مُعْجَمُ الْبُلْدَان ج ٢ ص ٣٤٠ ومَرَاوِدُ الْإِطْلَاع ج ١ ص ٤٤٧. وهي الآن قِصَاءٌ كَبِيرٌ تابع لمحافظة دِيَالِي الْعِرَاقِيَّة.

الْأَعْمَش: سُلَيْمَانُ بْنُ مِهْرَانَ الْأَسَدِيِّ الْكَاهِلِيِّ مَوْلَاهُم الْكُوفِيُّ، رَأَى أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ وَحَفِظَ عَنْهُ، ثِقَّةٌ ثَبَتَ. قَالَ سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ: كَانَ الْأَعْمَشُ أَقْرَأَهُمْ لِكِتَابِ اللَّهِ وَأَحْفَظَهُمْ لِلْحَدِيثِ وَأَعْلَمَهُمْ بِالْفَرَائِضِ. تَوَفَّى سَنَةَ ١٤٨ هـ.

تَذْكِرَةُ الْخُفَّاز ج ١ ص ١٥٤ رقم ١٤٩ وَمَسَاهِيرُ عُلَمَاءِ الْأَمْصَارِ ص ١١١ وَتَهْذِيبُ التَّهْذِيبِ ج ٤ ص ٢٢٢ وَشَذَرَاتُ الذَّهَبِ ج ١ ص ٢٢٠ وَاللُّبَابُ فِي تَهْذِيبِ الْأَنْسَابِ ج ٣ ص ٧٩.

أَبُو وَائِلٍ: شَقِيقُ بْنُ سَلَمَةَ الْأَسَدِيِّ الْكُوفِيِّ. أَدْرَكَ النَّبِيَّ ﷺ وَلَمْ يَرَهُ، وَرَوَى عَنْ أَبِي بَكْرٍ وَعُمَرَ وَعُثْمَانَ وَعَلِيٍّ وَمُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ وَسَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ وَآخَرِينَ، وَرَوَى عَنْهُ الْأَعْمَشُ وَمَنْصُورٌ وَغَيْرُهُمْ، ثِقَّةٌ. مَاتَ فِي خِلَافَةِ عُمَرَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ.

تَهْذِيبُ التَّهْذِيبِ ج ٤ ص ٣٦١ وَتَقْرِيبُ التَّهْذِيبِ ج ١ ص ٣٥٤.

(٢) كَشَافُ الْقِنَاعِ ج ٣ ص ٦١ وَالْإِنْصَافُ ج ٤ ص ١٤١ وَكِلَاهُمَا عَنِ الْمُبْهَجِ.

(٣) أَسْنَى الْمَطَالِبِ ج ٤ ص ٢٠٨ عَنِ الرُّوْيَانِيِّ، وَهِيَ حُجَّةٌ كَرَاهَتُهُ ذَلِكَ الْإِنْزَالَ.

(٤) بَدَائِعُ الصَّنَائِعِ ج ٩ ص ٤٣٢١.

وانظر: الْفَتَاوَى الْهِنْدِيَّةَ ج ٢ ص ٢٠١.

القول الثاني: يجوز إنزالهم على حُكْمِ الله تعالى.

وهو قول أبي يُوسُفَ<sup>(١)</sup> والشافعية<sup>(٢)</sup> والصَّحِيح من قول الحنابلة<sup>(٣)</sup>.

ووجهه:

١- أن الاستنزال على حُكْمِ الله عَزَّ وَجَلَّ هو الاستنزال على الحكم المشروع للمُسْلِمِينَ، الْمَعْلُوم في حق الكفَّرة من القتل والسَّبي وعقد الدِّمَّة، وكل ذلك مشروع في حقهم فجاز الإنزال عليه<sup>(٤)</sup>.

أما ما ورد في الحديث من أن حُكْمِ الله تعالى مجهول لا يُدْرَى ما هو، فأجيب: بأنه يمكن الوُصُولُ إليه والعلم به لوجود سبب العلم وهو الاختيار<sup>(٥)</sup>.

ورُدَّ:

بأن حُكْمِ الله تعالى مَعْلُوم في قوم وقع الظهور عليهم. أما في حق قوم محصورين ممتنعين في أنفسهم نزلوا على حكم الله تعالى فلا يُدْرَى أَنَّ الْحُكْمَ هَذَا أو غيره<sup>(٦)</sup>.

(١) في الخراج ص ٢٠٢: (لو سألوا أن ينزلوا على أن يحكم فيهم بحكم الله تعالى أو حكم القرآن، فإن الحديث جاء بالنهي أن ينزلوا على حكم الله فيهم... فلا يجابوا إلى ذلك. فإن أجابوهم ونزل القوم على ذلك فالحكم فيهم إلى الإمام...).

وبدائع الصنائع ج ٩ ص ٤٣٢١ والمبسوط ج ١٠ ص ٧ وتذكرة الفقهاء ج ١ ص ٤١٨.

(٢) الأم ج ٤ ص ١٦٨ والنووي على مسلم ج ٧ ص ٣٠١.

(٣) كشف القناع ج ٣ ص ٦١ ومطالب أولي النهى ج ٢ ص ٥٢٩. وفي الإنصاف ج ٤ ص ١٤١: (وهو الصحيح من المذهب، جزم به في الرعاية الكبرى، وقدمه في الفرع).

(٤) بدائع الصنائع ج ٩ ص ٤٣٢٢ وتذكرة الفقهاء ج ١ ص ٤١٨.

وانظر: الأم ج ٤ ص ١٦٨.

(٥) بدائع الصنائع السابق.

(٦) المبسوط ج ١٠ ص ٧ وتذكرة الفقهاء السابق.



٢- يجوز الإنزال على حُكْمِ الْعِبَادَ بِالْإِجْمَاعِ، وَالْإِنْزَالِ عَلَى حُكْمِ الْعِبَادَ إِنْزَالِ عَلَى حُكْمِ اللَّهِ حَقِيقَةً. إِذِ الْعَبْدُ لَا يَمْلِكُ إِنْشَاءَ الْحُكْمِ مِنْ نَفْسِهِ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَلَا يُشْرِكْ فِي حُكْمِهِ أَحَدًا﴾ [الكهف: ٢٦] وَقَالَ تَعَالَى: ﴿إِنَّ الْحُكْمَ إِلَّا لِلَّهِ﴾ [الأنعام: ٥٧، وَيُؤَسِّفُ: ٤٠ و ٦٧]، وَلَكِنَّهُ يَظْهَرُ حُكْمُ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ الْمَشْرُوعُ فِي الْحَادِثَةِ. وَلِهَذَا قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِسَعْدِ بْنِ مُعَاذٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: لَقَدْ حَكَمْتَ بِحُكْمِ اللَّهِ تَعَالَى مِنْ فَوْقِ سَبْعَةِ أَرْقَعَةٍ<sup>(١)</sup>.

أَمَّا مَا وَرَدَ مِنَ النَّهْيِ عَنْ إِنْزَالِهِمْ عَلَى حُكْمِ اللَّهِ تَعَالَى فَقَدْ قَالُوا فِيهِ:

١- يَحْتَمِلُ أَنَّهُ مَصْرُوفٌ إِلَى زَمَانٍ جَوَّازٍ وَرُودِ النَّسْخِ، وَهُوَ حَالُ حَيَاتِهِ ﷺ، فَالْوَحْيُ كَانَ يَنْزِلُ، وَالْحُكْمُ يَتَغَيَّرُ سَاعَةً فَسَاعَةً، فَالْبَعِيدُونَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ كَانُوا لَا يَدْرُونَ مَا نَزَلَ بَعْدَهُمْ مِنْ حُكْمِ اللَّهِ تَعَالَى، فَلَا يَجُوزُ إِنْزَالُ الْكُفَّارِ عَلَى حُكْمِ اللَّهِ تَعَالَى. لَكِنْ بَعْدَ اسْتِقْرَارِ الْأَحْكَامِ الشَّرْعِيَّةِ بَعْدَ وَفَاتِهِ ﷺ عَلِمَ أَنَّ الْحُكْمَ فِي الْمُشْرِكِينَ هُوَ: الدَّعَاءُ إِلَى الْإِسْلَامِ وَتَحْلِيَةِ سَبِيلِهِمْ إِنْ أَجَابُوا، فَإِنْ أَبَوْا فَالدَّعَاءُ إِلَى التَّزَامِ الْجُزْئِيَّةِ، فَإِنْ أَبَوْا تَقْتُلِ الْمُقَاتِلَةَ وَتُسَبِّحِ الدَّرِيَّةَ.

فَجَازَ عِنْدُنَا إِنْزَالَهُمْ عَلَى حُكْمِ اللَّهِ تَعَالَى<sup>(٢)</sup>.

٢- النَّهْيُ مَحْمُولٌ عَلَى التَّنْزِيهِ وَالِاحْتِيَاظِ<sup>(٣)</sup>.

قَالَ أَبُو يُوسُفَ:

فَإِنْ أَجَابُوهُمْ وَنَزَلَ الْقَوْمُ عَلَى ذَلِكَ، فَالْحُكْمُ فِيهِمْ إِلَى الْإِمَامِ: يَتَخَيَّرُ أَفْضَلَ ذَلِكَ

(١) بَدَائِعُ الصَّنَائِعِ ج ٩ ص ٤٣٢٢.

(٢) بَدَائِعُ الصَّنَائِعِ السَّابِقِ، وَالْمَبْسُوطُ ج ١٠ ص ٧ وَمَطَالِبُ أَوْلِي النَّهْيِ ج ٢ ص ٥٢٩ وَكَشَافُ الْقِنَاعِ ج ٣ ص ٦١.

(٣) النَّوَوِيُّ عَلَى مُسْلِمٍ بِهَامِشٍ إِرْشَادِ السَّارِي ج ٧ ص ٣٠١ وَتَيْلُ الْأَوْطَارِ ج ٧ ص ٢٤٥.

لِلَّذِينَ وَالْإِسْلَامَ<sup>(١)</sup>، إِنْ شَاءَ قَتَلَ مُقَاتِلَتَهُمْ وَسَبَى نِسَاءَهُمْ وَذُرَارِيَهُمْ، وَإِنْ شَاءَ سَبَى الْكَلَّ، وَإِنْ شَاءَ جَعَلَهُمْ ذِمَّةً، لِأَنَّ كُلَّ ذَلِكَ حَكَمُ اللَّهِ تَعَالَى الْمَشْرُوعُ فِي حَقِّ الْكَفَرَةِ<sup>(٢)</sup>.  
إِلَّا أَنَّ الْحَنَابِلَةَ قَالُوا:

إِنْ سَأَلُوهُ أَنْ يُنْزِلَهُمْ عَلَى حَكْمِ اللَّهِ تَعَالَى لَزِمَ أَنْ يُنْزِلَهُمْ، وَيُخَيِّرَ فِيهِمْ بَيْنَ الْقَتْلِ وَالرَّقِّ وَالْمَنْ وَالْفِدَاءِ، لِأَنَّهُ هُوَ الْحَكْمُ بِحَسَبِ اجْتِهَادِهِ لَهُمْ<sup>(٣)</sup>.  
وَهَذَا الْقَوْلُ هُوَ الَّذِي اخْتَارَهُ، وَذَلِكَ:

لِأَنَّ أَدِلَّةَ الْقَوْلِ الْأَوَّلِ غَيْرُ سَالِمَةٍ مِنَ الْإِعْتِرَاضِ، مَعَ وَجَاهَةِ أَدِلَّةِ الْقَوْلِ الثَّانِي.  
نُزُولُ أَهْلِ الْحِصْنِ عَلَى حُكْمِ اللَّهِ وَحُكْمِ فُلَانٍ:  
لَوْ نَزَلُوا عَلَى حُكْمِ اللَّهِ وَحُكْمِ فُلَانٍ، فَهَذَا وَمَا لَوْ نَزَلُوا عَلَى حُكْمِ اللَّهِ فَقَطْ سِوَاءِ.  
نَصَّ عَلَيْهِ الْحَنْفِيَّةُ<sup>(٤)</sup> وَالْمَالِكِيَّةُ<sup>(٥)</sup>.

وَهَذَا مَبْنِي عَلَى قَوْلِهِمُ الْمُتَقَدِّمُ وَهُوَ عَدَمُ جَوَازِ إِنْزَالِ الْمُحَاصِرِينَ عَلَى حَكْمِ اللَّهِ تَعَالَى.  
وَلِذَلِكَ قَالُوا:

لَوْ حَكَمَ بِالْقَتْلِ وَالسَّبْيِ لَمْ يَنْفُذْ<sup>(٦)</sup>.

(١) الْخَرَاجُ ص ٢٠٢.

(٢) بَدَائِعُ الصَّنَائِعِ ج ٩ ص ٤٣٢١ و ٤٣٢٣.

(٣) كَشَافُ الْقِنَاعِ ج ٣ ص ٦١ وَمَطَالِبُ أُولِي النُّهْيِ ج ٢ ص ٥٢٩ وَالْإِنْصَافُ ج ٤ ص ١٤١.

(٤) الْفَتَاوَى الْهِنْدِيَّةُ ج ٢ ص ٢٠٢، وَيَلَاخِظُ أَنَّ هَذَا جَارٍ عَلَى قَوْلِ مُحَمَّدٍ.

(٥) الْحَطَّابُ ج ٣ ص ٣٦٠ عَنْ سَحْنُونٍ.

(٦) الْحَطَّابُ السَّابِقُ.

إِخْرَاجُ الْحَكَمِ نَفْسَهُ مِنَ التَّحْكِيمِ:

إِذَا أُخْرِجَ الْحَكَمُ نَفْسَهُ مِنَ الْحُكُومَةِ خَرَجَ.

اتَّفَقَ عَلَى ذَلِكَ الْحَنْفِيَّةُ<sup>(١)</sup> وَالْإِمَامِيَّةُ<sup>(٢)</sup>.

لأنه دخل باختياره فجاز أن يخرج باختياره، إذ لا يجب على الحكم أن يحكم سواء قبل التحكيم أم لم يقبله<sup>(٣)</sup>.

(١) الْفَتَاوَى الْهِنْدِيَّةُ ج ٢ ص ٢٠١-٢٠٢.

(٢) تَذْكِرَةُ الْفُقَهَاء ج ١ ص ٤١٩.

(٣) تَذْكِرَةُ الْفُقَهَاء السَّابِقَةِ.



## المبحث الخامس

### التَّحْكِيمُ فِي اخْذِ الْمَالِ مِنَ الْحَرْبِيِّينَ التَّجَارِ

نَصَّ الْمَالِكِيَّةُ عَلَى أَنَّهُ:

إِذَا قَدِمَ بِلَادُنَا حَرْبِيُّونَ بِتِجَارَةٍ، وَطَلَبُوا الدَّخُولَ بِأَمَانٍ، وَقَالُوا: نَرْضَى بِمَا يَحْكُمُ بِهِ عَلَيْنَا فُلَانٌ مِنْ أَخْذِ مَا يُرْضِيهِ مِنَ الْأَمْوَالِ الَّتِي بَأَيْدِينَا.

فَإِذَا دَخَلُوا، وَقَالَ: حَكَمْتُ بِالْعُشْرِ، فَأَبَوْا ذَلِكَ، فَإِنَّهُمْ يُجْبَرُونَ عَلَى مَا حَكَمَ بِهِ فُلَانٌ مِنْ أَخْذِ الْعُشْرِ أَوْ غَيْرِهِ<sup>(١)</sup>.

---

(١) الدُّسُوقِيُّ عَلَى الشَّرْحِ الْكَبِيرِ لِلدَّرْدِيرِ ج ٢ ص ١٨٥.

وَانْظُرْ: جَوَاهِرُ الْإِكْلِيلِ ج ١ ص ٢٥٧ وَالْعَدَوِيُّ عَلَى الْخَرَشِيِّ ج ٣ ص ١٢٢.



## المبحث السادس

### التَّحْكِيمُ عِنْدَ الْخِلَافِ بَيْنَ الْإِمَامِ وَمَجْلِسِ الشُّورَى

بعد أن يتمَّ انتخاب مجلس الشُّورَى والإمام، تتضح العلاقة بينهما في الأمرين الآتيين<sup>(١)</sup>:

الأمر الأول: الاختلاف بالرأي بين مجلس الشُّورَى والإمام.

الأمر الثاني: بقاء الاختلاف بين مجلس الشُّورَى والإمام.

---

(١) هَذَا مُسْتَفَادٌ مِمَّا كَتَبْتُهُ فِي كِتَابِي (الشُّورَى بَيْنَ النَّظَرِيَّةِ وَالتَّطْبِيقِ) ص ٣٣٤ وما بعدها.

## الأمر الأول

### الاختلاف بالرأي بين مجلس الشورى والإمام

أوجبت الشريعة الإسلامية اتباع ما ورد به نص عن الشارع. وإذا لم يرد به نص، واتفقت آراؤهم، فذلك واضح في نفاذ ما اتفقوا عليه. وأما إذا اختلف الإمام ومجلس الشورى في أمر ما فيجب رده إلى الله ورسوله، قال سبحانه: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِيَ الْأَمْرِ مِنْكُمْ فَإِنْ تَنَزَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا﴾ [النساء: ٥٩]. وللمفسرين في المخاطبين بقوله تعالى: ﴿فَإِنْ تَنَزَعْتُمْ﴾ [النساء: ٥٩] قولان: القول الأول: إنهم العامة<sup>(١)</sup>، أي: للمؤمنين مطلقاً<sup>(٢)</sup>. وفي تفسير المنار: هم غير أولي الأمر، والأولى أن يقال: هم مجموع الأمة<sup>(٣)</sup>. وتكون المنازعة بينهم وبين أولي الأمر، باعتبار بعض الأفراد، وهم الأمراء<sup>(٤)</sup>. وعلى هذا يكون للأمة أن تقيم من يحكم فيما يختلف فيه أولو الأمر برده إلى الكتاب والسنة<sup>(٥)</sup>.

(١) رُوح المعاني ج ٥ ص ٦٦ وتفسير المنار ج ٥ ص ١٥٥.

(٢) رُوح المعاني السابق.

وانظر: أحكام القرآن للجصاص ج ٢ ص ٢٥٨ يفسر المخاطبين بالمؤمنين.

(٣) تفسير المنار ج ٥ ص ١٥٥-١٥٦.

(٤) رُوح المعاني ج ٥ ص ٦٦.

(٥) تفسير المنار ج ٥ ص ١٥٦.



**القول الثاني:** إنهم أولو الأمر على طريق الالتفات عن الغيبة إلى الخطاب<sup>(١)</sup>، ليصح إرادة العلماء، لأن للمجتهدين مجادلة بعضهم بعضاً<sup>(٢)</sup>.

وعامة الناس لا يعرفون كيفية الرد إلى كتاب الله وسنة رسوله، فثبت أنه خطاب للعلماء<sup>(٣)</sup>.

وعلى هذا يكون أولو الأمر مُخَيَّرِينَ في طريقة ردّ الشيء المتنازع فيه إلى الله والرسول: بين أن يكون ذلك بواسطة بعضهم أو من غيرهم، بشرط أن يكونوا عالمين بالكتاب والسنة والمصالح العامة<sup>(٤)</sup>.

ويؤيد هذا القول:

قوله تعالى: ﴿وَإِذَا جَاءَهُمْ أَمْرٌ مِنَ الْأَمْنِ أَوِ الْخَوْفِ أَذَاعُوا بِهِ وَلَوْ رَدُّوهُ إِلَى الرَّسُولِ وَإِلَى أُولِي الْأَمْرِ مِنْهُمْ لَعَلِمَهُ الَّذِينَ يَسْتَنْبِطُونَهُ مِنْهُمْ﴾ [النساء: ٨٣].

فبيّن سبحانه أن ما ينظر فيه أولو الأمر هو المسائل العامة كمسائل الأمن والخوف، وأن العامة لا ينبغي لها الخوض في ذلك، بل عليها أن تردّه إلى الرسول وإلى أولي الأمر، وأن هؤلاء من يتولّى أمر استنباطه وإفناع الآخرين به<sup>(٥)</sup>.

**استنتاج:**

وعلى ضوء ما تقدم يمكن أن نقول:

إنّ على أولي الأمر - الإمام وأعضاء مجلس الشورى - تأليف لجنة منهم أو من

(١) تَفْسِيرُ الْمَنَارِ ج ٥ ص ١٥٥، وَرُوحُ الْمَعَانِي ج ٥ ص ٦٦ وفيه: (على الالتفات ولم يذكر نوعه)، وَأَحْكَامُ الْقُرْآنِ لِلْجَسَّاصِ ج ٢ ص ٢٥٧.

(٢) رُوحُ الْمَعَانِي السَّابِق.

(٣) أَحْكَامُ الْقُرْآنِ لِلْجَسَّاصِ السَّابِق.

(٤) تَفْسِيرُ الْمَنَارِ ج ٥ ص ١٥٥.

(٥) تَفْسِيرُ الْمَنَارِ ج ٥ ص ١٥٦.

غيرهم، على أن يكونوا من أساتذة القانون وجهابذة العلم بمختلف الاختصاصات الذين لهم الاطلاع الواسع الكافي بعُلُوم الشريعة الإسلامية ومصلحة المسلمين العامة، كي ترد الأمور المختلف فيها بين الإمام والمجلس إلى الكتاب والسنة، لتمييز ما يرجع إلى نص أو اجتهاد.

فإذا كان الأمر يعود إلى النص، فهذه اللجنة ترفع الحكم الموافق للشريعة، ولا مجال لاجتهاد الإمام أو أعضاء مجلس الشورى فيه، لأنه لا اجتهاد في مورد النص، ويكون حكمها قطعياً.

أما ما لم يرد به نص فعلى هذه اللجنة أن تعيده إلى المجلس والإمام، مع إبداء ما تراه من حكم فيه.

فإن لم يقتنع الإمام ومجلس الشورى بما تراه اللجنة من حل، وبقي الاختلاف بينهما، فهذا ما سنبحثه في الأمر الثاني.

## الأمر الثاني

### بَقَاءُ الاختلاف بين مجلس الشُّورَى والإِمَامِ

إذا بقي الاختلاف بين مجلس الشُّورَى والإِمَامِ في ما لا نَصَّ فيه من الأمور الاجْتِهَادِيَّةِ، وأصرَّ كُلُّ عَلَى رَأْيِهِ، فقد اختلف الباحثون في ذَلِكَ عَلَى ثَلَاثَةِ أَقْوَالٍ:

١- الأخذ برأى أغلبيَّةِ أعضاء مجلس الشُّورَى.

٢- التَّحْكِيمُ.

٣- الأخذ برأى الإِمَامِ.

القول الأول: وهو الأخذ برأى أكثرية أعضاء مجلس الشُّورَى مطلقاً.

وليس هَذَا من موضوعنا: التَّحْكِيمُ<sup>(١)</sup>.

القول الثاني: وهو التَّحْكِيمُ.

وقد رأى بعض الباحثين أنه:

عند إصرار كُلٍّ من الإِمَامِ أو مجلس الشُّورَى عَلَى رَأْيِهِ، يُرْفَعُ الأمرُ إِلَى هَيْئَةٍ، تكون بمثابة محكمة عليا، يُختار أعضاؤها من قائمة يقدمها إِلَى المجلسِ الإِمَامِ أو العكس<sup>(٢)</sup>.

(١) أفضتُ الكلام في هَذَا الموضوع، وذكرتُ من قال به ممن اطلعتُ عَلَى بحوثهم، ورددتُ عَلَى حججهم بما رأيته كافياً في بَيَانِ أن الأَكْثَرِيَّةَ لَا تعني الصواب. وَذَلِكَ في كتابي: الشُّورَى بين النِّظَرِيَّةِ وَالتَّطْبِيقِ ص ٣٣٧ وما بعدها.

(٢) مِنْهَاجُ الْإِسْلَامِ فِي الْحُكْمِ: مُحَمَّدٌ أَسَدٌ ص ١٢٥-١٢٦ ونظام الحكم في الإسلام: مُحَمَّدٌ عَبْدُ اللَّهِ الْعَرَبِيُّ ص ٩٧-٩٨.

ويجب أن يكون لهؤلاء الأعضاء مكانتهم العلميّة، والفهم الثاقب للشريعة الإسلاميّة، والرأي الجيد، والمعرفة بشؤون الدولة وأحوال العالم.

وتعطى لهم الضمانات الكافية لاستقلالهم بالعمل.

ويمنع قانوناً أي عضو منهم من تولّي أي وظيفة، ليضمن له الحياد التام، لئلا يؤثر فيه سلطان المغريات.

ومهمة هذه الهيئة هي الفصل في الخلاف بين الإمام ومجلس الشورى فقط، وأنها يكون ملزماً<sup>(١)</sup>.

واحتكام الإمام ومجلس الشورى إلى محكمة دستورية عليا يكون فيما يتعلق بالأخذ بالنصوص الثابتة التي تحتل اختلاف وجهات النظر، وتحتاج إلى ترجيح بين ظواهرها المتعارضة.

أما المسائل الاجتهادية البحتة التي يقصد بها تحقيق المصالح المرسلة، والتي لا تتعارض مع مقاصد الشريعة، فينبغي أن يكون حكم أهل الشورى فيها نهائياً بعد الاستعانة بآراء الفنين في اللجان البرلمانية والمجالس الفنية التي تعاون السلطة التنفيذية وسائر الهيئات التي تضم أهل الخبرة المختصين كالجامعات والنقابات<sup>(٢)</sup>.

ورأى الدكتور منير البياتي في كتابه الدولة القانونية ص ٢٩٠ أن الحاسم للخلاف هو رأي رئيس الدولة في المسائل الاجتهادية، إلا في حالة واحدة هي إصرار أكثرية أعضاء مجلس الشورى على عدم الاقتناع برأي الرئيس، فيلجأ عندئذ إلى التحكيم.

(١) منهاج الإسلام في الحكم ص ١٢٥-١٢٧ والفرد والدولة: د. عبد الكريم زيدان ص ٢٧ والفكر القانوني الإسلامي ص ١٢٣-١٢٦ ونقل عن الزباني ومحمد أسد، ونقل أيضاً في ص ١٤٧ عن جمال عطية من مقالة سلطة الرقابة وسلطة التشريع - مجلة الباحث.

(٢) الفكر القانوني الإسلامي ص ١٢٥-١٢٦.

وإن أعضاء هذه الهيئة إذا اختلفوا فيمكن إصدار القرارات برأي الأكثرية فيها، هذا إذا لم تصدر قرارات أخرى عن المحكمة نفسها تلغي القرارات السابقة أو تعدلها<sup>(١)</sup>.

وقد يستأنس لهذا الحل - التحكيم - بما روي عن عمر بن الخطاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أنه توجه إلى الشام، فأخبر في الطريق بوقوع وباء في الشام، فاستشار المهاجرين في الرجوع أو السير فاختلفوا، واستشار الأنصار فاختلفوا، فدعا من كان موجوداً من مَشِيخَة قُرَيْش من المهاجرين الأولين واستشارهم، فأشاروا بالرجوع، فأخذ برأيهم، ورجع بمن معه<sup>(٢)</sup>.

إلا أني أرى أن هذا القول يرد عليه ما يأتي:

أن هيئة التحكيم يمكنها أن تقوم بهذه الاختصاصات إذا كان الإمام غير مجتهد، أو إذا كان مجتهداً لكنه ترك الحكم لها للضرورة<sup>(٣)</sup>، لأن الحكم عندئذٍ للأغلبية.

(١) مِنْهَاجُ الْإِسْلَام فِي الْحُكْم ص ١٢٧.

(٢) الفرد والدولة ص ٢٧ ونقل الرواية عن تَفْسِيرِ الْمَنَار، وهي الواردة في ج ٥ ص ١٦٠.

(٣) إذا اجتهد المجتهد في مسألة، وغلب على ظنه حكم، فقد اتفقوا على أنه لا يجوز له أن يقلد مخالفته فيها.

أما إذا لم يجتهد بعد ولم ينظر، وفي الوقت متسع فلا يخاف فوت الحادثة، فهل يجوز له، وهو قادر على الاستنباط أن يقلد غيره، أو لا يجوز؟

اختلف العلماء في ذلك، والصحيح أنه لا يجوز، لأن ذلك تقليد لمن لم تثبت عصمته عن الخطأ، وهذا لا يجوز إلا بنص أو قياس على منصوص، ولم يوجد شيء من ذلك إلا للعامي لعجزه، فلا يقاس عليه المجتهد مع قدرته، فينبغي أن يطلب الحق بنفسه.

ومن ظواهر الكتاب الدالة على ذلك قوله تعالى: ﴿فَاعْتَبِرُوا يَا أُولِيَ الْأَبْصَارِ﴾ [الحشر: ٢] وقوله سبحانه: ﴿لَعَلَّهُمُ الَّذِينَ يَسْتَنْبِطُونَهُ مِنْهُمْ﴾ [النساء: ٨٣] وقوله تعالى: ﴿أَفَلَا يَدَّبَّرُونَ الْقُرْآنَ أَتَمُرُّ عَلَى قُلُوبِ أَقْفَالِهَا﴾ [محمد: ٢٤]، فهذا كله أمر بالتدبير والاستنباط

أَمَّا إِذَا كَانَ الْإِمَامُ مُجْتَهِدًا فَلَا مَحَلَّ لِهَذِهِ الْهَيْئَةِ. لِأَنَّا إِذَا قَلْنَا بِإِنْفَازِ رَأْيِهَا مَعَ مَخَالَفَتِهِ لِرَأْيِ الْإِمَامِ الْمُجْتَهِدِ، جَعَلْنَا سُلْطَةَ هَذِهِ الْهَيْئَةِ فَوْقَ سُلْطَةِ الْإِمَامِ الْمُجْتَهِدِ، مَعَ أَنَّ سُلْطَةَ الْإِمَامِ الْمُجْتَهِدِ فِي الْإِسْلَامِ هِيَ السُّلْطَةُ الْعُلْيَا الَّتِي لَا سُلْطَةَ فَوْقَهَا، كَمَا هُوَ مُسْتَفَادٌ مِنْ أَقْوَالِ الْفُقَهَاءِ وَالْمُتَكَلِّمِينَ<sup>(١)</sup>، وَأَنَّ إِجْمَاعَهُمْ لَا يَنْعَقِدُ بِدُونِ رَأْيِهِ، وَهُوَ وَاحِدٌ مِنْهُمْ.

وَرَأْيُهُ فِي حَقِّهِ أَقْوَى مِنْ رَأْيِ غَيْرِهِ، فَلَوْ قَضَى بِرَأْيِهِ كَانَ قَاضِيًا بِمَا هُوَ الصَّوَابُ عِنْدَهُ، وَإِذَا قَضَى بِرَأْيِ غَيْرِهِ كَانَ قَاضِيًا بِمَا عِنْدَهُ أَنَّهُ خَطَأٌ، وَقَضَاؤُهُ بِمَا عِنْدَهُ أَنَّهُ هُوَ الصَّوَابُ أَوَّلَى<sup>(٢)</sup>.

وَمِنْ هُنَا نَرَى أَنَّ التَّحْكِيمَ فِي حَالَةِ كَوْنِ الْإِمَامِ مُجْتَهِدًا لَا مَجَالَ لِلْأَخْذِ بِهِ، فَلَا يُمْكِنُ اتِّخَاذُهُ سَبِيلًا كَافِيًا لِحُسْمِ الْخِلَافِ بَيْنَ الْإِمَامِ وَمَجْلِسِ الشُّورَى<sup>(٣)</sup>.

---

وَالِاعْتِبَارَ، وَلَيْسَ خُطَابًا مَعَ الْعَوَامِ، فَلَمْ يَبْقَ مُخَاطَبًا إِلَّا الْعُلَمَاءُ، وَالْمُقَلَّدُ تَارِكٌ لِلتَّدْبِيرِ وَالِاعْتِبَارِ وَالِاسْتِنْبَاطِ.

وَتَتَعَصَّدُ تِلْكَ الظُّوَاهِرُ بِفِعْلِ الصَّحَابَةِ، فَإِنَّهُمْ تَشَاوَرُوا فِي مِيرَاثِ الْجَدِّ وَالْعَوْلِ وَمَسَائِلَ كَثِيرَةٍ، وَحَكَمَ كُلُّ وَاحِدٍ بظَنِّ نَفْسِهِ وَلَمْ يَقْلُدْ غَيْرَهُ.

فَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِي الْوَقْتِ مَتَّسِعٌ وَخِيفَ فَوَتْ الْحَادِثَةُ، فَهَذَا قَدْ يُلْحَقُهُ بِالْعَاجِزِ الَّذِي يَجُوزُ لَهُ التَّقْلِيدُ لِلزُّرُورَةِ.

أُسُولُ الْفِقْهِ لِلْخُصَرِيِّ ص ٤١٧.

وَانْظُرِ الْمَسْأَلَةَ فِي: الْمُسْتَصْفَى لِلغَزَالِيِّ ج ٢ ص ٣٨٤ وَإِرْشَادُ الْفُحُولِ ص ٢٦٤ وَكَشَفُ الْأَسْرَارِ لِلْبُخَارِيِّ ج ٤ ص ١٤.

- (١) انْظُرْ مِنْ أَقْوَاهُمْ فِي كِتَابِي: الشُّورَى بَيْنَ النَّظَرِيَّةِ وَالتَّطْبِيقِ ص ٣٦٩ وَمَا بَعْدَهَا.
- (٢) الْمَبْسُوطُ لِلْسَّرْحَسِيِّ ج ١٦ ص ٨٤، وَهُوَ فِي الشُّورَى بَيْنَ النَّظَرِيَّةِ وَالتَّطْبِيقِ ص ٣٧٥.
- (٣) انْظُرْ هَذَا فِي: الشُّورَى بَيْنَ النَّظَرِيَّةِ وَالتَّطْبِيقِ ص ٣٦٧.

القول الثالث: وهو الأخذ برأي الإمام.

وليس هذا من موضوعنا أيضاً<sup>(١)</sup>.

---

(١) تحدثتُ عنه تفصيلاً، فبينتُ القائلين بالأخذ برأي الإمام مطلقاً، وذكرت أنه لا بد من التفريق بين حالة كون الإمام مجتهداً فيمضي رأيه ولو خالف الآخرين بعد النظر في آرائهم، وبين حالة كون الإمام غير مجتهد فيمضي رأياً الأغلبية، وأقامتُ الأدلة على ذلك بالتفصيل، وذلك في كتابي: الشُّورَى بين النظرية والتطبيق ص ٣٦٨ وما بعدها.





## المَبْحَثُ السَّابِعُ

### حُكُومَةُ الْعَدْلِ فِي الدِّيَّاتِ

الكلام في التَّحْكِيمِ لِبَيَانِ حُكُومَةِ الْعَدْلِ فِي الدِّيَّةِ يَتَطَلَّبُ أَوَّلًا الْكَلَامَ عَلَى الدِّيَّةِ، والفرق بينهما وبين الْأَرْشِ، ونوعي الْأَرْشِ: الْمُقَدَّرُ، وغير الْمُقَدَّرِ.

وَالْأَرْشُ غير الْمُقَدَّرِ هو الذي تكون الحكومة فيه، إِذْ إِنَّ تَقْدِيرَهُ لِلْحَاكِمِ، ولم يرد به نصٌّ. وهذا يدعوننا إلى الْكَلَامِ عَلَى هَذَا الْمُقَدَّرِ الْحَكْمِ وشروطه.

وَإِذَا أَرَادَ الْحَكَمُ أَنْ يُقَدَّرَ، فكيف يَجْرِي تَقْدِيرُ الْحُكُومَةِ؟ سنبين الطرق التي يمكن أَنْ تَتَّخَذَ سَبِيلًا لِلتَّقْدِيرِ عِنْدَ الْفُقَهَاءِ.

وسيتبين لنا: هل أَنْ تَقْوِيمُ الْحُكُومَةِ يكون بالنقد، أو تجب الحكومة إِبْلًا لَا نَقْدًا؟ وَإِذَا أُريدَ مَعْرِفَةُ الْحُكُومَةِ، فهل يُقَوِّمُ المَجْرُوحُ بعد بُرءِ الْجُرْحِ واندماله؟ وَإِذَا اندمل الْجُرْحُ ولم يبقَ له أثر فهل تجب فيه الحكومة؟ وهل تبلغ الحكومة الْأَرْشِ الْمُقَدَّرَ؟ هَذَا ما سنوضحه فِي هَذَا الْمَبْحَثِ، مستعرضين أقوال الْفُقَهَاءِ، لتتضح صورة هَذَا اللون من التَّحْكِيمِ.

## حُكُومَةُ الْعَدْلِ فِي الدِّيَّاتِ

الدِّيةُ: هي العقوبة البدلية الأولى لعقوبة القصاص.  
 فإذا امتنع القصاص لسبب من أسباب الامتناع، أو سقط لسبب من أسباب السقوط، وجبت الدِّية ما لم يعفُ الجاني عنها.  
 والدِّية إذا أُطلقت يراد بها الدِّية الكاملة، وهي مئة من الإبل.  
 وتجب الدِّية كاملة بتفويت منفعة الجنس وتفويت الجمال على الكمال. وهي تفوت بإبادة كل الأعضاء التي من جنس واحد، أو بإذهاب معانيها مع بقاء صورتها.  
 والأعضاء التي تجب في ذهابها الدِّية الكاملة أربعة أنواع:  
 نوع لا نظير له في البدن، كالأنف واللِّسان.  
 ونوع في البدن منه اثنان، كاليدَين والرَّجلَين والعَيْنَين.  
 ونوع في البدن منه أربعة، كمنابت الأهداب.  
 ونوع في البدن منه عشرة، كأصابع اليدين وأصابع الرِّجلَين.  
 والمعاني التي تجب في ذهابها الدِّية الكاملة مثل: العقل والبصر والشم والكلام والسمع...<sup>(١)</sup>  
 والأصل فيه<sup>(٢)</sup> هو الكتاب الذي كتبه رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لَعَمْرُو بْنِ حَزْمٍ الَّذِي أَخْرَجَهُ

(١) التَّشْرِيعُ الْجِنَائِيُّ الْإِسْلَامِيُّ ج ٢ ص ٢٦١-٢٦٢.

وانظر: العِنَايَةُ عَلَى الْهِدَايَةِ ج ٨ ص ٣٠٧-٣٠٨ وَتَبْيِينُ الْحَقَائِقِ ج ٦ ص ١٢٩ وَبِدَايَةُ الْمُجْتَهِدِ ج ٢ ص ٤١٣ وَالْفَقْهُ الْإِسْلَامِيُّ: د. مُحَمَّدُ فَوْزِي فِيضُ اللَّهِ ص ٥٩٧-٥٩٨.

(٢) الْهِدَايَةُ ج ٨ ص ٣٠٧ وَالْفَقْهُ الْإِسْلَامِيُّ السَّابِقُ ص ٥٩٨ وَتَبْيِينُ الْحَقَائِقِ السَّابِقُ.

النَّسَائِيُّ فِي سُنَنِهِ، وَأَبُو دَاوُدَ فِي مَرَاثِلِهِ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ أَرْقَمَ عَنِ الزُّهْرِيِّ عَنْ أَبِي بَكْرٍ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عَمْرٍو بْنِ حَزْمٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَتَبَ كِتَابًا إِلَى أَهْلِ الْيَمَنِ فِيهِ الْفَرَائِضُ وَالسُّنَنُ وَالذِّيَّاتُ.

وَبَعَثَ بِهِ مَعَ عَمْرٍو بْنِ حَزْمٍ، فَقَرَأَ عَلَى أَهْلِ الْيَمَنِ هَذِهِ نُسَخَتُهَا:

مِنْ مُحَمَّدٍ النَّبِيِّ ﷺ إِلَى شُرَحْبِيلَ بْنِ عَبْدِ كَلَالٍ، وَنُعَيْمِ بْنِ عَبْدِ كَلَالٍ، (وَالْحَارِثِ بْنِ عَبْدِ كَلَالٍ)، قِيلَ ذِي رُعَيْنٍ، وَمَعَاظِرَ، وَهَمْدَانَ.

أَمَّا بَعْدُ، وَكَانَ فِي كِتَابَتِهِ:

(أَنَّ مَنْ اعْتَبَطَ مُؤْمِنًا قَتْلًا عَنْ بَيِّنَةٍ، فَإِنَّهُ قَوْدٌ، إِلَّا أَنْ يَرْضَى أَوْلِيَاءُ الْمَقْتُولِ، وَأَنَّ فِي النَّفْسِ الدِّيَّةَ مِائَةً مِنَ الْإِبِلِ، وَفِي الْأَنْفِ إِذَا أُوعِبَ جَدْعُ الدِّيَّةِ، وَفِي اللِّسَانِ الدِّيَّةُ، وَفِي الشَّفَتَيْنِ الدِّيَّةُ، وَفِي الْبِيضَتَيْنِ الدِّيَّةُ، وَفِي الذَّكَرِ الدِّيَّةُ، وَفِي الصُّلْبِ الدِّيَّةُ، وَفِي الْعَيْنَيْنِ الدِّيَّةُ، وَفِي الْعَيْنِ الْوَاحِدَةِ نِصْفُ الدِّيَّةِ، وَفِي الْيَدِ الْوَاحِدَةِ نِصْفُ الدِّيَّةِ، وَفِي الرَّجْلِ الْوَاحِدَةِ نِصْفُ الدِّيَّةِ، وَفِي الْمَأْمُومَةِ ثُلُثُ الدِّيَّةِ، وَفِي الْجَائِفَةِ ثُلُثُ الدِّيَّةِ، وَفِي الْمُنْقَلَةِ خَمْسَ عَشْرَةَ مِنَ الْإِبِلِ، وَفِي كُلِّ أَصْبُعٍ مِنْ أَصَابِعِ الْيَدِ وَالرَّجْلِ عَشْرٌ مِنَ الْإِبِلِ، وَفِي السِّنِّ خَمْسٌ مِنَ الْإِبِلِ، وَفِي الْمَوْضِئَةِ خَمْسٌ مِنَ الْإِبِلِ، وَأَنَّ الرَّجُلَ يُقْتَلُ بِالْمَرْأَةِ، وَعَلَى أَهْلِ الذَّهَبِ أَلْفُ دِينَارٍ<sup>(١)</sup>).

(١) هَذَا الْكِتَابُ فِي نَصَبِ الرَّايَةِ ج ٤ ص ٣٦٩. وَقَالَ بَعْدَ إِيرَادِهِ الْكِتَابُ:

(وَرَوَاهُ أَيْضًا مِنْ طَرِيقِ ابْنِ وَهْبٍ أَخْبَرَنِي يُونُسُ عَنِ الزُّهْرِيِّ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَتَبَ كِتَابًا، الْحَدِيثُ. لَيْسَ فِيهِ أَبُو بَكْرٍ وَلَا أَبُوهُ وَلَا جَدُّهُ.

وَأَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ أَيْضًا عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ دَاوُدَ الْخَوْلَانِيِّ عَنْ أَبِي بَكْرٍ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عَمْرٍو بْنِ حَزْمٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ، فَذَكَرَهُ.

وَكَذَلِكَ رَوَاهُ ابْنُ حَبَّانَ فِي صَحِيحِهِ، وَالْحَاكِمُ فِي الْمُسْتَدْرَكِ، وَقَالَ: إِسْنَادُهُ صَحِيحٌ، وَهُوَ قَاعِدَةٌ مِنْ قَوَاعِدِ الْإِسْلَامِ.

وَرَوَاهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ فِي مُصَنَّفِهِ: ثَنَا مَعْمَرٌ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ بِهِ مُسْنَدًا. وَمِنْ طَرِيقِهِ

.....

رواه الدَّارَقُطْنِيُّ فِي سُنَّهِ.

وَأَخْرَجَهُ الدَّارَقُطْنِيُّ أَيْضاً عَنْ مُحَمَّدَ بْنِ عُمَارَةَ عَنْ أَبِي بَكْرٍ بِهِ مُسْنَدًا، وَعَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ عَنْ أَبِي بَكْرٍ بِهِ أَيْضاً مُسْنَدًا.

وَانْظُرِ الْكِتَابَ فِي:

سُنَنِ النَّسَائِيِّ فِي بَابٍ: ذَكَرَ حَدِيثَ عَمْرِو بْنِ حَزْمٍ فِي الْعُقُولِ وَاخْتِلَافِ النَّاظِلِينَ لَهُ ج ٨ ص ٥٧ هَذَا اللَّفْظَ إِلَّا قَلِيلاً، وَأُورِدَ الْحَدِيثُ مِنْ طَرَقٍ عَدِيدَةٍ.

وَسُنَنِ الدَّارَقُطْنِيِّ ج ٣ ص ٢٠٩-٢١٠ كِتَابُ الْحُدُودِ وَالذِّيَّاتِ وَغَيْرِهِ رَقْم ٣٧٧-٣٧٩، وَاَنْظُرِ: التَّعْلِيْقُ الْمُغْنِي عَلَيْهِ.

وَالْمُسْتَدْرَكُ لِلْحَاكِمِ ج ١ ص ٣٩٥-٣٩٧ كِتَابُ الزَّكَاةِ. وَفِيهِ: هَذَا كِتَابُ كَبِيرٍ مُفسِرٍ فِي هَذَا الْبَابِ، يَشْهَدُ لَهُ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عُمَرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ، وَإِمَامُ الْعُلَمَاءِ فِي عَصْرِهِ مُحَمَّدُ بْنُ مُسْلِمٍ الزُّهْرِيُّ بِالصَّحَّةِ... وَهَذِهِ السُّنَنُ مِنْ قَوَاعِدِ الْإِسْلَامِ.

وَفِي تَلْخِيصِ الْحَبِيرِ ج ٤ ص ١٧ بَعْدَ أَنْ أُورِدَ مَخْرَجُهُ قَالَ: وَقَدْ اخْتَلَفَ أَهْلُ الْحَدِيثِ فِي صَحَّةِ هَذَا الْحَدِيثِ، فَقَالَ أَبُو دَاوُدَ فِي الْمَرَّاسِيلِ: قَدْ أَسْنَدَ هَذَا الْحَدِيثَ وَلَا يَصِحُّ، وَالَّذِي فِي إِسْنَادِهِ سُلَيْمَانُ بْنُ دَاوُدَ وَهُمْ، إِنَّمَا هُوَ سُلَيْمَانُ بْنُ أَرْقَمٍ... وَقَالَ ابْنُ حَزْمٍ: صَحِيفَةُ عَمْرِو بْنِ حَزْمٍ مُنْقَطِعَةٌ لَا تَقُومُ بِهَا حُجَّةٌ. وَسُلَيْمَانُ بْنُ دَاوُدَ مُتَّفَقٌ عَلَى تَرْكِهِ، وَقَالَ عَبْدُ الْحَقِّ: سُلَيْمَانُ بْنُ دَاوُدَ هَذَا الَّذِي يَرْوِي هَذِهِ النُّسخَةَ عَنِ الزُّهْرِيِّ ضَعِيفٌ، وَيُقَالُ: إِنَّهُ سُلَيْمَانُ بْنُ أَرْقَمٍ. وَتَعَقَّبَهُ ابْنُ عَدِيٍّ فَقَالَ: هَذَا خَطَأٌ، إِنَّمَا هُوَ سُلَيْمَانُ بْنُ دَاوُدَ وَقَدْ جَوَّدَهُ الْحَكَمُ بْنُ مُوسَى....

وَصَحَّحَ الْحَدِيثَ الْحَاكِمُ وَابْنُ حِبَّانَ وَابْنُ بَيْهَقٍ... وَصَحَّحَهُ جَمَاعَةٌ مِنَ الْأَئِمَّةِ، لَا مِنْ حَيْثُ الْإِسْنَادُ، بَلْ مِنْ حَيْثُ الشَّهْرَةُ، فَقَالَ الشَّافِعِيُّ فِي رِسَالَتِهِ: لَمْ يَقْبَلُوا هَذَا الْحَدِيثَ حَتَّى ثَبَتَ عَنْدهُمْ أَنَّهُ كِتَابُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ.

وَقَالَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ: هَذَا كِتَابٌ مَشْهُورٌ عِنْدَ أَهْلِ السَّيْرِ، مَعْرُوفٌ مَا فِيهِ عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ مَعْرِفَةً يُسْتَغْنَى بِشَهْرَتِهَا عَنِ الْإِسْنَادِ، لِأَنَّهُ أَشْبَهَ التَّوَاتُرِ فِي جَمِيعِهِ، لِتَلَقِّي النَّاسِ لَهُ بِالْقَبُولِ وَالْمَعْرِفَةِ....

وَقَالَ يَعْقُوبُ بْنُ سُفْيَانَ: لَا أَعْلَمُ فِي جَمِيعِ الْكُتُبِ الْمَنْقُولَةِ كِتَاباً أَصَحَّ مِنْ كِتَابِ عَمْرِو بْنِ حَزْمٍ هَذَا، فَإِنَّ أَصْحَابَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَالتَّابِعِينَ يَرْجِعُونَ إِلَيْهِ وَيَدْعُونَ رَأْيَهُمْ... إلخ.

.....

اعتبط مؤمناً: قتله بلا جناية ولا جريرة توجب قتله.

فإنه قود: فإن القاتل يُقاد به ويُقتل.

أوعب: قُطع جميعه.

المأمومة: الشَّجَّة التي تصل إلى أم الدِّماغ، وهي جِلْدَة فوق الدِّماغ.

الجائفة: الطعنة التي تبلغ الجوف.

المُنْقَلَة: الشَّجَّة التي يخرج منها صغار العظم، وينقل عن أماكنها. وقيل: هي التي تنقل العظم، أي تكسره.

الموضحة: الشَّجَّة التي توضح العظم، أي: تظهره.

حاشية السُّيُوطِيّ والسَّنَدِيّ على سُنَنِ النَّسَائِيّ ج ٨ ص ٥٧-٥٨.

عَمْرُو بن حَزْم: بن زَيْد بن لَوْذَانَ الْأَنْصَارِيِّ، أَبُو الضَّحَّاك. شَهِدَ الْخَنْدَقَ وما بعدها، واستعمله النَّبِيُّ ﷺ على نَجْرَانَ، رَوَى عَنْهُ كِتَاباً كتبه له فيه الفرائض والزكاة والديات وغير ذلك. مات بعد الخمسين، وقيل في خلافة عُمَرَ.

الإصابة ج ٢ ص ٥٣٢ والاشتيعاب ج ٢ ص ٥١٧.

سُلَيْمَان بن أَرْقَمَ الْبَصْرِيّ: أَبُو مُعَاذ. مَوْلَى الْأَنْصَار. رَوَى عَنْ الزُّهْرِيِّ وَالْحَسَنِ وابن سِيرِينَ وَعُمَرَ بن عَبْدِ الْعَزِيز وغيرهم، ورَوَى عَنْهُ الزُّهْرِيُّ شَيْخُهُ وَالثَّوْرِيُّ وآخرون، ضعيف عند أهل الحديث.

تَهْذِيبُ التَّهْذِيبِ ج ٤ ص ١٦٨ وَتَقْرِيبُ التَّهْذِيبِ ج ١ ص ٣٢١.

أَبُو بَكْر بن مُحَمَّد: بن عَمْرُو بن حَزْم الْأَنْصَارِيِّ الْخَزَرَجِيُّ النَّجَارِيُّ. الْقَاضِي، اسمه وَكُنْيَتُهُ وَاحِد، وقيل كُنْيَتُهُ أَبُو مُحَمَّد. رَوَى عَنْ أَبِيهِ، وَأَرْسَلَ عَنْ جَدِّهِ، وَرَوَى عَنْ كَثِيرٍ، ثِقَّةٌ عَابِدٌ، قَالَ مَالِكٌ: لَمْ يَكُنْ عِنْدَنَا أَحَدٌ بِالْمَدِينَةِ عَنْهُ مِنْ عِلْمِ الْقَضَاءِ مَا كَانَ عِنْدَ أَبِي بَكْر بن مُحَمَّد بن عَمْرُو بن حَزْم. وَكَانَ وَلَاهُ عُمَرُ بن عَبْدِ الْعَزِيزَ وَكَتَبَ إِلَيْهِ أَنْ يَكْتُبَ لَهُ مِنَ الْعِلْمِ مَنْ عِنْدَ عُمَرَةَ بِنْتِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ وَالْقَاسِمِ بن مُحَمَّد. مات سنة ١٢٠ هـ وقيل غير ذلك.

تَهْذِيبُ التَّهْذِيبِ ج ١٢ ص ٣٨ وَتَقْرِيبُ التَّهْذِيبِ ج ٢ ص ٣٩٩ وَشَذَرَاتُ الذَّهَبِ ج ١ ص ١٥٧.

أما ما هو أقل من الدِّية الكَامِلَة فيطلق عليه لفظ (الأَرُش). والكثير من الفقهاء يستعملون لفظ الدِّية فيما يجب أن يستعمل فيه لفظ الأَرُش.

والأَرُش نوعان: مُقَدَّر، وغير مُقَدَّر.

١- الأَرُش المُقَدَّر: هو ما حدّد الشارع مقداره في الأطراف، والشَّجَاج، والجِرَاح. ففي الأطراف: كأَرُش اليد الواحدة، والرَّجُل الواحدة، حيث أوجب نصف الدِّية في كل منهما.

وفي الشَّجَاج (مكانها الرأس والوجه): كأَرُش المَوْضِحَة، حيث أوجب فيها خمساً من الإبل.

وفي الجِرَاح: كأَرُش الجَائِفَة (وهي التي تصل إلى الجوف من الظهر أو البطن أو الصدر أو الورك)، حيث أوجب فيها ثلث الدِّية، على ما مر في كتاب ابن حَزْم السَّابِق.

٢- الأَرُش غير المُقَدَّر: هو ما لم يرد فيه نَصٌّ، وترك للحاكم تقديره. ويسمى هذا النوع من الأَرُش: حكومة، أو حكومة عدل<sup>(١)</sup>.

قال الكَاسَانِي: فما لا قصاص فيه من الجنايات على ما دون النفس، وليس له أَرُش مُقَدَّر، ففيه الحكومة.

لأن الأصل في الجناية الواردة على محل معصوم اعتبارها بإيجاب الجَابر أو الزاجر ما أمكن، ففي كسر العظام كلها حكومة عدل إلا السن خاصة، لأن استيفاء القصاص بصفة المماثلة فيما سوى السن متعذر، ولم يرد الشرع فيه بأَرُش مقدّر فتجب الحكومة.

وأمكن استيفاء المثل في السن، والشرع ورد فيها بأَرُش مُقَدَّر أيضاً، فلم تجب الحكومة<sup>(٢)</sup>.

(١) التَّشْرِيعُ الْجِنَائِيّ الْإِسْلَامِيّ ج ٢ ص ٢٦١ و ٢٧٩-٢٨٣.

(٢) بَدَائِعُ الصَّنَائِعِ ج ١٠ ص ٤٨٢٠.

### الحكومة والحكم فيها:

والحكومة: مأخوذة من الحكم، لاستقرارها بحكم حاكم<sup>(١)</sup>، أو محكم بشرطه.

ومن ثم لو اجتهد فيه غيره لم يستقر<sup>(٢)</sup>.

وهذا نص عليه الشافعية.

ونقل الشيخ العدوي الاتفاق على أن المراد بالحكومة الاجتهاد وإعمال الفكر فيما يستحقه المجني عليه من الجاني<sup>(٣)</sup>.

والاجتهاد وإعمال الفكر لا يتم إلا من قادر على القيام بالتقدير السليم، ولا يراد به الاجتهاد المطلق، كما هو معلوم، قياساً على نظائره: جزاء الصيد والمثلفات والحرب.

لا سيماً وأن المؤيد بالله يقول:

إنها ما رآه عدلان بصيران بالجرأحة حتى يحكم بشهادتهما، كقيم المثلفات، كما في جزاء الصيد ونحوه. قال الجلال: وهو الحق<sup>(٤)</sup>.

ويقول المهدي:

الحكومة تقويم الجنايات والمثلفات وجزاء الصيد التي لم يشرع فيها تقدير معين،

(١) أسنى المطالب ج ٤ ص ٦٦ وتُحْفَةُ الْمُحْتَاج ج ٨ ص ٤٨٤ ومُغْنِي الْمُحْتَاج ج ٤ ص ٧٧ ونَهَايَةُ الْمُحْتَاج ج ٧ ص ٣٢٥ والجَمَل ج ٥ ص ٧٧.

(٢) تُحْفَةُ الْمُحْتَاج، ونَهَايَةُ الْمُحْتَاج، والجَمَل، السَّابِقَةُ.

وذكر الشبرايملي على نَهَايَةُ الْمُحْتَاج: «بشرطه» وهو كونه مجتهداً، أو فقد القاضي ولو قاضي ضرورة. وقارن هذا (بالحكم في التحكيم) الذي تقدم.

(٣) العدوي على الخَرَشِي ج ٨ ص ٣٤.

(٤) الرُّوضُ النَّضِيرُ ج ٤ ص ٥٨٩-٥٩٠.

وتفتقر إلى عدلَيْن، فيلزم الحاكم الحكم بتقديرها<sup>(١)</sup>.

ويرى الكرخي:

أن الحكومة تكون بنظر ذوي عدل من أطباء الجراحات، يأخذ القاضي بقولهما، ويحكم<sup>(٢)</sup>.

وسأها بعض الإباضية النظر أو السوم، قال: وهو لا ينحصر، بل بحسب نظر الحاكم واجتهاده<sup>(٣)</sup>.

### تقدير الحكومة:

إذا كان الجاني والمجنّي عليه عبداً يقوم العبد - مجنّباً عليه وغير مجنّب عليه -، فيجب نقصان ما بين القيمتين بلا خلاف. قاله الكاساني<sup>(٤)</sup>.

وإن كان الجاني والمجنّي عليه حراً فقد ذكر الفقهاء طرقاً متعددة في كيفية تقدير الحكومة، على النحو الآتي:

(١) البحر الرّخار ج ٦ ص ٢٨٢.

المهديّ: هو الإمام المهديّ لدين الله أحمد بن يحيى بن المرتضى. ينتهي نسبه إلى الحسن بن عليّ بن أبي طالب. ولد بمدينة ذمار، ونشأ محباً للعلم، وصار إمام الزيدية في كل فن، بل قال الشيخ صالح المقبليّ: هو الذي أخرج مذهب الزيدية إلى حيّز الوجود. من كتبه: القلائد وشرحه، والمئية والأمل في شرح الملل والنحل، والبحر الرّخار، والأزهار وشرحه. مات بالطاعون سنة ٨٤٠هـ باليمن.

البدر الطالع ج ١ ص ١٢٢ ومقدمة البحر الرّخار.

(٢) بدائع الصنائع ج ١٠ ص ٤٨٢٤ وسيأتي قوله بتمامه.

(٣) النّيل وشفاء العليل وشرحه ج ١٥ ص ٢٨.

(٤) بدائع الصنائع ج ١٠ ص ٤٨٢٤.



### الطريقة الأولى:

أن يقوم المَجْنِي عليه لو كان عبداً ولا جناية به، ثم يقوم لو كان عبداً به الجناية، فينظر كم بينهما من القيمة؟ فيكون عليه ما يقابله من الدية.

مثاله: إن كانت قيمته من غير جراحة تبلغ ألفاً، ومع الجراحة تبلغ تسعمائة، علم أن الجراحة أوجبت نقصان عشر قيمته، فأوجبت عشر الدية.

وهو قول الطَّحَاوِيِّ من الحَنْفِيَّة<sup>(١)</sup>، وعليه الفتوى عندهم<sup>(٢)</sup>.

وهذه الطريقة قال بها: الشَّافِعِيَّة<sup>(٣)</sup>، وجعلها الشَّرْبِيزِيِّ مِنْهُمْ الْأَصَحَّ<sup>(٤)</sup>، وقال بها: الحَنَابِلَةُ<sup>(٥)</sup>

- (١) مُخْتَصَرُ الطَّحَاوِيِّ ص ٢٣٨ وَبَدَائِعُ الصَّنَائِعِ ج ١٠ ص ٤٨٢٤ وَالْهَدَايَةُ وَالْعِنَايَةُ عَلَيْهَا ج ٨ ص ٣١٤ وَتَبْيِينُ الْحَقَائِقِ ج ٦ ص ١٣٣ وَالْمَبْسُوطُ ج ٢٦ ص ٧٤ وَالْاِخْتِيَارُ ج ٣ ص ١٧٤ وَالدَّرُّ الْمُخْتَارُ وَرَدَّ الْمُخْتَارُ عَلَيْهِ ج ٦ ص ٥٨١، وَفِي الْبَحْرِ الرَّخَّارِ ج ٦ ص ٢٨٢: (الْحَنْفِيَّةُ)، وَفِي الْمُغْنِيِّ ج ٩ ص ٦٦٠ وَبِهَامِشِهِ الشَّرْحُ الْكَبِيرُ ص ٦٣٨: (أَصْحَابُ الرَّأْيِ).  
(٢) فِي الدَّرِّ الْمُخْتَارِ ج ٦ ص ٥٨٢: وَيَقُولُ الطَّحَاوِيُّ يُفْتَى كَمَا فِي الْوَقَايَةِ وَالنَّقَايَةِ وَالْمُلْتَقَى وَالدَّرُّ وَالْحَايَةِ وَغَيْرَهَا وَجَزَمَ بِهِ فِي الْمَجْمَعِ. وَفِي رَدِّ الْمُخْتَارِ عَلَيْهِ عَنِ الْمَعْرَاجِ: وَبِهِ أَخَذَ الْحَلَوَانِيُّ.

وَانْظُرْ أَيْضاً: الْعِنَايَةُ السَّابِقُ عَنْ قَاضِيْخَانَ.

- (٣) أَسْنَى الْمَطَالِبِ ج ٤ ص ٦٦ وَمِنْهَاجُ الطَّلَبِينَ وَعَلَيْهِ: مُغْنِي الْمُحْتَاجِ ج ٤ ص ٧٧ وَتُحْفَةُ الْمُحْتَاجِ ج ٨ ص ٤٨٤، وَالْبَحْرُ الرَّخَّارُ، وَالْمُغْنِيُّ، وَالشَّرْحُ الْكَبِيرُ، وَرَدَّ الْمُخْتَارُ عَنِ الْمَعْرَاجِ، السَّابِقَةُ.  
(٤) مُغْنِي الْمُحْتَاجِ لِلشَّرْبِيزِيِّ السَّابِقُ.

- (٥) مُخْتَصَرُ الْخِرَقِيِّ وَعَلَيْهِ الْمُغْنِيُّ ج ٩ ص ٦٦٠ وَبِهَامِشِهِ الشَّرْحُ الْكَبِيرُ ص ٦٣٧ وَكَشَافُ الْقِنَاعِ ج ٦ ص ٥٨ وَمَطَالِبُ أُولِي النُّهْيِ ج ٦ ص ١٣٥ وَالْأَحْكَامُ السُّلْطَانِيَّةُ لِأَبِي يَعْلَى ص ٢٦٢، وَفِي الْإِنْصَافِ ج ١٠ ص ١١٦: بَلَا نِزَاعَ فِي الْجُمْلَةِ، وَرَدَّ الْمُخْتَارُ السَّابِقُ عَنِ الْمَعْرَاجِ.

وَالْمَالِكِيَّةُ<sup>(١)</sup> وَالْإِمَامِيَّةُ<sup>(٢)</sup> وَالزَيْدِيَّةُ<sup>(٣)</sup> وَالْعَبْرِي<sup>(٤)</sup>، وَنُقِلَ الْإِجْمَاعُ عَلَيْهِ<sup>(٥)</sup>، وَنُقِلَ ذَلِكَ ابْنُ الْمُنْذِرِ عَنْ كُلِّ مَنْ يَحْفَظُ عَنْهُ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ<sup>(٦)</sup>.

وَوَجْهُ هَذَا الْقَوْلِ:

١ - أَنَّ الْقِيَمَةَ فِي الْعَبْدِ كَالدِّيَّةِ فِي الْحُرِّ، فَيَقْدَرُ الْعَبْدُ حُرًّا، فَمَا أَوْجَبَ نَقْصًا فِي الْعَبْدِ يَعْتَبَرُ بِهِ الْحُرُّ<sup>(٧)</sup>.

٢ - أَنَّ الْجُمْلَةَ مَضْمُونَةٌ بِجَمِيعِ الدِّيَّةِ، فَتُضْمَنُ الْأَجْزَاءُ بِالْأَجْزَاءِ، كَمَا فِي نَظِيرِهِ

- 
- (١) بِدَايَةِ الْمُجْتَهِدِ ج ٢ ص ٤١٢ وَالْقَوَانِينُ الْفِقْهِيَّةُ ص ٣٧٩ وَمُخْتَصَرُ سَيِّدِي خَلِيلٍ وَعَلَيْهِ:  
الْمَوَاقِ ج ٦ ص ٢٥٨ وَالْخَرْشِي ج ٨ ص ٣٤ وَمَوَاهِبُ الْجَلِيلِ ج ٢ ص ٢٦٧ وَالشَّرْحُ  
الْكَبِيرُ لِلدَّرْدِيرِ ج ٤ ص ٢٧٠. وَرَدَّ الْمُحْتَارُ السَّابِقُ عَنِ الْمَعْرَاجِ.  
(٢) اللَّمْعَةُ الدَّمَشْقِيَّةُ وَالرَّوْضَةُ الْبَهِيَّةُ عَلَيْهَا ج ٢ ص ٤٤٣ وَالْمُخْتَصَرُ النَّافِعُ ص ٣٢٥.  
(٣) الرَّوْضُ النَّضِيرُ ج ٤ ص ٥٨٩ وَالْبَحْرُ الزَّخَارُ ج ٦ ص ٢٨٢ وَذَكَرَ فِيهِ: أَنَّهُ قَوْلُ الْإِمَامِ يَحْيَى  
وَالْعِتْرَةِ.  
(٤) الْمُغْنِي ج ٩ ص ٦٦٠ وَبِهَامِشِهِ الشَّرْحُ الْكَبِيرُ ص ٦٣٨.

الْعَبْرِيُّ: عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْحَسَنِ الْبَصْرِيُّ. الْفَقِيهُ، وَلَهُ الْمَنْصُورُ الْقَضَاءُ فِي الْبَصْرَةِ بَعْدَ  
سَوَّارِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ. وَهُوَ ثِقَةٌ، رَوَى لَهُ مُسْلِمٌ. تَوَفَّى سَنَةَ ١٦٨ هـ.

أَخْبَارُ الْقَضَاءِ لَوْكَيْعِ ج ٢ ص ٨٨ وَتَهْذِيبُ الْأَسْمَاءِ وَاللُّغَاتِ ج ١ ص ٣١١ وَتَارِيخُ بَغْدَادِ ج ١٠ ص ٣٠٦  
وَطَبَقَاتُ الْفُقَهَاءِ لِلشَّيْزَانِيِّ ص ٩١.

- (٥) الْمِيزَانُ الْكُبْرِيُّ ج ٢ ص ١٤٤.  
(٦) الْمُغْنِي، وَالشَّرْحُ الْكَبِيرُ، السَّابِقَانِ، وَرَدَّ الْمُحْتَارُ ج ٦ ص ٥٨٢ عَنِ الْمَعْرَاجِ. وَمِثْلُهُ ذَكَرَ ابْنُ  
قُدَّامَةَ حَيْثُ قَالَ: (هَذَا الَّذِي ذَكَرَهُ الْخِرَقِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى فِي تَفْسِيرِ الْحُكُومَةِ قَوْلُ أَهْلِ الْعِلْمِ  
كُلِّهِمْ، لَا نَعْلَمُ بَيْنَهُمْ خِلَافًا).

(٧) بَدَائِعُ الصَّنَائِعِ ج ١٠ ص ٤٨٢ وَالْأَخْتِيَارُ ج ٣ ص ١٧٤.

وَانْظُرْ: الْعِنَايَةَ ج ٨ ص ٣١٤ وَرَدَّ الْمُحْتَارُ ج ٦ ص ٥٨٢.

من عيب المبيع<sup>(١)</sup>. فالمبيع لما كان مضموناً على البائع بالثمن كان أرش عيبه مقدراً من الثمن. فيقال: كم قيمته لا عيب فيه؟ فقالوا: عشرة. فيقال: كم قيمته وفيه العيب؟ فإذا قيل: تسعة، علم أنه نقص عشر قيمته، فيجب أن يرد من الثمن عشرة، أي قدر كان<sup>(٢)</sup>. وللحاجة في معرفة الحكومة إلى تقدير الرق قال الأئمة:

العبد أصل الحرّ في الجنايات التي لا يتقدر أرشها، كما أن الحر أصل العبد في الجنايات التي يتقدر أرشها<sup>(٣)</sup>.

وأخذ على هذه الطريقة مع يسرها:

أنها لا تصلح اليوم، لأن نظام الرقيق قد أبطل من العالم، فلا يمكن معرفة القيم المختلفة<sup>(٤)</sup>.

وكان الكرّخي رحمه الله يُنكر على الطّحاويّ هذا القول، ويقول: هذا يؤدي إلى أمر فظيع، وهو أن يجب في قليل الشّجاج أكثر مما يجب في كثيرها، لجواز أن يكون نقصان شجرة السّمحاق في العبد أكثر من نصف عُشر ديتّه، فلو أوجبنا مثل ذلك من دية الحر لأوجبنا في السّمحاق أكثر مما يوجب في الموضحة، وهذا لا يصحّ<sup>(٥)</sup>.

(١) أسنى المطالب ج ٤ ص ٦٦ ومُغْنِي الْمُحْتَاج ج ٤ ص ٧٧ والمُغْنِي لابن قدامة ج ٩ ص ٦٦٠ وبهامشه الشّرح الكبير ص ٦٣٨.

(٢) المُغْنِي، والشّرح الكبير، السّابِقَان.

(٣) أسنى المطالب، ومُغْنِي الْمُحْتَاج، والمُغْنِي، والشّرح الكبير، السّابِقَة.

وذكر في الشّرح: أنه المشهور من المذهب.

وانظر: الرّوضة البهيّة ج ٢ ص ٤٤٣.

(٤) التّشريع الجنائي الإسلاميّ ج ٢ ص ٢٨٦ والفقه الإسلاميّ: د. مُحَمَّد فوزي ص ٦٠٧.

(٥) بدائع الصّنائع ج ١٠ ص ٤٨٢٤ وتبيين الحقائق ج ٦ ص ١٣٣.

وانظر: المَبْسُوط ج ٢٦ ص ٧٤.

واعترض في المَنَار على هَذَا القول:

بأن ارتفاع قيمة العبد وانخفاضها لاعتبارات قلَّمَا تعتبر في أُرُوش الجنايات في الأحرار<sup>(١)</sup>.

وأجيب على هَذَا الاعتراض:

بأن ارتفاع القيمة وانخفاضها لاعتبارات عَارِضَة لَا تُخَلِّ بِمَقْصُودِ التَّقْدِيرِ، إِذِ الْمُرَادُ بِهِ غَالِبُ الْجِنْسِ وَأَوْسَطُهُ، كَمَا هُوَ الْمَتَبَادِرُ عِنْدَ الْإِطْلَاقِ، وَالْمَعْتَبَرُ فِي التَّقْدِيرَاتِ<sup>(٢)</sup>. وَلِذَلِكَ اشْتَرَطَ جُمْهُورُ الْفُقَهَاءِ: أَنْ لَا تَبْلُغَ الْحُكُومَةُ أَرْضَ جُرْحٍ مُقَدَّرٍ كَمَا سَيَأْتِي.

وذهب الإمام يَحْيَى من الزَّيْدِيَّةِ إِلَى هَذِهِ الطَّرِيقَةِ أَيْضاً، لَكِنْ تُضَمُّ أَجْرَةُ الطَّيِّبِ وَثَمَنُ الدَّوَاءِ وَتَعْطَلُهُ عَنِ الْعَمَلِ. وَيَحْقُقُ النَّظَرُ فِي قَدَرِ ضَعْفِ الْعَضْوِ إِنْ ضَعُفَ<sup>(٣)</sup>.

### الطريقة الثانية:

تُقَرَّبُ هَذِهِ الْجَنَايَةُ إِلَى أَقْرَبِ الْجَنَايَاتِ الَّتِي لَهَا أَرْضٌ مُقَدَّرَةٌ.

السَّمْحَاقُ: هِيَ الَّتِي تَصِلُ إِلَى السَّمْحَاقِ، وَهِيَ جِلْدَةٌ رَقِيقَةٌ بَيْنَ اللَّحْمِ وَعَظْمِ الرَّأْسِ.

الْهَدَايَةُ ج ٨ ص ٣١٢ وَالْوَصْبُاحُ الْمُنِيرُ مَادَّةُ (سَمَحَ).

(١) الرَّوْضُ النَّضِيرُ ج ٤ ص ٥٨٩.

(٢) الرَّوْضُ النَّضِيرُ السَّابِقُ.

(٣) الْبَحْرُ الزَّخَّارُ ج ٦ ص ٢٨٢.

الإمام يَحْيَى: هُوَ يَحْيَى بْنُ حَمْرَةَ بْنِ عَلِيِّ الْحُسَيْنِيِّ الْمُوسَوِيِّ، الْإِمَامُ الزَّيْدِيُّ. مِنْ كَتَبِهِ: الْإِنْتِصَارُ، وَالطَّرَازُ فِي عُلُومِ الْبَلَاغَةِ. وَلَدَ فِي حَوْثِ سَنَةِ ٦٦٧ هـ، وَقَامَ بِالدَّعْوَةِ سَنَةَ ٧٢٩ هـ. وَتَوَفَّى بِحَضَنِ هَرَّانَ سَنَةِ ٧٤٩ هـ، وَنُقِلَ إِلَى ذِمَارٍ فُدِّنَ بِهَا.

مُقَدِّمَةُ الْبَحْرِ الزَّخَّارِ.

فينظر: كم مقدار هَذِهِ الشَّجَّةِ مِنَ الْمُؤْضِحَةِ؟ - وفي الْمُؤْضِحَةِ نصفُ عَشْرِ الدِّيَّةِ خمسٌ مِنَ الْإِبِلِ -، فيجب بقدر ذَلِكَ من نصفِ عَشْرِ الدِّيَّةِ، لأنَّ وجوبَ نصفِ عشرِ الدِّيَّةِ ثَابِتٌ بِالنَّصِّ، وما لَا نَصَّ فِيهِ يُرَدُّ إِلَى الْمَنْصُوصِ عَلَيْهِ، باعتبارِ المعْنَى فِيهِ<sup>(١)</sup>.  
بَيَانُهُ:

أَنَّ هَذِهِ الشَّجَّةَ لَوْ كَانَتْ بَاضِعَةً مِثْلًا، فَإِنَّهُ يَنْظُرُ كَمِ مِقْدَارِ الْبَاضِعَةِ مِنَ الْمُؤْضِحَةِ؟ فَإِنْ كَانَ مِقْدَارُهَا ثُلُثَ الْمُؤْضِحَةِ وَجِبَ ثُلُثُ أَرْضِ الْمُؤْضِحَةِ، وَإِنْ كَانَ رُبْعُ الْمُؤْضِحَةِ يَجِبُ رُبْعُ أَرْضِ الْمُؤْضِحَةِ، وَإِنْ كَانَ ثَلَاثَةُ أَرْبَاعِ الْمُؤْضِحَةِ يَجِبُ ثَلَاثَةُ أَرْبَاعِ أَرْضِ الْمُؤْضِحَةِ<sup>(٢)</sup>.

وَهَذَا التَّقْدِيرُ قَالَ بِهِ الْكَرْخِيُّ مِنَ الْحَنْفِيَّةِ<sup>(٣)</sup>، وَجَعَلَهُ شَيْخُ الْإِسْلَامِ مِنْهُمْ الْأَصَحَّ<sup>(٤)</sup>، وَهُوَ أَحَدُ قَوْلِي الزَّيْدِيَّةِ، قَالَ الْمَهْدِيُّ: وَهُوَ الْأَقْرَبُ لِلْمَذْهَبِ<sup>(٥)</sup>.

(١) بَدَائِعُ الصَّنَائِعِ ج ١٠ ص ٤٨٢٤ وَالْهِدَايَةُ ج ٨ ص ٣١٤ وَتَبْيِينُ الْحَقَائِقِ ج ٦ ص ١٣٣ وَالذَّرُّ الْمُخْتَارُ ج ٦ ص ٥٨١ وَالْاِخْتِيَارُ ج ٣ ص ١٧٤ وَالْمَبْسُوطُ ج ٢٦ ص ٧٤.

(٢) الْعِنَايَةُ ج ٨ ص ٣١٤ وَرَدَّ الْمُخْتَارُ ج ٦ ص ٥٨١ عَنِ الْعِنَايَةِ.

وَفِي تَبْيِينِ الْحَقَائِقِ نَقَلَ الزَّيْلَعِيُّ عَنِ الْمُحِيطِ قَوْلًا ثَالِثًا قَالَ صَاحِبُهُ: (إِنَّهُ الْأَصَحُّ).

ثُمَّ عَقِبَ بِقَوْلِهِ: (ذَكَرَهُ - أَي: صَاحِبُ الْمُحِيطِ - بَعْدَ ذِكْرِ الْقَوْلَيْنِ، فَكَأَنَّهُ جَعَلَهُ قَوْلًا ثَالِثًا، وَالْأَشْبَهُ أَنْ يَكُونَ تَفْسِيرًا لِقَوْلِ الْكَرْخِيِّ).

الْبَاضِعَةُ: الَّتِي تَبْضَعُ (تَقْطَعُ) اللَّحْمَ، وَقِيلَ: تَقْطَعُ الْجِلْدَ.

الْاِخْتِيَارُ ج ٣ ص ١٧٣ وَفِي الْمِصْبَاحِ الْمُئَيَّرِ مَادَّةُ (البضعة): هِيَ الشَّجَّةُ الَّتِي تَشَقُّ اللَّحْمَ، وَلَا تَبْلُغُ الْعِظَمَ، وَلَا يَسِيلُ مِنْهَا دَمٌ، فَإِنْ سَالَ فِيهِ الدَّمَامِيَّةُ.

(٣) الْمَصَادِرُ السَّابِقَةُ.

(٤) الْعِنَايَةُ، وَتَبْيِينُ الْحَقَائِقِ، وَالسَّابِقَانِ، وَالذَّرُّ الْمُخْتَارُ ج ٦ ص ٥٨١.

(٥) الْبَحْرُ الرَّخَّارُ ج ٦ ص ٢٨٢ وَالرَّوْضُ النَّضِيرُ ج ٤ ص ٥٨٩. وَفِيهِمَا: (يَقْرِبُهَا إِلَى أَدْنَى الشَّجَاجِ الْمَقْدَّرِ أَرْضَهَا وَهِيَ الْمُؤْضِحَةُ).

واحتج لهذه الطريقة:

بَحْدِيثِ عَلِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فَإِنَّهُ اعْتَبَرَ حُكُومَةَ الْعَدْلِ فِي الَّذِي قَطَعَ طَرَفَ لِسَانِهِ بِهَذَا  
الاعتبار، ولم يعتبر بالعيب<sup>(١)</sup>.

قال السَّيَّاعِيُّ:

وَهَذَا بِنَاءٌ عَلَى أَنْ فِي السَّمْحَاقِ حُكُومَةً، لَكِنَّهُ قَدْ سَبَقَ تَقْدِيرُهَا بِالنَّصِّ الْعَلَوِيِّ  
بَأَرْبَعٍ مِنَ الْإِبِلِ، فَتَكُونُ أَدْنَى الشَّجَاجِ الْمَقْدَّرَةِ، فِيرْجِعْ إِلَيْهَا<sup>(٢)</sup>.

وقد اعترض على هذه الطريقة في المنار:

بأن بعض الجنايات قد يعظم، كقطع اللسان عند من لم يجعل فيه الدية، فيكون  
أَرَشُهُ دُونَ مُوَضِّحَةٍ.

وَرُدَّ هَذَا الْإِعْتِرَاضُ:

بأنه قد ورد النص بأن في اللسان الدية والحكومة فيما نقص منها بحسبه منسوباً من  
الدية، ولا يضر خلاف المخالف<sup>(٣)</sup>.

(١) الْعِنَايَةُ السَّابِقَةُ، وَرَدَّ الْمُخْتَارُ ج ٦ ص ٥٨٢.

(٢) الرَّوْضُ النَّضِيرُ ج ٤ ص ٥٨٩.

السَّيَّاعِيُّ: الْحُسَيْنُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ الْحُسَيْنِ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ عَلِيٍّ، الْحَيْمِيُّ، الصَّنْعَانِيُّ. وَلَدَ  
سَنَةِ ١١٨٠ هـ وَنَشَأَ بِصَنْعَاءَ، وَصَارَ مِنْ أَعْيَانِ عُلَمَاءِ الْعَصْرِ الْمُفِيدِينَ فِي عِدَّةِ فُنُونٍ، إِذَا حَرَّرَ  
بَحْثًا فِي مَسْأَلَةٍ أَتَقَنَّهُ غَايَةَ الْإِثْقَانِ، مِنْ مُصَنَّفَاتِهِ: شَرْحُ مَجْمُوعِ الْإِمَامِ زَيْدِ بْنِ عَلِيٍّ. مَاتَ سَنَةِ  
١٢٢١ هـ بِصَنْعَاءَ.

الْبَدْرُ الطَّالِعُ ج ١ ص ٢١٤ وَتَرْجَمَتْهُ فِي مُقَدِّمَةِ الرَّوْضِ النَّضِيرِ ج ١ ص ٣٣ كَتَبَهَا مُحَمَّدُ بْنُ مُحَمَّدَ بْنِ  
يَحْيَى زِبَارَةَ الْحَسَنِيِّ الْيَمَنِيِّ. وَالْأَعْلَامُ ج ٢ ص ٢٣٢.

(٣) الرَّوْضُ النَّضِيرُ السَّابِقُ.

ولما كانت هذه الطريقة: لا يمكن اعتبارها في غير الرأس والوجه كما لا يخفى<sup>(١)</sup>، قال الصّدر الشّهيد من الحنفية:

ينظر المفتي في هذا، إن أمكنه الفتوى بالثاني - أي: بقول الكرخي - بأن كانت الجناية في الرأس والوجه، يفتي بالثاني.

وإن لم يتيسر عليه ذلك، يفتي بالقول الأول - أي: بقول الطحاوي -، لأنه أيسر. وكان المرغيناني رحمه الله يفتي به<sup>(٢)</sup>.

وفي الخلاصة:

إنما يستقيم قول الكرخي لو كانت الجناية في وجه ورأس، فحينئذ يفتي به. ولو في غيرهما أو تعسر على المفتي يفتي بقول الطحاوي مطلقاً، لأنه أيسر<sup>(٣)</sup>.

#### الطريقة الثالثة:

ما رآه عدلان بصيران بالجراحة حتى يحكم بشهادتهما، كقيم المتلفات، وكما في جزاء الصيد ونحوه.

وهو مذهب المؤيد بالله من الزيدية. قال الجلال: وهو الحق.

وقد فسر بعض الفقهاء كلام المؤيد بالله: أن ينظر كم تنقص الجناية من قيمة المجني عليه لو كان عبداً، فيغرم الجاني من الدية بقدرها. فإن لم تنقص نظر كم نقص من منافع العضو المجروح؟ فيغرم من ديته بقدرها.

فإن لم ينقص غرم غرامته للعلاج، وقيمة ما بطل عليه من المنافع أيام انقطاعه بسبب الجراحة.

(١) سَعْدِي چَلْبِي عَلَى الْعِنَايَةِ ج ٨ ص ٣١٦.

(٢) تَبْيِينُ الْحَقَائِقِ ج ٦ ص ١٣٣.

(٣) الذَّرُّ الْمُخْتَارُ ج ٦ ص ٥٨٢ وقال: ونحوه في الجوهرة.

فإن لم يكن شيء من ذلك فلا شيء له على أحد قوله<sup>(١)</sup>.

وهذا التفسير يرجع إلى إحدى الطريقتين السابقتين، ولا ينافي ما أشار إليه المحقق الجلال.

لأن العدلين يحتاجان إلى طريق يسلكانها، وتصير لهما مستنداً، ولا أقرب من تلك الطريقة المذكورة<sup>(٢)</sup>.

### الطريقة الرابعة:

الحكومة هي جزء نسبتُهُ إلى عضو الجناية نسبة نقص الجناية من قيمة المَجْنِي عليه لو كان رقيقاً بصفاته التي هو عليها.

فتنسب إلى عضو الجناية لا إلى دية النفس. ففي جرح اليد: لو كانت نسبة النقص بالطريقة الأولى عُشر دية النفس، تجب بهذه الطريقة عُشر دية اليد، وهو خمس من الإبل، فإن كانت الجناية على إصبع وجب بعير، أو على أنملة وجب ثلث بعير في غير الإبهام.

ويقاس على ذلك ما أشبهه.

وهذه الطريقة قال بها بعض الشافعية<sup>(٣)</sup>.

ومحل الخلاف بين هذه الطريقة والطريقة الأولى التي قال بها الشافعية والجمهور هو: إذا كانت الجناية على عضو له أرش مقدّر. فإن كانت على الصدر أو الفخذ أو نحو

(١) الرّوض النّضير ج ٤ ص ٥٩١-٥٩٢.

(٢) الرّوض النّضير السّابق.

(٣) مُغْنِي الْمُحْتَاج ج ٤ ص ٧٧ وعَبَّرَ عَنْهَا فِي مِنْهَاجِ الطَّالِبِينَ ب (قيل). وأشار إليها في تُحْفَةِ الْمُحْتَاج ج ٨ ص ٤٨٤.



ذَلِكَ مَا لَا مَقْدَرٍ فِيهِ اعْتَبَرَتِ الْحُكُومَةُ مِنْ دِيَةِ النَّفْسِ قِطْعاً<sup>(١)</sup>.

### الطريقة الخامسة:

الحكومة هي مقدار ما يحتاج إليه من النَّفَقَةِ وأُجْرَةِ الطَّبِيبِ والأدوية إلى أن يبرأ<sup>(٢)</sup>.  
وهذه الطريقة إذا أُضِيفَ إليها تَقْدِيرُ الْأَثَرِ الَّذِي تَرَكْتَهُ الْجَنَاحَةُ أَيْضاً فِي الْعَضْوِ  
الْمَوْؤُوفِ بِالنِّسْبَةِ إِلَى السَّلِيمِ، كَانَتْ أَعْدَلُ الطَّرِيقِ وَأَمْثَلُ الْأَرَاءِ<sup>(٣)</sup>.

### التَّقْوِيمُ:

ذَكَرَ الشَّافِعِيُّ قَوْلَيْنِ فِي تَقْوِيمِ الْحُكُومَةِ:

القول الأول: تَقْوِيمُ الْحُكُومَةِ بِالنَّقْدِ.

وهو مُقْتَضَى كَلَامِ الْإِمَامِ النَّوَوِيِّ وَغَيْرِهِ.

القول الثاني: تَجِبُ الْحُكُومَةُ إِبْلًا لَا نَقْدًا، كَالدِّيَةِ.

وهو ما نصَّ الشَّافِعِيُّ عَلَيْهِ. حَكَاهُ الْبُلْقِينِيُّ، ثُمَّ قَالَ: وَهُوَ جَارٍ عَلَى أَصْلِهِ فِي  
الدِّيَّاتِ، أَنَّ الْإِبْلَ هِيَ الْأَصْلُ.

قالوا:

وَالظَّاهِرُ أَنَّ كُلًّا مِنَ الْأَمْرَيْنِ جَائِزٌ، لِأَنَّهُ يُوَصِّلُ إِلَى الْغَرَضِ<sup>(٤)</sup>.

(١) مُغْنِي الْمُحْتَاجِ، وَتُحْفَةُ الْمُحْتَاجِ، السَّابِقَانِ.

(٢) الدُّرُّ الْمُخْتَارُ ج ٦ ص ٥٨٢.

(٣) الْفِقْهُ الْإِسْلَامِيُّ: د. مُحَمَّدُ فُوزِي ص ٦٠٩.

(٤) أَسْنَى الْمَطَالِبِ ج ٤ ص ٦٦ وَمُغْنِي الْمُحْتَاجِ ج ٤ ص ٧٧ وَتُحْفَةُ الْمُحْتَاجِ وَالشَّرْوَائِي عَلَيْهِ  
ج ٨ ص ٤٨٤.

وَعَقِبَ الرَّمْلِيِّ عَلَى قَوْلِ الشَّيْخِ زَكْرِيَّا فِي الْأَسْنَى: (الظَّاهِرُ) بِقَوْلِهِ: أَشَارَ إِلَى تَصْحِيحِهِ.

وذكر الإمام الرَّمْلِيُّ أن:

محل اعتبار الإبل في الحكومة والتَّقْوِيمُ بها إنما هو في حق الحر. أما الحكومة الواجبة للجنابة على العبد فينبغي أن يكون الواجب فيها النقد قطعاً، وكذا التَّقْوِيمُ، لأن القيمة فيه كالدِّية<sup>(١)</sup>.

### حال تَقْوِيمِ الْجُرْح:

يقوم المجروح لمَعْرِفَةِ الحكومة بعد بُرء الجُرْح واندماله، لا قبله. وهو قول الشَّافِعِيَّة<sup>(٢)</sup> والْحَنَابِلَة<sup>(٣)</sup> والْحَنَفِيَّة<sup>(٤)</sup> والمَالِكِيَّة<sup>(٥)</sup>.  
بِحُجَّة:

أن الجُرْح قد يسري إلى النفس، أو إلى ما يكون واجبه مقدراً، فيكون ذلك هو الواجب لا الحكومة<sup>(٦)</sup>.

- 
- (١) الرَّمْلِيُّ على أَسْنَى الْمَطَالِبِ ج ٤ ص ٦٦، وهو مشار إليه في تُحْفَةِ الْمُحْتَاجِ السَّابِقِ.  
(٢) أَسْنَى الْمَطَالِبِ ج ٤ ص ٦٧ وَمِنْهَا جِ الطَّلَبِينَ وعليه: مُغْنِي الْمُحْتَاجِ ج ٤ ص ٧٨ وَتُحْفَةُ الْمُحْتَاجِ ج ٨ ص ٤٨٦.  
(٣) الْمُغْنِي ج ٩ ص ٦٦٣ وبهامشه الشَّرْحُ الْكَبِيرُ ص ٦٤٠ وَمَطَالِبُ أُولِي النُّهْيِ ج ٦ ص ١٣٦ وَكَشَافُ الْقِنَاعِ ج ٦ ص ٥٨.  
(٤) بَدَائِعُ الصَّنَائِعِ ج ١٠ ص ٤٨٢٤ وَرَدَّ الْمُحْتَاجِ ج ٦ ص ٥٨٦.  
(٥) بِدَايَةِ الْمُجْتَهِدِ ج ٢ ص ٤١١ والقوانين الْفَقْهِيَّةُ ص ٣٧٩ وَسَيِّدِي خَلِيلٌ وعليه: الْمَوَاقِ ج ٦ ص ٢٥٨-٢٥٩ وَالشَّرْحُ الْكَبِيرُ لِلدَّرْدِيرِ ج ٤ ص ٢٧٠ وَالْخَرَشِيُّ ج ٨ ص ٣٤ وَجَوَاهِرُ الْإِكْلِيلِ ج ٢ ص ٢٦٧.  
(٦) أَسْنَى الْمَطَالِبِ، وَمُغْنِي الْمُحْتَاجِ، وَتُحْفَةُ الْمُحْتَاجِ، السَّابِقَةُ.  
وانظر: الْمُغْنِي، وبهامشه الشَّرْحُ الْكَبِيرُ، وَالشَّرْحُ الْكَبِيرُ لِلدَّرْدِيرِ، وَالْخَرَشِيُّ، وَجَوَاهِرُ الْإِكْلِيلِ، السَّابِقَةُ.

فإذا اندمل الجرح ولم يبق له أثر، ففيه أقوال:

**القول الأول:** لا شيء فيه من الحكومة.

وهو قول أبي حنيفة<sup>(١)</sup> والمالكية<sup>(٢)</sup>.

ووجهه:

أن الموجب هو الشئ الذي يلحقه بفعله وزوال منفعته، وقد زال ذلك بزوال أثره. والمنافع لا تقوم إلا بالعقد كالإجارة والمضاربة الصّحيحتين، أو بشبه العقد كالفاسد منهما، ولم يوجد شيء من ذلك في حق الجاني، فلا تلزمه الغرامة. وكذا مجرد الألم لا يوجب شيئاً، لأنه لا قيمة لمجرد الألم، ألا ترى أن من ضرب إنساناً ضرباً مؤلماً من غير جرح لا يجب عليه شيء من الأرض؟ وكذا لو شتمه شتماً يؤلم قلبه لا يضمن شيئاً<sup>(٣)</sup>.

**القول الثاني:** فيه أرض الألم، وهو حكومة عدل.

وهو قول أبي يوسف<sup>(٤)</sup>.

ووجهه:

أن الشئ إن زال فالألم الحاصل ما زال، فيجب تقويمه<sup>(٥)</sup>. وهو أن يقوم عبداً

(١) الهداية والعناية عليها ج ٨ ص ٣٢١ وبدائع الصنائع ج ١٠ ص ٤٨٢٤ وتبيين الحقائق ج ٦

ص ١٣٨ والذّر المختار ورد المختار عليه ج ٦ ص ٥٨٦.

(٢) جواهر الإكليل ج ٢ ص ٢٦٧ والقوانين الفقهية ص ٣٧٩.

(٣) تبيين الحقائق السابق.

وانظر أيضاً: الهداية، والعناية، السابقين، والاختيار ج ٣ ص ١٧٥.

(٤) بدائع الصنائع ج ١٠ ص ٤٨٢٤ والهداية والعناية ج ٨ ص ٣٢١ والذّر المختار ج ٦

ص ٥٨٦ وتبيين الحقائق ج ٦ ص ١٣٨ والاختيار ج ٣ ص ١٧٥.

(٥) الهداية، والاختيار، وتبيين الحقائق، السابقة.

صَحِيحاً وَيَقُومُ بِهِذَا الْأَلَمُ<sup>(١)</sup>، وَهَذَا التَّقْوِيمُ الَّذِي ذَكَرَهُ ابْنُ عَابِدِينَ مَبْنِي عَلَى الطَّرِيقَةِ الْأُولَى الْمَتَقَدِّمَةِ.

**القول الثالث: فيه أجرة الطبيب.**

وهو قول مُحَمَّد<sup>(٢)</sup> وَرِوَايَةٌ عَنْ أَبِي يُوسُفَ<sup>(٣)</sup>.

ووجهه:

إِنَّمَا لَزِمَهُ الطَّبِيبُ وَثَمَنُ الدَّوَاءِ بِفَعْلِهِ، فَصَارَ كَأَنَّهُ أَخَذَ ذَلِكَ مِنْ مَالِهِ وَأَعْطَاهُ لِلطَّبِيبِ<sup>(٤)</sup>.

وهو زَجَرٌ لِلْسَفِيهِ، وَجَبَرٌ لِلضَّرَرِ<sup>(٥)</sup>.

وَفِي شَرْحِ الطَّحَاوِيِّ: فَسَّرَ قَوْلَ أَبِي يُوسُفَ أَرَّشَ الْأَلَمَ بِأَجْرَةِ الطَّبِيبِ وَالْمَدَاوَاةِ. فَعَلَى هَذَا لَا خِلَافَ بَيْنَ أَبِي يُوسُفَ وَمُحَمَّدَ<sup>(٦)</sup>.

**القول الرابع:** وهو: إِنْ لَمْ يَنْقُصْ بِالْجُرْحِ بَعْدَ انْدِمَالِهِ شَيْءٌ مِنْ مَنْفَعَةٍ أَوْ جَمَالٍ أَوْ قِيَمَةٍ، كَقَلْعِ سَنْ أَوْ إصْبَعٍ زَائِدَةٍ، اعْتَبَرَ أَقْرَبُ نَقْصٍ فِيهِ مِنْ حَالَاتِ نَقْصِ قِيَمَتِهِ إِلَى وَقْتِ الْإِنْدِمَالِ، لَثَلَا تَحْبِطُ الْجَنَائِيَّةُ، وَبِهِ قَالَ الشَّافِعِيَّةُ<sup>(٧)</sup>.

(١) رَدُّ الْمُخْتَارِ ج ٦ ص ٥٨٦.

(٢) بَدَائِعُ الصَّنَائِعِ ج ١٠ ص ٤٨٢٤ وَتَبْيِينُ الْحَقَائِقِ ج ٦ ص ١٣٨ وَالْإِخْتِيَارُ ج ٣ ص ١٧٥ وَالْهِدَايَةُ وَالْعِنَايَةُ عَلَيْهَا ج ٨ ص ٣٢١ وَالدَّرُّ الْمُخْتَارُ ج ٦ ص ٥٨٦.

(٣) رَدُّ الْمُخْتَارِ ج ٦ ص ٥٨٦.

(٤) الْهِدَايَةُ، وَتَبْيِينُ الْحَقَائِقِ، السَّابِقَانِ.

(٥) رَدُّ الْمُخْتَارِ السَّابِقِ.

(٦) تَبْيِينُ الْحَقَائِقِ، وَالدَّرُّ الْمُخْتَارُ، السَّابِقَانِ.

(٧) تُخْفَةُ الْمُخْتَارِ ج ٨ ص ٤٨٦ وَأَسْنَى الْمَطَالِبِ ج ٤ ص ٦٧ وَمُغْنِي الْمُخْتَارِ ج ٤ ص ٧٨ وَشَرْحُ الْمَنْهَجِ ج ٥ ص ٧٨.

فإن لم ينقص إلّا حال سيلان الدم ارتقيناً إليه، واعتبرنا القيمة والجراحة سائلة<sup>(١)</sup>.  
حتى تنقص القيمة لتأثرها بالخوف والخطر<sup>(٢)</sup>.

فإن لم ينقص به شيء أصلاً، ففيه قولان:

أولهما: يعزّر فقط، إلحاقاً للجرح حينئذٍ باللطم والضربة التي لم يبق لها أثر  
للضرورة<sup>(٣)</sup>، لانسداد باب التقويم الذي هو عمدة الحكومة<sup>(٤)</sup>.

وقد جزم به في العُباب<sup>(٥)</sup>.

ثانيهما: يفرض القاضي شيئاً باجتهاده، رجّحه البُلقينيّ وغيره<sup>(٦)</sup>.

وتفرعت عن هذا مسائل:

- إن ضربه بسوط أو غيره، أو لطمه، ولم يظهر بذلك شين، فالتعزير واجب.  
فإن ظهر شين كأن أسود محل ذلك أو أخضر، وبقي الأثر بعد الاندمال، وجبت  
الحكومة<sup>(٧)</sup>.

- والعظم المكسور في غير الرأس والوجه إن انجبر، ولم يبق فيه أثر كالجراح،  
فيعتبر أقرب نقص إلى الاندمال.

وإن بقي أثر وهو الغالب وجبت الحكومة<sup>(٨)</sup>.

- وإن انجبر العظم معوجاً فكسره الجاني ليستقيم، وليس له كسره لذلك،

(١) شرح المنهج، ومُغْنِي الْمُحْتَاج، وأُسْنَى الْمَطَالِبِ، السَّابِقَة.

(٢) أُسْنَى الْمَطَالِبِ السَّابِق.

(٣) أُسْنَى الْمَطَالِبِ، ومُغْنِي الْمُحْتَاج، وشرح المنهج، السَّابِقَة.

(٤) مُغْنِي الْمُحْتَاج السَّابِق.

(٥) الرَّمْلِيُّ عَلَى أُسْنَى الْمَطَالِبِ ج ٤ ص ٦٧.

(٦) أُسْنَى الْمَطَالِبِ، ومُغْنِي الْمُحْتَاج، وشرح المنهج، السَّابِقَة.

(٧) أُسْنَى الْمَطَالِبِ، ومُغْنِي الْمُحْتَاج، والشَّروائِي عَلَى تُحْفَةِ الْمُحْتَاج، السَّابِقَة.

(٨) أُسْنَى الْمَطَالِبِ ج ٤ ص ٦٧ ومُغْنِي الْمُحْتَاج ج ٤ ص ٧٩.

فحكومة أخرى، لأنه جناية جديدة<sup>(١)</sup>.

- وفي إفساد مَنَبَتِ الشعور حكومة، ومحلّه فيها فيه جمال، كاللحية وشعر الرأس.

أما إذا كان الجمال في إزالته كشعر الإبط، ففيه قولان:

أولهما: لا حكومة فيه، والتَّعْزِيرُ فيه واجب للتعدي، وهو قول المَآوَرِدِيِّ  
والرُّوْيَانِيِّ، وهو الأصح عند الشَّيْخِ الْأَنْصَارِيِّ والشَّرْبِينِيِّ<sup>(٢)</sup>.

ثانيهما: وجوب الحكومة فيه. وهو ظاهر كلام ابن المُقَرِّئِ فيه<sup>(٣)</sup>.

ولا حكومة في إزالة الشعور بغير إفساد منبتها، لأنها تعود غالباً<sup>(٤)</sup>، لكن فيها

(١) أَسْنَى الْمَطَالِبِ، وَمُغْنِي الْمُحْتَاجِ، السَّابِقَانِ. وَالشَّرَوَانِيُّ عَلَى تُخْفَةِ الْمُحْتَاجِ ج ٨ ص ٤٨٦ عن الأسنى والمُغْنِي.

(٢) أَسْنَى الْمَطَالِبِ ج ٤ ص ٦٧-٦٨ وَمُغْنِي الْمُحْتَاجِ السَّابِقِ.

الرُّوْيَانِيُّ: عَبْدُ الْوَاحِدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أَحْمَدَ الطَّبْرِيِّ. الْمُلقَّبُ بِفَخْرِ الْإِسْلَامِ، شَافِعِيٍّ زمانه، بَرَعَ فِي الْمَذْهَبِ حَتَّى كَانَ يَقُولُ: لَوْ احْتَرَقَتْ كُتُبُ الشَّافِعِيِّ لِأَمَلِيَّتِهَا مِنْ حَفْظِي. مِنْ تَصَانِيفِهِ الْمَشْهُورَةِ: بَحْرُ الْمَذْهَبِ، بَنَى مَدْرَسَةً بِأَمْلٍ، قَتَلَتْهُ الْبَاطِنِيَّةُ بِجَامِعِ أَمْلٍ سَنَةَ ٥٠٢ هـ، نَسَبَتْهُ إِلَى رَوْيَانَ مِنْ بِلَادِ طَبْرِسْتَانَ.

طَبَقَاتُ الشَّافِعِيَّةِ لِلْأَسْنَوِيِّ ج ٢ ص ٥٦٥ وَشَذَرَاتُ الذَّهَبِ ج ٤ ص ٤.

(٣) مُغْنِي الْمُحْتَاجِ السَّابِقِ.

ابن المُقَرِّئِ: إِسْمَاعِيلُ بْنُ أَبِي بَكْرٍ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْيَمَانِيِّ، شَرَفَ الدِّينِ أَبُو مُحَمَّدٍ، الْمَعْرُوفُ بِابْنِ الْمُقَرِّئِ. فَفِيهِ، أَدِيبٌ. مِنْ مُصَنَّفَاتِهِ: الرَّوْضُ مُحْتَصَرُ الرَّوْضَةِ لِلنَّوَوِيِّ، وَالْإِرْشَادُ وَهُوَ كِتَابُ نَفِيسٍ فِي فُرُوعِ الشَّافِعِيَّةِ، وَشَرْحُهُ فِي مَجْلَدَيْنِ، وَاشْتَغَلَ بِهِ عُلَمَاءُ الشَّافِعِيَّةِ فِي الْأَقْطَارِ. مَاتَ سَنَةَ ٨٣٧ هـ بِرَبِيدٍ.

الْبَذَرُ الطَّالِعُ ج ١ ص ١٤٢ وَشَذَرَاتُ الذَّهَبِ ج ٧ ص ٢٢٠ وَمُعْجَمُ الْمُؤَلِّفِينَ ج ٢ ص ٢٦٢.

(٤) أَسْنَى الْمَطَالِبِ ج ٤ ص ٦٨ وَمُغْنِي الْمُحْتَاجِ السَّابِقِ.

وَانْظُرْ: تُخْفَةُ الْمُحْتَاجِ ج ٨ ص ٤٨٤.

التَّعْزِيرُ<sup>(١)</sup>.

لِذَلِكَ قَالَ الشَّيْخُ: زَكَرِيَّا الْأَنْصَارِيُّ:

(ضابط ما يوجب الحكومة وما لا يوجبها:

أن أثر الجناية من ضعف أو شين إن بقي أوجب حكومة.

وإن لم يبقَ والجناية جُرح أو كسر فوجهان، أصحهما وجوبها، بأن يعتبر أقرب نقص إلى الاندمال....

أو غير جُرح أو كسر كإزالة الشعور واللطمة فلا شيء فيه من حُكومة<sup>(٢)</sup>، وفيه التَّعْزِيرُ<sup>(٣)</sup>.

**القول الخامس:** إن كانت الجناية مما لا تُنقص شيئاً بعد الاندمال، ففي وقت تقويمها قولان عند الحنابلة، وهو مقارب لقول الشافعية:

أولهما: قُومَت حال جريان الدم.

وهو المذهب عند الحنابلة. جزم به في الهداية والمذهب ومسبوك الذهب والمستوعب والخلاصة والهادي والوجيز وغيرهم.

وقدّمه في المُحرَّر والنظم والرَّعَايَتَيْنِ والحاوي الصَّغِيرَ والفُرُوع وغيرهم<sup>(٤)</sup>.

لأنه لا بد من نُقص لأجل الجناية، ولا تكون الجناية هَدْراً<sup>(٥)</sup>.

ثانيهما: يَقُومُ قُبِيلَ الاندمال التام.

(١) تُخَفَّةُ الْمُحْتَاجِ السَّابِقَةِ.

(٢) أَسْنَى الْمَطَالِبِ، وَمُغْنِي الْمُحْتَاجِ، السَّابِقَانِ.

(٣) مُغْنِي الْمُحْتَاجِ السَّابِقِ.

(٤) الْإِنْصَافُ ج ١٠ ص ١١٧.

(٥) كَشَّافُ الْقَتَاعِ ج ٦ ص ٥٨ وَالْإِنْصَافُ السَّابِقِ.

وأطلق القولين الرَّزْكَشِيِّ<sup>(١)</sup>.

وهل عليه حكومة في حالة جريان الدم؟ قولان:

أولهما: عليه حكومة.

وهو المَذْهَبُ عندهم، وعليه أكثر الأصحاب: القَاضِي وغيره، وجزم به في الْوَجِيز وغيره، وقَدَّمه في الْمُحَرَّر والنَّظْم والرَّعَايَتَيْنِ والْحَاوِي والفُرُوع وغيرهم، وصححه الْمَرْدَاوِيُّ.

ثانيهما: لا شيء فيها والحالة هذه.

واختاره صاحب متن الْمُقْنَع (ابن قُدَّامَةَ مُوَفَّق الدِّين).

وأطلقهما الرَّزْكَشِيُّ<sup>(٢)</sup>.

فإن لم تنقصه حال الجناية ولا بعد الاندمال، أو زادته الجناية حسناً كإزالة إصْبَع زائدة، ففي ذَلِكَ قولان:

أولهما: لا شيء فيها على الجاني.

وهَذَا هو المَذْهَبُ، وعليه جماهير الأصحاب، قال في الْمُحَرَّر: لا شيء فيها على الأصح، وقال في الْفُرُوع: لا شيء فيها في الأصح، وكذا قال الناظم، وصححه في الْمُغْنِي والشرح وغيرهما<sup>(٣)</sup>.

لأن الحكومة لأجل جَبْرِ النقص، ولا نقص هُنَا، فأشبه ما لو لطم وجهه فلم

(١) الإِنْصَافُ السَّابِق.

(٢) الإِنْصَافُ السَّابِق.

(٣) الإِنْصَافُ ج ١٠ ص ١١٧-١١٨.

وانظر: الْمُغْنِي ج ٩ ص ٦٦٣ وبهامشه الشَّرْحُ الْكَبِيرُ ص ٦٤١ وكَشَافُ الْفِتْنَانِ ج ٦

ص ٥٨ ومَطَالِبُ أُولِي النُّهْيِ ج ٦ ص ١٣٦.



يؤثر.

وإن زادته الجناية حُسْنًا فالجاني مُحْسِنٌ بجنأيته فلم يضمن، كما لو قطع سِلْعَةً أو ثَوْلًا، أو بَطَّ خُرَاجًا<sup>(١)</sup>.

ثانيهما: يضمن الجاني.

قال القاضي: نَصَّ الإمام أَحْمَدُ عَلَى هَذَا<sup>(٢)</sup>.

لأن هَذَا جزء من مضمون، فلم يعرُ عن ضمان، كما لو أَتْلَفَ مَقْدَرُ الْأَرْضِ فَازْدَادَ بِهِ جَمَالًا أو لم يُنْقَصْه شَيْئًا.

فعلى هَذَا يَقُومُ فِي أَقْرَبِ الْأَحْوَالِ إِلَى الْبُرْءِ، لِأَنَّهُ لَمَّا سَقَطَ اعْتِبَارُ قِيَمَتِهِ بَعْدَ بُرْئِهِ قُومَ فِي أَقْرَبِ الْأَحْوَالِ إِلَيْهِ، كَوَلَدِ الْمَغْرُورِ لَمَّا تَعَدَّرَ تَقْوِيمُهُ فِي الْبَطْنِ قُومَ عِنْدَ الْوَضْعِ، لِأَنَّهُ أَقْرَبُ الْأَحْوَالِ الَّتِي أَمَكْنَ تَقْوِيمُهُ إِلَى كَوْنِهِ فِي الْبَطْنِ.

وإن لم ينقص في تلك الحال قَوْمَ الدَّمِ جَارٍ، لِأَنَّهُ لَا بَدَّ مِنْ نَقْصٍ لِلْخَوْفِ عَلَيْهِ<sup>(٣)</sup>.

(١) الْمُغْنِي، وَالشَّرْحُ الْكَبِيرُ، وَكَشَافُ الْقِنَاعِ، وَمَطَالِبُ أُولِي النَّهْيِ، السَّابِقَةُ.

السَّلْعَةُ: بِالْكَسْرِ: الْمَتَاعُ وَمَا تُجَرَّبُ بِهِ. جَمَعُهُ كَعَنْبٍ. وَكَالْغُدَّةِ فِي الْجَسَدِ، وَيُفْتَحُ وَيُحْرَكُ، وَكَعِنَبَةٍ، أَوْ خُرَاجٍ فِي الْعُنُقِ أَوْ غُدَّةً فِيهَا، أَوْ زِيَادَةً فِي الْبَدَنِ كَالْغُدَّةِ تَتَحَرَّكُ إِذَا حُرِّكَتْ، وَتَكُونُ مِنْ حِمَصَةٍ إِلَى بَطِيخَةٍ.

الْقَامُوسُ الْمُحِيطُ مَادَّةُ (السَّلْع).

الْخُرَاجُ: كَغُرَابٍ: الْقُرُوحُ.

الْقَامُوسُ الْمُحِيطُ مَادَّةُ (خُرَج).

الثَّوْلُ: كَزَنْبُورٍ: بَثْرٌ صَغِيرٌ صُلْبٌ مُسْتَدِيرٌ.

الْقَامُوسُ الْمُحِيطُ مَادَّةُ (الثَّوْلُ).

(٢) الْإِنْصَافُ السَّابِقُ ص ١١٨ وَالْمُغْنِي، وَالشَّرْحُ الْكَبِيرُ، السَّابِقَانِ.

(٣) الْمُغْنِي، وَالشَّرْحُ الْكَبِيرُ، السَّابِقَانِ عَنِ الْقَاضِي، وَالْإِنْصَافُ عَنِ ابْنِ قُدَامَةَ عَنِ الْقَاضِي.

وأورد عليه ابن قدامة قوله: فإن هذا لا مقدّر فيه، ولم ينقص شيئاً فأشبهه الضرب، وتضمنين النقص الحاصل حال جريان الدم، إنها هو تضمنين الخوف عليه وقد زال، فأشبهه ما لو لطمه فاصفّر لونه حال اللطمة أو احمرّ، ثم زال ذلك<sup>(١)</sup>.

لذلك قالوا:

إن لطمه على وجهه فلم يؤثر في وجهه فلا ضمان عليه، لأنه لم ينقص به جمال ولا منفعة، ولم يكن له حال ينقص فيها، كما لو شتمه<sup>(٢)</sup>، ويُعزّر لأنه ارتكب معصية<sup>(٣)</sup>.  
وهذه الأقوال اجتهدية ذكرها الفقهاء ليضمنوا حق كل امرئ من اعتدى عليه.

### بُلُوغُ الْحُكُومَةِ الْأَرْضِ الْمُقَدَّرِ:

الجنابة لو نقصت المَجْنِيَّ عليه أكثر من عُشْر قيمته لوجب أكثر من عُشْر دِيَّتِهِ. ولو نقصته أقل من العُشْر، مثل: إن نقصته نصف عُشْر قيمته لوجب نصف عُشْر قيمته<sup>(٤)</sup>.  
لكن الحكومة في الجراحة إذا بلغت أكثر من الأرض المُقَدَّرَ هل يجب الزائد على المُقَدَّر؟ اختلفوا في ذلك على قولين:

**القول الأول:** يجب ما تخرجه الحكومة كائناً ما كان.

لأنها جراحة لا مُقَدَّرَ فيها، فوجب فيها ما نقص، كما لو كانت في سائر البدن.  
وهو قول مُحْكِيٍّ عن مَالِكٍ<sup>(٥)</sup>.

(١) الْمُغْنِي، وَالشَّرْحُ الْكَبِيرُ، السَّابِقَان.

(٢) الْمُغْنِي ج ٩ ص ٦٦٥ وبهامشه الشَّرْحُ الْكَبِيرُ ص ٦٤٢ وَكَشَّافُ الْقِنَاعِ ج ٦ ص ٥٨.

(٣) كَشَّافُ الْقِنَاعِ السَّابِقِ.

(٤) الْمُغْنِي ج ٩ ص ٦٦١.

(٥) الْمُغْنِي السَّابِقِ، وبهامشه الشَّرْحُ الْكَبِيرُ ص ٦٣٩.

### القول الثاني: لا يجب الزائد.

وهو قول الشَّافِعِيَّةِ وَالْحَنَابِلَةِ. وَأَصْحَابُ الرَّأْيِ وَأَكْثَرُ أَهْلِ الْعِلْمِ<sup>(١)</sup>.

فذهب الشَّافِعِيَّةُ إِلَى أَنَّ الْحَاكِمَ لَا يَبْلُغُ بِحُكُومَةِ طَرَفٍ أَرْضَهُ الْمَقْدَّرَ كَالْيَدِ وَالرَّجُلِ، لئَلَا تَكُونَ الْجَنَاحَةُ عَلَى الْعُضْوِ مَعَ بَقَائِهِ مَضْمُونَةً بِمَا يَضْمَنُ بِهِ الْعُضْوُ نَفْسَهُ، فَتَنْقُصُ حُكُومَةُ الْأَنْمَلَةِ بِجَرَحِهَا، أَوْ قَطْعُ ظُفْرِهَا عَنْ دِيَّتِهَا، وَحُكُومَةُ جِرَاحَةِ الْإِصْبَعِ بِطَوْلِهِ عَنْ دِيَّتِهِ.

وَلَا يَبْلُغُ بِحُكُومَةِ مَا دُونَ الْجَائِفَةِ مِنَ الْجِرَاحَاتِ عَلَى الْبَطْنِ أَوْ نَحْوِهِ أَرْضَ الْجَائِفَةِ<sup>(٢)</sup>.

قَالَ الرَّمْلِيُّ: (قَالَ الْبُلْقِينِيُّ: لَا بَدَّ مِنَ الْإِحْتِرَازِ عَنْ تَسَاوِي الْجَنَاحَتَيْنِ الْمُتَفَاوَتَتَيْنِ كَالْمُتَلَا حِمَّةٍ وَالسَّمْحَاقِ إِذَا فُرِضَ النِّقْصُ فِي كُلِّ مِنْهُمَا بِنِصْفِ الْعُشْرِ، فَتَنْقُصُ حُكُومَتُهُمَا عَنْ ذَلِكَ، حَتَّى لَا يَبْلُغَا أَرْضَ الْمُؤْضِحَةِ، وَيَكُونَ النِّقْصُ فِي السَّمْحَاقِ أَقْلًا. قَالَ: وَهَذَا لَا بَدَّ مِنْهُ وَإِنْ لَمْ يَذْكُرُوهُ، وَقَدْ ذَكَرُوا فِي الزَّكَاةِ قَرِيبًا مِنْهُ)<sup>(٣)</sup>.

وَلَا يَبْلُغُ الْحَاكِمُ بِحُكُومَةِ نَحْوِ الصُّلْبِ وَالسَّاعِدِ وَسَائِرِ مَا لَيْسَ لَهُ أَرْضٌ مَقْدَّرَةٌ مِنَ الْأَعْضَاءِ كَالظَّهْرِ وَالْكَتِفِ دِيَّةَ النَّفْسِ، وَإِنْ بَلَغَتْ أَرْضُ عِضْوٍ مَقْدَرٌ أَوْ زَادَتْ عَلَيْهِ<sup>(٤)</sup>.

(١) الْمُغْنِي، وَالشَّرْحُ الْكَبِيرُ، السَّابِقَانِ.

(٢) أَسْنَى الْمَطَالِبِ ج ٤ ص ٦٧ وَمُغْنِي الْمُحْتَاجِ ج ٤ ص ٧٧-٧٨ وَتُحْفَةُ الْمُحْتَاجِ ج ٨ ص ٤٨٥.

(٣) الرَّمْلِيُّ عَلَى أَسْنَى الْمَطَالِبِ السَّابِقِ.

الْمُتَلَا حِمَّةٌ: الَّتِي تَقْطَعُ اللَّحْمَ أَكْثَرَ مِنَ الْبَاضِغَةِ.

الْإِخْتِيَارُ ج ٣ ص ١٧٣. وَانْظُرْ: الْمُضْبَاحُ الْمُئِنَّرُ مَادَّةُ (اللَّحْمُ).

(٤) أَسْنَى الْمَطَالِبِ السَّابِقِ.

وَانْظُرْ: مُغْنِي الْمُحْتَاجِ ص ٧٨ وَتُحْفَةُ الْمُحْتَاجِ السَّابِقِ، وَشَرْحُ الْمَنْهَجِ ج ٥ ص ٧٨.

وإنما لم يجعل الساعد كالكف حتى لا يبلغ بحكومة جرحه دية الأصابع، لأن الكف هي التي تتبع الأصابع دون الساعد. ولهذا لو قطع من الكوع لزمه ما يلزم في لقط الأصابع، ولو قطع من المرفق لزمه مع الدية حكومة الساعد<sup>(١)</sup>.

ولو بلغ الحاكم بحكومة كف دية إصبع جاز، لأن منفعتها تزيد على منفعة إصبع. وكما أن حكومة اليد الشلاء لا تبلغ دية اليد، ويجوز أن تبلغ دية إصبع وأن تزيد عليها<sup>(٢)</sup>.

فإن بلغت حكومة العضو أرشهُ المُقَدَّر نقص الحاكم شيئاً منها باجتهاده، لئلا يلزم المحذور السابق<sup>(٣)</sup>.

وذكر الحنابلة:

أنه إذا شجّه في الرأس دون الموضحة، فبلغ أرش الجراح بالحكومة أكثر من أرش الموضحة، لم يجب الزائد.

فلو جرحه في وجهه سمحاً فنفقسته عشر قيمته فمقتضى الحكومة وجوب عشر من الإبل، ودية الموضحة خمس، فههنا يعلم غلط المقوم، لأن الجراحة لو كانت موضحة لم تزد على خمس مع أنها سمحاً وزيادة، فلأن لا يجب في بعضها زيادة على

(١) أسنى المطالب، ومغني المحتاج، السابقان.

الكوع: بالضم: طَرف الزند الذي يلي الإبهام كالكَاع. أو هما طرفا الزندان في الذراع مما يلي الرُسخ. أو الكوع طَرف الزند الذي يلي الإبهام، والكاع طَرف الزند الذي يلي الخنصر وهو الكرُشوع.

القَامُوسُ الْمُحِيطُ مادة (الكوع).

(٢) أسنى المطالب، ومغني المحتاج، السابقان.

(٣) أسنى المطالب، وشرح المنهج، ومنهاج الطالبين وعليه: مغني المحتاج، وتُحَفَةُ الْمُحْتَاجِ، السابقة.

خمس أوَّلَى.

قال ابن قُدامة: وهذا هو قول أكثر أهل العلم، وبه يقول الشَّافِعِيُّ وأصحاب الرأي.

ووجهه:

أنها بعض المَوْضِحَة، لأنه لو أوضحه لقطع ما قطعتَه هَذِهِ الجراحة، ولا يجوز أن يجب في بعض الشيء أكثر مما يجب فيه، ولأن الضَّرَرَ في المَوْضِحَة أكثر، والشَّيْنُ أَعْظَمُ، والمحل واحد. فإذا لم يزد أَرُش المَوْضِحَة على خمس كان ذَلِكَ تَنْبِيهاً على أن لا يَزِيد ما دونها عليها.

وأما سائر البدن فما كان فيه موقت كالأعضاء والعظام المَعْلُومَة والجَائِفَة فلا يزد جُرح عظم على دِيَّتِهِ. مثاله:

جرح أنْمَلَة، فبلغ أَرُشها بالحكومة خمساً من الإِبِل، فإنه يُرَدُّ إلى دِيَةِ الأنْمَلَة.

وإن جنى عليه في جوفه دون الجَائِفَة لم يزد على أَرُش الجَائِفَة، وما لم يكن كَذَلِكَ وجب ما أخرجته الحكومة، لأن المحل مختلف<sup>(١)</sup>.

فإن قيل:

فقد وجب في بعض البدن أكثر مما في جميعه، ووجب في منافع اللِّسان أكثر من الواجب فيه.

أجاب ابن قُدامة:

إنما وجبت دِيَةِ النفس عَوْضاً عن الروح، وليست الأطراف بعضها، بخلاف مسألتنا<sup>(٢)</sup>.

(١) الْمُغْنِي ج ٩ ص ٦٦١-٦٦٢ وبهامشه الشَّرْح الكبير ص ٦٣٨-٦٣٩.

(٢) الْمُغْنِي، والشَّرْح الكبير، السَّابِقَان، وَكَشَّاف الْقِنَاع ج ٦ ص ٥٨، وكلها عن القَاضِي.

واختلف الحَنَابِلَةُ فيما إذا أخرجت الحكومة في شَجَاجِ الرَّأْسِ التي دون المَوْضِحَةِ قدرَ أَرَشِ المَوْضِحَةِ أو زِيَادَةَ عليه، هل يجب فيها أَرَشُ المَوْضِحَةِ، أو يجب أن ينقص عنها؟ قولان:

**القول الأول:** يجب فيها أَرَشُ المَوْضِحَةِ.

وهو ظاهر كلام الخِرَقِيِّ.

ووجهه:

أن مُقْتَضَى الدليل وجوب ما أخرجته الحكومة، وإنما سقط الزائد على أَرَشِ المَوْضِحَةِ لمخالفته النَّصَّ، أو تَنْبِيهِ النَّصِّ. ففيما لم يزد يجب البَقَاءُ على الأصل. ولأن ما ثبت بالتَّنْبِيهِ يجوز أن يساوي المَنْصُوصَ عليه في الحكم، ولا يُلْزَمُ أن يَزِيدَ عليه.

كما أنه لما نَصَّ على وجوب فدية الأذى في حق المعذور لم تلزم زيادتها في حق لا عذر له.

ولا يمتنع أن يجب في البعض ما يجب في الكل، بدليل وجوب دية الأصابع مثل دية اليد كلها، وفي حَشَفَةِ الذَّكَرِ مثل ما في جميعه.

فإن قيل:

هَذَا واجب بالتقدير الشرعي لا بالتقويم.

قال ابن قدامة:

قلنا: إذا ثبت الحكم بنص الشارع لم يمتنع ثبوت مثله بالقياس عليه والاجتهاد المؤدي إليه<sup>(١)</sup>.

(١) الْمُغْنِي ج ٩ ص ٦٦٢-٦٦٣ وبهامشه الشَّرْحُ الْكَبِيرُ ص ٦٤٠.

وَرُويَ هَذَا الْقَوْلَ عَنِ الْقَاضِي، وَقَالَ الزَّرْكَشِيُّ: هُوَ ظَاهِرُ كَلَامِ الْخَرَقِيِّ - كَمَا قَالَ ابْنُ قَدَامَةَ - وَإِلَيْهِ مَيْلُ أَبِي مُحَمَّدٍ، وَجُزِمَ بِهِ فِي الْمُنُورِ وَمُنْتَخَبِ الْأَدَمِيِّ<sup>(١)</sup>.

**القول الثاني:** يجب أن ينقص عن أرش الموضحة شيئاً على حسب ما يؤدي إليه الاجتهاد، لئلا يجب في بعضها ما يجب في جميعها.

وهو قول القاضي والشافعي، كما تقدم، وهو الذي ذكره ابن قدامة في كتاب الكافي والمُفْنَعِ<sup>(٢)</sup>.

وهذا هو المذهب عند الحنابلة، والصحيح من الروايتين لديهم.

وقال في الفُرُوع: على الأصح، وجزم به في الوجيز، وقدمه في المغني والشرح وغيرهما، وصححه في النظم، واختاره الشريف وابن عقيل.

قال القاضي في الجامع: هذا المذهب<sup>(٣)</sup>.

#### القول المختار:

هو الثاني، فيجب أن تنقص الحكومة عن الأرض المقدّر، لأنها إذا بلغت يكون قد وجب في بعض الشيء أكثر مما يجب فيه، وليس ذلك من العدل.

(١) الإنصاف ج ١٠ ص ١١٦-١١٧.

(٢) المغني ج ٩ ص ٦٦٢ وبهامشه الشرح الكبير ص ٦٤٠.

وانظر الحكم في: كشف القناع ج ٦ ص ٥٨ ومطالب أولي النهى ج ٦ ص ١٣٥.

(٣) الإنصاف ج ١٠ ص ١١٦.





# الفصل الرابع

## آثار التَّحْكِيمِ وانقضاؤه

وفيه مَبْحَثَانِ:

المَبْحَثُ الأول: آثار التَّحْكِيمِ.

المَبْحَثُ الثاني: انقضاء التَّحْكِيمِ.



### آثار التَّحْكِيم وانقضاؤه

بعد أن انتهينا من بيان أنَّ التَّحْكِيم عقد كسائر العُقُود، وذكرنا ركنه وشروطه، نبين في المَبْحَث الأول من هذا الفصل: آثار عقد التَّحْكِيم.

فنذكر نفاذ حُكْم الحُكْم ولزومه، والتَّرافُع إلى القَاضِي بعد التَّحْكِيم، وهل للقَاضِي أن ينقض حُكْم الحُكْم؟ ونذكر تعدي حُكْم الحُكْم إلى غير المتحاكِمين، وإخبار الحُكْم حال ولايته الحُكْم وبعدها، وحق الحُكْم في الحبس والترسيم وغيرها. وما يتصل بهذه الآثار من مَسَائِل.

ثم نذكر في المَبْحَث الثاني: انقضاء التَّحْكِيم وأسبابه.



## المبحث الأول آثار التَّحْكِيم

## آثار التَّحْكِيمِ

### نفاذ حُكْمِ الْحَكَمِ وَلِزُومُهُ:

تقدم القول فيه وتفصيل مَذَاهِبِ الْفُقَهَاءِ فِي مَوْضِعِ اشْتِرَاطِ الرِّضَا بَعْدَ الْحُكْمِ.

### حُكْمُ الْحَكَمِ لَا زَمَّ بَاقٍ لَا يَتَغَيَّرُ:

فَلَوْ غَابَ الْحَكَمُ، أَوْ أُغْمِيَ عَلَيْهِ وَبَرَأَ مِنْهُ، أَوْ قَدِمَ مِنْ سَفَرِهِ، أَوْ حَبَسَ، كَانَ عَلَى حُكْمِهِ.

لَأَنَّ هَذِهِ الْأَشْيَاءَ لَا تُبْطِلُ الشَّهَادَةَ، فَلَا تُبْطِلُ الْحُكُومَةَ.

وَكَذَا لَوْ وَلِيَ الْقَضَاءُ، ثُمَّ عَزَلَ عَنْهُ، فَهُوَ عَلَى حُكُومَتِهِ، لِأَنَّ الْعَزَلَ لَمْ يَوْجِدْ مِنْ جِهَةِ الْمُحَكَّمِينَ، وَإِنَّمَا وَجَدَ مِنْ جِهَةِ الْوَالِي. وَوَلَايَةُ الْحُكُومَةِ مُسْتَفَادَةٌ مِنْ جِهَةِ الْمُحَكَّمِينَ لَا مِنْ جِهَةِ الْوَالِي<sup>(١)</sup>.

وَالْأَصْلُ فِي هَذَا:

أَنَّ الْحُكُومَةَ مَتَى صَحَّتْ لَا يَخْرُجُ الْحَكَمُ عَنِ الْحُكُومَةِ إِلَّا: بِانْتِهَاءِ الْحُكُومَةِ بِأَنَّ

(١) تَبَيَّنَ الْحَقَائِقُ ج ٤ ص ١٩٤.

وَانْظُرْ: الْبَحْرُ الرَّائِقُ ج ٧ ص ٢٨ بَلَا تَعْلِيل.

وَذَكَرَ جَوَازَ حُكْمِ الْحَكَمِ لَوْ سَافَرَ وَمَرَضَ ثُمَّ عَادَ وَبَرَأَ فِي:

الْمُحِيطُ الْبُرْهَانِيُّ، وَالْفَتَاوَى الْهِنْدِيَّةُ ج ٣ ص ٣٩٨ عَنِ الْمُحِيطِ، وَالْفَتَاوَى الطَّرَسُوسِيَّةُ ص ٣٢٠ عَنِ الْبَحْرِ الْمُحِيطِ.

كانت موقته، أو يخرج الحكم من أن يكون أهلاً للحكومة باعتراض رِدَّة أو ما أشبه ذلك، أو بالعزل.

لأن الحكم فيما بين المتخاصمين بمنزلة القاضي المُوَلَّى، والقاضي المُوَلَّى لا يخرج عن القَضَاءِ إِلَّا بأحد ما ذكرنا من الأسباب، كذا هُنا.

فبالسفر والمرض لا يخرج الحكم من أن يكون أهلاً للحكومة، فبقي على حكومته<sup>(١)</sup>.

أما لو عمي الحكم، ثم ذهب العمى، وحكم، لم يجوز، لأنه بالعمى خرج من أن يكون أهلاً للحكومة، أَلَا يرى أن القاضي المُوَلَّى يخرج عن القَضَاءِ بالعمى؟ فكذا الحكم.

ثم فرق بين الحكم والقاضي وبين الشاهد:

فإن الشاهد إذا عمي بعد تحمُّل الشهادة، ثم زال العمى، وشَهِدَ، جاز.

والفرق أن يكون غير شاهد لا يمنع ابتداء التَّحْمُل، أَلَا يرى أنه لو تحمَّل وهو صبي أو عبد، ثم بلغ الصبي أو عتق العبد وأدَّى جاز؟ فلا ن لا يمنع بقاء التَّحْمُل أَوَّلَى.

أما كونه غير شاهد يمنع ابتداء القَضَاءِ والتَّحْكِيم، فيمنع البقاء، لأن ما ليس بلازم بالابتداء، فلبقائه حُكْم الإنشاء<sup>(٢)</sup>.

(١) الْمُحِيطُ الْبُرْهَانِي.

(٢) الْمُحِيطُ الْبُرْهَانِي.

## التَّرَافُعُ إِلَى الْقَاضِي بَعْدَ التَّحْكِيمِ:

إِذَا تَرَفَّعَ الْمُتَحَاكِمَانِ إِلَى الْقَاضِي بَعْدَ التَّحْكِيمِ، فَهَلْ لِلْقَاضِي نَقْضُ الْحُكْمِ أَمْ لَا؟ فِيهِ قَوْلَانِ:

**القول الأول:** لَا يَجُوزُ لِلْقَاضِي نَقْضُ حُكْمِ الْحَكَمِ، إِلَّا مِنْ حَيْثُ يُنْقَضُ حُكْمُ الْقَاضِي، كَأَنْ يَكُونَ جَوْرًا وَاضِحًا.

وَهُوَ قَوْلُ الشَّافِعِيَّةِ<sup>(١)</sup> وَالْمَالِكِيَّةِ<sup>(٢)</sup> وَالْإِمَامِيَّةِ<sup>(٣)</sup> وَالْإِمَامِ يَحْيَى مِنْ الزَّيْدِيَّةِ<sup>(٤)</sup> وَابْنِ أَبِي لَيْلَى<sup>(٥)</sup> وَالْحَنَابِلَةُ<sup>(٦)</sup>.

وَهَذَا مَبْنِي عَلَى الْقَوْلِ بِعَدَمِ اشْتِرَاطِ رِضَا الْخَصْمَيْنِ بِحُكْمِ الْحَكَمِ، وَلِزُومِهِ لِهَذَا، وَتَقَدُّمِ هُنَاكَ مَنْ قَالَ بِهِ.

(١) مُغْنِي الْمُحْتَاج ج ٤ ص ٣٧٩ وَنَهَايَةُ الْمُحْتَاج وَالشُّبْرَامَلْسِيِّ عَلَيْهِ ج ٨ ص ٢٣١ وَتُحْفَةُ الْمُحْتَاج وَالشُّرَوَانِيِّ عَلَيْهِ ج ١٠ ص ١١٩ وَالْقَلْيُوبِيِّ ج ٤ ص ٢٩٨ وَأَسْنَى الْمَطَالِبِ ج ٤ ص ٢٨٨ وَأَدَبُ الْقَاضِي لِلْمَاوَرَدِيِّ ج ٢ ص ٣٨٣ وَالْجَمَلُ ج ٥ ص ٣٤٠ وَالْأَنْوَارُ ج ٢ ص ٦١٥ وَاخْتِلَافُ الْعِرَاقِيِّينَ فِي الْأُمِّ ج ٧ ص ١٠٣.

وَالْمُغْنِي ج ١١ ص ٤٨٤ وَبِهَامِشِهِ الشَّرْحُ الْكَبِيرُ ص ٣٩٢ وَالْبَحْرُ الزَّخَارِ ج ٦ ص ١١٤.

(٢) الْمَوَاقِ ج ٦ ص ١١٢ نَقْلًا عَنِ الْمُدَوَّنَةِ وَابْنِ عَرَفَةَ وَابْنِ الْحَارِثِ عَنْ ابْنِ الْقَاسِمِ، وَالتَّبَصُّرَةِ ج ١ ص ٥٦ وَالْحَطَّابُ عَنِ التَّبَصُّرَةِ، وَفَتْحُ الرَّحِيمِ ج ٣ ص ١٣٧ وَفَتْحُ الْقَدِيرِ ج ٥ ص ٥٠٠ وَإِزْشَادُ السَّالِكِ ص ١٨٢ وَرَحْمَةُ الْأُمَّةِ ج ٢ ص ١٩٤.

(٣) قَوَاعِدُ الْعَلَامَةِ - مِفْتَاحُ الْكَرَامَةِ ج ١٠ ص ٣.

(٤) الْبَحْرُ الزَّخَارِ ج ٦ ص ١١٤.

(٥) فَتْحُ الْقَدِيرِ ج ٥ ص ٥٠٠ وَالْفَتَاوَى الْخَانِيَّةُ ج ٢ ص ٤٥٣ وَاخْتِلَافُ أَبِي حَنِيفَةَ وَابْنِ أَبِي لَيْلَى لِأَبِي يُوسُفَ ص ٤٤ وَتَبْيِينُ الْحَقَائِقِ ج ٤ ص ١٩٤.

(٦) الْمُغْنِي ج ١١ ص ٤٨٤ وَبِهَامِشِهِ الشَّرْحُ الْكَبِيرُ ص ٣٩٢ وَغَايَةُ الْمُنتَهَى وَمَطَالِبُ أُولِي النَّهْيِ عَلَيْهِ ج ٦ ص ٤٧١ وَالْإِفْتِنَاعُ وَكَشَافُ الْقِنَاعِ عَلَيْهِ ج ٦ ص ٣٠٩.



وَحُجَّةٌ هَذَا الْقَوْلُ:

أَنْ حُكِمَ الْحُكْمَ صَحِيحٌ، كَحُكْمٍ مِنْ لَهُ وَلَايَةٌ، فَهُوَ لَازِمٌ لِلْخَصْمَيْنِ، فَلَا يَكُونُ مَوْقُوفًا كَمَا قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ، وَلَوْ كَانَ كَذَلِكَ لَمَلِكٌ فَسَخَهُ، وَإِنْ لَمْ يَخَالَفْ رَأْيَهُ، وَلَا نَسْلَمَ الْوُقُوفُ فِي الْعُقُودِ<sup>(١)</sup>.

القول الثاني: يُمضي القَاضِي حُكْمَ الْحُكْمِ إِنْ وَافَقَ مَذْهَبَهُ.

بِحُجَّةٍ:

١ - أَنَّهُ لَا فَائِدَةَ فِي نَقْضِهِ ثُمَّ إِبْرَامِهِ عَلَى ذَلِكَ الْوَجْهِ<sup>(٢)</sup>.

٢ - أَنَّهُ لَوْ نَقْضُهُ احْتِاجٌ إِلَى إِعَادَتِهِ فِي الْحَالِ<sup>(٣)</sup>.

وفائدة هذا الإمضاء:

أَنْ لَا يَكُونُ لِقَاضٍ آخَرُ يَرَى خِلَافَهُ نَقْضَهُ إِذَا رَفَعَ إِلَيْهِ، لِأَنَّ إِمْضَاءَهُ بِمَنْزِلَةِ قَضَائِهِ ابْتِدَاءً<sup>(٤)</sup>، وَقَضَاءُ الْقَاضِي حُجَّةٌ فِي حَقِّ الْكُلِّ، فَلَا يَجُوزُ لِقَاضٍ آخَرُ أَنْ يَرُدَّهُ<sup>(٥)</sup>.

(١) الْمُغْنِي، وَالشَّرْحُ الْكَبِيرُ، السَّابِقَانِ.

وَانْظُرِ الْجُزْءَ الْأَوَّلَ مِنْ هَذِهِ الْحُجَّةِ فِي: رَحْمَةُ الْأُمَّةِ ج ٢ ص ١٩٤ وَتَبْيِينُ الْحَقَائِقِ ج ٤ ص ١٩٤ وَالْبَحْرُ الزَّخَارِجُ ج ٦ ص ١١٤.

(٢) الْبَحْرُ الرَّائِقُ ج ٧ ص ٢٧ وَتَبْيِينُ الْحَقَائِقِ ج ٤ ص ١٩٣ وَالْإِخْتِيَارُ ج ١ ص ٢٦٤ وَالْهِدَايَةُ ج ٥ ص ٥٠٠ وَمَجْمَعُ الْأَنْهَارِ ج ٢ ص ١٧٤ وَكَشَفُ الْحَقَائِقِ ج ٢ ص ٦٩ وَالطَّحْطَاوِيُّ عَلَى الذَّرِّ الْمُخْتَارِ ج ٣ ص ٢٠٨ وَاللُّبَابُ ج ٤ ص ٨٩.

(٣) الْمَبْسُوطُ ج ١٦ ص ١١١.

(٤) الْبَحْرُ الرَّائِقُ، وَمَجْمَعُ الْأَنْهَارِ، وَتَبْيِينُ الْحَقَائِقِ، وَالطَّحْطَاوِيُّ، السَّابِقَةُ، وَالْعِنَايَةُ ج ٥ ص ٥٠٠ وَرَدَّ الْمُخْتَارِ ج ٥ ص ٤٣١ عَنِ الْجَوْهَرَةِ.

(٥) الْعِنَايَةُ السَّابِقَةُ.

ففائدة مُصَادَقَةِ الْحَاكِمِ عَلَيْهِ أَنَّهُ يَصْبَحُ قَابِلًا لِلتَّنْفِيزِ فِي دَوَائِرِ الْإِجْرَاءِ<sup>(١)</sup>.  
فَإِنْ لَمْ يُوَافِقْ حُكْمُ الْحَكَمِ مَذْهَبَ الْقَاضِي، جَازَ لِلْقَاضِي أَنْ يُبْطِلَهُ وَأَنْ يَنْفِذَهُ<sup>(٢)</sup>.  
وَهَذَا هُوَ قَوْلُ الْحَنْفِيَّةِ<sup>(٣)</sup> وَالْمَذْهَبِ عِنْدَ الزَّيْدِيَّةِ<sup>(٤)</sup>.  
بِحُجَّةٍ:

- ١- أَنْ وَلَايَةَ الْحَكَمِ مَقْصُورَةٌ عَلَى الْمُتَخَاصِمِينَ فَقَطْ، فَلَا وَلَايَةَ لَهُ عَلَى الْقَاضِي صَاحِبِ الْوَلَايَةِ الْعَامَّةِ، فَلَا يَلْزَمُ الْقَاضِي إِنْفَازَ حُكْمِ الْحَكَمِ<sup>(٥)</sup>.
- ٢- تَقْلِيدُ الْمُتَخَاصِمِينَ الْحَكَمَ بِمَنْزِلَةِ اصْطِلَاحِهَا عَلَى شَيْءٍ مِنَ الْمُجْتَهِدَاتِ،

(١) شرح مَجَلَّةِ الْأَحْكَامِ الْعَدْلِيَّةِ: مُنِيرُ الْقَاضِي ج ٤ ص ١٩٣.

(٢) فَتْحُ الْقَدِيرِ ج ٥ ص ٥٠٠ وَبَدَائِعُ الصَّنَائِعِ ج ٩ ص ٤٠٨١.

وَقَدْ نَصَّ مَعْظَمُ الْفُقَهَاءِ عَلَى عِبَارَةِ (وَيُمْضِي الْقَاضِي حُكْمَهُ إِنْ وَافَقَ مَذْهَبَهُ وَإِلَّا أَبْطَلَهُ)، وَنَحْوَهَا. وَعَقَّبَ عَلَيْهَا ابْنُ الْهَمَّامِ فِي فَتْحِ الْقَدِيرِ بِقَوْلِهِ:

(الْمُرَادُ مِنْ قَوْلِهِ: وَإِنْ خَالَفَهُ أَبْطَلَهُ، لَيْسَ مَا يُعْطِيهِ ظَاهِرُهُ مِنْ لَزُومِ إِبْطَالِ الْقَاضِي إِيَّاهُ، بَلْ جَوَازُ أَنْ يُبْطَلَهُ وَأَنْ يَنْفِذَهُ).

(٣) رَاجِعَ مَصَادِرَ الْقَوْلِ الثَّانِي الْمَتَقَدِّمَةِ.

وَانْظُرْ أَيْضًا: الْمُحِيطُ الْبُرْهَانِي، وَالْفَتَاوَى الْهِنْدِيَّةُ ج ٣ ص ٣٩٨ عَنِ الْمُحِيطِ، وَمُخْتَصَرُ الطَّحَاوِيِّ ص ٣٣٣ وَالْوَقَايَةُ ج ٢ ص ٧٠ وَالْفَتَاوَى الْخَانِيَّةُ ج ٢ ص ٤٥٤ وَتَنْقِيحُ الْفَتَاوَى الْحَامِدِيَّةُ ج ١ ص ٣٥٢ وَشرح أدب القاضي لابن مازة ج ٢ ص ٣٢٢ وَج ٤ ص ٦٠ وَرَوْضَةُ الْقُضَاةِ ج ١ ص ٧٩ وَجَوَاهِرُ الْعُقُودِ ج ٢ ص ٣٦٧ وَالْقَوَانِينُ الْفَقْهِيَّةُ لِابْنِ جُرَيْءٍ ص ٣٢٥ وَبِدَايَةُ الْمُجْتَهِدِ ج ٢ ص ٤٥٢ وَرَحْمَةُ الْأُمَّةِ ج ٢ ص ١٩٤ وَالْبَحْرُ الرَّخَّارُ ج ٦ ص ١١٤ وَالْمُعْنِي ج ١١ ص ٤٨٤ وَبِهَامِشِهِ الشَّرْحُ الْكَبِيرُ ص ٣٩٢.

(٤) الْبَحْرُ الرَّخَّارُ السَّابِقُ.

(٥) الْبَحْرُ الرَّائِقُ ج ٧ ص ١٧ وَالْاِخْتِيَارُ ج ١ ص ٢٦٥ وَمَجْمَعُ الْأَنْهَرْ ج ٢ ص ١٧٤ وَالطَّحْطَاوِيُّ عَلَى الدَّرَجِ ج ٣ ص ٢٠٨ عَنِ الْبَحْرِ، وَتَبْيِينُ الْحَقَائِقِ ج ٤ ص ١٩٤ وَالْمُحِيطُ الْبُرْهَانِي.

فكان للقاضي أن يُبطله أو ينفذه<sup>(١)</sup>، لأنه كالأجتهاد يجوز نقضه<sup>(٢)</sup>.

وحالُ حكمِ الحكم إذا رفع إلى القاضي الذي بيناه، يخالف حال ما إذا رفع إلى القاضي قضية قاضٍ آخر، فإنه لا يردّه، وإن كان مخالفاً لرأيه في المجتهّدات، إلّا أن يخالف الكتاب أو السُّنة أو الإجماع.

والفرق بين الحالين هو:

أن القاضي المُوَلَّى من جهة الإمام له ولاية على الناس كافة، لأن مُقلِّده له ولاية على الناس كافة، فكان نائباً له، فيكون قضاؤه حُجّة في حق الكل، فلا يَتِمَكَّن أحد من نقضه، كحكم الإمام نفسه.

بخلاف الحكم، لأنه يحكم باصطلاح الخصمين، فلا يكون له ولاية على غيرهما. ولا يلزم القاضي حُكْمُه، بمنزلة اصطلاحهما في المجتهّدات، حتى كان له نقض اصطلاحهما إذا رأى خلاف ذلك، فكذا هَذَا. وهذا لأنه أعطى له حكم القاضي في حقهما، حتى اشترط فيه شرائط القضاء، وفي حق غيرهما كوَاحِد من الرعايا<sup>(٣)</sup>.

وبناءً على ذلك ذكر الحنفية ما يأتي:

١ - إذا رفع حكم الحكم في المُجتهّدات إلى قاضٍ يرى خلاف ما حكم، فنفته مع ذلك، ثم رفع إلى قاضٍ آخر يرى ردّ حكم الحكم أيضاً، فالقاضي الثاني لا يردّه، لأن إجازة القاضي حكم الحكم بمنزلة إنشاء القضاء منه. والقاضي إذا قضى في

(١) فتح القدير ج ٥ ص ٥٠٠ والمبسوط ج ١٦ ص ١١١.

(٢) البحر الزخار السابق.

(٣) تبين الحقائق ج ٤ ص ١٩٤.

وانظر الفرق أيضاً في: شرح أدب القاضي لابن مازة ج ٤ ص ٦٠-٦١ والمحيط البرهاني، والطحاوي على الدر المختار ج ٣ ص ٢٠٨.

الْمُجْتَهَدَاتِ بِخِلَافِ رَأْيِهِ يَنْفَذُ قَضَاؤُهُ<sup>(١)</sup>.

٢- إذا اصطُحِ الخَصْمَانِ عَلَى حَكْمٍ يُحْكَمُ بَيْنَهُمَا، وَأَجَازَ الْقَاضِي حُكُومَتَهُ قَبْلَ أَنْ يُحْكَمَ بَيْنَهُمَا، فَهَذِهِ الْإِجَازَةُ مِنَ الْقَاضِي لَعَوٍّ، حَتَّى لَوْ حَكَّمَ الْحَكَمَ بِخِلَافِ رَأْيِ الْقَاضِي، فَلِلْقَاضِي أَنْ يَبْطُلَهُ.

لَأَنَّ هَذِهِ الْإِجَازَةَ لَوْ اعْتَبِرَتْ:

إِمَّا أَنْ تُعْتَبَرَ لِنَفَازِ التَّحْكِيمِ، وَلَا وَجْهَ إِلَيْهِ، لِأَنَّ التَّحْكِيمَ نَفَذَ مِنَ الْخَصْمَيْنِ، فَلَا يَتَوَقَّفُ عَلَى إِجَازَةِ الْقَاضِي، فَتَكُونُ إِجَازَتُهُ بَاطِلَةً، لِأَنَّ الْإِجَازَةَ تَعْمَلُ فِي الْمَوْقُوفِ لَا فِي غَيْرِ الْمَوْقُوفِ.

وَأَمَّا أَنْ تُعْتَبَرَ لِنَفَازِ الْحَكْمِ، وَلَا وَجْهَ إِلَيْهِ أَيْضًا، لِأَنَّ الْحَكْمَ لَمْ يَوْجَدْ، وَإِجَازَةُ الشَّيْءِ قَبْلَ وَجُودِهِ بَاطِلَةٌ، فَصَارَ كَأَنَّهُ لَمْ يَجْز.

قَالَ شَمْسُ الْأُيُمَّةِ السَّرْحِيسِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى:

وَهَذَا الْجَوَابُ صَحِيحٌ فِيهِمَا إِذَا لَمْ يَكُنِ الْقَاضِي مَأْذُونًا فِي الْاسْتِخْلَافِ، وَأَمَّا إِذَا كَانَ مَأْذُونًا فِي الْاسْتِخْلَافِ فَيَجِبُ أَنْ تَجُوزَ إِجَازَتُهُ. وَتَجْعَلُ إِجَازَةُ الْقَاضِي بِمَنْزِلَةِ اسْتِخْلَافِهِ إِيَّاهُ فِي الْحَكْمِ بَيْنَهُمَا، فَلَا يَكُونُ لَهُ أَنْ يَبْطُلَ حُكْمُهُ بَعْدَ ذَلِكَ<sup>(٢)</sup>.

وَقَالَ بَعْضُهُمْ: الْجَوَابُ مُطْلَقٌ، لِأَنَّ الْإِجَازَةَ إِمْضَاءٌ لِمَا سَبَقَ، فَلَا يَظْهَرُ فِيهِمَا يَقْضِي<sup>(٣)</sup>.

(١) الْمُحِيطُ الْبُرْهَانِيُّ. وَالْفَتَاوَى الْهِنْدِيَّةُ ج ٣ ص ٤٠١ عَنْ الْمُحِيطِ، بِلَا تَعْلِيلٍ.

(٢) الْمُحِيطُ الْبُرْهَانِيُّ. وَالْفَتَاوَى الْهِنْدِيَّةُ ج ٣ ص ٤٠٠ عَنْ الْمُحِيطِ، بِلَا تَعْلِيلٍ.

وَانْظُرِ الْمَسْأَلَةَ مُخْتَصَرَةً فِي: الْبَحْرُ الرَّائِقُ ج ٧ ص ٢٧ عَنْ الْمُحِيطِ، وَمُعَيَّنُ الْحُكَامِ ص ٢٥ وَالْفَتَاوَى الْهِنْدِيَّةُ ج ٣ ص ٣٩٩ عَنْ مُحِيطِ السَّرْحِيسِيِّ، وَالْفَتَاوَى الْخَانِيَّةُ ج ٢ ص ٤٥٤.

(٣) الْفَتَاوَى الْخَانِيَّةُ السَّابِقَةُ.

٣- وإذا حَكَمَ الحُكْمُ بين رجلين، ثم تخاصموا إلى حُكْمٍ آخر، فحَكَمَ بينهما بسوَى ذَلِكَ، ولم يعلم بالأول، ثم ارتفعا إلى القَاضِي، فإنه ينفذ الحُكْمَ الذي يوافق رأي القَاضِي من ذَلِكَ.

لأن حُكْمَ كل واحدٍ منهما غير ملزم شيئاً<sup>(١)</sup>.

نفوذ حُكْمِ الحَكَمِ عند ابن تَيْمِيَّةَ:

اختار الشَّيْخُ تَقِيَّ الدِّينِ (بن تَيْمِيَّةَ) نفوذَ حُكْمِ الحَكَمِ بعد حُكْمِ حَاكِمٍ لا إِمَامٍ<sup>(٢)</sup>. وهو يُشَبِّه قول الحَنَفِيَّةِ من حيث تَقْيِيدُ سُلْطَةِ الحَكَمِ بحُكْمِ القَاضِي.

القول المُخْتَار:

هو الأول، فلا يجوز للقَاضِي نقض حُكْمِ الحَكَمِ إِلَّا من حيث يُنْقَضُ حُكْمُ القَاضِي. وَذَلِكَ:

لأن الحَكَمَ حَاكِمٍ، فهو يحْكُمُ بالأدلة التي يحْكُمُ بها الحَاكِمُ.

ثم إن المتخاصمين حين ارتضياه حُكْماً، فقد منحاه الوِلايَةَ عليهما، وحُكْمُهُ عندئذٍ يَلْزَمُهُما، وهو مقصور عليهما.

وعليه: فلا سُلْطَانَ للقَاضِي أو غيره على حُكْمِهِ، إِلَّا إذا كان جَوَراً واضحاً، فعندئذٍ يَنْقُضُهُ القَاضِي، فيردُّ الظلم عن المظلوم.

بعد أن أورد المسألة قال: (ذكر في الكتاب: أنه لا يجوز حُكْمُهُ على القَاضِي، وكان للقَاضِي أن يبطله، قالوا: هذا إذا لم يكن القَاضِي مأذوناً في الاستخلاف، فإن كان مأذوناً لا يكون له أن يبطل حُكْمَهُ. وقال بعضهم: الجواب مطلق...).

(١) المَبْسُوط ج ٢١ ص ٦٣. والمسألة في الفتاوى الهنديَّة ج ٣ ص ٣٩٩ عن مُحِيط السَّرْحَسِيِّ.

(٢) الإنصاف ج ١١ ص ١٩٨.

أَمَّا نَفْوَذُ حُكْمِ الْحُكْمِ فَأَرَى - كَمَا ذَهَبَ الْإِمَامُ ابْنُ تَيْمِيَّةٍ - أَنَّهُ لَا يَتِمُّ إِلَّا بَعْدَ حُكْمِ الْقَاضِي، وَالسَّبَبُ فِي ذَلِكَ:

أَن يَكُونَ قَابِلًا لِلتَّنْفِيزِ فِي دَوَائِرِ الْإِجْرَاءِ.

وَأَن يَكُونَ سَبِيلًا لِتَحْقِيقِ اعْتِرَاضَاتِ الْخُصُومِ عَلَى حُكْمِ الْمُحَكِّمِينَ.

وَأَن يَكُونَ سَبِيلًا لِمُرَاقَبَةِ الْقَضَاءِ عَلَى الْحُكْمِ.

وَبِذَلِكَ يَكُونُ الْحُكْمُ أَكْثَرُ دَقَّةً وَضَبْطًا بَعْدَ مَرَاجَعَتِهِ مِنْ قِبَلِ الْقَاضِي، فِي هَذَا الْعَصْرِ الَّذِي تَشَعَّبَتْ بِهِ الْأُمُورُ، وَتَعَقَّدَتْ بِهِ الْمَشَاكِلُ.

وَهَذَا الْقَوْلُ الَّذِي اخْتَرَنَاهُ مِنْ أَقْوَالِ الْفُقَهَاءِ الْمُتَقَدِّمِينَ يَتَّفَقُ مَعَ مَا نَصَّ عَلَيْهِ قَانُونُ الْمُرَافَعَاتِ الْعِرَاقِيَّةِ.

فَقَوْلُهُمْ بَعْدَ جَوَازِ نَقْضِ الْقَاضِي حُكْمِ الْحُكْمِ إِلَّا مِنْ حَيْثُ يُنْقَضُ حُكْمُ الْقَاضِي هُوَ مَا جَاءَ فِي الْمَادَّةِ ٢٦١ / ١ مِنْ قَانُونِ الْمُرَافَعَاتِ الْعِرَاقِيَّةِ، الَّتِي نَصَّتْ عَلَى أَنَّهُ:

(يَجُوزُ رَدُّ الْمُحَكَّمِ لِنَفْسِ الْأَسْبَابِ الَّتِي يَرُدُّ بِهَا الْقَاضِي، وَلَا يَكُونُ ذَلِكَ إِلَّا لِأَسْبَابٍ تَظْهَرُ بَعْدَ تَعْيِينِ الْمُحَكَّمِ)<sup>(١)</sup>.

لَأَنَّ حُكْمَ الْمُحَكَّمِ يَكْتَسِبُ حُجِّيَّةَ أَحْكَامِ الْمَحَاكِمِ النَّهَائِيَّةِ نَفْسَهَا، لِذَلِكَ لَا يَجُوزُ مُعَاوَدَةُ الْخُصُومَةِ فِيهَا قَضَى بِهِ الْمُحَكَّمُونَ، فَهُوَ كَالْأَحْكَامِ الصَّادِرَةِ مِنَ الْمَحَاكِمِ، فَتَتَرْتَبُ عَلَيْهِ جَمِيعُ الْأَثَارِ الَّتِي تَكُونُ لِلْحُكْمِ الصَّادِرِ مِنَ الْقَضَاءِ الْفَاصِلِ فِي الْخُصُومَةِ مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ يُنْهِي النِّزَاعَ، وَتَكُونُ لَهُ حُجِّيَّةُ الشَّيْءِ الْمَحْكُومِ بِهِ مِنْ يَوْمِ صُدُورِهِ<sup>(٢)</sup>.

(١) تَقَابُلُهَا: الْمَادَّةُ ٥٠٣ مِنْ قَانُونِ الْمُرَافَعَاتِ الْمِصْرِيِّ، وَ ٥١٥-٥١٦ مِنْ قَانُونِ الْأَصُولِ الشُّورِيِّ، وَ ٧٤٩ مِنْ قَانُونِ الْمُرَافَعَاتِ اللَّيْبِيِّ.

(٢) الْوَجِيزُ فِي التَّحْكِيمِ ص ٥٦ وَعَقْدُ التَّحْكِيمِ: أَبُو الْوَفَا ص ٣١٨ بَنْد ١٢٥ وَقَوَاعِدُ تَنْفِيزِ الْأَحْكَامِ وَالْمُحَرَّرَاتِ ص ٩٨ بَنْد ٩٥ وَشَرْحُ الْمُرَافَعَاتِ الْمَدْنِيَّةِ لِلشَّرْقَاوِيِّ ص ٦٣٣ بَنْد

وقول الفقهاء بعدم نفوذ حُكْم الحُكْم إلَّا بعد حُكْم القَاضِي، هو ما ورد في المادة ٢٧١ من قَانُون المُرَافَعَات العِرَاقِيَّ حيث نصت على أنه:

(بعد أن يُصدِر المحكِّمون قرارهم على الوجه المتقدم، يجب عليهم إعطاء صورة منه لكلٍّ من الطرفين وتَسْلِيم القرار مع أصل اتفاق التَّحْكِيم إلى المحكمة المُخْتَصَّصة بالنزاع، خلال الثلاثة الأيام التالية لصدوره، وذلك بوصل يُوقَّع عليه كاتب المحكمة<sup>(١)</sup>).

والقصد من التَّسْلِيم إلى المحكمة هو أن يبقى الحُكْم مَصُونًا بواسطة حفظه في قلم كُتَاب المحكمة والرجوع إليه عند الحاجة، كاطلاع الخصوم عليه، وطلب تنفيذه، أو الطعن فيه، أو طلب الحكم ببطالانه إن كان لذلك مقتضى.

والحُكْم لا يُدْرِك عادةً إذا ترك عند المحكِّمين، هذا إذا اتفقوا، فكيف إذا اختلفوا فيمن هو أَوْلَىٰ منهم باستبقائه لديه؟<sup>(٢)</sup>.

وفي المادة ٢٧٢ / ١ منه: (لا ينفذ قرار المحكِّمين لدى دوائر التنفيذ، سواء كان تعيينهم قَضَاءً أو اتفاقاً، ما لم تصادق عليه المحكمة المُخْتَصَّصة بالنزاع، بناءً على طلب أحد الطرفين، وبعد دفع الرسوم المقررة)<sup>(٣)</sup>.

(١) تقابلها: المادة ٥٠٨ من قَانُون المُرَافَعَات المِصْرِيَّ، و٢٦٢ من قَانُون المُرَافَعَات الكُوَيْتِيَّ، و٥٢٩ من قَانُون الأَصُول السُّورِيَّ، و٢٤٠ من قَانُون المُرَافَعَات البَحْرَيْنِيَّ، و٧٦٢ من قَانُون المُرَافَعَات اللَّيْبِيَّ، و٤٥٢ من قَانُون الإجراءات الجزائريَّ، و٣٢٠ من قَانُون المِسْطَرَّة المَدْنِيَّة المَغْرِبِيَّ.

(٢) التنفيذ علماً وعملاً ص ٧٤٠ بند ٩٥٥ وقواعد تنفيذ الأحكام والمُحَرَّرَات المُوَثَّقَة ص ٨٦ بند ٨٧.

(٣) تقابلها: المادة ٥٠٩ من قَانُون المُرَافَعَات المِصْرِيَّ، و٢٦٣ من قَانُون المُرَافَعَات الكُوَيْتِيَّ، و٥٣٤ من قَانُون الأَصُول السُّورِيَّ، و٨٣٥ من قَانُون الأَصُول اللَّيْبَانِيَّ، و٢٤١ من قَانُون المُرَافَعَات البَحْرَيْنِيَّ، و٧٦٣ من قَانُون المُرَافَعَات اللَّيْبِيَّ، و٢٧٨ من مَجَلَّة الإجراءات -

فلا يكتسب حُكْمُ المحكِّمين حُجِّيَّتُهُ، ولا ينفذ لدى دوائر التنفيذ إلا بعد مُصَادَقَةِ المحكمة عليه، حيث تطَّلَع عليه وتتَّيَّبَت من عدم وجود ما يمنع تنفيذه.

وإنما جعل نفوذ حُكْمِ الحكم بعد حُكْمِ القاضي، لتَحْقِيقِ اعتراضات الخصوم، فجاء في المادة ٢٧٣ منه:

(يجوز للخصوم عندما يطرح قرار المحكِّمين على المحكمة المُخْتَصَّصة أن يتمسكوا ببطلانه، وللمحكمة من تلقاء نفسها أن تبطله في الأحوال الآتية:

١- إذا كان قد صدر بغير بَيِّنَةٍ تَحْرِيرِيَّةٍ، أو بناءً على اتفاق باطل، أو إذا كان القرار قد خرج عن حدود الاتفاق.

٢- إذا خالف القرار قاعدة من قَوَاعِدِ النظام العام أو الآداب، أو قاعدة من قَوَاعِدِ التَّحْكِيمِ المبيَّنة في هَذَا الْقَانُونِ.

٣- إذا تحقق سبب من الأسباب التي يجوز من أجلها إعادة المُحَاكَمَةَ.

٤- إذا وقع خطأ جَوْهَرِيٌّ في القرار أو في الإجراءات التي تؤثر في صحة القرار<sup>(١)</sup>.

كما جعل نفوذ حُكْمِ الحكم بعد حُكْمِ القاضي، لتَحْقِيقِ مُرَاقَبَةِ الْقَضَاءِ عليه.

---

تُؤَسَّس، و٤٥٢ و٤٥٣ من قَانُونِ الْإِجْرَاءَاتِ الْجَزَائِرِيِّ، و٣٢٠ و٣٢٢ من قَانُونِ الْمُسْطَرَّةِ الْمَدْنِيَّةِ الْمَغْرِبِيِّ.

(١) انظر بشأن هَذِهِ الْمَادَّةِ: الْمَذْكُورَةُ الْإِيضَاحِيَّةُ لِقَانُونِ الْمُرَافَعَاتِ الْعِرَاقِيِّ ص ٣٤ وَالْوَجِيزُ فِي التَّحْكِيمِ ص ٥٠.

وتقابل هَذِهِ الْمَادَّةُ: الْمَادَّةُ ٥١٢ من قَانُونِ الْمُرَافَعَاتِ الْمِصْرِيِّ، و٢٦٥ من قَانُونِ الْمُرَافَعَاتِ الْكُوَيْتِيِّ، و١٣ من قَانُونِ التَّحْكِيمِ الْأُرْدُنِيِّ، و٨٤٠ من قَانُونِ الْأُصُولِ اللَّبْنَانِيِّ، و٢٤٣ من قَانُونِ الْمُرَافَعَاتِ الْبَحْرَيْنِيِّ، و٧٦٩ من قَانُونِ الْمُرَافَعَاتِ اللَّيْبِيِّ، و١٤٩ من قَانُونِ الْإِجْرَاءَاتِ الْمَدْنِيَّةِ السُّودَانِيِّ، و٢٨١ من مَجَلَّةِ الْإِجْرَاءَاتِ - تُؤَسَّس، و٤٥٨ من قَانُونِ الْإِجْرَاءَاتِ الْجَزَائِرِيِّ.



فنص القانون في المادة ٢٧٤ على أنه:

(يجوز للمحكمة أن تصدق قرار التَّحْكِيم، أو تبطله كلاً أو بعضاً. ويجوز لها في حالة الإبطال كلاً أو بعضاً أن تُعيد القضية إلى المحكِّمين، لإصلاح ما شاب قرار التَّحْكِيم، أو تفصل في النزاع بنفسها إذا كانت القضية صالحة للفصل فيها).

### إجراءات التَّحْكِيم:

أوجب القانون على المحكِّمين اتباع الأوضاع والإجراءات المقررة في قانون المرافعات، وذلك لأن التَّحْكِيم قَضَاءٌ بين الخصوم، للفصل في نزاعهم.

فعليهم مراعاة القواعد المتبعة في المحاكم من مواعيد وتبليغات واستماع إلى أقوال الخصوم وتكليفهم بتقديم لوائحهم ومستنداتهم خلال موعد مقرر.

ويتولى المحكِّمون مجتمعين إجراءات التَّحْقِيق، ويوقع كل منهم على المحاضر.

ويرجع المحكمون إلى المحكمة المُختَصَّة أصلاً بنظر النزاع لإصدار قرارها في الإنابة القضائية التي قد يقتضيها الفصل في النزاع، أو إذا اقتضى الأمر اتخاذ إجراء مترتب على تخلف الشهود أو الامتناع عن الإجابة.

ويصدرون قرارهم بالاتفاق أو بالأكثرية، ويجب كتابته بالطريقة التي يكتب بها الحكم الذي يصدر من المحكمة.

ويجب أن يشمل القرار على:

١ - ملخص وقائع اتفاق التَّحْكِيم باستعراض شروطه وموضوع النزاع والمكان الذي جرى فيه التَّحْكِيم وتاريخه وأقوال الخصوم.

٢ - وأسباب القرار بعرض أدلة الطرفين ومستنداتهم ومناقشتها تفصيلاً والسند القانوني الذي اعتمده.

٣- ومنطوق القرار وهو الجزء الذي يَفْصِلُ في موضوع النزاع سَلْباً أو إيجاباً.

وبعد صدور قرار المحكّمين يجب عليهم إعطاء صورة منه لكل من الطرفين وتسليم القرار مع أصل اتفاق التّحكيم إلى المحكمة المُختَصّة بالنزاع بوصل يوقع عليه كاتب المحكمة<sup>(١)</sup>.

هذه الإجراءات المذكورة، ومثلها: ما ورد في القانون من تقرير أجور المحكّمين<sup>(٢)</sup>، ليس فيها ما يخالف الأصول العامة في الشريعة الإسلامية، بل هي أمور أريد بها ضبط الأحكام، وتقريب التّحكيم من العمل القضائي بضوابط معلومة.

### الحكم الثاني:

الحكم الثاني مثل القاضي.

فلو حكم رجلان رجلاً بينهما، وحكم لأحدهما، ثم اصطلحا على حكم آخر، فالثاني ينظر في حكم الأول، إن كان عدلاً أمضاه، وإن كان جوراً أبطله.

لأن الحكم فيما بين المتخاصمين بمنزلة القاضي المؤلّي، والقاضي المؤلّي إذا قضى بين اثنين، ثم دفع قضاؤه إلى قاضٍ آخر، نظر القاضي الثاني في قضاؤه على النحو

(١) المواد ٢٦٥-٢٧١ من قانون المرافعات العراقي، والوجيز في التّحكيم ص ٣٧.

(٢) المادة ٢٧٦ من قانون المرافعات العراقي، و ١٩ من قانون التّحكيم الأردني، و ١٥٢ من قانون الإجراءات السوداني.

وانظر: التنفيذ علماً وعملاً ص ٧٣٧ بند ٩٥١ وطرق التنفيذ والتحفيز ص ٩٢٥ بند ١٣٧٣ وشرح القانون المدني الجديد - العقود المسماة: مُحمّد كَامِل مُرسي ج ١ ص ٥٥٢ بند ٢٩٥ وشرح المرافعات المدنية للشرقاوي ص ٦٣٤ بند ٤٦٦ والوجيز في التّحكيم ص ٥٧ وعقد التّحكيم وإجراءاته ص ٢٣١ بند ٩٠.

المبيّن<sup>(١)</sup>.

### كتاب الحكم إلى القاضي:

إذا كتب الحكم كتاباً إلى القاضي بما حكم به، فهل يلزم القاضي قبوله وتنفيذه؟ فيه قولان:

**القول الأول:** يلزم القاضي قبول كتاب الحكم وتنفيذه.

نص عليه الحنابلة<sup>(٢)</sup> والشافعية<sup>(٣)</sup>.

بحجة:

أن الحكم حاكم نافذ الأحكام، فلزم قبول كتابه كحكم الإمام<sup>(٤)</sup>.

وهذا القول مبني على القول الأول في الترافع إلى القاضي بعد التحكيم الذي سبق آنفاً، الذي يفيد: بأنه لا يجوز للقاضي نقض حكم الحكم إلا من حيث ينقض حكم القاضي.

**القول الثاني:** لا يجوز كتاب الحكم بحكم إلى القاضي، لأنه في حقه بمنزلة واحد

(١) المحيط البرهاني. والبحر الرائق ج ٧ ص ٢٧ عن المحيط، ورد المختار ج ٥ ص ٤٣١ عن البحر.

وانظر المسألة أيضاً في: البحر الرائق أيضاً ص ٢٩ وفتح القدير ج ٥ ص ٥٠٢ والطحطاوي على الدرر ج ٣ ص ٢٠٨ والفتاوى الهندية ج ٣ ص ٣٩٩ عن محيط السرخسي.

(٢) المغني ج ١١ ص ٤٨٤ وبهامشه الشرح الكبير ص ٣٩٣ والإنصاف ج ١١ ص ١٩٨ والإقناع وكشاف القناع عليه ج ٦ ص ٣٠٩ وغاية المنتهى ومطالب أولي النهى ج ٦ ص ٤٧٢.

(٣) الأنوار ج ٢ ص ٦١٥.

(٤) مصادر الحنابلة السابقة.

من الرعايا، والقاضي لا يقضي بكتاب واحد من الرعايا.  
وكذلك لا يجوز كتاب القاضي إلى حكم حكمه رجلان بشهادة شهود شهدوا عنده، لأنه في حقه بمنزلة واحد من الرعايا<sup>(١)</sup>.  
وكذلك لا ينبغي للحكم أن يقضي بكتاب كتبه قاض إلى قاض آخر<sup>(٢)</sup>، لأنه لم يكتب إليه، إلا إذا رضي الخصمان أن ينفذ الحكم القضاء بينهما، فيجوز ابتداءً، لأنها رضيا بحكمه<sup>(٣)</sup>.  
وإن كتب قاض إلى الحكم فرضي به الخصمان، حكم حينئذ بمقتضى الكتاب<sup>(٤)</sup>. وهذا هو قول الحنفية.  
وهو مبني على القول الثاني في الترفع إلى القاضي بعد التحكيم الذي سبق آنفاً، الذي يفيد:

بأن القاضي يمضي حكم الحكم إن وافق مذهبه، وإلا جاز له تنفيذه وإبطاله.

### تولية الإمام حكماً:

نص الحنفية على أنه:

لو أمر الإمام رجلاً أن يحكم بين اثنين، فهذا الحكم يكون بمنزلة القاضي المولى. فعليه:

(١) المَحِيطُ الْبُرْهَانِيُّ.

وانظر المسألة في: الْفَتَاوَى الْهِنْدِيَّة ج ٣ ص ٤٠٠ عن الْمُحِيط، وَفَتْح الْقَدِير ج ٥ ص ٥٠٢ وَالْبَحْرُ الرَّائِق ج ٧ ص ٢٧ وَرَدَّ الْمُحْتَار ج ٥ ص ٤٣١ وَالطَّحْطَاوِيُّ عَلَى الدَّرَج ج ٣ ص ٢٠٣ وكلاهما عن الْبَحْر.

(٢) الْمُحِيطُ الْبُرْهَانِيُّ. وَالْفَتَاوَى الْهِنْدِيَّة ج ٣ ص ٤٠٠ عن مُحِيط السَّرْحَسِيِّ.

(٣) الْفَتَاوَى الْهِنْدِيَّة السَّابِقَة عن مُحِيط السَّرْحَسِيِّ، وَرَدَّ الْمُحْتَار، وَالطَّحْطَاوِيُّ، السَّابِقَان.

(٤) فَتْح الْقَدِير ج ٥ ص ٥٠٢ وفيه أيضاً هَذَا عن الْبِنَايَة، وَالْبَحْرُ الرَّائِق ج ٧ ص ٢٧-٢٨.

إذا رُفِعَ حُكْمُهُ إِلَى قَاضٍ لَا يَرَاهُ أَمْضَاهُ<sup>(١)</sup>، فَلَا يُمْكِنُهُ نَقْضُهُ، لِأَن حُكْمَهُ عِنْدُكَ كَحُكْمِ الْقَاضِي الْمُوَلَّى.

### تَوَلِيَةُ الْقَاضِي حُكْمًا:

وَلَوْ أَمَرَ الْقَاضِي رَجُلًا أَنْ يَحْكُمَ بَيْنَ اثْنَيْنِ، فَفِيهِ قَوْلَانِ:

القول الأول: إِذَا كَانَ الْقَاضِي مَأْذُونًا بِالْإِسْتِخْلَافِ جَاز.

فَإِنْ لَمْ يَكُنِ الْقَاضِي مَأْذُونًا بِالْإِسْتِخْلَافِ لَا يَجُوزُ أَمْرُهُ، إِلَّا أَنْ يَجِيزَهُ الْقَاضِي بَعْدَ الْحُكْمِ، أَوْ يَتَرَضَى بِهِ الرَّجُلَانِ بَعْدَ الْحُكْمِ. وَهُوَ قَوْلُ الْحَنْفِيَّةِ<sup>(٢)</sup>.

وَبِهِ أَخَذَتِ الْمَادَّةُ ١٨٤٧ مِنْ مَجَلَّةِ الْأَحْكَامِ الْعَدْلِيَّةِ الَّتِي نَصَّتْ عَلَى أَنَّهُ: (لِكُلِّ مِنَ الطَّرَفَيْنِ عَزْلُ الْمُحْكَمِ قَبْلَ الْحُكْمِ، وَلَكِنْ إِذَا أَجَازَهُ الْحَاكِمُ الْمَنْصُوبُ مِنْ قَبْلِ السُّلْطَانِ، الْمَأْذُونُ بِنَصَبِ النَّائِبِ بَعْدَ تَحْكِيمِ الطَّرَفَيْنِ إِيَّاهُ، فَيَكُونُ بِمَنْزِلَةِ نَائِبِ هَذَا الْحَاكِمِ، لِأَنَّهُ اسْتَخْلَفَهُ)<sup>(٣)</sup>.

القول الثاني: الْحُكْمُ إِذَا كَانَ مُوَلَّى مِنْ قِبَلِ الْقَاضِي، فَكَأَنَّ الْحُكْمَ وَقَعَ مِنَ الْقَاضِي. وَهُوَ قَوْلُ الْمَالِكِيَّةِ<sup>(٤)</sup>.

وَمِنَ الْمَعْلُومِ كَمَا تَقَدَّمَ: أَنَّ الْحُكْمَ عِنْدَ الْمَالِكِيَّةِ يَنْفُذُ حُكْمَهُ، وَلَا يَجُوزُ لِلْقَاضِي نَقْضُهُ.

(١) الْبَحْرُ الرَّائِقُ ج ٧ ص ٢٥ عَنِ الْمُحِيطِ وَالصَّدْرِ الشَّهِيدِ، وَفَتْحُ الْقَدِيرِ ج ٥ ص ٥٠٢.

(٢) فَتْحُ الْقَدِيرِ ج ٥ ص ٥٠٢ وَالْبَحْرُ الرَّائِقُ ج ٧ ص ٢٥ عَنِ الْمُحِيطِ وَالصَّدْرِ الشَّهِيدِ.

(٣) شَرْحُ الْمَجَلَّةِ: مُنِيرُ الْقَاضِي ج ٤ ص ١٩٢.

(٤) الدُّسُوقِيُّ عَلَى الشَّرْحِ الْكَبِيرِ لِلدَّرْدِيرِ ج ٤ ص ١٣٥.

إِلَّا أَنَّ الْحَنْفِيَّةَ قَالُوا بِجَوَازِ نَقْضِ حُكْمِ الْحَكَمِ مِنْ قَبْلِ الْقَاضِي إِنْ لَمْ يُوَافِقْ مَذْهَبَهُ.

وَهَذِهِ التَّوَلِيَةُ مَبْنِيَّةٌ عَلَى هَذَا.

### تَعْدِي حُكْمِ الْحَكَمِ إِلَى غَيْرِ الْمُتَحَاكِمِينَ:

لَا يَتَعَدَّى حُكْمُ الْحَكَمِ إِلَى غَيْرِ الْمُتَحَاكِمِينَ<sup>(١)</sup>، وَاحْتِجَ لَهُ الْحَنْفِيَّةُ بِمَا يَأْتِي:

١ - إِنْ الْحَكَمُ كَالْمُصَالِحِ فِي حَقِّ غَيْرِهِمَا<sup>(٢)</sup>، وَكَالْقَاضِي فِي حَقِّهِمَا<sup>(٣)</sup>.

٢ - إِنْ غَيْرُهُمَا لَمْ يَرْضَ بِحُكْمِهِ، وَلَيْسَ لَهُ عَلَيْهِ وَلَايَةٌ، بِخِلَافِ الْقَاضِي الَّذِي يَمْلِكُ الْوَلَايَةَ الْعَامَّةَ<sup>(٤)</sup>.

وَبِهِ أَخَذَ قَانُونُ الْمُرَافَعَاتِ الْعِرَاقِيِّ فِي الْمَادَّةِ ٢٧٢ / ٢<sup>(٥)</sup>.

وَقَدْ نَصَّ الشَّافِعِيَّةُ عَلَى أَنَّهُ:

لَا بَدَّ مِنْ رِضَا كُلِّ مَنْ عَلَيْهِ ضَرَرٌ فِي حُكْمِهِ غَيْرِ الْمُتَدَاعِينَ<sup>(٦)</sup>.

(١) وَبِهِ أَخَذَتِ الْمَادَّةُ ١٨٤٢ مِنْ مَجَلَّةِ الْأَحْكَامِ الْعَدْلِيَّةِ، حَيْثُ نَصَّتْ عَلَى أَنَّ: (حُكْمَ الْمُحَكَّمِ لَا

يَجُوزُ وَلَا يَنْفُذُ إِلَّا فِي حَقِّ الْخَصْمَيْنِ اللَّذَيْنِ حَكَّمَاهُ، وَفِي الْخُصُوصِ الَّذِي حَكَّمَاهُ بِهِ فَقَطْ، وَلَا

يَتَجَاوَزُ غَيْرَ ذَلِكَ، وَلَا يَشْمَلُ سَائِرَ خُصُومَاتِهِمَا). / شَرْحُ الْمَجَلَّةِ لِمُنِيرِ الْقَاضِي ج ٤ ص ١٩٠.

(٢) الْاِخْتِيَارُ ج ١ ص ٢٦٤ وَفَتْحُ الْقَدِيرِ ج ٥ ص ٤٩٩.

(٣) الْاِخْتِيَارُ السَّابِقُ.

(٤) الْاِخْتِيَارُ السَّابِقُ، وَالْمُحِيطُ الْبُرْهَانِيُّ، وَالْفَتَاوَى الْهِنْدِيَّةُ ج ٥ ص ٣٩٧ نَقْلًا عَنِ الْمُلْتَقَطِ.

(٥) وَنَصَاهَا: (لَا يَنْفُذُ قَرَارُ الْمُحَكَّمِينَ إِلَّا فِي حَقِّ الْخُصُومِ الَّذِينَ حَكَّمُوهُمْ فِي الْخُصُوصِ الَّذِي

جَرَى التَّحْكِيمُ مِنْ أَجْلِهِ).

وَانْظُرْ: عَقْدُ التَّحْكِيمِ وَإِجْرَائَتُهُ ص ٢٢٧ بَنْد ٨٨.

(٦) الْجَمَلُ ج ٥ ص ٣٤٠.

وضرب الفقهاء لذلك أمثلة عديدة هي:

١- إن قضى الحكم في دم خطأ بالدية على العاقلة لا يلزمهم، لعدم ولايته عليهم، إذ لا تحكيم من جهتهم.

ذكر ذلك الحنفية<sup>(١)</sup> والشافعية<sup>(٢)</sup> والحنابلة<sup>(٣)</sup> والإمامية<sup>(٤)</sup>.

فلا ينفذ حكمه إلا برضا عاقلة الجاني<sup>(٥)</sup>، لأنهم لا يؤاخذون بإقرار الجاني، فكيف يؤاخذون برضاه؟<sup>(٦)</sup>.

وهذا مبني على القول بأن دية الخطأ تجب على العاقلة ابتداء<sup>(٧)</sup>.

(١) الهداية وفتح القدير والعناية ج ٥ ص ٥٠١ والاختيار ج ١ ص ٢٦٤ والبحر الرائق ج ٧ ص ٢٦ وشرح أدب القاضي لابن مازة ج ٤ ص ٦٤ وروضة القضاة ج ١ ص ٨٠ عن الخصاص، والطحطاوي على الدرر ج ٣ ص ٢٠٧ والكتاب واللباب عليه ج ٤ ص ٩٠ وجامع الفصولين ج ١ ص ٦٥.

وانظر أيضاً: معين الحكم ص ٢٥ والوقاية وصدر الشريعة عليها ج ٢ ص ٧٠ ومجمع الأنهر ج ٢ ص ١٧٤ والمحيط البرهاني، وتبيين الحقائق ج ٤ ص ١٩٣.

(٢) مغني المحتاج ج ٤ ص ٣٧٩ ونهاية المحتاج ج ٨ ص ٢٣١ والجلال والقلوب عليه ج ٤ ص ٢٩٨ وشرح المنهج والجمل عليه ج ٥ ص ٣٤٠ وأدب القاضي للماوردي ج ٢ ص ٣٨٥ وتتحفة المحتاج ج ١٠ ص ١١٩ وأسنى المطالب ج ٤ ص ٢٨٨ والأنوار ج ٢ ص ٦١٥ والبجيرمي على الخطيب ج ٤ ص ٣٢٣.

(٣) الإنصاف ج ١١ ص ١٩٨.

(٤) مفتاح الكرامة ج ١٠ ص ٨.

(٥) الجمل، والبجيرمي، السابقان.

وانظر: تبيين الحقائق، ومعين الحكم، والخصاف، والطحطاوي، السابقة.

(٦) مغني المحتاج، ونهاية المحتاج، وشرح المنهج، وتتحفة المحتاج، وأسنى المطالب، السابقة.

(٧) أدب القاضي للماوردي ج ٢ ص ٣٨٥.

وزُهِبَ بَعْضُ الشَّافِعِيَّةِ إِلَى وَجُوبِ الدِّيَّةِ، لَوْجُوبِهَا عَلَى الرَّاضِي بِحُكْمِهِ. وَهُوَ مَبْنِي عَلَى الْقَوْلِ بِأَنَّ الدِّيَّةَ تَجِبُ عَلَى الْجَانِي، ثُمَّ تَحْتَمِلُهَا عَنْهُ الْعَاقِلَةُ<sup>(١)</sup>.

وَإِنْ قَضِيَ الْحُكْمُ بِالدِّيَّةِ عَلَى الْقَاتِلِ فِي مَالِهِ لَا يَجُوزُ.

لَأَنَّ هَذَا الْحُكْمَ مُخَالَفٌ لِلشَّرْعِ، فَإِنَّ الدِّيَّةَ فِي قَتْلِ الْخَطَا عَلَى الْعَاقِلَةِ. إِلَّا أَنْ يَكُونَ الْقَاتِلُ أَقْرَبَ بِالْقَتْلِ خَطَاً، فَحِينَئِذٍ يَجُوزُ حُكْمُهُ بِالدِّيَّةِ عَلَيْهِ.

لَأَنَّ مَا يَجِبُ بِالْاعْتِرَافِ لَا تَحْتَمِلُهُ الْعَاقِلَةُ، وَإِنَّمَا يَجِبُ عَلَى الْمُقَرَّرِ، فَكَانَ حُكْمُهُ مُوَافِقاً لِلشَّرْعِ فَيَنْفَذُ<sup>(٢)</sup>.

وَأَمَّا أُرُوشُ الْجَرَاحَاتِ:

فَإِنْ كَانَتْ بَحِيثٌ لَا تَحْتَمِلُهَا الْعَاقِلَةُ، وَتَجِبُ فِي مَالِ الْجَانِي، بِأَنَّ كَانَتْ دُونَ أَرُوشِ الْمُؤْصَحَةِ وَهُوَ خَمْسُمِائَةِ دِرْهَمٍ، وَتُبِتَ ذَلِكَ بِالْإِقْرَارِ أَوْ النُّكُولِ أَوْ الْبَيِّنَةِ، أَوْ كَانَ عَمْدًا وَإِنْ بَلَغَ خَمْسُمِائَةِ فَقَضِيَ الْحُكْمُ عَلَى الْجَانِي جَازٍ، لِأَنَّهُ لَا يَخَالَفُ حُكْمَ الشَّرْعِ، وَقَدْ رَضِيَ الْجَانِي بِحُكْمِهِ عَلَيْهِ فَيَجُوزُ.

وَإِنْ كَانَتْ بَحِيثٌ تَحْتَمِلُهَا الْعَاقِلَةُ بِأَنَّ كَانَتْ خَمْسُمِائَةِ فِصَاعَةً، وَقَدْ تُبِتَ الْجَنَاحَةُ بِالْبَيِّنَةِ وَكَانَتْ خَطَاً، لَا يَجُوزُ قِضَاؤُهُ بِهَا أَصْلًا، لِأَنَّهُ إِنْ قَضِيَ بِهَا عَلَى الْجَانِي فَقَدْ قَضِيَ بِخِلَافِ الشَّرْعِ. وَإِنْ قَضِيَ بِهَا عَلَى الْعَاقِلَةِ، فَالْعَاقِلَةُ مَا رَضُوا بِهِ<sup>(٣)</sup>.

(١) المصدر السابق.

(٢) شرح أدب القاضي لابن مازة ج ٤ ص ٦٤ ومُعِينُ الْحُكَّامِ ص ٢٥.

وانظر: الْبَحْرُ الرَّائِقُ ج ٧ ص ٢٦ وَرَدَّ الْمُحْتَارُ ج ٥ ص ٤٢٩ عَنْ الْبَحْرِ، وَالْهَدَايَةُ وَالْعِنَايَةُ وَفَتْحُ الْقَدِيرِ ج ٥ ص ٥٠١ وَالْفَتَاوَى الْهِنْدِيَّةُ ج ٣ ص ٣٩٧ بِأَنَّ تَعْلِيلَ، وَالطَّحْطَاوِيَّ عَلَى الدَّرَجِ ج ٣ ص ٢٠٧ عَنْ الْهِنْدِيَّةِ مُلْخَصًا، وَمَجْمَعُ الْأَنْهَارِ ج ٢ ص ١٧٤ وَالْوَقَايَةُ وَصَدْرُ الشَّرِيعَةِ عَلَيْهَا ج ٢ ص ٧٠.

(٣) الْمُحِيطُ الْبُرْهَانِيُّ، وَالْعِنَايَةُ وَسَعْدِي چَلْبِي عَلَيْهَا وَفَتْحُ الْقَدِيرِ ج ٥ ص ٥٠١-٥٠٢.



٢- لو حَكَّمَا في عيب بالمبيع، ففَضَى بَرَدَهُ، ليس للبائع أن يردَّه على بائعه، إلا أن يتراضى البائع الأول والثاني والمشتري على تَحْكِيمِهِ، فحينئذ يردَّه على الأول<sup>(١)</sup>.

٣- لا يتعدى حكمه على وَكَيْلٍ بعيب المبيع إلى موكله<sup>(٢)</sup>.

فلو اختصم الوكيل بالبيع مع المشتري منه في العيب، فحَكَمَ بَرَدَهُ على الوكيل، لم يُلْزَمَ الموكل إذا كان العيب يحدث مثله، رِوَايَةً وَاحِدَةً، إلا أن يرضى الموكل بتَحْكِيمِهِ معها. وإن كان العيب لا يحدث مثله، ولم يدخل الموكل معهم في التَّحْكِيمِ، ففي لزومه للموكل روايتان<sup>(٣)</sup>.

٤- لا يتعدى حكمه من وَاَرِثَ إلى الباقِي والميت.

حتى لو ادعى عند المحكَّم رجلٌ على وَاَرِثَ بَدَيْنَ على الميت، وأقام بَيِّنَةً، فحَكَمَ له بما ادَّعاه على ذَلِكَ الوَارِثِ، لم يكن حُكْمًا على بقية الورثة ولا على الميت، لعدم رضاهم بتَحْكِيمِهِ<sup>(٤)</sup>.

وانظر: تَبْيِينُ الْحَقَائِقِ ج ٤ ص ١٩٣ والبَحْرُ الرَّائِقِ ج ٧ ص ٢٦ وَرَدَّ الْمُخْتَارِ ج ٥ ص ٤٢٩ عن الْبَحْرِ.

(١) فَتَحَ الْقَدِيرُ ج ٥ ص ٤٩٩ والبَحْرُ الرَّائِقِ ج ٧ ص ٢٦ و٢٨ عن فَتَحِ الْقَدِيرِ، وَالذَّرُّ الْمُخْتَارِ ج ٥ ص ٤٢٩ عن الْفَتْحِ، وَمَجْمَعُ الْأَنْهَارِ ج ٢ ص ١٧٤.

وانظر أيضاً: الْاِخْتِيَارُ ج ١ ص ٢٦٤.

(٢) الْبَحْرُ الرَّائِقِ ج ٧ ص ٢٨ عن فَتَحِ الْقَدِيرِ، وَرَدَّ الْمُخْتَارِ ج ٥ ص ٤٣١ وَالطَّحْطَاوِيُّ على الذَّرَجِ ج ٣ ص ٢٠٣ وكلاهما عن الْبَحْرِ.

(٣) فَتَحَ الْقَدِيرُ ج ٥ ص ٤٩٩.

(٤) الْبَحْرُ الرَّائِقِ ج ٧ ص ٢٨ عن شرح التَّلْخِيصِ.

وانظر الْمَسْأَلَةَ فِي: الْفَتَاوَى الْهِنْدِيَّةِ ج ٣ ص ٤٠٢ عن الْمُحِيطِ، وَرَدَّ الْمُخْتَارِ ج ٥ ص ٤٣١ وَالطَّحْطَاوِيُّ على الذَّرَجِ ج ٣ ص ٢٠٣ وكلاهما عن الْبَحْرِ.

وتقدمت الْمَسْأَلَةُ مُوضَّحَةً فِي: (توافق الإيجاب والقبول) عن الْمُحِيطِ الْبُرْهَانِيِّ.

٥- حُكْمُ الْحَكَمِ لَا يَتَعَدَّى إِلَى الْغَائِبِ لَوْ كَانَ مَا يَدْعَى عَلَيْهِ سَبِيًّا لَمَا يَدْعَى عَلَيْهِ

الحاضر:

فَلَا يَتَعَدَّى حُكْمُ الْحَكَمِ بَعْتَقُ الشُّهُودِ مِنَ التَّعْدِيلِ إِلَى الْمَوْلَى الْمَالِكِ. وَصُورَتُهُ:  
رَجُلَانِ شَهِدَا عِنْدَ مُحْكَمٍ عَلَى حَقٍّ مِنَ الْحَقُوقِ، فَقَالَ الْمَشْهُودُ عَلَيْهِ:

هُمَا عَبْدَانِ. فَقَالَا: كُنَّا عَبْدَيْنِ لِفُلَانِ الْغَائِبِ، إِلَّا أَنَّهُ اعْتَقَنَا، وَبَرَهْنَا عَلَى ذَلِكَ،  
فَحُكِّمَ بِشَهَادَتِهِمَا لثُبُوتِ عَدَالَتِهِمَا عِنْدَهُ، جَازَ.

وَلَا يَتَعَدَّى حُكْمُهُ بِالْعَتَقِ مِنَ التَّعْدِيلِ الثَّابِتِ عِنْدَهُ، إِلَى حَقِّ الْمَوْلَى الْغَائِبِ، لَوْ  
حَضَرَ وَأَنْكَرَ الْإِعْتِاقَ، لِعَدَمِ رِضَاهِ بِالتَّحْكِيمِ<sup>(١)</sup>.

وَلَوْ أَنَّ رَجُلًا ادَّعَى عَلَى رَجُلٍ أَلْفَ دِرْهَمٍ، وَنَازَعَهُ فِي ذَلِكَ، فَادَّعَى أَنْ فُلَانًا الْغَائِبِ  
ضَمَنَهَا لَهُ عَنْ هَذَا الرَّجُلِ، فَتَرَاخَى هَذَانِ بِرَجُلٍ يَحْكُمُ بَيْنَهُمَا، وَالْكَفِيلُ غَائِبٌ، فَأَقَامَ  
الْمُدَّعَى شَاهِدَيْنِ عَلَى الْمَالِ وَعَلَى الْكِفَالَةِ بِأَمْرِهِ أَوْ بغيرِ أَمْرِهِ، فَحُكِّمَ لَهُ بِالْمَالِ  
عَلَى الْمُدَّعَى عَلَيْهِ، وَبِالْكَفَالَةِ عَنْهُ، فَحُكْمُهُ جَائِزٌ عَلَى الْمُدَّعَى عَلَيْهِ دُونَ الْكَفِيلِ، لِأَنَّ  
الْمُدَّعَى عَلَيْهِ رَضِيَ بِحُكْمِهِ، وَالْكَفِيلُ لَمْ يَرْضَ، فَصَحَّ التَّحْكِيمُ فِي حَقِّهِمَا دُونَ الْكَفِيلِ.

وَكَذَلِكَ إِنْ حَضَرَ الْكَفِيلُ، وَالْمَكْفُولُ عَنْهُ غَائِبٌ، فَتَرَاخَى الطَّالِبُ وَالْكَفِيلُ بِرَجُلٍ  
حَكَمَ بَيْنَهُمَا، فَأَقَامَ الطَّالِبُ شَاهِدَيْنِ بِالْمَالِ عَلَى الْمَطْلُوبِ، وَعَلَى كِفَالَةِ الْكَفِيلِ لَهُ بِذَلِكَ  
بِأَمْرِ الْمَطْلُوبِ أَوْ بغيرِ أَمْرِهِ، فَحُكْمُ الْمَحْكَمِ بِذَلِكَ، فَإِنَّ حُكْمَهُ جَائِزٌ عَلَى الْكَفِيلِ دُونَ  
الْمَكْفُولِ عَنْهُ، لَمَا قَلْنَا<sup>(٢)</sup>.

(١) الْبَحْرُ الرَّائِقُ ج ٧ ص ٢٧ عَنْ التَّلْخِيصِ وَشَرْحِهِ.

(٢) شَرْحُ أَدَبِ الْقَاضِي لِابْنِ مَازَةَ ج ٤ ص ٦٧-٦٨، وَبِلَفْظِهِ تَقْرِيْبًا فِي الْبَحْرِ الرَّائِقِ ج ٧ ص ٢٧  
عَنِ الْوَلَوَالِجِيَّةِ، وَالْفَتَاوَى الْهِنْدِيَّةِ ج ٣ ص ٤٠١ عَنْ الْبَحْرِ الرَّائِقِ.

وَانْظُرِ الْمَسْأَلَةَ مُخْتَصَرَةً فِي: رَوْضَةُ الْقُضَاةِ ج ١ ص ٨١.

ولو ادعى رجلٌ قبلَ رجلين، أنهما غَصَباه ثوباً أو شيئاً من الكَيْلِيِّ أو الوزْنِيِّ، فغاب أحدهما، ورضي الحاضر والمدعي بحكْمٍ يحْكُمُ بينهما، فأقام المدعي بَيِّنَةً على حقه عليهما، فإنه يَلْزَمُ الحاضر نصفه ولا يلزم الغائب منه شيء<sup>(١)</sup>.

ولكنهم استثنوا من ذَلِكَ مَسْأَلَةٌ وَاحِدَةٌ، تعدَّى فيها حُكْمُ الحَكَمِ إلى غير المتحَكِّمين، وهي:

لو حَكَّم أحدُ الشَّرِيكين وغريمٌ له رجلاً، فحَكَّم بينهما، وألزم الشَّرِيك شيئاً من المال المشترك نَفَذَ حُكْمه على الشَّرِيك وتعدَّى إلى الغائب، لأن حُكْمه بمنزلة الصلح في حق الشَّرِيك الغائب، والصلح من صنيع التجار، فكان كل واحد من الشَّرِيكين راضياً بالصلح وما في معناه<sup>(٢)</sup>.

ونصَّ ابنُ نُجَيْمٍ على ما يأتي:

قالوا: إن القَضَاءَ يتعدَّى إلى الكافَّة في أربع: الحرية، والنسب، والنكاح، والولاء. ولم يصرحوا بحُكْمها من المحكَّم.

ويجب أن لا يتعدَّى، فتسمع دعوى الملك في: المحكوم بعِتْقِهِ من المحكَّم، بخلاف القَاضِي<sup>(٣)</sup>.

(١) الفتاوى الهِنْدِيَّة ج ٣ ص ٤٠١ عن المُحِيط، والمُحِيطُ البُرْهَانِي.

وتقدمت المَسْأَلَةُ في: (توافق الإيجاب والقبول).

(٢) البَحْرُ الرَّائِقُ ج ٧ ص ٢٨ عن التَّلْخِيص وشرحه، والدَّرُّ الْمُخْتَارُ وَرَدَ الْمُخْتَارُ عليه ج ٥ ص ٤٢٩ عن البَحْر، والدَّرُّ الْمُخْتَارُ بِحَاشِيَةِ الطَّحْطَاوِيِّ ج ٣ ص ٢٠٣ و٢٠٨ والدَّرُّ الْمُتَنَقَّى بِشَرْحِ الْمُتَنَقَّى ج ٢ ص ١٧٣.

وانظر: الْأَشْبَاهُ وَالنَّظَائِرُ لابنِ نُجَيْمٍ ص ٢٢٨ وهامشه.

(٣) البَحْرُ الرَّائِقُ ج ٧ ص ٢٨. وَرَدَ الْمُخْتَارُ ج ٥ ص ٤٣١-٤٣٢ عن البَحْر.

## إخبار الحكم حال ولايته:

لو أخبر الحكم لنحو أمير، ليُخرج الحق من المحكوم عليه عند تعنته أو ادعاء أن الشاهد فاسق<sup>(١)</sup> بإقرار أحد الخصمين، بأن يقول لأحدهما: اعترفت عندي لهذا بكذا، أو أخبر بعدالة الشهود، بأن يقول: قامت عندي عليك بيّنة لهذا بكذا، فعدلوا عندي، وقد ألزمتك ذلك، وحكمت به لهذا عليك، وأنكر المقضي عليه أن يكون أقرّ عنده بشيء أو قامت عليه بيّنة بشيء، لم يلتفت إلى إنكاره، ويمضي القضاء ونفذ، ما دام تحكيمهما قائماً، لأن ولايته قائمة عليهما، فيملك الحكم إنشاء الحكم على المقضي عليه بذلك، فيملك الإقرار، فهو كالقاضي الموكّل إذا قال في حال قضائه لإنسان قضيت عليك لهذا بإقرارك أو بيّنة قامت عندي على ذلك، فإنه يملك الإخبار، ويصدق في ذلك، ولا يلتفت إلى إنكار المقضي عليه، فكذا ههنا<sup>(٢)</sup>.

وإخبار الحكم حين ولايته قائم مقام شهادة رجلين<sup>(٣)</sup>، بخلاف ما إذا أخبر بعد الولاية، لأنه التحق بواحد من الرعايا، فلا بد من الشاهد الآخر<sup>(٤)</sup>.

(١) الطَّحْطَاوِيُّ عَلَى الدَّرِّ الْمُخْتَارِ ج ٣ ص ٢٠٨.

(٢) الْهِدَايَةُ وَالْعِنَايَةُ وَفَتْحُ الْقَدِيرِ ج ٥ ص ٥٠١-٥٠٢ وشرح أدب القاضي لابن مازة ج ٤ ص ٦٥.

وانظر ذلك أيضاً في: رَدِّ الْمُخْتَارِ ج ٥ ص ٤٣٠-٤٣١ عن الفتح، والمُحِيطُ الْبُرْهَانِيُّ، وَالْبَحْرُ الرَّائِقُ ج ٧ ص ٢٨ عن الْهِدَايَةِ وَعَنْ الْمُحِيطِ، وَمَجْمَعُ الْأَنْهَرِ ج ٢ ص ١٧٣ وَتَبْيِينُ الْحَقَائِقِ ج ٤ ص ١٩٤ عن الْهِدَايَةِ وَالنَّهْيَةِ، وَالسَّلْبِيِّ عَلَى تَبْيِينِ الْحَقَائِقِ، وَالدَّرِّ الْمُخْتَارِ وَالطَّحْطَاوِيُّ عَلَيْهِ ج ٣ ص ٢٠٨ وَصَدْرُ الشَّرِيعَةِ عَلَى الْوَقَايَةِ ج ٢ ص ٦٩ وَالْفَتَاوَى الْهِنْدِيَّةُ ج ٣ ص ٣٩٩ عن الْعِنَايَةِ، وَرَوْضَةُ الْقُضَاةِ ج ١ ص ٨٠.

(٣) الطَّحْطَاوِيُّ عَنْ ابْنِ كَمَالٍ، وَصَدْرُ الشَّرِيعَةِ، وَمَجْمَعُ الْأَنْهَرِ، السَّابِقَةُ.

(٤) صَدْرُ الشَّرِيعَةِ السَّابِقِ.

### إخبار الحَكَم بعد ولايته:

ولو أخبر الحَكَم بالحَكَم، مثل أن يقول: كنتُ حكمتُ عليك لهذا بكذا، لا يُقبل قوله، لانقضاء الوِلاية، لأنه إذا حَكَم صار مَعزُولاً، فألحق بواحد من الرعايا. فهو كالقاضي المُوَلَّى إذا قال بعد عزله: حكمتُ بكذا.  
ذكر ذَلِكَ الحَنَفِيَّة<sup>(١)</sup> والشَّافِعِيَّة<sup>(٢)</sup>.

### الإخبار بقضاء الحَكَم:

إذا اصطَلح الرجلان على حَكَم يحكُم بينهما، فأقام أحدهما البيّنة عند قاضي أن الحَكَم قضى له على صاحبه هَذَا، والمدعى عليه يَجْحَد أو يُقِرّ، فإنه يقبل بيّنته<sup>(٣)</sup>.

### رجوع الحَكَم:

لو رجع الحَكَم عن حَكَمه، فقضى للآخر، لم يَصَحَّ.  
لأن الحكومة تَمّت بالقضاء الأول<sup>(٤)</sup>.

(١) الهداية والعناية وفتح القدير ج ٥ ص ٥٠٢.

وانظر: البحر الرائق ج ٧ ص ٢٨ عن الهداية، والدُّرُّ الْمُخْتَار وَرَدَّ الْمُخْتَار عليه ج ٥ ص ٤٣١ عن فَتْحِ الْقَدِير، وَالطَّحْطَاوِيَّ عَلَى الدُّرِّ ج ٣ ص ٢٠٨ عن ابن كَمَال، وَصَدَّرَ الشَّرِيعَةَ عَلَى الْوَقَايَةِ ج ٢ ص ٦٩ وَتَبَيَّنَ الْحَقَائِقُ ج ٤ ص ١٩٤ عن الهداية، وَالشَّلْبِيَّ عَلَى تَبْيِينِ الْحَقَائِقِ، وَمَجْمَعُ الْأَنْهَرُ ج ٢ ص ١٧٣ وَالْفَتَاوَى الْهِنْدِيَّة ج ٣ ص ٣٩٩ عن العناية، وَرَوْضَةُ الْقُضَاة ج ١ ص ٨٠-٨١.

(٢) مُغْنِي الْمُحْتَاج ج ٤ ص ٣٧٩ عن المَآوَزِيَّ، وَنَهَايَةُ الْمُحْتَاج ج ٨ ص ٢٣١.

(٣) الْفَتَاوَى الْهِنْدِيَّة ج ٣ ص ٤٠١ عن الْمُحِيط.

(٤) الْبَحْرُ الرَّائِقُ ج ٧ ص ٢٧.

### حق الحكم في الحبس :

هل يملك الحكم حق الحبس؟ فيه قولان:

القول الأول: ليس للحكم الحبس.

وهو قول الحنفية<sup>(١)</sup> والشافعية<sup>(٢)</sup> والحنابلة<sup>(٣)</sup> وبعض الإمامية<sup>(٤)</sup>.

ومن ثم لم يَجُزْ له أن يهَيئ حبساً، لأنه حينئذ يكون مضاهياً للقاضي، وهو ممنوع من مضاهاته<sup>(٥)</sup>.

وكذا: ليس للحكم استيفاء العقوبة كالقصاص والحد<sup>(٦)</sup>.

وليس له الترسيم<sup>(٧)</sup>.

- (١) البحر الرائق ج ٧ ص ٢٨ والدر المختار ج ٥ ص ٤٣٢.
- (٢) مُغْنِي الْمُحْتَاج ج ٤ ص ٣٧٩ وشرح المنهج ج ٥ ص ٣٤٠ ونهاية المحتاج ج ٨ ص ٢٣٠ والقلوب ج ٤ ص ٢٩٨ والبُجَيْرِيُّ عَلَى الْخَطِيب ج ٤ ص ٣٢٣ والأَنْوَار ج ٢ ص ٦١٥ والفتاوى الكبرى الفقهية لابن حَجَر الهَيْتَمِيِّ ج ٤ ص ٢٩٠ وروض الطالب وأَسْنَى الْمَطَالِبِ عَلَيْهِ ج ٤ ص ٢٨٨.
- (٣) الإِنْصَاف ج ١١ ص ١٩٨.
- (٤) مِفْتَاحُ الْكَرَامَةِ ج ١٠ ص ٨ عن الشَّيْخ فِي النَّهَايَةِ وَسَلَّارٌ وَفَخْرُ الْمُحَقِّقِينَ.
- (٥) الْفَتَاوَى الْكُبْرَى الْفِقْهِيَّةُ لِابْنِ حَجَر الْهَيْتَمِيِّ ج ٤ ص ٢٩٠.
- (٦) الإِنْصَاف ج ١١ ص ١٩٨ عن الرَّعَايَتَيْنِ وَالصُّغْرَى، وَمُغْنِي الْمُحْتَاج ج ٤ ص ٣٧٩ وَأَسْنَى الْمَطَالِبِ شرح روض الطالب ج ٤ ص ٢٨٨ وكلاهما عن الرَّافِعِيِّ عَنِ الْغَزَالِيِّ، وَالْحَاجِ إِبْرَاهِيمَ عَلَى الْأَنْوَار ج ٢ ص ٦١٥ عن شرح الرُّوضِ عَنِ الرَّافِعِيِّ عَنِ الْغَزَالِيِّ، وَالْبُجَيْرِيِّ عَلَى الْخَطِيب ج ٤ ص ٣٢٣ والفتاوى الكبرى الفقهية لابن حَجَر الهَيْتَمِيِّ ج ٤ ص ٢٩٠ والقلوب ج ٤ ص ٢٩٨ وشرح المنهج ج ٥ ص ٣٤٠ ونهاية المحتاج ج ٨ ص ٢٣٠، وَمِفْتَاحُ الْكَرَامَةِ ج ١٠ ص ٨.
- (٧) نَهَايَةُ الْمُحْتَاج، وَمُغْنِي الْمُحْتَاج، وَالْقَلُوبِيُّ، وَأَسْنَى الْمَطَالِبِ، وَأشار إلى تَصْحِيحِهِ كَمَا

وليس له تَعَزِيرٌ من أساء في مجلسه من المتحَكِّمين إليه<sup>(١)</sup>.  
بُحْجَة:

١ - أن غايته الإثبات والحُكْم.

٢ - أن استيفاء العقوبات يَحْرِمُ أَبْهَةَ الْوَلَايَةِ وعظمتها<sup>(٢)</sup>.

٣ - اشتراك الحدود بين حق الله وحق الناس، والتَّحْكِيمُ إنما هو في حقوق الناس مضافاً إلى الاحتياط في الدماء وعصمتها<sup>(٣)</sup>.

القول الثاني: للحكم حقُّ الحبس.

وهو قول صَدْر الشَّرِيعَةِ مِنَ الْحَنْفِيَّةِ<sup>(٤)</sup> وبعض

في الرَّمْلِيِّ عليه، والحاج إبراهيم عن شرح الرُّوض، والفتاوى الكُبرى الفِقْهِيَّة لابن حَجَر الهَيْتَمِيِّ، السَّابِقَة.

(١) الفتاوى الكُبرى الفِقْهِيَّة السَّابِقَة ج ٤ ص ٣١٢.

(٢) شرح المنهج ج ٥ ص ٣٤٠ والبُجَيْرِمِيِّ على الخطيب ج ٤ ص ٣٢٣.

وانظر: مُغْنِي الْمُحْتَاج ج ٤ ص ٣٧٩ وَأَسْنَى الْمَطَالِب شرح روض الطَّالِب ج ٤ ص ٢٨٨ وكلاهما عن الرَّافِعِيِّ عن الغَزَالِيِّ، والحاج إبراهيم على الأَنْوَار ج ٢ ص ٦١٥ عن شرح الرُّوض عن الرَّافِعِيِّ عن الغَزَالِيِّ، ونَهَايَةُ الْمُحْتَاج ج ٨ ص ٢٣٠ والأَنْوَار، والفتاوى الكُبرى الفِقْهِيَّة ج ٤ ص ٢٩٠.

(٣) مِفْتَاح الْكَرَامَةِ ج ١٠ ص ٨.

(٤) صَدْر الشَّرِيعَةِ عَلَى الْوَقَايَةِ ج ٢ ص ٧٠. وَالطَّحْطَاوِيُّ عَلَى الدَّرَج ج ٣ ص ٢٠٨ عن الْحَلِيِّ، وَرَدَّ الْمُحْتَاج ج ٥ ص ٤٣٢ وابن عَابِدِينَ عَلَى الْبَحْرِ الرَّائِق ج ٧ ص ٢٨.

صَدْر الشَّرِيعَةِ: عُبَيْدُ اللَّهِ صَدْر الشَّرِيعَةِ الْأَصْغَرُ بْنُ مَسْعُودِ بْنِ تَاجِ الشَّرِيعَةِ مَحْمُودِ بْنِ صَدْر الشَّرِيعَةِ أَحْمَدُ بْنُ جَمَالِ الدِّينِ عُبَيْدُ اللَّهِ الْمَحْبُوبِيُّ، فقيه حَنْفِيٌّ أَصُولِيٌّ مُتَكَلِّمٌ مُفَسِّرٌ مُحَدِّثٌ، شَرَحَ كِتَابَ الْوَقَايَةِ مِنْ تَصَانِيفِ جَدِّهِ تَاجِ الشَّرِيعَةِ وَهُوَ أَحْسَنُ شَرْحِهِ، ثُمَّ اخْتَصَرَ الْوَقَايَةَ وَسَمَّاهُ النُّقَايَةَ، وَأَلَّفَ فِي الْأُصُولِ مِثْنَ التَّنْفِيحِ، ثُمَّ شَرَحَهُ بِالتَّوَضُّيْحِ. مَاتَ سَنَةَ

الإِمَامِيَّة<sup>(١)</sup>.

بِحُجَّة:

- ١ - عموم أدلة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.
- ٢ - أدلة التحكيم الناهية عن الرد على من له أهليته.
- ٣ - خبر حفص بن غياث عن الصادق (ع): أن إقامة الحدود إلى من إليه الحكم<sup>(٢)</sup>.
- ٤ - لكي يتتج إلزام تحكيم الحكم أثره<sup>(٣)</sup>.

القول المختار:

هو الأول، فليس للحكم أن يحبس، أو يستوفي العقوبات كالتقصاص والحد، وليس له أن يُعزَّر، أو أن يأخذ الرسوم. فإنه إن فعل ذلك كان مضاهياً للقاضي المؤلَّى من الإمام، بل يخرم أبهة القضاء والولاية.

٧٤٧هـ، وقبره في شرع آباد ببخارى.

الفوائد البهية ص ١٠٩.

(١) مفتاح الكرامة ج ١٠ ص ٨ عن السيد والشيخ والشهيد وغيرهم: (له الحبس واستيفاء العقوبة).

(٢) مفتاح الكرامة السابق.

حفص بن غياث: بن طلق بن معاوية النخعي، أبو عمر الكوفي، روى عن الصادق والكاظم وجده والأعمش وغيرهم، وروى عنه أحمد وإسحاق وابن معين وآخرون، ولأه الرشيد قضاء الشريعة ببغداد، ثم قضاء الكوفة، ومات بها سنة ١٩٤ هـ. ثقة فقيه تغير حفظه قليلاً في الآخر.

تقريب التهذيب ج ١ ص ١٨٩ وتهذيب التهذيب ج ٢ ص ٤١٥ والفهرست للطوسي ص ٨٦.

(٣) التعليل مستفاد من قول صدر الشريعة السابق.



فالحكم يصدر الحكم، ويمكن أن يرفع إلى القاضي، ليقوم بالحبس أو التعزير، ونحو ذلك. وبذلك يكون التحكيم قد أنتج أثره.

أما عموم أدلة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، فلا تمنح الحكم تلك السلطة. وخبر حفص بن غياث يحمل على الإمام وقضاته، فإنهم إليهم الحكم.



## المبحث الثاني انقضاء التَّحْكِيم

## انْقِضَاءُ التَّحْكِيمِ

يُخْرِجُ الْحُكْمَ عَنِ الْحُكُومَةِ بِأَحَدِ الْأَسْبَابِ الْآتِيَةِ:

١ - عزل الطرفين أو أحدهما الحكم قبل أن يقول: حكمتُ بكذا<sup>(١)</sup>.

أو عزل الحكم نفسه من التَّحْكِيمِ<sup>(٢)</sup>.

٢ - انتهاء الحكومة نهايتها، بأن كان مؤقتاً فمضى الوقت<sup>(٣)</sup>.

أو انتهاء الحكومة بإعطاء الحكم<sup>(٤)</sup>.

أو نطق بالحكم بعد المجلس، لأنه بقيامه من المجلس ينزل، كالقاضي بعد العزل، فلا يقبل قوله<sup>(٥)</sup>.

(١) فَتْحُ الْقَدِيرِ ج ٥ ص ٥٠٢ وَرَدَّ الْمُحْتَارُ ج ٥ ص ٤٣٠ عَنْ فَتْحِ الْقَدِيرِ، وَشَرَحَ مَجْلَّةَ الْأَحْكَامِ الْعَدْلِيَّةِ: مُنِيرُ الْقَاضِي ج ٤ ص ١٩١-١٩٢ وَالْمَادَّةُ ١٨٤٧ مِنَ الْمَجْلَّةِ، وَالْبَحْرُ الرَّائِقُ ج ٧ ص ٢٨ وَالْمُحِيطُ الْبُرْهَانِي، وَتَبْيِينُ الْحَقَائِقِ ج ٤ ص ١٩٤ عَنْ الْمُحِيطِ، وَالْفَتَاوَى الطَّرْسُوسِيَّةُ ص ٣٢٠ عَنِ الْبَحْرِ الْمُحِيطِ.

وَانْظُرْ مَوْضُوعَ: اسْتِدَامَةُ الرِّضَا إِلَى تَمَامِ الْحُكْمِ.

(٢) شَرَحَ الْمَجْلَّةُ السَّابِقُ ص ١٩٣.

(٣) الْبَحْرُ الرَّائِقُ ج ٧ ص ٢٨ وَشَرَحَ الْمَجْلَّةُ ج ٤ ص ١٩١ وَالْمَادَّةُ ١٨٤٦ مِنَ الْمَجْلَّةِ، وَالْمُحِيطُ الْبُرْهَانِي، وَتَبْيِينُ الْحَقَائِقِ السَّابِقُ عَنْ الْمُحِيطِ، وَالْفَتَاوَى الطَّرْسُوسِيَّةُ ص ٣٢٠ عَنِ الْبَحْرِ الْمُحِيطِ.

(٤) شَرَحَ الْمَجْلَّةُ السَّابِقُ ص ١٩٣ وَصَدَّرَ الشَّرِيعَةُ عَلَى الْوَقَايَةِ ج ٢ ص ٦٩ وَالْعِنَايَةِ ج ٥ ص ٥٠٢ وَالْفَتَاوَى الطَّرْسُوسِيَّةُ السَّابِقُ عَنِ الْبَحْرِ الْمُحِيطِ.

(٥) فَتْحُ الْقَدِيرِ، وَالْعِنَايَةِ، وَرَدَّ الْمُحْتَارُ عَنِ الْفَتْحِ، السَّابِقَةِ.

وَانْظُرْ مَوْضُوعَ: الشَّهَادَةُ عَلَى تَحْكِيمِ الْحُكْمِ.

٣- بخروج الحَكم من أن يكون أهلاً للشهادة، بأن عَمِيَ أو ارتدَّ، وإن لم يَلْحَق بدار الحَرْب<sup>(١)</sup>. قالوا: إذا أسلم المُرْتَدُّ فلا بُدَّ من تَحْكِيم جديد<sup>(٢)</sup>.

وحُجَّة خروج الحَكم بأحد تلك الأسباب هي:

أنَّ الحَكم من المتخاصمين بمنزلة القَاضِي المُوَلَّى، والقَاضِي المُوَلَّى لا يخرج عن القَضَاءِ، إلَّا بأحد الأسباب المذكورة<sup>(٣)</sup>.

أما القَانُون فقد تقدم ما نص عليه بشأن عزل الطرفين أو أحدهما الحَكم، عند الكلام على اشتراط الرضا في التَّحْكِيم.

وتقدم ما نص عليه بشأن تنحي الحَكم عن الحَكم بعد قبوله التَّحْكِيم، عند الكلام على رُكْن التَّحْكِيم: الإيجاب والقبول.

وتقدم ما نص عليه بشأن انتهاء التَّحْكِيم بانتهاء الوقت المحدد له إن كان موقَّتاً، عند الكلام على توقيت التَّحْكِيم.

وردَّ حُكْم الحَكم نصَّ عليه قَانُون المُرَافَعَات العِرَاقِيَّة في المادة ٢٦١ / ١:

(يجوز ردَّ المحكَّم لنفس الأسباب التي يردُّ بها القَاضِي، ولا يكون ذلك إلَّا لأسباب تظهر بعد تعيين المحكَّم)<sup>(٤)</sup>.

(١) البَحْر الرَّائِق، وشرح المَجَلَّة، السَّابِقَان، والمُحِيط البُرْهَانِي، وتَبْيِين الحَقَائِق السَّابِق عن المُحِيط، والفتَاوَى الطَّرْسُوسِيَّة ص ٣٢٠ عن البَحْر المُحِيط.

(٢) البَحْر الرَّائِق السَّابِق عن الوَلَوَالِجِيَّة.

لَكِنْ فِي رَدِّ الْمُحْتَار ج ٥ ص ٤٣٢: (فإن الفتوى على أنه لا ينزل بالردَّة، كما قدمناه، فإذا أسلم لا يحتاج إلى تولية جديدة). وتقدم ذلك في تَحْكِيم المُرْتَدِّ.

(٣) الفتَاوَى الطَّرْسُوسِيَّة ص ٣٢٠-٣٢١ عن البَحْر المُحِيط.

(٤) تقابلها: المادة ٥٠٣ من قَانُون المُرَافَعَات المِصْرِيَّة، و ٥١٥-٥١٦ من قَانُون الأَصُول السُّورِيَّة، و ٧٤٩ من قَانُون المُرَافَعَات اللَّيْبِيَّة.

وأسباب ردّ القضاة إلزامية وجوازية:

فالأَسباب الإلزامية ذكرتها المادة ٩١ من قَانُونِ الْمُرَافَعَاتِ الْعِرَاقِيّ حيث نصت على أنه: (لا يجوز للقاضي نظر الدعوى في الأحوال الآتية:

- ١- إذا كان زوجاً أو صَهرًا أو قريباً لأحد الخصوم إلى الدرجة الرابعة.
  - ٢- إذا كان له أو لزوج له أو لأحد أولاده أو أحد أبويه خصومة قائمة مع أحد الطرفين أو مع زوجه أو أحد أولاده أو أحد أبويه.
  - ٣- إذا كان وَكِيلًا لأحد الخصوم أو وصيًا عليه أو قِيمًا أو وَارِثًا ظَاهِرًا له أو كانت له صِلَة قرابة أو مصاهرة للدرجة الرابعة بَوَكِيل أحد الخصوم أو الوصي أو الْقِيم عليه أو بأحد أعضاء مجلس إدارة الشركة التي هي طرف في الدعوى أو أحد مديريها.
  - ٤- إذا كان له أو لزوج له أو لأصوله أو لأزواجهم أو لفُرُوعه أو أزواجهم أو لمن يكون هو وَكِيلًا عنه أو وَصيًا أو قِيمًا عليه مصلحة في الدعوى القائمة.
  - ٥- إذا كان قد أفتى أو تَرَافَعَ عن أحد الطرفين في الدعوى، أو كان قد سبق له نظرها قاضيًا أو خبيرًا أو مُحْكَمًا أو كان قد أدى شهادة فيها).
- وحكمت المادة ٩٢ منه بأن وجود أي من الأسباب المذكورة يُبطل التَّحْكِيم، فنصت على أنه:

(إذا نظر القاضي الدعوى في الأحوال المذكورة في المادة السَّابِقَة، واتخذ أية إجراءات فيها، أو أصدر حُكْمَها، يفسخ ذَلِكَ الحُكْم أو ينقض، وتبطل الإجراءات المتخذة فيها).

والأسباب الجوازية هي التي ذكرتها المادة ٩٣ من قَانُونِ الْمُرَافَعَاتِ الْعِرَاقِيّ حيث نصت على أنه: (يجوز ردّ القاضي لأحد الأسباب الآتية:

- ١- إذا كان أحد الطرفين مستخدماً عنده، أو كان هو قد اعتاد مؤاكلة أحد الطرفين

أو مساكنته أو كان قد تلقى منه هَدِيَّةً قبيل إقامة الدعوى أو بعدها.

٢- إذا كان بينه وبين أحد الطرفين عداوة أو صداقة يرجح معها عدم استطاعته الحكم بغير مِئِل.

٣- إذا كان قد أبدى رأياً فيها قبل الأوان).

وزيادة في الحِيْطَة ورفع الحرج عن الحُكَّام نصَّ قَانُونُ المُرَافَعَاتِ العِرَاقِيَّ في المادة ٩٤ على أنه:

(يجوز للقاضي إذا استشعر الحرج من نظر الدعوى لأي سبب، أن يعرض أمر تنحيه على رئيس المحكمة، للنظر في إقراره على التَّنَحِّي).

وإنما أجاز الشارع ردَّ المحكَّمين للأسباب التي يرد بها القاضي، لأن المحكَّمين قُضَاةٌ بمعنى خاص، وبجواز ردِّهم يمكن الحيلولة بينهم وبين الحكم، أسوةً بالقُضاة، عند تحقق الموجب، وبذلك يرتفع كل ضرر.

لكن ردَّ المحكَّم لا يجوز إلا للأسباب التي تظهر بعد تعيينه حكماً، لأنها لو كانت معروفة من قبل لدى الخصم عدّ متنازلاً عن الرد<sup>(١)</sup>. وهذا الحكم ورد في قَانُونُ المُرَافَعَاتِ العِرَاقِيَّ والمِصْرِيَّ والسُّوْرِيَّ واللِّبْيِيَّ.

إلا أن المَذْكُورَةَ الإِيضَاحِيَّةَ لقَانُونِ المُرَافَعَاتِ العِرَاقِيَّ ذكرت في تَفْسِيرِهَا النِّصَّ أنه: (إذا كان أحد الخصوم على جهل بالعلاقة بين المحكَّم وخصمه، وكانت هذه العلاقة ذاتها تُعدّ سبباً للرد أو من أسباب عدم الصَّلَاحِيَّةِ، فإن علمه بها بعدئذٍ يؤثر حتماً في صحة اختيار المحكَّم، ولا جناح على الخصم أن يطلب رده وعزله)<sup>(٢)</sup>.

(١) التنفيذ علماً وعملاً ص ٧٣٤ بند ٩٤٦.

(٢) المَذْكُورَةَ الإِيضَاحِيَّةَ لقَانُونِ المُرَافَعَاتِ العِرَاقِيَّ ص ٣٣.

ويجوز ردّ المحكّمين فرداً فرداً أو جماعاً، بشرط توفر أسبابه<sup>(١)</sup>.

ونص قانون المرافعات العراقي في المادة ٢٦١/٢ على أن (يقدم طلب الردّ إلى المحكمة المختصة أصلاً بنظر النزاع). وهذا الحكم نص عليه القانون المصري والسوري.

### موازنة:

أقول: إن القانون حين نصّ على أسباب ردّ القضاة المتقدمة، أراد أن يجنب القاضي مواطن اتهامه بالميل إلى أحد الخصمين.

إلا أن حرصه على ذلك أدى إلى المغالاة في ذكر جميع الأسباب المتقدمة، لذلك لم يفرق بين ما إذا كان حكمه لأبويه وابنه وزوجه أو عليهم.

ولم يفرق بين حكمه لأبويه وابنه وزوجه وبين الأقارب وغيرهم.

وعمم الحكم على القاضي الوكيل والوصي والقيّم والوارث والقريب والمصاهر.

ولم يفرق بين كون إفتائه أو ترأّفه أو قضائه أو خبرته أو تحكّيمه أو أدائه للشهادة أو إبداء رأيه قبل أوّانه لمصلحة أحد الطرفين بعلم الطرف الآخر أو بعدم علمه... إلخ.

فضيّق القانون على القاضي دائرته الواسعة التي يجب أن ينشر فيها لواء العدل، لأن إقامة العدل ولو على أقرب الناس له هي مهمته الأولى.

فإذا انحرف القاضي بسبب ميله فهناك طرق للطعن في حكمه يمكن أن يردّها إلى الصواب. ثم إن أسباباً أخرى كثيرة خفية وظاهرة تدعوه إلى الانحراف في حكمه.

(١) طرق التنفيذ والتحفظ: أبو هيف ص ٩٢٣ بند ١٣٧٠ وشرح القانون المدني الجديد - العقود المسماة: محمد كامل مرسي ج ١ ص ٥٥٢ بند ٢٩٧.



فهذا النَّصُّ لا يقضي على ذلك الانحراف لو أَراده.

أما الفُقهاء فإنهم حين رأوا أن القَاضِي هو الذي يجب أن يحقق العَدْل بين الناس، اشترطوا فيه شروطاً معينة تجعله يضع العَدْل نُصَبَ عينيه، وقد تقدمت.

ولكن حين رأوا النفوس مُخْتَلِفَةً، ذهب بعضهم إلى ردِّ حُكْم القَاضِي لمن لا تقبل شهادته له كأبويه وولده، وردَّ حُكْمه على عدوه، للثُّمَّة.

في حين ذهب بعض الفُقهاء إلى قبول شهادة الأب لابنه فضلاً عما سواه، ذلك لأن الثُّمَّة إنما اعتملها الشَّرْع في الفاسق، ومنع إِعْمَالها في العادل، فلا تجتمع العدالة مع الثُّمَّة... إلخ مما سبق تفصيله.

وعليه:

فنظرة الفُقهاء إلى أسباب ردِّ قَضَاء القَاضِي، ومثله الحُكْم، أَوْسَع وأسلم، ولذلك قالوا: إن الحُكْم كَالقَاضِي يخرج من الحكومة بخروجه من أن يكون أهلاً للشهادة، لأن من صَلَحَ شاهداً صَلَحَ قَاضِياً، ومن لا فلا، وقد تقدم ذلك في شروط الحُكْم.

#### وفاة أحد الخصوم:

نص قَانُون المُرَافَعَات العِرَاقِيَّ على أن موت أحد الخصوم لا ينقضي به عقد التَّحْكِيم، وذلك في المادة ٢٥٩.

ولكنه يؤدي إلى امتداد الميعاد المَحْدَد لإصدار قرار التَّحْكِيم، كما في المادة ٢٦٢/٣، ونحوه بعض القوانين الأُخَرى<sup>(١)</sup>.

(١) تقابلها: المادة ٥١٧ من قَانُون الأَصُول السُّورِيَّ، و٧٥٠ من قَانُون المُرَافَعَات اللَّيْبِيَّ، و٤٤٧ من قَانُون الإِجْرَاءَات الجَزَائِرِيَّ، و٣١٢ من قَانُون المِسْطَرَّة المَدْنِيَّة المَغْرِبِيَّ.

وحدد فيها القَانُون السُّورِيَّ واللِّيْبِيَّ امتداد الميعاد المضروب لحُكْم المحكَّمين بثلاثين

وعِلَّةُ تجديد المدة أن تتحقق الغَايَةُ من التَّحْكِيمِ بحسم النزاع في أقصر وقت ممكن<sup>(١)</sup>.

أقول:

ليس في ما ذكره الفقهاء من أسباب خروج الحَكَم عن الحكومة وفاة أحد الخصوم، مما يدلُّ على أنهم يقولون بأن موت أحد الخصوم لا ينقضي به التَّحْكِيم.

### خروج الحَكَم:

جاء في المادة ٢٥٦/١ من قانون المُرَافَعَاتِ الْعِرَاقِيَّةِ:

إذا امتنع وَاحِدٌ أو أكثر من المحكِّمين المُتَّفَقِ عليهم عن العَمَلِ، أو اعتزله أو عُزل عنه، (أو توفي)، أو قام مَنَاعٌ من مباشرته، ولم يكن هناك اتفاق في هذا الشأن بين الخصوم، (أو لم يتفقوا على تعيين محكِّم بدله)، فلائِي من الخصوم مراجعة المحكمة المُخْتَصَّصة بنظر النزاع بعريضة لتعيين المحكِّم أو المحكِّمين، بعد تبليغ باقي الخصوم وسَمَاعِ أقوالهم<sup>(٢)</sup>.

يوماً. وقيد القانون الليبي والجزائري والمغربي موت أحد الخصوم بها إذا كان ورثته جميعاً راشدين.

(١) المذكرة الإيضاحية لقانون المُرَافَعَاتِ الْعِرَاقِيَّةِ ص ٣٢.

(٢) انظر أيضاً: الوجيز في التَّحْكِيمِ ص ٣٤ وعقد التَّحْكِيمِ وإجراءاته ص ٢٣٥ بند ٩١.

ونحو هذه المادة: المادة ٢٥٧ من قانون المُرَافَعَاتِ الْكُوَيْتِيَّةِ، و ٥١٢ من قانون الأصول السُّورِيَّةِ، و ٢٣٥ من قانون المُرَافَعَاتِ الْبَحْرَيْنِيَّةِ.

وقارن بالمادة ٨ من قانون التَّحْكِيمِ الْأُرْدُنِّيِّ، و ٨٤٦ من قانون الأصول اللَّبْنَانِيَّةِ، و ١٤٢ من قانون الإجراءات السُّودَانِيَّةِ، و ٧٤٦ من قانون المُرَافَعَاتِ الْلِيْبِيَّةِ، و ٢٦٦ من مَجَلَّةِ الإجراءات - تُونِس، و ٤٤٧ من قانون الإجراءات الْجَزَائِرِيَّةِ، و ٣١٢ من قانون الْمِسْطَرَّةِ الْمَدْنِيَّةِ الْمَغْرِبِيَّةِ.

أقول:

هَذَا الكلام موافق لما ذكره الْفُقَهَاءُ فَإِنَّهُمْ قَالُوا:

إِنْ غَابَ أَحَدُ الْحَكَمَيْنِ، أَوْ غَلَبَ عَلَى عَقْلِهِ، بَعَثَ حَكَمًا غَيْرَ الْغَائِبِ أَوْ الْمَغْلُوبِ الْمُصْلِحُ مِنْ قَبْلِ الْحَاكِمِ، وَبِالْوَكَاةِ إِنْ وَكَلَهُ بِهَا الزَّوْجَانِ.

وَتَقْدَمُ هَذَا فِي فَصْلِ التَّحْكِيمِ عِنْدَ شِقَاقِ الزَّوْجَيْنِ.

وَقَالُوا أَيْضًا:

إِنْ مَاتَ مَنْ اتَّفَقُوا عَلَيْهِ قَبْلَ الْحُكْمِ، فَاتَّفَقُوا عَلَى غَيْرِهِ مِمَّنْ يَصْلُحُ قَامَ مَقَامُهُ، فَإِنْ لَمْ يَتَّفَقُوا عَلَى مَنْ يَقُومُ مَقَامَهُ رُدُّوا إِلَى مَأْمَنِهِمْ، وَكَانُوا عَلَى الْحِصَارِ، حَتَّى يَتَّفَقُوا مَعَ الْإِمَامِ عَلَى مَنْ يَصْلُحُ لَذَلِكَ.

وَإِنْ نَزَلَ أَهْلُ الْحِصْنِ عَلَى حُكْمِ اثْنَيْنِ فَمَاتَ أَحَدُهُمَا رُدُّوا إِلَى مَأْمَنِهِمْ.

وَإِنْ مَاتَ الْحَكَمَانِ مَعًا وَجِبَ رَدُّهُمَا إِلَى حِصْنِهِمَا.

وَتَقَدَّمَ هَذِهِ الْمَسَائِلُ مُفَصَّلَةً فِي فَصْلِ التَّحْكِيمِ فِي الْحَرْبِ.

وعليه:

فَلَيْسَ مَا وَرَدَ فِي الْمَادَّةِ الْمَذْكُورَةِ مَا يَخَالِفُ قَوَاعِدَ الشَّرِيعَةِ الْإِسْلَامِيَّةِ، وَلَمْ يُخْرَجْ عَمَّا قَالَهُ الْفُقَهَاءُ فِي النُّصُوصِ الْمُتَقَدِّمَةِ أَوْ مَا يُقَاسُ عَلَيْهَا.



## الخاتمة

لا أريد أن أجعل الخاتمة موضعاً أعرض فيه كل جزئيات الكتاب ومباحثه، لأن ذلك مُتَعَذِّرٌ، لكثرة التفرعات المتقدمة. وإنما أريد أن أجمل أهم ما خرجت به من هذا البحث بعد بذل الطاقة وإفراغ الوُسْع فيه.

١- يَحْرِصُ الإسلامُ كُلُّ الحِرْصِ عَلَى إقامة العَدْلِ وفَضِّ المنازعات بين الناس. ومن الطرق التي شرعها لذلك: التَّحْكِيمُ، والصُّلْحُ، والقَضَاءُ.

وللتَّحْكِيمِ ميزات جعلت الكثير من الناس يفضلونه على غيره، وهي: الإسراع في فَضِّ الخصومة، والاقتِصاد في النفقات، وتلافي الحقد بين المتخاصمين.

وروح الاعتدال التي تميّز بها التَّحْكِيمُ جعلته يحتل في المنازعات الدولية مكاناً وَسْطاً بين صلاية القضاء الدولي وبين مرونة الوساطة وغيرها من طرق التسوية غير الإلزامية.

٢- عرف التَّحْكِيمُ منذ بداية تكوّن الفكر القانونيّ عند الإنسان، وحين جاء الإسلام قرّره ونظّمه، وبحث الفقهاء المسلمون مسأله بحثاً مستفيضاً دقيقاً، يرجع إليه المسلمون في معرفة الحكم الذي يريدون.

٣- تنوّع التَّحْكِيمُ، والأساس فيه واحد، تبعاً للاختصاصات التي كان من أجلها.

٤- الراجع من أقوال الفقهاء هو جواز التَّحْكِيمِ مطلقاً، سواء وُجد القاضي في البلد أم لم يوجد. وذلك لأنه مباح بالدليل النقلي من القرآن الكريم والسنة النبوية، وقد أجمع الصحابة على جوازه، ومباح بالدليل العقلي، لما فيه من فَضِّ النزاع وإصلاح ذات البين.

٥- التَّحْكِيمُ عقد، توفر فيه رُكْنُ العقد، وهو الإيجاب والقبول بشروطه، ولوازمه من العاقدَيْن وهما المحكَّم والمحكَّم، والمحل.

وهو من عُقُود التراضي، وليس له شكل معين.

٦- إثبات التَّحْكِيم بالكتابة، وتحديد موضوع النزاع، وإلزام الخصوم بعدم جواز رفع الدعوى أمام المحكمة إذا اتفقوا على التَّحْكِيم، وعدم إلزام المحكَّم بقبول التَّحْكِيم، وعدم جواز تَنْحِيهِ بعد قبوله التَّحْكِيم بغير عذر مقبول، وتعيين مدة يشترط إصداره الحكم فيها، كلها أمور اجْتِهَادِيَّة لها وجهها الشَّرْعِي.

٧- إذا تعدد المحكَّم فلا مَانِع من أن يكون العدد وِثْرًا، فيصدر الحكم بالأغلبية، فإن لم يحسم بالأغلبية بأن تشعبت الآراء عُيِّنَ غيرهم، ولا مَانِع من أن يكون العدد شَفْعًا، فإن اختلفوا عُيِّنَ بدلهم آخرون، أو رُجِّح جانب الرئيس عند التساوي إن كان فيهم رئيس.

أما شروط المحكَّم فهي كما ذكر الفُقَهَاء أن يكون أهلاً للقضاء، لأنه بمنزلة القَاضِي، وهذا القول هو الأحكم والأدق حمايةً لحقوق الناس، لأن القانون أغفل شرط العدالة، والفقه في ما يحكم به، والكلام، مما أجمع عليه الفُقَهَاء، فجاز بناءً على نص القانون أن يكون المحكَّم امرأة، أو غير متخصص، أو جاهلاً بالقانون، أو جاهلاً لُغَةَ الخصوم، أو على غير ديانتهم، أو أصَمَّ، أو أبكم، أو أعمى، أو أُمِّيًّا... وَشَتَّان بين ما ذهب إليه الفُقَهَاء وبين ما ذهب إليه القانون.

٨- لما كان المحكَّم حَاكِمًا اشْتَرَط أن يكون حُكْمُهُ بِحُجَّةٍ من حجج الإثبات المعتبرة التي يحكم بها القَاضِي، كالْبَيِّنَةِ أو الإقرار أو النكول... فإن حَكَمَ بغير ذَلِكَ كان باطلاً.

٩- لا يجوز التَّحْكِيم في ما هو حقٌّ خالص لله تعالى كالحُدُود الواجبة حقاً لله تعالى مثل حَدِّ الرِّثَا والسَّرَقَةِ. ولا في ما اجتمع فيه الحقَّان حق الله وحق المكلَّف سواء غلب فيه حق الله كحَدِّ الْقَذْف، أم غلب فيه حق المكلَّف كالقصاص والتَّعْزِير.

ويموز في ما هو حق خالص للمكلف كالبيوع والكفالة والطلاق....

وقول الفقهاء هذا أوسع دائرة من القانون وأكثر تحديداً، لأن القانون ضيق المجال محدود في مسائل معينة وغير منضبط تبعاً لاختلاف نظرة الدول إلى ما يُعدّ من النظام العام أو الآداب على النحو الذي بيناه.

١٠- نظم الفقهاء المسلمون أحكام التحكيم في مجالات مختلفة:

كالتحكيم في جزاء الصيد، والتحكيم عند شقاق الزوجين، والتحكيم في نكاح التحكيم، وفي الحرب عند إنزال أهل الحصن أو البلد المحاصر على حكم حكم يقرر مصيرهم، وفي أخذ المال من الحربيين التجار، وعند الخلاف بين الإمام ومجلس الشورى، وفي حكومة العدل في الدييات.

وحين بحث الفقهاء شروط الحكمين في التحكيم في جزاء الصيد والشقاق والحرب رأينا بعضها يختلف عن الآخر فلا مجال للجمع بينها، وذلك تبعاً للموضوع الذي يقضى فيه.

فاكتفوا في تحديد شروط الحكم في التحكيم في جزاء الصيد: بالعدالة، والإسلام، والمعرفة بقيمة الصيد.

وفي الشقاق: إن كانا حكمين يملكان التفريق وإن أبى الزوجان فشروطهما: التكليف وهو العقل والبُلُوغ، والاهتداء إلى المقصود الذي بُعثا من أجله، والعدالة، والإسلام، والحرية، والذكورة.

وإن كانا وكيلين فشروطهما شروط الوكيل، وهي الشروط السابقة عدا شرطي الحرية والذكورة.

أما شروط الحكم في التحكيم بالحرب فهي:

الحرية، والإسلام، والعقل، والبُلُوغ، والذكورة، والعدالة، والفقه بأحكام

الْجِهَاد.

فهذا الاختلاف في شروط الحكمين في كل موضوع يعود إلى نوعية الموضوع الذي يحكم فيه.

ففي الصَّيْد يحتاج إلى المَعْرِفَةِ بقيمة الصيد، وفي الشُّقَاق يحتاج إلى مَعْرِفَةِ المقصود الذي بُعثا من أجله، وفي الحَرْب يحتاج إلى الفِقه بأحكام الجِهَاد. ويتبع هذا المقصود الشروط الأخرى المذكورة.

أما الشروط العامة التي ذكرت في باب القَضَاء فهي شروط القَاضِي كما تقدم.

١١ - لما كان التَّحْكِيمُ عقداً، فإن له آثاره المترتبة عليه، وهي:

أَنْ حُكْمُ الْحَكَمِ نافذ، ولازم للمحتكِمِينَ.

وأنه لازم باقٍ لا يتغير، فلو غاب الحكم، أو أُغْمِيَ عليه وبَرِيَ منه، أو قدم من سفره، أو حبس، كان على حُكْمِهِ.

ولا يجوز للقَاضِي نقض حُكْمِ الْحَكَمِ إِلَّا من حيث يُنْقِضُ حُكْمُ الْقَاضِي.

أما نفوذ حُكْمِ الْحَكَمِ فلا يَتِمُّ إِلَّا بعد حُكْمِ الْقَاضِي.

١٢ - إجراءات التَّحْكِيمِ التي نص عليها القَانُونُ ليس فيها ما يخالف الأَصُولَ العامة في الشَّرِيعَةِ، وهي أمور تنظيمية أُريد بها ضبط الأعمال.

١٣ - لا يتعدَّى حُكْمُ الْحَكَمِ إلى غير المتحاكِمِينَ.

١٤ - ليس للحكَمِ أَنْ يَحْبِسَ، أو يَسْتَوْفِي العقوبات كالقِصَاص والحدّ، وليس له أَنْ يُعَزِّرَ، أو يأخذ الرسوم.

١٥ - نظرة الفقهاء إلى أسباب ردّ القَاضِي، ومثله الحكم، أوسع وأسلم.

فالقَانُونُ جوّز ردّ المحكَّم للأسباب نفسها التي يُردّ بها القَاضِي. والقَانُونُ لم يفرق



بين ما إذا كان حُكْمُه لأبويه وابنه وزوجه أو عليهم، ولم يفرق بين حُكْمِه لأبويه وابنه وزوجه وبين الأقارب وغيرهم. وعمّم الحكم على القَاضِي الوَكِيلِ والوصي والقيّم والوَارِثِ والقريب والمصاهر. ولم يفرق بين كون إفتائه أو تَرَافُعِه أو قضائه أو خبرته أو تَحْكِيمِه أو أدائه للشهادة، أو إبداء رأيه قبل أوّانه لمصلحة أحد الطرفين بعلم الطرف الآخر أو بعدم علمه.

فضيق على القَاضِي دائرته الواسعة التي يجب أن ينشر فيها لواء العدل، لأن إقامة العدل ولو على أقرب الناس له هي مهمته الأولى.

فإذا انحرف القَاضِي بسبب ميله فهناك طرق للطعن في حُكْمِه، إضافة إلى أن هذا لا يقضي على انحرافه لو أراد الانحراف.

أما الفقهاء فإنهم حين رأوا مهمة القَاضِي هي إقامة العدل اشتروا فيه شروطاً معينة، وذهبوا إلى ردّ حُكْمِ القَاضِي لمن لا تُقبل شهادته له كأبويه وولده، وردّ حُكْمِه على عدوه للتَّهْمَةِ على التفصيل السابق.

١٦- بعد أن قارنتُ ما جاء في كثير من قوانين المُرَافَعَات التي جاءت بأسس التَّحْكِيمِ بما قاله فقهاؤُنَا المُسْلِمُونَ، رأيت أن القوانين عموماً والعِرَاقِيّ خاصة لم يأتِ بما يخالف ما نص عليه الفقهاء، فهو إما مأخوذ من أقوالهم مباشرة، أو موافق لها، أو مسائر للقَوَاعِدِ العامة. إلا أنه اختلف في شروط الحكم، وضيّق المجال في ما يجوز أن يحكّم به، وفي الأسباب التي يُردّها.

أما قوانين الأحوال الشخصية فهي لم تخرج عما ذكره الفقهاء المُسْلِمُونَ، وهذا يعود إلى أن مصدرها هو الشَّرِيعَةُ الإِسْلَامِيَّةُ.

والحمد لله رب العالمين أولاً وآخرأ

الأستاذ الدكتور

قَحْطَانُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ الدُّورِي



# الفَهَارِسُ الْعَامَّةُ

- ١- فِهْرِسُ الْمَصَادِرِ، مرتبة حسب الحروف الهجائية.
- ٢- فِهْرِسُ الْمَصَادِرِ، مرتبة حسب المواضيع.
- ٣- فِهْرِسُ الْأَعْلَامِ.
- ٤- فِهْرِسُ الْمَوْضُوعَاتِ.



## ١

فَهْرَس المَصَادِر<sup>(١)</sup>

## مرتبّة حسب الحروف الهجائية

● الإِبَاضِيَّة بين الفِرَق الإسلاميَّة عند كُتَّاب المَقَالَات في القديم والحديث: عَلِيّ يَحْيَى مُعَمَّر، المُتَوَفَّى سنة ١٤٠٠هـ = ١٩٨٠م.

مكتبة أبي الشعثاء، السَّيِّب، سَلْطَنَة عُمان، المَطْبَعَة العَرَبِيَّة في عَرْدَايَة، سنة ١٩٨٧م.

● إِتْحَاف الأَمْجَاد فيما يَصَحِّح به الاستشهاد (المُقَدِّمَة): السَّيِّد مَحْمُود شُكْرِي بن عَبْدِ اللَّهِ بن أَبِي الثَّناء مَحْمُود الأَلُوسِيّ الحُسَيْنِيّ البَغْدَادِيّ، المُتَوَفَّى سنة ١٣٤٢هـ = ١٩٢٤م.  
تَحْقِيق: أ. د. عَدْنَان عَبْد الرَّحْمَن الدُّورِيّ.

وزارة الأوقاف العِراقِيَّة - إحياء التُّراث الإسلاميّ، مَطْبَعَة الإِرْشَاد ببَغْدَاد، سنة ١٩٨٢م.

● إِتْحَاف ذَوِي النِّجَابَة بما في القُرْآن والسُّنَّة من فَضَائِل الصَّحَابَة: مُحَمَّد العَرَبِيّ بن التَّبَانِي السُّطَيْفِي المَغْرِبِيّ الجَزَائِرِيّ الوَاحِدِيّ.

الطَّبَعَة الأوَّلَى، مكتبة ومَطْبَعَة مُصْطَفَى البَابِي الحَلَبِيّ وأولاده بِمِصْر، سنة ١٩٤٩م.

(١) رَتَّبْتُ المَصَادِرَ حَسَب الحُرُوف الهِجَائِيَّة، دون اعتِبار ل (ال، أبو، ابن).

وَأَثَبْتُ التَّوَارِيخَ المِيلَادِيَّةَ عَلَى النُّحُو الوارد في كتاب (الأَعْلَام) لِلزُّرْكَانِيّ، ومُخْتَصَره كتاب (مُعْجَم الأَعْلَام) لِبَسَّام عَبْد الوَهَّاب الجَبَّارِيّ، وكذا الوارد في (مُعْجَم المُؤَلِّفِينَ) لِعُمَر رِضَا كَحَّالَة، و(تَكْمِلَة مُعْجَم المُؤَلِّفِينَ) لِمُحَمَّد خَيْر رَمْضَان يُوْسُف.

وَقَارَنْتُ التَّارِيخَيْنِ الهِجَرِيّ والمِيلَادِيّ لِلتَّأَكُّد من تَوَافُقِهِمَا، بما ورد في كتاب (جدول السِّنِينَ الهِجَرِيَّة بِلَالِيهَا وشُهورها بما يُوَافِقُهَا من السِّنِينَ المِيلَادِيَّة بِأَيَّامِهَا وشُهورها) لِلْمُسْتَشْرِق ف. وَيَسْتَنْفَلْد، الَّذِي تَرَجَّمهُ إِلَى اللُّغَةِ العَرَبِيَّة: د. عَبْد الْمُنْعَم مَاجِد، وَعَبْد الْمُحْسِن رَمْضَان.

● الإِتْقَانُ وَالْإِحْكَامُ فِي شَرْحِ تُحْفَةِ الْحُكَّامِ: أَبُو عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، مَيَّارَةُ الْفَارِسِيِّ، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ١٠٧٢هـ = ١٦٦٢م.

وَتُحْفَةُ الْحُكَّامِ فِي نُكْتِ الْعُقُودِ وَالْأَحْكَامِ، هِيَ مَنْظُومَةٌ فِي مَذْهَبِ الْإِمَامِ مَالِكٍ: لِلْقَاضِي أَبِي بَكْرٍ مُحَمَّدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، بْنِ عَاصِمِ الْأَنْدَلُسِيِّ الْغَرْنَاطِيِّ، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ٨٢٩هـ = ١٤٢٦م. وبهامشه:

حَاشِيَةُ أَبِي عَلِيٍّ الْحَسَنِ بْنِ رِحَالِ الْمَعْدَانِيِّ التَّدْلَاوِيِّ الْمَغْرِبِيِّ الْمَالِكِيِّ، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ١١٤٠هـ = ١٧٢٨م. وَالْحَاشِيَةُ عَلَى مَيَّارَةِ.

الناشر: المكتبة التجارية الكبرى بمِصْر، مَطْبَعَةُ الْإِسْتِقَامَةِ بِالْقَاهِرَةِ.

● آثَارُ الْحَرْبِ فِي الْفِقْهِ الْإِسْلَامِيِّ: أ. د. وَهْبَةُ الزُّحَيْلِيِّ، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ١٤٣٦هـ = ٢٠١٥م. الطَّبْعَةُ الثَّانِيَّةُ، الْمَكْتَبَةُ الْحَدِيثِيَّةُ بِدِمَشْقَ، تَارِيخُ الْمُقَدِّمَةِ سَنَةَ ١٩٦٥م.

● الْإِحَاطَةُ فِي أَخْبَارِ غَرْنَاطَةِ: أَبُو عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَعِيدِ السَّلْمَانِيِّ الْغَرْنَاطِيِّ، الْمُلَقَّبُ بِ(لِسَانِ الدِّينِ بْنِ الْخَطِيبِ)، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ٧٧٦هـ = ١٣٧٤م. تَحْقِيقُ: مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ عَنَانَ، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ١٤٠٦هـ = ١٩٨٦م. الناشر: مكتبة الخانجي بالقاهرة.

الشركة المِصْرِيَّةُ لِلطَّبَاعَةِ وَالنَّشْرِ، الطَّبْعَةُ الثَّانِيَّةُ: ج ١ سَنَةَ ١٩٧٣م، وَالطَّبْعَةُ الْأُولَى: ج ٢ سَنَةَ ١٩٧٤م، وَج ٣ سَنَةَ ١٩٧٥م، وَج ٤ سَنَةَ ١٩٧٧م.

● إِحْكَامُ الْأَحْكَامِ عَلَى تُحْفَةِ الْحُكَّامِ: مُحَمَّدُ بْنُ يُونُسَ بْنِ مُحَمَّدٍ الْكَافِي التُّونِسِيِّ، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ١٣٨٠هـ = ١٩٦٠م، فَرَّغَ مِنْهَا سَنَةَ ١٣٤٦هـ.

وَتُحْفَةُ الْحُكَّامِ فِي نُكْتِ الْعُقُودِ وَالْأَحْكَامِ، هِيَ مَنْظُومَةٌ فِي مَذْهَبِ الْإِمَامِ مَالِكٍ: لِلْقَاضِي أَبِي بَكْرٍ مُحَمَّدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، بْنِ عَاصِمِ الْأَنْدَلُسِيِّ الْغَرْنَاطِيِّ، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ٨٢٩هـ = ١٤٢٦م.

الناشر: دار الفكر ببيروت، سَنَةَ ١٩٧٣م، وَهِيَ مُصَوَّرَةٌ عَلَى الْمَطْبُوعَةِ بِمَطْبَعَةِ السُّنَّةِ الْمُحَمَّدِيَّةِ سَنَةَ ١٣٧٠هـ بِإِشْرَافِ صَاحِبِ مَكْتَبَةِ الْخَانَجِيِّ بِمِصْرَ.

● أَحْكَامُ الدَّمِيَّينِ وَالْمُسْتَأْمِنِينَ فِي دَارِ الْإِسْلَامِ: أ. د. عَبْدُ الْكَرِيمِ زَيْدَان، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ١٤٣٥هـ=٢٠١٤م.

الطَّبْعَةُ الثَّانِيَّةُ، مَوْسَسَةُ الرِّسَالَةِ بَبَيْرُوتَ، مَكْتَبَةُ الْقُدْسِ بِبَغْدَادَ، سَنَةَ ١٩٧٦م.

● الْأَحْكَامُ السُّلْطَانِيَّةُ: الْقَاضِي أَبُو يَعْلَى مُحَمَّدُ بْنُ الْحُسَيْنِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ خَلْفِ بْنِ أَحْمَدَ، ابْنِ الْفَرَّاءِ الْحَنْبَلِيِّ، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ٤٥٨هـ=١٠٦٦م.

تَحْقِيقُ: مُحَمَّدٌ حَامِدُ ابْنِ الشَّيْخِ سَيِّدِ أَحْمَدَ الْفَقِي، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ١٣٧٨هـ=١٩٥٩م.

الطَّبْعَةُ الْأُولَى، مَكْتَبَةُ وَمَطْبَعَةُ مُصْطَفَى الْبَابِي الْحَلَبِيِّ وَأَوْلَادُهُ بِمِصْرَ، سَنَةَ ١٩٣٨م.

● الْأَحْكَامُ السُّلْطَانِيَّةُ وَالْوَلَايَاتُ الدِّيْنِيَّةُ: أَبُو الْحَسَنِ عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ حَبِيبِ الْمَاوَرِدِيِّ الْبَصْرِيِّ الْبَغْدَادِيِّ الشَّافِعِيِّ، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ٤٥٠هـ=١٠٥٨م.

الطَّبْعَةُ الثَّانِيَّةُ، مَطْبَعَةُ مُصْطَفَى الْبَابِي الْحَلَبِيِّ بِمِصْرَ، سَنَةَ ١٩٦٦م.

● الْإِحْكَامُ فِي تَمْيِيزِ الْفَتَاوَى عَنْ الْأَحْكَامِ وَتَصْرِفَاتِ الْقَاضِي وَالْإِمَامِ: شَهَابُ الدِّينِ أَبُو الْعَبَّاسِ أَحْمَدُ بْنُ إِدْرِيسَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الصُّنْهَاجِيِّ الْمِصْرِيِّ الْمَالِكِيِّ، الْمَشْهُورُ بِالْقَرَّافِيِّ، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ٦٨٤هـ=١٢٨٥م.

تَحْقِيقُ: عَبْدُ الْفَتَّاحِ أَبُو غُدَّةَ، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ١٤١٧هـ=١٩٩٧م.

النَّاشِرُ: مَكْتَبُ الْمَطْبُوعَاتِ الْإِسْلَامِيَّةِ، حَلَبَ، مَطْبَعَةُ الْأَصِيلِ بِحَلَبَ، سَنَةَ ١٩٦٧م.

● أَحْكَامُ الْقُرْآنِ: أَبُو بَكْرٍ أَحْمَدُ بْنُ عَلِيِّ الرَّازِيِّ الْجَصَّاصِ، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ٣٧٠هـ=٩٨٠م.

الْمَطْبَعَةُ الْبَهِيَّةُ الْمِصْرِيَّةُ، سَنَةَ ١٣٤٧هـ.

● أَحْكَامُ الْقُرْآنِ: الْقَاضِي أَبُو بَكْرٍ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَحْمَدَ، الْمَعْرُوفُ بِابْنِ الْعَرَبِيِّ، الْمَعَاظِرِيِّ الْإِسْبِيلِيِّ، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ٥٤٣هـ=١١٤٨م.

تَحْقِيقُ: عَلِيُّ مُحَمَّدُ الْبَجَاوِي.

مَطْبَعَةُ عَيْسَى الْبَابِي الْحَلَبِيِّ بِمِصْرَ، سَنَةَ ١٩٧٤م.

● أَحْكَامُ الْقُرْآنِ: أَبُو عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدُ بْنُ إِدْرِيسَ الشَّافِعِيِّ، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ٢٠٤هـ=٨٢٠م.

جَمَعَهُ الْإِمَامُ أَبُو بَكْرٍ أَحْمَدُ بْنُ الْحُسَيْنِ بْنِ عَلِيِّ الْبَيْهَقِيِّ النَّيْسَابُورِيِّ، صَاحِبُ السُّنَنِ

الْكُبْرَى، الْمُتَوَفَّى سنة ٤٥٨هـ = ١٠٦٦م.

عرّف الكتاب وكتب تقدمته: مُحَمَّد زَاهِد بن الْحَسَن بن عَلِيّ الْكَوْتَرِيّ، الْمُتَوَفَّى سنة ١٣٧١هـ = ١٩٥٢م.

وحققه: الشَّيْخ عَبْدُ الْغَنِيِّ عَبْدُ الْخَالِق، الْمُتَوَفَّى سنة ١٤٠٣هـ = ١٩٨٣م.

الناشر: دار الكتب الْعِلْمِيَّة ببيروت، سنة ١٩٧٥م، وهي مُصَوَّرَةٌ عَلَى الطَّبَعَةِ الْأُولَى التي نشرها أَبُو أَسَامَةَ عَزَّت بن أمين الْعَطَّار الدَّمَشَقِيّ الْحُسَيْنِيّ بِالْقَاهِرَةِ سنة ١٣٧١هـ.

● الأحوال الشخصية: مُحَمَّد بن أَحْمَد أبو زُهْرَةَ، الْمُتَوَفَّى سنة ١٣٩٤هـ = ١٩٧٤م.

الطَّبَعَةُ الثَّالِثَةُ، الناشر: دار الفكر الْعَرَبِيّ بِمِصْر، دار الحماي للطباعة بالقاهرة، تاريخ المُقَدِّمَةِ سنة ١٩٥٧م.

● الأحوال الشخصية بين مَذْهَب أَهْلِ السُّنَّةِ وَمَذْهَب الْجَعْفَرِيَّةِ: الشَّيْخ مُحَمَّد حُسَيْن الدَّهْبِيّ، الْمُتَوَفَّى سنة ١٣٩٧هـ = ١٩٧٧م.

الطَّبَعَةُ الْأُولَى، شركة الطبع والنشر الأهلية ببغداد، سنة ١٩٥٨م.

● الأحوال الشخصية في الْفَقْهِ وَالْقَضَاءِ وَالْقَانُون: أ. د. أَحْمَد عُبَيْد الْكُبَيْسِيّ.

الجزء الأول: في الزواج والطلاق وآثارهما. مَطْبَعَةُ الْإِرْشَاد ببغداد، سنة ١٩٧٠م.

● إحياء عُلُوم الدِّين: الإمام حُجَّة الْإِسْلَام أَبُو حَامِد مُحَمَّد بن مُحَمَّد بن مُحَمَّد بن أَحْمَد الْغَزَالِيّ الطُّوسِيّ الشَّافِعِيّ، الْمُتَوَفَّى سنة ٥٠٥هـ = ١١١١م.

ومعه:

المُغْنِي عن حمل الأسفار في الأسفار في تَخْرِيج ما في الإحياء من الأخبار، لَزَيْن الدِّين أَبِي الْفَضْلِ عَبْد الرَّحِيم بن الْحُسَيْن الْعِرَاقِيّ، الْمُتَوَفَّى سنة ٨٠٦هـ = ١٤٠٤م.

وبهامشه:

أ- تعريف الأحياء بِفَضَائِل الإحياء، للشَّيْخ عَبْد الْقَادِر بن شَيْخ بن عَبْد الله بن شَيْخ بن عَبْد الله الْعِيدَرُوس بَاعْلَوِيّ، الْمُتَوَفَّى سنة ١٠٣٨هـ = ١٦٢٨م.

ب- الإملاء عن إشكالات الإحياء، للإمام أَبِي حَامِد الْغَزَالِيّ، ردّه على بعض اعتراضات



أوردها بعضُ المعاصرين له على بعض مواضع من الإحياء.

ج- عوارف المعارف، لأبي خَفْصِ عُمَرَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الشُّهْرَوَرْدِيِّ، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ٦٣٢هـ=١٢٣٤م.

شركة مكتبة ومطبعة مُصْطَفَى الْبَابِي الْحَلَبِيِّ وَأَوْلَادِهِ بِمِصْرَ، سَنَةَ ١٩٣٩م.  
وانظر: إِتِّحَافُ السَّادَةِ الْمُتَّقِينَ.

● أخبار أبي حَنِيفَةَ وَأَصْحَابِهِ: أَبُو عَبْدِ اللَّهِ حُسَيْنُ بْنُ عَلِيِّ الصَّيْمَرِيِّ، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ٤٣٦هـ=١٠٤٥م.

عُنِيَتْ بِنَشْرِهِ: لَجْنَةُ إَحْيَاءِ الْمَعَارِفِ النُّعْمَانِيَّةِ بِحَيْدَرِآبَادِ الْهِنْدِ، مَطْبَعَةُ الْمَعَارِفِ الشَّرْقِيَّةِ بِحَيْدَرِآبَادِ الْهِنْدِ، سَنَةَ ١٩٧٤م.

● أخبار القُضَاةِ: وَكِيعُ، مُحَمَّدُ بْنُ خَلْفِ بْنِ حَيَّانَ، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ٣٠٦هـ=٩١٨م.  
تَصْحِيحُ وَتَعْلِيْقُ: عَبْدِ الْعَزِيزِ مُصْطَفَى الْمَرَاغِيِّ.

الناشر: عالم الكتب ببِירוْت، وهي مُصَوَّرَةٌ عَلَى الطَّبْعَةِ الْأَوَّلَى الَّتِي نَشَرَتْهَا الْمَكْتَبَةُ التِّجَارِيَّةُ الْكُبْرَى بِمِصْرَ، ج ١-٢ سَنَةَ ١٩٤٧م، وَج ٣ سَنَةَ ١٩٥٠م.

● أخبار مَكَّةَ وما جاء فيها من الآثار: أَبُو الْوَلِيدِ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَحْمَدَ الْأَزْرَقِيِّ، الْمُتَوَفَّى نَحْوَ سَنَةِ ٢٤٧هـ.

تَحْقِيقُ: رَشْدِي الصَّالِحُ مِلْحَسُ.

الطَّبْعَةُ الثَّلَاثَةُ، النَّاشر: دَارُ الْأَنْدَلُسِ ببِירוْت، مطابع أوفست كونر وغرافير ببِירוْت، سَنَةَ ١٩٦٩م.

● أخبار النُّحَوِيِّينَ الْبَصْرِيِّينَ: أَبُو سَعِيدِ الْحَسَنِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْمَرْزُبَانَ السَّيْرَافِيَّ، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ٣٦٨هـ=٩٧٩م.

اعتنى بِنَشْرِهِ وَتَهْذِيبِهِ: فَرِيْتَسُ كَرْنَكُو.

نَشَرَتْ مَعْهَدُ الْمَبَاحِثِ الشَّرْقِيَّةِ بِالْجَزَائِرِ، خِزَانَةُ الْكُتُبِ الْعَرَبِيَّةِ، الْجُزْءُ التَّاسِعُ، الْمَطْبَعَةُ الْكَاثُولِيكِيَّةُ ببِירוْت، سَنَةَ ١٩٣٦م.

● اختلاف أبي حنيفة وابن أبي ليلى: الإمام أبو يوسف يعقوب بن إبراهيم الأنصاري، المتوفى سنة ١٨٢هـ=٧٩٨م.

تصحيح وتعليق: أبو الوفا الأفعاني.

الطبعة الأولى، الناشر: لجنة إحياء المعارف النعمانية بحيدر آباد الدكن - الهند، أشرف على طبعه: رضوان محمد رضوان، مطبعة الوفاء بالقاهرة، سنة ١٣٥٧هـ.

● اختلاف أبي حنيفة وابن أبي ليلى عن أبي يوسف: وهو كتاب (اختلاف العراقيين) في كتاب الأم للشافعي ج ٧ ص ٨٧-١٥٠.

انظر: الأم للشافعي.

● الاختيار شرح المختار، المسمى بالاختيار لتعليق المختار: المتن وشرحه: لعبد الله بن محمود بن مؤدود الموصلي الحنفي، المتوفى سنة ٦٨٣هـ=١٢٨٤م.

مطبعة حجازي بالقاهرة، الناشر: مكتبة محمد علي صبيح وأولاده بالقاهرة.

● الاختيارات العلمية (في اختيارات شيخ الإسلام ابن تيمية تقي الدين أحمد بن عبد الحلیم بن عبد السلام، المتوفى سنة ٧٢٨هـ=١٣٢٨م).

رتبه على ترتيب الأبواب الفقهية: الشيخ علاء الدين أبو الحسن علي بن محمد بن علي بن عباس البعلبي الدمشقي، المشهور بابن اللحام، المتوفى سنة ٨٠٣هـ=١٤٠١م.

مطبوع في الجزء الرابع من (الفتاوى الكبرى) من ص ٣٨٢ إلى آخر الجزء).

انظر: الفتاوى الكبرى لابن تيمية.

● آداب الشافعي ومناقبه: الإمام أبو محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم محمد بن إدريس بن المنذر التميمي الرازي، المتوفى سنة ٣٢٧هـ=٩٣٨م.

تحقيق وتعليق: الشيخ عبد الغني عبد الخالق، المتوفى سنة ١٤٠٣هـ=١٩٨٣م.

كتب كلمة عنه في مقدمته: محمد زاهد بن الحسن بن علي الكوثري، المتوفى سنة ١٣٧١هـ=١٩٥٢م.

الناشر: دار الكُتُب العِلْمِيَّة ببيروت، وهي طَبْعَةٌ مُصَوَّرَةٌ عَلَى الطَّبْعَةِ الَّتِي طُبِعَتْ سَنَةَ ١٩٥٣م بِالْقَاهِرَةِ.

● أَدَب القَاضِي: وهو قسم من كتاب الحاوي الكبير: أبو الحسن عَلِيّ بن مُحَمَّد بن حَبِيب المَاورِدِيّ البَصْرِيّ البَغْدَادِيّ الشَّافِعِيّ، المُتَوَفَّى سَنَةَ ٤٥٠هـ=١٠٥٨م.

تَحْقِيق: أ. د. مُحْيِي هِلَال السَّرْحَان.

رئاسة ديوان الأوقاف العراقيّة ببغداد، الجزء الأول: مَطْبَعَةُ الإِرْشَاد سَنَةَ ١٩٧١م، والجزء الثاني: مَطْبَعَةُ العَانِيّ سَنَةَ ١٩٧٢م.

● أَدَب القَاضِي لِلخَصَّاف: انظر: شرح ابن مازة.

● أَدَب القَضَاء (الدَّرَر المنظومات في الأقضية والحكومات): القَاضِي شَهَاب الدِّين أَبُو إِسْحَاق إِبْرَاهِيم بن عَبْدِ اللَّهِ بن عَبْدِ المُنْعِم المعروف بابن أَبِي الدَّم، الحَمَوِيّ الهَمْدَانِيّ الشَّافِعِيّ، المُتَوَفَّى سَنَةَ ٦٤٢هـ=١٢٤٤م.

تَحْقِيق: أ. د. مُحَمَّد مُصْطَفَى الزُّحَيْلِيّ.

من مطبوعات مَجْمَع اللُّغَةِ العَرَبِيَّة بِدِمَشْق، مَطْبَعَةُ زَيْد بن ثَابِت بِدِمَشْق، سَنَةَ ١٩٧٥م.

● إِرْشَاد السَّارِي إِلَى شَرْح صَحِيح البُخَارِيّ: شَهَاب الدِّين أَحْمَد بن مُحَمَّد القَسْطَلَانِيّ الشَّافِعِيّ، المُتَوَفَّى سَنَةَ ٩٢٣هـ=١٥١٧م.

والبُخَارِيّ هو أَبُو عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّد بن إِسْمَاعِيل بن إِبْرَاهِيم بن المُغِيرَةِ بن بَرْدِزْبَةَ الجُعْفِيّ، المُتَوَفَّى سَنَةَ ٢٥٦هـ=٨٧٠م.

وبهامشه:

شرح الإمام النُّوَوِيّ أَبِي زَكَرِيَّا مُحْيِي الدِّين يَحْيَى بن شَرَف بن مُرِّي النُّوَوِيّ أَوْ النُّوَاوِيّ الشَّافِعِيّ، المُتَوَفَّى سَنَةَ ٦٧٦هـ=١٢٧٧م، عَلَى صَحِيح مُسْلِم بن الحَجَّاج القُشَيْرِيّ النِّسَابُورِيّ، المُتَوَفَّى سَنَةَ ٢٦١هـ=٨٧٥م.

دار الكتاب العربيّ بيروت، وهي الطَّبْعَةُ المُصَوَّرَةُ عَنِ الطَّبْعَةِ السَّابِعَةِ الَّتِي طُبِعَتْ بِالمَطْبَعَةِ الأَمِيرِيَّة بِبُولَاق مِصر سَنَةَ ١٣٢٣-١٣٢٧هـ.

● إرشاد السالك إلى أشرف المسالك: عَبْد الرَّحْمَنُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ عَسْكَرِ الْبَغْدَادِيِّ الْمَالِكِيِّ، الْمُتَوَفَّى سنة ٧٣٢هـ = ١٣٣٢م.

صححه وعلق عليه: رِضْوَانُ مُحَمَّدٍ رِضْوَان.

الناشر: المكتبة التجارية الكبرى بوضر، مَطْبَعَةُ السَّعَادَةِ بِالْقَاهِرَةِ، سنة ١٩٣٦م.

● إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول: مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيِّ بْنِ مُحَمَّدٍ الشُّوكَانِيِّ، الْمُتَوَفَّى سنة ١٢٥٠هـ = ١٨٣٤م.

وبهامشه:

شرح الشيخ أحمد بن قاسم العبَّادي الشافعي، الْمُتَوَفَّى سنة ٩٩٢هـ = ١٥٨٤م، على:

شرح جلال الدين محمد بن أحمد بن محمد المحلِّي الشافعي، الْمُتَوَفَّى سنة ٨٦٤هـ = ١٤٥٩م، على:

الورقات في الأصول، لإمام الحرمين أبي المعالي ضياء الدين عبد الملك بن عبد الله بن يوسف الجويني النيسابوري الشافعي، الْمُتَوَفَّى سنة ٤٧٨هـ = ١٠٨٥م.

الطبعة الأولى، مَطْبَعَةُ مُصْطَفَى الْبَابِي الْحَلَبِيِّ وأولاده بوضر سنة ١٩٣٧م.

● أزهار الرياض في أخبار القاضي عياض: شهاب الدين أحمد بن محمد بن أحمد المقرئ التلمساني، الْمُتَوَفَّى سنة ١٠٤١هـ = ١٦٣١م.

طبع تحت إشراف اللجنة المشتركة لنشر التراث الإسلامي بين حكومة المملكة المغربية وحكومة دولة الإمارات العربية المتحدة سنة ١٩٧٨-١٩٧٩م.

والأجزاء ١-٣، أُعيد طبعها بالتصوير بمطبعة فضالة - المحمدية بالمغرب سنة ١٩٧٨م، على المطبوعة في القاهرة بمطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر سنة ١٩٣٩م، التي نشرها المعهد الخلفي للأبحاث المغربية - بيت المغرب، والتي حققها: مُصْطَفَى السقا وإبراهيم الابياري وعبد الحفيظ سُلَيْبِي.

والجزء ٤، تحقيق: سعيد أحمد أعراب، ومحمد بن تاويت. طبع في مطبعة فضالة بالمغرب سنة ١٩٧٨م.

والجزء ٥، تَحْقِيقُ: سَعِيدُ أَحْمَدُ أَعْرَاب، و د. عَبْدُ السَّلَامِ الْهَرَّاس، طبع في مَطْبَعَةِ فَضَالَةَ بِالْمَغْرِبِ سنة ١٩٧٩-١٩٨٠ م.

● أَسَاسُ الْبَلَاغَةِ: جَارُ اللَّهِ أَبُو الْقَاسِمِ مُحَمَّدُ بْنُ عُمَرَ بْنِ مُحَمَّدٍ الزَّمْخَشَرِيِّ الْخَوَارِزْمِيِّ الْمُعْتَزَلِيِّ الْحَنْفِيِّ، الْمُتَوَفَّى سنة ٥٣٨هـ=١١٤٤ م.

تَحْقِيقُ: عَبْدُ الرَّحِيمِ مُحَمَّد.

الطَّبَعَةُ الْأُولَى، مَطْبَعَةُ أَوْرَفَانْد بِالْقَاهِرَةِ، سنة ١٩٥٣ م، وهي طَبَعَةُ مُصَوَّرَةٍ عَلَى طَبَعَةِ دَارِ الْكُتُبِ الْمِصْرِيَّةِ الَّتِي طُبِعَتْ سنة ١٣٤١ هـ.

● الْإِسْتِغْنَاءُ فِي أَحْكَامِ الْإِسْتِثْنَاءِ (الْمُقَدِّمَةُ): شَهَابُ الدِّينِ أَبُو الْعَبَّاسِ أَحْمَدُ بْنُ إِدْرِيسَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الصُّنْهَاجِيِّ الْمِصْرِيِّ الْمَالِكِيِّ، الْمَشْهُورُ بِالْقَرَّافِيِّ، الْمُتَوَفَّى سنة ٦٨٤هـ=١٢٨٥ م. تَحْقِيقُ: أ. د. طه مُحْسِن.

وزارة الأوقاف والشؤون الدينية العراقية - إحياء التراث الإسلامي، مَطْبَعَةُ الْإِرْشَادِ بِبَغْدَادِ سنة ١٩٨٢ م.

● الْإِسْتِغْنَاءُ فِي أَسْمَاءِ الْأَصْحَابِ: الْحَافِظُ أَبُو عَمَرَ يُوسُفُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عَبْدِ الْبَرِّ بْنِ عَاصِمِ النَّمِرِيِّ الْقُرْطُبِيِّ، الْمُتَوَفَّى سنة ٤٦٣هـ=١٠٧١ م. وهو مطبوع بهامش:

الإصابة في تمييز الصحابة، لشهاب الدين أبي الفضل أحمد بن علي بن محمد الكِنَانِيِّ الشَّافِعِيِّ، المشهور بابن حجر العسقلاني، الْمُتَوَفَّى سنة ٨٥٢هـ=١٤٤٩ م.

الناشر: مكتبة المثنى ببغداد، وهي طَبَعَةُ مُصَوَّرَةٍ عَنِ الطَّبَعَةِ الْأُولَى الَّتِي تَمَّ طَبْعُهَا سنة ١٣٢٨ هـ بِمَطْبَعَةِ السَّعَادَةِ بِمِصْرَ.

● أَسْدُ الْغَابَةِ فِي مَعْرِفَةِ الصَّحَابَةِ: عَزَّ الدِّينُ أَبُو الْحَسَنِ عَلِيُّ بْنُ أَبِي الْكَرَمِ مُحَمَّدُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْكَرِيمِ الشَّيْبَانِيِّ الْجَزْرِيِّ، الْمَعْرُوفُ بِابْنِ الْأَثِيرِ، الْمُتَوَفَّى سنة ٦٣٠هـ=١٢٣٣ م.

الناشر: المكتبة الإسلامية بطهران، سنة ١٣٧٧ هـ، وهي طَبَعَةُ مُصَوَّرَةٍ عَلَى مَطْبُوعَةِ الْمَطْبَعَةِ الْوَهْبِيَّةِ بِمِصْرَ سنة ١٢٨٠ هـ.

- الإسلام عَقِيدَةٌ وَشريعة: الإمام مَحْمُودُ شَلْتوت، المُتَوَفَّى سنة ١٣٨٣هـ=١٩٦٣م.  
الطَّبْعَةُ السادسة، دار الشروق، بَيْرُوت، القَاهِرَة، سنة ١٩٧٢م.
- أسماء التَّابِعِينَ وَمَنْ بَعْدَهُمْ مِمَّنْ صَحَّتْ رِوَايَتُهُ مِنَ الثَّقَاتِ عِنْدَ الْبُخَّارِيِّ وَمُسْلِمٍ، وذكراه في كتابيهما الصَّحِيحَيْنِ أو أحدهما على حروف الْمُعْجَمِ: (القسم الأول).  
تَخْرِيج: الإمام أبي الحَسَنِ عَلِيِّ بْنِ عُمَرَ الدَّارَقُطْنِيِّ، المُتَوَفَّى سنة ٣٨٥هـ=٩٩٥م.  
تَحْقِيق: أ. د. عَدْنَانُ عَبْدَ الرَّحْمَنِ الدُّورِيِّ.
- فرزة من مَجَلَّةِ الْمَجْمَعِ الْعِلْمِيِّ الْعِرَاقِيِّ (الجزءان الأول والثاني من المجلد الثاني والثلاثين، كانون الثاني سنة ١٩٨١م).
- أَسْنَى الْمَطَالِبِ فِي شَرْحِ رَوْضِ الطَّالِبِ: شَيْخُ الْإِسْلَام أَبُو يَحْيَى زَكَرِيَّا بْنُ مُحَمَّدَ بْنِ أَحْمَدَ الشَّافِعِيِّ الْأَنْصَارِيِّ، المُتَوَفَّى سنة ٩٢٦هـ=١٥٢٠م.  
ورَوْضُ الطَّالِبِ، للإمام شَرْفُ الدِّينِ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أَبِي بَكْرٍ عَبْدَ اللَّهِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ الْيَمَنِيِّ الشَّافِعِيِّ، المعروف بِالْمُقَرَّرِ الزَّيْدِيِّ، المُتَوَفَّى سنة ٨٣٧هـ=١٤٣٣م.  
وبهامشه:
- حَاشِيَةُ شَهَابِ الدِّينِ أَبِي الْعَبَّاسِ أَحْمَدَ الرَّمْلِيِّ الْكَبِيرِ ابْنِ حَمْزَةَ الْمُصْرِيِّ الْأَنْصَارِيِّ، المُتَوَفَّى سنة ٩٥٧هـ=١٥٥٠م، وولده شمس الدِّينِ مُحَمَّدُ الرَّمْلِيُّ، المُتَوَفَّى سنة ١٠٠٤هـ=١٥٩٦م.  
وقد جَرَّدَ الْحَاشِيَةَ مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ الشُّوْبَرِيِّ الْأَزْهَرِيُّ الشَّافِعِيُّ، المُتَوَفَّى سنة ١٠٦٩هـ=١٦٥٩م.
- الناشر: المكتبة الإسلامية، وهي مُصَوَّرَةٌ فِي بَيْرُوتَ عَلَى الْمَطْبُوعَةِ الْمِمْنِيَّةِ بِمُصْرَ، سنة ١٣١٣هـ.
- الْأَشْبَاهُ وَالنِّظَائِرُ عَلَى مَذْهَبِ أَبِي حَنِيفَةَ النُّعْمَانِ (بَنِ ثَابِتٍ، المُتَوَفَّى سنة ١٥٠هـ=٧٦٧م): زَيْنُ الدِّينِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ مُحَمَّدَ، الشَّهِيرُ بِابْنِ نُجَيْمٍ (اسم بعض أجداده) الْحَنْفِيِّ، المُتَوَفَّى سنة ٩٧٠هـ=١٥٦٣م.

تَحْقِيقٌ وَتَعْلِيقٌ: عَبْدُ الْعَزِيزِ مُحَمَّدٌ الْوَكِيلُ.

الناشر: مُؤَسَّسَةُ الْحَلَبِيِّ وَشُرَكَاهُ بِالْقَاهِرَةِ، مطابع سجل العرب، سنة ١٩٦٨ م.

● الاشتقاق: أَبُو بَكْرٍ مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ بْنِ دُرَيْدٍ، الْمُتَوَفَّى سنة ٣٢١هـ = ٩٣٣ م.

تَحْقِيقٌ وَشرح: عَبْدُ السَّلَامِ مُحَمَّدُ هَارُونُ، الْمُتَوَفَّى سنة ١٤٠٨هـ = ١٩٨٨ م.

مَطْبَعَةُ السُّنَّةِ الْمُحَمَّدِيَّةِ بِالْقَاهِرَةِ، سنة ١٩٥٨ م.

● الإصَابَةُ فِي تَمْيِيزِ الصَّحَابَةِ: ابْنُ حَجَرٍ الْعَسْقَلَانِيُّ. انظر: الاستيعاب في أسماء الأصحاب.

● أُصُولُ الدِّينِ: أَبُو مَنْصُورٍ عَبْدُ الْقَاهِرِ بْنِ طَاهِرِ بْنِ مُحَمَّدٍ الْبَغْدَادِيُّ الْإِسْفَرَايِينِيُّ التَّمِيمِيُّ، الْمُتَوَفَّى سنة ٤٢٩هـ = ١٠٣٧ م.

الناشر: مَكْتَبَةُ الْمُثَنَّى بِبَغْدَادٍ، وَمُؤَسَّسَةُ الْخَانَجِي بِمِصْرٍ، وَهِيَ مُصَوَّرَةٌ عَلَى الطَّبْعَةِ الْأُولَى المطبوعة بِمَطْبَعَةِ الدَّوْلَةِ بِإِسْتَنْبُولِ سنة ١٩٢٨ م.

● أُصُولُ الْفِقْهِ: الشَّيْخُ مُحَمَّدُ الْخُضْرِيُّ بَكْ بْنِ عَفِيْفِي الْبَاجُورِيِّ، الْمُتَوَفَّى سنة ١٣٤٥هـ = ١٩٢٧ م.

الطَّبْعَةُ الْخَامِسَةُ، الناشر: الْمَكْتَبَةُ التِّجَارِيَّةُ الْكُبْرَى بِمِصْرٍ، مَطْبَعَةُ السَّعَادَةِ بِمِصْرٍ، سنة ١٩٦٥ م.

● إِعَانَةُ الطَّالِبِينَ عَلَى حَلِّ أَلْفَاظِ فَتَحِ الْمُعِينِ: أَبُو بَكْرٍ، الْمَشْهُورُ بِالسَّيِّدِ الْبَكْرِيِّ، ابْنُ مُحَمَّدٍ شَطَا الدُّمَيْطِيُّ الْمَكِّيُّ، أَكْمَلَ تَحْرِيرَهَا سنة ١٣٠٠هـ.

وَفَتْحِ الْمُعِينِ هُوَ شَرْحُ قُرَّةِ الْعَيْنِ بِمُهِمَّاتِ الدِّينِ.

وَقُرَّةُ الْعَيْنِ وَفَتْحِ الْمُعِينِ، كِلَاهُمَا لِلشَّيْخِ زَيْنِ الدِّينِ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ زَيْنِ الدِّينِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ أَحْمَدَ الْمَلِيبَارِيِّ الشَّافِعِيِّ، الْمُتَوَفَّى سنة ٩٨٧هـ = ١٥٧٩ م.

وَبِهَامِشِهِ:

تَقْرِيرَاتٌ وَزِيَادَاتٌ، لِلْمُؤَلِّفِ السَّيِّدِ الْبَكْرِيِّ.

مَطْبَعَةُ دَارِ إِحْيَاءِ الْكُتُبِ الْعَرَبِيَّةِ لِأَصْحَابِهَا عَيْسَى الْبَابِي الْحَلَبِيِّ وَشُرَكَاهُ بِالْقَاهِرَةِ.

● الأعلام - قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين: خير الدين بن محمود بن محمد الزركلي الدمشقي، المتوفى بالقاهرة سنة ١٣٩٦هـ=١٩٧٦م.

الطبعة الرابعة، دار العلم للملايين، سنة ١٩٧٩م.

● إعلام الموقعين عن رب العالمين: شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد الزرعي الدمشقي، المشهور بابن قيم الجوزية، المتوفى سنة ٧٥١هـ=١٣٥٠م. تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المتوفى سنة ١٣٩٢هـ=١٩٧٢م<sup>(١)</sup>.

الطبعة الأولى، الناشر: المكتبة التجارية الكبرى بمصر، مطبعة السعادة بالقاهرة، سنة ١٩٥٥م.

● الإعلام والاهتمام بجمع فتاوى شيخ الإسلام أبي يحيى زكريا بن محمد بن أحمد الشافعي الأنصاري، المتوفى سنة ٩٢٦هـ=١٥٢٠م. جمعها: ابنه، رحمه الله تعالى.

طبع بعناية أحمد عبيد بن محمد عبيد الدمشقي، المتوفى سنة ١٤٠٩هـ=١٩٨٩م. الناشر: المكتبة العربية في دمشق، مطبعة الترقى بدمشق، سنة ١٣٥٥هـ.

● الأعمال الكاملة للإمام محمد عبده: المتوفى سنة ١٣٢٣هـ=١٩٠٥م. جمعها وحققها: أ. د. محمد عمارة.

الطبعة الأولى، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، سنة ١٩٧٢-١٩٧٤م. وهي

(١) كتب الأستاذ محمد علي النجار عضو مجمع اللغة العربية في القاهرة ترجمة للأستاذ الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد، وذكر فيها أنه وُلِدَ في ٢٨ من جمادى الأولى سنة ١٣١٨هـ= ٢٣ من سبتمبر سنة ١٩٠٠م، وأنه توفى في ٢٤ من ذي القعدة سنة ١٣٩٢هـ= ٣٠ من ديسمبر سنة ١٩٧٢م. وهذه الترجمة وردت في مقدمة الطبعة الثانية من كتاب شرح شذور الذهب لابن هشام، الذي طبعته المكتبة العصرية ببيروت سنة ١٤٢٠هـ=١٩٩٩م بالمطبعة العصرية ببيروت.

في حين أرح وفاته الزركلي في الأعلام في سنة ١٣٩٣هـ=١٩٧٣م، وأخذ منه عمر رضا كحالة في معجم المؤلفين.



في ستة مجلدات:

ج ١: الكُتَابَات السِّيَاسِيَّة.

ج ٢: الكُتَابَات الاجْتِمَاعِيَّة.

ج ٣: الإِصْلَاح الفِكْرِي وَالتَّرْبُوي وَالإِلَهِيَّات.

ج ٤-٥: فِي تَفْسِيرِ الْقُرْآنِ الْكَرِيم.

ج ٦: الْفَتَاوَى وَالفَهَارِس الْعَامَّة.

● أَعْيَان الْقَرْنِ الثَّالِثِ عَشَرَ فِي الْفِكْرِ وَالسِّيَاسَةِ وَالْاجْتِمَاع: خَلِيلُ مَرْدَم بَك، الْمُتَوَفَّى سَنَةِ ١٣٧٩هـ=١٩٥٩م.

قَدَّمَ لَهُ وَعَلَّقَ حَوَاشِيَهُ نَجْلُهُ: عَدْنَانُ مَرْدَم بَك، الْمُتَوَفَّى سَنَةِ ١٤٠٨هـ=١٩٨٨م.

الطَّبَعَةُ الْأُولَى، لُجْنَةُ التَّرَاثِ الْعَرَبِيِّ بَبْشُورُوت، سَنَةِ ١٩٧١م.

● الْأَغَانِي: أَبُو الْفَرَجِ الْأَصْبَهَانِي، عَلِيِّ بْنِ الْحُسَيْنِ بْنِ مُحَمَّدٍ، الْمُتَوَفَّى سَنَةِ ٣٥٦هـ=٩٦٧م.

ج ١-١٦ صُوِّرَتْ سَنَةِ ١٩٦٣م بِمَطَابَعِ كُوسْتَاتْسُومَاس بِالْقَاهِرَةِ عَلَى طَبَعَةِ دَارِ الْكُتُبِ الْمِصْرِيَّةِ، وَزَارَةِ الثَّقَافَةِ وَالْإِرْشَادِ الْقَوْمِي، الْمَوْسَسَةُ الْمِصْرِيَّةُ الْعَامَّة.

ج ١٧-٢٤ طُبِعَتْ بِمَطَابَعِ الْهَيْئَةِ الْمِصْرِيَّةِ الْعَامَّةِ لِلْكِتَابِ، بِإِشْرَافِ: مُحَمَّدِ أَبِي الْفَضْلِ إِبْرَاهِيمَ، الْمُتَوَفَّى سَنَةِ ١٤٠١هـ=١٩٨١م، وَتَحْقِيقِ أَسَاتِذَةٍ مُتَعَدِّدِينَ. ج ١٧ سَنَةِ ١٩٧٠م، وَج ٢٤ سَنَةِ ١٩٧٤م.

● الْإِنْفَاع: شَرَفُ الدِّينِ أَبُو النُّجَا مُوسَى بْنُ أَحْمَدَ بْنِ مُوسَى بْنِ سَالِمِ بْنِ عِيْسَى الْحَجَّارِيِّ الْمَقْدِسِيِّ، الْمُتَوَفَّى سَنَةِ ٩٦٨هـ=١٥٦٠م. انْظُر: كَشَافُ الْقِنَاعِ، وَمَطَالِبُ أُولِي النُّهَى.

● الْإِكْمَالُ فِي رَفْعِ الْارْتِيَابِ عَنِ الْمُؤْتَلَفِ وَالْمُخْتَلَفِ فِي الْأَسْمَاءِ وَالْكُنَى وَالْأَنْسَابِ: أَبُو نَصْرِ سَعْدُ الْمَلِكِ عَلِيُّ بْنُ هَبَةَ اللَّهِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ جَعْفَرٍ، الْمَعْرُوفُ بِابْنِ مَاكُولَا، الْمُتَوَفَّى سَنَةِ ٤٧٥هـ=١٠٨٢م.

تَضَحِيحٌ وَتَعْلِيلٌ: عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ يَحْيَى الْمُعَلِّمِيُّ الْيَمَانِيُّ، أَمِينُ مَكْتَبَةِ الْحَرَمِ الْمَكِّيِّ،

الْمُتَوَفَّى سنة ١٣٨٦هـ = ١٩٦٦م. ج ١-٦.

أما الجزء السابع فاعتنى بتصحيحه: نايف العباس.

الناشر: مُحَمَّد أمين دمج بَيْرُوت. والأجزاء الستة الأولى مُصَوَّرَةٌ على طَبْعَةٍ دائرة المعارف العُثْمَانِيَّة بِحَيْدَر آباد التي طبعت في سنة ١٩٦١-١٩٦٧م.

وطبع الجزء السابع في بَيْرُوت.

● الألويسيّ مُفسِّراً: أ. د. مُحْسِن عَبْد الحميد.

مَطْبَعَةُ الْمَعَارِف بِبَغْدَاد، سنة ١٩٦٩م.

● الإمام الترميذي والموازنة بين جامعهِ وبين الصَّحِيحَيْن: أ. د. نور الدِّين عِثْر.

الطَّبْعَةُ الْأُولَى، مَطْبَعَةُ لُجْنَةِ التَّأْلِيفِ وَالتَّرْجُمَةِ وَالنَّشْرِ بِبُصْرَ، سنة ١٩٧٠م.

● الإمام زُفَر بن الهُدَيْل، أُصُولُهُ وَفَقْهُهُ: أ. د. عَبْد الستار حَامِد.

وزارة الأوقاف العِراقِيَّة، مَطْبَعَةُ وزارة الأوقاف، بَغْدَاد، سنة ١٩٧٩م.

● الإمام زُفَر وآراؤه الْفِقْهِيَّة: أ. د. أَبُو الْيَقْظَان عَطِيَّة الْجُبُورِي، الْمُتَوَفَّى سنة ٢٠٠٥م.

دار الحرية للطَّبَاعَةِ بِبَغْدَاد، سنة ١٩٨٠م.

● الإمام الزُّهْرِيّ وأثره فِي السُّنَّة: أ. د. حَارِث سُلَيْمَان الضَّارِي، الْمُتَوَفَّى سنة

١٤٣٦هـ = ٢٠١٥م.

مكتبة بَسَّام بِالْمَوْصِل، الْعِرَاق، سنة ١٩٨٥م.

● الأُمّ: أَبُو عَبْد الله مُحَمَّد بن إِدْرِيس الشَّافِعِي، الْمُتَوَفَّى سنة ٢٠٤هـ = ٨٢٠م.

وبهامش الأجزاء ١-٥: مُحْتَصَرُ الْإِمَامِ أَبِي إِبْرَاهِيمَ إِسْمَاعِيلَ بن يَحْيَى الْمُرْنِي الشَّافِعِي،

الْمُتَوَفَّى سنة ٢٦٤هـ = ٨٧٨م.

وبهامش الجزء السادس: مُسْنَدُ الْإِمَامِ الشَّافِعِي.

وبهامش الجزء السابع: اخْتِلَافُ الْحَدِيثِ لِلْإِمَامِ الشَّافِعِي.

كتاب الشعب بِبُصْرَ، سنة ١٩٦٨م، وَهِيَ طَبْعَةٌ مُصَوَّرَةٌ عَلَى الْتِي طُبِعَتْ سنة ١٣٢١هـ بِبُصْرَ.

● الأمثال: أبو فيد مؤرِّج بن عمرو بن الحارث السدوسي، المتوفى سنة ١٩٥ هـ ٨١٠ م. تحقيق: أ. د. رمضان عبد التَّواب.

الناشر: الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر سنة ١٩٧١ م، المطبعة الثقافية بمصر.

● الأموال: الحافظ أبو عبيد القاسم بن سلام، المتوفى سنة ٢٢٤ هـ ٨٣٨ م. تحقيق وتعليق: محمد خليل هراس.

الناشر: مكتبة الكليات الأزهرية، دار الشرق للطباعة بالقاهرة، سنة ١٩٦٩ م.

● إنباه الرواة على أنباه النحاة: الوزير جمال الدين أبو الحسن علي بن يوسف بن إبراهيم الشيباني القفطي، المتوفى سنة ٦٤٦ هـ ١٢٤٨ م.

تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، المتوفى سنة ١٤٠١ هـ ١٩٨١ م.

الطبعة الأولى، مطبعة دار الكتب المصرية بالقاهرة، ج ١ سنة ١٩٥٠ م، وج ٢ سنة ١٩٥٢ م، وج ٣ سنة ١٩٥٥ م، وج ٤ سنة ١٩٧٣ م.

● الانتقاء في فضائل الثلاثة الأئمة الفقهاء، مالك والشافعي وأبي حنيفة رضي الله عنهم، وذكر عيئون من أخبارهم وأخبار أصحابهم للتعريف بجلالة أقدارهم: الحافظ أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر بن عاصم النمري القرطبي، المتوفى سنة ٤٦٣ هـ ١٠٧١ م. نشر: مكتبة القدس بالقاهرة، مطبعة المعاهد بمصر، سنة ١٣٥٠ هـ.

● الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف، على مذهب الإمام المجل أحمد بن حنبل: علاء الدين أبو الحسن علي بن سليمان بن أحمد المرذوي الصالحي، المتوفى سنة ٨٨٥ هـ ١٤٨٠ م.

وهو شرح كتاب المقنع، للإمام موفق الدين أبي محمد عبد الله بن أحمد بن محمد، بن قدامة المقدسي، المتوفى سنة ٦٢٠ هـ ١٢٢٣ م.

تحقيق: محمد حامد ابن الشيخ سيد أحمد الفقي، المتوفى سنة ١٣٧٨ هـ ١٩٥٩ م.

مطبعة السنة المحمدية بالقاهرة. الطبعة الأولى ج ١-٢ سنة ١٩٥٥ م، ج ٣-٥ سنة ١٩٥٦ م، ج ٦-١٠ سنة ١٩٥٧ م، ج ١١-١٢ سنة ١٩٥٨ م.

- أَنْفَعُ الْوَسَائِلِ إِلَى تَحْرِيرِ الْمَسَائِلِ: انظر: الْفَتَاوَى الطَّرْسُوسِيَّة.
  - الْأَنْوَارُ لِأَعْمَالِ الْأَبْرَارِ: جَمَالُ الدِّينِ يُوسُفُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الْأَزْدِيَّ الشَّافِعِيِّ، الْمُتَوَفَّى سنة ٧٩٩هـ = ١٣٩٧م.
- ومعه حاشيتان عليه هما:
- ١- حَاشِيَةُ الْكُمُثْرِيِّ، شرع في تأليفه سنة ١١١٠هـ.
  - ٢- حَاشِيَةُ الْحَاجِّ إِبْرَاهِيمَ.
- مُؤَسَّسَةُ الْحَلَبِيِّ وشركاه للنشر والتوزيع بالقاهرة، مَطْبَعَةُ الْمَدِينَةِ بِالْقَاهِرَةِ، طبع ج ١ سنة ١٩٦٩م، وج ٢ سنة ١٩٧٠م.
- إِنْصَاحُ الْمَكْنُونِ فِي الذِّيلِ عَلَى كَشْفِ الظُّنُونِ عَنْ أَسَامِي الْكُتُبِ وَالْفُنُونِ: إِسْمَاعِيلُ بَاشَا بْنُ مُحَمَّدٍ أَمِينِ بْنِ مِيرْسَلِيمِ الْبَابَانِيِّ أَصْلًا، وَالبَغْدَادِيِّ مَوْلَدًا وَمَسْكَنًا، الْمُتَوَفَّى سنة ١٣٣٩هـ = ١٩٢٠م.
- طبع بِعِنَايَةِ: مُحَمَّدٍ شَرَفِ الدِّينِ يَاقِيَا، ورفعت بيلكه الكليسي.
- منشورات مكتبة المثنى ببغداد، وهي الطَّبعة المَصَوَّرة عَلَى طَبْعَةِ إِسْتَانْبُولِ سنة ١٩٤٥م.
- الْبَاجُورِيُّ عَلَى شَرْحِ ابْنِ قَاسِمٍ: انظر: حَاشِيَةُ إِبْرَاهِيمَ الْبَيْجُورِيِّ.
  - بُجَيْرِمِي عَلَى الْخَطِيبِ: وهي حَاشِيَةُ الشَّيْخِ سُلَيْمَانَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عُمَرَ الْبُجَيْرِمِيِّ الشَّافِعِيِّ، الْمُتَوَفَّى سنة ١٢٢١هـ = ١٨٠٦م، الْمُسَمَّاةُ: نُحْفَةُ الْحَبِيبِ عَلَى شَرْحِ الْخَطِيبِ.
- وشرح الْخَطِيبِ، المعروف بِالْإِفْنَاعِ فِي حَلِّ أَلْفَاظِ أَبِي شُجَاعٍ، لِلشَّيْخِ مُحَمَّدِ الشَّرِيفِيِّ الْخَطِيبِ ابْنِ أَحْمَدَ، الْمُتَوَفَّى سنة ٩٧٧هـ = ١٥٧٠م.
- ومتن أَبِي شُجَاعٍ: شَهَابُ الدِّينِ وَأَحْمَدُ بْنُ الْحُسَيْنِ بْنِ أَحْمَدَ الْأَصْفَهَانِيِّ، الْمُتَوَفَّى سنة ٥٩٣هـ = ١١٩٧م، (وفي حَاشِيَةِ الْبَاجُورِيِّ عَلَى ابْنِ قَاسِمٍ ج ١ ص ١٠ وَكَشْفِ الظُّنُونِ ص ١١٨٩ توفى سنة ٤٨٨هـ)، الْمَسْمُومَةُ بِاسْمَيْنِ هُمَا: التَّقْرِيبُ، أَوْ غَايَةُ الْاِخْتِصَارِ.
- مَطْبَعَةُ مُصْطَفَى الْبَابِي الْحَلَبِيِّ وَأَوْلَادِهِ بِمِصْرَ، سنة ١٩٥١م.

● **الْبَحْرُ الرَّائِقُ شَرْحُ كَنْزِ الدَّقَائِقِ:** زَيْنُ الدِّينِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ مُحَمَّدٍ، الشَّهِيرُ بِابْنِ نُجَيْمٍ (اسم بعض أجداده) الْحَنْفِيُّ، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ٩٧٠هـ = ١٥٦٣م.

وبآخره:

تَكْمِلَةُ الْبَحْرِ الرَّائِقِ، لِمُحَمَّدِ بْنِ حُسَيْنِ بْنِ عَلِيِّ الطُّورِيِّ الْحَنْفِيِّ الْقَادِرِيِّ، كَانَ حَيًّا سَنَةَ ١١٣٨هـ = ١٧٢٦م.

وَكَنْزُ الدَّقَائِقِ، لِأَبِي الْبَرَكَاتِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، الْمَعْرُوفُ بِحَافِظِ الدِّينِ النَّسَفِيِّ الْحَنْفِيِّ، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ٧١٠هـ = ١٣١٠م.

وطُبِعَ بهامشه:

مِنْحَةُ الْخَالِقِ عَلَى الْبَحْرِ الرَّائِقِ، لِمُحَمَّدِ أَمِينِ عَابِدِينَ ابْنِ السَّيِّدِ عُمَرَ عَابِدِينَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ الدَّمَشَقِيِّ الْحَنْفِيِّ، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ١٢٥٢هـ = ١٨٣٦م.

طُبِعَ كِتَابُ الْبَحْرِ الرَّائِقِ فِي الْأَجْزَاءِ ١-٧، وَانْتَهَى إِلَى الْقِسْمِ الْأَوَّلِ مِنْ كِتَابِ الْإِجَارَةِ. أَمَّا الْجُزْءُ الثَّامِنُ فَهُوَ تَكْمِلَةُ الْبَحْرِ الرَّائِقِ لِلطُّورِيِّ، الَّذِي بَدَأَ بِأَوَّلِ كِتَابِ الْإِجَارَةِ مِنْ كَنْزِ الدَّقَائِقِ.

النَّاشِرُ: دَارُ الْمَعْرِفَةِ، بَيْرُوتُ، شَرَكَةُ عَلَاءِ الدِّينِ لِلطَّبَاعَةِ، بَيْرُوتُ، وَهِيَ طَبْعَةٌ مُصَوَّرَةٌ عَلَى الطَّبْعَةِ الْمِصْرِيَّةِ.

● **الْبَحْرُ الرَّخَّارُ الْجَامِعُ لِمَذَاهِبِ عُلَمَاءِ الْأُمَصَارِ:** الْإِمَامُ الْمَهْدِيُّ لَدَيْنَ اللَّهِ أَحْمَدُ بْنُ يَحْيَى بْنِ الْمُرتَضَى الْحَسَنِيِّ الْيَمَانِيِّ، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ٨٤٠هـ = ١٤٣٧م.

وبهامشه:

جَوَاهِرُ الْأَخْبَارِ وَالْآثَارِ الْمُسْتَخْرَجَةُ مِنْ لُجَّةِ الْبَحْرِ الرَّخَّارِ، لِمُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى بَهْرَانَ الصَّعْدِيِّ، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ٩٥٧هـ = ١٥٥٠م.

ومعه:

تَعْلِيلَاتُ مِنْ مَرَاجِعِ مُخْتَلِفَةٍ، لِمَصْحَحِهِ الْقَاضِي عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الْكَرِيمِ الْجُرَافِيِّ الْيَمَنِيِّ الصَّنَعَانِيِّ.

أَشْرَفَ عَلَى الطَّبْعَةِ الْأُولَى: عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ الصَّدِّيقِ، وَعَبْدُ الْحَفِيفِ سَعْدُ عَطِيَّة.

مُؤَسَّسَةُ الرَّسَالَةِ، بَيْرُوت، طَبْعَةُ مُصَوَّرَةٍ سَنَةِ ١٩٧٥ م عَلَى الطَّبْعَةِ الْأُولَى الَّتِي طُبِعَتْ فِي الْقَاهِرَةِ سَنَةِ ١٩٤٧-١٩٤٩ م.

وَقَدْ ضَمَّتْ طَبْعَةُ مُؤَسَّسَةِ الرَّسَالَةِ مُقَدِّمَةَ كِتَابِ الْبَحْرِ الرَّخَّارِ، وَجَعَلَتْهُ الْجُزْءَ الْأَوَّلَ، فِي: عِلْمِ الْكَلَامِ، وَأُصُولِ الْفِقْهِ، وَتَارِيخِ الرَّسُولِ ﷺ وَالْعَشْرَةِ الْمَشْهُورِينَ مِنْ أَصْحَابِهِ، وَتَعْدَادِ الْأُيُومِ الزَّيْدِيَّةِ... إلخ.

حَقَّقَهُ: السَّيِّدُ يَحْيَى عَبْدَ الْكَرِيمِ الْفَضِيلِ، وَهُوَ الَّذِي قَامَ بِمِرَاجَعَةِ الْأَغْلَاطِ الَّتِي وَقَعَتْ فِي الطَّبْعَةِ الْأُولَى.

● الْبَحْرُ الْمُحِيطُ: ابْنُ حَيَّانِ الْأَنْدَلُسِيِّ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ أَيْبَرُ الدِّينِ مُحَمَّدُ بْنُ يُوسُفَ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ يُوسُفَ بْنِ حَيَّانَ، الشَّهِيرُ بِابْنِ حَيَّانَ وَأَبِي حَيَّانِ الْأَنْدَلُسِيِّ الْغُرْنَاطِيِّ الْجَيَّانِيِّ النَّفَرِيِّ، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ٥٧٤٥ هـ = ١٣٤٤ م.

وَبِهَامِشِهِ:

١- النهر الماد من البحر: لابن حَيَّانَ أَيْضاً.

٢- الدَّرُّ اللَّيْقِيظُ مِنَ الْبَحْرِ الْمُحِيطِ: لِتَلْمِيزِ ابْنِ حَيَّانِ الْإِمَامِ تَاجِ الدِّينِ أَبِي مُحَمَّدٍ أَحْمَدَ بْنِ عَبْدِ الْقَادِرِ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ مَكْنُومِ الْقَيْسِيِّ الْحَنْفِيِّ النَّحْوِيِّ، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ٥٧٤٩ هـ = ١٣٤٨ م.

الناشر: مكتبة ومطابع النضر الحديثة، الرياض، مطابع أفست كونر وغرافير بيروت، وهي طَبْعَةُ مُصَوَّرَةٍ عَلَى الْمَطْبُوعَةِ بِمَطْبَعَةِ السَّعَادَةِ الَّتِي تَمَّ طَبْعُهَا أَوَّلًا سَنَةَ ١٣٢٩ هـ.

● بَدَائِعُ الصَّنَائِعِ فِي تَرْتِيبِ الشَّرَائِعِ: عَلَاءُ الدِّينِ أَبُو بَكْرٍ بْنُ مَسْعُودِ بْنِ أَحْمَدَ الْكَاسَانِيِّ أَوْ الْكَاشَانِيِّ، الْمُتَلَقَّبُ بِمَلِكِ الْعُلَمَاءِ، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ٥٨٧ هـ = ١١٩١ م.

الناشر: زَكْرِيَّا عَلِيٌّ يُوسُفَ، ج ١، مَطْبَعَةُ الْعَاصِمَةِ بِالْقَاهِرَةِ، وَج ٢-١٠ مَطْبَعَةُ الْإِمَامِ بِمِصْرَ، انْتَهَى طَبْعُهُ سَنَةَ ١٩٧٢ م.

● بَدَايَةُ الْمُجْتَهِدِ وَنَهَايَةُ الْمُقْتَصِدِ: أَبُو الْوَلِيدِ مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ الْإِمَامِ أَبِي الْوَلِيدِ مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ رُشْدِ الْقُرْطُبِيِّ، الْمُتَلَقَّبُ بِابْنِ رُشْدِ الْحَفِيدِ، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ٥٩٥ هـ = ١١٩٨ م.

مَطْبَعَةُ الْمَعَاهِدِ بِالْقَاهِرَةِ، سَنَةَ ١٩٣٥ م.

● **البِدَايَةُ والنِّهَايَةُ:** الحافظ عِمَاد الدِّين أَبُو الفِدَاء إِسْمَاعِيلُ بْنُ عُمَرَ بْنِ كَثِيرٍ الْقُرَشِيُّ الدَّمَشْقِيُّ الشَّافِعِيُّ، المُتَوَفَّى سنة ٥٧٧٤هـ = ١٣٧٣م.

الناشر: مكتبة المعارف ببيروت، ومكتبة النصر بالرياض، سنة ١٩٦٦م، وهي طَبْعَةٌ مُصَوَّرَةٌ عَلَى الطَّبْعَةِ الْأُولَى المطبوعة بمصر.

● **البَدْرِ الطَّالِع بِمَحَاسِن مَنْ بَعْدَ الْقَرْنِ السَّابِع:** مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ مُحَمَّدٍ الشُّوْكَانِيُّ، المُتَوَفَّى سنة ١٢٥٠هـ = ١٨٣٤م.

الطَّبْعَةُ الْأُولَى، مَطْبَعَةُ السَّعَادَةِ بِمِصْر، سنة ١٣٤٨هـ.

● **الْبُرْهَانُ فِي عُلُومِ الْقُرْآن (المُقَدِّمَةُ):** بَدْرُ الدِّينِ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بَهَادُرِ الزَّرْكَشِيِّ الشَّافِعِيِّ، المُتَوَفَّى سنة ٧٩٤هـ = ١٣٩٢م.

تَحْقِيقُ: مُحَمَّدُ أَبُو الْفَضْلِ إِبْرَاهِيمُ، المُتَوَفَّى سنة ١٤٠١هـ = ١٩٨١م.

الطَّبْعَةُ الثَّانِيَّة، مَطْبَعَةُ عَيْسَى الْبَابِي الْحَلَبِيِّ بِمِصْر، سنة ١٩٧٢م.

● **الْبَرَّازِيَّة:** انظر: الْفَتَاوَى الْبَرَّازِيَّة، مطبوعة بهامش الْفَتَاوَى الْهِنْدِيَّة.

● **بُغْيَةُ الْمُتَلَمِّسِ فِي تَارِيخِ رِجَالِ أَهْلِ الْأَنْدَلُس،** عُلَمَائِهَا وَأُمَرَائِهَا وَشُعَرَائِهَا وَذَوِي النِّبَاهَةِ فِيهَا مَنْ دَخَلَ إِلَيْهَا أَوْ خَرَجَ عَنْهَا: أَحْمَدُ بْنُ يَحْيَى بْنِ أَحْمَدَ بْنِ عَمِيرَةَ الصَّبِّي، المُتَوَفَّى سنة ٥٩٩هـ = ١٢٠٣م.

الناشر: مكتبة المثنى ببغداد، ومُؤَسَّسَةُ الْخَانَجِي بِمِصْر، وهي طَبْعَةٌ مُصَوَّرَةٌ عَلَى المطبوعة بِمَدِينَةِ مَجْرِيَطِ التي طُبِعَتْ سنة ١٨٨٤م بِمَطْبَعِ رُوخَس.

● **بُغْيَةُ الْوُعَاةِ فِي طَبَقَاتِ اللُّغَوِيِّينَ وَالنُّحَاة:** جَلَالُ الدِّينِ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي بَكْرٍ السُّيُوطِيُّ، المُتَوَفَّى سنة ٩١١هـ = ١٥٠٥م.

تَحْقِيقُ: مُحَمَّدُ أَبُو الْفَضْلِ إِبْرَاهِيمُ، المُتَوَفَّى سنة ١٤٠١هـ = ١٩٨١م.

الطَّبْعَةُ الْأُولَى، مَطْبَعَةُ عَيْسَى الْبَابِي الْحَلَبِيِّ بِمِصْر، سنة ١٩٦٤م.

● **أَبُو بَكْرٍ الصِّدِّيقُ:** عَلِيُّ الطَّنْطَاوِيُّ، المُتَوَفَّى سنة ١٤٢٠هـ = ١٩٩٩م.

الطَّبْعَةُ الثَّانِيَّة، المَطْبَعَةُ السَّلَفِيَّةُ بِالْقَاهِرَةِ، سنة ١٣٧٢هـ.

● **بُلْغَةُ السَّالِكِ لِأَقْرَبِ الْمَسَالِكِ:** أَحْمَدُ الصَّاوِي. انظر: الشَّرْحُ الصَّغِيرُ عَلَى أَقْرَبِ الْمَسَالِكِ لِلدَّرْدِيرِ.

● **الْبُلْغَةُ فِي تَارِيخِ أَيْمَةِ اللُّغَةِ:** مَجْدُ الدِّينِ أَبُو الطَّاهِرِ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ الصَّدِيقِي الشَّيرَازِي الْفَيْرُوزَابَادِي، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ٨١٧هـ=١٤١٥م.  
تَحْقِيقُ: مُحَمَّدُ الْمِصْرِي.

منشورات وزارة الثقافة بدمشق، سنة ١٩٧٢م.

● **بُلُوغُ الْأَرَبِ فِي مَعْرِفَةِ أَحْوَالِ الْعَرَبِ:** السَّيِّدُ مُحَمَّدُ شَكْرِي بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي الثَّنَاءِ مُحَمَّدُ الْأَلُوسِي الْحُسَيْنِي الْبَغْدَادِي، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ١٣٤٢هـ=١٩٢٤م.

شرح وتصحیح وضبط: الأستاذ مُحَمَّدُ بَهْجَةُ الْأَثَرِي، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ١٤١٦هـ=١٩٩٦م.  
الطَّبْعَةُ الثَّالِثَةُ، طبع على نفقة مكتبة مُحَمَّدِ الطَّيِّبِ، ويطلب من دار الكتب الحَدِيثَةُ بِالْقَاهِرَةِ، مطابع دار الكتاب الْعَرَبِيِّ بِمِصْرَ.

● **الْبَهْجَةُ فِي شَرْحِ التُّحْفَةِ:** أَبُو الْحَسَنِ عَلِيٌّ بْنُ عَبْدِ السَّلَامِ بْنُ عَلِيٍّ التُّسُولِيُّ الْفَاسِي، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ١٢٥٨هـ=١٨٤٢م، فرغ من تأليفه سنة ١٢٥٦هـ.

وَتُحْفَةُ الْحُكَّامِ فِي نِكْتِ الْعُقُودِ وَالْأَحْكَامِ، هِيَ منظومة في مَذْهَبِ الْإِمَامِ مَالِكٍ: لِلْقَاضِي أَبِي بَكْرٍ مُحَمَّدُ بْنُ مُحَمَّدٍ، بَنِ عَاصِمِ الْأَنْدَلُسِيِّ الْغَرْنَاطِيِّ، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ٨٢٩هـ=١٤٢٦م.

وبهامشه:

حَلْيُ الْمَعَاصِمِ لِبَنَتِ فِكْرِ ابْنِ عَاصِمٍ، وَهُوَ شَرْحٌ عَلَى مَنْظُومَةِ تُحْفَةِ الْحُكَّامِ: لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدِ التَّائُودِيِّ بْنِ الطَّالِبِ، بَنِ سَوْدَةَ الْمُرِّي الْأَنْدَلُسِيِّ الْفَاسِي، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ١٢٠٩هـ=١٧٩٥م.  
الناشر: المكتبة التجارية الْكُبْرَى بِمِصْرَ، توزيع: دار الفكر ببيروت، مَطْبَعَةُ مُصْطَفَى مُحَمَّدٍ بِمِصْرَ، سَنَةَ ١٣٧١هـ.

● **تَاجُ التَّرَاجُمِ فِي طَبَقَاتِ الْحَنْفِيَّةِ:** أَبُو الْفِدَاءِ زَيْنُ الدِّينِ قَاسِمُ بْنُ قُطْلُوبَغَا الْحَنْفِي السُّودُونِي، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ٨٧٩هـ=١٤٧٤م.

الناشر: مكتبة الْمُثَنَّى بِبَغْدَادِ، مَطْبَعَةُ الْعَانِي بِبَغْدَادِ، سَنَةَ ١٩٦٢م.



● تَاج العَرُوس من جَوَاهِر القَامُوس: السَّيِّد أَبُو الفَيْض مُحَمَّد مُرتَضَى بن مُحَمَّد بن مُحَمَّد الحُسَيْنِي الرِّبِيدِي الحَنَفِي، المُتَوَفَى سنة ١٢٠٥هـ = ١٧٩٠م.

والمُرَاد بالقَامُوس هو القَامُوس المُحِيط، لِلْفَيْرُوزَابَادِي.

تَحْقِيق: عدد من الأساتذة.

إصدار وزارة الإعلام بالكويت، مطبعة حكومة الكويت، ج ١ سنة ١٣٨٥هـ = ١٩٦٥م - ج ٤٠ سنة ١٤٢٢هـ = ٢٠٠١م.

والطبعة التي صَوَّرتها دار مكتبة الحياة ببيروت على الطبعة الأولى التي طُبعت سنة ١٣٠٦هـ بالمطبعة الحيرية بمصر.

● التَّاج والإكْلِيل لمُختَصِر خَلِيل: أَبُو عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّد بن يُوسُف العَبْدَرِي، الشهير بالمَوَاق، المُتَوَفَى سنة ٨٩٧هـ = ١٤٩٢م.

وهو شَرْح مُختَصِر سَيِّدِي خَلِيل بن إِسْحَاق الجُنْدِي المَالِكِي، المُتَوَفَى سنة ٧٧٦هـ = ١٣٧٤م.

وهو مطبوع بهامش:

مَوَاهِب الجَلِيل في شَرْح مُختَصِر الشَّيْخ خَلِيل، لأبي عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّد بن مُحَمَّد بن عَبْدِ الرَّحْمَنِ الطَّرَابُلُسِيِّ المَغْرِبِيِّ، المعروف بالحَطَّاب، المُتَوَفَى سنة ٩٥٤هـ = ١٥٤٧م.

ملتزم الطبع والنشر: مكتبة النجاح بليبيا، مطابع دار الكتاب اللبناي، وهي مُصَوَّرة على المطبوعة بمطبعة السَّعَادَةِ بمِصْر التي تم طبعها سنة ١٣٢٩هـ.

● تَارِيخ الأدب العَرَبِي: كارل بروكلمان، المُتَوَفَى سنة ١٣٧٥هـ = ١٩٥٦م.

الطبعة الأوربية المطبوعة بالألمانية في لِيدَن - بْرِيل. الأصل: ج ١ طبع سنة ١٩٤٣م، وج ٢ طبع سنة ١٩٤٩م. والدليل: ج ١ طبع سنة ١٩٤٧م، وج ٢ طبع سنة ١٩٣٨م، وج ٣ سنة ١٩٤٢م.

والطبعة العربية ج ١-٣ ترجمة: أ. د. عَبْدِ الحَلِيم النِّجَّار، المُتَوَفَى سنة ١٣٨٣هـ = ١٩٦٤م.

ج ١-٢ (القسم الأول).

وج ٤ ترجمة: أ. د. يَعْقُوب بَكْر، و أ. د. رَمَضَانَ عَبْد التَّوَّاب.

ج ٣-٤ (القسم الثاني).

وج ٥ ترجمة: أ. د. رَمَضَانَ عَبْدَ التَّوَّابِ، ومراجعة: أ. د. يَعْقُوبُ بَكْر.

وج ٦ ترجمة: أ. د. يَعْقُوبُ بَكْر، ومراجعة: أ. د. رَمَضَانَ عَبْدَ التَّوَّابِ.

ج ٥-٦ (القسم الثالث).

وج ٧ و ٨ (القسم الرابع) ترجمة: أ. د. مُحَمَّدُ عَوْنِي عَبْدَ الرَّؤُوفِ، و د. عُمَرُ صَابِرُ عَبْدَ الْجَلِيلِ،

و د. سَعِيدُ حَسَنَ بَحِيرِي.

وج ٩ (القسم الخامس) ترجمة: أ. د. مُحَمَّدُ فَهْمِي حِجَازِي.

وج ١٠ و ١١ (القسم السادس) ترجمة: أ. د. مُحَمَّدُ فَهْمِي حِجَازِي، و د. حَسَنَ مُحَمَّدُ

إِسْمَاعِيل.

وج ١٢ (القسم السابع) ترجمة: د. غَرِيبُ مُحَمَّدَ غَرِيب، و د. حَسَنَ مُحَمَّدُ إِسْمَاعِيل،

و عَبْدِ الْحَلِيمِ مُحَمَّدُ أَحْمَد.

وج ١٢-١٣ (القسم الثامن) ترجمة: أ. د. مُحَمَّدُ فَهْمِي حِجَازِي، و د. عُمَرُ صَابِر

عَبْدَ الْجَلِيلِ.

وج ١٣ ب-١٤ (القسم التاسع) ترجمة: أ. د. مُحَمَّدُ فَهْمِي حِجَازِي، و د. عُمَرُ صَابِر

عَبْدَ الْجَلِيلِ.

وج ١٥ (القسم العاشر) ترجمة: أ. د. عُمَرُ صَابِرُ عَبْدَ الْجَلِيلِ.

أَشْرَفَ عَلَى تَرْجُمَةِ الْكِتَابِ كُلِّهِ إِلَى الْعَرَبِيَّةِ: أ. د. مُحَمَّدُ فَهْمِي حِجَازِي.

وج ١-٦ طبع في دار المَعَارِفِ بِمِصْرَ طبعات متعددة.

وأعادَتِ المُنْظَمَةُ الْعَرَبِيَّةُ لِلتَّرْبِيَةِ وَالثَّقَافَةِ وَالْعُلُومِ طبع ترجمة الكتاب كله إلى الْعَرَبِيَّةِ من الجزء

الأول إلى الخامس عشر في مطابع الهيئة المِصْرِيَّةِ العامة للكتاب، سنة ١٩٩٣-١٩٩٩ م.

● تَارِيخُ الْأُسْتَاذِ الْإِمَامِ الشَّيْخِ مُحَمَّدَ عَبْدَهُ (الْمُتَوَفَّى سنة ١٣٢٣ هـ = ١٩٠٥ م): السَّيِّدُ

مُحَمَّدُ رَشِيدُ رِضَا، الْمُتَوَفَّى سنة ١٣٥٣ هـ = ١٩٣٥ م.

الجزء الأول: الطَّبْعَةُ الْأُولَى، في مَطْبَعَةِ الْمَنَارِ بِمِصْرَ، سنة ١٩٣١ م.

الجزء الثاني: الطَّبْعَةُ الثانية، في مَطْبَعَةِ المَنَارِ بِمِصْرَ، سنة ١٣٤٤ هـ.

الجزء الثالث: الطَّبْعَةُ الثانية، في دار المَنَارِ بِمِصْرَ، سنة ١٣٦٧ هـ.

● تَارِيخُ الإِسْلَامِ السِّيَاسِيِّ وَالدِّينِيِّ وَالثَّقَافِيِّ وَالاِجْتِمَاعِيِّ: أ. د. حَسَنُ إِبرَاهِيمَ حَسَنُ، المُتَوَفَّى سنة ١٣٨٨ هـ = ١٩٦٨ م.

ج ١-٣ الطَّبْعَةُ السابعة سنة ١٩٦٤-١٩٦٥ م. وج ٤ الطَّبْعَةُ الأُولَى سنة ١٩٦٧ م.

الناشر: مكتبة النهضة المِصْرِيَّة، مَطْبَعَةُ السُّنَّةِ المُحَمَّدِيَّةِ بالقَاهِرَةِ.

● تَارِيخُ بَغْدَادٍ أَوْ مَدِينَةِ السَّلَامِ: الحَافِظُ أَبُو بَكْرٍ أَحْمَدُ بْنُ عَلِيٍّ بْنُ ثَابِتِ الخَطِيبِ البَغْدَادِيِّ، المُتَوَفَّى سنة ٤٦٣ هـ = ١٠٧١ م.

الناشر: دار الكتاب العَرَبِيِّ ببيروت، وهي الطَّبْعَةُ المِصْرَوَّةُ عَلَى الطَّبْعَةِ الأُولَى التي طبعت بِمَطْبَعَةِ السَّعَادَةِ بِمِصْرَ، سنة ١٣٤٩ هـ.

● تَارِيخُ الخُلَفَاءِ: جَلَالُ الدِّينِ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي بَكْرٍ السُّيُوطِيُّ، المُتَوَفَّى سنة ٩١١ هـ = ١٥٠٥ م.

تَحْقِيقُ: مُحَمَّدٌ مُحِيطِي الدِّينِ عَبْدُ الحَمِيدِ، المُتَوَفَّى سنة ١٣٩٢ هـ = ١٩٧٢ م.

الطَّبْعَةُ الثالثة، مَطْبَعَةُ المَدِينَةِ بالقَاهِرَةِ، سنة ١٩٦٤ م.

● تَارِيخُ الخَمِيسِ فِي أَحْوَالِ أَنْفُسِ نَفِيسٍ: حُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنُ الحَسَنِ الدِّيَّارِ بَكْرِيٍّ، المُتَوَفَّى بِحُدُودِ سنة ٩٦٦ هـ = ١٥٥٩ م.

الناشر: مُؤَسَّسَةُ شَعْبَانَ بِيئُوت، وهي مُصَوَّرَةٌ عَلَى طَبْعَةِ المَطْبَعَةِ الوَهْبِيَّةِ بِمِصْرَ، التي تم طبعها سنة ١٢٨٣ هـ.

● تَارِيخُ الطَّبَرِيِّ (تَارِيخُ الأُمَمِ وَالْمُلُوكِ) أَوْ (تَارِيخُ الرُّسُلِ وَالْمُلُوكِ): أَبُو جَعْفَرٍ مُحَمَّدُ بْنُ جَرِيرِ الطَّبَرِيِّ، المُتَوَفَّى سنة ٣١٠ هـ = ٩٢٣ م.

تَحْقِيقُ: مُحَمَّدُ أَبُو الفَضْلِ إِبرَاهِيمُ، المُتَوَفَّى سنة ١٤٠١ هـ = ١٩٨١ م.

الطَّبْعَةُ الثانية، دار المَعَارِفِ بِمِصْرَ، سنة ١٩٦٧-١٩٧٦ م.

● تَارِيخُ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ: الحافظ جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد التيمي البكري القرشي البغدادي الحنبلّي، المعروف بابن الجوزي، المتوفى سنة ٥٩٧هـ=١٢٠١م.

تَقْدِيمُ وَتَعْلِيْقُ: أَسَامَةُ عَبْدِ الْكَرِيمِ الرَّفَاعِيِّ.

دار إحياء علوم الدين بدمشق، سنة ١٣٩٤هـ.

● تَارِيخُ قُضَاةِ الْأَنْدَلُسِ، وسماه (المَرْقَبَةُ الْعُلْيَا فيمن يستحق القضاء والفتيا): أبو الحسن علي بن عبد الله بن محمد بن محمد بن الحسن النباهي المالقي الأندلسي، ولد سنة ٧١٣هـ وكان حياً سنة ٧٩٣هـ=١٣٩١م.

المكتب التجاري للطباعة والنشر ببירות، وهي طَبْعَةٌ مُصَوَّرَةٌ.

● تَبْصِرَةُ الْحُكَّامِ فِي أَصُولِ الْأَقْضِيَةِ وَمَنَاجِجِ الْأَحْكَامِ: القاضي بُرْهَانُ الدِّينِ إِبْرَاهِيمُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ أَبِي الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ فَرْحُونَ الْمَالِكِيِّ الْمَدَنِيِّ، المتوفى سنة ٧٩٩هـ=١٣٩٧م. وهو بهامش:

فَتَحَ الْعَلِيِّ الْمَالِكِ فِي الْفَتَوَى عَلَى مَذْهَبِ الْإِمَامِ مَالِكٍ، لأبي عبد الله محمد بن أحمد بن محمد، الملقب بعليش (أو عليش)، المتوفى سنة ١٢٩٩هـ=١٨٨٢م.

شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، سنة ١٩٥٨م.

● التَّبْصِيرُ فِي الدِّينِ وَتَمْيِيزُ الْفِرْقَةِ النَّاجِيَةِ عَنِ الْفِرْقِ الْهَالِكِينَ: أبو الْمُظَفَّرِ عِمَادُ الدِّينِ شَاهُفُور (شَهْفُور) بن طاهر بن محمد الإسفراييني الشافعي، المتوفى سنة ٤٧١هـ=١٠٧٨م.

تَعْلِيْقُ: مُحَمَّدُ زَاهِدُ بْنُ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ الْكُوْنَرِيِّ، المتوفى سنة ١٣٧١هـ=١٩٥٢م.

الناشر: مكتبة الخانجي بمصر، ومكتبة المثنى ببغداد، القاهرة، سنة ١٩٥٥م.

● تَبْيِيْنُ الْحَقَائِقِ شَرْحُ كَنْزِ الدَّقَائِقِ: أبو عُمَرَ فَخْرُ الدِّينِ عُثْمَانُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ مُحَجَّجِ الزَّيْلَعِيِّ الْحَنْفِيِّ، المتوفى سنة ٧٤٣هـ=١٣٤٣م.

وَكَنْزُ الدَّقَائِقِ، لأبي الْبَرَكَاتِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، المعروف بحافظ الدين السفيي الحنفي، المتوفى سنة ٧١٠هـ=١٣١٠م.

وبهامشه:

حَاشِيَةُ أَبِي الْعَبَّاسِ شَهَابِ الدِّينِ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ يُونُسَ الشُّعُودِيِّ الْمِصْرِيِّ، المعروف بِالشَّلْبِيِّ، الْمُتَوَفَّى سنة ١٠٢١هـ=١٦١٢م، وهي الحَاشِيَةُ الْمُسَمَّاةُ: تَجْرِيدُ الْفَوَائِدِ الرَّقَائِقِ فِي شَرْحِ كَنْزِ الدَّقَائِقِ.

الناشر: دار المعرفة للطباعة والنشر ببيروت. وهي مُصَوَّرَةٌ عَلَى الطَّبْعَةِ الْأُولَى التي طبعت بالمطبعة الكبرى الأميرية ببولاق، مصر، سنة ١٣١٣-١٣١٥هـ.

● تَبْيِينُ كَذِبِ الْمُفْتَرِي فِيمَا نُسِبَ إِلَى الْإِمَامِ أَبِي الْحَسَنِ الْأَشْعَرِيِّ: أَبُو الْقَاسِمِ عَلِيِّ بْنِ الْحَسَنِ بْنِ هِبَةَ اللَّهِ بْنِ عَسَاكِرِ الدَّمَشْقِيِّ، الْمُتَوَفَّى سنة ٥٧١هـ=١١٧٦م.

الناشر: دار الكتاب العربي ببيروت، سنة ١٩٧٩م، وهي طَبْعَةٌ مُصَوَّرَةٌ عَلَى الطَّبْعَةِ التي عُنِيَ بِنشرها الْقُدْسِيُّ فِي الْقَاهِرَةِ.

● تُحْفَةُ الْحُكَّام: ابن عاصم. انظر: الإِتْقَانُ وَالْإِحْكَامُ، وَإِحْكَامُ الْأَحْكَامِ، وَالْبَهْجَةُ شرح التُّحْفَةِ.

● تُحْفَةُ الْمُحْتَاجِ بِشَرْحِ الْمُنْهَاجِ: أَبُو الْعَبَّاسِ شَهَابِ الدِّينِ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدَ بْنِ عَلِيٍّ الْمَكِّيَّ السَّعْدِيَّ الشَّافِعِيَّ، الشهير بابن حَجَرِ الْهَيْتَمِيِّ، الْمُتَوَفَّى سنة ٩٧٤هـ=١٥٦٧م.

وهو شَرْحُ مِنْهَاجِ الطَّالِبِينَ، لِأَبِي زَكَرِيَّا مُحْيِي الدِّينِ يَحْيَى بْنِ شَرَفَ بْنِ مُرِّي النَّوَوِيِّ أَوْ النَّوَاوِيِّ الشَّافِعِيَّ، الْمُتَوَفَّى سنة ٦٧٦هـ=١٢٧٧م.

ومعه حاشيتان على تُحْفَةِ الْمُحْتَاجِ، هما:

١- حَاشِيَةُ الشَّيْخِ عَبْدِ الْحَمِيدِ بْنِ حُسَيْنِ الشُّرَوَانِيِّ الدَّاعِغِيسْتَانِيِّ الْمَكِّيَّ، أتمها سنة ١٢٨٩هـ.

٢- حَاشِيَةُ الشَّيْخِ أَحْمَدَ بْنِ قَاسِمِ الْعَبَّادِيِّ الْأَزْهَرِيِّ، الْمُتَوَفَّى سنة ٩٩٢هـ=١٥٨٤م.

الناشر: دار صادر ببيروت، وهي طَبْعَةٌ مُصَوَّرَةٌ عَلَى المطبوعة بالمطبعة الميمينية بمصر، سنة

١٣١٥هـ.

● التَّحْكِيمُ فِي مَنَازَعَاتِ تَنْفِيزِ الْخُطَّةِ الْاِقْتِصَادِيَّةِ الْعَامَةِ: شُعَيْبُ أَحْمَدُ سُلَيْمَان.

الناشر: دار الرِّشِيدِ للنشر، وزارة الثقافة والإعلام الْعِرَاقِيَّةِ، دار الحرية للطباعة ببغداد، سنة

١٩٨١م.

● التَّحْكِيمُ فِي مَنَازَعَاتِ الْمَشْرُوعِ الْعَامِ: د. شمس مرغني عَلِيّ.

الناشر: عالم الكتب بالقاهرة، سنة ١٩٧٣ م.

● تَذَكُّرَةُ الْحُفَاطِ: الحافظ شمس الدين أبو عبد الله مُحَمَّد بن أَحْمَد بن عُثْمَان بن قَايِمَاز التُّرْكُمَانِي الدَّمَشَقِيّ الذَّهَبِيّ، الْمُتَوَفَّى سنة ٧٤٨هـ = ١٣٤٨ م.

ومعه ذُبُولُ تَذَكُّرَةِ الْحُفَاطِ لِلذَّهَبِيّ، وهي:

١- ذَبِيلُ تَذَكُّرَةِ الْحُفَاطِ: تلميذ الذَّهَبِيّ، أَبُو الْمَحَاسِنِ شمس الدين مُحَمَّد بن عَلِيّ بن الْحَسَنِ الْحُسَيْنِيّ الدَّمَشَقِيّ، الْمُتَوَفَّى سنة ٧٦٥هـ = ١٣٦٤ م.

٢- لَحْظُ الْأَلْحَاطِ بِذَبِيلِ طَبَقَاتِ الْحُفَاطِ: الحافظ أَبُو الْفَضْلِ تَقِيّ الدين مُحَمَّد بن مُحَمَّد بن مُحَمَّد، بن فَهْدِ الْمَكِّيّ، الْمُتَوَفَّى سنة ٨٧١هـ = ١٤٦٦ م.

٣- ذَبِيلُ طَبَقَاتِ الْحُفَاطِ: جَلَالُ الدين عَبْد الرَّحْمَنِ بن أَبِي بَكْرٍ السُّيُوطِيّ، الْمُتَوَفَّى سنة ٩١١هـ = ١٥٠٥ م.

وهذه الذُّبُولُ الثلاثة مطبوعة بجزءٍ وَاحِدٍ ملحق بتَذَكُّرَةِ الْحُفَاطِ لِلذَّهَبِيّ، الطَّبَعَةُ الثَّالِثَةُ.

صَحَّحَهَا وَعَلَّقَ عَلَيْهَا: مُحَمَّد زَاهِد بن الشَّيْخِ حَسَن بن عَلِيّ الْكُوْتَرِيّ فِي سنة ١٣٤٧هـ، وَهُوَ الْمُتَوَفَّى سنة ١٣٧١هـ = ١٩٥٢ م.

دار إحياء التُّرَاثِ الْعَرَبِيِّ بَبْرُوت، وهي طَبَعَةُ مُصَوَّرَةٍ عَلَى الطَّبَعَةِ الثَّالِثَةِ الْمَطْبُوعَةِ بِدَائِرَةِ الْمَعَارِفِ الْعُثْمَانِيَّةِ بِحَيْدَرِ آبَادِ الدَّكْنِ سنة ١٣٧٥هـ.

● تَذَكُّرَةُ الْفُقَهَاءِ: الْعَلَّامَةُ الْحَلِّيّ جَمَالُ الدين الْحَسَن بن يُوسُف بن عَلِيّ بن الْمُطَهَّر، الْمُتَوَفَّى سنة ٧٢٦هـ = ١٣٢٥ م.

من منشورات: المكتبة الرَضَوِيَّة، طِهْرَان، طبع بِالْأَوْفَسْتِ عَلَى الطَّبَعَةِ الْحَجَرِيَّةِ بِطِهْرَان، سنة ١٣٨٨هـ.

● تَرْتِيبُ الْمَدَارِكِ وَتَقْرِيبُ الْمَسَالِكِ، لِمَعْرِفَةِ أَعْلَامِ مَذْهَبِ مَالِك: الْقَاضِي أَبُو الْفَضْلِ عِيَاض بن مُوسَى بن عِيَاضِ الْيَحْضُبِيّ السَّبْتِيّ، الْمُتَوَفَّى سنة ٥٤٤هـ = ١١٤٩ م.

تَحْقِيقٌ: د. أَحْمَدُ بُكَيْرٌ مُحْمُود.

منشورات: دار مكتبة الحياة بَبْرُوت، ودار مكتبة الفكر بِلِيْبِيَا، لُبْنَان، سنة ١٩٦٧ م.

● التَّسْهِيلُ لَعُلُومِ التَّنْزِيلِ (تَفْسِيرُ ابْنِ جُزَيْءٍ): مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ، بْنُ جُزَيْءٍ الْكَلْبِيُّ الْعَرْنَاطِيُّ الْمَالِكِيُّ، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ١٧٤١هـ = ١٣٤٠م.

الناشر: دار الكتاب العربي ببيروت، سنة ١٩٧٣م، وهي طَبْعَةٌ مُصَوَّرَةٌ عَلَى الطَّبْعَةِ الْمِصْرِيَّةِ.

● التَّشْرِيعُ الْحَنَائِيَّ الْإِسْلَامِيَّ مَقَارِنًا بِالْقَانُونِ الْوَضْعِيِّ: عَبْدُ الْقَادِرِ عَوْدَةَ، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ١٣٧٤هـ = ١٩٥٤م.

الناشر: مكتبة دار العُرُوبَةِ، مَطْبَعَةُ الْمَدَنِيِّ، الْقَاهِرَةِ.

الجزء الأول: القسم العام، الطَّبْعَةُ الثَّالِثَةُ، سَنَةَ ١٩٦٣م.

الجزء الثاني: القسم الخاص، الطَّبْعَةُ الثَّانِيَّةُ، سَنَةَ ١٩٦٤م.

● تَطْهِيرُ الْجَنَانِ وَاللِّسَانِ عَنِ الْخَطُورِ وَالتَّفَوُّهِ بِثَلْبِ سَيِّدِنَا مُعَاوِيَةَ بْنِ أَبِي سُفْيَانَ.

مطبوع بآخر:

الصَّوَاعِقُ الْمُحْرِقَةُ فِي الرَّدِّ عَلَى أَهْلِ الْبِدْعِ وَالزُّنْدَقَةِ.

● التَّعْلِيلَاتُ السَّنِيَّةُ عَلَى الْفَوَائِدِ الْبَهِيَّةِ: كِلَاهُمَا لِأَبِي الْحَسَنَاتِ مُحَمَّدَ عَبْدِ الْحَيِّ بْنِ مُحَمَّدَ عَبْدِ الْحَلِيمِ بْنِ مُحَمَّدَ أَمِينِ اللَّهِ الْكُنُوزِيِّ الْهِنْدِيِّ الْأَنْصَارِيِّ، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ١٣٠٤هـ = ١٨٨٧م. انظر: الْفَوَائِدُ الْبَهِيَّةُ.

● التَّعْلِيلُ الْمُغْنِي عَلَى الدَّارَقُطْنِيِّ: أَبُو الطَّيِّبِ مُحَمَّدُ شَمْسُ الْحَقِّ الْعَظِيمُ أَبَادِي. انظر: سُنَنُ الدَّارَقُطْنِيِّ.

● تَفْسِيرُ الْبَيْضَاوِيِّ (أَنْوَارُ التَّنْزِيلِ وَأَسْرَارُ التَّأْوِيلِ): الْقَاضِي نَاصِرُ الدِّينِ أَبُو سَعِيدِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ بْنِ مُحَمَّدَ الْبَيْضَاوِيِّ الشَّيرَازِيِّ الشَّافِعِيِّ، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ٦٨٥هـ = ١٢٨٦م. وبهامشه:

حَاشِيَةُ الْعَلَامَةِ أَبِي الْفَضْلِ الْقُرْشِيِّ الصَّدِيقِيِّ الْخَطِيبِ، الْمَشْهُورِ بِالكَارَزُونِيِّ، الْمُتَوَفَّى فِي حُدُودِ سَنَةِ ٩٤٠هـ.

دار الجليل، مُؤَسَّسَةُ شُعْبَانَ لِلنَّشْرِ وَالتَّوْزِيعِ، بَيْرُوتُ، وَهِيَ طَبْعَةٌ مُصَوَّرَةٌ عَلَى الْمَطْبُوعَةِ بِدَارِ الْكُتُبِ الْعَرَبِيَّةِ الْكُبْرَى بِمِصْرَ الَّتِي تَمَّ طَبْعُهَا سَنَةَ ١٣٣٠هـ.

- تَفْسِيرُ ابْنِ جُزَيٍّ: انظر: التَّسْهِيلُ لَعُلُومِ التَّنْزِيلِ.
- تَفْسِيرُ الرَّازِيِّ، المسمى بـ(التَّفْسِيرُ الْكَبِيرُ) أو (مفاتيح الغيب): فخر الدين الرازي، أبو عبد الله محمد بن عمر بن الحسين الخطيب التيمي البكري القرشي الشافعي، المتوفى سنة ١٢١٠هـ=١٢١٠م.
- الطبعة الثانية، الناشر: دار الكتب العلمية بطهران، وهي مصورة على المطبوعة بالمطبعة البهية المصرية، بلا تاريخ.
- تَفْسِيرُ الطَّبْرَسِيِّ (مَجْمَعُ الْبَيَانِ فِي تَفْسِيرِ الْقُرْآنِ): أبو علي الفضل بن الحسن بن الفضل الطبرسي الطوسي السبزواري، المتوفى سنة ٥٤٨هـ=١١٥٣م.
- تصحیح و تعلیق: السيد هاشم الرسولي، والسيد فضل الله الطباطبائي اليزدي.
- من منشورات شركة المعارف الإسلامية بإيران، سنة ١٣٧٩هـ.
- تَفْسِيرُ الطَّبْرِيِّ (جَامِعُ الْبَيَانِ عَنْ تَأْوِيلِ آيِ الْقُرْآنِ): أبو جعفر محمد بن جرير الطبري، المتوفى سنة ٣١٠هـ=٩٢٣م.
- حققه وخرج أحاديثه: محمود محمد شاكر، المتوفى سنة ١٤١٨هـ=١٩٩٧م.
- راجع أحاديثه: أحمد محمد شاكر، المتوفى سنة ١٣٧٧هـ=١٩٥٨م.
- دار المعارف بمصر، ج ٨ ط ٢ سنة ١٩٧١م، ج ١١ سنة ١٩٥٧م.
- تَفْسِيرُ ابْنِ عَطِيَّةٍ: انظر: الْمُحَرَّرُ الْوَجِيزُ فِي تَفْسِيرِ الْكِتَابِ الْعَزِيزِ.
- تَفْسِيرُ الْقُرْطُبِيِّ (الْجَامِعُ لِأَحْكَامِ الْقُرْآنِ): أبو عبد الله شمس الدين محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح الأنصاري الخزرجي القرطبي المالكي، المتوفى سنة ٦٧١هـ=١٢٧٣م.
- دار الشعب بالقاهرة، وهي طبعة مصورة على طبعة دار الكتب المصرية.
- تَفْسِيرُ ابْنِ كَثِيرٍ (تَفْسِيرُ الْقُرْآنِ الْعَظِيمِ): الحافظ عماد الدين أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي الدمشقي الشافعي، المتوفى سنة ٧٧٤هـ=١٣٧٣م.
- دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي وشركاه بمصر.



- تَفْسِيرُ الْكَشَافِ: الزَّمَخْشَرِيُّ. انظر: الْكَشَافُ عَنْ حَقَائِقِ التَّنْزِيلِ.
- تَفْسِيرُ الْمَنَارِ (تَفْسِيرُ الْقُرْآنِ الْحَكِيمِ): السَّيِّدُ مُحَمَّدٌ رَشِيدٌ رِضَا، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ١٣٥٣هـ=١٩٣٥م.
- وفيه صَفْوَةٌ مَا قَالَه الْأُسْتَاذُ الْإِمَامُ الشَّيْخُ مُحَمَّدٌ عَبْدُهُ، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ١٣٢٣هـ=١٩٠٥م.
- الْهَيْئَةُ الْمِصْرِيَّةُ الْعَامَّةُ لِلْكِتَابِ، سَنَةَ ١٩٧٢-١٩٧٩م.
- التَّفْسِيرُ وَالْمُفَسِّرُونَ (بَحْثُ تَفْصِيلِيٍّ عَنْ نَشْأَةِ التَّفْسِيرِ وَتَطَوُّرِهِ، وَأَلْوَانِهِ وَمَذَاهِبِهِ، مَعَ عَرْضٍ شَامِلٍ لِأَشْهُرِ الْمُفَسِّرِينَ، وَتَحْلِيلٍ كَامِلٍ لِأَهَمِّ كُتُبِ التَّفْسِيرِ مِنْ عَصْرِ النَّبِيِّ ﷺ إِلَى عَصْرِنَا الْحَاضِرِ): الشَّيْخُ مُحَمَّدٌ حُسَيْنُ الذَّهَبِيِّ، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ١٣٩٧هـ=١٩٧٧م.
- الطَّبْعَةُ الْأُولَى، النَّاشر: دَارُ الْكُتُبِ الْحَدِيثَةِ بِالْقَاهِرَةِ، طَبْعَ ج ١ فِي مَطْبَعَةِ السَّعَادَةِ بِالْقَاهِرَةِ، وَج ٢-٣ فِي مَطَابِعِ دَارِ الْكِتَابِ الْعَرَبِيِّ بِمِصْرَ. ج ١-٢ سَنَةَ ١٩٦١م، وَج ٣ سَنَةَ ١٩٦٢م.
- تَقْرِيبُ التَّهْذِيبِ: شَهَابُ الدِّينِ أَبُو الْفَضْلِ أَحْمَدُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ مُحَمَّدٍ الْكِنَانِيِّ الشَّافِعِيِّ، الْمَشْهُورُ بِابْنِ حَجَرٍ الْعَسْقَلَانِيِّ، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ٨٥٢هـ=١٤٤٩م.
- تَحْقِيقُ: عَبْدُ الْوَهَّابِ عَبْدُ اللَّطِيفِ.
- الطَّبْعَةُ الثَّانِيَّةُ، دَارُ الْمَعْرِفَةِ بَيْرُوتَ، سَنَةَ ١٩٧٥م، وَهِيَ طَبْعَةٌ مُصَوَّرَةٌ.
- التَّقْنِينُ الْمَدَنِيُّ الْجَدِيدُ (الْمِصْرِيُّ رَقْمُ ١٣١ لِسَنَةِ ١٩٤٨م)، شَرْحُ مِقَارِنِ عَلَيِّ النُّصُوصِ: أ. د. مُحَمَّدٌ عَلِيٌّ عَرَفَةٌ.
- الطَّبْعَةُ الْأُولَى، النَّاشر: مَكْتَبَةُ النُّهْضَةِ الْمِصْرِيَّةِ بِالْقَاهِرَةِ، مَطْبَعَةُ السَّعَادَةِ بِمِصْرَ، سَنَةَ ١٩٤٩م.
- تَلْسِيسُ إِبْلِيسَ، أَوْ (نَقْدُ الْعِلْمِ وَالْعُلَمَاءِ): الْحَافِظُ جَمَالُ الدِّينِ أَبُو الْفَرَجِ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ مُحَمَّدٍ التَّيْمِيُّ الْبَكْرِيُّ الْقُرَشِيُّ الْبَغْدَادِيُّ الْحَنْبَلِيُّ، الْمَعْرُوفُ بِابْنِ الْجَوَازِيِّ، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ٥٩٧هـ=١٢٠١م.
- صَحَّحَهُ وَنَشَرَهُ: مُحَمَّدٌ مُنِيرُ الدَّمَشَقِيِّ، كَانَ حَيًّا قَبْلَ سَنَةِ ١٣٤٩هـ=١٩٣٠م.
- الطَّبْعَةُ الثَّانِيَّةُ، الْمَطْبَعَةُ الْمُنِيرِيَّةُ بِالْقَاهِرَةِ.

● تَلْخِصُ الْحَبِيرِ فِي تَخْرِيجِ أَحَادِيثِ الرَّافِعِيِّ الْكَبِيرِ: شَهَابُ الدِّينِ أَبُو الْفَضْلِ أَحْمَدُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ مُحَمَّدٍ الْكِنَانِيِّ الشَّافِعِيِّ، الْمَشْهُورُ بِابْنِ حَجَرِ الْعَسْقَلَانِيِّ، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ٨٥٢هـ = ١٤٤٩م.

تَعْلِيقُ: عَبْدُ اللَّهِ هَاشِمُ الْيَمَانِيُّ الْمَدَنِيُّ.

وَالْمُرَادُ بِالرَّافِعِيِّ الْكَبِيرِ هُوَ كِتَابُ: فَتْحِ الْعَزِيزِ عَلَى كِتَابِ الْوَجِيزِ، لِأَبِي الْقَاسِمِ عَبْدِ الْكَرِيمِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عَبْدِ الْكَرِيمِ الرَّافِعِيِّ الْقَزْوِينِيِّ الشَّافِعِيِّ، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ٦٢٣هـ = ١٢٢٦م.

وَكِتَابُ الْوَجِيزِ، هُوَ فِي فِقْهِ الشَّافِعِيَّةِ، لِلْإِمَامِ حُجَّةِ الْإِسْلَامِ أَبِي حَامِدٍ مُحَمَّدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ أَحْمَدَ الْغَزَالِيِّ الطُّوسِيِّ الشَّافِعِيِّ، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ٥٠٥هـ = ١١١١م.

شَرَكَةُ الطَّبَاعَةِ الْفَنِيةُ بِالْقَاهِرَةِ، سَنَةَ ١٩٦٤م.

● تَلْخِصُ الْمُسْتَدْرَكِ: الدَّهَبِيِّ. انْظُرْ: الْمُسْتَدْرَكُ عَلَى الصَّحِيحَيْنِ.

● التَّنْفِيزُ عِلْمًا وَعَمَلًا: الْأَسَازُ أَحْمَدُ قَمَحَةُ بَكْ، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ١٣٦٠هـ = ١٩٤١م،  
وَأ. د. عَبْدُ الْفَتَّاحِ السَّيِّدُ بَكْ.

الطَّبَعَةُ الثَّانِيَّةُ، الْمَطْبَعَةُ الرَّحْمَانِيَّةُ بِمِصْرَ، سَنَةَ ١٩٢٧م.

● تَنْقِيحُ الْفَتَاوَى الْحَامِدِيَّةِ: انْظُرْ: الْعُقُودُ الدَّرِّيَّةُ فِي تَنْقِيحِ الْفَتَاوَى الْحَامِدِيَّةِ.

● تَنْوِيرُ الْحَوَالِكِ شَرْحُ مُوطَأِ الْإِمَامِ مَالِكٍ: جَلَالُ الدِّينِ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ السُّيُوطِيُّ، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ٩١١هـ = ١٥٠٥م.

وَيْلِيهِ:

إِسْعَافُ الْمُبْتَطَأِ بِرِجَالِ الْمُوطَأِ، لِلْسُّيُوطِيِّ أَيْضًا.

وَالْمُوطَأُ، لِلْإِمَامِ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ الْأَصْبَحِيِّ، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ١٧٩هـ = ٧٩٥م.

الْمَكْتَبَةُ التِّجَارِيَّةُ الْكُبْرَى بِمِصْرَ.

● تَهْذِيبُ الْأَسْمَاءِ وَاللُّغَاتِ: أَبُو زَكَرِيَّا مُحْيِي الدِّينِ يَحْيَى بْنُ شَرَفٍ بْنِ مُرِّي النَّوَوِيِّ أَوْ

النَّوَاوِيِّ الشَّافِعِيِّ، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ٦٧٦هـ = ١٢٧٧م.

النَّاشِرُ: دَارُ الْكُتُبِ الْعِلْمِيَّةِ بِبَيْرُوتَ، وَهِيَ طَبْعَةٌ مُصَوَّرَةٌ عَلَى الطَّبْعَةِ الْمُنِيرِيَّةِ الْمِصْرِيَّةِ.

● تَهْذِيبُ التَّهْذِيبِ: شَهَابُ الدِّينِ أَبُو الْفَضْلِ أَحْمَدُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ مُحَمَّدٍ الْكِنَانِيِّ الشَّافِعِيِّ، المشهور بابن حَجَرِ الْعَسْقَلَانِيِّ، المُتَوَفَّى سنة ٨٥٢هـ=١٤٤٩م.

الناشر: دار صادر، بَيْرُوت، سنة ١٩٦٨م، وهي مُصَوَّرَةٌ عَلَى الطَّبْعَةِ الْأُولَى المطبوعة بِمَطْبَعَةِ دَائِرَةِ الْمَعَارِفِ النَّظَامِيَّةِ بِحَيْدَرِآبَادِ الدَّكْنِ سنة ١٣٢٥هـ.

● تَهْذِيبُ الْكَمَالِ فِي أَسْمَاءِ الرِّجَالِ: الحَافِظُ جَمَالُ الدِّينِ أَبُو الْحَجَّاجِ يُوسُفُ بْنُ الزَّكِّيِّ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنِ يُوسُفَ الْمِزِّيِّ، المُتَوَفَّى سنة ٧٤٢هـ=١٣٤١م.

تَحْقِيقٌ وَتَعْلِيقٌ: أ. د. بَشَّارُ عَوَّادٍ مَعْرُوفٌ.

الطَّبْعَةُ الْأُولَى، مُؤَسَّسَةُ الرِّسَالَةِ بَبَيْرُوتَ، ج ١ سنة ١٩٨٠م، وج ٢ سنة ١٩٨٢م.

● تَيْسِيرُ التَّفْسِيرِ لِلْقُرْآنِ الْكَرِيمِ: مُحَمَّدُ بْنُ يُوسُفَ أَطْفَيْشُ الْإِبَاضِيِّ، المُتَوَفَّى سنة ١٣٣٢هـ=١٩١٤م.

سُلْطَنَةُ عُثْمَانَ، وَزَارَةُ التُّرَاثِ الْقَوْمِيَّ وَالثَّقَافَةِ، عَيْسَى الْبَابِي الْحَلَبِيِّ وَشِرْكَاهُ، دَارُ إِحْيَاءِ الْكُتُبِ الْعَرَبِيَّةِ بِمِصْرَ، سنة ١٤٠٧هـ=١٩٨٧م.

● تَيْسِيرُ الْوُصُولِ إِلَى جَامِعِ الْأُصُولِ مِنْ حَدِيثِ الرَّسُولِ: عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَلِيٍّ، الْمَعْرُوفُ بِابْنِ الدِّيَعِ الشَّيْبَانِيِّ الرَّبِيعِيِّ الشَّافِعِيِّ، المُتَوَفَّى سنة ٩٤٤هـ=١٥٣٧م.

وهو مُخْتَصَرُ كِتَابِ: جَامِعِ الْأُصُولِ مِنْ حَدِيثِ الرَّسُولِ ﷺ، لِمَعْجَدِ الدِّينِ أَبِي السَّعَادَاتِ الْمُبَارَكِ بْنِ أَبِي الْكَرَمِ مُحَمَّدِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْكَرِيمِ الشَّيْبَانِيِّ الْجَزَرِيِّ، الْمَعْرُوفُ بِابْنِ الْأَثِيرِ، المُتَوَفَّى سنة ٦٠٦هـ=١٢١٠م.

الناشر: مُؤَسَّسَةُ الْحَلَبِيِّ وَشِرْكَاهُ بِمِصْرَ، دَارُ الْإِتِّحَادِ الْعَرَبِيِّ لِلطَّبَاعَةِ، سنة ١٩٦٨-١٩٧٠م.

● جَامِعُ بَيَانِ الْعِلْمِ وَفَضْلِهِ، وَمَا يَنْبَغِي فِي رِوَايَتِهِ وَحَمْلِهِ: الحَافِظُ أَبُو عَمَرَ يُوسُفُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْبَرِّ بْنِ عَاصِمِ النَّمِرِيِّ الْقُرْطُبِيِّ، المُتَوَفَّى سنة ٤٦٣هـ=١٠٧١م.

تَحْقِيقٌ: عَبْدُ الرَّحْمَنِ مُحَمَّدُ عُثْمَانُ.

الطَّبْعَةُ الثَّانِيَّةُ، النَّاشرُ: الْمَكْتَبَةُ السَّلَفِيَّةُ بِالْمَدِينَةِ الْمُنَوَّرَةِ، مَطْبَعَةُ الْعَاصِمَةِ بِالْقَاهِرَةِ، سنة

١٩٦٨م.

● **الْجَامِعُ الصَّغِيرُ فِي أَحَادِيثِ الْبَشِيرِ النَّذِيرِ:** جَلَالُ الدِّينِ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ السُّيُوطِيُّ، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ٩١١هـ = ١٥٠٥م.

وبهامشه:

كُنُوزُ الْحَقَائِقِ فِي حَدِيثِ خَيْرِ الْخَلَائِقِ، لِلْإِمَامِ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّؤُوفِ بْنِ تَاجِ الْعَارِفِينَ بْنِ عَلِيٍّ الْمُنَاوِيِّ الْقَاهِرِيِّ الشَّافِعِيِّ، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ١٠٣١هـ = ١٦٢٢م.

الطَّبْعَةُ الرَّابِعَةُ، مَطْبَعَةُ مُصْطَفَى الْبَابِي الْحَلَبِيِّ وَأَوْلَادِهِ بِمِصْرَ، سَنَةَ ١٩٥٤م.

● **جَامِعُ الْفُصُولَيْنِ:** بَدْرُ الدِّينِ مُحَمَّدُ بْنُ إِسْرَائِيلَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ، الشَّهِيرُ بِابْنِ قَاضِي سِمَاوَنِهِ، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ٨٢٣هـ = ١٤٢٠م.

جَمَعَ فِيهِ بَيْنَ فُصُولِ الْعِمَادِيِّ وَفُصُولِ الْأَسْرُوشَنِيِّ.

وَالْعِمَادِيُّ: هُوَ جَمَالُ الدِّينِ بْنِ عِمَادِ الدِّينِ الْحَنْفِيِّ، وَقِيلَ هُوَ أَبُو الْفَتْحِ عَبْدُ الرَّحِيمِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ بْنِ عَبْدِ الْجَلِيلِ الْمَرْغِينَانِيِّ السَّمَرْقَنْدِيِّ، أَنْجَزَهُ سَنَةَ ٦٥١هـ، وَسَمَّاهُ (فُصُولُ الْأَحْكَامِ لِأُصُولِ الْأَحْكَامِ)، رَتَّبَهُ عَلَى أَرْبَعِينَ فَصْلًا فِي الْمَعَامَلَاتِ فَقَطْ.

وَالْأَسْرُوشَنِيُّ: هُوَ الْإِمَامُ مَعْجَدُ الدِّينِ أَبُو الْفَتْحِ مُحَمَّدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ حُسَيْنِ الْحَنْفِيِّ، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ٦٣٢هـ، فَرَّغَ مِنْهُ سَنَةَ ٦٢٥هـ، وَرَتَّبَهُ عَلَى ثَلَاثِينَ فَصْلًا فِي الْمَعَامَلَاتِ فَقَطْ.

وبهامشه:

حَوَاشٍ وَتَعَالِيقٌ عَلَيْهِ سَمِيَتْ بِـ (الَلَالِيُّ الدُّرِّيَّةُ فِي الْفَوَائِدِ الْخَيْرِيَّةِ): لِلْمَحَقِّقِ خَيْرِ الدِّينِ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ نُورِ الدِّينِ عَلِيِّ الْأَيُّوبِيِّ الْعُلَيْمِيِّ الْفَارُوقِيِّ الرَّمْلِيِّ الْحَنْفِيِّ، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ١٠٨١هـ = ١٦٧١م.

الطَّبْعَةُ الْأُولَى، الْمَطْبَعَةُ الْكُبْرَى الْمِيرِيَّةُ بِبُؤْلَاقِ مِصْرَ، طُبِعَ الْجُزْءُ الْأَوَّلُ سَنَةَ ١٣٠٠هـ، وَطُبِعَ الْجُزْءُ الثَّانِي سَنَةَ ١٣٠١هـ.

● **جَدُولُ السَّنِينَ الْهَجْرِيَّةِ بِلَيَالِيهَا وَشَهُورِهَا بِمَا يُوَافِقُهَا مِنَ السَّنِينَ الْمِيلَادِيَّةِ بِأَيَّامِهَا وَشَهُورِهَا:** ف. وَيُسْتَنْفَلَدُ.

ترجمة: د. عَبْدُ الْمُنْعِمِ مَاجِدَ، وَعَبْدُ الْمُحْسَنِ رَمَضَانَ.

الطَّبْعَةُ الْأُولَى، مَكْتَبَةُ الْأَنْجَلُو الْمِصْرِيَّةِ، سَنَةِ ١٩٨٠ م.

● **الْبَرْحُ وَالتَّعْدِيلُ:** أَبُو مُحَمَّدَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي حَاتِمٍ مُحَمَّدَ بْنَ إِدْرِيسَ بْنِ الْمُنْذِرِ التَّمِيمِيِّ الرَّازِيَّ، الْمُتَوَفَّى سَنَةِ ٣٢٧هـ = ٩٣٨ م.

الناشر: دار الأُمَمِ بَبْرُوتَ، وَهِيَ طَبْعَةٌ مُصَوَّرَةٌ عَلَى الطَّبْعَةِ الْأُولَى الَّتِي طُبِعَتْ سَنَةَ ١٩٥٢ م بِمَطْبَعَةِ دَائِرَةِ الْمَعَارِفِ الْعُثْمَانِيَّةِ بِحَيْدَرِ آبَادِ الدَّكْنِ.

● **الْجَلَالُ الْمَحَلِّيُّ عَلَى الْمُنْهَاجِ:** انظر: فَلْيُوبِي وَعَمِيرَةَ.

● **الْجَمَلُ عَلَى شَرْحِ الْمُنْهَجِ:** انظر: مَنْهَجُ الطُّلَّابِ.

● **جَمَهْرَةُ الْأَمْثَالِ:** أَبُو هِلَالِ الْعَسْكَرِيِّ الْحَسَنُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَهْلٍ، كَانَ حَيًّا سَنَةَ ٣٩٥هـ = ١٠٠٥ م.

تَحْقِيقُ: مُحَمَّدُ أَبِي الْفَضْلِ إِبْرَاهِيمَ، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ١٤٠١هـ = ١٩٨١ م، وَعَبْدُ الْمَجِيدِ قَطَامَشُ.  
الطَّبْعَةُ الْأُولَى، الناشر: الْمَوْسَسَةُ الْعَرَبِيَّةُ الْحَدِيثَةُ بِالْقَاهِرَةِ، دارُ الْقَوْمِيَّةِ الْعَرَبِيَّةِ لِلطَّبَاعَةِ بِمِصْرَ، مَطْبَعَةُ الْمَدَنِيِّ سَنَةَ ١٩٦٤ م.

● **جَوَابَاتُ الْإِمَامِ السَّالِمِيِّ نُورِ الدِّينِ أَبِي مُحَمَّدَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ حُمَيْدٍ (أَوْ حَمِيدٍ كَصِدِّيقٍ) بْنِ سَلُومِ السَّالِمِيِّ، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ١٣٣٢هـ = ١٩١٤ م.**

تنسيق ومراجعة: د. عَبْدُ السَّاتَرِ أَبُو غُدَّةَ.

إشراف: عَبْدُ اللَّهِ السَّالِمِيُّ.

الطَّبْعَةُ الْأُولَى، مطابع النهضة، سَنَةِ ١٤١٧هـ = ١٩٩٦ م.

● **جَوَاهِرُ الْأَخْبَارِ وَالْأَنْثَارِ الْمُسْتَخْرَجَةُ مِنْ لُجَّةِ الْبَحْرِ الزَّخَّارِ:** مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى بْنِ بَهْرَانَ الصَّعْدِيِّ، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ٩٥٧هـ = ١٥٥٠ م.

مطبوع بهامش:

الْبَحْرُ الزَّخَّارُ الْجَامِعُ لِمَذَاهِبِ عُلَمَاءِ الْأَمْصَارِ، لِلْإِمَامِ الْمَهْدِيِّ لَدِينِ اللَّهِ أَحْمَدُ بْنُ يَحْيَى بْنِ الْمُرتَضَى الْحَسَنِيِّ الْيَمَانِيِّ، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ٨٤٠هـ = ١٤٣٧ م.

انظر: الْبَحْرُ الزَّخَّارُ، فِي فِقْهِ الزَّيْدِيَّةِ.

- جَوَاهِرُ الْإِكْلِيلِ شرح مُخْتَصَرِ الْعَلَامَةِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ فِي مَذْهَبِ الْإِمَامِ مَالِكٍ إِمَامِ دَارِ التَّنْزِيلِ: الشَّيْخُ صَالِحُ عَبْدِ السَّمِيعِ الْأَزْهَرِيِّ، أتم الشَّرْحَ سنة ١٣٣٢هـ.
- والمُخْتَصَرُ، للشَّيْخِ خَلِيلِ بْنِ إِسْحَاقَ الْجُنْدِيِّ الْمَالِكِيِّ، المُتَوَفَّى سنة ٧٧٦هـ=١٣٧٤م.
- دار إحياء الكتب الْعَرَبِيَّةِ، عَيْسَى الْبَابِي الْحَلَبِيِّ وشركاه بِمِصْرَ.
- جَوَاهِرُ الْعُقُودِ وَمُعِينُ الْقَضَاةِ وَالْمُوقِعِينَ وَالشُّهُودِ: شمس الدِّينِ مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ عَلِيٍّ الْمِنْهَاجِيِّ الْأَسْبُوطِيِّ الشَّافِعِيِّ، المُتَوَفَّى سنة ٨٨٠هـ=١٤٧٥م.
- فرغ من تَأْلِيفِهِ سنة ٨٦٥هـ.
- بِعْنَايَةِ: مُحَمَّدَ حَامِدِ ابْنِ الشَّيْخِ سَيِّدِ أَحْمَدَ الْفَقِيِّ، المُتَوَفَّى سنة ١٣٧٨هـ=١٩٥٩م.
- الطَّبْعَةُ الْأُولَى، مَطْبَعَةُ السُّنَّةِ الْمُحَمَّدِيَّةِ بِالْقَاهِرَةِ، سنة ١٩٥٥م.
- جَوَاهِرُ الْكَلَامِ شرح شرائع الإسلام: مُحَمَّدُ حَسَنُ بْنُ مُحَمَّدَ بَاقِرَ بْنِ عَبْدِ الرَّحِيمِ الْأَصْفَهَانِيِّ النَّجْفِيِّ، المُتَوَفَّى سنة ١٢٦٦هـ=١٨٥٠م.
- وشرائع الإسلام فِي مَسَائِلِ الْحَلَالِ وَالْحَرَامِ، لِلْمُحَقِّقِ الْحَلِيِّ أَبِي الْقَاسِمِ نَجْمِ الدِّينِ جَعْفَرِ بْنِ الْحَسَنِ، المُتَوَفَّى سنة ٦٧٦هـ=١٢٧٧م.
- طَبْعَةُ حَجَرِيَّةِ بَلْبَازَانَ.
- الْجَوَاهِرُ الْمُضِيَّةُ فِي طَبَقَاتِ الْحَنْفِيَّةِ: مُحْيِي الدِّينِ أَبُو مُحَمَّدَ عَبْدِ الْقَادِرِ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ نَصْرِ اللَّهِ بْنِ سَالِمَ بْنِ أَبِي الْوَفَاءِ الْقُرَشِيِّ الْحَنْفِيِّ الْمِصْرِيِّ، المُتَوَفَّى سنة ٧٧٥هـ=١٣٧٣م.
- تَحْقِيقُ: أ. د. عَبْدِ الْفَتَّاحِ مُحَمَّدَ الْحُلُو، المُتَوَفَّى سنة ١٤١٤هـ=١٩٩٤م.
- مَطْبَعَةُ عَيْسَى الْبَابِي الْحَلَبِيِّ وشركاه، الْقَاهِرَةُ، طبع ج ١-٢ سنة ١٩٧٨م، وج ٣ سنة ١٩٧٩م.
- حَاشِيَةُ الْبَاجُورِيِّ أَوْ الْبَيْجُورِيِّ بُرْهَانَ الدِّينِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ أَحْمَدَ الْحِيزَاوِيِّ الشَّافِعِيِّ، شَيْخِ الْأَزْهَرِ، المُتَوَفَّى سنة ١٢٧٦هـ=١٨٦٠م، أتمها سنة ١٢٥٨هـ.
- على: شَرْحُ الْعَلَامَةِ شمس الدِّينِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدَ بْنِ قَاسِمَ بْنِ مُحَمَّدَ الْغَزِّيِّ الشَّافِعِيِّ، المُتَوَفَّى سنة ٩١٨هـ=١٥١٢م، الْمُسَمَّى بِاسْمَيْنِ هُمَا: فَتْحُ الْقَرِيبِ الْمُحِيبِ فِي شَرْحِ أَلْفَاظِ التَّقْرِيبِ، أَوْ الْقَوْلِ الْمُخْتَارِ فِي شَرْحِ غَايَةِ الْاِخْتِصَارِ.

وشرح الغزِّي: هو عليّ مثنى أبي شجاع شهاب الدنيا والدِّين أحمد بن الحسين بن أحمد الأصمّهاني، المتوفى سنة ٥٩٣هـ=١١٩٧م، (وفي حاشية الباجوريّ على ابن قاسم ج ١ ص ١٠ وكشف الظنون ص ١١٨٩ توفي سنة ٤٨٨هـ)، المسمى باسمين هما: التَّقريب، أو: غاية الاختصار. وانظر: بجبرميّ على الخطيب.

مطبوعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، سنة ١٣٤٣هـ.

- حاشية الحاج إبراهيم: انظر: الأنوار لأعمال الأبرار.
  - حاشية الدسوقي (محمّد بن أحمد بن عرفة)، المتوفى سنة ١٢٣٠هـ=١٨١٥م، على الشرح الكبير للدرويز: انظر: الشرح الكبير.
  - حاشية الرهونيّ محمد بن أحمد بن محمد بن يوسف، المتوفى سنة ١٢٣٠هـ=١٨١٥م، المسماة (أوضح المسالك وأسهل المراقي إلى سبك إيريز الشيخ عبد الباقي).
  - على: شرح الشيخ عبد الباقي بن يوسف الزرقاني، المتوفى سنة ١٠٩٩هـ=١٦٨٨م.
  - على: مختصر سيدي خليل بن إسحاق، المتوفى سنة ٧٧٦هـ=١٣٧٤م.
- وبهامشها:

مختصر حاشية الرهونيّ، لأبي عبد الله سيدي محمد بن المدنيّ عليّ كنون. الناشر: دار الفكر بيروت سنة ١٩٧٨م، وهي مصوّرة عن الطبعة الأولى المطبوعة بالمطبعة الأميريّة ببولاق مصر سنة ١٣٠٦هـ.

- حاشية السنديّ والسيوطيّ على النسائيّ: انظر: سنن النسائيّ.
- حاشية الشرقاويّ الشيخ عبد الله بن حجازي بن إبراهيم الشافعيّ الأزهرّي، المتوفى سنة ١٢٢٧هـ=١٨١٢م.

على: تحفة الطلاب بشرح تحرير تنقيح اللباب.

وشرح التحفة ومختصر التحرير، كلاهما لشيخ الإسلام أبي يحيى زكريّا بن محمد بن أحمد الشافعيّ الأنصاريّ، المتوفى سنة ٩٢٦هـ=١٥٢٠م.

ومعه:

تَقْرِيرٌ عَلَى حَاشِيَةِ الشَّرْقَاوِيِّ، لِلسَّيِّدِ مُصْطَفَى بْنِ حَنْفِيٍّ بْنِ حَسَنِ الذَّهَبِيِّ الْمِصْرِيِّ،  
الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ١٢٨٠هـ = ١٨٦٣م.

مَطْبَعَةُ دَارِ إِحْيَاءِ الْكُتُبِ الْعَرَبِيَّةِ، عَيْسَى الْبَابِي الْحَلَبِيِّ بِمِصْرٍ.

● حَاشِيَةُ الشَّلْبِيِّ عَلَى تَبْيِينِ الْحَقَائِقِ: انظر: تَبْيِينُ الْحَقَائِقِ.

● حَاشِيَةُ صَدْرِ الشَّرِيعَةِ: عُبيدُ اللَّهِ بْنُ مَسْعُودِ بْنِ تَاجِ الشَّرِيعَةِ مَحْمُودُ الْمَحْبُوبِيِّ،  
الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ٧٤٧هـ = ١٣٤٦م.

على متن: وَقَايَةُ الرُّوَايَةِ فِي مَسَائِلِ الْهَدَايَةِ، لَجَدِّ صَدْرِ الشَّرِيعَةِ وَهُوَ: تَاجِ الشَّرِيعَةِ مَحْمُودِ بْنِ  
صَدْرِ الشَّرِيعَةِ أَحْمَدَ بْنِ جَمَالِ الدِّينِ عُبيدُ اللَّهِ الْمَحْبُوبِيِّ، الْمُتَوَفَّى فِي حُدُودِ سَنَةِ ٦٧٣هـ.

وهذه الحاشية مطبوعة بهامش:

كَشَفَ الْحَقَائِقِ شَرْحَ كُنْزِ الدَّقَائِقِ، مَعَ حَاشِيَةِ عَلَى الشَّرْحِ: وَكِلَاهُمَا (الكشف وحاشيته)  
لِعَبْدِ الْحَكِيمِ الْأَفْغَانِيِّ نَزِيلِ دِمَشْقِ الشَّامِ.

الطَّبْعَةُ الْأُولَى، بُدِئَ طَبْعُهَا بِالْمَطْبَعَةِ الْأَدَبِيَّةِ بِمِصْرٍ، سَنَةَ ١٣١٨هـ، وَتَمَّ طَبْعُهَا فِي مَطْبَعَةِ  
الْمَوْسُوعَاتِ بِمِصْرٍ، سَنَةَ ١٣٢٢هـ.

● حَاشِيَةُ الصَّفْتِيِّ عَلَى مَتْنِ الْعَشْمَاوِيَّةِ، الْمُسَمَّاةِ: حَاشِيَةِ سَنِيَّةٍ وَتَحْقِيقَاتٍ بِهِيَّةٍ:  
لِلشَّيْخِ يُوسُفَ بْنِ سَعِيدِ بْنِ إِسْمَاعِيلِ الصَّفْتِيِّ الْمَالِكِيِّ، الْمُتَوَفَّى بَعْدَ سَنَةِ ١١٩٣هـ = ١٧٧٩م.  
فَرَّغَ مِنْهَا سَنَةَ ١١٩١هـ.

على: الشَّرْحُ الْمُسَمَّى بِ: الْجَوَاهِرِ الزَّكِيَّةِ فِي حُلِّ أَلْفَاظِ الْعَشْمَاوِيَّةِ: لِلشَّيْخِ أَحْمَدَ بْنِ تُرْكِيِّ بْنِ  
أَحْمَدَ الْمَالِكِيِّ الْمَنْشَلِيِّ الْمِصْرِيِّ، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ٩٧٩هـ = ١٥٧١م.

وَمَتْنِ الْعَشْمَاوِيَّةِ، لِلْعَلَامَةِ عَبْدِ الْبَارِئِ الْعَشْمَاوِيِّ الرَّفَاعِيِّ.

مَكْتَبَةُ وَمَطْبَعَةُ مُحَمَّدٍ عَلِيٍّ صَبِيحٍ وَأَوْلَادِهِ بِمِصْرٍ، سَنَةَ ١٩٦٣م.

● حَاشِيَةُ الطَّحْطَاوِيِّ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ إِسْمَاعِيلِ الْحَنْفِيِّ، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ  
١٢٣١هـ = ١٨١٦م.

على: الدَّرُّ الْمُخْتَارُ، لِمُحَمَّدَ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ مُحَمَّدٍ، الْمُلقَّبِ عَلَاءَ الدِّينِ الْحَصَكْفِيِّ الدَّمَشْقِيِّ،  
الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ١٠٨٨هـ = ١٦٧٧م.



والدَّرُّ الْمُحْتَارُ هو شرح تَنْوِيرِ الْأَبْصَارِ، لِمُحَمَّدَ بن عَبْدِ اللَّهِ بن أَحْمَدَ الْخَطِيبِ التُّمَرْتَاشِيِّ الْحَنْفِيِّ الْعَزْيِيِّ، الْمُتَوَفَّى سنة ١٠٠٤هـ = ١٥٩٦م.

الناشر: دار المَعْرِفَةِ للطَّبَاعَةِ والنشر ببيروت سنة ١٩٧٥م، وهي طَبْعَةٌ مُصَوَّرَةٌ عَلَى المطبوعة بدار الطَّبَاعَةِ العامرة ببُولَاقِ مِصْرَ سنة ١٢٥٤هـ.

● حَاشِيَةُ الْعَدَوِيِّ عَلَى الْخَرَشِيِّ: انظر: شرح الْخَرَشِيِّ.

● حَاشِيَةُ الْعَدَوِيِّ عَلَى كِفَايَةِ الطَّالِبِ الرَّبَّانِيِّ شَرْحَ أَبِي الْحَسَنِ لِرِسَالَةِ ابْنِ أَبِي زَيْدٍ الْقَيْرَوَانِيِّ.

وَالْعَدَوِيُّ هو عَلِيُّ بن أَحْمَدَ الصَّعِيدِيِّ الْمَالِكِيِّ، الْمُتَوَفَّى سنة ١١٨٩هـ = ١٧٧٥م.

وَأَبُو الْحَسَنِ هو عَلِيُّ بن مُحَمَّدَ بن مُحَمَّدَ بن خَلْفِ الْمُنَوِّفِيِّ الْمِصْرِيِّ، الْمُتَوَفَّى سنة ٩٣٩هـ = ١٥٣٢م.

وَشَرَحَ أَبُو الْحَسَنِ لِلرِّسَالَةِ اسْمَهُ: (كِفَايَةُ الطَّالِبِ الرَّبَّانِيِّ لِرِسَالَةِ ابْنِ أَبِي زَيْدٍ الْقَيْرَوَانِيِّ).

وَالرِّسَالَةُ، لِأَبِي مُحَمَّدَ عَبْدِ اللَّهِ بن أَبِي زَيْدٍ عَبْدِ الرَّحْمَنِ النَّفْزِيِّ الْقَيْرَوَانِيِّ الْمَالِكِيِّ، الْمُتَوَفَّى سنة ٣٨٦هـ = ٩٩٦م.

مَطْبَعَةُ دار إحياء الكتب الْعَرَبِيَّةِ لِأَصْحَابِهَا عِيسَى الْبَابِي الْحَلَبِيِّ بِمِصْرَ، بِلَا تَارِيخٍ.

وَطَبْعَةُ شركة مكتبة ومَطْبَعَةُ مُصْطَفَى الْبَابِي الْحَلَبِيِّ وَأَوْلَادِهِ بِمِصْرَ سنة ١٣٥٧هـ = ١٩٣٨م.

● حَدَائِقُ الْأَزْهَارِ: انظر: السَّيْلُ الْجَرَّارُ الْمُتَدَفِّقُ عَلَى حَدَائِقِ الْأَزْهَارِ.

● الْخُدُودُ فِي التَّعَارِيفِ الْفِقْهِيَّةِ: أَبُو عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدَ بن مُحَمَّدَ بن عَرَفَةَ بن حَمَّادِ الْوَرَعَمِيِّ التُّونُسِيِّ الْمَالِكِيِّ، الْمُتَوَفَّى سنة ٨٠٣هـ = ١٤٠١م.

وَشَرَحَهُ الْمَوْسُومُ بِ(الْهِدَايَةِ الْكَافِيَةِ الشَّافِيَةِ لِبَيَانِ حَقَائِقِ الْإِمَامِ ابْنِ عَرَفَةَ الْوَافِيَةِ): قَاضِي الْجَمَاعَةِ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدَ بن قَاسِمِ الْأَنْصَارِيِّ التِّلْمَسَانِيِّ التُّونُسِيِّ الْمَالِكِيِّ، الْمَعْرُوفُ بِالرَّصَاعِ، الْمُتَوَفَّى سنة ٨٩٤هـ = ١٤٨٩م.

تَحْقِيقٌ: مُحَمَّدَ أَبُو الْأَجْفَانِ، وَالطَّاهِرُ الْمَعْمُورِي.

الطَّبْعَةُ الْأُولَى، دار الغرب الإسلامي ببيروت، لُبْنَان، سنة ١٩٩٣م.

- حرية الدفاع: المستشار طه أبو الخير.
- الطَّبَعَةُ الْأُولَى، الناشر: منشأة المعارف بالإسكندرية، مَطْبَعَةُ م.ك. إسكندرية. سنة ١٩٧١ م.
- حُسْنُ الْمُحَاضَرَةِ فِي تَارِيخِ مِصْرَ وَالْقَاهِرَةِ: جَلَالُ الدِّينِ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ السُّيُوطِيِّ، الْمُتَوَفَّى سنة ٩١١هـ=١٥٠٥ م.
- تَحْقِيقُ: مُحَمَّدُ أَبُو الْفَضْلِ إِبْرَاهِيمُ، الْمُتَوَفَّى سنة ١٤٠١هـ=١٩٨١ م.
- الطَّبَعَةُ الْأُولَى، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البايع الحلي بالقاهرة، سنة ١٩٦٧ م.
- الحَطَّاب: انظر: مَوَاهِبُ الْجَلِيلِ لِلْحَطَّابِ.
- حَلِي الْمَعَاصِمِ لِلتَّائِدِيِّ: انظر: الْبَهْجَةُ فِي شَرْحِ التُّحْفَةِ.
- حِلْيَةُ الْأَوْلِيَاءِ وَطَبَقَاتُ الْأَصْفِيَاءِ: الْحَافِظُ أَبُو نُعَيْمٍ أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَحْمَدَ الْأَصْبَهَانِيِّ، الْمُتَوَفَّى سنة ٤٣٠هـ=١٠٣٨ م.
- الناشر: دار الكتاب العربي ببيروت، سنة ١٩٦٧ م، وهي طَبَعَةٌ مُصَوَّرَةٌ عَلَى طَبَعَةِ الْخَانَجِيِّ الْأُولَى الَّتِي طُبِعَتْ بِمَطْبَعَةِ السَّعَادَةِ بِمِصْرَ سنة ١٣٥٧هـ.
- الْخَرَاجُ: الْقَاضِي أَبُو يُوسُفَ يَعْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ حَبِيبِ الْأَنْصَارِيِّ، الْمُتَوَفَّى سنة ١٨٢هـ=٧٩٨ م.
- اقترح عليه إنشاءه وتصنيفه الْخَلِيفَةُ هَارُونُ الرَّشِيدِ (ابن مُحَمَّدِ الْمَهْدِيِّ بْنِ أَبِي جَعْفَرِ الْمَنْصُورِ الْعَبَّاسِيِّ)، الْمُتَوَفَّى سنة ١٩٣هـ=٨٠٩ م.
- الطَّبَعَةُ الثَّانِيَّةُ، الناشر: الْمَطْبَعَةُ السَّلَفِيَّةُ وَمَكْتَبَتُهَا بِالْقَاهِرَةِ، سنة ١٣٥٢هـ.
- الْحَرَشِيُّ عَلَى سَيِّدِي خَلِيلٍ: انظر: شَرْحُ الْحَرَشِيِّ عَلَى مُخْتَصَرِ سَيِّدِي خَلِيلٍ.
- خِرَازَةُ الْأَدَبِ وَلُبُّ لُبَابِ لِسَانِ الْعَرَبِ: عَبْدُ الْقَادِرِ بْنُ عُمَرَ الْبَغْدَادِيِّ، الْمُتَوَفَّى سنة ١٠٩٣هـ=١٦٨٢ م. وهو شَرْحُ شَوَاهِدِ شَرْحِ الْكَافِيَةِ.
- وَشَرْحُ الْكَافِيَةِ، لِنَجْمِ الدِّينِ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ الرَّضِيِّ الْأَسْتَرَابَادِيِّ، الْمُتَوَفَّى نَحْوَ سنة ٦٨٦هـ=١٢٨٧ م.
- وَالْكَافِيَةُ، لابن الْحَاجِبِ جَمَالِ الدِّينِ أَبُو عَمْرٍو عُثْمَانُ بْنُ عُمَرَ الْمَالِكِيِّ، الْمُتَوَفَّى سنة ٦٤٦هـ=١٢٤٩ م.

وبهامشه:

المَقَاصِد النُّحَوِيَّة في شَرْح شَوَاهِد شُرُوح الأَلْفِيَّة، المشهور بِشَرْح الشَوَاهِد الكُبْرَى، للإمام  
بَدْر الدِّين العَيْنِي مَحْمُود بن أَحْمَد بن مُوسَى، المُتَوَفَّى سنة ٨٥٥هـ=١٤٥١م.  
مُصَوَّرَةٌ في بَيْرُوت على الطَّبْعَةِ الأوَّلَى المطبوعة بالمَطْبَعَةِ المِيزِيَّة ببُؤْلَاق، التي تم طبعها سنة  
١٢٩٩هـ.

● الخَطِيب: انظر: بُجَيْرِمِي على الخَطِيب.

● خُلَاصَةُ الأَثَر في أَعْيَان القَرْن الحَادِي عَشَرَ: مُحَمَّد أمين بن فَضْل الله بن مُجِيبِ الله بن  
مُحَمَّد المُجِيبِي الدَّمَشَقِي الحَنَفِي، المُتَوَفَّى سنة ١١١١هـ=١٦٩٩م.  
الناشر: دار صادر، وهي مُصَوَّرَةٌ على المطبوعة بالمَطْبَعَةِ الوَهْبِيَّة بِمِصْر التي تم طبعها  
سنة ١٢٨٤هـ.

● خُلَاصَةُ تَذْهِيب تَهْذِيب الكَمَال في أَسْمَاء الرِّجَال: الحافظ صَفِي الدِّين أَحْمَد بن  
عَبْد الله بن أَبِي الخَيْر بن عَبْدِ العَلِيم الخَزَرْجِي الأنصاري السَّاعِدِي، ولد سنة ٩٠٠هـ=١٤٩٥م  
وصنَّف هَذَا الكِتَاب سنة ٩٢٣هـ=١٥١٧م.

كتب مُقَدِّمَتَهَا: الشَّيْخ عَبْدُ الفَتَّاح أَبُو عُذَّة، المُتَوَفَّى سنة ١٤١٧هـ=١٩٩٧م.

الطَّبْعَةُ الثَّانِيَّة، الناشر: مكتب المطبوعات الإسلاميَّة بِحَلَب، سنة ١٩٧١م، وهي مُصَوَّرَةٌ على  
الطَّبْعَةِ الأوَّلَى التي طبعت بالمَطْبَعَةِ الكُبْرَى المِيزِيَّة ببُؤْلَاق مِصْر سنة ١٣٠١هـ.

● الخِلَاف: أَبُو جَعْفَر مُحَمَّد بن الحَسَن بن عَلِي الطُّوسِي، المُتَوَفَّى سنة ٤٦٠هـ=١٠٦٧م.  
شركة دار المَعَارِف الإسلاميَّة بِطَهْرَان. وذكر في الجزء الثاني: مَطْبَعَةُ الحِكمة، قُم.

● دراسات في الأحوال الشخصية: أ. د. مُحَمَّد بِلْتَاجِي، المُتَوَفَّى سنة ١٤٢٥هـ=٢٠٠٤م.  
الناشر: مكتبة الشباب بالمُنِيرَة في القَاهِرَة، مَطْبَعَةُ رِفَاعِي بالقَاهِرَة سنة ١٤٠٠هـ=١٩٨٠م.

● دراسات في الفِرَق والعَقَائِد الإسلاميَّة: أ. د. عِرْفَان عَبْد الحميد فَتَّاح، المُتَوَفَّى سنة  
١٤٢٨هـ=٢٠٠٧م.

الطَّبْعَةُ الأوَّلَى، مَطْبَعَةُ الإِرْشَاد ببَغْدَاد، سنة ١٩٦٧م.

● الدَّرَايَةُ وَكُنْزُ الْغِنَايَةِ فِي مُنْتَهَى الْغَايَةِ وَبُلُوغِ الْكِفَايَةِ فِي تَفْسِيرِ خَمْسَمِائَةِ آيَةٍ مِنْ تَفْسِيرِ الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ: أَبُو الْخَوَارِي مُحَمَّدُ بْنُ الْخَوَارِي الْعُمَانِيُّ الْإِبَاضِيُّ، الْمَعْرُوفُ بِالْأَعْمَى، مِنْ أَعْيَانِ الْقُرْنِ الثَّالِثِ الْهَجْرِيِّ.

تَحْقِيقٌ: د. وَلَيْدُ عَوَّاجَان.

الطَّبْعَةُ الْأُولَى، مِنْ مَنَشُورَاتِ جَامِعَةِ مُؤَتَّة، الْأُرْدُنَّ، سَنَةِ ١٤١٤هـ = ١٩٩٤م.

● دُرَّةُ الْحِجَالِ فِي أَسْمَاءِ الرِّجَالِ (وَهُوَ ذَيْلُ وَفَيَاتِ الْأَعْيَانِ): أَبُو الْعَبَّاسِ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ مُحَمَّدٍ الْمِكْنَاسِيِّ، الشَّهِيرُ بِابْنِ الْقَاضِي، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ١٠٢٥هـ = ١٦١٦م.

تَحْقِيقٌ: مُحَمَّدُ الْأَحْمَدِيُّ أَبُو النُّورِ.

الطَّبْعَةُ الْأُولَى، نَشْرُ: دَارُ التُّرَاثِ بِالْقَاهِرَةِ، وَالْمَكْتَبَةُ الْعَتِيقَةُ بِتُونِسَ، دَارُ النَّصْرِ لِلطَّبَاعَةِ بِالْقَاهِرَةِ، سَنَةِ ١٩٧٠م.

● دُرَرُ الْحُكَامِ شَرْحُ مَجَلَّةِ الْأَحْكَامِ: عَلِيٌّ حَيْدَرُ، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ١٣٢١هـ.

تَعْرِيبُ: الْمَحَامِي فَهْمِي الْحُسَيْنِي.

مِنْ مَنَشُورَاتِ مَكْتَبَةِ النَّهْضَةِ بِبَغْدَادَ، وَهِيَ طَبْعَةُ مُصَوَّرَةٍ. تَوْزِيعُ دَارِ الْعِلْمِ لِلْمَلَايِينِ بِبَيْرُوتَ.

● الدَّرَرُ فِي اخْتِصَارِ الْمَغَازِي وَالسَّيَرِ: الْحَافِظُ أَبُو عُمَرَ يُوسُفُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عَبْدِ الْبَرِّ بْنِ عَاصِمِ النَّمَرِيِّ الْقُرْطُبِيِّ، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ٤٦٣هـ = ١٠٧١م.

تَحْقِيقٌ: أ. د. شَوْقِي ضَيْفُ (وَهُوَ: أَحْمَدُ شَوْقِي عَبْدُ السَّلَامِ، الْمَشْهُورُ بِشَوْقِي ضَيْفُ)، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ١٤٢٦هـ = ٢٠٠٥م.

الْمَجْلِسُ الْأَعْلَى لِلشُّؤُونِ الْإِسْلَامِيَّةِ، دَارُ التَّخْرِيرِ لِلطَّبْعِ وَالنَّشْرِ بِالْقَاهِرَةِ، مَطَابَعُ شَرَكَةِ الْإِعْلَانَاتِ الشَّرْقِيَّةِ بِالْقَاهِرَةِ، سَنَةِ ١٩٦٦م.

● الدَّرَرُ الْكَامِنَةُ فِي أَعْيَانِ الْمِئَةِ الثَّامِنَةِ: شَهَابُ الدِّينِ أَبُو الْفَضْلِ أَحْمَدُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ مُحَمَّدٍ الْكِنَانِيِّ الشَّافِعِيِّ، الْمَشْهُورُ بِابْنِ حَجَرِ الْعَسْقَلَانِيِّ، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ٨٥٢هـ = ١٤٤٩م.

الطَّبْعَةُ الثَّانِيَّةُ، مَطْبَعَةُ دَائِرَةِ الْمَعَارِفِ الْعُثْمَانِيَّةِ بِحَيْدَرِ آبَادِ الدَّكْنِ، ج ١ سَنَةِ ١٩٧٢م - ج ٦ سَنَةِ ١٩٧٦م.

● الدَّرُّ الْمُخْتَارُ: الْحَصَكْفِيُّ. انْظُرْ: رَدُّ الْمُخْتَارِ.

● الدَّرُّ الْمُتَنَقَّى فِي شَرْحِ الْمُتَنَقَّى: مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ مُحَمَّدٍ، الْمُلقَّبُ بِعَلَاءِ الدِّينِ الْحَصَكْفِيِّ الدَّمَشْقِيِّ، المُتَوَفَّى سنة ١٠٨٨هـ=١٦٧٧م.

وهو شَرْحُ مُتَنَقَّى الْأَبْحَرِ، لِإِبْرَاهِيمَ بْنِ مُحَمَّدٍ الْحَلَبِيِّ، المُتَوَفَّى سنة ٩٥٦هـ=١٥٤٩م.  
وهو مطبوع بهامش:

مَجْمَعُ الْأَنْهَارِ فِي شَرْحِ مُتَنَقَّى الْأَبْحَرِ، لَعَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ شَيْخِ مُحَمَّدٍ بْنِ سُلَيْمَانَ دَامَاد،  
المدعو بِشَيْخِ زَادَهُ، المُتَوَفَّى سنة ١٠٧٨هـ=١٦٦٧م.  
المَطْبَعَةُ الْعُثْمَانِيَّةُ، سنة ١٣٢٧هـ.

● الدَّرُّ الْمَنْثُورُ فِي التَّفْسِيرِ بِالْمَأْنُورِ: جَلَالُ الدِّينِ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ السُّيُوطِيُّ،  
المُتَوَفَّى سنة ٩١١هـ=١٥٠٥م.  
وبهامشه:

تَنْوِيرُ الْمُقْبَاسِ تَفْسِيرُ سَيِّدِنَا عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ، المُتَوَفَّى سنة ٦٨هـ=٦٨٧م، لِمَجْدِ الدِّينِ  
أَبِي الطَّاهِرِ مُحَمَّدِ بْنِ يَعْقُوبَ الصَّدِّيقِيِّ الشَّيرَازِيِّ الْفَيْرُوزَابَادِيِّ، المُتَوَفَّى سنة ٨١٧هـ=١٤١٥م.  
الناشر: مُحَمَّدُ أَمِينُ دِمِج، بَيْرُوت، وهي مُصَوَّرَةٌ عَلَى المطبوعة سنة ١٣١٤هـ بالمَطْبَعَةِ  
الْمِمْنِيَّةِ بِالْقَاهِرَةِ.

● الدُّسُوقِيُّ عَلَى الشَّرْحِ الْكَبِيرِ: انظر: الشَّرْحُ الْكَبِيرُ لِلدَّرْدِيرِ.

● دَعَائِمُ الْإِسْلَامِ وَذِكْرُ الْحَلَالِ وَالْحَرَامِ وَالْقَضَايَا وَالْأَحْكَامِ عَنْ أَهْلِ بَيْتِ رَسُولِ اللَّهِ عَلَيْهِ  
وَعَلَيْهِمْ أَفْضَلُ السَّلَامِ: أَبُو حَنِيفَةَ النُّعْمَانُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ مَنْصُورٍ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ حَيُّونَ التَّمِيمِيِّ  
الْمَغْرِبِيِّ، المُتَوَفَّى بِالْقَاهِرَةِ سنة ٣٦٣هـ=٩٧٤م.  
تَحْقِيقُ: آصَفُ بْنُ عَلِيٍّ أَصْغَرُ فِيزِي.

الطَّبَعَةُ الثَّانِيَّةُ، دَارُ الْمَعَارِفِ بِمِصْرَ، طَبَعَ ج ١ سنة ١٩٦٣م، وَج ٢ سنة ١٩٦٥م.

● دُورُ التَّحْكِيمِ فِي فَضِّ الْمَنَازَعَاتِ الدَّوْلِيَّةِ: أ. د. عَبْدُ الْحُسَيْنِ الْقُطَيْبِيُّ.

بحث نشر في مَجَلَّةِ الْعُلُومِ الْقَانُونِيَّةِ، المجلد الأول، العدد الأول سنة ١٩٦٩م، مَطْبَعَةُ الْعَانِيِّ  
بِبَغْدَادِ، الَّتِي تَصْدُرُهَا كُتَيْبَةُ الْحَقُوقِ بِجَامِعَةِ بَغْدَادِ.

- الدولة القانونيّة والنظام السّيّاسيّ الإسلاميّ: أ. د. مُنِير حَمِيد الْبَيَّاتِيّ.  
الطَّبْعَةُ الْأُولَى، الدار العربيّة للطبّاعة ببغداد، سنة ١٩٧٩ م.
- الدِّيَنَاجُ الْمُذْهَبُ فِي مَعْرِفَةِ أَعْيَانِ الْمَذْهَبِ: ابنُ فَرْحُونِ الْمَالِكِيّ، بُرْهَانُ الدِّينِ  
إِبْرَاهِيمَ بْنَ عَلِيٍّ بْنِ مُحَمَّدَ بْنَ فَرْحُونِ الْيَعْمُورِيِّ الْمَدَنِيِّ، الْمُتَوَفَّى سنة ٧٩٩هـ=١٣٩٧ م.  
تَحْقِيقُ: مُحَمَّدُ الْأَحْمَدِيُّ أَبُو النُّور.
- مكتبة دار التُّرَاثِ بِالْقَاهِرَةِ، طبع الجزء الأول بمطبعة دار النُّصْرِ بِالْقَاهِرَةِ، والجزء الثاني بدار  
التُّرَاثِ الْعَرَبِيِّ لِلطَّبَّاعَةِ.
- ديوان شعر ذي الرُّمَّةِ عَلَيَّانَ بْنِ عُقْبَةَ الْعَدَوِيِّ، الْمُتَوَفَّى سنة ١١٧هـ=٧٣٥ م.  
نَقَّحَهُ وَصَحَّحَهُ: كارليل هنري هيس مكارتنِي.
- طبع على نفقة كُليَّةِ كمبريج في مَطْبَعَةِ الْكُليَّةِ، سنة ١٩١٩ م.
- الذَّيْلُ عَلَى طَبَقَاتِ الْحَنَابِلَةِ: ابنُ رَجَبِ زَيْنِ الدِّينِ أَبُو الْفَرَجِ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنِ  
أَحْمَدَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ السَّلَامِيِّ الْبَغْدَادِيِّ الدَّمَشَقِيِّ الْحَنْبَلِيِّ، الْمُتَوَفَّى سنة ٧٩٥هـ=١٣٩٣ م.  
تَصْحِيحُ: مُحَمَّدُ حَامِدُ ابْنِ الشَّيْخِ سَيِّدِ أَحْمَدَ الْفَقِيهِ، الْمُتَوَفَّى سنة ١٣٧٨هـ=١٩٥٩ م.  
مَطْبَعَةُ السُّنَّةِ الْمُحَمَّدِيَّةِ بِمِصْرَ، سنة ١٩٥٢ م.
- الرَّجَالُ: تَقْيِي الدِّينِ الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ دَاوُدَ الْحَلِّيِّ، الْمُتَوَفَّى سنة ٧٤٠هـ=١٣٣٩ م.  
تَحْقِيقُ وَتَقْدِيمُ: مُحَمَّدُ صَادِقُ آلِ بَحْرِ الْعُلُومِ.
- المَطْبَعَةُ الْحَيْدَرِيَّةُ بِالنَّجَفِ، سنة ١٩٧٢ م.
- الرَّجَالُ: الْعَلَامَةُ الْحَلِّيُّ جَمَالُ الدِّينِ الْحَسَنُ بْنُ يُوسُفَ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ الْمُطَهَّرِ، الْمُتَوَفَّى  
سنة ٧٢٦هـ=١٣٢٥ م.
- تَحْقِيقُ وَتَعْلِيلُ: مُحَمَّدُ صَادِقُ آلِ بَحْرِ الْعُلُومِ.
- الطَّبْعَةُ الثَّانِيَّةُ، الْمَطْبَعَةُ الْحَيْدَرِيَّةُ بِالنَّجَفِ، سنة ١٩٦١ م.
- الرَّجَالُ: أَبُو عَمْرٍو مُحَمَّدُ بْنُ عُمَرَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ الْكَشَّيِّ، الْمُتَوَفَّى نَحْوَ سَنَةِ  
٣٤٠هـ=٩٥١ م.

تقديم وتعليق: السَّيِّدُ أَحْمَدُ الْحُسَيْنِيُّ.

مُؤَسَّسَةُ الْأَعْلَمِيِّ لِلْمَطْبُوعَاتِ، كَرْبَلَاءَ.

● رَحْمَةُ الْأُمَّةِ فِي اخْتِلَافِ الْأُئِمَّةِ: أَبُو عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْحُسَيْنِ الدَّمَشْقِيِّ الْعُثْمَانِيُّ الصَّفَدِيُّ، المعروف بقاضي صفد، المُتَوَفَّى بعد سنة ٧٨٠هـ = ١٣٧٨ م.

مطبوع بهامش:

المِيزَانُ الْكُبْرَى، للشَّعْرَانِي.

انظر: المِيزَانُ الْكُبْرَى.

● رَدُّ الْمُحْتَارِ عَلَى الدَّرِّ الْمُحْتَارِ شَرْحُ نَوِيرِ الْأَبْصَارِ.

حَاشِيَةُ رَدِّ الْمُحْتَارِ، للسَّيِّدِ مُحَمَّدٍ أَمِينِ عَابِدِينَ ابْنِ السَّيِّدِ عُمَرَ عَابِدِينَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ الدَّمَشْقِيِّ الْحَنْفِيِّ، المُتَوَفَّى سنة ١٢٥٢هـ = ١٨٣٦ م.

والدَّرُّ الْمُحْتَارُ، لِمُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ مُحَمَّدٍ، الْمُلقَّبُ بعَلَاءِ الدِّينِ الْحَصَكْفِيِّ الدَّمَشْقِيِّ، المُتَوَفَّى سنة ١٠٨٨هـ = ١٦٧٧ م.

وَتَنْوِيرُ الْأَبْصَارِ، لِمُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَحْمَدَ الْخَطِيبِ التُّمَرْتَاشِيِّ الْحَنْفِيِّ الْغَزِّيِّ، المُتَوَفَّى سنة ١٠٠٤هـ = ١٥٩٦ م.

وهذه الحَاشِيَةُ (رَدُّ الْمُحْتَارِ) في الأجزاء الستة الأولى، أما الجزءان السابع والثامن ففيهما حَاشِيَةُ: قُرَّةُ عُيُونِ الْأَخْيَارِ تَكْمِلَةُ رَدِّ الْمُحْتَارِ، لنجل مؤلِّفِ رَدِّ الْمُحْتَارِ، وهو مُحَمَّدُ عَلَاءِ الدِّينِ ابْنِ السَّيِّدِ مُحَمَّدٍ أَمِينِ عَابِدِينَ ابْنِ السَّيِّدِ عُمَرَ عَابِدِينَ، أتمها سنة ١٢٩٠هـ، وتوفي سنة ١٣٠٦هـ = ١٨٨٩ م.

الطَّبَعَةُ الثَّانِيَّةُ، مَطْبَعَةُ مُصْطَفَى الْبَابِي الْحَلَبِيِّ بِالْقَاهِرَةِ، سنة ١٩٦٦ م.

● الرَّسَالَةُ الْمُسْتَطَرَفَةُ لِبَيَانِ مشهور كُتُبِ السُّنَّةِ الْمَشْرِقَةِ: مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرِ الْكَتَّانِيِّ، المُتَوَفَّى سنة ١٣٤٥هـ = ١٩٢٧ م.

بعناية: مُحَمَّدُ الْمُنتَصِرُ بْنُ مُحَمَّدِ الرَّمْزَمِيِّ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ جَعْفَرِ الْكَتَّانِيِّ.

الطَّبَعَةُ الثَّالِثَةُ، دار الْفَكْرِ بِدَمَشْقٍ، سنة ١٩٦٤ م.

- الرَّشِيدِي عَلَى نَهَايَةِ الْمُحْتَاج: انظر: نَهَايَةُ الْمُحْتَاج لِلرَّمْلِيِّ.
- رُوحُ الْمَعَانِي فِي تَفْسِيرِ الْقُرْآنِ الْعَظِيمِ وَالسَّبْعِ الْمَثَانِي: أَبُو الثَّنَاءِ شَهَابُ الدِّينِ السَّيِّدُ مَحْمُودُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْأَلُوسِيِّ الْبَغْدَادِيِّ، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ١٢٧٠هـ = ١٨٥٤م.
- الناشر: دار إحياء التُّرَاثِ الْعَرَبِيِّ بِبَيْرُوتَ، وَهِيَ مُصَوَّرَةٌ عَلَى الطَّبْعَةِ الثَّانِيَةِ الْمُنِيرِيَّةِ الْمِصْرِيَّةِ، بِلَا تَارِيخَ.
- الرُّوضُ الْأَنْفُ فِي تَفْسِيرِ السِّيَرَةِ النَّبَوِيَّةِ لِابْنِ هِشَامٍ: أَبُو الْقَاسِمِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَحْمَدَ الْخَثْعَمِيُّ السُّهَيْلِيُّ، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ٥٨١هـ = ١١٨٥م.
- وَالسِّيَرَةُ النَّبَوِيَّةُ، لِأَبِي مُحَمَّدٍ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ هِشَامٍ بْنِ أَيُّوبَ الْحِمَيْرِيِّ الْمَعَاوِرِيِّ الْبَصْرِيِّ، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ٢١٣هـ = ٨٢٨م.
- وَابْنُ هِشَامٍ جَمَعَ السِّيَرَةَ النَّبَوِيَّةَ وَهَذَّبَهَا وَلَخَّصَهَا مِنَ الْمَغَازِي وَالسِّيَرِ لِابْنِ إِسْحَاقَ (أَبِي بَكْرٍ مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ بْنِ يَسَّارَ، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ١٥١هـ = ٧٦٨م)، فَاشْتَهَرَتْ بِسِيَرَةِ ابْنِ هِشَامٍ.
- تَقْدِيمٌ وَتَعْلِيلٌ: طه عَبْدُ الرَّؤُوفِ سَعْدُ.
- مَطْبُوعَاتُ مَكْتَبَةِ وَمَطْبَعَةِ الْحَاجِّ عَبْدِ السَّلَامِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ شَقْرُونَ. طَبَعَ ج ١ فِي شَرَكَةِ الطَّبَّاعَةِ الْفَنِيَّةِ الْمُتَّحِدَةِ بِالْقَاهِرَةِ سَنَةَ ١٩٧١م، وَطَبَعَ ج ٢-٤ فِي مُؤَسَّسَةِ نَبْعِ الْفِكْرِ الْعَرَبِيِّ لِلطَّبَّاعَةِ بِالْقَاهِرَةِ سَنَةَ ١٩٧٢-١٩٧٣م.
- رَوْضُ الطَّالِبِ: شَرَفُ الدِّينِ إِسْمَاعِيلُ بْنُ الْمُقَرَّرِ الْيَمَنِيِّ. انظر: أَسْنَى الْمَطَالِبِ.
- الرُّوضُ النَّضِيرُ شَرْحُ مَجْمُوعِ الْفِقْهِ الْكَبِيرِ: الْقَاضِي شَرَفُ الدِّينِ الْحُسَيْنِ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ الْحُسَيْنِ السِّيَّاحِيِّ الْحَيْمِيِّ الصَّنَعَانِيِّ، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ١٢٢١هـ = ١٨٠٦م.
- وَمَجْمُوعُ الْفِقْهِ الْكَبِيرِ، لِلْإِمَامِ زَيْدِ بْنِ عَلِيِّ زَيْنِ الْعَابِدِينَ بْنِ الْحُسَيْنِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ١٢٢هـ = ٧٤٠م.
- وَالْجُزْءُ الْخَامِسُ مِنْهُ هُوَ: تَيْمَّةُ الرُّوضِ النَّضِيرِ، لِلْعَبَّاسِ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ الْحَسَنِيِّ الْيَمَنِيِّ الصَّنَعَانِيِّ، الْمَوْلُودُ سَنَةَ ١٣٠٤هـ.
- الطَّبْعَةُ الثَّانِيَّةُ، النَّاشِرُ: مَكْتَبَةُ الْمُؤَيَّدِ بِالطَّائِفِ، وَأَشْرَفَتْ عَلَى تَصْحِيحِهِ وَطَبَعِهِ: مَكْتَبَةُ دَارِ الْبَيَّانِ بِدِمَشْقَ، سَنَةَ ١٩٦٨م.



● الرَّوْضَةُ الْبَهِيَّةُ شَرْحُ اللَّمَعَةِ الدَّمَشْقِيَّةِ: زَيْنُ الدِّينِ بْنِ نُورِ الدِّينِ عَلِيِّ بْنِ أَحْمَدَ الْجُبَعِيِّ الْعَامِلِيِّ، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ٩٦٥ هـ.

وَاللُّمَعَةُ الدَّمَشْقِيَّةُ، لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدَ بْنِ جَمَالِ الدِّينِ مَكِّيِّ النَّبْطِيِّ الْجَزِينِيِّ الْعَامِلِيِّ، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ٧٨٦ هـ = ١٣٨٤ م.

طُبِعَ الْجُزْءُ الْأَوَّلُ فِي مَطَابِعِ دَارِ الْكِتَابِ الْعَرَبِيِّ بِمِصْرَ سَنَةَ ١٣٧٨ هـ، وَطُبِعَ الْجُزْءُ الثَّانِي فِي بَيْرُوتَ سَنَةَ ١٣٧٩ هـ.

● رَوْضَةُ الْقُضَاةِ وَطَرِيقُ النَّجَاةِ: أَبُو الْقَاسِمِ عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدَ بْنِ أَحْمَدَ الرَّحْبِيِّ السُّمْنَانِيِّ، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ٤٩٩ هـ = ١١٠٥ م.

تَحْقِيقُ: أ. د. صَالِحُ الدِّينِ عَبْدِ اللَّطِيفِ النَّاهِي، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ١٤٣٣ هـ = ٢٠١١ م.  
الطَّبْعَةُ الْأُولَى، بَغْدَادُ سَنَةَ ١٩٧٠ - ١٩٧٤ م، ج ١ فِي مَطْبَعَةِ أَسْعَدَ، وَج ٢ فِي مَطْبَعَةِ أَسْعَدَ وَالْإِيهَانِ، وَج ٣ - ٤ فِي مَطْبَعَةِ الْإِرْسَادِ.

● رَوْضَاتُ الْجَنَّاتِ فِي أَحْوَالِ الْعُلَمَاءِ وَالسَّادَاتِ: الْمِيرْزَا مُحَمَّدُ بَاقِرُ بْنُ الْحَاجِّ أَمِيرُ زَيْنِ الْعَابِدِينَ بْنِ جَعْفَرِ الْمُوسَوِيِّ الْخَوَاسَارِيِّ الْأَصْبَهَانِيِّ، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ١٣١٣ هـ = ١٨٩٥ م، فَرَّغَ مِنْ تَأْلِيفِهِ سَنَةَ ١٢٨٦ هـ.

تَصْحِيحُ وَفَهْرَسَةُ: السَّيِّدُ مُحَمَّدُ عَلِيُّ الرَّوَضَاتِيِّ الْأَصْبَهَانِيِّ.

الطَّبْعَةُ الثَّانِيَّةُ، سَنَةَ ١٣٦٧ هـ، وَهِيَ طَبْعَةُ حَجَرِيَّةٍ بِطَهْرَانَ.

● الرِّيَاضُ الْمُسْتَطَابَةُ فِي جُمْلَةٍ مِمَّنْ رَوَى فِي الصَّحِيحَيْنِ مِنَ الصَّحَابَةِ: يَحْيَى بْنُ أَبِي بَكْرٍ بْنُ مُحَمَّدِ الْعَامِرِيِّ الْيَمَنِيِّ الْحَرَضِيِّ، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ٨٩٣ هـ = ١٤٨٨ م.  
ضَبَطَهُ وَصَحَّحَهُ: عُمَرُ الدِّيرَاوِيُّ أَبُو حَجَلَةَ.

الطَّبْعَةُ الْأُولَى، النَّاشِرُ: مَكْتَبَةُ الْمَعَارِفِ بِبَيْرُوتَ، سَنَةَ ١٩٧٤ م.

● زَادُ الْمَسِيرِ فِي عِلْمِ التَّفْسِيرِ: الْحَافِظُ جَمَالُ الدِّينِ أَبُو الْفَرَجِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ مُحَمَّدِ التَّيْمِيِّ الْبَكْرِيِّ الْقُرَشِيِّ الْبَغْدَادِيِّ الْحَنْبَلِيِّ، الْمَعْرُوفُ بِأَبْنِ الْجَوَزِيِّ، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ٥٩٧ هـ = ١٢٠١ م.

الطَّبْعَةُ الْأُولَى، الْمَكْتَبُ الْإِسْلَامِيُّ لِلطَّبَاعَةِ وَالنَّشْرِ، دِمَشْقُ - بَيْرُوتَ، سَنَةَ ١٩٦٤ - ١٩٦٥ م.

● زَادَ الْمَعَادَ فِي هَدْيِ خَيْرِ الْعِبَادِ: شمس الدِّين أبو عبد الله مُحَمَّد بن أبي بَكْر بن أَيُّوب بن سَعْد الزُّرْعِيّ الدَّمَشْقِيّ، المشهور بابن قَيْمِ الْجَوْزِيَّةِ، المُتَوَفَّى سنة ٧٥١هـ=١٣٥٠م.

الطَّبْعَةُ الثَّانِيَّةُ، مكتبة ومَطْبَعَةُ مُصْطَفَى الْبَابِي الْحَلَبِيِّ وأولاده بِمِصْرَ، سنة ١٩٥٠م.

وهذه الطَّبْعَةُ مُرَادَةٌ إِذَا أُشِيرَ إِلَيْهَا. أما إِذَا أُطْلِقَ (زَادَ الْمَعَادَ) فَالْمُرَادُ الطَّبْعَةُ الَّتِي حَقَّقَهَا الْأُسْتَاذَانِ: شُعَيْبُ الْأَزْزَوْوُط، المُتَوَفَّى سنة ١٤٣٨هـ=٢٠١٦م، وَعَبْدُ الْقَادِرِ الْأَزْزَوْوُط، وهي الطَّبْعَةُ الْأُولَى، النَاشِر: مُؤَسَّسَةُ الرِّسَالَةِ بَبَيْرُوتَ، ومكتبة الْمَنَارِ الْإِسْلَامِيَّةُ بِالْكُوَيْتِ، بَبَيْرُوتَ سنة ١٩٧٩م.

● الزُّرْقَانِيّ عَلَى الْمُوْطَأَ: انظر: شرح الزُّرْقَانِيّ عَلَى الْمُوْطَأَ.

● سُبُلُ السَّلَامِ شَرَحَ بُلُوغَ الْمَرَامِ مِنْ جَمْعِ أَدَلَّةِ الْأَحْكَامِ: الْإِمَامُ مُحَمَّد بن إِسْمَاعِيلَ الْأَمِيرِ الصَّنَعَانِيّ، المُتَوَفَّى سنة ١١٨٢هـ=١٧٦٨م.

وَبُلُوغُ الْمَرَامِ مِنْ جَمْعِ أَدَلَّةِ الْأَحْكَامِ، لِشَهَابِ الدِّينِ أَبِي الْفَضْلِ أَحْمَد بن عَلِيّ بن مُحَمَّد الْكِنَانِيّ الشَّافِعِيّ، المشهور بابن حَجَرِ الْعَسْقَلَانِيّ، المُتَوَفَّى سنة ٨٥٢هـ=١٤٤٩م.

مراجعة وتعليق: الشَّيْخُ مُحَمَّد بن عَبْدِ الْعَزِيزِ الْخَوْلِيّ، المُتَوَفَّى سنة ١٣٤٩هـ=١٩٣١م.

الطَّبْعَةُ الثَّانِيَّةُ، مَطْبَعَةُ مُصْطَفَى الْبَابِي الْحَلَبِيِّ وأولاده بِمِصْرَ، سنة ١٩٥٠م.

● السَّرَاجُ الْوَهَّاجُ شرح متن الْمُنْهَاجِ: مُحَمَّد الزُّهْرِيّ الْغَمْرَاوِيّ. فرغ من تأليفه سنة ١٣٣٧هـ.

وَالْمُنْهَاجُ: هُوَ مِنْهَاجُ الطَّالِبِينَ: لِأَبِي زَكَرِيَّا مُحْيِي الدِّينِ يَحْيَى بن شَرَف بن مُرِي النَّوَوِيّ أَوْ النَّوَاوِيّ الشَّافِعِيّ، المُتَوَفَّى سنة ٦٧٦هـ=١٢٧٧م.

مكتبة ومَطْبَعَةُ مُصْطَفَى الْبَابِي الْحَلَبِيِّ وأولاده بِمِصْرَ، سنة ١٩٣٤م.

● سَعْدِيّ حَلَبِيّ عَلَى الْعِنَايَةِ: انظر: فَتَحُ الْقَدِيرِ لِلْعَاجِزِ الْفَقِيرِ.

● السُّلْطَةُ الْقَضَائِيَّةُ فِي الْإِسْلَامِ: أ. د. شَوْكَةُ مُحَمَّد عَلِيَّان.

الطَّبْعَةُ الْأُولَى، النَاشِر: دار الرِّشِيدِ لِلنَّشْرِ وَالتَّوْزِيعِ، الرِّيَّاضُ، مطابع السفراء للأوفست، الرِّيَّاضُ، سنة ١٩٨٢م.

● سِلْك الدُّرَر فِي أَعْيَان القَرْن الثَّانِي عَشْر: أَبُو الفَضْلِ السَّيِّد مُحَمَّد خَلِيل أَفندي ابن السَّيِّد عَلِيٍّ أَفندي ابن مُحَمَّد المُرَادِي البُخَارِيّ الدَّمَشْقِيّ النَّقْشَبَنْدِيّ، مُفْتِي الحَنَفِيَّة بِدَمَشْق، المُتَوَفَّى سَنَة ١٢٠٦هـ = ١٧٩١م.

الناشر: مكتبة المثنى ببغداد، وهي مُصَوَّرَة على المطبوعة بالمطبعة الميريّة ببُولاَق مِصر - القَاهِرَة، والتي تم طبعها أوائل مُحَرَّم سَنَة ١٣٠١هـ.

● سُنَن التِّرْمِذِيّ: أَبِي عِيْسَى مُحَمَّد بن عِيْسَى بن سَوْرَة، المُتَوَفَّى سَنَة ٢٧٩هـ = ٨٩٢م. تَعْلِيْق: عَزَّت عُبيد الدَّعَاس، المُتَوَفَّى سَنَة ١٤٢٢هـ = ٢٠٠١م.

الناشر: مكتبة دار الدعوة بِجَمْص، سَنَة ١٩٦٥م، المَطْبَعَة الوَطْنِيَّة بِجَمْص.

● سُنَن الدَّارَقُطْنِيّ: عَلِيّ بن عُمَر الدَّارَقُطْنِيّ، المُتَوَفَّى سَنَة ٣٨٥هـ = ٩٩٥م. وبذيله:

التَّعْلِيْق المُنْفِي عَلِيّ الدَّارَقُطْنِيّ، لِلْعَلَّامَة أَبِي الطَّيِّب مُحَمَّد شمس الحق بن عَلِيّ بن مقصود عَلِيّ الصَّدِيقِيّ العَظِيم آبَادِيّ، المُتَوَفَّى سَنَة ١٣٢٩هـ = ١٩١١م.

تَضَحِيح: السَّيِّد عَبْد الله هَاشِم يَمَانِي المَدَنِيّ.

طبع الجزء الأول في شركة الطَّبَاعَة الفَنِيَّة المِثَّجَدَة بالقَاهِرَة، وطُبعت الأجزاء ٢-٤ في دار المَحَاسِن للطَّبَاعَة في القَاهِرَة، وكلها في سَنَة ١٩٦٦م.

● سُنَن الدَّارِمِيّ: أَبِي مُحَمَّد عَبْد الله بن عَبْد الرَّحْمَن بن الفَضْل بن بَهْرَام بن عَبْد الصَّمَد التَّمِيمِيّ السَّمَرْقَنْدِيّ، المُتَوَفَّى سَنَة ٢٥٥هـ = ٨٦٩م.

طبع بِعِنَايَة: مُحَمَّد أَحْمَد دَهْمَان، المُتَوَفَّى سَنَة ١٤٠٩هـ = ١٩٨٨م.

نشرته دار إحياء السُّنَّة النَّبَوِيَّة.

● سُنَن أَبِي دَاوُد، سُلَيْمَان بن الْأَشْعَث السَّجِسْتَانِيّ، المُتَوَفَّى سَنَة ٢٧٥هـ = ٨٨٩م.

ومعه:

مَعَالِم السُّنَن شَرَح سُنَن أَبِي دَاوُد، لِلخَطَّابِي حَمْد بن مُحَمَّد بن إِبْرَاهِيم البُسْتِيّ، المُتَوَفَّى سَنَة ٣٨٨هـ = ٩٩٨م.

تَحْقِيقُ: عَزَّتْ عَبْدُ الدَّعَّاسِ، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ١٤٢٢هـ = ٢٠٠١م.

الطَّبْعَةُ الْأُولَى، حِمَص، سَنَةَ ١٩٦٩م.

● السُّنَنُ الْكُبْرَى: أَبُو بَكْرٍ أَحْمَدُ بْنُ الْحُسَيْنِ بْنِ عَلِيٍّ الْبَيْهَقِيُّ، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ

٤٥٨هـ = ١٠٦٦م.

وبذيله:

الْجَوْهَرُ النَّقِيُّ، لِعَلَاءِ الدِّينِ عَلِيِّ بْنِ عُثْمَانَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ الْمَارِدِينِيِّ الْحَنْفِيِّ، الشَّهِيرِ بِابْنِ

الْتُرْكْمَانِيِّ، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ٧٥٠هـ = ١٣٤٩م.

الناشر: دار صادر ببيروت. وهي مُصَوَّرَةٌ عَلَى الطَّبْعَةِ الْأُولَى الْمَطْبُوعَةِ بِمَطْبَعَةِ مَجْلِسِ دَائِرَةِ

الْمَعَارِفِ الْعُثْمَانِيَّةِ بِحَيْدَرَأَبَادِ الدَّكْنِ، الْهِنْدُ، سَنَةَ ١٣٤٤-١٣٥٥هـ.

● سُنَنُ ابْنِ مَاجَه، أَبِي عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدُ بْنُ يَزِيدَ الرَّبْعِيُّ الْقَزْوِينِيُّ، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ

٢٧٣هـ = ٨٨٧م.

تَحْقِيقُ: مُحَمَّدُ فَوَّادُ عَبْدُ الْبَاقِي، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ١٣٨٨هـ = ١٩٦٨م.

دار إحياء الكتب العربيَّة، عَيْسَى الْبَابِي الْحَلْبِيُّ بِمِصْرَ، سَنَةَ ١٩٥٢م.

● سُنَنُ النَّسَائِيِّ، أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَحْمَدُ بْنُ شُعَيْبَ بْنِ عَلِيٍّ النَّسَائِيُّ، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ

٣٠٣هـ = ٩١٥م. وهي السُّنَنُ الصُّغْرَى، الْمُسَمَّاةُ بِ(الْمُجْتَبَى)، أَحَدُ الْكُتُبِ السَّتَةِ الْأُصُولِ.

وعليه:

شَرْحُ الْحَافِظِ جَلَّالِ الدِّينِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ الشَّيْطُوطِيِّ، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ٩١١هـ = ١٥٠٥م.

وَحَاشِيَةُ أَبِي الْحَسَنِ نَوْرِ الدِّينِ بْنِ عَبْدِ الْهَادِي السَّنْدِيِّ الْحَنْفِيِّ، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ١١٣٨هـ.

دار إحياء التراث العربيِّ ببيروت، وهي طَبْعَةٌ مُصَوَّرَةٌ عَلَى الطَّبْعَةِ الْأُولَى الَّتِي طُبِعَتْ بِمِصْرَ

سَنَةَ ١٩٣٠م.

● السِّيَاسَةُ الشَّرْعِيَّةُ، أَوْ نِظَامُ الدَّوْلَةِ الْإِسْلَامِيَّةِ فِي الشُّؤْنِ الدَّسْتُورِيَّةِ وَالْخَارِجِيَّةِ وَالْمَالِيَّةِ:

عَبْدُ الْوَهَّابِ بْنِ عَبْدِ الْوَاحِدِ خَلَّافٌ، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ١٣٧٥هـ = ١٩٥٦م.

دار الأنصار بالقاهرة، مطبعة التقدم بالقاهرة، سنة ١٩٧٧ م.

● السَّيِّدُ رَشِيدُ رِضَا أَوْ إِخَاءِ أَرْبَعِينَ سَنَةً: الْأَمِيرُ شَكِيبُ أَرْسَلَانَ، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ١٣٦٦هـ=١٩٤٦ م.

الطَّبْعَةُ الْأُولَى، مَطْبَعَةُ ابْنِ زَيْدُونِ بِدِمَشْقَ، سَنَةَ ١٩٣٧ م.

● السَّيِّدُ مُحَمَّدُ رَشِيدُ رِضَا: أ. د. قَحْطَانُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ الدُّورِيُّ.

بَحْثٌ فِي مَجَلَّةٍ دَرَسَاتٍ عَرَبِيَّةٍ وَإِسْلَامِيَّةٍ، بَغْدَادَ، الْعَدَدُ الثَّالِثُ، سَنَةَ ١٩٨٣ م.

● سَيِّدِي خَلِيلُ: انْظُرْ: الشَّرْحُ الْكَبِيرُ لِلدَّرْدِيرِ، وَالْحَرْشِيُّ، وَغَيْرُهُمَا مِنْ شُرُوحِهِ.

● السَّيْرُ الْكَبِيرُ: مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ الشَّيْبَانِيِّ. انْظُرْ: شَرْحُ السَّرْحِيسِيِّ عَلَى السَّيْرِ الْكَبِيرِ.

● السَّيْرَةُ النَّبَوِيَّةُ: الْحَافِظُ عِمَادُ الدِّينِ أَبُو الْفِدَاءِ إِسْمَاعِيلُ بْنُ عُمَرَ بْنِ كَثِيرٍ الْقُرَشِيِّ الدَّمَشْقِيُّ الشَّافِعِيُّ، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ٧٧٤هـ=١٣٧٣ م، وَهِيَ قِسْمُ السَّيْرَةِ مِنْ كِتَابِهِ (الْبِدَايَةُ وَالنِّهَايَةُ). تَحْقِيقُ: مُصْطَفَى عَبْدِ الْوَاحِدِ.

مَطْبَعَةُ عَيْسَى الْبَابِيِّ الْحَلَبِيِّ وَشُرَكَاهُ بِمِصْرَ، سَنَةَ ١٩٦٤-١٩٦٦ م.

● السَّيْرَةُ النَّبَوِيَّةُ: ابْنُ هِشَامٍ. انْظُرْ: الرُّؤُوسُ الْأَنْفُ.

● السَّيْلُ الْجَرَّارُ الْمُتَدَفِّقُ عَلَى حَدَائِقِ الْأَزْهَارِ: مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ مُحَمَّدٍ الشُّوْكَانِيِّ، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ١٢٥٠هـ=١٨٣٤ م.

وَالْأَزْهَارُ هُوَ مَتْنٌ فِي فِقْهِ الزَّيْدِيَّةِ، لِلْإِمَامِ الْمَهْدِيِّ لَدَيْنَ اللَّهِ أَحْمَدُ بْنُ يَحْيَى بْنِ الْمُرْتَضَى الْحَسَنِيِّ الْيَمَانِيِّ، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ٨٤٠هـ=١٤٣٧ م.

تَحْقِيقُ: قَاسِمُ غَالِبُ أَحْمَدُ، وَمَحْمُودُ أَمِينُ النَّوَاوِيِّ، وَمَحْمُودُ إِبْرَاهِيمَ زَايِدُ، وَبَسْيُونِي رَسَلَانَ.

الْمَجْلِسُ الْأَعْلَى لِلشُّؤُونِ الْإِسْلَامِيَّةِ بِوِزَارَةِ الْأَوْقَافِ الْمِصْرِيَّةِ، الْقَاهِرَةُ، مَطَابِعُ الْأَهْرَامِ التِّجَارِيَّةِ بِالْقَاهِرَةِ، ج ١ سَنَةَ ١٩٧٠ م، وَج ٢ سَنَةَ ١٩٧١ م.

● الشُّبْرَامَلْسِيُّ عَلَى نِهَايَةِ الْمُحْتَاجِ: انْظُرْ: نِهَايَةُ الْمُحْتَاجِ.

● شَجَرَةُ النُّورِ الزَّكِيَّةِ فِي طَبَقَاتِ الْمَالِكِيَّةِ: الشَّيْخُ مُحَمَّدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ عُمَرَ خُلُوف، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ١٣٦٠هـ = ١٩٤١م.

دار الكتاب العربي ببيروت، وهي طَبْعَةٌ مُصَوَّرَةٌ عَنِ الطَّبْعَةِ الْأُولَى الَّتِي طُبِعَتْ فِي سَنَةِ ١٣٤٩هـ بِالْمَطْبَعَةِ السَّلَفِيَّةِ بِمِصْرَ.

● شَذَرَاتُ الذَّهَبِ فِي أَخْبَارِ مَنْ ذَهَبَ: أَبُو الْفَلَاحِ شَهَابُ الدِّينِ عَبْدُ الْحَيِّ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، بْنِ الْعِمَادِ الْحَنْبَلِيِّ الْعَكْرِيِّ الدَّمَشْقِيِّ، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ١٠٨٩هـ = ١٦٧٩م.  
الناشر: دار الآفاق الجديدة ببيروت، وهي طَبْعَةٌ مُصَوَّرَةٌ.

● شرائع الإسلام في مسائل الحلال والحرام: الْمُحَقِّقُ الْحَلِيُّ أَبُو الْقَاسِمِ نَجْمُ الدِّينِ جَعْفَرُ بْنُ الْحَسَنِ، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ٦٧٦هـ = ١٢٧٧م.  
تَحْقِيقُ: عَبْدُ الْحُسَيْنِ مُحَمَّدٌ عَلِيُّ الْبَقَّالِ.  
الطَّبْعَةُ الْأُولَى، مَطْبَعَةُ الْآدَابِ فِي النَّجَفِ، سَنَةَ ١٩٦٩م.

● شرح التَّحْرِيرِ وَالشَّرْقَاوِيِّ عَلَيْهِ: انظر: حَاشِيَةُ الشَّرْقَاوِيِّ عَلَى تُحْفَةِ الطُّلَّابِ.  
● شرح الْجَلَالِ الْمَحَلِّيِّ عَلَى مِنْهَاجِ الطَّالِبِينَ: انظر: قَلْيُوبِي وَعَمِيرَةَ.  
● شرح حدود ابن عَرَفَةَ: انظر: الحدود في التعاريف الْفَقْهِيَّةُ لابن عَرَفَةَ.  
● شرح الْخَرَشِيِّ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَلِيٍّ، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ١١٠١هـ = ١٦٩٠م.  
على: مُخْتَصَرُ سَيِّدِي خَلِيلِ بْنِ إِسْحَاقِ الْجُنْدِيِّ الْمَالِكِيِّ، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ٧٧٦هـ = ١٣٧٤م.  
ومعه:

حَاشِيَةُ عَلِيِّ بْنِ أَحْمَدَ الصَّعِيدِيِّ الْعَدَوِيِّ الْمَالِكِيِّ، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ١١٨٩هـ = ١٧٧٥م، على:  
شرح الْخَرَشِيِّ، أَمَّا سَنَةُ ١١٨٣هـ.

دار صادر ببيروت، وهي مُصَوَّرَةٌ عَلَى الطَّبْعَةِ الثَّانِيَةِ الْمَطْبُوعَةِ بِالْمَطْبَعَةِ الْأَمِيرِيَّةِ بِبُؤْلَاقِ مِصْرَ، سَنَةَ ١٣١٧هـ.

● شرح رِسَالَةِ ابْنِ أَبِي زَيْدٍ: انظر: حَاشِيَةُ الْعَدَوِيِّ عَلَى شَرْحِ أَبِي الْحَسَنِ لِرِسَالَةِ ابْنِ أَبِي زَيْدٍ.

● شرح الزُّرْقَانِي مُحَمَّد بن عَبْدِ الْبَاقِي بن يُوسُف، المُتَوَفَّى سنة ١١٢٢هـ = ١٧١٠م.  
على مُوطَّأ الإمام مَالِك بن أَنَس، المُتَوَفَّى سنة ١٧٩هـ = ٧٩٥م.

الناشر: المكتبة التجارية الكُبْرَى بِمِصْر، سنة ١٩٣٦م، التوزيع: دار الفكر ببيروت.

● شرح الزُّرْقَانِي على مُختَصَر سيِّدِي خَلِيل: انظر: حَاشِيَةُ الرَّهُونِيِّ.

● شرح السَّرْحِيسِي شمس الأئمة أبو بكر مُحَمَّد بن أَحْمَد بن أَبِي سَهْل الحَنْفِي، المُتَوَفَّى  
سنة ٤٨٣هـ = ١٠٩٠م.

على كتاب: السَّيَر الكُبْرَى، لِمُحَمَّد بن الحسن الشَّيْبَانِي، المُتَوَفَّى سنة ١٨٩هـ = ٨٠٤م.

معهد المخطوطات بِجَامِعَةِ الدُول العَرَبِيَّة.

ج ١-٣ تحقِّيق: أ. د. صَلاح الدِّين المُنَجِّد، و ج ٤-٥ تحقِّيق: عَبْد العَزِيز أَحْمَد.

مطابع شركة الإعلانات الشَّرْقِيَّة بالقاهرة ج ١-٤ سنة ١٩٧١م، و ج ٥ سنة ١٩٧٢م.

● الشَّرْح الصَّغِير على أَقرب المَسَالِك لِمَذْهَب الإمام مَالِك.

والشَّرْح الصَّغِير وَأقرب المَسَالِك، كلاهما من تأليف: أَبِي الْبَرَكَات أَحْمَد بن مُحَمَّد بن  
أَحْمَد الدَّرْدِير العدَوِيّ المَالِكِي، المُتَوَفَّى سنة ١٢٠١هـ = ١٧٨٦م.

ومعه:

بُلُغَةُ السَّالِك لأقرب المَسَالِك، لِأَحْمَد بن مُحَمَّد الصَّاوِيّ المَالِكِيّ الخَلَوْتِيّ، المُتَوَفَّى سنة

١٢٤١هـ = ١٨٢٥م.

خَرَج أَحَادِيثُهُ وَفَهْرَسُهُ وَقَرَّر عَلَيْهِ بِالمُقَارَنَةِ بالقَانُون الْحَدِيث: أ. د. مُصْطَفَى  
كَمَال وصفي.

مطابع دار المَعَارِف بِمِصْر، سنة ١٩٧٢-١٩٧٤م.

● شرح ابن قَاسِم والبَاجُورِيّ عَلَيْهِ: انظر: حَاشِيَةُ إِبْرَاهِيم الْبَيْجُورِيّ.

● شرح القَانُون المَدَنِيّ الجَدِيد - العُقُود المُسَمَّاة (الجزء الأول): مُحَمَّد كَامِل مُرْسِي  
باشا، المُتَوَفَّى سنة ١٣٧٧هـ = ١٩٥٧م.

الطَّبْعَةُ الثَّانِيَّة، المَطْبَعَةُ الْعَالِمِيَّة بِمِصْر، سنة ١٩٥٢م.

● الشَّرْحُ الْكَبِيرُ: أَبُو الْبَرَكَاتِ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدَ بْنِ أَحْمَدَ الدَّرْدِيرِ الْعَدَوِيِّ الْمَالِكِيِّ،  
الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ١٢٠١هـ = ١٧٨٦م.

وهو شَرْحٌ مُخْتَصَرٌ سَيِّدِي خَلِيلُ بْنُ إِسْحَاقَ الْجُنْدِيِّ الْمَالِكِيِّ، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ  
٧٧٦هـ = ١٣٧٤م.

ومعه:

حَاشِيَةُ الشَّيْخِ مُحَمَّدَ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ عَرَفَةَ الدُّسُوقِيِّ الْمَالِكِيِّ، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ١٢٣٠هـ = ١٨١٥م  
عَلَى الشَّرْحِ الْكَبِيرِ لِلدَّرْدِيرِ.

وَتَقْرِيرَاتُ الشَّيْخِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدَ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ، الْمُتَلَقَّبُ بِعَلِيشَ (أَوْ عُلَيْشَ)،  
الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ١٢٩٩هـ = ١٨٨٢م.

المكتبة التجارية الكبرى بِمِصْرَ لِصَاحِبِهَا مُصْطَفَى مُحَمَّدَ، مَطْبَعَةُ مُصْطَفَى مُحَمَّدَ بِمِصْرَ،  
سَنَةَ ١٣٧٣هـ.

● الشَّرْحُ الْكَبِيرُ عَلَى مَتْنِ الْمُقْنِعِ: شَمْسُ الدِّينِ بْنِ قُدَّامَةَ الْمَقْدِسِيِّ، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ  
٦٨٢هـ = ١٢٨٣م. مطبوع بهامش كتاب الْمُغْنِي. انظر: الْمُغْنِي لابن قُدَّامَةَ.

● شرح ابن مَازَةَ (بُرْهَانُ الْأَيْمَةِ حُسَامُ الدِّينِ عُمَرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ مَازَةَ الْبُحَارِيِّ،  
المعروف بالصَّدرِ الشَّهِيدِ، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ٥٣٦هـ = ١١٤١م).

على: أَدَبُ الْقَاضِي، لِلْخَصَّافِ أَبِي بَكْرٍ أَحْمَدَ بْنِ عُمَرَ بْنِ مُهَيَّرِ الشَّيْبَانِيِّ، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ  
٢٦١هـ = ٨٧٥م.

تَحْقِيقُ: أ. د. مُحْيِي هَلَالِ السَّرْحَانِ.

الطَّبَعَةُ الْأُولَى، وَزَارَةُ الْأَوْقَافِ الْعِرَاقِيَّةِ - إِحْيَاءُ التُّرَاثِ الْإِسْلَامِيِّ، سَنَةَ ١٩٧٧-١٩٧٨م،  
ج ١-٣ فِي مَطْبَعَةِ الْإِرْشَادِ بِبَغْدَادَ، وَج ٤ فِي الدَّارِ الْعَرَبِيَّةِ لِلطَّبَاعَةِ بِبَغْدَادَ.

● شرح مَجَلَّةِ الْأَحْكَامِ الْعَدْلِيَّةِ: مُنِيرُ بْنُ خَضِرَ بْنِ يُوسُفَ الْقَاضِي الْبَغْدَادِيِّ، الْمُتَوَفَّى  
سَنَةَ ١٣٨٩هـ = ١٩٦٩م.

الطَّبَعَةُ الْأُولَى، وَزَارَةُ الْمَعَارِفِ الْعِرَاقِيَّةِ، مَطْبَعَةُ الْعَانِي، سَنَةَ ١٩٤٨-١٩٤٩م.



● شرح المُرَافَعَات المَدِينِيَّة وَالتِجَارِيَّة - قَانُون رَقْم ٧٧ لِسَنَةِ ١٩٤٩ م: أ. د. عَبدُ المُنْعِمِ أَحْمَدُ الشَّرْقَاوِي.

دار النِشْر لِلجَامِعَاتِ المِصْرِيَّةِ، القَاهِرَة، سَنَةِ ١٩٥٠ م.

● شرح معاني الآثار: أَبُو جَعْفَرٍ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ سَلَامَةَ بْنِ عَبْدِ المَلِكِ بْنِ سَلَمَةَ الأَزْدِيِّ، الطَّحَاوِيُّ الحَنْفِيُّ، المُتَوَفَّى سَنَةِ ٣٢١هـ=٩٣٣ م.

الجزء ١: تَحْقِيق: مُحَمَّدٌ سَيِّدُ جَادِ الحَقِّ. والأجزاء ٢-٤: تَحْقِيق: مُحَمَّدُ زَهْرِي النَّجَّار.

الطَّبْعَةُ الثَّانِيَّة، مَطْبَعَةُ الأَنْوَارِ المُحَمَّدِيَّةِ بالقَاهِرَة، سَنَةِ ١٣٨٦-١٣٨٨ هـ.

● شرح مُنَلا مِسْكِين، مُعِينُ الدِّينِ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللهِ الهَرَوِيُّ، المُتَوَفَّى سَنَةِ ٩٥٤هـ=١٥٤٧ م.

على: كَنْزُ الدَّقَائِقِ، لأبي البَرَكَاتِ عَبْدِ اللهِ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، المَعْرُوفِ بِحَافِظِ الدِّينِ النَّسَفِيِّ الحَنْفِيِّ، المُتَوَفَّى سَنَةِ ٧١٠هـ=١٣١٠ م.

الطَّبْعَةُ الأُولَى، المَطْبَعَةُ المَحْمُودِيَّةُ بِمِصْرَ، سَنَةِ ١٣١٢ هـ.

● شرح المَنْهَجِ وَالجَمَلِ عَلَيْهِ: انْظُر: مَنَهْجُ الطُّلَّابِ بِحَاشِيَةِ الجَمَلِ.

● شَرْحُ النَّوَوِيِّ عَلَى صَحِيحِ مُسْلِمٍ: انْظُر: إِرْشَادُ السَّارِي إِلَى شَرْحِ صَحِيحِ البُخَارِيِّ.

● شَرْحُ النَّيْلِ وَشِفَاءِ العَلِيلِ: مُحَمَّدُ بْنُ يُوسُفَ أَطْفَيْشٍ، المُتَوَفَّى سَنَةِ ١٣٣٢هـ=١٩١٤ م.

وَكِتَابُ النَّيْلِ وَشِفَاءِ العَلِيلِ، لِضِيَاءِ الدِّينِ عَبْدِ العَزِيزِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ الثُّمِينِيِّ، المُتَوَفَّى سَنَةِ ١٢٢٣هـ=١٨٠٨ م.

الطَّبْعَةُ الثَّالِثَةُ، مَكْتَبَةُ الإِرْشَادِ، جَدَّةُ بِالمَمْلَكَةِ العَرَبِيَّةِ السُّعُودِيَّةِ، سَنَةِ ١٤٠٥هـ=١٩٨٥ م.

● الشَّرْقَاوِي: انْظُر: حَاشِيَةُ الشَّرْقَاوِي.

● الشَّرْوَانِي عَلَى تُحْفَةِ المُنْتَاجِ: انْظُر: تُحْفَةُ المُنْتَاجِ لِابْنِ حَجَرٍ.

● الشُّرُوطُ الصَّغِيرُ، مُذَيَّلًا بِأَعْيُنٍ عَلَيْهِ مِنَ الشُّرُوطِ الكَبِيرِ: أَبُو جَعْفَرٍ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ سَلَامَةَ الأَزْدِيِّ الطَّحَاوِيُّ، المُتَوَفَّى سَنَةِ ٣٢١هـ=٩٣٣ م.

تَحْقِيق: رُوحِي أَوْزَجَان.

راجعهُ وأشرف على طبعه: عَبْدُ اللَّهِ مُحَمَّدُ الْجُبُورِيُّ.

الطَّبْعَةُ الْأُولَى، رئاسة ديوان الأوقاف العِراقِيَّة - إحياء التُّراث الإسلامي، مَطْبَعَةُ الْعَانِي بِبَغْدَاد، سنة ١٩٧٤م.

- الشِّفَا بتعريف حقوق الْمُصْطَفَى: الْقَاضِي عِيَّاض. انظر: نسيم الرِّياض.
- الشَّقَائِقُ النُّعْمَانِيَّة فِي عُلَمَاء الدَّوْلَةِ الْعُثْمَانِيَّة: طاش كُبري زَادَه أَحْمَد بن مُصْطَفَى، الْمُتَوَفَّى سنة ٩٦٨هـ=١٥٦١م.

وبآخره كتاب:

العِدْلُ الْمَنْظُوم فِي ذِكْرِ أَفْضَلِ الرُّوم، لِلْمَوْلَى عَلِيِّ بن بَالِي بن مُحَمَّد، المعروف بمنق، الْمُتَوَفَّى سنة ٩٩٢هـ=١٥٨٤م.

الناشر: دار الكتاب العربي ببيروت، سنة ١٩٧٥م.

- السَّلَبيّ على تَبْيِينِ الْحَقَائِق: انظر: تَبْيِينِ الْحَقَائِق لِلزَّيْلَعِيِّ.
- الشُّورَى بَيْنَ النَّظَرِيَّةِ وَالتَّطْبِيق: أ. د. قَحْطَان عَبْد الرَّحْمَنِ الدُّورِيِّ.
- الطَّبْعَةُ الثَّانِيَّة، كتاب - ناشرون، بيروت، لُبْنَان، سنة ١٤٣٨هـ=٢٠١٧م.
- الصَّاوِيّ على الشَّرْحِ الصَّغِير: انظر: الشَّرْحِ الصَّغِير لِلدَّرْدِير.
- صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ، الْمُسَمَّى الْجَامِعُ الْمُسْنَدُ الصَّحِيحُ الْمُخْتَصَرُ مِنْ أُمُورِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَسُنَنِهِ وَأَيَامِهِ: الْإِمَامُ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدُ بن إِسْمَاعِيلَ بن إِبْرَاهِيمَ بن الْمُغِيرَةِ بن بَرْدِزْبَةَ الْجُعْفِيِّ الْبُخَارِيِّ، الْمُتَوَفَّى سنة ٢٥٦هـ=٨٧٠م.

دار إحياء التُّراث العربيّ، لُبْنَان، طَبْعَةُ مُصَوَّرَةٍ عَلَى الطَّبْعَةِ السُّلْطَانِيَّةِ الَّتِي طُبِعَتْ بِالمَطْبَعَةِ الْأَمِيرِيَّةِ بِبُولَاق، مِصر سنة ١٣١١هـ-١٣١٣هـ.

وفيهَا مُقَدِّمَةٌ لِلشَّيْخِ أَحْمَدَ مُحَمَّدَ شَاكِرٍ، الْمُتَوَفَّى سنة ١٣٧٧هـ=١٩٥٨م.

- صَحِيحُ مُسْلِمٍ، الْمُسَمَّى الْمُسْنَدُ الصَّحِيحُ الْمُخْتَصَرُ مِنَ السُّنَنِ بِنَقْلِ الْعَدْلِ عَنِ الْعَدْلِ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: الْإِمَامُ مُسْلِمُ بن الْحَجَّاجِ الْقُشَيْرِيُّ النَّيْسَابُورِيُّ، الْمُتَوَفَّى سنة ٢٦١هـ=٨٧٥م.
- بَعْنَايَةَ: مُحَمَّدُ فُؤَادُ عَبْدَ الْبَاقِي، الْمُتَوَفَّى سنة ١٣٨٨هـ=١٩٦٨م.

دار إحياء التُّراث العَرَبِيّ ببيروت، سنة ١٩٧٢ م، وهي طَبْعَةٌ مُصَوَّرَةٌ عَلَى الطَّبْعَةِ المِصْرِيَّةِ الأُولَى سنة ١٩٥٥ م.

● صَدْر الشَّرِيعَةِ عَلَى الوِقَايَةِ: انظر: حَاشِيَةُ صَدْر الشَّرِيعَةِ.

● الصَّوَاعِقُ المُحْرِقَةُ فِي الرَّدِّ عَلَى أَهْلِ البِدْعِ والزَّنَدَقَةِ.

ويليه كتاب:

تَطْهِير الجَنَانِ واللِّسَانِ عَنِ الخُطُورِ والتَّفَوُّهِ بِثَلْبِ سيدنا مُعَاوِيَةَ بْنِ أَبِي سُفْيَانَ، كلاهما لِلْمُحَدِّثِ: أَبِي العَبَّاسِ شَهَابِ الدِّينِ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ عَلِيٍّ المَكِّيِّ السَّعْدِيِّ الشَّافِعِيِّ، الشهير بِابْنِ حَجَرَ الهَيْتَمِيِّ، المُتَوَفَى سنة ٩٧٤ هـ = ١٥٦٧ م.

تَحْقِيقُ: عَبْدُ الوَهَّابِ عَبْدُ اللطيفِ الحُسَيْنِيُّ الأَشْعَرِيُّ المَالِكِيُّ.

الناشر: مكتبة القاهرة بمِصر، دار الطَّبَاعَةِ المُحَمَّدِيَّةِ بالقاهرة، سنة ١٣٧٥ هـ.

● الضَّوءُ اللَّامِعُ لِأَهْلِ القَرْنِ التَّاسِعِ: شمس الدِّينِ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ مُحَمَّدٍ السَّخَاوِيِّ الشَّافِعِيِّ، المُتَوَفَى سنة ٩٠٢ هـ = ١٤٩٧ م.

منشورات دار مكتبة الحياة ببيروت، وهي طَبْعَةٌ مُصَوَّرَةٌ عَلَى الطَّبْعَةِ المِصْرِيَّةِ.

● الطَّالِعُ السَّعِيدُ الحَامِعُ أَسْمَاءُ نُجَبَاءِ الصَّعِيدِ: أَبُو الفَضْلِ كَمَالُ الدِّينِ جَعْفَرُ بْنُ ثَعْلَبِ الأُدْفُوِيِّ الشَّافِعِيِّ، المُتَوَفَى سنة ٧٤٨ هـ = ١٣٤٧ م.

تَحْقِيقُ: سَعْدُ مُحَمَّدٍ حَسَنَ.

مراجعة: أ. د. طه الحاجري.

الدار المِصْرِيَّةُ، مطابع سجل العرب بالقاهرة، سنة ١٩٦٦ م.

● طَبَقَاتُ الحُقَافِ: جَلَالُ الدِّينِ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ السُّيُوطِيُّ، المُتَوَفَى سنة ٩١١ هـ = ١٥٠٥ م.

تَحْقِيقُ: عَلِيٌّ مُحَمَّدٌ عُمَرَ.

الطَّبْعَةُ الأُولَى، الناشر: مكتبة وَهْبَةَ بالقاهرة، مَطْبَعَةُ الاستقلال الكُبْرَى بالقاهرة، سنة ١٩٧٣ م.

● **طَبَقَاتُ الْحَنَابِلَةِ:** الْقَاضِي أَبُو الْحُسَيْنِ مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي يَعْلَى مُحَمَّدُ بْنُ الْحُسَيْنِ، المعروف بابن أبي يعلى، وبابن الفراء، المُتَوَفَّى سنة ٥٢٦هـ = ١١٣١م.

طبعه: مُحَمَّدُ حَامِدُ ابْنِ الشَّيْخِ سَيِّدُ أَحْمَدَ الْفَقِي، المُتَوَفَّى سنة ١٣٧٨هـ = ١٩٥٩م.

مَطْبَعَةُ السُّنَّةِ الْمُحَمَّدِيَّةِ بِمِصْرَ، سنة ١٩٥٢م.

● **طَبَقَاتُ ابْنِ سَعْدٍ:** انظر: الطَّبَقَاتُ الْكُبْرَى لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدُ بْنُ سَعْدٍ.

● **الطَّبَقَاتُ السُّنِّيَّةُ فِي تَرَاجُمِ الْحَنَفِيَّةِ:** تَقِيُّ الدِّينِ بْنُ عَبْدِ الْقَادِرِ التَّمِيمِيِّ الدَّارِيِّ الْغَزِّيِّ الْمِصْرِيِّ الْحَنَفِيِّ، المُتَوَفَّى سنة ١٠٠٥هـ (١٠١٠هـ).

تَحْقِيقُ: عَبْدِ الْفَتَّاحِ مُحَمَّدُ الْحُلُو، المُتَوَفَّى سنة ١٤١٤هـ = ١٩٩٤م، (الجزء الأول).

المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة، مطابع الأهرام التجارية بالقاهرة، سنة ١٩٧٠م.

● **طَبَقَاتُ الشَّافِعِيَّةِ:** جَمَالُ الدِّينِ أَبُو مُحَمَّدَ عَبْدِ الرَّحِيمِ بْنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ عُمَرَ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ الْقُرَشِيِّ الْأُمَوِيِّ الشَّافِعِيِّ الْأَسْنَوِيِّ، المُتَوَفَّى سنة ٧٧٢هـ = ١٣٧٠م.

تَحْقِيقُ: أ. د. عَبْدِ اللَّهِ الْجُبُورِيِّ.

الطَّبَعَةُ الْأُولَى، رئاسة ديوان الأوقاف العراقية - إحياء التراث الإسلامي، مَطْبَعَةُ الْإِرْشَادِ بِبَغْدَادَ، سنة ١٩٧٠م.

● **طَبَقَاتُ الشَّافِعِيَّةِ الْكُبْرَى:** تاج الدِّينِ أَبُو نَصْرٍ عَبْدِ الْوَهَّابِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ عَبْدِ الْكَافِي بْنِ عَلِيٍّ السُّبُكِيِّ، المُتَوَفَّى سنة ٧٧١هـ = ١٣٧٠م.

تَحْقِيقُ: مَحْمُودُ مُحَمَّدُ الطَّنَاحِيِّ، المُتَوَفَّى سنة ١٤١٩هـ = ١٩٩٩م، وَعَبْدُ الْفَتَّاحِ مُحَمَّدُ الْحُلُو، المُتَوَفَّى سنة ١٤١٤هـ = ١٩٩٤م.

الطَّبَعَةُ الْأُولَى، مَطْبَعَةُ عَيْسَى الْبَابِي الْحَلَبِيِّ بِالقاهرة، سنة ١٩٦٤-١٩٧٦م.

● **طَبَقَاتُ الْفُقَهَاءِ:** أَبُو إِسْحَاقَ إِبْرَاهِيمَ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ يُوسُفَ الشَّيْرَازِيِّ الشَّافِعِيِّ، المُتَوَفَّى سنة ٤٧٦هـ = ١٠٨٣م.

تَحْقِيقُ: أ. د. إِحْسَانُ عَبَّاسَ، المُتَوَفَّى سنة ١٤٢٤هـ = ٢٠٠٣م.

الناشر: دار الرائد العربي ببيروت، سنة ١٩٧٠ م.

● **طَبَقَاتُ الْفُقَهَاءِ الشَّافِعِيَّةِ:** أَبُو عَاصِمٍ مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ الْعَبَّادِيُّ، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ٤٥٨هـ = ١٠٦٦ م.

طَبْعَةٌ مُصَوَّرَةٌ عَلَى الطَّبْعَةِ الَّتِي طُبِعَتْ سَنَةَ ١٩٤٦ م فِي بَرِيل - كَيْدَنْ.

● **الطَّبَقَاتُ الْكُبْرَى:** أَبُو عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدُ بْنُ سَعْدِ بْنِ مَنِيعِ الزُّهْرِيِّ الْبَصْرِيِّ (كَاتِبُ الْوَاقِدِيِّ)، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ٢٣٠هـ = ٨٤٥ م.

قَدَّمَ لَهُ: أ. د. إِحْسَانُ عَبَّاسٍ، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ١٤٢٤هـ = ٢٠٠٣ م.

دار صادر ببيروت، سنة ١٩٦٨ م.

وهي الطَّبْعَةُ الَّتِي أُشِيرَ إِلَيْهَا عِنْدَ الْإِطْلَاقِ.

وَإِذَا أَشْرَتْ إِلَى الطَّبْعَةِ الْأُورِيَّةِ ذَكَرْتُهَا. وَعُنَوَانُهَا: كِتَابُ الطَّبَقَاتِ الْكَبِيرِ. عُنِيَ بِتَصْحِيحِهِ وَطَبْعِهِ: إِدْوَارْدُ سَخَوٌ وَجَاعَتُهُ. وَطُبِعَ فِي مَطْبَعَةِ بَرِيلَ بِمَدِينَةِ كَيْدَنْ سَنَةَ ١٣٢١هـ = ١٣٥٩هـ. وَنُشِرَ مُصَوَّرًا عَنْهَا مِنْ قَبْلِ مُؤَسَّسَةِ النَّصْرِ، طِهْرَان، مَطْبَعَةُ كَلَشَن.

● **طَبَقَاتُ الْمُفَسِّرِينَ:** شَمْسُ الدِّينِ مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ أَحْمَدَ الدَّأُوْدِيِّ، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ٩٤٥هـ = ١٥٣٨ م.

تَحْقِيقُ: عَلِيِّ مُحَمَّدٍ عُمَرَ.

الطَّبْعَةُ الْأُولَى، الناشر: مَكْتَبَةُ وَهْبَةَ بِالْقَاهِرَةِ، مَطْبَعَةُ الْإِسْتِقْلَالِ الْكُبْرَى بِالْقَاهِرَةِ، سَنَةَ

١٩٧٢ م.

● **الطَّحْطَاوِيُّ عَلَى الدَّرِّ:** انْظُرْ: حَاشِيَةُ الطَّحْطَاوِيِّ عَلَى الدَّرِّ الْمُخْتَارِ.

● **طَرَحُ التَّشْرِيبِ فِي شَرْحِ التَّقْرِيبِ.**

الْمَتْنُ هُوَ: تَقْرِيبُ الْأَسَانِيدِ وَتَرْتِيبُ الْمَسَانِيدِ، لِأَبِي الْفَضْلِ زَيْنِ الدِّينِ عَبْدِ الرَّحِيمِ بْنِ الْحُسَيْنِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْكُرْدِيِّ الْعِرَاقِيِّ، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ٨٠٦هـ = ١٤٠٤ م.

وَالشَّرْحُ هُوَ: طَرَحُ التَّشْرِيبِ، لَهُ وَلَوْلَدُهُ وَلِيِّ الدِّينِ أَبِي زُرْعَةَ أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحِيمِ الْعِرَاقِيُّ، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ٨٢٦هـ = ١٤٢٣ م، أَكْمَلَهُ سَنَةَ ٨١٨هـ.

الناشر: دار المعارف بسورية، حلب، وهي طَبْعَةٌ مُصَوَّرَةٌ عَلَى طَبْعَةِ جَمْعِيَةِ النُّشْرِ الْأَزْهَرِيَّةِ التي طبعت سنة ١٣٥٣هـ.

● طرق التنفيذ والتحفظ في المواد المَدَنِيَّةِ والتجارية في مِصْر: أ. د. عَبْدُ الحَمِيد أَبُو هَيْف، المُتَوَفَّى سنة ١٣٤٤هـ=١٩٢٦م.

الطَبْعَةُ الثَّانِيَّةُ، مَطْبَعَةُ الْإِعْتِمَادِ بِمِصْر، سنة ١٩٢٣م.

● طَلِبَةُ الطَّبْعَةِ فِي الْأَصْطِلَاحَاتِ الْفَقْهِيَّةِ عَلَى الْأَفَاقِ كُتُبِ الْحَنْفِيَّةِ: نَجْمُ الدِّينِ أَبُو حَفْصِ عُمَرُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ إِسْمَاعِيلَ النَّسَفِيِّ السَّمَرْقَنْدِيِّ، المُتَوَفَّى سنة ٥٣٧هـ=١١٤٢م.

الناشر: مكتبة المُثَنَّى بِبَغْدَاد، أعادت طبعه بالأوفست على المطبوعة في المَطْبَعَةِ الْعَامِرَةِ سنة ١٣١١هـ.

وطلبة بفتح الطاء وكسر اللام، مثل: كَلِمَةٌ. وتخفف بإسكان اللام مع كسر الطاء، مثل: كَلِمَةٌ، أي: ما طلبه الطُّلَّاب.

● الْعَدَوِيُّ عَلَى الْحَرَشِيِّ: انظر: شرح الْحَرَشِيِّ.

● الْعَدَوِيُّ عَلَى شَرْحِ رِسَالَةِ ابْنِ أَبِي زَيْدٍ: انظر: حَاشِيَةُ الْعَدَوِيِّ عَلَى شَرْحِ أَبِي الْحَسَنِ.

● عَقْدُ التَّحْكِيمِ وَإِجْرَاءَاتِهِ: أ. د. أَحْمَدُ أَبُو الْوَفَا.

الطَبْعَةُ الثَّانِيَّةُ، الناشر: منشأة المعارف بالإسكندرية، سنة ١٩٧٤م.

● الْعِقْدُ الْمَنْظُومُ فِي ذِكْرِ أَفَاضِلِ الرُّومِ: انظر: الشِّفَاتِقُ النُّعْمَانِيَّةُ لَطَاشِ كُبْرِي زَادَه.

● عُقُودُ الْجُمَانِ فِي مَنَاقِبِ الْإِمَامِ الْأَعْظَمِ أَبِي حَنِيفَةَ النُّعْمَانِ: شمس الدِّينِ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدُ بْنُ يُوسُفَ الصَّالِحِيِّ الدَّمَشَقِيِّ الشَّامِيِّ الْحَنْفِيِّ، المُتَوَفَّى سنة ٩٤٢هـ=١٥٣٦م.

عُيِّنَتْ بنشره: لجنة إحياء المعارف النُّعْمَانِيَّةِ بِحَيْدَرِ آبَادِ الْهِنْدِ.

مَطْبَعَةُ الْمَعَارِفِ الشَّرْقِيَّةِ بِحَيْدَرِ آبَادِ الْهِنْدِ، سنة ١٩٧٤م.

● الْعُقُودُ الدَّرِّيَّةُ فِي تَنْقِيحِ الْفَتَاوَى الْحَامِدِيَّةِ: مُحَمَّدُ أَمِينُ عَابِدِينَ ابْنُ السَّيِّدِ عُمَرُ عَابِدِينَ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ الدَّمَشَقِيِّ الْحَنْفِيِّ، المُتَوَفَّى سنة ١٢٥٢هـ=١٨٣٦م. انتهى من تحريرها

وتنميقيها في ١٨ ربيع الأول سنة ١٢٣٨ هـ.

والفتاوى الحامدية: هي فتاوى حامد بن علي بن إبراهيم العمادي، المتوفى سنة ١١٧١ هـ = ١٧٥٨ م، وهي الفتاوى التي أفتى بها وجمعت في حياته في مدة قيامه بمنصب الإفتاء بدمشق من سنة ١١٣٧ - ١١٥٥ هـ.

مطبعة الشيخ محمد شاهين بمصر، سنة ١٢٧٨ هـ.

● العقود الدرية من مناقب شيخ الإسلام أحمد بن تيمية: أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عبد الهادي الدمشقي الصالح، المتوفى سنة ٧٤٤ هـ = ١٣٤٣ م. تحقيق: محمد حامد ابن الشيخ سيد أحمد الفقي، المتوفى سنة ١٣٧٨ هـ = ١٩٥٩ م. دار الكاتب العربي بيروت.

● العقيدة الإسلامية ومذاهبها: أ. د. قحطان عبد الرحمن الدوري.

الطبعة السادسة، كتاب - ناشرون، بيروت، سنة ١٤٣٧ هـ = ٢٠١٦ م.

● علم أصول الفقه، وبآخره: خلاصة تاريخ التشريع الإسلامي: وكلاهما للشيخ عبد الوهاب بن عبد الواحد خلافاً، المتوفى سنة ١٣٧٥ هـ = ١٩٥٦ م.

الطبعة السابعة، مطبعة النصر بالقاهرة، سنة ١٩٥٦ م.

● عميرة على الجلال: انظر: قليوبي وعميرة.

● العناية على الهداية: أكمل الدين البابرتي. انظر: فتح القدير للعاجز الفقير.

● العواصم من القواصم في تحقيق مواقف الصحابة بعد وفاة النبي ﷺ: القاضي أبو بكر محمد بن عبد الله بن محمد بن عبد الله بن أحمد، المعروف بابن العربي، المعافري الشبلي، المتوفى سنة ٥٤٣ هـ = ١١٤٨ م.

حققه وعلق حواشيه: محب الدين الخطيب ابن أبي الفتح محمد بن عبد القادر، المتوفى سنة ١٣٨٩ هـ = ١٩٦٩ م.

المطبعة السلفية ومكتبتها بالقاهرة، سنة ١٣٧٥ هـ.

● عَوْنُ الْمَعْبُودِ عَلَى سُنَنِ أَبِي دَاوُدَ، سُلَيْمَانُ بْنُ الْأَشْعَثِ السَّجِسْتَانِي، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ٢٧٥هـ=٨٨٩م: أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ شَرَفُ الْحَقِّ الشَّهِيرُ بِمُحَمَّدٍ أَشْرَفُ بْنُ أَمِيرِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ حَيْدَرِ الصَّدِيقِيِّ الْعَظِيمِ آبَادِي، الْمُتَوَفَّى بَعْدَ سَنَةِ ١٣١٠هـ=١٨٩٢م.

دار الكتاب العربي ببيروت، وهي طَبْعَةٌ مَصَوَّرَةٌ عَلَى الطَّبْعَةِ الْهِنْدِيَّةِ الْحَجَرِيَّةِ.

● عُيُونُ الْأَثَرِ فِي فُنُونِ الْمَغَارِي وَالشَّمَائِلِ وَالسَّيْرِ: فَتَحُ الدِّينِ أَبُو الْفَتْحِ مُحَمَّدُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الشَّافِعِيِّ الْيَعْمُرِيِّ الْأَنْدَلُسِيِّ الْمِصْرِيِّ، الْمَعْرُوفُ بِابْنِ سَيِّدِ النَّاسِ، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ٧٣٤هـ=١٣٣٤م.

ومعه:

اقتباس الاقتباس لحل مُشْكَلِ سِيرَةِ ابْنِ سَيِّدِ النَّاسِ، لِلْجَمَالِ بْنِ عَبْدِ الْهَادِي.

الطَّبْعَةُ الثَّانِيَّةُ، دَارُ الْجِيلِ ببيروت، وهي طَبْعَةٌ مَصَوَّرَةٌ عَلَى الْمَطْبُوعَةِ بِمِصْرَ سَنَةَ ١٩٧٤م.

● الْغَايَةُ الْقُصُوفُ فِي دِرَايَةِ الْفُتُوفِ: الْقَاضِي نَاصِرُ الدِّينِ أَبُو سَعِيدِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ بْنِ مُحَمَّدِ الْبَيْضَاوِيِّ الشَّيرَازِيِّ الشَّافِعِيِّ، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ٦٨٥هـ=١٢٨٦م.

تَحْقِيقُ: أ. د. عَلِيٍّ مُحْيِي الدِّينِ عَلِيِّ الْقَرَّةِ دَاغِي.

دار النَّصْرِ لِلطَّبَاعَةِ الْإِسْلَامِيَّةِ بِمِصْرَ، سَنَةَ ١٩٨٢م.

● غَايَةُ الْمُنتَهَى فِي الْجَمْعِ بَيْنَ الْإِفْنَاعِ وَالْمُنْتَهَى: انظر: مَطَالِبُ أُولِي النَّهْيِ.

● غَايَةُ النَّهْيَةِ فِي طَبَقَاتِ الْقُرَاءِ: شَمْسُ الدِّينِ أَبُو الْخَيْرِ مُحَمَّدُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ الْجَزَرِيِّ، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ٨٣٣هـ=١٤٢٩م.

بِعْنَايَةِ: ج. بِرْجِسْتَرَايسِر، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ١٣٥٢هـ=١٩٣٣م.

مكتبة الخانجي بمِصْرَ، سَنَةَ ١٩٣٢-١٩٣٣م.

● غَزْوَةُ بَنِي قُرَيْظَةَ: مُحَمَّدُ أَحْمَدُ بَاشْمِيل.

الطَّبْعَةُ الْأُولَى، مطابع دار الكتب ببيروت، سَنَةَ ١٩٦٦م.

وكلاء التوزيع: دار الْفَتْحِ لِلطَّبَاعَةِ وَالنَّشْرِ ببيروت.

● الْغُنْيَةُ لِطَالِبِي طَرِيقِ الْحَقِّ، فِي الْأَخْلَاقِ وَالتَّصَوُّفِ وَالْآدَابِ الْإِسْلَامِيَّةِ: الشَّيْخُ

عَبْدُ الْقَادِرِ الْجِيلَانِيُّ بْنُ مُوسَى بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْحَسَنِيِّ، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ٥٦١هـ=١١٦٦م.



الناشر: دار العلم للجميع ببِירוْت، وهي مُصَوَّرَةٌ عَلَى الطَّبْعَةِ الثَالِثَةِ المَطْبُوعَةِ بِمَطْبَعَةِ مُصْطَفَى البَابِي الحَلْبِيِّ وَأَوْلَادِهِ بِمِصْرَ سَنَةِ ١٩٥٦ م.

● الفَاخِر: أَبُو طَالِبِ الْمُفَضَّلِ بْنِ سَلَمَةَ بْنِ عَاصِمٍ، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ٢٩١هـ = ٩٠٣ م.

تَحْقِيق: عَبْدُ الْعَلِيمِ الطَّحَاوِيِّ. ومراجعة: مُحَمَّدٌ عَلِيٌّ النَّجَّار.

الطَّبْعَةُ الْأُولَى، وزارة الثقافة والإرْشَاد القومِي، الجُمهُورِيَّةُ الْعَرَبِيَّةُ الْمُتَّحِدَةُ، سَنَةَ ١٩٦٠ م.  
دار إحياء الكتب الْعَرَبِيَّة، عَيْسَى البَابِي الحَلْبِيِّ وشركاه بِمِصْرَ.

● الْفَتَاوَى الْخَانِيَّة، أَوْ فَتَاوَى قَاضِي خَانَ: انظر: الْفَتَاوَى الْهِنْدِيَّة.

● الْفَتَاوَى الْخَيْرِيَّةُ لِنَفْعِ الْبَرِيَّة: خَيْر الدِّينِ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ نُور الدِّينِ عَلِيِّ الْأَيُّوبِيِّ الْعَلِيمِيِّ الْفَارُوقِيِّ الرَّمْلِيِّ الْحَنْفِيِّ، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ١٠٨١هـ = ١٦٧١ م.

دار الْمَعْرِفَةِ ببِירוْت سَنَةَ ١٩٧٤ م، وهي طَبْعَةٌ مُصَوَّرَةٌ عَلَى الطَّبْعَةِ الثَّانِيَةِ الَّتِي طُبِعَتْ بِالْمَطْبَعَةِ الْكُبْرَى الْمِيزِيَّةِ بِبُلَاقِ مِصْرَ سَنَةَ ١٣٠٠هـ.

● فَتَاوَى الرَّمْلِيِّ الشَّافِعِيِّ شَمْس الدِّينِ: انظر: الْفَتَاوَى الْكُبْرَى الْفِقْهِيَّة.

● الْفَتَاوَى الطَّرْسُوسِيَّة، أَوْ: أَنْفَعُ الْوَسَائِلِ إِلَى تَحْرِيرِ الْمَسَائِلِ: قَاضِي الْقَضَاةِ نَجْم الدِّينِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ عَبْدِ الْوَاحِدِ الطَّرْسُوسِيِّ الْحَنْفِيِّ، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ٧٥٨هـ = ١٣٥٧ م.

صَحَّحَهُ وَرَاجَعَ نُقُولَهُ: مُصْطَفَى مُحَمَّدٌ خَفَاجِيٍّ، وَمَحْمُودُ إِبْرَاهِيمَ.

مَطْبَعَةُ الشَّرْقِ بِمِصْرَ، سَنَةَ ١٩٢٦ م.

● الْفَتَاوَى الْكُبْرَى الْفِقْهِيَّة: أَبُو الْعَبَّاسِ شَهَاب الدِّينِ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدَ بْنِ عَلِيٍّ الْمَكِّيِّ السَّعْدِيِّ الشَّافِعِيِّ، الشَّهِيرُ بِابْنِ حَجَرِ الْهَيْتَمِيِّ، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ٩٧٤هـ = ١٥٦٧ م.

وَبِهَامِشِهِ:

فَتَاوَى شَمْس الدِّينِ مُحَمَّدَ بْنِ أَبِي الْعَبَّاسِ شَهَاب الدِّينِ أَحْمَدَ بْنِ حَمْزَةَ الرَّمْلِيِّ الْأَنْصَارِيِّ الْمِصْرِيِّ، الشَّهِيرُ بِالشَّافِعِيِّ الصَّغِيرِ، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ١٠٠٤هـ = ١٥٩٦ م.

الناشر: المكتبة الْإِسْلَامِيَّة، وهي طَبْعَةٌ مُصَوَّرَةٌ فِي بِيْرُوتَ عَلَى المَطْبُوعَةِ سَنَةَ ١٣٥٧هـ بِمَطْبَعَةِ عَبْدِ الْحَمِيدِ أَحْمَدَ حَنْفِيٍّ بِمِصْرَ.

● **الْفَتَاوَى الْهِنْدِيَّة (العَالَمَكِيرِيَّة):** جمعت بأمر سُلْطَانِ الْهِنْدِ مُحْيِي الدِّينِ مُحَمَّدٍ أَوْزُنْكَ زَيْبَ عَالَمٍ كَبِيرٍ، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ١١١٨هـ=١٧٠٧م. إِذْ أَلْفَ لَجْنَةً مِنْ مَشَاهِيرِ عُلَمَاءِ الْهِنْدِ، وَجَعَلَ رَئِيسَهُمُ الشَّيْخَ نِظَامَ.

وَبِهَامِشِ الْأَجْزَاءِ ١-٣: الْفَتَاوَى الْخَانِيَّة، أَوْ: فَتَاوَى قَاضِيْخَانَ: وَهُوَ: أَبُو الْمَحَاسِنِ الْحَسَنِ ابْنُ الْقَاضِي بَدْرُ الدِّينِ مَنْصُورُ بْنُ شَمْسِ الدِّينِ أَبِي الْقَاسِمِ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ الْأَوْزَجَنْدِيِّ، الْمَعْرُوفُ بِقَاضِي إِمَامِ فَخْرِ الدِّينِ خَانَ، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ٥٩٢هـ=١١٩٦م.

وَبِهَامِشِ الْأَجْزَاءِ ٤-٦: الْفَتَاوَى الْبِرَازِيَّة، الْمُسَمَّاةُ بِالْجَامِعِ الْوَجِيزِ، لِلْإِمَامِ حَافِظِ الدِّينِ مُحَمَّدِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ شَهَابٍ، الْمَعْرُوفِ بِابْنِ الْبَرَازِ الْكُرْدَرِيِّ الْحَنَفِيِّ، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ٨٢٧هـ=١٤٢٤م. الطَّبْعَةُ الثَّلَاثَةُ، النَّاشِرُ: الْمَكْتَبَةُ الْإِسْلَامِيَّةُ بِدِيَارِ بَكْرٍ بِتَرْكِيَا سَنَةَ ١٣٩٣هـ، وَهِيَ مُصَوَّرَةٌ عَلَى الطَّبْعَةِ الثَّانِيَةِ الْمَطْبُوعَةِ بِالْمَطْبَعَةِ الْأَمِيرِيَّةِ بِبُولَاقٍ مِصْرَ سَنَةَ ١٣١٠هـ.

● **فَتْحُ الْبَارِي بِشَرْحِ صَحِيحِ الْإِمَامِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ الْمُغِيرَةِ بْنِ بَرْدِزْبَةِ الْجُعْفِيِّ الْبُخَارِيِّ،** الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ٢٥٦هـ=٨٧٠م. وَمُقَدِّمَتُهُ: هُدَى السَّارِي: كِلَاهُمَا لِشَهَابِ الدِّينِ أَبِي الْفَضْلِ أَحْمَدَ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ مُحَمَّدِ الْكِنَانِيِّ الشَّافِعِيِّ، الْمَشْهُورِ بِابْنِ حَجَرٍ الْعَسْقَلَانِيِّ، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ٨٥٢هـ=١٤٤٩م.

قَرَأَ أَوَّلَهُ تَصْحِيحاً وَتَحْقِيقاً وَقَابَلَ نُسخَهُ: عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بَازٍ، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ١٤٢٠هـ=١٩٩٩م.

وَرَقَّمَ كِتَابَهُ وَأَبْوَابَهُ وَأَحَادِيثَهُ، وَاسْتَقْصَى أَطْرَافَهُ، وَنَبَّهَ عَلَى أَرْقَامِهَا فِي كُلِّ حَدِيثٍ: مُحَمَّدُ فَوَادٍ عَبْدُ الْبَاقِي، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ١٣٨٨هـ=١٩٦٨م.

وَقَامَ بِإِخْرَاجِهِ، وَتَصْحِيحِ تَجَارِيهِهِ، وَأَشْرَفَ عَلَى طَبْعِهِ: مُجِبُّ الدِّينِ الْخَطِيبُ، ابْنُ أَبِي الْفَتْحِ مُحَمَّدِ عَبْدِ الْقَادِرِ، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ١٣٨٩هـ=١٩٦٩م.

النَّاشِرُ: دَارُ الْمَعْرِفَةِ بِبَيْرُوتَ، وَهِيَ طَبْعَةٌ مُصَوَّرَةٌ عَلَى طَبْعَةِ الْمَكْتَبَةِ السَّلَفِيَّةِ بِالْقَاهِرَةِ.

● **فَتْحُ الرَّحِيمِ عَلَى فِقْهِ الْإِمَامِ مَالِكٍ:** مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ، الْمُلقَّبُ بِالْداةِ، الشَّنْقِيطِيُّ الْمُؤَرِّثَانِي. فَرَّغَ مِنْهُ سَنَةَ ١٣٨٧هـ.

الطبعة الثانية، دار الفكر ببيروت، سنة ١٩٧٤ م.

● **فَتْح العَلِيِّ المَالِكِ فِي الفَتَوَى عَلَى مَذْهَب الإمام مَالِك:** أَبُو عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، المُلَقَّبُ بِعَلِيش (أَوْ عَلِيش)، المُتَوَفَى سنة ١٢٩٩ هـ = ١٨٨٢ م.  
وبهامشه:

تَبْصِرَةُ الحُكَّام، لابن فَرْحُون.

شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، سنة ١٩٥٨ م.

● **فَتْح القَدِيرِ للعَاجِزِ الفَقِير:** كَمَالُ الدِّينِ مُحَمَّدُ بْنُ هُمَامِ الدِّينِ عَبْدِ الْوَاحِدِ بْنِ حَمِيدِ الدِّينِ عَبْدِ الْحَمِيدِ السَّيَّوَسِيِّ السَّكَنْدَرِيِّ الْقَاهِرِيِّ الْحَنْفِيِّ، المعروف بِالْكَمَالِ بْنِ هُمَامٍ، المُتَوَفَى سنة ٨٦١ هـ = ١٤٥٧ م.

وهو شَرْحُ الهِدَايَةِ، لَكِنَّهُ لَمْ يَتِمَّ، حَيْثُ انْتَهَى إِلَى قولِ صَاحِبِ الهِدَايَةِ (وَالْعَقْدُ الَّذِي يَعْقِدُهُ الْوُكَلَاءُ عَلَى ضَرَبَيْنِ) مِنْ كِتَابِ الْوَكَاةِ فِي ج ٦ ص ١١٢.

فَاتَمَّتْهُ: شَمْسُ الدِّينِ أَحْمَدُ بْنُ قُودَرٍ، المعروف بِقَاضِي زَادَةِ أَفْنَدِي، قَاضِي عَسْكَرِ رُومَلِي، المُتَوَفَى سنة ٩٨٨ هـ، مَبْتَدَأً بِكِتَابِ الْوَكَاةِ، وَسَمَّى تَكْمِلَتَهُ: (نَتَائِجُ الْأَفْكَارِ فِي كَشْفِ الرُّمُوزِ وَالْأَسْرَارِ).

وَالْهِدَايَةِ شَرْحُ بَدَايَةِ الْمُبْتَدِي، وَكِلَاهُمَا لِبُرْهَانَ الدِّينِ عَلِيِّ بْنِ أَبِي بَكْرٍ بْنِ عَبْدِ الْجَلِيلِ الْمَرْغِينَانِيِّ الْفَرَّغَانِيِّ الرَّشْدَانِيِّ، المُتَوَفَى سنة ٥٩٣ هـ = ١١٩٧ م.

وبهامشه:

شَرْحُ الْعِنَايَةِ عَلَى الْهِدَايَةِ، لِلإِمَامِ أَكْمَلِ الدِّينِ مُحَمَّدِ بْنِ مُحَمَّدٍ الْبَابِرْتِيِّ، المُتَوَفَى سنة ٧٨٦ هـ = ١٣٨٤ م.

وَحَاشِيَةُ سَعْدِ اللَّهِ بْنِ عِيْسَى الْمُفْتِي، الشَّهِيرِ بِسَعْدِي جَلَبِي، وَبَسْعَدِي أَفْنَدِي، المُتَوَفَى سنة ٩٤٥ هـ = ١٥٣٩ م، عَلَى: شَرْحِ الْعِنَايَةِ وَعَلَى الْهِدَايَةِ.

مَطْبَعَةُ مُصْطَفَى مُحَمَّدٍ، صَاحِبِ الْمَكْتَبَةِ التِّجَارِيَةِ الْكُبْرَى بِمُصْرَ، تَمَّ طَبْعُهُ سنة ١٣٥٦ هـ.

● الفَتْحُ الْكَبِيرُ فِي صَمِّ الزِّيَادَةِ إِلَى الْجَامِعِ الصَّغِيرِ: وَالزِّيَادَةُ وَالْجَامِعُ الصَّغِيرُ، كِلَاهُمَا لَجَلَالِ الدِّينِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ السُّيُوطِيِّ، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ٩١١هـ = ١٥٠٥م.

وَقَدْ مَزَجَهُمَا الشَّيْخُ يُوسُفُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ النَّبْهَانِيُّ، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ١٣٥٠هـ = ١٩٣٢م، وَسَمَّى كِتَابَهُ: الْفَتْحُ الْكَبِيرُ.

الناشر: دار الكتاب العربي ببيروت، وهي طَبْعَةٌ مُصَوَّرَةٌ عَلَى الْمَطْبُوعَةِ بِمَطْبَعَةِ مُصْطَفَى الْبَابِي الْحَلَبِيِّ وَأَوْلَادِهِ بِمِصْرَ، الَّتِي تَمَّ طَبْعُهَا سَنَةَ ١٣٥١هـ.

● فَتْحُ الْمُعِينِ بِشَرْحِ قُرَّةِ الْعَيْنِ بِمَهْمَاتِ الدِّينِ: انظر: إِعَانَةُ الطَّالِبِينَ.

● الفَتْوح: أَبُو مُحَمَّدٍ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ أَغْثَمِ الْكُوفِيِّ، الْمُتَوَفَّى نَحْوَ سَنَةِ ٣١٤هـ = ٩٢٦م.

تَصْحِيحٌ وَتَعْلِيقٌ: السَّيِّدُ مُحَمَّدٌ عَظِيمُ الدِّينِ كَامِلٌ، الْجَامِعَةُ النَّظَامِيَّةُ.

الطَّبْعَةُ الْأُولَى، مَطْبَعَةُ مَجْلِسِ دَائِرَةِ الْمَعَارِفِ الْعُثْمَانِيَّةِ بِحَيْدَرِ آبَادِ الدَّكْنِ، سَنَةَ ١٩٦٨ - ١٩٧٥م.

● الْفِرْدُ وَالِدَوْلَةُ فِي الشَّرِيعَةِ الْإِسْلَامِيَّةِ: أ. د. عَبْدُ الْكَرِيمِ زَيْدَانُ، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ١٤٣٥هـ = ٢٠١٤م.

الطَّبْعَةُ الْأُولَى، مَطْبَعَةُ سَلْمَانَ الْأَعْظَمِيِّ بِبَغْدَادَ، سَنَةَ ١٩٦٥م.

● الْفَرْقُ بَيْنَ الْفَرْقِ: أَبُو مَنْصُورِ عَبْدِ الْقَاهِرِ بْنِ طَاهِرِ بْنِ مُحَمَّدٍ الْبَغْدَادِيِّ الْإِسْفَرَايِينِيِّ التَّوَيْمِيِّ، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ٤٢٩هـ = ١٠٣٧م.

تَحْقِيقٌ: مُحَمَّدٌ مُحْيِي الدِّينِ عَبْدُ الْحَمِيدِ، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ١٣٩٢هـ = ١٩٧٢م.

الناشر: مكتبة مُحَمَّدٍ عَلِيِّ صَبِيحٍ وَأَوْلَادِهِ بِمِصْرَ، مَطْبَعَةُ الْمَدِينَةِ بِالْقَاهِرَةِ.

● فَرْقُ الزَّوْجِ فِي الْمَذَاهِبِ الْإِسْلَامِيَّةِ: الشَّيْخُ عَلِيُّ مُحَمَّدُ الْخَفِيفِ، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ١٣٩٨هـ = ١٩٧٨م.

جَامِعَةُ الدُّوَلِ الْعَرَبِيَّةِ، مَعْهَدُ الدِّرَاسَاتِ الْعَرَبِيَّةِ الْعَالِيَةِ، مَطْبَعَةُ الرِّسَالَةِ بِالْقَاهِرَةِ، سَنَةَ ١٩٥٨م.

● **الفقه الإسلامي (وَفَق مِنْهَا ج السنة الرابعة من كُتَيْبَةِ الشَّرِيعَةِ بِدَمَشَق):** أ. د. مُحَمَّد فوزي فيض الله.

الطَّبْعَةُ الثَّانِيَّة، جَامِعَةُ دِمَشَق، مَدِيرِيَّة الكُتُب الجَامِعِيَّة، مَطْبَعَةُ طَرِيق، سَنَةِ ١٣٩٧-١٣٩٨ هـ.

● **فقه الإمام الأوزاعي:** أ. د. عَبْدُ اللَّهِ مُحَمَّد الجُبُورِي.

وَزَارَةُ الْأَوْقَاف الْعِرَاقِيَّة، مَطْبَعَةُ الْإِرْشَاد بِبَغْدَاد، سَنَةِ ١٩٧٧ م.

● **فقه الملوك ومفتاح الرّاج المُرْصَد على خِرَازَةِ كِتَاب الخِرَاج:** عَبْدُ الْعَزِيز بن مُحَمَّد الرَّحْبِيّ الْحَنْفِيّ الْبَغْدَادِيّ، الْمُتَوَفَّى بَعْد سَنَةِ ١١٨٤ هـ=١٧٧٠ م.

وَهُوَ شَرْح كِتَاب الخِرَاج، لِأَبِي يُوسُف يَعْقُوب بن إِبْرَاهِيم، الْمُتَوَفَّى سَنَةِ ١٨٢ هـ=٧٩٨ م. تَحْقِيق: أ. د. أَحْمَد عُبيد الكُبَيْسِي.

رِئَاسَةُ دِيَوَان الْأَوْقَاف الْعِرَاقِيَّة - إِحْيَاءُ التُّرَاث الْإِسْلَامِيّ، مَطْبَعَةُ الْإِرْشَاد بِبَغْدَاد ج ١ سَنَةِ ١٩٧٣ م وَج ٢ سَنَةِ ١٩٧٥ م.

● **الفكر السِّيَاسِيّ عِنْد الْإِبَاضِيَّة مِنْ خِلَال آراء الشَّيْخ مُحَمَّد بن يُوسُف أَطْفِيش، الْمُتَوَفَّى سَنَةِ ١٣٣٢ هـ=١٩١٤ م:** عَدُون جِهَلَان الْعُمَانِيّ، الْمُتَوَفَّى سَنَةِ ١٤٠٨ هـ=١٩٨٨ م.

نَشْر جَمْعِيَّة التُّرَاث بِالْقَرَارَةِ - الْجَزَائِر.

● **الفكر السِّيَاسِيّ فِي الْعِرَاق الْقَدِيم:** د. عَبْدُ الرِّضَا الطَّعَان.

النَّاشِر: دَار الرَّشِيد لِلنَّشْرِ، وَزَارَةُ الثَّقَافَةِ وَالْإِعْلَام الْعِرَاقِيَّة، دَار الْخُلُود لِلطَّبَاعَةِ وَالنَّشْرِ بَبَيْرُوت، سَنَةِ ١٩٨١ م.

● **الفكر الْقَانُونِيّ الْإِسْلَامِيّ بَيْن أُصُول الشَّرِيعَةِ وَتُرَاث الْفِقْهِ:** فَتْحِي عُثْمَان.

النَّاشِر: مَكْتَبَةُ وَهْبَةَ بِالْقَاهِرَةِ، مَطْبَعَةُ خَيْمَر بِالْقَاهِرَةِ.

● **الفَهْرَسْتُ:** أَبُو جَعْفَر مُحَمَّد بن الْحَسَن بن عَلِيّ الطُّوسِيّ، الْمُتَوَفَّى سَنَةِ ٤٦٠ هـ=١٠٦٧ م.

تَصْحِيحٌ وَتَعْلِيلٌ: مُحَمَّد صَادِق آل بَحْر الْعُلُوم.

الطَّبْعَةُ الثَّانِيَّة، الْمَطْبَعَةُ الْحَيْدَرِيَّة بِالنَّجَف، سَنَةِ ١٩٦٠ م.

● الفهرست: أبو الفرج مُحَمَّد بن أبي يَعْقُوب إِسْحَاق بن مُحَمَّد النَّدِيم البَغْدَادِيّ، المُتَوَفَّى سنة ٤٣٨هـ=١٠٤٧م.

الناشر: دار المعرفة ببِزْرُوت، سنة ١٩٧٨م، وهي طَبْعَةٌ مُصَوَّرَةٌ عَلَى المطبوعة بمِصْر.

● الفوائد البهيّة في تَرَاجُمِ الحَنَفِيَّة.

ومعه:

التَّعْلِيلَاتُ السَّنِّيَّةُ عَلَى الْفَوَائِدِ الْبَهِيَّةِ، وكلاهما لأبي الحَسَنَاتِ مُحَمَّدَ عَبْدِ الْحَيِّ بنِ مُحَمَّدِ عَبْدِ الْحَلِيمِ بنِ مُحَمَّدِ أَمِينِ اللَّهِ اللَّكْنَويِّ الْهِنْدِيِّ الْأَنْصَارِيِّ، المُتَوَفَّى سنة ١٣٠٤هـ=١٨٨٧م.

الناشر: نور مُحَمَّد كارخانه تجارت كتب آرام باغ كراچي. وهي مُصَوَّرَةٌ فِي مشهور بريس كراچي سنة ١٣٩٣هـ عَلَى الطَّبْعَةِ الْأُولَى بِمَطْبَعَةِ السَّعَادَةِ بِمِصْر سنة ١٣٢٤هـ.

ومعه:

طَرَبُ الْأَمَائِلِ بِتَرَاجُمِ الْأَفَاضِلِ، لأبي الحَسَنَاتِ أَيْضاً، وَهُوَ طَبْعَةٌ مُصَوَّرَةٌ عَلَى طَبْعَةِ حَجَرِيَّة.

● فَوَاتُ الْوَفَيَاتِ، وَالذَّيْلُ عَلَيْهَا: مُحَمَّد بن شَاكِر بن أَحْمَد الْكُتَيْبِيّ، المُتَوَفَّى سنة ٧٦٤هـ=١٣٦٣م.

تَحْقِيقُ: أ. د. إِحْسَانُ عَبَّاس، المُتَوَفَّى سنة ١٤٢٤هـ=٢٠٠٣م.

دار صادر ببِزْرُوت، سنة ١٩٧٣م.

● فِي أَحْكَامِ الْأُسْرَةِ، دراسة مقارنة: أ. د. مُحَمَّد بِلْتَاجِي، المُتَوَفَّى سنة ١٤٢٥هـ=٢٠٠٤م.

الجزء الأول: الزَّوْجُ وَالْفُرْقَةُ.

الطَّبْعَةُ الثَّانِيَّةُ، الناشر: مكتبة دار العُرُوبَةِ بِالْكُوَيْتِ، مطابع دار الفصحى بالقاهرة، سنة

١٩٨٣م.

● ابْنُ قَاسِمٍ عَلَى تُحْفَةِ الْمُحْتَاجِ: انظر: تُحْفَةُ الْمُحْتَاجِ.

● الْقَامُوسُ الْمُحِيطُ: مَجْدُ الدِّينِ أَبُو الطَّاهِرِ مُحَمَّد بن يَعْقُوب الصَّدِيقِي الشَّيرَازِيّ

الْفَيْرُزَابَادِيّ، المُتَوَفَّى سنة ٨١٧هـ=١٤١٥م.

المكتبة التجارية بمِصْر، مُؤَسَّسَةٌ فَنِّ الطَّبَاعَةِ بِمِصْر.

- قَانُونُ الْأَحْوَالِ الشَّخْصِيَّةِ الْأُرْدُنِّيِّ، رَقْم ٣٦ لِسَنَةِ ٢٠١٠ م.  
دَائِرَةُ قَاضِي الْقَضَاةِ، الْمَمْلَكَةُ الْأُرْدُنِّيَّةُ الْهَاشِمِيَّةُ.
- الْقَانُونُ الْمَدَنِيُّ الْعِرَاقِيُّ رَقْم ٤٠ لِسَنَةِ ١٩٥١ م.  
أَشْرَفُ عَلَى طَبْعِهِ: كَامِلُ السَّامَرَّاوِيِّ.
- من منشورات مكتبة المثنى ببغداد، مطبعة شفيق ببغداد، سنة ١٩٦٤ م.
- قَانُونُ الْمُرَافَعَاتِ الْمَدَنِيَّةِ الْمَعْدَّلِ (الْعِرَاقِيُّ) رَقْم ٨٣ لِسَنَةِ ١٩٦٩ م.  
نشره بإذن من وزارة العدل: إبراهيم عبد الوهاب الشُّبَلِي.
- مطبعة بغداد، سنة ١٩٨١ م.
- القرار بقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٧٩ م المصيري بتعديل بعض أحكام قوانين الأحوال الشخصية: انظر مواده في كتاب (دراسات في الأحوال الشخصية): أ. د. محمد بلتاجي.
- الْقَضَاءُ فِي الْإِسْلَام: د. عَطِيَّةُ مُصْطَفَى مشرفة.
- الطبعة الثانية، شركة الشرق الأوسط، مطابع دار الغد، سنة ١٩٦٦ م.
- الْقَضَاءُ فِي الْإِسْلَام: مُحَمَّدٌ سَلَامٌ مذكور.
- الناشر: دار النهضة العربية، المطبعة العالمية بالقاهرة، سنة ١٩٦٤ م.
- قَلِيُوبِي وَعَمِيرَةُ. يشتمل على:
- ١- حَاشِيَةُ شَهَابِ الدِّينِ الْقَلِيُوبِيِّ، أَحْمَدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ سَلَامَةَ الشَّافِعِيِّ الْمِصْرِيِّ، الْمُتَوَفَّى  
سنة ١٠٦٩هـ = ١٦٥٩ م.
- ٢- حَاشِيَةُ عَمِيرَةَ، شَهَابِ الدِّينِ أَحْمَدُ الْبُرْلُوسِيِّ الشَّافِعِيِّ، الْمُلقَّبُ بِعَمِيرَةَ، الْمُتَوَفَّى سنة  
٩٥٧هـ = ١٥٥٠ م.
- وهما حاشيتان على شرح جلال الدين المحليِّ مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ الشَّافِعِيِّ، الْمُتَوَفَّى  
سنة ٨٦٤هـ = ١٤٥٩ م. الذي سباه (كنز الراغبين شرح منهاج الطالبين).
- وشرح الجلال المحليِّ هو على منهاج الطالبين، لأبي زكريا محيي الدين يحيى بن

شَرَفَ بَنُ مِرِّي النَّوَوِيُّ أَوْ النَّوَاوِيُّ الشَّافِعِيُّ، الْمُتَوَفَّى سَنَةِ ٦٧٦هـ = ١٢٧٧م.

مَكْتَبَةٌ وَمَطْبَعَةٌ مُحَمَّدٌ عَلِيٌّ صَبِيحٌ وَأَوْلَادُهُ بِمِصْرَ، سَنَةِ ١٩٤٩م.

● قَوَاعِدُ تَنْفِذِ الْأَحْكَامِ وَالْمُحَرَّرَاتِ الْمُوثَقَةِ فِي قَانُونِ الْمُرَافَعَاتِ الْجَدِيدِ رَقْمُ ١٣ لِسَنَةِ ١٩٦٨م: د. رَمِزِي سَيْف.

الطَّبْعَةُ الثَّامِنَةُ، النَّاشِرُ: دَارُ النَّهْضَةِ الْعَرَبِيَّةِ، الْقَاهِرَةُ، سَنَةِ ١٩٦٩م.

● قَوَاعِدُ الْعَلَامَةِ: انْظُرْ: مِفْتَاحُ الْكَرَامَةِ لِلْعَالَمِيِّ.

● قَوَاعِدُ الْمُرَافَعَاتِ فِي التَّشْرِيعِ الْمِصْرِيِّ وَالْمَقَارِنِ (الجزء الأول): مُحَمَّدُ الْعَشْمَاوِيُّ، وَد. عَبْدُ الْوَهَّابِ الْعَشْمَاوِيُّ.

النَّاشِرُ: مَكْتَبَةُ الْأَدَابِ وَمَطْبَعَتُهَا بِالْجَاهِزِ، الْمَطْبَعَةُ النَّمُودَجِيَّةُ بِالْقَاهِرَةِ، سَنَةِ ١٩٥٧م.

● الْقَوَانِينُ الْفَقْهِيَّةُ، أَوْ: (قَوَانِينُ الْأَحْكَامِ الشَّرْعِيَّةِ وَمَسَائِلُ الْفُرُوعِ الْفَقْهِيَّةِ): مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ، بَنُ جُزْيَاءَ الْكَلْبِيِّ الْعَرْنَاطِيُّ الْمَالِكِيُّ، الْمُتَوَفَّى سَنَةِ ٧٤١هـ = ١٣٤٠م.

دَارُ الْعِلْمِ لِلْمَلَايِينِ بَبْرُوتَ، سَنَةِ ١٩٦٨م.

● الْكَارَزُونِيُّ عَلَى الْبَيْضَاوِيِّ: انْظُرْ: تَفْسِيرُ الْبَيْضَاوِيِّ بِحَاشِيَةِ الْكَارَزُونِيِّ.

● الْكَامِلُ فِي التَّارِيخِ: عَزَّ الدِّينُ أَبُو الْحَسَنِ عَلِيُّ بْنُ أَبِي الْكَرَمِ مُحَمَّدُ بْنُ مُحَمَّدَ بْنِ عَبْدِ الْكَرِيمِ الشَّيْبَانِيِّ الْجَزْرِيِّ، الْمَعْرُوفُ بِابْنِ الْأَثِيرِ، الْمُتَوَفَّى سَنَةِ ٦٣٠هـ = ١٢٣٣م.

دَارُ صَادِرٍ، وَدَارُ بَبْرُوتَ، بَبْرُوتَ، سَنَةِ ١٩٦٥م.

● الْكِتَابُ لِلْقُدُورِيِّ: انْظُرْ: اللَّبَابُ لِلْغُنَيْمِيِّ الْمِيدَانِيِّ.

● الْكَشَافُ عَنْ حَقَائِقِ التَّنْزِيلِ وَعُيُونِ الْأَقَاوِيلِ فِي وَجْهِهِ التَّأْوِيلِ: جَارُ اللَّهِ أَبُو الْقَاسِمِ مَحْمُودُ بْنُ عُمَرَ بْنِ مُحَمَّدِ الزَّمْخَشَرِيِّ الْخُورَزْمِيِّ الْمُعْتَزَلِيِّ الْحَنْفِيِّ، الْمُتَوَفَّى سَنَةِ ٥٣٨هـ = ١١٤٤م.

وَمَعَهُ:

حَاشِيَةُ السَّيِّدِ الشَّرِيفِ عَلِيِّ بْنِ مُحَمَّدِ الْحُسَيْنِيِّ الْجُرْجَانِيِّ، الْمُتَوَفَّى سَنَةِ ٨١٦هـ = ١٤١٣م.



وبهامشه:

الانتصاف فيما تضمنه الكشاف من الاعتزال، للإمام ناصر الدين أحمد بن محمد بن المنير الإسكندري المالكي، المتوفى سنة ٦٨٣هـ=١٢٨٤م.

وبآخره:

تنزيل الآيات على الشواهد من الآيات، وهو شرح شواهد الكشاف، للأستاذ محب الدين أفندي محمد بن أبي بكر بن داود بن عبد الرحمن الحموي الدمشقي الحنفي، المتوفى سنة ١٠١٦هـ.

مطبعة مصطفى الباي الحلبي وأولاده بمصر، سنة ١٩٤٨م.

● كشاف القناع عن متن الإفتاع: منصور بن يونس بن صلاح الدين بن حسن بن أحمد بن علي بن إدريس البهوتي الحنبلي، المتوفى سنة ١٠٥١هـ=١٦٤١م، فرغ من تأليفه سنة ١٠٤٥هـ.

والإفتاع، لشرف الدين أبي النجا موسى بن أحمد بن موسى بن سالم بن عيسى الحجاوي المقدسي، المتوفى سنة ٩٦٨هـ=١٥٦٠م.

تحقيق: الشيخ هلال مصيلحي مصطفى هلال.

الناشر: مكتبة النصر الحديثة بالرياض، وطبع في بيروت.

● كشف الأسرار عن أصول فخر الإسلام البردوي: علاء الدين عبد العزيز بن أحمد بن محمد البخاري، المتوفى سنة ٧٣٠هـ=١٣٣٠م.

وهو شرح أصول الفقه، لفخر الإسلام أبي الحسن علي بن محمد بن الحسين البردوي، المتوفى سنة ٤٨٢هـ=١٠٨٩م.

دار الكتاب العربي بيروت، سنة ١٩٧٤م، وهي طبعة مصورة على المطبوعة في مطبعة الشركة الصحافية العثمانية سنة ١٣٠٨هـ.

● كشف الحقائق شرح كنز الدقائق، وحاشيته: كلاهما لعبد الحكيم الأفغاني. انظر: حاشية صدر الشريعة على متن وقاية الرواية.

● كَشَفَ الْحَفَاءَ وَمُزِيلَ الْإِلْبَاسِ عَمَّا اشْتَهَرَ مِنَ الْأَحَادِيثِ عَلَى أَلْسِنَةِ النَّاسِ: إِسْمَاعِيلُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ عَبْدِ الْهَادِي الْعَجْلُونِيِّ الْجَرَّاحِيِّ الشَّافِعِيِّ، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ١١٦٢هـ = ١٧٤٩م.

الطَّبْعَةُ الثَّلَاثَةُ، دَارُ إِحْيَاءِ التُّرَاثِ الْعَرَبِيِّ بَبْرُوتَ، وَهِيَ طَبْعَةٌ مُصَوَّرَةٌ عَلَى الْمَطْبُوعَةِ بِمُصَرِّ سَنَةِ ١٣٥١-١٣٥٢هـ.

● كَشَفَ الظُّنُونُ عَنْ أَسَامِي الْكُتُبِ وَالْفُنُونِ: مُصْطَفَى بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، الشَّهِيرُ بِحَاجِي خَلِيفَةَ وَبِكَاتِبِ جَلَبِي، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ١٠٦٧هـ = ١٦٥٧م.

طَبِعَ بِعِنَايَةِ: مُحَمَّدٍ شَرَفِ الدِّينِ يَاقِيَا، وَرَفَعَتْ يَدَهُ الْكَلِيسِي.

مَنْشُورَاتُ مَكْتَبَةِ الْمُتَنَّى بِبَغْدَادَ، وَهِيَ الطَّبْعَةُ الْمُصَوَّرَةُ عَلَى طَبْعَةِ إِسْتَنْبُولَ، سَنَةَ ١٩٤١م.

● الْكَمَالُ بْنُ الْهُمَامِ، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ٨٦١هـ = ١٤٥٧م، وَتَحْقِيقُ رِسَالَتِهِ: إِعْرَابُ قَوْلِهِ ﷺ: كَلِمَتَانِ خَفِيفَتَانِ عَلَى اللِّسَانِ... أ. د. قَحْطَانُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ الدُّورِيُّ.

الطَّبْعَةُ الثَّانِيَّةُ، كِتَابٌ - نَاشِرُونَ، بَبْرُوتَ، سَنَةَ ١٤٣٢هـ = ٢٠١١م.

● الْكُمَثْرِيُّ عَلَى الْأَنْوَارِ: انْظُرْ: الْأَنْوَارُ لِأَعْمَالِ الْأَبْرَارِ.

● كَنْزُ الدَّقَائِقِ: حَافِظُ الدِّينِ النَّسْفِيُّ: انْظُرْ: تَبْيِينُ الْحَقَائِقِ لِلزَّيْلَعِيِّ، وَالْبَحْرُ الرَّائِقُ لِابْنِ نُجَيْمٍ.

● كَنْزُ الْعِرْفَانِ فِي فَهْمِ الْقُرْآنِ: شَرَفُ الدِّينِ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ مِقْدَادُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدٍ السُّيُورِيِّ الْحِلِّيِّ الْأَسَدِيِّ، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ٨٢٦هـ = ١٤٢٣م.

النَّاشِرُ: دَارُ الْأَضْوَاءِ بِالنَّجَفِ، طَبِعَ ج ١، ٢، ٤ فِي مَطْبَعَةِ الْقَضَاءِ بِالنَّجَفِ، وَطَبِعَ ج ٣ فِي مَطْبَعَةِ الْغُرَيِّ الْحَدِيثَةِ، بَلَا تَارِيخٍ.

● كَنْزُ الْعُمَالِ فِي سُنَنِ الْأَقْوَالِ وَالْأَفْعَالِ: الشَّيْخُ عَلَاءُ الدِّينِ عَلِيُّ الْمُتَّقِي بْنِ حُسَامِ الدِّينِ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ قَاضِي خَانَ الْهِنْدِيِّ الْبُرْهَانَ فُورِي، الشَّهِيرُ بِالْمُتَّقِي الْهِنْدِيِّ، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ٩٧٥هـ = ١٥٦٧م.

الطَّبْعَةُ الثَّانِيَّةُ، مَطْبَعَةٌ جَمْعِيَّةٌ دَائِرَةُ الْمَعَارِفِ الْعُثْمَانِيَّةِ بِحَيْدَرِ آبَادَ، طَبِعَ بَيْنَ سَنَةِ ١٣٦٤ -

● الكواكب السائرة بأعيان المئة العاشرة: الشَّيْخ نَجْم الدِّين أَبُو المَكَارِم مُحَمَّد بن بَدْر الدِّين مُحَمَّد بن رَضِي الدِّين مُحَمَّد الغَزِّي العامريِّ القُرَشِيَّ الدَّمَشْقِيَّ الشَّافِعِيَّ، المُتَوَفَّى سنة ١٠٦١هـ=١٦٥١م.

تَحْقِيق: د. جبرائيل سُلَيْمَان جَبُور.

الطَّبْعَةُ الثانية، من منشورات دار الآفاق الجديدة ببيروت، سنة ١٩٧٩م.

● اللُّؤْلُؤُ والمَرْجَانُ فيما اتَّفَقَ عَلَيْهِ الشَّيْخَان: جَمْعُهُ: مُحَمَّد فؤاد عَبْد الباقي، المُتَوَفَّى سنة ١٣٨٨هـ=١٩٦٨م.

راجعه: أ. د. عَبْد الستار أَبُو غُدَّة.

وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بالكويت، المَطْبَعَةُ العَصْرِيَّةُ بالكويت، سنة ١٩٧٧م.

● اللَّبَابُ فِي تَهْذِيبِ الْأَنْسَاب: عَزَّ الدِّينُ أَبُو الْحَسَنِ عَلِيَّ بن أَبِي الْكَرَمِ مُحَمَّد بن مُحَمَّد بن عَبْد الْكَرِيم الشَّيْبَانِيَّ الْجَزَرِيَّ، المعروف بابن الأثير، المُتَوَفَّى سنة ٦٣٠هـ=١٢٣٣م.  
الناشر: مكتبة المثنى ببغداد.

● اللَّبَابُ فِي شَرْحِ الْكِتَاب: عَبْد الغَنِيِّ بن طَالِب بن حَمَادَةَ، الغَنِيْمِيُّ الدَّمَشْقِيُّ المِيدَانِيَّ الْحَنَفِيَّ، المُتَوَفَّى سنة ١٢٩٨هـ=١٨٨١م.

والكتاب، هو للإمام أَبِي الْحُسَيْنِ أَحْمَد بن مُحَمَّد بن أَحْمَد الْقُدُورِيِّ البَغْدَادِيِّ، المُتَوَفَّى سنة ٤٢٨هـ=١٠٣٧م.

تَحْقِيق: مُحَمَّد مُحْيِي الدِّين عَبْد الحميد، المُتَوَفَّى سنة ١٣٩٢هـ=١٩٧٢م.

الطَّبْعَةُ الرابعة، مكتبة مُحَمَّد عَلِيَّ صَبِيح وأولاده بمِصْر، ج ١ مطابع دار الكتاب العربي بمِصْر سنة ١٩٦١م، وج ٢-٤ مَطْبَعَةُ المَدَنِيَّةِ سنة ١٩٦٣م.

● لِسَانُ الْعَرَب: أَبُو الْفَضْلِ جَمَال الدِّين مُحَمَّد بن مُكْرَم، بن مَنْظُور الإِفْرِيقِيَّ، المُتَوَفَّى سنة ٧١١هـ=١٣١١م.

دار صادر ببيروت، سنة ١٩٦٨م.

- لِسَانُ الْمِيْزَانِ: شَهَابُ الدِّينِ أَبُو الْفَضْلِ أَحْمَدُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ مُحَمَّدٍ الْكِنَانِيُّ الشَّافِعِيُّ، المشهور بابن حَجَرِ الْعَسْقَلَانِيِّ، الْمُتَوَفَّى سنة ٨٥٢هـ=١٤٤٩م.
- الناشر: مُؤَسَّسَةُ الْأَعْلَمِيِّ لِلْمَطْبُوعَاتِ بَبَيْرُوتَ، سنة ١٩٧١م، وهي مُصَوَّرَةٌ عَنِ الطَّبَعَةِ الْأُولَى المطبوعة بِمَطْبَعَةِ دَائِرَةِ الْمَعَارِفِ النَّظَامِيَّةِ بِحَيْدَرِ آبَادِ الدَّكْنِ، سنة ١٣٢٩هـ.
- اللَّمْعَةُ الدَّمَشْقِيَّةُ: انظر: الرَّوْضَةُ الْبَهِيَّةُ شرح اللَّمْعَةِ الدَّمَشْقِيَّةِ.
- مَالِكُ: الشَّيْخُ مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ أَبُو زُهْرَةَ، الْمُتَوَفَّى سنة ١٣٩٤هـ=١٩٧٤م.
- دار الْفِكْرِ الْعَرَبِيِّ بِالْقَاهِرَةِ.
- مَبَاحِثُ الْحُكْمِ عِنْدَ الْأَصُولِيِّينَ: مُحَمَّدُ سَلَامٌ مَدْكُورٌ.
- الطَّبَعَةُ الثَّانِيَّةُ، الناشر: دارِ النَهْضَةِ الْعَرَبِيَّةِ بِالْقَاهِرَةِ، الْمَطْبَعَةُ الْعَالِمِيَّةُ بِالْقَاهِرَةِ، سنة ١٩٦٤م.
- الْمَبْسُوطُ: شمسُ الْأَيْمَةِ أَبُو بَكْرٍ مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ أَبِي سَهْلٍ السَّرْحَسِيِّ الْحَنْفِيُّ، الْمُتَوَفَّى سنة ٤٨٣هـ=١٠٩٠م.
- وهو شرح كتاب الكافي، لأبي الْفَضْلِ مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ الْمَرْوَزِيِّ، المعروف بِالْحَاكِمِ الشَّهِيدِ، الْمُتَوَفَّى سنة ٣٣٤هـ.
- وكتاب الكافي جمع معاني كتب ظَاهِرِ الرَّوَايَةِ السِّتَةِ الْمُعْتَمَدَةِ لِلْإِمَامِ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ الشَّيْبَانِيِّ، الْمُتَوَفَّى سنة ١٨٩هـ=٨٠٤م، بعد حذف المكرر من مَسَائِلِهَا.
- وسميت بِظَاهِرِ الرَّوَايَةِ، لِأَنَّهَا رُوِيَتْ عَنِ الْإِمَامِ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ بِرَوَايَةِ الثَّقَاتِ، وَهِيَ: الْمَبْسُوطُ (وَيُسَمَّى الْأَصْلُ)، وَالْجَامِعُ الصَّغِيرُ، وَالْجَامِعُ الْكَبِيرُ، وَالزِّيَادَاتُ، وَالسِّيَرُ الصَّغِيرُ، وَالسِّيَرُ الْكَبِيرُ.
- الطَّبَعَةُ الثَّانِيَّةُ، دارِ الْمَعْرِفَةِ بَبَيْرُوتَ، وَهِيَ طَبَعَةٌ مُصَوَّرَةٌ عَلَى مَطْبُوعَةِ الْحَاجِّ مُحَمَّدِ أَفْنَدِي السَّاسِيِّ الْمَغْرِبِيِّ بِمَطْبَعَةِ السَّعَادَةِ بِمُصْرَ، الَّتِي تَمَّ طَبْعُهَا سنة ١٣٣١هـ.
- مَجَلَّةُ الْأَحْكَامِ الْعَدْلِيَّةِ: انظر: شرح مَجَلَّةِ الْأَحْكَامِ الْعَدْلِيَّةِ لِمُنِيرِ الْقَاضِي.
- مَجْمَعُ الْأَمْثَالِ: الْمِيدَانِيُّ، أَبُو الْفَضْلِ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ النَّيْسَابُورِيِّ، الْمُتَوَفَّى سنة ٥١٨هـ=١١٢٤م.

- تَحْقِيقُ: مُحَمَّدٌ مُحِيطِي الدِّينِ عَبْدُ الحَمِيدِ، المُتَوَفَّى سنة ١٣٩٢هـ=١٩٧٢م.
- الطَّبْعَةُ الثَّانِيَّةُ، النَّاشر: المَكْتَبَةُ التِّجَارِيَّةُ الكُبْرَى بِمِصْرَ، مَطْبَعَةُ السَّعَادَةِ بِمِصْرَ، سنة ١٩٥٩م.
- مَجْمَعُ الْأَنْهَارِ فِي شَرْحِ مُلْتَقَى الْأَبْحَرِ: انظر: الدَّرُّ الْمُتَتَقَى فِي شَرْحِ الْمُلتَقَى.
  - مَجْمَعُ الرِّوَايَاتِ وَمَنْعِ الْفَوَائِدِ: الحَافِظُ نور الدِّينِ عَلِيٌّ بنُ أَبِي بَكْرٍ بنِ سُلَيْمَانَ الْهَيْثَوِيِّ، المُتَوَفَّى سنة ٨٠٧هـ=١٤٠٥م.
- بِتَحْرِيرِ الحَافِظَيْنِ الْجَلِيلَيْنِ: الْعِرَاقِيِّ، وَابْنِ حَجَرَ.
- الطَّبْعَةُ الثَّانِيَّةُ، النَّاشر: دارُ الْكِتَابِ الْعَرَبِيِّ بِبَيْرُوتَ، سنة ١٩٦٧م وهي طَبْعَةُ مُصَوَّرَةٍ عَلَى الطَّبْعَةِ الْمِصْرِيَّةِ.
- مَجْمُوعُ فَتَاوَى شَيْخِ الْإِسْلَامِ تَقِيَّ الدِّينِ أَبِي الْعَبَّاسِ أَحْمَدَ بنِ عَبْدِ الْحَلِيمِ بنِ عَبْدِ السَّلَامِ بنِ تَيْمِيَّةَ الْحَرَّانِيِّ، المُتَوَفَّى سنة ٧٢٨هـ=١٣٢٨م.
- جَمْعٌ وَتَرْتِيبٌ: عَبْدُ الرَّحْمَنِ بنُ مُحَمَّدٍ بنِ قَاسِمِ الْعَاصِمِيِّ النَّجْدِيِّ الْحَنْبَلِيِّ، وَسَاعَدَهُ ابْنُهُ مُحَمَّدٌ.
- طَبِعَ بِأَمْرِ الْمَلِكِ سُعُودِ بنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ آلِ سُعُودٍ، وَعَلَى نَفَقَتِهِ الْخَاصَةِ. الطَّبْعَةُ الْأُولَى، ج ١-٣٠ مطابعُ الرِّيَاضِ سنة ١٣٨١-١٣٨٣هـ، وَج ٣١-٣٧ مَطْبَعَةُ الْحُكُومَةِ بِمَكَّةِ الْمُكْرَمَةِ سنة ١٣٨٦هـ.
- مَجْمُوعَةُ الْوَثَائِقِ السِّيَاسِيَّةِ لِلْعَهْدِ النَّبَوِيِّ وَالْخِلَافَةِ الرَّاشِدَةِ: جَمَعَهَا أ. د. مُحَمَّدٌ حَمِيدُ اللَّهِ الْحَيْدَرِآبَادِي، المُتَوَفَّى سنة ١٤٢٣هـ=٢٠٠٢م.
- الطَّبْعَةُ الثَّالِثَةُ، دارُ الْإِرْشَادِ لِلطَّبَاعَةِ وَالنَّشْرِ بِبَيْرُوتَ، سنة ١٩٦٩م.
- مُحَاضِرَاتُ تَارِيخِ الْأُمَمِ الْإِسْلَامِيَّةِ (تَارِيخُ الْعَرَبِ قَبْلَ الْإِسْلَامِ وَصَدْرُهُ وَالدَّوْلَةُ الْأُمَوِيَّةُ): الشَّيْخُ مُحَمَّدُ الْخَضْرِيُّ بَكْ بنُ عَفِيفِي الْبَاجُورِيِّ، المُتَوَفَّى سنة ١٣٤٥هـ=١٩٢٧م.
- الطَّبْعَةُ السَّادِسَةُ، النَّاشر: المَكْتَبَةُ التِّجَارِيَّةُ الكُبْرَى بِمِصْرَ. مَطْبَعَةُ الْاسْتِقَامَةِ بِالْقَاهِرَةِ، سنة ١٣٧٠هـ.
- الْمُحَبَّرُ: أَبُو جَعْفَرٍ مُحَمَّدُ بنُ حَبِيبِ الْبَغْدَادِيِّ، المُتَوَفَّى سنة ٢٤٥هـ=٨٦٠م.
- رِوَايَةُ أَبِي سَعِيدِ الْحَسَنِ بنِ الْحُسَيْنِ الشُّكْرِيِّ، المُتَوَفَّى سنة ٢٧٥هـ=٨٨٨م.

اعتنت بتَصْحِيحِ الكتاب: أ. د. ايلزه ليختن شتير.

منشورات المكتب التجاري ببيروت، وهي الطَبْعَةُ الْمُصَوَّرَةُ عَلَى طَبْعَةِ الدَّائِرَةِ الْعُثْمَانِيَّةِ بِحَيْدَرِ آبَادِ التي طبعت سنة ١٣٦١ هـ.

● الْمُحْتَسَبُ فِي تَبْيِينِ وَجْهِهِ شَوَازِ الْقِرَاءَاتِ وَالْإِيضَاحِ عَنْهَا: أَبُو الْفَتْحِ عُثْمَانُ بْنُ جَنِّيٍّ، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ٣٩٢ هـ = ١٠٠٢ م.

الجزء الأول: تَحْقِيقُ: عَلِيِّ النَّجْدِيِّ نَاصِفٍ، وَ د. عَبْدِ الْحَلِيمِ النَّجَّارِ، وَ د. عَبْدِ الْفَتْاحِ إِسْمَاعِيلِ شَلْبِي. الْقَاهِرَةُ سَنَةَ ١٣٨٦ هـ.

الجزء الثاني: تَحْقِيقُ: عَلِيِّ النَّجْدِيِّ نَاصِفٍ، وَ د. عَبْدِ الْفَتْاحِ إِسْمَاعِيلِ شَلْبِي. الْقَاهِرَةُ سَنَةَ ١٣٨٩ هـ.

الْجُمْهُورِيَّةُ الْعَرَبِيَّةُ الْمُتَّحِدَةُ، الْمَجْلِسُ الْأَعْلَى لِلشُّؤُونِ الْإِسْلَامِيَّةِ، لَجْنَةُ إِحْيَاءِ التُّرَاثِ الْإِسْلَامِيِّ.

مُؤَسَّسَةُ دَارِ التَّحْرِيرِ لِلطَّبْعِ وَالنَّشْرِ، مَطَابِعُ شَرَكَةِ الْإِعْلَانَاتِ الشَّرْقِيَّةِ، الْقَاهِرَةُ.

● الْمُحَرَّرُ الْوَجِيزُ فِي تَفْسِيرِ الْكِتَابِ الْعَزِيزِ: عَبْدُ الْحَقِّ بْنُ غَالِبِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْمَحَارِبِيِّ الْغُرْنَاطِيِّ الْمَالِكِيِّ، ابْنُ عَطِيَّةٍ، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ٥٤٢ هـ = ١١٤٨ م.

تَحْقِيقُ وَتَعْلِيلُ: الرَّحَالِي الْفَارُوقُ، وَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ الْأَنْصَارِيِّ، وَالسَّيِّدُ عَبْدُ الْعَالِ السَّيِّدُ إِبْرَاهِيمَ، وَمُحَمَّدُ الشَّافِعِيُّ صَادِقُ الْعَنَانِي.

الطَّبْعَةُ الْأُولَى، مُؤَسَّسَةُ دَارِ الْعُلُومِ بِالذَّوْحَةِ، قَطْرَ، سَنَةَ ١٣٩٨ هـ = ١٩٧٧ م.

● الْمُحَلَّى: أَبُو مُحَمَّدٍ عَلِيِّ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ سَعِيدِ بْنِ حَزْمِ الظَّاهِرِيِّ الْأَنْدَلُسِيِّ، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ٤٥٦ هـ = ١٠٦٤ م.

الناشر: المكتب التجاري للطباعة، بيروت، وهي مُصَوَّرَةٌ عَلَى الطَّبْعَةِ الْمُنِيرِيَّةِ بِبُصْرَ.

والأجزاء من ١-٦ حَقَّقَهَا: أَحْمَدُ مُحَمَّدُ شَاكِرٌ، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ١٣٧٧ هـ = ١٩٥٨ م، وَالتَزَمَتْ إِدَارَةُ الْمَطْبَعَةِ الْمُنِيرِيَّةِ تَحْقِيقَ الْأَجْزَاءِ الْبَاقِيَةِ مِنْ ج ٧-١١.

● الْمُحِيطُ الْبُرْهَانِي فِي الْفَقْهِ التُّعْمَانِيِّ: بُرْهَانُ الدِّينِ أَبُو الْمَعَالِي مَحْمُودُ بْنُ تَاجِ الدِّينِ

أحمد بن برهان الدين عبد العزيز بن عمر مازة البخاري، المتوفى سنة ٦١٦هـ=١٢١٩م.

خطوط في مكتبة الأوقاف العامة ببغداد، رقم ٣٥٧٧.

● مختصر الإمام أبي إبراهيم إسماعيل بن يحيى المزي الشافعي، المتوفى سنة ٢٦٤هـ=٨٧٨م.

مطبوع بهامش:

الأُم، للشافعي في الأجزاء ١-٥.

كتاب الشعب بمصر سنة ١٩٦٨م، وهي طبعة مصورة على التي طبعت سنة ١٣٢١هـ بمصر.

● مختصر تاريخ الإياضية: أبو ربيع سليمان الباروني.

الطبعة الرابعة، مكتبة الضامري بالسب، سلطنة عمان.

● مختصر سيدي خليل: انظر: الشرح الكبير للدردير. وشروحه الأخرى.

● مختصر الطحاوي: أبو جعفر أحمد بن محمد بن سلامة بن عبد الملك بن سلمة الأزدي الطحاوي الحنفي، المتوفى سنة ٣٢١هـ=٩٣٣م.

حققه وعلق عليه: أبو الوفا الأفغاني.

أشرف على طبعه: رضوان محمد رضوان، وعبد الحليم بسيوني.

الناشر: لجنة إحياء المعارف النعمانية بحيدر آباد الدكن - الهند، مطبعة دار الكتاب العربي بالقاهرة، سنة ١٣٧٠هـ.

● المختصر النافع، في فقه الإمامية: أبو القاسم نجم الدين جعفر بن الحسن، المحقق الحلبي، المتوفى سنة ٦٧٦هـ=١٢٧٧م.

الناشر: المكتبة الأهلية ببغداد، مطبعة النعمان بالنجف، سنة ١٩٦٦م.

● المدخل إلى الدين الإسلامي: أ. د. منير حميد البياتي، وأ. د. قحطان عبد الرحمن الدوري.

الطبعة الأولى، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي العراقية، دار الحرية ببغداد، سنة ١٣٩٦هـ=١٩٧٦م.

● المَدْخَلُ لدراسة الشَّرِيعَةِ الْإِسْلَامِيَّةِ: أ. د. عَبْدُ الْكَرِيمِ زَيْدَان، الْمُتَوَفَّى سنة ١٤٣٥هـ=٢٠١٤م.

الطَّبْعَةُ الثَّانِيَّةُ، المَطْبَعَةُ الْعَرَبِيَّةُ بِبَغْدَاد، سنة ١٩٦٦م.

● المَدْخَلُ لِلْفِقْهِ الْإِسْلَامِيِّ - تَارِيخُهُ وَمَصَادِرُهُ وَنَظَرِيَّاتُهُ الْعَامَّةُ: مُحَمَّدٌ سَلَامٌ مَدْكُور.

الطَّبْعَةُ الثَّالِثَةُ، الناشر: دار النهضة الْعَرَبِيَّةُ بِالْقَاهِرَةِ، المَطْبَعَةُ الْعَالَمِيَّةُ بِالْقَاهِرَةِ، سنة ١٩٦٦م.

● المَدْوَنَةُ الْكُبْرَى: الإمام مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ الْأَصْبَحِيُّ، الْمُتَوَفَّى سنة ١٧٩هـ=٧٩٥م. بِرَوَايَةِ سَحْنُونِ عَبْدِ السَّلَامِ بْنِ سَعِيدِ التَّنُوخِيِّ، الْمُتَوَفَّى سنة ٢٤٠هـ=٨٥٤م، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ بْنِ خَالِدِ الْعُتَيْقِيِّ، الْمُتَوَفَّى سنة ١٩١هـ=٨٠٦م عَنْ الإمام مَالِك.

دار صادر ببيروت، وهي مُصَوَّرَةٌ عَلَى الطَّبْعَةِ الْأُولَى التي طبعت بِمَطْبَعَةِ السَّعَادَةِ بِمِصْر سنة ١٣٢٣هـ.

● المرأة بين الْفِقْهِ وَالْقَانُون: أ. د. مُصْطَفَى بْنُ حُسَيْنِ السَّبَاعِيِّ، الْمُتَوَفَّى سنة ١٣٨٤هـ=١٩٦٤م.

الطَّبْعَةُ الْأُولَى، مَطْبَعَةُ جَامِعَةِ دِمَشْق، سنة ١٩٦٢م.

● مِرْآةُ الْجَنَانِ وَعِبْرَةُ الْيَقْظَانِ فِي مَعْرِفَةِ مَا يُعْتَبَرُ مِنْ حَوَادِثِ الزَّمَان: أَبُو مُحَمَّدٍ عَبْدِ اللَّهِ بْنُ أَسْعَدَ بْنِ عَلِيٍّ الْيَمَنِيُّ الْمَكِّيُّ الْيَافِعِيُّ، الْمُتَوَفَّى سنة ٧٦٨هـ=١٣٦٧م.

منشورات مَوْسَسَةِ الْأَعْلَمِيِّ لِلْمَطْبوعاتِ بِبَيْرُوت، سنة ١٩٧٠م، وهي طَبْعَةٌ مُصَوَّرَةٌ عَلَى الطَّبْعَةِ الْأُولَى بِحَيْدَرِآبَادِ الدَّكْنِ سنة ١٣٣٧هـ.

● مَرَاصِدُ الْإِطْلَاعِ عَلَى أَسْمَاءِ الْأَمَكْنَةِ وَالْبِقَاعِ، وَهُوَ مُخْتَصَرٌ مُعْجَمُ الْبُلْدَانِ لِْيَافُوت: صَفِيِّ الدِّينِ عَبْدِ الْمُؤْمِنِ بْنِ عَبْدِ الْحَقِّ الْبَغْدَادِيِّ، الْمُتَوَفَّى سنة ٧٣٩هـ=١٣٣٨م.

تَحْقِيقُ: عَلِيِّ مُحَمَّدٍ الْبَجَاوِي.

الطَّبْعَةُ الْأُولَى، دار إحياء الكتب الْعَرَبِيَّةِ، عَيْسَى الْبَابِي الْحَلْبِيُّ بِمِصْر، سنة ١٩٥٤م.

● مَرُوجُ الذَّهَبِ وَمَعَادِنُ الْجَوْهَرِ: أَبُو الْحَسَنِ عَلِيُّ بْنُ الْحُسَيْنِ بْنِ عَلِيٍّ الْمَسْعُودِيُّ، الْمُتَوَفَّى سنة ٣٤٦هـ=٩٥٧م.



وَضَع فَهَارِسَهَا: يُوسُفُ أَسْعَدُ دَاغِرُ.

الطَّبْعَةُ الرَّابِعَةُ، دَارُ الْأَنْدَلُسِ لِلطَّبَاعَةِ وَالنَّشْرِ وَالتَّوْزِيعِ بَيْرُوتَ، سَنَةِ ١٩٨١ م.

● المُسْتَدْرَكُ عَلَى الصَّحِيحَيْنِ: الْحَافِظُ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، الْحَاكِمُ النَّيْسَابُورِيُّ، الْمُتَوَفَّى سَنَةِ ٤٠٥هـ = ١٠١٤ م.

وَفِي ذَيْلِهِ:

تَلَخِيصُ الْمُسْتَدْرَكِ، لِلْحَافِظِ شَمْسِ الدِّينِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ عُثْمَانَ بْنِ قَايِمَازِ التُّرْكْمَانِيِّ الدَّمَشْقِيِّ الذَّهَبِيِّ، الْمُتَوَفَّى سَنَةِ ٧٤٨هـ = ١٣٤٨ م.

النَّاشِرُ: مَكْتَبُ الْمَطْبُوعَاتِ الْإِسْلَامِيَّةِ بِحَلَبَ، طُبِعَ فِي بَيْرُوتَ، شَرَكَةُ عَلَاءِ الدِّينِ. وَهِيَ طَبْعَةُ مُصَوَّرَةٍ عَلَى طَبْعَةِ دَائِرَةِ الْمَعَارِفِ النَّظَامِيَّةِ، حَيْدَرُ آبَادِ الدَّكَّنِ.

● الْمُسْتَصْفَى مِنْ عِلْمِ الْأُصُولِ: الْإِمَامُ حُجَّةُ الْإِسْلَامِ أَبُو حَامِدٍ مُحَمَّدُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ الْغَزَالِيِّ الطُّوسِيِّ الشَّافِعِيِّ، الْمُتَوَفَّى سَنَةِ ٥٠٥هـ = ١١١١ م.

وَبِذَيْلِهِ:

فَوَائِحُ الرَّحْمُوتِ بِشَرْحِ مُسَلِّمِ الثُّبُوتِ، لِأَبِي الْعَبَّاسِ عَبْدِ الْعَلِيِّ مُحَمَّدِ بْنِ نِزَامِ الدِّينِ مُحَمَّدِ بْنِ الْأَنْصَارِيِّ الْهِنْدِيِّ، الْمُتَوَفَّى سَنَةِ ١٢٢٥هـ = ١٨١٠ م.

وَمُسَلِّمِ الثُّبُوتِ، لِلشَّيْخِ مُحِبِّ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الشَّكُورِ الْبَهَارِيِّ الْهِنْدِيِّ الْحَنْفِيِّ، الْمُتَوَفَّى سَنَةِ ١١١٩هـ = ١٧٠٧ م.

دَارُ صَادِرِ بَيْرُوتَ، وَهِيَ طَبْعَةُ مُصَوَّرَةٍ عَلَى الطَّبْعَةِ الْأَوَّلَى الَّتِي طُبِعَ الْجُزْءُ الْأَوَّلُ مِنْهَا سَنَةِ ١٣٢٢هـ، وَالْجُزْءُ الثَّانِي سَنَةِ ١٣٢٤-١٣٢٥هـ، بِالْمَطْبَعَةِ الْأَمِيرِيَّةِ بِبُؤْلَاقِ مِصْرَ.

● الْمُسْتَقْصَى فِي أَمْثَالِ الْعَرَبِ: جَارُ اللَّهِ أَبُو الْقَاسِمِ مُحَمَّدُ بْنُ عُمَرَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ الزَّمْخَشَرِيِّ الْخُوارِزْمِيِّ الْمُعْتَزِلِيِّ الْحَنْفِيِّ، الْمُتَوَفَّى سَنَةِ ٥٣٨هـ = ١١٤٤ م.

الطَّبْعَةُ الثَّانِيَّةُ، النَّاشِرُ: دَارُ الْكُتُبِ الْعِلْمِيَّةِ بَيْرُوتَ، سَنَةِ ١٩٧٧ م، وَهِيَ مُصَوَّرَةٌ عَنِ الْمَطْبُوعَةِ بِمَطْبَعَةِ دَائِرَةِ الْمَعَارِفِ الْعُثْمَانِيَّةِ بِحَيْدَرُ آبَادِ الدَّكَّنِ سَنَةِ ١٩٦٢ م.

● مُسْنَدُ الْإِمَامِ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ٢٤١هـ = ٨٥٥م.

وبهامشه:

مُنْتَخَبُ كَنْزِ الْعُمَالِ فِي سُنَنِ الْأَقْوَالِ وَالْأَفْعَالِ، لِعَلَاءِ الدِّينِ عَلِيِّ الْمُتَّقِيِّ بْنِ حُسَامِ الدِّينِ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ قَاضِي خَانَ الْهِنْدِيِّ الْبُرْهَانَ فُورِي، الشَّهِيرَ بِالْمُتَّقِيِّ الْهِنْدِيِّ، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ٩٧٥هـ = ١٥٦٧م.

نَشْرُ الْمَكْتَبِ الْإِسْلَامِيِّ وَدَارُ صَادِرِ بَيْرُوتَ، سَنَةَ ١٩٦٩م، وَهِيَ طَبْعَةٌ مُصَوَّرَةٌ عَلَى الْمَطْبُوعَةِ بِالْمَطْبَعَةِ الْمَيْمَنِيَّةِ بِمُصْرَ سَنَةَ ١٣١٣هـ.

● مَشَاهِيرُ عُلَمَاءِ الْأَمْصَارِ: مُحَمَّدُ بْنُ حَبَّانَ بْنِ أَحْمَدَ، أَبُو حَاتِمِ الْبُسْتِيِّ، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ٣٥٤هـ = ٩٦٥م.

صَحَّحَهُ: م. فَلَاشَهْمَر.

مَطْبَعَةُ لَجْنَةِ التَّأْلِيفِ وَالتَّرْجَمَةِ وَالنَّشْرِ بِالْقَاهِرَةِ، سَنَةَ ١٩٥٩م.

● الْمَضْبَاحُ الْمُنِيرُ فِي غَرِيبِ الشَّرْحِ الْكَبِيرِ: أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدَ بْنِ عَلِيِّ الْفَيُّومِيِّ الْمُقْرِي، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ٧٧٠هـ = ١٣٦٨م.

وَالشَّرْحُ الْكَبِيرُ، هُوَ (فَتْحُ) الْعَزِيزِ عَلَى كِتَابِ الْوَجِيزِ، لِأَبِي الْقَاسِمِ عَبْدِ الْكَرِيمِ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ عَبْدِ الْكَرِيمِ الرَّافِعِيِّ الْقُرُونِيِّ الشَّافِعِيِّ، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ٦٢٣هـ = ١٢٢٦م.

وَكِتَابُ الْوَجِيزِ، هُوَ فِي فِقْهِ الشَّافِعِيَّةِ، لِلْإِمَامِ حُجَّةِ الْإِسْلَامِ أَبِي حَامِدِ مُحَمَّدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ أَحْمَدَ الْغَزَالِيِّ الطُّوسِيِّ الشَّافِعِيِّ، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ٥٠٥هـ = ١١١١م.

الطَّبْعَةُ الْأُولَى، دَارُ الْكُتُبِ الْعِلْمِيَّةِ بَبَيْرُوتَ، سَنَةَ ١٤١٤هـ = ١٩٩٤م.

● الْمُصَنَّفُ: أَبُو بَكْرَ عَبْدُ الرَّزَّاقِ بْنُ هَمَّامِ الصَّنْعَانِيِّ، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ٢١١هـ = ٨٢٧م.

تَحْقِيقُ وَتَخْرِيجُ وَتَعْلِيقُ: حَبِيبُ الرَّحْمَنِ الْأَعْظَمِي.

الطَّبْعَةُ الْأُولَى، مِنْ مَنَشُورَاتِ الْمَجْلِسِ الْعِلْمِيِّ (فِي الْهِنْدِ)، مَطَابِعُ دَارِ الْقَلَمِ بَبَيْرُوتَ، سَنَةَ ١٩٧٠-١٩٧٢م.

● مَطَالِبُ أُولِي النَّهْيِ فِي شَرْحِ غَايَةِ الْمُنتَهَى: مُصْطَفَى بْنُ سَعْدَ بْنِ عَبْدِ السَّيُوطِيِّ

الرُّحْبَانِي الدَّمَشْقِيّ، الْمُتَوَفَّى سنة ١٢٤٣هـ=١٨٢٧م.

وَعَايَةُ الْمُنتَهَى فِي الْجَمْعِ بَيْنَ الْإِفْتِنَاعِ وَالْمُنْتَهَى، لِلشَّيْخِ مَرْعِيّ بْنِ يُوسُفَ بْنِ أَبِي بَكْرٍ  
الْمَقْدِسِيِّ الْكَرْمِيِّ، الْمُتَوَفَّى سنة ١٠٣٣هـ=١٦٢٤م. الذي جمع فيه بين كتابي:

الْإِفْتِنَاعَ، لِشَرْفِ الدِّينِ أَبِي النِّجَا مُوسَى بْنِ أَحْمَدَ بْنِ مُوسَى بْنِ سَالِمَ بْنِ عِيْسَى الْحَجَّائِي  
الْمَقْدِسِيِّ، الْمُتَوَفَّى سنة ٩٦٨هـ=١٥٦٠م.

وَالْمُنْتَهَى، لِتَقِيِّ الدِّينِ مُحَمَّدَ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ الْفُتُوْحِيِّ الْمِصْرِيِّ، الشَّهِيرِ بِابْنِ  
النَّجَّارِ، الْمُتَوَفَّى سنة ٩٧٢هـ=١٥٦٤م.

وطبع بهامش كتاب مَطَالِبِ أَوْلِي النُّهَى:

حَاشِيَةٌ مِنْحَةٌ مَوْلَى الْفَتْحِ بَنَجْرِيدَ زَوَائِدِ الْغَايَةِ وَالشَّرْحَ، لِلشَّيْخِ حَسَنَ بْنِ عُمَرَ بْنِ مَعْرُوفِ  
الشَّطِّي الدَّمَشْقِيِّ، الْمُتَوَفَّى سنة ١٢٧٤هـ=١٨٥٨م.

الطَّبَعَةُ الْأُولَى، منشورات المكتب الإسلامي بدمشق، سنة ١٩٦١م.

● الْمَعَارِف: ابن قُتَيْبَةَ الدِّينَوْرِيِّ، أَبُو مُحَمَّدَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُسْلِمٍ، الْمُتَوَفَّى سنة  
٢٧٦هـ=٨٨٩م.

تَحْقِيقٌ وَتَقْدِيمٌ: د. ثروت عكاشة.

الطَّبَعَةُ الثَّانِيَّةُ، دار المَعَارِفِ بِمِصْرَ، سنة ١٩٦٩م.

● معاني القرآن: الْفَرَّاءُ، أَبُو زَكَرِيَّا يَحْيَى بْنُ زِيَادٍ، الْمُتَوَفَّى سنة ٢٠٧هـ=٨٢٢م.

الجزء الأول: تَحْقِيقٌ: أَحْمَدُ يُوسُفَ نِجَاقِي، وَمُحَمَّدُ عَلِيّ النَّجَّارِ.

الطَّبَعَةُ الْأُولَى، دار الكتب المِصْرِيَّةُ بِالْقَاهِرَةِ، سنة ١٩٥٥-١٩٥٦م.

الجزء الثاني: تَحْقِيقٌ ومراجعة: مُحَمَّدُ عَلِيّ النَّجَّارِ.

الدار المِصْرِيَّةُ لِلتَّأْلِيفِ وَالتَّرْجُمَةِ، مطابع سجل العرب بالقاهرة، سنة ١٩٦٦م.

الجزء الثالث: تَحْقِيقٌ: د. عَبْدُ الْفَتَّاحِ إِسْمَاعِيلَ شَلْبِي، ومراجعة: عَلِيّ النَّجْدِي نَاصِف.

مطابع الهيئة المِصْرِيَّةُ الْعَامَّةُ لِلْكِتَابِ، سنة ١٩٧٢-١٩٧٣م.

● معاني القرآن وإعرابه: الزَّجَّاج، أبو إسحاق إبراهيم بن السَّري، المُتَوَفَّى سنة ٣١١هـ=٩٢٣م.

شرح وتحقيق: د. عبد الجليل عبده شلبي.

الطَّبعة الأولى، عالم الكتب بيروت، سنة ١٤٠٨هـ=١٩٨٨م.

● مُعْجَمُ الْأَدَبَاء: أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الرُّومِي الحَمَوِي البَغْدَادِي، المُتَوَفَّى سنة ٦٢٦هـ=١٢٢٩م.

نشر دار إحياء التراث العربي بيروت، وهي الطَّبعة المصوّرة عن طبعة دار المأمون بمصر، التي راجعتها وزارة المعارف العمومية المصرية.

● مُعْجَمُ الْأَعْلَام: (وهو مُختصر كتاب الأعلام للزركلي): بسام عبد الوهاب الجابري.

الطَّبعة الأولى، الجفان والجبالي للطباعة والنشر، سنة ١٤٠٧هـ=١٩٨٧م.

● مُعْجَمُ الْبُلْدَان: شهاب الدين أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الحَمَوِي الرُّومِي البَغْدَادِي، المُتَوَفَّى سنة ٦٢٦هـ=١٢٢٩م.

دار صادر بيروت، سنة ١٩٧٧م.

● مُعْجَمُ الْمُؤَلِّفِينَ، تَراجُمُ مُصَنِّفِي الْكُتُبِ الْعَرَبِيَّة: عُمَرُ رِضَا كَحَّالَة، المُتَوَفَّى سنة ١٤٠٨هـ=١٩٨٧م.

الناشر: مكتبة المثنى ببغداد، ودار إحياء التراث العربي بيروت، وهي الطَّبعة المصوّرة على الطَّبعة الثانية التي طبعت بمطبعة الترقّي بدمشق.

● مُعْجَمُ مَقَائِيسِ اللُّغَةِ: أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا الشَّافِعِي المَالِكِي الرَّازِي، المُتَوَفَّى سنة ٣٩٥هـ=١٠٠٤م.

تحقيق: عبد السلام محمد هارون، المُتَوَفَّى سنة ١٤٠٨هـ=١٩٨٨م.

الطَّبعة الأولى، دار الجيل بيروت، سنة ١٤١١هـ=١٩٩١م.

● الْمَعْرِفَةُ وَالتَّارِيخ: أبو يوسف يعقوب بن سُفْيَانِ الْبَسَوِي، المُتَوَفَّى سنة ٢٧٧هـ=٨٩٠م.

رواية عبد الله بن جعفر بن درستويه النحوي، المتوفى سنة ٣٤٧هـ=٩٥٨م.

تحقيق: أ.د. أكرم ضياء العمري.

الناشر: رئاسة ديوان الأوقاف العراقية، مطبعة الإرشاد، بغداد، سنة ١٩٧٤-١٩٧٦م.

● المعمارون والوصايا: أبو حاتم السجستاني، سهل بن محمد بن عثمان، المتوفى سنة ٢٤٨هـ=٨٦٢م.

تحقيق: عبد المنعم عامر.

دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي وشركاه، القاهرة، سنة ١٩٦١م.

● معين الحكم فيما يتردد بين الخصمين من الأحكام: علاء الدين أبو الحسن علي بن خليل الطرابلسي الحنفي، المتوفى سنة ٨٤٤هـ=١٤٤٠م.

الطبعة الثانية، مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، سنة ١٩٧٣-١٩٧٤م.

● المغني: موفق الدين أبو محمد عبد الله بن أحمد بن محمد، بن قدامة المقدسي، المتوفى سنة ٦٢٠هـ=١٢٢٣م.

وهو شرح مختصر أبي القاسم عمر بن حسين بن عبد الله بن أحمد الخرق، المتوفى سنة ٣٣٤هـ=٩٤٥م.

ومعه:

الشرح الكبير على متن المقيع، المسمى بالشافعي شرح المقيع، لشمس الدين أبي الفرج عبد الرحمن بن أبي عمر محمد بن أحمد، بن قدامة المقدسي، المتوفى سنة ٦٨٢هـ=١٢٨٣م.

ومتن المقيع، لعمه موفق الدين أبي محمد عبد الله بن أحمد بن محمد، بن قدامة المقدسي (صاحب المغني).

الناشر: دار الكتاب العربي بيروت، سنة ١٩٧٢م، وهي طبعة مصورة على المطبوعة بمطبعة المنار بمصر، التي وقف على طبعها وتصحيحها، وعلق عليها بعض الحواشي الشيخ محمد رشيد رضا، المتوفى سنة ١٣٥٣هـ=١٩٣٥م صاحب المنار.

● المغني عن حمل الأسفار: العراقي زين الدين. انظر: إحياء علوم الدين للغزالي.

● مُغْنِي الْمُحْتَاجِ إِلَى مَعْرِفَةِ مَعَانِي أَلْفَاظِ الْمُنْهَاجِ: شمس الدين مُحَمَّد بن أَحْمَد الشَّرِينِي الْقَاهِرِي الشَّافِعِي الْخَطِيب، المْتُوفَى سنة ٩٧٧هـ = ١٥٧٠م.

وهو شَرْحُ مِنْهَاجِ الطَّالِبِينَ، لأبي زَكَرِيَّا مُحْيِي الدِّينِ يَحْيَى بن شَرَف بن مُرِي النَّوَوِيّ أو النَّوَاوِي الشَّافِعِي، المْتُوفَى سنة ٦٧٦هـ = ١٢٧٧م.

مكتبة ومطبعة مُصْطَفَى الْبَابِي الْحَلَبِيِّ وأولاده بِمِصْر، سنة ١٩٥٨م.

● مِفْتَاحُ الْكَرَامَةِ فِي شَرْحِ قَوَاعِدِ الْعَلَامَةِ: مُحَمَّد الْجَوَاد بن مُحَمَّد بن مُحَمَّد الْحُسَيْنِي الْعَامِلِي، المْتُوفَى سنة ١٢٢٦هـ.

وقَوَاعِدُ الْعَلَامَةِ هُو: قَوَاعِدُ الْأَحْكَامِ فِي مَعْرِفَةِ الْحَلَالِ وَالْحَرَامِ، لِلْعَلَامَةِ الْحَلَبِيِّ الْحَسَن بن يُوسُف، المْتُوفَى سنة ٧٢٦هـ = ١٣٢٥م.

الطَّبَعَةُ الْأُولَى: ج ١-٨ تَصْحِيحُ مُحْسِن الْأَمِين الْعَامِلِي، طُبعت في الْقَاهِرَةِ في السنوات ١٣٢٣-١٣٢٦هـ، إِلَّا الْجُزْءُ السَّادِسُ فَقَدْ طُبِعَ فِي دِمَشْقَ بِمَطْبَعَةِ الْفَيْحَاءِ سنة ١٣٣١هـ. أمَّا الْجُزْءَانِ ٩-١٠ فَإِنَّهُمَا طُبِعَا فِي طِهْرَانِ فِي مَطْبَعَةِ رَنْكِين سنة ١٣٧٦-١٣٧٧هـ بِأَمْرِ الْمُجْتَهِدِ آقَا حُسَيْنِ الطَّبَّاطْبَائِيِّ الْبَرْجُورِيِّ.

وفي نِهَايَةِ الْجُزْءِ الْعَاشِرِ: تَعْلِيلَاتُ صَاحِبِ مِفْتَاحِ الْكَرَامَةِ عَلَى بَابِ الْقِصَاصِ مِنْ كِتَابِ كَشْفِ اللَّثَامِ عَنْ قَوَاعِدِ الْأَحْكَامِ، لِلشَّيْخِ بِهِاءِ الدِّينِ مُحَمَّد بن الْحَسَن بن مُحَمَّد الْأَصْفَهَانِي، المشهور بِالْفَاضِلِ الْهِنْدِيِّ، المْتُوفَى سنة ١١٣٧هـ.

● الْمُفَصَّلُ فِي تَارِيخِ الْعَرَبِ قَبْلَ الْإِسْلَامِ: أ. د. جَوَاد عَلِي، المْتُوفَى سنة ١٩٨٧م.

الناشر: دار الْعِلْمِ لِلْمَلَايِين بِبَيْرُوت، ومكتبة النهضة بِبَغْدَاد.

مطابع دار العلم للملايين، سنة ١٩٧٦-١٩٨٠م، (ج ١، ٣، ٦-١٠ الطَّبَعَةُ الثَّانِيَّة) و(ج ٢، ٤-٥ الطَّبَعَةُ الثَّالِثَةُ).

● الْمَقَاصِدُ الْحَسَنَةُ فِي بَيَانِ كَثِيرٍ مِنَ الْأَحَادِيثِ الْمُشْتَهَرَةِ عَلَى الْأَلْسِنَةِ: شمس الدين أَبُو الْخَيْرِ مُحَمَّد بن عَبْدِ الرَّحْمَنِ السَّخَاوِيُّ الشَّافِعِي، المْتُوفَى سنة ٩٠٢هـ = ١٤٩٧م.

تَعْلِيْق: عَبْدُ اللَّهِ مُحَمَّد الصَّدِيق.

الناشر: مكتبة الخانجي بمصر ومكتبة المثنى ببغداد، دار الأدب العربي للطباعة بالقاهرة، سنة ١٩٥٦ م.

● مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين: الإمام أبو الحسن علي بن إسماعيل بن أبي بشر إسحاق الأشعري، المتوفى سنة ٣٢٤هـ=٩٣٦م.

تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المتوفى سنة ١٣٩٢هـ=١٩٧٢م.

الطبعة الأولى، مكتبة النهضة المصرية، مطبعة السعادة بمصر، الجزء الأول سنة ١٩٥٠م، والجزء الثاني سنة ١٩٥٤م.

● المقدمات المهمات لبيان ما اقتضته رسوم المدونة من الأحكام الشرعيات والتخصيصات المحكمات الشرعيات لأهمها مسائلها المشكلات: أبو الوليد محمد بن أحمد بن رشد (الجلد القرطبي، المتوفى سنة ٥٢٠هـ=١١٢٦م.

الناشر: دار صادر بيروت، وهي طبعة مصورة على المطبوعة بمطبعة السعادة بمصر.

● مقدمة في تاريخ الحضارات القديمة: طه باقر، المتوفى سنة ١٤٠٤هـ=١٩٨٤م.

الطبعة الثانية، من مطبوعات دار المعلمين العالية، شركة التجارة والطباعة المحدودة ببغداد، سنة ١٣٧٥هـ=١٩٥٥م.

● ملئقى الأبحر: انظر: مجمع الأنهر في شرح ملئقى الأبحر.

● الملل والنحل: أبو الفتح محمد بن عبد الكريم بن أبي بكر أحمد الشهرستاني الشافعي، المتوفى سنة ٥٤٨هـ=١١٥٣م.

تصحيح وتعليق: أحمد فهمي محمد.

الطبعة الثانية، دار الكتب العلمية بيروت، سنة ١٤١٣هـ=١٩٩٢م.

● مناقب الإمام أحمد بن حنبل: الحافظ جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد التيمي البكري القرشي البغدادي الحنبلي، المعروف بابن الجوزي، المتوفى سنة ٥٩٧هـ=١٢٠١م.

الطبعة الأولى، الناشر: محمد أمين الخانجي، مطبعة السعادة بمصر، سنة ١٣٤٩هـ.

● **مَنَاقِبُ الْإِمَامِ أَبِي حَنِيفَةَ وَصَاحِبَيْهِ أَبِي يُوسُفَ وَمُحَمَّدَ بْنِ الْحَسَنِ:** الحافظ شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايِمَاز التُّرْكُمَانِي الدَّمَشَقِيّ الذَّهَبِيّ، المُتَوَفَى سنة ٧٤٨هـ = ١٣٤٨م.

حَقَّقَهُ وَعَلَّقَ عَلَيْهِ: مُحَمَّدُ زَاهِدُ بْنُ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ الْكُوْثَرِيّ، المُتَوَفَى سنة ١٣٧١هـ = ١٩٥٢م، وأبو الوفا الأَفْغَانِيّ.

عُنِيَتْ بِنَشْرِهِ: لجنة إحياء المَعَارِفِ التُّعْمَانِيَّةِ بِحَيْدَرِ آبَادِ الدَّكَّنِ بِالْهِنْدِ، أَشْرَفَ عَلَى طَبْعِهِ: رِضْوَانُ مُحَمَّدِ رِضْوَان.

دار الكتاب العربي بمِصْر.

● **مَنَاقِبُ الشَّافِعِيِّ (مُحَمَّدُ بْنُ إِدْرِيسَ، المُتَوَفَى سنة ٢٠٤هـ = ٨٢٠م):** أبو بَكْرٍ أَحْمَدُ بْنُ الْحُسَيْنِ بْنِ عَلِيٍّ الْبَيْهَقِيّ، المُتَوَفَى سنة ٤٥٨هـ = ١٠٦٦م.

تَحْقِيقُ: السَّيِّدُ أَحْمَدُ صَفَرُ (هُوَ سَيِّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ صَفَرُ)، المُتَوَفَى سنة ١٤١٠هـ = ١٩٨٩م. الطَّبَعَةُ الْأُولَى، مكتبة دار التُّرَاثِ بِالْقَاهِرَةِ، دار النَّصْرِ لِلطَّبَاعَةِ، سنة ١٩٧١م.

● **الْمُنْتَقَى شَرْحُ مُوطَأِ الْإِمَامِ مَالِكَ (بْنِ أَنَسِ الْأَصْبَحِيِّ، المُتَوَفَى سنة ١٧٩هـ = ٧٩٥م):** الْقَاضِي أَبُو الْوَلِيدِ سُلَيْمَانُ بْنُ خَلْفِ الْبَاجِي الْأَنْدَلُسِيّ، المُتَوَفَى سنة ٤٧٤هـ = ١٠٨١م.

الطَّبَعَةُ الْأُولَى، مَطْبَعَةُ السَّعَادَةِ بِمِصْرَ، طبع ج ١ و ٢ في سنة ١٣٣١هـ و ج ٣-٧ في سنة ١٣٣٢هـ.

● **مُنْتَهَى الْإِرَادَاتِ فِي جَمْعِ الْمُقْنِعِ مَعَ التَّنْقِيحِ وَزِيَادَاتِ:** تَقِيّ الدِّينِ مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ الْفُتُوْجِيّ الْمِصْرِيّ الْحَنْبَلِيّ، الشَّهِيرُ بِابْنِ النَّجَّارِ، المُتَوَفَى سنة ٩٧٢هـ = ١٥٦٤م.

وَالْمُقْنِعِ، لِلشَّيْخِ مُوَفَّقِ الدِّينِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ قُدَّامَةَ الْمَقْدِسِيّ، المُتَوَفَى سنة ٦٢٠هـ = ١٢٢٣م.

وَالْتَنْقِيحِ الْمُشْبِعِ لِتَحْرِيرِ أَحْكَامِ الْمُقْنِعِ، لِلشَّيْخِ عَلِيِّ بْنِ سُلَيْمَانَ بْنِ أَحْمَدَ الْمَرْدَاوِيّ، المُتَوَفَى سنة ٨٨٥هـ = ١٤٨٠م.

تَحْقِيقُ: عَبْدُ الْغَنِيِّ عَبْدُ الْخَالِقِ، المُتَوَفَى سنة ١٤٠٣هـ = ١٩٨٣م.

نشر مكتبة دار العُرُوبَةِ بِالْقَاهِرَةِ، دار الجيل للطباعة، سنة ١٣٨١هـ.



● مَنَحَةُ الخَالِقِ عَلَى البَحْرِ الرَّائِقِ: مُحَمَّدٌ أَمِينٌ عَابِدِينَ ابْنِ السَّيِّدِ عُمَرَ عَابِدِينَ ابْنِ عَبْدِ العَزِيزِ الدَّمَشَقِيِّ الحَنَفِيِّ، المُتَوَفَّى سَنَةَ ١٢٥٢هـ = ١٨٣٦م. انظر: البَحْرُ الرَّائِقُ لابْنِ نُجَيْمٍ.

● مَنَحَةُ المَعْبُودِ فِي تَرْتِيبِ مُسْنَدِ الطَّيَالِسِيِّ أَبِي دَاوُدَ.

وبهامشه:

التَّعْلِيقُ المَحْمُودُ عَلَى مَنَحَةِ المَعْبُودِ، وكلاهما: للشيخ أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ مُحَمَّدِ البَنَّا، الشهير بالسَّاعَاتِيِّ، المُتَوَفَّى سَنَةَ ١٣٧٨هـ = ١٩٥٨م.

والطَّيَالِسِيُّ هُوَ: أَبُو دَاوُدَ سُلَيْمَانُ بْنُ دَاوُدَ بْنِ الجَارُودِ البَصْرِيِّ، المُتَوَفَّى سَنَةَ ٢٠٤هـ = ٨١٩م. الطَّبَعَةُ الأُولَى، المَطْبَعَةُ المُنِيرِيَّةُ بالقَاهِرَةِ، سَنَةَ ١٣٧٢هـ.

● مَنَحُ الجَلِيلِ عَلَى مُخْتَصَرِ سَيِّدِي خَلِيلٍ: أَبُو عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، المُلَقَّبُ بِعَلِيشَ (أَوْ عَلِيشَ)، المُتَوَفَّى سَنَةَ ١٢٩٩هـ = ١٨٨٢م.

والمُخْتَصَرُ، هُوَ لِلْعَلَامَةِ سَيِّدِي خَلِيلِ بْنِ إِسْحَاقَ الجُنْدِيِّ المَالِكِيِّ، المُتَوَفَّى سَنَةَ ٧٧٦هـ = ١٣٧٤م.

وبهامشه:

حَاشِيَةُ التَّسْهِيلِ لِمَنَحِ الجَلِيلِ، للشيخ عَلِيشَ نَفْسَهُ.

وهي طَبْعَةٌ مُصَوَّرَةٌ فِي بَيْرُوتَ، عَلَى المَطْبُوعَةِ بِالمَطْبَعَةِ الكُبْرَى العَامِرَةِ بِمِصْرَ، الَّتِي تَمَّ طَبْعُهَا سَنَةَ ١٢٩٤هـ.

● مُنَالًا مِسْكِينٍ عَلَى الكَنْزِ: انظر: شَرْحُ مُنَالَا مِسْكِينٍ عَلَى الكَنْزِ.

● المُنَمَّقُ فِي أَخْبَارِ قُرَيْشٍ: أَبُو جَعْفَرٍ مُحَمَّدُ بْنُ حَبِيبِ البَغْدَادِيِّ، المُتَوَفَّى سَنَةَ ٢٤٥هـ = ٨٦٠م.

تَضَحِيحٌ وَتَعْلِيقٌ: خورَشِيدُ أَحْمَدُ فَارِقَ.

تَحْتَ مُرَاقَبَةٍ: د. مُحَمَّدُ عَبْدِ المُعِيدِ خَانَ.

الطَّبْعَةُ الأُولَى، مَطْبَعَةُ مَجْلِسِ دَائِرَةِ المَعَارِفِ العُثْمَانِيَّةِ بِحَيْدَرِ آبَادِ الدَّكْنِ - الهِنْدِ، سَنَةَ ١٩٦٤م.

● مِنْهَاجُ الْإِسْلَامِ فِي الْحُكْمِ: مُحَمَّدُ أَسَدُ (ليوبولد فايس)، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ١٤١٢هـ=١٩٩٢م.

نقله إلى الْعَرَبِيَّةِ: مَنْصُورُ مُحَمَّدٍ مَاضِي.

الطَّبْعَةُ الْأُولَى، دار العلم للملايين ببيروت، سنة ١٩٥٧م.

● مِنْهَاجُ السُّنَّةِ النَّبَوِيَّةِ فِي نَقْضِ كَلَامِ الشَّيْعَةِ الْقَدَرِيَّةِ: أَبُو الْعَبَّاسِ تَقِيَّ الدِّينِ أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ الْحَلِيمِ بْنِ عَبْدِ السَّلَامِ بْنِ تَيْمِيَّةَ الْحَرَّانِيِّ، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ٧٢٨هـ=١٣٢٨م.

تَحْقِيقٌ: أ. د. مُحَمَّدُ رَشَادُ سَالِمٍ، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ١٤٠٧هـ=١٩٨٦م.

الناشر: مكتبة دار العُرُوبَةِ بِمِصْرَ، مَطْبَعَةُ الْمَدِينَةِ بِالْقَاهِرَةِ، طَبْعُ ج ١ سَنَةَ ١٩٦٢م، وَأَرْخَتِ مُقَدِّمَةً ج ٢ سَنَةَ ١٩٦٤م.

وَالطَّبْعَةُ الْأُخْرَى الَّتِي بِهَا مَشَاهِدُ:

بَيَانُ مَوَافَقَةِ صَرِيحِ الْمَعْقُولِ لَصَحِيحِ الْمُنْقُولِ، لِتَقِيِّ الدِّينِ بْنِ تَيْمِيَّةَ أَيْضًا، الْمَطْبُوعَةُ فِي الْمَطْبَعَةِ الْكُبْرَى الْأَمِيرِيَّةِ بِبُؤْلَاقِ مِصْرَ، الطَّبْعَةُ الْأُولَى، طَبْعُ ج ١-٢ سَنَةَ ١٣٢١هـ، وَطَبْعُ ج ٣-٤ سَنَةَ ١٣٢٢هـ.

● مِنْهَاجُ الصَّالِحِينَ: السَّيِّدُ مُحْسِنُ الطَّبَّاطِبَائِيِّ الْحَكِيمُ ابْنُ مَهْدِيٍّ بْنِ صَالِحٍ، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ١٣٩٠هـ=١٩٧٠م.

الجزء الأول: قسم الْعِبَادَاتِ، الطَّبْعَةُ الثَّلَاثَةُ، مَطْبَعَةُ أَوْفَسِيَّتِ الْمِينَاءِ.

الجزء الثاني: قسم الْمَعَامَلَاتِ، مَطْبَعَةُ الْآدَابِ فِي النَّجَفِ.

● مِنْهَاجُ الطَّالِبِينَ: أَبُو زَكَرِيَّا مُحْيِي الدِّينِ يَحْيَى بْنُ شَرَفٍ بْنِ مُرِي النَّوَوِيِّ أَوْ النَّوَاوِيِّ الشَّافِعِيِّ، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ٦٧٦هـ=١٢٧٧م. انظر: مُغْنِي الْمُحْتَاجِ، وَنَهَايَةُ الْمُحْتَاجِ.

● مَنَهْجُ الطُّلَّابِ (وَهُوَ مُخْتَصَرُ مِنْهَاجِ الطَّالِبِينَ لِلنَّوَوِيِّ): شَيْخُ الْإِسْلَامِ أَبُو يَحْيَى زَكَرِيَّا بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ أَحْمَدَ الشَّافِعِيِّ الْأَنْصَارِيِّ، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ٩٢٦هـ=١٥٢٠م.

ومعه:

فَتْحُ الْوَهَّابِ بِشَرْحِ مَنَهْجِ الطُّلَّابِ، لِشَيْخِ الْإِسْلَامِ الْأَنْصَارِيِّ، نَفْسُهُ.

ومعه:

حَاشِيَةُ الشَّيْخِ سُلَيْمَانَ بْنِ عُمَرَ بْنِ مَنْصُورِ الْعَجِيلِيِّ الْأَزْهَرِيِّ، المعروف بِالْجَمَلِ، الْمُتَوَفَّى  
سنة ١٢٠٤هـ = ١٧٩٠م، على فَتْحِ الْوَهَّابِ، الْمُسَمَّاة: فُتُوحَاتِ الْوَهَّابِ بِتَوْضِيحِ شَرْحِ مَنْهَجِ  
الطُّلَّابِ.

مكتبة ومطبعة مُصْطَفَى مُحَمَّدَ بِمِصْرَ، سنة ١٣٥٧هـ.

● الْمَنْهَلُ الصَّافِي وَالْمُسْتَوْفَى بَعْدَ الْوَافِي: جَمَالُ الدِّينِ أَبُو الْمَحَاسِنِ يُوسُفُ بْنُ تَغْرِي  
بَرْدِي الْأَتَاكِي، الْمُتَوَفَّى سنة ٨٧٤هـ = ١٤٧٠م.

الجزء الأول: تَحْقِيقُ: أَحْمَدُ يُوسُفُ بْنُ نَجَاحِي.

الطبعة الأولى، مطبعة دار الكتب المِصْرِيَّة، سنة ١٩٥٦م.

● الْمُهَذَّبُ فِي فِقْهِ مَذْهَبِ الْإِمَامِ الشَّافِعِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَبُو إِسْحَاقَ إِبْرَاهِيمُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ  
يُوسُفَ الشَّافِعِيِّ الْفَيْرُوزَابَادِيِّ الشِّيرَازِيِّ، الْمُتَوَفَّى سنة ٤٧٦هـ = ١٠٨٣م.

وبهامشه:

النَّظْمُ الْمُسْتَعْدَبُ فِي شَرْحِ غَرِيبِ الْمُهَذَّبِ، لِمُحَمَّدَ بْنِ أَحْمَدَ، بْنِ بَطَّالِ الرُّكْبِيِّ الْيَمَنِيِّ،  
الْمُتَوَفَّى سنة ٦٣٣هـ = ١٢٣٥م.

مطبعة عيسى البابي الحلبي بمِصْرَ.

● الْمَوَاق: انظر: التَّاجُ وَالْإِكْلِيلُ لِمُخْتَصِرِ خَلِيلٍ.

● مَوَاهِبُ الْجَلِيلِ فِي شَرْحِ مُخْتَصِرِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ: الْحَطَّابُ. انظر: التَّاجُ وَالْإِكْلِيلُ  
لِمُخْتَصِرِ خَلِيلٍ لِلْمَوَاق.

● مَوْسُوعَةُ التَّشْرِيعَاتِ الْعَرَبِيَّةِ: جَمْعُهَا: مُحَمَّدُ أَبُو بَكْرَ بْنِ يُوسُفَ الْمَحَامِي، وَالْمُسْتَشَارُ نَبِيلُ  
أَحْمَدَ سَعِيدٍ.

تَارِيخُ كِتَابَةِ الْمُقَدِّمَةِ سنة ١٩٧٨م.

ومنها أَخَذْنَا قَوَانِينَ الْمُرَافَعَاتِ الْآتِيَةِ:

١- قَانُونُ الْمُرَافَعَاتِ الْمَدَنِيَّةِ وَالتَّجَارِيَةِ الْمِصْرِيَّ رَقْمُ ١٣ لِسَنَةِ ١٩٦٨م.

- ٢- قَانُونُ أُصُولِ الْمَحَاكِمَاتِ الْمَدَنِيَّةِ اللَّبْنَانِيِّ، رَقْم ٧٢ ل مرسوم اشتراعي ١٩٣٤ م.
- ٣- قَانُونُ التَّحْكِيمِ الْأُرْدُنِيِّ رَقْم ١٨ لِسنة ١٩٥٣ م.
- ٤- قَانُونُ أُصُولِ الْمَحَاكِمَاتِ السُّورِيِّ رَقْم ٨٤ لِسنة ١٩٥٣ م.
- ٥- قَانُونُ الْمُرَافَعَاتِ الْمَدَنِيَّةِ وَالتَّجَارِيَةِ الْكُوَيْتِيِّ رَقْم ٦ لِسنة ١٩٦٠ م.
- ٦- قَانُونُ الْمُرَافَعَاتِ الْمَدَنِيَّةِ وَالتَّجَارِيَةِ الْبَحْرَيْنِيِّ رَقْم ١٢ لِسنة ١٩٧١ م.
- ٧- قَانُونُ الْإِجْرَاءَاتِ الْمَدَنِيَّةِ السُّودَانِيِّ رَقْم ٦٦ لِسنة ١٩٧٤ م.
- ٨- مَجْلَّةُ الْإِجْرَاءَاتِ الْمَدَنِيَّةِ وَالتَّجَارِيَةِ - تُونِس رَقْم ١٣٠ لِسنة ١٩٥٩ م.
- ٩- قَانُونُ الْمُرَافَعَاتِ الْمَدَنِيَّةِ اللَّيْبِيِّ لِسنة ١٩٥٣ م.
- ١٠- قَانُونُ الْإِجْرَاءَاتِ الْمَدَنِيَّةِ الْجَزَائِرِيِّ رَقْم ٦٦-١٥ لِسنة ١٩٦٦ م.
- ١١- قَانُونُ الْمُسْطَرَّةِ الْمَدَنِيَّةِ الْمَغْرِبِيِّ رَقْم ٤٤٧-٧٤-١ لِسنة ١٩٧٤ م.

#### وقوانين الأحوال الشخصية الآتية:

- ١- قَانُونُ الْأَحْوَالِ الشَّخْصِيَّةِ الْعِرَاقِيِّ رَقْم ١٨٨ لِسنة ١٩٥٩ م.
- ٢- مرسوم بقانون رَقْم ٢٥ لِسنة ١٩٢٩ م خاص ببعض أحكام الأحوال الشخصية - مصر.
- ٣- قَانُونُ الْأَحْوَالِ الشَّخْصِيَّةِ السُّورِيِّ رَقْم ٥٩ لِسنة ١٩٥٣ م.
- ٤- مَجْلَّةُ الْأَحْوَالِ الشَّخْصِيَّةِ - تُونِس لِسنة ١٣٧٦هـ=١٩٥٦ م.
- ٥- قَانُونُ رَقْم ١٧٦ لِسنة ١٣٩٢هـ=١٩٧٢ م فِي شَأْنِ كِفَالَةِ بَعْضِ حَقُوقِ الْمَرْأَةِ فِي الزَّوْاجِ وَالتَّطْلِيقِ لِلْإِضْرَارِ وَالْخُلْعِ، لِيَبْيَأَ.

● الْمُوَطَّأُ: الْإِمَامُ مَالِكٌ. انظر: تَنْوِيرُ الْحَوَالِكِ.

● مِيَّارَةٌ عَلَى تَحْقِيقِ الْحُكَّامِ، أَوْ: مِيَّارَةُ عَاصِمِيَّةٍ. انظر: الْإِتْقَانُ وَالْإِحْكَامُ فِي شَرْحِ تَحْقِيقِ الْحُكَّامِ لِمِيَّارَةٍ.

● مِيزَانُ الْاِعْتِدَالِ فِي نَقْدِ الرِّجَالِ: الْحَافِظُ شَمْسُ الدِّينِ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ عُثْمَانَ بْنِ قَايِمَازِ التُّرْكُمَانِيِّ الدَّمَشَقِيِّ الذَّهَبِيِّ، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ٧٤٨هـ=١٣٤٨ م.

تَحْقِيق: عَلِيّ مُحَمَّد البجاوي.

الناشر: دار المَعْرِفَة بَبْرُوت، وهي مُصَوَّرَة عَلَى الطَّبْعَة الْأُولَى المطبوعة سنة ١٩٦٣ م بِمِصْر.

● المِيزَان الكُبْرَى: أَبُو المَوَاهِب عَبْد الوَهَّاب بن أَحْمَد بن عَلِيّ الْأَنْصَارِي الشَّافِعِي الشَّعْرَانِي، المُتَوَفَى سنة ٩٧٣ هـ = ١٥٦٥ م.

وبهامشه:

رحمة الأُمَّة فِي اخْتِلَاف الأئِمَّة، لِأبي عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّد بن عَبْدِ الرَّحْمَنِ بن الْحُسَيْن الدِّمَشْقِي العُثْمَانِي الصَّفَدِي الشَّافِعِي، المعروف بِقَاضِي صَفَد، المُتَوَفَى بعد سنة ٧٨٠ هـ = ١٣٧٨ م.

الطَّبْعَة الْأُولَى، مَطْبَعَة مُصْطَفَى البَابِي الْحَلَبِي وأولاده بِمِصْر، سنة ١٩٤٠ م.

● النُّجُوم الزَّاهِرَة فِي مُلُوكِ مِصْر والقَاهِرَة: جمال الدِّين أَبُو المَحَاسِن يُوسُف بن تَغْرِي بَرْدِي الْأَتَابِكِي، المُتَوَفَى سنة ٨٧٤ هـ = ١٤٧٠ م.

الجزء ١-١٢ طَبْعَة دار الكُتُب المِصْرِيَّة، المُصَوَّرَة بِمِطَابَع كُوسْتَا سُمَاس بالقَاهِرَة.

والجزء ١٣-١٦ طَبْعَة المِثْطَة المِصْرِيَّة العامَة للكتاب، سنة ١٩٧٠-١٩٧٢ م.

● نَسِيم الرِّيَاض فِي شَرْح شِفَاء القَاضِي عِيَاض: شَهَاب الدِّين أَحْمَد بن مُحَمَّد بن عُمَر الخَفَاجِي المِصْرِي الحَنَفِي، المُتَوَفَى سنة ١٠٦٩ هـ = ١٦٥٩ م، أتم الكتاب سنة ١٠٥٨ هـ.

والشِّفَا بتعريف حَقُوق المُصْطَفَى، للقَاضِي أَبِي الفَضْلِ عِيَاض بن مُوسَى بن عِيَاض اليَحْصِي، المُتَوَفَى ٥٤٤ هـ = ١١٤٩ م.

وبهامشه:

شَرْح الشِّفَا، لنُور الدِّين أَبِي الحَسَنِ عَلِيّ القَارِي بن سُلْطَان مُحَمَّد الهَرَوِي الحَنَفِي، المُتَوَفَى سنة ١٠١٤ هـ = ١٦٠٦ م، أتمه سنة ١٠١١ هـ.

الناشر: دار الفكر بَبْرُوت، وهي طَبْعَة مُصَوَّرَة عَلَى المطبوعة بِالمَطْبَعَة الْأَرْهَرِيَّة المِصْرِيَّة، التي تم طبعها سنة ١٣٢٧ هـ.

● نَضْب الرَّايَة لِأَحَادِيث الهِدَايَة: جمال الدِّين أَبُو مُحَمَّد عَبْد اللَّهِ بن يُوسُف الحَنَفِي الزَّيْلَعِي، المُتَوَفَى سنة ٧٦٢ هـ = ١٣٦٠ م.

مع حاشيته:

بُغْيَةُ الْأَلَمْعِيِّ فِي تَخْرِيجِ الزَّيْلَعِيِّ، لِمُحَمَّدَ يُوسُفَ الْكَامِلْبُورِيِّ، انتهى منها سنة ١٣٥٧هـ.

وفي آخر الجزء الرابع:

مُنْيَةُ الْأَلَمْعِيِّ فِيمَا فَاتَ مِنْ تَخْرِيجِ أَحَادِيثِ الْهَدَايَةِ لِلزَّيْلَعِيِّ، لِأَبِي الْفِدَاءِ زَيْنِ الدِّينِ قَاسِمِ بْنِ قُطْلُوبَغَا الْحَنْفِيِّ السُّودُونِيِّ، الْمُتَوَفَّى سنة ٨٧٩هـ=١٤٧٤م.

وقد حَقَّقَ مُنْيَةُ الْأَلَمْعِيِّ الشَّيْخُ مُحَمَّدُ زَاهِدُ بْنُ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ الْكُوْتَرِيِّ، الْمُتَوَفَّى سنة ١٣٧١هـ=١٩٥٢م.

وَالْهَدَايَةُ هُوَ شَرْحُ بَدَايَةِ الْمُبْتَدِي، وَكِلَاهُمَا لِشَيْخِ الْإِسْلَامِ بُرْهَانَ الدِّينِ الْمَرْغِينَانِيِّ الْفَرَعَانِيِّ الرَّشْدَانِيِّ عَلِيِّ بْنِ أَبِي بَكْرٍ بْنِ عَبْدِ الْجَلِيلِ، الْمُتَوَفَّى سنة ٥٩٣هـ=١١٩٧م.

الناشر: المكتبة الإسلامية، سنة ١٩٧٣م، وهي مُصَوَّرَةٌ عَلَى الطَّبْعَةِ الْأُولَى الَّتِي طُبِعَتْ بِمِصْرَ سنة ١٩٣٨م من قبل إدارة المجلس العلميِّ بِالْهِنْدِ.

● نظام الحكم في الإسلام: د. مُحَمَّدُ عَبْدَ اللَّهِ الْعَرَبِيُّ.

دار الفكر، بَيْرُوتَ.

● النُّظْمُ الْإِسْلَامِيَّةُ: أ. د. حَسَنُ إِبْرَاهِيمَ حَسَنَ، الْمُتَوَفَّى سنة ١٣٨٨هـ=١٩٦٨م ود.

عَلِيِّ إِبْرَاهِيمَ حَسَنَ.

الطَّبْعَةُ الثَّلَاثَةُ، الناشر: مكتبة النهضة الْمِصْرِيَّة، مَطْبَعَةُ السُّنَّةِ الْمُحَمَّدِيَّةِ بِالْقَاهِرَةِ، سنة

١٩٦٢م.

● النُّظْمُ الْإِسْلَامِيَّةُ: أ. د. عَبْدُ الْعَزِيزِ الدُّورِيِّ، الْمُتَوَفَّى سنة ١٤٣١هـ=٢٠١٠م.

الطَّبْعَةُ الْأُولَى، مَطْبَعَةُ نَجِيبِ بَغْدَادَ، سنة ١٩٥٠م.

● النُّظْمُ الْمُسْتَعَذَّبُ فِي شَرْحِ عَرِيبِ الْمُهَذَّبِ: مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ، بْنُ بَطَّالِ الرَّكْبِيِّ

الْيَمَنِيِّ، الْمُتَوَفَّى سنة ٦٣٣هـ=١٢٣٥م.

انظر: الْمُهَذَّبُ لِلشَّيْخِ رَازِيٍّ.

● نَفْحُ الطَّيِّبِ مِنْ غُصْنِ الْأَنْدَلُسِ الرَّطِيبِ وَذِكْرُ وَزِيرِهَا لِسَانَ الدِّينِ ابْنِ الْحَطِيبِ:

شَهَابُ الدِّينِ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدَ بْنِ أَحْمَدَ الْمَقْرِيّ التَّلْمَسَانِيّ، المُتَوَفَى سنة ١٠٤١هـ = ١٦٣١م.

تَحْقِيقُ: أ. د. إِحْسَانُ عَبَّاسٍ، المُتَوَفَى سنة ١٤٢٤هـ = ٢٠٠٣م.

دار صادر ببيروت، سنة ١٩٦٨م.

● نَهَايَةُ الْأَرَبِ فِي فُنُونِ الْأَدَبِ: شَهَابُ الدِّينِ أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ الْوَهَّابِ بْنِ مُحَمَّدَ النُّوَيْرِيّ، المُتَوَفَى سنة ٧٣٣هـ = ١٣٣٣م.

وزارة الثقافة والإرشاد القومي، المؤسسة المصرية للطباعة.

مُصَوَّرَةٌ عَنْ طَبْعَةِ دَارِ الْكُتُبِ الْمِصْرِيَّةِ فِي مَطَابِعِ كُوسْتَاتِسُومَاسَ وَشُرَكَاهِ بِالْقَاهِرَةِ.

● النِّهَايَةُ فِي غَرِيبِ الْحَدِيثِ وَالْأَثَرِ: مَجْدُ الدِّينِ أَبُو السَّعَادَاتِ الْمُبَارَكُ بْنُ أَبِي الْكَرَمِ مُحَمَّدُ بْنُ مُحَمَّدَ بْنِ عَبْدِ الْكَرِيمِ الشَّيْبَانِيّ الْجَزْرِيّ، المشهور بابن الأثير، المُتَوَفَى سنة ٦٠٦هـ = ١٢١٠م.

تَحْقِيقُ: طاهر أحمد الراوي، المُتَوَفَى سنة ١٤٠٦هـ = ١٩٨٦م، وَمَحْمُودُ مُحَمَّدَ الطَّنَاحِيّ، المُتَوَفَى سنة ١٤١٩هـ = ١٩٩٩م.

الناشر: المكتبة الإسلامية، وهي طَبْعَةٌ مُصَوَّرَةٌ عَلَى الطَّبْعَةِ الْمِصْرِيَّةِ الَّتِي طُبِعَتْ سنة ١٩٦٥م.

● نِهَايَةُ الْمُحْتَاجِ إِلَى شَرْحِ الْمُنْهَاجِ: شمس الدين مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي الْعَبَّاسِ شَهَابُ الدِّينِ أَحْمَدُ بْنُ حَمْزَةَ الرَّمْلِيِّ الْمَنُوفِيِّ الْمِصْرِيِّ الْأَنْصَارِيِّ، الشهير بالشافعي الصغير، المُتَوَفَى سنة ١٠٠٤هـ = ١٥٩٦م.

وَالْمُنْهَاجُ هُوَ مِنْهَاجُ الطَّالِبِينَ، لِأَبِي زَكَرِيَّا مُحْيِي الدِّينِ يَحْيَى بْنُ شَرَفِ بْنِ مُرِي النَّوَوِيِّ أَوْ النَّوَاوِيِّ الشَّافِعِيِّ، المُتَوَفَى سنة ٦٧٦هـ = ١٢٧٧م.

ومعه حاشيتان على نَهَايَةِ الْمُحْتَاجِ، هما:

١- حَاشِيَةُ أَبِي الضِّيَاءِ نُورِ الدِّينِ عَلِيِّ بْنِ عَلِيٍّ الشَّيْبَرَامَلْسِيِّ الْقَاهِرِيِّ، المُتَوَفَى سنة ١٠٨٧هـ = ١٦٧٦م.

٢- حَاشِيَةُ أَحْمَدَ بْنِ عَبْدِ الرَّزَّاقِ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ أَحْمَدَ، المعروف بِالْمَغْرِبِيِّ الرَّشِيدِيّ، المُتَوَفَى سنة ١٠٩٦هـ.

مكتبة ومطبعة مُصْطَفَى الْبَابِي الْحَلَبِيِّ وَأَوْلَادِهِ بِمِصْرَ، سنة ١٩٣٨م.

- النُّوَوِيُّ عَلَى مُسْلِمٍ: انظر: شرح النُّوَوِيِّ عَلَى صَحِيحِ مُسْلِمٍ.
- نَيْلُ الْإِبْتِهَاجِ بِطَرْيُزِ الدِّيْبَاجِ: أَبُو الْعَبَّاسِ سَيِّدِي أَحْمَدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ عُمَرَ بْنِ مُحَمَّدٍ أَقِيْتُ، المعروف بابا التُّنْبُكْتِي التَّكْرُورِي الْمَالِكِي الصُّنْهَاجِي السُّودَانِي، المُتَوَفَى سنة ١٠٣٢هـ.
- مطبوع بهامش:
- الدِّيْبَاجُ الْمُذْهَبُ فِي مَعْرِفَةِ أَعْيَانِ الْمَذْهَبِ، لِزُهْرَانَ الدِّينِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ فَرْحُونَ، المُتَوَفَى سنة ٧٩٩هـ=١٣٩٧م.
- الناشر: دار الكتب الْعِلْمِيَّة بَبَيْرُوتَ، وهي مُصَوَّرَةٌ عَلَى الطَّبْعَةِ الْأَوَّلَى الْمَطْبُوعَةِ بِمَطْبَعَةِ الْمَعَاهِد بِمُصْرَ سنة ١٣٥١هـ.
- نَيْلُ الْأَوْتَارِ شَرْحُ مُنْتَقَى الْأَخْبَارِ مِنْ أَحَادِيثِ سَيِّدِ الْأَخْيَارِ: مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ مُحَمَّدٍ الشُّوْكَانِي، المُتَوَفَى سنة ١٢٥٠هـ=١٨٣٤م.
- وَمُنْتَقَى الْأَخْبَارِ مِنْ أَحَادِيثِ سَيِّدِ الْأَخْيَارِ، لِشَيْخِ الْحَنَابِلَةِ أَبِي الْبَرَكَاتِ مَجْدِ الدِّينِ عَبْدِ السَّلَامِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْحَرَائِي، المشهور بابن تَيْمِيَّة، المُتَوَفَى سنة ٦٥٢هـ=١٢٥٤م، وهو جَدُّ شَيْخِ الْإِسْلَامِ تَقِيِّ الدِّينِ أَحْمَدَ بْنِ عَبْدِ الْحَلِيمِ بْنِ عَبْدِ السَّلَامِ، المشهور بابن تَيْمِيَّة، المُتَوَفَى سنة ٧٢٨هـ=١٣٢٨م.
- الطَّبْعَةُ الثَّانِيَّة، مكتبة مُصْطَفَى الْبَابِي الْحَلَبِيِّ وَأَوْلَادِهِ بِمُصْرَ، سنة ١٩٥٢م.
- الْهِدَايَةُ شَرْحُ بَدَايَةِ الْمُبْتَدِي: كلاهما لِلْمَرْغِينَانِي. انظر: فَتْحُ الْقَدِيرِ لِلْعَاجِزِ الْفَقِيرِ.
- هُدَى السَّارِي مُقَدِّمَةٌ فَتْحُ الْبَارِي: انظر: فَتْحُ الْبَارِي لِابْنِ حَجَرَ.
- هِدَايَةُ الْعَارِفِينَ أَسْمَاءُ الْمُؤَلِّفِينَ وَأَنَارُ الْمُصَنِّفِينَ: إِسْمَاعِيلُ بَاشَا بْنُ مُحَمَّدٍ أَمِينُ بْنُ مِيرِ سَلِيمِ الْبَابَانِي أَصْلًا وَالْبَغْدَادِيّ مَوْلَدًا وَمَسْكَنًا، المُتَوَفَى سنة ١٣٣٩هـ=١٩٢٠م.
- طبع بعناية: مُحَمَّدُ شَرَفُ الدِّينِ يَاقِيَا، ورفعت بيلكه الكليسي.
- منشورات مكتبة الْمُتَنَّى بِبَغْدَادَ، وهي الطَّبْعَةُ الْمُصَوَّرَةُ عَلَى طَبْعَةِ إِسْتَنْبُولَ، سنة ١٩٥١م.
- هَيْمَانَ الزَّادِ إِلَى دَارِ الْمَعَادِ: مُحَمَّدُ بْنُ يُوسُفَ أَطْفَيْشَ، المُتَوَفَى سنة ١٣٣٢هـ=١٩١٤م.
- الجزء الرابع: تَحْقِيقُ: عَبْدِ الْحَفِيطِ شَلْبِي.



سَلْطَنَة عُمان، وزارة التُّراث القومي والثقافة، مطابع سجل العرب بالقاهرة، سنة ١٤٠٣هـ = ١٩٨٣م.

● الوافي بالوفيات: صلاح الدين خليل بن أيبك بن عبد الله الصفدي، المتوفى سنة ٧٦٤هـ = ١٣٦٣م.

باعتناء: هلموت ريتير، المتوفى سنة ١٩٧٢م.

الطبعة الثانية، دار النشر: فرانز شتاينر، فيسبادن، سنة ١٩٦١م (الجزء ١-٤).

● الوجيز في أصول الفقه: أ. د. عبد الكريم زيدان، المتوفى سنة ١٤٣٥هـ = ٢٠١٤م.

الطبعة الثالثة، مطبعة سلمان الأعظمي ببغداد، سنة ١٩٦٧م.

● الوجيز في التحكيم: حسين المؤمن المحامي.

مطبعة الفجر ببيروت، سنة ١٩٧٧م.

● الوجيز في فقه مذهب الإمام الشافعي (محمد بن إدريس، المتوفى سنة ٢٠٤هـ = ٨٢٠م): الإمام حجة الإسلام أبو حامد محمد بن محمد بن أحمد الغزالي الطوسي الشافعي، المتوفى سنة ٥٠٥هـ = ١١١١م.

الناشر: دار المعرفة ببيروت، سنة ١٩٧٩م، وهي مُصَوَّرة على طبعة القاهرة.

● الوسيط في الأمثال: أبو الحسن علي بن أحمد بن محمد الواحدي، المتوفى سنة ٤٦٨هـ = ١٠٧٦م.

تحقيق: أ. د. عفيف محمد عبد الرحمن.

مؤسسة دار الكتب الثقافية بالكويت، سنة ١٩٧٥م.

● الوسيط في شرح القانون المدني (الجزء الأول): أ. د. عبد الرزاق أحمد السنهوري، المتوفى سنة ١٣٩١هـ = ١٩٧١م.

الطبعة الثانية: أضاف في حواشيها ما جد في الطبعة الأولى من فقه وقضاء: د. عبد الباسط جميعي، ومُصطَفَى مُحَمَّد الفقي.

الناشر: دار النهضة العربية بالقاهرة، المطبعة العالمية بالقاهرة، سنة ١٩٦٤م.

● الوصايا في الفقه الإسلامي (وصية الله: الميراث، ووصية الإنسان: الوصية): مُحَمَّد سَلَام مَدْكُور.

الطَّبْعَةُ الْأُولَى، الناشر: مكتبة النهضة المِصْرِيَّة، مطابع دار الكتاب العَرَبِيِّ بِمِصْر، سنة ١٩٥٨ م.

● الوضع، مُخْتَصَر فِي الْأُصُول وَالْفَقْه: أَبُو زَكَرِيَّا يَحْيَى بْنُ أَبِي الْخَيْرِ الْجَنَانِيُّ النَّفُوسِيّ. نشر وتعلّق: أَبُو إِسْحَاقَ إِبْرَاهِيمَ أَطْفَيْش، المُتَوَفَّى سنة ١٣٨٥هـ=١٩٦٥ م. مَطْبَعَةُ الْفَجَالَةِ الْجَدِيدَةِ بِالْقَاهِرَةِ.

● وَفَيَاتِ الْأَعْيَانِ وَأَنْبَاءُ آبَاءِ الزَّمَانِ: أَبُو الْعَبَّاسِ شَمْسُ الدِّينِ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ خَلَّكَانَ، المُتَوَفَّى سنة ٦٨١هـ=١٢٨٢ م.

تَحْقِيقُ: أ. د. إِحْسَانُ عَبَّاسٍ، المُتَوَفَّى سنة ١٤٢٤هـ=٢٠٠٣ م.

دار صادر بِبَيْرُوت، سنة ١٩٧٧ م.

● الْوَقَايَةُ: انظر: حَاشِيَةُ صَدْرِ الشَّرِيعَةِ عَلَى مَتْنِ وَقَايَةِ الرِّوَايَةِ.

● أَبُو يُوسُفَ، حياته وآثاره وآراءه الْفَقْهِيَّة: مُحَمَّدٌ مَطْلُوبٌ أَحْمَدُ، المُتَوَفَّى سنة ١٤٢٨هـ=٢٠٠٧ م.

الطَّبْعَةُ الْأُولَى، مَطْبَعَةُ دَارِ السَّلَامِ بِبَغْدَاد، سنة ١٩٧٢ م.

## مرتبۀ حسب المواضيع

الصفحة	اسم الكتاب
	١- تَفْسِيرُ الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ
٦٨٣	أَحْكَامُ الْقُرْآنِ: الْجِصَّاصُ
٦٨٣	أَحْكَامُ الْقُرْآنِ: ابْنُ الْعَرَبِيِّ
٦٩٨	الْبَحْرُ الْمُحِيطُ: ابْنُ حَيَّانَ
٧٠٧	التَّسْهِيلُ لِعُلُومِ التَّنْزِيلِ: ابْنُ جُزَيٍّ
٧٠٧	تَفْسِيرُ الْبَيْضَاوِيِّ
٧٠٨	تَفْسِيرُ ابْنِ جُزَيٍّ. انظر: التَّسْهِيلُ
٧٠٨	تَفْسِيرُ الرَّازِيِّ
٧٠٨	تَفْسِيرُ الطَّبْرَسِيِّ
٧٠٨	تَفْسِيرُ الطَّبْرِيِّ
٧٠٨	تَفْسِيرُ ابْنِ عَطِيَّةٍ. انظر: الْمُحَرَّرُ الْوَجِيزُ

والرقم الموجود إزاء كل مصدر في هذا الفهرس يشير إلى رقم الصفحة التي ورد فيها ذلك المصدر مع معلوماته المُفَصَّلة، في فهرس المصادر السابق، المرتب حسب الحروف الهجائية.

الصفحة	اسم الكتاب
	٢- الْحَدِيثُ النَّبَوِيُّ الشَّرِيفُ
٦٨٧	إِرْشَادُ السَّارِي: الْقَسْطَلَانِيُّ
٦٩٥	الأموال: أَبُو عُبَيْدِ الْقَاسِمِ بْنِ سَلَامٍ
٧٢٦	بُلُوغُ الْمَرَامِ: ابْنُ حَجَرٍ الْعَسْقَلَانِيُّ. انظر: سُبُلُ السَّلَامِ لِلصَّنْعَانِيِّ
٧٦٥	التَّعْلِيقُ الْمَحْمُودُ عَلَى مِنْحَةِ الْمَعْبُودِ: السَّاعَاتِيُّ. انظر: مِنْحَةُ الْمَعْبُودِ
٧٠٧	التَّعْلِيقُ الْمُغْنِي عَلَى الدَّارَقُطْنِيِّ. انظر: سُنَنِ الدَّارَقُطْنِيِّ
٧١٠	تَلْخِصُ الْحَيِّيرِ: ابْنُ حَجَرٍ الْعَسْقَلَانِيُّ
٧١٠	تَلْخِصُ الْمُسْتَدْرَكِ: الذَّهَبِيُّ. انظر: الْمُسْتَدْرَكُ عَلَى الصَّحِيحَيْنِ
٧١٠	تَنْوِيرُ الْحَوَالِكِ شَرْحُ مَوْطَأِ الْإِمَامِ مَالِكٍ: السُّيُوطِيُّ
٧١١	تَيْسِيرُ الْوُصُولِ إِلَى جَامِعِ الْأُصُولِ: ابْنُ الدَّبِيعِ
٧١١	جَامِعُ بَيَانِ الْعِلْمِ وَفَضْلِهِ: ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ
٧١٢	الْجَامِعُ الصَّغِيرُ: السُّيُوطِيُّ

الصفحة	اسم الكتاب
٧٠٧	حَاشِيَةُ الْكَازِرُونِيِّ. انظر: تَفْسِيرُ الْبَيْضَاوِيِّ
٧٢٠	الدَّرَايَةُ وَكَنْزُ الْغِنَايَةِ: أَبُو الْحَوَارِي
٦٩٨	الدُّرُّ اللَّقِيطُ مِنَ الْبَحْرِ الْمُحِيطِ: ابْنُ مَكْتُومِ الْقَيْسِيِّ. انظر: الْبَحْرُ الْمُحِيطُ لابن حَيَّان
٧٢١	الدُّرُّ الْمَثُورُ: السُّيُوطِيُّ
٧٢٤	رُوحُ الْمَعَانِي: الْأَلُوسِيُّ
٧٢٥	زَادُ الْمَسِيرِ: ابْنُ الْجَوَزِيِّ
٧٤٨	الْكَازِرُونِيُّ عَلَى الْبَيْضَاوِيِّ. انظر: تَفْسِيرُ الْبَيْضَاوِيِّ بِحَاشِيَةِ الْكَازِرُونِيِّ
٧٤٨	الْكَشَافُ: الزَّمَخْشَرِيُّ
٧٥٠	كَنْزُ الْعِرْفَانِ فِي فَهْمِ الْقُرْآنِ: السُّيُورِيُّ
٧٥٤	الْمُحْتَسَبُ: ابْنُ جُنِّيٍّ
٧٥٤	الْمُحَرَّرُ الْوَجِيزُ: ابْنُ عَطِيَّةٍ
٧٥٩	معاني القرآن: الْفَرَّاءُ
٧٦٠	معاني القرآن وإعرابه: الرَّجَّاجُ
٧٧٢	هَيْمَانَ الزَّادِ: مُحَمَّدُ بْنُ يُونُسَ أَطْفَيْشٍ

الصفحة	اسم الكتاب	الصفحة	اسم الكتاب
٧٤٠	عَوْنُ الْمَعْبُودِ عَلَى سُنَنِ أَبِي دَاوُدَ: الصَّدِيقِيُّ الْعَظِيمُ أَبَا دِي	٧١٣	جَوَاهِرُ الْأَخْبَارِ وَالْآثَارِ: الصَّعْدِيُّ. انظر: الْبَحْرُ الزَّخَارُ
٧٤٢	فَتْحُ الْبَارِي وَمُقَدِّمَتُهُ: هُدَى السَّارِي: ابْنُ حَجَرٍ الْعَسْقَلَانِيُّ	٧٢٨	الْجَوْهَرُ النَّقِيُّ: ابْنُ التُّرْكُمَانِيِّ. انظر: السُّنَنِ الْكُبْرَى لِلْبَيْهَقِيِّ
٧٤٤	الْفَتْحُ الْكَبِيرُ فِي ضَمِّ الزِّيَادَةِ إِلَى الْجَامِعِ الصَّغِيرِ: السُّيُوطِيُّ	٧٢٨	حَاشِيَةُ السُّنَنِ السُّنْدِيِّ عَلَى النَّسَائِيِّ: انظر: سُنَنِ النَّسَائِيِّ
٧٥٠	كَشَفُ الْخَفَاءِ: الْعَجْلُونِيُّ	٧٢٦	الزُّرْقَانِيُّ عَلَى الْمُوطَأَ. انظر: شرح الزُّرْقَانِيِّ عَلَى الْمُوطَأَ
٧٥٠	كَنَزُ الْعُمَالِ فِي سُنَنِ الْأَقْوَالِ وَالْأَفْعَالِ: الْمُتَّقِيُّ الْهِنْدِيُّ	٧٢٦	سُبُلُ السَّلَامِ: الصَّنْعَائِيُّ
٧١٢	كنوز الحقائق في حديث خير الخلائق: المُنَاوِيُّ. انظر: الجامع الصغير للسُّيُوطِيِّ	٧٢٧	سُنَنِ التِّرْمِذِيِّ
٧٥١	اللُّؤْلُؤُ وَالْمَرْجَانُ فِيمَا انْفَقَ عَلَيْهِ الشَّيْخَانُ: مُحَمَّدُ فَوَادِ عَبْدِ الْبَاقِي	٧٢٧	سُنَنِ الدَّارِقُطْنِيِّ
٧٥٣	مَجْمَعُ الزَّوَائِدِ: نور الدين الهَيْثُمِيُّ	٧٢٧	سُنَنِ الدَّارِمِيِّ
٧٥٧	المُسْتَدْرَكُ عَلَى الصَّحِيحَيْنِ: الْحَاكِمُ	٧٢٧	سُنَنِ أَبِي دَاوُدَ
٧٥٨	مُسْنَدُ الْإِمَامِ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ	٧٢٨	السُّنَنِ الْكُبْرَى: الْبَيْهَقِيُّ
٦٩٤	مُسْنَدُ الْإِمَامِ الشَّافِعِيِّ. انظر: الأُمَّ لِلشَّافِعِيِّ	٧٢٨	سُنَنِ ابْنِ مَاجَه
٧٥٨	المُصَنَّفُ: عَبْدُ الرَّزَّاقِ	٧٢٨	سُنَنِ النَّسَائِيِّ
٧٢٧	مَعَالِمُ السُّنَنِ: الْخَطَّابِيُّ. انظر: سُنَنِ أَبِي دَاوُدَ	٧٣١	شرح الزُّرْقَانِيِّ عَلَى مُوطَأَ الْإِمَامِ مَالِكٍ
		٧٢٨	شرح السُّيُوطِيِّ عَلَى سُنَنِ النَّسَائِيِّ. انظر: سُنَنِ النَّسَائِيِّ
		٧٣٣	شرح النَّوَوِيِّ عَلَى صَحِيحِ مُسْلِمٍ. انظر: إِرْشَادُ السَّارِي
		٧٣٤	صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ
		٧٣٤	صَحِيحُ مُسْلِمٍ
		٧٣٧	طَرَحُ التَّثْرِيبِ: الْعِرَاقِيُّ

الصفحة	اسم الكتاب
	<b>٣- فَقه الحنفيّة</b>
٦٨٦	اختلاف أبي حنيفة وابن أبي ليلى: أبو يوسف
٦٨٦	اختلاف أبي حنيفة وابن أبي ليلى عن أبي يوسف. انظر: كتاب الأم للشافعي
٦٨٦	الاختيار شرح المختار: المتن وشرحه: ابن مؤدود الموصلي
٦٨٧	أدب القاضي: الخصاص. انظر: شرح ابن مازة
٦٩٠	الأشباه والنظائر على مذهب أبي حنيفة النعمان: ابن نجيم
٦٩٦	أنفع الوسائل إلى تحرير المسائل. انظر: الفتاوى الطرسوسية
٦٩٧	البحر الرائق: ابن نجيم
٦٩٨	بدائع الصنائع: الكاساني
٦٩٩	البرزازية. انظر: الفتاوى البرزازية
٧٠٤	تبين الحقائق: فخر الدين الزيلعي
٧١٠	تنقيح الفتاوى الحامدية. انظر: العقود الدرّة
٧١٢	جامع الفصولين: ابن قاضي سماونه

الصفحة	اسم الكتاب
٧٦١	المُعْزِي عن حمل الأسفار: العِرَاقِي. انظر: إحياء علوم الدين للغزالي
٧٦٢	المقاصد الحسنة: السخاوي
٧٥٨	مُتَخَب كَنْز الْعُمَال: الْمُتَقِي الهِنْدِي. انظر: مُسْنَدُ الْإِمَام أَحْمَد بن حَنْبَل
٧٧٢	مُتَقَى الْأَخْبَار: مَجْدُ الدِّين عَبْدُ السَّلَام ابن تَيْمِيَّة. انظر: نَيْل الْأَوْطَار
٧٦٤	الْمُتَقَى شرح مُوطَأَ الْإِمَام مَالِك: الْبَاجِي
٧٦٥	مِنْحَةُ الْمَعْبُود فِي تَرْتِيبِ مُسْنَدِ الطَّيَالِسِيِّ أَبِي دَاوُد: السَّاعَاتِي
٧٦٨	مُوطَأَ الْإِمَام مَالِك. انظر: تَنْوِيرُ الْحَوَالِك
٧٦٩	نَصَبُ الرَّايَةِ: جَمَالُ الدِّين الزَّيْلَعِي
٧٧٢	النَّوَوِي عَلَى مُسْلِم. انظر: شرح النَّوَوِي عَلَى صَحِيح مُسْلِم
٧٧٢	نَيْل الْأَوْطَار: الشُّوكَانِي
٧٧٢	هُدَى السَّارِي مُقَدِّمَةٌ فَتَح الْبَارِي. انظر: فَتَح الْبَارِي لابن حَجَر

الصفحة	اسم الكتاب	الصفحة	اسم الكتاب
٧٣١	شرح السَّرْحِسيِّ على السَّيَر الكَبِير: مُحَمَّد بن الحسن الشَّيْبَانِي	٧٤٣	حَاشِيَة سَعْدِي چَلْبِي. انظر: فَتْح القَدِير للعَاجِز الفَقِير
٧٣٢	شرح ابن مَازَة على أدب القَاضِي للخَصَّاف	٧١٦	حَاشِيَة الشَّلْبِي على تَبْيِين الحَقَائِق. انظر: تَبْيِين الحَقَائِق
٧٣٢	شرح مَجَلَّة الأحكام العَدْلِيَّة: مُنِير القَاضِي	٧١٦	حَاشِيَة صَدْر الشَّرِيعَة، على: متن وِقَايَة الرِّوَايَة. انظر: كشف الحَقَائِق شرح كَنْز الدَّقَائِق
٧٣٣	شرح معاني الآثار: الطَّحَاوِي	٧١٦	حَاشِيَة الطَّحْطَاوِي على الدُّرِّ المُخْتَار: الحَصَكْفِي
٧٣٣	شرح مُنَلا مَسْكِين على كَنْز الدَّقَائِق	٧١٨	الخَرَاج: أَبُو يُوسُف
٧٣٣	الشروط الصَّغِير، مُذَيَّلًا بها عُثْر عليه من الشروط الكَبِير: الطَّحَاوِي	٧٢٠	دُرر الحُكَّام شرح مَجَلَّة الأحكام: عَلِي حَيْدَر
٧٣٤	الشَّلْبِي على تَبْيِين الحَقَائِق. انظر: تَبْيِين الحَقَائِق لِلزَّيْلَعِي	٧٢٠	الدُّرِّ المُخْتَار. انظر: حَاشِيَة الطَّحْطَاوِي، وَرَد المُخْتَار
٧٣٥	صَدْر الشَّرِيعَة على الوِقَايَة. انظر: حَاشِيَة صَدْر الشَّرِيعَة	٧٢١	الدُّرِّ المُتَقَى في شرح المُتَقَى: الحَصَكْفِي
٧٣٧	الطَّحْطَاوِي على الدُّرِّ. انظر: حَاشِيَة الطَّحْطَاوِي على الدُّرِّ المُخْتَار	٧٢٣	رَدُّ المُخْتَار على الدُّرِّ المُخْتَار: ابن عَابِدِين
٧٣٨	طَلَبَة الطَّلَبَة في الاِصْطِلَاحَات الفَقْهِيَّة: نَجْم الدِّين أَبُو حَفْص النَّسْفِي	٧٢٥	رَوْضَة القُصَاة: السَّمْنَانِي
٧٣٨	العُقُود الدُّرِّيَّة في تَنْقِيح الفتَاوَى الحَامِدِيَّة: ابن عَابِدِين	٧٢٦	سَعْدِي چَلْبِي على العِنَايَة والهَدَايَة. انظر: فَتَح القَدِير
		٧٢٩	السَّيَر الكَبِير: مُحَمَّد بن الحسن الشَّيْبَانِي. انظر: شرح السَّرْحِسيِّ على السَّيَر الكَبِير

الصفحة	اسم الكتاب
٧٥٠	كَزْزُ الدَّقَائِقِ: حَافِظُ الدِّينِ النَّسْفِيِّ. انظر: تَبْيِينُ الْحَقَائِقِ، وَالْبَحْرُ الرَّائِقُ
٧٥١	اللُّبَابُ: الْمِيدَانِيُّ. وهو شرح الكتاب، للإمام الْقُدُورِيِّ
٧٥٢	الْمَبْسُوطُ: السَّرْحَسِيُّ
٧٥٢	مَجَلَّةُ الْأَحْكَامِ الْعَدْلِيَّةِ. انظر: شرح مَجَلَّةِ الْأَحْكَامِ الْعَدْلِيَّةِ لِمُنِيرِ الْقَاضِي
٧٥٣	مَجْمَعُ الْأَنْهَرِ. انظر: الدَّرُّ الْمُنْتَقَى فِي شرحِ الْمُتَقَى
٧٥٤	المُحِيطُ الْبُرْهَانِيُّ: ابنُ مَارَةَ
٧٥٥	مُخْتَصَرُ الطَّحَاوِيِّ
٧٦١	مُعِينُ الْحُكَّامِ: عَلَاءُ الدِّينِ الطَّرَابُلْسِيُّ
٧٦٣	مُلْتَقَى الْأَبْحُرِ: إِبْرَاهِيمُ الْحَلَبِيِّ. انظر: مَجْمَعُ الْأَنْهَرِ، وَالدَّرُّ الْمُنْتَقَى
٧٦٥	مِنْحَةُ الْخَالِقِ عَلَى الْبَحْرِ الرَّائِقِ: ابنُ عَابِدِينَ. انظر: الْبَحْرُ الرَّائِقُ لِابْنِ نُجَيْمٍ
٧٦٥	مُنَلا مَسْكِينٍ عَلَى الْكَزْزِ. انظر: شرح مُنَلا مَسْكِينٍ عَلَى الْكَزْزِ
٧٧٢	الْهِدَايَةُ شرحُ بَدَايَةِ الْمُتَبَدِّي. انظر: فَتْحُ الْقَدِيرِ لِلْعَاجِزِ الْفَقِيرِ

الصفحة	اسم الكتاب
٧٣٩	الْعِنَايَةُ عَلَى الْهِدَايَةِ: الْبَابَرْتِيُّ. انظر: فَتْحُ الْقَدِيرِ لِلْعَاجِزِ الْفَقِيرِ
٧٤٢	الْفَتَاوَى الْبَزْازِيَّةِ. انظر: الْفَتَاوَى الْهِنْدِيَّةِ
٧٣٨	الْفَتَاوَى الْحَامِدِيَّةِ. انظر: الْعُقُودُ الدَّرِّيَّةُ
٧٤١	الْفَتَاوَى الْحَانِيَّةِ، أَوْ فَتَاوَى قَاضِي خَانَ. انظر: الْفَتَاوَى الْهِنْدِيَّةِ
٧٤١	الْفَتَاوَى الْخَيْرِيَّةِ: خَيْرُ الدِّينِ الرَّمْلِيِّ
٧٤١	الْفَتَاوَى الطَّرْسُوسِيَّةِ
٧٤٢	الْفَتَاوَى الْهِنْدِيَّةِ (الْعَالَمَكِيرِيَّةِ)
٧٤٣	فَتْحُ الْقَدِيرِ: ابنُ الْهَمَامِ
٧٤٥	فِقْهُ الْمُلُوكِ وَمِفْتَاحُ الرَّتَاجِ: الرَّحْبِيُّ
٧٥٢	الكافي: الْحَاكِمُ الشَّهِيدُ. انظر: الْمَبْسُوطُ لِلْسَّرْحَسِيِّ
٧٤٨	الكتابُ لِلْقُدُورِيِّ. انظر: اللُّبَابُ لِلْمِيدَانِيِّ
٧٤٩	كُشْفُ الْحَقَائِقِ شرحُ كَنْزِ الدَّقَائِقِ، وَحَاشِيَتِهِ: وَكِلَاهُمَا لِعَبْدِ الْحَكِيمِ الْأَفْغَانِيِّ. انظر: حَاشِيَةُ صَدْرِ الشَّرِيعَةِ عَلَى مَتْنِ وَقَايَةِ الرِّوَايَةِ



الصفحة	اسم الكتاب
٧١٤	جَوَاهِرُ الْإِكْلِيلِ: الْأَبِّي الْأَزْهَرِي
٦٨٢	حَاشِيَةُ التَّدْلَاوِيِّ الْمَغْرِبِيِّ عَلَى مَيَّارَةِ. انظر: الْإِثْقَان وَالْإِحْكَام
٧٦٥	حَاشِيَةُ التَّسْهِيلِ لِمَنْحِ الْجَلِيلِ: عَلِيْش. انظر: مَنْحِ الْجَلِيلِ
٧١٥	حَاشِيَةُ الدُّسُوقِيِّ عَلَى الشَّرْحِ الْكَبِيرِ لِلدَّرْدِيرِ. انظر: الشَّرْحِ الْكَبِيرِ لِلدَّرْدِيرِ
٧١٥	حَاشِيَةُ الرَّهْونِيِّ عَلَى: شرح عَبْدِ الْبَاقِي الزُّرْقَانِيِّ عَلَى: مُخْتَصَرِ سَيِّدِي خَلِيلِ
٧١٦	حَاشِيَةُ الصَّفَافِيِّ عَلَى مَتْنِ الْعَشْمَاوِيَّةِ
٧١٧	حَاشِيَةُ الْعَدَوِيِّ عَلَى الْخَرَشِيِّ. انظر: شرح الْخَرَشِيِّ
٧١٧	حَاشِيَةُ الْعَدَوِيِّ عَلَى شرح أبي الحسن المُنَوِّفِيِّ لِرِسَالَةِ ابْنِ أَبِي زَيْدٍ
٧١٧	الحدود في التعاريف الفقهية: ابن عرفة
٧١٨	الْحَطَّاب. انظر: مَوَاهِبُ الْجَلِيلِ لِلْحَطَّابِ

الصفحة	اسم الكتاب
٧٧٤	الْوَقَايَةُ. انظر: حَاشِيَةُ صَدْرِ الشَّرِيعَةِ عَلَى مَتْنِ وَقَايَةِ الرَّوَايَةِ
<b>٤- فقه المالكية</b>	
٦٨٢	الْإِثْقَانُ وَالْإِحْكَامُ فِي شَرْحِ تُحْفَةِ الْحُكَّامِ: مَيَّارَةُ
٦٨٢	إِحْكَامُ الْأَحْكَامِ عَلَى تُحْفَةِ الْحُكَّامِ: الكافي التُّونِسِيِّ
٦٨٣	الْإِحْكَامُ فِي تَمْيِيزِ الْفَتَاوَى عَنْ الْأَحْكَامِ: الْقَرَاغِي
٦٨٨	إِرْشَادُ السَّالِكِ إِلَى أَشْرَفِ الْمَسَالِكِ: ابن عَسْكَرِ الْبَغْدَادِيِّ
٦٩٨	بِدَايَةُ الْمُجْتَهِدِ وَنَهَايَةُ الْمُقْتَصِدِ: ابن رُشْدٍ
٧٠٠	بُلْغَةُ السَّالِكِ لِأَقْرَبِ الْمَسَالِكِ: أَحْمَدُ الصَّاوِي. انظر: الشَّرْحِ الصَّغِيرِ عَلَى أَقْرَبِ الْمَسَالِكِ لِلدَّرْدِيرِ
٧٠٠	الْبَهْجَةُ فِي شَرْحِ التُّحْفَةِ: الشُّسُولِي
٧٠١	التَّاجُ وَالْإِكْلِيلُ: المَوَاقِ
٧٠٤	تَبْصِيرَةُ الْحُكَّامِ: ابن فَرْحُونِ
٦٨٢	تُحْفَةُ الْحُكَّامِ: ابن عَاصِمِ. انظر: الْإِثْقَانُ وَالْإِحْكَامُ، وَالْإِحْكَامُ الْأَحْكَامُ

الصفحة	اسم الكتاب
٧٣١	الشَّرْحُ الصَّغِيرُ عَلَى أَقْرَبِ الْمَسَالِكِ: كلاهما للدَّرْدِيرِ
٧٣٢	الشَّرْحُ الْكَبِيرُ: الدَّرْدِيرِ
٧٣٤	الصَّائِي عَلَى الشَّرْحِ الصَّغِيرِ. انظر: الشَّرْحُ الصَّغِيرُ للدَّرْدِيرِ
٧٣٨	الْعَدَوِيُّ عَلَى الْخَرَشِيِّ. انظر: شرح الْخَرَشِيِّ
٧٣٨	الْعَدَوِيُّ عَلَى شرح رسالة ابن أَبِي زَيْد. انظر: حَاشِيَةُ الْعَدَوِيِّ عَلَى شرح أَبِي الحسن
٧٤٢	فتح الرَّحِيمِ عَلَى فِقْهِ الْإِمَامِ مَالِكٍ: الداهِ الشَّنْقِيطِيُّ الْمُؤَرَّتَانِي
٧٤٣	فَتْحُ الْعَلِيِّ الْمَالِكِ: عَلِيّش
٧٤٨	القوانين الْفِقْهِيَّةُ: ابنُ جُزْيٍ
٧١٦	متن الْعَشْمَاوِيَّةِ: الْعَشْمَاوِيُّ الرَّفَاعِيُّ. انظر: حَاشِيَةُ الصَّفْتِيِّ
٧١٥	مُخْتَصَرُ حَاشِيَةِ الرَّهُونِيِّ: كنون
٧٥٥	مُخْتَصَرُ سَيِّدِي خَلِيلٍ. انظر: الشَّرْحُ الْكَبِيرُ للدَّرْدِيرِ، وشرحه الأخرى
٧٥٦	المُدَوَّنَةُ الْكُبْرَى: الْإِمَامُ مَالِكٌ
٧٦٣	المُقَدِّمَاتُ الْمُمَهَّدَاتُ: ابن رُشْد (الجَدِّ)

الصفحة	اسم الكتاب
٧١٨	حَلْيُ الْمَعَاصِمِ لِبْنْتِ فِكْرِ ابْنِ عَاصِمٍ: التَّأْوِدِيُّ. انظر: الْبَهْجَةُ فِي شرحِ التُّحْفَةِ
٧١٨	الْخَرَشِيُّ عَلَى سَيِّدِي خَلِيلٍ. انظر: شرح الْخَرَشِيِّ عَلَى مُخْتَصَرِ سَيِّدِي خَلِيلٍ
٧٢١	الدُّسُوقِيُّ عَلَى الشَّرْحِ الْكَبِيرِ. انظر: الشَّرْحُ الْكَبِيرُ للدَّرْدِيرِ
٧١٧	الرِّسَالَةُ: ابنُ أَبِي زَيْدِ الْقَيْرَوَانِيِّ. انظر: حَاشِيَةُ الْعَدَوِيِّ عَلَى شرحِ أَبِي الحسن الْمُنَوِّفِيِّ
٧٢٩	سَيِّدِي خَلِيلٍ: انظر: الشَّرْحُ الْكَبِيرُ للدَّرْدِيرِ، وَالْخَرَشِيُّ، وغيرهما من شروحه
٧٣٠	شرح حدود ابن عَرَفَةَ. انظر: الحدود في التعاريف الْفِقْهِيَّةُ لابن عَرَفَةَ
٧٣٠	شرح الْخَرَشِيِّ عَلَى: مُخْتَصَرِ سَيِّدِي خَلِيلٍ
٧٣٠	شرح رسالة ابن أَبِي زَيْد. انظر: حَاشِيَةُ الْعَدَوِيِّ عَلَى شرحِ أَبِي الحسن لرسالة ابن أَبِي زَيْد
٧٣١	شرح الرُّزْقَانِيِّ عَلَى مُخْتَصَرِ خَلِيلٍ. انظر: حَاشِيَةُ الرَّهُونِيِّ

الصفحة	اسم الكتاب	الصفحة	اسم الكتاب
٦٩٦	الإفْنَاعُ فِي حُلِّ أَلْفَاظِ أَبِي شُجَاعٍ: مُحَمَّدُ الشَّرِيفِيُّ الْخَطِيبُ. انظر: بُجَيْرِمِي عَلَى الْخَطِيبِ	٧٦٥	مِنْحُ الْجَلِيلِ: عَلِيّش
٦٩٤	الْأُمُّ: الشَّافِعِيُّ	٧٦٧	الْمَوَاقِ: انظر: التَّاجُ وَالْإِكْلِيلُ لِمُخْتَصَرِ خَلِيلٍ
٦٩٦	الْأَنْوَارُ لِأَعْمَالِ الْأَبْرَارِ: الْأَزْدِيَّيَّ	٧٦٧	مَوَاهِبُ الْجَلِيلِ: الْخَطَّابُ، انظر: التَّاجُ وَالْإِكْلِيلُ لِلْمَوَاقِ
٦٩٦	الْبَاجُورِيُّ عَلَى شَرْحِ ابْنِ قَاسِمٍ. انظر: حَاشِيَةُ الشَّيْخِ إِبْرَاهِيمَ الْبَيْجُورِيِّ	٧٦٨	مَيَّارَةُ عَلَى تُحْفَةِ الْحُكَّامِ، أَوْ: مَيَّارَةُ عَاصِمِيَّةٍ. انظر: الْإِتْقَانُ وَالْإِحْكَامُ فِي شَرْحِ تُحْفَةِ الْحُكَّامِ لِمَيَّارَةَ
٦٩٦	بُجَيْرِمِي عَلَى الْخَطِيبِ	٧١٧	الْهِدَايَةُ الْكَافِيَةُ الشَّافِيَّةُ: الرَّصَّاعُ. انظر: الْحُدُودُ فِي التَّعَارِيفِ الْفَقْهِيَّةِ لابْنِ عَرَفَةَ
٧١٥	تُحْفَةُ الطُّلَّابِ بِشَرْحِ تَحْرِيرِ تَنْفِيحِ اللَّبَابِ. انظر: حَاشِيَةُ الشَّرْقَاوِيِّ	<b>٥- فقه الشَّافِعِيَّةِ</b>	
٧٠٥	تُحْفَةُ الْمُحْتَاجِ: ابْنُ حَجَرٍ الْهَيْتَمِيُّ	٦٨٣	الْأَحْكَامُ السُّلْطَانِيَّةُ: الْمَاوَرِدِيُّ
٧١٣	الْجَلَالُ الْمَحَلِّيُّ عَلَى الْمَنْهَاجِ. انظر: قَلْيُوبِي وَعَمِيرَةُ	٦٨٣	أَحْكَامُ الْقُرْآنِ: الشَّافِعِيُّ
٧١٣	الْجَمَلُ عَلَى شَرْحِ الْمَنْهَاجِ. انظر: مَنْهَاجُ الطُّلَّابِ	٦٨٤	إِحْيَاءُ عُلُومِ الدِّينِ: الْغَزَالِيُّ
٧١٤	جَوَاهِرُ الْعُقُودِ: الْمَنْهَاجِيُّ الْأَسْيُوطِيُّ الشَّافِعِيُّ	٦٨٧	أَدَبُ الْقَاضِي: الْمَاوَرِدِيُّ
٧٠٥	حَاشِيَةُ أَحْمَدَ بْنَ قَاسِمٍ الْعَبَّادِيِّ الْأَزْهَرِيِّ. انظر: تُحْفَةُ الْمُحْتَاجِ	٦٨٧	أَدَبُ الْقَضَاءِ: ابْنُ أَبِي الدَّمِّ
		٦٩٠	أَسْنَى الْمَطَالِبِ: زَكَرِيَّا الْأَنْصَارِيُّ
		٦٩١	إِعَانَةُ الطَّالِبِينَ عَلَى حُلِّ أَلْفَاظِ فَتْحِ الْمُعِينِ: السَّيِّدُ الْبَكْرِيُّ
		٦٩٢	الإِعْلَامُ وَالْإِهْتِمَامُ بِجَمْعِ فَتَاوَى شَيْخِ الْإِسْلَامِ أَبِي يَحْيَى زَكَرِيَّا الْأَنْصَارِيِّ

الصفحة	اسم الكتاب
٧١٩	الْخَطِيبُ. انظر: بُجَيْرَمِي عَلَى الْخَطِيبِ
٧٢٣	رَحْمَةُ الْأُمَّةِ: قَاضِي صَفَد. انظر: الْمِيزَانُ الْكُبْرَى
٧٢٤	الرَّشِيدِي عَلَى نَهَايَةِ الْمُحْتَاجِ. انظر: نَهَايَةِ الْمُحْتَاجِ لِلرَّمْلِيِّ
٧٢٤	رَوْضُ الطَّالِبِ: الْمُقَرَّرُ الزَّيْدِي. انظر: أَسْنَى الْمَطَالِبِ
٧٢٦	السَّرَاجُ الْوَهَّاجُ شرح متن الْمُنَهَّاجِ: مُحَمَّدُ الزُّهْرِيُّ الْعَمْرَاوِيُّ
٧٢٩	السَّبْرَامَلْسِيُّ عَلَى نَهَايَةِ الْمُحْتَاجِ. انظر: نَهَايَةِ الْمُحْتَاجِ لِلرَّمْلِيِّ
٧٣٠	شرح التَّحْرِيرِ وَالشَّرْقَاوِيِّ عليه. انظر: حَاشِيَةُ الشَّرْقَاوِيِّ عَلَى تُحْفَةِ الطَّلَّابِ
٧١٥	شرح تُحْفَةِ الطَّلَّابِ وَمُخْتَصَرُ التَّحْرِيرِ: كِلَاهُمَا لَزَكَرِيَّا الْأَنْصَارِيِّ. انظر: حَاشِيَةُ الشَّرْقَاوِيِّ عَلَى تُحْفَةِ الطَّلَّابِ
٧٣٠	شرح الْجَلَالِ الْمَحَلِّي عَلَى مِنْهَاجِ الطَّالِبِينَ. انظر: قَلْيُوبِي وَعَمِيرَةَ

الصفحة	اسم الكتاب
٧١٤	حَاشِيَةُ الْبَيْجُورِيِّ عَلَى شرح الغَزِّي عَلَى متن أَبِي شُجَاع
٧٦٦	حَاشِيَةُ الْجَمَلِ عَلَى فَتْحِ الْوَهَّابِ. انظر: مِنْهَاجُ الطَّلَّابِ
٧١٥	حَاشِيَةُ الْحَاجِ إِبْرَاهِيمَ. انظر: الْأَنْوَارُ لِأَعْمَالِ الْأَبْرَارِ
٧٧١	حَاشِيَةُ الرَّشِيدِي. انظر: نَهَايَةِ الْمُحْتَاجِ
٧٧١	حَاشِيَةُ السَّبْرَامَلْسِيِّ. انظر: نَهَايَةِ الْمُحْتَاجِ
٧١٥	حَاشِيَةُ الشَّرْقَاوِيِّ عَلَى: تُحْفَةِ الطَّلَّابِ بِشرحِ تَحْرِيرِ تَنْقِيحِ الطَّلَّابِ
٧٠٥	حَاشِيَةُ الشَّرْوَانِيِّ. انظر: تُحْفَةِ الْمُحْتَاجِ
٦٩٠	حَاشِيَةُ شَهَابِ الدِّينِ الرَّمْلِيِّ الْكَبِيرِ، وولده شمس الدِّينِ الرَّمْلِيِّ عَلَى أَسْنَى الْمَطَالِبِ
٧٤٧	حَاشِيَةُ شَهَابِ الدِّينِ الْقَلْيُوبِيِّ. انظر: قَلْيُوبِي وَعَمِيرَةَ
٧٤٧	حَاشِيَةُ عَمِيرَةَ، شَهَابِ الدِّينِ أَحْمَدُ الْبَرْثُوسِيِّ. انظر: قَلْيُوبِي وَعَمِيرَةَ
٦٩٦	حَاشِيَةُ الْكُمَثَرِيِّ. انظر: الْأَنْوَارُ لِأَعْمَالِ الْأَبْرَارِ

الصفحة	اسم الكتاب	الصفحة	اسم الكتاب
٧٤٦	ابن قاسم على تُحفة المُحتاج. انظر: تُحفة المُحتاج	٧٣١	شرح ابن قاسم والبا جوري عليه. انظر: حاشية إبراهيم البيجوري
٧٤٧	قليوبي وعميرة	٧٣٣	شرح المنهج والجمل عليه. انظر: منهج الطلاب بحاشية الجمل
٧٥٠	الكمثري على الأنوار. انظر: الأنوار لأعمال الأبرار	٧٣٣	الشرقاوي. انظر: حاشية الشرقاوي
٦٩٦	متن أبي شجاع الأصفهاني. انظر: بجيرمي على الخطيب	٧٣٣	الشرواني على تُحفة المُحتاج. انظر: تُحفة المُحتاج لابن حجر
٧٥٥	مختصر الإمام المزي. انظر: الأم للشافعي	٧٣٩	عميرة على الجلال. انظر: قليوبي وعميرة
٧٦٢	مغني المُحتاج: الشريبي	٧٤٠	الغاية القصوى في دراية الفتوى: البيضاوي
٧٦٦	منهاج الطالبين: النووي. انظر: مغني المُحتاج، ونهاية المُحتاج	٧٤١	فتاوى الرملي الشافعي شمس الدين. انظر: الفتاوى الكبرى الفقهية
٧٦٦	منهج الطلاب: زكريا الأنصاري	٧٤١	الفتاوى الكبرى الفقهية: ابن حجر الهيتمي
٧٦٧	المهذب: الشيرازي	٧٤٤	فتح المعين بشرح قرة العين بمهمات الدين. انظر: إعانة الطالبين
٧٦٩	الميزان الكبرى: الشعراي	٧٦٦	فتح الوهاب بشرح منهج الطلاب: زكريا الأنصاري. انظر: منهج الطلاب
٧٧١	نهاية المُحتاج إلى شرح منهاج: شمس الدين الرملي		
٧٧٣	الوجيز: الغزالي		
٦- فقه الحنابلة			
٦٨٣	الأحكام السلطانية: أبو يعلى الفراء		
٦٨٦	الاختيارات العلمية (في اختيارات شيخ الإسلام ابن تيمية)		

الصفحة	اسم الكتاب
٧٠٦	٧- فَقه الإمامية الاثني عشرية
٧١٤	تَذْكِرَةُ الْفُقَهَاء: العلامة الحلي
٧١٩	جَوَاهِرُ الْكَلَام: الْأَصْفَهَانِي
٧٢٥	النَجْفِي
٧٣٠	الخلاف: الطوسي
٧٤٨	الرَّوْضَةُ الْبَهِيَّةُ شرح اللَّمعة
٧٥٢	الدَّمَشَقِيَّة: زَيْنُ الدِّينِ الْعَامِلِي
٧٥٥	شرائع الإسلام: المحقق الحلي
٧٦٢	قَوَاعِدُ الْعَلَامَةِ: انظر: مِفْتَاح
٧٦٦	الكَرَامَةُ لِلْعَامِلِي
٧٦٦	اللُّمعة الدَّمَشَقِيَّة: الْجَزِينِي
٧٦٦	الْعَامِلِي. انظر: الرَّوْضَةُ الْبَهِيَّةُ
٧٦٦	المُخْتَصَرُ النَّافِع: المحقق
٧٦٦	الحلي
٧٦٦	مِفْتَاحُ الْكَرَامَةِ: مُحَمَّدُ الْجَوَاد
٧٦٦	الْعَامِلِي
٧٦٦	مِنْهَاجُ الصَّالِحِينَ: السَّيِّد
٧٦٦	مُحْسِنُ الطَّبَّاطِبَائِي الْحَكِيم
٧٢١	٨- فقه ابن حيون الاسماعيلي
٧٢١	دَعَائِمُ الْإِسْلَام: ابن حيون
٧٢٩	٩- فقه الزيدية
٧٢٩	الأزهار: ابن المُرْتَضَى. انظر:
٦٩٧	السَّيْلُ الْجَرَّار
٦٩٧	الْبَحْرُ الرَّخَّار: ابن المُرْتَضَى

الصفحة	اسم الكتاب
٦٩٢	إِعْلَامُ الْمُؤَقِّعِينَ: ابن قَيْم
٦٩٣	الْجَوَزِيَّة
٦٩٣	الإِقْنَاع: لشرف الدين
٦٩٥	الْحَبَّائِي. انظر: كَشَاف
٦٩٥	الْقِنَاع، وَمَطَالِبُ أُولِي النَّهْي
٧٢٦	الْإِنْصَافُ فِي مَعْرِفَةِ الرَّاجِحِ مِنَ
٧٣٢	الْخِلَاف: الْمَرْدَاوِي
٧٣٢	زَادُ الْمَعَاد: ابن قَيْم الْجَوَزِيَّة
٧٣٢	السَّيْرُ الْكَبِيرُ عَلَى مَتْنِ
٧٣٢	الْمُقْنِع: شمس الدين بن
٧٣٢	قُدَامَةِ. انظر: الْمُغْنِي لِابْنِ
٧٣٢	قُدَامَةِ
٧٤٠	غَايَةُ الْمُنتَهَى فِي الْجَمْعِ بَيْنَ
٧٤٠	الْإِقْنَاعِ وَالْمُنْتَهَى. انظر:
٧٤٠	مَطَالِبُ أُولِي النَّهْي
٧٤٠	الْعُنْيَةُ: الشَّيْخُ عَبْدُ الْقَادِرِ
٧٤٩	الْجِيلَانِي
٧٤٩	كَشَافُ الْقِنَاعِ عَنْ مَتْنِ الْإِقْنَاع:
٧٥٣	الْبُهْوتِي
٧٥٣	مَجْمُوعُ فَتَاوَى شَيْخِ الْإِسْلَامِ
٧٥٨	تَقْيُ الدِّينِ بْنِ تَيْمِيَّةَ
٧٦١	مَطَالِبُ أُولِي النَّهْي: الرَّحْبَانِي
٧٦٤	الْمُغْنِي شرح مُخْتَصَرِ
٧٦٤	الْخِرَقِي: مُوَفَّقُ الدِّينِ بْنِ
٧٦٤	قُدَامَةِ
٧٦٤	مُنْتَهَى الْإِرَادَات: ابن النَّجَّار

الصفحة	اسم الكتاب
٦٨٨	شرح ابن قَاسِمِ الْعَبَّادِيِّ عَلَى: شرح جَلَالِ الدِّينِ الْمَحَلِّيِّ عَلَى: الورقات فِي الْأُصُولِ، لِإِمَامِ الْحَرَمَيْنِ الْجَوْنِيِّ. انظر: إِرْشَادُ الْفُحُولِ لِلشُّوكَانِيِّ
٧٣٩	علم أُصُولِ الْفِقْهِ: عَبْدُ الْوَهَّابِ خَلَّاف
٧٥٧	فَوَاتِحُ الرَّحْمُوتِ بِشَرْحِ مُسْلِمِ الثُّبُوتِ: عَبْدُ الْعَلِيِّ الْأَنْصَارِيِّ. انظر: الْمُسْتَصْفَى
٧٤٩	كشف الأسرار عَنْ أُصُولِ فَخْرِ الْإِسْلَامِ الْبَزْدَوِيِّ: عَبْدُ الْعَزِيزِ الْبُخَارِيُّ
٧٥٢	مباحث الْحُكْمِ عِنْدَ الْأُصُولِيِّينَ: مُحَمَّدُ سَلَامٌ مَدْكُور
٧٥٧	الْمُسْتَصْفَى: الْغَزَالِيُّ
٧٥٧	مُسْلِمُ الثُّبُوتِ: ابْنُ عَبْدِ الشَّكُورِ
٧٧٣	الْوَجِيزُ فِي أُصُولِ الْفِقْهِ: عَبْدُ الْكَرِيمِ زَيْدَان
<b>١٣- الْفُرُقُ وَالْعَقَائِدُ الْإِسْلَامِيَّةُ</b>	
٦٨١	الْإِبَاضِيَّةُ بَيْنَ الْفُرُقِ الْإِسْلَامِيَّةِ: عَلِيٌّ يَحْيَى مُعَمَّر

الصفحة	اسم الكتاب
٧٢٤	تَتِمَّةُ الرُّوضِ النَّضِيرِ: الْعَبَّاسُ الْحَسَنِيُّ. انظر: الرُّوضُ النَّضِيرُ لِلْسِّيَّاحِيِّ
٧١٧	حَدَائِقُ الْأَزْهَارِ. انظر: السَّيْلُ الْجَرَّارِ
٧٢٤	الرُّوضُ النَّضِيرُ: السِّيَّاحِيُّ
٧٢٩	السَّيْلُ الْجَرَّارُ: الشُّوكَانِيُّ
٧٢٩	مجموع الْفِقْهِ الْكَبِيرِ: الْإِمَامُ زَيْدُ بْنُ عَلِيٍّ. انظر: الرُّوضُ النَّضِيرُ
<b>١٠- فِقْهُ الظَّاهِرِيَّةِ</b>	
٧٥٤	الْمُحَلِّيُّ: ابْنُ حَزْمٍ
<b>١١- فِقْهُ الْإِبَاضِيَّةِ</b>	
٧١٣	جَوَابَاتُ الْإِمَامِ السَّالِمِيِّ
٧٣٣	شرح النَّيْلِ: مُحَمَّدُ بْنُ يُونُسَ أَطَقَيْش
٧٣٣	النَّيْلُ وَشِفَاءُ الْعَلِيلِ: الثَّمِينِيُّ. انظر: شرح النَّيْلِ
٧٧٤	الوضع: الْجَنَانُوفِيُّ النَّفُوسِيُّ
<b>١٢- علم أُصُولِ الْفِقْهِ</b>	
٦٨٨	إِرْشَادُ الْفُحُولِ: الشُّوكَانِيُّ
٧٤٩	أُصُولُ الْفِقْهِ: فَخْرُ الْإِسْلَامِ الْبَزْدَوِيِّ. انظر: كشف الأسرار
٦٩١	أُصُولُ الْفِقْهِ: مُحَمَّدُ الْخَضِرِيُّ بِك

الصفحة	اسم الكتاب
٦٨٤	الأحوال الشخصية بين مذهب أهل السنة ومذهب الجعفرية: مُحَمَّد حُسَيْن الدَّهْيِي
٦٩٠	الإسلام عقيدة وشريعة: الإمام مُحَمَّد شَلْتوت
٦٩٢	الأعمال الكاملة للإمام مُحَمَّد عَبْدُه
٧٠٧	التشريع الجنائي الإسلامي: عَبْد الْقَادِر عَوْدَة
٧١٩	دراسات في الأحوال الشخصية: مُحَمَّد بِلْتاجي
٧٢٢	الدولة القانونية والنظام السياسي الإسلامي: مُنِير حَمِيد الْبَيَاتِي
٧٢٦	السلطة القضائية في الإسلام: شَوْكَة عَلِيَّان
٧٢٨	السياسة الشرعية: عَبْد الْوَهَّاب خَلَّاف
٧٣٤	الشورى بين النظرية والتطبيق: قَحْطَان عَبْد الرَّحْمَنِ الدُّورِي
٧٤٤	الفرد والدولة في الشريعة الإسلامية: عَبْد الْكَرِيم زَيْدَان
٧٤٤	فُرْق الزواج في المذاهب الإسلامية: عَلِيّ الْحَفِيف

الصفحة	اسم الكتاب
٦٩١	أصول الدين: البَغْدَادِيّ الإسْفَرَائِينِي
٧٠٤	التبصير في الدين: أبو الْمُظَفَّر الإسْفَرَائِينِي
٧١٩	دراسات في الفرق والعقائد الإسلامية: عِرْفَان عَبْد الحميد
٧٣٩	العقيدة الإسلامية ومذاهبها: قَحْطَان عَبْد الرَّحْمَنِ الدُّورِي
٧٤٤	الفرق بين الفرق: البَغْدَادِيّ الإسْفَرَائِينِي
٧٦٣	مقالات الإسلاميين: الْأَشْعَرِيّ
٧٦٣	الملل والنحل: الشَّهْرَسْتَانِيّ
٧٦٦	منهاج السنة النبوية: ابن تَيْمِيَّة
١٤- كتب حديثة	
٦٨٢	آثار الحرب في الفقه الإسلامي: وَهْبَة الزُّحَلِيّ
٦٨٣	أحكام الدُّمِيِّين والمستأمنين في دار الإسلام: عَبْد الْكَرِيم زَيْدَان
٦٨٤	الأحوال الشخصية: أَحْمَد عُبَيْد الْكُبَيْسِيّ
٦٨٤	الأحوال الشخصية: مُحَمَّد أبو زُهْرَة



الصفحة	اسم الكتاب	الصفحة	اسم الكتاب
٧٧٠	النُّظْمُ الْإِسْلَامِيَّةُ: حَسَنُ إِبْرَاهِيمَ حَسَن، وَ عَلِيّ إِبْرَاهِيمَ حَسَن	٧٤٥	الفِقْهُ الْإِسْلَامِيّ: مُحَمَّدُ فُوزِي فِيضُ اللَّهِ
٧٧٠	النُّظْمُ الْإِسْلَامِيَّةُ: عَبْدُ الْعَزِيزِ الدُّورِيّ	٧٤٥	الفِكرُ الْقَانُونِيّ الْإِسْلَامِيّ بَيْنَ أَصُولِ الشَّرِيعَةِ وَثَرَاثِ الْفِقْهِ: فَتْحِي عُثْمَانُ
٧٧٤	الْوَصَايَا فِي الْفِقْهِ الْإِسْلَامِيّ: مُحَمَّدُ سَلَامٌ مَدْكُورٌ	٧٤٦	فِي أَحْكَامِ الْأُسْرَةِ: مُحَمَّدٌ بَلْتَاجِي
١٥- كُتُبُ التَّرَاجُمِ وَالسِّيَرَةِ وَالتَّارِيخِ		٧٤٧	الْقَضَاءُ فِي الْإِسْلَامِ: عَطِيَّةُ مَشْرِفَةُ
٦٨١	إِتْحَافُ الْأَمْجَادِ فِيهَا يَصِحُّ بِهِ الْإِسْتِشْهَادُ (الْمُقَدِّمَةُ): مَحْمُودُ سُكْرِي الْأَلُوسِيّ	٧٤٧	الْقَضَاءُ فِي الْإِسْلَامِ: مُحَمَّدٌ سَلَامٌ مَدْكُورٌ
٦٨١	إِتْحَافُ ذَوِي النِّجَابَةِ بِمَا فِي الْقُرْآنِ وَالسُّنَنِ مِنْ فَصَائِلِ الصَّحَابَةِ: مُحَمَّدُ الْعَرَبِيّ السُّطَيْفِيّ	٧٥٥	الْمَدْخَلُ إِلَى الدِّينِ الْإِسْلَامِيّ: مُنِيرُ حَمِيدُ الْبَيَّاتِيّ، وَقَحْطَانُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ الدُّورِيّ
٦٨٢	الْإِحَاطَةُ فِي أَخْبَارِ غَرْنَاطَةِ: لِسَانُ الدِّينِ بْنِ الْخَطِيبِ	٧٥٦	الْمَدْخَلُ لِدِرَاسَةِ الشَّرِيعَةِ الْإِسْلَامِيَّةِ: عَبْدُ الْكَرِيمِ زَيْدَانُ
٦٨٥	أَخْبَارُ أَبِي حَنِيفَةَ وَأَصْحَابِهِ: الصَّيْمَرِيّ	٧٥٦	الْمَدْخَلُ لِلْفِقْهِ الْإِسْلَامِيّ: مُحَمَّدُ سَلَامٌ مَدْكُورٌ
٦٨٥	أَخْبَارُ الْقَضَاةِ: وَكِيعُ	٧٥٦	الْمَرْأَةُ بَيْنَ الْفِقْهِ وَالْقَانُونِ: مُصْطَفَى السَّبَاعِيّ
٦٨٥	أَخْبَارُ مَكَّةَ: الْأَزْرَقِيّ	٧٦٦	مِنْهَاجُ الْإِسْلَامِ فِي الْحُكْمِ: مُحَمَّدُ أَسَدُ (لِيوبولد فايس)
٦٨٥	أَخْبَارُ النَّحْوِيِّينَ الْبَصْرِيِّينَ: السَّيْرَافِيّ	٧٧٠	نِظَامُ الْحُكْمِ فِي الْإِسْلَامِ: مُحَمَّدٌ عَبْدُ اللَّهِ الْعَرَبِيّ
٦٨٦	آدَابُ الشَّافِعِيِّ وَمَنَاقِبُهُ: ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ الرَّازِيّ		

الصفحة	اسم الكتاب
٦٩٤	الْأُوسَيِّ مُمْسَّرًا: مُحَسِّن عَبْدُ الْحَمِيد
٦٩٤	الْإِمَامُ التِّرْمِذِيُّ وَالْمُوازَنَةُ بَيْنَ جَامِعِهِ وَبَيْنَ الصَّحِيحَيْنِ: نور الدِّينِ عَتَر
٦٩٤	الْإِمَامُ زُفَرُ بْنُ الْهُذَيْلِ، أَصُولُهُ وَفَقْهُهُ: عَبْدُ السَّاتَرِ حَامِد
٦٩٤	الْإِمَامُ زُفَرُ وَآرَاؤُهُ الْفِقْهِيَّةُ: أَبُو الْيَقْظَانَ عَطِيَّةُ الْجُبُورِيِّ
٦٩٤	الْإِمَامُ الزُّهْرِيُّ: حَارِثُ سُلَيْمَانَ الصَّارِي
٦٩٥	إِنْبَاءُ الرُّوَاةِ عَلَى أَنْبَاءِ النَّحَاةِ: الْقِفْطِيُّ
٦٩٥	الْإِتْقَانُ فِي فَصَائِلِ الثَّلَاثَةِ الْأَيْمَةِ الْفُقَهَاءِ: مَالِكُ وَالشَّافِعِيُّ وَأَبِي حَنِيفَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ: بَنُ عَبْدِ الْبَرِّ
٦٩٦	إِيْضَاحُ الْمَكْنُونِ: إِسْمَاعِيلُ بَاشَا
٦٩٩	الْبِدَايَةُ وَالنِّهَايَةُ: ابْنُ كَثِيرٍ
٦٩٩	الْبَدْرُ الطَّالِعُ بِمَحَاسِنِ مَنْ بَعْدَ الْقُرْنِ السَّابِعِ: الشُّوْكَانِيُّ
٦٩٩	الْبُرْهَانُ فِي عُلُومِ الْقُرْآنِ (الْمُقَدِّمَةُ): الزَّرْكَشِيُّ
٦٩٩	بُغْيَةُ الْمُتَلَمِّسِ فِي تَارِيخِ رِجَالِ أَهْلِ الْأَنْدَلُسِ: الصَّبِّي

الصفحة	اسم الكتاب
٦٨٨	أَزْهَارُ الرِّيَاضِ فِي أَخْبَارِ الْقَاضِي عِيَّاضٍ: الْمَقَرِّي التِّلْمَسَانِيُّ
٦٨٩	الْإِسْتِغْنَاءُ فِي أَحْكَامِ الْإِسْتِثْنَاءِ (الْمُقَدِّمَةُ): الْقَرَافِيُّ
٦٨٩	الْإِسْتِثْنَاءُ فِي أَسْمَاءِ الْأَصْحَابِ: ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ
٦٨٩	أَسَدُ الْغَايَةِ فِي مَعْرِفَةِ الصَّحَابَةِ: عِزُّ الدِّينِ ابْنُ الْأَثِيرِ
٧١٠	إِسْعَافُ الْمُبْطَأِ بِرِجَالِ الْمُوطَأِ: السُّيُوطِيُّ. انْظُرْ: تَنْوِيرُ الْحَوَالِكِ
٦٩٠	أَسْمَاءُ التَّابِعِينَ وَمَنْ بَعْدَهُمْ تَخْرِيجُ: الْإِمَامُ الدَّارِقُطْنِيُّ
٦٩١	الْإِصَابَةُ فِي تَمْيِيزِ الصَّحَابَةِ: ابْنُ حَجَرٍ الْعَسْقَلَانِيُّ. انْظُرْ: الْإِسْتِثْنَاءُ
٦٩٢	الْأَعْلَامُ: الزَّرْكَلِيُّ
٦٩٣	أَعْيَانُ الْقُرْنِ الثَّلَاثِ عَشَرَ: خَلِيلُ مَرْدَمِ بَك
٦٩٣	الْأَغَانِي: أَبُو الْفَرَجِ الْأَصْبَهَانِيُّ
٧٤٠	اِقْتِبَاسُ الْاِقْتِبَاسِ لِحُلِّ مُشْكِ سَيِّرَةِ ابْنِ سَيِّدِ النَّاسِ: لِلْجَمَالِ بْنِ عَبْدِ الْهَادِي. انْظُرْ: عُبُودُ الْأَثَرِ لَابْنِ سَيِّدِ النَّاسِ
٦٩٣	الْإِكْمَالُ: ابْنُ مَآكُولَا

الصفحة	اسم الكتاب	الصفحة	اسم الكتاب
٧٠٤	تَارِيخُ عُمَرُ بنِ الخَطَّابِ: ابن الجَوْزِيِّ	٦٩٩	بُغْيَةُ الوُعَاةِ فِي طَبَقَاتِ اللُّغَوِيِّينَ والنُّحَاةِ: السُّيُوطِيُّ
٧٠٤	تَارِيخُ قُصَاةِ الأَنْدَلُسِ: النُّبَاهِيُّ	٦٩٩	أَبُو بَكْرٍ الصِّدِّيقِ: عَلِيٌّ الطَّنْطَاوِيُّ
٧٠٥	تَبْيِينُ كَذِبِ الْمُفْتَرِي فِيهِ نُسَبٌ إِلَى الإِمَامِ أَبِي الحَسَنِ الأَشْعَرِيِّ: ابن عَسَاكِر	٧٠٠	البُلْغَةُ فِي تَارِيخِ أَرْمَةِ اللُّغَةِ: الفَيْرُوزُ أبادي
٧٠٦	تَذَكُّرَةُ الحُفَاظِ: الذَّهَبِيُّ	٧٠٠	بُلُوغُ الأَرَبِ فِي مَعْرِفَةِ أَحْوَالِ العَرَبِ: مُحَمَّدٌ شُكْرِي الأَلُوسِيُّ
٧٠٦	تَرْتِيبُ المَدَارِكِ: القَاضِي عِيَاض	٧٠٠	تَاجُ التَّرَاجُمِ فِي طَبَقَاتِ الحَنَفِيَّةِ: قَاسِمُ بنِ قُطْلُوبُغَا
٧٠٧	تَطْهِيرُ الجَنَانِ واللِّسَانِ عَنِ الخَطُورِ وَالتَّفَوُّهِ بِثَلَبِ سَيِّدِنَا مُعَاوِيَةَ بنِ أَبِي سُفْيَانَ. ابن حَجَرِ الهَيْتَمِيِّ	٧٠١	تَارِيخُ الأَدَبِ العَرَبِيِّ: كَارِل بروكلمان
٧٠٧	التَّعْلِيلَاتُ السَّنِيَّةُ عَلَى الفَوَائِدِ البَهِيَّةِ: اللَّكْنَوِيُّ. انظر: الفَوَائِدُ البَهِيَّةُ	٧٠٢	تَارِيخُ الأَسْتَاذِ الإِمَامِ الشَّيْخِ مُحَمَّدَ عَبْدُهُ: مُحَمَّدٌ رَشِيد رِضَا
٧٠٩	التَّفْسِيرُ وَالمُفَسِّرُونَ: مُحَمَّدٌ حُسَيْنُ الذَّهَبِيِّ	٧٠٣	تَارِيخُ الإِسْلَامِ السِّيَاسِيِّ وَالدِّيْنِيِّ وَالثَّقَافِيِّ وَالاِجْتِمَاعِيِّ: حَسَنُ إِبْرَاهِيمَ حَسَن
٧٠٩	تَقْرِيبُ التَّهْذِيبِ: ابن حَجَرِ العَسْقَلَانِيِّ	٧٠٣	تَارِيخُ بَغْدَادِ: الخَطِيبُ البَغْدَادِيُّ
٧٠٩	تَلْبِيسُ إِبْلِيسَ: ابن الجَوْزِيِّ	٧٠٣	تَارِيخُ الخُلَفَاءِ: السُّيُوطِيُّ
٧١٠	تَهْذِيبُ الأَسْمَاءِ وَاللُّغَاتِ: النُّوَوِيُّ	٧٠٣	تَارِيخُ الخَمِيسِ فِي أَحْوَالِ أَنْفَسِ نَفِيسٍ: الدِّيَّارُ بَكْرِي
٧١١	تَهْذِيبُ التَّهْذِيبِ: ابن حَجَرِ العَسْقَلَانِيِّ	٧٠٣	تَارِيخُ الطَّبَرِيِّ

الصفحة	اسم الكتاب
٧٢٠	دُرَّةُ الْجِبَالِ فِي أَسْمَاءِ الرِّجَالِ: الْمُكْنَاسِي
٧٢٠	الدُّرَرُ فِي اخْتِصَارِ الْمَعَارِزِ وَالسِّيَرِ: ابن عبد البر
٧٢٠	الدُّرَرُ الْكَامِنَةُ فِي أَعْيَانِ الْمُنَّةِ الثامنة: ابن حجر العسقلاني
٧٢٢	الدِّيْبَاجُ الْمُدْهَبُ فِي مَعْرِفَةِ أَعْيَانِ الْمَذْهَبِ: ابن فرحون
٧٠٦	ذيل تَذَكُّرَةِ الْحُفَاطِ: تلميذ الذَّهَبِيِّ، أبو المَحَاسِنِ. انظر: تَذَكُّرَةُ الْحُفَاطِ
٧٠٦	ذيل طَبَقَاتِ الْحُفَاطِ: السُّيُوطِي. انظر: تَذَكُّرَةُ الْحُفَاطِ
٧٢٢	الذيل على طَبَقَاتِ الْحَنَابِلَةِ: ابن رَجَبِ الْحَنَبَلِيِّ
٧٢٢	الرِّجَالُ: تَقْيِي الدِّينِ الْحَلِّي
٧٢٢	الرِّجَالُ: الْعَلَامَةُ الْحَلِّي
٧٢٢	الرِّجَالُ: الْكَشِّي
٧٢٣	الرِّسَالَةُ الْمُسْتَطَرَفَةُ لِبَيَانِ مشهور كتب السُّنَّةِ الْمَشْرِفَةِ: الْكُتَّانِي
٧٢٥	رَوَاضَاتُ الْجَنَّاتِ فِي أَحْوَالِ الْعُلَمَاءِ وَالسَّادَاتِ: الْخَوَاسِرِيُّ

الصفحة	اسم الكتاب
٧١١	تَهْذِيبُ الْكَمَالِ فِي أَسْمَاءِ الرِّجَالِ: الْمِزِّي
٧١٢	جدول السنين الهجرية بلياليها وشهورها بإيوائفقتها من السنين الميلادية بأيامها وشهورها: ف. وَيُسْتَنْفَلَدُ
٧١٣	الْجَرَحُ وَالتَّعْدِيلُ: عبد الرحمن بن أبي حاتم
٧١٤	الجواهر المضية في طبقات الحنفية: القرشي
٧١٨	حُسن المُحَاضَرَةِ فِي تَارِيخِ مِصر والقاهرة: السُّيُوطِي
٧١٨	حِلْيَةُ الْأَوْلِيَاءِ وَطَبَقَاتِ الأصفياء: أبو نُعَيْمِ الْأَصْبَهَانِيِّ
٧١٨	خِزَانَةُ الْأَدَبِ: عَبْدُ الْقَادِرِ بْنِ عُمَرَ الْبَغْدَادِيِّ
٧١٩	خُلَاصَةُ الْأَثَرِ فِي أَعْيَانِ الْقُرْنِ الحادي عشر: الْمُجَبِّي
٧٣٩	خُلَاصَةُ تَارِيخِ التَّشْرِيعِ الْإِسْلَامِيِّ: عَبْدُ الْوَهَّابِ خَلَّاف. انظر: عِلْمُ أَصُولِ الْفَقْهِ لِعَبْدِ الْوَهَّابِ خَلَّاف
٧١٩	خُلَاصَةُ تَهْذِيبِ تَهْذِيبِ الْكَمَالِ فِي أَسْمَاءِ الرِّجَالِ: الْخَزَرَجِيُّ

الصفحة	اسم الكتاب
٧٣٤	الشقائق النعمانية في علماء الدولة العثمانية: طاش كبري زاده
٧٣٥	الصواعق المحرقة في الرد على أهل البدع والزندقة. ابن حجر الهيتمي
٧٣٥	الضوء اللامع لأهل القرن التاسع: السخاوي
٧٣٥	الطالع السعيد الجامع أسماء نجباء الصعید: الأذفوي
٧٣٥	طبقات الحفاظ: السيوطي
٧٣٦	طبقات الحنابلة: ابن أبي يعلى
٧٣٦	طبقات ابن سعد. انظر: الطبقات الكبرى لابن سعد
٧٣٦	الطبقات السنية في تراجم الحنفية: الغزي
٧٣٦	طبقات الشافعية: الأسنوي
٧٣٦	طبقات الشافعية الكبرى: تاج الدين السبكي
٧٣٦	طبقات الفقهاء: السيرازي
٧٣٧	طبقات الفقهاء الشافعية: العبادي
٧٣٧	الطبقات الكبرى: ابن سعد
٧٣٧	طبقات المفسرين: الداودي

الصفحة	اسم الكتاب
٧٢٤	الروض الأنف في تفسير السيرة النبوية لابن هشام: السهيلي
٧٢٥	الرياض المستطابة في جملة من روى في الصحيحين من الصحابة: العامري اليمني الحرضي
٧٢٧	سلك الدرر في أعيان القرن الثاني عشر: المرادي
٧٢٩	السيد رشيد رضا أو إحاء أربعين سنة: الأمير شبيب أرسلان
٧٢٩	السيد محمد رشيد رضا: قحطان عبد الرحمن الدوري
٧٢٩	السيرة النبوية: ابن كثير
٧٢٩	السيرة النبوية: ابن هشام. انظر: الروض الأنف
٧٣٠	شجرة النور الزكية في طبقات المالكية: ابن عمر مخلوف
٧٣٠	شذرات الذهب: ابن العماد الحنبلي
٧٦٩	شرح الشفا: علي القاري. انظر: نسيم الرياض
٧٣٤	الشفا بتعريف حقوق المصطفى: للقاضي عياض. انظر: نسيم الرياض

الصفحة	اسم الكتاب
٧٤٥	الفكر السياسي عند الإباضية: عدون جهران
٧٤٥	الفهرست: الطوسي
٧٤٦	الفهرست: ابن النديم
٧٤٦	الفوائد البهية في تراجم الحنفية: اللكنوي
٧٤٦	فوات الوفيات، والذيل عليها: محمد بن شاكر الكتبي
٧٤٦	الكامل في التاريخ: عز الدين ابن الأثير
٧٥٠	كشف الظنون: حاجي خليفة
٧٥٠	الكمال بن الهمام، وتحقيق رسالته إعراب قوله ﷺ كلمتان خففتان على اللسان...: قحطان عبد الرحمن الدوري
٧٥١	الكواكب السائرة بأعيان المثة العاشرة: نجم الدين الغزي
٧٥١	اللباب في تهذيب الأنساب: عز الدين ابن الأثير
٧٠٦	لحظ الألفاظ بذييل طبقات الحفاظ: ابن فهد. انظر: تذكرة الحفاظ
٧٥٢	لسان الميزان: ابن حجر العسقلاني
٧٥٢	مالك: محمد أبو زهرة

الصفحة	اسم الكتاب
٧٤٦	طرب الأمثال بتراجم الأفاضل: اللكنوي. انظر: الفوائد البهية
٧٣٨	العقد المنظوم في ذكر أفاضل الروم: علي بن باي. انظر: الشقائق النعمانية
٧٣٨	عقود الجمان في مناقب الإمام الأعظم أبي حنيفة النعمان: الصالح
٧٣٩	العقود الدرية من مناقب شيخ الإسلام أحمد بن تيمية: ابن عبد الهادي
٧٣٩	العواصم من القواصم في تحقيق مواقف الصحابة بعد وفاة النبي ﷺ: ابن العربي
٧٤٠	عيون الأثر في فنون المغازي والسمايل والسير: ابن سيد الناس
٧٤٠	غاية النهاية في طبقات القراء: ابن الجوزي
٧٤٠	غزوة بني قريظة: محمد أحمد باشميل
٧٤٤	الفتوح: ابن أعثم الكوفي
٧٤٥	فقه الإمام الأوزاعي: عبد الله محمد الجبوري

الصفحة	اسم الكتاب
٧٦٣	مُقدِّمة في تَارِيخ الحَضَارَات القديمة: طه باقر
٧٦٣	مَنَاقِب الإمام أَحْمَد بن حَنْبَل: ابن الجَوْزِي
٧٦٤	مَنَاقِب الإمام أَبِي حَنِيفَةَ وصاحبَيْهِ أَبِي يُوسُفَ وَمُحَمَّد بن الحسن: الذَّهَبِي
٧٦٤	مَنَاقِب الشَّافِعِيِّ: البَيْهَقِيُّ
٧٦٥	المُنَمَّق في أخبار قُرَيْش: مُحَمَّد بن حَبِيب
٧٦٧	المنهل الصَّافِي: ابن تَغْرِي بَرْدِي
٧٦٨	مِيزَان الاعتدال: الذَّهَبِي
٧٦٩	النُّجُوم الزَّاهِرَة في ملوك مِصر والقَاهِرَة: ابن تَغْرِي بَرْدِي الأتَّاكِي
٧٦٩	نسيم الرِّياض في شرح شفاء القاضي عِيَّاض: الخَفَّاجِي
٧٧٠	نَفْح الطُّيْب: المَقْرِي
٧٧١	نِهَآية الأَرَب: النُّوَيْرِي
٧٧٢	نَبَل الابتِهَاج بتَطْرِيز الدِّيَّانج: بابا التُّنْبُكْتِي
٧٧٢	هَدِيَّة العَارِفِينَ: إِسْمَاعِيل باشا
٧٧٣	الوَفَاي بالوَفِيَّات: صَلاح الدِّين الصَّفَدِي
٧٧٤	وَفِيَّات الأَعْيَان: ابن خَلِّكَان

الصفحة	اسم الكتاب
٧٥٣	مجموعة الوثائق السِّيَاسِيَّة للعهد النَّبَوِيّ والخِلَافَة الراشدة: جمعها مُحَمَّد حميد الله
٧٥٣	محاضرات تَارِيخ الأُمَم الإِسْلَامِيَّة (تَارِيخ العَرَب قبل الإِسْلَام وصدرة والدولة الأُمَوِيَّة): مُحَمَّد الخُضْرِي
٧٥٣	المُحَبَّر: مُحَمَّد بن حَبِيب
٧٥٥	مُختصر تَارِيخ الإباضِيَّة: أبو رَبِيع سُلَيْمَان الباروني
٧٥٦	مِرَاة العَجَنَان: اليَافِعِي
٧٥٦	مروج الذهب: المَسْعُودِي
٧٥٨	مَشَاهِير عُلَمَاء الأَمْصَار: ابن حِبَّان
٧٥٩	المَعَارِف: ابن قُتَيْبَة الدِّينَوْرِي
٧٦٠	مُعْجَم الأدَبَاء: يَاقُوت الْحَمَوِي
٧٦٠	مُعْجَم الأَعْلَام: بَسَّام عَبْد الوَهَّاب العَجَابِي
٧٦٠	مُعْجَم المؤلِّفِينَ: عُمَر رِضَا كَحَّالَة
٧٦٠	المَعْرِفَة والتَّارِيخ: البَسَوِي
٧٦١	المُعَمَّرُون والوصَايا: أبو حَاتِم السَّجِسْتَانِي
٧٦٢	المُفَصَّل في تَارِيخ العَرَب قبل الإِسْلَام: جَوَاد عَلِي

الصفحة	اسم الكتاب
٧٥٨	المُصْبَحُ الْمُئَيَّرُ فِي غَرِيبِ الشَّرْحِ الْكَبِيرِ لِلرَّافِعِيِّ: الْفَيَّومِيُّ
٧٦٠	مُعْجَمُ مَقَايِيسِ اللُّغَةِ: ابْنُ فَارِسٍ
٧٧٠	النِّظْمُ الْمُسْتَعَذَّبُ فِي شَرْحِ غَرِيبِ الْمُهَذَّبِ: ابْنُ بَطَّالٍ الرَّكْبِيُّ. انظر: الْمُهَذَّبُ لِلشَّيرَازِيِّ
٧٧١	النِّهَايَةُ فِي غَرِيبِ الْحَدِيثِ وَالْأَثَرِ: مَجْدُ الدِّينِ ابْنُ الْأَثِيرِ
٧٧٣	الْوَسِيطُ فِي الْأَمْثَالِ: الْوَاحِدِيُّ
<b>١٨- الْقَانُونُ</b>	
٧٠٥	التَّحْكِيمُ فِي مَنَازَعَاتِ تَنْفِيزِ الْخُطَّةِ الْاِقْتِصَادِيَّةِ الْعَامَةِ: شُعَيْبُ أَحْمَدُ سُلَيْمَان
٧٠٦	التَّحْكِيمُ فِي مَنَازَعَاتِ الْمَشْرُوعِ الْعَامِ: الدُّكْتُورُ شَمْسُ مَرْغَنِ عَلِيٍّ
٧٠٩	التَّقْنِينُ الْمَدَنِيُّ الْجَدِيدُ (المُضَرِّيُّ رَقْمُ ١٣١ لِسَنَةِ ١٩٤٨م) شَرْحُ مَقَارِنِ عَلِيِّ النُّصُوصِ: مُحَمَّدٌ عَلِيٌّ عَرَفَةُ
٧١٠	التَّنْفِيزُ عِلْمًا وَعَمَلًا: الْأَسْتَاذُ أَحْمَدُ قَمَحَةُ بَكْ، وَعَبْدُ الْفَتَّاحِ السَّيِّدُ بَكْ

الصفحة	اسم الكتاب
٧٧٤	أَبُو يُوسُفَ: حَيَاتُهُ وَأَثَرُهُ وَأَرَاؤُهُ الْفَقْهِيَّةُ: مَحْمُودُ مَطْلُوب
<b>١٦- الْبُلْدَانُ وَالْأَمْكَنَةُ</b>	
٧٥٦	مَرَاصِدُ الْأَطْلَاعِ عَلَى أَسْمَاءِ الْأَمْكَنَةِ وَالْبِقَاعِ: صَفِي الدِّينِ الْبَغْدَادِيُّ
٧٦٠	مُعْجَمُ الْبُلْدَانِ: يَاقُوتُ الْحَمَوِيُّ
<b>١٧- اللُّغَةُ وَالْأَمْثَالُ</b>	
٦٨٩	أَسَاسُ الْبَلَاغَةِ: الزَّمَخْشَرِيُّ
٦٩١	الِاشْتِقَاقُ: ابْنُ دُرَيْدٍ
٦٩٥	الْأَمْثَالُ: أَبُو فَيْدٍ السَّدُوسِيُّ
٧٠١	تَاجُ الْعَرُوسِ مِنْ جَوَاهِرِ الْقَامُوسِ: الزَّبِيدِيُّ
٧١٣	جَمْعُ هَرَةِ الْأَمْثَالِ: أَبُو هَلَالٍ الْعَسْكَرِيُّ
٧٢٢	دِيَوَانُ شَعْرِ ذِي الرُّمَّةِ
٧٤١	الْفَاخِرُ: الْمُفَضَّلُ بْنُ سَلَمَةَ
٧٤٦	الْقَامُوسُ الْمُحِيطُ: الْفَيْرُوزَابَادِيُّ
٧٥١	لِسَانُ الْعَرَبِ: ابْنُ مَنْظُورٍ الْإِفْرِيقِيُّ
٧٥٢	مَجْمَعُ الْأَمْثَالِ: الْمِيدَانِيُّ
٧٥٧	الْمُسْتَقْصَى فِي أَمْثَالِ الْعَرَبِ: الزَّمَخْشَرِيُّ



الصفحة	اسم الكتاب	الصفحة	اسم الكتاب
٧٤٧	القرار بقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٧٩م المصْريّ بتعديل بعض أحكام قوانين الأحوال الشخصية	٧١٨	حرية الدفاع: المستشار طه أبو الخير
٧٤٨	قَوَاعِد تنفيذ الأحكام والمُحرَّرات المؤثَّقة في قانون المُرَافعات الجديد رقم ١٣ لسنة ١٩٦٨م: رَمزي سَيْف	٧٢١	دور التَّحكيم في فَض المنازعات الدولية: عَبْد الحُسَيْن القطيفي
٧٤٨	قَوَاعِد المُرَافعات في التشريع المِصْرِيّ والمقارن (الجزء الأول): مُحَمَّد العِشْمَاوِيّ، وعَبْد الوَهَّاب العِشْمَاوِيّ	٧٣١	شرح القانون المَدَنِيّ الجديد - العُقُود المُسمَّاة (الجزء الأول): مُحَمَّد كَامِل مُرْسِي باشا
٧٦٧	مَوْسُوعَة التشريعات العَرَبِيَّة: جمعها: مُحَمَّد أبو بَكْر بن يُونُس المحامي والمستشار نبيل أَحْمَد سَعِيد	٧٣٣	شرح المُرَافعات المَدَنِيَّة والتجارية قانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٩م: عَبْد المُنعم أَحْمَد الشَّرْقَاوِيّ
	تَارِيخ كتابة المُقَدِّمة سنة ١٩٧٨م	٧٣٨	طرق التنفيذ والتحفِظ في المواد المَدَنِيَّة والتجارية في مِصر: عَبْد الحميد أبو هَيْف
	ومنها أخذنا قوانين المُرَافعات الآتية:	٧٣٨	عقد التَّحكيم وإجراءاته: أَحْمَد أبو الوَفَا
	١- قانون المُرَافعات المَدَنِيَّة والتجارية المِصْرِيّ رقم ١٣ لسنة ١٩٦٨م	٧٤٥	الفكر السِّيَاسِيّ في العِرَاق القديم: عَبْد الرضا الطعان
	٢- قانون أَصُول المحَاكَمَات المَدَنِيَّة اللَّبْنَانِيّ، رقم ٧٢ ل مرسوم اشتراعي ١٩٣٤م	٧٤٧	قَانُون الأحوال الشخصية الأُرْدُنِّيّ، رقم ٣٦ لسنة ٢٠١٠م
		٧٤٧	القانون المَدَنِيّ العِرَاقِيّ رقم ٤٠ لسنة ١٩٥١م
		٧٤٧	قَانُون المُرَافعات المَدَنِيَّة المعدَّل (العِرَاقِيّ) رقم ٨٣ لسنة ١٩٦٩م

الصفحة	اسم الكتاب
	وقوانين الأحوال الشخصية الآتية:
	١- قَانُونُ الْأَحْوَالِ الشَّخْصِيَّةِ الْعِرَاقِيِّ رَقْم ١٨٨ لِسَنَةِ ١٩٥٩م
	٢- مرسوم بقانون رقم ٢٥ لِسَنَةِ ١٩٢٩م خاص ببعض أحكام الأحوال الشخصية - مِصْر
	٣- قَانُونُ الْأَحْوَالِ الشَّخْصِيَّةِ السُّورِيِّ رَقْم ٥٩ لِسَنَةِ ١٩٥٣م
	٤- مَجَلَّةُ الْأَحْوَالِ الشَّخْصِيَّةِ - تُونِس لِسَنَةِ ١٣٧٦هـ=١٩٥٦م
	٥- قَانُونُ رَقْم ١٧٦ لِسَنَةِ ١٣٩٢هـ=١٩٧٢م فِي شَأْنِ كِفَالَةِ بَعْضِ حُقُوقِ الْمَرْأَةِ فِي الزَّوْجِ وَالتَّطْلِيقِ لِلْإِضْرَارِ وَالْخُلْعِ، لِيَبْيَا
٧٧٣	الْوَجِيزُ فِي التَّحْكِيمِ: حُسَيْنُ الْمُؤَمِّنِ
٧٧٣	الْوَسِيْطُ فِي شَرْحِ الْقَانُونِ الْمَدْنِيِّ: السَّنْهُوْرِيُّ

الصفحة	اسم الكتاب
	٣- قَانُونُ التَّحْكِيمِ الْأُرْدُنِّيِّ رَقْم ١٨ لِسَنَةِ ١٩٥٣م
	٤- قَانُونُ أَصُولِ الْمَحَاكِمَاتِ السُّورِيِّ رَقْم ٨٤ لِسَنَةِ ١٩٥٣م
	٥- قَانُونُ الْمُرَافَعَاتِ الْمَدْنِيَّةِ والتجارية الكُوَيْتِيِّ رَقْم ٦ لِسَنَةِ ١٩٦٠م
	٦- قَانُونُ الْمُرَافَعَاتِ الْمَدْنِيَّةِ والتجارية الْبَحْرَيْنِيِّ رَقْم ١٢ لِسَنَةِ ١٩٧١م
	٧- قَانُونُ الْإِجْرَاءَاتِ الْمَدْنِيَّةِ السُّوْدَانِيِّ رَقْم ٦٦ لِسَنَةِ ١٩٧٤م
	٨- مَجَلَّةُ الْإِجْرَاءَاتِ الْمَدْنِيَّةِ والتجارية - تُونِس رَقْم ١٣٠ لِسَنَةِ ١٩٥٩م
	٩- قَانُونُ الْمُرَافَعَاتِ الْمَدْنِيَّةِ اللِّبْيِيِّ لِسَنَةِ ١٩٥٣م
	١٠- قَانُونُ الْإِجْرَاءَاتِ الْمَدْنِيَّةِ الْعَزَائِرِيِّ رَقْم ٦٦-١٥ لِسَنَةِ ١٩٦٦م
	١١- قَانُونُ الْمِسْطَرَّةِ الْمَدْنِيَّةِ الْمَغْرِبِيِّ رَقْم ٤٤٧-٧٤-١ لِسَنَةِ ١٩٧٤م

فهرس الأعلام<sup>(١)</sup>

العَلَم	رقم الصفحة
الإباضية	١٤، ٨٠، ١٢٧، ١٤٥، ٢٠٦، ٢٨٦، ٣٠٢، ٣٢٣، ٣٣١، ٣٣٢، ٣٣٤، ٣٤١، ٣٤٢، ٣٤٣، ٣٤٥، ٣٤٦، ٣٤٨، ٣٥٢، ٣٧٧، ٣٩٢، ٣٩٩، ٤٠٠، ٤١٩، ٤٣٣، ٤٣٦، ٤٨٠، ٦٠٤.
إبراهيم الخليل عليه السلام	٩.
إبراهيم بن ميمون الصائغ	٣٠٧.
إبراهيم النخعي	٢١٤، ٢٨٣، ٢٨٤، ٢٩٠، ٢٩١، ٢٩٨، ٣٢٠، ٣٣٢، ٣٤٣، ٣٤٦، ٣٤٧، ٤٥٨، ٤٧٣، ٥٠٠، ٥١٤.
أبي بن كعب	٩٢، ٩٣، ٩٤، ٩٥، ٩٩، ٢٢٦، ٣٢٤.
الاتحاد السوفيتي	٦٨، ٧١.
الاتحاد السويصري	٦٤.
الإتقاني	٢٥٣.
أحمد بن حنبل	٢٢٦، ٢٢٨، ٢٧٥، ٢٧٧، ٢٧٩، ٢٨٠، ٢٩٨، ٣٠٣، ٣٤٥، ٣٤٨، ٦٢١.
الأذرعي	١٨٦، ١٨٧، ٣٨٥، ٣٨٨، ٤٩٣.
أذرح	٥٦، ٥٨.
أزبد بن عبد الله	٢٩٨، ٣٠٣، ٣٣٠، ٣٣٥، ٣٣٦.

(١) رتب هذه الأعلام من غير اعتبار لـ (أل، ابن، أم، أبو).

العَلَم	رقم الصفحة
الأزرق	١٨٧.
ابن إسحاق. انظر: مُحَمَّد بن إسحاق.	
إسحاق بن رَاهَوِيَه	٢٢٨، ٢٧٥، ٢٩٨، ٣٢٠، ٣٣٣، ٤٥٥.
أَسَد (قَبِيلَة)	٤١.
إسرائيل	٢٦، ٢٧٤.
الإسكافي	٣٩٨.
إسماعيل بن إسحاق	٤٥٦، ٤٧١.
الْأَسْنَوِيّ	١٨٦.
الأشتر	٥٣.
الأشعث بن قيس	٩٠، ٩١، ٥٤.
أَشْهَب	٢٠١، ٥١٢، ٥١٤، ٥٢٠.
أَصْبَغ	١٣٦، ٢٠١، ٢٢١، ٥١٤، ٥١٩، ٥٢٠، ٥٣٣.
الإِصْطَخَرِيّ	١٣٩، ١٤٠.
الْأَصْمَعِيّ	٢٠، ٢٢.
أَطَقِيّش	٣٦٤.
الأَعْمَش	٥٧٨.
الإغريق	١٢، ٣٩.
الأفرع بن حابس	٤١، ٤٢.
أَكْثَم بن صَيْفِي	٤١.
الألباما	٦٧.
آل البيت	١٠٢.
الْأَلُوسِيّ	٤٣٢، ٤٧١.
ألمانيا	٧٠، ٢٦٧.

العَلَم	رقم الصفحة
الإِمَامِيَّةُ الْاِثْنَا عَشَرِيَّةُ	١٤، ٨٠، ١٠٥، ١٢٤، ١٢٧، ١٣٢، ١٤٥، ١٤٩، ١٨٠، ١٨١، ١٩٦، ٢٠٤، ٢١١، ٢٤٠، ٢٨٦، ٣٠١، ٣١٦، ٣٢١، ٣٢٣، ٣٣١، ٣٣٤، ٣٤٠، ٣٤٢، ٣٤٣، ٣٤٥، ٣٤٦، ٣٤٨، ٣٥١، ٣٧٧، ٣٨٦، ٣٨٨، ٣٩١، ٣٩٧، ٣٩٨، ٤١٢، ٤١٥، ٤١٩، ٤٢١، ٤٣٣، ٤٣٦، ٤٣٧، ٤٣٩، ٤٨١، ٤٨٢، ٤٨٣، ٤٨٥، ٥٠٥، ٥٠٧، ٥٠٩، ٥١٠، ٥١٤، ٥٢٢، ٥٣٨، ٥٥٢، ٥٥٤، ٥٥٦، ٥٥٧، ٥٥٨، ٥٥٩، ٥٦١، ٥٦٢، ٥٦٤، ٥٦٥، ٥٦٧، ٥٦٨، ٥٧٢، ٥٧٤، ٥٧٧، ٥٧٨، ٥٨٣، ٦٠٦، ٦٣٦، ٦٥١، ٦٥٨، ٦٦٠.
أَبُو أُمِيَّةُ بْنُ الْمُغِيرَةِ	٤٧.
بَنُو أُمِيَّةٍ	٤٠٨.
إِنْكَلْتَرَا	٧٠.
أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ	٥٤٦.
الْأَنْصَارُ	٥١، ٦٢، ٩١، ٩٢، ١٧٠، ٥٣٩، ٥٤٤، ٥٦٩، ٥٩٣.
أَنْتَيْسُ	٤٤٤، ٤٤٩.
أُورْبَا	١٢، ٦٥، ٢٦٧.
الْأَوْزَاعِيّ	٢١٤، ٢٩٨، ٤٥٦.
الْأَوْسُ	٥٣٩، ٥٤٢.
أُومَا	٣٨.
الْبَاجُورِيّ	٤٢٥.
الْبَاجِيّ	١٧١، ٤٢٩، ٤٤٦، ٥٣١.
بَارِيْسُ	٦٨.
الْبَاقِرُ. انظر: مُحَمَّدُ الْبَاقِرُ.	
الْبُجَيْرِمِيّ	٤٢٤، ٥٠٧.
الْبُخَارِيّ	٢٧٥، ٥٤٣، ٥٤٤.

العَلَم	رقم الصفحة
الْبَرَاءُ بْنُ مَالِكٍ	٥٤٦.
الْبَرْجَنْدِيُّ	٢٤٢، ٣٠.
بُرْهَانَ الدِّينِ بْنِ مَازَةَ (صاحب المَحِيطِ الْبُرْهَانِيِّ)	٢٥١، ٢١٩.
بَرِيرَةُ	٢٨٩.
بريطانيا	٦٧.
الْبَزَّازِيُّ (صاحب الْفَتَاوَى الْبَزَّازِيَّةِ)	٢٥١، ٢٣٨، ١٨١.
ابن بشير	٥١٨.
أَبُو بَصِيرٍ	٤٨٦.
بَغْدَاد	١٥١، ١٥.
الْبَغَوِيُّ	٤٩٣.
أَبُو بَكْرٍ الرَّازِيُّ. انظر: الْجِصَّاصُ.	
أَبُو بَكْرٍ (الشَّيْخُ)	٣٥٧.
أَبُو بَكْرٍ الصَّدِيقُ	٣٢٨، ٣٢٥، ٣٢٤، ٣٢١، ٣١١، ١٧٠، ٨٨.
أَبُو بَكْرٍ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ حَزْمٍ	٥٩٩.
بِلَالُ بْنُ أَبِي بُرْدَةَ	٥٨.
الْبُلْقِينِيُّ	٦٢٣، ٦١٧، ٦١٣، ١٨٨، ١٦٣، ١٦٢.
الْبُهَوِيِّ	٣٣٩.
بَيْتُ الْمَقْدِسِ	٣٣٦.
الْبَيْضَاوِيُّ	٤٢٦.
تاج الشَّرِيعَةِ (صاحب الوقاية)	٢٥٢.

العَلَم	رقم الصفحة
التَّرمِذِيّ	٢٧٥.
تُسْتَر	٥٤٦، ٨٦.
تل الأَحِمِر	٣٨.
تلو	٣٨.
تَمِيم	٤٢، ٤١.
ابن تَيْمِيَّةَ نَقِيّ الدِّين	١٩٩، ٢٠٥، ٢٢٠، ٣٧٧، ٤١٤، ٤٤٠، ٤٦٣، ٥١٥، ٥٢٤، ٦٤٢، ٦٤١.
أبو ثَوْر	٢١٤، ٢١٥، ٢٢٨، ٢٧٨، ٢٩٨، ٣٤٨، ٤٥٦، ٤٧٩.
الثَّوْرِيّ. انظر: سُفْيَان الثَّوْرِيّ.	
جَابِر الجُعْفِيّ	٢٧٩.
جَابِر بن عَبْدِ الله	٢٨٨، ٢٩٨، ٣٠٣، ٣٠٥، ٣٠٧، ٣٠٩.
جَامِعَة آل البيت	٧.
جَامِعَة بَغْدَاد	١٥.
جَامِعَة الْقَاهِرَة	٤، ١١.
جَبْرِيل	٥٤٣.
جُبَيْر بن مُطْعِم	٩٧، ٩٨.
ابن جُرَيْج	٢٨٢، ٤٧٩.
أبو جَرِير البَجَلِيّ	٣٢٦.
ابن جُزَيء	٣٧٢، ٣٧٧، ٤٢٩، ٤٣٧.
الجَصَّاص	٢٥٠، ٢٨٣، ٢٨٦، ٢٨٨، ٤٦٧، ٤٦٨، ٤٦٩، ٤٧١، ٤٧٣.
الجَلَال المَحَلِّيّ	٤٢٥.
الجَلَال (زَيْدِي)	٦٠٣، ٦١١، ٦١٢.
جمعة بنت حابس	٤١.
ابن جَنِّي	٣٢٨.

العَلَم	رقم الصفحة
جنيف	٦٧.
جوخي جوخة	٣٨.
حَاجِب بن زُرارة	٤١.
ابن الحَاجِب	٤١٨، ٤٣١، ٤٤٨.
الحَارِث بن عبد كُلال	٥٩٩.
حافظ الدِّين النَّسْفِيّ (صاحب كَنْز الدَّقَائِق)	٢٥٢.
الحَاكِم	٦١، ٦٢.
حَبَّان بن العَرِقة	٥٤٣.
ابن حَبِيب (اللُّغَوِيّ)	٤٣.
ابن حَبِيب (المَالِكِيّ)	١٣٦، ٥١٩، ٥٢٠، ٥٣٣.
الحَجَر الأسود	٤٧.
ابن حَجَر الهَيْتَمِيّ	٨٢، ١٢٩، ١٧٣.
الحُدَيْبِيَّة	٢٨٧.
حَرْب بن أُمِيَّة	٤٣.
حَرَوْرَاء	٦٠.
الحَرَوْرِيَّة	٦٠.
ابن حَزَم	١٠٤، ١٨٠، ١٨١، ١٩٧، ٢٠٥، ٣١٦، ٣١٧، ٣٢١، ٣٥٣، ٤٥٢، ٤٩٩، ٥٠٠، ٦٠٢.
حسان بن إبراهيم	٣٠٧.
الحسن بن حيّ	٢٩٨، ٣١٨، ٣٥٢.
حسن الشَّطِّيّ	٣٣٩.
الحسن بن عَلِيّ بن أَبِي طَالِب	٥٨.



العَلَم	رقم الصفحة
الحسن بن يسار البصريّ	٣١٤، ٢٧٩، ٢٨٢، ٢٨٤، ٢٩٠، ٣٣٢، ٣٤٤، ٣٤٦، ٣٥٢، ٣٩٥، ٤٧٩، ٤٩٦، ٥٠٠.
أبو الحسن (السَّيخ)	٣١٩.
الحَصَكْفِيّ (صاحب الدرّ المُختار)	٢٥٢.
الحطّاب	٤٣٨، ٤١٧، ١٨٩.
حفص بن غياث	٦٦١، ٦٦٠.
الحكّم بن عتيّبة	٤٥٥.
الحلبيّ	٤٨٥.
الحلّة	٣٨.
الحلوانيّ	٢٤٥، ٢٤٣.
حمّاد بن زيّد	٣٤٧، ٣٤٤.
حمّاد بن سلّمة	٣٤٧، ٣٤٤.
حمّاد بن أبي سُلَيْمَان	٣٤٧، ٣٤٤.
الحمويّ	٢٤٢.
حُمَيْد بن أبي حُمَيْد	٥٤٦.
حَمِير	٣٣٧.
الحنابِلَة	١٤، ٨٠، ١١٤، ١٢٧، ١٣٢، ١٣٩، ١٤٠، ١٤١، ١٤٤، ١٧٢، ١٧٩، ١٨٠، ١٩٩، ٢٢٠، ٢٢٨، ٢٣٠، ٢٤٠، ٢٥٦، ٣٠١، ٣١٦، ٣٢١، ٣٢٣، ٣٣٠، ٣٣٣، ٣٣٨، ٣٤٢، ٣٤٣، ٣٤٦، ٣٥١، ٣٧٥، ٣٧٦، ٣٧٧، ٣٩١، ٤١٤، ٤١٩، ٤٢٧، ٤٣٥، ٤٣٧، ٤٣٩، ٤٦٣، ٤٨٠، ٤٩٥، ٥٠٥، ٥٠٦، ٥٠٧، ٥٣٨، ٥٤٩، ٥٥٤، ٥٥٦، ٥٥٩، ٥٦٤، ٥٦٥، ٥٦٧، ٥٦٨، ٥٧١، ٥٧٢، ٥٧٣، ٥٧٤، ٥٧٧، ٥٨٠، ٥٨٢، ٦٠٥، ٦١٤، ٦١٩، ٦٢٣، ٦٢٤، ٦٢٦، ٦٢٧، ٦٣٦، ٦٤٧، ٦٥١، ٦٥٨.

العَلَم	رقم الصفحة
الْحَنْفِيَّةُ	١٤، ٢٩، ٧٩، ٨٤، ١٠٤، ١١٠، ١١٢، ١١٤، ١١٥، ١٢٤، ١٢٥، ١٢٧، ١٣٠، ١٣٢، ١٣٥، ١٣٨، ١٤١، ١٤٣، ١٥١، ١٥٧، ١٦١، ١٦٣، ١٦٦، ١٦٧، ١٦٨، ١٧٢، ١٧٩، ١٨٠، ١٨١، ١٩٠، ١٩١، ١٩٢، ١٩٤، ١٩٥، ١٩٦، ١٩٩، ٢٠٠، ٢٠٢، ٢١١، ٢١٩، ٢٢٣، ٢٢٦، ٢٣٠، ٢٣١، ٢٣٣، ٢٣٥، ٢٣٦، ٢٣٧، ٢٣٩، ٢٤١، ٢٤٢، ٢٤٤، ٢٤٥، ٢٤٨، ٢٥٠، ٢٨٨، ٢٩١، ٢٩٤، ٢٩٥، ٢٩٧، ٢٩٨، ٣٠١، ٣١٦، ٣١٧، ٣٢٣، ٣٢٧، ٣٢٩، ٣٣١، ٣٣٢، ٣٣٣، ٣٤٢، ٣٤٥، ٣٤٦، ٣٤٨، ٣٧٦، ٣٩٠، ٤٣٢، ٤٤١، ٤٨٠، ٥١٤، ٥٣٨، ٥٥١، ٥٥٤، ٥٥٥، ٥٥٧، ٥٦١، ٥٦٣، ٥٦٥، ٥٦٦، ٥٦٧، ٥٦٨، ٥٧١، ٥٧٢، ٥٧٥، ٥٨٢، ٥٨٣، ٦٠٥، ٦٠٩، ٦١١، ٦١٤، ٦٣٨، ٦٣٩، ٦٤١، ٦٤٨، ٦٤٩، ٦٥٠، ٦٥١، ٦٥٧، ٦٥٨، ٦٥٩.
أَبُو حَنِيفَةَ	١٦٢، ١٩٧، ٢١٤، ٢١٩، ٢٢٩، ٢٥٢، ٢٨٥، ٢٩٠، ٢٩١، ٣١٦، ٣١٨، ٣٢٠، ٣٤١، ٣٥١، ٤٤١، ٥٠٤، ٥٥٨، ٥٦٠، ٥٧٥، ٦١٥، ٦٣٧.
ابن حي. انظر: الحسن بن حي.	
ابن حَيُّونَ	٤٨١.
خَانِقِينَ	٥٧٨.
الْخَرَشِيِّ	٤١٧، ٤١٨، ٤٢٩، ٥١٧، ٥٥١.
الْخَرْقِيِّ	٣٧٧، ٤١٤، ٤٢٨، ٦٢٦، ٦٢٧.
الْخَزْرَجِ	٥٣٩.
الْخَصَّافِ	٢٤٥، ٢٤٩، ٢٥٢.
خَصِيلَةُ بِنْتِ عَامِرٍ	٤١.
أَبُو الْخَطَّابِ	١٧٢.
الْخَطِيبُ السَّرِينِيُّ	٤٢٤، ٤٢٥، ٤٤٨، ٦٠٥، ٦١٨.

العَلَم	رقم الصفحة
الْخَلَوَتِيّ	٣٣٩.
خَلِيل بن إِسْحَاق (سَيِّدِي خَلِيل)	٢٦١، ٣٥٨، ٤١٧، ٤٢٩، ٤٤٧، ٤٦٢، ٥١٦، ٥١٨، ٥٢٧، ٥٣٥.
الْخَوَارِج	٥٤، ٥٩، ٦٠، ٦٣، ٨٤، ١٠٥، ٣٦٣.
خَبِير	٥٤٠.
دار النَّدْوَة	٤٤.
دَاوُد عَلَيْهِ السَّلَام	١٩٩.
دَاوُد بن عَلِيّ (أَبُو سُلَيْمَان)	٢١٥، ٢٧٩، ٢٨٠، ٢٨١، ٢٩٨، ٣٢٠، ٣٤٦، ٤٥٦، ٤٥٨.
أَبُو دَاوُد	٨٦، ٩٠، ٢٧٥، ٥٩٩.
الدَّرْدِير	١٣٨، ٤١٧، ٤٢٩، ٤٤٧، ٤٦٢، ٥٢٧.
الدُّسُوقِيّ	٣٥٨، ٤١٥، ٤٤٦، ٤٦٢.
دُومَة الجَنْدَل	٥٥، ٥٦.
ذو الإصْبَع العَدَوَانِيّ	٤٢.
ذو رُعَيْن	٥٩٩.
ذو الرُّمَة	٥٨.
الرَّازِيّ (صاحب التَّفْسِير)	٤٠٠، ٤٢٦، ٤٨٤.
الرَّبِيع بن خُثَيْم	٤٦.
الرَّبِيع بن نَافِع	٨٦.
رَبِيعَة بن حِذَار	٤١.
رَبِيعَة الرّأْي	٣٩٠، ٤٢٩، ٤٥٩.
رَبِيعَة بن مُخَاشِن	٤١.
الرَّحْمَتِي	٢٣٧.
الرُّحْبَيَانِي (صاحب مَطَالِب أُولِي النُّهْي)	٣٣٩، ٣٤٠.
ابن رُشْد (الجد)	٤٧٥، ٥٣٢، ٥٣٤، ٥٣٥.

العَلَم	رقم الصفحة
ابن رُشد (الحَفِيد)	٤٢١.
الرضا	٣٩٧.
ابن الرُّفْعَة	١٧٣، ١٢٩، ١٢٨.
الرَّمْلِيّ الْكَبِير	٤٣٩، ٦١٤، ٦٢٣.
الرُّومَان	٣٩، ١٢.
الرُّوْيَانِي	٦١٨.
رياح بن الحَارِث	٤٩.
الرُّبَيْر بن العَوَام	٥٤٧، ١٠٠، ٩٩.
ابن الرُّبَيْر. انظر: عَبْدُ اللَّهِ بن الرُّبَيْر.	
الرَّجَّاج	٣٦٧، ٣٧٠.
الرُّزْقَانِي	٤٣٠.
الرُّزْكَشِي	١٨٦، ٢١٢، ٢٥٦، ٤٦٣، ٦٢٠، ٦٢٧.
زُفَر بن الهُدَيْل	٢٩٥، ٢٩٦، ٣٤٦، ٣٤٨، ٣٤٩.
زُكْرِيَّ الْأَنْصَارِي	١٨٤، ٥٥٠، ٦١٨، ٦١٩.
الرَّمَحْشَرِي	٤٣٢.
بنو زُهْرَة	٤٣.
الرُّهْرِي	٢٨٤، ٣٤٦، ٥٩٩.
ابن زَيْد	٢٨٢، ٢٨٤، ٤٧٨، ٤٩٨.
ابن أَبِي زَيْد	٥٣٥.
زَيْد بن ثَابِت	٩٤، ٩٥، ٢٢٦، ٢٩٨، ٣١٤.
الرَّيْدِيَّة	١٤، ٨٠، ١٢٧، ١٣٢، ١٣٩، ١٤٠، ١٤١، ١٤٥، ١٤٩، ١٨٠، ١٨١، ٢٥٦، ٣٠١، ٣١٦، ٣١٨، ٣٢١، ٣٢٤، ٣٣١، ٣٣٤، ٣٤٢، ٣٤٥، ٣٤٦، ٣٥٢، ٣٧٦، ٣٩١، ٤٤١، ٤١٩، ٤٣٣، ٤٣٧، ٤٨٠، ٥٠٥، ٦٠٦، ٦٠٨، ٦٠٩، ٦١١، ٦٣٦، ٦٣٨.

العَلَم	رقم الصفحة
سالم	٢٧٩.
سَحْنُون	٤٢٩، ١٣٨، ١٣٦، ١٣٢.
السُّدِّي	٤٧٩، ٤٥٦، ٣٩٨، ٣٩٧، ٣٩٥، ٣٧٣، ٣٤٧، ٢٩٨.
السَّرْحَسِي	٦٤٠، ٢٤٨.
سَعْدُ بْنُ مُعَاذ	١٣، ٨٥، ١٠٦، ٥٣٧، ٥٣٩، ٥٤٢، ٥٤٣، ٥٤٤، ٥٤٧، ٥٥٠، ٥٦٣، ٥٦٩، ٥٧١، ٥٨١.
سَعْدُ بْنُ أَبِي وَقَّاص	٣٢٦، ٢٩٨، ١٠٠، ٩٩.
أَبُو السُّعُود	٢٤٢.
سَعِيدُ بْنُ جُبَيْر	٤٩٦، ٤٥٧، ٤٥٦، ٣٩٢، ٣٨٩، ٣٧٣، ٢٩٨، ٢٧٨.
أَبُو سَعِيدِ الْإِصْطَخَرِيِّ. انظر: الْإِصْطَخَرِيُّ.	
أَبُو سَعِيدِ الْخُدْرِيِّ	٥٤٤، ٢٧٥.
سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّب	٣٤٣، ٣١٤.
سَعِيدُ بْنُ مَنْصُور	٣٣٥.
سُفْيَانُ الثَّوْرِيِّ	٣٥٢، ٣٤٨، ٣٤٥، ٣١٨، ٢٩٨.
أَبُو سُفْيَانَ	٢٢٨.
سَلَام	٣٦٨.
سَلْع	٥٤١.
سَلْمَى بْنُ تَوْفَل	٤١.
سَلْمَانَ الْفَارِسِيِّ	٥٤١.
أَبُو سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْف	٤٧٣، ٤٥٤.
سُلَيْمَانَ بْنِ أَرْقَم	٥٩٩.
أَبُو سُلَيْمَانَ. انظر: دَاوُدُ بْنُ عَلِيٍّ.	
سَمَاعَةَ بْنِ مِهْرَانَ الْحَضْرَمِيِّ	٤٨٦.
سِمَاكُ الْحَنْفِيِّ (أَبُو زُمَيْل)	٦١.

العَلَم	رقم الصفحة
بنو سهم	٤٣.
السومريون	٣٨، ١٢.
السيّاغيّ	٦١٠.
ابن سيرين	٤٦٩، ٤٥٥، ٣٩٣، ٣٤٨، ٢٨٢، ٩٢، ٧٨.
السيوريّ	٤٨٢، ٤٣٦.
ابن شاس	٥٥١.
الشافعيّ	١٤٧، ١٧٢، ١٨٣، ١٨٦، ٢١٤، ٢٢٦، ٢٢٨، ٢٨٥، ٢٩٠، ٣٠٣، ٣٢٩، ٣٣٥، ٣٤٨، ٣٥٣، ٣٨٤، ٣٨٧، ٣٨٨، ٣٩٦، ٤٢٥، ٤٢٦، ٤٢٨، ٤٤١، ٤٧٢، ٤٧٩، ٥٠٤، ٥٤٦، ٥٤٧، ٥٥٠، ٦١٣، ٦٢٥، ٦٢٧.
الشافعيّة	١٤، ٧٩، ٨٢، ١٠٤، ١٠٥، ١٠٦، ١١٥، ١٢٧، ١٢٨، ١٣٢، ١٣٨، ١٣٩، ١٤١، ١٤٤، ١٥٦، ١٦١، ١٦٦، ١٦٨، ١٧٩، ١٨٠، ١٨٢، ١٨٨، ١٩١، ١٩٦، ١٩٩، ٢٠١، ٢٠٢، ٢١٠، ٢١١، ٢١٢، ٢١٣، ٢٣٠، ٢٣١، ٢٣٥، ٢٤٠، ٢٥٦، ٢٥٧، ٢٥٧، ٣٠١، ٣١٣، ٣٢٠، ٣٢٣، ٣٢٩، ٣٣١، ٣٣٢، ٣٣٣، ٣٤٠، ٣٤١، ٣٤٣، ٣٤٦، ٣٥١، ٣٥٧، ٣٧٥، ٣٧٦، ٣٨٥، ٣٨٧، ٣٨٨، ٣٩١، ٣٩٨، ٤١٢، ٤١٩، ٤٢٢، ٤٢٣، ٤٣٦، ٤٣٧، ٤٣٩، ٤٤٠، ٤٤١، ٤٤٢، ٤٤٨، ٤٦٣، ٤٩٥، ٥٠٥، ٥٠٦، ٥٠٧، ٥٠٨، ٥٠٩، ٥١٠، ٥١٣، ٥٢٢، ٥٢٥، ٥٣٨، ٥٥٠، ٥٥٤، ٥٥٧، ٥٥٩، ٥٦٢، ٥٦٤، ٥٦٥، ٥٦٧، ٥٦٨، ٥٧٠، ٥٧٢، ٥٧٣، ٥٧٤، ٥٧٧، ٥٨٠، ٦٠٣، ٦٠٥، ٦١٢، ٦١٣، ٦١٤، ٦١٦، ٦١٩، ٦٢٣، ٦٣٦، ٦٤٧، ٦٥٠، ٦٥١، ٦٥٢، ٦٥٧، ٦٥٨.
الشّام	٥١، ٥٢، ٥٣، ٥٤، ٥٥، ٥٦، ٥٩، ٥٤٠، ٥٩٣.
شَبَثُ بنِ رِبْعِيّ	٦٠.

العَلَم	رقم الصفحة
الشَّرَامَلْسِيّ	١١٦.
الشَّرْبِينِيّ. انظر: الخطيب الشَّرْبِينِيّ.	
شَرْحِيل بن عبد كَلَال	٥٩٩.
الشَّرْقَاوِيّ	٤٢٤، ٤٤٠، ٥٠٧.
الشَّرَوَانِيّ	١١٦.
شُرَيْح بن الحَارِث (القَاضِي)	٩٣، ٩٤، ١٠٦، ٢١٥، ٢٢٦، ٢٢٨، ٢٩٠، ٢٩٨، ٤٥٤.
شُرَيْح بن هَانِي	٨٦، ٥٦.
الشَّرِيف	٦٢٧.
الشرطة	٣٨.
الشَّعْبِيّ	٧٨، ٩٣، ٩٤، ٢٢٨، ٤٥٤، ٤٥٥.
شَيْبَة بن رَيْعَة	٤٠٧.
الشَّيرَازِيّ	٤٢٥، ٤٣٥، ٥٠٧، ٥٧٣.
الصَّادِق	٤٨٥، ٤٨٦، ٤٨٨، ٥٧٨، ٦٦٠.
الصَّاوِيّ	٤١٦.
ابن الصَّبَاغ	١٢٨.
صُخْر بنت لَقْمَان	٤١.
صُدْر الشَّرِيعَة	٦٥٩.
الصدر بن مَازَة	١٩٥، ٦١١.
صَفْوَان بن أُمِيَة	٤١.
صِفَيْن	٤٩، ٥١، ٥٣، ٥٨، ٥٩، ٦٣، ٨٤، ١٠٥.
صُهَيْب بن سِنَان	٩٩.
الصَّحَّاح بن مُزَاحِم	٢٩٨، ٣٤٦، ٣٧٣، ٣٩٠، ٤٥٩، ٤٩٣.
صَمْرَة بن صَمْرَة	٤١.
طارق بن شَهَاب	٢٩٨، ٣٣٥.

العَلَم	رقم الصفحة
أَبُو طَالِب (أَخُو عَبْدِ الْمُطَّلِب)	٤١.
طَاهِر بن مُحَمَّد الْبُخَارِيّ (صاحب الْخُلَاصَة)	٢٥٠.
طاووس	٢٧٨، ٢٨٤، ٣١٨، ٤٥٦، ٤٧٣.
الطَّبْرَسِيّ	٣٦٨، ٤٣٤.
الطَّبْرِيّ	١٩٥، ١٩٧، ٢٧٧، ٢٨٠، ٣٠١، ٣٣١، ٣٤٦، ٣٥٢، ٣٧٣، ٣٧٧، ٣٩٢، ٣٩٧، ٤٠١، ٤٠٢، ٤٨١، ٥٠٩.
الطَّحَاوِيّ	٣٥٣، ٤٣٢، ٥٠٢، ٥٠٤، ٦٠٥، ٦٠٧، ٦١١، ٦١٦.
الطَّحْطَاوِيّ	٢٩٨.
الطَّرَابُلُسِيّ (صاحب مُعِين الْحُكَّام)	٢٥٠.
طَلْحَة بن عُبَيْد الله	٩٧، ٩٨، ٩٩، ١٠٠.
الظَّاهِرِيَّة	١٤، ١٤٥، ١٨٠، ١٨١، ١٩٥، ٢٢٧، ٢٤٠، ٣٠١، ٣١٦، ٣٢٤، ٣٣١، ٣٤٦، ٣٧٦، ٣٩١، ٤٦٤، ٤٨١.
عَائِشَة	٨٨، ٩٢، ٢٧٥، ٥٤٣.
ابن عَابِدِينَ	٢٣٧، ٢٤٢، ٢٤٧، ٢٥٣، ٢٩٨، ٦١٦.
عَاصِم بن عُمَر بن الْخَطَّاب	٣١٤.
عَاصِم بن عُمَر بن قَتَادَة	٥٦٩.
ابن عَاصِم	٤٣٠، ٤٧٦.
العاصي بن وائل	٤١.
عَامِر	٣٤٧.
عَامِر بن الطفيل	٤٣.
عَامِر بن الظَّرِب	٤١، ٤٢.



العَلَم	رقم الصفحة
العَامِلِيّ (صاحب الرُّوْضَة البَهِيَّة)	١٩٦.
أبو العَبَّاس (مَالِكِيّ)	٤٣٨.
ابن عَبَّاس	٥١، ٥٦، ٦١، ٦٢، ٦٣، ٨٤، ٢٧٨، ٢٨٢، ٢٨٤، ٢٨٨، ٢٩٠، ٢٩١، ٢٩٨، ٣٠٨، ٣١٤، ٣٤٣، ٣٤٦، ٣٤٧، ٣٥١، ٣٦٥، ٣٧٢، ٣٧٣، ٣٩٥، ٤٠٣، ٤٠٧، ٤٠٨، ٤٢٠، ٤٥٠، ٤٥٣، ٤٧١، ٤٧٢، ٤٧٣، ٤٧٨، ٤٩٦.
العَبَّاس بن عَبْد المُطَلِّب	٩٩.
ابن عَبْد الحَكَم	٥٣٣، ٣٥٨.
بنو عَبْد الدار	٤٧.
عَبْد الرَّحْمَن بن زَيْد بن أَسْلَم	٢٨٢، ٢٨٤، ٤٧٨، ٤٩٨.
عَبْد الرَّحْمَن بن أَبِي عَمَّار	٣٠٩، ٣٠٥.
عَبْد الرَّحْمَن بن عَمْرٍو بن سَعْد بن مُعَاذ	٥٦٩.
عَبْد الرَّحْمَن بن عَوْف	٩٩، ١٠٠، ١٠١، ٢٩٨، ٣٢٥، ٣٢٦، ٤٥٤.
عَبْد الرَّحْمَن القَاسِيّ	٤٦٢.
عَبْد الرَّحْمَن بن القَاسِم	١٣٦، ٤٤٦، ٥١٤، ٥١٥، ٥١٦، ٥١٩، ٥٢٠، ٥٣٣.
عَبْد الرَّحْمَن بن قَيْس	٩٠.
عَبْد الرَّحْمَن بن أَبِي لَيْلَى	١٤٤، ٢١٤، ٢٩٨، ٣١٨، ٣٥٢، ٦٣٦.
عَبْد الرَّزَّاق بن هَمَّام	٩١، ٤٧٩.
ابن عَبْد السَّلَام	٢٦١، ٤١٨.
بنو عبد شمس بن عَبْد مَنَاف	٤٣، ٤٠٣، ٤٢٠.
عَبْد الله بن الزُّبَيْر	٢٩٨، ٣١٤.
عَبْد الله بن عَبَّاس. انظر: ابن عَبَّاس.	
عَبْد الله بن عُبَيْد	٣٠٩، ٣٠٥.

العَلَم	رقم الصفحة
عَبْدُ اللَّهِ بْنِ عُتْبَةَ	٧٨.
عَبْدُ اللَّهِ بْنِ أَبِي عَمَّار	٣٣٦.
عَبْدُ اللَّهِ بْنِ عُمَر	٣١٤، ٢٩٨، ٢٧٥، ٢٢٧، ٢٢٦، ٩٩، ٥٧.
عَبْدُ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو	٢٩٨.
عَبْدُ اللَّهِ بْنِ عَوْن. انظر: ابن عون.	
عَبْدُ اللَّهِ فَاضِل	١٢.
عَبْدُ اللَّهِ بْنِ الْكَوَّاء	٦٠.
عَبْدُ اللَّهِ بْنِ مَسْعُود	٣٠٥، ٢٩٨، ٩١.
عَبْدُ اللَّهِ بْنِ مَعْبُد	٢٩٨.
عَبْدُ اللَّهِ بْنِ هَانِئ	٨٦.
عَبْدُ الْمُطَّلِب	٤٣، ٤١.
عَبْدُ الْمَلِك. انظر: ابن المَاجِسُون.	
بنو عَبْد مَنَاف	٤٠٧.
عَبْدُ الْوَهَّابِ بْنِ عَبْدِ الْمَجِيدِ الثَّقَفِيِّ	٥٤٦.
أَبُو عُيَيْدِ الْقَاسِمِ بْنِ سَلَام	٢٢٨، ٤٣.
عَبِيدَةُ السَّلْمَانِيِّ	٤٦٩، ٣٩٣.
أَبُو عُيَيْدَةَ مَعْمَرِ بْنِ الْمُثَنَّى	٣٦٥.
عُتْبَةُ بْنُ رَبِيعَةَ	٤٠٧.
الْعُتْرَةَ (من الزَّيْدِيَّة)	٣٠١.
عُثْمَانُ بْنُ عَفَّان	٢٢٦، ١٠٢، ١٠١، ١٠٠، ٩٩، ٩٨، ٩٧، ٥٨، ٥٧، ٥٢، ٥١، ٤٥٤، ٤٥٠، ٤٢٢، ٤٢٠، ٤٠٧، ٤٠٣، ٣١٤، ٢٩٨، ٢٨٤، ٤٧٣، ٤٧٢.
عُثْمَانُ (الشَّيْخ)	٣٣٩.
الْعَدَوِيُّ	٦٠٣، ٤٤٦، ٤١٨، ٢١٨.

العَلَم	رقم الصفحة
بنو عَدِيّ بن كَعْب	٤٧، ٤٣.
عَدِيّ بن حَاتِم	٩٦.
العِرَاق	٢٦٧، ٧٠، ٥٩، ٥٨، ٥٣، ٣٩، ٣٨.
العَرَب	٥٤٦، ٥٣٩، ٣٣٥، ٢٧٤، ٤٩، ٤٧، ٤٥، ٤١، ٤٠، ٣٩، ١٢.
ابن العَرَبِيّ	٥١٦، ٥٠١، ٤٧٤، ٤٣١، ٣٩٦، ٣٨٧، ٣٨٥.
ابن عَرَفَة	٥٥١، ٥٣٣، ٤٤٦، ٤٣٨، ٢٦١، ٢٦٠.
عُرْوَة بن الزُّبَيْر	٢٩٨.
العَزّ بن العِرَاقِيّ	١٨٤.
عُصْبَة الأُمَم	٦٧.
عَطَاء بن أَبِي رَبَاح	٣٤٣، ٣٢٠، ٣١٤، ٣٠٣، ٢٩٨، ٢٩١، ٢٨٥، ٢٧٩، ١٨١، ٤٩٨، ٤٧٩، ٤٧٨، ٣٥١، ٣٤٧، ٣٤٦، ٣٤٤.
عَطَاء بن نَافِع	٣٠٧.
ابن عَطِيَّة	٣٦٧.
عَقِيل بن أَبِي طَالِب	٤٧٢، ٤٥٣، ٤٢٠، ٤٠٦.
ابن عَقِيل	٦٢٧، ٣٣٩، ٣٣٨.
عُكَّاز	٤٢.
عِكْرَمَة بن خَالِد	٣٢٢.
عِكْرَمَة بن عَبْدِ اللَّهِ	٣٤٦، ٣٠٨.
عِكْرَمَة بن عَمَّار	٦١.
العَلَاء بن حَارِثَة	٤١.
عَلْقَمَة بن عَلَاتَة	٤٣.
عَلْقَمَة بن وَقَّاص	٥٦٩، ٩٧.
عَلِيّ بن أَبِي حَمَزَة	٤٨٥.
عَلِيّ الخَفِيف	٤٦٤، ٤٣٥، ٤٠٣.

العَلَم	رقم الصفحة
عَلِيّ بن أَبِي طَالِب	٤٩، ٥١، ٥٢، ٥٣، ٥٤، ٥٥، ٥٦، ٥٧، ٥٨، ٥٩، ٦٠، ٦١، ٦٣، ٩٢، ٩٩، ١٠٠، ١٠١، ١٠٢، ١٦٨، ٢٢٦، ٢٩٨، ٢٩٥، ٣١٤، ٣٩٣، ٣٩٧، ٤٥٠، ٤٥٢، ٤٦٠، ٤٦٩، ٤٧٠، ٤٧١، ٤٧٢، ٤٧٣، ٤٧٨، ٤٨٤، ٤٨٥، ٤٩٥، ٥٠٩، ٦١٠.
عَلِيّ بن أَبِي طَلْحَة	٤٥٣.
أَبُو عَلِيّ النَّسَفِيّ	٢٤٤، ٢٤٥.
عَمَّار بن يَاسِر	١٠١.
عُمَر بن الْخَطَّاب	٤٩، ٥١، ٨٨، ٩٢، ٩٣، ٩٤، ٩٥، ٩٦، ٩٩، ١٠٢، ١٧٠، ٢٢٦، ٢٨٤، ٢٩٨، ٣٠٣، ٣١١، ٣١٤، ٣٢١، ٣٢٥، ٣٢٦، ٣٢٨، ٣٣٠، ٣٣٥، ٣٣٦، ٤٠٣، ٤٢٠، ٤٢٢، ٤٤٥، ٤٤٦، ٥٤٧، ٥٧٨، ٥٩٣.
ابن عُمَر. انظر: عَبْدُ اللَّهِ بن عُمَر.	
عَمْرُو بن حَزْم	٥٩٨، ٥٩٩.
عَمْرُو بن الْعَاص	٤٩، ٥٣، ٥٤، ٥٥، ٥٦، ٥٧، ٥٨، ١٠٢، ١٦٨، ٤٧٨.
عَمْرُو بن مَرَّة	٤٥٧.
الْعَنْبَرِي	٦٠٦.
ابن عَوْن	٩٢.
الْغَزَالِيّ	٤٢٧.
غَطَفَان	٥٤١.
غَيَّلَان بن سَلَمَة	٤١.
فاطمة بنت عُتْبَة	٤٠٦، ٤٥٤، ٤٧٢.
الفرات	٥٣.
ابن فَرْحُون	٢٦١.
فرنسا	٦٨، ٧٠، ٢٦٧.
ابن الْقَابِسِيّ	٥٣٤.
الْقَاسِم بن مُحَمَّد بن أَبِي بَكْر	٢٧٩.

العَلَم	رقم الصفحة
ابن القَاسِم. انظر: عَبْد الرَّحْمَن بن القَاسِم.	
القَاضِي أَبُو يَعْلَى	١٩٩، ٣٤٥، ٤٢٨، ٦٢١، ٦٢٧.
قَاضِي خَازِن	٢٤٥.
قَبِيصَة بن جَابِر	٣٢٥.
قَتَادَة بن دِعَامَة	٢٩٨، ٣٠٣، ٣٤٤، ٣٤٦، ٣٤٧، ٤٩٦، ٤٩٧.
قَحْطَان عَبْد الرَّحْمَن الدُّورِي	٣، ٦، ٧، ١٥، ٦٧٧.
ابن قُدَامَة شمس الدِّين	٣٣٨، ٥٠٧.
ابن قُدَامَة مُوَفَّق الدِّين	١٧٢، ٤٢٨، ٥٠٧، ٦٢٠، ٦٢٢، ٦٢٥، ٦٢٦، ٦٢٧.
القُدُورِي (صاحب الكتاب)	١٩٤، ٢٥٢.
القُرَافِي البَدْر	٤٤٧.
القُرْطُبِي	٢٨٣، ٢٩٠، ٤٣١.
قُرَيْش	٤١، ٤٧، ٥٢، ٥٤٠، ٥٤١، ٥٤٣، ٥٩٣.
بنو قُرَيْظَة	١٣، ٨٥، ١٠٦، ٥٣٧، ٥٣٩، ٥٤٠، ٥٤١، ٥٤٢، ٥٤٣، ٥٤٤، ٥٤٧، ٥٦٣، ٥٧١.
القلامسة	٤٠.
القَلْبُورِي	١٩١، ٤٢٤، ٥٠٨.
القَوْنُورِي	٣٤٠.
قَيْس (قبيلة)	٤١.
قَيْس بن سَعْد	٤٥٩.
قَيْس بن مُحَمَّد بن الْأَشْعَث	٩٠.
ابن قَيْم الجَوَزِيَّة	٤٦٣، ٥٠٦.
بنو قَيْنِقَاع	٥٤٠.
الكَازَرُونِي	٣٧٢، ٣٧٣، ٣٧٤، ٤٢٦.
الكَاسَانِي	٢٥٣، ٢٩٨، ٦٠٢، ٦٠٤.
ابن كَثِير	٤٢٦.
الكَزْخِي	٣٥١، ٦٠٤، ٦٠٧، ٦٠٩، ٦١١.

العَلَم	رقم الصفحة
كَعْبُ الْأَحْبَارِ	٣٣٧، ٣٣٦.
الْكَعْبَةُ	٢٩٨، ٢٩٤، ٢٩١، ٤٧، ٤٤.
كُلِّيَّةُ دَارِ الْعُلُومِ - جَامِعَةُ الْقَاهِرَةِ	١١، ٤.
كُلِّيَّةُ الدَّرَاسَاتِ الْفِقْهِيَّةِ وَالْقَانُونِيَّةِ - جَامِعَةُ آلِ الْبَيْتِ	٧.
كُلِّيَّةُ الشَّرِيعَةِ - جَامِعَةُ بَغْدَادَ	١٥.
الْكَمَالُ بْنُ الْهَمَامِ	٢٥٣، ٨٤.
ابْنُ كَمَالٍ	١٨١.
كِنَانَةُ (قَبِيلَةٌ)	٤١.
الْكُوفَةُ	٩٧، ٩٣، ٦٠، ٥٦، ٥٥، ٥٣.
كَيْشٌ	٣٨.
لَاهَايَ	٦٧، ٢٤.
ابْنُ لُبَابَةَ	٤٣٨.
لَجَشٌ	٣٨.
الْلَّخْمِيُّ	١٨٧، ١٨٨، ٢٢٠، ٣٨٥، ٤١٦، ٤١٧، ٤١٨، ٤٣٠، ٤٤٦، ٥٣٣.
لَنْدُنْ	٦٨.
ابْنُ أَبِي لَيْلَى. انْظُرْ: عَبْدُ الرَّحْمَنِ.	
الْمُؤَيَّدُ بِاللَّهِ	٦١١، ٦٠٣، ١٨١.
ابْنُ الْمَاجِشُونِ	١٣٦، ١٤٣، ٢٠١، ٤٣١، ٥١٤، ٥١٥، ٥١٦، ٥١٨.
ابْنُ مَاجَهَ	٢٧٥.
الْمَازَرِيُّ	٢٢٠، ١٨٨، ١٧٩.
مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ	٣١٨، ٣٠٣، ٢٩٠، ٢٨٥، ٢٢٨، ٢٢٦، ٢١٤، ١٨٩، ٣٣٢، ٣٤١، ٣٤٧، ٣٥١، ٣٥٧، ٤٢٩، ٤٣٥، ٤٤١، ٤٥٠، ٤٥١، ٤٦٠، ٤٩٢، ٥٠٤، ٥١٥، ٥٣١، ٦٢٢.

العَلَم	رقم الصفحة
المَالِكِيَّة	١٣، ١٤، ٧٩، ١١٤، ١٢٧، ١٣٢، ١٣٦، ١٤٤، ١٦٨، ١٧٩، ١٨٠، ١٨١، ١٨٧، ١٨٨، ١٨٩، ١٩١، ١٩٢، ١٩٥، ١٩٦، ٢٠١، ٢١٨، ٢١٩، ٢٣٩، ٢٥٩، ٢٦٩، ٢٩٧، ٢٩٨، ٣٠١، ٣١٦، ٣١٩، ٣٢٣، ٣٣٠، ٣٣١، ٣٤٣، ٣٤٦، ٣٥٣، ٣٥٥، ٣٥٦، ٣٦٣، ٣٧٥، ٣٧٦، ٣٧٧، ٣٨٤، ٣٨٦، ٣٩٠، ٣٩٧، ٣٩٨، ٣٩٩، ٤٠٨، ٤١٠، ٤١٢، ٤١٤، ٤١٥، ٤١٧، ٤٢١، ٤٢٩، ٤٣٥، ٤٣٧، ٤٣٨، ٤٤٢، ٤٤٤، ٤٤٥، ٤٤٨، ٤٦٠، ٤٦١، ٤٧٥، ٤٨١، ٤٩٩، ٥٠٩، ٥١١، ٥١٣، ٥٢٦، ٥٢٩، ٥٣١، ٥٣٨، ٥٣٩، ٥٥١، ٥٥٤، ٥٥٦، ٥٥٩، ٥٦٢، ٥٦٣، ٥٦٤، ٥٧٦، ٥٦٨، ٥٧٠، ٥٧٤، ٥٧٧، ٥٨٢، ٥٨٥، ٦٠٦، ٦١٤، ٦١٥، ٦٣٦، ٦٤٩.
المَاوَرِدِي	١٢٩، ١٨٦، ١٨٨، ٢٥٥، ٣١٤، ٣٢٩، ٣٨٥، ٤٣٩، ٦١٨.
المَيْيَطِي	٤٦١، ٥٣٣.
مُجَاهِد بن جَبَر	٢٧٥، ٢٧٩، ٢٨١، ٢٨٣، ٢٨٤، ٢٩٠، ٢٩١، ٢٩٨، ٣٠٣، ٣٤٣، ٣٤٦، ٣٤٧، ٣٧٢، ٣٧٣، ٤٥٦، ٤٧٣.
مَجْزَأَة بن ثور	٥٤٦.
أبو مَحْجَن الثَّقَفِي	٣٦٦.
مُحَمَّد ﷺ	٧، ٢٥، ٢٧، ٤٦، ٤٧، ٤٩، ٦٤، ٨٥، ٨٦، ٨٨، ٨٩، ٩٠، ٩٢، ٩٦، ٩٩، ١٠٠، ١٠٦، ١٤٦، ١٤٧، ١٨١، ١٩٧، ٢١٤، ٢١٥، ٢٢٥، ٢٢٨، ٢٣٧، ٢٣٨، ٢٧٥، ٢٨٠، ٢٨٦، ٢٨٧، ٢٨٩، ٢٩٥، ٣٠٤، ٣٠٥، ٣٠٧، ٣٠٨، ٣٠٩، ٣١١، ٣١٤، ٣١٧، ٣٢١، ٣٢٤، ٣٦٨، ٤٠١، ٤٠٢، ٤٤٤، ٤٤٩، ٤٧٣، ٤٧٤، ٤٩١، ٥٠٠، ٥٣٧، ٥٣٩، ٥٤٠، ٥٤١، ٥٤٢، ٥٤٣، ٥٤٤، ٥٤٧، ٥٦٣، ٥٦٩، ٥٧١، ٥٧٧، ٥٧٨، ٥٨١، ٥٩٨، ٥٩٩.
مُحَمَّد بن إِسْحَاق	٥٦٩.

العَلَم	رقم الصفحة
مُحَمَّدُ بْنُ الْأَشْعَثِ	٩٠.
مُحَمَّدُ الْبَاقِرُ	٤٨٨.
مُحَمَّدُ بِلْتَاغِي	٤٦٤، ١١، ٤.
مُحَمَّدُ بْنُ حَبِيبِ الْبَغْدَادِيِّ. انظر: ابن حَبِيبٍ (اللُّغَوِيُّ).	
مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ	٣٥٣، ٣٥١، ٣٤٢، ٣١٦، ٣٠١، ٢٢٨، ٢١٩، ١٦٢، ١٥١، ٤٤١، ٥٠٤، ٥٥٦، ٥٥٧، ٥٥٨، ٥٥٧، ٥٧٧، ٥٧٩، ٦١٦.
مُحَمَّدُ رَشِيدُ رِضَا	٤٦٤، ٣٨٤.
مُحَمَّدُ بْنُ سَيِّرِينَ. انظر: ابن سَيِّرِينَ.	
مُحَمَّدُ عَبْدُهُ	٤٠٠، ٣٩٢.
مُحَمَّدُ بْنُ عَمْرٍو بْنِ حَزْمٍ	٥٩٩.
مُحَمَّدُ بْنُ كَعْبٍ	٤٥٢، ٣٦٩.
مُحَمَّدُ بْنُ يُوسُفَ أَطْفَيْشٍ. انظر: أَطْفَيْشٍ.	
أَبُو مُحَمَّدٍ (حَنْبَلِيٍّ)	٦٢٧.
مَحْمُودُ بْنُ أَحْمَدَ (صَاحِبُ الْمُحِيطِ الْبُرْهَانِيِّ). انظر: بُرْهَانُ الدِّينِ.	
الْمَدِينَةُ الْمُتَوَرَّةُ، يَثْرِبُ	٥٤١، ٥٤٠، ٥٣٩، ٣٣٦، ١٠١.
الْمَرْدَاوِيُّ	٦٢٠، ٣٣٨، ١٤٠.
الْمَرْغِينَانِيُّ	٦١١، ٢٥٢.
الْمَزْنِيُّ	٤٢٦، ٢٢٨، ١٤٩.
الْمَسْعُودِيُّ	٥٧.
مُسْلِمُ بْنُ الْحَجَّاجِ	٥٤٤، ٥٤٣، ٢٧٥، ٦٢.
مُسْلِمُ بْنُ هَانئٍ	٨٦.
ابن مُسْلِمٍ	٤٨٥.
مسيلم	٣٨.
مُطَرِّفٌ	٥٢٠، ٥١٥، ٢٢١، ٢٠١، ١٣٦.
بنو الْمُطَلِّبِ	٤٣.



العَلَم	رقم الصفحة
مُعَاذ بن جَبَل	٣٣٦.
مُعَاذ بن عَفْرَاء	٩٣، ٩٢.
مَعَاْفَر	٥٩٩.
مُعَاوِيَة	١٠٢، ٦٣، ٥٩، ٥٨، ٥٧، ٥٦، ٥٥، ٥٤، ٥٣، ٥٢، ٥١، ٤٩، ٤٧٢، ٤٥٤، ٤٥٠، ٤٢٠، ٤٠٨، ٤٠٧، ٣١٤، ٢٩٨، ١٦٨، ٤٧٣.
مَعْمَر بن رَاشِد	٤٥٠، ٩١.
ابن المَعْلَس	٤٨١، ٤٦٤.
المُعِيرَة بن شُعْبَة	٥١.
المُعِيرَة بن عَبْدِ الرَّحْمَنِ	٥١٤.
المُعِيرَة بن مِقْسَم	٤٥٨.
المَفْرَق	٧.
المِقْدَاد	١٠١.
المِقْدَام بن شُرَيْح	٨٦.
المَقْدِسِيّ	٢٤٨.
ابن المقرئ	٦١٨.
مِقْسَم بن بُجْرَة	٣٤٤.
مَكَّة	٥٣٩، ٣١٩، ٤٣.
مَلَأ مَكَّة	٤٤.
ابن أَبِي مُلَيْكَة	٩٧.
المَمْلَكَة الأَرْدُنِيَّة الهَاشِمِيَّة	٧، ٦.
ابن المُنْذِر	٦٠٦، ٤٥٦، ٣٤٥، ٣٣٣، ٢٩٨.
المُهَاجِرُون	٥٩٣، ٥٦٩، ٥٣٩، ١٧٠، ٩٢، ٩١، ٦٢.
المَهْدِيّ	٦٠٩، ٦٠٣.
ابن المَوَاز	٥٢٧، ٥١٨.

العَلَم	رقم الصفحة
مُوسَى بْنُ جَعْفَرِ الْكَاسِمِ	٤٨٥.
أَبُو مُوسَى الْأَشْعَرِيِّ	١٦٨، ١٠٢، ٥٨، ٥٧، ٥٦، ٥٥، ٥٤، ٤٩.
الْمَوَاقِ	٥٣١، ٤١٧.
مَيَّارَة	٤٣٠.
مَيْمُونُ بْنُ مِهْرَانَ	٣٤٨، ٣٢٤.
نَائِلَةُ بِنْتُ الْفَرَّافِصَةِ	٥٢.
نَافِعُ بْنُ عَبْدِ الْحَارِثِ	٣١٤.
النَّجَفِيُّ مُحَمَّدُ حَسَنِ (صاحب الجواهر)	٥٢٤، ٥١٤، ٤٨٦، ٣٩٩، ٣٨٨، ٣٨٦، ٣٦٦.
ابن نُجَيْمٍ	٦٥٥، ٢٥٣، ٢٥١، ٢٤٢، ٨٤، ٣٠.
النَّخَعِيُّ. انظر: إِبْرَاهِيمُ النَّخَعِيُّ.	
النَّسَائِيُّ	٥٩٩، ٢٧٥.
نُصَيْبٌ	٣٦٨.
بنو النَّضِيرِ	٥٤١، ٥٤٠.
نُعَيْمُ بْنُ عَبْدِ كَلَالٍ	٥٩٩.
نُعَيْمُ بْنُ مَسْعُودٍ	٥٤٢.
نُقَيْلُ بْنُ عَبْدِ الْعَزْزِيِّ	٤٣.
بنو نُوفَلٍ بْنِ عَبْدِ مَنَافٍ	٤٣.
النَّوَوِيُّ	٦١٣، ١٨٤، ١٨٣.
الْهَادَوِيَّةُ	٣٠١.
ابنَا هَاشِمِ بْنِ عَبْدِ مَنَافٍ	٤١.
بنو هَاشِمٍ	٤٢٠، ٤٠٣، ٤٣.
هَانِئُ بْنُ يَزِيدَ (أَبُو شُرَيْحٍ)	١٠٦، ٨٦.
ابن هُبَيْرَةَ	٤٦٣.
هَرَمُ بْنُ قُطَيْبَةَ	٤٣.

العَلَم	رقم الصفحة
الْهَرْمَزَان	٥٤٧، ٥٤٦.
ابن هِشَام	٤٧.
ابن الْهَمَام. انظر: الْكَمَال بن الْهَمَام.	
هَمْدَان	٥٩٩.
هِنْد بنت الْحُسَّ	٤١.
هِنْد بنت عُتْبَة	٢٢٨.
أبو وائل	٥٧٨.
بنو وائل	٥٤١.
الولايات الْمُتَّحِدَة	٧٠، ٦٧.
الْوَلَوِ الْجِيّ	٢٤٩.
الْوَلِيّ الْعِرَاقِيّ	١٨٧.
الْوَلِيد بن الْمُغِيرَة	٤٧.
يَحْيَى (الإمام)	٦٣٦، ٦٠٨.
يَحْيَى بن يَحْيَى اللَّيْثِيّ	٤٥٠.
يَزِيد بن الْمُقْدَام	٨٦.
يَزِيد بن هَانئ	٥٤.
أبو الْيَسَر	٢٨٨، ٢٨٧.
الْيَعْقُوبِيّ	٤٠.
أبو يَعْلَى. انظر: الْقَاضِي.	
يَعْلَى قَحْطَان الدُّورِيّ	٥.
يَعْمُر الشَّدَاخ	٤١.
الْيَمَن	٥٩٩.
يُوسُف بن مَاهَك	٣٣٦.

العَلَم	رقم الصفحة
أَبُو يُونُسَ	٢٩، ١٥٢، ١٦٢، ٢١٩، ٢٢٨، ٢٩١، ٣١٦، ٣٤١، ٣٥١، ٤٤١، ٥٠٤، ٥٥٧، ٥٥٨، ٢٦١، ٥٦٥، ٥٧٦، ٥٨٠، ٥٨١، ٦١٥، ٦١٦.
يُونُسُ بْنُ عَبْدِ الْأَعْلَى	١٨٣.
ابْنُ يُونُسَ	٢٦١، ٥٢٧.

## فَهْرَسُ الْمَوْضُوعَاتِ

- مُقَدِّمَةُ الطَّبَعَةِ الثَّالِثَةِ ..... ٥
- مُقَدِّمَةُ الطَّبَعَةِ الثَّانِيَةِ ..... ٧
- مُقَدِّمَةُ الطَّبَعَةِ الْأُولَى ..... ٩
- خُطَّةُ الْبَحْثِ: ..... ١٢
- طَرِيقَتِي فِي الْبَحْثِ: ..... ١٤

## الفصل الأول

التَّحْكِيمُ، أَهْمِيَّتُهُ، تَارِيخُهُ، أَنْوَاعُهُ ١٧

- المَبْحَثُ الْأَوَّلُ: التَّحْكِيمُ، وَأَهْمِيَّتُهُ ..... ١٩
- الْأَمْرُ الْأَوَّلُ: التَّحْكِيمُ لُغَةً وَاصْطِلَاحًا ..... ٢٠
- التَّحْكِيمُ فِي أَصْلِ اللُّغَةِ: ..... ٢٠
- التَّحْكِيمُ فِي الْإِصْطِلَاحِ: ..... ٢٣
- التَّحْكِيمُ مِنْ طَرَفِ فَضِّ النِّزَاعِ: ..... ٢٥
- وَالصُّلْحُ: ..... ٢٥
- وَالْقَضَاءُ: ..... ٢٦
- الْأَمْرُ الثَّانِي: أَهْمِيَّةُ التَّحْكِيمِ ..... ٣٣
- مَضَارُّ التَّحْكِيمِ: ..... ٣٤
- المَبْحَثُ الثَّانِي: تَارِيخُ التَّحْكِيمِ، وَأَنْوَاعُهُ ..... ٣٧
- الْأَمْرُ الْأَوَّلُ: تَارِيخُ التَّحْكِيمِ ..... ٣٨

- عند السُّومَرِيِّينَ: ..... ٣٨
- الإِغْرِيقُ: ..... ٣٩
- الرُّومَانُ: ..... ٣٩
- التَّحْكِيمُ عند العَرَبِ قبل الإسلام: ..... ٣٩
- في بيته يُؤْتَى الْحَكَمُ: ..... ٤٥
- الرَّسُولُ مُحَمَّدٌ ﷺ حَكَمَ قبل نُبُوتِهِ: ..... ٤٦
- عُمَرُ بن الخطَّابِ حَكَمَ قبل إسلامه: ..... ٤٩
- وفي الإسلام: ..... ٤٩
- التَّحْكِيمُ إثر معركة صِفِّينَ: ..... ٥١
- موقف الخَوَارِجِ من التَّحْكِيمِ: ..... ٥٩
- الْخُلَاصَةُ: ..... ٦٣
- القرون الوسطى: ..... ٦٤
- العصور الحديثة: ..... ٦٥
- العهد المعاصر: ..... ٦٥
- الأمر الثاني: أنواع التَّحْكِيمِ ..... ٧٠

### الفصل الثاني

#### حُكْمُ التَّحْكِيمِ فِي الْفِقْهِ الْإِسْلَامِيِّ وَأَرْكَانُهُ ٧٥

- الْمَبْدَأُ الأولُ: حُكْمُ التَّحْكِيمِ شرعاً ..... ٧٧
- حُكْمُ التَّحْكِيمِ شرعاً ..... ٧٨
- القول الأول: يجوز التَّحْكِيمُ مطلقاً، ولو مع وجود قاضٍ في البلد ..... ٧٨
- القول الثاني: يجوز التَّحْكِيمُ بشرط عدم وجود قاضٍ في البلد ..... ١٠٤

- القول الثالث: لا يجوز التَّحْكِيمُ مطلقاً، وإذا حكم الحكم - ولو كان مجتهداً -  
 لا ينفذُ حكمه. .... ١٠٥
- القول المُخْتَارُ: ..... ١٠٦
- المَبْحَثُ الثَّانِي: طبيعة التَّحْكِيمِ وركنه ..... ١٠٩
- الأمر الأول: طبيعة التَّحْكِيمِ ..... ١١٠
- الأمر الثاني: رُكْنُ التَّحْكِيمِ ..... ١١٢
- الإيجاب والقبول ..... ١١٢
- الشهادة على تَحْكِيمِ الحكم: ..... ١١٤
- في القَانُونُ: ..... ١١٦
- شروط الإيجاب والقبول: ..... ١٢٥
- الشرط الأول: تَوَافُقُ الإيجاب والقبول. .... ١٢٦
- الشرط الثاني من شروط الإيجاب والقبول: ..... ١٥٥
- الشرط الثالث من شروط الإيجاب والقبول: ..... ١٥٦
- الشرط الرابع من شروط الإيجاب والقبول: ..... ١٥٧
- طَرَفَا التَّحْكِيمِ ..... ١٦١
- الطرف الأول: الْمُحَكَّمُ (بكسر الكاف المشددة). .... ١٦١
- شروط المُحَكَّمِ: ..... ١٦١
- حكم الحكم بالضرر على الصَّغِيرِ: ..... ١٦٧
- الطَّرَفُ الثاني: الْحَكَمُ ..... ١٦٨
- اصْطِلَاحَ رجلين على أن يبعث كلُّ منهما حكماً من أهله: ..... ١٧٤
- شروط الحكم: ..... ١٧٨

- القائون: ..... ٢٠٦
- حكم الحكم لمن لا تقبل شهادته له: ..... ٢١١
- حكم الحكم لعدوه وعليه: ..... ٢١٣
- تحكيم الخصم: ..... ٢١٧
- طرق الإثبات في التحكيم: ..... ٢٢٣
- الإقرار: ..... ٢٢٤
- البينة: ..... ٢٢٤
- اليمين: ..... ٢٢٥
- النكول: ..... ٢٢٦
- علم القاضي: ..... ٢٢٨
- وهل يجوز للحكم أن يحكم بعلمه؟ ..... ٢٣١
- وقد ذكر الفقهاء أموراً عديدة تتعلق بالحكم هي: ..... ٢٣٢
- المحكوم به ..... ٢٤٠
- القول الأول: ..... ٢٤٠
- القول الثاني: ..... ٢٤١
- وَأَلْحَقَ الْحَنْفِيَّةَ اللَّعَانَ بِالْحُدُودِ: ..... ٢٤٢
- التحكيم في الطلاق المضاف: ..... ٢٤٥
- التحكيم في حد القذف: ..... ٢٤٨
- التحكيم في القصاص: ..... ٢٥٠
- القول الثالث: ..... ٢٥٥
- القول الرابع: ..... ٢٥٦



- القول الخامس: ..... ٢٥٦
- القول السادس: ..... ٢٥٨
- القول الرابع: ..... ٢٦٢
- موازنة: ..... ٢٦٦

### الفصل الثالث

#### تَطْبِيقَاتُ التَّحْكِيمِ فِي الْفِقْهِ الْإِسْلَامِيِّ ٢٦٩

- تَمْهِيد: ..... ٢٧١
- الْمَبْحَثُ الْأَوَّلُ: التَّحْكِيمُ فِي جَزَاءِ الصَّيْدِ ..... ٢٧٣
- دَلِيلُ التَّحْكِيمِ فِي جَزَاءِ الصَّيْدِ ..... ٢٧٤
- التعمد: ..... ٢٧٧
- قتل الصيد مرّةً بعد مرّةً: ..... ٢٩٠
- المُرَادُ بِالْمِثْلِ: ..... ٢٩٠
- تَقْوِيمُ الصَّيْدِ مِنْ حَيْثُ الذَّاتُ أَوْ التَّعْلِيمُ: ..... ٢٩٥
- الْخُلَاصَةُ: ..... ٣١٧
- استثناء الحُكْمِ: ..... ٣١٧
- القول الْمُخْتَارُ: ..... ٣٢٢
- عدد الحُكَمَاءِ: ..... ٣٢٢
- القول الرابع: ..... ٣٢٨
- شرط الحكمَيْنِ: ..... ٣٢٩
- القول الرابع: ..... ٣٣١
- تَحْكِيمُ قَاتِلِ الصَّيْدِ: ..... ٣٣٢

- ٣٣٨ ..... قيود تَحْكِيمِ الْقَاتِلِ :
- ٣٤٠ ..... الرَّاجِحُ :
- ٣٤٠ ..... تَقْوِيمُ الصَّيْدِ أَوْ الْمِثْلِ :
- ٣٤٢ ..... تَقْدِيرُ الصِّيَامِ :
- ٣٤٦ ..... مَعْنَى (أَوْ) فِي الْآيَةِ الْكَرِيمَةِ :
- ٣٥٠ ..... لِمَنْ يَكُونُ الْخِيَارُ ؟
- ٣٥٥ ..... الْقَوْلُ الْمُخْتَارُ :
- ٣٥٥ ..... إِذْنُ الْإِمَامِ فِي التَّحْكِيمِ :
- ٣٥٥ ..... الْحَكَمَانِ فِي مَجْلَسٍ وَاحِدٍ :
- ٣٥٦ ..... اخْتِلَافُ الْحَكَمَيْنِ :
- ٣٥٧ ..... تَكَرُّرُ الْحُكْمِ حَالِ الْاِخْتِلَافِ :
- ٣٥٧ ..... مَسْأَلَةٌ :
- ٣٥٨ ..... نَقْضُ الْحُكْمِ :
- ٣٦١ ..... الْمُبْحَثُ الثَّانِي: التَّحْكِيمُ عِنْدَ شِقَاقِ الزَّوْجَيْنِ
- ٣٦٣ ..... آيَةُ التَّحْكِيمِ عِنْدَ شِقَاقِ الزَّوْجَيْنِ
- ٣٦٥ ..... اخْتِلَافُ الْعُلَمَاءِ فِي تَفْسِيرِ الْخَوْفِ فِي الْآيَةِ :
- ٣٧٠ ..... الشَّقَاقُ وَالْمُشَاقَّةُ :
- ٣٧١ ..... الْاِخْتِلَافُ فِي ضَمِيرِ الْأَلْفِ فِي: ﴿يُرِيدَا﴾ و﴿بَيْنَهُمَا﴾ :
- ٣٧٥ ..... تَنْصِيبُ الْمُشْرِفِ الثَّقَةِ قَبْلَ بَعْثِ الْحَكَمَيْنِ :
- ٣٧٧ ..... مَتَى يُرْسَلُ الْحَكَمَانِ ؟
- ٣٨٣ ..... الرَّأْيُ الرَّاجِحُ :

- ٣٨٤ ..... حالة بعث الحكمين:
- ٣٨٤ ..... حالة العودة إلى الشقاق:
- ٣٨٥ ..... حُكْمُ بعث الحكمين:
- ٣٨٨ ..... القول الراجع:
- ٣٨٩ ..... من المأمور ببعث الحكمين؟
- ٤٠١ ..... القول الراجع:
- ٤٠٣ ..... ماذا يفعل الحكمان بعد تنصيبهما؟
- ٤١٤ ..... حُكْمُ كون الحكمين من أهلها:
- ٤٢٢ ..... الرأي المختار:
- ٤٢٢ ..... القاضي حَكَمَ:
- ٤٢٣ ..... شروط الحكمين:
- ٤٢٣ ..... الشَّافِعِيَّةُ:
- ٤٢٧ ..... الحَنَابِلَةُ:
- ٤٢٩ ..... المَالِكِيَّةُ:
- ٤٣٢ ..... الحَنَفِيَّةُ:
- ٤٣٣ ..... الإباضِيَّةُ:
- ٤٣٣ ..... الزَّيْدِيَّةُ:
- ٤٣٣ ..... الإمامِيَّةُ:
- ٤٣٤ ..... القَانُونُ:
- ٤٣٥ ..... وللفقهاء في شرط الذكورة أقوال:
- ٤٣٧ ..... بعث الأمانة:

- شرط الاجْتِهَاد: ..... ٤٣٩
- بعث العدو والمتهم: ..... ٤٣٩
- القول الْمُخْتَار: ..... ٤٤٠
- إرسال حَكَمٍ وَاحِدٍ: ..... ٤٤٣
- حَقُّ الْحَكَمَيْنِ فِي التَّفْرِيقِ بَيْنَ الزَّوْجَيْنِ: ..... ٤٤٩
- هما حَكَمَان ..... ٤٤٩
- هما وَكَيْلَان ..... ٤٧٧
- هما شاهدان ..... ٤٩٦
- القول الراجح: ..... ٥٠٠
- ليس القصد من التَّحْكِيمِ هو الطلاق: ..... ٥٠١
- صورة الاكتتاب في الحكمين في الشَّقَاقِ يكون بين الزوجين: ..... ٥٠٢
- إذا غاب أحد الحكمين أو غلب على عقله: ..... ٥٠٤
- إغماء أحد الزوجين أو جَنَّهُ قبل البَعْث: ..... ٥٠٤
- غياب الزوجين أو أحدهما بعد بعث الحكمين: ..... ٥٠٥
- جنون الزوجين أو أحدهما: ..... ٥٠٦
- عجز الحَكَمَيْنِ: ..... ٥٠٨
- اختلاف الحَكَمَيْنِ: ..... ٥٠٨
- رأي القَاضِي حال اختلاف الحكمين: ..... ٥١٠
- القول الراجح: ..... ٥١١
- طلاق الحكمين بائن: ..... ٥١٢
- إيقاع أكثر من طَلقة وَاحِدَةٍ ابتداءً: ..... ٥١٣
- اختلاف الحكمين في عدد الطلقات: ..... ٥١٦
- القول الْمُخْتَار: ..... ٥٢١

- ٥٢٢ ..... طلاق حَكَمِ الزَّوْجِ بِغَيْرِ عَوَضٍ:
- ٥٢٢ ..... اختلاف الحَكَمَيْنِ فِي الْعَوَضِ:
- ٥٢٤ ..... فسخ الحَكَمَيْنِ:
- ٥٢٤ ..... شروط الحَكَمَيْنِ الْمَنَافِيَةِ لِلنِّكَاحِ وَغَيْرِ الْمَنَافِيَةِ لَهُ:
- ٥٢٥ ..... إِبْرَاءُ الْحَكَمَيْنِ:
- ٥٢٥ ..... الرجوع عن التَّحْكِيمِ وَعَزْلُ الْحَكَمَيْنِ:
- ٥٢٩ ..... الْمُبْحَثُ الثَّالِثُ: نِكَاحُ التَّحْكِيمِ عِنْدَ الْمَالِكِيَّةِ:
- ٥٣٠ ..... نِكَاحُ التَّحْكِيمِ:
- ٥٣١ ..... بَيَانُ مِقْدَارِ الْمَهْرِ لِلزَّوْجَةِ:
- ٥٣١ ..... حُكْمُ نِكَاحِ التَّحْكِيمِ:
- ٥٣٢ ..... الْمُحَكَّمُ الزَّوْجُ:
- ٥٣٣ ..... الْمُحَكَّمُ فِي تَقْدِيرِ الْمَهْرِ الزَّوْجَةُ أَوْ غَيْرُ الزَّوْجِ سِوَاءَ كَانَ وَلِيًّا أَمْ أَجْنَبِيًّا:
- ٥٣٧ ..... الْمُبْحَثُ الرَّابِعُ: التَّحْكِيمُ فِي الْحَرْبِ مِنْ طَرُقٍ فَكَّ الْإِحْصَارِ:
- ٥٣٨ ..... التَّحْكِيمُ فِي الْحَرْبِ مِنْ طَرُقٍ فَكَّ الْإِحْصَارِ:
- ٥٤٩ ..... إِنْزَالُ أَهْلِ الْحِصْنِ عَلَى حُكْمِ الْعِبَادِ أَوْ عَلَى حُكْمِ اللَّهِ تَعَالَى:
- ٥٤٩ ..... الْأَمْرُ الْأَوَّلُ: إِنْزَالُهُمْ عَلَى حُكْمِ الْعِبَادِ:
- ٥٧٧ ..... الْأَمْرُ الثَّانِي: إِنْزَالُ أَهْلِ الْحِصْنِ عَلَى حُكْمِ اللَّهِ تَعَالَى:
- ٥٨٥ ..... الْمُبْحَثُ الْخَامِسُ: التَّحْكِيمُ فِي أَخْذِ الْمَالِ مِنَ الْحَرْبِيِّينَ التَّجَارِ:
- ٥٨٧ ..... الْمُبْحَثُ السَّادِسُ: التَّحْكِيمُ عِنْدَ الْإِخْلَافِ بَيْنَ الْإِمَامِ وَمَجْلِسِ الشُّوْرَى:
- ٥٨٨ ..... الْأَمْرُ الْأَوَّلُ: الْإِخْتِلَافُ بِالرَّأْيِ بَيْنَ مَجْلِسِ الشُّوْرَى وَالْإِمَامِ:
- ٥٩١ ..... الْأَمْرُ الثَّانِي: بَقَاءُ الْإِخْتِلَافِ بَيْنَ مَجْلِسِ الشُّوْرَى وَالْإِمَامِ:

٥٩٧	المَبْحَث السابع: حُكُومَةُ الْعَدْلِ فِي الدِّيَّاتِ .....
٥٩٨	حُكُومَةُ الْعَدْلِ فِي الدِّيَّاتِ .....
٦٠٣	الحُكُومَةُ وَالْحَكَمُ فِيهَا: .....
٦٠٤	تَقْدِيرُ الْحُكُومَةِ: .....
٦٠٥	الطَّرِيقَةُ الْأُولَى: .....
٦٠٨	الطَّرِيقَةُ الثَّانِيَّةُ: .....
٦١١	الطَّرِيقَةُ الثَّلَاثَةُ: .....
٦١٢	الطَّرِيقَةُ الرَّابِعَةُ: .....
٦١٣	الطَّرِيقَةُ الْخَامِسَةُ: .....
٦١٣	التَّقْوِيمُ: .....
٦١٤	حَالُ تَقْوِيمِ الْجُرْحِ: .....
٦٢٢	بُلُوغُ الْحُكُومَةِ الْأَرْضِ الْمُقَدَّرَ: .....

### الفصل الرابع

#### آثار التَّحْكِيمِ وِانْقِضَاؤُهُ ٦٢٩

٦٣١	آثار التَّحْكِيمِ وِانْقِضَاؤُهُ .....
٦٣٣	المَبْحَث الأول: آثار التَّحْكِيمِ .....
٦٣٤	آثار التَّحْكِيمِ .....
٦٣٤	نفاذ حُكْمِ الْحَكَمِ وَلِزُومُهُ: .....
٦٣٤	حُكْمُ الْحَكَمِ لَا زَمَّ بَاقٍ لَا يَتَغَيَّرُ: .....
٦٣٦	التَّرَافُعُ إِلَى الْقَاضِي بَعْدَ التَّحْكِيمِ: .....
٦٤٥	إِجْرَاءَاتُ التَّحْكِيمِ: .....

- ٦٤٦.....الحَكَمُ الثَّانِي:
- ٦٤٧.....كِتَابُ الْحَكَمِ إِلَى الْقَاضِي:
- ٦٤٨.....تَوَلِيَةُ الْإِمَامِ حَكَمًا:
- ٦٤٩.....تَوَلِيَةُ الْقَاضِي حَكَمًا:
- ٦٥٠.....تَعْدِي حُكْمِ الْحَكَمِ إِلَى غَيْرِ الْمُتَحَاكِمِينَ:
- ٦٥٦.....إِخْبَارُ الْحَكَمِ حَالِ وَلَايَتِهِ:
- ٦٥٧.....إِخْبَارُ الْحَكَمِ بَعْدَ وَلَايَتِهِ:
- ٦٥٧.....الْإِخْبَارُ بِقَضَاءِ الْحَكَمِ:
- ٦٥٧.....رَجُوعُ الْحَكَمِ:
- ٦٥٨.....حَقُّ الْحَكَمِ فِي الْحَبْسِ:
- ٦٦٣.....الْمُبْحَثُ الثَّانِي: انْقِضَاءُ التَّحْكِيمِ
- ٦٦٤.....انْقِضَاءُ التَّحْكِيمِ
- ٦٦٨.....مَوَازَنَةٌ:
- ٦٦٩.....وَفَاةُ أَحَدِ الْخُصُومِ:
- ٦٧٠.....خُرُوجُ الْحَكَمِ:
- ٦٧٣.....الْخَاتِمَةُ

### الفَهْرَسُ الْعَامَّةُ ٦٧٩

- ٦٨١.....١- فِهْرَسُ الْمَصَادِرِ مَرْتَبَةً حَسَبِ الْحُرُوفِ الْهَجَائِيَّةِ
- ٧٧٥.....٢- فِهْرَسُ الْمَصَادِرِ مَرْتَبَةً حَسَبِ الْمَوَاضِيْعِ
- ٧٧٥.....١- تَفْسِيرُ الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ
- ٧٧٦.....٢- الْحَدِيثُ النَّبَوِيُّ الشَّرِيفُ

- ٣- فِقْهُ الْحَنْفِيَّةِ ..... ٧٧٨
- ٤- فِقْهُ الْمَالِكِيَّةِ ..... ٧٨١
- ٥- فِقْهُ الشَّافِعِيَّةِ ..... ٧٨٣
- ٦- فِقْهُ الْحَنَابِلَةِ ..... ٧٨٥
- ٧- فِقْهُ الْإِمَامِيَّةِ الْاِثْنِي عَشَرِيَّةِ ..... ٧٨٦
- ٨- فِقْهُ ابْنِ حَيُّونَ الْاِسْمَاعِيلِيِّ ..... ٧٨٦
- ٩- فِقْهُ الرِّبَاطِيَّةِ ..... ٧٨٦
- ١٠- فِقْهُ الظَّاهِرِيَّةِ ..... ٧٨٧
- ١١- فِقْهُ الْاِبَاضِيَّةِ ..... ٧٨٧
- ١٢- عِلْمُ اَصُولِ الْفِقْهِ ..... ٧٨٧
- ١٣- الْفِرْقَ وَالْعَقَائِدُ الْاِسْلَامِيَّةِ ..... ٧٨٧
- ١٤- كُتُبُ حَدِيثَةٍ ..... ٧٨٨
- ١٥- كُتُبُ التَّرَاجُمِ وَالسِّيَرَةِ وَالتَّارِيخِ ..... ٧٨٩
- ١٦- الْبُلْدَانُ وَالْاِمْكَنَةُ ..... ٧٩٦
- ١٧- اللُّغَةُ وَالْاَمْثَالُ ..... ٧٩٦
- ١٨- الْقَانُونُ ..... ٧٩٦
- ٣- فِهْرَسُ الْاَعْلَامِ ..... ٧٩٩
- ٤- فِهْرَسُ الْمَوْضُوعَاتِ ..... ٨٢٥



## الآثار المطبوعة للمؤلف

## الكتب:

- ١- الاحتكار وأثاره في الفقه الإسلامي. الطبعة الأولى بمطبعة الأمة ببغداد سنة ١٣٩٤هـ = ١٩٧٤م. والطبعة الثانية بدار الرشيد بالرياض سنة ١٤٠٣هـ = ١٩٨٣م. والطبعة الثالثة بدار الفرقان بعمّان - الأردن سنة ١٤٢١هـ = ٢٠٠٠م. والطبعة الرابعة بدار (كتاب - ناشرون) ببيروت سنة ١٤٣٢هـ = ٢٠١١م.
- ٢- الشورى بين النظرية والتطبيق. الطبعة الأولى بمطبعة الأمة ببغداد سنة ١٣٩٤هـ = ١٩٧٤م. والطبعة الثانية بدار (كتاب - ناشرون) ببيروت سنة ١٤٣٨هـ = ٢٠١٧م.
- ٣- صفوة الأحكام من نيل الأوطار وسبل السلام. الطبعة الأولى بمطبعة دار السلام ببغداد سنة ١٣٩٤هـ = ١٩٧٤م. والطبعة الثانية بمطبعة الإزهد ببغداد سنة ١٤٠٦هـ = ١٩٨٦م، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي العراقية - جامعة بغداد - كلية الشريعة. والطبعة الثالثة بدار الفرقان بعمّان - الأردن سنة ١٤١٩هـ = ١٩٩٩م. والطبعة الرابعة بدار الفرقان بعمّان - الأردن سنة ١٤٢٤هـ = ٢٠٠٣م. والطبعة الخامسة بدار الفرقان بعمّان - الأردن سنة ١٤٢٨هـ = ٢٠٠٨م. والطبعة السادسة بدار الفرقان بعمّان - الأردن سنة ١٤٣٣هـ = ٢٠١٢م. والطبعة السابعة بدار (كتاب - ناشرون) ببيروت سنة ١٤٣٤هـ = ٢٠١٣م. والطبعة الثامنة بدار (كتاب - ناشرون) ببيروت سنة ١٤٣٨هـ = ٢٠١٧م.
- ٤- الكمال بن الهمام، (المُتوفى سنة ٨٦١هـ = ١٤٥٧م)، وتحقيق رسالته: إعراب قوله ﷺ: كلمتان خفيفتان على اللسان... الطبعة الأولى بمطبعة جامعة بغداد سنة ١٤٠٠هـ = ١٩٨٠م. والطبعة الثانية بدار (كتاب - ناشرون) ببيروت سنة ١٤٣٢هـ = ٢٠١١م.
- ٥- الافتتاح في بيان الاصطلاح وما أضيف إلى ذلك من الأحاديث المعنودة من الصحاح: بقي الدين محمد بن علي، ابن دقيق العيد، المُتوفى سنة ٧٠٢هـ = ١٣٠٢م، دراسة وتحقيق. الطبعة الأولى بمطبعة الإزهد ببغداد سنة ١٤٠٢هـ = ١٩٨٢م، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية العراقية - إحياء التراث الإسلامي. والطبعة الثانية بدار العلوم بعمّان - الأردن سنة ١٤٢٧هـ = ٢٠٠٧م.
- ٦- القرآن الكريم كلماته ومعانيه (ج ٢٧-٢٨). الطبعة الأولى بمطبعة الخلود ببغداد سنة ١٤٠٣هـ = ١٩٨٣م، وزارة التربية العراقية.
- ٧- عقد التحكيم في الفقه الإسلامي والقانون الوضعي. الطبعة الأولى بمطبعة الخلود ببغداد سنة ١٤٠٥هـ = ١٩٨٥م، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية العراقية - إحياء التراث الإسلامي، سلسلة الكتب الحديثة. والطبعة الثانية بدار الفرقان بعمّان - الأردن سنة ١٤٢٢هـ = ٢٠٠٢م. والطبعة الثالثة بدار (كتاب - ناشرون) ببيروت، وهي هذه الطبعة.
- ٨- الحركات الهدامة في الإسلام - الراوندية، البابكية. الطبعة الأولى بمطابع دار الشؤون الثقافية العامة ببغداد سنة ١٤٠٩هـ = ١٩٨٩م، وزارة الثقافة والإعلام العراقية.
- ٩- التحدّي في آيات الإعجاز. الطبعة الأولى بدار البشير بعمّان - الأردن سنة ١٤١٧هـ = ١٩٩٧م، ونشر أصله في مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية بالجزائر - العدد الرابع سنة ١٤١٣هـ = ١٩٩٣م.
- ١٠- أمية الرسول محمد ﷺ. الطبعة الأولى بدار البشير بعمّان - الأردن سنة ١٤١٧هـ = ١٩٩٦م، ونشر أصله في مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية بالجزائر - العدد الخامس سنة ١٤١٤هـ = ١٩٩٤م.
- ١١- العقيدة الإسلامية ومداهبها. الطبعة الأولى بدار العلوم بعمّان - الأردن سنة ١٤٢٨هـ = ٢٠٠٧م. والطبعة الثانية بدار (كتاب - ناشرون) ببيروت سنة ١٤٣٢هـ = ٢٠١١م. والطبعة الثالثة بدار (كتاب - ناشرون) ببيروت سنة ١٤٣٣هـ = ٢٠١٢م. والطبعة الرابعة بدار (كتاب - ناشرون) ببيروت سنة ١٤٣٤هـ = ٢٠١٣م. والطبعة الخامسة بدار (كتاب - ناشرون) ببيروت سنة ١٤٣٥هـ = ٢٠١٤م. والطبعة السادسة بدار (كتاب - ناشرون) ببيروت سنة ١٤٣٧هـ = ٢٠١٦م. وترجم إلى اللغة الكردية.

١٢- البَحْثُ الْفَقْهِيُّ وَمَصَادِرُهُ. الطَّبْعَةُ الْأُولَى، عِمَادُ الدِّينِ لِلنَّشْرِ وَالتَّوْزِيعِ بَعْمَانُ - الْأُرْدُنُّ سَنَةَ ١٤٣٠هـ = ٢٠٠٩م. والطَّبْعَةُ الثَّانِيَّةُ، عِمَادُ الدِّينِ لِلنَّشْرِ وَالتَّوْزِيعِ بَعْمَانُ - الْأُرْدُنُّ سَنَةَ ١٤٣٢هـ = ٢٠١١م. والطَّبْعَةُ الثَّالِثَةُ بَدَارُ (كِتَابٌ - نَاشِرُونَ) بَيْرُوتُ سَنَةَ ١٤٣٤هـ = ٢٠١٢م.

١٣- مَنَاهِجُ الْفُقَهَاءِ فِي اسْتِنْبَاطِ الْأَحْكَامِ. الطَّبْعَةُ الْأُولَى بَدَارُ (كِتَابٌ - نَاشِرُونَ) بَيْرُوتُ سَنَةَ ١٤٣٢هـ = ٢٠١١م.

١٤- مَنَاهِجُ الْفُقَهَاءِ فِي اسْتِنْبَاطِ الْأَحْكَامِ وَأَسْبَابُ اخْتِلَافِهِمْ. الطَّبْعَةُ الْأُولَى بَدَارُ (كِتَابٌ - نَاشِرُونَ) بَيْرُوتُ سَنَةَ ١٤٣٦هـ = ٢٠١٥م. والطَّبْعَةُ الثَّانِيَّةُ بَدَارُ (كِتَابٌ - نَاشِرُونَ) بَيْرُوتُ سَنَةَ ١٤٣٨هـ = ٢٠١٧م.

١٥- مَفْهُومُ الْوَسْطِيَّةِ فِي الْقُرْآنِ وَالسُّنَّةِ. الطَّبْعَةُ الْأُولَى بَدَارُ (كِتَابٌ - نَاشِرُونَ) بَيْرُوتُ سَنَةَ ١٤٣٨هـ = ٢٠١٧م.

١٦- تَأْوِيلُ النَّصِّ الشَّرْعِيِّ. الطَّبْعَةُ الْأُولَى بَدَارُ (كِتَابٌ - نَاشِرُونَ) بَيْرُوتُ.

### الكتب بالاشتراك مع آخرين:

أ- لوزارة التَّعْلِيمِ الْعَالِي الْعِرَاقِيَّةِ:

١- المدخل إلى الدِّينِ الْإِسْلَامِيِّ. بالاشتراك مع الدكتور مُنِير حَمِيد الْبَيَّاتِي. الطَّبْعَةُ الْأُولَى بَدَارُ الْحَرِيَّةِ لِلطَّبَاعَةِ بِبَغْدَادِ سَنَةَ ١٣٩٦هـ = ١٩٧٦م.

٢- أُصُولُ الدِّينِ الْإِسْلَامِيِّ. بالاشتراك مع الدكتور رُشْدِي عَلِيَّان. الطَّبْعَةُ الْأُولَى بَدَارُ الْحَرِيَّةِ لِلطَّبَاعَةِ بِبَغْدَادِ سَنَةَ ١٣٩٧هـ = ١٩٧٧م. والطَّبْعَةُ الثَّانِيَّةُ بِمَطْبَعَةِ جَامِعَةِ بَغْدَادِ سَنَةَ ١٤٠١هـ = ١٩٨١م. والطَّبْعَةُ الثَّالِثَةُ بِمَطْبَعَةِ الْإِزْشَادِ بِبَغْدَادِ سَنَةَ ١٤٠٦هـ = ١٩٨٦م. والطَّبْعَةُ الرَّابِعَةُ بِمَطْبَاعِ دَارِ الْحِكْمَةِ بِبَغْدَادِ سَنَةَ ١٤١١هـ = ١٩٩٠م، وَهَذِهِ الطَّبَاعَاتُ الثَّانِيَّةُ وَالثَّالِثَةُ وَالرَّابِعَةُ نَشَرَتْهَا وَزَارَةُ التَّعْلِيمِ الْعَالِي وَالبَحْثُ الْعِلْمِيُّ الْعِرَاقِيَّةُ - جَامِعَةُ بَغْدَادِ. والطَّبْعَةُ الْخَامِسَةُ بَدَارُ الْفِكْرِ لِلطَّبَاعَةِ وَالنَّشْرِ وَالتَّوْزِيعِ بَعْمَانُ - الْأُرْدُنُّ سَنَةَ ١٤١٦هـ = ١٩٩٦م. والطَّبْعَةُ السَّادِسَةُ بَدَارُ الْفِكْرِ لِلطَّبَاعَةِ وَالنَّشْرِ وَالتَّوْزِيعِ بَعْمَانُ - الْأُرْدُنُّ سَنَةَ ١٤٢٢هـ = ٢٠٠٢م. وَتُرْجَمُ إِلَى اللُّغَةِ الْكُرْدِيَّةِ.

٣- قَوَاعِدُ التَّلَاوَةِ. بالاشتراك مع الدكتور فَارُجُ تَوْفِيقُ الْوَلِيدِ. الطَّبْعَةُ الْأُولَى بِمَطْبَعَةِ جَامِعَةِ بَغْدَادِ سَنَةَ ١٤٠٠هـ = ١٩٨٠م. والطَّبْعَةُ الثَّانِيَّةُ بِبَغْدَادِ. والطَّبْعَةُ الثَّالِثَةُ بِمَطْبَعَةِ وَزَارَةِ التَّعْلِيمِ الْعَالِي بِبَغْدَادِ سَنَةَ ١٤١١هـ = ١٩٩١م.

٤- عُلُومُ الْقُرْآنِ. بالاشتراك مع الدكتور رُشْدِي عَلِيَّان وَكَاسِمُ فَتْحِي الرَّائِي. الطَّبْعَةُ الْأُولَى بِمَطْبَاعِ مُؤَسَّسَةِ دَارِ الْكُتُبِ بِالْمَوْصِلِ سَنَةَ ١٤٠٠هـ = ١٩٨٠م.

٥- عُلُومُ الْحَدِيثِ وَنُصُوصُ مِنَ الْأَثَرِ. بالاشتراك مع الدكتور رُشْدِي عَلِيَّان وَكَاسِمُ فَتْحِي الرَّائِي. الطَّبْعَةُ الْأُولَى بِمَطْبَعَةِ جَامِعَةِ بَغْدَادِ سَنَةَ ١٤٠٠هـ = ١٩٨٠م. والطَّبْعَةُ الثَّانِيَّةُ بَدَارُ (كِتَابٌ - نَاشِرُونَ) بَيْرُوتُ سَنَةَ ١٤٣٦هـ = ٢٠١٥م.

٦- التَّفْسِيرُ. بالاشتراك مع الدكتور مُحْسِنُ عَبْدِ الْحَمِيدِ. الطَّبْعَةُ الْأُولَى بَدَارُ الْمَعْرِفَةِ سَنَةَ ١٤٠٠هـ = ١٩٨٠م.

### ب- لوزارة التربية الْعِرَاقِيَّةِ:

١- ٦- التربية الْإِسْلَامِيَّةُ (لِلْمَدَارِسِ الْإِسْلَامِيَّةِ). سِتَّةُ كُتُبٍ، لِلصَّفُوفِ: الرَّابِعِ وَالْخَامِسِ وَالسَّادِسِ الْإِبْتِدَائِيِّ، وَالْأَوَّلِ وَالثَّانِي وَالثَّالِثِ الْمُتَوَسِّطِ، بِبَغْدَادِ سَنَةَ ١٣٩٩هـ = ١٩٧٩م.

٧- ١٢- الْحَدِيثُ الشَّرِيفُ وَعُلُومُهُ (لِلْمَدَارِسِ الْإِسْلَامِيَّةِ). سِتَّةُ كُتُبٍ، لِلصَّفُوفِ: الْأَوَّلِ وَالثَّانِي وَالثَّالِثِ الْمُتَوَسِّطِ، وَالرَّابِعِ وَالْخَامِسِ وَالسَّادِسِ الْإِعْدَادِي، بِبَغْدَادِ سَنَةَ ١٣٩٩هـ = ١٩٧٩م.

١٣- التربية الْإِسْلَامِيَّةُ (لِلصَّفِ السَّادِسِ مِنَ الْمَدَارِسِ الشَّعْبِيَّةِ). الْمَجْلِسُ الْأَعْلَى لِلْحَمَلَةِ الشَّامِلَةِ لِمَحَوِّ الْأُمِّيَّةِ الْإِلْزَامِيِّ، بِبَغْدَادِ سَنَةَ ١٤٠٠هـ = ١٩٨٠م.

١٤- عِلْمُ التَّجْوِيدِ (لِلْمَدَارِسِ الْإِسْلَامِيَّةِ). بالاشتراك مع الشَّيْخِ جَلَّالِ الْحَنْفِيِّ وَالدَّكْتُورِ فَارُجُ تَوْفِيقُ الْوَلِيدِ، بِبَغْدَادِ سَنَةَ ١٤٠٢هـ = ١٩٨٢م.

## البحوث:

- ١- عقد التحكيم في الفقه الإسلامي. نشر في مجلة كلية الدراسات الإسلامية - العدد الرابع سنة ١٣٩٢هـ=١٩٧٢م ببغداد، وطبع ضمن كتاب عقد التحكيم في الفقه الإسلامي والقانون الوضعي.
- ٢- التشوير في الفقه الإسلامي. نشر في مجلة كلية الدراسات الإسلامية - العدد الخامس سنة ١٣٩٣هـ=١٩٧٣م ببغداد، وطبع ضمن كتاب الاحتكار وأثاره في الفقه الإسلامي.
- ٣- مُحَمَّد عَبْدُه - المصلح الأستاذ. نشر في تسعة أعداد من مجلة الرسالة الإسلامية ببغداد سنة ١٤٠٢هـ=١٩٨٢م.
- ٤- مُحَمَّد رَشِيد رَضَا. نشر في مجلة دراسات عربية إسلامية - العدد الثالث - السنة الثالثة، بغداد سنة ١٤٠٣هـ=١٩٨٣م، أصدرتها اللجنة الوطنية للاحتفال بمطلع القرن الخامس عشر الهجري - مطبعة الأوقاف والشؤون الدينية العراقية.
- ٥- الادخار. نشر في مجلة الرسالة الإسلامية، العدد ١٦٠-١٦١، بغداد سنة ١٩٨٣م.
- ٦- عُلُوم الحديث الشريف. نشر في كتاب (خسارة العراق) ج٧ و ج١١. بغداد سنة ١٩٨٥م، وزارة الإعلام العراقية.
- ٧- تأثير المحدثين العراقيين في خارج البلاد العربية. نشر ضمن كتاب (العراق في موكب الحضارة - الأصالة والتأثير) سنة ١٤٠٨هـ=١٩٨٨م، وزارة الإعلام العراقية ببغداد.
- ٨- مُصْطَلَح (ثمن). نشر في الموسوعة الفقهية الكويتية التي تصدرها وزارة الأوقاف بالكويت سنة ١٤٠٦هـ=١٩٨٦م.
- ٩- مُصْطَلَح (مقايضة). أعد للموسوعة الفقهية الكويتية أيضاً سنة ١٤٠٩هـ=١٩٨٩م.
- ١٠- الحركات الهدامة في الإسلام. نشر ضمن بحوث ندوة (التصيرية حركة هدمية)، من منشورات كلية الشريعة بجامعة بغداد، مطبعة الإرشاد ببغداد سنة ١٤٠٦هـ=١٩٨٦م، وطبع ضمن كتاب الحركات الهدامة في الإسلام - الراوندية، البابكية.
- ١١- التطرف الديني. نشر ضمن بحوث ندوة (التطرف الديني) من منشورات وزارة الأوقاف والشؤون الدينية ببغداد سنة ١٩٨٦م، لكلية الشريعة بجامعة بغداد.
- ١٢- الإسلام والإرهاب. نشر ضمن بحوث ندوة (الدين والإرهاب) من منشورات منظمة المؤتمر الإسلامي الشيعي، مطبعة الرشاد ببغداد سنة ١٤٠٨هـ=١٩٨٨م.
- ١٣- الحركة الباطنية - الوسائل والغايات. نشر ضمن بحوث ندوة (الحركة الباطنية ودورها التخريبي في الفكر العربي الإسلامي) من منشورات كلية الشريعة بجامعة بغداد، بغداد سنة ١٤٠٩هـ=١٩٨٩م.
- ١٤- البحث الفقهي. نشر في مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية بالجزائر، العدد الخامس سنة ١٤١٤هـ=١٩٩٤م. وطبع ضمن كتاب البحث الفقهي ومصادره.
- ١٥- الضمير أنا في القرآن الكريم. نشر في مجلة البيان - جامعة آل البيت بالأردن، المجلد الأول - العدد الرابع سنة ١٤١٩هـ=١٩٩٨م.
- ١٦- مفهوم الإيمان عند الفرق الإسلامية. نشر ضمن بحوث (الملتقى العلمي الأول حول ثراث سلطنة عُمان الشقيقة قديماً وحديثاً)، الذي نظمته وحدة الدراسات العمانية بجامعة آل البيت، من منشورات جامعة آل البيت - الأردن سنة ١٤٢٣هـ=٢٠٠٢م.
- ١٧- مقابلة النصوص عند كتبة الحديث الشريف. نشر في الجزء الثالث من كتاب (تحقيق التراث، الرؤى والآفاق)، وهو أوراق المؤتمر الدولي لتحقيق التراث العربي الإسلامي المنعقد في جامعة آل البيت، في المدة ٩-١١ من ذي القعدة سنة ١٤٢٥هـ الموافق ٢١-٢٣ من كانون الأول سنة ٢٠٠٤م. إعداد وتحرير: د. مُحَمَّد مُحَمَّد الدروبي. منشورات جامعة آل البيت، المملكة الأردنية الهاشمية، سنة ١٤٢٧هـ=٢٠٠٦م.
- ١٨- مفهوم الوحي عند رشيد رضا في كتابه: الوحي المحمدي. وهو من بحوث الندوة العلمية الموسومة ب(محمّد رشيد رضا، جهوده الإضاحية ومنهجه العلمي)، التي عقدت في جامعة آل البيت بالأردن، سنة ١٤٢٠هـ=١٩٩٩م. ونشر المعهد العالمي للفكر الإسلامي طبعته الأولى سنة ١٤٢٨هـ=٢٠٠٧م.

---

reasons of objecting to an arbiter or a judge according to Islamic Jurisprudence and positive law.

### **The Conclusion:**

It includes a detailed explanation of results I reached in my research.

### **Method of Study:**

Exposing the opinions of jurists in regard to a certain problem, then reviewing the opinions of positive law experts. This comparison of opinions is conducted in an objective way that knows no bias. I checked and referred to all literature on the subject especially the books of Islamic Jurisprudence, interpretations of the Quran, the Traditions of the Prophet and jurisprudence in all schools, fundamentals of jurisprudence, history, biographies, law, language, in addition to modern studies on documentation especially in making sure of the authenticity of many types of information, especially, the Traditions of the Prophet and data on prominent figures referred to in the thesis.

their surrender is moreover discussed. Conditions of arbiter, arbitration by one who does not fulfil the requirements such as: heathens, infidels, one punished for libel (accusing others of committing adultery), the blind, the Muslim captive, people of opinion in the garrison, using two arbiters or more, death of arbiter, implementation of his judgement, arbiter: is he appointed or not? The conditions of judgement: it should imply a benefit to Muslims. It also includes information about the arbiter's backing out of arbitration.

### **Chapter Five:**

Arbitration on taking money from traders belonging to a hostile country.

### **Chapter Six:**

Arbitration of disputes that might arise between the Imam and the Shura Council.

### **Chapter Seven:**

Just judgement on compensation cases. The chapter explains what is meant by compensation for damage, injury and death. The full compensation and partial compensation, estimated compensation and unestimated one. The unestimated one depends on the authorities' binding judgement which is reached by jurists.

## **Part Four:**

It includes two chapters:

### **Chapter One:**

The effects of arbitration contract. The application and enforcement of the judgement the arbiter gives and how much it is binding. The judgement of arbiter is fixed as no change of it is possible.

Opinions of jurists about resorting to justice (Qadhaa) after the arbitration is made. Has the judge the powers of cancelling an arbiter's ruling?

The effect of arbiter's judgement on third parties. News of the arbiter in service and after, return of arbiter, his right to put someone to prison, charging rates, levying, enforcing of punishment in all its kinds.

### **Chapter Two:**

Expiry of arbitration contract and reasons, judging and comparing the

### **Part Three:**

It comprises seven chapters including the application of arbitration in Islamic Jurisprudence.

#### **Chapter One:**

Arbitration on punishment of hunting (during pilgrimage for instance). In this concern, there is a clarification of the meaning of “Similarity” in the said verse in the opinion of jurists (whether it should be the value of the game or “Similarity” from the viewpoint of formation or form). The appeal regarding the arbitration judgement, number of arbiters, conditions of the two arbiters. Arbitration of game killer, restrictions of such arbitration, difference between the two arbiters, objecting the judgement, and several relevant matters.

#### **Chapter Two:**

Arbitration on married couple differences. Mention of verses relating to difference, explaining the meaning of difference, what the jurists said about a trustworthy adviser that should go to the couple in controversy prior to interference of arbiter. When are the two arbiter sent? What is the rule of sending them? Who should send for and assign the task to arbiters? Is it the governor, the couple or others? What do the two arbiters do on assigning them for arbitration? What is the condition if the arbiters are of the couple’s relatives? Is it right to send one arbiter? Have the arbiters the right to sever the marriage relation? Are they two arbiters, agents or two witnesses? The chapter also includes information on possible disputes between couples, divorce or cancelling the marriage, acquitting them and isolating them, etc.

#### **Chapter Three:**

This deals with arbitration marriage under the Maliki School, its rules, and the advantages it has over marriage by delegation.

#### **Chapter Four:**

It covers arbitration in war as one of the means of raising a siege. The people of the besieged garrison or town and how they should obey the Imam or anyone else that he invests with powers. Examples include the arbitration Saad Ibn Mo’ath made regarding Bani Quraytha, and the obedience of Hormozan to what Caliph Omar resolved. People in a fortified garrison and

## 2- Conditions of response and consent which are:

Consent of two parties and related terms such as the continuance of consent till the cause of controversy is determined, conditions of consent after the arbitration decision is made, suspension of arbitration, adding arbitration as judicial means and timing of resorting to arbitration. The chapter also covers the legitimacy of the issue subject of arbitration, link between acceptance and positivity at the arbitration contract hearing, and finally the legal capacity of the parties to arbitration contract.

## 3- Ways of arbitration:

### 3.1- First party:

Parties seeking arbitration and their conditions.

### 3.2- Second party:

Arbiters, many arbiters, the need for consensus in case of more than two arbiters, conditions of consensus and related issues such as the illiterate (or ignorant) as arbiter, atheist as arbiter, Thimmi (Christian or Jew) as arbiter, one who backed out from religion, liar woman, blind one, youngster as arbiters. It also deals with the one punished for libel especially on accusing others of adultery, even if he repented his action, and correspondent (Mukatab) as arbiters. This chapter also covers the capacity of arbiter at time of arbitration. It also includes a comparison between Islamic Jurisprudence and positive law in dealing with the conditions of arbitration.

## Ways of proving the judgement of arbiter:

Acceptance and acknowledgement, evidence, oath, declining to give oath, and knowledge of arbiter.

## Other affairs related to the one party asking for arbitration:

These include recognising him, place of arbitration, his giving oath, his delegation, etc.

4- The judgement: This covers the opinions of Islamic jurists about matters allowed for arbitration, and the counsel of positive law legislators, together with a comparison hereof.

2- Status of arbitration among other means of settling disputes, such as reconciliation and justice (Qadhaa) and in what ways arbitration differs from the two other ways mentioned.

3- Importance of arbitration, criticism thereof and assessment of such criticism.

### **Chapter Two:**

This covers the history of arbitration under the Sumerians, Greeks, Romans and the Arabs. Arbitration in Arab history dates back to the pre-Islamic era (Jahiliya) when the chieftains of tribes asked for Mohamed's arbitration regarding the re-placing of the Black Stone of the Kaaba. Under Islam, the famous arbitration case was that of Saffin Battle. The chapter also covers arbitration history in the Middle Ages and modern times when its importance increased everywhere in the world, especially as regards the major construction projects such as concession agreements to exploit certain natural resources, namely petroleum, sulphur and copper.

The Pleadings Law in most of legislations involves the texts that organised the rules of arbitration. The chapter as well covered the forms of arbitration in law, such which varied in accordance with the demands of the age.

### **Part Two:**

It comprises two chapters:

#### **Chapter One:**

This deals with the status of arbitration in Islamic Law (Shari'a), an exposition of the views of religious scientists and their arguments and the general agreement on its absolute permissibility even if there is a judge in the country. This was the opinion with which we sided.

#### **Chapter Two:**

It includes the following arguments:

1- Nature of arbitration like any contract should be based on positivity and mutual consent between parties. If an arbitration contract was made, would it need an evidence proving that the arbiter was appointed by the parties in controversy? The chapter also covers the matters relevant to said evidence in Islamic Jurisprudence and positive law.



### **The Topic of the Thesis:**

Many people, in fact, prefer to settle their disputes through arbitration rather than resorting to law owing to its important merits. Arbitration is on the one hand speedy as arbiters devote all their time for a settlement of the dispute. On the other hand, arbitration is economical in cost as it averts the parties to a dispute paying legal charges in case of resorting to law courts. Thirdly, arbitration secures removing any rancour since the arbiters are chosen by mutual consent and in good faith.

As arbitration is one of the means adopted for setting disputes since the dawn of human legal thought, and since it developed in coincidence with the development of the human race, it has been attracting the attention of Islamic thinkers and legislators. They examined its aspects and scrutinised its procedures in various chapters of their books and treatises. I, therefore, was also stimulated to make an assortment of the dispersed studies on arbitration and study its rules so as to hold a comparison between what the Muslim scientists and legislators said and what the positive law pioneers established. My objective is to prove the originality of Islamic Jurisprudence and the deep thoughts of our thinkers in dealing with problems that the community inevitably confronts.

### **Method of Research:**

This thesis is made up of four parts, including numerous chapters and a conclusion.

#### **Part One:**

It included two chapters:

##### **Chapter One:**

Arbitration and its importance, which includes:

1- Defining arbitration as per lexical meaning, jurisprudence and legal terminology, showing that thinkers of positive law did not go far away in their explanations from what our Muslim thinkers established.

In the Name of God, the Merciful, the Compassionate

**Summary of Thesis**

on

**ARBITRATION IN ISLAMIC  
JURISPRUDENCE AND POSITIVE LAW**

Submitted by

**Kahtan Abdul-Rahman Al-Douri**

to Obtain the Doctorate Degree

Islamic Law (Shari'a) Department,

Dar Al-Uloun Faculty, Cairo University.

under Supervision of

**Prof. Mohammad Al-Beltaji**

**Introduction:**

Islam has initially established basic principles for life which involved stability, security, peace and compassion in the community. However, Islam has not been ignoring the accomplished facts of life which reveal that no community is free of aggressors and unjust people.

Therefore, legislations were made and law-enforcement people were appointed to undertake protecting the community against the injustices and wrongs met by the unjust and aggressor.

Among such legislations applied in cases of disputes are: Reconciliation (Sulh), which is a sort of agreement whereby a dispute is informally settled, justice (Qadhaa), which is a binding judgement by the government, and arbitration (Tahkim), which is the election of arbiter by two parties' consent to settle the dispute.



# THE BOND OF ARABITRATION

*in Islamic Jurisprudence and Positive Law*

*By*

***Prof. Dr.***

***Kahtan Abdul-Rahman Al-Douri***

*Amman - Hashemite Kingdom of Jordan*



**BOOKS - PUBLISHER**

Beirut-Lebanon | بيروت - لبنان  
كتاب - ناشرون